

فتح العالَم

في دراسة أماري بلوغ المرام

حديثاً وفقهياً مع ذكر بعض المسائل الملحقة

تأليف

أبي عبد الله محمد بن علي بن حزام الفضي البغدادي

في دار الحديث بدماج

تكملة الطلاق - الجنائيات - الحدود

الجهاد - الأطعمة - الأيمان والنذور

القضاء - العتق - الجوامع

بمكتبة ابن تيمية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

فتح العالم
في دراسة أحاديث بلوغ المرام

الناشر

مَكْتَبَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

اليمن - صعدة - دار الحديث بدماج

هاتف (٠٧٥١٩٥٦٥) تليفكس (٠٧٥١٥١١٦) سيار (٧٧٧٧١١٤٢٥)

دارُ العِصْمَةِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

شارع تعز جوار جامع الخير

ت (٠١٦٣٣٨٠٦) سيار (٧٧٧٢٩٦٧٠٥)

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ

فَتْحُ الْعَالَمِ

فِي رِاسَةِ أَحَارِيثٍ بُلُوغِ الْمَرَامِ

حَدِيثًا وَفَقْهِيًّا مَعَ ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

تَأْلِيفُ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حَزَامٍ الْقُضَائِيَّ الْبَعْدَانِيَّ

فِي دَارِ الْحَدِيثِ بِدِمَاجِ

الجزء الخامس

تَكْمِلَةُ الطَّلَاقِ - الْجَنَائِزَاتِ - الْحُدُودِ - الْجِهَادِ - الْأَطْعِمَةِ
الْأَيْمَانِ وَالنَّذُورِ - الْقَضَاءِ - الْعِثْقِ - الْجَامِعِ



بَابُ الرِّضَاعِ

١١٢٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

١١٢٧ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْنَ مِنْ إِخْوَانِكُنَّ؛ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

١١٢٨ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ. فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٣)

١١٢٩ - وَعَنْهَا أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ - جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ، قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي صَنَعْتَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلَيَّ، وَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٤)

١١٣٠ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيهَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٥)

١١٣١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْرَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تُحِلُّ لِي؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٦)

١١٣٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ» ^(٧)

(١) أخرجه مسلم برقم (١٤٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٤٧)، ومسلم (١٤٥٥).

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٤٥٣) (٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٤٤)، ومسلم (١٤٤٥).

(٥) أخرجه مسلم برقم (١٤٥٢).

الْأَمْعَاءَ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ.^(١)

١١٣٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَرَجَّحَا الْمَوْقُوفَ.^(٢)

١١٣٤ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ^(٣) الْعَظْمُ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.^(٤)

١١٣٥ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ، فَجَاءَتْ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «كَيْفَ، وَقَدْ قِيلَ»، فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، فَكَفَّحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.^(٥)

١١٣٦ - وَعَنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ^(٦) قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسَرَّضَعَ الْحُمَقَى. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَتْ لَزِيَادٍ صُحْبَةٌ.^(٧)

(١) الراجع وقفه. أخرجه الترمذي (١١٥٢)، ولم يخرج له الحاكم، من طريق أبي عوانة، عن هشام، عن امرأته فاطمة بنت المنذر، عن أم سلمة به.

وهذا إسناد ظاهره الصحة. لكن قال الدارقطني في «العلل» (٢٥٥ / ١٥): وخالفه يحيى القطان، فرواه عن هشام، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن أم سلمة موقوفًا، وقول يحيى أشبه بالصواب. اهـ
قلت: وتابع يحيى القطان على الوقف عبدة بن سليمان كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٩٠ / ٤).

(٢) الراجع وقفه. أخرجه الدارقطني (١٧٤ / ٤)، وابن عدي (٢٥٦٢ / ٧).

وأخطأ برفعه الهيثم بن جميل، وغيره يرويه موقوفًا. وانظر: «نصب الراية» (٢١٨-٢١٩).

(٣) أنشر العظم: أكبره وأعلاه وأعظم حجمه.

(٤) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٠٦٠).

وفي إسناده أبو موسى الهلالي يرويه عن أبيه عن ابن مسعود. وأبو موسى وأبوه مجهولان.

(٥) أخرجه البخاري برقم (٨٨).

(٦) وقع في (ب) (رضي الله عنه) وسقطها أقرب.

(٧) ضعيف. أخرجه أبو داود في «المعتمد» (٢٠٧).

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: التحريم بالرضاع.

ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَأَمْهَنُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْتُكُمْ مِّنَ الرِّضْعَةِ﴾ [النساء: ٢٣].

وأما من السنة: فأحاديث الباب. وأجمع علماء الأمة على التحريم بالرضاع. انظر: «المغني» (٣٠٩/١١).

قال ابن قدامة رحمته الله: وَتَبَّتْ الْمَحْرَمَةُ؛ لِأَنَّهَا فَرَعٌ عَلَى التَّحْرِيمِ إِذَا كَانَ سَبَبٌ مُّبَاحٍ، فَأَمَّا بَقِيَّةُ أَحْكَامِ النَّسَبِ، مِنَ النَّفَقَةِ، وَالْعَتَقِ، وَرَدِّ الشَّهَادَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ أَقْوَى مِنْهُ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَإِنَّمَا يُشَبَّهُ بِهِ فِيمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِيهِ. اهـ «المغني» (٣٠٩/١١).

مسألة [٢]: عدد الرضعات المحرمة.

❁ في هذه المسألة أقوال لأهل العلم:

الأول: أنه يحرم قليل الرضاع وكثيره. وهو قول سعيد بن المسيب، والحسن، ومكحول، الزهري، وقتادة، والحكم، وحامد، ومالك، الأوزاعي، والثوري، والليث، وأصحاب الرأي، وأحمد.

واستدلوا بالعمومات ﴿وَأَمْهَنُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، وقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع يحرم من النسب»، وغير ذلك.

وهذا القول عَزِيٌّ للجمهور، ودَّاعَى الليث الإجماع عليه، وهذا القول رُوي عن علي، وابن عباس رضي الله عنهما بإسنادين ضعيفين، وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه بإسناد لا بأس به، وصح عن

الثالث: وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات. وهو قول أبي ثور، وأبي عبيد، وإسحاق، وداود، وأحمد في رواية، وابن المنذر، والظاهرية؛ إلا ابن حزم.

وحجتهم حديث: «لا تحرم المصة والمصتان»، وحديث أم الفضل في «صحيح مسلم» (١٤٥١): «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان»، وعنده عنها أن النبي ﷺ سئل هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال: «لا».

الثالث: أن الذي يحرم خمس رضعات. وهذا القول صحَّ عن عائشة، وابن الزبير رضي الله عنهما، وهو قول عطاء، وطاوس، والشافعي، وأحمد في المشهور من مذهبه، وابن حزم وغيرهم. واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب: «كان فيما أنزل من القرآن...» الحديث، وقال هؤلاء: قولنا لا يعارض ما استدللتم به، بل يجمع هذا القول جميع الأدلة، وقول من قال بأحد القولين السابقين يرد بعض الأدلة.

الرابع: أنها تحرم عشر رضعات. صحَّ عن عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وليس نصًّا في اشتراط ذلك إنما فيه أنها أمرا بالعشر؛ لتقع الحرمة. وعن عائشة رضي الله عنها قول بسبع رضعات، ولكنها لم تجزم به.

والصحيح من هذه الأقوال هو القول الثالث، وهو ترجيح شيخ الإسلام، وابن القيم، والعلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين، والعلامة الوادعي رحمهم الله.

انظر: «المغني» (٣١٠ / ١١) «زاد المعاد» (٥٧٠ - ٥٧٤) «الفتح» (٥١٠٢) «ابن أبي شيبه» (٢٨٥ / ٤) - «مصنف عبد الرزاق» (٤٦٦ / ٧) - «البيهقي» (٤٥٥ / ٧) - «مجموع الفتاوى» (٣٤٤) «المحلى» (١٨٧٢).

مسألة [٣]: ضابط الرضعة.

قال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (٥٧٥ / ٥): الرضعة فعلة من الرضاع، فهي مرة منه بلا شك، كضربة، وجلسة، وأكلة، فمتى التقم الثدي فامتص منه، ثم تركه باختياره من غير

وقال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٤ / ٥٧): والرضعة أن يلتقم الثدي فيشرب منه، ثم يدعه؛ فهذه رضعة، فإذا كان في كرة واحدة قد جرى له خمس مرات؛ فهذه خمس رضعات، وإن جرى ذلك خمس مرات في كرتين؛ فهو أيضًا خمس رضعات، وليس المراد بالرضعة ما يشربه في نوبة واحدة في شربه؛ فإنها قد ترضعه بالغداة، ثم بالعشي، ويكون في كل نوبة قد أرضعته رضعات كثيرة، والله أعلم. اهـ، وانظر: "الإنصاف" (٩ / ٣٥٠).

مسألة [٤]: إن حصل قطع لعارض أثناء الارتضاع؟

✽ إن كان القطع لعارض كالتنفس، والاستراحة اليسيرة، أو لشيء يلهيه، ثم يعود عن قرب؛ فلا يخرج منه كونه رضعة واحدة، كما أن الأكل إذا قطع أكلته بذلك ثم عاد عن قريب لم يكن ذلك أكلتين، بل واحدة، هذا مذهب الشافعي، وأحمد.

✽ واختار بعض الحنابلة أن ذلك رضعتان، ومال ابن القيم إلى القول الأول، وكذا الصنعاني.

انظر: "المغني" (١١ / ٣١٢) "زاد المعاد" (٥ / ٥٧٥-٥٧٦) "السبل" (٣ / ٤٣٨) "البيان" (١١ / ١٤٧).

مسألة [٥]: إذا كانت المرضعة هي التي قطعت على الرضيع؟

إن لم يعد عن قرب؛ اعتبرت رضعة كاملة، والتي بعدها أخرى، وإن عاد عن قرب ففيه وجهان للحنابلة، والشافعية:

الأول: أنها رضعة واحدة، ولو قطعت مرارًا حتى يقطع باختياره. قالوا: لأن الاعتبار بفعله لا بفعل المرضعة؛ ولهذا لو ارتضع منها وهي نائمة؛ حُسبت رضعة، فإذا قطعت عليه؛ لم يعتد به، كما لو شرع في أكلة واحدة أمره بها الطبيب، فجاء شخص فقطعها عليه، ثم عاد؛ فإنها أكلة واحدة.

والثاني: أنها رضعة أخرى؛ لأن الرضاع يصح من المرتضع، ومن المرضعة؛ ولهذا لو أوجرتَه

مسألة [٦]: هل يثبت التحريم بالسعوط والوجور؟

السعوط: هو أن يصب اللبن في أنفه من إناء أو غيره.

والوجور: هو أن يصب في حلقه صَبًّا من غير الشدي.

✽ فأما مسألة الوجور، فأكثر العلماء على أنه يحصل به التحريم، وهو قول مالك، وأحمد في المشهور عنه، والشعبي، والثوري، وأصحاب الرأي، والشافعي.

✽ وذهب داود الظاهري، وأحمد في رواية إلى عدم التحريم به، وهو اختيار ابن حزم، وعزاه لليث؛ لأنه ليس فيه رضاع، والصحيح القول الأول.

✽ وأما مسألة السعوط، فكذاك يحصل به التحريم عند أحمد، والشافعي، والشعبي، والثوري، وأصحاب الرأي.

✽ وذهب داود الظاهري، وعطاء الخراساني، وأحمد في رواية إلى عدم حصول التحريم به، وهذا أقرب، والله أعلم؛ لأنه لا يدخل إلا شيء يسير جدًّا، وهو اختيار ابن حزم، وعزاه لليث. انظر: «المغني» (٣١٣/١١) «البيان» (١٥٠/١١) «الفتاوى» (٥٥/٣٤) «المحلى» (١٨٧٠).

تنبيه: يُعتبر في التحريم بالوجور أن يكون شربه في خمسة أوقات، فلو أشربه دفعة واحدة؛ فهو رضعة. انظر: «المغني» (٣١٤/١١) «البيان» (١٥٢/١١).

مسألة [٧]: إن جمد اللبن إلى جبن؟

✽ يثبت به التحريم في مذهب أحمد، والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يجرم؛ لزوال الاسم، وهو قول بعض الحنابلة، والأول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (٣١٤-٣١٥) «البيان» (١٥٣/١١).

مسألة [٨]: إن شيب اللبن بغيره؟

✽ من أهل العلم من يقول: لا يزال على ثبوت الحرمة. وهو قول أحمد في رواية،

✽ واختار بعض الحنابلة، والشافعية، وهو قول أبي ثور، والمزني أن الحكم للأغلب؛ لأنه إذا غلب غير اللبن على اللبن، فقد زال الاسم والمعنى.

ووجه القول الأول أن اللبن متى كان ظاهرًا فقد حصل شربه، ويحصل منه إنبات اللحم، وإنشاز العظم.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَهَذَا فِيْمَا إِذَا كَانَتْ صِفَاتُ اللَّبَنِ بَاقِيَةً، فَأَمَّا إِنْ صُبَّ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ؛ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَبَنٍ مَشُوبٍ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ التَّغْذِي، وَلَا إِنْبَاتُ اللَّحْمِ، وَلَا إِنْشَازُ الْعَظْمِ.

قال: وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّ التَّحْرِيمَ يَثْبُتُ بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَ اللَّبَنِ حَصَلَتْ فِي بَطْنِهِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ لَوْثُهُ ظَاهِرًا. وَلَكِنَّا أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِرَضَاعٍ، وَلَا فِي مَعْنَاهُ؛ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَثْبُتَ حُكْمُهُ فِيهِ. اهـ، انظر: "المغني" (٣١٥-٣١٦) "البيان" (١١/١٥٤) "البداية" (٣/٧٤).

تنبيه: إذا جمع للطفل لبن امرأتين في إناء فشرب منه، وفعل به ذلك خمس مرات؛ صارت كل واحدة منهما أمًا له من الرضاعة. "البيان" (١١/١٥٣) "المغني" (١١/٣١٦).

مسألة [٩]: لبن الميتة هل يحرم؟

✽ جماعة من أهل العلم على أن المرأة إذا ماتت وفي ثديها لبن، فارتضعه طفل؛ فإن ذلك يحرم، وهو قول مالك، وأحمد، وأبي ثور، والأوزاعي، وابن القاسم، وابن المنذر، وأصحاب الرأي، وابن حزم وغيرهم؛ لأنه لبن طاهر، ووجد الارتضاع على وجه يثبت اللحم، وينشز العظم، فأثبت التحريم.

✽ وذهب الشافعي إلى عدم التحريم به؛ لأن الرضاع معنى يوجب تحريمًا مؤبدًا، فلم يتعلق به التحريم بعد الموت، كوطء الشبهة؛ وذلك أنه لو وطئ ميتة بشبهة لم يثبت به تحريم المصاهرة.

انظر: "المغني" (٣١٦/١١) "البيان" (١١/١٥٥) "المحلى" (١٨٧١).

مسألة [١٠]: هل تنتشر الحرمة بغير لبن الأدمية؟

عامة أهل العلم على عدم انتشار الحرمة بذلك، فلو ارتضع اثنان من لبن بهيمة؛ لم يصيرا أخوين، ولم يوجد في ذلك إلا خلاف شاذ لا يعرج عليه. "المغني" (١١/٣٢٣).

مسألة [١١]: إذا حصل عند امرأة لبن بغير وطء؟

✽ يحصل به الحرمة عند الجمهور، وهو قول مالك، والشافعي، والثوري، وأحمد في رواية، وأصحاب الرأي؛ لأنه لبن امرأة، فيتعلق به التحريم.

✽ وعن أحمد رواية بعدم حصول التحريم به؛ لأنه نادر لم تجر العادة به لتغذية الأطفال.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (١١/٣٢٤).

مسألة [١٢]: هل يشترط في التحريم بالرضاع أن يكون في الحولين؟

✽ اشترط ذلك أكثر أهل العلم، وهذا القول صحَّ عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم، وسائر أزواج النبي ﷺ؛ إلا عائشة، وهو قول الشعبي، وابن شبرمة، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبي ثور، ومالك في رواية.

✽ ورُوي عن مالك: إن زاد شهراً؛ جاز. ورُوي شهران، وقال بعض المالكية: يغتفر نصف سنة زيادة.

✽ وقال أبو حنيفة: يحرم الرضاع في ثلاثين شهراً؛ لقوله سبحانه ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، قال: ولم يرد بالحمل حمل الأحشاء؛ لأنه يكون سنتين، فعلم أنه أراد الحمل في الفصال.

✽ وقال زفر: مدة الرضاع ثلاث سنين.

بحديث سهلة بنت سهيل الذي في الباب، وهو قول عائشة رضي الله عنها.

واستدل الجمهور على قولهم بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فجعل تمام الرضاعة حولين؛ فدل على أنه لا حكم لها بعدهما.

واستدلوا بحديث عائشة: «إنما الرضاعة من المجاعة»، وبحديث أم سلمة، وابن مسعود، وابن عباس المذكورة في الباب، وفيها ضعف كما تقدم.

وأما الزيادة على الحولين في مذهب مالك، فإنما قالوا بذلك؛ لأنَّ العادة أنَّ الصبي لا يفتطم دفعة واحدة، بل على التدريج، فجعلوا للأيام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين، واختلفوا في تقدير ذلك كما سبق.

وأجاب الجمهور على حديث سالم مولى أبي حذيفة بأنه خاص به، كما جزم بذلك أزواج النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم غير عائشة كما في «صحيح مسلم».

وتوسط شيخ الإسلام، فقال: خاصٌّ بسالم ومن كان بمثل حاله ممن يحتاج إلى ذلك، وتابعه ابن القيم، والشوكاني.

وأما قول أبي حنيفة، فهو ضعيف يخالف ظاهر القرآن؛ فإنَّ المقصود بالآية ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ حمل البطن، وفهم ذلك الصحابة، وأفتوا بأنَّ أقل مدة الحمل ستة أشهر. وقول الجمهور هو الصواب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٣١٩/١١) - «الفتح» (٥١٠٢) «زاد المعاد» (٥٧٧-٥٩٣) «ابن أبي شيبة» (٢٩٠/٢) «مذكرة فقه ابن عثيمين» (٤٠٥/٣) «السييل» (٤٦٩/٢).

مسألة [١٣]: هل الاعتبار بالعامين، أم بالفطام؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي وغيرهما، وهو ظاهر أقوال الصحابة أنَّ العبرة بالصغر

والحولين، فلو رضع في تلك المدة؛ حرم. وإن كان قد فطم، أو استغنى بالأكل، وهو قول

❁ ومذهب مالك أنه إن فطم واستغنى بالأكل؛ فلا يحرم الرضاع بعد ذلك، وإن كان في الحولين، وقال به الأوزاعي.

والقول الأول أقرب، والله أعلم، وهو ظاهر قول الجمهور، واختار شيخ الإسلام قول مالك، وكذا ابن عثيمين، إلا أن شيخ الإسلام زاد فقال بالتحريم وإن تأخر الفطام عن الحولين.

انظر: "المغني" (٣٢١/١١) "البيان" (١٤٤/١١) "الفتح" (٥١٠٢) "التوضيح" (٢٦/٦) "البداية" (٧٣/٣) "الإنصاف" (٣٤٩/٩) "مذكرة فقه ابن عثيمين" (٤٠٥/٣).

مسألة [١٤]: لبن الرجل هل ينشر الحرمة من قبله؟

معناه أن المرأة إذا أرضعت طفلاً بلبن ثاب من وطء رجل؛ حرم الطفل على الرجل وأقاربه كما يحرم ولده من النسب؛ لأن اللبن من الرجل كما هو من المرأة، فيصير الطفل ولداً للرجل، والرجل أباه، وأولاد الرجل إخوته، سواء كانوا من تلك المرأة أو من غيرها، وإخوة الرجل وأخواته أعمام الطفل، وعماته، وآبائهم، وأمهاتهم أجداده وجداته، وهذه المسألة يسميها الفقهاء (لبن الفحل).

❁ فأكثر أهل العلم على أن لبن الفحل يحرم، والدليل عليه حديث أبي القعيس الذي في الباب. وصح هذا القول عن ابن عباس، وعائشة رضي الله عنها، وقال به عطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن، والشعبي، والقاسم، وعروة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وابن المنذر، وأصحاب الرأي.

قال ابن حبت البر رحمته الله: وإليه ذهب فقهاء الأمصار بالحجاز، والعراق، والشام، وجماعة

أهل الحديث. اهـ

❁ وذهب بعض الصحابة، والتابعين إلى أن لبن الفحل لا يحرم، جاء ذلك عن ابن

والنخعي، وأبي قلابه، وغيرهم، ونقل عن ابن عمر، ورافع بسندين ضعيفين. وقال به داود، وربيعه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأُمّهْتُكُمْ أَلَيْتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْتُكُمْ مِنْ أَلْرَّضَعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، فقالوا: ذكر الله التحريم بالرضاعة من جهة الأم، ثم قال: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

وأجاب الجمهور بأن الحديث -حديث أبي القيس- يبين أن الحرمة بالرضاع تنشر من الجهتين: من جهة الأم والأب، فإما أن يكون مبيّنًا، وإما أن يكون مخصصًا لقوله ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.

قال ابن القيس رحمه الله مرجحًا قول الجمهور: وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِغَيْرِهِ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ مَنْ خَالَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ، وَيُتْرَكَ مَا خَالَفَهَا لِأَجْلِهَا، وَلَا تُتْرَكَ هِيَ لِأَجْلِ قَوْلِ أَحَدٍ كَانَتْ مِنْ كَانَ. وَلَوْ تَرَكْتُ السَّنَنُ لِخِلَافٍ مَنْ خَالَفَهَا؛ لِعَدِمَ بُلُوغُهَا لَهُ أَوْ لَتَأْوِيلُهَا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لَتَرَكَ سُنَنُ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَتَرَكْتُ الْحُجَّةَ إِلَى غَيْرِهَا، وَقَوْلُ مَنْ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ لَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَقَوْلُ الْمَعْصُومِ إِلَى قَوْلِ غَيْرِ الْمَعْصُومِ، وَهَذِهِ بَلِيَّةٌ تَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنْهَا وَأَنْ لَا نَلْقَاهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. اهـ

انظر: "زاد المعاد" (٥/ ٥٦٤-) "الفتح" (٥١٠٣) "المغني" (٩/ ٥٢٠) (١١/ ٣١٨) "ابن أبي شيبة" (٤/ ٣٤٩-٣٥٠) "عبد الرزاق" (٧/ ٤٧٤).

مسألة [١٥]: هل يحرم لبن الزاني؟

✽ مذهب الشافعي، وبعض الحنابلة عدم التحريم به؛ لأنَّ التحريم فرع حرمة الأبوة.

✽ وجماعة من الحنابلة، وهو ظاهر ترجيح ابن قدامة أنه ينشر الحرمة كما تنشر الحرمة بينه وبين الولد، وهذا القول أصح، والله أعلم. وأما المرضعة فتتنشر الحرمة من قبلها عند أهل العلم. انظر: "المغني" (١١/ ٣٢١-).

مسألة [١٦]: إن طلق الرجل زوجته ولها منه لبن، فتنزجت آخره؟

هذه المسألة لها خمسة أحوال:

الأول: أن يبقى لبن الأول بحاله لم يزد ولم ينقص، ولم تلد من الثاني؛ فهو للأول، سواء حملت من الثاني أو لم تحمل. قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافاً.

الثاني: أن لا تحمل من الثاني؛ فهو للأول، سواء زاد أم لم يزد، أو انقطع ثم عاد، أو لم ينقطع.

الثالث: أن تلد من الثاني؛ فاللبن له خاصة. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك. وهو قول أحمد، وأبي حنيفة، والشافعي، سواء زاد، أو لم يزد، انقطع أو اتصل؛ لأنَّ لبن الأول ينقطع بالولادة من الثاني؛ فإنَّ حاجة المولود إلى اللبن تمنع كونه لغيره.

الرابع: أن يكون لبن الأول باقياً، وزاد بالحمل من الثاني.

✽ فمذهب الحنابلة أنَّ اللبن منها جميعاً.

✽ وقال أبو حنيفة: هو للأول؛ ما لم تلد من الثاني.

✽ وقال الشافعي: إن لم ينته الحمل إلى حال ينزل منه اللبن؛ فهو للأول، فإذا بلغ إلى حال ينزل به اللبن، فزاد به، ففيه قولان كالسابقين.

✽ وقال ابن حزم: إن تغير اللبن، ثم اعتدل؛ بطل حكم الأول، وصار للثاني.

الخامس: انقطع اللبن من الأول، ثم رجع اللبن بالحمل من الثاني.

✽ فقيل: هو منهما. وهو قول بعض الحنابلة، وقول للشافعي بالقبض السابق.

✽ وقيل: اللبن للثاني. وهو قول بعض الحنابلة منهم: أبو الخطاب، وهو قول للشافعي.

✽ وقال أبو حنيفة: هو للأول؛ ما لم تلد للثاني. وهو قول ثالث للشافعي؛ لأنَّ الحمل لا

يقتضى اللبن، وإنما خلقه الله تعالى لله له عند حرمه.

حق في المرأة فكذاك لبنها.

انظر: "المغني" (١١ / ٣٢٦-٣٢٧) "السليل" (٢ / ٤٧١) "الحاوي" (١١ / ٣٩٨-٣٩٩).

مسألة [١٧]: لو تزوج رجل امرأة كبيرة، وطفلة رضیعة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة بلبن غيره؟

✽ قال الأوزاعي: نكاح الكبيرة ثابت، وتنزع منه الصغيرة.

✽ وخالفه جمهور العلماء، فقالوا: يفسد نكاح الكبيرة، وتحرم على التأييد؛ لأنها صارت

أُمًّا لأمراته الصغيرة، والله عز وجل يقول: ﴿وَأَمَّهَتْ نِسَاءَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، والأم تحرم

بمجرد العقد على الصغيرة، والصغيرة لا تحرم إلا بالدخول بالأم.

واختلفوا: هل ينفسخ نكاح الصغيرة أم هو ثابت؟

✽ فمذهب أحمد في المشهور عنه أن نكاحه بالصغيرة ثابت؛ لأنَّ العقد عليها صحيح،

ولم يطرأ عليه ما يبطله.

✽ وذهب الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد في رواية إلى بطلانه؛ لأنه يكون جمعًا بين الأم

وابنتها، ولا يصح ذلك بالإجماع.

وأجيب: بأنه بمجرد الإرضاع المحرم ينفسخ نكاح الكبرى، ولا يحصل الجمع بينهما.

وقول أحمد الأول أقرب، والله أعلم.

وهذه المسألة فيما إذا كان ذلك قبل الدخول بالكبيرة، وأما إذا كان الإرضاع بعد الدخول

بالكبيرة؛ حرمت عليه الاثنتان تأبداً، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١ / ٣٢١).

مسألة [١٨]: هل على الزوج نصف المهر للصغيرة، وهل عليه مهر للكبيرة؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١ / ٣٢٩): عَلَيْهِ نِصْفَ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ؛ لِأَنَّ نِكَاحَهَا

انْفَسَخَ قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا مِنْ غَيْرِ جِهَتِهَا، وَالْفَسْخُ إِذَا جَاءَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ كَانَ كَطَّلَاقِ الرُّوْجِ فِي

جَهَّتْهَا، فَسَقَطَ صَدَاقُهَا، كَمَا لَوْ ارْتَدَّتْ. وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

قَالَ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ؛ لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ بِدُخُولِهِ بِهَا اسْتِقْرَارًا لَا يُسْقِطُهُ شَيْءٌ، وَلِذَلِكَ لَا يَسْقُطُ بِرَدِّهَا وَلَا بغيرِهَا. اهـ

وقال رحمته الله في (٣٣٣/١١): وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي أَنَّهَا إِذَا أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ مَهْرُهَا، وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ إِنْ كَانَ أَذَاهُ إِلَيْهَا، وَلَا فِي أَنَّهَا إِذَا أَفْسَدَتْهُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَنَّهُ يَسْقُطُ صَدَاقُهَا، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا أَعْطَاهَا. اهـ

قلت: الصحيح أنه يرجع على امرأته الكبرى بالمهر؛ لأنها هي التي أفسدت نفسها عليه، وهو قول بعض الحنابلة، واختاره شيخ الإسلام رحمته الله، كما في «الإنصاف» (٣٥٦/٩، ٣٥٧). وانظر: «البيان» (١٦٥-١٧٠).

مسألة [١٩]: هل يرجع على الكبيرة بما يدفعه إلى الصغيرة؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنه يرجع عليها بما لزمه من صداق الصغيرة.

✽ وقال بعض الشافعية: يرجع عليها بجميع الصداق.

✽ وقال أصحاب الرأي: إن أرادت الفساد؛ رجع عليها، وإلا فلا.

✽ وقال مالك: لا يرجع عليها بشيء.

والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (٣٢٩/١١) «البيان» (١٧٤/١١).

تنبيه: عليه نصف المهر المسمى في مذهب أحمد، وأبي حنيفة، وغيرهما، وهو الصحيح،

وخالف الشافعي، فقال: لها نصف مهر المثل.

قاله: كل امرأة تحرم ابنتها على رجل كأمه، وأختها، وجدته، وريبته إذا أرضعت

هذه هذه هذا الرجل الصغيرة، وضعة محرمة أفسدت نكاحه وحرمتها عليه. وبذلك عندهم

نصف الصداق. انظر: «المغني» (١١/ ٣٣٠).

مسألة [٢٠]: لو تزوج بكبيرة وصغيرتين؟

لو تزوج بكبيرة وصغيرتين، فأرضعت الكبيرة الصغيرتين؛ حرمت عليه الكبيرة؛ لأنها صارت من أمهات النساء، وكذلك يفسخ نكاح الصغيرتين؛ لأنها صارتا أختين، واجتمعتا في الزوجية، فيفسخ نكاحهما كما لو ارتضعتا معاً، ولا مهر للكبيرة؛ لأنَّ الفساد جاء من قبلها، ويرجع عليها بنصف صداق الصغيرتين؛ لأنها أفسدت نكاحهما، وله أن ينكح من شاء منهما؛ لأنَّ انفساخ نكاحهما للجمع، ولا يوجب تحريراً مؤبداً.

وهذا فيما إذا كان إرضاع الكبيرة قبل الدخول بها، وأما إذا أرضعت بعد الدخول بها؛ فإنها تحرم وتحرم الصغيرتان على التأييد؛ لأنها ربيبتان قد دخل بأمهما. انظر: «المغني» (١١/ ٣٣٧).

مسألة [٢١]: إن أرضعت الصغيرتين أجنبية؟

✽ يفسخ نكاحهما أيضاً، وهو مذهب الحنابلة، والحنفية، وأحد قولي الشافعي، واختاره المزني.

✽ وقال الشافعي في قول له: يفسخ نكاح الأخرى وحدها.

وأجيب بأنه جامع بين الأختين في النكاح، فانفسخ نكاحهما كما لو أرضعتها معاً، وفارق ما لو عقد على واحدة بعد الأخرى؛ فإنَّ عقد الثانية لم يصح، فلم يصح به جامعاً بينهما، وههنا حصل الجمع برضاع الثانية، ولا يمكن القول بأنه لم يصح، فحصلت معاً في نكاحه، وهما أختان لا محالة. انظر: «المغني» (١١/ ٣٣٧-٣٣٨).

مسألة [٢٢]: إذا شهدت امرأة على الرضاع، هل يقبل قولها؟

✽ من أهل العلم من لا يقبل إلا شهادة امرأتين، وهو قول الحكم، ومالك، وأحمد في

رواية؛ لاحتمال أن تنسى، أو تخطئ، أو نحو ذلك.

«شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل».

❁ ومنهم من يقول: شهادة رجلين، أو رجل وامرأتان. وهو قول الحنفية، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

❁ ومنهم من يقول: يقبل قول الواحدة وتستحلف. وهو قول إسحاق، وأحمد في رواية.

❁ ومنهم من يقول: يقبل قول الواحدة إن كانت مرضية ثقة. وهو قول أحمد في الأشهر عنه، وقال به طاوس، والزهرى، والأوزاعي، وابن أبي ذئب وآخرون، واختاره ابن القيم، والشوكاني، وهو الصحيح؛ لحديث عقبة الذي في الباب، والله أعلم. وهو اختيار شيخ الإسلام.

انظر: «المغني» (١١/ ٣٤٠) «توضيح الأحكام» (٢٨/ ٦) «السليل» (ص ٤٧٤) «سبل السلام» (٣/ ٤٤٧) «الاختيارات» (ص ٢٨٣) «البداية» (٣/ ٧٦).

مسألة [٢٣]: إذا أقر الرجل أن زوجته أخته من الرضا؟

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/ ٣٤٣-٣٤٤): إِذَا أَقَرَّ الزَّوْجُ أَنَّ زَوْجَتَهُ أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ، وَيَفْرُقُ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا قَالَ: وَهَمْتُ، أَوْ أَخْطَأْتُ. قَبْلَ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ، وَلَوْ جَحَدَ النِّكَاحَ، ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ؛ قَبْلَ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

قال ابن قدامة. وَلَنَا أَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يَتَضَمَّنُ تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ رَجَعَ، أَوْ أَقَرَّ أَنَّ أُمَّتَهُ أُخْتُهُ مِنَ النَّسَبِ، وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ غَيْرَ مُسْلِمٍ، وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْحُكْمِ، فَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ. فَيَنْبَغِي ذَلِكَ عَلَى عِلْمِهِ بِصِدْقِهِ؛ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ؛ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ. وَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ عَلِمَ كَذِبَ نَفْسِهِ؛ فَالنِّكَاحُ بَاقٍ بِخَالِهِ. وَقَوْلُهُ كَذِبٌ لَا يُحَرِّمُهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ حَقِيقَةُ الرِّضَاعِ. لَا الْقَوْلُ. وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ؛ لَمْ تَزَلْ عَنِ النَّسَبِ.

قَالَ: فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَصَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَلَا شَيْءَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ فَاسِدٌ مِنْ أَصْلِهِ، لَا يُسْتَحَقُّ فِيهِ مَهْرٌ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ بَيْنَهُ، وَإِنْ أَكْذَبَتْهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عَلَيْهَا فِي إِسْقَاطِ حُقُوقِهَا؛ فَلَزِمَهُ إِقْرَارُهُ فِيمَا هُوَ حَقٌّ لَهُ، وَهُوَ تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ، وَفَسْخُ نِكَاحِهِ، وَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ فِيمَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَهْرِ. اهـ

فرع: قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١ / ٣٤٤): وَإِنْ قَالَ: هِيَ عَمَّتِي، أَوْ خَالَتِي، أَوْ ابْنَةُ أَخِي، أَوْ أُخْتِي، أَوْ أُمِّي مِنَ الرِّضَاعِ. وَأَمَكَنَ صِدْقُهُ؛ فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا لَوْ قَالَ: هِيَ أُخْتِي. وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ صِدْقُهُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْغَرٍ مِنْهُ أَوْ لِثَلَاثَةٍ: هَذِهِ أُمِّي. أَوْ لِأَكْبَرٍ مِنْهُ أَوْ لِثَلَاثَةٍ: هَذِهِ ابْنَتِي. لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِمَا تَحَقَّقَ كَذِبُهُ فِيهِ. انتهى.

مسألة [٢٤]: إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الَّتِي قَالَتْ: هُوَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ؟

إِذَا أَقَرَّتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا أَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَأَكْذَبَهَا؛ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهَا فِي فسخ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ بِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّهُ؛ فَإِنْ كَانَتْ قَدْ قَبَضَتْهُ؛ لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ أَخْذُهُ؛ لِأَنَّهُ يَقَرُّ بِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَأَقَرَّتْ أَنَّهَا كَانَتْ عَالِمَةً بِأَنَّهَا أُخْتُهُ، وَبِتَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ، وَمُطَاوَعَةً لَهُ فِي الْوِطْءِ؛ فَلَا مَهْرَ لَهَا أَيْضًا؛ لِإِقْرَارِهَا بِأَنَّهَا زَانِيَةٌ مُطَاوَعَةٌ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَلَهَا الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ بِشَبْهَةٍ، وَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا عَلَيْهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

فَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنْ عَلِمَتْ صِحَّةَ مَا أَقَرَّتْ بِهِ؛ لَمْ يَحِلَّ لَهَا مَسَاكِنَتُهُ، وَتَمَكِينُهُ مِنْ وَطْئِهَا، وَعَلَيْهَا أَنْ تَفْرَ مِنْهُ، وَتَفْتَدِيَ نَفْسَهَا بِمَا أَمَكْنَهَا؛ لِأَنَّ وَطْءَهَا لَهَا زِنَى، فَعَلَيْهَا التَّخْلُصُ مِنْ مَهْمَا أَمَكْنَهَا، كَمَا قُلْنَا فِي الَّتِي عَلِمَتْ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَقَهَا ثَلَاثًا، وَجَحَدَهَا ذَلِكَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الرَّاجِبُ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ بَعْدَ الدُّخُولِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْمَسْمُوعِ، وَمَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَسْمُوعُ أَقْلَ؛ فَلَا يَقْبَلْ قَوْلُهَا فِي وَجوب زائد عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ مَهْرَ الْمِثْلِ؛ لَمْ

تَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْهُ؛ لِاعْتِمَادِهَا بِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهَا لَهُ بِوِطْئِهَا لَا بِالْعَقْدِ؛ فَلَا تَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْهُ. انتهى.

مسألة [٢٥]: استشفاف المرضعة.

استحب أهل العلم أن يتخير المرضعة الصالحة، الشريفة، العاقلة، وكرهوا استرضاع الفاسقة، والحمقاء، وهي ضعيفة العقل، وسيئة التصرف.

انظر: "المغني" (٣٤٦/١١) "السبل" آخر الرضاع.

مسألة [٢٦]: المحرمات بسبب الرضاع.

في "الصحيحين" وغيرهما أَنَّ النبي ﷺ قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»؛ وبناء على هذا الحديث فمن رضع من امرأة رضاعة محرمة؛ أصبح كولدها من النسب، فيحرم على هذا الرضيع جميع محارم مرضعته، ولا يحرم على المرضعة إلا هذا الولد وما تناسل منه، ولا يحرم على المرضعة أقارب هذا الولد غير نسله، وكذلك محارم الرجل صاحب اللبن يصيرون محارم للرضيع، وأقارب له، ولا يحرم عليهم وعلى الأب إلا الرضيع ونسله.

قال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٥/٥٥٦-): فَانْتَشَرَتْ الْحُرْمَةُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ، فَأَوْلَادُ الطِّفْلِ وَإِنْ نَزَلُوا أَوْلَادُ وَلَدَيْهِمَا، وَأَوْلَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُرْضِعَةِ وَالزَّوْجِ مِنَ الْآخِرِ وَمِنْ غَيْرِهِ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ مِنَ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ. فَأَوْلَادُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ إِخْوَتُهُ، وَأَخَوَاتُهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ وَأَوْلَادُ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِهَا إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ مِنْ أَبِيهِ، وَأَوْلَادُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ غَيْرِهِ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ لِأُمِّهِ، وَصَارَ آبَاؤُهَا أَجْدَادُهُ وَجَدَّاتِهِ، وَصَارَ إِخْوَةُ الْمَرْأَةِ وَأَخَوَاتُهَا أَخْوَالُهُ وَخَالَاتِهِ، وَإِخْوَةُ صَاحِبِ اللَّبَنِ وَأَخَوَاتُهُ أَعْمَامُهُ وَعَمَّاتِهِ، فَحُرْمَةُ الرِّضَاعِ تَنْتَشِرُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ فَقَطْ.

قال: وَلَا يَتَعَدَّى التَّحْرِيمُ إِلَى غَيْرِ الْمُرْتَضِعِ مِمَّنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ، فَيُبَاحُ لِأَخِيهِ نِكَاحُ مَنْ أَرْضَعَتْ أَخَاهُ، وَبَنَاتُهَا، وَأُمَّهَاتُهَا، وَيُبَاحُ لِأُخْتِهِ نِكَاحُ صَاحِبِ اللَّبَنِ، وَأَبَاةُ وَبَنِيهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَنْتَشِرُ إِلَى مَنْ فَوْقَهُ مِنْ آبَائِهِ وَأُمَّهَاتِهِ، وَمَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَعْمَامِهِ، وَعَمَّاتِهِ،

وَأُمَّهَاتِهَا، وَأَخَوَاتِهَا، وَبَنَاتِهَا، وَأَنْ يَنْكِحُوا أُمَّهَاتِ صَاحِبِ اللَّبَنِ، وَأَخَوَاتِهِ وَبَنَاتِهِ؛ إِذْ نَظِيرُ هَذَا مِنَ النَّسَبِ حَلَالٌ؛ فَلِلْأَخِ مِنَ الْأَبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتِ أَخِيهِ مِنَ الْأُمِّ، وَلِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ أَنْ يَنْكِحَ أُخْتِ أَخِيهِ مِنَ الْأَبِ، وَكَذَلِكَ يَنْكِحُ الرَّجُلُ أُمَّ ابْنِهِ مِنَ النَّسَبِ وَأُخْتَهَا، وَأُمًّا أُمِّهَا وَبَنَتَهَا فَإِنَّهَا حَرُمَتَا بِالْمُصَاهَرَةِ. اهـ

وقد لخص بعضهم ما تقدم ذكره بيوتين، فقال:

أقارب ذي الرضاعة بانتساب أجنبان مرضع إلا بنيه
ومرضعة أقاربها جميعاً أقاربه ولا تخصيص فيه

وقوله: (إلا بنيه) مراده أولاده من البنين، والبنات، وما تناسل من صلبه، وهذا الذي تقدم ذكره متفق عليه بين الأئمة، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤/ ٣٢-٧٧).

مسألة [٢٧]: الجمع بين الأختين من الرضاعة، وبين المرأة وخالتها أو عمتها من الرضاعة؟

✽ عامة أهل العلم على تحريم ذلك؛ لأنَّ ذلك يحرم بين الأختين من النسب، وبين المرأة وخالتها، أو عمتها من النسب؛ فيحرم من الرضاعة؛ لحديث: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

✽ ومال ابن القيم رحمته الله إلى عدم التحريم في «زاد المعاد»؛ لأنَّ التحريم بسبب الجمع لا بسبب النسب. وقال شيخ الإسلام: إن كان أحد قد قال بعدم التحريم؛ فهو أقوى.

والصحيح قول الجمهور، والله أعلم، ولا نعلم أحداً سبق شيخ الإسلام، وابن القيم إلى القول بذلك. «زاد المعاد» (٥/ ٥٥٧-).

مسألة [٢٨]: أم الزوجة من الرضاعة وابنتها كذلك من الرضاعة، وزوجة الأب من الرضاعة، وزوجة الابن كذلك.

النسب»، ولعموم الآية: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢] وقوله ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله ﴿وَرَبِّبَيْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وهذا ترجيح العلامة ابن باز، والشيخ صالح الفوزان في آخرين من أعضاء اللجنة الدائمة (١٠٣/٢١).

✽ وذهب شيخ الإسلام، وابن القيم إلى عدم التحريم؛ لأن في الحديث: «ما يحرم من النسب»، والنسب غير الصهر، قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ نِسَاءً وَصِهْرًا﴾ [الفلقان: ٥٤]، والمحرمات المذكورة في الآية حُرمت بسبب الصهر لا بسبب النسب.

ونفى ابن القيم الإجماع في مسألة زوجة الأب من الرضاعة بأن هناك طائفة من السلف لا يرون تحريم لبن الفحل، فهم لا يرون الرجل محرماً؛ فضلاً عن زوجته.

ونفى الإجماع على بنت المرأة من الرضاعة بأن الخلاف موجود في بنت المرأة من النسب إن لم تكن في حجرها، فكيف إذا كانت ابتها من الرضاعة فحسب.

وبأن الله قيد في زوجة الولد فقال: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وأجاب الجمهور بأن ذلك لإخراج ابن التبني.

قلت: أما الإجماع فلا يصح؛ فالخلاف ثابت، ولكن الصحيح هو التحريم؛ للحديث المتقدم: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، وقولهم: (حرمت بسبب الصهر) يُجاب عنه أن الحرمة حصلت بسبب الصهر مع النسب، فتأمل ذلك.

وانظر: "زاد المعاد" (٥/٥٥٧-) "فتاوى اللجنة" (٢١/٤٥-٤٦، ١٠٣).

فائدة: قال في "الإنصاف" (٩/٣٤٩): لو أكرهت على الرضاع؛ ثبت حكمه. ذكره القاضي في "الجامع" محل وفاق.

بَابُ النِّفَقَاتِ

١١٣٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ - امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَمَا يَكْفِي بَنِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١١٣٨ - وَعَنْ طَارِقِ الْمَحَارِبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يُحْطَبُ النَّاسُ وَيَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطَى الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ. ^(٢)

١١٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ. وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٣)

١١٤٠ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» ^(٤) (الْحَدِيثُ، وَتَقَدَّمَ فِي عِشْرَةِ النِّسَاءِ) ^(٥) ^(٦).

١١٤١ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطَوْلِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٧)

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

(٢) صحيح. أخرجه النسائي (٢٥٣٢)، وابن حبان (٣٣٤١)، والدارقطني (٤٤-٤٥)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٦٦٢).

(٤) في (أ) زيادة: «وَلَا تُضْرِبِ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

(٥) هذه العبارة ليست موجودة في النسخة (أ).

- ١١٤٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «أَنْ يَجْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ»^(١).
- ١١٤٣ - وَعَنْ جَابِرٍ - يَرْفَعُهُ، فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَقِّ عَنْهَا - قَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَهَا». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَحْفُوظُ وَقْفُهُ»^(٢).
- ١١٤٤ - وَبَتَّ نَفْيُ النَّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رضي الله عنها، كَمَا تَقَدَّمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).
- ١١٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعُولُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعَمَنِي، أَوْ طَلَّقَنِي». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ^(٤).

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩١٧٧)، من طريق أبي إسحاق عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمرو. ووهب بن جابر هو الخيواني، قال ابن المديني والنسائي: مجهول، ووثقه ابن معين والعجلي وابن حبان. **قلت**: قد تابعه على معناه خيثمة بن عبد الرحمن وهو ثقة، فرواه عن عبد الله بن عمرو باللفظ الذي عند مسلم، وهو في «صحيحه» برقم (٩٩٦).

(٢) الراجح وقفه. أخرجه البيهقي (٤٣١/٧)، من طريق حرب بن أبي العالية عن أبي الزبير عن جابر. وحرب مختلف فيه، ضعفه أحمد وابن معين في رواية، ووثقه القواريري وابن معين في رواية، وقد خالفه ابن جريج فرواه عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً، أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن جريج (٤٣٠/٧)، وقال: هذا هو المحفوظ موقوف.

قلت: وقد تابع ابن جريج حبيب بن أبي ثابت فرواه عن أبي الزبير موقوفاً. وتابع أبا الزبير قتادة، فرواه عن جابر كذلك موقوفاً. أخرجهما ابن أبي شيبه (٢٠٦/٥)، وقاتدة لم يدرك جابراً، فالراجح وقفه على جابر، والله أعلم.

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٤٨٠).

(٤) صحيح دون قوله (تقول المرأة...) فهو مدرج من قول أبي هريرة. أخرجه الدارقطني (٢٩٥-٢٩٧/٣)، من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وفيه: قال: من أعول يا رسول الله؟ قال: «أمرأتك تقول» فذكره.. وفيه زيادة: «ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول ولده إلى من تكلمي».

وأخرجه من طريق عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «المرأة تقول»

١١٤٦- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ - قَالَ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا. أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: سُنَّةٌ؟ فَقَالَ: سُنَّةٌ، وَهَذَا مُرْسَلٌ قَوِيٌّ. ^(١)

١١٤٧- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ عَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا، أَوْ يُطَلِّقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِتَفَقُّةٍ مَا حَبَسُوا. أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. ^(٢)

١١٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى نَفْسِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى وَلَدِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى أَهْلِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى خَادِمِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْتَ أَعْلَمُ». أَخْرَجَهُ (الشَّافِعِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَبُو دَاوُدَ)، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ بِتَقْدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ. ^(٣)

عن أبي صالح به. فقال: من أعول يا رسول الله؟... الحديث. وهو وهم، والصواب ما أخرجه من وجه آخر عن ابن عجلان به. وفيه: فستل أبوهريرة.

ثم ذكر رواية عاصم المتقدمة وقال: لا حجة فيه؛ لأن في حفظ عاصم شيئاً.

قلت: وقد أخرج الحديث البخاري برقم (٥٣٥٥). وفيه فقالوا: يا أبا هريرة: سمعت هذا من رسول الله ﷺ فقال: لا، هذا من كيس أبي هريرة، يعني قوله: (تقول المرأة...) الخ.

قال الحافظ في «الفتح» (٥٣٥٥): وكذا وقع للإسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند البخاري، قال أبوهريرة: تقول المرأة، ووقع فيها، قالوا: يا أبا هريرة، شيء تقول من رأيك أو من قول رسول الله ﷺ قال: هذا من كيسي. اهـ

(١) صحيح. أخرجه سعيد بن منصور (٥٥/٢)، وإسناده صحيح إلى سعيد بن المسيب وهو موقوف عليه وليس له حكم الرفع على الصحيح.

(٢) صحيح. أخرجه الشافعي كما في «المسند» (٦٥/٢)، ومن طريقه البيهقي (٤٦٩/٧)، وفي إسناده مسلم ابن خالد وهو ضعيف، لكن للأثر طريق أخرى على شرط الشيخين، وأخرى صحيحة. انظر:

١١٤٩ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أَبَاكَ»، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: النفقة على الزوجات.

يجب على الرجل أن ينفق على زوجته، دلّ على ذلك القرآن والسنة، ووقع الإجماع على ذلك.

فمن القرآن: قول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧].

ومن السنة: حديث عائشة، وجابر، ومعاوية بن حيدة رضي الله عنه، وغيرها من الأحاديث التي في الباب.

ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على وجوب ذلك على الأزواج إذا كانوا بالغين، إلا لمن كانت ناشراً. انظر: «المغني» (١١/ ٣٤٧-٣٤٨).

مسألة [٢]: هل الاعتبار في النفقة بحالة الزوج أم الزوجة؟

✽ مذهب مالك، وأبي حنيفة أن الاعتبار بحال المرأة على قدر كفايتها؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقوله عليه السلام: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف».

= والحاكم (١/ ٤١٥)، وهو من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولفظ الحاكم بتقديم الولد على الزوجة أيضاً.

ورواية ابن عجلان عن المقبري ضعيفة، ضعفها يحيى القطان والنسائي. وقد تقدم الحديث في أواخر

❖ ومذهب الشافعي رحمته الله أنَّ الاعتبار بحال الزوج؛ لقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].

❖ ومذهب الحنابلة أنه يعتبر حالهما معاً؛ فإن كانا موسرين؛ فينفق عليها نفقة الموسرين، وإن كانا معسرين؛ فينفق عليها نفقة المعسرين، وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً؛ فعليه نفقة المتوسطين.

والأظهر - والله أعلم - هو قول الشافعي رحمته الله، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/ ٣٤٨-٣٤٩) "الشرح المتع" (٦/ ١٣).

مسألة [٣]: ما هو المقدار الذي يلزمه لزوجته؟

❖ أكثر أهل العلم على عدم التقدير في ذلك، بل يقولون: يلزمه ما يكفيها بالمعروف. وهذا قول مالك، وأحمد، وأبي حنيفة وغيرهم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

❖ وذهب الشافعي إلى التحديد بِمُدٍّ على الْمُقِلِّ، ومُدَّين على الموسر؛ قياساً على الكفارات.

❖ وقيد بعض الحنابلة الواجب برطين من الخبز كل يوم.

والصحيح القول الأول، وهو ترجيح شيخ الإسلام وغيره.

انظر: "المغني" (١١/ ٣٤٩-) "البيان" (١١/ ٢٠٣) "مجموع الفتاوى" (٨٣/ ٨٦).

مسألة [٤]: ما تحتاجه المرأة من المشط، والدهان، والسدر، والصابون لشعرها وجسدها.

وَالدُّهْنِ لِرَأْسِهَا، وَالسَّدْرِ، أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا تَغْسِلُ بِهِ رَأْسَهَا، وَمَا يَعُودُ بِنَظَافَتِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَادُّ
لِلتَّنْظِيفِ، فَكَانَ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ كُنْسَ الدَّارِ وَتَنْظِيفَهَا. فَأَمَّا الْخِصَابُ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ
يَطْلُبْهُ الزَّوْجُ مِنْهَا لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لِلزَّيْنَةِ، وَإِنْ طَلَبَهَا مِنْهَا، فَهُوَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الطَّيِّبُ، فَمَا يُرَادُّ
مِنْهُ لِقَطْعِ السُّهُولَةِ، كَدَوَاءِ الْعَرَقِ؛ لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لِلتَّطْيِبِ، وَمَا يُرَادُّ مِنْهُ لِلتَّلَذُّذِ وَالِاسْتِمْتَاعِ؛
لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ حَقٌّ لَهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَدْعُوهُ إِلَيْهِ. اهـ.

❀ وهذا هو مذهب الشافعية أيضًا كما في "البيان" (٢٠٧/١١) والمالكية كما في "الفقه
المالكي" (٦٤٢/٢).

بينما قال الشوكاني رحمته الله في "السيل الجرار" (٤٦٠): ليس في هذه الأمور دليل يدل على
أنها تلزم الزوج، ولا هي مما تدعو إليه الضرورة. اهـ.

مسألة [٥]: هل يلزم الزوج شراء الدواء لزوجته المريضة؟

❀ أكثر الفقهاء على أن ذلك لا يلزم الزوج؛ لأنه يُراد لإصلاح الجسم، فلا يلزمه، كما لا
يلزم المستأجر بناء ما يقع من الدار، وحفظ أصولها، وكذلك أجرة الحمام، والفاصد، وهذا
مذهب الحنابلة، والشافعية، والمالكية، والحنفية.

وقال الشوكاني رحمته الله في "السيل الجرار" -معلقًا على قول صاحب "متن الأزهار" (عليه
كفايتها كسوة، ونفقة، وإدائمًا، ودواءً)-: وأما إيجاب الدواء فوجهه أن وجوب النفقة عليه
هي لحفظ صحتها، والدواء من جملة ما تحفظ به صحتها. انتهى.

قلت: ويستدل له أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، والدواء مما
يقوم به الرجل عرفًا، وكذلك فإن بعض الأمراض تمنعها من أكل ما ينفق عليها، وما لا يتم
الواجب إلا به فهو واجب، وذلك مقيد باستطاعته؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا
ءَاتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣٥٤/١١) "البيان" (٢٠٨/١١) "مدونة الفقه المالكي" (٦٤٢/٢) "رد المحتار" (٢٩١/٥) "السيول" (ص ٤٦٠) "فتاوى اللجنة" (١٧٠/٢١) "الروض المربع" (١١٢/٧).

مسألة [٦]: كسوة الزوجة.

يجب على الرجل كسوة زوجته بالإجماع؛ لقوله ﷺ: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»، وقوله ﷺ: «وتكسوها إذا اكتسيت»، وقبل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وليس هناك دليل في تحديد وقت الكسوة، وكيفيةها، فيرجع في تحديد ذلك إلى العرف والحاجة.

انظر: "المغني" (٣٥٤/١١) "البيان" (٢٠٨/١١، ٢١٧) "المغني" (٣٥٩/١١).

مسألة [٧]: هل على الرجل ما تحتاجه المرأة من الفراش، واللحاف ونحوه؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣٥٥/١١): وَعَلَيْهِ لَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلنَّوْمِ، مِنَ الْفَرَاشِ، وَاللِّحَافِ، وَالْوِسَادَةِ، كُلٌّ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِ. اهـ، وانظر: "البيان" (٢١٠/١١).

مسألة [٨]: المسكن للزوجة.

قال أبو محمد بن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣٥٥/١١): وَيَجِبُ لَهَا مَسْكَنٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، فَإِذَا وَجَبَتْ السُّكْنَى لِلْمُطَلَّقَةِ، فَلِلَّتِي فِي صُلْبِ النِّكَاحِ أُولَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي مَسْكَنِ؛ وَلَا يَتَمَنَّى لَا تَسْتَغْنِي عَنْ الْمَسْكَنِ لِإِسْتِثَارِ عَنِ الْعِيُونِ، وَفِي التَّصَرُّفِ، وَالِاسْتِمْتَاعِ، وَحِفْظِ الْمَتَاعِ، وَيَكُونُ الْمَسْكَنُ عَلَى قَدَرِ يَسَارِهِمَا وَإِعْسَارِهِمَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ وُجْدِكُمْ﴾؛ وَلَا يَتَمَنَّى وَاجِبٌ لَهَا لِصَلَحَتِهَا فِي الدَّوَامِ، فَجَرَى مَجْرَى النِّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ. اهـ.

مسألة [٩]: إذا كانت المرأة ممن لا يخدم نفسها؛ لكونها من ذوي الأقدار، أو

مريضة؟

❀ وذهب داود إلى أنه لا يجب عليه ذلك؛ لقوله ﷺ: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

❀ وقال مالك، وأبو ثور: إذا احتاجت إلى خادم؛ وجب عليه ذلك. لما تقدم. والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/٣٥٥-٣٥٦) «البيان» (١١/٢١١).

مسألة [١٠]: وقت دفع النفقة.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/٣٥٨): «وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ نَفَقَتِهَا إِلَيْهَا فِي صَدْرِ نَهَارِ كُلِّ يَوْمٍ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ الْحَاجَةِ؛ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَأْخِيرِهَا؛ جَازَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا، فَإِذَا رَضِيَ بِتَأْخِيرِهِ؛ جَازَ، كَالَّذِينَ. وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَعْجِيلِ نَفَقَةٍ عَامٍ أَوْ شَهْرٍ، أَوْ أَقَلٍّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ. أَوْ تَأْخِيرِهِ؛ جَازَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا. لَا يُخْرَجُ عَنْهَا؛ فَجَازَ مِنْ تَعْجِيلِهِ وَتَأْخِيرِهِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ. كَالَّذِينَ. وَلَيْسَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا خِلَافٌ عِلْمَانًا. راجع: «البيان» (١١/٢١٥).

مسألة [١١]: إن قدم لها نفقة عام فماتت. فهل له استرجاع نفقة ما بقي؟

❀ أكثر أهل العلم على أنه له استرجاعها؛ لأنه سلم إليها النفقة معجلة عن وقت وجوبها، فإذا لم يحل وقت الوجوب؛ فهي ملكه، وهذا القول هو الصحيح.

❀ وخالف أبو حنيفة، وأبو يوسف، فقالا: لا يسترجعها؛ لأنها صلة، فلا رجوع فيها كصدقة التطوع.

وأجيب بأنها واجبة لم يحل وجوبها، وليست بتطوع، والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/٣٥٨) «البيان» (١١/٢١٦).

مسألة [١٢]: المرأة الذمية هل لها ما للزوجة المسلمة؟

❀ قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/٣٦٠): «وَالذِّمِّيَّةُ كَالْمُسْلِمَةِ فِي النَّفَقَةِ،

وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ لِعُمُومِ النَّصُوصِ وَالْمَعْنَى. اهـ

مسألة [١٣]: إذا منع الرجل النفقة لعسرته؟

✽ أكثر أهل العلم على أن للمرأة أن تصبر، أو تطلب الفراق، وهو قول سعيد بن المسيب، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، وربيعه، وحامد، وأحمد، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وصحَّ عن عمر رضي الله عنه نحوه كما في الباب، ونقل عن علي، وأبي هريرة رضي الله عنه.
وحجة أصحاب هذا القول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّعَعْدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُكُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ ولأنه أبيع للمرأة الفسخ بالعنة، والحب، وهما أقل ضرراً عليها من عدم الإنفاق.

✽ وقال بعضهم: لا تملك فراقه، ولكن يرفع الرجل يده عنها لتكتسب. وهو قول عطاء، والزهري، وابن شبرمة، وأبي حنيفة.
✽ وقال الثوري: بلاء بليت به، فلتصبر.

وقال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: إن مكنها من الاكتساب؛ فلا تملك الفسخ؛ لأن تمكينه لها من ذلك في حكم الإنفاق، وإن لم تمكن من الاكتساب أو لا تستطيع؛ فتملك الفسخ. انتهى بالمعنى.

قال الإمام الشوكاني رحمته الله في "السيل" (ص ٤٦٢-٤٦٣): وأما استدلال المانعين من الفسخ بقوله سبحانه ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧] فيُجاب عنه بأن لا نكلفه بأن ينفق زيادة على ما آتاه الله، بل دفعنا الضرر عن المرأة، وخلصناها من حباله لتذهب تطلب لنفسها رزق الله عز وجل بالتكسب، أو بزواج آخر يقوم بمطعمها ومشربها. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: الصحيح قول الجمهور، وأما تمكينها من الاكتساب؛ فإن كان ذلك العمل مشروعاً سهلاً ليس فيه مشقة عليها؛ فالظاهر أنها لا تملك الفسخ، وإن كان غير

انظر: "المغني" (٣٦١/١١) "عبدالرزاق" (٩٦-٩٥/٧) "ابن أبي شيبة" (٢١٣/٥) "السليل" (ص ٤٦٢-) "البيان" (١١/٢٢٠-).

مسألة [١٤]: هل للحاكم الفسخ بالإعسار من غير إنظار؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي في قول أن لها المطالبة بالفسخ من غير إنظار، واستدلوا بأثر عمر رضي الله عنه الذي في الكتاب، فليس فيه الإمهال؛ ولأنه معنى يثبت الفسخ، ولم يرد الشرع بالإنظار فيه؛ فوجب أن يثبت الفسخ في الحال كالعيب؛ ولأن سبب الفسخ الإعسار، وقد وُجد؛ فلا يلزم التأخير.

✽ وقال حماد بن أبي سليمان: يؤجل سنة؛ قياساً على العينين.

✽ وقال عمر بن عبدالعزيز: اضربوا له شهراً، أو شهرين.

✽ وقال مالك: الشهر ونحوه.

✽ وقال الشافعي في القول الآخر: يؤجل ثلاثاً؛ لأنه قريب. انظر: "المغني" (٣٦٢/١١).

تنبيه: إذا أعسر بما زاد على ما يقوم به البدن؛ فلا فسخ، ولا فسخ إلا فيما إذا أعسر فيما يقوم به البدن. انظر: "المغني" (٣٦٢/١١-).

مسألة [١٥]: إن أعسر بالكسوة، فهل لها الفسخ؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٦٣/١١): وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْكِسْوَةِ؛ فَلَهَا الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ الْكِسْوَةَ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَلَا يُمَكِّنُ الصَّبْرُ عَنْهَا، وَلَا يَقُومُ الْبَدَنُ بِدُونِهَا. اهـ، وانظر: "البيان" (١١/٢٢١).

مسألة [١٦]: إذا امتنع من الإنفاق مع القدرة عليه؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٦٣/١١): إِنْ قَدَرَتْ لَهُ عَلَى مَالٍ؛ أَخَذَتْ مِنْهُ قَدْرَ حَاجَتِهَا، وَلَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ هِنْدًا بِالْأَخْذِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا الْفَسْخَ، وَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ؛ رَافَعَتْهُ إِلَى الْحَاكِمِ، فَيَأْمُرُهُ بِالْإِنْفَاقِ، وَيُجِيرُهُ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ أَبَى حَبْسَهُ؛ فَإِنْ صَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ؛ أَخَذَ الْحَاكِمُ النَّفَقَةَ مِنْ مَالِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا عُرُوضًا أَوْ عَقَارًا؛ بَاعَهَا فِي ذَلِكَ. وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ،

وَالدَّرَاهِمَ، وَلَا يَبِيعُ عَرْضًا إِلَّا بِتَسْلِيمٍ؛ لِأَنَّ بَيْعَ مَالِ الْإِنْسَانِ لَا يَنْقُذُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَوْ إِذْنِ وَلِيِّهِ، وَلَا وَلايَةَ عَلَى الرَّشِيدِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ هُنْدُ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ»، وَلَمْ يُفَرَّقْ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ مَالٌ لَهُ، فَتَوَخَّذْ مِنْهُ النَّفَقَةَ، كَالدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ، وَلِلْحَاكِمِ وَلايَةٌ عَلَيْهِ إِذَا امْتَنَعَ، بِدَلِيلِ وَلايَتِهِ عَلَى دَرَاهِمِهِ وَذَّنَانِيرِهِ. اهـ

مسألة [١٧]: إن كان عليها له دين، وأراد أن يسقط النفقة بمقابله؟

إن كانت موسرة؛ فله ذلك، وإن كانت معسرة؛ فليس له ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، انظر: "المغني" (١١ / ٣٦٥) "البيان" (١١ / ٢٢٧).

تنبيه: الفسخ للحاكم، وليس للمرأة أن تفسخ بنفسها؛ لأنه فسخ مُحْتَلَف فيه، ولأنَّ جعله لغير الحاكم فتح باب للفساد، ولا يجوز للحاكم الفسخ إلا بمطالبة المرأة ذلك؛ لأنَّ الحق لها. "المغني" (١١ / ٣٦٥).

مسألة [١٨]: هل في الفسخ رجعة؟

✽ قال مالك: هو تطليقة، وهو أحق بها إن أسير في عدتها.

✽ وقال الجمهور: لا رجعة فيه؛ إلا أن يكون الحاكم ألزمه بالطلاق ولم يفسخ؛ فله الرجعة. وهذا قول أحمد، والشافعي، وابن المنذر، وهو الصحيح. انظر: "المغني" (١١ / ٣٦٥).

مسألة [١٩]: إن رضيت بالمقام معه مع عسرتة، ثم بدا لها الفسخ؟

✽ من أهل العلم من قال: لها الفسخ. وهو قول الشافعي، وأحمد في رواية؛ لأنَّ وجوب النفقة يتجدد كل يوم، فيتجدد لها الفسخ.

✽ ومنهم من يقول: ليس لها الفسخ. وهو قول مالك، وأحمد في رواية؛ لأنها رضيت بعيه، ودخلت في العقد عالمةً به؛ فلم تملك الفسخ.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (١١ / ٣٦٦).

مسألة [٢٠]: من ترك الإنفاق مدة؟

✽ مذهب الجمهور أنها عليه في ذمته، سواء تركها لعذر، أو لغير عذر؛ لأثر عمر رضي الله عنه الوارد في الباب.

✽ وذهب بعضهم إلى أنها تسقط، وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في رواية، واستثنوا إن كان الحاكم قد فرضها؛ فلا تسقط.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (٣٦٧/١١) "السيل" (ص ٤٦١).

مسألة [٢١]: إذا أنفقت المرأة من مال زوجها الغائب، ثم بان أنه مات قبل إنفاقها؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٦٨/١١): يُحْسَبُ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَتْهُ مِنْ مِيرَاثِهَا، سَوَاءً أَنْفَقَتْهُ بِنَفْسِهَا، أَوْ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ. وَهَذَا قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ الْمُنْدِيرِ، وَلَا أَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ؛ لِأَنَّهَا أَنْفَقَتْ مَا لَا تَسْتَحِقُّ. اهـ.

مسألة [٢٢]: هل يشترط في الزوجة التي تجب النفقة لها أن تكون كبيرة يمكن وطؤها؟

✽ اشترط ذلك الجمهور بحجة أن النفقة تجب مقابل الاستمتاع.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم اشتراط ذلك، وهو قول الثوري، والشافعي في قول، وداود وأصحابه، ومنهم ابن حزم، وهو ترجيح الشوكاني؛ لأن الصغيرة والمريضة زوجة تشملها أدلة الباب، وهو الصحيح. انظر: "المغني" (٣٩٦/١١) "المحلى" (١٩٢٦) "البيان" (١٩٢/١١).

مسألة [٢٣]: هل يشترط أن تسلم لزوجها؟

✽ اشترط ذلك الجمهور؛ فلا تجب النفقة عندهم إلا بتسليمها، فلو منعها أهلها، أو

❁ وذهب الظاهرية إلى وجوب النفقة بمجرد العقد.

قلت: قول الجمهور قريب في حالة الامتناع، والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/٣٩٦) «المحلى» (١٩٢٦) «البيان» (١١/١٩١).

مسألة [٢٤]: هل يجب على الصغير النفقة؟

❁ يجب على وليه أن ينفق على زوجته من ماله؛ فإن لم يكن له مال؛ فللولي أن ينفق عليه من مال نفسه، وله أن لا يفعل ذلك؛ فإن لم ينفق عليها؛ فرّق الحاكم بينهما، وهذا قول أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن وغيرهم، وهو الصحيح.

❁ وقال مالك، والشافعي في قول: لا يجب عليه النفقة؛ لأنه لا يتمكن من الاستمتاع. والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (١١/٣٩٨) «البيان» (١١/١٩٢).

مسألة [٢٥]: هل للمرأة الناشز نفقة؟

❁ أكثر أهل العلم على أنه ليس لها نفقة، وهو قول الشعبي، وحامد، ومالك، والأوزاعي، وأحمد، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي؛ لأنّ النفقة تجب مقابل تمكينها.

❁ وذهب الحكم، والظاهرية، والشوكاني إلى أنها تجب لها النفقة؛ لأنّ وجوب النفقة بسبب الزوجية لا بسبب التمكين، والأدلة الواردة في وجوب الإنفاق علقّت ذلك بالزوجية، ولم يخص بها الطائفة ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

قال الشوكاني رحمه الله: لم يرد في الأدلة ما يدل على أن الزوجة إذا عصت زوجها سقطت نفقتها. اهـ.

قلت: الله عز وجل جعل لها النفقة، ولم يسقطها في حال النشوز، بل أباح للرجل الهجر، والضرب، ولم ييح له ترك الإنفاق، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ سُوءَ بَعْثٍ فَعِظُوهُمْ﴾

إن أدى بها نشوزها إلى مفارقة بيته والمكوث عند أهلها؛ فالظاهر أنه لا يلزمه أن يتبعها النفقة، والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/ ٤١٠) «المحلى» (١٩٢٦) «السيلى» (ص ٤٦٠) «البيان» (١١/ ١٩٥).

مسألة [٢٦]: المطلقة البائن، أو البائن بفسخ إن كانت حاملاً.

إن كانت حاملاً فلها النفقة، والسكنى بالإجماع، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، وفي حديث فاطمة بنت قيس: «لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً». انظر: «المغني» (١١/ ٤٠٢) «البيان» (١١/ ٢٣٠).

مسألة [٢٧]: المعتدة من الوفاة هل لها النفقة من مال الزوج؟

أما إن كانت حائلاً؛ فلا نفقة لها عند أهل العلم، واختلفوا فيما إذا كانت حاملاً.

❁ فمنهم من يقول: لها النفقة. وهو رواية عن أحمد، وقول للشافعي، وهو قول الثوري، والحسن بن صالح، وغيرهم؛ قياساً على المطلقة كما تقدم. وصح هذا القول عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال به شريح، والنخعي.

❁ ومنهم من يقول: ليس لها النفقة؛ لأن المال قد صار للورثة. وهو قول مالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية، والشافعي في قول، وقال به سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء، وعكرمة، وهو قول ابن عباس، وجابر بن عبد الله.

وهذا القول أقرب، والله أعلم، وهو ترجيح ابن باز رحمته الله. انظر: «المغني» (١١/ ٤٠٥) «أحكام القرآن» للجصاص (٥/ ٣٥٩-٣٦٠) «عبدالرزاق» (٧/ ٣٧-٣٩) «البيان» (١١/ ٢٣٨) «فتاوى اللجنة» (٢١/ ١٨٥).

مسألة [٢٨]: هل تجب النفقة للحمل أو للحامل بسبب الحمل؟

❁ منهم من يقول: تجب للحمل. هو قول أحمد في رواية، وقول للشافعي؛ لأنه تجب بوجوده، وتسقط بانفصاله.

للشافعي، وهذا القول أقرب إلى ظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

قال ابن قدامة رحمه الله: وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ فُرُوعٌ، مِنْهَا: أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ الْمُطَلَّقةُ الْحَامِلُ أُمَةً؛ فَإِنْ قُلْنَا: النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ. فَتَفَقَّطَتْهَا عَلَى سَيِّدِهَا. وَإِنْ قُلْنَا النَّفَقَةُ لِلْحَامِلِ. فَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُطَلَّقِ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا مِنْ نِكَاحٍ فَاسِيدٍ، أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ، وَقُلْنَا: النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ. فَعَلَى الْوَاطِئِ بِشُبْهَةِ النَّفَقَةِ. وَإِنْ قُلْنَا: لِلْحَامِلِ فَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً يَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا. اهـ، وذكر غير ذلك.

وهناك قول ثالث، وهو أَنَّ النفقة تجب للحمل، ولها من أجل الحمل؛ لكونها حاملاً بولده. وهذا قول مالك. وأحد القولين في مذهب أحمد، والشافعي، وصححه شيخ الإسلام، وانظر بقية كلامه في "الفتاوى".

انظر: "المغني" (١١/٤٠٥-) "البيان" (١١/٢٣٠) "الفتاوى" (٣٤/٧٣-).

مسألة [٢٩]: دفع النفقة إلى المطلقة الحامل يومياً.

وبهذا يقول أحمد، والشافعي في أحد قوليه، وقال في القول الآخر: لا يلزمه دفعها إليها حتى تضع؛ لأنَّ الحمل غير متحقق. وهذا خلاف قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، انظر: "المغني" (١١/٤٠٦).

فَصْلٌ فِي النِّفْقَةِ عَلَى الْأَقَارِبِ

مسألة [١]: النفقة على الوالدين والأولاد.

يجب على الرجل أن ينفق على والديه، وأولاده المحتاجين إن قدر على ذلك، ودلَّ على وجوب ذلك الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، فأوجب أجر رضاع الولد على أبيه..

وقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فأوجب النفقة والكسوة على المرضعة من أجل الولد؛ فدل على وجوب ذلك للولد.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

ومن السنة: قوله ﷺ: «خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك، ويكفي بنيك»، وحديث: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإنَّ ولده من كسبه».

وأما الإجماع: فقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أنَّ نفقة الوالدين الفقيرين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد، وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أنَّ على المرء النفقة لأولاده الأطفال الذين لا مال لهم. انظر: «المغني» (١١/٣٧٣).

تنبيه: جاء عن مالك أنه لم يوجب على الرجل أن ينفق على أمه؛ لكونه ليس من عصبتها، وخالفه الجمهور. ولعله أراد إن كان لها عصبه من نسبها، والله أعلم، ودليل الجمهور أنَّ الأدلة دلت على أنَّ حق الأم أعظم من حق الأب.

انظر: «المغني» (١١/٣٧٣) «البيان» (١١/٢٤٦).

مسألة [٢]: هل تجب النفقة على الأم إن كانت موسرة على ولدها إن كان الأب معسراً، أو ميتاً؟

✽ مذهب الجمهور وجوب ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

✽ وقال مالك: لا يجب عليها؛ لأنه ليس من عصبتها. والصحيح قول الجمهور.

✽ وأكثرهم على أنها لا ترجع بالنفقة على الولد إذا أيسر؛ لأن النفقة واجبة عليها.

✽ وقال أبو يوسف، ومحمد: ترجع عليه.

والصحيح قول الجمهور، وهو ترجيح الشوكاني في "السيل".

انظر: "المغني" (٣٧٣/١١) "البيان" (٢٤٦/١١).

مسألة [٣]: هل تجب النفقة على الأجداد وإن علوا، والأولاد وإن سفلوا؟

✽ أكثرهم على الوجوب، وهو مذهب أحمد، والشافعي، والثوري، وأصحاب الرأي؛

لأنهم يدخلون في مطلق اسم الولد والوالد كما دلت الأدلة على ذلك.

✽ وقال مالك: لا تجب النفقة عليهم ولا لهم؛ لأن الجد ليس بأب حقيقي.

والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (٣٧٤/١١) "البيان" (٢٤٥/١١).

مسألة [٤]: شروط وجوب الإنفاق على الأقارب.

الأول: أن يكون المنفق عليه فقيراً لا مال له، ولا كسب يستغني به عن الإنفاق؛ لأنها

تجب لهم على سبيل المواساة، والغني ليس بحاجة إلى المواساة، ولأنه لو وجب؛ لوجب في كثير من الصور أن ينفق كل واحد منهما على الآخر، ولا يصح هذا.

الثاني: أن يكون المنفق له فضل عن نفقة نفسه إما من ماله، أو من كسبه؛ لحديث جابر

رضي الله عنه في "صحيح مسلم" (٩٩٧)، أن النبي ﷺ قال: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها؛ فإن فضل

شيء فلاهلك؛ فإن فضل شيء فلذي قرابتك؛ فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا،

الثالث: أن يكون المتفق وارثاً؛ لقول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾. انظر: "المغني"

(٣٧٤-٣٧٥/١١).

مسألة [٥]: إن كان هناك مانع من الإرث؟

إن كان المانع من الإرث هو الرق؛ فلا نفقة لأحدهما على صاحبه بغير خلاف؛ لأنه لا ولاية بينهما، ولا إرث، ولأنَّ العبد لا مال له؛ فتجب عليه النفقة، وكسبه لسيده، ونفقته على سيده، فيستغني بها عن نفقة غيره.

✽ وأما إن كان المانع من الإرث هو اختلاف الدين؛ فلا نفقة للآخر على صاحبه؛ لاختلاف الدين، والله عز وجل قيد ذلك بالوارث ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ وهو مذهب الحنابلة.

✽ وذهب الشافعي، وبعض الحنابلة إلى أنَّ النفقة تجب في عَمُودِي النسب؛ لأنها واجبة مع اتفاق الدين، فتجب مع اختلافه كنفقة الزوجة والمملوك؛ ولأنَّه يعتق على قريبه، فوجب عليه الإنفاق كما لو اتفق دينهما.

والصحيح القول الأول؛ للآية، وقياسهم المذكور لا عبرة به؛ لوجود الفارق، والله أعلم. وهذا هو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله. انظر: "المغني" (٣٧٥-٣٧٦).

مسألة [٦]: وإن كان المانع من الإرث كونه محجوباً؟

✽ إن كان الحاجب له موسراً؛ فالنفقة عليه؛ لأنه أقرب إلى الميت، وإن كان معسراً؛ فإن كان من عمودي النسب فعليه النفقة أيضاً، وهو قول أحمد، والشافعي.

✽ وإن كان من غير عمودي النسب ففيه وجهان لأصحاب أحمد، والشافعي.

انظر: "المغني" (٣٧٦-٣٧٧).

مسألة [٧]: النفقة على ذوي الأرحام غير الوارثين.

❁ وإن لم يكن من عمودي النسب؛ فلا تجب عند الشافعي، وأكثر الحنابلة، وقال بعض الحنابلة: تجب عند عدم العصابات، وذوي الفروض. وهذا أقرب، والله أعلم.
انظر: "المغني" (٣٧٧/١١).

مسألة [٨]: هل يشترط في النفقة على الوالد والولد أن يكون ناقصاً في الحكم، أو الخلقة؟

الناقص في الحكم هو المجنون، والصغير، والناقص في الخلقة كالأعرج، والأعمى وغيرهما.

❁ مذهب الحنابلة عدم اشتراط ذلك، وبه قال أبو حنيفة في الوالد، والشافعي في قول؛ لعموم حديث: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف».

❁ وقال الشافعي، وأبو حنيفة: يشترط ذلك في الولد.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٧٨/١١).

مسألة [٩]: من كان له أب من أهل الإنفاق لم تجب النفقة على غيره؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣٧٨/١١): وَمَنْ كَانَ لَهُ أَبٌ مِنْ أَهْلِ الْإِنْفَاقِ؛ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ عَلَى سِوَاهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، وَقَالَ: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»، فَجَعَلَ النَّفَقَةَ عَلَى أَبِيهِمْ دُونَهَا، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا نَعْلَمُهُ، إِلَّا أَنَّ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهَا إِذَا اجْتَمَعَ لِلْفَقِيرِ أَبٌ وَابْنٌ مُوسِرَانِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّفَقَةَ عَلَى الْأَبِ وَحْدَهُ. وَالثَّانِي: عَلَيْهَا جَمِيعًا؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي الْقُرْبِ. وَلَنَا أَنَّ النَّفَقَةَ عَلَى الْأَبِ مَنصُوصٌ عَلَيْهَا؛ فَيَجِبُ اتِّبَاعُ النَّصِّ، وَتَرْكُ مَا عَدَاهُ. اهـ

مسألة [١٠]: هل يلزم الرجل إعفاف أبيه بتزويجه؟

ذلك، فأشبه النفقة.

✽ وللشافعية وجه أنه لا يجب إعفاف الأب الصحيح.

✽ وقال أبو حنيفة: لا يلزم الرجل إعفاف أبيه، سواء وجبت نفقته، أو لم تجب؛ لأنَّ

هذا من باب التلذذ كالحلوى.

قلت: والصحيح هو القول الأول. انظر: «المغني» (١١/٣٧٩).

مسألة [١١]: هل على الأب إعفاف ولده؟

✽ مذهب الحنابلة وجوب ذلك؛ لما تقدم، وهو قول بعض الشافعية، وأفتى بذلك

العلامة ابن باز، وقال بعض الشافعية: لا يجب.

انظر: «المغني» (١١/٣٨٠) «فتاوى اللجنة» (٢١/١٨٠).

مسألة [١٢]: النفقة على الأقارب الوارثين.

✽ أوجبها كثيرٌ من أهل العلم، وهو قول الحسن، ومجاهد، والنخعي، وقتادة، والحسن

ابن صالح، وابن أبي ليلى، وأبي ثور، وأحمد، وهو الأشهر عند أصحابه؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ثم قال: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]،

فأوجب على الأب نفقة الرضاع، ثم عطف الوارث عليه فأوجب على الوارث مثل ما أوجب على الوالد.

واستدلوا بحديث الباب: «أمك وأباك، وأختك وأخاك».

✽ وذهب بعضهم إلى أنَّ النفقة على العصبه، وهو قول الأوزاعي، وإسحاق، وأحمد في

رواية.

واستدلوا على ذلك بأنه نقل عن عمر رضي الله عنه ذلك، وقياساً على العقل، وأثر عمر أخرجه

سعيد بن منصور (١١٣/٢)، ومن طريقه البيهقي (٧/٤٧٨)، وفي إسناده عن عنة ابن جريح،

✽ وقال أبو حنيفة وأصحابه: تجب النفقة على كل ذي رحم محرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥ / الأحزاب: ٦].

✽ وقال مالك، والشافعي، وابن المنذر: لا نفقة إلا على الوالدين والمولودين؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب، ففي آخره: «أنت أعلم به»، ولم يأمره بالنفقة على ذوي الأقارب.

وحجة أبي حنيفة عليه لا له، ويرد على مالك، والشافعي حديث جابر المتقدم والآية.

والصحيح القول الأول، وهو ترجيح العلامة ابن باز.

انظر: «المغني» (١١ / ٣٨٠-٣٨٢) «البيان» (١١ / ٢٤٩-٢٥٠) «فتاوى اللجنة» (٢١ / ١٨٤).

تنبيه: إذا اجتمع أكثر من وراث، وليس أحدهما محجوبًا بالآخر؛ فالنفقة عليهم بقدر إرثهم، هذا قول الحنابلة وغيرهم، وهو الصحيح، وللشافعية والحنفية خلافات في بعض الصور، والله أعلم. «المغني» (١١ / ٣٨٣-٣٨٥).

مسألة [١٣]: هل على المعتق نفقة معتقه؟

✽ إذا توفرت الشروط السابقة؛ وجب عليه النفقة، وهو قول الحنابلة، وخالف مالك، والشافعي، وأبو حنيفة؛ بناء على أصولهم في المسألة السابقة، والصحيح قول الحنابلة.

مسألة [١٤]: على من تجب نفقة المملوك؟

نفقة المملوك على مالكة بالسنة والإجماع، أما من السنة فحديث الباب: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ»، وحديث أبي ذر في «الصحيحين»: «فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَهُ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ..».

وأجمع العلماء على ذلك، والواجب من ذلك قدر كفايته بالمعروف، وكذا الكسوة.

«المغني» (١١ / ٤٣٤-٤٣٥).

مسألة [١٥]: الأمة إذا زوجت، فعلى من نفقتها؟

✽ تجب نفقتها على زوجها إذا كان حرًا بالاتفاق، وإن كان عبدًا عند الجمهور، وحكي عن مالك أنه لم يوجب النفقة عليه؛ لأنه ليس من أهلها.

مسألة [١٦]: وهل هي على العبد في كسبه، أم على السيد، أم في رقبته؟

✽ قال بالأول الشافعي، وبعض الحنابلة، والثاني هو الأشهر عند الحنابلة، والثالث قول أصحاب الرأي، وبعض الحنابلة.

والصحيح أن السيد مخير بين أن يجعل العبد ينفق من كسبه، وبين أن يأخذ الكسب وينفق بنفسه، وإن لم يكن للعبد كسب؛ فهي على السيد، فقول الحنابلة أنها على السيد هو الراجح، والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٨٩/١١-٣٩٠).

مسألة [١٧]: إذا حصل للعبد ولد من الأمة؛ فعلى من نفقته؟

نفقته على سيد الأمة؛ لأنه رقيق له. "المغني" (٣٩١/١١).

مسألة [١٨]: المبعوض كيف نفقته؟

✽ على سيده بقدر عبوديته من النفقة، وهو قول الحنابلة، والمزني.
✽ وقال الشافعي: على سيده النفقة؛ لأن المبعوض عنده كالقن الخالص العبودية.
والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (٣٩٢/١١).

مسألة [١٩]: هل على السيد إعفاف مملوكه بالتزويج؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي في قول وجوب ذلك إذا طلب ذلك العبد؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُم وَإِمَائِكُم﴾ [النور: ٣٢].

✽ مذهب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي في قول عدم وجوب ذلك؛ لأن فيه ضررًا عليه، وليس مما تقوم به السنة. ويستدل لهم بحدیث: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْفَتُهُ، وَلَا

يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ»، ولم يذكر التزويج.

والصحيح القول الأول، والله أعلم.

والمملوكة إذا طلبت الزواج؛ فيجب عليه إما تزويجها، أو إعفافها بنفسه.

انظر: «المغني» (١١/ ٤٣٨).

مسألة [٢٠]: هل على السيد أن ينفق على المكاتب؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١١/ ٤٣٩-٤٤٠): لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا تَلْزَمُ سَيِّدُهُ نَفَقَتُهُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَقْدٌ أَوْجَبَ مِلْكَ الْمُكَاتَبِ اكْتِسَابَ نَفْسِهِ وَمَنَافِعَهُ، وَمَنَعَ السَّيِّدَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا، فَلَا يَمْلِكُ اسْتِخْدَامَهُ، وَلَا إِجَارَتَهُ، وَلَا إِعَارَتَهُ، وَلَا أَخْذَ كَسْبِهِ، وَلَا أَرْضَ الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزِمُهُ أَدَاءُ أَرْضِ جِنَائَتِهِ، فَسَقَطَتْ نَفَقَتُهُ عَنْهُ كَمَا لَوْ بَاعَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ، فَإِذَا عَجَزَ عَادَ رَقِيقًا قِنًا، وَعَادَ إِلَيْهِ مِلْكُ نَفْعِهِ، وَأَكْسَابُهُ؛ فَعَادَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ بَيْعِهِ. اهـ.

فروع: لا يجوز للسيد أن يكلف عبده ما لا يطيق؛ لقوله صلوات الله عليه: «وَلَا يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

ولا يجوز له أن يجبر عبده على المخارجة، ولا تحصل المخارجة إلا برضى السيد وعبده.

وإذا زَمِنَ المملوك؛ فالنفقة واجبة على سيده، وإن أصبح غير صالح للاكتساب.

وإذا امتنع السيد من النفقة على عبده، أو أمته؛ أجبره الحاكم على النفقة، أو البيع.

وليس للسيد أن يضرب العبد ضرباً مبرحاً، أو يضره بغير سبب؛ فإن فعل فكفارته أن يعتقه.

وإذا رهن السيد عبده؛ فالنفقة على السيد.

وللسيد أن يؤدب عبده، أو أمته بالتوبيخ، والضرب الخفيف.

ويستحب للسيد أن يحسن إلى عبده بالطعام الطيب، والملبس الحسن.

انظر: "المغني" (١١/ ٤٣٥-٤٤١).

مسألة [٢١]: النفقة على الحيوان والبهيمة.

من ملك بهيمة؛ وجب عليه أن يحسن إليها، وأن ينفق عليها؛ لقوله ﷺ: «اتقوا الله في هذه البهائم المعجمة» أخرجه أبو داود (٢٥٤٨)، من حديث سهل بن الحنظلية رضي الله عنه بإسناد صحيح.

وقوله: «ألا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها، إنه شكى إلى أنك تجيعه وتؤذنه» أخرجه أحمد (٢٠٤/١)، وأبو داود (٢٥٤٩) بإسناد صحيح.

وحديث: «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت، لا هي أطعمتها وسقتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(١). "المغني" (١١/ ٤٤١-).

بَابُ الْحَضَانَةِ

١١٥٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (رضي الله عنه) أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي (هَذَا) كَانَ يَطْبِي لَهْ وَعَاءً، وَتُدْبِي لَهْ سِقَاءً، وَحِجْرِي لَهُ حَوَاءً، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(١)

١١٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بُرِّ أَبِي عِنَبَةَ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ، وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ ابْنِيهِمَا شَتًّا»، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. ^(٢)

١١٥٢ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ، وَابَّتِ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسَلِّمَ فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّ نَاحِيَةَ وَالْأَبَ نَاحِيَةَ، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِهِ» فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ فَأَخَذَهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

تعريف الحضانة:

لغة: مشتقة من الحِضْن، وهو الجنب ما دون الإبط إلى الكشح والخصر، وسمي بذلك

(١) حسن. أخرجه أحمد (١٨٢/٢)، وأبو داود (٢٢٧٦)، والحاكم (٢/٢٠٧)، وهو حديث حسن؛ لأنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به.

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٢/٢٤٦)، وأبو داود (٢٢٧٧)، والنسائي (٦/١٨٥-١٨٦)، والترمذي (١٣٥٧)، وابن ماجه (٢٣٥١)، وهو حديث صحيح.

(٣) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٢٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٨٥)، والحاكم (٢/٢٠٦-)، من طريق عبد الحميد بن جعفر أخبرني أبي عن جده رافع بن سنان به. وجعفر والد عبد الحميد هو ابن عبد الله بن الحكم ابن رافع، فهو به عن جده به. قال النخعي: «كاف» جامع التحصيل: «م. س. ه. جعفر لم يدرك جد أبيه.

لأنَّ الأم تضم ولدها إلى حضنها.

وشرعاً: هو حفظ من لا يستقل بأموره عما يؤذيه؛ لعدم تمييزه، أو دفع ما يضره، وتربيته بما يصلحه. "حاشية البيان" (١١ / ٢٧٤).

مسألة [١]: حكم الحضانة.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١ / ٤١٢): كَفَالَةُ الطِّفْلِ وَحَضَانَتُهُ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَهْلِكُ بِرُكْبِهِ، فَيَجِبُ حِفْظُهُ عَنِ اهْلَاكِ، كَمَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ، وَإِنْجَاؤُهُ مِنَ الْمَهَالِكِ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ لِقَرَابَتِهِ؛ لِأَنَّ فِيهَا وَلَايَةً عَلَى الطِّفْلِ وَاسْتِصْحَابًا لَهُ، فَتَعَلَّقَ بِهَا الْحَقُّ، كَكَفَالَةِ اللَّقِيطِ. اهـ.

مسألة [٢]: أوصاف لا تثبت لصاحبها الحضانة.

لا تثبت الحضانة لمجنون، ومعتوه؛ لأنَّه لا يقدر عليها، وهو محتاج إلى من يكفله، فكيف يكفل غيره. ولا تثبت الحضانة لطفل لما تقدم في المجنون.

ولا تثبت الحضانة لفاسق؛ لأنه لا يؤمن أن يُنْشِئَ الولد على طريقته، ولم يرتض الشوكاني والصنعاني هذا الشرط، ودفعه ابن القيم بكلام جيد، فقال رحمته الله كما في "زاد المعاد" (٥ / ٤٦١): الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا تَشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ فِي الْحَاضِنِ قِطْعًا، وَإِنْ شَرَطَهَا أَصْحَابُ أَحَدٍ، وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَاشْتَرَاطُهَا فِي غَايَةِ الْبَعْدِ، وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْحَاضِنِ الْعَدَالَةُ؛ لِضَاعِ أَوْفَالِ الْعَالَمِ، وَلِعَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَاشْتَدَّ الْعَنْتُ، وَلَمْ يَزَلْ مِنْ حِينَ قَامَ الْإِسْلَامُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْفَالُ الْفَسَاقِ بَيْنَهُمْ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا، مَعَ كَوْنِهِمْ الْأَكْثَرِينَ، وَمَتَى وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ انْتِزَاعُ الطِّفْلِ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا بِفُسْقِهِ؟ وَهَذَا فِي الْحَرْجِ وَالْعُسْرِ، وَاسْتِمْرَارِ الْعَمَلِ الْمُتَّصِلِ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ عَلَى خِلَافِهِ بِمَنْزِلَةِ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ؛ فَإِنَّهُ دَائِمُ الْوُقُوعِ فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ، وَالْقُرَى وَالْبُوَادِي، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ يَلُونِ ذَلِكَ فَسَاقٍ، وَلَمْ يَزَلِ الْفُسْقُ فِي النَّاسِ، وَلَمْ يَمْنَعْ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَاسِقًا مِنْ تَرْبِيَةِ

يحتاج لابنته، ولا يُضيّعها، ويحرص على الخير لها بجهد، وإن قُدِّر خلاف ذلك، فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد، والشارع يكتفي في ذلك بالباعث الطبيعي، ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة، وولاية النكاح؛ لكان بيانُ هذا للأمة من أهم الأمور، واعتناء الأمة بنقله، وتوارث العمل به مقدّمًا على كثير مما نقلوه، وتوارثوا العمل به، فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه، ولو كان الفسق يتنافى الحضانة؛ لكان من زنى أو شرب خمرًا، أو أتى كبيرةً، فرق بينه وبين أولاده الصغار، والتمس لهم غيره، والله أعلم. اهـ

قلت: إن كان فسق متعديًا إلى الطفل؛ فيقدم العدل من الوالدين في الحضانة، والله أعلم. انظر: "المغني" (٤١٢/١١) "البيان" (٢٧٥/١١) "رد المحتار" (٢٥٣/٥-٢٥٤) "السيل" (٤٥٥) "زاد المعاد" (٤٦١/٥).

مسألة [٣]: هل للرقيق حضانة؟

✽ من أهل العلم من قال: ليس له حضانة؛ لأنه مشغول بخدمة سيده، وهذا قول عطاء، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي.

✽ وقال مالك في حر له ولد حرٌّ من أمة: الأم أحق به إلا أن تباع فتنتقل؛ فيكون الأب أحق به؛ لأنها أم مشفقة، فأشبهت الحرة.

✽ واختار ابن حزم أن الأمة كالحرة؛ لعموم الأحاديث الواردة في الباب، وقال الشوكاني في "السيل" (ص ٤٥٤): لا فرق بين الحرة والأمة؛ لعموم الأدلة، ولاستوائها في الخنو على الصبي، ورعاية ما يصلحه، ودفع ما يضره. انظر: "المغني" (٤١٢/١١) "البيان" (٢٧٥/١١) "المحلى" (٢٠١٨) "السيل" (ص ٤٥٤) "الزاد" (٤٦٢/٥).

مسألة [٤]: هل تثبت الحضانة للكافر على المسلم؟

✽ أكثر أهل العلم على عدم ثبوتها للكافر على المسلم، وهو قول مالك، والشافعي،

﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]؛ ولأن ولاية الكافر فيها ضرر على المسلم بإخراجه عن الإسلام، وتعليمه الكفر، وتزيينه له، وتربيته عليه، وهذا أعظم الضرر. والحضانة إنما تثبت لحظ الولد؛ فلا تشرع على وجه يكون فيه هلاكه، وإهلاك دينه. وقال ابن القاسم، وأبو ثور، وأصحاب الرأي: تثبت له الولاية. واستدلوا بحديث رافع بن سنان الذي في الباب، وتقدم أنه ضعيف؛ فلا حجة لهم فيه، وقالوا: إن الحنو والرحمة لا تزال مع اختلاف الدين.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (١١/٤١٢-٤١٣) "البيان" (١١/٢٧٥).

مسألة [٥]: إذا فارق الرجل زوجته، فمن أحق منهما بحضانة الطفل؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٤١٣): إذا فترق الزوجان، وهما ولد طفل أو معتوه، فأمه أولى الناس بكفالتيه إذا كملت الشرائط فيها، ذكرًا كان أو أنثى، وهذا قول يحيى الأنصاري، والزهرري، والثوري، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وإسحاق، وأصحاب الرأي، ولا نعلم أحدًا خالفهم. اهـ

ثم استدل بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص الذي في أول الباب.

مسألة [٦]: إذا افترقا ولهما ولد بالغ؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٤١٤): ولا تثبت الحضانة إلا على الطفل أو المعتوه فأما البالغ الرشيد؛ فلا حضانة عليه، وإليه الخيرة في الإقامة عند من شاء من أبويه؛ فإن كان رجلًا، فله الإنفراد بنفسه؛ لاستغنائه عنهما، ويستحب أن لا يتفرد عنهما، ولا يقطع بره عنهما، وإن كانت جارية لم يكن لها الإنفراد ولا ييها منعها منه؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها، ويلحق العار بها وبأهلها، وإن لم يكن لها أب، فلوليها وأهلها منعها من ذلك. اهـ

مسألة [٧]: إذا افترقا ولهما ولد بلغ سن الاستقلال ولم يبلغ؟

عن عمر، وأبي بكر رضي الله عنهما من طرق يقوي بعضها بعضاً، وجاء عن علي رضي الله عنه، ولكن الراوي عنه مجهول الحال، وهو عمار بن ربيعة. واستدل أصحاب هذا القول بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب.

❁ وذهب أبو حنيفة إلى أن الأب أحق به ولا يخير، وهو قول أحمد في رواية، ونحوه قال مالك، حتى يثغر - يعني سقوط الأسنان وتبدلها - وعنه رواية وهي الأشهر: حتى يبلغ. وهو رواية عن أحمد.

والقول الأول هو الصحيح، وقد قيده الحنابلة، والشافعية بسبع سنوات؛ لأنها أول حال أمر الشرع فيها بمخاطبته بالأمر بالصلاة. انظر: "المغني" (١١/٤١٥) "البيان" (١١/٢٨٧-٢٨٨) "المحل" (١٨/٢٠) "الفتاوى" (٣٤/١١٢-) "زاد المعاد" (٥/٤٣٥-٤٣٧).

مسألة [٨]: إذا اختار أحدهما، فسلم إليه، ثم بعد أيام اختار الآخر؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٤١٦): وَمَتَى اخْتَارَ أَحَدُهُمَا، فَسَلَّمَ إِلَيْهِ، ثُمَّ اخْتَارَ الْآخَرَ؛ رُدَّ إِلَيْهِ؛ فَإِنْ عَادَ فَاخْتَارَ الْأَوَّلَ، أُعِيدَ إِلَيْهِ، هَكَذَا أَبَدًا، كُلَّمَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا صَارَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ اخْتِيَارُ شَهْوَةٍ، لَحَظَّ نَفْسَهُ، فَاتَّبَعَ مَا يَشْتَهُيه، كَمَا يَتَّبِعُ مَا يَشْتَهُيه فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ، وَقَدْ يَشْتَهُي الْمَقَامَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا فِي وَقْتٍ، وَعِنْدَ الْآخَرِ فِي وَقْتٍ، وَقَدْ يَشْتَهُي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا. اهـ.

مسألة [٩]: إذا خير، فلم يختَر واحداً منهما، أو اختارهما معاً؟

ذكر أهل العلم أنه يقدم أحدهما بالقرعة؛ لأنه لا مزية لأحدهما على صاحبه، ولا يمكن اجتماعهما على حضائنه، فقدم أحدهما بالقرعة، فإذا قدم بها ثم اختار الآخر؛ رُدَّ إليه. "المغني" (١١/٤١٦-).

تنبيه: يُخَيَّرُ الطِّفْلُ إِذَا كَانَ الْوَالِدَانِ كِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الْحِضَانَةِ، وَيَشْتَرُطُ أَنْ لَا يَكُونَ الْغُلَامُ مَعْتَوْهَاً؛ فَإِنْ كَانَ مَعْتَوْهَاً؛ فَلَهُ حُكْمُ الطِّفْلِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ. "المغني" (١١/٤١٧).

مسألة [١٠]: إذا بلغت الجارية سبع سنوات، فهل تخير كالغلام؟

✽ مذهب الشافعي أنها تخير كالغلام؛ لأن حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب يتناول الجارية؛ لأن النبي ﷺ لم يعلق الحكم؛ لكونه غلامًا.

✽ ومذهب مالك أن الأم أحق بها حتى تتزوج، ويدخل بها زوجها.

✽ ومذهب أحمد، وأبي حنيفة أن أباهما أحق بها؛ لأنه يصونها، ويحفظها، وينفق عليها.

وخصوا الحديث بالغلام دون الجارية. وقول الشافعي أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني"

(١١/٤١٨) "البيان" (١١/٢٨٧).

مسألة [١١]: إذا تزوجت المرأة. فهل يصبح الأب أحق بالحضانة؟

✽ أكثر أهل العلم، وعامتهم على أن الأم إذا تزوجت صار الأب أحق بالحضانة؛

لحديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه الذي في الباب: «أنت أحق به مالم تنكحي»، وأكثرهم على اعتبار ذلك بالعقد، وهو الصحيح، واعتبره مالك بالدخول.

✽ وحكي عن الحسن أنها لا تسقط حضانتها بالتزويج، وكأنه لم يبلغه الحديث، وقد

استدل له بما فيه نظر كما في "المغني" و"البيان" وغيرهما، وقال بذلك ابن حزم. انظر: "المغني"

(١١/٤٢٠-٤٢١) "البيان" (١١/٢٧٦) "زاد المعاد" (٥/٤٥٤، ٤٥٥).

مسألة [١٢]: إذا طلقت بعد تزوجها هل يعود حقها من الحضانة؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنها تعود؛ لأنها مطلقة لم تعد مشغولة بزوجها، وسواء كان

الطلاق رجعيًا، أم بائنًا.

✽ ومذهب مالك أن حقها لا يعود؛ لأن الحق قد انتقل للأب.

✽ ومذهب أبي حنيفة، والمزني أن الحق يعود لها إن كان الطلاق بائنًا، ولا يعود إن كان

رجعيًا حتى تنتهي العدة؛ لأنها في أثناء العدة لها أحكام الزوجات، وهو قول بعض

الشافعية، وهو الصحيح، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/٤٢٧-) "البيان" (١١/٢٧٧-٢٧٨)

١١٥٣ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ (رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْرَةَ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

١١٥٤ - وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، فَقَالَ: «وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا؛ فَإِنَّ الْحَالَةَ وَالِدَةٌ». ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الألق بالحصانة وترتيب المستحقين لها؟

قال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٥/ ٤٣٨ -): وَلَمَّا كَانَ النِّسَاءُ أَعْرَفَ بِالتَّرْبِيَةِ، وَأَقْدَرَ عَلَيْهَا، وَأَصْبَرَ، وَأَرْأَفَ، وَأَفْرَغَ لَهَا؛ لِذَلِكَ قُدِّمَتْ الْأُمُّ فِيهَا عَلَى الْأَبِ. وَلَمَّا كَانَ الرِّجَالُ أَقْوَمَ بِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةِ الْوَلَدِ وَالِإِحْتِيَاظِ لَهُ فِي الْبُضْعِ؛ قُدِّمَ الْأَبُ فِيهَا عَلَى الْأُمِّ، فَقُدِّمَ الْأُمُّ فِي الْحِصَانَةِ مِنْ مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ، وَالِإِحْتِيَاظِ لِلْأَطْفَالِ، وَالتَّنَظُّرِ لَهُمْ، وَتَقْدِيمِ الْأَبِ فِي وِلَايَةِ الْمَالِ وَالتَّرْوِيجِ كَذَلِكَ.

قال: إِذَا عُرِفَ هَذَا، فَهَلْ قُدِّمَتْ الْأُمُّ لِكَوْنِ جِهَتِهَا مُقَدَّمَةً عَلَى جِهَةِ الْأَبُوَّةِ فِي الْحِصَانَةِ فَقُدِّمَتْ لِأَجْلِ الْأُمُوَّةِ، أَوْ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَبِ لِكَوْنِ النِّسَاءِ أَقْوَمَ بِمَقَاصِدِ الْحِصَانَةِ وَالتَّرْبِيَةِ مِنَ الذَّكُورِ؛ فَيَكُونُ تَقْدِيمُهَا لِأَجْلِ الْأُنُوثَةِ؟ فَنَحْنُ هَذَا لِلنَّاسِ قَوْلَانِ، وَهُمَا فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، يَظْهَرُ أَثَرُهُمَا فِي تَقْدِيمِ نِسَاءِ الْعَصَبَةِ عَلَى أَقَارِبِ الْأُمِّ أَوْ بِالْعَكْسِ، كَأُمِّ الْأُمِّ، وَأُمِّ الْأَبِ، وَالْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ، وَالْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ، وَالْحَالَةِ، وَالْعَمَّةِ، وَخَالَاتِ الْأُمِّ، وَخَالَاتِ الْأَبِ، وَمَنْ يُدْلِي مِنَ الْحَالَاتِ وَالْعَمَّاتِ بِأُمِّ، وَمَنْ يُدْلِي مِنْهُنَّ بِأَبِ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. إِحْدَاهُمَا: تَقْدِيمُ أَقَارِبِ الْأُمِّ عَلَى أَقَارِبِ الْأَبِ. وَالثَّانِيَّةُ: وَهِيَ أَصَحُّ دَلِيلًا، وَاخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ: تَقْدِيمُ أَقَارِبِ الْأَبِ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُرَقِيُّ فِي "مُخْتَصَرِهِ" فَقَالَ: وَالْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ أَحَقُّ مِنَ

الأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ، وَأَحَقُّ مِنَ الْخَالَةِ، وَخَالَةُ الْأَبِ أَحَقُّ مِنَ خَالَةِ الْأُمِّ، وَعَلَى هَذَا فَأُمُّ الْأَبِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى أُمِّ الْأُمِّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ؛ فَأَقَارِبُ الْأَبِ مِنَ الرِّجَالِ مُقَدَّمُونَ عَلَى أَقَارِبِ الْأُمِّ، وَالْأَخُ لِلْأَبِ أَحَقُّ مِنَ الْأَخِ لِلْأُمِّ، وَالْعَمُّ أَوْلَى مِنَ الْخَالِ هَذَا إِنْ قُلْنَا: إِنْ لِأَقَارِبِ الْأُمِّ مِنَ الرِّجَالِ مَدْخَلًا فِي الْخِصَانَةِ. وَفِي ذَلِكَ وَجْهَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا خِصَانَةَ إِلَّا لِرَجُلٍ مِنَ الْعَصَبَةِ مُحَرَّمٍ، أَوْ لِمَرْأَةٍ وَارِثَةٍ، أَوْ مُذَلِّيَةٍ بِعَصْبَةٍ، أَوْ وَارِثٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ لَهُمُ الْخِصَانَةَ وَالتَّفْرِيعَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِ جِهَةِ الْأُبُوَّةِ عَلَى جِهَةِ الْأُمُوَّةِ فِي الْخِصَانَةِ، وَأَنَّ الْأُمَّ إِنَّمَا قُدِّمَتْ لِكُونِهَا أَنْثَى لَا لِتَقْدِيمِ جِهَتِهَا؛ إِذْ لَوْ كَانَ جِهَتُهَا رَاجِحَةً لَتَرَجَّحَ رِجَالُهَا وَنِسَاؤُهَا عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَلَكِنْ لَمْ يَتَرَجَّحْ رِجَالُهَا اتِّفَاقًا فَكَذَلِكَ النِّسَاءُ، وَمَا الْفَرْقُ الْمُؤَثِّرُ؟

قَالَ: وَأَيْضًا فَإِنَّ أَصُولَ الشَّرْعِ وَقَوَاعِدَهُ شَاهِدَةٌ بِتَقْدِيمِ أَقَارِبِ الْأَبِ فِي الْمِيرَاثِ، وَوِلَايَةِ النِّكَاحِ، وَوِلَايَةِ الْمَوْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ يُعْهَدْ فِي الشَّرْعِ تَقْدِيمُ قَرَابَةِ الْأُمِّ عَلَى قَرَابَةِ الْأَبِ فِي حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَمَنْ قَدَّمَهَا فِي الْخِصَانَةِ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ مُوجِبِ الدَّلِيلِ.

قَالَ: فَالْصَّوَابُ فِي الْمَأْخَذِ هُوَ أَنَّ الْأُمَّ إِنَّمَا قُدِّمَتْ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ أَرْفَقَ بِالطِّفْلِ، وَأَخْبَرُ بِرَبِّيَّتِهِ، وَأَصْبَرُ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَالْجَدَّةُ أُمُّ الْأَبِ أَوْلَى مِنَ أُمِّ الْأُمِّ، وَالْأُخْتُ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنَ الْأُخْتِ لِلْأُمِّ، وَالْعَمَّةُ أَوْلَى مِنَ الْخَالَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَعَلَى هَذَا فَتَقَدَّمَ أُمُّ الْأَبِ عَلَى أَبِ الْأَبِ كَمَا تُقَدَّمُ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ.

قَالَ: وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا الْأَصْلُ؛ فَهُوَ أَصْلٌ مُطَرَّدٌ مُنْضَبِطٌ لَا تَتَنَاقَضُ فُرُوعُهُ، بَلْ إِنْ اتَّفَقَتْ الْقَرَابَةُ وَالْدَّرَجَةُ وَاحِدَةٌ؛ قُدِّمَتِ الْأَنْثَى عَلَى الذَّكَرِ، فَتَقَدَّمُ الْأُخْتُ عَلَى الْأَخِ، وَالْعَمَّةُ عَلَى الْعَمِّ، وَالْخَالَةُ عَلَى الْخَالِ وَالْجَدَّةُ عَلَى الْجَدِّ، وَأَصْلُهُ تَقْدِيمُ الْأُمِّ عَلَى الْأَبِ. وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْقَرَابَةُ؛ قُدِّمَتِ قَرَابَةُ الْأَبِ عَلَى قَرَابَةِ الْأُمِّ، فَتَقَدَّمُ الْأُخْتُ لِلْأَبِ عَلَى الْأُخْتِ لِلْأُمِّ، وَالْعَمَّةُ

قال: وَهَذَا هُوَ الْإِعْتِبَارُ الصَّحِيحُ، وَالْقِيَاسُ الْمُطْرَدُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَضَى بِهِ سَيِّدُ قُضَاةِ
الْإِسْلَامِ شُرَيْحٌ.

قال: وَمَنْ سَلَكَ غَيْرَ هَذَا الْمَسْلَكِ لَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنَ التَّنَاقُضِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَمْثِلَةَ عَلَى ذَلِكَ.

قال: فَإِنْ قِيلَ: الْحَالَةُ تُدْلِي بِالْأُمِّ، وَالْعَمَّةُ تُدْلِي بِالْأَبِ، فَكَيْمَا قُدِّمَتِ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ؛ قُدِّمَ
مَنْ يُدْلِي بِهَا، وَبِزَيْدِهِ بَيِّنًا كَوْنُ الْحَالَةِ أُمًّا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَالْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ. قِيلَ: قَدْ بَيَّنَّا
أَنَّهُ لَمْ يُقَدِّمِ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ لِقُوَّةِ الْأُمُومَةِ وَتَقْدِيمِ هَذِهِ الْجِهَةِ، بَلْ لِكَوْنِهَا أُنْثَى. فَإِذَا وُجِدَ عَمَّةٌ
وَحَالَةٌ؛ فَالْمَعْنَى الَّذِي قُدِّمَتْ لَهُ الْأُمُّ مَوْجُودٌ فِيهِمَا، وَامْتَارَتْ الْعَمَّةُ بِأَنَّهَا تُدْلِي بِأَقْوَى
الْقَرَابَتَيْنِ، وَهِيَ قُرَابَةُ الْأَبِ.

قال: وَالنَّبِيُّ ﷺ قَضَى بِأَبْنَةِ حَمْزَةَ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ أُمٌّ» حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهَا مُزَاحِمٌ مِنْ
أَقَارِبِ الْأَبِ تُسَاوِيهَا فِي دَرَجَتِهَا.

ثم أورد ابن القيم على نفسه (صفية بنت عبد المطلب)؛ فإنها عمتها، وكانت موجودة،
وأجاب عن ذلك بأنها كانت كبيرة السن قد جاوزت الخمسين في ذلك الحين، فلعلها لم
تطالب بالحضانة لكبرها، فالحديث يدل على ما ذكروا لو ثبت أن صفية حاصمت في ابنة
أخيها وطلبت كفالتها، فقدم رسول الله ﷺ الحالة، وهذا لا سبيل إليه.

قال: وَمِمَّا يَبَيِّنُ صَحَّةَ الْأَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا عَدِمَ الْأُمّهَاتِ وَمَنْ فِي جِهَتِهِنَّ؛
انْتَقَلَتِ الْحُضَانَةُ إِلَى الْعَصَبَاتِ، وَقُدِّمَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ مِنْهُنَّ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ، فَهَذَا جَارٍ عَلَى
الْقِيَاسِ. فَيُقَالُ لَهُنَّ: هَلَّا رَاعَيْتُمْ هَذَا فِي جِنْسِ الْقَرَابَةِ، فَقَدِّمْتُمُ الْقَرَابَةَ الْقَوِيَّةَ الرَّاجِحَةَ عَلَى
الضَّعِيفَةِ الْمَرْجُوحَةِ كَمَا فَعَلْتُمُ فِي الْعَصَبَاتِ؟ وَأَيْضًا فَإِنَّ الصَّحِيحَ فِي الْأَخْوَاتِ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ
يُقَدِّمُ مِنْهُنَّ مَنْ كَانَتْ لِابْنَيْنِ، ثُمَّ مِنْ كَانَتْ لِأَبٍ، ثُمَّ مَنْ كَانَتْ لِأُمِّ، وَهَذَا صَحِيحٌ مُوَافِقٌ
لِلْأَصُولِ وَالْقِيَاسِ، لَكِنْ إِذَا ضُمَّ هَذَا إِلَى قَوْلِهِمْ بِتَقْدِيمِ قَرَابَةِ الْأُمِّ عَلَى قَرَابَةِ الْأَبِ؛ جَاءَ

عَلَى الْحَالَاتِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لِأُصُولِ الشَّرْعِ. لَكِنَّهُ مُنَاقِضٌ
لِتَقْدِيمِهِمْ أُمّهَاتِ الْأُمِّ عَلَى أُمّهَاتِ الْأَبِ، وَيُنَاقِضُ تَقْدِيمَ الْحَالَةِ وَالْأُخْتِ لِلْأُمِّ عَلَى الْأَبِ.

ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ صَبَطَ هَذَا الْبَابَ شَيْخُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِضَابِطٍ آخَرَ، فَقَالَ: أَقْرَبُ
مَا يُصَبِّطُ بِهِ بَابُ الْحَضَانَةِ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَتْ الْحَضَانَةُ وَلَايَةً تَعْتَمِدُ الشَّفَقَةَ، وَالتَّرِيَّةَ،
وَالْمَلَاظِفَةَ؛ كَانَ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَا أَقْوَمُهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَهُمْ أَقَارِبُهُ، يُقَدَّمُ مِنْهُمْ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ،
وَأَقْوَمُهُمْ بِصِفَاتِ الْحَضَانَةِ؛ فَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْهُمْ اثْنَانِ فَصَاعِدًا؛ فَإِنْ اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمْ؛ قَدَّمَ
الْأُنثَى عَلَى الذَّكَرِ، فَتَقَدَّمُ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ، وَالْجَدَّةُ عَلَى الْجَدِّ. وَالْحَالَةُ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَمَّةُ عَلَى
الْعَمِّ، وَالْأُخْتُ عَلَى الْأَخِ؛ فَإِنْ كَانَا ذَكَرَيْنِ، أَوْ أُنثَيَيْنِ؛ قَدَّمَ أَحَدَهُمَا بِالْقُرْعَةِ، يَعْنِي مَعَ اسْتِوَاءِ
دَرَجَتَيْهِمَا، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ دَرَجَتُهُمَا مِنَ الطِّفْلِ؛ فَإِنْ كَانُوا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ قَدَّمَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ،
فَتَقَدَّمَ الْأُخْتُ عَلَى ابْنَتِهَا. وَالْحَالَةُ عَلَى حَالَةِ الْأَبَوَيْنِ. وَحَالَةُ الْأَبَوَيْنِ عَلَى خَالَةِ الْجَدِّ. وَالْجَدَّةُ،
وَالْجَدُّ أَبُو الْأُمِّ عَلَى الْأَخِ لِلْأُمِّ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ جِهَةَ الْأَبْوَةِ وَالْأُمُوَّةَ فِي الْحَضَانَةِ أَقْوَى
مِنْ جِهَةِ الْأُخُوَّةِ فِيهَا. وَقِيلَ: يُقَدَّمُ الْأَخُ لِلْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْ أَبِ الْأُمِّ فِي الْمِيرَاثِ. وَالْوَجْهَانِ
فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ. وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ لَا حَضَانَةَ لِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَصَبَاتِ،
وَلَا مِنْ نِسَاءِ الْحَضَانَةِ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ أَيْضًا؛ فَإِنْ صَاحَبَ هَذَا الْوَجْهَ يَقُولُ: لَا حَضَانَةَ لَهُ. وَلَا
يَزَاعُ أَنَّ أَبَا الْأُمِّ وَأُمّهَاتِهِ أَوْلَى مِنَ الْحَالِ.

قَالَ: وَإِنْ كَانُوا مِنْ جِهَتَيْنِ، كَقَرَابَةِ الْأُمِّ، وَقَرَابَةِ الْأَبِ، مِثْلَ الْعَمَّةِ، وَالْحَالَةِ، وَالْأُخْتِ
لِلْأَبِ، وَالْأُخْتِ لِلْأُمِّ، وَأُمُّ الْأَبِ، وَأُمُّ الْأُمِّ، وَحَالَةُ الْأَبِ، وَحَالَةُ الْأُمِّ؛ قَدَّمَ مَنْ فِي جِهَةِ الْأَبِ
فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ فِيهِ. هَذَا كُلُّهُ إِذَا اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمْ، أَوْ كَانَتْ جِهَةُ الْأَبِ
أَقْرَبَ إِلَى الطِّفْلِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ جِهَةُ الْأُمِّ أَقْرَبَ، وَقَرَابَةُ الْأَبِ أَبْعَدَ، كَأُمِّ الْأُمِّ، وَأُمِّ أَبِ الْأَبِ،
وَكَحَالَةِ الطِّفْلِ. وَعَمَّةُ أَبِيهِ؛ فَقَدْ تَقَابَلَتِ الرَّجِيحَانِ. وَلَكِنْ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ إِلَى الطِّفْلِ لِقُوَّةِ شَفَقَتِهِ

كَانَتْ أَبْعَدَ مِنْهَا؛ قُدِّمَتْ قَرَابَةُ الْأُمِّ الْقَرِيبَةِ، وَإِلَّا لَزِمَ مِنْ تَقْدِيمِ الْقَرَابَةِ الْبَعِيدَةِ لَوَازِمٌ بَاطِلَةٌ لَا يَقُولُ بِهَا أَحَدٌ، فَبِهَذَا الضَّابِطِ يُمَكِّنُ حَصْرُ جَمِيعِ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ وَجَرِيئَهَا عَلَى الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ، وَاطْرَادُهَا وَمُوَافَقَتُهَا لِأُصُولِ الشَّرْعِ، فَأَيُّ مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ عَلَيْكَ أَمَكَّنَ أَخْذَهَا مِنْ هَذَا الضَّابِطِ مَعَ كَوْنِهِ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ، وَمَعَ سَلَامَتِهِ مِنَ التَّنَاقُضِ وَمُنَاقَضَةِ قِيَاسِ الْأُصُولِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. انتهى من "زاد المعاد" باختصار (٥/ ٤٣٨-٤٥١).

تنبيه: الترتيب المذكور إنما هو في حالة التنازع، وأما إن رضي القريب بحضانة البعيد؛ فلا إشكال في ذلك، ومن قَصَّرَ في الحضانة؛ فإنَّ الحاكم يلزمه بها، وإلا نقلها إلى غيره ممن يقوم بها، والله أعلم.

فائدة: تقدم أنَّ الأم أحق بالطفل مالم تتزوج؛ فإن تزوجت فالأب أحق به، هذا قول الجمهور كما تقدم، وبقي إذا لم يكن الأب موجوداً، فهل تنتقل الحضانة إلى أقرباء الأب، وتؤخذ من الأم؟ قال بذلك الجمهور، والذي يظهر أنهم ليس لهم أخذها من الأم؛ لأنَّ الحديث الوارد كان النزاع فيه بين الأب والأم، وهم في درجة واحدة، وهذا قول الحسن، وابن حزم، وابن جرير. "زاد المعاد" (٥/ ٤٨٥-).

فائدة أخرى: قال ابن القيم رحمته الله: وَهَاهُنَا مَسْأَلَةٌ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا. وَهِيَ: أَنَّا إِذَا أَسْقَطْنَا حَقَّهَا مِنَ الْحُضَانَةِ بِالنِّكَاحِ، وَنَقَلْنَاهَا إِلَى غَيْرِهَا، فَاتَّفَقَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَاهَا؛ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهَا مِنَ الْحُضَانَةِ، وَهِيَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يَدْفَعُهُ الْقَاضِي إِلَيْهِ، وَتَرْبِيَّتُهُ فِي حِجْرِ أُمِّهِ، وَرَأْيِهِ أَصْلَحُ مِنْ تَرْبِيَّتِهِ فِي بَيْتِ أَجْنَبِيٍّ مُحْضٍ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمَا تُوجِبُ شَفَقَتَهُ وَرَحْمَتَهُ، وَحَنُوَهُ، وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ تَأْتِيَ الشَّرِيعَةُ بِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ بِمَفْسَدَةٍ أَعْظَمَ مِنْهَا بَكْثِيرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَحْكَمْ حُكْمًا عَامًّا كُلِّيًّا: أَنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، حَتَّى يَكُونَ إِبْتِاثُ الْحُضَانَةِ لِلْأُمِّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُخَالَفَةً لِلنَّصِّ. اهـ. "زاد المعاد" (٥/ ٤٦٢-٤٦٣).

مسألة [٢]: إذا سافر أحد الوالدين، فمن أحق بالحضانة؟

أما إن سافر أحدهما لحاجة ثم يعود؛ فالمقيم أحق به؛ لأنَّ السفر فيه مشقة، والطفل غني عنها، وأما إن سافر أحدهما للإقامة ببلد آخر؛ فإن كان الطريق، أو البلد مخوفًا؛ فالمقيم أحق به، وإن كان الطريق، والبلد آمنين، فاختلف الفقهاء في ذلك.

✽ فمذهب مالك، والشافعي، وأحمد في رواية أنَّ الأب أحق، سواء كان هو المسافر، أم المقيم؛ وذلك ليتمكن من تربية الولد، وتأديبه، وتعليمه، وهو قول شريح، وظاهر اختيار شيخ الإسلام.

✽ وقال أحمد في رواية: الأم أحق؛ وذلك لأنها هي المستحقة للحضانة إذا لم تتزوج، فتبقى على حالها.

✽ وقال الحنفية: إن كان المنتقل هو الأب؛ فالأم أحق به، وإن كان المنتقل هي الأم؛ فالأب أحق به، إلا أن تنتقل إلى البلد الذي كان فيه النكاح؛ فهي أحق به.

✽ وعن أبي حنيفة قول آخر، وهو: إن انتقلت من بلد إلى قرية؛ فالأب أحق، وإن انتقلت إلى بلد آخر؛ فهي أحق.

قال الحافظ ابن القيم رحمته الله: وَهَذِهِ أَقْوَالُ كُلِّهَا كَمَا تَرَى لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ يَسْكُنُ الْقَلْبَ إِلَيْهِ؛ فَالْصَّوَابُ النَّظَرُ وَالْإِحْتِيَاظُ لِلطِّفْلِ فِي الْأَصْلَحِ لَهُ، وَالْأَنْفَعُ مِنَ الْإِقَامَةِ أَوْ النُّقْلَةِ، فَأَيُّهُمَا كَانَ أَنْفَعَ لَهُ، وَأَصْوَنَ، وَأَحْفَظَ؛ رُوِيَ، وَلَا تَأْثِيرَ لِإِقَامَةٍ وَلَا نُقْلَةٍ، هَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَرِدْ أَحَدُهُمَا بِالنُّقْلَةِ مُضَارَّةَ الْآخَرِ وَاتِّزَاعَ الْوَلَدِ مِنْهُ؛ فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ لَمْ يُجِبْ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

انظر: «المغني» (١١/٤١٩-٤٢٠) «زاد المعاد» (٥/٤٦٣) «الفتاوى» (٣٤/١٠٣-١٠٤).

مسألة [٣]: هل تجبر المرأة على إرضاع ولدها؟

أما إن كانت مطلقة؛ فليس للرجل إجبارها على إرضاع ولدها.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمْ بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُم فَاسْتَزِغْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦]، ولكن يقيد ذلك بما إذا وجد غيرها ترضعه؛ فإن لم يوجد غيرها فتلتزم بإرضاعه، وكذلك لا تترك الرضاع حتى تغذيه باللبأ -وهو باكورة اللبن الذي لا قوام للولد غالباً إلا به- قاله ابن كثير.

✽ وأما إن كانت المرأة في حالة الزوجية غير مطلقة، فمذهب الحنابلة، والشافعية، والحنفية، والثوري أنه ليس للأب إجبارها، واستدلوا بالآية: ﴿وَإِنْ تَعَاسَرْتُم فَاسْتَزِغْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦]؛ ولأنه كما أنه ليس له أن يجبرها على إرضاع ولده من غيرها، فكذلك ولده منها.

✽ وذهب ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وأبو ثور، ومالك، والظاهرية إلى وجوب الإرضاع على المرأة، وللزوج إجبارها على ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] الآية، وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١١/ ٤٣٠-٤٣١) "المحلى" (٢٠٢١).

مسألة [٤]: إذا طلبت الأم الإرضاع بأجرة المثل؟

✽ مذهب الحنابلة -وقال به ابن حزم- أن الأم أحق به حتى وإن وجد الرجل مرضعة متبرعة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾.

✽ وقال الشافعي: إن وجد متبرعة؛ فله أخذه ودفعه إليها.

✽ وقال أبو حنيفة: لا يأخذه من أمه، ولكن يجعل المرضعة تذهب إليه عند أمه فترضعه عندها.

والقول الأول هو الصواب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/ ٤٣١) "المحلى" (٢٠٢١).

تنبيه: أجرة الإرضاع واجبة على الأب للمطلقة بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾، وقوله ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. "مجموع الفتاوى" (٣٤/ ٧٥، ٦٦-٦٧).

- ١١٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. ^(١)
- ١١٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ، سَجَّتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتِ النَّارَ فِيهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشٍ ^(٢) الْأَرْضِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

تقدم الكلام على نفقة المملوك، ونفقة البهائم في آخر باب النفقات، وكان ذكر الحديثين هنالك أولى، وبالله التوفيق.

سبحان الله وبحمده، لا إله إلا أنت استغفركَ وانتوب إليك

نعم بحمد الله وتوفيقه ومنه يوم الاحمر

(الموافق ٦/ محرم ١٤٢٧ هـ)

(١) أخرجه البخاري (٥٤٦٠)، ومسلم (١٦٦٣).

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الجنائيات لغة: جمع جنائية، وهي مصدر من جَنَى. فجنى الذنب يجنيه، إذا جرَّ على نفسه الذنب، وجنى الثمر إذا جمعه واقتطفه.

والظاهر أنه يطلق على الذنوب المتعدية للغير في المال، والبدن، والعرض.

واصطلاحاً: التعدي على الأبدان بما يوجب القصاص، أو المال.

وجُمعت الجنائية مع أنها مصدر باعتبار اختلاف أنواعها.

انظر: "سبل السلام" حاشية البيان (١١/ ٢٩٥) "الشرح الممتع" (٦/ ٣٥) "المغني" (١١/ ٤٤٣).

١١٥٧ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثِّبِّ الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمَفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١١٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ: زَانٍ مُحْصَنٌ فَبُرْجَمَ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَيُقْتَلُ، أَوْ يُصَلَّبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(٢)

١١٥٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

(٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٤٣٥٣)، والنسائي (٩١/ ٧)، والحاكم (٤/ ٣٦٧). وهو حديث صحيح.

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث مع ذكر مجموعة من المسائل الملحقية

مسألة [١]: تحريم القتل بغير حق.

أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق، وهو كبيرة من كبائر الذنوب، دلَّ على ذلك الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١/الإسراء: ٣٣]، وقوله: ﴿وَمَا كُنْتُمْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٢-٩٣]. ومن السنة: أحاديث الباب، وغيرها كثير في ذلك.

وتوبة القاتل مقبولة عند أكثر أهل العلم وعامتهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦٩-٧٠]، انظر: "البيان" (١١/٢٩٥-) "المغني" (١١/٤٤٣-٤٤٤) "المحلى" (٢٠٢٢).

مسألة [٢]: أنواع القتل.

✽ القتل ثلاثة أنواع عند عامة أهل العلم: العمد، وشبه العمد، والخطأ. وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

✽ وعن مالك رواية أنه نوعان فقط: خطأ وعمد، ولم يذكر الله تعالى غيرهما، وهو قول ابن حزم.

وأجاب أصحاب القول الأول بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عند أبي داود وغيره أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلم قَالَ: «إِلَّا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا شَبَهَ الْعَمْدَ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا، مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا وَأَوْلَادُهَا».

والراجح هو القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/٤٤٥) "المحل" (٢٠٢٣).

مسألة [٣]: ضابط قتل العمد.

هو أن يضرب رجلٌ آخر بمحدد، وهو ما يقطع ويدخل في البدن، كالسيف، والسكين، والسَّنان، وما في معناه مما يحدد فيجرح، من الحديد، والنحاس، والرصاص، والذهب، والفضة، والزجاج، والحجر، والقصب، والخشب، فهذا كله إذا جرح به جرحاً كبيراً فمات؛ فهو قتل عمدٍ لا خلاف فيه بين العلماء. قاله ابن قدامة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٧٣/٢٨): العمد المحض هو أن يقصد من يعلمه معصوماً بها يقتل غالباً، سواء كان يقتل بحده كالسيف ونحوه، أو بثقله كالسندان، وكوذنين القصار، أو بغير ذلك كالتحريق، والتغريق، والإلقاء من مكان شاهق، والخنق، وإمساك الخصيتين حتى تخرج الروح، وغم الوجه حتى يموت، وسقي السموم، ونحو ذلك من الأفعال؛ فهذا إذا فعله وجب فيه القود.

فإن كان الجرح يسيراً، كشرطة الحجام، أو غرزة بإبرة، أو شوكة، نظرت؛ فإن كان في مقتل، كالعين، والفؤاد، والخاصرة، والصدغ، وأصل الأذن، فمات؛ فهو عمد أيضاً؛ لأن الإصابة بذلك في المقتل كالجرح بالسكين في غير المقتل.

قال ابن قدامة رحمه الله: وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ، نَظَرْتُ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَ فِي إِدْخَالِهَا فِي الْبَدَنِ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْكَبِيرِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَشْتَدُّ أَلَمُهُ، وَيُفْضِي إِلَى الْقَتْلِ.

قال: وَإِنْ كَانَ الْغَوْرُ يَسِيرًا، أَوْ جَرَحَهُ بِالْكَبِيرِ جُرْحًا لَطِيفًا، كَشَرَطَةِ الْحَجَّامِ فَمَا دُونَهَا، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ ضَمِيمًا حَتَّى مَاتَ، فَفِيهِ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَاتَ مِنْهُ، وَإِنْ مَاتَ فِي الْحَالِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ...

ثم ذكرهما، ونحو ذلك مذهب الشافعي، ورجح العلامة ابن عثيمين أنه ليس بعمد.

❁ وإن كان القتل بغير محدد مما يغلب على الظن حصول الزهوق به عند استعمال؛ فإنه يُعدُّ عمداً أيضاً، وهو قول النخعي، والزهري، وابن سيرين، وحامد، وعمرو بن دينار، وابن أبي ليلى، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي يوسف، ومحمد؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ ولحديث أنس أن يهودياً قتل جارية بحجر... الحديث متفق عليه، وفيه أن رسول الله ﷺ قتله بذلك.^(١)

❁ وقال الحسن: لا قود في ذلك. ورُوي ذلك عن الشعبي، وقال ابن المسيب، وعطاء، وطاوس: العمد ما كان بالسلاح.

❁ وقال أبو حنيفة: لا قود في ذلك؛ إلا أن يكون قتله بالنار. وعنه في مثل الحديد روايتان، واحتج بقوله ﷺ: «أَلَا إِنَّ فِي قَتْلِ عَمْدِ الْخَطَا، قَتْلَ السُّوْطِ، وَالْعَصَا، وَالْحَجَرِ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ...»، فأوجب فيه الدية دون القصاص، وسماه عمد الخطأ؛ ولأنَّ العمد لا يمكن اعتباره بنفسه، فيجب ضبطه بمظنته، ولا يمكن ضبطه بما يقتل غالباً؛ لحصول العمد بدونه في الجرح الصغير؛ فوجب ضبطه بالجرح.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ: أَمَّا الْحَدِيثُ، فَمَحْمُولٌ عَلَى الْمُثْقَلِ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْعَصَا وَالسُّوْطَ، وَقَرَنَ بِهِ الْحَجَرَ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَا يُشَبِّهُهُمَا. وَقَوْهُمْ: لَا يُمَكِّنُ ضَبْطُهُ. مَمْنُوعٌ؛ فَإِنَّمَا نُوْجِبُ الْقِصَاصَ بِمَا نَتَيَقَّنُ حُصُولَ الْعَلَبَةِ بِهِ، وَإِذَا شَكَّكْنَا؛ لَمْ نُوْجِبْهُ مَعَ الشَّكِّ، وَصَغِيرُ الْجُرْحِ قَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ ضَبْطُهُ بِالْجُرْحِ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ قَتَلَهُ بِالنَّارِ، أَوْ بِمُثْقَلِ الْحَدِيدِ. اهـ

انظر: "المغني" (١١/٤٤٦-٤٥٥) "الشرح الممتع" (٦/٣٦-٣٧) "البيان" (١١/٣٣٤-٣٤٨)،

"السييل" (ص ٨٨٧).

مسألة [٤]: إذا ضربه بالعصا، والسوط، والحجر الصغير؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٤٩/١١): النوع الثاني: أن يضربه بمثقل صغير، كالعصا، والسوط، والحجر الصغير، أو يلكره بيديه في مقتل، أو في حال ضعف من المضروب؛ لمريض، أو صغير، أو في زمن مفراط الحر، أو البرد، بحيث تقتله تلك الضربة، أو كرر الضرب حتى قتله بما يقتل غالباً، ففيه القود؛ لأنه قتله بما يقتل مثله غالباً، فأشبه الضرب بمثقل كبير. ومن هذا النوع لو عصر خصىته عصراً شديداً فقتله بعصر يقتل مثله غالباً؛ فعليه القود.

قال، وإن لم يكن كذلك في جميع ما ذكرناه، فهو عمد الخطأ، وفيه الدية، إلا أن يصغر جداً، كالضربة بالقلم والإصبع في غير مقتل، ونحو هذا مما لا يتوهم القتل به، فلا قود فيه، ولا دية؛ لأنه لم يمت به، وكذلك إن مسه بالكبير، ولم يضربه به؛ لأن الدية إنما تجب بالقتل، وليس هذا بقتل. اهـ، وانظر نحو ذلك في "البيان" (٣٣٧-٣٣٨).

مسألة [٥]: إذا منع خروج نفس إنسان، فمات؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٥٠/١١): النوع الثالث: أن يمنع خروج نفسه، وهو ضربان: أحدهما: أن يجعل في عنقه خراطة، ثم يعلقه في خشبة أو شيء، بحيث يرتفع عن الأرض، فيختنق ويموت، فهذا عمد، سواء مات في الحال أو بقي زمناً؛ لأن هذا أوحى أنواع الحق، وهو الذي جرت العادة بفعله من الولاية في اللصوص وأشباههم من المفسدين. والضرب الثاني: أن يحنقه وهو على الأرض بيديه، أو منديل، أو حبل، أو يغمره بوسادة، أو شيء يضعه على فيه وأنفه، أو يضع يديه عليهما فيموت، فهذا إن فعل به ذلك مدة يموت في مثلها غالباً، فمات؛ فهو عمد فيه القصاص. وبه قال عمر بن عبد العزيز، والنخعي، والشافعي، وإن فعله في مدة لا يموت في مثلها غالباً، فمات؛ فهو عمد الخطأ، إلا أن يكون ذلك يسيراً في العادة، بحيث لا يتوهم الموت منه، فلا يوجب ضماناً؛ لأنه بمنزلة لمسه.

مِنْ سِرَايَةِ الْجُرْحِ، وَإِنْ تَنَفَّسَ وَصَحَّ، ثُمَّ مَاتَ، فَلَا قَوْدَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ مِنْهُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُنْذِمَلَ الْجُرْحُ، ثُمَّ مَاتَ. اهـ، وانظر نحو ذلك في "البيان" (١١/٣٣٨-).

مسألة [٦]: إذا أكره إنسان آخر على قتل شخص، فقتله؟

إكراه الرجل على قتل إنسان لا يبيح له ذلك بالاتفاق، قاله ابن رجب.

واختلف العلماء على مَنْ القود إذا قتله المكره؟ على أقوال:

❁ منهم من قال: القود على المكره المتسبب؛ لأن المكره لا قصد له، بل هو كالألة في يد

المكره. وهذا قول أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، والشافعي في قول.

❁ ومنهم من قال: القود على المكره المباشر فقط؛ لأن الإكراه لا يبيح له ذلك. وهو

قول زفر، وبعض الحنابلة، واختاره الشوكاني في "السيل".

فقال رحمه الله: المسلم معصومٌ بعصمة الإسلام، فلا يجوز الإقدام على سفك دمه لمجرد الإكراه، بل على من طُلب منه ذلك أن يمتنع ولو خشي على نفسه القتل؛ فضلاً عما دونه، فليس له أن يطلب حياة نفسه بموت غيره، ويجعل نفس المسلم فداء لنفسه، فإذا أقدم على قتله مع تمكنه من الكف؛ فقد أقدم إقداماً يخالف الشرع، فاستحق أن يقتص منه، وأما إذا لم يتمكن من الكف بوجه من الوجوه، كأن يضع المكره له سيفاً في يده، ثم يأخذ بيده فيضرب بها عنق رجل، فلا شك ولا ريب أن القصاص هاهنا على المكره له؛ لأنه صار كالألة له، وليس على من وقع عليه الإكراه لا قود ولا دية. اهـ

❁ وقال أبو يوسف: لا يجب على واحد منهما القود، بل فيه الدية.

والصحيح - والله أعلم - قول زفر، والشوكاني، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١١/٤٥٥) "البيان" (١١/٣٥٠-) "جامع العلوم والحكم" (٢/٣٧١) "القواعد"

لابن رجب (ص ٢٨٧) "الشرح المتع" (٦/٥٢) "السيل" (ص ٨٨٧-).

مسألة [٧]: شهد رجلان على رجل بما يوجب القتل، فقتل، ثم أكذبا أنفسهما؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنهما إن اعترفا بكذبهما، وتعمد القتل ظلمًا؛ فيقادان به.

✽ ومذهب أبي حنيفة أنه لا قصاص؛ لأنه تسبب غير ملجئ، كحفر البئر.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (٤٥٦/١١) "مجموع الفتاوى"

(١٥٧/٣٤).

مسألة [٨]: ضابط قتل شبه العمد.

هو أن يقصد من يعلمه آدميًا معصومًا بما لا يغلب على الظن الموت به. انظر: "الشرح

المتع" (٣٨-٣٩).

مسألة [٩]: حكم هذا القتل.

شبه العمد يسمى أيضًا عمد الخطأ، وخطأ العمد، ويسمى بذلك لأنه تعمد الفعل

وأخطأ في القتل.

✽ فالجمهور على عدم القود فيه، والدية على العاقلة، واستدلوا بحديث المرتين التي

ضربت إحداها الأخرى بعمود فسطاط، فقتلتها وما في بطنها، فجعل النبي ﷺ الدية على

العاقلة، دل على أنه ليس بعمد له أحكامه.

✽ وجعل مالك هذا القسم من العمد، وجعله موجبًا للقصاص.

✽ وقال أبو بكر الحنيلي، وابن شبرمة: الدية على القاتل.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (٤٦٣/١١).

مسألة [١٠]: ضابط قتل الخطأ.

قال ابن القيم رحمه الله في "الاحكام" (ص ١٤٥): وأجمعوا على أن القتل الخطأ أن يبدى به

الشيء فيصيب غيره. اهـ

قلت: ومنه أيضاً عند أهل العلم أن يظن إنساناً كافراً فيقتله، فيتبين أنه مؤمن، ومنه أيضاً: أن تنفلت منه آلة القتل على إنسان بغير قصد منه، ومنه: أن يتسبب في قتل إنسان بغير قصد؛ حيث لا يباشر القتل إنساناً غيره.

انظر: "المغني" (١١/٤٦٤-٤٦٥) "مجموع الفتاوى" (٢٠/٢٢).

مسألة [١١]: إذا أراد أن يقتل إنساناً فأصاب غيره؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٤٦٤): وَإِنْ قَصِدَ فِعْلاً مُحَرَّمًا، فَقَتَلَ آدَمِيًّا، مِثْلَ أَنْ يَقْصِدَ قَتْلَ بَهِيمَةٍ، أَوْ آدَمِيًّا مَعْصُومًا، فَيُصِيبَ غَيْرَهُ، فَيَقْتُلُهُ، فَهُوَ خَطَأٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفِظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ الْخَطَأَ أَنْ يَرْمِيَ الرَّامِي شَيْئًا، فَيُصِيبَ غَيْرَهُ. اهـ

وللحنابلة قول أن هذا عمد، قال صاحب "الإنصاف": وهو منصوص الإمام أحمد رحمته الله.

ورجح ذلك العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وقال: هو يعتبر عمداً؛ لأنه لا شك أنه قصد جناية على آدمي معصوم، ولا فرق عند الله أن يقتل زيدا، أو عمراً.

انظر: "الشرح الممتع" (٦/٤٠) "الإنصاف" (٩/٤٦٩).

مسألة [١٢]: إذا قتل مسلماً في دار الحرب يظنه كافراً؟

تقدم أن أهل العلم عدّوه خطأً، واختلفوا هل في ذلك الدية أم لا؟

✽ فذهب جمعٌ منهم إلى أنه ليس فيه الدية، وهذا قول عطاء، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة، والأوزاعي، والثوري، وأبي ثور، وأحمد في المشهور عنه، وأبي حنيفة وغيرهم.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

[١٢: ١٧٢]، ولذلك الدية، وتكفي لها في هذا المقام ذكرها في الزكاة، وإمامنا العلامة ابن

غير واجبة.

❁ وذهب بعضهم إلى أنَّ فيه الدية، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾

[النساء: ٩٢].

والصحيح القول الأول، وموضع الخلاف فيما إذا كان أهله كفارًا، وكان مسلمًا، وأما إن كان أهله مؤمنين؛ فتجب لهم الدية كما هو ظاهر من الآية، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١١/ ٤٦٥).

١١٦٠ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ سَمُرَةَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ». وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يقتل الحر إذا قتل عبداً؟

أجمع العلماء على أنَّ العبد إذا قتل الحر قُتِلَ به، واختلفوا فيما إذا قتل الحرُّ عبداً، هل يُقَادُّ به أم لا؟

✽ فذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الحر لا يقاد بالعبد، رُوي هذا القول عن عمر بأسانيد تصلح للتحسين، وجاء عن أبي بكر، وعلي بأسانيد ضعيفة، وهو قول الحسن، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز، وعكرمة، وعمرو بن دينار، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور وغيرهم.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وبحديث: «لا يقتل حرُّ بعبد»، أخرجه الدارقطني (١٣٣/٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وقول علي رضي الله عنه: من السنة أن لا يقتل حر بعبد. أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٥/٩)، والدارقطني (١٣٤/٣).

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يقتل به، وهو قول سعيد بن المسيب، والنخعي، وقتادة، والثوري، وأصحاب الرأي، والظاهرية، وجاء عن علي، وابن مسعود بإسناد ضعيف.

واستدل لهذا القول بقوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وبحديث ابن مسعود

ﷺ الذي في أول الباب «النفس بالنفس»، وبحديث علي ﷺ -وسياي- «المؤمنون تتكافأ دماؤهم»، وبحديث سمرة الذي في الباب.

وهذا القول رجحه العلامة الوادعي، والعلامة ابن عثيمين رحمة الله عليهما، وهو الصواب فيما يظهر لنا، والله أعلم.

ثم رأيت شيخ الإسلام قد صحح هذا القول كما في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٨٥-٨٦). والآية التي ذكروها لا تفيد تخصيص أدلتنا، بل هي من ذكر بعض أفراد العام، وهم لا يقولون بخصوصها في جميع صورها المذكورة فيها، وحديثهم فيه جويبر وهو متروك، وأثر علي فيه جابر الجعفي وهو متروك وقد كُذِّب.

وقد رجع القول الأول الشوكاني، والصنعاني، والشنقيطي، وغيرهم، والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/ ٤٧٣)، «ابن أبي شيبة» (٩/ ٣٠٦)، «سنن البيهقي» (٨/ ٣٤-٣٥)، «المحلى»، «سبل السلام»، «السيل»، «الأضواء»، «البيان» (١١/ ٣٠٨-)، «الشرح المتع» (٦/ ٤٤).

مسألة [٢]: السيد هل يقتل إذا قتل عبده؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه لا يقتل عبده؛ لأنه ملكه، ولقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالنَّحْرِ وَالْعَبْدُ بِالنَّحْرِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

✽ وذهب بعضهم إلى أنه يقتل به، وهو قول النخعي، والحكم، وداود، والثوري في أحد قولي، وعلي بن المديني، والبخاري. واختاره شيخ الإسلام، وقيده بما إذا اختار ذلك الحاكم؛ لأنه وليه.

واستدلوا بحديث سمرة الذي في الباب، وبالعمومات الواردة كما تقدم، وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١١/ ٤٧٥) «تفسير القرطبي» (٢/ ٢٤٩) «ابن أبي شيبة» (٩/ ٣٠٣-) «مجموع

مسألة [٣]: القصاص من الحر فيما جناه على العبد فيما دون النفس.

نقل بعضهم الإجماع وعدم الخلاف أنه لا قصاص على الحرّ في ذلك، نقل ذلك ابن قدامة، وأبو ثور وغيرهما.

والواقع وجود الخلاف، فقد خالف ابن أبي ليلى، وداود، وابن حزم، فقالوا بالقصاص في جميع الأعضاء؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «المؤمنون متكافؤ دماءهم»؛ ولحديث سمرة: «ومن جدد عبده جددناه»، وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١١/ ٤٧٥) «القرطبي» (٢/ ٢٤٧).

مسألة [٤]: القصاص بين العبيد.

✽ أكثر أهل العلم على أن القصاص يجري بين العبيد في النفوس كما يجري بين الأحرار، سواء اتفقت أثمانهم أو اختلفت؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾.

✽ وخالف عطاء، وأحمد في رواية، فقالا: إذا لم تتساو القيمة؛ فلا قصاص في النفوس. وقال بذلك فيا دون النفوس الشعبي، والنخعي، والثوري، وأبو حنيفة.

والصحيح قول الجمهور أن القصاص بينهم جاري في النفوس، وفيما دون النفوس، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١١/ ٤٧٥-٤٧٦) «القرطبي» (٢/ ٢٤٩).

١١٦١- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا قتل الوالد ولده، فهل يقتل به؟

✽ أكثر أهل العلم على أن الوالد لا يقتل بالولد، وهو الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة، وإسحاق، والأوزاعي، والثوري، واستدلوا بحديث الباب، وحديث: «أنت ومالك لأبيك»؛ ولأنه السبب في وجود الابن.

✽ وقال ابن نافع، وابن عبد الحكم، وابن المنذر: يقتل به؛ لظاهر آي القرآن، والأخبار الموجبة للقصاص؛ ولأنهما حرَّان، مسلمان من أهل القصاص؛ فوجب أن يقتل كل واحد منهما بصاحبه.

(١) حسن. أخرجه أحمد (٤٩/١)، والترمذي (١٤٠٠)، وابن ماجه (٢٦٦٢)، من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب به. وإسناده ضعيف؛ لضعف حجاج وتدليس، وقد عنعن. وتابعه ابن لهيعة عند أحمد (٢٢/١)، وصرح بالتحديث وليس بشيء، فقد قال أبو حاتم: لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئاً. وتابعهما محمد بن عجلان، رواه ابن الجارود (٧٨٨)، والبيهقي (٣٨/٨)، بإسناد حسن عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب به. وفيه قصة. وهذا الإسناد ظاهره الحسن.

وقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر، فذكر قصة قتل الوالد لولده وقضى عليه عمر بالدية ولم يقض بقتله، ولكن لم يذكر الحديث المرفوع، وذكر حديث «ليس لقاتل شيء» أخرجه مالك (٨٦٧/٢)، وابن أبي شيبة (٣٥٨/١١)، وغيرهما.

ولحديث عمر طريق أخرى، أخرجه أحمد (١٦/١)، بإسناد حسن عن مجاهد عن عمر فذكره. وإسناده ضعيف؛ لأن مجاهدًا لم يدرك عمر رضي الله عنه.

ولله شاهد من حديث ابن عباس:

✽ وقال مالك: إن قتله حذفًا بالسيف ونحوه؛ لم يقتل به، وإن ذبحه، أو قتل قتلاً لا يشك في أنه عمَدَ إلى قتله دون تأديبه؛ أُقيد به.

والصحيح هو القول الأول، وعليه فتوى أكثر المحققين.

انظر: "المغني" (٤٨٣/١١) "البيان" (٣١٨/١١).

مسألة [٢]: الجَدُّ من قِبَلِ الأبِّ، ومن قِبَلِ الأمِّ.

✽ حكمه كحكم الأب؛ لأنَّ الجدَّ أبٌّ من الجهتين، هذا مذهب الحنابلة، والشافعية وغيرهم.

✽ وخالف الحسن بن حي، فجعل على الجدَّ القَوْدَ. والقول الأول أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٨٤/١١) "البيان" (٣١٩/١١-).

مسألة [٣]: الأمُّ إذا قتلت ولدها؟

✽ مذهب الحنابلة، وهو المشهور عن أحمد أنَّ الأمَّ كالأب لا تقتل بولدها، وهو مذهب الشافعية؛ لأنَّ الأمَّ أحد الوالدين، فيشمَلها الحديث: «لا يقتل الوالد بولده»؛ ولأنَّ حقها عظيم كحق الأب، أو أعظم.

✽ وعن أحمد رواية أنها تقاد بالولد؛ لأنها ليس لها ولاية عليه كالأب، والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (٤٨٤/١١) "البيان" (٣١٩/١١-).

مسألة [٤]: هل يُقتل الولد بالوالد؟

✽ إذا قتل الولد أحد أبويه؛ قُتِلَ بهما عند عامة أهل العلم؛ لأنَّ الأدلة الموجبة للقصاص تشملهم، ولا دليل يخرجهم منها، وقد نُقِلَ في ذلك الإجماع.

✽ وعن أحمد رواية أنه لا يُقَادُ به؛ لأنه ممن لا تقبل شهادته له بحق النسب؛ فلا يقتل به، كالأب مع ابنه، وردَّ ابن قدامة هذا القول، ورجَّح القول الأول.

مسألة [٥]: لو قتل أحد الأبوين صاحبه؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٤٨٦): وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ صَاحِبَهُ، وَهَمَّا وَلَدٌ؛ لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ لَوَجِبَ لِوَلَدِهِ، وَلَا يَجِبُ لِلْوَلَدِ قِصَاصٌ عَلَى وَالِدِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبِ بِالْجَنَائَةِ عَلَيْهِ، فَلَا أَنْ لَا يَجِبُ لَهُ بِالْجَنَائَةِ عَلَى غَيْرِهِ أَوَّلَى، وَسَوَاءٌ كَانَ الْوَلَدُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، أَوْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ وَلَدٌ سِوَاهُ، أَوْ مَنْ يُشَارِكُهُ فِي الْمِيرَاثِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ الْقِصَاصُ؛ لَوَجِبَ لَهُ جُزْءٌ مِنْهُ، وَلَا يُمْكِنُ وُجُوبُهُ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ بَعْضُهُ، سَقَطَ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعَضُ. وَصَارَ كَمَا لَوْ عَفَا بَعْضُ مُسْتَحَقِّي الْقِصَاصِ عَنْ نَصِيْبِهِ مِنْهُ. اهـ، وانظر: "البيان" (١١/٣٢١).

✽ أما إذا لم يكن بينهما ولد؛ فعامة أهل العلم على أنه يجب القصاص.

✽ وخالف الزهري، وحكي عن الليث أن الرجل إذا قتل امرأته لا يقتل بها؛ لأنَّ النكاح

ضربٌ من الرق، فأشبهت أمته. وهذا قول باطل، والصحيح قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١١/٤٨٦) "القرطبي" (٢/٢٤٩).

١١٦٢ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ (رضي الله عنه): هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَةَ، إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَائُ الْأَسِيرِ، لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه)، وَقَالَ فِيهِ: «الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَزْنَانُهُمْ وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة (١): قتل المسلم بالكافر.

إذا قتل المسلم كافرًا؛ فإن كان حربيًّا فلا قود عليه بالإجماع.

❁ وأما إن كان ذميًّا فالجمهور على أنه لا يقتل به أيضًا، ويأثم المسلم على قتله؛ لأنه معصوم الدم، واستدلوا على عدم القود به بحديث الباب: «ولا يقتل مسلم بكافر».

❁ وذهب النخعي، والشعبي، وأصحاب الرأي إلى أن المسلم يقتل بالذمي؛ لأنه معصوم الدم، فيقتل به؛ ولحديث أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قتل مسلماً بمعاهد، وقال: «أنا أولى من وقي بدمته»، وهو حديث شديد الضعف كما سيأتي بيانه في آخر الباب.

والصحيح هو قول الجمهور، والله أعلم.

ومثله المستأمن عند الجمهور، ووافق عليه أبو حنيفة، والشعبي، والنخعي، وخالف

أبويوسف.

مسألة [٢]: إن قتل كافر كافرًا، ثم أسلم؟

✽ مذهب الحنابلة، والشافعية أنه يقتص منه؛ لأنه كان في حال الجناية ممن يُقاد بذلك.

✽ وذهب الأوزاعي، وبعض الحنابلة رحمة الله عليهم إلى أنه لا يُقاد به؛ لأنه صار

مسلمًا، ويشمله الحديث: «لا يقتل مسلم بكافر»، وهو الصحيح.

انظر: «المغني» (١١/٤٦٧) «البيان» (١١/٣٠٧).

تنبيه: الذمي إذا قتل مسلمًا؛ قُتل به بلا خلاف. «المغني» (١١/٤٧١).

مسألة [٣]: هل يقتل الذمي إذا قتل حربياً؟

إذا قتل الذمي حربياً؛ لم يقتل به بلا خلاف؛ لأنَّ الذمي معصوم الدم، والحربي غير

معصوم الدم. «المغني» (١١/٤٧١).

مسألة [٤]: قتل المرتد.

✽ المرتد مباح الدم كالحربي، وإذا قتله الذمي فلا يقتل به، وهو مذهب الحنابلة، وأكثر

الشافعية.

✽ وقال بعض الشافعية: إذا قتله الذمي ففيه القصاص.

والقول الأول هو الصحيح، والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/٤٧٢).

مسألة [٥]: هل يجري القصاص بين الولاة ورعيّتهم؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١١/٤٨٠): وَيَجْرِي الْقَصَاصُ بَيْنَ الْوُلَاةِ وَالْعَمَالِ وَبَيْنَ

رَعِيَّتِهِمْ؛ لِعُمُومِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ؛ وَلِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا. اهـ

١١٦٣- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكَ هَذَا: فُلَانٌ، فُلَانٌ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَّ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يقتل الرجل المرأة؟

إذا قتلت المرأة رجلاً؛ تُقتل به بلا خلاف.

❁ وإذا قتل الرجل المرأة؛ فيقتل بها كذلك عند عامة أهل العلم، إلا أن بعضهم يقول: على أولياء المرأة إذا طلبوا القصاص نصف دية لأولياء الرجل؛ لأن دية الرجل ضعف دية المرأة، قال بذلك الحسن، وعطاء، وجاء عن علي رضي الله عنه من طريقين يصلح بها للتحسين. والصحيح هو القول الأول، وقد جاء نحو ذلك عن عمر، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، وفي إسنادهما ضعف.

❁ وقد ذهب الجمهور إلى أن الرجل يقاص حتى فيما دون النفس، وخالف أبو حنيفة، فقال: لا قصاص فيما دون النفس، واستدل الجمهور بالآية نفسها ❁ **وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ** [المائدة: ٤٥]، والصحيح قول الجمهور.

انظر: "المغني" (٥٠٠/١١) "القرطبي" (٢٤٨/٢) "سنن البيهقي" (٢٧/٨-٢٨) "ابن أبي شيبه" (٢٩٥-٢٩٧) "مجموع الفتاوى" (٧٦/١٤).

١١٦٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ غُلَامًا لِلْأَنْسِ فَقَرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِلْأَنْسِ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يقام القصاص على الصبي والمجنون؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١١ / ٤٨١): لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ، وَكَذَلِكَ كُلُّ زَائِلِ الْعَقْلِ بِسَبَبٍ يُعْذَرُ فِيهِ، مِثْلُ النَّائِمِ، وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ، وَنَحْوِهِمَا، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ»^(٢)؛ وَلِأَنَّ الْقِصَاصَ عُقُوبَةٌ مُغْلَظَةٌ، فَلَمْ تَحِبَّ عَلَى الصَّبِيِّ، وَزَائِلِ الْعَقْلِ كَالْحُدُودِ؛ وَلِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ قَصْدٌ صَحِيحٌ، فَهُمْ كَالْقَاتِلِ خَطَأً. اهـ

قلت: ويدل على ذلك حديث الباب أيضًا. وانظر: "البيان" (١١ / ٣٠٣).

تنبيه: السكران الذي فقد عقله لا يُقاد إذا قتل على الصحيح، كما لا يقع طلاقه، ومن قال بوقوع طلاقه؛ فإنه يقول بالقود عليه، وراجع المسألة في كتاب الطلاق.
انظر: "المغني" (١١ / ٤٨٢) "البيان" (١١ / ٣٠٣).

إشكال: لماذا لم يأخذ النبي ﷺ الدية من أهل الغلام الجاني؟

قال البيهقي رحمه الله في "الكبرى" (٨ / ١٠٥): إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْغُلَامِ الْمَذْكُورِ فِيهِ الْمَمْلُوكُ؛ فِاجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ جَنَايَةَ الْعَبْدِ فِي رِقْبَتِهِ، يَدُلُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الْجَنَايَةَ كَانَتْ خَطَأً، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ أَرْشَ جَنَايَتِهِ، فَأَعْطَاهُ مِنْ عِنْدِهِ مَتَبَرعًا بِذَلِكَ، وَقَدْ حَمَلَهُ أَبُو سَلِيحَانَ الْخَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ الْجَانِيَّ كَانَ حُرًّا، وَكَانَتِ الْجَنَايَةُ خَطَأً، وَكَانَ عَاقِلَتَهُ

(١) صحيح. أخرجه أحمد (٤ / ٤٣٨)، وأبو داود (٤٥٩٠)، والنسائي (٨ / ٢٥-٢٦)، وإسناده صحيح.

فقراء، فلم يجعل عليهم شيئاً، إما لفقرهم، وإما لأنهم لا يعقلون الجناية الواقعة على العبد إن كان المجني عليه مملوكاً، والله أعلم.

قال البيهقي: وقد يكون الجاني غلاماً، حرّاً، غير بالغ، وكانت جنايته عمداً؛ فلم يجعل أرشها على عاقلته، وكان فقيراً؛ فلم يجعله في الحال عليه، أو رآه على عاقلته فوجدهم فقراء؛ فلم يجعله عليه؛ لكون جنايته في حكم الخطأ، ولا عليهم؛ لكونهم فقراء، والله أعلم. انتهى.

وانظر: "معالم السنن" (٤١/٤).

١١٦٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتَيْهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَقِذْنِي، فَقَالَ: حَتَّى تَبْرَأَ ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَقِذْنِي، فَأَقَادَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجْتُ، فَقَالَ: «قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرَجُكَ»، ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَأَعْلَلْ بِالْإِسْأَالِ.^(١)

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٢١٧/٢)، والدارقطني (٨٨/٣)، الأول من طريق ابن إسحاق، والثاني من طريق ابن جريج، كلاهما عن عمرو بن شعيب به. وابن إسحاق وابن جريج مدلسان ولم يصرحا بالسماع، بل قال البخاري عن ابن جريج: لم يسمع من عمرو بن شعيب.

وقد خالفهما أيوب فرواه عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ: «أبعدك الله أنت عجلت» كذا ذكره مختصراً. أخرجه عبدالرزاق (١٧٩٨٨)، ومن طريقه الدارقطني (٩٠/٣)، وقد رواه كذلك أيضاً ابن جريج كما في "مصنف عبدالرزاق" (١٧٩٩١) وذكره مطوّلاً.

فالراجح في هذه الطريق أنها من مراسيل عمرو بن شعيب، ومراسيله غالبها معضلة، والله أعلم.

وللحديث شاهد عن جابر بن عبد الله:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٩/٩)، ومن طريقه الدارقطني (٨٩/٣) عن ابن عليّ عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر به، بنحو حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قال الدارقطني عقبه: قال أبو أحمد بن عبدوس: ما جاء بهذا إلا أبو بكر، وعثمان.

قال الدارقطني: أخطأ ابن أبي شيبة، وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره عن ابن عليّ عن أيوب عن عمرو

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تأخير القصاص من الجروح حتى يندمل الجرح.

❁ جمهور العلماء على أنَّ القصاص لا يجوز إلا بعد اندمال الجرح، وهو قول النخعي، والثوري، وأبي حنيفة، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، ورؤي ذلك عن عطاء، والحسن. واستدل أصحاب هذا القول بحديث الباب.

يزيد عن النبي ﷺ، ورجَّح المرسل أيضًا أبو زرعة كما في "العلل" لابن أبي حاتم (١/٤٦٣).

قلت: ومحمد بن طلحة لم يسمع من أحد من الصحابة؛ فمرسله معضل.

وللحديث عن جابر طريق أخرى:

أخرجها الدارقطني (٣/٨٨)، والبيهقي (٨/٦٧) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب عن عبد الله ابن عبد الله الأموي، عن ابن جريج، وعثمان بن الأسود، ويعقوب بن عطاء، عن أبي الزبير، عن جابر، فذكر النهي عن ذلك بدون القصة.

قال البيهقي: تفرد به عنهم الأموي، وعنه يعقوب بن حميد.

قلت: وعبد الله بن عبد الله الأموي مجهول، ذكره البخاري في "التاريخ" وسكت عنه، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخالف. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به. وذكر له حديثاً آخر، ويعقوب بن حميد ضعيف، وتفرد الأموي بمثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه؛ فإنَّ مثله لا يحتمل تفرده، والله أعلم.

وللحديث عن جابر طريقٌ أخرى:

أخرجها الطحاوي في "شرح المعاني" (٣/١٨٤) من طريق مهدي بن جعفر قال: ثنا عبد الله بن المبارك، عن عنبسة بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «لا يُستفاد من الجرح حتى يبرأ»، وهذا الإسناد ظاهره الحسن، رجاله ثقات غير مهدي؛ فإنه حسن الحديث له أخطاء.

قال الزيلعي في "تصب الرأية" (٤/٣٧٧): قال صاحب "التنقيح": إسناده صالح، وعنبسة وثقه أحمد وغيره، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال: هو مرسل مقلوب. وانظر: "العلل" (١٣٧١).

ولشاهد من حديث ابن عباس:

أخرجه البيهقي (٨/٦٧) من طريق أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، فذكره مع القصة بنحوها. قال أحمد: روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات أحاديث منكرات كثيرة.

قلت: هذا الحديث مرسل مقلوب، وانظر: "العلل" (١٣٧١).

✽ وذهب الشافعي، وبعض الحنابلة إلى أنه يجوز القصاص قبل اندمال الجرح، واستدلوا بحديث الباب؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَابَهُ إِلَى طَلْبِهِ.

قلت: الحديث ضعيف؛ فالصحيح جواز القصاص قبل اندمال الجرح، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله. انظر: "المغني" (١١/٥٦٣) - "الشرح الممتع" (٦/٦٦).

مسألة [٢]: إِنْ اقْتَصَّ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ، فَسَارَتْ الْجَنَائِيَّةُ وَتَضَاعَفَتْ بَعْدَ ذَلِكَ؟

✽ مذهب الحنابلة أن سرية الجنائية هدر، واستدلوا بحديث الباب.

✽ ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة أنها مضمونة، وهذا هو الصحيح، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

انظر: "المغني" (١١/٥٦٤) - "الشرح الممتع" (٦/٦٦).

مسألة [٣]: إِنْ أُنْدِمَلَ جَرْحُ الْجَنَائِيَّةِ، فَاقْتَصَّ مِنْهُ، ثُمَّ انْتَقَضَ فَسَرَى؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٥٦٥): وَإِنْ أُنْدِمَلَ جُرْحُ الْجَنَائِيَّةِ، فَاقْتَصَّ مِنْهُ، ثُمَّ انْتَقَضَ فَسَرَى، فَسَرَايَتُهُ مَضْمُونَةٌ، وَسَرَايَةُ الْإِسْتِيفَاءِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ؛ لِأَنَّهُ اقْتَصَّ بَعْدَ جَوَازِ الْإِقْتِصَاصِ؛ فَعَلَى هَذَا لَوْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ، فَبَرَأَ، فَاقْتَصَّ، ثُمَّ انْتَقَضَ جُرْحُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، فَمَاتَ، فَلَوْلَيْهِ قَتْلُ الْجَانِي؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جِنَايَتِهِ، وَإِنْ عَفَا إِلَى الدِّيَّةِ، فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى بِالْقَطْعِ مَا قِيمَتُهُ دِيَّةٌ، وَهُوَ يَدَاهُ، وَإِنْ سَرَى الْإِسْتِيفَاءُ؛ لَمْ يَجِبْ أَيْضًا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْقَصَاصَ قَدْ سَقَطَ بِمَوْتِهِ، وَالدِّيَّةُ لَا يُمَكِّنُ إِجْبَازَهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَإِنْ كَانَ الْمَقْطُوعُ بِالْجَنَائِيَّةِ يَدًا، فَوَلِيُّهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ وَبَيْنَ الْعَفْوِ إِلَى نِصْفِ الدِّيَّةِ، وَمَتَى سَقَطَ الْقَصَاصُ بِمَوْتِ الْجَانِي أَوْ غَيْرِهِ؛ وَجَبَ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي تَرْكَةِ الْجَانِي، أَوْ مَالِهِ إِنْ كَانَ حَيًّا. اهـ.

فائدة: الحامل لا يقتص منها في النفس وما دونها حتى تضع الحمل.

انظر: "المغني" (١١/٥٦٧).

١١٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: اقْتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُدَيْلٍ، فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَتَقَتْلَتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّبِغَةِ الْهُذَلِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ»؛ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١١٦٧ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ (رضي الله عنه) سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّبِغَةِ، فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى. فَذَكَرَهُ مُحْتَضِرًا، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ. ^(٢)

الحكم المستفاد من الحديثين

فيها أَنَّ القتل بما لا يغلب على الظن القتل به - وهو شبه العمد - ليس فيه القود، وإنما فيه الدية على العاقلة، وهو قول الجمهور كما تقدم.

وأما الكلام على دية الجنين فسيأتي إن شاء الله في باب الديات.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١).

(٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٤٥٧٢)، والنسائي (٢١-٢٢)، وابن حبان (٦٠٢١)، والحاكم (٥٧٥/٣)، من طريق طاوس عن ابن عباس. وعند غير الحاكم زيادة القتل للمرأة بلفظ: (فقضى بغرة وأن تقتل المرأة). وقد اختلف في وصل الحديث وإرساله، فمنهم من وصله ومنهم من أرسله، وعلى تقدير ترجيح المرسل فلا يضر الحديث، فإنه يشهد له الحديث الذي قبله.

وأما الزيادة: (وأن تقتل) فهي زيادة غير محفوظة، فقد راجع ابن جريج عمرو بن دينار فيها فقال: لقد شككتني. أخرجه أحمد (٣٤٣٩).

وقال البيهقي (١١٤/٨): كذا قال (وأن تقتل - يعني المرأة القاتلة) ثم شك فيه عمرو بن دينار،

١١٦٨ - وَعَنْ أَنَسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أَنَّ الرُّبِيعَ بِنْتَ النَّضْرِ - عَمَّتُهُ - كَسَرَتْ ثِيْبَةً جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْضَ، فَأَبَوْا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسِرُ ثِيْبَةَ الرُّبِيعِ؟ لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسِرُ ثِيْبَتَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث مع ذكر مجموعة من المسائل الملحقمة

يجري القصاص في الجروح، والأطراف، والأعضاء بالنص، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

ومن السنة: حديث أنس المذكور في الباب.

وأما الإجماع: فقد وقع الإجماع في الجملة على القصاص في ذلك.

انظر: "المغني" (١١ / ٥٣٠ - ٥٣١، ٥٣٦) "البيان" (١١ / ٣٥٨).

مسألة [١]: شروط القصاص في الجروح والأعضاء.

✽ اشترط أهل العلم في ذلك شروطاً:

الأول: أن تكون الجناية عمداً محضاً، فأما الخطأ فلا قصاص فيه إجماعاً، وشبه العمد ليس فيه القصاص عند الأكثر، وخالف بعض الحنابلة فأوجب في ذلك القصاص، وكذا الحنفية.

وحجة الجمهور أن النفس لا يقاد فيه بالخطأ وشبه العمد؛ فما دون النفس من باب أولى.

الثاني: التكافؤ بين الجارح والمجروح، والتكافؤ يحصل بما يبيح نفسه بنفسه، بمعنى أنه

إذا قتله قيد به، فلا قصاص بين الكافر والمسلم.

وذهب الجمهور إلى أنه لا قصاص بين الحر والعبد، وقد تقدم أن الراجح خلافه.

الثالث: إمكان الاستيفاء من غير حيف، ولا زيادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِنْ عَاقِبَتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ولا خلاف في ذلك كما قال ابن قدامة.

ولذلك فأهل العلم يمنعون القصاص في الجروح التي يُخشى على الجاني إذا استوفي منه أن يتضرر بأكثر مما جنى، أو يؤدي به إلى الموت، كالمنقلة، والمأمومة، والدامغة.

وكذلك يقولون: إذا كان القطع في الأطراف مما دون المفصل؛ فلا قصاص، وإنما له الدية.

❁ واختلفوا هل له القصاص فيما دون ذلك، كأن يقطع طرفه من الساعد، فيطالب بالقصاص من الرسغ، أو يقطع من العضد فيطالب بالقصاص من المرفقين، ونحو ذلك.

ففيه وجهان للحنابلة، والصحيح أن له القصاص بذلك، وهو مذهب الشافعية، بل إن أمكن أن يقاص من موضع القطع فله ذلك.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في "السيل" (ص ٨٧٤): والحاصل أن القصاص ثابت في الجروح، وهي تشمل ما كان ذا مفصل، وما كان غير ذي مفصل إذا أمكن الوقوف على مقداره، بحيث يمكن المقتص أن يقتص من الجاني بمثل الجناية الواقعة منه، وسواء كانت الجناية موضحة، أو دونها، أو فوقها. اهـ

ورجح العلامة ابن عثيمين أنه إذا أمكن القصاص بدون زيادة؛ فيقاص ولو كان من غير المفصل، وهو الصحيح، والله أعلم.

الرابع: اشترط أهل العلم التكافؤ في الأطراف، فلا تقطع الصحيحة بالمشلولة، ولا الكاملة بناقصة الأصابع، وعليه عامة أهل العلم.

أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴿ [البقرة: ١٩٤] ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل: ١٢٦]، وتعذرت الممائلة هنا؛ فعليه الدية.

الخامس: الاشتراك في الاسم الخاص، فلا تؤخذ اليمنى باليسرى، ولا الضرس بالثنية.
انظر: "المغني" (١١/٥٣١-٥٣٢، ٥٣٦-٥٣٨، ٥٦٩-٥٧٠) "البيان" (١١/٣٦٠، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٨٣) "بداية المجتهد" (٤/٢٣٦-).

مسألة [٢]: أسماء الجراحات الواقعة في الرأس والوجه.

الحارصة: هي التي تكشط الجلد كسطاً لا يُدَمِي.
الدامية: هي التي كشطت الجلد، وخرج منها الدم.
الباضعة: هي التي تبضع اللحم، أي: تشقه بعد الجلد.
المتلاحمة: وهي التي تنزل في اللحم.
السَّمحاق: وهي التي وصلت إلى جلدة رقيقة بين اللحم والعظم، وتسمى تلك الجلدة (السَّمحاق).

الموضحة: وهي التي أوضحت العظم وكشفت عنه.

الهاشمة: وهي التي هشمت العظم.

المنقلة: قيل: تنقل العظم من موضع إلى موضع. وقيل: حاجته في العلاج إلى إخراج شيء من العظم.

المأمومة: وهي التي قطعت العظم، وبلغت إلى قشرة رقيقة فوق الدماغ.

الدامغة: وهي التي بلغت إلى الدماغ.

انظر: "البيان" (١١/٣٦٠-٣٦١).

مسألة [٣]: القصاص في الموضحة.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١١/٥٣٢): وَلَا نَعْلَمُ فِي حَمَازِ الْقَصَاصِ فِي الْمَوْضِحَةِ

مسألة [٤]: الجرح الذي ينتهي إلى العظم في غير الرأس والوجه.

✽ أكثر أهل العلم على أن فيها قصاص؛ لأنها بمعنى التي قبلها، وخالف بعض الشافعية، فقالوا: لا قصاص فيها؛ لأنها لم تقدر فيها دية كالأولى.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٥٣٢): وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ وَلَأنَّهُ أَمَكَنَ اسْتِيفَافُهَا بِغَيْرِ حَيْفٍ وَلَا زِيَادَةٍ، لِانْتِهَائِهَا إِلَى عَظْمٍ، فَهِيَ كَالْمَوْضِحَةِ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْمَوْضِحَةِ لَيْسَ هُوَ الْمُقْتَضِي لِلْقِصَاصِ، وَلَا عَدْمُهُ مَانِعًا، وَإِنَّمَا كَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْمَوْضِحَةِ لِكَثْرَةِ شَيْئِهَا، وَشَرَفِ مَحَلِّهَا؛ وَلِهَذَا قُدِّرَ مَا فَوْقَهَا مِنْ شَجَاجِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ، وَلَا قِصَاصَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْجَائِفَةُ أَرْضُهَا مُقَدَّرٌ، وَلَا قِصَاصَ فِيهَا. اهـ.

مسألة [٥]: الاستيفاء بآلة لا يحصل منها تعدي.

ذكر أهل العلم رحمة الله عليهم أن الاستيفاء يكون بآلة لا يحصل بها زيادة على الجرح، كال موسى، والسكين الصغيرة، وما أشبه ذلك.

ويلى القصاص رجل جرائحي عنده خبرة، ينوبه الحاكم في ذلك.

مسألة [٦]: وهل للمجني عليه أن يباشر ذلك بنفسه إن كان عنده قدرة؟

✽ مذهب الشافعي، وبعض الحنابلة عدم ذلك؛ لأنه لا يؤمن مع العدواة وقصد التشفي أن يحيف في الاستيفاء بما لا يمكن تلافيه، وربما أفضى إلى النزاع والاختلاف.

✽ وظاهر مذهب الحنابلة أن له ذلك.

والقول الأول أحوط، والثاني أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/٥٣٣).

مسألة [٧]: هل في المأمومة قصاص؟

✽ أكثر أهل العلم، وعامتهم على أنه ليس فيها قصاص؛ لعدم إمكان المماثلة فيها، ولأنه قد تودى إلى الوفاة إذا اقتصر من الجاني.

أعلم أحدًا قال بذلك قبل ابن الزبير. والصحيح قول الجمهور.
انظر: "المغني" (٥٣٩/١١) "البيان" (٣٦٤/١١) "عبدالرزاق" (٤٥٩/٩).

مسألة [٨]: القصاص في المنقلة والجائفة.

تقدم تفسير المنقلة، والجائفة هي في البدن، وهي التي تصل إلى الجوف، وليس فيها قصاص بلا خلاف، وحكي عن ابن الزبير القصاص في المنقلة، ولم يثبت عنه، وحكي عن مالك قولاً فيه. انظر: "المغني" (٥٣٩/١١، ٥٤٠).

مسألة [٩]: ما دون الموضحة من جراحات الرأس، والوجه، هل فيها القصاص؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي عدم القصاص فيها. وقال بذلك الحسن، وأبو عبيد؛ لأنه لا يؤمن فيها الزيادة، فأشبه كسر العظام. وبيان ذلك أنه إن اقتص من غير تقدير؛ أفضى إلى أن يأخذ أكثر من حقه، وإن اعتبر مقدار العمق؛ أفضى إلى أن يقتص من الباضعة، والسمحاق موضحة، ومن الباضعة سمحاقاً؛ لأنه قد يكون لحم المشجوج كثيراً، بحيث يكون عمق باضعته كعمق موضحة الشاج، أو سمحاق، ولأنه لم يعتبر في الموضحة قدر عمقها؛ فكذلك في غيرها.

✽ ومذهب مالك، وأصحاب الرأي أنه يجب القصاص في الدامية وما زاد عنها، وهو قول المزني من الشافعية؛ وذلك لأن هذا الجرح يمكن أن يقتص منها بدون خوف على العظام، ويمكن تحري عمقها من أهل الخبرة في ذلك، وبالله التوفيق، وهذا ترجيح العلامة ابن عثيمين، وهو الصحيح، والله أعلم. انظر: "المغني" (٥٤٠/١١) "الشرح الممتع" (٦٥/٦).

مسألة [١٠]: الاقتصاص عن المأمومة والمنقلة ب (موضحة).

أجاز الفقهاء أن يقتص المجني عليه من الجاني بدون جنايته، كأن يقتص من المأمومة موضحة. واختلفوا هل له أرش ما زاد؟

❦ وقال بعض الحنابلة: ليس له أرش ما زاد، بل إما أن يأخذ دية المأمومة، أو يرضى بالموضحة فحسب.

قال الشوكاني رحمه الله في "السليل": الذي أثبتته الشرع للمجنني عليه هو القصاص، أو الأرش؛ فليس له أن يجمع بينهما. انتهى المراد، انظر: "المغني" (١١ / ٥٤١) "السليل" (ص ٨٨١).

مسألة [١١]: القصاص في الأنف.

قال أبو محمد بن قدامة رحمه الله في "المغني" (١١ / ٥٤٣): وَأَجْمَعُوا عَلَى جَرَيَانِ الْقِصَاصِ فِي الْأَنْفِ أَيْضًا؛ لِلْأَيَّةِ وَالْمَعْنَى، وَيُؤْخَذُ الْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ، وَالْأَقْنَى بِالْأَفْطَسِ، وَأَنْفُ الْأَشَمِّ بِأَنْفِ الْأَخْشَمِ الَّذِي لَا يَشُمُّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِعِلَّةٍ فِي الدِّمَاغِ، وَالْأَنْفُ صَحِيحٌ.

نثر قال: وَالَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ هُوَ الْمَارِنُ، وَهُوَ مَا لَا نِ مِنْهُ، دُونَ قَصْبَةِ الْأَنْفِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَهُوَ كَالْيَدِ، يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا انْتَهَى إِلَى الْكُوعِ، وَإِنْ قَطَعَ الْأَنْفُ كُلَّهُ مَعَ الْقَصْبَةِ؛ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ فِي الْمَارِنِ، وَحُكُومَةُ لِلْقَصْبَةِ. هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَ الْقِصَاصِ حُكُومَةٌ؛ كَيْ لَا يَجْتَمِعَ فِي عُضْوٍ وَاحِدٍ قِصَاصٌ وَدِيَّةٌ. اهـ، وانظر: "البيان" (١١ / ٣٦٧-٣٦٨).

قلت: إن أمكن القصاص في القصبه؛ فله القصاص، وإن لم يمكن؛ فله القصاص في المارن والحكومة فيما زاد، والله أعلم.

مسألة [١٢]: القصاص في الذكـر.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١١ / ٥٤٤): لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ الْقِصَاصَ يَجْرِي فِي الذَّكَرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾؛ وَلِأَنَّ لَهُ حَدًّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَيُمْكِنُ الْقِصَاصُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ، فَوَجَبَ فِيهِ الْقِصَاصُ، كَالْأَنْفِ. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ ذَكَرُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالشَّيْخِ وَالشَّابِّ، وَالذَّكَرُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ، وَالصَّحِيحُ وَالْمَرِيضُ. اهـ، وانظر:

مسألة [١٣]: هل يقطع ذكر الفحل بذكر الخصي والعنين؟

✽ مذهب مالك، وأحمد في رواية أنه لا يقطع به؛ لأنه لا منفعة فيها؛ لأنَّ العنين لا يطاء، ولا ينزل، والخصي لا يولد له، ولا ينزل، ولا يكاد يقدر على الوطء؛ ولأنَّ كل واحد منهما ناقص، فلا يؤخذ به الكامل كاليد الناقصة بالكاملة.

✽ ومذهب الشافعي أنه يقطع بهما؛ لأنهما متساويان في السلامة، وإنما عدم الإنزال، والجماع لمعنى في غيره؛ فلا يمنع القصاص، كأذن السميع بأذن الأصم.

قال أبو عبدالله غفر الله له: مذهب الشافعي أرجح - والله أعلم -؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. انظر: "المغني" (١١/٥٤٥) "البيان" (١١/٣٨٧).

مسألة [١٤]: إذا قطع بعض الذكر؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٥٤٥): وَيُؤْخَذُ بَعْضُهُ بِبَعْضِهِ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْأَجْزَاءِ دُونَ الْمِسَاحَةِ، فَيُؤْخَذُ النِّصْفُ بِالنِّصْفِ، وَالرُّبْعُ بِالرُّبْعِ، وَمَا زَادَ أَوْ نَقَصَ فَبِحَسَبِ ذَلِكَ. اهـ، وانظر: "البيان" (١١/٣٨٨).

مسألة [١٥]: القصاص في الأنثيين.

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٥٤٦): وَيَجْرِي الْقِصَاصُ فِي الْأُنْثِيَيْنِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّصِّ وَالْمَعْنَى. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ فَإِنْ قَطَعَ إِحْدَاهُمَا، وَقَالَ أَهْلُ الْحَبْرَةِ: إِنَّهُ مُمَكِّنٌ أَخَذَهَا مَعَ سَلَامَةِ الْأُخْرَى؛ جَازَ. فَإِنْ قَالُوا: لَا يُؤْمَنُ تَلَفُ الْأُخْرَى. لَمْ تُؤْخَذْ؛ خَشْيَةَ الْخَيْفِ، وَيَكُونُ فِيهَا نِصْفُ الدِّيَةِ. وَإِنْ أُمِنَ تَلَفُ الْأُخْرَى؛ أُخِذَتِ الْيُمْنَى بِالْيُمْنَى، وَالْيُسْرَى بِالْيُسْرَى. اهـ. وانظر: "البيان" (١١/٣٨٨).

مسألة [١٦]: القصاص في شفري المرأة.

في ذلك وجهان للحنابلة، والشافعية:

محيطان بالفرج من الجانبين، يُعرف انتهاؤهما؛ فوجب فيها القصاص.

✽ وقال بعضهم: لا قصاص فيه؛ لأنه لحم، وليس له مفصل ينتهي إليه؛ فلم يجب فيه

القصاص كلحم الفخذين.

والأول أصح عند الشافعية، وهو أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١١/٥٤٦) "البيان" (١١/٣٨٩).

مسألة [١٧]: القصاص في الأليتين.

✽ مذهب الحنابلة، والشافعية وجوب القصاص فيها؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ

قِصَاصٌ﴾؛ ولأنَّ لهما حدًّا ينتهيان إليه؛ فجرى القصاص فيهما.

✽ وقال المزني: لا قصاص فيهما؛ لأنهما لحم متصل بلحم، فأشبه لحم الفخذ.

والصحيح الأول. انظر: "المغني" (١١/٥٤٧) "البيان" (١١/٣٨٧).

مسألة [١٨]: القصاص في العين.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٥٤٧): أجمع أهل العلم على القصاص في العين،

وَمَنْ بَلَّغْنَا قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ مَسْرُوقٌ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ،

وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ وَلَئِنْهَا تَنْتَهِي إِلَى مَفْصَلٍ،

فَجَرَى الْقِصَاصُ فِيهَا كَالْيَدِ، وَتُؤْخَذُ عَيْنُ الشَّابِّ بَعَيْنِ الشَّيْخِ الْمَرِيضَةِ، وَعَيْنُ الْكَبِيرِ بَعَيْنِ

الصَّغِيرِ وَالْأَعْمَشِ، وَلَا تُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ. اهـ.

مسألة [١٩]: إذا قلع الأعور عين صحيح.

✽ من أهل العلم من قال: ليس في ذلك القود؛ لأنَّ عين الأعور قائمة مقام عينين تعمل

عملهما، وعلى الأعور الدية كاملة. هذا قول سعيد بن المسيب، وعطاء، وهو مذهب

لا قود. وجاء عن عثمان نحو ذلك، وفي إسناده انقطاع وجهالة، وجاء عن علي بأسانيد
تحتمل التحسين كما في "سنن البيهقي".

✽ وقال الحسن، والنخعي: يقتص الصحيح، ويعطيه نصف الدية.

✽ وقال مالك: إن شاء اقتص، وإن شاء أخذ دية كاملة.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: له القصاص، ولا شيء عليه، وإن عفا؛ فله نصف الدية؛

لقوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾، وهذا قول مسروق، والشعبي، وابن سيرين،
والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي، وابن المنذر، وصحَّ عن عبدالله بن مغفل رضي الله عنه.

قلت: ورجح العلامة العثيمين رحمته الله القول الأول، ويظهر لي أنَّ الراجح القول الأخير،
والله أعلم.

انظر: "المغني" (١١ / ٥٥٠) "البيهقي" (٨ / ٩٤) "ابن أبي شيبة" (٩ / ١٩٦-) "الإشراف" (٧ / ٤١٠)
"الشرح المتع" (٦ / ٦٣).

تنبيه: محل الخلاف في المسألة السابقة في الأعور الذي لم يكن سبب عوره جنابة سابقة
أدت إلى القصاص منه بإفساد عينه، والله أعلم.

مسألة [٢٠]: لو قلع الأعور عين مثله؟

فيه القصاص بغير خلاف، قاله ابن قدامة. "المغني" (١١ / ٥٥١).

تفريع على مذهب الحنابلة المتقدم:

الذين قالوا بأنَّ عين الأعور فيها الدية كاملة يقولون: إن قلع الأعور عيني الصحيح؛
فالصحيح نخير بين أن يقتص بعين الأعور، أو الدية كاملة، وإن اقتص فلا شيء له؛ لأنه قد
أخذ جميع بصره بجميع بصره.

ويقولون: إن قلع صحيح العينين عينَ أعور؛ فله القصاص من مثلها، ويأخذ نصف
الدية. نصَّ عليه أحمد؛ لأنَّ ذهب جميع بصره، أو بأخذ الدية كاملة، ولا قصاص. "المغني".

مسألة [٢١]: إِنْ قَطَعَ الْأَقْطَعَ يَدٌ مِنْ لَهْ يَدَانِ؟

ذكر أهل العلم أَنَّ فِيهَا الْقَصَاصُ؛ لِأَنَّ يَدَ الْأَقْطَعَ لَا تَقُومُ مَقَامَ يَدَيْهِ فِي الِاتِّفَاعِ وَالبَطْشِ، بِخِلَافِ عَيْنِ الْأَعُورِ؛ فَإِنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ عَيْنَيْهِ جَمِيعًا.

وخرج بعض الحنابلة وجهًا بأنها لو قطعت في سبيل الله؛ ففيها الدية كاملة، فلا تقطع بذلك. "المغني" (١١ / ٥٥٢).

مسألة [٢٢]: الْقَصَاصُ فِي الْجَفْنِ.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١ / ٥٥٢): وَيُؤْخَذُ الْجَفْنُ بِالْجَفْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْقِصَاصُ فِيهِ؛ لِإِنْتِهَائِهِ إِلَى مَفْصِلٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَيُؤْخَذُ جَفْنُ الْبَصِيرِ بِجَفْنِ الْبَصِيرِ وَالضَّرِيرِ، وَجَفْنُ الضَّرِيرِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي السَّلَامَةِ مِنَ النِّقْصِ، وَعَدَمِ الْبَصَرِ نَقْصٌ فِي غَيْرِهِ، لَا يَمْنَعُ أَخْذَ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، كَالْأُذُنِ إِذَا عَدِمَ السَّمْعَ مِنْهَا. اهـ، وانظر: "البيان" (١١ / ٣٦٧).

مسألة [٢٣]: الْقَصَاصُ فِي الْأَذُنِ.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١ / ٥٤١): أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْأُذُنَ تُؤْخَذُ بِالْأُذُنِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ وَلِأَنَّهُمَا تَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ فَاصِلٍ، فَاشْبَهَتِ الْيَدَ. وَتُؤْخَذُ الْكَبِيرَةُ بِالصَّغِيرَةِ، وَتُؤْخَذُ الْأُذُنُ السَّمِيعُ بِالْأُذُنِ السَّمِيعِ، وَتُؤْخَذُ الْأُذُنُ الْأَصَمُّ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛ لِتَسَاوِيِهِمَا؛ فَإِنْ ذَهَبَ السَّمْعُ نَقْصٌ فِي الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ مُحَلُّهُ، وَلَيْسَ بِنَقْصٍ فِيهَا.

قال، وَتُؤْخَذُ الصَّحِيحَةُ بِالْمَثْقُوبَةِ؛ لِأَنَّ الثَّقْبَ لَيْسَ بِعَيْبٍ، وَإِنَّمَا يُفْعَلُ فِي الْعَادَةِ لِلْقُرْطِ وَالتَّزْيِينِ بِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّقْبُ فِي غَيْرِ مُحَلِّهِ، أَوْ كَانَتْ مَخْرُومَةً؛ أُخِذَتْ بِالصَّحِيحَةِ، وَلَمْ تُؤْخَذِ الصَّحِيحَةُ بِهَا؛ لِأَنَّ الثَّقْبَ إِذَا انْخَرَمَ صَارَ نَقْصًا فِيهَا، وَالثَّقْبُ فِي غَيْرِ مُحَلِّهِ عَيْبٌ، وَيُخَيَّرُ الْمُجَنِّيُّ

الْجَانِي. وَفِي وُجُوبِ الْحُكُومَةِ لَهُ فِي قَدْرِ الثَّقَبِ وَجْهَانِ.

قَالَ: وَإِنْ قُطِعَتْ بَعْضُ أُذُنِهِ؛ فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ أُذُنِ الْجَانِي بِقَدْرِ مَا قُطِعَ مِنْهُ، وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ بِالْأَجْزَاءِ. اهـ، وانظر: "البيان" (١١/٣٦٨-).

مسألة [٢٤]: إِنْ قَطَعَ رَجُلٌ أُذُنَ إِنْسَانٍ، ثُمَّ أَلْصَقَهَا صَاحِبِهَا، فَالْتَصَقَتْ، فَهَلْ فِيهَا الْقَصَاصُ؟

✽ من أهل العلم من قال: فيها القصاص، أو الدية. وهذا قول الثوري، والشافعي، وإسحاق، وبعض الخنابلة؛ لِأَنَّ الْقَصَاصَ يَجِبُ بِالْإِبَانَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ. ومنهم من يقول: لا قصاص فيها. وهو قول مالك، وبعض الخنابلة؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْنِ عَلَى الدَّوَامِ، وَإِنْ سَقَطَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا؛ فَلَهُ الْقَصَاصُ.

وهل لهُ الدية إذا لم تسقط؟

✽ قال مالك: ليس له الدية. وقال أبو بكر الحنبلي: له الدية. وهو قول أصحاب مالك. والصحيح أنه ليس له الدية وإنما حكومة، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/٥٤٢-) "البيان" (١١/٣٦٩).

مسألة [٢٥]: إِذَا أَلْصَقَ الْجَانِي أُذُنَهُ بَعْدَ أَنْ اسْتُوفِيَ مِنْهُ؟

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْمَغْنِيِّ" (١١/٥٤٣): وَإِنْ قَطَعَ أُذُنَ إِنْسَانٍ، فَاسْتُوفِيَ مِنْهُ، فَأَلْصَقَ الْجَانِي أُذُنَهُ فَالْتَصَقَتْ، وَطَلَبَ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ إِبَانَتَهَا؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِبَانَةَ قَدْ حَصَلَتْ، وَالْقَصَاصُ قَدْ اسْتُوفِيَ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ قَبْلَهُ حَقٌّ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ لَمْ يَقْطَعْ جَمِيعَ الْأُذُنِ، إِنَّمَا قَطَعَ بَعْضَهَا، فَالْتَصَقَ؛ كَانَ لِلْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ قَطْعُ جَمِيعِهَا؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ إِبَانَةَ جَمِيعِهَا، وَلَمْ يَكُنْ إِبَانَةً. وَالْحُكْمُ فِي السِّنِّ كَالْحُكْمِ فِي الْأُذُنِ. اهـ.

مسألة [٢٦]: الْقَصَاصُ فِي السِّنِّ.

وَالَّذِي فِي الْبَابِ. انظر: "المغني" (١١/٥٥٣).

وأصحاب المذاهب الأربعة على أنه لا يقتصر إلا من سنُّ أثغر، وأما من لم يثغر فينتظر؛ فإن عادت أخرى مكانها؛ فلا قصاص، وإن لم تعد ويُس من عودها؛ فصاحبها مخير بين القصاص والدية.

وتؤخذ الصحيحة بالصحيحة، والمكسورة بالصحيحة؛ لأنه يأخذ بعض حقه، وهل يأخذ مع القصاص أرش الباقي؟ فيه وجهان. ولا تؤخذ الصحيحة بالمكسورة.

✽ وإن عادت السن في حال الانتظار؛ فلا دية أيضًا عند الحنابلة، والحنفية، وبعض الشافعية، وقال بعض الشافعية: له الأرش. وهو الصحيح.

وتؤخذ بعض السن بالبعض إن أمكن، ويقدر ذلك بالأجزاء، وتؤخذ السن الزائدة بالسن الزائدة إذا شاركتها في الموضع، وإلا فلا.

انظر: "المغني" (١١/٥٥٣-٥٥٥) "البيان" (١١/٣٧٣-٣٧٥).

مسألة [٢٧]: القصاص في اللسان.

يؤخذ اللسان باللسان بلا خلاف؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، ولأن له حد ينتهي إليه، ويؤخذ ببعضه ببعضه بالأجزاء.

ولا يؤخذ لسان ناطق بلسان أخرس؛ لأنه أفضل منه، ويؤخذ الأخرس بالناطق؛ لأنه بعض حقه. انظر: "المغني" (١١/٥٥٦).

مسألة [٢٨]: قصاص اليمنى باليسرى والعكس.

✽ أكثر أهل العلم على أنه لا تؤخذ يمين يسار، ولا يسار يمين، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم؛ لأن كل واحدة منهما تختص باسم؛ فلا تؤخذ إحداها بالأخرى

كالدمع اليمين، وذلك في كل ما انقسم إلى يمين ويسار، كالدين، والجلد، والمنخر،

والأذنين وغيرها.

✽ وقال ابن سيرين، وشريك: تؤخذ إحداها بالأخرى؛ لأنها يستويان في الخلقة والمنفعة. انظر: "المغني" (٥٥٧/١١).

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٥٥٧/١١): وَمَا انْقَسَمَ إِلَى أَعْلَى وَأَسْفَلٍ، كَالْجُفْنَيْنِ، وَالشَّفَتَيْنِ، لَا يُؤْخَذُ الْأَعْلَى بِالْأَسْفَلِ، وَلَا الْأَسْفَلُ بِالْأَعْلَى؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلَا تُؤْخَذُ إِبْصَعٌ بِإِبْصَعٍ، إِلَّا أَنْ يَتَّفَقَا فِي الْإِسْمِ وَالْمَوْضِعِ. اهـ

مسألة [٢٩]: هل سراية القود مضمونة؟

✽ أكثر أهل العلم على عدم ضمان سراية القود، ومعناه: أنه إذا قطع طرفاً يجب القود فيه، فاستوفى منه المجني عليه، ثم مات الجاني بسراية الاستيفاء؛ لم يلزم المستوفي شيء، وهذا قول الحسن، وابن سيرين، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي يوسف، ومحمد، وابن المنذر، وثبت هذا القول عن علي رضي الله عنه، وجاء عن عمر رضي الله عنه بأسانيد تحمل التحسين؛ وذلك لأنه قطع مستحق فلا تضمن سرايته كقطع يد السارق.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: عليه الضمان. وهو قول عطاء، وطاوس، وعمر بن دينار، والحرث العُكْلِي، والشعبي، والنخعي، والزهري، وأبي حنيفة؛ لأنه قَوَّتْ نفسه، ولا يستحق إلا طرفه؛ فلزمته ديته. قال أبو حنيفة: في ماله. وقال غيره: على عاقلته. والصحيح القول الأول.

انظر: "المغني" (٥٦١/١١) "البيهقي" (٦٨/٨) "عبد الرزاق" (٤٥٧/٩-٤٥٨) "ابن أبي شيبة" (٣٤١-٣٤٣) "البداية" (٢٣٩/٤-).

مسألة [٣٠]: سراية الجناية هل تضمن؟

سراية الجناية مضمونة بلا خلاف في الجملة إذا لم يقتصر قبل اندمال الجرح، سواء كان

ذلك، كما يمكن: ما أشبه الجناية أم لا، وهناك خلاف، الفقهاء في بعض المسائل الفقهية في

ذلك. انظر: «المغني» (٥٦٢/١١) «البيان» (٣٦٦/١١).

مسألة [٣١]: هل تؤخذ الأذن الصحيحة، والأنف الصحيح بالأشلين منهما؟

في هذه المسألة وجهان للحنابلة والشافعية:

✽ فمنهم من يقول: تؤخذ بها؛ لأنَّ نفع الأذن والأنف لا يذهب بشلله؛ فإنَّ نفع الأذن

جمع الأصوات، ورد الهوام، وستر موضح السمع، ونفع الأنف جمع الريح، ورد الهواء،

والهوام، فقد ساوى الصحيح في الجمال والنفع.

✽ ومنهم من يقول: لا يؤخذ به كسائر الأعضاء.

والقول الأول أقرب؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٥٦٩/١١).

مسألة [٣٢]: إذا قطع اليدَ الكاملةَ ذو يدٍ فيها أصبع زائدة؟

للحنابلة وجهان:

✽ فمنهم من يقول: تقطع يده؛ لأنَّ الزائدة عيب ونقص في المعنى؛ فلا يمنع وجودها

القصاص منها.

✽ ومنهم من يقول: لا تقطع بها؛ لأنَّ فيها زيادة. وهذا مذهب الشافعي.

والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (٥٧٠/١١).

مسألة [٣٣]: إن كانت يد القاطع شلاء والمقطوعة سليمة؟

له أن يأخذ الدية بلا خلاف، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم، وله أن

يقاصه إذا أمن على الجاني من السراية بسبب الشلل، وإذا قاصه فليس له مع القصاص أرش

عند الأكثر. وقال بعض الحنابلة: له الأرش. انظر: «المغني» (٥٧١/١١).

مسألة [٣٤]: قصاص الشلاء بالشلاء.

✽ تؤخذ الشلاء بالشلاء على الصحيح، وهو مذهب الحنابلة، وبعض الشافعية.

✽ وقال بعض الشافعية: لا تؤخذ بها؛ لأنَّ الشلل علة، والعلل يختلف تأثيرها في البدن؛ فلا تتحقق المماثلة بينهما.

وأجيب بأنهما متماثلان في ذات العضو وصفته، فجاز أخذ إحداها بالأخرى، كالصحيحة بالصحيحة. انظر: "المغني" (١١/ ٥٧١-٥٧٢).

مسألة [٣٥]: القصاص في الضربة، واللمطة، والسب.

✽ قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٤/ ١٦٢): وأما القصاص في

اللمطة والضربة ونحو ذلك، فمذهب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين أن القصاص ثابت في ذلك كله، وهو المنصوص عن أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد الشالنجي، وذهب كثير من الفقهاء إلى أنه لا يشرع في ذلك قصاص؛ لأنَّ المساواة فيه متعذرة في الغالب، وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

قال: والأول أصح؛ فإنَّ سنة النبي ﷺ مضت بالقصاص في ذلك، وكذلك سنة الخلفاء الراشدين، وقد قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعْدَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ونحو ذلك.

قال: وأما قول القائل إنَّ المماثلة في هذه الجناية متعذرة، فيقال: لا بد لهذه الجناية من عقوبة، إما قصاص، وإما تعزير، فإذا جوز أن يعزر تعزيراً غير مضبوط الجنس والقدر؛ فلا أن يعاقب إلى ما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى، والعدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان، ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب ضربة مثل ضربته أو قريباً منها؛ كان هذا أقرب إلى العدل من أن يعزر بالضرب بالوسط، فالذي يمنع القصاص في ذلك خوفاً من الظلم يبيح

قال: وكذلك له أن يسبه كما يسبه، مثل أن يلعنه كما يلعنه، أو يقول: قبحك الله. فيقول: قبحك الله، أو أخزأك الله. فيقول له: أخزأك الله. أو يقول: يا كلب، يا خنزير. فيقول: يا كلب، يا خنزير. فأما إذا كان محرم الجنس مثل تكفيره، أو الكذب عليه؛ لم يكن له أن يكفره، ولا يكذب عليه، وإذا لعن أباه؛ لم يكن له أن يلعن أباه؛ لأن أباه لم يظلمه. اهـ

قال البخاري رحمه الله في "صحيحه" (٦٨٩٦): وأقاد أبو بكر، وابن الزبير، وعلي، وسويد بن مقرن من لطمه، وأقاد عمر من ضربة بالدرة، وأقاد علي من ثلاثة أسواط، واقتص شريح من سوط وخموش. اهـ

وانظر من وصل هذه الآثار في "الفتح". وانظر "ابن أبي شيبة" (٢٦٣/٩) "تفسير القرطبي" (٢٠٦/٦).

١١٦٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ فِي عِمِّيًّا أَوْ رَمِيًّا بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، فَعَلَيْهِ عَقْلُ الْخَطَا، وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: معنى قوله: «عِمِّيًّا أَوْ رَمِيًّا».

العميا: بكسر العين المهملة، وتشديد الميم، والياء المثناة من تحت بالقصر، فَعِيلِي من العمى، ورميا بزنة الأول مصدران يُراد بهما المبالغة.

قال في «النهاية» (٣/٣٠٥): العميا بالكسر والتشديد والقصر، فَعِيلِي من العمى، كالرَمِيًّا من الرمي، والخصيصى من التخصيص، وهي مصادر، والمعنى أن يوجد بينهم قتيل يَعْمَى أمره، ولا يتبين قاتله؛ فحكمه حكم قتيل الخطأ تجب فيه الدية. اهـ

مسألة [٢]: إذا قتل قتيل بين أناس لا يعلم من قتله.

ويكون قتله إما بسبب زحام، أو حصل بينهم ضرب بدون سلاح، أو ما أشبه ذلك.

❀ فمن أهل العلم من قال: ديته على من كان حاضراً. وهو قول الزهري، والحسن؛ لأنه مات بفعلهم، فلا تتعدهم إلى غيرهم.

❀ ومنهم من يقول: يهدر. وهو قول مالك.

(١) الراجح إرساله. أخرجه أبو داود (٤٥٤٠)، والنسائي (٨/٣٩-٤٠)، وابن ماجه (٢٦٣٥)، من طريق سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس به. وعندهم زيادة: «والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل»، وسليمان بن كثير قد شذ في وصله، فقد رواه حماد بن زيد وسفيان ابن عيينة بدون ذكر ابن عباس، رواه أبو داود (٤٥٣٩)، من طريقهما كذلك.

قال الدارقطني في «العلل» (١١/٣٦-٣٥): رواه إسماعيل بن مسلم وسليمان بن كثير عن عمرو عن

❁ ومنهم من يقول: يدعي على من شاء، ويحلف على ذلك؛ فإن أبي؛ حلف المدّعى عليه. وهو قول الشافعي.

❁ ومنهم من يقول: ديته في بيت المال. وهذا قول سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وهو قول أحمد، وإسحاق بن راهويه، وابن حزم، وصح ذلك عن عمر، وعلي رضي الله عنه، وهو الصحيح؛ لأنّ دم المسلم لا يهدر، والنبي صلّى الله عليه وآله في حديث القسامة ودّى المسلم من عنده حين لم يتبين قاتله، ولا يصح أن يحمل أحد الدية بمجرد الظن؛ لأنّ أموال المسلمين محرمة.

انظر: "المحلى" (٢٠٧٨) "سبل السلام" (٤٩٢/٣) "الفتح" (٦٨٩٠) "المغني" (١٢/١٩٤).

١١٧٠- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتْلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُجَبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْصُولًا (وَمُرْسَلًا)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَجَّحَ الْمُرْسَلَ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا أمسك الرجل الرجل وقتله آخر؟

لا خلاف بين أهل العلم أن الذي باشر القتل يُقتل، واختلفوا في الممسك.

✽ فمنهم من يقول: يُقتل الممسك أيضًا. وهو قول مالك، وسليمان بن موسى، والليث، وأحمد في رواية؛ لأنه شاركه في القتل، ولو لم يمسكه ما قتله.

✽ ومنهم من يقول: يجبس حتى يموت. وهو قول عطاء، وربيعة، وأحمد في رواية. واستدل لذلك بحديث الباب؛ ولأنه أمسك للقتل، فيمسك محبوسًا حتى يموت، وهو قول ابن حزم، وجاء عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند منقطع.

✽ وقال جماعة من الفقهاء: يعاقبه الإمام، ويأثم، ولا يقتل. وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر، ورجحه الصنعاني، وهو أقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٥٩٦/١١) «المحلى» (٢٠٩٧) «سبل السلام» (٤٩٣/٣).

تنبيه: الذين يقولون بقتل الممسك يقيدون ذلك بما إذا أمسكه وهو يعلم أن الآخر يريد قتله.

(١) الراجح إرساله. أخرج الموصول الدارقطني (١٤٠/٣)، والبيهقي (٥٠/٨)، من طريق أبي داود الحفري عن الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر فذكره.

وقد خالف أبا داود وكيعٌ فرواه عن الثوري عن إسماعيل بن أمية قال: قضى رسول الله ﷺ فذكره مرسلاً. وتابع الثوري على هذه الرواية معمر وابن جريج كما في «سنن الدارقطني» (١٤٠/٣)، قال البيهقي في «سننه» (٥٠/٨) بعد أن ذكر الرواية الموصولة: هذا غير محفوظ، والصواب ما أخبرنا...

مسألة [٢]: من أمر عبده بقتل إنسان، فقتله العبد؟

أما إذا كان حديث عهد بإسلام لا يعلم تحريم القتل، أو يظن أنه يجب عليه طاعة سيده بذلك؛ فيعذر بجهله، والقصاص على السيد؛ لأنه أصبح كالآلة في يده، ويؤدب العبد.

وأما إن كان عالماً بالتحريم، فاختلفوا:

✽ فمنهم من يقول: يقتل السيد؛ لأنه الأمر، والعبد كالآلة في يده، ويجبس العبد. نُقل عن علي رضي الله عنه بسند فيه ضعف. وهذا القول صح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو قول أحمد في رواية، وإسحاق، ومال إليه ابن حزم.

✽ ومنهم من يقول: يقتلان جميعاً. وهو قول قتادة.

✽ وقال سليمان بن موسى: يديه السيد، ويُعاقب ويجبس، ولا يقتل أحدهما.

✽ ومنهم من يقول: يُقتل العبد، ويُعاقب السيد الأمر. وهو قول الثوري، والحكم، وحماد، والشعبي، والنخعي، وداود، والشافعي، وأحمد في رواية. وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم، ورجحه الشوكاني.

انظر: "المغني" (٥٩٨/١١) "الحاوي" (٧٨/١٢) "المحلى" (٢٠٩٦) "الإنصاف" (٤٧٧/٩) "السيلى" (ص ٨٨٧).

مسألة [٣]: إن أمر صبيّاً لا يميز، أو مجنوناً بقتل إنسان؟

✽ مذهب الشافعي، وأحمد أن الأمر لهما هو الذي يتحمل الجناية، فيقتل الأمر، أو يدفع الدية إن رضي أولياء المقتول بذلك، وهو أيضاً مذهب المالكية، إلا أن الصبي عندهم مشارك في القتل؛ فعليه نصف الدية على عاقلته.

✽ وظاهر مذهب الثوري، وزفر، والحسن بن زياد أنَّ الجناية يتحملها الصبي، قال الثوري: ويرجع بها على الذي أمره. وقال الآخرون: على عاقلته ترجع بها على الذي أمره.

وهو قول الجنازة، والشافعية في إذا كان الم...

قلت: قول الشافعي، وأحمد هو الأقرب، والله أعلم.

انظر: «الحاوي» (٧٩/١٢) «المدونة للفقهاء المالكي» (٥/٤٨١-) «الإنصاف» (٩/٤٧٦-) «المغني» (١١/٥٩٨) «المحلى» (٢٠٩٦).

مسألة [٤]: إن أمر السلطان رجلاً أن يقتل رجلاً غير مستحق للقتل، فقتله؟

✽ ذكر الحنابلة، والشافعية أنه إن كان القاتل يعلم أنه لا يستحق القتل؛ فالقصاص عليه دون السلطان، وإن لم يعلم ذلك؛ فالقصاص على الأمر دون المأمور، وإن قتله وهو يعلم أنه لا يستحق، ولكن أكرهه السلطان على ذلك؛ فيقاد السلطان.

واختلفوا هل يقاد المأمور؟

✽ فمنهم من قال: يقاد. وهو قول مالك، وأحمد، والشافعي في الأصح؛ لأن الإكراه لا يبيح له القتل بغير حق.

✽ ومنهم من يقول: لا يقاد. وهو قول أبي حنيفة، والشافعي في قول.

قلت: وتقدم قول زفر أنه يقتل المكره فقط. وهو أقرب الأقوال، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١١/٥٩٨-) «الحاوي» (١٢/٧٢-) «البيان» (١١/٣٥٠-٣٥١).

فائدة: إن أمر إنساناً بقتل آخر، فقتله بغير سلطان ولا إكراه؛ فالمأمور هو الذي يستحق

القصاص عند أهل العلم. «المغني» (١١/٥٩٩).

١١٧١ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ، وَقَالَ: «أَنَا أَوَّلَى مَنْ وَفَى بِدِمَّتِهِ». أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ هَكَذَا مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِذِكْرِ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ، وَإِسْنَادُ الْمَوْصُولِ وَاهٍ. ^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

استدل الحنفية بهذا الحديث على أن المسلم يقتل بالذمي، وهو حديث ضعيف، وخالفهم الجمهور كما تقدم، واستدلوا بالحديث المتقدم برقم (١١٦٢)، وفيه: «ولا يقتل مسلم بكافر».

١١٧٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً ^(٢)، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأثر

مسألة [١]: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه يجب القصاص عليهم جميعاً إذا كان كل واحد منهم لو انفرد بفعله وجب عليه القصاص، ومن قال بقتلهم جميعاً سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء، وقتادة، وأصحاب المذاهب الأربعة، والثوري، والأوزاعي وغيرهم.

وهذا القول صح عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في الباب، وقد صحَّ في «مصنف ابن أبي شيبة» أن

(١) ضعيف. أخرجه مرسلًا عبد الرزاق (١٠١/١٠) عن الثوري عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني فذكره بنحوه. وأخرج الموصول الدارقطني (٣/١٣٤-١٣٥)، من طريق إبراهيم بن محمد الأسلمي عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني عن ابن عمر فذكره.

قال الدارقطني: لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث، والصواب عن ربيعة عن ابن البيلماني مرسل عن النبي ﷺ، وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله، والله أعلم. اهـ «السنن» (٣/١٣٥).

الذين اشتركوا في قتله كانوا سبعة، فقتلهم عمر به.

وصح عن علي رضي الله عنه كما في "المصنف" أيضًا أنه قتل ثلاثة برجل؛ وذلك لأنهم قد اشتركوا في القتل، وأُطلق على كل واحد منهم قاتل؛ ولأنَّ عدم القصاص يؤدي إلى فتح باب القتل.

✽ وقال بعضهم: ليس في ذلك القصاص، وإنما الدية. وهذا قول الزهري، وابن سيرين، وربيعه، وداود، وأحمد في رواية، وابن المنذر.

✽ ونُقل عن ابن سيرين، والزهري أنه يقتل منهم واحد، ويؤخذ من الباقي حصصهم من الدية.

✽ وصح عن ابن الزبير أنه كان يقتل منهم واحدًا، ورُوي عن معاذ بسند ضعيف أنه قال لعمر: ليس لك أن تقتل نفسي بنفس. وفي إسناده مجهول.

وحجة أصحاب هذا القول عدم المكافأة، وقوله تعالى: ﴿الْأَنفُسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وكما لا تقطع يدان بيد؛ فكذلك لا تقتل نفسان بنفس.

والقول الأول هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١١ / ٤٩٠) "الفتح" (٦٨٩٦) "ابن أبي شيبة" (٣٤٨ / ٩) "عبد الرزاق" (٩ / ٤٧١-) "البيان" (١١ / ٣٢٦).

مسألة [٢]: إذا قطع رجل يد آخر من الكوع، ثم قطعها آخر من المرفق، فمات؟
✽ مذهب أحمد، والشافعي أنها إن كانت قد برأت؛ فالقاتل هو الثاني فقط، وإن لم تكن قد برأت؛ فالقاتل هو الأول والثاني جميعًا.

✽ ومذهب أبي حنيفة أنَّ القاتل هو الثاني مطلقًا؛ لأنَّ الموت حصل بعد جنايته.

✽ ومذهب مالك أنَّ الثاني إن قطع عقيب الأول؛ فالأثنان، وإن تأخر حتى أكل، أو شرب، فعلى الثاني.

الشفاء، ولم يظن الموت من الجناية الأولى؛ فالظاهر أنها على الثاني، والله أعلم. «المغني» (١١/٤٩٢-).

مسألة [٣]: إذا اجتمع جماعة على رجل فقطعوا يده؟

✽ من أهل العلم من قال: تقطع يد كل واحد منها. كما تقدم في النفس، وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وغيرهم.

✽ ومنهم من يقول: لا تقطع. وهو قول الحسن، والزهري، والثوري، وأصحاب الرأي، وابن المنذر، ووجه في مذهب أحمد.

والراجح هو القول الأول كما تقدم في النفس. انظر: «المغني» (١١/٤٩٣-).

مسألة [٤]: إذا اشترك الأب مع غيره في قتل ولده؟

✽ من أهل العلم من يقول: يجري القصاص على شريك الأب فقط. وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور.

✽ وقال بعضهم: لا قصاص عليهما. وهو قول أصحاب الرأي، وأحمد في رواية. والصحيح الأول. انظر: «المغني» (١١/٤٩٦-).

تنبيه: مثل المسألة السابقة لو اشترك إنسان يجري عليه القصاص مع آخر لا يجري عليه القصاص، مثل لو اشترك المسلم والذمي في قتل ذمي؛ فإنَّ الذمي يقتل، وعلى المسلم نصف دية الذمي. «المغني» (١١/٤٩٧-).

مسألة [٥]: لو اشترك صبي، ومجنون، وعاقل بالغ في قتل شخص؟

✽ من أهل العلم من قال: القصاص على البالغ العاقل؛ لأنَّ واحد منهم قتل، وامتنع القصاص من الصبي، والمجنون؛ لعدم التكليف. وهذا قول مالك، والشافعي في قول، وأحمد في رواية، وهو قول قتادة، والزهري، وحמד.

كالخطأ. وهذا قول الحسن، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي حنيفة، وقول للشافعي، والأصح عن أحمد.

والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (٤٩٨/١١).

مسألة [٦]: لو اشترك في القتل رجل مخطئ، وآخر متعمد؟

✽ مذهب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة أنه لا يجب القصاص على واحد منهما؛ لأنَّ الروح لم تخرج عن عمد محض، ويمكن أن يكون هلاك النفس من فعل الذي لا قصاص عليه، وإذا لم يمكن الدم؛ وجب بدله، وهو الدية.

✽ ومذهب مالك أنه يجب القصاص على العاقد منهما، وهو رواية عن أحمد؛ لأنه تعمد القتل، وحصل ذلك، وهو شريك فيه؛ فيقاد.

وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٣٢٨/١١) "البداية" (٢٢٤/٤) "الشرح الممتع" (٤٩/٦) "المغني" (٥٠٣-٥٠٢/١١).

مسألة [٧]: لو قتل إنسان، فشاركه بنفسه في نفسه، أو اشترك إنسان مع سبع؟

✽ في ذلك وجهان للحنابلة، والشافعية، ومذهب الحنفية عدم القصاص؛ لأنه شاركه من لا ضمان عليه؛ فهو أولى بعدم القصاص من المخطئ؛ فإنَّ عليه الضمان.

قلت: الأظهر أن عليه القصاص، وهو يوافق ما تقدم تقريره.

انظر: "المغني" (٥٠٣/١١) "البيان" (٣٢٩/١١).

- ١١٧٣ - وَعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. ^(١)
- ١١٧٤ - وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: خيار أولياء المقتول بين القصاص والدية.

دَلَّ حديث الباب على أَنَّ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلًا عَمْدًا؛ فَأُولِيَاؤُهُ بِالْخِيَارَيْنِ: بَيْنَ الْقَصَاصِ، وَالْأُكُوفِ، وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

❁ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا اسْتَشْنَى قَتْلَ الْغِيلَةِ، فَقَالَ: لَيْسَ لَوَلِيِّ الدِّمِّ الْعَفْوُ عَنْهُ؛ وَذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ.

وَالْغِيلَةُ عِنْدَهُ أَنْ يَخْدَعِ الْإِنْسَانُ فَيَدْخُلَ بَيْتًا، أَوْ نَحْوَهُ فَيَقْتُلَهُ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ غُلَامًا قَتَلَ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهِ أَهْلَ صَنْعَاءَ؛ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ. وَجَعَلَهُ كَالْمُحَارِبِ.

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَيْسَ فِي أَثَرِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَدَمُ اعْتِبَارِ قَوْلِ أَوْلِيَاءِ الدِّمِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (١١ / ٤٦٠) «الْفَتْح» (٦٨٨١).

مسألة [٢]: مَنْ هُمُ أَهْلُ الْقَتِيلِ الَّذِينَ لَهُمُ الْخِيَارُ؟

❁ مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ عَصْبَتَهُ. وَهُوَ قَوْلُ الزَّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَوَجْهٌ لِلشَّافِعِيِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَصَاصَ يَدْفَعُ الْعَارَ عَنِ النَّسَبِ، فَاخْتَصَّ بِهِ الْعَصَبَاتُ، كَوَلَايَةِ

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (٤٥٠٤)، ولم يخرج به النسائي، وإنما أخرجه أصل الحديث (٢٠٥ / ٥)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

النكاح؛ فإن اقتصوا فلا كلام، وإن عفوا على مال؛ كان لجميع الورثة.

✽ وقال بعضهم: هم الذين يرثونه بالنسب لا بالسبب. وهو قول ابن شبرمة، ووجهٌ للشافعية.

✽ ومنهم من قال: هم جميع الورثة بالنسب وبالسبب. وهو قول أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، والجمهور؛ لأنَّ الحديث فيه التخيير بين القصاص والدية؛ فجعل القود لمن جعل له الدية، ولا خلاف أنَّ الدية لجميع الورثة؛ ولأنَّ قوله «فَأَهْلُهُ» يشمل الرجال والنساء، العصة وغيرهم.

✽ ومنهم من أخرج النساء مطلقاً كالزهرى، والليث، والأوزاعي، والحسن، وقتادة. انظر: «البيان» (١١/٣٩٧-٣٩٨) «بداية المجتهد» (٤/٢٣١-٢٣٢) «المغني» (١١/٥٨١).

مسألة [٣]: إذا اختار أولياء المقتول الدية، فهل يُشترط رضى القاتل بذلك، أم له أن يرفض، ويطلب القصاص؟

✽ أكثر أهل العلم على أنَّ الخيار إلى ولي الدم، ولا عبرة بقول الجاني؛ لظاهر حديث الباب، وهذا قول سعيد بن المسيب، وابن سيرين، وعطاء، ومجاهد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور وغيرهم.

✽ وذهب النخعي، والثوري، ومالك، وأبو حنيفة إلى أنه يُعتبر رضى الجاني بذلك؛ لقوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والمكتوب لا يتخير فيه.

✽ وعن مالك رواية كقوله الجمهور، وهو الصواب؛ للحديث المتقدم؛ ولأنَّ الآية المذكورة فيها ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وذلك هو العفو، وقبول الدية في العمد كما فسره ابن عباس^(١) وغيره.

انظر: «المغني» (١١/٥٩١) «الفتح» (٦٨٨١) «البيان» (١١/٤٣١).

مسألة [٤]: إذا كان بعض أولياء المقتول غائباً، فهل يُقاد بغير إذنه؟

نقل ابن قدامة، والعمراني عدم الخلاف في أنه ليس للحاضر الاستيفاء بغير إذن الغائب؛ لأنَّ له حق في الخيار. انظر: «المغني» (٥٧٦/١١) «البيان» (٤٠١/١١).

مسألة [٥]: إن كان في أولياء الدم صبي، أو مجنون؟

✽ من أهل العلم من قال: ليس لهم الاستيفاء حتى يبلغ الصبي، ويفيق المجنون. وبهذا قال ابن أبي ليلى، وأحمد في ظاهر مذهبه، والشافعي، وإسحاق، وأبو يوسف، ونُقل عن عمر بن عبد العزيز؛ وذلك لأنَّ للصغير والمجنون في ذلك حقاً؛ فلا يفوت عليه. قال بعضهم: ويحبس حتى يبلغ الصبي، ويعقل المجنون.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: للكبار العقلاء استيفاء القصاص. وهو قول حماد، ومالك، والليث، والأوزاعي، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة.

واستدلوا على ذلك بأنَّ ولاية القصاص هي استحقاق استيفائه، وليس للصغير ولاية؛ ولأنَّ الحسن بن علي قتل ابن ملجم، وكان هناك ورثة صغار، وهذا الأثر في إسناده ضعف؛ ففيه مبهم كما في «مصنف ابن أبي شيبة» و«سنن البيهقي».

ثم وجدت له طريقاً أخرى عند ابن سعد (٣/٣٩-٤٠)، وفي إسناده: عمرو بن عبد الله الأصم الهمداني وهو مجهول، ترجمته في «الجرح والتعديل»، وطريقاً أخرى عند الطبري في «تهذيب الآثار» رقم (١٣٧) من [مسند علي] بإسناد منقطع؛ فالأثر يثبت بهذه الطرق.

قال الطبري رحمه الله في «تهذيب الآثار» (ص ٧١) من [مسند علي]: أهل السير لا تدافع بينهم أن علياً رضوان الله عليه إنما أمر بقتل قاتله ونهى عن أن يمثل به. اهـ

ورجَّح العلامة ابن عثيمين القول الأول، واستثنى أصحاب القول الأول المجنون، فقالوا: لوليه العفو للدية؛ لأنَّ الجنون لا يُدرى متى يزول، وبعضهم استثنى الصبي إذا كان فقيراً.

بمن له رأي، وعليه فولي الصبي والمجنون يقوم مقامه، وله أن يقبل القصاص، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٥٧٦/١١). "البيان" (٤٠١/١١). "المغني" (٥٩٣-٥٩٤/١١). "ابن أبي شيبة" (٣٦٨/٩). "سنن البيهقي" (٥٨/٨). "مجموع الفتاوى" (١٤٣، ١٤٠/٣٤).

مسألة [٦]: إن قتله بعض الأولياء بغير إذن الباقيين؟

✽ مذهب الحنابلة، والحنفية أنه لا قصاص عليه، وهو قولٌ للشافعي؛ لأنه مشارك في استحقاق القتل؛ فلم يجب عليه القصاص، كما لو كان مشاركاً في ملك الجارية ووطئها.

✽ وللشافعي قولٌ أنَّ عليه القصاص؛ لأنه ممنوع من قتله، والقصاص قد يجب بإتلاف بعض النفس كما لو قتل جماعةً واحداً. والقول الأول أصح عند الشافعية.

وقد أُجيب عن قولهم المذكور بأنَّ القصاص من الجماعة للواحد ليس موجه قتل بعض النفس، وإنما كل واحد منهم يجعل قاتلاً لجميعها، وإن سلم؛ فمن شرطه المشاركة لمن فعله كفعله في العمد، والعدوان، ولا يتحقق ذلك هنا.

انظر: "المغني" (٥٧٨/١١). "البيان" (٤٠٢/١١).

مسألة [٧]: إن قتله أحدهما بعد عفو الآخر عالمًا بذلك؟

✽ عليه القصاص، سواء حكم بذلك الحاكم أم لا، وهذا مذهب الحنابلة، والحنفية، وأبي ثور، وظاهر مذهب الشافعية.

✽ وللشافعي قول أنه لا يجب القصاص؛ لأنه له فيه شبهة؛ لوقوع الخلاف فيه، والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (٥٨٣/١١). "البيان" (٤٠٣/١١).

مسألة [٨]: إن قتل القاتل إنساناً متعدداً غير أولياء الدم؟

✽ من أهل العلم من قال: على قاتله القصاص، ولورثة الأول الدية في تركة الجاني الأول. وهو قول أحمد، والشافعي.

العبد الجاني. ورؤي عن قتادة، وأبي هاشم أنه لا قود على الثاني؛ لأنه قتل مباح الدم؛ فلم يجب بقتله قصاص، كالزاني المحصن.

وأجاب أهل القول الأول بأن وجوب القصاص لم يتحتم، ولم يبح لغير ولي الدم قتله، وعند تعذر القصاص؛ وجبت الدية. انظر: «المغني» (١١/ ٤٨٠-).

مسألة [٩]: إن كان القاتل للجاني هو العايق؟

❁ عليه القصاص، سواء عفا مطلقاً أو إلى مال، عند جمع من العلماء، منهم: عكرمة، والثوري، ومالك، والشافعي، وأحمد، وابن المنذر؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨ / المائدة: ٩٤]، فسرت بذلك.

❁ ورؤي عن الحسن: تؤخذ منه الدية ولا يقتل.

❁ وقال عمر بن عبد العزيز: الحكم فيه إلى السلطان.

والقول الأول هو الصواب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/ ٥٨٣-٥٨٤).

مسألة [١٠]: إذا عفا ولي الدم عن القاتل، فهل يعاقب الإمام القاتل؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١١/ ٥٨٤): وَإِذَا عَفَا عَنِ الْقَاتِلِ مُطْلَقًا؛ صَحَّ وَلَمْ تَلَزِمُهُ عُقُوبَةٌ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: يُضْرَبُ، وَيُجْبَسُ سَنَةً.

قال، ولنا أنه إنما كان عليه حق واحد، وقد أسقطه مستحقه؛ فلم يجب عليه شيء آخر، كما لو أسقط الدية عن القاتل خطأ. اهـ

قلت: الذي يظهر أن للإمام أن يعاقب من يصنع ذلك بما يردعه وأمثاله عن هذا العمل، والله أعلم.

مسألة [١١]: إذا عفا بعض أولياء الدم عن القصاص؟

قال يحيى بن سالم العِمْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «البيان» (١١ / ٤٣٣): وَإِنْ كَانَ الْقَصَاصُ لِمَجَاعَةٍ، فَعَفَا بَعْضُهُمْ عَنِ الْقُودِ؛ سَقَطَ الْقُودُ عَنِ الْقَاتِلِ؛ لِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللهُ: «فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ»، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَحْبُوا؛ لِأَنَّ فِيهِمْ مَنْ يَحِبُّ، وَفِيهِمْ مَنْ لَا يَحِبُّ. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا الْقَوْلَ بِذَلِكَ.

قال: وَلَا مَخَالَفَ لِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ. اهـ.

قلت: أَثَرُ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا صَحِيحَانِ كَمَا فِي «مَصْنَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٩ / ١٦٢) وَ«الْبَيْهَقِيِّ» (٨ / ٥٩)، وَلَكِنْ قَدْ خَالَفَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، فَقَالُوا بِالْقَصَاصِ، وَإِنْ حَصَلَ عَفْوٌ مِنَ الْبَعْضِ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ. انظر: «المغني» (١١ / ٥٨١).

مسألة [١٢]: إذا عفا المقتول عمداً عن دمه قبل أن يموت؟

✽ قال جماعة من أهل العلم يمضي ذلك، ويكون جائزاً على الورثة. وهو قول مالك، والأشهر عند الحنابلة، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والشافعي في قول؛ لِأَنَّ الْحَقَّ الْمَذْكُورَ مُقَابِلَ نَفْسِ الْمَقْتُولِ؛ فَهُوَ لَهُ، وَإِنَّمَا نَابَ الْوَلِيُّ مَنَابَهُ، وَأَقِيمَ مَقَامَهُ؛ فَكَانَ الْمَقْتُولُ أَحَقَّ بِالْخِيَارِ مِنَ الَّذِي أَقِيمَ مَقَامَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ، وَالْحَسَنِ، وَقَتَادَةَ.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: لَا يُلْزَمُ عَفْوُهُ، وَالْأَوْلِيَاءُ بِالْخِيَارِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَوَجْهٌ لِلْحَنَابِلَةِ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ، وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَعَمَدَتُهُمُ الْحَدِيثُ: «فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا؛ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ»، فَجَعَلَ الْخِيَارَ لِلْوَرَثَةِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَهُمْ. انظر: «بداية المجتهد» (٤ / ٢٣٢) «الإنصاف» (٩ / ٥٠٧).

مسألة [١٣]: إذا جنى على الإنسان جنائية فيما دون النفس جنائية فيها

القصاص، فعفا، ثم مات؟

القصاص في النفس دون ما عفا عنه؛ فيسقط، كما لو عفا بعض الأولياء.

✽ وقال مالك: فيه القصاص؛ لأنَّ الجناية صارت في النفس، ولم يعف عنها؛ إلا أن يقول: عفوت عن الجراحات وعمّا تؤول إليه.

انظر: "المغني" (٥٨٦/١١) - "البداية" (٢٣٢/٤) - "البيان" (٤٣٦/١١).

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٥٨٧/١١): فَإِنْ كَانَ عَفَا عَلَى مَالٍ؛ فَلَهُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَإِنْ عَفَا عَلَى غَيْرِ مَالٍ؛ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ، إِلَّا أَرَشَ الْجُرْحَ الَّذِي عَفَا عَنْهُ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجِبُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ صَارَتْ نَفْسًا، وَحَقُّهُ فِي النَّفْسِ لَا فِيمَا عَفَا عَنْهُ. اهـ.

وبقول أبي حنيفة قال المزني من الشافعية، والصحيح قول أحمد، والشافعي، وهو قول الثوري أيضًا. وانظر: "بداية المجتهد" (٢٣٣/٤) - "البيان" (٤٣٦/١١).

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٥٨٧/١١): فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ لَا قِصَاصَ فِيهِ، كَالْجَائِفَةِ وَنَحْوِهَا، فَعَفَا عَنْ الْقِصَاصِ فِيهِ، فَسَرَى إِلَى النَّفْسِ، فَلِوَلِيِّهِ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَمْ يَجِبْ فِي الْجُرْحِ، فَلَمْ يَصَحِّ الْعَفْوُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقِصَاصُ بَعْدَ عَفْوِهِ، وَلَهُ الْعَفْوُ عَنْ الْقِصَاصِ، وَلَهُ كِبَالُ الدِّيَّةِ. وَإِنْ عَفَا عَنْ دِيَّةِ الْجُرْحِ؛ صَحَّ، وَلَهُ بَعْدَ السَّرَايَةِ دِيَّةُ النَّفْسِ إِلَّا أَرَشَ الْجُرْحَ. اهـ.

مسألة [١٤]: إِنْ قَطَعَ يَدَهُ، فَعَفَا عَنْهُ، ثُمَّ عَادَ الْجَانِي فَقَتَلَهُ؟

✽ للولي القصاص عند الحنابلة، والشافعية؛ لأنَّ القتل انفرد عن القطع، فَعَفْوُهُ عَنِ الْقَطْعِ لَا يَمْنَعُ مَا يَلْزَمُ بِالْقَتْلِ.

✽ وقال بعض الشافعية: لا قصاص؛ لأنَّ العفو حصل عن البعض؛ فلا يقتل به، كما لو سرى القطع إلى نفسه.

والصحيح القول الأول.

✽ وإذا اختار الدية، فقال بعضهم: إِنْ كَانَ عَفَا فِي الطَّرَفِ إِلَى غَيْرِ دِيَّةٍ؛ فَلَهُ بِالْقَتْلِ نِصْفُ

✽ وقال بعض الحنابلة، وبعض الشافعية: له الدية كاملة.

وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/٥٨٨-).

مسألة [١٥]: إذا عفا المجني عليه عن الجاني، فهل يشمل عفوهُ سقوط الدية؟

✽ الجمهور على سقوط الدية؛ لأنه أسقط حقّه بعد انعقاد سببه؛ فسقط، كما لو أسقط

الشفعة بعد البيع، ولا فرق عندهم بين أن يكون أقل من الثلث، أو أكثر؛ لأنّ موجب

العمد إما القود في قول بعضهم، وإما أحد الشئئين: القود أو الدية على قول آخرين، فما

تعينت الدية، ولا تعينت الوصية بهال، ولذلك صح العفو من المفلس إلى غير مال.

✽ وقال بعض الشافعية: تسقط الدية إذا كانت أقل من الثلث، وإن كانت الدية أكثر؛

سقط منها بقدر الثلث.

وقول الجمهور أقرب، وموضع الخلاف عند الإطلاق، وأما إذا قيّد فلا إشكال. انظر:

"المغني" (١١/٥٩٠) "البداية" (٤/٢٣٢).

مسألة [١٦]: عفو المجني عليه خطأ عن الدية؟

✽ أكثر أهل العلم على اعتبار خروجها من الثلث؛ إلا أن يميز الورثة، وهو قول

أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

✽ وقال طائوس، والحسن: يجوز في جميع المال.

والصحيح أنها لا تخرج إلا من الثلث؛ فإن كانت الدية أكثر؛ فيسقط منها بقدر الثلث.

انظر: "المغني" (١١/٥٩٠) "البداية" (٤/٢٣٢).

مسألة [١٧]: إذا اشترك جماعة في القتل، فهل للأولياء أن يعفوا عن البعض

دون بعض؟

ذكر أهل العلم أنّ لهم العفو عن بعض دون بعض، ولا يسقط القصاص عن البعض

الآخر، كما لو قتل كل واحد رجلاً. "المغني" (١١/٥٩١).

مسألة [١٨]: إذا قُتِلَ إنسان ليس له وارث؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٥٩٤): وَإِذَا قُتِلَ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، فَلَا مَرَّةً إِلَى السُّلْطَانِ؛ فَإِنْ أَحَبَّ الْقِصَاصَ فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ أَحَبَّ الْعَفْوَ عَلَى مَالٍ فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ أَحَبَّ الْعَفْوَ إِلَى غَيْرِ مَالٍ؛ لَمْ يَمْلِكْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا حَظَّ لَهُمْ فِي هَذَا. وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْعَفْوَ عَلَى مَالٍ إِلَّا بِرِضَى الْجَانِي. اهـ
وانظر: "مجموع الفتاوى" (١٤/٨٦).

مسألة [١٩]: إذا أراد أولياء الدم القصاص، فأعطاهم الجاني أكثر من الدية، فهل لهم قبول ذلك؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١/٥٩٥): إِنْ مَنْ لَهُ الْقِصَاصُ، لَهُ أَنْ يُصَالِحَ عَنْهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ، وَيَقْدِرَهَا وَأَقْلَّ مِنْهَا، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ

مسألة [٢٠]: إذا قتل رجل اثنين، وأولياء الأول غير أولياء الثاني؟
اختلف أهل العلم في هذه المسألة:

✽ فمذهب الحنابلة أَنَّ أولياء القتيلين إن اتفقا على القتل؛ قُتِلَ بهما، وإن اختاروا جميعاً الدية، أو بعض أولياء كل واحد منهما؛ فليس لهم إلا الدية، وإن اختار أولياء قتيل القصاص، واختار أولياء الآخر أو بعضهم الدية؛ قُتِلَ لمن اختار القود، وأُعطي أولياء الثاني الدية، سواء كان المختار للقود الثاني، أو الأول، وسواء قتلها دفعة واحدة، أو دفعتين؛ فإن بادر أحدهما بقتله؛ وجب للآخر الدية في ماله أيها كان.

✽ وقال مالك، وأبو حنيفة: يقتل بالجماعة، ليس لهم إلا ذلك، أو العفو جميعاً، وإن قتله واحد؛ سقط حق الباقيين.

كقول الحنابلة.

وقول الحنابلة هو الصحيح، والله أعلم. انظر: "المغني" (١١/٥٢٦-٥٢٧).

مسألة [٢١]: إذا قتل إنساناً وقطع يده أخرى؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة أنه تقطع يده أولاً، ثم يُقتل؛ لأنها جنايتان مختلفتان، فلا يتداخلان، كقطع يدي رجلين.

✽ وقال مالك: يُقتل ولا يقطع؛ لأنه إذا قُتل تلف الطرف، فلا فائدة في القطع؛ فأشبه ما لو كانا لواحد.

والصحيح القول الأول، وقياسه غير صحيح، لا يسلم له في الأصل ولا في الفرع.

انظر: "المغني" (١١/٥٢٩).

مسألة [٢٢]: الذي يتولى استيفاء القصاص.

قال العِمرَانِي رَحِمَهُ اللهُ فِي "البيان" (١١/٤٠٢): وإن قتل رجلٌ رجلاً، وله أخوان، أو ابنان من أهل استيفاء القصاص؛ لم يكن لهما أن يستوفيا القصاص جميعاً؛ لأنَّ في ذلك تعذيباً للقاتل، فإما أن يوكل رجلاً يستوفي لهما القصاص، وإما أن يوكل أحدهما الآخر في الاستيفاء. اهـ، ثم ذكر أنها إذا لم يفعلوا يُقرع بينهما.

مسألة [٢٣]: القصاص بإذن الحاكم.

✽ مذهب الشافعي، وجماعة من الحنابلة، وغيرهم أنَّ القصاص لا يكون إلا بإذن الحاكم، أو بحضوره؛ لأنَّ ذلك يضبط الأمور، ويؤمن فيه من التعدي، والفتن، وهذا هو الحق.

تنبيه: إذا كان الحاكم ظالماً جائراً، ولم يبال بدم القتل؛ فللولي أن يقتل غريمه بدون

إحداث فتنة، بذلك سمعت شيخنا مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ يفتي، والله أعلم.

مسألة [٢٤]: إذا قتله بغير السيف - بخنق، أو تخريق، أو هدم - هل يفعل به مثل ذلك؟

✽ من أهل العلم من قال: يُفعل به مثل ما فعل في القاتل. وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية. واستدلوا بالآية: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وبحديث الجارية الذي رُضَّ رأسها بين حجرين.

✽ ومنهم من يقول: لا يستوفي إلا بالسيف. وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في رواية؛ لقوله ^{صلى الله عليه وسلم}: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة».

والقول الأول هو الصحيح، وهو ترجيح شيخ الإسلام، وابن القيم، والصنعاني، والشوكاني رحمة الله عليهم.

وانظر: «المغني» (٥١٢/١١) «البيان» (٤١٤/١١).

مسألة [٢٥]: إن قتله بلواط، أو سحر، أو تجريع الخمر، أو التحريق؟

لا يُقتل بذلك عند أهل العلم؛ لأنه محرم بعينه.

✽ وقال بعض الشافعية في اللواط: يدخل في دبره خشبة يقتله بها. وفي الخمر: يجزعه الماء حتى يموت.

✽ وأما التحريق، فمذهب الشافعي الجواز، وللحنابلة وجهان، واستدلوا على الجواز بحديث البراء: «من غرق غرقناه، ومن حرق حرقناه»، رواه البيهقي (٤٣/٨)، وهو حديث ضعيف، في إسناده مجاهيل. انظر «الإرواء» (٢٢٣٣).

والصحيح عدم القصاص بذلك.

انظر: «المغني» (٥١٣/١١) «البيان» (٤١٥/١١).

مسألة [٢٦]: إذا قطع يد رجل، أو جرحه جرحاً، ثم ضرب عنقه؟

✽ من أهل العلم من قال: يستوفى بالسيف في العنق. وهو قول عطاء، وأبي يوسف، ومحمد، والثوري، وأحمد في رواية، واستدلوا بحديث: «لا قود إلا بالسيف»، وهو حديث ضعيف كما في «البدر المنير» (٨/ ٣٩٠-٣٩٥).

✽ ومنهم من قال: يفعل به كما فعل. وهو قول عمر بن عبد العزيز، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة، وأبي ثور، واستدلوا بالأدلة المتقدمة. وهذا هو الراجح، والله أعلم. انظر: «المغني» (١١/ ٥٠٨).

مسألة [٢٧]: إذا صار الأمر إلى الدية، فكم يجب؟

✽ قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/ ٥٠٩): أَنْ يَصِيرَ الْأَمْرُ إِلَى الدِّيَةِ، إِمَّا بِعَفْوِ الْوَلِيِّ، أَوْ كَوْنِ الْفِعْلِ خَطَأً، أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَالْوَجِبُ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَجِبُ دِيَّةُ الْأَطْرَافِ الْمَقْطُوعَةِ وَدِيَّةُ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قُطِعَ بِسَرَايَةِ الْجُرْحِ بَقْتَلِهِ؛ صَارَ كَالْمُسْتَقِرِّ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِيهِ. قَالَ: وَلَنَا أَنَّهُ قَاتِلٌ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْجُرْحِ، فَدَخَلَ أَرْضُ الْجِرَاحَةِ فِي أَرْضِ النَّفْسِ، كَمَا لَوْ سَرَتْ إِلَى نَفْسِهِ، وَالْقِصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ لَا يَجِبُ، وَإِنْ وَجَبَ؛ فَإِنَّ الْقِصَاصَ لَا يُشْبِهُ الدِّيَةَ؛ لِأَنَّ سَرَايَةَ الْجُرْحِ لَا تُسْقُطُ الْقِصَاصَ فِيهِ، وَتُسْقُطُ دِيَّتُهُ. انتهى.

مسألة [٢٨]: إذا جنى رجل على آخر جناية تخرجه عن الحياة، ثم جاء آخر

فزاد المجني عليه جناية أخرى؟

مثل أن يأتي إنسان إلى آخر، فيقطع عنقه، ثم يأتي آخر فيطعن المجني عليه في صدره.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/ ٥٠٦-٥٠٧): فَالْأَوَّلُ هُوَ الْقَاتِلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى مَعَ جِنَايَتِهِ حَيَاةٌ، وَالْقَوْدُ عَلَيْهِ خَاصَّةٌ، وَعَلَى الثَّانِي التَّعْزِيرُ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى مَيِّتٍ. وَإِنْ عَفَا

الْبَطْنِ مِنْ غَيْرِ إِبَانَةِ الْحَشْوَةِ، أَوْ قَطَعَ طَرْفٍ، ثُمَّ صَرَبَ عُنُقَهُ آخَرَ، فَالثَّانِي هُوَ الْقَاتِلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجِ الْأَوَّلُ مِنْ حُكْمِ الْحَيَاةِ، فَيَكُونُ الثَّانِي هُوَ الْمُفَوَّتُ لَهَا، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ، وَالِدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَإِنْ عَفَا عَنْهُ، ثُمَّ نَظُرُ فِي جُرْحِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ، كَقَطْعِ الطَّرْفِ، فَالْوَلِيُّ مُخَيَّرٌ بَيْنَ قَطْعِ طَرْفِهِ وَالْعَفْوِ عَنْ دِيَّتِهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ لَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ، كَالْجَائِفَةِ وَنَحْوِهَا؛ فَعَلَيْهِ الْأَرْشُ، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا عَلَيْهِ الْقِصَاصَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الثَّانِي قَطَعَ سَرَايَةَ جِرَاحِهِ، فَصَارَ كَالْمُنْدَمِلِ الَّذِي لَا يَسْرِي. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُحَالَفًا.

قَالَ: وَلَوْ كَانَ جُرْحُ الْأَوَّلِ يُفْضِي إِلَى الْمَوْتِ لَا مُحَالَفَةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ حُكْمِ الْحَيَاةِ، وَتَبَقِيَ مَعَهُ الْحَيَاةُ الْمُسْتَفْرَغَةُ، مِثْلَ خَرَقِ الْمَعَى، أَوْ أُمِّ الدِّمَاغِ، فَصَرَبَ الثَّانِي عُنُقَهُ، فَالْقَاتِلُ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ حَيَاةَ مُسْتَفْرَغَةً. وَقِيلَ: هُوَ فِي حُكْمِ الْحَيَاةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ عُمَرَ لَمَّا جُرِحَ، دَخَلَ عَلَيْهِ الطَّبِيبُ فَسَقَاهُ لَبَنًا، فَخَرَجَ يَصْلُدُ، فَعَلِمَ الطَّبِيبُ أَنَّهُ مَيِّتٌ، فَقَالَ: اعْهَدْ إِلَى النَّاسِ. فَعَهَدَ إِلَيْهِمْ، وَأَوْصَى، وَجَعَلَ الْخِلَافَةَ إِلَى أَهْلِ الشُّوْرَى، فَقَبِلَ الصَّحَابَةُ عَهْدَهُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ وَصَايَاهُ وَعَهْدِهِ. فَلَمَّا كَانَ حُكْمُ الْحَيَاةِ بَاقِيًا؛ كَانَ الثَّانِي مُفَوَّتًا لَهَا، فَكَانَ هُوَ الْقَاتِلُ، كَمَا لَوْ قَتَلَ عَلِيًّا لَا يُرْجَى بُرْءُ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

مسألة [٢٩]: إِذَا أَلْقَى رَجُلٌ آخَرَ مِنْ شَاهِقٍ، فَتَلَقَّاهُ آخَرُ بِسَيْفٍ فَقَتَلَهُ، فَالْقِصَاصُ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ حَيَاتَهُ قَبْلَ الْمَصِيرِ إِلَى حَالٍ يَتَسَوَّاهُ فِيهَا

مِنْ حَيَاتِهِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ رَمَاهُ إِنْسَانٌ بِسَهْمٍ قَاتِلٍ، فَقَطَعَ آخَرَ عُنُقَهُ قَبْلَ وَقُوعِ السَّهْمِ بِهِ، أَوْ أَلْقَى عَلَيْهِ صَخْرَةً، فَأَطَارَ آخَرَ رَأْسَهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ وَقُوعِهَا عَلَيْهِ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، إِنْ رَمَاهُ مِنْ مَكَانٍ يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ مِنْهُ، وَإِنْ رَمَاهُ مِنْ شَاهِقٍ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ الْوَاقِعُ، فَبِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: كَقَوْلِنَا. وَالثَّانِي: الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا بِالْقِصَاصِ وَالِدِّيَّةِ عِنْدَ سَقُوطِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ

قَالَ، وَلَنَا أَنَّ الرَّمِيَّ سَبَبٌ، وَالْقَتْلُ مُبَاشَرَةٌ، فَانْقَطَعَ حُكْمُ السَّبَبِ، كَالدَّافِعِ مَعَ الْخَافِرِ، وَالْجَارِحِ مَعَ الذَّابِحِ، وَكَالصُّورِ الَّتِي ذَكَرْنَا، وَمَا ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الْمَذْكُورَةِ. انتهى.

تنبيه: إن قطع يديه، فاندمل الجرح؛ فعليه دية؛ فإن قتله بعد ذلك؛ فعليه دية أخرى، وكذلك إن قطع يديه ورجليه، فاندمل الجرح، ثم قتله؛ فعليه ثلاث ديات بلا خلاف.

مسألة [٣٠]: جناية العبد في رقبتة.

ذكر أهل العلم أَنَّ جناية العبد في رقبتة، ومعنى ذلك أَنَّ المجني عليه، وأولياؤه يطالبون السيد بجناية عبده، والسيد يتخير بين أن يعطيهم العبد مقابل الجناية، وإن كانت الجناية أقل من قيمة العبد؛ باعه لهم، أو غيرهم، وأوفاهم حقهم، وإن كان العبد أقل من الجناية؛ فليس لهم إلا العبد، وللسيد أن يفتدي عبده فيدفع أرش الجناية من عنده.

انظر: "البيان" (٤٣٢/١١) "المغني".

بَابُ الدِّيَّاتِ

١١٧٥ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ بَيْتِهِ، فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الذَّكْرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ^(١) ثَلَاثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ^(٢) ثَلَاثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ ^(٣) خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ ^(٤) خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ الْفُ دِينَارٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَّاسِيلِ»، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حَبَانَ، وَأَحْمَدُ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ. ^(٥)

(١) المأْمُومَةُ: هي الضربة التي تصل إلى الغشاء الذي يحيط بالدماغ.

(٢) الجائفة: هي الطعنة التي تدخل إلى جوف الإنسان.

(٣) المنقلة: هي التي تنقل العظم عن مكانه.

(٤) الموضحة: هي التي توضح عظم الرأس.

(٥) الراجح إرساله، وقد تُلْقِي بالقبول. أخرج الموصول النسائي (٨/ ٥٧-٥٩)، وابن حبان (٦٥٥٩)، وفي إسناده سليمان بن أرقم يرويه عن الزهري عن أبي بكر به.

وقد وهم الحكم بن موسى فسماه سليمان بن داود، وسليمان بن داود هو الخولاني ثقة، ورجح النسائي (٨/ ٥٩)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٥٨) أن الذي في السند سليمان بن أرقم، وأن الحكم بن موسى وهم في تسميته.

قلت: وسليمان بن أرقم متروك، وقد خالفه الثقات فرووه عن الزهري عن أبي بكر بن حزم مرسلًا. منهم: يونس بن يزيد وسعيد بن عبدالعزيز كما في «سنن النسائي» (٨/ ٥٩)، و«المراسيل» لأبي داود (٢٥٧)، وقد رواه أيضًا مالك (٢/ ٨٤٩)، عن عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه مرسلًا.

١١٧٦- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَا أَمْثَلُ عَشْرُونَ حَقَّةً، وَعَشْرُونَ جَذَعَةً، وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَأَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ بِلَفْظٍ: «وَعَشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» بَدَلًا: «(بَنِي) لَبُونٍ». وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ أَقْوَى. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ. (١)

المنقولة كتابًا أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا، فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون آراءهم. وقال الإمام الشافعي في «رسالته»: لم يقبلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ. وقال ابن عبد البر: كتاب عمرو بن حزم هذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه؛ لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة. قال: وقال العقيلي في «تاريخه»: هذا حديث ثابت محفوظ إن شاء الله تعالى إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري. اهـ

تنبيه: لم يخرج الحديث أحمد ولا ابن خزيمة، وقد أخرج ابن خزيمة قطعة من الكتاب مختصرة متعلقة بالزكاة برقم (٢٢٦٩). وأخرجه ابن الجارود (٧٨٤) مختصرًا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، وهذا الموصول خطأ، فقد أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٦٧٩٣) عن معمر عن عبدالله بن أبي بكر مرسلًا.

تنبيه آخر: هناك ألفاظ في الموصول ليست موجودة في المرسل وهي: «وفي الشفتين الدية»، «وفي البيضتين الدية»، «وفي الصلب الدية»، «وأن الرجل يقتل بالمرأة...» إلى آخره.

وفي المرسل زيادة: «وفي اليد خمسون»، «وفي الأذن خمسون»، وأما ذكر اللسان والذكر فهو في «المراسيل» لأبي داود (٢٦٠) من طريق محمد بن إسحاق عن عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم قال: كان في كتاب رسول الله ﷺ: «وفي الذكر الدية، وفي اللسان الدية».

(١) المرفوع ضعيف، والموقوف صحيح. أما رواية الدارقطني فهي في «سننه» (١٧٢/٣) من طريق أبي عبيدة ابن عبدالله بن مسعود عن أبيه به. فذكره موقوفًا وليس مرفوعًا كما يفهم من صنع الحافظ. وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فهو منقطع، ولا يضر ذلك، فقد تابعه علقمة من طريق أبي إسحاق عنه والنخعي، فالأثر صحيح، ورواية إبراهيم وعلقمة عند الدارقطني (١٧٢-١٧٣)، وهي عند ابن أبي شيبة (١٣٤/٩)، لكن فيه: «بنو مخاض» بدل «بنو لبون» ورجح ذلك البيهقي في «سننه» (٧٥/٨)، وقال: هو المعروف في طرق حديث ابن مسعود الموقوف، وهم الدارقطني في اللفظ المذكور.

وأما المرفوع فقد أخرجه أبو داود (٤٥٤٥)، والنسائي (٤٣-٤٤)، وابن ماجه (٢٦٣١)، من طريق

١١٧٧ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، رَفَعَهُ: «الدِّيَةُ ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».^(١)

١١٧٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لِدَحْلٍ»^(٢) الْجَاهِلِيَّةِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي حَدِيثٍ صَحَّحَهُ.^(٣)

١١٧٩ - [وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ].^(٤)

١١٨٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا شِبْهَ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.^(٥)

ووثقه النسائي وابن حبان. وقد أطلال الدارقطني في "سننه" في الكلام على هذا الحديث وتضعيفه. انظر: "السنن" (١٧٣-١٧٦).

(١) حسن. أخرجه الترمذي (١٣٨٧)، وأخرجه أيضًا ابن ماجه (٢٦٢٦)، وأحمد (٦٧١٨)، وإسناده حسن. وفيه في أوله: «من قتل متعمداً دفع إلى أولياء القتيل، فإن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة...» فذكره، وليس عندهم «في بطونها أولادها» وزادوا: «وذلك عقل العمد، وما صالحوا عليه فهو لهم، وذلك تشديد العقل».

تنبيه: أبو داود لم يخرج الحديث كاملاً، وإنما أخرج اللفظ الذي في أوله، وليس موجوداً في «البلوغ» برقم (٤٥٠٦) وأخرج الحديث مطولاً برقم (٤٥٦٤) ولم يذكر فيه اللفظ الذي في الكتاب.

(٢) الدحل: هو العداوة والبغضاء.

(٣) صحيح لغيره. أخرجه ابن حبان (٥٩٩٦)، وفي إسناده سنان بن الحارث بن مصرف مجهول الحال، وهو من رواية يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي عن عبيدة بن الأسود، وقد قال أبو حاتم يروي عنه غرائب.

ولم أجد هذا الحديث عند غير ابن حبان.

ولم شاهد من حديث ابن عباس: في «صحيح البخاري» (٦٨٨٢) بلفظ: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة جاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حق ليهرق دمه» فلو ذكر الحافظ هذا الحديث لكان أولى.

وللحديث شاهد بلفظه من حديث عبدالله بن عمرو، أخرجه أحمد (١٧٩/٢)، بإسناد حسن. فالحديث صحيح بهذين الشاهدين.

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الدية وحكمها.

الدية واجبة بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ

أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢].

ومن السنة: أحاديث الباب. ووقع الإجماع على وجوب الدية في الجملة. انظر: "المغني"

(٥/١٢) "البيان" (٤٤٩/١١).

مسألة [٢]: قدر دية المسلم الحر.

نقل الإجماع على أن دية الحر المسلم مائة من الإبل، وقد دلت على ذلك الأحاديث

الورادة في الباب، نقل ذلك الإجماع ابن المنذر، ثم ابن قدامة وغيرهما.

انظر: "المغني" (٦/١٢) "الإجماع" لابن المنذر (٦٦٩).

مسألة [٣]: هل الأصل في الدية الإبل لا غير؟

❖ جماعة من أهل العلم يقولون: الأصل في الدية الإبل فقط؛ فإن عدت الإبل أعطى

قيمتها بسعر يومها، وهذا قول طاوس، والشافعي في الجديد، وأحمد في رواية، وابن المنذر.

❖ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الأصل في الدية الإبل، والذهب، والورق،

والبقر، والغنم، والحلل، وهذا قول الحسن، وابن أبي ليلى، والثوري، وأبي يوسف، ومحمد

(٦٠١)، وقد اختلف في إسناد هذا الحديث كما بين ذلك النسائي في "سننه" ولا يضر ذلك الاختلاف؛

لإمكان الجمع بين الاختلاف المذكور، وقد جَوَّدَ إسناده خالد الحذاء فرواه عن القاسم بن ربيعة عن عقبة

ابن أوس عن عبد الله بن عمرو فذكره ضمن حديث أطول منه. ورجح هذه الرواية الدارقطني في "علله"

كما في "البدر المنير" (٣٦٠/٨)، ويحيى بن معين كما في "السنن الكبرى" (٦٨/٨)، وتابعه البيهقي.

ابن الحسن، وأحمد في رواية.

واستدلوا بحديث عمرو بن حزم «وعلى أهل الذهب ألف دينار»، وبحديث ابن عباس أن رجلاً قتل، فجعل النبي ﷺ ديته اثني عشر ألف درهم. وهو حديث فيه ضعف، والراجح إرساله، وسيأتي ذكره في هذا الباب.

ولكن أبا يوسف، ومحمد يقولان: هو مخير بين هذه كلها. وغيرهما يقول: هو مخير بين ما عدا الإبل عند عدم وجودها.

ومن حجج هؤلاء ما رواه أبو داود (٤٥٤٢)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمان مائة دينار، أو ثمانية آلاف درهم؛ فكان ذلك حتى استخلف عمر، فقام خطيباً، فقال: ألا إن الإبل قد غلّت. قال: ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل الحبل مائتي حلة. وفي إسناده: عبد الرحمن بن عثمان البكرائي، وهو ضعيف، أو أشد.

✽ وقال أبو حنيفة: ثلاثة أصول: مائة من الإبل، أو عشرة آلاف درهم، أو ألف دينار.

✽ وقال مالك، والشافعي بالقديم بمثل قول أبي حنيفة؛ إلا أنها قالوا: اثنا عشر ألفاً من الدراهم. وقالوا: لا يعدل عن الإبل عند وجودها، وجعلها أبو حنيفة على التخيير.

والصحيح في هذه المسألة أن الأصل هو الإبل فقط؛ لظاهر الأحاديث الواردة في الباب، والأحاديث التي خالفت ذلك لم تصح، ويمكن حملها على أنها قومت على المائة من الإبل، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/٦-٨) «البيان» (١١/٤٨٩-٤٩٢).

تنبيه: عند إعواز الإبل تعتبر قيمتها بالغة ما بلغت في قول الشافعي الجديد. ومذهب الحنابلة، والشافعي في القديم أنها إذا لم توجد إلا بأكثر من ثمن المثل، فله العدول إلى ألف

تنبيه آخر: مذهب الشافعي - وهو قول بعض الحنابلة - أنه لا تعتبر قيمة الإبل، بل متى وجدت على الصفة المشروطة؛ أجزأت، قلَّت قيمتها أو كثرت، وهذا القول رجحه ابن قدامة، وهو الراجح، وعن أحمد رواية أنها تؤخذ مائة قيمة كل ناقة منها مائة وعشرون درهماً؛ فإن لم يقدر على ذلك أدَّى اثني عشر ألف درهم، أو ألف دينار. «المغني» (٩/١٢).

مسألة [٤]: دية قتل العمد.

أجمع العلماء على أن دية قتل العمد تجب في مال القاتل لا تحملها العاقلة، وهذا قضية الأصل، وهو أن بدل المتلف يجب على المتلف، وأرشد الجناية على الجاني، قال النبي ﷺ لبعض أصحابه وقد رأى ولده معه: «أما إنه لا يجني عليك، ولا تجني عليه»، أخرجه أبو داود (٤٤٩٥)، وأحمد (٢/٢٢٦) عن أبي رزمة رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

❖ وخالف الشوكاني فجعلها على العاقلة.

وأما قدرها وصفتها:

❖ فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنها أرباع، خمس وعشرون بنات مخاض، وخمس وعشرون بنات لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، هذا قول الزهري، وربيعة، وسليمان بن يسار، ومالك، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة، ونُقل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه.

واستدلَّ لهم بحديثٍ عن السائب فيه ذكر ذلك، وهو ضعيفٌ ضعفه السيوطي في «الجامع» (١/١٢٢٦).

❖ وذهب جماعةٌ من أهل العلم إلى أنها ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه في بطونها أولادها، وهذا قول عطاء، ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأحمد في رواية.

واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده الذي في الباب، ونُقل ذلك عن

١٢٨
تنبيه: العاقلة لا تتحمل دية العمد في الجنايات التي لا قصاص فيها، كالجائفة، والمأمومة خلافاً لقتادة، ومالك في رواية.

انظر: "المغني" (١٢/١٣-١٤، ٢٨) "ابن أبي شيبة" (٩/١٣٥-) "السيوطي" (٤/٤٥٤).

تنبيه: أسنان الإبل في شبه العمد كأسنانها في العمد، والخلاف فيها كالاخلاف السابق.

مسألة [٥]: من يتحمل دية شبه العمد؟

✽ أكثر أهل العلم على أن الدية على العاقلة، وهو قول الشعبي، والنخعي، والحكم، والشافعي، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وابن المنذر وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بقصة المراتين التي ضربت إحداهما الأخرى بمسطح، فقتلتها وما في بطنها، ف قضى النبي ﷺ بالدية على العاقلة.

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أن الدية على القاتل، وهو قول ابن سيرين، والزهري، والحاثر العكلي، وابن شبرمة، وقتادة، وأبي ثور، وبعض الحنابلة، وهو مقتضى قول مالك؛ لأنه لا يرى شبه العمد، بل يراه عمداً.

وحجتهم أنه قصد الفعل الذي أدى إلى القتل، فأشبهه المتعمد؛ فيغلظ عليه بتحميلها عليه.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/١٥).

مسألة [٦]: هل تجب حائلة أم مؤجلة؟

✽ عامة أهل العلم على أنها مؤجلة في ثلاث سنوات، واستدلوا على ذلك بأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وآخر عن علي رضي الله عنه، وفيه أنها قضيا بالدية على من قتل من غير قصد القتل، قضيا على عاقلته بالدية مؤجلة، وفي إسناد أثر عمر: أشعث بن سوار، وفي إسناد أثر علي: ابن لهيعة.

ومن حجتهم أنها تجب على العاقلة على سبيل المواساة؛ فلا يكلفون بدفعها حالاً.

وذكر ابن قدامة الخلاف في ذلك عن بعض الخوارج.

❁ وقد ذهب ابن حزم رحمته الله إلى أنها حالة لا مؤجلة؛ لعدم وجود دليل على التأجيل، وقوله قوي، وهو الأصل، ولكن يظهر أن الإمام إذا رأى على العاقل مشقة جعل لهم أجلاً، ولا يُشترط أن يكون ثلاث سنوات، والله أعلم. وهذا قول شيخ الإسلام، ثم العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

انظر: "المغني" (١٦/١٢-١٧) "البيهقي" (٨/١١٠-) "ابن أبي شيبة" (٩/٢٨٤) "المحلى" (٢٠٢٨).

تنبيه: ابتداء التأجيل عند أحمد، والشافعي من حين وجوب الدية، وعند أبي حنيفة من حين حكم الحاكم. "المغني" (١٦/١٢).

مسألة [٧]: أسنان الإبل في قتل الخطأ.

❁ من أهل العلم من جعلها أخماساً على ما جاء في أثر ابن مسعود رضي الله عنه الموقوف عليه، وهي: عشرون بنو مخاض، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة. وهذا قول النخعي، وأحمد، وأصحاب الرأي، وابن المنذر. واستدلوا بأثر ابن مسعود رضي الله عنه.

❁ ومنهم من جعلها أخماساً كالتي قبلها، ولكن جعل مكان (عشرون بنو مخاض) عشرون بنو لبون).

واستدلوا على ذلك بحديث ابن مسعود رضي الله عنه المرفوع في الباب، وهو ضعيف، والصواب وقفه باللفظ المتقدم، وهذا قول عمر بن عبدالعزيز، وسليمان بن يسار، والزهري، والليث، وربيعه، ومالك، والشافعي.

❁ ومنهم من جعلها أرباعاً كما تقدم في العمدة، وهو قول الحسن، والشعبي، والحارث العُكُلي، وإسحاق، وجاء عن علي رضي الله عنه بإسناد لا بأس به.

بني لبون ذكر، نُقل هذا عن زيد بن ثابت، وعثمان رضي الله عنهما، وفي إسنادهما ضعف.

✽ وقال طاوس: ثلاثون حقة، وثلاثون بنات لبون، وثلاثون بنات مخاض، وعشرة بني لبون ذكر.

واستدل لهذا القول بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ؛ فديته من الإبل ثلاثون بنت مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعشرة بني لبون ذكر. رواه أبو داود (٤٥٤١)، وابن ماجه (٢٦٣٠)، والنسائي (٨/٤٢-)، من طريق: محمد بن راشد المكحولي، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب به، وقد ضَعَّف هذا الحديث الدارقطني في "سننه" (٣/١٧٦)، وضعف محمد بن راشد، وقال: لم يذكر عمرو بن شعيب سماع أبيه من جده.

قلت: محمد بن راشد وثقه أحمد، وابن معين وآخرون، ولا ينزل حديثه عن درجة الحسن. وأما كون عمرو بن شعيب لم يذكر سماع أبيه من جده، فما أدري لِمَ ذكر الدارقطني هذه العلة مع أنه يحتاج بهذه الرواية في كثير من المواضع؟! وقد صحَّح سماع أبيه من جد أبيه كما قرر ذلك في غير ما كتاب.

وقال النسائي رحمته الله عقب الحديث من "الكبرى" (٤/٢٣٣-٢٣٤): هذا حديث منكر، وسليمان بن موسى ليس بالقوي في الحديث، ولا محمد بن راشد. اهـ

قلت: قد رواه أيضًا محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب به مطولاً، أخرجه أحمد (٢/٢١٧)، وابن إسحاق لم يصرح بالتحديث.

قال ابن القيم رحمته الله في "تهذيب السنن" (٦/٣٥٠) بعد أن ذكر أقوال الصحابة في ذلك: وهذا يدل على أنه ليس في الأسنان شيء مقدر عن النبي ﷺ. اهـ

قلت: إن ثبت حديث عمرو بن شعيب؛ فالحكم به، وإن لم يثبت، فكما قال ابن القيم

وقد أجمعوا على عدم إجزاء الفصيل، وهو ما دون ابن المخاض، وأجمعوا على التنويع كما في «الإجماع» لابن المنذر، وابن القطان.

انظر: «المغني» (١٢ / ١٩ -) «تهذيب السنن» (٦ / ٣٤٨ - ٣٥٠) «البيهقي» (٨ / ٧٣ -).

مسألة [٨]: من يتحمل دية الخطأ، وهل هي حالة أم مؤجلة؟

نقل ابن قدامة عدم الخلاف أنَّ دية الخطأ على العاقلة، وأنها مؤجلة.

واستدل على الأول بحديث المرأتين اللتين قتلت إحداهما الأخرى، ففرض النبي ﷺ بالدية على العاقلة.

واستدل على التأجيل بأثر عمر، وعلي عليه السلام، ولم يثبت عنهما.

والصحيح ما ذكره ابن قدامة في أنَّ الدية على العاقلة، ولكن الخلاف قد نقل عن عثمان البتي كما ذكر ذلك ابن حزم، وقوله مردود؛ لمخالفته للحديث.

وأما التأجيل: فالصحيح عدم التأجيل؛ إلا إذا رأى ذلك الإمام حاجة العاقلة إلى ذلك كما تقدم، وهو قول ابن حزم، وشيخ الإسلام، ثم العلامة ابن عثيمين رحمه الله عليهم، وعزاه شيخ الإسلام لأحمد.

انظر: «المغني» (١٢ / ٢١ -) «المحلى» (٢٠٢٩) «الشرح الممتع» «الفتاوى» (١٩ / ٢٥٨).

مسألة [٩]: هل يتحمل القاتل من دية الخطأ شيئاً؟

✽ مذهب الجمهور أنه لا يتحمل، وأنَّ وجوب الدية ليس عليه، بل على العاقلة؛ لحديث المرأتين: «وجعل ديتها على عاقلتها».

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ القاتل يتحمل معهم، وهو قول الليث، وابن شبرمة، ونُقل عن مالك.

والصحيح القول الأول؛ لظاهر الحديث، وهو اختيار العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وهو

✽ وقال الشافعي: إن عجزت العاقلة؛ ففي ماله. وخالفه الجمهور.

انظر: «المغني» (١٢/٢٢-) «المحلى» (٢١٤٦).

مسألة [١٠]: الكفارة هل يتحملها القاتل أم العاقلة؟

✽ مذهب الحنابلة، وأكثر الشافعية وغيرهم أنه يتحملها القاتل؛ لأنَّ هذا كفارة لجنايته،

ولا تصح الكفارة من غير صاحب الجناية كما لا يصح الصوم عنه من غيره.

✽ وقال بعض الشافعية: إنها تكون في بيت المال.

والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (١٢/٢٢).

مسألة [١١]: عمد الصبي والمجنون هل تتحمله العاقلة؟

✽ مذهب الجمهور أنَّ العاقلة تتحمله، وهو قول أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، والشافعي

في قول؛ لأنَّ عمدَه جرى مجرى الخطأ؛ لكون المجنون لا قصد له، ولكون الصبي قصده

غير تام، ولأنَّهما لا يعقلان، ولا يقدران قدر هذه الجريمة.

✽ ومذهب الشافعي في الأشهر عنه أنَّ الجناية على المجنون، والصبي في ماله؛ لأنه

عمدٌ لا خطأ، وهذا القول صح عن عبدالله بن الزبير كما في «المحلى».

✽ وذهب ابن حزم إلى أنه لا دية عليهما، ولا على عاقلتهما، وبه قال ربيعة، ومالك إذا

كان صغيراً جداً لا يعقل. وقول الجمهور هو الصواب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٢/٢٩) «المحلى» (٢٠٢٤) «البدية» (٤/٢٤٥).

مسألة [١٢]: هل تتحمل العاقلة قتل الحر منهم لعبد؟

✽ جمهور العلماء على أنَّ العاقلة لا تتحمل الجناية على العبد، جاء ذلك عن ابن عباس

رضي الله عنه بإسناد فيه ضعف؛ لأنَّ فيه: عبدالرحمن بن أبي الزناد، وفيه ضعف، وهو قول الشعبي،

ومكحول، والنخعي، والثوري، ومالك، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، والشافعي

وحجتهم أنَّ العبد ديته قيمته؛ فدل على أنَّ ذلك من ضمان المتلفات، فلا تتحمل ذلك العاقلة، كجنايته على حيوان، كبعير، أو فرس؛ فإنَّ الغرامة في ذلك على الجاني، واستدلوا بأثر ابن عباس رضي الله عنهما، ولا يُعلم له مخالف.

✽ وذهب بعض الفقهاء إلى أنَّ العاقلة تتحمل ذلك؛ لأنها دية مقدرة بالقيمة، وكونها دية مقدرة؛ فلا يمنع تحملها، وهذا قول عطاء، والزهري، والحكم، وحما، والشافعي في قول، وأبي حنيفة.

واختار العلامة ابن عثيمين رحمته الله القول الأول، ورجح القول الثاني ابن حزم رحمته الله، وهو الأقرب فيما يظهر لي، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٧/١٢) "الشرح المتع" "المحلى" (٢١٤٤) "الرسالة" (ص ٥٢٩) "البداية" (٢٤٧/٤).

مسألة [١٣]: هل تُحْمَلُ العاقلة ما اعترف به إنسان من قتل الخطأ؟

جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لا تحمل العاقلة عمداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً. وفي إسناده: عبدالرحمن بن أبي الزناد، وفيه ضعف، وجاء عن عمر رضي الله عنه، وفي إسناده أبو مالك النخعي عبدالملك بن الحسين متروك.

وقد أخذ بهذا الأثر عامة أهل العلم، فلم يوجبوا على العاقلة تحمل الجناية بالاعتراف؛ لأنَّ إقرار الإنسان لا يُقبل على غيره.

وقال ابن قدامة رحمته الله: لا نعلم فيه خلافاً اهـ.

واختلفوا هل يحملها القاتل، أم لا؟

✽ فذهب أكثرهم إلى أنه يحملها القاتل.

✽ وذهب أبو ثور، وابن عبدالحكم إلى أنه لا يصح إقراره؛ لأنه يقر على غيره.

✽ وقال مالك، وابن حزم: إن حلف أولياء المقتول؛ وجبت الدية على العاقلة.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٩/١٢): وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الصُّلْحَ. وَمَعْنَاهُ: أَنَّ يَدْعِي عَلَيْهِ الْقَتْلَ، فَيُنْكِرُهُ وَيُصَالِحُ الْمُدَّعِي عَلَى مَالٍ، فَلَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ ثَبَتَ بِمُصَاحَبَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، فَلَمْ تَحْمِلْهُ الْعَاقِلَةُ، كَالَّذِي ثَبَتَ بِاعْتِرَافِهِ.

قال: وَمَنْ قَالَ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الصُّلْحَ: ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ حَمَلَتْهُ الْعَاقِلَةُ، أَدَّى إِلَى أَنْ يُصَالِحَ بِمَالٍ غَيْرِهِ، وَيُوجِبَ عَلَيْهِ حَقًّا بِقَوْلِهِ اهـ.

مسألة [١٥]: هل تتحمل العاقلة ما دون الثلث من الدية؟

✽ ذهب جمعٌ من العلماء إلى أَنَّ العاقلة لا تحمل ما دون الثلث، وهذا قول سعيد بن المسيب، وعطاء، ومالك، وأحمد، وإسحاق؛ لما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الدية أن لا يحمل منها شيء حتى تبلغ عقل المأمومة. ذكره ابن حزم في "المحلى" من طريق: ابن سمعان عن بعض العلماء عن عمر به.

✽ وقال أبو حنيفة، والثوري: تحمل السن والموضحة وما فوقهما؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وآله جعل الغرة على العاقلة، والغرة هي نصف عشر الدية.

✽ وذهب الشافعي إلى أنها تحمل ما قلَّ أو كثر؛ لِأَنَّ مِنْ حَمَلِ الْكَثِيرِ حَمْلَ الْقَلِيلِ كَالْجَانِي فِي الْعَمْدِ.

✽ وقال ابن حزم: لا تحمل العاقلة إلا النفس والغرة.

والصحيح ما ذهب إليه الشافعي، والله أعلم.

وخبر عمر رضي الله عنه تالف؛ لِأَنَّ ابْنَ سَمْعَانَ قَدْ كُذِّبَ، وَشَيْخُهُ مَبْهَمٌ، وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ.

مسألة [١٦]: إذا كان الجاني من أهل الذمة؟

✽ مذهب الشافعي، وأحمد وغيرهما أنَّ العقل على العاصبة كالمسلم؛ لأنَّ الأحكام تجري عليهم.

✽ وعن أحمد رواية أنهم لا يتعقلون؛ لأنَّ العقل شرع للمؤازرة، والتخفيف عن الجاني؛ فلا يُعان الذمي عليه.

والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (٣٢ / ١٢) «المحل» (٢١٤٩).

مسألة [١٧]: إن جنى الرجل على نفسه خطأ، أو على بعض أطرافه، فهل على

العاقلة الدية؟

✽ بعض أهل العلم يقولون: على العاقلة الدية. وهذا قول الأوزاعي، وإسحاق، وأحمد في رواية؛ لأنها جناية خطأ؛ فكان عقلها على العاقلة، كما لو كانت الجناية من غيره.

✽ وذهب الجمهور إلى أنَّ الجناية هدر، ولا يلزم العاقلة شيء، وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣٣-٣٤ / ١٢): وَهِيَ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ عَامِرَ بْنَ الْأَكْوَعِ بَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَمَاتَ، وَلَمْ يَلْغُنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِدْيَةٍ وَلَا غَيْرَهَا، وَلَوْ وَجَبَتْ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ وَلَآئِنَّهُ جَنَى عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ غَيْرُهُ، كَالْعَمْدِ، وَلِأَنَّ وَجُوبَ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِنَّمَا كَانَ مُوَاسَاةً لِلْجَانِي، وَتَخْفِيفًا عَنْهُ، وَلَيْسَ عَلَى الْجَانِي هَاهُنَا شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعَانَةِ وَالْمُوَاسَاةِ فِيهِ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِجَابِهِ، وَيُفَارِقُ هَذَا مَا إِذَا كَانَتْ الْجِنَايَةُ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ تَحْمِلْهُ الْعَاقِلَةُ؛ لَأَجْحَفَ بِهِ وَجُوبُ الدِّيَةِ؛ لِكَثْرَتِهَا. اهـ

مسألة [١٨]: خطأ الإمام والحاكم وعماله.

إن كان خطؤه في غير الحكم والاجتهاد؛ فعلى عاقلته بلا خلاف، وإن كان خطؤه في

❁ منهم من قال: على عاقلته أيضًا. وهو قول أحمد في رواية، والشافعي في قول؛ لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة ذكرت بسوء، فأجهضت جنينها، فقال عمر لعلي: عزمت عليك لا تبرح حتى تقسمها على قومك. وهو أثر ضعيف، من طريق: الحسن عن عمر، أخرجه عبدالرزاق (٤٥٨/٩) -.

❁ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن ذلك في بيت المال، وهو مذهب الأوزاعي، والثوري، وأحمد، وأبي حنيفة، وإسحاق؛ لأن الخطأ يكثر في أحكامه واجتهاده، فإيجاب عقله على عاقلته يحجف بهم؛ ولأنه نائب عن الله تعالى، وأحكامه وأفعاله؛ فكان أرش جنائته في مال الله، وهذا قول للشافعي.

واستدل لهذا القول أيضًا بما صحَّ عن خالد بن الوليد أنه قتل قومًا أسلموا، ولكنهم لم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا. بل جعلوا يقولون: صبأنا، صبأنا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم، إني أبرأ إليك مما صنع خالد» ووداهم النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال. ^(١) انظر: «المغني» (٣٥/١٢).

مسألة [١٩]: جناية العبد على غيره.

❁ جنائته تتعلق برقبته عند عامة أهل العلم، وخالف ابن حزم فقال: تجب على عاقلته. فإن كانت الجناية أقل من قيمة العبد؛ خيّر السيد بين أن يدفع لهم أرش الجناية، أو يسلم لهم العبد.

وإن كانت الجناية أكثر من قيمة العبد؛ فيُخيّر السيد بين أن يدفع لهم الأرش، أو يسلم لهم العبد، ولا يلزمه دفع الزيادة عند عامة أهل العلم. وقال الشوكاني: يدفع الزيادة كجنائية الحيوانات.

وهل لئ أن يدفع لهم قيمة العبد؟

❁ عن أحمد رواية جواز ذلك، وهو قول للشافعي.

❀ وقال مالك، وأحمد في رواية، والشافعي في قول: ليس له ذلك إلا برضاهم، وهم يخبرون بين الأرش وبين العبد. وهذا أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣٦ / ١٢) "المحلى" "السيلى" (٤ / ٤٣١).

مسألة [٢٠]: من هم العاقلة؟

العاقلة هم الذين يحملون العقل، وهي الدية. وسُميت الدية عقلاً، قيل: لأنها تعقل لسان ولي المقتول. وقيل: هو من المنع؛ فالعاقلة يمنعون عن القاتل. وقيل: لأن الإبل تدفع معقولة فنسبت إليها. والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٩ / ١٢) "الفتح" (٦٩٠٣).

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٩ / ١٢): لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ الْعَاقِلَةَ الْعَصَبَاتُ، وَأَنَّ غَيْرَهُنَّ مِنَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ، وَسَائِرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَالزَّوْجِ، وَكُلِّ مَنْ عَدَا الْعَصَبَاتِ لَيْسَ هُنَّ مِنَ الْعَاقِلَةِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَبَاءِ وَالْبَنِينَ... اهـ

❀ فمذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية، وهي الرواية الأظهر، وعزاه شيخ الإسلام للجمهور أن العصبية يدخل فيهم الآباء، والأبناء.

واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: وقضى رسول الله صلوات الله عليه وآله أن يعقل على المرأة عصبته من كانوا، ولا يرثون منه شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها، وهم يقتلون قاتلها. رواه النسائي (٣٨ / ٨)، وأبو داود (٤٥٦٣)، وأحمد (٢ / ٢٢٤) وغيرهم؛ ولأنهم عصبه، فأشبهوا الإخوة، يحققه أن العقل موضوع على التناصر، وهم من أهله؛ ولأن العصبه في تحمل العقل كهم في الميراث في تقديم الأقرب فالأقرب، وآبائهم وأبنائهم أحق العصبات بميراثه، فكانوا أولى بتحمل عقله.

❀ وذذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى أنهم ليسوا من العاقلة.

واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في "البخارى" (٦٧٤٠)، و"مسلم" (١٦٨١) (٣٥)،

لبنيها وزوجها، وأنَّ العقل على عصبتها.

واستدلوا بحديث جابر في "سنن أبي داود" (٤٥٧٥): فجعل النبي ﷺ دية المقتولة على عاقلة القاتلة، وبرأ زوجها وولدها. وفي إسناده: مجالد الهمداني، وهو ضعيف.

وإذا ثبت ذلك في الأولاد؛ فكذلك في الوالد؛ لأنه في معناه، ولأنَّ مال ولده ووالده كماله؛ ولذلك لا تقبل شهادة أحدهما للآخر، ويجب على كل واحد منهما النفقة على الآخر عند الحاجة.

قال أبو عبدالله وفقه الله: القول الأول هو الصواب؛ لأنَّ الابن والأب هم من نفس القبيلة والبطن، وفي حديث جابر في "صحيح مسلم" (١٥٠٧)، أنَّ النبي ﷺ جعل على كل بطن عقولَه.

ولكن إذا كانت القاتلة امرأة، فهل يكون ولدها من العاقلة؟

نصَّ ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (١٠ / ٥) أنهم ليسوا من العاقلة، واستدل بحديث أبي هريرة المتقدم، وسبقه إلى ذلك البخاري، فقال في "صحيحه": [باب جنين المرأة، وأنَّ العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد].

ونقل ذلك عن بعض التابعين كما في "سنن البيهقي" (١٠٧ / ٨) بإسناد ضعيف، ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك برقم (٧٠٢)؟! والواقع وجود الخلاف كما تقدم.

انظر: "المغني" (١٢ / ٣٩-٤٠) "البيان" (١١ / ٥٩٥) "المحلى" (٢١٤٣) "الفتح" (٦٩٠٣، ٦٩٠٩) "الفتاوى" (٣٤ / ١٥٨) "البداية" (٤ / ٢٤٥).

مسألة [٢١]: إن كان الولد للمرأة هو ابن ابن عمها؟

✽ مذهب الجمهور أنه من العاقلة، وهو قول أحمد، وخالفه الشافعية، فقالوا: ليس من

العاقلة، والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (١٢ / ٤٠-٤١) "البيان" (١١ / ٥٩٦).

مسألة [٢٢]: العاقلة هل يدخل فيهم العصبية القريب والبعيد؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٤١/١٢): "وَسَائِرُ الْعَصَبَاتِ مِنَ الْعَاقِلَةِ بَعْدُوا أَوْ قَرُبُوا مِنَ النَّسَبِ، وَالْمَوْلَى وَعَصَبَتُهُ، وَمَوْلَى الْمَوْلَى وَعَصَبَتُهُ، وَغَيْرُهُمْ، وَهَذَا قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالنَّحَعِيُّ، وَحَمَّادُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَلَا أَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ عَصَبَةٌ يَرِثُونَ الْمَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ أَقْرَبَ مِنْهُمْ، فَيَدْخُلُونَ فِي الْعَقْلِ كَالْقَرِيبِ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونُوا وَارِثِينَ فِي الْحَالِ، بَلْ مَتَى كَانُوا يَرِثُونَ لَوْ لَا الْحُجُبُ عَقَلُوا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالذِّيَّةِ بَيْنَ عَصَبَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ كَانُوا، لَا يَرِثُونَ مِنْهَا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَرَثَتِهَا؛ وَلِأَنَّ الْمَوْلَى مِنَ الْعَصَبَاتِ، فَأَشْبَهُوا الْمُنَاسِبِينَ. اهـ"

قلت: مذهب الظاهرية أن المولى ليسوا من العاقلة، وهذا أقرب؛ لأنهم ليسوا من نفس البطن، وتقدم حديث جابر في "صحيح مسلم" أن النبي ﷺ كتب على كل بطن عقوله.
انظر: "بداية المجتهد" (٤/٢٤٥) "المحلى" (٢١٤٣) (٢١٤٨).

مسألة [٢٣]: هل يعقل أهل الديوان عمن معهم في الديوان؟

✽ ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن أهل الديوان الواحد يعقل بعضهم عن بعض قبل العصبية، واستدلوا على ذلك بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما وضع الديوان جعل العقل عليه، والعلة في ذلك أن المقصود من العاقلة هم الذين ينصرونه، ويؤونه، وهذا حاصل في أصحاب الديوان الواحد. ومال إلى هذا شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٢٥٦/١٩).
✽ وذهب الجمهور إلى أن أهل الديوان لا عقل عليهم إن لم يكونوا من العصبية؛ لما تقدم من الأحاديث، وأما أثر عمر؛ فضعيف، أورده ابن حزم كما في "المحلى" من طريق رجل مبهم عن الشعبي عن عمر، ففي إسناده انقطاع وجهالة.

وقول الجمهور هو الصواب، والله أعلم.

مسألة [٢٤]: هل يشترك في العقل الغائب؟

- ✽ مذهب أحمد، وأبي حنيفة، والشافعي أن الغائب يشترك؛ لأنه تشمله الأدلة.
- ✽ ومذهب مالك -وهو قول للشافعي- أنه يختص به الحاضر؛ لأنَّ التحمل بالنصرة، وإنما هي بين الحاضرين، ولأنَّ في قسمته على الجميع مشقة.
- والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/٤٢).

مسألة [٢٥]: كيفية تقسيم العقل على العاقلة.

- ✽ مذهب الحنابلة، والشافعية أن الحاكم يقسم على العاقلة، فيبدأ بالأقرب فالأقرب، فيبدأ بالأب، والابن، ثم الإخوة وبنينهم، ثم الأعمام وبنينهم، ثم أعمام الأب وبنيه، وهكذا.
- ✽ ومذهب أبي حنيفة أن الدية تقسم على جميع العاقلة؛ لظاهر الحديث.
- وحجة الأولين أن هذا الحكم يتعلق بالتعصيب، فاعتبر به الأقرب فالأقرب كالميراث، وظاهر كلام ابن حزم اختيار قول أبي حنيفة.
- انظر: "البيان" (١١/٦٠٦) "المغني" (١٢/٤٣-٤٤) "المحلى" (٢١٤٧).

مسألة [٢٦]: مقدار ما يتحملة كل واحد من العاقلة.

- ✽ مذهب مالك، وأحمد عدم التقدير في ذلك، بل على الحاكم أن يأخذ من كل شخص شيئاً لا يشق عليه، ولا يحجف به، وهو قول ابن حزم.
- ✽ وذهب الشافعي إلى تحديده بربع دينار على المتوسط، وعلى الغني نصف دينار؛ لأنَّ ما دون ذلك تافه لا تُقطع به اليد، وهو رواية عن أحمد.
- ✽ وعن أبي حنيفة أن أكثره أربعة دراهم، ولا حدَّ لأقله.
- والصحيح القول الأول، ولا خلاف أنه لا يكلف أحد بما يشق عليه، ويحجف به.
- انظر: "المغني" (١٢/٤٥) "البيان" (١١/٦٠٤) "المحلى" (٢١٤٧) "البداية" (٤/٢٤٥).

مسألة [٢٧]: هل يشارك في العقل المرأة، والصبي، والمجنون، والفقير؟

أما المرأة: فنقل ابن المنذر الإجماع على أنه لا مشاركة عليها في العقل؛ لأنها ليست عصبية.

وأما الصبي: فنقل ابن المنذر كذلك الإجماع على أنه ليس عليه المشاركة، وعلل الفقهاء ذلك بأن الصبي ليس من أهل النصرة.

✽ وقد خالف ابن حزم، فأوجبها على الصبي؛ لأنه من العاقلة، وكما تجب الزكاة في ماله فكذلك الدية.

وقول ابن حزم أقرب، والله أعلم. والخلاف في المجنون كالخلاف في الصبي.

✽ وأما الفقير: فالجمهور على أنه لا يجب عليه المشاركة؛ لعدم استطاعته، قال تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧]؛

ولأن الدية تحملتها العاقلة للمواساة، والفقير بنفسه يحتاج إلى مواساة.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه يتحمل كغيره، وهي رواية عن أحمد، والصحيح القول

الأول. انظر: "المحلى" (٢١٤٧) "البيان" (٦٠٤/١١) "المغني" (٤٧/١٢).

تنبيه: المريض مرضاً مزمنًا، والشيخ الهرم اختلف فيه الحنابلة، والشافعية، فمنهم من

يقول: لا عقل عليه؛ لأنه ليس من أهل النصرة، ومنهم من يقول: عليه العقل؛ لأنه عصبية،

وهذا هو الصحيح. انظر: "المغني" (٤٨/١٢) "البيان" (٦٠٣/١١).

مسألة [٢٨]: الذي ليس له عاقلة.

✽ يُؤَدَّى عنه من بيت المال عند جماعة من أهل العلم، وهو قول الزهري، والشافعي،

وأحمد.

✽ وعن أحمد رواية أنه لا يجب أن يؤدَّى عنه من بيت المال.

والقول الأول أقرب؛ لحديث: «أنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه، وأرثه».^(١)

انظر: "المغني" (٤٨/١٢) "البيان" (٥٩٧/١١).

مسألة [٢٩]: إذا لم يمكن أخذها من بيت المال؟

✽ مذهب أحمد، وقول للشافعي أنه ليس على القاتل تحملها.

✽ وعن الشافعي قول أنه يتحملها القاتل، وهو تخريج في مذهب أحمد، ورجح ذلك

ابن قدامة حتى لا تهدر دماء المسلمين بدون ديات. وهو الأقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٥٠/١٢) "البيان" (٥٩٨/١١).

مسألة [٣٠]: هل يشترط في العاقلة أن تكون على دين القاتل؟

ذكر أهل العلم أن المسلم لا يعقل عن الكافر، ولا الكافر يعقل عنه؛ لأنه لا توارث بينهما، ولأنه لا موالاة، ولا نصرة بين كافر ومؤمن.

✽ وأما أهل الذمة فيعقل بعضهم عن بعض، وخالف أبو حنيفة، فقال بعدم ذلك.

انظر: "البيان" (٦٠٠/١١).

مسألة [٣١]: هل تغلظ الدية على من قتل في الحرم؟

أما من حيث التحريم: فالتحريم أشد في الحرم؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الباب مع شواهد.

وأما من حيث التغليظ: فذهب جماعة من أهل العلم إلى التغليظ، ونقل ذلك عن عمر، وعثمان، وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما، والأسانيد إليهم ضعيفة، وهو قول عطاء، وطاوس، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والشعبي، ومجاهد، والزهري، وسليمان بن يسار، وقتادة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

✽ واختلفوا في صفة التغليظ، فمنهم من يقول: تغلظ عليه بزيادة ثلث الدية، ومثل ذلك لو قتل في الشهر الحرام، أو قتل محرماً؛ فإن اجتمعت الحرمات الثلاث؛ زيدت عليه دية، وهذا قول أحمد، ومن قال بزيادة ثلث الدية التابعون الذين تقدم النقل عنهم، وكذا

❖ وقال مالك، والشافعي: تغلظ دية الخطأ بدية العمد؛ لما روي عن عمر أنه أخذ من قتادة المدلجي دية ابنه حين حذفه بالسيف ثلاثين حِقَّةً، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفه، ولم يزد في العدد شيئاً، والشافعي لا يغلظ في العمد.

❖ ومنهم من ذهب إلى عدم التغليظ في الدية، وهو قول الحسن، والشعبي، والنخعي، وأبي حنيفة، والجوزجاني، وابن المنذر، ونقل عن عمر ابن عبدالعزيز، وعن بعض الفقهاء السبعة.

واستدلوا بحديث أبي شريح أنَّ النبي ﷺ قال: «وأنتم يا خزاعة قتلتم هذا القتل من هذيل، وأنا والله، عاقله» أخرجه أبو داود (٤٥٠٤)، والترمذي (٨٠٩) بإسناد صحيح، وهذا القتل كان بمكة في حرم الله، ولم يزد النبي ﷺ في الدية.

واستدلوا بعموم الأحاديث السابقة؛ فليس فيها تفريق بين القتل في الحرم وغيره، وهذا القول هو الصواب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/٢٣-٢٦) "ابن أبي شيبه" (٩/١٦٩-١٧١) "البيهقي" (٨/٧١).

فَصْلٌ فِي دِيَاتِ الْجَرَاحِ

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/١٠٥): كُلُّ عُضْوٍ لَمْ يَخْلُقْ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ إِلَّا وَاحِدًا كَاللِّسَانِ، وَالْأَنْفِ، وَالذَّكْرِ، وَالصُّلْبِ، فَفِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّ إِنْثِلَافَهُ إِذْهَابُ مَنَفْعَةِ الْجِنْسِ، وَإِذْهَابُهَا كِإِتْلَافِ النَّفْسِ، وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ: كَالْيَدَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ، وَالْعَيْنَيْنِ، وَالْأُذُنَيْنِ، وَالْمَنْخَرَيْنِ، وَالشَّفَتَيْنِ، وَالْخُصْيَتَيْنِ، وَالثَّدْيَيْنِ، وَالْأَلْيَتَيْنِ، فَفِيهِمَا الدِّيَةُ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّ فِي إِنْثِلَافِهَا إِذْهَابَ مَنَفْعَةِ الْجِنْسِ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفٌ؛ لِأَنَّ فِي إِنْثِلَافِهِ إِذْهَابَ نِصْفِ مَنَفْعَةِ الْجِنْسِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. اهـ.

والظاهر أنه عنى دفع الخلاف في الجملة، وإلا ففي بعض ما ذكره خلاف، والله أعلم.

مسألة [١]: الجناية على العينين.

قال ابن المنذر رحمته الله في كتابه "الإجماع" (٦٨١): وَأَجْمَعُوا أَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ إِذَا أُصِيبَتْا خَطَأً الدِّيةَ، وَفِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ نِصْفَ الدِّيةِ. اهـ.

وكذلك نقل الإجماع ابن قدامة لما ورد في كتاب عمرو بن حزم «وفي العينين الدية».

✽ وخالف ابن حزم، فقال: إِنْ جَنَى عَلَيْهَا خَطَأً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا عَمْدًا فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ، وَصَاحِبُ الْجَنَايَةِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْقَصَاصِ، أَوْ قَبُولِ الْمَفَادَةِ بِمَا تَرْضَايَا عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ فِي غَيْرِ الْعَيْنِ. وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَابْنُ حَزْمٍ مُحْجُوجٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ.

انظر: "المغني" (١٢/١٠٦) "البيان" (١١/٥١٤-).

مسألة [٢]: إِذَا جَنَى عَلَى رَأْسِهِ جَنَايَةً ذَهَبَ بِهَا بَصَرُهُ؟

ذكر أهل العلم أَنَّ فِي ذَلِكَ الدِّيةَ إِذَا يَسَّوْا مِنْ رَجُوعِهِ، وَإِلَّا فَيَنْتَظَرُ، وَإِذَا ذَهَبَ الْبَصَرُ

مِنْ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ مَاتَ نِصْفُ الدِّيةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَنَفْعَةُ الْقَصْدُ فِي الْعَيْنِ.

مسألة [٣]: إذا جنى عليه جناية أذهبت بعض البصر؟

ذكر أهل العلم أنه يُعطى من الدية بالنسبة بقدر ما نقص، وإن لم يعرف قدر النقص؛ ففيه حكومة، وقد صح ذلك عن علي عليه السلام كما في "سنن البيهقي" (٨ / ٨٧). انظر: "المغني" (١٠٩ / ١٢) "البيان" (١١ / ٥١٦-).

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٠٩ / ١٢): وَإِنْ جَنَى عَلَى عَيْنَيْهِ، فَدَرَرَتْ، أَوْ أَحْوَلَتْ، أَوْ عَمِشَتْ، فَفِي ذَلِكَ حُكُومَةٌ، كَمَا لَوْ ضَرَبَ يَدَهُ فَأَعْوَجَّتْ. اهـ.

مسألة [٤]: دية عين الأعور.

❁ ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أَنَّ الأعور في عينه الدية كاملة، وهو قول الزهري، وقتادة، ومالك، والليث، وأحمد، وإسحاق.

واستدلوا على ذلك بأنَّ هذا هو الذي قضى به الصحابة، فقد ثبت ذلك عن عمر، وابن عمر عليهما السلام، وجاء عن علي عليه السلام بأسانيد تحتل التحسين، وجاء عن عثمان بسند ضعيف، ولا يُعلم لهم مخالف؛ ولأنَّ إذهاب عينه يُذهب البصر كاملاً.

❁ وذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أَنَّ فيها نصف الدية، وهذا قول النخعي، ومسروق، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة؛ لأنَّ ما ضمن ببدل مع بقاء نظيره؛ ضمن به مع فقد نظيره، كاليد، ولعموم الأدلة الواردة. وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١١٠ / ١٢) "البيان" (١١ / ٥١٤-)، وانظر المسألة رقم [١٩] تحت حديث (١١٦٨).

مسألة [٥]: أجضان العين.

❁ من أهل العلم من يقول: فيها الدية، وفي الواحد منها ربع الدية. وهذا قول الحسن، والشعبي، وقتادة، وأحمد، والشافعي، والثوري، وأصحاب الرأي، وصحَّ ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

✽ وأما ابن حزم فيقول - كما تقدم - : إن كان عمداً؛ فالمفاداة، وإن كان خطأ؛ فلا شيء.

والصحيح هو قول مالك، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/١١٣-) "البيان" (١١/٥١٨) "البيهقي" (٨/١٥٢) "ابن أبي شيبة" (٩/١٦٤) "المحلى" (١٢/٦٩).

مسألة [٦]: أهذاب العينين.

الأهذاب هو الشعر الذي على الأُجفان.

✽ ومذهب الحنابلة، وأبي حنيفة أنَّ في جميعها الدية، وفي الواحد ربع الدية.

✽ ومذهب مالك، والشافعي أنَّ فيها حكومة، وهو الصواب.

انظر: "المغني" (١٢/١١٤) "البيان" (١١/٥١٨).

مسألة [٧]: دية الأذنين.

✽ عامة أهل العلم على أنَّ الأذنين فيهما الدية، وفي الواحدة منهما نصف الدية؛ لحديث

عمرو بن حزم: «وفي الأذن خمسون من الإبل» ونقل ذلك عن عمر، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنه.

✽ وعن مالك رواية أنَّ فيها حكومة، وحمل الحديث المذكور على ذهاب السمع مع

الأذن، والأقرب قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: "ابن أبي شيبة" (٩/٢٦-) "البيان" (١١/٥١٩) "البيهقي" (٨/٨٥) "المغني" (١٢/١١٤-).

مسألة [٨]: استحشاف الأذن بالجناية.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/١١٥): فَإِنْ جَنَى عَلَى أُذُنِهِ، فَاسْتَحْشَفَتْ،

وَاسْتَحْشَفُهَا كَشَلَلِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ. وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ فِي الْآخَرِ: فِي ذَلِكَ دِيَّتُهَا؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَتْ دِيَّتُهُ بِقَطْعِهِ، وَجَبَتْ بِشَلْلِهِ، كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ.

قال، وَلَكِنَّا أَنَّ نَفْعَهَا بَاقٍ بَعْدَ اسْتَحْشَافِهَا وَجَمَاهَا؛ فَإِنَّ نَفْعَهَا جَمْعُ الصَّوْتِ، وَمَنْعُ دُخُولِ

دِيَّتُهَا؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ أُذُنًا فِيهَا جَمَاهُا وَنَفَعُهَا، فَوَجَبَتْ دِيَّتُهَا كَالصَّحِيحَةِ، وَكَمَا لَوْ قَلَعَ عَيْنًا عَمَّشًا، أَوْ حَوَّلَاءً. اهـ، وانظر: "البيان" (١١/ ٥٢٠).

مسألة [٩]: دية أذن الأصم.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١٥/ ١٢): وَتَجِبُ الدِّيَّةُ فِي أُذُنِ الْأَصْمِ؛ لِأَنَّ الصَّمَمَ نَقْصٌ فِي غَيْرِ الْأُذُنِ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي دِيَّتِهَا، كَالْعَمَى لَا يُؤَثِّرُ فِي دِيَةِ الْأَجْفَانِ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. اهـ يعني عند من أوجب الدية بالأذن.

مسألة [١٠]: دية السمع.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١١٥-١١٦/ ١٢): قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ عَوَامُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي السَّمْعِ الدِّيَّةَ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَبِهِ قَالَ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَهْلُ الشَّامِ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَلَا أَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافًا لَهُمْ.

قال: وَإِنْ ذَهَبَ السَّمْعُ مِنْ إِحْدَى الْأُذُنَيْنِ؛ وَجَبَ نِصْفُ الدِّيَّةِ، كَمَا لَوْ ذَهَبَ الْبَصَرُ مِنْ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ. انتهى المراد.

قلت: وأثر عمر الذي أشار إليه، في إسناده انقطاع كما في "سنن البيهقي" (٨/ ٩٨)، و"ابن أبي شيبة" (٩/ ١٦٧).

وفي حديث معاذ بن جبل عند البيهقي (٨/ ٨٧-٨٨): «وفي السمع مائة من الإبل»، وهو حديث شديد الضعف، فيه رشدين بن سعد، شديد الضعف، وعبد الرحمن الإفريقي ضعيف.

❖ وذهب ابن حزم إلى ما ذهب إليه في العين والأذن. "المحلى" (٢٠٥٧).

وقال الشوكاني رحمته الله في "السيل" (ص ٩٠٤) - بعد أن ذكر أثر عمر، وحديث معاذ -:

والحاكم العارفين بالمسالك الشرعية، وفي قضاء عمر لها أسوة إن لم يجدا ما هو أنهض من ذلك. اهـ

مسألة [١١]: إذا جنى على شعر الرأس، أو الحاجب، أو اللحية؟

✽ من أهل العلم من قال: إذا لم يرجع؛ ففيه الدية كاملة، وفي الحاجب نصف الدية، وفي الحاجبين الدية كاملة. وهذا قول الحنابلة، والثوري، والحنفية.

✽ ومنهم من قال: فيه الحكومة؛ لأن الشعر ليس له منفعة كالأعضاء، وهذا قول مالك، والشافعي، وبعض الحنابلة، وابن المنذر، وهو الصحيح.

انظر: «المغني» (١١٧/١٢) - «البيهقي» (٩٨/٨).

مسألة [١٢]: دية الأنف.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١١٩/١٢ - ١٢٠): «وَفِي الْأَنْفِ الدِّيَةُ إِذَا كَانَ قُطْعَ مَارِنُهُ، بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ. حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَمَّنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَفِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعًا الدِّيَةُ، وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطِئِ» «إِذَا أُوعِيَ جَدْعًا»، يَعْنِي إِذَا: أُسْتُوعِبَ وَاسْتُوْصِلَ؛ وَلِأَنَّهُ عُضْوٌ فِيهِ جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ، لَيْسَ فِي الْبَدَنِ مِنْهُ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَكَانَتْ فِيهِ الدِّيَةُ، كَاللِّسَانِ، وَإِنَّمَا الدِّيَةُ فِي مَارِنِهِ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ.

قال: فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ، فَفِيهِ بِقَدْرِهِ مِنَ الدِّيَةِ، يُمَسَّحُ وَيُعْرَفُ قَدْرُ ذَلِكَ مِنْهُ، كَمَا قُلْنَا فِي الْأَذْنَيْنِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالشَّعْبِيِّ وَالشَّافِعِيِّ. اهـ

وفي بعض طرق حديث عمرو بن حزم المرسَل: «وفي الأنف إذا استوعب مارنه الدية»،

وإسناده إلى أبي بكر بن حزم حسن. انظر: «البيهقي» (٨٨/٨) «ابن أبي شيبة» (١٥٥/٩).

مسألة [١٣]: إذا قطع أحد المنخرين؟

ففي كل واحد الثلاث. وهذا القول جاء عن زيد بن ثابت بسند منقطع، وهو قول أحمد، وإسحاق، ووجهٌ للشافعية.

✽ وقال بعضهم: المنخران فيهما الدية، والحاجز فيه حكومة. وهذا القول رواية عن أحمد، ووجهٌ للشافعية. انظر: "المغني" (١٢٠ / ١٢) "اليهقي" (٨٨ / ٨) "ابن أبي شيبة" (٣٠ / ٩).

مسألة [١٤]: إن قطع مع المارن القصبة، أو شيئاً منها؟

✽ مذهب مالك، والأشهر عند الحنابلة أن فيه الدية فقط.

✽ ومذهب الشافعي، واحتمال للحنابلة أن فيه الدية للمارن، وحكومة للقصبة. انظر: "المغني" (١٢١ / ١٢).

مسألة [١٥]: إذا ضرب أنفه، فأشله؟

✽ مذهب الحنابلة أن في ذلك حكومة، وهو قولٌ للشافعي، وهو الصحيح، وللشافعي قول أن فيه الدية، وهو مرجوح. انظر: "المغني" (١٢١ / ١٢).

مسألة [١٦]: إذا جنى على أنفه فأزال الشم؟

ذكر ابن قدامة رحمته الله أن في ذلك الدية، وقال: لا نعلم فيه خلافاً؛ لأنه حاسة تختص بمنفعته؛ فكان فيها كسائر الحواس. "المغني" (١١٩ / ١٢).

مسألة [١٧]: دية الشفتين.

نُقِلَ عدم الخلاف في أن فيهما الدية؛ لما في كتاب عمرو بن حزم، ونقل ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه بسند منقطع، أو معضل، وجاء عن علي رضي الله عنه بسند لا بأس به.

✽ ثم اختلفوا، فمنهم من قال: في كل شفة نصف الدية. وهو قول الأكثر، وهو الوارد عن علي، وأبي بكر رضي الله عنهما.

وأجيب عنهم باليدين؛ فإنها يتساويان مع أن اليمنى أكثر نفعًا، والقول الأول أرجح.
انظر: «المغني» (١٢/ ١٢٢-) «المحلى» (٢٠٥٦) «البيهقي» (٨٨/ ٨) «ابن أبي شيبة» (٩/ ١٧٤-).

مسألة [١٨]: دية اللسان.

لسان الناطق فيه الدية بالإجماع، ثبت ذلك عن علي، وجاء عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهم، ولم يثبت، والعمدة في ذلك كتاب عمرو بن حزم: «وفي اللسان الدية». انظر: «المغني» (١٢/ ١٢٤) «البيهقي» (٨/ ٨٩) «ابن أبي شيبة» (٩/ ١٧٦-).

مسألة [١٩]: إذا جنى عليه، فخرس دون قطع لسانه؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ١٢٤): فَإِذَا جَنَى عَلَيْهِ فَخْرَسَ، وَجَبَتْ دِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا تَعَلَّقَتْ الدِّيَةُ بِإِتْلَافِهِ، تَعَلَّقَتْ بِإِتْلَافِ مَنْفَعَتِهِ، كَالْيَدِ. اهـ

مسألة [٢٠]: إذا قطع لسانه، وهو أخرس؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ١٢٤): فَإِنْ كَانَ أَخْرَسَ؛ لَمْ تَحِبْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، بَغَيْرِ خِلَافٍ؛ لِذَهَابِ نَفْعِهِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ، وَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ. اهـ

✽ واختلفوا فيما يجب فيه، فذهب أحمد إلى وجوب ثلث الدية، وهو قول قتادة، وابن شبرمة، وجاء عن عمر بسند ضعيف، وحجتهم في ذلك قياسه على اليد الشلاء، والعين القائمة، والسن السوداء، فقد جاء فيها الحديث بأنَّ فيها الثلث.

✽ وذهب مالك، والشافعي، والحنفية إلى أن في ذلك حكومة؛ لأنه لم يرد فيه التقدير شرعًا. انظر: «المحلى» (٢٠٥٢).

مسألة [٢١]: إذا جنى على لسانه فذهب ذوقه؟

✽ قال بعض الحنابلة، والشافعية: فيه الدية.

✽ وقال جماعة منهم: فيه حكومة، وليس فيه الدية.

وصوب ذلك ابن قدامة، فقال: وَالصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْأَخْرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّيَّةُ فِيهِ؛ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّيَّةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ، لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَتِهِ دُونَهُ، كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ. اهـ "المغني" (١٢٥/١٢).

مسألة [٢٢]: ذهاب بعض الكلام.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢٦/١٢): وَإِنْ ذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ؛ وَجَبَ مِنْ الدِّيَّةِ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ، يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِحُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا سِوَى (لَا)؛ فَإِنَّ مَخْرَجَهَا مَخْرَجُ اللَّامِ وَالْأَلِفِ، فَمَهْمَا نَقَصَ مِنَ الْحُرُوفِ؛ وَجَبَ مِنَ الدِّيَّةِ بِقَدْرِهِ. اهـ

مسألة [٢٣]: دية الأسنان.

لا خلاف بين أهل العلم أَنَّ السن فيها خمس من الإبل، ثبت ذلك في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وجاء أيضًا في كتاب عمرو بن حزم ذلك.

✽ ثم ذهب بعضهم إلى أَنَّ ذلك في غير الأضراس، وجعل في الأضراس ناقتين ناقتين؛ تكملة المائة. وهذا قول سعيد بن المسيب، وعطاء، ورؤي عن مالك، وأحمد في رواية، وجاء عن عمر، ولم يصح عنه.

✽ وثبت عن عمر رضي الله عنه كما في "مصنف عبدالرزاق" أَنَّهُ جَعَلَ فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرًا بَعِيرًا.

✽ وأكثر العلماء على أَنَّ الضرس، والناب، والثنية، والرباعية كلها سواء، خمس من الإبل؛ لحديث ابن عباس مرفوعًا: «الثنية، والضرس سواء»، وهو حديث ثابت سياقي تخريجه إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وثبت هذا القول عن ابن عباس، ومعاوية رضي الله عنه، كما في "مصنف عبدالرزاق".

والصحيح في هذه المسألة قول الجمهور. انظر: "المغني" (١٢٠/١٣٢-١٣٢) "ابن أبي شيبة"

مسألة [٢٤]: دية اليد الشلاء، والعين القائمة، والسن السوداء.

العين القائمة: هي التي ذهب بصرها، وصورتها باقية، كصورة الصحيحة.

✽ فذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ في ذلك ثلث الدية، وهو قول مجاهد، وأحمد، وإسحاق، وزوي ذلك عن عمر بسند صحيح، واستدلوا على ذلك بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمكانها بثلث ديتها، وفي اليد الشلاء إذا قُطعت ثلث ديتها، وفي السن السوداء إذا قُلعت ثلث ديتها. وإسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب؛ فالحديث حسن، رواه النسائي (٢٩/٨)، وغيره.

✽ وذهب مالك، والشافعي، والحنفية، وأحمد في رواية إلى أنَّ فيها حكومة، وهو قول مسروق، والزهري، وأبي ثور، وابن المنذر، والصحيح القول الأول، وكأنهم لم يبلغهم الحديث، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٢/١٥٥) «البيهقي» (٨/٩٨) «ابن أبي شيبة» (٩/٢٠٥).

مسألة [٢٥]: دية سن الصبي الذي لم يثغر.

قال أبو محمد بن قدامة رحمه الله في «المغني» (١٢/١٣٢-١٣٣): فَأَمَّا سَنُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يُثْغَرْ؛ فَلَا يَجِبُ بِقُلْعِهَا فِي الْحَالِ شَيْءٌ، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ عَوْدُ سِنِّهِ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا فِي الْحَالِ شَيْءٌ، كَتَنَفِ شَعْرِهِ، وَلَكِنْ يُنْتَظَرُ عَوْدُهَا؛ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَبْأَسُ مِنْ عَوْدِهَا، وَجَبَتْ دِيَّتُهَا. اهـ

ثم ذكر كلامًا معناه أنَّ السن إن نبتت متغيرة ففيها حكومة.

مسألة [٢٦]: دية اليدين.

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في اليدين، ووجوب نصفها في أحدهما؛ لحديث عمرو ابن حزم المرسل: «وفي اليد خمسون من الإبل»، وكذلك في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه

قُطِعَتْ نِصْفُ الْعَقْلِ. وَثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

انظر: "المغني" (١٣٨ / ١٢) "البيهقي" (٨ / ٩١) - "ابن أبي شيبه" (٩ / ١٨٠) - "البيان" (١١ / ٥٣٩).

مسألة [٢٧]: ضابط اليد التي تجب بها الدية.

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣٩ / ١٢): وَالْيَدُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الدِّيَةُ مِنَ الْكُوعِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْيَدِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا، بِدَلِيلٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، كَانَ الْوَاجِبُ قَطْعُهَا مِنَ الْكُوعِ، وَكَذَلِكَ التَّيْمُمُ يَجِبُ فِيهِ مَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ. اهـ، وانظر: "البيان" (١١ / ٥٤٠).

مسألة [٢٨]: إن قطع يده من فوق الكوع: الساعد، أو المرفق، أو العضد؟

✽ جماعة من أهل العلم على أن له الدية فقط، ولا زيادة له في ذلك، وهذا قول عطاء، والنخعي، وقتادة، وابن أبي ليلى، ومالك، وأحمد، وبعض الشافعية؛ لأنَّ اليد اسم للجميع إلى المنكب.

✽ وذهب الشافعي في الأشهر عنه، وبعض الحنابلة إلى أنه يجب مع الدية حكومة لما زاد عن الكوع؛ لأنَّ الدية تجب بقطعها من الكوع، فما زاد ففيه حكومة.

وأجيب عن ذلك بأنَّ الدية المذكورة تجب بقطع الأصابع مفردة، ولا يجب بقطعها من الكوع أكثر مما يجب في قطع الأصابع؛ فالقول الأول أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣٩ / ١٢) - "البيان" (١١ / ٥٤٠).

مسألة [٢٩]: إذا قطع من الكوع، ثم من المرفق.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤٠ / ١٢): فَأَمَّا إِذَا قَطَعَ الْيَدَ مِنَ الْكُوعِ، ثُمَّ قَطَعَهَا مِنَ الْمَرْفِقِ؛ وَجَبَ فِي الْمَقْطُوعِ ثَانِيًا حُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّةُ الْيَدِ بِالْقَطْعِ الْأَوَّلِ، فَوَجَبَتْ بِالثَّانِي حُكُومَةٌ، كَمَا لَوْ قَطَعَ الْأَصَابِعَ، ثُمَّ قَطَعَ الْكَفَّ. اهـ.

مسألة [٣٠]: إذا جنى عليها، فأشلهما؟

تجب فيها الدية؛ لأنه فوت منفعتها؛ فلزمته ديتها كما لو أعمى عينه مع بقائها، أو أخرس لسانه. «المغني» (١٢/ ١٤٠).

مسألة [٣١]: دية الرجلين.

أجمع أهل العلم على أنَّ في الرجلين الدية، وفي الواحدة نصف الدية؛ لحديث عمرو بن حزم، وعمر بن شعيب المتقدمين، وثبت ذلك عن علي رضي الله عنه، وجاء عن عمر رضي الله عنه بسند ضعيف.

انظر: «المغني» (١٢/ ١٤٨) «البيان» (١١/ ٥٤٣) «البيهقي» (٨/ ٩١) «ابن أبي شيبة» (٩/ ٢٠٨) «عبد الرزاق» (٩/ ٣٨٠).

مسألة [٣٢]: قدم الأعرج، ويد الأعسم.

الأعسم: هو الذي عنده اعوجاج في الرسغ.

❁ ففي رجل الأعرج، ويد الأعسم الدية كاملة؛ لأنَّ ذلك ليس عيباً في قدم، ولا كف؛ فلم يمنع ذلك كمال الدية فيهما، وهو مذهب الشافعي، والحنابلة.

❁ وقال بعض الحنابلة: فيها ثلث ديتها كاليد الشلاء.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ١٤٨): ولا يصح؛ لأنَّ هذين لم تبطل منفعتهما؛ فلم تنقص ديتهما بخلاف اليد الشلاء. اهـ، وانظر: «البيان» (١١/ ٥٤٤).

مسألة [٣٣]: أصابع اليد والقدمين.

عامة أهل العلم على أنَّ دية الأصابع عشر من الإبل، لكل أصبع، ثبت ذلك عن علي، وعمر رضي الله عنه، وهو قول مسروق، وعروة، ومكحول، والشعبي، والثوري، والأوزاعي، ومالك، وأحمد، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي.

الإبهام بثَلْثِ عُرَّةٍ، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا بِاَثْنَتَيْ عَشْرَةٍ، وَفِي الْوُسْطَى بِعَشْرِ، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا بِتِسْعٍ، وَفِي الْخَنْصَرِ بِسِتٍّ، وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا أُخْبِرَ بِكِتَابِ كَتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ لآلِ حَزْمٍ: «وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ»، أَخَذَ بِهِ وَتَرَكَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: فِي الْإِبْهَامِ خَمْسَ عَشْرَةٍ، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا عَشْرٌ، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا ثَمَانٍ، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا سَبْعٌ. اهـ

قلت: أثر عمر، ومجاهد ثابتان كما في "مصنف ابن أبي شيبة"، و"عبد الرزاق" و"سنن البيهقي"، وأثر عمر من طريق: سعيد بن المسيب عنه، وفي الأثرين: «في الثانية: عشر».

وحجة القول الأول بأنَّ كلها عشر، حديث ابن عباس رضي الله عنهما في «البخاري»: «هذه، وهذه سواء» يعني الخنصر والإبهام. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «دية أصابع اليدين، والرجلين عشر من الإبل، لكل أصبع»، وهو حديث ثابت، وجاء في كتاب عمرو بن حزم ذلك، وجاء في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

انظر: «المغني» (١٢/١٤٩) «البيهقي» (٨/٩٢-٩٣) «ابن أبي شيبة» (٩/١٩٣-) «عبد الرزاق» (٩/٣٨٣-) «البيان» (١١/٥٤٠).

مسألة [٣٤]: الأصبع الزائدة.

✽ أكثر العلماء على أَنَّ فيها حكومة، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة، وأبي ثور، وغيرهم.

✽ ونُقل عن زيد بن ثابت بسند منقطع أَنَّ فيها ثلث دية الأصبع.

✽ وخالف ابن حزم، فقال: فيها عشر؛ لعموم الحديث.

انظر: «المغني» (١٢/١٥٠) «المحلى» (٢٠٤٣).

مسألة [٣٥]: دية الأنامل.

✽ دية كل أصبع مقسومة على أناملها، وفي كل أصبع ثلاث أنامل إلا الإبهام، ففيه

أناملتان، ففيه كل أنملة خمس من الأنا، هذا مذهب أحمد، والشافعي.

❖ وقال مالك: هُنَّ ثلاث أنامل أيضًا، إحداهن باطنة.

وأجيب بأن الاعتبار بما ظهر، وهو الصحيح. انظر: "المغني" (١٢/ ١٥٠) "البيان" (١١/ ٥٤١).

تنبيه: المقدار الذي يستحق الدية من الرجل هو مفصل القدم، وما زاد؛ فكما تقدم في اليد.

تنبيه آخر: إذا اعتدى الرجل على ظفر أخيه المسلم ففسد واسود فلم يثبت في تقديره حديث مرفوع، ولكن ثبت بإسناد صحيح كما في "المصنفين" عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: في الظفر إذا أعور خمس دية الأصبع. وبذلك أخذ أحمد، وإسحاق.

قال أبو عبدالله وفقه الله: فيه حكومة، سواء نبت أم لم ينبت، وهو قول مالك، والشافعي، وابن المنذر، والله أعلم.

انظر: "الإشراف" (٧/ ٤٢٨) "ابن أبي شيبة" (٩/ ٢٢٠) "عبدالرزاق" (٩/ ٣٩١-).

مسألة [٣٦]: دية الذكر.

أجمع أهل العلم على أنَّ في الذكر الدية؛ لما جاء في كتاب عمرو بن حزم: «وفي الذكر الدية».

وثبت ذلك عن علي رضي الله عنه، وجاء عن غيره، وإذا أشله؛ ففيه الدية، سواء كان ذلك في ذكر الصغير، أو الكبير.

انظر: "المغني" (١٢/ ١٤٦) "البيهقي" (٨/ ٩٧) "ابن أبي شيبة" (٩/ ٢١٣-) "البيان" (١١/ ٥٤٨) "المحل" (٢٠٥٩).

تنبيه: نص جماعة من السلف أنَّ الدية تستحق بقطع الحشفة، وما زاد، وأما ما نقص عن الحشفة ففيه حكومة. وقال بعض الشافعية: فيما زاد حكومة. وقال بعض الحنابلة، والشوكاني: تستحق الدية بقطعه كاملاً، وفي النصف النصف، ثم بحسابه، وهذا أقرب، والله أعلم.

انظر: "ابن أبي شيبة" (٩/ ٢١٥-) "البيان" (١١/ ٥٤٨) "المغني" (١٢/ ١٤٦-١٤٧)، "السيوطي".

مسألة [٣٧]: دية الأنثيين.

✽ عامة أهل العلم على أن فيهما الدية؛ لما جاء في كتاب عمرو بن حزم: «وفي البيضتين الدية»، وجاء ذلك عن جماعة من الصحابة، ثبت منها أثر علي رضي الله عنه.

✽ وأكثرهم على أن كل واحدة فيها نصف الدية، وقال سعيد بن المسيب: في اليسرى ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلث؛ لأن من اليسرى يأتي الولد؛ فهي أكثر نفعاً.

وأجيب بأن ما وجبت الدية في شيئين منه؛ وجب في أحدهما نصفها، كاليدين، وسائر الأعضاء، وتستوي دياتها مع اختلاف نفعها، وإذا رضت الأنثيين؛ ففيهما الدية.

انظر: «المغني» (١٢/١٤٧) «البيان» (١١/٥٤٩).

مسألة [٣٨]: ذكر العنين.

✽ أكثر أهل العلم على أن فيه الدية كاملة؛ لأنه عضو سليم في نفسه غير مأیوس من جماعه.

✽ وعن أحمد رواية أنه لا تكمل فيه الدية، وهو قول قتادة.

والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (١٢/١٤٦).

مسألة [٣٩]: ذكر الخصي.

✽ من أهل العلم من قال: فيه الدية كاملة. وهو قول الشافعي، وأحمد في رواية، وابن المنذر؛ لأن الخصي يستطيع الجماع؛ فممنفعة الذكر باقية فيه.

✽ ومنهم من يقول: لا تجب فيه الدية كاملة. وهو قول مالك، والثوري، وأصحاب الرأي، وإسحاق، وأحمد في رواية؛ لأنه قد ذهب منه النسل، والجماع يذهب في الغالب. والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (١٢/١٤٦).

مسألة [٤٠]: ثديا المرأة.

مقصودة، وفي الواحد منها نصف الدية. «المغني» (١٢/١٤٦).

مسألة [٤١]: حلمتا الثديين.

✽ ذهب الشعبي، والنخعي، وأحمد، والشافعي إلى أنَّ فيها الدية؛ لأنَّ بذهاهما تذهب منفعة الثديين.

✽ وقال مالك، والثوري: إن ذهب اللبن؛ وجبت ديتهما، وإلا وجبت حكومة بقدر شينه، وهو قول قتادة، وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/١٤٢-).

مسألة [٤٢]: إن ضربهما، فأبطل نفعهما، وأصبح اللبن يخرج منهما؟

✽ من أهل العلم من قال: فيه حكومة. وهو مذهب الشافعية، والحنابلة.

✽ ومنهم من قال: فيه الدية. وهو قول مالك، والثوري، وقاتادة، وبعض الحنابلة.

انظر: «المغني» (١٢/١٤٣).

مسألة [٤٣]: ثديا الرجل (الثندوتان).

✽ من أهل العلم من قال: فيها الدية كثدي المرأة، وهو قول أحمد، وإسحاق، والشافعي في قول.

✽ ومنهم من يقول: فيها حكومة. وهو قول النخعي، ومالك، والشافعي في ظاهر مذهبه، وابن المنذر؛ لعدم وجود دليل على التقدير، ونفع ثديي المرأة أعظم من ثديي الرجل، وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/١٤٣).

مسألة [٤٤]: دية الأليتين.

نقل ابن المنذر الإجماع على أنَّ في الأليتين الدية، وفي الواحدة منها نصف الدية. «المغني» (١٢/١٤٣).

مسألة [٤٥]: دية الصلب.

الصلب الدية».

✽ وقال الشافعية: ليس فيه الدية إلا أن يذهب مشيه، أو جماعه؛ فتجب الدية من أجل ذلك، لا من أجل الصلب. والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/ ١٤٤).

مسألة [٤٦]: إذا ضرب في بطنه، فصار لا يستمسك الغائط، أو في المثانة، فصار لا يستمسك البول؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ١٤٤): فِيهِ الدِّيَّةُ، وَهَذَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَلَمْ أَعْلَمْ فِيهِ مُحَالِفًا، إِلَّا أَنَّ ابْنَ أَبِي مُوسَى ذَكَرَ فِي الْمَثَانَةِ رَوَايَةَ أُخْرَى، فِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمَحْلَيْنِ عَضْوٌ فِيهِ مَنَفْعَةٌ كَبِيرَةٌ، لَيْسَ فِي الْبَدَنِ مِثْلُهُ؛ فَوَجَبَ فِي تَفْوِيتِ مَنَفْعَتِهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ

مسألة [٤٧]: دية العقل.

فيه الدية كاملة عند أهل العلم، قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافاً.

ورُوي ذلك عن عمر رضي الله عنه بإسناد ضعيف، وعن زيد بن ثابت بإسناد حسن، وجاء فيه حديث مرفوع عن معاذ بن جبل، وهو شديد الضعف، وقد ذكرناه في [مسألة دية السمع]. انظر: «المغني» (١٢/ ١٥١) «ابن أبي شيبة» (٩/ ٢٦٦) «البيهقي» (٨/ ٨٦).

مسألة [٤٨]: إذا تلف أكثر من عضو، أو أكثر من حاسة بجناية واحدة.

✽ ذكر أهل العلم أنَّ الدية تتعدد بالأعضاء، والحواس التالفة، وجاء عن عمر رضي الله عنه،

كما في «مصنف ابن أبي شيبة»، و«مصنف عبدالرزاق» أنه قضى في رجل رمى رجلاً بحجر فذهب سمعه، ولسانه، وعقله، وجماعه، فقضى له بأربع ديات. ولكنه أثر ضعيف منقطع.

✽ وعن مالك في مسألة إذا قطع الأذن، فذهب السمع أنَّ فيه دية واحدة فقط، وخالفه

الجمهور، فقالوا: فيه ديتان: دية الأذن، ودية السمع.

فيه دية واحدة؛ لأنها منفعة عضو واحد كاللسان. والأصح عنهما أن فيه ديتين، وهو الأقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١١٦/١٢) (١٤٤/١٢) - (١٥٣/١٢) «البيان» (١١/٥٢١، ٥٤٧) «ابن أبي شيبة» (٢٦٦/٩) «البداية» (٤/٢٥٦) «عبدالرزاق» (١٠/١١).

مسألة [٤٩]: دية الترقوة والضلّع.

الترقوة: هي العظم الذي يمتد من النحر إلى الكتف من الجانبين؛ فلإنسان ترقوتان والضلّع معروف.

❁ نُقِلَ عن زيد بن ثابت أن في ذلك بعيرين، وفي العظمين أربعة، وإسناده ضعيف، وقال به الخرقى.

❁ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن في الترقوة والضلّع بعير واحد، صحَّ ذلك عن عمر رضي الله عنه، وهو قول سعيد بن المسيب، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وقتادة، وأحمد، وإسحاق، وقول للشافعي. وحجتهم أن عمر رضي الله عنه قضى بذلك، ولم يصح عن غيره من الصحابة خلافه.

❁ وقال جماعة من أهل العلم: في ذلك حكومة. وهو قول مالك، والشافعي في الأشهر عنه، والحنفية، ومسروق، وابن المنذر.

❁ ونُقِلَ عن عمرو بن شعيب أنه أوجب في ذلك الدية.

والصحيح ما ذهب إليه مالك، والشافعي، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/١٧٢-١٧٣)

«البيان» (١١/٥٦٣) «المحلى» (٢٠٦١) (٢٠٦٢) «ابن أبي شيبة» (٩/١٨٤، ٢٢٤).

مسألة [٥٠]: عظم الزند.

❁ مذهب الحنابلة أن الزند فيه عظمان، كل عظم فيه بعير واحد، ونقل ذلك عن عمر

✽ ومذهب مالك، والشافعي، والحنفية أن فيه حكومة، وهذا هو الصواب؛ لعدم وجود دليل على التقدير. انظر: "المغني" (١٢/١٧٣-).

مسألة [٥١]: سائر العظام غير ما تقدم.

✽ أكثر أهل العلم على عدم التقدير، وقدر بعض الحنابلة دية الساق ببعيرين، وكذلك الفخذ.

والذي يظهر أنه حكومة؛ لعدم وجود دليل يُعتمد عليه في التحديد. انظر: "المغني" (١٢/١٧٤).

مسألة [٥٢]: من قُطعت يده في سبيل الله، فقطع رجل يده الأخرى.

✽ نُقل عن الزهري أنه قال: يغرم له دية كاملة، وهو مقتضى قول بعض الحنابلة.

✽ والجمهور على أن عليه دية قطع اليد فحسب، والله أعلم. "المحلى" (٢٠٤٧).

مسألة [٥٣]: دية الظفر.

✽ نُقل عن زيد بن ثابت أنه قال: إذا سقط؛ ففيه بعير، وإذا ثبت ففيه خمسا بعير، وإسناده ضعيف منقطع.

✽ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن الظفر إذا أعور -أي: لم ينبت- فيه خمس دية الأصبع. والأثر ثابت عنه، وبذلك قال أحمد، وإسحاق.

✽ وقال جماعة: فيه بعير. نُقل عن عمر بسند ضعيف منقطع، وقال بذلك مجاهد، وعمر ابن عبدالعزيز.

✽ وقال جماعة: حكومة لا تقدير فيه. وهو قول مالك، والشافعي، والحنفية، ونحوه عن عطاء، وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المحلى" (٢٠٥٥) "ابن أبي شيبة" (٩/٢٢٠) "عبد الرزاق" (٩/٣٩١-).

مسألة [٥٤]: إذا وطئ الرجل زوجته الصغيرة، أو الضعيفة، فأفضاها؟

الإفضاء: هو خرق ما بين مسلك البول، والمنى.

✽ من أهل العلم من أوجب في ذلك ثلث الدية، وهو المنقول عن عمر بن الخطاب بإسناد منقطع، وقال به قتادة، والحنابلة، والحنفية.

✽ وبعضهم أوجب في ذلك الدية، وهو قول الشافعي، ونقل عن عمر بن عبدالعزيز، وأبان بن عثمان.

قلت: ومقتضى قول مالك أن في ذلك حكومة، وهو أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/١٧٠) "البيان" (١١/٥٥٨).

مسألة [٥٥]: هل يضمن الرجل لو كانت زوجته كبيرة غير ضعيفة، فحصل

الإفضاء؟

✽ من أهل العلم من قال: لا يضمن. وهذا قول عمر بن عبدالعزيز، وأبان بن عثمان، وأحمد، وأبي حنيفة؛ لأنه فعل ما هو مأذون له شرعاً.

✽ وقال الشافعي: عليه الضمان؛ لأنه جرحها خطأً؛ فعليه الدية كسائر الجنايات التي تحصل خطأً.

قلت: فعل ما هو مأذون له شرعاً؛ فلا حرج عليه في ذلك، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/١٧٠) "البيان" (١١/٥٥٨) "المحلى" (١٢/٩٧).

مسألة [٥٦]: إذا أدى بها ذلك إلى عدم استمساك البول؟

✽ مذهب الحنابلة، والحنفية أن التي تستحق الضمان إذا أدى بها ذلك إلى عدم استمساك البول؛ فلها الدية كاملة بدون زيادة؛ لأنه إتلاف عضو واحد؛ فلم يُقتَ غير منفعه.

وأجيب بأنَّ المنفعتين حاصلة من عضو واحد، وقد أتلف العضو؛ فوجب دية العضو لا دية المنافع، كما لو قطع لسانه؛ ففيه دية واحدة مع أنه ذهب الكلام والذوق.
انظر: «المغني» (١٢/ ١٧١) «البيان» (١١/ ٥٥٨-) «المحلى» (١٢/ ٩٧).

مسألة [٥٧]: إذا أكره امرأة على الزنى، فأفضاها؟

أما إن كانت مكرهه؛ فلها أرش الجناية، ومهر مثلها، وأرش البكارة يدخل في المهر على الصحيح كما تقدم في النكاح.

وأما إن كانت مطاوعة؛ فلا مهر لها، وهل لها أرش الجناية؟

✽ عند الحنابلة لا ضمان لها؛ لأنها أذنت له بهذا الفعل، وعند الشافعي عليه الضمان؛ لأنَّ الإذن بالجماع لا بالإفشاء.

انظر: «المغني» (١٢/ ١٧١) «البيان» (١١/ ٥٥٨-٥٥٩).

مسألة [٥٨]: دية الموضحة.

الموضحة من شجاج الرأس والوجه، وهي التي تصل إلى العظم، سميت موضحة؛ لأنها أبدت بياض العظم، وثبت عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، كما في «سنن البيهقي» (٨/ ٨٢) أنها قالوا: في الموضحة في الرأس والوجه سواءً. وإسناده حسن.

قال ابن قدامة رحمته الله: وأجمع العلماء على أن أرشها مقدر، قاله ابن المنذر. اهـ

يعني خمساً من الإبل، ثم استدل على ذلك بكتاب عمرو بن حزم، وبحديث عمرو بن شعيب الآتي بعد في الباب، ونقل عن سعيد بن المسيب في موضحة الوجه عشر.

انظر: «المغني» (١٢/ ١٥٨-١٥٩) «البيان» (١١/ ٥٠٥-٥٠٦).

تنبيه: استثنى مالك الموضحة التي في الأنف، واللحي الأسفل؛ فجعل فيها حكومة،

وليس له دليل على هذا الاستثناء. «البيان» (١١/ ٥٠٥).

مسألة [٥٩]: الموضحة في غير الرأس والوجه.

✽ أكثر الفقهاء على أنَّ الموضحة في غير الرأس، والوجه غير مقدرة، وفيها حكومة، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وغيرهم. وسواء كانت الموضحة صغيرة، أو كبيرة.

✽ وقال الليث بن سعد: هي كالموضحة في الرأس.

✽ وقال الأوزاعي، وعطاء الخراساني: نصف موضحة الرأس.

والقول الأول هو الصحيح. انظر: "المغني" (١٢/١٦١).

مسألة [٦٠]: إذا جنى عليه بموضحتين؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/١٦١): وَإِنْ أَوْضَحَهُ فِي رَأْسِهِ مُوَضِّحَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ؛ فَعَلَيْهِ أَرُشٌ مُوَضِّحَتَيْنِ؛ لِأَمْتَهُمَا مُوَضِّحَتَانِ؛ فَإِنْ أَزَالَ الْحَاجِزَ الَّذِي بَيْنَهُمَا؛ وَجَبَ أَرُشٌ مُوَضِّحَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَارَ الْجَمِيعُ بِفَعْلِهِ مُوَضِّحَةً، فَصَارَ كَمَا لَوْ أَوْضَحَ الْكُلَّ مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ يَبْقَى بَيْنَهُمَا، وَإِنْ انْدَمَلَتَا، ثُمَّ أَزَالَ الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا؛ فَعَلَيْهِ أَرُشٌ ثَلَاثٌ مَوَاضِحَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَرُشُ الْأَوَّلَيْنِ بِالْانْدِمَالِ، ثُمَّ لَزِمَتْهُ دِيَّةُ الثَّالِثَةِ. وَإِنْ تَاكَلَ مَا بَيْنَهُمَا قَبْلَ انْدِمَالِهِمَا فَرَأَى؛ لَمْ يَلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرُشٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ سِرَايَةَ فِعْلِهِ كَفَعْلِهِ. وَإِنْ انْدَمَلَتْ إِحْدَاهُمَا وَرَأَى الْحَاجِزَ بِفَعْلِهِ، أَوْ سِرَايَةَ الْأُخْرَى؛ فَعَلَيْهِ أَرُشٌ مُوَضِّحَتَيْنِ. وَإِنْ أَزَالَ الْحَاجِزَ أَجْنَبِيًّا؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ أَرُشٌ مُوَضِّحَتَيْنِ، وَعَلَى الثَّانِي أَرُشٌ مُوَضِّحَةٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ أَحَدِهِمَا لَا يَنْبِي عَلَى فِعْلِ الْآخَرِ، فَانْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحُكْمِ جَنَائَتِهِ. وَإِنْ أَزَالَهُ الْمَجْنِي عَلَى؛ وَجَبَ عَلَى الْأَوَّلِ أَرُشٌ مُوَضِّحَتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ بِجَنَائَتِهِ لَا يَسْقُطُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ. اهـ، وانظر: "البيان" (١١/٥٠٦-).

مسألة [٦١]: دية الهاشمة.

الهاشمة: هي التي تتجاوز الموضحة فتهشم العظم، وليس فيها تقدير عن النبي عليه السلام.

✽ وصحَّ عن زيد بن ثابت أنه قدرها بعشر من الإبل، وأخذ بذلك الجمهور، وقال به

✽ وقال الحسن: ليس فيها توقيت. ونحوه قول مالك، قال في الموضحة: خمس، وما زاد حكومة، ورجَّح ابن المنذر القول بالحكومة، وقول مالك هو الصواب، والله أعلم.
انظر: «المغني» (١٦٢/١٢-١٦٣) «البيان» (٥٠٩/١١).

مسألة [٦٢]: دية المنقلة.

المنقلة زائدة على الهاشمة، وهي التي تكسر العظام وتزيلها عن مواضعها، فيحتاج إلى نقل العظم ليلتئم، وفيها خمس عشرة من الإبل، نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك؛ لحديث عمرو بن حزم. انظر: «المغني» (١٦٤/١٢).

مسألة [٦٣]: إذا حصلت هاشمة بدون موضحة؟

في ذلك وجهان للحنابلة، والشافعية:

✽ منهم من أوجب خمسًا من الإبل.

✽ ومنهم من قال: فيها حكومة. وهو قول مالك، والحسن، وابن المنذر، وهو الصحيح. انظر: «البيان» (٥٠٩/١١) «المغني» (١٦٣/١٢-).

مسألة [٦٤]: دية المأمومة.

يُقال لها: المأمومة، والآمة.

قال ابن عبد البر رحمه الله: أهل العراق يقولون لها (الآمة) وأهل الحجاز (المأمومة)، وهي الجراحة الواصلة إلى أم الدماغ، سميت أم الدماغ؛ لأنها تحوطه وتجمعه؛ فهي جلدة تحيط به، وأرشها ثلث الدية عند عامة أهل العلم؛ لما في كتاب عمرو بن حزم المتقدم، وكذلك في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده: «وفي المأمومة ثلث العقل». اهـ.

ونقل عن مكحول أن في العمد ثلثين، وفي الخطأ ثلثًا، ولا دليل عليه.

انظر: «المغني» (١٦٤/١٢-١٦٥) «البيان» (٥٠١/١١).

الدامغة: هي التي خرقت جلدة الدماغ، وفيها ثلث الدية؛ لأنها مأمومة وزيادة. وقال بعض الحنابلة، والشافعية: يجب حكومة فيما زاد -وهو الذي يظهر- وأكثرهم لم يذكر ذلك، والله أعلم. انظر: «البيان» (١١/ ٥١٠) «المغني» (١٢/ ١٦٥).

الجائفة: ما وصل إلى الجوف من بطن، أو ظهر، أو صدر، أو ثغرة، أو نحر، ونحو ذلك. انظر: «المغني» (١٢/ ١٦٦).

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ١٦٦-١٦٧): «وَإِنْ أَجَاغَهُ جَائِفَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، فَعَلَيْهِ ثُلُثَا الدِّيَةِ. وَإِنْ خَرَقَ الْجَانِي مَا بَيْنَهُمَا، أَوْ ذَهَبَ بِالسَّرَايَةِ، صَارَ جَائِفَةً وَاحِدَةً، فِيهَا ثُلُثُ الدِّيَةِ لَا غَيْرَ. وَإِنْ خَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا أَجْنَبِيٌّ، أَوْ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ ثُلُثَا الدِّيَةِ، وَعَلَى الْأَجْنَبِيِّ الثَّانِي ثُلُثُهَا، وَيَسْقُطُ مَا قَابَلَ فِعْلَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ».

قال: «وَإِنْ أَجَاغَهُ رَجُلٌ، فَوَسَّعَهَا آخَرُ؛ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرُشٌ جَائِفَةٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ كَانَ جَائِفَةً، فَلَا يَسْقُطُ حُكْمُهُ بِانْضِمَامِهِ إِلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْإِنْسَانِ لَا يَنْبَنِي عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ».

قال: «وَإِنْ وَسَّعَهَا جَانٍ آخَرُ، فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ، أَوْ فِي الْبَاطِنِ دُونَ الظَّاهِرِ؛ فَعَلَيْهِ حُكْمَةٌ؛ لِأَنَّ جِنَايَتَهُ لَمْ تَبْلُغِ الْجَائِفَةَ. وَإِنْ أَدْخَلَ السَّكِّينَ فِي الْجَائِفَةِ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا، عُزِّرَ، وَلَا أَرُشٌ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ قَدْ خَاطَهَا، فَجَاءَ آخَرُ، فَقَطَعَ الْخِیُوطَ، وَأَدْخَلَ السَّكِّينَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَلْتَحِمَ، عُزِّرَ أَشَدَّ مِنَ التَّعْزِيرِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَعَرَّمَهُ ثَمَنَ الْخِیُوطِ وَأَجْرَةَ الْخِیَاطِ، وَلَمْ يَلْزَمَهُ أَرُشٌ جَائِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجِفْهُ. وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ التَّحَامِهَا، فَعَلَيْهِ أَرُشٌ الْجَائِفَةِ وَثَمَنُ الْخِیُوطِ. اهـ»

مسألة [٦٨]: إذا جرحه جائفة، فنفذت من الجانب الآخر؟

✽ أكثر أهل العلم على أن ذلك جائفتان، فيهما ثلثا الدية، يُقَل ذلك عن أبي بكر الصديق من طريق: سعيد بن المسيب عنه، وهو منقطع. أخرجه البيهقي (٨ / ٨٥).

ونقل عن عمر رضي الله عنه، قال الألباني رحمته الله في «الإرواء» (٢٢٩٩): لم أقف عليه. وهو قول عطاء، ومجاهد، وقتادة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي.

وحُكي عن بعض الشافعية، وكذا عن أبي حنيفة أن ذلك جائفة واحدة؛ لأنَّ الجائفة هي التي تنفذ من ظاهر البدن إلى الجوف، وهذه الثانية إنما نفذت من الباطن إلى الظاهر.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٦٨-١٦٩): وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الْإِعْتِبَارَ بِوُضُوءِ الْجُرْحِ إِلَى الْجَوْفِ، لَا بِكَيْفِيَّةِ إِصَالِهِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لِصُورَةِ الْفِعْلِ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْمَعْنَى. اهـ.

مسألة [٦٩]: شجاج الرأس دون الموضحة.

تقدم أن شجاج الرأس دون الموضحة خمسة أنواع، وهي:

- (١) الحارصة، ويقال لها: الكاشطة. وهي التي تكشط الجلد.
 - (٢) الدامية، ويقال لها: الدامعة، وهي التي يخرج منها الدم، ويكون قليلاً.
 - (٣) الباضعة: وهي التي تدخل في اللحم، فيخرج دماً أكثر.
 - (٤) المتلاحمة: وهي التي تغوص في اللحم أكثر من التي قبلها.
 - (٥) السمحاق، وهي التي تصل إلى غشاء السمحاق الذي قبل العظام.
- ✽ فأكثر أهل العلم على أن هذه الجنائيات ليس فيها تقدير، وإنما هو حكومة بما دون الموضحة.

✽ وثبت عن زيد بن ثابت أنه جعل في الدامية بعيراً، وفي الباضعة بعيرين، وفي المتلاحمة ثلاثة، وفي السمحاق أربعة. وقال بذلك أحمد في رواية، والصحيح قول الجمهور، والله أعلم.

مسألة [٧٠]: الجناية على العبد، وقدر الدية في ذلك.

أما إذا كانت الجناية عليه بالقتل؛ فالدية هي قيمة العبد عند عامة أهل العلم، وتُقَلَّ الإجماع على ذلك، نقله ابن قدامة وغيره.

واختلفوا فيما إذا بلغت قيمته دية الحر، أو أكثر.

✽ فأكثر أهل العلم على أنَّ فيه قيمته بالغة ما بلغت، وهو قول سعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وعمر بن عبد العزيز، وإياس بن معاوية، والزهري، ومكحول، ومالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي وغيرهم؛ لأنه مألٌ متقوم فيضمن بكمال قيمته بالغة ما بلغت.

✽ وخالف أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، فقالا: لا تبلغ دية الحر؛ فإن كانت قيمته كذلك؛ نقص منها عشرة دراهم، وإن كان الموت حصل بضمان باليد لا بالجناية؛ فتجب الدية كاملة، كأن يغصب عبداً، فيموت في يده. والصحيح قول الجمهور.

انظر: "المغني" (١١/٥٠٤-٥٠٥) (٥٨/١٢) "البيان" (١١/٥٦٨).

وأما إن كانت الجناية على العبد بما دون النفس؛ فإن كانت الجناية في شيء ليس فيه تقدير بالنسبة للحر؛ فإن سيد العبد يستحق ما نقصت الجناية من قيمة العبد بلا خلاف.

✽ وأما إن كان في شيء فيه تقدير بالنسبة للحر؛ فالجمهور على أنَّ العبد يستحق نفس النسبة من قيمته، فلو قطعت يده؛ استحق نصف القيمة، وهكذا في غير اليد.

✽ وقال أحمد في رواية -وحكي عن مالك-: يستحق ما نقصت قيمته، لكن قيده مالك في غير الموضحة، والمنقلة، والهاشمة، والجائفة، والقول الأول قريب.

انظر: "المغني" (١٢/١٨٣-١٨٤).

١١٨١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ» يَعْنِي الْخَنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ: «دِيَةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ: الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ».^(٢)
وَلِابْنِ حِبَّانَ: «دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أُصْبَعٍ».^(٣)

الحكم المستفاد من الحديث

يستفاد من حديث الباب أن دية كل أصبع عشر من الإبل، وأن دية كل سن خمس من الإبل، لا تختلف الدية باختلاف السن والأصبع في ذلك.
وقد تقدم ذكر المسائل المتعلقة بذلك في الحديث السابق.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٨٩٥).

(٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٤٥٥٩)، والترمذي (١٣٩١)، واللفظ لأبي داود، ولفظ الترمذي إنها هو

١١٨٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ - وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفًا - فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، (وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا، إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِمَّنْ وَصَلَهُ) ^(١) ^(٢).

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: ضمان جناية الطبيب.

قال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٤ / ١٣٩ -): الْأَقْسَامُ خَمْسَةٌ: أَحَدُهَا: طَبِيبٌ حَازِقٌ أَعْطَى الصَّنْعَةَ حَقَّهَا، وَلَمْ يَحْنِ يَدُهُ، فَتَوَلَّدَ مِنْ فِعْلِهِ الْمَادُودُونَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ، وَمِنْ جِهَةِ مَنْ يَطِيبُهُ تَلَفَ الْعُضْوِ، أَوْ النَّفْسِ، أَوْ ذَهَابُ صِفَةٍ؛ فَهَذَا لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا.

قال، وَهَكَذَا سِرَايَةٌ كُلُّ هَازِدُونَ فِيهِ لَمْ يَتَعَدَّ الْفَاعِلُ فِي سَبَبِهَا كَسِرَايَةِ الْحَدِّ بِالِاتِّفَاقِ، وَسِرَايَةِ الْقِصَاصِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

قال، الْقِسْمُ الثَّانِي: مُطَبَّبٌ جَاهِلٌ بَاشَرَتْ يَدُهُ مَنْ يَطِيبُهُ، فَتَلَفَ بِهِ؛ فَهَذَا إِنْ عَلِمَ الْمَجْنِي عَلَى أَنَّهُ جَاهِلٌ لَا عِلْمَ لَهُ وَأُذِنَ لَهُ فِي طَبِّهِ؛ لَمْ يَضْمَنْ وَلَا تُخَالِفُ هَذِهِ الصُّورَةُ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ السِّيَاقَ وَقُوَّةَ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَرَّ الْعَلِيلَ، وَأَوْهَمَهُ أَنَّهُ طَبِيبٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنْ ظَنَّ الْمَرِيضُ أَنَّهُ طَبِيبٌ وَأُذِنَ لَهُ فِي طَبِّهِ لِأَجْلِ مَعْرِفَتِهِ؛ ضَمِنَ الطَّبِيبُ مَا جَنَّتْ يَدُهُ،

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٣ / ١٩٦)، والحاكم (٤ / ٢١٢)، وأبوداود (٤٥٨٦)، والنسائي (٨ / ٥٢-٥٣)، وكذلك ابن ماجه (٣٤٦٦)، من طريق الوليد بن مسلم أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب به.

قال الدارقطني: لم يستند عن ابن جريج غير الوليد بن مسلم، وغيره يرويه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب مرسلًا.

قلت: وابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب كما ذكر ذلك البخاري.

فهو معضل، في إسناده ضعف - أعني الانقطاع.

وَكَذَلِكَ إِنْ وَصَفَ لَهُ دَوَاءً يَسْتَعْمِلُهُ، وَالْعَلِيلُ يَظُنُّ أَنَّهُ وَصَفَهُ لِمَعْرِفَتِهِ وَحَدِّقِهِ، فَتَلَفَ بِهِ؛ ضَمِنَهُ، وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِيهِ أَوْ صَرِيحٌ. - يعني حديث الباب -.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: طَبِيبٌ حَازِقٌ أَذِنَ لَهُ، وَأَعْطَى الصَّنْعَةَ حَقَّهَا، لَكِنَّهُ أَخْطَأَتْ يَدُهُ، وَتَعَدَّتْ إِلَى عَضْوٍ صَحِيحٍ، فَاتَّلَفَهُ مِثْلَ أَنْ سَبَقَتْ يَدُ الْحَاثِرِ إِلَى الْكَمَرَةِ، فَهَذَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ خَطِيئًا، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الثَّلَاثُ؛ فَمَا زَادَ فَهُوَ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَاقِلَةً، فَهَلْ تَكُونُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ أَوْ فِي بَيْتِ السَّهْلِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ هُمَا رَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: الطَّبِيبُ الْحَازِقُ السَّاهِرُ بِصَنَاعَتِهِ اجْتَهَدَ، فَوَصَفَ لِلْمَرِيضِ دَوَاءً فَأَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ، فَقَتَلَهُ؛ فَهَذَا يُخْرِجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: أَنَّ دِيَّةَ الْمَرِيضِ فِي بَيْتِ السَّهْلِ. وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّهَا عَلَى عَاقِلَةِ الطَّبِيبِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي خَطِّهِ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ: طَبِيبٌ حَازِقٌ أَعْطَى الصَّنْعَةَ حَقَّهَا، فَقَطَعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ، أَوْ صَبِيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ بغيرِ إِذْنِهِ، أَوْ إِذْنٍ وَلِيِّهِ، أَوْ خَتَنَ صَبِيًّا بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّهِ، فَتَلَفَ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِ مَأْدُونٍ فِيهِ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْبَالِغُ، أَوْ وَلِيَّ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ؛ لَمْ يَضْمَنْ.

قَالَ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًّا فَلَا أَثَرَ لِإِذْنِ الْوَلِيِّ فِي إِسْقَاطِ الصَّانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًّا فَلَا وَجْهَ لَصَمَانِهِ؛ فَإِنْ قُلْتُ: هُوَ مُتَعَدِّ عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ غَيْرُ مُتَعَدِّ عِنْدَ الْإِذْنِ. قُلْتُ: الْعُدْوَانُ وَعَدَمُهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى فِعْلِهِ هُوَ؛ فَلَا أَثَرَ لِلْإِذْنِ، وَعَدَمِهِ فِيهِ، وَهَذَا مَوْضِعُ نَظَرٍ. اهـ.

١١٨٣ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ. وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ، عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ.^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

حديث الباب يدل على أن الموضحة وهي من شجاج الرأس والوجه، وهو التي توضح العظم فيها خمس من الإبل، ويدل على أن دية كل أصبع من أصابع اليدين والقدمين عشر من الإبل، وتقدم ذكر هذه المسائل وبيان مذاهب العلماء في ذلك.

١١٨٤ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الدِّمَةِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ. وَلَفِظُ أَبِي دَاوُدَ: «دِيَةُ الْمَعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ».^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: عقل أهل الذمة من اليهود والنصارى.

اختلف أهل العلم في مقدار دية الذمي على أقوال:

✽ فمنهم من قال: دية الذمي نصف دية المسلم. وهذا قول عمر بن عبد العزيز، وعروة، ومالك، وأحمد.

واستدلوا على ذلك بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده المذكور في الباب.

(١) حسن. رواه أحمد (٢/ ٢١٥)، وأبو داود (٤٥٦٦)، والنسائي (٥٧/ ٨)، والترمذي (١٣٩٠)، وابن ماجه (٢٦٥٥)، وابن الجارود (٧٨٥)، وهو حديث حسن.

(٢) حسن. أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠) (٢/ ١٨٣)، وأبو داود (٤٥٨٣)، والترمذي (١٤١٣)، والنسائي (١/ ١٨٠) (١/ ١٨٣)، وابن الجارود (٧٨٥)، وهو حديث حسن.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: دية الذمي أربعة آلاف درهم. ثبت ذلك عن عمر، وعثمان رضي الله عنهما، وهو قول سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، وعكرمة، وعمر بن دينار، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور.

واستدلوا على ذلك بأن هذا قضاء عمر، وعثمان، ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة، وبحديث عبادة بن الصامت، أن النبي ﷺ قال: «دية اليهودي، والنصراني أربعة آلاف، أربعة آلاف»، وهو حديث لا أصل له صحيح في كتب السنة المشهورة.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: دية المعاهد كدية المسلم. وهو قول علقمة، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والثوري، وأبي حنيفة، وثبت ذلك عن ابن مسعود بإسنادين منقطعين، يتقوى أحدهما بالآخر، ونُقل عن علي رضي الله عنه بسند ضعيف منقطع.

والصحيح في هذه المسألة هو القول الأول؛ لحديث الباب، وأما أثر عمر، وعثمان رضي الله عنهما في التقدير بأربعة آلاف؛ فإنها كان ذلك حين كانت الدية من الإبل تُقَوَّمُ بثمانية آلاف درهم، فيكون قول عمر، وعثمان رضي الله عنهما يوافق القول الأول، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٥٣-٥١/١٢) «البيهقي» (١٠٣-١٠١/٨) «عبد الرزاق» (٩٢/١٠) «ابن أبي شيبة» (٢٨٦/٩) «البيان» (٤٩٢/١١).

مسألة [٢]: هل تغلظ الدية على من قتل معاهداً عمداً؟

✽ نُقل عن عثمان رضي الله عنه بإسناد صحيح أنه جعل على من قتل معاهداً عمداً الدية كاملة ألف دينار^(١)، وأخذ بذلك أحمد في المشهور عنه.

✽ والجمهور على عدم التغليظ؛ لأن الدية مائة من الإبل في حق المسلم عمداً، أو خطأ؛ فكذا لا تختلف في حق الذمي، وهذا أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (٥٤/١٢).

تنبيه: جراحهم من دياتهم كجراح المسلمين من دياتهم. «المغني» (٥٣/١٢).

مسألة [٣]: دية المجوسي المعاهد.

✽ أكثر أهل العلم على أنَّ دية المجوسي ثمانمائة درهم، ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قول سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وعطاء، والحسن، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وغيرهم.

واستدلوا بأنَّ ذلك قضاء عمر، ولا يعلم له مخالف من الصحابة.

✽ وقال عمر بن عبدالعزيز: ديته نصف دية المسلم، كالذمي من أهل الكتاب، ويدل عليه حديث: «سئوا بهم سنة أهل الكتاب»، وهو حديث أخرجه مالك (١/ ٢٧٨) بإسناد منقطع، بل يدل عليه عموم حديث الباب: «عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين».

✽ وقال النخعي، والشعبي، وأصحاب الرأي: ديته كدية المسلم؛ لأنه آدمي معصوم الدم، فأشبهه المسلم.

وأجاب الجمهور على الحديث المتقدم بضعفه، وبأنَّ معناه في أخذ الجزية، حقن الدماء، بدليل أنَّ ذبائحهم، ونساءهم لا تحل لنا، ولا يجوز اعتباره بالمسلم، ولا الكتابي؛ لنقصان دينه، وأحكامه عنهما، فينبغي أن تنقص ديته.

قال أبو عبدالله غفر الله له: قول عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه هو الصواب؛ لما تقدم، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٥٥/ ١٢) «ابن أبي شيبة» (٢٨٨/ ٩) «عبد الرزاق» (٩٤/ ١٠) «البيان» (٤٩٣/ ١١).

مسألة [٤]: دية الكفار الحريين، وعبيد الأوثان وغيرهم.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٥٥/ ١٢): «فَأَمَّا عَبْدُ الْأَوْثَانِ، وَسَائِرُ مَنْ لَا كِتَابَ لَهُ، كَالْتُرْكِ، وَمَنْ عَبْدٌ مَا اسْتَحْسَنَ؛ فَلَا دِيَّةَ لَهُمْ وَإِنَّمَا تُحَقَّنُ دِمَاؤُهُمْ بِالْأَمَانِ، فَإِذَا قُتِلَ مَنْ لَهُ أَمَانٌ مِنْهُمْ، فَدِيَّتُهُ دِيَّةُ مُجُوسِيٍّ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الدِّيَّاتِ، فَلَا تَنْقُصُ عَنْهَا، وَلِأَنَّهُ كَافِرٌ ذُو عَهْدٍ لَا تَحِلُّ

مسألة [٥]: من لم تبلغه الدعوة، هل فيه دية؟

✽ مذهب الحنابلة، والحنفية أنه لا دية فيه؛ لأنه كافر لا عهد له، فلم يضمن كصبيان المشركين، ومجانينهم.

✽ ومذهب الشافعية، وبعض الحنابلة أنه يضمن بالدية؛ لأنه لا يجوز قتله، فأشبهه الذمي بجامع كونها محقوني الدم.

والقول الأول أقرب.

واختلف القائلون بالدية في تقديرها:

✽ فمنهم من قال: كدية المسلم.

✽ ومنهم من قال: كدية أهل دينه.

✽ ومنهم من قال: كدية المجوسي.

انظر: «البيان» (٤٩٣/١١) «المغني» (٥٦/١٢).

وَلِلنِّسَائِيِّ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِينِهَا» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: دية الحرة المسلمة.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٥٦/١٢): قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ. وَحَكَى غَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ عُلَيَّةَ، وَالْأَصَمِّ، أَنَّهُمَا قَالَا: دِيَتُهَا كَدِيَةِ الرَّجُلِ، وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌّ، يُخَالِفُ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، وَسُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

وانظر: «البيان» (٤٩٤/١١).

(١) ضعيف. أخرجه النسائي (٤٤-٤٥)، وأخرجه أيضًا الدارقطني (٩١/٣)، من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب به. وإسناده ضعيف؛ لأن إسماعيل بن عياش روايته عن غير

مسألة [٢]: جراحات المرأة.

✽ من أهل العلم من قال: جراحات المرأة كجراحات الرجل في الدية إلى ثلث الدية، فما زاد؛ ففيه نصف الدية. وهذا قول سعيد بن المسيب، وعمر بن عبدالعزيز، وعروة، والزهرري، وقتادة، والأعرج، وربيعه، وأحمد، ومالك، والشافعي في القديم.

واستدلوا على ذلك بحديث الباب، وهو ضعيف، ونُقل عن ابن المسيب أنه قال: هكذا السنة.

✽ وقال الحسن: يستويان في الجراحات إلى النصف.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: دية المرأة في الجراحات على النصف من دية الرجل فيما قلَّ وكثر. نُقل عن علي بإسنادين لا بأس به بمجموعهما، وهو قول ابن سيرين، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، والليث، والثوري، والحنفية، وأبي ثور، والشافعي في ظاهر مذهبه، وابن المنذر. وحجتهم أنها كما ناصفته في النفس؛ فكذلك في الأعضاء، وسائر الجراحات، وهذا أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٥٧/١٢) "البيهقي" (٩٦/٨).

تنبيه: دية نساء أهل الكتاب، والمجوس، وجراحاتهن كنصف دية رجالهم وجراحهم على الخلاف السابق.

١١٨٥ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ فَتَكُونَ دِمَاءُ بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَعْفِيَّةٍ، وَلَا خَلِّ سِلَاحٍ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَعَّفَهُ.^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى أَنَّ أَسْنَانَ الْإِبْلِ فِي دِيَةِ قَتْلِ شِبْهِ الْعَمْدِ مَغْلَظَةٌ مِثْلُ دِيَةِ الْعَمْدِ، وَتَقْدَمُ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

١١٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَّتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِسْرَافَهُ.^(٢)

الحكم المستفاد من الحديث

اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ جَعَلَ مِقْدَارَ الدِّيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الدِّيَةَ كَمَا تَكُونُ مِائَةً مِنَ الْإِبْلِ فَتَكُونُ أَيْضًا بِالْمِقْدَارِ الْمَذْكُورِ مِنَ الذَّهَبِ. وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الدِّيَةِ مِائَةً مِنَ الْإِبْلِ، ثُمَّ مَا يُقَوِّمُ بِقِيمَتِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ، وَتَقْدَمُ ذِكْرُ الْمَسْأَلَةِ وَأَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ.

(١) حسن. أخرجه الدارقطني (٣/ ٩٥)، وليس عنده «وذلك أن ينزو الشيطان...» إلى آخره، والحديث عند أبي داود (٤٥٦٥)، وأحمد (٢/ ١٨٣)، وإسناده حسن.

تنبیه: لم أجد تضعيف الدارقطني في «سننه»، وظاهر عبارة الحافظ أن تضعيفه في «سننه»!!

(٢) ضعيف مرسل. أخرجه أبو داود (٤٥٤٦)، والنسائي (٨/ ٤٤)، وفي «الكبرى» (٧٠٠٦) (٧٠٠٧)، والترمذي (١٣٨٨)، وابن ماجه (٢٦٢٩)، من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس. ومحمد بن مسلم له أخطاء، وقد أخطأ في هذا الحديث فوصله، وخالفه ابن عينة

١١٨٧- وَعَنْ أَبِي رِمَّةَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ.^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

في الحديث دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره، سواء كان قريباً كالأب، والولد وغيرهما، أو أجنبياً؛ فالجاني يطلب وحده بجنانيته، ولا يُطالب بجنانيته غيره، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

فإن قلت: قد أمر الشارع بتحمل العاقلة الدية في جناية الخطأ، أو القسامة. فيقال: هذا مخصوص من الحكم العام. وقيل: إن ذلك ليس من تحمل الجناية، بل من باب التعاضد، والتناصر فيما بين المسلمين. انتهى من «السبل» (٣/٥١٣).

فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِدِيَةِ الْجَنِينِ

تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الباب السابق في قصة المرأتين التي ضربت إحداهما الأخرى بحجر، وفي رواية: بعمود فسطاط، فقتلتها، وما في بطنها، ف قضى النبي صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة عبد، أو أمة.

وفي «الصحيحين» عن المغيرة بن شعبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار الناس في إملاص المرأة، فقال المغيرة رضي الله عنه: قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة. فقال عمر رضي الله عنه: لتأتين بمن يشهد معك. فشهد معه محمد بن مسلمة رضي الله عنه.^(١)

مسألة [١]: الجنين المحكوم بإسلامه كم ديته؟

✽ عامة أهل العلم على أن في ذلك غرة عبد أو أمة كما جاء في الحديثين السابقين، وأصل الغرة البياض الذي في جبهة الفرس، وقد استُعْمِلَ للآدمي كما في حديث الوضوء: «يأتون غُرًّا محجلين»، وفي هذا الحديث، وأطلق على الآدمي غرة؛ لأنه أشرف الحيوان؛ فإن محل الغرة الوجه، والوجه أشرف الأعضاء، والغرة المراد منها العبد، أو الأمة كما هو مفسر في الحديث، وعليه جمهور أهل العلم.

✽ ونقل ابن المنذر، والخطابي عن طاوس، ومجاهد، وعروة بن الزبير أنهم زادوا: «أو فرس»، وقد بين البيهقي وغيره أن زيادة «الفرس» جاءت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهي شاذة، وهَمَّ فيها: عيسى بن يونس، وجاء من وجه آخر، والصواب أنها مدرجة من كلام طاوس، ولعل من قال بالفرس اعتمد على قوله «غرة»، ويُجاب عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسّر الغرة؛ فوجب الأخذ بتفسيره، والله أعلم.

مسألة [٢]: تقدير الغرة.

✽ عامة أهل العلم على أنَّ الغرة تساوي نصف عشر الدية، وهي خمس من الإبل، وما يساويها من الدراهم والدنانير، ونقل ذلك عن عمر بسند ضعيف منقطع.

✽ وذهب ابن حزم إلى عدم التقدير؛ لأنَّ العبد تختلف قيمته باختلاف الأزمان، ومال إلى هذا القول العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وهو الأقرب، والله أعلم، وتحديد الفقهاء ليس بعيد، ولا بأس بالعمل به في مثل هذه الأيام التي لا عبيد فيها.

انظر: "المغني" (١٢/٦٦) "المحلى" (٢١٣٣) "البيهقي" (٨/١١٦-١١٧).

مسألة [٣]: الجنين المحكوم بكفره، كم ديته؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/٦١): وَأَمَّا جَنِينُ الْكِتَابِيَّةِ، وَالْمَجُوسِيَّةِ إِذَا كَانَ مُحْكُومًا بِكُفْرِهِ، فَفِيهِ عَشْرُ دِيَّةٍ أُمِّهِ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَلَمْ أَحْفَظْ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ جَنِينَ الْخُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ مَضْمُونٌ بِعَشْرِ دِيَّةٍ أُمِّهِ، فَكَذَلِكَ جَنِينُ الْكَافِرَةِ، إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَ الرَّأْيِ يَرَوْنَ أَنَّ دِيَّةَ الْكَافِرَةِ كَدِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَهُمْ بَيْنُهُمَا اخْتِلَافٌ. اهـ

وقد خالف ابن حزم رحمته الله فأوجب في ذلك الغرة أيضًا؛ لعموم الحديث؛ ولأنَّ القول المذكور مبني على تقدير الغرة بنصف عشر دية المسلم، أو عشر دية الأم، ولا دليل على التقدير. انظر: "المحلى" (٢١٣٣).

تنبيه: إذا كان أحد الأبوين مسلمًا؛ ففيه الغرة، وإن كانا كافرين؛ ففيه القيمة، وإن كان أحدهما أرفع ديةً من الآخر كالمجوسي والكتابية، والعكس؛ فيُعطى نسبة القيمة من القيمة الأكثر. "المغني" (١٢/٦١).

مسألة [٤]: متى تجب الغرة؟

ذكر أهل العلم أنَّ الغرة تجب بسقوط الجنين ميتًا من الضربة، ويُعلم ذلك بسقوطه

مسألة [٥]: إن قتل حاملاً ولم يسقط جنينها، أو ضرب من في جوفها حركة وانتفاخ، فأذهب ذلك؟

✽ أكثر أهل العلم على عدم ضمان الجنين، وهو قول قتادة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق؛ لأنه لا يثبت حكم الولد إلا بخروجه؛ ولذلك لا تصح له وصية ولا ميراث، ولأنَّ الحركة يجوز أن تكون لريح في البطن سكنت، ولا يجب الضمان بالشك.

✽ وقال الزهري: عليه غرة؛ لأنَّ الظاهر أنه قتل الجنين، فلزمته الغرة كما لو أسقطت، وعنه قول كالقول الأول، واختار ابن حزم وجوب الغرة؛ لأنَّ الجنين قد هلك؛ فوجب فيه ذلك كما لو أسقطته. قال: ولم يشترط النبي ﷺ في الحديث إلقاؤه. وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

وأما الانتفاخ؛ فإنَّ النساء تميز انتفاخ الحمل وغيره، وكذلك في هذه الأيام يتميز ذلك بالأجهزة الحديثة، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/٦٢) «المحلى» (٢١٢٧) «الفتح» (٦٩٠٨).

مسألة [٦]: إذا أُلقت الجنين بعد موتها؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي وجوب الغرة في ذلك، وهو الصحيح.

✽ ومذهب مالك عدم الوجوب، وهو قول أبي حنيفة؛ لأنَّ سقوطها بعد موتها لا أثر له؛ لأنه يجري مجرى الأعضاء، وبموتها سقط حكم أعضائها، وهذا قياس مخالف لعموم النص السابق. انظر: «المغني» (١٢/٦٣).

مسألة [٧]: إذا خرج بعض الجنين؟

✽ تجب فيه الغرة كذلك، وهو الصحيح، وهو مذهب أحمد، والشافعي.

✽ وخالف مالك، وابن المنذر؛ لأنَّ النبي ﷺ إنما قضى فيمن أُلقت الجنين، وهذه لم

مسألة [٨]: هل يشترط في الجنين أن يكون قد نفخ فيه الروح؟

لم أجد أحداً من أهل العلم اشترط ذلك، بل نقل النووي الإجماع في "شرح مسلم" على أنها إذا أُلقت جنيناً في حال كونه مضغة قد ظهرت فيه صورة آدمي أنها تجب الغرة؛ لعموم الحديث.

وأما إن كان فيه صورة خفية شهدت النساء القوابل بأنه مبتدؤ خلق آدمي ففيه وجهان للحنابلة، والشافعية، والأقرب أن حكمه كحكم من ظهرت فيه الصورة.

وأما إن لم تظهر فيه الصورة لا الخفية ولا الظاهرة، فذكروا أنه ليس فيه شيء، وهذا موضع نظر. "المغني" (١٢/٦٣).

مسألة [٩]: من يملك الغرة المدفوعة؟

✽ أكثر أهل العلم على أن الغرة موروثه، توزع على الوراثين بنسب ميراثهم، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم؛ لأنها دية آدمي حرٍّ، فوجب أن تكون موروثه عنه، كما لو ولدته حياً ثم مات.

✽ وقال الليث: لا تورث، بل تكون بدله لأمه؛ لأنه كعضو من أعضائها.

✽ وقال ابن حزم: إن كان بعد الأربعة الأشهر؛ فتورث، وإن كان قبل ذلك؛ فلا تورث، بل هي للأم؛ لأنَّ بعد الأربعة الأشهر أصبح حياً، فيورث، وأما قبل ذلك؛ فليس بحي. وهذا قول قوي، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/٦٧) "المحلى" (٢١٣١).

مسألة [١٠]: إذا سقط من المرأة أكثر من جنين؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/٦٨): وَإِذَا ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ، فَأَلْقَتْ أَحِنَّةً، فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ غُرَّةٌ. وَبِهَذَا قَالَ الرَّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. قَالَ: وَلَا أَحْفَظُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ. اهـ، وانظر: "المحلى" (٢١٣٠).

مسألة [١١]: من يتحمل الغرة؟

✽ مذهب أحمد رحمته الله أن الجناية إن كانت خطأ، وماتت الأم تحملت العاقلة الدية كاملة، ومعها الغرة، وإن لم تمت الأم فيتحمل ذلك القاتل؛ بناء على قوله: إنَّ العاقلة لا تتحمل إلا الثلث وما زاد. وإن كانت الجناية عمداً؛ فيتحملها القاتل مطلقاً.

✽ ومذهب الشافعي رحمته الله أنَّ العاقلة تتحمل الغرة مطلقاً؛ لأنه يرى أنَّ العاقلة تتحمل ما نقص من الثلث أيضاً، ويرى أن لا عمد في الجناية على الجنين؛ لأنه قد يموت الجنين، وقد لا يموت؛ ولأنه لا يتحقق وجود الجنين.

والصحيح ما ذهب إليه أحمد، إلا في تحمل العاقلة للغرة في الخطأ إذا لم تمت الأم؛ فالصحيح أن الذي يتحمل الغرة هي العاقلة، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٦٨/١٢) «البيان» (٥٠٢/١١).

مسألة [١٢]: الجنين المملوك كم ديته؟

✽ أكثر أهل العلم على أن ديته عشر قيمة أمه، وهذا قول الحسن، وقتادة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر وغيرهم، كما يجب في الجنين الحر عشر دية الأم.

✽ وقال زيد بن أسلم: يجب فيه نصف عشر غرة، وهو خمسة دنانير.

✽ وقال الثوري، والحنفية: يجب فيه نصف عشر قيمته إن كان ذكراً، وعشر قيمته إن كان أنثى؛ لأنَّ الغرة الواجبة في جنين الحرة هي نصف عشر دية الرجل، وعشر دية الأنثى، وهذا متلف، فاعتباره بنفسه أولى من اعتباره بأمه.

والصحيح القول الأول، وقد شدَّ ابن حزم، فقال: فيه الغرة كالحر؛ لعموم الحديث.

انظر: «المغني» (٦٩/١٢).

مسألة [١٣]: إذا خرج الجنين حياً ثم مات؟

وابن عبد البر وغيرهم، بشرط أن تعلم حياته بعد ولادته باستهلالٍ أو نحوه؛ لأنه مات من الجنابة بعد ولادته في وقتٍ يعيش لمثله، فأشبهه قتله بعد وضعه.
انظر: "المغني" (٧٤ / ١٢) "الفتح" (٦٩٠٨) "شرح مسلم" (١٦٨١).

مسألة [١٤]: إذا خرج في وقتٍ لا يعيش فيه كأن يخرج في خمس أشهر؟

✽ مذهب أحمد أن فيه الغرة، وإن خرج حيًّا ثم مات؛ لأنه يشبه ما لو خرج ميتًا؛ لأنَّ حياته غير مستقرة، وهو قول بعض الشافعية، منهم المزي.
✽ ومذهب الشافعي أن فيه الدية كاملة؛ لأنه قد خرج حيًّا فعُلمت حياته.
والقول الأول الأقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (٧٦ / ١٢).

مسألة [١٥]: هل في قتل الجنين كفارة مع الغرة؟

✽ أكثر أهل العلم على وجوب الكفارة، وهو قول الزهري، والنخعي، وعطاء وغيرهم من التابعين، وقال بذلك مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر وغيرهم، ونُقل ذلك عن عمر رضي الله عنه بسند منقطع، وقال بذلك ابن حزم، لكن نبه على أنَّ الكفارة فيما إذا كان قد نُفخ فيه الروح، ويظهر أنَّ هذا هو قول الجمهور؛ لأنهم استدلوا بعموم الآية: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢]، ومن كان دون الأربعة الأشهر لا يُطلق عليه (قُتِلَ).
✽ وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى عدم وجوب الكفارة؛ لعدم ورودها في الحديث.
وأجاب الجمهور بأنها لم تذكر للعلم بها كما لم تذكر في حق المرأة، والله أعلم.
انظر: "المغني" (٧٩ / ١٢) "المحلى" (٢١٢٨) "الفتاوى" (١٦٠ / ٣٤).

مسألة [١٦]: تعمد إسقاط الولد.

✽ أكثر أهل العلم على أنَّ على من أسقط الولد الدية، والكفارة، وإن كان قريبًا؛ لم يرث من الدية شيئًا.

قلت: قول الجمهور هو الصواب، ولكنَّ الكفارة على من قتل خطأً، وأما من فعل ذلك عمداً فعليه التوبة، ولا تنفعه الكفارة، وبهذا أفتى العلامة ابن باز، والعلامة الفوزان، والعلامة بكر أبو زيد رحمهم الله كما في "فتاوى اللجنة" (٢٤٨ / ٢١).

انظر: "المغني" (٨١ / ١٢) "المحلى" (٢١٢٩) "الفتاوى" (١٦١ / ٣٤) (١٥٩ / ٣٤).

مسألة [١٧]: هل يجوز إسقاط الجنين المشوه؟

جاء في "فتاوى اللجنة" (٢٥١ / ٢١) ما نصّه: لا يجوز إسقاط الحمل؛ لأن الغالب على أخبار الأطباء الظن، والأصل وجوب احترام الجنين وتحريم إسقاطه؛ ولأن الله سبحانه وتعالى قد يصلح الجنين في بقية المدة فيخرج سليماً مما ذكره الأطباء إن صحَّ ما قالوه، فالواجب حسن الظن بالله، وسؤاله سبحانه أن يشفيه، وأن يكمل خلقته، وأن يخرج سليماً، وعلى والديه أن يتقيا الله سبحانه، ويسألاه أن يشفيه من كل سوء، وأن يقر أعينهما بولادته سليماً، وقد قال النبي ﷺ: "يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي"، وبالله التوفيق.

وكانت هذه الفتوى برئاسة العلامة ابن باز رحمته الله، ومعه صالح الفوزان، وبكر أبو زيد، وابن غديان، وعبدالعزیز آل الشيخ رحمهم الله.

مسألة [١٨]: جنين البهيمة.

✽ منهم من قال: فيه عشر قيمة البهيمة. وهو قول مالك، والحسن بن حي؛ قياساً على جنين الأمة.

✽ ومنهم من قال: يجتهد في تقديره الحاكم. وهو قول ربيعة، والزهري.

✽ ومنهم من قال: فيه ما نقصت البهيمة من ثمنها. وهو قول أبي الزناد، وأكثر أهل العلم، واختاره ابن حزم. وهو الأقرب والله أعلم.

انظر: "المغني" (٨١ / ١٢) "المحلى" (٢١٣٤).

فصل في بعض المسائل المتعلقة بتضمن المتسبب في القتل

مسألة [١]: إذا حفر إنسان بئراً فسقط فيه إنسان، فمات، فهل عليه ضمان؟
في هذه المسألة حالان:

الحال الأولى: أن يحفر في طريق مسلوكة، أو في ملك غيره بغير إذن؛ فعليه الضمان عند أهل العلم، وممن قال بذلك شريح، والنخعي، والشعبي، وحامد، والثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وغيرهم.

الحال الثانية: أن يحفر في ملكه؛ فإن دخل إنسان إلى أرضه، أو بستانه بغير إذنه، فوقع في ذلك البئر؛ فلا ضمان عليه، وإن دخل بإذنه فيما أن تكون البئر ظاهرة أو لا؛ فإن كان الأول فلا ضمان عليه، وإن كان الثاني؛ فعليه الضمان، وعلى ذلك أكثر أهل العلم، منهم: شريح، والنخعي، والشعبي، وحامد، ومالك، وأحمد، ووجهٌ للشافعية، ولهم وجهٌ أنه لا يضمن.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (٩٣-٩٤/١٢) (٨٨/١٢).

مسألة [٢]: إذا حفر في أرض مشتركة بدون إذن شركائه؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أن عليه الضمان، ويضمن جميع الدية، وليس على شركائه شيء.

✽ ومذهب أبي حنيفة أنه يضمن بقدر حصص الشركاء؛ لأنه تعدى في نصيبهم، فلو كان له شريكان؛ ضمن ثلثي الدية، وهكذا.

✽ وقال أبو يوسف: يضمن النصف؛ لوجود جهتين: جهة له، وجهة لشركائه.

والقول الأول هو الصواب؛ لأنه متعدي في حفر البئر، وإن كان شريكاً؛ فلا يجوز له الحفر بغير إذن الشركاء، والله أعلم. انظر: "المغني" (٩٢/١٢).

مسألة [٣]: إذا كان الحافر أجيراً؟

إن كان يحفر في أرض لا يملكها المستأجر بغير إذن صاحبها، أو في طريق مسلوكة؛ فعلى الحافر الضمان إن كان يعلم ذلك، وإن لم يكن يعلم ذلك؛ فالضمان على من استأجره. «المغني» (٩٣/١٢).

مسألة [٤]: إذا مات الأجير أثناء حضره؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩٣/١٢): وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَحْفَرَ لَهُ فِي مَلِكِهِ بَيْتًا، أَوْ لِيَسْنِيَ لَهُ فِيهَا بِنَاءً، فَتَلَفَ الْأَجِيرُ بِذَلِكَ؛ لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُسْتَأْجِرُ، وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَيُشَبِّهُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبِئْرُ جُبَارٌ»؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يُتْلَفْهُ، وَإِنَّمَا فَعَلَ الْأَجِيرُ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ فَعَلًا أَفْضَى إِلَى تَلْفِهِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ فَعَلَهُ تَبَرُّعًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَجِيرُ عَبْدًا اسْتَأْجَرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ أَوْ صَبِيًّا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ، فَيَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٌّ بِاسْتِعْمَالِهِ، مُتَسَبِّبٌ إِلَى إِتْلَافِ حَقِّ غَيْرِهِ. اهـ

مسألة [٥]: سقط إنسان في بئر، فسقط عليه آخر فقتله بسقوطه عليه؟

على الثاني الضمان عند أهل العلم؛ لأنه قتله فضمنه، كما لو رمى عليه حجراً، ثم ينظر؛ فإن كان عِمْدَ رَمَى نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِبًا؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا؛ فَهُوَ شَبْهُ عَمْدٍ، وَإِنْ وَقَعَ خَطَأً؛ فَالْدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ مَخْفُفَةً، وَقَدْ نُقِلَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، وَسَنَدِهِ ضَعِيفٌ، مُنْقَطِعٌ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨/١١٢)، وَهَذَا قَوْلُ شَرِيحٍ، وَالنَّخْعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ.

مسألة [٦]: إذا بنى إنسان في ملكه حائطاً مائلاً إلى الطريق، أو إلى ملك

غيره؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩٤/١٢): وَإِذَا بَنَى فِي مَلِكِهِ حَائِطًا مَائِلًا إِلَى الطَّرِيقِ،

لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِالْبِنَاءِ فِي هَوَاءٍ مِلْكٍ غَيْرِهِ، أَوْ هَوَاءٍ مُشْتَرَكٍ؛ وَلِأَنَّهُ يُعَرِّضُهُ لِلْوُقُوعِ عَلَى غَيْرِهِ فِي مِلْكِهِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَصَبَ فِيهِ مِنْجَلًا يَصِيدُ بِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ

مسألة [٧]: إذا بنى في ملكه حائطًا مستويًا فمال إلى الطريق، أو إلى ملك

غيره؟

✽ إن كان لا يمكنه نقضه؛ فلا ضمان عليه، وإن كان يمكنه نقضه، ولم يطالب بذلك؛ فمن أهل العلم من قال: لا يضمن. وهو قول أحمد، وظاهر مذهب الشافعي، وهو قول الحسن، والنخعي، والثوري، وأصحاب الرأي؛ لأنه بناه في ملكه، والميل حادث بغير فعله، فأشبهه ما لو وقع قبل ميله.

✽ وقال بعض أهل العلم: عليه الضمان. وهو قول ابن أبي ليلى، وأبي ثور، وإسحاق، وبعض الحنابلة، وبعض الشافعية؛ لأنه مُتَعَدِّ بتركه مائلاً، فضمن ما تلف به، وهذا القول أقرب، والله أعلم.

✽ وأما إن طُولِبَ بالنقض فلم يفعل؛ فالأكثر على الضمان، وهو قول مالك، والحنابلة، والحسن، والنخعي، والثوري؛ لأنه مُتَعَدِّ بتركه مائلاً مع مطالبة الناس له بنقضه.

✽ وقال بعض الحنابلة، والحنفية: لا يضمن؛ لأنه لم يسقط بفعله، والقول الأول أقرب. انظر: "المغني" (٩٥/١٢).

مسألة [٨]: إذا أخرج من بيته جناحاً، أو ساباطاً إلى طريق نافذ فسقط على

شيء فأتلفه؟

✽ مذهب الحنابلة أن عليه الضمان؛ لأنه تلف بما أخرج به إلى هواء الطريق فضمنه؛ ولأنه تلف بعدوانه.

✽ ومذهب الشافعية: إن وقعت خشبة غير مركبة على حائطه؛ وجب ضمان من أتلفت،

غيره. والقول الأول أقرب، والله أعلم. «المغني» (٩٧/١٢).

مسألة [٩]: إن أخرج ميزاباً إلى الطريق، فسقط على شخص فأتلفه؟

✽ مذهب أحمد، وأبي حنيفة أنه يضمنه؛ لأنه تلف بعدوانه بوضعه الميزاب على هواء مشترك.

✽ وحكي عن مالك أنه لا يضمن، وليس بمتعدّد.

✽ وقال الشافعي: إن سقط كله؛ فعليه نصف الضمان، وإن انكسر فسقط منه ما خرج عن الحائط؛ ضمن جميع ما تلف به.

والقول الأول أقربها، والله أعلم. انظر: «المغني» (٩٨/١٢).

مسألة [١٠]: إن أخرج الميزاب إلى ملك غيره بغير إذنه؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩٨/١٢): فَأَمَّا إِنْ أَخْرَجَ إِلَى مَلِكٍ آدَمِيٍّ مُعَيَّنٍ شَيْئًا مِنْ جَنَاحٍ، أَوْ سَابَاطٍ، أَوْ مِيزَابٍ، أَوْ غَيْرِهِ؛ فَهُوَ مُتَعَدِّ، وَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ

مسألة [١١]: طلب رجلٌ رجلاً رجلاً بسيف شاهر، فهرب منه، فتلف في هربه؟

✽ كأن يقع من شاهق، أو انخسف به سقف، أو خرّ في بئر، أو نحو ذلك، فمذهب الحنابلة أن على ذلك الطالب الضمان؛ لأنه تسبب بقتله، سواء كان المطلوب صبيّاً، أو كبيراً، أعمى أو بصيراً، عاقلاً، أو مجنوناً.

✽ وقال الشافعي: لا يضمن البالغ العاقل البصير إلا أن ينخسف به سقف، ففيه وفي الأعمى، والصغير، والمجنون قولان. انظر: «المغني» (٩٩-١٠٠/١٢).

مسألة [١٢]: لو شهر سيفاً في وجهه، فمات من الخوف؟

عليه الضمان، وإن ذهب عقله؛ فعليه دية. «المغني» (١٠٠/١٢).

مسألة [١٣]: إن صاح بصبي، أو مجنون صيحة شديدة، فخرَّ من السقف؟

على الصائح الدية تحملها العاقلة، ومثل ذلك لو كان بالغًا غافلًا، صاح به، فأصابه ذلك؛ فعليه الدية.

✽ وخالف الشافعي في الكبير دون الصغير. "المغني" (١٢/١٠٠).

مسألة [١٤]: إن شهد رجلان على آخر بما يوجب قتله، أو قطع يده، ثم رجعا بعد إقامة الحد عليه؟

عليهما الضمان عند أهل العلم، وإن كانا متعمدين؛ فالقصاص.

انظر: "المغني" (١٢/١٠٠-١٠١).

مسألة [١٥]: أفزع امرأة، فأسقطت جنينها.

✽ عليه ضمان دية الجنين، وهو مذهب أحمد، والشافعي وغيرهما.

انظر: "المغني" (١٢/١٠١).

مسألة [١٦]: إذا أخفى عليه طعامه في مهلكة؟

يضمن؛ لأنه متعدي تسبب بموت غيره بتعديه. "المغني" (١٢/١٠٢).

مسألة [١٧]: إذا اضطر إلى طعام، أو شراب، فوجده عند شخص، فمنعه منه حتى مات؟

✽ يضمن المطلوب منه؛ لأنه تسبب إلى إهلاكه بمنعه ما يستحقه؛ فلزمه ضمانه كما لو

أخذ طعامه وشرابه؛ فهلك بذلك. يُقَلّ تضمينه عن عمر رضي الله عنه. من طريق: الحسن عنه، وهو منقطع.

✽ وظاهر كلام أحمد أنَّ الدية في ماله؛ لأنه تعمد هذا الفعل الذي يقتل غالبًا، وهو

اختيار ابن حزم، بل نصَّ على القصاص.

وأما إذا لم يطالب بالطعام والشراب؛ لم يضمن؛ لأنه لم يمنعه، وقد أساء.

✽ وقال أبو الخطاب: يضمن. كالمسألة التي قبلها، ورجح ابن قدامة عدم الضمان.

انظر: "المغني" (١٢ / ١٠٢-١٠٣) "المحل" (٢١٠٤).

مسألة [١٨]: اصطدام باخرتين، ونحوهما.

له ثلاث أحوال:

الحال الأولي: أن يكون القَيَّان مفرطين في الاصطدام، كأن يكون في إمكانهما ضبطهما، والانحراف؛ فلم يفعلا، فصارا جانبيين؛ فإن كانت السفينتان لهما؛ وجب على كل واحد منهما للآخر نصف قيمة سفينة صاحبه، ونصف قيمة ما فيها، ويسقط النصف؛ لأنَّ سفينة كل واحد منهما تلفت بفعله، وفعل صاحبه؛ فسقط ما قابل فعله، ووجب ما قابل فعل صاحبه.

✽ وإن كانت السفينتان لغيرهما مع ما فيهما؛ وجب على كل واحد منهما نصف قيمة سفينته، ونصف قيمة ما فيها، ونصف قيمة سفينة صاحبه، ونصف قيمة ما فيها؛ لأنَّ كل واحدة منهما تلفت بفعلها، هذا مذهب الشافعي، ومالك، وزفر.

✽ ومذهب أحمد أن كل واحد منهما يضمن سفينة الآخر بما فيها من نفسٍ ومال، وهو قول إسحاق، وأبي حنيفة.

والقول الأول أقرب، والله أعلم.

الحال الثانية: أن لا يفرط القَيَّان، مثل أن تشتد الرياح، وتضطرب الأمواج؛ فلا يمكنهما إمساك السفيتين، ولا تنحيتها.

✽ ففيه وجهان للشافعية، ومذهب الحنابلة عدم الضمان، وهو الصحيح؛ لأنه لا يدخل في وسعه ضبطها ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الحال الثالثة: أن يكون أحدهما مفرطاً، والآخر غير مفرط؛ فالضمان على المفرط منهما،

مسألة [١٩]: إذا اصطدم فارسان، فماتت الدابتان، ومات الفارسان.

✽ من أهل العلم من قال: يضمن كل واحد منهما دابة الآخر في ماله، وتضمن عاقلة كل واحد منهما دية الآخر، وهذا قول أحمد، وإسحاق، وأبي حنيفة وصاحبيه؛ لأنَّ كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه، وإنما هو قربها إلى محل الجناية؛ فلزم الآخر ضمانها.

✽ ومن أهل العلم من قال: يضمن كل واحد منهما نصف دابة الآخر، وتضمن عاقلة كل واحد منهما نصف الآخر. وهذا قول الشافعي، ومالك، وزفر؛ لأنَّ كل واحد منهما مات بفعل نفسه وفعل غيره، فسقط نصف ديته لفعل نفسه، ووجب النصف لفعل غيره كما لو شارك غيره في قتله، وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: "البيان" (١١/٤٦٥-) "المغني" (١٢/٥٤٥-٥٤٦).

تنبيه: إن كان أحدهما واقفاً، فجاء الآخر فصدمه؛ فالضمان على الثاني، وإن كان أحدهما يسير بين يدي الآخر، فأدركه الثاني فصدمه؛ فالضمان على الثاني، وإن كان الواقف متعدياً بوقوفه؛ فعليه الضمان. "المغني" (١٢/٥٤٦).

مسألة [٢٠]: اصطدام السيارات وحوادثها.

الذي قرره أهل العلم أن من تسبب في الحادث فعليه الضمان، فإذا حصل خطأ من السائق فهو ضامن، عليه الدية والكفارة، وإذا حصل اصطدام بين سيارتين فضمان الحادث على المخطئ منهما.

وإن حصل اشتراك في الخطأ فكلُّ عليه من الكفارة، وكلُّ عليه من الدية بنسبة خطئه الذي يقرره المختصون من إدارة المرور، والله أعلم.

فصل في مسائل تتعلق بكفارة القتل

مسألة [١]: الكفارة على من قتل مؤمناً خطأ.

أجمع العلماء على أن من قتل مؤمناً خطأ في دار الإسلام أن عليه الكفارة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، سواء قتل كبيراً أو صغيراً، ذكراً أو أنثى. «المغني» (٢٢٣/١٢) «البيان» (٦٢١/١١).

مسألة [٢]: إذا كان القتل بتسبب لا بمباشرة؟

✽ الجمهور على أن عليه الكفارة، وتشمله الآية السابقة.

✽ وخالف أبو حنيفة، فلم يوجب عليه الكفارة؛ لأنه ليس بقتل منه.

وأجيب أنه تسبب بالقتل؛ فكان ضمانه عليه، فعليه أيضاً الكفارة، والصحيح قول الجمهور. انظر: «المغني» (٢٢٣/١٢) «البيان» (٦٢٥/١١).

مسألة [٣]: هل تجب الكفارة بقتل العبد؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة وجوب ذلك؛ لعموم الآية السابقة.

✽ وقال مالك: ليس فيه كفارة؛ لأنه مضمون بالقيمة أشبه بالهيمة.

والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (٢٢٣/١٢).

مسألة [٤]: هل تجب الكفارة بقتل الذمي والمستأمن؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أن فيه الكفارة، وعزاه ابن قدامة لأكثر العلماء، واستدلوا

بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ

وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

✽ وقال الحسن، ومالك: لا كفارة فيه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

مُؤْمِنَةٍ﴾، وساق الآيات التي بعدها في قتل المؤمن. وهذا القول أقرب، والله أعلم.

مسألة [٥]: إذا كان القاتل صبيًا، أو مجنونًا، فهل عليه كفارة؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنَّ عليهما الكفارة في مالهما؛ لعموم الآية السابقة، ولأنَّ هذا متعلق بالمال، أعني تحرير الرقبة؛ فوجبت في مالهما كالزكاة، والديات.

✽ وقال أبو حنيفة: لا كفارة على واحد منهما؛ لأنها عبادة، وهما غير مكلفين.

وأجيب بأنها عبادة متعلقة بالمال؛ فوجبت الكفارة كغيرها من الحقوق المالية، وإن كانت عبادات. انظر: "المغني" (٢٢٤ / ١٢) "البيان" (٦٢٥ / ١١).

مسألة [٦]: إن قتل مؤمنًا في دار الحرب.

✽ بأن يكون أسيرًا في صفهم، أو مقيمًا بينهم باختياره، ففيه الكفارة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وهذا مذهب الحنابلة، والشافعية.

انظر: "البيان" (٦٢١ / ١١) "المغني" (٢٢٤ / ١٢).

مسألة [٧]: من قتل نفسه خطأ، فهل في ماله الكفارة؟

✽ الأشهر في مذهب الحنابلة، والشافعية أن الكفارة واجبة في ماله؛ لعموم الآية.

✽ وذهب بعض الشافعية، والحنابلة إلى عدم وجوب الكفارة، ورجَّح ذلك ابن قدامة رحمته الله، واستدل على ذلك بقصة عامر بن الأكوع حين قتل نفسه خطأ، ولم يأمر النبي صلوات الله عليه وآله بكفارة.

قال رحمته الله: وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ إِنَّمَا أُريدَ بِهَا إِذَا قَتَلَ غَيْرَهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿فَدِيَةٌ مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾، وَقَاتِلْ نَفْسَهُ لَا تَحِبُّ فِيهِ دِيَةٌ؛ بِدَلِيلِ قَتْلِ عَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

انظر: "المغني" (٢٢٥ / ١٢) - "البيان" (٦٢٤ / ١١).

مسألة [٨]: إذا تشارك قوم في قتل خطيٍّ، فهل تتعدد الكفارات عليهم، أم يشتركون في كفارة واحدة؟

✽ أكثر أهل العلم على تعدد الكفارات، فكل واحد تلزمه الكفارة، وهو قول الحسن، وعكرمة، والنخعي، والثوري، وأصحاب المذاهب الأربعة.

✽ ونُقِلَ عن أحمد رواية أنَّ عليهم كفارة واحدة، وهو قول أبي بكر، وحُكي عن الأوزاعي؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾.

وأجيب بأنَّ الكفارة ههنا لا تتبعض؛ لأنها لم تجب بدلاً، وإنما وجبت لقتل آدمي، فكمملت في حق كل واحد من المشتركين كالقصاص.

وقول الجمهور هو الصواب، والصوم كيف يحصل به الاشتراك، ففيه تخفيف على القاتلين مع أنهم أكثر من الواحد، والله أعلم. انظر: "المغني" (٢٢٦/١٢) "البيان" (٦٢٦/١١).

مسألة [٩]: هل تجب الكفارة بقتل العمد؟

✽ أكثر أهل العلم على أنَّ الكفارة إنما تجب في قتل الخطيٍّ، وأما قتل العمد فلا تنفع فيه الكفارة، وليس فيه كفارة؛ لأنَّ الله تعالى أوجب الكفارة في قتل الخطيٍّ، ولم يوجبها في قتل العمد، وهذا قول مالك، وأحمد، وأبي ثور، والثوري، وأصحاب الرأي، وابن المنذر.

✽ ومنهم من قال: فيه الكفارة. وهو قول الشافعي، وأحمد في رواية، وحُكي عن الزهري؛ لأنه إذا وجبت في حق المخطئ؛ فالمتعمد من باب أولى.

واستدلوا أيضاً بحديث واثلة بن الأسقع قال: أتينا النبي ﷺ بصاحب لنا قد أُوجِبَ بالقتل، فقال: «اعتفوا عنه رقبة، يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار» أخرجه أحمد (٤٧١/٣) وغيره، وهو حديث ضعيف، ضعفه العلامة الألباني رحمه الله في "الضعيفة" (٩٠٧).

والصحيح هو القول الأول، والله أعلم.

مسألة [١٠]: هل تجب الكفارة بقتل شبه العمد؟

✽ مذهب الحنابلة، والشافعية وجوب ذلك؛ لأنَّ النبي ﷺ في قصة المرأتين جعل الدية على العاقلة؛ فكانت فيها الكفارة كذلك.

✽ ومذهب الحنفية، والثوري، وربيعه أنه لا تجب الكفارة إلا في الخطأ؛ للآية السابقة.

والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/٢٢٧-٢٢٨) "البيان" (١١/٦٢٢).

مسألة [١١]: كفارة القتل.

أوجب الله عز وجل في كفارة القتل عتق رقبة مؤمنة؛ فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين.

واختلف الفقهاء فيما إذا لم يستطع الصوم، هل عليه الإطعام، أم لا؟ على قولين، وهما وجهان في مذهب أحمد، والشافعي:

✽ منهم من قال: عليه الإطعام كما في كفارة الظهار.

✽ ومنهم من قال: ليس عليه الإطعام؛ لأنَّ الله تعالى لم يذكر الإطعام، والقول الأول

أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/٢٢٨) "البيان" (١١/٦٢٧).

مسألة [١٢]: إثبات القتل بالشهود.

✽ عامة أهل العلم على أنه لا يقبل في إثبات القتل أقل من شاهدين عدلين، فلا يقبل

شهادة رجل وامرأتين، ولا شهادة رجل مع يمين الطالب؛ لأنَّ هذا الأمر فيه إباحة الدم، وهو أشد من الحقوق المالية.

✽ ونُقل عن أحمد رواية أنه اشترط أربعة شهداء في ذلك؛ قياسًا على رجم الزاني.

وأجيب بأنَّ الأربعة الشهداء إنما اشترطوا؛ لكونه زنى، ولذلك فإنه يشترط فيه ذلك حتى في حق البكر مع أنه فيه الجلد لا الرجم، والله أعلم.

تنبيه: ما أوجب المال دون القصاص من الجنايات يُقبل فيه قول رجل وامرأتين، أو

بَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقِسَامَةِ

١١٨٨ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رضي الله عنه عَنْ رِجَالٍ مِنْ كُزَّاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحْيِصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ فَأَتَى مُحْيِصَةُ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَأَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَذَهَبَ مُحْيِصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كَبْرٌ» يُرِيدُ السَّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُودَا صَاحِبِكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ يَأْذَنُوا بِحَرْبٍ». فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ حُوَيْصَةُ، وَمُحْيِصَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ: «أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَيَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ؟» قَالُوا: لَيْسُوا مُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَائَةَ نَاقَةٍ، قَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١١٨٩ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَرَّ الْقِسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ ادَّعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

القسامة:

هي مصدر: أَقْسَمَ قَسَمًا، وَقَسَامَةً، ومعناه: حَلَفَ حَلْفًا، والمراد به ههنا اسم للأيمان المكررة في دعوى القتل. هذا قول الفقهاء.

وقال بعض أهل اللغة: إنها اسم للقوم الذين يحلفون، سُمُّوا باسم المصدر، والأصل في

القسامة حديث الباب. انظر: «المغني» (١٢/١٨٨).

مسألة [١]: القضاء بالقسامة.

✽ ذهب أكثر العلماء إلى القضاء بالقسامة، حتى قال القاضي عياض رحمته الله: هذا الحديث أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمة، وفقهاء الأمصار من الحجازيين، والشاميين، والكوفيين، وإن اختلفوا في صورة الأخذ به.

وحجتهم في ذلك حديث الباب.

✽ وقال بعض أهل العلم: لا يعمل بالقسامة. وهو قول سالم، وأبي قلابة، والنخعي، والحكم بن عتيبة، وسليمان بن يسار، وقتادة، وهو قول عمر بن عبدالعزيز الذي أخذ به بعد قوله بالقول الأول، وإليه يميل البخاري.

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس: «لو يُعْطَى الناس بدعواهم لادَّعى رجال دماء أناس وأمواهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»، وفي رواية: «البينة على المدعى، واليمين على من أنكر».

قال ابن القيم رحمته الله في «أعلام الموقعين» (٣١٢/٢) - في بيان عدم التعارض بين الحديثين -: وَالَّذِي شَرَعَ الْحُكْمَ بِالقَسَامَةِ هُوَ الَّذِي شَرَعَ أَنْ لَا يُعْطَى أَحَدٌ بِدَعْوَاهُ الْمُجَرَّدَةِ، وَكَلاَ الْأَمْرَيْنِ حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَلَمْ يُعْطَ فِي القَسَامَةِ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى، وَكَيْفَ يَلِيقُ بِمَنْ مَهَرَتْ حِكْمَةُ شَرْعِهِ الْعُقُولَ أَنْ لَا يُعْطِيَ الْمُدَّعِي بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ عُدَاً مِنْ أَرَاكَ، ثُمَّ يُعْطِيهِ بِدَعْوَى مُجَرَّدَةٍ دَمَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ؟ وَإِنَّمَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ بِالِدَّلِيلِ الظَّاهِرِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ فَوْقَ تَغْلِيْبِ الشَّاهِدَيْنِ، وَهُوَ اللَّوْثُ، وَالْعُدَاوَةُ، وَالْقَرِينَةُ الظَّاهِرَةُ مِنْ وُجُودِ الْعَدُوِّ مَقْتُولًا فِي بَيْتِ عَدُوِّهِ، فَقَوَّى الشَّارِعُ الْحَكِيمُ هَذَا السَّبَبَ بِاسْتِحْلَافِ حَمْسِينَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ الَّذِينَ يَبْعُدُ أَوْ يَسْتَحِيلُ اتِّفَاقُهُمْ كُلُّهُمْ عَلَى رَمْيِ الْبَرِيِّ بِدَمٍّ لَيْسَ مِنْهُ بِسَبِيلٍ، وَلَا يَكُونُ

قَالَ: وَلَوْ عُرِضَ عَلَى جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ هَذَا الْحُكْمُ، وَالْحُكْمُ بِتَخْلِيفِ الْعَدُوِّ الَّذِي وَجِدَ الْقَتِيلُ فِي دَارِهِ بِأَنَّهُ مَا قَتَلَهُ؛ لَرَأَوْا أَنَّ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدْلِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَوْ سُئِلَ كُلُّ سَلِيمٍ الْحَاسَةِ عَنْ قَاتِلِ هَذَا؛ لَقَالَ: مَنْ وَجِدَ فِي دَارِهِ. وَالَّذِي يَقْضِي مِنْهُ الْعَجَبُ أَنْ يَرَى قَتِيلًا يَتَسَخَّطُ فِي دِمِهِ وَعَدُوَّهُ هَارِبٌ بِسِكِّينٍ مُلَطَّخَةٍ بِالْدَّمِ، وَيُقَالُ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ. فَيَسْتَحْلِفُهُ بِاللَّهِ مَا قَتَلَهُ وَيُخَلِّي سَبِيلَهُ، وَيَقْدَمُ ذَلِكَ عَلَى أَحْسَنِ الْأَحْكَامِ، وَأَعْدَلَهَا، وَأَلْصَقَهَا بِالْعُقُولِ وَالْفِطْرِ، الَّذِي لَوْ اتَّفَقَتِ الْعُقَلَاءُ لَمْ يَهْتَدُوا لِأَحْسَنَ مِنْهُ، بَلْ وَلَا لِمِثْلِهِ. وَأَيْنَ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْحُكْمُ بِالْقَسَامَةِ مِنْ حِفْظِ الدِّمَاءِ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ تَخْلِيفُ مَنْ لَا يَشْكُ مَعَ الْقَرَّائِنِ الَّتِي تُفِيدُ الْقَطْعَ أَنَّهُ الْجَانِي؟

قَالَ، وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ» لَا يُعَارِضُ الْقَسَامَةَ بِوَجْهِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا نَفَى الْإِعْطَاءَ بِدَعْوَى مُجَرَّدَةٍ، وَقَوْلُهُ: «وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» هُوَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ، حَيْثُ لَا تَكُونُ مَعَ الْمُدَّعَى إِلَّا مُجَرَّدُ الدَّعْوَى. اهـ

وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تهذيب السنن» (٣٢٥/٦) - بعد أن ذكر حديث: «لو يُعْطَى النَّاسُ بدعواهم...» -: فهذا إنما يدل على أنه لا يُعْطَى أحدٌ بمجرد دعواه دم رجلٍ ولا ماله، وأما في القسامة؛ فلم يعط الأولياء بمجرد دعواهم، بل بالبيّنة، وهي ظهور اللوث، وأيمان خمسين، لا بمجرد الدعوى، وظهور اللوث، وحلف خمسين؛ بيّنة بمنزلة الشهادة، وأقوى. اهـ

وانظر: «الفتح» (٦٨٩٩) «المغني» (٢٠٢/١٢) - «الفتاوى» (١٥٤/٣٤) (١٥٥-١٥٤) «البداية» (٢٦٣/٤).
تنبيه: اللوث هي قرائن تجعل الشخص يغلب على ظنه أن ذلك حصل منه القتل، وربما قالوا: شبهة يغلب على الظن الحكم بها. «الفتاوى» (١٥٤/٣٤) «الفتح» (٦٨٩٩)

مسألة [٢]: بعض الصور التي يحصل فيها اللوث، والشبهة.

✧ منها: أن يقول المقتول عند موته: دمي عند فلان. قال بذلك مالك، والليث، وخالفهما

بذلك مالك، والليث، والشافعي، وأحمد في رواية.

❖ ومنها: أن تقتل طائفتان، فيوجد بينهما قتيل، ففيه القسامة عند الجمهور، وفي رواية عن مالك: تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان من غيرهما؛ فعلى الطائفتين.

❖ ومنها: أن يوجد المقتول مرمياً في قرية، أو قبيلة وغيرها. فإن كان بينهم عداوة، وحروب؛ ثبتت القسامة عند أهل العلم في ذلك، واختلفوا فيما إذا لم تكن عداوة، فالجمهور على عدم إثباتها، وأثبتها أبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي، واشترط الثوري، والأوزاعي أن يكون فيه جراح، ولم يشترطه الحنفية. والصحيح قول الجمهور.

انظر: "الفتح" (٦٨٩٩) "المغني" (١٢/١٩٣-١٩٥) (١٢/١٨٩) (١٢/٢٠٧) "البداية" (٤/٢٦٧-٢٦٨).

مسألة [٣]: الدعوى على محلة، أو قبيلة بدون تعيين أحد منهم.

❖ مذهب أحمد، الشافعي أن الدعوى لا تسمع إلا في حق معين، وأما على الجمع فلا تسمع، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: «تقسمون على رجل منهم؛ فيدفع إليكم برمته».

❖ وقال أبو حنيفة: تسمع الدعوى، ويُستحلف خمسون منهم؛ لأنَّ الأنصار ادعوا القتل على يهود خيبر، ولم يعينوا القاتل، فسمع رسول الله ﷺ دعواهم.

ويُجاب عن ذلك بأنه لم يمكنهم من الأيمان على التعميم، وإنما أمرهم أن يحلفوا على معين كما في الرواية المتقدمة؛ فالصحيح قول أحمد، والشافعي.

ويبقى أن القاضي يصنع كما صنع رسول الله ﷺ، فيبرئ القبيلة، أو القرية بخمسين يميناً كما قال في الحديث: «فتبرئكم يهود بخمسين يميناً»؛ فإن حلفوا؛ برئوا، وإن لم يحلفوا ونكلوا؛ فُضي عليهم بالدية، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/١٩٠) "الفتح" (٦٨٩٨).

مسألة [٤]: إذا ادَّعى على شخص القتل بدون لوْث؟

✽ إذا كانت الدعوى بدون لوْث؛ فليس لها حكم القسامة عند عامة أهل العلم، بل تكون من الدعاوى التي دل عليها حديث ابن عباس، ويحلف المدعى عليه إن لم توجد بينة على الصحيح. وهو قول الشافعي، وأحمد في رواية.

✽ وعن أحمد رواية: لا يحلف المدعى عليه؛ لأنها دعوى فيما لا يجوز بذله، فلا حلف فيها كالحدود، ولأنها دعوى لا يقضى فيها بالنكول، فلا حلف فيها كالحدود. والصحيح القول الأول؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنه.

✽ وعليه في ذلك يمين واحدة على الصحيح في مذهب أحمد، وهو قول للشافعي.

✽ وعن أحمد رواية أن فيه خمسين يميناً، وهو قول للشافعي.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (١٢/١٩١).

مسألة [٥]: إذا أبى المدَّعى عليه أن يحلف؟

✽ مذهب الحنابلة أن النكول لا يوجب عليه الحد؛ لأنَّ القتل لم يثبت بينة، ولا إقرار؛ ولم يعضده لوْث؛ فلم يجب القصاص كما لو لم ينكل، ولا يصح إلحاق الأيمان مع النكول بينة، ولا إقرار؛ لأنها أضعف منها، بدليل أنه لا يشرع إلا عند عدمها؛ فيكون بدلاً عنها، والبدل أضعف من المبدل.

✽ ومذهب الشافعية أن اليمين تُردُّ عند النكول على المدعي، فيحلف خمسين يميناً، ويستحق القصاص إن كان عمداً، أو الدية إن كان خطأ؛ لأنَّ النكول مع حلف المدعي كالبينّة، أو الإقرار.

وقول الحنابلة أقرب، والله أعلم، وهو قول الحنفية. انظر: "المغني" (١٢/١٩٢) "الفتح" (٦٨٩٩).

مسألة [٦]: هل يشترط في اللوْث أن يكون بالقتيل أثر القتل؟

كغم الوجه، والخنق، والعصر للخصيتين، وضربة الفؤاد؛ ولأنَّ ما به أثر قد يموت حتف أنفه؛ لسقطته، أو صرعه، أو يقتل نفسه.

❀ ومذهب أبي حنيفة، والثوري، وحامد، وأحمد في رواية أنه يشترط ذلك؛ لأنه إذا لم يكن به أثر فيحتمل أنه مات حتف أنفه.

والقول الأول أقوى، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/١٩٧).

مسألة [٧]: يشترط في القسامة اتفاق أولياء الدعوى.

يشترط في القسامة اتفاق أولياء الدعوى في تعيين القاتل، وعدم تكذيب أحدهما الآخر.

انظر: "المغني" (١٢/١٩٧-).

مسألة [٨]: إذا استحققت القسامة، فمن يبدأ بالإيمان؟

❀ أكثر أهل العلم على أنَّ الإيمان يبدأ بها المدَّعون، فيحلفون خمسين يميناً؛ فإن حلفوا؛ استحقوا، وإن لم يحلفوا؛ استحلف المدَّعى عليهم خمسين يميناً وبرئوا، وهو قول يحيى بن سعيد، وربيعه، والليث، ومالك، وأحمد، والشافعي وغيرهم، واستدلوا بحديث الباب.

❀ وقال الحسن: يبدأ المدَّعى عليهم. وجاءت رواية تدل على ذلك، وهي غير محفوظة.

❀ وقال الشعبي، والنخعي، والثوري، وأصحاب الرأي: يستحلف خمسون رجلاً من أهل المحلة، ويغرمون الدية؛ لأنه نقل عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بذلك، والأثر عن عمر رضي الله عنه ضعيف لا يثبت.

والصحيح هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/٢٠٢) "البيهقي" (٨/١٢٤).

مسألة [٩]: إذا حلف الأولياء، هل يستحقون القود إذا كانت الجناية عمداً؟

❀ جماعة من أهل العلم على استحقاق القود بذلك، صحَّ ذلك عن ابن الزبير كما في

وابن المنذر، وهو اختيار شيخ الإسلام، وابن القيم رحمة الله عليهما.

واستدلوا على ذلك بحديث: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم؛ فيدفع إليكم برمته»، والرمة: الحبل الذي يربط به من عليه القود، وفي لفظ: «وتستحقون دم صاحبكم» أراد دم القاتل؛ لأن دم القاتل ثابت لهم قبل الأيمان، والرواية الأولى في «مسلم» والثانية في «الصحيحين».

❁ ومنهم من قال: إنما يستحقون الدية فقط. نُقِلَ عن عمر، وابن عباس^(١)، ولم يثبت عنهما، وهو قول الحسن، وإسحاق، والشافعي في قول؛ لحديث الباب: «إِنَّمَا أَنْ يَدُّوا صَاحِبَكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ يَأْذَنُوا بِحَرْبٍ».

والقول الأول أقرب إلى ظاهر الأحاديث، والله أعلم، واللفظ الذي ذكروا لا ينافي الألفاظ المتقدمة لمن تأمل، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/٢٠٤) «الفتح» (١٢/٢٩٣) (٦٨٩٨).

مسألة [١٠]: إذا أبى المدعون أن يحلفوا؟

❁ أكثر أهل العلم على أن الأيمان ترجع على المدعى عليهم، فيحلفون خمسين يميناً أنهم ما قتلوا، ولا علموا من قتل؛ فإن حلفوا؛ برئوا، وإن لم يحلفوا؛ تحملوا الدية، وهذا قول يحيى بن سعيد، وربيعه، وأبي الزناد، ومالك، والليث، والشافعي، وأبي ثور؛ لحديث الباب: «فتبرئكم يهود بخمسين يميناً».

❁ وذهب بعضهم إلى أنهم يحلفون، ويغرمون الدية، وهو قول أصحاب الرأي، ورواية عن أحمد، ونُقِلَ عن عمر رضي الله عنه كما في «مصنف عبدالرزاق» (١٠/٣٥) بسند ضعيف.

والقول الأول أقرب، والله أعلم، وهو ترجيح شيخ الإسلام، وابن القيم رحمة الله عليهما. انظر: «المغني» (١٢/٢٠٥).

مسألة [١١]: إذا امتنع المدعى عليهم من اليمين؟

- ✽ عن أحمد رواية أنهم يجبسوا حتى يحلفوا، وهو قول أبي حنيفة.
 - ✽ والأشهر في مذهب أحمد أنهم لا يجبسون، وأن الإمام يلزمهم بالدية.
- وهذا هو الصحيح، وهو قول الجمهور كما تقدم. انظر: "المغني" (٢٠٦/١٢).

مسألة [١٢]: من هم الأولياء الذين يحلفون؟

- ✽ منهم من قال: هم العصبة وارثاً، أو غير وارث. وهذا قول مالك، وأحمد في رواية؛ لأن النبي ﷺ خاطب عبدالرحمن بن سهل، وبني عمه، وقال: «يخلف خمسون رجلاً منكم على رجل منهم...»، قالوا: فإن لم يوجد خمسون من نسبه؛ رُدَّت الأيمان عليهم.
 - ✽ ومنهم من قال: هم الورثة، عصبة أو غير عصبة. وهذا قول الشافعي، وأحمد في رواية؛ لأنهم هم الذين يستحقون الدية لو كانت دية، وهم الذين يعفون عن القود إلى الدية، وهذا ظاهر اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، وهو الأقرب، والله أعلم.
- قال ابن القيم رحمه الله: وإن وُجد خمسون؛ فلا بد من أن يخلف الخمسون. اهـ
- انظر: "المغني" (٢١٠/١٢) - "الشرح المتع" "زاد المعاد" (١٢/٥).

مسألة [١٣]: هل يدخل الصبي في القسامة؟

- ✽ قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢٠٨/١٢): أمَّا الصَّبِيَّانُ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ لَا يُقْسَمُونَ، سَوَاءٌ كَانُوا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، أَوْ مُدْعَى عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَيَّانَ حُجَّةٌ لِلْحَالِفِ، وَالصَّبِيُّ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ حُجَّةٌ، وَلَوْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ؛ لَمْ يُقْبَلْ، فَلَأَن لَّا يُقْبَلَ قَوْلُهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ أَوْلَى. اهـ

مسألة [١٤]: هل يدخل النساء في القسامة؟

- ✽ أما إن كانت المرأة من المدعى عليهم القتل؛ فشرع القسامة في حقها؛ لأنها لتبرئة نفسها.
- ✽ وأما إن كانت من المدعين؛ فجاءة من أهل العلم على أنها لا تدخل في القسامة،

القتل والحدود؛ فلا يؤخذ بيمينها.

❀ وذهب مالك إلى أن المرأة تدخل في القسامة إن كان القتل المدعى خطأ، ولا تدخل في العمد؛ لأن الخطأ موجه المال، والعمد يجب به القصاص.

❀ وقال الشافعي: تدخل النساء في القسامة؛ لأنها من الوارثين، ويدخل جميع الورثة البالغين.

واستدل أهل القول الأول - وهو الصحيح - بالحديث: « يقسم خمسون رجلاً منكم على رجل منهم ». انظر: «المغني» (٢٠٨/١٢).

مسألة [١٥]: إن كان المقتول كافراً ذمياً؟

❀ إن كان المدعى عليهم كافراً أيضاً، ففيه القسامة عند أهل العلم، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم من الفقهاء.

وإن كان المدعى عليهم من المسلمين.

❀ فمذهب مالك، والحنابلة أنه لا قسامة في ذلك؛ لأنهم لا يستحقون القود، ولأنهم قومٌ كفار لا يؤمن منهم الكذب والحلف عليه.

❀ ومنهم من أجاز القسامة في ذلك، وهو قول الشافعي، وجماعة من الحنابلة؛ لأنهم يستحقون الدية إذ لم يكن قود. وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٢١٥/١٢).

مسألة [١٦]: إن كان المقتول عبداً؟

❀ إن كان المدعى عليه عبداً مثله، ففيه القسامة عند الأكثر، وهو مذهب أحمد، والشافعي، وأصحاب الرأي؛ لأنه يستحق به القود بلا خلاف.

❀ وذهب بعضهم إلى عدم القسامة؛ لأن العبد مال؛ فحكمه كحكم البهيمة، وهذا قول

وأجيب عليهم بأن البهيمة لا قصاص في قتلها، وليست معصومة الدم.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (٢١٥/١٢).

✽ وإن كان المدعى عليه حرًا؛ فلا قسامة عند مالك، ومن ذكر معه في المسألة السابقة، وهو قول بعض الحنابلة؛ لأنه لا يُقَاد به عندهم.

✽ وذهب بعضهم إلى أن فيه القسامة، وهو قول الشافعي، وأصحاب الرأي، وبعض الحنابلة؛ لأنه قُتِلَ آدَمِيٌّ يوجب الكفارة.

قلت: وهو يوجب القصاص على الصحيح كما تقدم؛ فالصحيح ثبوت القسامة في ذلك، والله أعلم. انظر: "المغني" (٢١٥/١٢).

مسألة [١٧]: هل تثبت القسامة على الجروح والأعضاء؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢١٧/١٢): وَلَا قَسَامَةَ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْأَطْرَافِ وَالْجَوَارِحِ، وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا خِلَافًا، وَيَمُنُّ قَالَ: لَا قَسَامَةَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَسَامَةَ تَثْبُتُ فِي النَّفْسِ لِحُرْمَتِهَا، فَاخْتَصَّتْ بِهَا دُونَ الْأَطْرَافِ، كَالْكَفَّارَةِ؛ وَلَا يَثْبُتُ حَيْثُ كَانَ الْمَجْنِي عَلَى لَا يُمْكِنُهُ التَّعْيِيرُ عَنْ نَفْسِهِ، وَتَعْيِيرُ قَاتِلِهِ، وَمَنْ قُطِعَ طَرَفُهُ، يُمْكِنُهُ ذَلِكَ، وَحُكْمُ الدَّعْوَى فِيهِ حُكْمُ الدَّعْوَى فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى السُّدْعِيِّ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ يَمِينًا وَاحِدَةً؛ وَلَا يَثْبُتُ دَعْوَى لَا قَسَامَةَ فِيهَا، فَلَا تُغْلَظُ بِالْعَدَدِ، كَالدَّعْوَى فِي الْمَالِ اهـ.

مسألة [١٨]: إذا ادعى القتل على ثلاثة اشتركوا فيه؟

✽ جماعة من أهل العلم يقولون: لا يستحق بالقسامة أكثر من قتل واحد. وهو قول الزهري، ومالك، والحنابلة، وبعض الشافعية؛ للحديث: «يقسم خمسون رجلًا منكم على رجل منهم».

✽ وذهب أبو ثور، وجماعة من الشافعية إلى أنه يستحق بها قتل الجماعة؛ لأنها موجبة

بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

١١٩٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١١٩١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [عَنِ النَّبِيِّ ﷺ] قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ فَمِيتَتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

١١٩٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٣)

١١٩٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَدْرِي يَا ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ، كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيْمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقْسَمُ فِيؤُهَا». رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَالْحَاكِمُ، وَضَحَّحَهُ قَوْهَمٌ؛ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ كَوَثَرَ بَنِي حَكِيمٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. ^(٤)

١١٩٤ - وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طَرُقٍ نَحْوُهُ مَوْقُوفًا. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْحَاكِمُ. ^(٥)

١١٩٥ - وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ] ^(٦): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٧)

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٤)، ومسلم (٩٨).

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٨٤٨).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٩١٦) (٧٣).

(٤) ضعيف جداً. أخرجه البزار كما في "كشف الأستار" (١٨٤٩)، والحاكم (١٥٥/٢)، وفي إسناده العلة التي ذكرها الحافظ.

(٥) صحيح بطريقه. أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٣/١٥)، والحاكم (١٥٥/٢)، وكذا البيهقي (١٨١-١٨٢/٨)، من طرق كثيرة فيها معنى ما تقدم في الحديث المرفوع، وليس عند الحاكم ذكر (علي) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

تعريف البغي :

الْبَغْيُ: مصدر بَغَى يبغي بغياً، وهو التعدي على الغير، والظلم، والعدول عن الحق، وله معان أخرى، والمقصود به هنا التعدي على حق إمام المسلمين في الخروج عن طاعته.

مسألة [١]: قتال البغاة.

قتال البغاة مشروع في الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَعِّلُوا الْتِي بَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ ت فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

ومن السنة: أحاديث الباب. ونقل غير واحد الإجماع على مشروعيته، وفعله من الصحابة أبو بكر، وعلي رضي الله عنه. انظر: «المغني» (١٢/ ٢٣٧-٢٣٨).

مسألة [٢]: أقسام الخارجين عن الإمام.

الخارجون عن قبضة الإمام وطاعته أقسام:

القسم الاول: قومٌ امتنعوا من طاعته، وخرجوا عن قبضته بغير تأويل؛ فهؤلاء قُطَاع الطريق، ساعون في الأرض بالفساد.

القسم الثاني: قومٌ لهم تأويل إلا أنهم نفروا يسير لا منعة لهم، كالواحد والاثنين، والعشرة ونحوهم، فهؤلاء يعتبرون قطاع طريق في مذهب أحمد، والشافعي، وليس لهم أحكام البغاة؛ ولذلك لما قتل عبدالرحمن بن ملجم علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ قُتِلَ به، ولأنه لو ثبت للعدد اليسير حكم البغاة في سقوط ضمان ما أتلّفوه أفضى إلى إتلاف أموال الناس، وهو الصحيح.

المسلمين، وأموالهم، فأكثر الفقهاء على أنهم بغاة، عزاه لأكثر الفقهاء ابنُ قدامة في "المغني"، بينما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: إنما هو قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد وغيرهم.

نثر قال: وأما جمهور أهل العلم فيفرقون بين الخوارج المارقين، وبين أهل الجمل وصفين، ممن يُعدُّ من البغاة المتأولين، وهذا هو المعروف عن الصحابة، وعليه عامة أهل الحديث، والفقهاء، والمتكلمين، وعليه نصوص أكثر الأئمة، وأتباعهم من أصحاب مالك، وأحمد، والشافعي، وغيرهم.

قال، وذلك أنه قد ثبت في "الصحيح" عن النبي ﷺ أنه قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»^(١)، وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة، يبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك.

ثم ذكر الأحاديث في الحث على قتال الخوارج.

نثر قال: فالنبي ﷺ أمر بقتال الخوارج قبل أن يقاتلوا، وأما (أهل البغي)؛ فإن الله تعالى قال فيهم: ﴿وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَهُمْ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُنْكَرِينَ﴾ الآية. فلم يأمر بقتال الباغية ابتداءً، فالقتال ابتداءً ليس مأموراً به، ولكن إذا اقتتلوا أمروا بالإصلاح بينهم، ثم إن بغت الواحدة؛ قُوتِلَتْ، ولهذا قال من قال من الفقهاء: إنَّ البغاة لا يبتدون بقتالهم حتى يقاتلوا، وأما الخوارج، فقد قال النبي ﷺ فيهم: «أينما لقيتموهم؛ فاقتلوهم؛ فإنَّ في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة»^(٢)، وقال: «لئن أدركتهم؛ لأقتلنهم قتل ثمود»^(٣). انتهى بتصرف.

قال شيخ الإسلام رحمته الله (٢٨/٤٨٥-) : ومعلوم قطعاً أن إيمان الخوارج بما جاء به محمد ﷺ أعظم من إيمانهم - يعني الرافضة - فإذا كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قد

(١) أخرجه مسلم برقم (١٠٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قتلهم، ونهب عسكره عسكرهم من الكراع، والسلاح، والأموال^(١)؛ فهؤلاء أولى أن يقتلوا، وتؤخذ أموالهم كما أخذ علي بن أبي طالب أموال الخوارج.

قال: ومن اعتقد من المنتسبين إلى العلم أو غيره أن قتال هؤلاء بمنزلة قتال البغاة الخارجين على الإمام بتأويل سائغ كقتال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأهل الجمل وصفين؛ فهو غلط جاهل بحقيقة شريعة الإسلام.

قال: وكثير من الأئمة المصنفين في الشريعة لم يذكروا في مصنفاتهم قتال الخارجين عن أصول الشريعة الاعتقادية والعملية كمانعي الزكاة، والخوارج، ونحوهم؛ إلا من جنس قتال الخارجين عن الإمام، كأهل الجمل وصفين، وهذا غلط، بل الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة فرق بين الصنفين كما ذكر ذلك أكثر أئمة الفقه، والسنة، والحديث، والتصوف، والكلام، وغيرهم. اهـ، وانظر كلامًا نفيسًا في (٥٧-٥٣ / ٣٥) (٤٥٢-٤٥٠ / ٤).

ثم وجدت كلامًا لشيخ الإسلام رحمته الله يذكر فيه أنَّ عليًّا رضي الله عنه لم يسب منهم، ولم يغنم، وعاملهم معاملة البغاة.

قال رحمته الله في "منهاج السنة" (٦٠ / ٣): ...، ثم أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم، فرجع نحو نصفهم، ثم قاتل الباقي وغلبهم، ومع هذا لم يسب لهم ذرية، ولا غنم لهم مالا، ولا سار فيهم سيرة الصحابة في المرتدين...

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (٢٨٢ / ٣): ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وغيرهم من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم، وبغيهم لا لأنهم كفار؛ ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم. اهـ

قلت: ويؤيد هذا ما أخرجه المروزي في "تعظيم الصلاة" برقم (٥٩١) بإسناد صحيح عن

علي عليه السلام أنه سئل عنهم: أمشركون هم؟ قال: هم من الشرك فُرِّوا. فقيل: منافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلاً. قيل: فيما هم؟ قال: قوم بغوا علينا، فقاتلناهم.

قال ابن قدامة رحمته الله: والصحيح إن شاء الله أن الخوارج يجوز قتلهم ابتداءً، والإجازة على جريحتهم؛ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالكف عنهم، وتورع كثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم، ولا بدعة فيهم. اهـ

❁ وذهب مالك إلى استتابتهم، ثم قتلهم على الفساد.

❁ وذهب جماعة من المحدثين والفقهاء إلى تكفيرهم.

القسم الرابع: قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الإمام، ويرومون خلعه؛ لتأويل سائغ، وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش، فهؤلاء البغاة الذي يُذكر في هذا الباب حكمهم، وواجب على الناس معونة إمامهم في تقال البغاة؛ لأنه لو تركوا معونته لقهره أهل البغي، وظهر الفساد في الأرض.

انظر: "المغني" (١٢/٢٣٨-٢٤٠) "الفتاوى" (٣٥/٥٣-٥٧) "البيان" (١٢/١٥-١٨).

مسألة [٣]: قتال البغاة الذين يخرجون بتأويل سائغ.

ذكر أهل العلم أنَّ من خرج على من ثبتت إمامته بأحد هذه الوجوه باغياً؛ وجب قتاله، ولا يجوز قتلهم حتى يبعث إليهم من يسألهم، ويكشف لهم الصواب، ويزيل لهم ما يذكرونه من المظالم، ويزيح حججهم؛ فإن لجوا قاتلهم حينئذٍ؛ لأن الله تعالى بدأ بالأمر بالإصلاح قبل القتال، فقال سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَتَنَلُوا إِلَيْهَا حَتَّىٰ تَقَىٰ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]؛ فإن أبوا الرجوع وعظهم، وخوفهم القتال قبل أن يقاتلهم.

مسألة [٤]: إن حضر معهم شخص لا يقاتل؟

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] الآية، وكذا الأخبار الواردة في تحريم قتل المؤمن، وخصَّ من ذلك ما حصل ضرورة دفع الباغي والصائل، ففيما عداه يبقى على العموم والتحريم.

✽ وقال بعض الشافعية: يجوز قتله. لما نُقل من أنَّ محمد بن طلحة السجاد قتله أصحاب علي، ولم يكن يقاتل إنما كان يحمل راية أبيه، والقصة في "مستدرك الحاكم" (٣/ ٣٧٥)، وفي إسناده ضعف، ومع ذلك فلم ينقل أنَّ علياً عليه السلام أقر ذلك.

والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/ ٢٤٥).

مسألة [٥]: قتل النساء، والصبيان، والعبيد.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/ ٢٤٦): وَإِذَا قَاتَلَ مَعَهُمْ عِبِيدٌ، وَنِسَاءٌ، وَصِبْيَانٌ؛ فَهُمْ كَالرَّجُلِ الْبَالِغِ الْحُرِّ، يُقَاتِلُونَ مُقْبِلِينَ، وَيُتْرَكُونَ مُدْبِرِينَ؛ لِأَنَّ قِتَالَهُمْ لِلدَّفْعِ، وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ قَتْلَ إِنْسَانٍ؛ جَازَ دَفْعُهُ وَقِتَالُهُ، وَإِنْ أَتَى عَلَى نَفْسِهِ؛ وَلِذَلِكَ قُلْنَا فِي أَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا كَانَ مَعَهُمُ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ يُقَاتِلُونَ؛ قُوتِلُوا، وَقُتِلُوا. اهـ

مسألة [٦]: لا يقاتل البغاة بما يعم إتلافه.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/ ٢٤٧): وَلَا يُقَاتَلُ الْبُغَاةُ بِمَا يَعْمُ إِتْلَافُهُ، كَالنَّارِ، وَالْمَنْجَنِيْقِ، وَالتَّغْرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجُوزُ قَتْلُ مَنْ لَا يُقَاتَلُ، وَمَا يَعْمُ إِتْلَافُهُ يَقَعُ عَلَى مَنْ يُقَاتَلُ وَمَنْ لَا يُقَاتَلُ؛ فَإِنْ دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ ضَرُورَةٌ، مِثْلُ أَنْ يَخْتَاطَ بِهِمُ الْبُغَاةُ، وَلَا يُمَكِّنُهُمُ التَّخَلُّصُ إِلَّا بِرَمِيهِمْ بِمَا يَعْمُ إِتْلَافُهُ؛ جَازَ ذَلِكَ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تَخَصَّنَ الْخَوَارِجُ، فَاحْتَاجَ الْإِمَامُ إِلَى رَمِيهِمْ بِالْمَنْجَنِيْقِ؛ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ، مَا كَانَ لَهُمْ عَسْكَرٌ، وَمَا لَمْ يَنْهَزْ مُوَا، وَإِنْ رَمَاهُمْ الْبُغَاةُ بِالْمَنْجَنِيْقِ وَالنَّارِ؛ جَازَ رَمِيَهُمْ بِمِثْلِهِ. اهـ

مسألة [٧]: هل للإمام أن يستعين على البغاة بالكفار؟

الظاهرين على من يستعينون به.

❁ ومذهب الخنابلة، والشافعية عدم الاستعانة بهم؛ لأن الكفار همهم قتل المسلمين، فربما قتلوا الجريح والهارب؛ ولأن في ذلك تسليط للكافر على المؤمن؛ ولأن القصد هو كفهم وردهم إلى الطاعة دون قتلهم، وإن دعت الحاجة إلى الاستعانة بهم؛ فإن كان يقدر على كفهم؛ استعان بهم، وإن لم يقدر؛ لم يجوز. "المغني" (١٢/٢٤٧).

مسألة [٨]: إذا أظهر قوم رأي الخوارج، ولم يخرجوا عن قبضة الإمام؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/٢٤٧): وَإِذَا أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ، مِثْلَ تَكْفِيرِ مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً، وَتَرَكَ الْجَمَاعَةَ، وَاسْتَحْلَالَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ، وَلَمْ يَسْفِكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، فَحَكَى الْقَاضِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِذَلِكَ قَتْلُهُمْ وَلَا قِتَالُهُمْ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْفِقْهِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ فَعَلَى هَذَا حُكْمُهُمْ فِي صَمَانِ النَّفْسِ وَالْمَالِ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ.

قال: وَإِنْ سَبَّوا الْإِمَامَ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ؛ عَزَّوْا؛ لِأَنَّهُمْ ارْتَكَبُوا مُحَرَّمًا لَا حَدَّ فِيهِ. وَإِنْ عَرَّضُوا بِالسَّبِّ، فَهَلْ يُعَزَّرُونَ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْإِبَاضِيَّةِ، وَسَائِرِ أَهْلِ الْبِدْعِ: يُسْتَتَابُونَ؛ فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا ضُرِبَتْ أَعْنَاقُهُمْ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ: رَأَى مَالِكٌ قَتَلَ الْخَوَارِجِ وَأَهْلِ الْقَدَرِ مِنْ أَجْلِ الْفَسَادِ الدَّاخِلِ فِي الدِّينِ، كَقَطَاعِ الطَّرِيقِ. اهـ.

قال: وَأَمَّا مَنْ رَأَى تَكْفِيرَهُمْ، فَمَقْتَضَى قَوْلُهُ أَنَّهُمْ يُسْتَتَابُونَ؛ فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا قُتِلُوا؛ لِكُفْرِهِمْ، كَمَا يُقْتَلُ الْمُرْتَدُّ، وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَتْلِهِمْ وَالْحَثِّ عَلَى ذَلِكَ، وَاحْتَجَّ الْأَوَّلُونَ بِفِعْلِ عَلِيِّ رضي الله عنه: لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثٌ: لَا نَمْنَعُكُمْ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ تَذْكُرُوا فِيهَا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَمْنَعُكُمْ الْقِيَاءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَنَا، وَلَا نَبْدُوكُمْ بِقَتَالٍ. اهـ بتصرف يسير.

وهذا الأثر الذي ذكره ضعيفٌ كما في "الإرواء" (٢٤٦٧)، لكن ثبت عن علي رضي الله عنه بسند

نفيكم رماحنا؛ ما لم تقطعوا سبيًا، وتطلبون دمًا؛ فإنكم إن فعلتم ذلك؛ فقد نبذنا إليكم الحرب على سواء، إن الله لا يحب الخائنين. وصححه العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء» (٢٤٥٩).

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/٢٤٧-٢٤٩): «وَلَاَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْمَدِينَةِ؛ فَلَاَنَّ لَا يَتَعَرَّضُ لِغَيْرِهِمْ أَوَّلَى، وَقَدْ رُوِيَ فِي خَبَرِ الْخَوَارِجِيِّ الَّذِي أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَنَّ خَالِدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: «لَا، لَعَلَّهُ يُصَلِّي». قَالَ: رَبِّ مُصَلٍّ لَا خَيْرَ فِيهِ. قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أُتَقَبَّ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ»^(١).

مسألة [٩]: ضمان من قُتِلَ من أهل البغي، وأهل العدل.

إن كان في حال الحرب؛ فلا ضمان على أهل العدل؛ لأنَّ الله أباح لهم قتالهم، سواء كان في الأنفس، أم الأموال، وأما إن كان في غير الحرب؛ فيضمن.

وأما أهل البغي فيضمنون ما أتلّفوه في غير الحرب، وهل يضمنون ما أتلّفوه في الحرب من الأنفس والأموال؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة وغيرهم أنهم لا يضمنون؛ لأنهم متأولون، ولم ينقل تضمين ما أتلّفه معاوية رضي الله عنه، ومن معه على عسكر علي رضي الله عنه.

✽ وذهب الشافعي في قولٍ إلى أنه يضمن، واستدل على ذلك بقول أبي بكر لأهل الردة: تَدُونُ قَتْلَانَا، ولا ندي قتلاكُم. أخرج ابن أبي شيبة (١٢/٢٦٤)، والبيهقي (٨/٣٣٥، ١٨٣)، وهو أثر ضعيف، وفي الأثر أنَّ عمر رضي الله عنه عارضه في قوله هذا.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. ومن قُتِلَ من أهل العدل؛ فيرجى له الشهادة، وبالله التوفيق. انظر: «المغني» (١٢/٢٥٠).

تنبيه: قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/٢٥٢): «فَأَمَّا الْخَوَارِجُ، فَالصَّحِيحُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا: إِبَاحَةُ قَتْلِهِمْ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى قَاتِلِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ اهـ.

مسألة [١٠]: إذا ترك أهل البغي القتال لعجز؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنَّ أهل البغي إذا تركوا القتال، إما بالرجوع إلى الطاعة، وإما بإلقاء السلاح، وإما بالهزيمة إلى فئة، أو إلى غير فئة، وإما بالعجز؛ لجراح، أو مرض، أو أسر؛ فإنه يحرم قتلهم واتباع مدبرهم؛ للأثر الوارد عن علي رضي الله عنه بذلك.

✽ وقال أبو حنيفة، وبعض الشافعية: إذا هزموا. وكان لهم فئة؛ قُتلوا وإن كانوا مدبرين، ويقتل أسيرهم، ويجهز على جريحهم، وإن لم يكن لهم فئة؛ ضُربوا وحُبسوا.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (١٢/ ٢٥٢).

تنبيه: إن قتل من ترك القتال منهم لما ذكر؛ ضمن، وفي القصاص وجهان.

انظر: "المغني" (١٢/ ٢٥٣).

مسألة [١١]: غنيمة الأموال، وسبي النساء.

قال أبو محمد بن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٢/ ٢٥٤): فَأَمَّا غَنِيْمَةُ أَمْوَالِهِمْ. وَسَبْيُ نِسَائِهِمْ؛ فَلَا نَعْلَمُ فِي تَحْرِيمِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا؛ لِأَنََّّهُمْ مَعْصُومُونَ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مَا حَصَلَ مِنْ ضَرُورَةٍ دَفَعَهُمْ وَقَتْلَهُمْ، وَمَا عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيمِ. انتهى بتصرف يسير، ثم ذكر عن علي رضي الله عنه ما يوافق ذلك.

مسألة [١٢]: هل يجوز الانتفاع بأسلحتهم في حال الحرب؟

✽ أجاز ذلك الحنابلة، والحنفية؛ لأنه في حال الحرب يجوز إتلاف نفوسهم، وحبس سلاحهم، وكراعتهم؛ فيجوز الانتفاع بها كسلاح أهل الحرب.

✽ وقال الشافعي: لا يجوز ذلك إلا من ضرورة إليه؛ لأنه مال مسلم؛ فلا يجوز الانتفاع به بغير إذنه، كغيره من أموالهم. والصحيح قول الحنابلة، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/ ٢٥٥).

مسألة [١٣]: من قتل من أهل البغى، فهل يغسل ويصلى عليه؟

✽ مذهب الجمهور أنهم يغسلون، ويُصَلَّى عليهم، وهو قول أحمد، ومالك، والشافعي؛ لأنهم تشملهم الأدلة العامة في ذلك.

✽ وقال الحنفية: إن لم يكن لهم فئة؛ صَلَّى عليهم، وإن كان لهم فئة؛ لم يُصَلَّ عليهم. وهو قول ضعيف. انظر: «المغني» (٢٥٥/١٢).

تنبيه: وكذلك الخوارج عند الجمهور، وعن أحمد: لا يصلى عليهم، يعني من باب الزجر؛ لكونهم مبتدعة، وهو قول مالك. «المغني» (٢٥٥-٢٥٦/١٢).

مسألة [١٤]: هل يُفَسَّقُ البغاة؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنهم لا يُفَسَّقُونَ، وتُقبَلُ شهادتهم؛ لأنهم متأولون بتأويل سائغ، قال ابن قدامة: ولا أعلم خلافاً.

✽ وأما الخوارج: فمذهب الحنابلة، والشافعية تفسيقهم، ورد شهادتهم. انظر: «المغني» (٢٥٧/١٢).

مسألة [١٥]: إن ارتكب البغاة ما يوجب عليهم الحد، فهل يقادون به بعد التمكن منهم؟

✽ مذهب الجمهور أنهم يقادون به، وهو قول الشافعي، وأحمد، ومالك، وابن المنذر، وهو الصحيح.

✽ وشذَّ أبو حنيفة، فقال: إذا امتنعوا بدار؛ لم يجب الحد. وهو قول ضعيف. انظر: «المغني» (٢٥٨/١٢).

مسألة [١٦]: إذا أعان البغاة الكفار؟

يُقتل من معهم، وإن كانوا أهل عهد؛ لأن إعانتهم للبغاة نقض للعهد.

مسألة [١٧]: إذا ارتد قوم فأُتلفوا أموالاً، وأنفساً للمسلمين، فهل عليهم

الضمان؟

الحكم فيهم كالحكم في أهل البغي إن كان ذلك في غير الحرب ضمنوا، وإن كان ذلك في

حال الحرب لم يضمنوا كأهل الحرب.

انظر: "المغني" (١٢/ ٢٦٢-٢٦٣).

فصل في مسائل تتعلق بالإمامة

مسألة [١]: وجوب نصب إمام للمسلمين.

أجمع أهل العلم على وجوب نصب إمام للمسلمين؛ لإقامة الحدود، ودفع الفساد، وإقامة الجهاد، وفصل الخصومات، ورد المظالم وغير ذلك.

وقال شيخ الإسلام رحمته الله: ذلك من أعظم واجبات الدين. اهـ

وقال بعض أهل الكلام: لو تكاف الناس عن الظلم؛ لم يجب ذلك. وهو قول باطل.

انظر: "البيان" (٧ / ١٢) "مجموع الفتاوى" "شرح مسلم" (١٨٢٣).

مسألة [٢]: كيفية تعيين الإمام.

هناك ثلاث طرق شريعة لتعيين الإمام.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (١٨٢٣): أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخَلِيفَةَ إِذَا حَضَرَتْهُ مُقَدِّمَاتُ الْمَوْتِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ يُجُوزُ لَهُ الْإِسْتِخْلَافُ، وَيُجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ؛ فَإِنْ تَرَكَهُ فَقَدْ اقْتَدَى بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا، وَإِلَّا فَقَدْ اقْتَدَى بِأَبِي بَكْرٍ، وَأَجْمَعُوا عَلَى انْعِقَادِ الْخِلَافَةِ بِالْإِسْتِخْلَافِ، وَعَلَى انْعِقَادِهَا بِعَقْدِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ لِإِنْسَانٍ إِذَا لَمْ يَسْتَخْلَفِ الْخَلِيفَةُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْخَلِيفَةِ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمَاعَةٍ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بِالسُّتَّةِ. اهـ

وهناك طريقة رابعة للإمامة، وهي التوثب عليها، وأخذها بالقهر؛ فإن فعل ذلك أحدٌ، واستتب له الأمر؛ وجبت الطاعة له، وحرّم الخروج عليه، كما فعل عبد الملك بن مروان؛ فإنه خرج على ابن الزبير، وقتله، واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكرهاً، فصار إماماً يحرم الخروج عليه؛ وذلك لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وذهاب أموالهم.

وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك بقوله: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي» أخرجه البخاري (٦٩٣) عن أنس رضي الله عنه، وقال أبو ذر رضي الله عنه: أوصاني خليلي ﷺ أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً مجذع الأطراف. أخرجه مسلم برقم (٦٤٨).

انظر: «المغني» (٢٤٣/١٢) «شرح مسلم» (١٨٢٣) «تفسير ابن كثير» سورة البقرة [آية: ٣٠].

مسألة [٣]: شروط الإمام الشرعي.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير سورة البقرة [آية: ٣٠]: ويجب أن يكون ذكراً، حراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، عدلاً، مجتهداً، بصيراً، سليم الأعضاء، خبيراً بالحروب، والآراء، قرشياً على الصحيح، ولا يشترط الهاشمي، ولا المعصوم من الخطأ، خلافاً للغلاة من الروافض. اهـ، وانظر: «البيان» (٨/١٢).

مسألة [٤]: نصب إمامين، أو أكثر.

لا يجوز عند أهل العلم نصب أكثر من إمام، ولا يبايع إلا لإمام واحد، ولا يبايع بعده غيره؛ فإن جاء آخر ينازعه؛ استحق القتال؛ لحديث عرفجة بن شريح الذي في الباب.

قال النووي رحمه الله (١٨٤٢): إذا بُويعَ خَلِيفَةً بَعْدَ خَلِيفَةٍ، فَبَيْعَةُ الْأَوَّلِ صَحِيحَةٌ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا، وَبَيْعَةُ الثَّانِي بَاطِلَةٌ يَحْرُمُ الْوَفَاءُ بِهَا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ طَلَبُهَا، وَسَوَاءٌ عَقَدُوا لِلثَّانِي عَالِمِينَ بِعَقْدِ الْأَوَّلِ أَوْ جَاهِلِينَ، وَسَوَاءٌ كَانَا فِي بَلَدَيْنِ أَوْ بَلَدٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي بَلَدٍ الْإِمَامِ الْمُتَفَصِّلِ وَالْآخَرِ فِي غَيْرِهِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا وَجَاهِرُ الْعُلَمَاءِ، وَقِيلَ: تَكُونُ لِمَنْ عَقَدَتْ لَهُ فِي بَلَدٍ الْإِمَامَ. وَقِيلَ: يُقَرَعُ بَيْنَهُمْ. وَهَذَا نَاقِضٌ.

قال: وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَقَّدَ لَخَلِيفَتَيْنِ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، سَوَاءً اتَّسَعَتْ دَارُ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِهِ «الْإِرْشَادُ»: قَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا لِشَخْصَيْنِ، قَالَ: وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا لِثَنَيْنِ فِي صُفْعٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. قَالَ: فَإِنْ

الْقَوَاطِعُ، وَحَكَى الْمَازِرِيُّ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ، وَأَرَادَ بِهِ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ، وَهُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ، وَلِظَوَاهِرِ إِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ، وانظر تفسير ابن كثير [آية: ٣٠] من سورة البقرة.

مسألة [٥]: هل للإمام أن يخلع نفسه من الإمامة؟

قال ابن كثير رحمته الله: وهل له أن يعزل نفسه؟ فيه خلاف، وقد عزل الحسن بن علي عليه السلام نفسه^(١)، وسلم الأمر إلى معاوية، لكن هذا لعذر، وقد مُدِّح على ذلك. اهـ.

قلت: وكذلك إن رأى من نفسه عجزاً؛ فله ذلك. وعليه أن يعينها لإنسان كُفِّ لها، والله أعلم. وانظر: "البيان" (١٢/١٢).

مسألة [٦]: خلع الإمام: لكفره وفسقه.

جاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه في "الصحيحين"^(٢). قال: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ؛ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرْهَانٌ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْمًا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمًا.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" [كتاب الإمارة: ٤١]: وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: لَا تُنَازِعُوا وَلَاةَ الْأُمُورِ فِي وَلَايَتِهِمْ، وَلَا تَعْتَرِضُوا عَلَيْهِمْ؛ إِلَّا أَنْ تَرَوْا مِنْهُمْ مُنْكَرًا مُحِقًّا تَعْلَمُونَهُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ؛ فَانْكُرُوهُ عَلَيْهِمْ، وَقُولُوا بِالْحَقِّ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ، وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالُهُمْ؛ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ. وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتَهُ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ السُّلْطَانُ بِالْفِسْقِ، وَأَمَّا الْوُجْهُ الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَنْعَزِلُ، وَحُكِيَ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ أَيْضًا؛ فَعَلَّطَ مِنْ قَائِلِهِ، مُخَالِفٌ

لِلْإِجْمَاعِ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَسَبَبُ عَدَمِ انْعِزَالِهِ وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ، وَإِرَاقَةِ الدِّمَاءِ، وَفَسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ، فَتَكُونُ الْمُمْسَدَةُ فِي عَزْلِهِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي بَقَائِهِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَتَعَقَّدُ لِكَافِرٍ، وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ؛ انْعَزَلَ. قَالَ: وَكَذَا لَوْ تَرَكَ إِقَامَةَ الصَّلَوَاتِ وَالِدُعَاءَ إِلَيْهَا. قَالَ: وَكَذَلِكَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمُ الْبِدْعَةُ. قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ: تَتَعَقَّدُ لَهُ، وَتُسْتَدَامُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ. قَالَ الْقَاضِي: فَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ كُفْرٌ، وَتَغْيِيرٌ لِلشَّرْعِ، أَوْ بِدْعَةٌ؛ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْوِلَايَةِ، وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ، وَوَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ، وَخَلْعُهُ، وَنَصَبُ إِمَامٍ عَادِلٍ إِنْ أُمِكنَهُمْ ذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ إِلَّا لِطَائِفَةٍ؛ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ بِخَلْعِ الْكَافِرِ. وَلَا يَجِبُ فِي الْمُبْتَدِعِ؛ إِلَّا إِذَا ظَنُّوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ تَحَقَّقُوا الْعَجْزُ؛ لَمْ يَجِبِ الْقِيَامُ، وَلِيَهَاجِرَ الْمُسْلِمُ عَنْ أَرْضِهِ إِلَى غَيْرِهَا، وَيَقَرَّ بِدِينِهِ. قَالَ: وَلَا تَتَعَقَّدُ لِفَاسِقٍ ابْتِدَاءً، فَلَوْ طَرَأَ عَلَى الْخَلِيفَةِ فُسُوقٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ خَلْعُهُ؛ إِلَّا أَنْ تَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ وَحَرْبٌ. وَقَالَ جَمَاهِيرُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَالْمُحَدِّثِينَ، وَالْمُتَكَلِّمِينَ: لَا يَنْعَزِلُ بِالْفُسُوقِ، وَالظُّلْمِ، وَتَعْطِيلِ الْحُقُوقِ، وَلَا يُخْلَعُ وَلَا يُجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، بَلْ يَجِبُ وَعَظُهُ وَتَحْوِيلُهُ؛ لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ. قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ ادَّعَى أَبُو بَكْرُ بْنُ مُجَاهِدٍ فِي هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ هَذَا بِقِيَامِ الْحَسَنِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ، وَبِقِيَامِ جَمَاعَةِ عَظَمِيَّةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَالصَّدْرِ الْأَوَّلِ عَلَى الْحُجَّاجِ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ، وَتَأَوَّلَ هَذَا الْقَائِلُ قَوْلَهُ: «أَلَا نُنَازِعُ الْأَمْرَ أَهْلَهُ» فِي أَيْمَةِ الْعَدْلِ، وَحُجَّةِ الْجُمْهُورِ: أَنَّ قِيَامَهُمْ عَلَى الْحُجَّاجِ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ الْفُسُوقِ، بَلْ لَمَّا غَيَّرَ مِنَ الشَّرْعِ، وَظَاهَرَ مِنَ الْكُفْرِ. قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْخِلَافَ كَانَ أَوَّلًا، ثُمَّ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنَعِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: وكذلك لو كفر الإمام؛ فلا خروج عليه إلا مع القدرة على ذلك، كما ذكر أهل العلم، وأما الخروج بدون قدرة فمحرم؛ لما فيه من سفك الدماء، وانتهاك الأعراض، واستباحة الأموال، وبالله التوفيق.

بَابُ قِتَالِ الْجَانِي وَقِتْلِ الْمُرْتَدِّ

١١٩٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يجوز لمن أريد أخذ ماله أن يدفع عن ماله بالقتل؟

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢٤٨٠): قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ جَوَازُ قِتْلِ مَنْ قَصَدَ اخْتِذَ الْمَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ، سَوَاءَ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَشَدَّ مَنْ أَوْجَبَهُ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يُجُوزُ إِذَا طَلَبَ الشَّيْءَ الْخَفِيفَ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: سَبَبُ الْخِلَافِ عِنْدَنَا: هَلْ الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَغْيِيرِ الْمُتَكَرِّرِ، فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ؟ أَوْ مِنْ بَابِ دَفْعِ الضَّرَرِ فَيَخْتَلِفُ الْحَالُ؟ وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ، أَوْ نَفْسُهُ، أَوْ حَرِيمُهُ؛ فَلَهُ الْإِخْتِيَارُ أَنْ يَكَلِّمَهُ أَوْ يَسْتَعِثَّ؛ فَإِنْ مَنَعَ أَوْ امْتَنَعَ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ قِتَالُهُ، وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَوْ أَتَى عَلَى نَفْسِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْلٌ، وَلَا دِيَّةٌ، وَلَا كَفَّارَةٌ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ عَمْدٌ قَتَلَهُ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْفَعَ عَمَّا ذَكَرَ إِذَا أُريدَ ظُلْمًا بِغَيْرِ تَفْصِيلٍ؛ إِلَّا أَنْ كُلَّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ كَالْمُجْمَعِينَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ السُّلْطَانِ لِلْأَثَارِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِ وَتَرْكِ الْقِيَامِ عَلَيْهِ. وَفَرَّقَ الْأَوْزَاعِيُّ بَيْنَ الْحَالِ الَّتِي لِلنَّاسِ فِيهَا جَمَاعَةٌ وَإِمَامٌ، فَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا فِي حَالِ الْإِخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ؛ فَلَيْسَتْ سَلِيمٌ وَلَا يُقَاتِلُ أَحَدًا. وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بَلْفُظٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ اخْتِذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِيهِ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «فَاقْتُلْهُ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «فَهُوَ فِي النَّارِ».^(٢) اهـ

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (٤٧٧١)، والنسائي (١١٥/٧)، والترمذي (١٤١٩)، وفات الحافظ أن

قلت: الصحيح قول الجمهور، وسواء كان المعتدي يريد المال، أو النفس، أو الأهل، وقد تقدم في كلام الشافعي، وابن المنذر الجزم بأن الحكم واحد، وقد دلَّ على ذلك حديث سعيد ابن زيد في "السنن" أن النبي ﷺ قال: «من قُتل دون ماله؛ فهو شهيد، ومن قُتل دون دينه؛ فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله أو دمه؛ فهو شهيد»^(١)، وهو حديث صحيح.

تنبيه: لا يجب على الرجل المدافعة عن نفسه، أو ماله بقتل الآخر، ولكنه جائز، واستدل العلماء على ذلك بحديث: «اجلس في بيتك؛ فإن خشيت أن يروك شعاع السيف، فغطَّ وجهك، يوء بإثمته، وإثمك»^(٢)، وبحديث: «تكون فتن؛ فكن عبدالله المقتول، ولا تكن عبدالله القاتل»^(٣)، وأما المرأة؛ فلا يجوز لها التمكين بدون مدافعة، وكذا وليها.

قال النووي رحمه الله: وأما المدافعة عن الحريم؛ فواجبة بلا خلاف. اهـ

انظر: "المغني" (١٢/٥٣٣-٥٣٤) "شرح مسلم" (١٤١).

مسألة [٢]: إذا دفعت المرأة عن نفسها الرجل بالقتل؟

أخرج ابن أبي شيبة رحمه الله في "مصنفه" (٩/٣٧٢)، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن القاسم، عن عبيد بن عمير، أن رجلاً أضاف إنساناً من هذيل، فذهبت جارية منهم تحتطب، فأرادها على نفسها، فرمته بفهر -هي حجر ملء الكف- فقتلته، فرفع إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: ذلك قتيل الله، لا يودى أبداً.

مسألة [٣]: إذا وجد الرجل على امرأته رجلاً فقتله؟

قال ابن المنذر رحمه الله في "الإشراف" (٧/٣٦٩): روي عن علي رضي الله عنه، أنه قال: إن لم يأت بأربعة شهداء؛ فليعط برمته.

قال: وبه قال الشافعي، وقال: يسعه فيما بينه وبين الله قتله. وبه قال أبو ثور.

(١) أخرجه أحمد (١/١٩٠)، وأبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤٢١)، والنسائي (٧/١١٦)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤٢١)، والنسائي (٧/١١٦)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤٢١)، والنسائي (٧/١١٦)، وإسناده صحيح.

قال ابن المنذر رحمه الله: وكذلك نقول. اهـ

وقال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (٦٨٤٦): قال الجمهور: عليه القود. وقال أحمد، وإسحاق: إن أقام بينة أنه وجده مع امرأته؛ هدر دمه. وقال الشافعي: يسعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيباً، وعلم أنه نال منها ما يوجب الغسل، ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم. اهـ

قلت: وبقول الشافعي نقول، وأثر علي بن أبي طالب أخرجه عبد الرزاق (٩/٤٣٣-) بإسناد صحيح.

١١٩٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ ^(١)، فَنَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَعِضُّ أَحَدُكُمُ أَخَاهُ» كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَةَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: من عضَّ يدَ غيره، فنزع يده ووقعت ثنية العاض؟

✽ قال الحافظ رحمه الله في شرح حديث الباب (٦٨٩٢): وَقَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْجُمْهُورُ، فَقَالُوا: لَا يَلْزَمُ الْمَعْضُوضُ قِصَاصٌ وَلَا دِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الصَّائِلِ. وَاخْتَجُّوا أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ بِأَنَّ مَنْ شَهَرَ عَلَى آخِرِ سِلَاحًا لِيَقْتُلَهُ، فَدَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَقَتَلَ الشَّاهِرَ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَكَذَا لَا يَضْمَنُ سِنَّتَهُ بِدَفْعِهِ إِيَّاهُ عَنْهَا، قَالُوا: وَلَوْ جَرَحَهُ الْمَعْضُوضُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

قال: وَشَرَطَ الْإِهْدَارَ أَنْ يَتَأَلَّمَ الْمَعْضُوضُ، وَأَنْ لَا يُمَكِّنَهُ تَخْلِيصَ يَدِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

ضَرَبَ فِي شِدْقَيْهِ، أَوْ فَكَّ لِحْيَتَهُ لِيُرْسِلَهَا، وَمَهْمَا أَمَكَّنَ التَّخْلِيصَ بِدُونِ ذَلِكَ، فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى الْأَثْقَلِ؛ لَمْ يُهْدَرْ.

قال: وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَجْهٌ أَنَّهُ يُهْدَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَوَجْهٌ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَهُ فِي ذَلِكَ؛ ضَمِنَ. اهـ.

كذا قال الحافظ، وهو قول جماعةٍ من الحنابلة.

وأما ابن قدامة رحمته الله فقال: وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَلَهُ أَنْ يَجْذِبَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ، وَلِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ تَرْكُ يَدِهِ فِي فَمِ الْعَاصِ حَتَّى يَتَحَيَّلَ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةَ. اهـ.

❀ وذهب مالك في الرواية الأشهر عنه إلى الضمان مطلقاً، وهو قول ابن أبي ليلى؛ لحديث: «في السن خمس من الإبل».

وأجابوا عن حديث الباب أَنَّ سقوط السن سببه شدة العض لا النزع؛ فيكون سقوط السن حصل بفعل نفسه.

وهذا القول غير صحيح، وهو خلاف ظاهر الحديث، واعتذر جماعةٌ عن مالك بأنه لم يبلغه الحديث، والله أعلم.

انظر: «الفتح» (٦٨٩٢) «المغني» (١٢/٥٣٧-٥٣٨).

تنبيه: إن كان العض مباحاً، كأن يكون قصاصاً، فنزع ثنيته؛ ضمن.

انظر: «المغني» (١٢/٥٣٨).

١١٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ أَنَّ أَمْرًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَحَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)
وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ: «فَلَا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قِصَاصٍ». ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: من اطلع في بيت غيره، فهل يُباح لصاحب البيت فقؤ عينه، وهل عليه الضمان؟

✽ ذهب الجمهور إلى الأخذ بظاهر الحديث، وقالوا: يُباح فقؤ عين من اطلع في بيت غيره من صاحب ذلك البيت، وليس له دية، ولا قصاص.

✽ وذهب مالك، وأبو حنيفة إلى أنه يضمن، بل صرح المالكية بالقصاص، وعللوا ذلك بأن المعصية لا تدفع بالمعصية، وعلل الحنفية المنع بأنه لو دخل المنزل ونظر فيه، أو نال من امرأته ما دون الفرج؛ لم يجز قلع عينه؛ فالنظر أولى.

وهذه حجج مخالفة للنص؛ فلا تعويل عليها، وقد أباح الشرع ذلك، فكيف يقال: معصية.

وفي "الصحيحين" عن سهل بن سعد أَنَّ رجلاً اطلع في حجرٍ في باب رسول الله ﷺ، ومع رسول الله ﷺ مدرى يحك بها رأسه، فلما رآه رسول الله ﷺ قال: «لو أعلم أنك تنظرنني؛ لطعنت به في عينك». أخرجه البخاري برقم (٥٩٢٤)، ومسلم برقم (٢١٥٦).

وفيهما عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رجلاً اطلع في بعض حجر النبي ﷺ، فقام إليه بمشقص، وجعل يختل ليطعنه. أخرجه البخاري برقم (٦٢٤٢)، ومسلم برقم (٢١٥٧).

انظر: "الفتح" (٦٩٠٢) "المغني" (٥٣٩ / ١٢).

تنبيه: قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/٥٤٠-): وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ رَمْيُ النَّاطِرِ بِمَا يَقْتُلُهُ ابْتِدَاءً؛ فَإِنْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ يَقْتُلُهُ، أَوْ حَدِيدَةً ثَقِيلَةً، ضَمِنَهُ بِالْقَصَاصِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَهُ مَا يَقْلَعُ بِهِ الْعَيْنَ الْمُبْصِرَةَ الَّتِي حَصَلَ الْأَذَى مِنْهَا، دُونَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّعِ الْمُطَّلَعُ بِرَمْيِهِ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ؛ جَازَ رَمْيُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهُ، حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ النَّاطِرُ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ مَلِكٌ نَفْسِهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. اهـ.

١١٩٩ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ حِفْظَ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ مَا شِئْتُمْ بِاللَّيْلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: ضمان ما أتلفته البهيمة من الزرع.

في هذه المسألة حالان:

الحال الأول: أن لا تكون يد صاحبها عليها، ففيه أقوال:

القول الأول: أن صاحبها يضمن ما أفسدته بالليل دون النهار. وهذا قول أحمد، ومالك، والشافعي، وجماعة آخرين، واستدلوا على ذلك بحديث الباب، وعزاه الحافظ للجمهور.

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٤/٢٩٥)، وأبوداود (٣٥٧٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣/٤١١)، وابن ماجه (٢٣٣٢)، وابن حبان (٦٠٠٨).

وقد وجد في إسناده اختلاف على أوجه كثيرة. وأقوى تلك الأوجه من رواه عن الزهري عن حرام بن حيصة أن ناقة للبراء... فذكره مرسلًا.

رواه كذلك مالك (٢/٧٤٧-)، وابن عينة كما في "مسند أحمد" (٥/٤٣٦)، والليث بن سعد عند ابن ماجه (٢٣٣٢)، ويونس بن يزيد عن الدارقطني (٣/١٥٦)، ثم قال: وكذلك رواه صالح بن كيسان والليث ومحمد بن إسحاق وعقيل وشعيب ومعمر من غير رواية عبدالرزاق.

قلت: وتابعهم الأوزاعي في رواية عنه كما في "تحقيق المسند" (٣٠/٥٦٩).

فالأصل في الحديث أنه مرسل، ومن رواه على خلاف ذلك، فماتته غير محفوظة، والله أعلم. انظر:

القول الثاني: يضمن صاحبها مطلقاً بأقل الأمرين من قيمتها، أو قدر ما أ تلف. وهو قول الليث، وبعض المالكية.

القول الثالث: لا ضمان عليه. وهو قول الظاهرية، والحنفية؛ لحديث: «العجماء جرحها جبار»، وسواء كان ذلك ليلاً، أو نهاراً.

الحال الثانية: أن تكون يد صاحبها عليها، ففيه أقوال:

القول الأول: عليه ضمان ما أ تلفت من مال، أو زرع، أو نفس، أو غيره. وهو قول أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، وقال به شريح؛ لأنها تحت يده، فكان ذلك بتفريطه.

القول الثاني: لا ضمان عليه؛ لحديث: «العجماء جرحها جبار»، وهو مذهب مالك، وقال به الظاهرية، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل، كأن يلوي عنانها، أو يطعنها، أو يسوقها، أو يقودها، وما أشبه ذلك.

والذي يظهر أنه في الحالين يضمن إذا حصل منه تفريط، أو تعدي مع مراعاة العرف في ذلك، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/٥٤١-٥٤٤) «الفتح» (٦٩١٣).

مسألة [٢]: إذا جنت الدابة برجلها وصاحبها عليها، أو معها؟

✽ ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يضمن، وهو قول الحنفية، وجماعة من الحنابلة؛

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «والرجل جبار» أخرجه أبو داود (٤٥٩٢)، والبيهقي (٣٤٣/٨)

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف، من طريق: سفيان بن الحسين عن

الزهري، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب الزهري، فلم يذكروا هذه اللفظة، بل ذكروا

قوله: «العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار»، ولم يذكروا اللفظ المذكور، وقد ضعفه

العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء» رقم (١٥٢٦).

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن عليه الضمان؛ لأنه قائدها، وسائقها؛ فقد حصل

منه التفريط، وهذا قول شريح، والشافعي، وبعض الحنابلة، وهو أقرب، والله أعلم.

١٢٠٠ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه - فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ - لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: وَكَانَ قَدْ اسْتُتِيبَ قَبْلَ ذَلِكَ. ^(٢)

١٢٠١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

تعريف المرتد:

لغة: الراجع. وفي اصطلاح الفقهاء: الذي يكفر بعد إسلامه طوعاً.

مسألة [١]: قتل المرتد.

أجمع العلماء على أن المرتد يجب قتله، وإن كانوا جماعة وجب قتلهم، وقد صح فعل ذلك عن أبي بكر، وعلي رضي الله عنهما، وغيرهما من الصحابة، ويدل عليه حديث الباب وهذا الحكم يشمل الرجال والنساء عند عامة أهل العلم، وتُقل عن الحسن، وقتادة أنها تُسَرَّقُ ولا تُقْتَل، وقال به أبو حنيفة إذا لحقت بدار حرب، وهذا قول ضعيف ليس عليه دليل صحيح. وحجة الجمهور عموم الحديث السابق. انظر: "المغني" (١٢/٢٦٤) (١٢/٢٨٢).

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٨٢٤).

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (٤٣٥٥)، من طريق: بريد بن عبدالله بن أبي بردة، وطلحة بن يحيى، عن أبي بردة، عن أبي موسى به.

قال أبو داود عقيبه: قال أحدهما: وكان قد استتيب قبل ذلك.

قلت: لعل هذه الزيادة من طلحة بن يحيى، وهو حسن الحديث له منكرات، ورواية بريدة عند البخاري ومسلم بدون الزيادة المذكورة، وكذلك رواه جماعة عن أبي بردة بدون هذه الزيادة. انظر: "البخاري" (٤٣٤١) (٤٣٤٢) (٦٩٢٣) (٧١٥٧)، ومسلم (١٨٢٤)، "المسند الجامع" (١١/٤٣١).

مسألة [٢]: اعتبار الردة ممن له عقل.

لا خلاف بين أهل العلم أنَّ الردة تعتبر من العاقل؛ فلا تصح الردة من المجنون، والطفل الذي لا يعقل، والمغمى عليه، والنائم. انظر: «المغني» (١٢/٢٦٦).

مسألة [٣]: إسلام الصبي وارتداده.

✽ إسلام الصبي معتبر عند الجمهور، ويصح؛ لحديث: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه» أخرجه البخاري برقم (١٣٥٩)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ ولأنه يقبل منه الصلاة، والصيام؛ فالإسلام من باب أولى.

✽ وقال الشافعي، وزُفر: لا يصح إسلامه حتى يبلغ؛ لحديث: «رُفع القلم عن الصبي حتى يبلغ».

والصحيح القول الأول، ومعنى «رفع القلم»، أي: رُفعت عنه المؤاخذه على الذنوب كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره.

ويُشترط عند الجمهور في صحة إسلام الصبي أن يعقل معناه، واشترط بعضهم أن يكون في العاشرة، ولم يشترطه الأكثر كما ذكر ذلك ابن قدامة.

✽ وأما ارتداد الصبي: فعند الشافعي لا تصح منه الردة كما لا يصح منه الإسلام حتى يبلغ، ووافقه في ذلك أحمد في رواية، وبعض المالكية؛ لحديث: «رُفع القلم عن الصبي حتى يبلغ».

✽ وذهب مالك في الأظهر من مذهبه، والحنفية، وأحمد في رواية إلى أنَّ الردة تصح منه. والقول الأول أقرب، والله أعلم. «المغني» (١٢/٢٨٠-٢٨١).

مسألة [٤]: استتابة المرتد قبل قتله.

✽ أكثر أهل العلم على أنَّ المرتد لا يُقتل، حتى يؤمر بالتوبة؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ

الإسلام قبل قتله؛ فكذلك المرتد. ونُقل ذلك عن جماعة من الصحابة، نُقل عن أبي بكر، وابن عمر رضي الله عنهما بسندين ضعيفين، وثبت ذلك عن عمر رضي الله عنه كما في "سنن البيهقي" و"مصنف عبدالرزاق"، وثبت عن علي، وعن عثمان رضي الله عنهما بأسانيد يتقوى بعضها ببعض.

واستدل الجمهور أيضًا على وجوب الاستتابة بالآيات التي فيها الأمر بالدعوة إلى الإسلام، وإلى سبيل الله، وكذلك الأحاديث الواردة في ذلك.

❁ وذهب بعض الفقهاء إلى عدم الاستتابة، نُقل ذلك عن الحسن، وعبيد بن عمير، وقال به ابن حزم، وحمله ابن قدامة وغيره على عدم الوجوب لأنها لا تشرع عندهم. والصحيح - والله أعلم - هو القول الأول، وهو مشروعية الاستتابة.

واختلف الجمهور: هل ذلك على سبيل الوجوب، أم على سبيل الاستحباب؟

❁ فذهب جماعة منهم إلى وجوب الاستتابة، وهذا قول عطاء، والنخعي، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وقال بذلك أيضًا الشافعي في قول؛ للأدلة المتقدمة في ذلك.

❁ وذهب أحمد في رواية، والشافعي في قول - ونقله صاحب "البيان" عن أبي حنيفة - إلى أنَّ ذلك مستحبٌّ، وليس بواجب؛ للحديث: «من بدل دينه؛ فاقتلوه»، ولم يذكر الاستتابة، ولحديث معاذ في الباب.

وأجاب الجمهور بحمل الحديث على القتل بعد الاستتابة؛ لفعل الصحابة في ذلك، وقول الجمهور قوي، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/٢٦٦-) "البيان" (١٢/٤٦-) "البيهقي" (٨/٢٠٥-٢٠٧) "عبدالرزاق" (١٠/١٦٤-) "المحلى" (٢١٩٩).

عمر رضي الله عنه، وفي أسانيدھا ضعف، وأخذ بذلك مالك، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وبعض الشافعية.

وحجَّتْهم ما ورد في ذلك عن الصحابة؛ ولأنَّ الثلاثة حدُّ بين القلة والكثرة.

❖ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه يستتاب في الحال؛ فإن تاب وإلا قُتل، هذا قول الشافعي، وقال به ابن المنذر، وهو قول الزهري، والحسن، وعبيد بن عمير.

واستدلوا بحديث ابن عباس، ومعاذ رضي الله عنه اللذين في الباب، وهذا القول هو الصحيح، ولا دليل على التحديد.

❖ وقد صحَّ عن علي رضي الله عنه أنه استتاب إنساناً، فأبى، فقتله. كما في "مصنف عبدالرزاق".

❖ وقد ذهب النخعي، والثوري إلى أنه يستتاب أبداً. وقال الزهري: يكرر له الأمر بالتوبة ثلاث مرات.

❖ ونُقل عن علي رضي الله عنه أنه استتاب رجلاً شهراً. أخرجه عبدالرزاق، وهو ضعيف.

❖ وعن أبي موسى أنه استتاب اليهودي شهرين. أخرجه ابن أبي شيبة، وهو ضعيف.

والصحيح عدم التحديد، وللحاكم تأخير القتل إذا رجا عودة الرجل للإسلام للثلاثة الأيام ونحوها، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٦٨/١٢) "البيان" (٤٧/١٢) "الكبرى" (٢٠٧/٨) "عبدالرزاق" (١٠/١٦٤) -
"ابن أبي شيبة" (١٠/١٣٧).

تنبيه: إذا ارتد الصبي، فاستتابته تكون بعد بلوغه؛ فإن أصر على الكفر؛ قُتل حينئذٍ.

انظر "المغني" (١٢/٢٨١-٢٨٢).

مسألة [٦]: توبة الزنديق الذي يستسر بالكفر.

❖ مذهب الشافعي قبول توبته، وهو قول العنبري، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة في

❖ ومذهب مالك، والليث، وإسحاق، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة في رواية أنه لا تقبل توبته؛ لأنَّ الزنديق لا تظهر منه علامة تبين صدقه وتوبته؛ لأنه كان مُظْهِراً للإسلام، مُسِراً للكفر، فإذا وقف على ذلك، فأظهر التوبة؛ لم يزد على ما كان منه قبلها، وهو إظهار الإسلام.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٢/ ٢٦٩-٢٧١): وَفِي الْجُمْلَةِ: فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِمْ فِي الظَّاهِرِ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا. مَنْ تَرَكَ قَتْلَهُمْ، وَثُبُوتِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فِي حَقِّهِمْ، وَأَمَّا قَبُولُ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا فِي الْبَاطِنِ، وَغُفْرَانُهُ لِمَنْ تَابَ وَأَفْلَحَ ظَاهِراً وَبَاطِناً، فَلَا خِلَافَ فِيهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]. اهـ

مسألة [٧]: مال المرتد.

❖ أكثر أهل العلم على أنَّ مال المرتد يوقف حتى يُقتل أو يموت، ثم اختلفوا بعد ذلك: هل يكون فيئاً لبيت المال، أو يكون لورثته المسلمين؟ وقد تقدم ذكر هذه المسألة في باب الفرائض.

والذي يظهر أنه يكون فيئاً لبيت المال، وورثة المرتد إن كانوا محتاجين؛ فهم أولى بالميراث من غيرهم، والله أعلم.

وحقوق المسلمين تؤخذ من مال المرتد - أعني الحقوق التي على المرتد - قبل أن يأخذه بيت المال.

وأما تصرفات المرتد أثناء وقف المال في ماله؛ فلا تنفذ، بل تكون موقوفة، إن رجع إلى الإسلام؛ نفذت، وإن لم يرجع؛ فهي باطلة. وهذا عليه الأكثر؛ لأنَّ المال لا يخرج من الملك بمجرد الردة، نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك. انظر: "المغني" (١٢/ ٢٧٢-).

مسألة [٨]: زواج المرتد وتزويجه.

✽ عامة أهل العلم على أن الذي يتولى قتل المرتد هو الإمام، حرًا كان أو عبدًا.

✽ وعند الشافعية وجهٌ أن للسيد قتل عبده إذا ارتد؛ لحديث: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم»^(١)؛ ولأن حفصة قتلت جارية سحرتها، أخرج ابن أبي شيبة (٤١٦/٩)، والبيهقي (١٣٦/٨) بإسناد صحيح.

وأجاب الجمهور عن ذلك بأن هذا قتل لحق الله تعالى؛ فكان ذلك إلى الإمام، كرجم الزاني، وقتل الحر.

وأما قوله: «أقيموا الحدود...»؛ فلا يتناول القتل للردة؛ فإنه قتلٌ لكفره لا حدًّا في حقه، وأما خبر حفصة؛ فإن عثمان تغيط عليها كما في الأثر السابق، وشق عليه قتلها بدون أمره. انظر: «المغني» (١٢/٢٧١-٢٧٢).

مسألة [١٠]: من ترك شيئاً من أركان الإسلام غير الشهادتين؟

من ترك الصلاة، أو الزكاة، أو الصوم، أو الحج جحودًا؛ كفر، إلا لعذرٍ من جهلٍ، أو حديث عهد بإسلام، وأما من ترك الصلاة تكاسلاً فتقدم في كتاب الصلاة أن الجمهور على استتابته حتى يصلي، أو يقتل لمدة ثلاثة أيام. وخالفهم بعض الفقهاء.

واستدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وبحديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة...» الحديث.

ومثله لو ترك الزكاة بُخلًا، أو ترك الصيام تكاسلاً، وأما الحج؛ فلا يُقتل؛ لأن العلماء اختلفوا في وجوبه هل هو الفور أم على التراخي، والله أعلم.

مسألة [١١]: من اعتقد حلَّ شيءٍ معلوم تحريمه في الدين ضرورة؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢٧٦/١٢): وَمَنْ اعتقدَ حلَّ شيءٍ أُجمِعَ على تحريمه، وظَهَرَ حُكْمُهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَزَالَتْ الشُّبْهَةُ فِيهِ؛ لِلنُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِيهِ، كَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ، وَالزَّئِنَى، وَأَشْبَاهِ هَذَا، مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، كُفِّرَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ. اهـ

مسألة [١٢]: ذبيحة المرتد.

✽ أكثر أهل العلم على عدم حل ذبيحته، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة، وإن ارتد إلى دين أهل الكتاب؛ لأنَّ المرتد لا تثبت له أحكام الكافر الأصلي؛ فهو لا يُقر على دينه، ولو دفع الجزية، ولا يُسترقُّ، وإن كانت امرأة؛ لم يحل نكاحها، وكذلك ذبيحته؛ فإنها لا تحل كالوثني.

✽ وذهب إسحاق إلى أنه إن تدين بدين أهل الكتاب؛ حلَّت ذبيحته، وحكي ذلك عن الأوزاعي.

والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (٢٧٧/١٢).

مسألة [١٣]: حكم أولاد المرتدين.

أما من وُلِدَ قبل الردة؛ فإنهم محكومون بإسلامهم تبعًا لأبائهم، ولا يتبعونهم في الردة؛ لأنَّ الإسلام يعلو، وقد تبعوهم فيه، فلا يتبعونهم في الكفر، فلا يجوز استرقاقهم صغارًا؛ لأنهم مسلمون، ولا كبارًا؛ لأنهم إن ثبتوا على إسلامهم فهم مسلمون، وإن كفروا؛ فهم مرتدون، حكمهم حكم آبائهم في الاستتابة، وتحريم الاسترقاق.

✽ وأما من وُلِدَ بعد الردة؛ فهو محكوم بكفره؛ لأنه وُلِدَ بين أبوين كافرين، ويجوز استرقاقه؛ لأنه ليس بمرتد، هذا مذهب أحمد.

✽ ومذهب الشافعي أنه لا يجوز استرقاقهم تبعًا لأبائهم.

الحرب؛ جاز استرقاقهم.

والصحيح قول أحمد، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/٢٨٣).

مسألة [١٤]: إذا ارتد أهل بلد، فهل تُسبى ذريتهم، وتُغنم أموالهم؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/٢٨٣): وَمَتَى ارْتَدَّ أَهْلُ بَلَدٍ، وَجَرَتْ فِيهِ أَحْكَامُهُمْ؛ صَارُوا دَارَ حَرْبٍ فِي اغْتِنَامِ أَمْوَالِهِمْ، وَسَبْيِ ذُرَارِيِّهِمُ الْحَادِثِينَ بَعْدَ الرَّدَّةِ، وَعَلَى الْإِمَامِ قِتَالُهُمْ.

ثم استدل على ذلك بفعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ثم قال: وَإِذَا قَاتَلَهُمْ؛ قَتَلَ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَيَتَّبِعُ مُدْبِرَهُمْ، وَيُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَتُغْنَمُ أَمْوَالُهُمْ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. اهـ

مسألة [١٥]: هل تثبت الردة بالشهادة؟

✽ أثبت أهل العلم الردة بالشهادة، وعامتهم على ثبوتها بشهادة عدلين.

✽ ونقل عن الحسن أنه خالف، فقال: لا يقبل في القتل إلا أربعة؛ لأنه يوجب القتل، فأشبهه الزنى.

وأجيب بأن الزنى وجب فيه أربعة شهداء؛ لأنه زنى، لا لكونه يوجب القتل، بدليل زنى البكر. وعليه؛ فيقام عليه حد الردة، وهو القتل، إلا أن يأتي بالشهادتين مع إنكاره، أو يقر بها جحدته أو تُسب إليه إنكاره. انظر: «المغني» (١٢/٢٨٧-٢٨٩).

مسألة [١٦]: إن صلى الكافر هل يحكم له بالإسلام؟

✽ مذهب أحمد أنه يُحكم له بالإسلام، سواء صلى في دار الحرب، أو دار الإسلام، أو صلى جماعةً أو إفراداً.

✽ قال الشافعي: إن صلى الكافر في دار الحرب، لم يحكم له بالإسلام، وإن صلى في دار الإسلام، لم يحكم له بالإسلام، وإن صلى في دار الحرب، لم يحكم له بالإسلام، وإن صلى في دار الإسلام، لم يحكم له بالإسلام.

يحكم بإسلامه؛ لاحتمال أنه صلى تقيّة ورياءً.

وأجاب الحنابلة بأنّ ما كان إسلامًا في دار الحرب؛ كان إسلامًا في دار الإسلام، كالشهادتين، وبأنّ الصلاة ركنٌ يختص به الإسلام؛ فحكم بإسلامه كالشهادتين، واحتمال التقيّة والرياء يبطل بالشهادتين. وأما سائر الأحكام فلا يُحكم بإسلامه بها.

انظر: "المغني" (٢٩٠-٢٩١/١٢) "البيان" (٥١/١٢).

مسألة [١٧]: إذا أكره على الإسلام من لا يجوز إكراهه كالذمي والمستأمن؟

✽ إذا أسلم على ذلك؛ لم يثبت له حكم الإسلام حتى يوجد منه ما يدل على إسلامه طوعًا، مثل أن يثبت على الإسلام بعد زوال الإكراه عنه؛ فإن مات قبل ذلك؛ فحكمه حكم الكفار، وإن رجع إلى دين الكفر؛ لم يميز قتله ولا إكراهه على الإسلام، هذا مذهب الحنابلة، والشافعية، والحنفية وغيرهم.

✽ وقال محمد بن الحسن: يصير مسلمًا في الظاهر، وتجري عليه الأحكام حسب ظاهر حاله.

والقول الأول هو الصحيح؛ لعدم اعتبار قول المكره. انظر: "المغني" (٢٩٢/١٢).

مسألة [١٨]: من أكره على الكفر فأتى بكلمة الكفر؟

✽ مذهب الجمهور أنه معذور بالإكراه، ولا يصير كافرًا بذلك، بل يبقى مسلمًا، وله أحكام المسلم، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] الآية.

✽ وقال محمد بن الحسن: هو كافر في الظاهر، تجري عليه أحكام الكفار، وهو مسلم فيما بينه وبين الله. وهذا قول باطل. "المغني" (٢٩٢/١٢-).

مسألة [١٩]: من ارتد وهو سكران؟

الصحيح، وهو قول من تقدم ذكرهم في كتاب الطلاق. أعني الذين لم يعتبروا طلاقه.

✽ وذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار الردة منه، وهو مذهب الشافعي، وأحمد في رواية،

وآخرين. انظر: «المغني» (١٢/ ٢٩٥).

مسألة [٢٠]: من أصاب حداً ثم ارتد، ثم أسلم، هل يُقام عليه الحد؟

✽ مذهب الحنابلة، والشافعية أنه يُقام عليه الحد، سواء لحق بدار الحرب في رده، أو لم

يلحق؛ لأنه حق عليه؛ فلم يسقط برده.

✽ وقال قتادة، والثوري، وأبو حنيفة: يسقط برده إلا حقوق الناس؛ لأن الردة تحبط

العمل؛ فتسقط ما عليه من حقوق الله تعالى. واستدلوا بحديث: «الإسلام يجب ما قبله»،

وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/ ٢٩٧).

مسألة [٢١]: من أصاب جنائية في حال رده.

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ٢٩٨): وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ

الْمُرْتَدُّ بَعْدَ حُجُوبِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ، أَوْ كَوْنِهِ فِي جَمَاعَةٍ مُتَنَعَةٍ، لَا يَضُمُّنُهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي آخِرِ الْبَابِ

الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَمَا فَعَلَهُ قَبْلَ هَذَا، أُخِذَ بِهِ، إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ آدَمِيٍّ، كَالْجَنَايَةِ عَلَى نَفْسٍ

أَوْ مَالٍ؛ لِأَنَّهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، فَلَزِمَهُ حُكْمُ جَنَايَتِهِ، كَالذَّمِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ. وَأَمَّا إِنْ ارْتَكَبَ حَدًّا

خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى، كَالزَّنى، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالسَّرِقَةِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ قُتِلَ بِالرَّدَّةِ؛ سَقَطَ مَا سِوَى الْقَتْلِ

مِنَ الْحُدُودِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ مَعَ الْقَتْلِ حَدٌّ، أَكْتَفِيَ بِالْقَتْلِ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أُخِذَ بِحَدِّ

الزَّنى وَالسَّرِقَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ، فَأُخِذَ بِهِمَا، كَالذَّمِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ.

قال: وَأَمَّا حَدُّ الْخَمْرِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الْخَمْرِ

كَسَائِرِ الْكُفَّارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ رَدَّتِهِ، وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِهِ، فَلَمْ

يَسْقُطَ بِجَحْدِهِ بَعْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

مسألة [٢٢]: من انتقل من دين غير الإسلام إلى دين آخر غير الإسلام.

أما إن انتقل الكتابي إلى دين غير أهل الكتاب؛ فلا يقر عليه بلا خلاف، كعبادة الأوثان وغيرها؛ وذلك لأنَّ الأصلي منهم لا يقر عليه، فالمنتقل إليه أولى.

ومثله الانتقال إلى المجوسية؛ لأنها ملة أنقص من ملة أهل الكتاب.

❁ فأما إن انتقل اليهودي إلى النصرانية والعكس، فمنهم من قال: يقر عليه. وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في رواية، وقول للشافعي؛ لأنَّ كلها أديان كفر.

❁ ومنهم من قال: لا يقر عليه. وهو قول أحمد في رواية، والشافعي في قول؛ لأنه انتقل إلى دين يعتقد بطلانه، ويشمله الحديث: «من بدل دينه؛ فاقتلوه»، وعلى هذا القول فهل يُقتل، أم يضرب ويحبس؟ فيه روايتان عن أحمد.

وأما المجوسي إذا انتقل إلى دين لا يقر أهله عليه؛ فلا يُقرُّ عليه كأهل ذلك الدين، وإن انتقل إلى دين أهل الكتاب؛ فيُخرَّج على القولين السابقين.

تنبيه: مذهب أحمد في رواية أنَّ المرتد منهم لا يقبل منه بعد ذلك إلا الإسلام، وهو قول للشافعي، وعن أحمد رواية: الإسلام، أو الدين الذي كان عليه. وعن أحمد رواية ثالثة: الإسلام، أو الدين الذي كان عليه، أو دين يقر أهله عليه إن كان انتقل إلى غير دين أهل الكتاب.

انظر "المغني" (٩/ ٥٥٠-٥٥١).

١٢٠٢ - وَعَنْهُ أَنْ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدِ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَيَنْهَاهَا، فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمِغْوَلَ ^(١)، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَا أَشْهَدُوا؛ فَإِنَّ دَمَهَا هَذَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

ﷺ
عليه السلام

مسألة [١]: حكم سب النبي

أما إن كان الذي سبّه مسلماً فعامّة أهل العلم على أنه مرتد، ويُقتل، ونقل الإجماع إسحاق ابن راهويه، وابن المنذر، وأبو بكر الفارسي الشافعي، والقاضي عياض، والخطابي، وابن سحنون وغيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ * لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿ [براءة: ٦٥-٦٦].

واستدلوا على قتله بحديث الباب، وبحديث قتل كعب بن الأشرف، وبحديث قتل أبي رافع، وبإباحة قتل القيتين اللتين كانتا لابن خطل يغنيان بهجاء النبي ﷺ، وبإباحة قتل عبدالله بن سعد بن أبي السرح عند أن جاء ليباع على الإسلام، فأمسك النبي ﷺ عن مبايعته حتى يقتله بعض الصحابة.

وكذلك استدلوا بحديث: «من بدل دينه؛ فاقتلوه»، فقد أصبح مرتدًا بذلك.

❁ وأما إن كان الذي سبّه من أهل الذمة: فجمهور العلماء على أنه يُقتل أيضًا؛ لما تقدم من الأدلة، فحديث الباب: كانت أم ولد من أهل الكتاب. وكذا حديث قتل كعب بن الأشرف، وأبي رافع وغيرهما.

❁ وذهب أبو حنيفة إلى عدم قتله بحجة أن ما عندهم من الشرك أعظم، وقد أُقِرُّوا عليه. وأجاب الجمهور بأنهم أُقِرُّوا على دينهم؛ ما لم ينقضوا العهد، وما داموا أذلة، وقد قال

تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتَلُوا آيَةً الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ * أَلَا تَنْقُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أُولَئِكَ مَرَّةً كَانُوا فِيهَا أَسَاوِيَةً فَأَلَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [براءة: ١٢-١٤]

١٤]، ويقول تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [براءة: ٢٩]، وأين الصغار فيمن

يسب النبي ﷺ

واستدل بعضهم لمذهب أبي حنيفة بقول اليهود للنبي ﷺ عند السلام: السام عليكم.

وأجيب عن ذلك بأجوبة منها:

✧ أنهم يستخفون بها، ولا يقرون بها؛ فلم يقض فيهم بعلمه.

✧ وقيل: ترك القضاء عليهم للتأليف. ويحتمل الأمرين، والله أعلم.

انظر: "الصارم المسلول" (ص ٤-٥، ١٢-، ٢٤٦) "الفتح" (٦٩٢٦).

مسألة [٢]: استتابة المسلم الساب، وقبول توبته.

أما توبته من الكفر فتقبل عند أهل العلم، واختلفوا هل يسقط عنه القتل بالتوبة؟

✧ فذهب الجمهور إلى أنَّ القتل لا يسقط، عزاه للجمهور القاضي عياض، وهو الأشهر في مذهب مالك، وأحمد، وقال به الليث، وبعض الشافعية.

وحجتهم في ذلك أنَّ هذا حق للنبي ﷺ؛ فليس لأحد أن يعفو، والذين قتلوا لم يقتلوا للكفر، وإنما قتلوا لسبهم النبي ﷺ، فالنبي ﷺ قال في المرأة التي كانت تسبه، وتقع فيه: «اشهدوا أنَّ دمها هدر»؛ وذلك بسبب السب، وإلا فإنَّ المرأة الحربية لا تقتل، وإنما تُسَرَّقُ، وكذلك كعب بن الأشرف إنما قُتِلَ لِسَبِّهِ، لا لكونه صار من أهل الحرب؛ فإنَّ الحربي لا يؤمن ولا يستأمن، وقد حصل بين كعب والصحابه أمان، ثم قتلوه، وكان الأمان من كعب، وأما

وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِيهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَعُغْرَتِكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أُحِذُوا وَقَتْلُوا نَفَقًا﴾ [الأحزاب: ٥٧-٦١].

واستدلوا بأمر النبي ﷺ بقتل القيتين اللتين كانتا لابن خطل يغنيان بهجاء النبي ﷺ،
ومعلوم أن النساء لا يُقتلن بالحرب، بل عفا النبي ﷺ عن كفار قريش إلا نفرًا يسيرًا.

واستدلوا بقصة عبدالله بن سعد بن السرح عند أن أراد أن يبيع على الإسلام، فأمسك
النبي ﷺ عن مبايعته؛ ليقته بعض الصحابة.

فاستدل الجمهور بهذه الأدلة على أنَّ القتل لا يسقط بالتوبة، وإن كان يعامل معاملة المسلم من حيث الصلاة عليه، وتغسيله، ودفنه، وميراثه، وغير ذلك.

❦ وذهب بعض الفقهاء إلى أَنَّ توبته تُسْقِطُ القَتْلَ، وهذا قول الحنفية، والأشهر عند الشافعية، وحُكي عن أحمد روايةً، وعن مالك كذلك، وهو خلاف المشهور عنهما. وحجة أصحاب هذا القول أنه يُقْتَل لكونه مرتدًّا؛ فَإِنْ تاب سقط عنه ذلك. والصحيح قول الجمهور؛ لما تقدم من الأدلة، وهو ترجيح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ. انظر: "الصارم المسلول" (ص ٢٩٦-) (٣١٠، ٣٣٤-).

❁ المشهور في مذهب أحمد، ومالك، وهو قول بعض الشافعية أنه يقتل وإن أسلم؛ لما تقدم من الأدلة، وهو اختيار شيخ الإسلام. انظر: «الصارم المسلول» (ص ٣٦٩).

وهو قول الشافعي، وزاد أنه لا يقتل إذا تاب ورجع إلى عهده.

وأجاب أصحاب القول الأول أن هذا حق للنبي ﷺ؛ فلا يسقط إلا بعفوه، وقد تعذر؛

لكونه ميتاً، فيقام عليه الحد. انظر: «الصارم المسلول» (ص ٣٢٦).

مسألة [٤]: هل يسقط عنه القتل إذا تاب قبل القدرة عليه؟

✽ جمهور الفقهاء على عدم سقوط القتل عنه كسائر حقوق الأدميين، كما لا يسقط

القتل قوداً عن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة عليه.

✽ والمشهور في مذهب أحمد، والشافعي سقوط القتل.

انظر: «الصارم المسلول» (ص ٥١٢-٥١٤).

مسألة [٥]: ضابط السب.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الصارم المسلول» (ص ٥٣٤): يجب أن يرجع في حد الأذى، والشتم، والسب إلى العُرف، فما عدّه أهل العرف سباً، أو انتقاصاً، أو عيباً، أو طعناً ونحو ذلك؛ فهو من السب، وما لم يكن كذلك وهو كفر به؛ فيكون كفراً ليس بسب، حكم صاحبه حكم المرتد، إن كان مظهرًا له، وإلا فهو زندقة، والمعتبر أن يكون سباً وأذى للنبي ﷺ، وإن لم يكن سباً وأذى لغيره؛ فعلى هذا كل ما لو قيل لغير النبي ﷺ أو جب تعزيراً، أو حدّاً بوجه من الوجوه؛ فإنه من باب سب النبي ﷺ، كالقذف، واللعن وغيرهما من الصور.

قال، وأما ما يختص بالقدح في النبوة؛ فإن لم يتضمن إلا مجرد عدم التصديق بنبوته؛ فهو كفرٌ محض، وإن كان فيه استخفاف واستهانة مع عدم التصديق؛ فهو من السب، وهنا مسائل اجتهدانية يتردد الفقهاء هل هي من السب أو من الردة المحضة. انتهى المراد.

مسألة [٦]: حكم سب الله تعالى، وحكم من فعل ذلك.

سب الله تعالى كفرٌ بإجماع الأمة، ومن فعل ذلك؛ فهو كافر بلا خلاف، قال تعالى:

تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْزِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿ [براءة: ٦٥-٦٦].

واختلف العلماء إذا تاب السَّابُّ هل يسقط عنه القتل أم لا؟

✽ فمنهم من قال: لا يسقط عنه القتل. وهو قول مالك في رواية، وأحمد في رواية، وبعض الشافعية؛ لأنَّ سب الله تعالى أعظم من سب النبي ﷺ. ✽
 وذهب جماعة من الفقهاء إلى أنه يسقط عنه القتل، وهو قول الشافعي، ومالك في رواية، وأحمد في رواية، وهو قول الحنفية؛ لأنه يقتل ردة لا حدًّا؛ فإن تاب؛ قُبِلَت توبته، وصح إسلامه؛ فلا يُقتل.

وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ٥٥٠-٥٥٤).

مسألة [٧]: حكم سب سائر الأنبياء.

من سبَّ نبيًّا من الأنبياء؛ فالحكم فيه كالحكم فيمن سب نبينا محمدًا ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. انظر: «الصارم المسلول» (ص ٥٧٠).

مسألة [٨]: من سبَّ نساء رسول الله ﷺ.

أما قذفهن بالزنى؛ فهو كفر، وصاحبه كافر بالإجماع في عائشة رضي الله عنها، وعلى الأصح في سائر أزواج النبي ﷺ. وأما سبهن بغير ذلك؛ فحكمها كحكم سب سائر الصحابة. انظر: «الصارم المسلول» (ص ٥٧٢).

مسألة [٩]: من سب أصحاب رسول الله ﷺ؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الصارم المسلول» (ص ٥٩١) في كلامه على الرافضة والشيعة: أما من اقترن بسبه دعوى أن عليًّا إله أو أنه كان هو النبي، وإنما غلط جبريل في الرسالة فهذا لاشك في كفره بل لاشك في كفر من توقف في تكفيره، وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة

كفرهم. وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد ونحو ذلك؛ فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء.

وأما من لعن وقبح مطلقاً؛ فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ، ولعن الاعتقاد. وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم؛ فهذا لا ريب أيضاً في كفره؛ فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم، والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين؛ فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الأمة التي هي ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وخيرها هو القرن الأول كان عامتهم كفاراً، أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الامة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام. انتهى المراد

مسألة [١٠]: تعريف السحر، وحكمه، وحكم فاعله.

السحر في اللغة: كل ما لُطِفَ وَخَفِيَ سببه، ومنه سُمِّيَ السَّحَرُ سَحَرًا في آخر الليل؛ لأنه خفيٌّ، ومنه قوله ﷺ: «إِنْ مِنْ الْبَيَانِ لِسَحَرًا» البيان معناه: الكلام البليغ؛ لأنه يستميل النفوس، ويؤثر فيها بلطف.

وأما في الشرع: فهو عَقْدٌ، ورُقَى غير شرعية، يتوصل بها الساحر إلى استخدام الشياطين فيما يريد به من ضرر المسحور، ولا يحصل ذلك إلا بإذن الله، قال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقد ذكر عامة العلماء نوعاً من السحر يكون بالخداع والتخيل، وبالأدوية والعقاقير لا باستخدام الشياطين؛ فهذا فسقٌ، وظلمٌ، وعدوان، والله أعلم.

✽ والسحر له حقيقة، وهو مذهب أحمد، والشافعي وغيرهما، ومعناه أن له تأثيراً في بدن المسحور حقيقة كما حصل ذلك للنبي ﷺ، وأثر فيه السحر حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله، وكذلك الواقع يدل على ذلك؛ فإن مما يحصل: القتل، والمرض، والبغض الشديد مع ضيق الصدر، والتفريق بين الزوج وزوجه.

✽ وذهب أبو حنيفة، وبعض الشافعية إلى أنه مجرد خيال ولا تأثير له على البدن، وهذا قول غير صحيح، وأما استدلالهم بالآية: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، فقد تقدم أن هذا نوع من أنواع السحر. انظر: "المغني" (٢٩٩/١٢).

وتعلم السحر وتعليمه محرّم بلا خلاف عند عامة أهل العلم، بل هو كفر، ونقل خلاف شاذ ذكره الحافظ ابن كثير في "تفسيره".

والدليل على تحريمه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]. انظر: "المغني" (٣٠٠/١٢) "تفسير ابن كثير" [آية: ١٠٢] من البقرة.

✽ والساحر الذي يستخدم الشياطين كافر عند الجمهور؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَقَى﴾ [طه: ٦٩]؛ ولأنه قد صح عن جمع من الصحابة قتلهم.

✽ وقال الشافعي: يستوصف السحر؛ فإن وصفه بما يقتضي الكفر؛ فهو كافر، وإلا فلا. والصحيح قول الجمهور.

انظر: "المغني" (٣٠١-٣٠٠/١٢) "شرح كتاب التوحيد" للفيروزان (٣٣٠/١) "عبدالرزاق" (١٧٩/١٠) "ابن أبي شيبة" (٤١٦/٩) (١٣٥/١٠) "الكبرى" للبيهقي (١٣٦/٨).

مسألة [١١]: وهل يُقتل لردته فقط فيستتاب، أم يقتل حداً لفساده وإفساده؟
✽ ذهب الشافعي، وابن المنذر، وأحمد في رواية إلى أنه يستتاب؛ لأنه يقتل لردته؛ فإن

❁ وذهب الجمهور إلى أنه يقتل بدون استتابة، وصح ذلك عن عمر، وعثمان، وجندب، وحفصة، وابن عمر وغيرهم، وهذا القول هو الصواب، والله أعلم؛ فإن كان لم يظهر منه فساد، فيُستتاب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/٣٠٢-٣٠٣) "شرح التوحيد" للفوزان (١/٣٣١).

مسألة [١٢]: ساحر أهل الكتاب.

❁ مذهب أحمد أنه لا يقتل؛ إلا أن يقتل بسحره؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يقتل لبيد بن الأعصم. ❁ ومذهب أبي حنيفة أنه يُقتل؛ لعموم الأدلة.

والذي يظهر أنه يجوز قتله إذا آذى المسلمين، والله أعلم. "المغني" (١٢/٣٠٥، ٣٠٦).

فائدة: الساحر، والكاهن، والمنجم، والعَرَّاف كلهم كفار عند أهل العلم، ومن صدقهم؛ فهو كافر أيضًا.

وانظر شروح "كتاب التوحيد" لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

تم بحمد الله كتاب الجنائز

بوم الشلاء المولود (١٢/١٢ شعبان/١٤٢٧) من هجرة المصطفى ﷺ

كِتَابُ الْحُدُودِ

الحدود: جمع حدٍّ، وهو في اللغة: المنع، والفصل، والحاجز بين الشيئين، وحدُّ الشيء منتهاه. وشرعاً: هو عقوبةٌ مقدرةٌ شرعاً في معصية لئلا يمنع من وقوع مثلها، وتكفر عن صاحبها، ويُطلق في الشرع أيضاً على نفس الجناية، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

انظر: "حاشية البيان" (٣٤٥/١٢) "الملخص الفقهي" (٥٢١/٢) "الشرح الممتع" (٩٩/٦) "الحدود والتعزيرات" (ص ٢٤-).

بَابُ حَدِّ الزَّانِي

١٢٠٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأُذِّنْ لِي، فَقَالَ: «قُلْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا^(١) عَلَى هَذَا فَرَنَى بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَاعْدُ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا اللَّفْظُ مُسْلِمٌ.^(٢)

١٢٠٤ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(٣)

(١) العسيف: هو الأجير.

١٢٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَنَادَاهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٢٠٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ، أَوْ عَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٢)

١٢٠٧ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ آيَةَ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث مع ذكر مسائل أخرى ملحقة

مسألة [١]: تحريم الزنى.

تحريم الزنى أمرٌ مقطوع به، وهو معلومٌ في دين الإسلام بالاضطرار، بل هو من كبائر الذنوب وعظامها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ

(١) أخرجه البخاري (٥٢٧١)، ومسلم (١٦٩١) (١٦). واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٤٦)، ومسلم (١٦٩١) (١٦). واللفظ لمسلم.

تزاني حليلة جارك»، أخرجه البخاري برقم (٤٤٧٧)، ومسلم برقم (٨٦).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، أخرجه البخاري برقم (٥٥٧٨)، ومسلم برقم (٥٧).

فائدة: كان حدُّ الزنى في أول الإسلام الحبس للمرأة، والأذية للمرأة والرجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَلْتَمِمْ يَأْتِيَنَّكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكَمْ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا * وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازِفُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٥-١٦].

ثم نسخ الله ذلك كما في حديث عبادة بن الصامت الذي في الباب، وقد بينت ذلك في كتابي «فتح المنان فيما صح من منسوخ القرآن».

مسألة [٢]: حقيقة الزنى.

الزنى: هو وطء المرأة من غير عقد شرعي، أو عقد شبهة، أو شبهة وطء، أو ملك يمين، أو شبهة ملك، ويحصل الزنى عند أهل العلم بتغيب الحشفة، أو قدرها من الذكر في فرج المرأة.

مسألة [٣]: حدُّ الزاني المحصن.

عامّة أهل العلم أن الزاني المحصن حدّه الرجم حتى يموت رجلاً كان أو امرأة، واستدلوا بأحاديث الباب.

قال ابن قدامة رحمه الله: وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا إِلَّا الْخَوَارِجَ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْجُلْدُ لِلْبَكْرِ وَالْثَّيْبِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢٠]. اهـ

وهو قول باطل؛ لأن السنة متواترة في إثبات الرجم، وبالله التوفيق، ولا عبرة بخلاف

واختلف العلماء هل يجمع على المحصن مع الرجم الجلد، أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

✽ فمذهب الجمهور أنه يرجم، ولا يُجلد، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية.

واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ رجم ماعزًا، والغامدية، واليهوديين، ولم يجلدهم.

وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في "سنن البيهقي" (٢١٥/٨) أنه أمر برجم امرأة زنت ولم يأمر بجلدها.

✽ ومذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الزاني المحصن يُجلد مائة، ثم يُرجم، وهذا مذهب أحمد، وإسحاق، وداود الظاهري، واختاره ابن المنذر.

واستدلوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت الذي في الباب، وقالوا: قضى بذلك علي ابن أبي طالب رضي الله عنه -وهو ثابت عنه- وهو قول أبي بن كعب، ونُقل عن عمر، وأبي ذر رضي الله عنه بسندين ضعيفين. والصحيح هو قول الجمهور.

وأجابوا عن حديث عبادة رضي الله عنه بأن الجلد منسوخ بفعل النبي ﷺ؛ إذ لم يرد عنه الجمع، وهذا اختيار ابن القيم رحمته الله، ونُقل عن أحمد أنه رجع إلى هذا القول، والله أعلم.

انظر: "الفتح" (٦٨١٢) "المغني" (٣١٣/١٢) "البيان" (٣٤٩/١٢) "الحدود والتعزيرات" (ص ١٢٩-).
"الشرح الممتع" (١١٩/٦) "ابن أبي شيبه" (٨٠/١٠) "البيهقي" (٢١٥/٨).

فائدة: قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣١٠/١٢): مَعْنَى الرَّجْمِ: أَنْ يُرْمَى بِالْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى يُقْتَلَ بِذَلِكَ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَرْجُومَ يُدَامُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ. وَلِأَنَّ إِطْلَاقَ الرَّجْمِ يَقْتَضِي الْقَتْلَ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾ [الشعراء: ١١٦]، وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَهُودِيَّيْنِ اللَّذَيْنِ زَنَيَا، وَمَاعِزًا، وَالْغَامِدِيَّةَ حَتَّى مَاتُوا. اهـ.

«إن الرجم حقٌّ على من زنى، وقد أحصن»، وقال النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»، وذكر منها: «أو زنى بعد إحصان»، ولحديث الباب: «هل أحصنت؟».

وقد اشترط أهل العلم للإحصان شروطاً:

الأول: الوطء في القبل.

ولا خلاف في اشتراطه؛ للحديث: «الثيب بالثيب»، والثيابة تحصل بالوطء في القبل؛ فوجب اعتباره، ولا خلاف في أنَّ عقد النكاح الخالي عن الوطء لا يحصل به إحصان.

ويُشترط أن يكون وطئاً حصل به تغييب الحشفة؛ لأنَّ ذلك حد الوطء الذي يتعلق به أحكام الوطء.

الثاني: أن يكون الوطء في نكاح.

لأنَّ النكاح يسمى إحصاناً، بدليل قول الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤] يعني: المتزوجات.

قال ابن قدامة رحمه الله: وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ التَّسْرِيَّ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْصَانُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ بِنِكَاحٍ، وَلَا تَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ. اهـ.

الثالث: أن يكون النكاح صحيحاً.

✽ اشترط جمهور العلماء في الإحصان أن يكون النكاح صحيحاً، وهو قول عطاء، وقتادة، وقال به أصحاب المذاهب الأربعة.

✽ وقال أبو ثور: يحصل الإحصان بالوطء في نكاح فاسد، وحُكي ذلك عن الليث، والأوزاعي، وبعض الشافعية؛ لأنَّ الصحيح والفاسد سواء في أكثر الأحكام مثل وجوب المهر، والعدة، وتحريم الربيبة، وأم المرأة، ولحاق الولد. واختاره الشوكاني.

وأجيب بأنه وطاء في غير ملك؛ فلم يحصل به الإحصان كوطء الشبهة، ولا يسلم ما

كل وطء، وليست مختصة بالنكاح؛ إلا أن النكاح هنا صار شبهة، فصار فيه كوطء الشبهة.

الرابع: الحرية.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَهِيَ شَرْطٌ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ كُلِّهِمْ، إِلَّا أَبَا ثَوْرٍ: قَالَ الْعَبْدُ، وَالْأَمَةُ هُمَا مُحْصَنَانِ، يُرْجَمَانِ إِذَا زَنَيَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعٌ يُخَالِفُ ذَلِكَ. وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الْعَبْدِ تَحْتَهُ حُرَّةٌ: هُوَ مُحْصَنٌ يُرْجَمُ إِذَا زَنَى، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ أَمَةٌ؛ لَمْ يُرْجَمْ. وَهَذِهِ أَقْوَالٌ تُخَالِفُ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. اهـ

والرجم لا يتنصف، وإيجابه كله يخالف النص مع مخالفة الإجماع المنعقد قبله، وقد وافق الأوزاعي على أن العبد إذا وطئ الأمة، ثم عتق لم يصير محصنين، وهو قول الجمهور.

الخامس والسادس: البلوغ والعقل.

فلو وطئ وهو صبي، أو مجنون، ثم بلغ، أو عقل؛ لم يكن محصناً. هذا قول أكثر أهل العلم، وهو مذهب الشافعي، ونُقل عن بعض أصحابه أنه قال: يصير محصناً، وكذلك العبد إذا وطئ في رِقِّه ثم عتق يصير محصناً؛ لأنه وطئ يحصل به الإحلال للمطلق ثلاثاً؛ فيحصل به الإحصان أيضاً.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/ ٣١٤-٣١٦): وَلَنَا قَوْلُهُ عليه السلام: «وَالنِّيبُ بِالنِّيبِ، جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»، فَاعْتَبَرَ الثُّبُوتَ خَاصَّةً، وَلَوْ كَانَتْ تَحْصُلُ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَعَقْلِهِ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَيُفَارِقُ الْإِحْصَانَ الْإِحْلَالَ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْوُطْءِ فِي حَقِّ الْمُطَلَّقِ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُقُوبَةُ لَهُ بِتَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَطَّأَهَا غَيْرُهُ؛ وَلِأَنَّ هَذَا بِمَا تَأْبَاهُ الطَّبَاعُ وَيَشْقُ عَلَى النَّفْسِ، فَاعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ زَجْرًا عَنِ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا، وَهَذَا يَسْتَوِي فِيهِ الْعَاقِلُ وَالْمَجْنُونُ، بِخِلَافِ الْإِحْصَانِ؛ فَإِنَّهُ أُعْتِبِرَ لِكَمَالِ النِّعْمَةِ فِي حَقِّهِ؛ فَإِنْ مَنْ كَمَلَتْ النِّعْمَةُ فِي حَقِّهِ، كَانَتْ جُنَايَتُهُ أَفْحَشَ وَأَحَقَّ بِزِيَادَةِ الْعُقُوبَةِ، وَالنِّعْمَةُ فِي الْعَاقِلِ الْبَالِغِ أَكْمَلُ. اهـ

مسألة [٥]: إذا كان الرجل أو المرأة لم تتوفر فيه الشروط السابقة، فهل يحصن الآخر الذي توفرت فيه الشروط؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى اشتراط توفر الشروط في كل من الرجل والمرأة، فإذا نقصت من أحدهما؛ لم يحصل الإحصان لأحدهما، وهذا قول الحنابلة، والحنفية، وقول للشافعي.

✽ وقال مالك: إذا كان أحدهما كاملاً؛ صار محصناً. وهو قول ابن المنذر؛ لأنه حرٌّ، بالغ، عاقل وطئ في نكاح صحيح؛ فصار محصناً، كما لو كان الآخر مثله، وحكي ذلك عن الأوزاعي. وهذا قول للشافعي؛ إلا أن مالكا والأوزاعي استثنوا الصبي إذا وطئ الكبيرة؛ فإنه لا يحصنها.

قال أبو عبد الله وفقه الله: الصحيح أنه إذا توفرت الشروط في أحدهما صار محصناً، وهو ترجيح الشوكاني رحمته الله؛ لأنه جماع في نكاح صحيح؛ فصار محصناً، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣١٧/١٢) "السيل" (ص ٨٤٦) "البيان" (٣٥٤/١٢).

مسألة [٦]: هل يشترط الإسلام في الإحصان؟

✽ من أهل العلم من قال: ليس ذلك بشرط. وهو قول الزهري، والشافعي، وأحمد في رواية، وعليه فالذمي يحصن الذمية، والمسلم يحصن الذمية ويصير محصناً. واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمر رضي الله عنهما في "الصحيحين" أنه رجم اليهوديين اللذين زنيا.^(١)

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أن الإسلام شرط في الإحصان؛ فلا يكون الكافر محصناً، ولا تحصن الذمية مسلماً، وهو قول عطاء، والنخعي، ومجاهد، والثوري، وأحمد في رواية، ومالك؛ إلا أن مالكا قال: (الذمية تحصن المسلم)؛ بناء على أصله في أنه لا يعتبر الكمال في الزوجين.

واستدل أصحاب هذا القول بحديث: «من أشرك بالله؛ فليس بمحصن» أخرجه الدارقطني (١٤٧/٣)، وهو معَّلٌ بالوقف على ابن عمر رضي الله عنهما.

والصحيح القول الأول، وهو اختيار ابن القيم رحمته الله.

انظر: «المغني» (١٢/٣١٧-) «البيان» (١٢/٣٥٤) «الحدود والتعزيرات» (ص ١١٨-).

فائدة: إذا ارتد المحصن لم يبطل إحصانه عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة.

انظر: «المغني» (١٢/٣١٩) «البيان» (١٢/٣٥٥).

مسألة [٧]: حدُّ الحر البكر.

والمقصود به هنا من لم يحصن وإن كان ثيباً.

ويُجلد الزاني غير المحصن مائة جلدة؛ لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، ولحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي في الباب، وحديث العسيف أيضاً.

✽ ويجب مع الجلد تغريب عام عند الجمهور، وصح ذلك عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما،^(١) وعن غيرهم من الصحابة، وهو قول عطاء، وطاوس، والثوري، وابن أبي ليلى، وأحمد، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور.

واستدلوا بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وبفعل الخلفاء الراشدين.

✽ وقال مالك، والأوزاعي: يُعَرَّبُ الرجل دون المرأة؛ لأنَّ المرأة تحتاج إلى حفظ، وصيانة، وتغريبها ومعها محرمها تغريب لمن ليس له ذنب، وتغريبها بدون محرم لا يجوز.

✽ وقال أبو حنيفة، وحماة، ومحمد بن الحسن: لا يجب التغريب؛ لعدم ذكره في القرآن؛ فهو على سبيل التعزير، إن رآه الإمام؛ فعل، وإلا ترك.

وصحح ابن قدامة قول مالك، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٢/٣٢٢-) «البيان» (١٢/٣٥٥).

مسألة [٨]: ضابط النفي والتغريب.

✽ منهم من قال: أقله مسافة القصر. وهو قول في مذهب أحمد، ومذهب الشافعي، ومذهب مالك.

✽ وقال أبو ثور، وابن المنذر: لو نفى إلى قرية أخرى بينهما ميل، أو أقل؛ جاز.

✽ وقال إسحاق: يجوز أن يُنفى من مصر إلى مصر. ونحوه قال ابن أبي ليلى، وعن أحمد ما يدل عليه.

وهذا قولٌ ليس ببعيد عن القول الأول، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/ ٣٢٤-).

تنبيه: لا يحبس الزاني في البلد الذي ينفى إليه عند الجمهور خلافاً لمالك؛ لعدم وجود دليل على ذلك. «المغني» (١٢/ ٣٢٥).

مسألة [٩]: إقامة الحد بمحضر طائفة من المؤمنين.

يجب على الإمام أن يقيم الحد بمحضر طائفة من المؤمنين؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

واختلف العلماء في تحديد الطائفة:

✽ فمنهم من يقول: الواحد فأكثر طائفة، فأقل الطائفة واحد. وهو قول مجاهد، ورؤي

عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند فيه ضعف، وهو قول أحمد وأصحابه، وابن جرير.

✽ وقال بعضهم: أقلهم اثنان. وهو قول عطاء، وإسحاق.

✽ وقال بعضهم: أقلهم ثلاثة. وهو قول الزهري، والشافعي في قول.

✽ وقال بعضهم: أقلهم أربعة. وهو قول مالك، والشافعي في قول.

✽ وقال ربيعة: خمسة.

✽ وقال الحسن: عشرة.

والقول الأول أقرب الأقوال؛ لأنَّ الطائفة في لغة العرب تطلق على الواحد، كقوله تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، ثم قال: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقيل في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]: إنه مخشي ابن حمير وحده. انظر: "المغني" (٣٢٦/١٢) "تفسير ابن كثير وابن جرير".

مسألة [١٠]: هل يجب حضور الإمام والشهود.

✽ أكثر أهل العلم على عدم وجوب حضورهم؛ لعدم وجود دليل يوجب ذلك.

✽ وأوجب أبو حنيفة على الإمام الحضور إن ثبت الحد بالإقرار، وأوجب على الشهود الحضور إن ثبت الحد بالبينة، ولا دليل على ذلك. انظر: "المغني" (٣٢٦/١٢).

مسألة [١١]: إذا وطئ امرأة أجنبية في دبرها؛ فهل يكون زنى؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٤٠/١٢): وَالْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ مِثْلُهُ فِي كَوْنِهِ زِنًى؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ لَا مِلْكَ لَهَا فِيهَا، وَلَا شُبْهَةٌ مِّلْكٍ؛ فَكَانَ زِنًى، كَالْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، وَالْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ فَاحِشَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي قَوْمِ لُوطٍ: ﴿اتَّأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠/ النمل: ٥٤]، يَعْنِي الْوَطْءَ فِي أَدْبَارِ الرِّجَالِ. اهـ.

✽ وللشافعية في ذلك قولان كما في "البيان" (٣٦٨/١٢)، فمنهم من قال بقول الحنابلة، ومنهم من قال: هو كما لو وطئ رجلاً في دبره. وانظر: "الشرح الممتع" (١٣١/٦).

مسألة [١٢]: إذا زنى بامرأة ميتة، هل يُقام عليه الحد؟

✽ من أهل العلم من قال: عليه الحد. وهو قول الأوزاعي، وأحمد في رواية، وعليه جماعة من أصحابه؛ لأنه وطئ في فرج آدمية؛ فأشبهه وطء الحية؛ ولأنه أعظم ذنباً، وأكثر إثماً؛ لأنه انضم إلى فاحشته هتك حرمة الميتة.

✽ ومن أهل العلم من قال: لا حدَّ عليه. وهو قول الحسن، وبعض الحنابلة؛ لأنها لا

ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله. انظر: «المغني» (١٢/ ٣٤٠) «الشرح الممتع» (٦/ ١٣٣).

مسألة [١٣]: من وطئ صغيرة أجنبية لم تبلغ التاسعة؟

✽ جاء عن بعض الحنابلة أنهم قالوا: لا حد عليه؛ لأنها لا يُستهي مثلها، فأشبهه ما لو أدخل أصبعه في فرجها. قالوا: وكذلك المرأة لو استدخلت ذكر صبي لم يبلغ عشرين؛ لا حد عليها. وهو قول باطل.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ٣٤١): وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَتَى وَطِئَ مَنْ أُمِّكَنْ وَطُوءَهَا، وَأُمِّكَنْتِ الْمَرْأَةُ مَنْ أُمِّكَنْهُ الْوَطْءُ، فَوَطِئَهَا، أَنَّ الْحَدَّ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مِنْهُمَا، وَلَا يَجُوزُ تَحْدِيدُ ذَلِكَ بِيَسَعٍ وَلَا عَشْرِ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّوْقِيفِ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي هَذَا، وَكَوْنُ التَّسَعِ وَقْتًا لِإِمْكَانِ الْإِسْتِمْتَاعِ غَالِبًا لَا يَمْنَعُ وَجُودَهُ قَبْلَهُ، كَمَا أَنَّ الْبُلُوغَ يُوْجَدُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا غَالِبًا، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ وَجُودِهِ قَبْلَهُ. اهـ

مسألة [١٤]: من زنى بامرأة ذات حرمة منه؟

✽ من أهل العلم من قال: حدُّه القتل مطلقًا، أحصن أم لم يحصن. وهذا قول جابر بن زيد، وإسحاق، وابن أبي خيثمة، وأحمد في رواية.

واستدلوا على ذلك بحديث البراء بن عازب رضي الله عنه عند أحمد (٤/ ٢٩٠)، والترمذي (١٣٦٢)، وغيرهما قال: لقيت عمي ومعه الراية، فقلت: إلى أين تريد؟ فقال: «بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نكح امرأة أبيه من بعده أن أضرب عنقه، وأخذ ماله»، وهو حديث ضعيف ومضطرب. انظر: «تحقيق المسند» (٣٠/ ٥٢٦-).

واستدلوا بحديث ابن عباس عند ابن ماجه (٢٥٦٤) وغيره، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه»، وهو حديث ضعيف منكر، من طريق: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيب، حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

وقال أبو حاتم كما في "العلل" (١/ ٤٥٥): حديث منكر، لم يروه غير ابن أبي حبيبة.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن حكمه كحكم من زنى بغير ذات محرم، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية؛ لعموم الآية: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، ولعموم حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي في الباب، وهذا القول هو الصحيح؛ لضعف الأدلة الواردة في قتله مطلقاً، ثم إن ظاهر حديث البراء أنه حكم بقتله، واستحلال ماله؛ دل ذلك على الحكم عليه بالردّة، فحملة بعض أهل العلم كالبيهقي وغيره على أنه استحل ذلك.

وقد رجّح ابن القيم رحمته الله القول الأول.

انظر: "المغني" (٣٤٢/ ١٢) "الحدود والتعزيرات" (ص ١٤٧) "الشرح الممتع" (٦/ ١٣٢) "البيهقي" (٢٠٨/ ٨).

تنبيه: الحكم فيما لو تزوجها، ثم دخل بها كالحكم السابق على حسب الخلاف المتقدم؛ لأنّ الزواج باطل بالإجماع، إلا أن أبا حنيفة يقول: لا حدّ عليه؛ لشبهة العقد. وهو قول باطل. "المغني" (٣٤١/ ١٢).

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٤٣/ ١٢): وَكُلُّ نِكَاحٍ أُجْمِعَ عَلَى بُطْلَانِهِ، كِنِكَاحِ خَامِسَةٍ، أَوْ مُتَزَوِّجَةٍ، أَوْ مُعْتَدَةٍ، أَوْ نِكَاحِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا، إِذَا وَطِئَ فِيهِ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ؛ فَهُوَ زَنْى مُوجِبٌ لِلْحَدِّ الْمَشْرُوعِ فِيهِ قَبْلَ الْعَقْدِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ: لَا حَدَّ فِيهِ؛ لِشُبْهَةِ الْعَقْدِ. اهـ

قلت: وهذا قول باطل لا دليل عليه.

مسألة [١٥]: من وطئ في نكاح مختلف في صحته؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٤٣/ ١٢): وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ بِالْوُطْءِ فِي نِكَاحٍ مُّخْتَلَفٍ

عِدَّةُ أُخْتِهَا الْبَائِنِ، وَنِكَاحِ الْخَامِسَةِ فِي عِدَّةِ الرَّابِعَةِ الْبَائِنِ، وَنِكَاحِ الْمَجْوسِيَّةِ. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي إِبَاحَةِ الْوَطْءِ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَاتِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ. اهـ

مسألة [١٦]: إذا وطئ جارية يشترك فيها بالملك مع غيره؟

قال ابن قدامة رحمته الله (١٢ / ٣٤٤): وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ بِوَطْءِ جَارِيَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ بَيْنَ غَيْرِهِ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: يَجِبُ. وَلَكِنَّا أَنَّهُ فَرَجٌ لَهُ مَلِكٌ، فَلَا يُحَدُّ بِوَطْئِهِ، كَالْمُكَاتَبَةِ وَالْمَرْهُونَةِ. اهـ

مسألة [١٧]: إن اشترى أمه أو أخته من الرضاعة؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢ / ٣٤٤): وَإِنْ اشْتَرَى أُمَّهُ، أَوْ أُخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَنَحْوَهُمَا، وَوَطِئَهُمَا، فَذَكَرَ الْقَاضِي عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ؛ لِأَنَّهُ فَرَجٌ لَا يُسْتَبَاحُ بِحَالٍ؛ فَوَجَبَ الْحَدُّ بِالْوَطْءِ، كَفَرَجِ الْغُلَامِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا حَدَّ فِيهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرَجٍ مَمْلُوكٍ لَهُ، يَمْلِكُ الْمَعَاوِضَةَ عَنْهُ، وَأَخَذَ صَدَاقَهُ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ الْحَدُّ، كَوَطْءِ الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ. فَأَمَّا إِنْ اشْتَرَى ذَاتَ مُحَرَّمَةٍ مِنَ النَّسَبِ، مِمَّنْ يَغْتَقُ عَلَيْهِ، وَوَطِئَهَا، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَثْبُتُ فِيهَا، فَلَمْ تَوْجَدْ الشُّبْهَةَ. اهـ

مسألة [١٨]: هل يحد من لم يعلم تحريم الزنى؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢ / ٣٤٥): وَلَا حَدٌّ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ تَحْرِيمَ الزَّوْنِ. قَالَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ: لَا حَدٌّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ. ^(١) وَبِهَذَا قَالَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَإِنْ ادَّعَى الزَّانِي الْجَهْلَ بِالتَّحْرِيمِ، وَكَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَجْهَلَهُ؛ قَبْلَ مِنْهُ؛ وَإِنْ كَانَ يَمْنَنُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لَمْ يُقْبَلْ. انتهى باختصار.

مسألة [١٩]: من وطئ جارية غيره؟

ذكر أهل العلم أنَّ من وطئ جارية غيره؛ فهو زانٍ وعليه الحد، سواء أذن له، أو لم يأذن؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. «المغني» (١٢/ ٣٤٥).

مسألة [٢٠]: إذا وطئ الأب جارية ولده؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه لا حدَّ عليه، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم؛ لأنه وطءٌ تمكنت الشبهة منه؛ فلا يجب الحد كوطء الجارية المشتركة، والدليل على تمكن الشبهة قول النبي ﷺ: «أنت ومالك لأبيك».

✽ وقال أبو ثور، وابن المنذر: عليه الحد؛ إلا أن يمنع منه إجماع؛ لأنه وطءٌ في غير ملك أشبهه وطء جارية أبيه.

وأجيب عنهم بما تقدم من وجود الشبهة ههنا، وليست موجودة في جارية الأب.
انظر «المغني» (١٢/ ٣٤٥).

مسألة [٢١]: إذا وطئ الرجل جارية أبيه؟

✽ عامة أهل العلم على أنه يُقام عليه الحد؛ لأنه لا ملك للولد فيها، ولا شبهة ملك.
✽ وذكر ابن أبي موسى الحنبلي قولاً في وطء جارية الأب والأم أنه لا يحد؛ لأنه لا يقطع بسرقة ماله.

قال ابن قدامة رحمه الله: والأول أصح. اهـ «المغني» (١٢/ ٣٤٦).

مسألة [٢٢]: إذا وطئ الرجل جارية امرأته؟

✽ في هذه المسألة أقوال لأهل العلم:

القول الأول: إن كانت أذنت له؛ فيجلد مائة جلدة، أحصن أو لم يحصن، ولا رجم ولا تغريب. وهذا قول الحنابلة، واختاره ابن القيم.

(٢٧٧/٤)، وغيرهما أنه رفع إليه وهو أمير على الكوفة رجل وقع على جارية امرأته، فقال: لأقضيَنَّ فيكَ بقضية رسول الله ﷺ، إن كانت أحلتها لك؛ جلدناكَ مائة، وإن لم تكن أحلتها لك؛ رجمناك بالحجارة؛ فوجدها أحلتها له، فجلده مائة. وهو حديث ضعيف؛ لأنه من طريق: قتادة عن حبيب بن سالم، ولم يسمعه منه، إنما سمعه من خالد بن عرفطة، وهو مجهول، وقد ضعفه البخاري، والترمذي، والنسائي، وأبو حاتم، وابن عدي، وفي الحديث اضطراب أيضًا. وانظر: "تحقيق المسند" (١٨٣٩٧).

القول الثالث: أنه يُعزَّر، ولا حدَّ عليه. وهو قول النخعي؛ لأنه يملك امرأته؛ فله شبهة في مملوكتها.

القول الثالث: أنه كوطء الأجنبية، أحلتها له أم لم تحلها له. وهو قول عطاء، وقتادة، والشافعي، ومالك؛ لأنه لا شبهة له فيها، فأشبهه وطء جارية أخته، ولأنه إباحة لوطء محرمة عليه؛ فلم يكن شبهة، كإباحة سائر الأملاك، وجاء هذا القول عن عمر، وعلي رضي الله عنه، كما في "المصنفين" من طرقٍ ضعيفة لا بأس بتحسينها بمجموعها.

القول الرابع: إن كان يظن الحِلَّ؛ لم يحد، وإن لم يظن الحِلَّ؛ حدَّ. وهو قول الحنفية، والذي يظهر أنَّ أصحاب المذهب الذي قبله لا يقولون بالحد في مثل هذه الصورة، والله أعلم.

القول الخامس: إن كان استكرهها؛ فعليه غرم مثلها، وتعتق، وإن كانت مطاوعة؛ فعليه غرم مثلها ويملكها. وهذا قول الحسن، وثبت عن ابن مسعود كما في "مصنف عبد الرزاق".

وجاء في ذلك حديث مرفوعٌ، أخرجه أحمد (٦/٥) (٤٧٦/٣)، وأبو داود (٤٤٦٠) (٤٤٦١)، والنسائي (١٢٥/٦) وغيرهم، من حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه أنَّ رسول الله قضى في رجل وقع على جارية امرأته إن كان استكرهها؛ فهي حرة، وعليه لسيدتها مثلها، وإن كان طاوعته؛ فهي له وعليه لسيدتها مثلها. وهو حديث ضعيف، في إسناده: قبصة بن

المنذر، والخطابي وغيرهم.

والصحيح من هذه الأقوال هو القول الثالث، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣٤٦/١٢) "الحدود والتعزيرات" (ص ١٣٧-) "ابن أبي شيبة" (١٠/١٢) "عبدالرزاق" (٧/٣٤٢-) "البيهقي" (٨/٢٤٠).

مسألة [٢٣]: هل يقام الحد على المكروهة؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٤٧/١٢): وَلَا حَدَّ عَلَى مُكْرَهَةٍ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. اهـ

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فإذا كان الإكراه مانعاً من الكفر، فمن حد الزنى من باب أولى، وثبت عن عمر رضي الله عنه أنه جلد رجلاً، ولم يجلد المرأة المستكرهة على ذلك. علقه البخاري في "صحيحه" (٦٩٤٩)، ووصله البغوي كما في "الفتح" و"التغليق".

مسألة [٢٤]: إذا أكره الرجل على الزنى، فزنى؟

✽ من أهل العلم من قال: عليه الحد. وهو المشهور عند الحنابلة، وقال به محمد بن الحسن، وأبو ثور؛ وذلك لأنَّ الوطء لا يكون إلا بالانتشار، والإكراه ينافيه، فإذا وُجد الانتشار؛ انتفى الإكراه.

✽ وقال أبو حنيفة: إن أكرهه السلطان؛ فلا حد عليه، وإن أكرهه غيره؛ حدَّ استحساناً.

✽ وقال الشافعي، وابن المنذر: لا حدَّ عليه؛ لعموم الخبر، ولأنَّ الحدود تُدرأ بالشبهات، والإكراه شبهة.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَيَحَقُّهُ أَنَّ الْإِكْرَاهَ إِذَا كَانَ بِالتَّخْوِيفِ، أَوْ بِمَنْعِ مَا تَقُوتُ حَيَاتُهُ

يُنَافِي الْإِنْتِشَارَ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ التَّخْوِيفَ بَرَكَ الْفِعْلُ، وَالْفِعْلُ لَا يُخَافُ مِنْهُ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ

ورجَّح ذلك العلامة ابن عثيمين رحمته الله. انظر: «المغني» (١٢/ ٣٤٨) «الشرح الممتع» (٦/ ١٤١).

مسألة [٢٥]: بِمَ يَثْبُت الزِّنَى؟

ذكر أهل العلم أنَّ الزنى يثبت بأمرين:

أحدهما: إقرار الرجل، أو المرأة بذلك. الثاني: شهادة أربعة رجال عدول.

واختلفوا في أمرٍ ثالث، وهو: الحمل.

مسألة [٢٦]: هل يُشترط في إقرار المرأة على نفسها بالزنى تكرار الإقرار؟

✽ من أهل العلم من اشترط في الإقرار أن يقر على نفسه أربع مرات بذلك، وهو قول الحكم، وابن أبي ليلى، وأصحاب الرأي، وأحمد وأصحابه.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب، وبحديث نعيم بن هزال عند أبي داود (٤٣٧٧)، وفيه: حتى قالها أربع مرات، فقال رسول الله ﷺ: «إنك قد قلتها أربع مرات، فبمن؟...» الحديث، وفي إسناده: هشام بن سعد، وفيه ضعف.

✽ وذكر جماعة من أهل العلم أنه لا يشترط تكرارها، بل لو أقر على نفسه مرة واحدة؛ كفى ذلك.

واستدلوا بحديث العسيف: «واغدُ يا أنيسُ إلى امرأة هذا؛ فإن اعترفت فارجمها»، ورجم

الجهنية، وإنما أقرت مرة واحدة. صلى الله عليه وسلم

واستدلوا بحديث عمر رضي الله عنه الذي في الباب: «...، أو كان الحبل، أو الاعتراف»، وهذا

قول مالك، والشافعي، وأبي ثور، والحسن، وحما، وابن المنذر. وهذا القول هو الصحيح،

الأدلة والله أعلم. وهذا ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

انظر: «المغني» (١٢/ ٣٥٤-) «البيان» (١٢/ ٣٧٣) «الشرح الممتع» (٦/ ١٤٤).

تنبيه: يُشترط في صحة الإقرار أن يذكر حقيقة الفعل؛ لتزول الشبهة؛ لأنّ الزنى يُعبرُ عمّا ليس بموجب للحد، والدليل على ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في الباب: «لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت؟» قال: لا. قال: «أفنكته؟» لا يكتفي. قال: نعم. فعند ذلك أمر برجمه. رواه البخاري. انظر: «المغني» (١٢/ ٣٥٦).

مسألة [٢٧]: إذا أقر الرجل أنه زنى بامرأة، فأنكرت المرأة ذلك؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنه يُقام عليه الحد، ولا يُقام على المرأة؛ لأنّ الرجل ثبت عليه باعترافه، ولم يثبت ذلك على المرأة بإقرار، ولا بينة، وقد روى أبو داود (٤٤٣٧) (٤٤٦٦) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أنّ رجلاً أتاه، فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها له، فبعث رسول الله صلّى الله عليه وآله إلى المرأة فسألها عن ذلك، فأنكرت أن تكون زنت، فجلده الحدّ وتركها. وإسناده صحيح.

✽ وقال أبو حنيفة: لا يُقام على أحدهما الحد؛ لأنّ المرأة صُدّقت في إنكارها، فيحكم بكذبها.

وأجيب عنه بأنه لم يحكم بصدقها، ولكن لا يُقام عليها الحد؛ لعدم ثبوته بإقرار، أو بينة.

انظر: «المغني» (١٢/ ٣٥٦) «البيان» (١٢/ ٣٧٤).

مسألة [٢٨]: هل يُشترط في الإقرار أن يكون من معتبر قوله؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ٣٥٧): «أَمَّا الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ فَلَا خِلَافَ فِي اعْتِبَارِهِمَا فِي وُجُوبِ الْحَدِّ، وَصِحَّةِ الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ قَدْ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْهُمَا، وَلَا حُكْمَ لِكَلَامِهِمَا».

قال رحمته الله (٣٥٨ / ١٢): فَإِنْ كَانَ يُجِنُّ مَرَّةً وَيُفِيْقُ أُخْرَى، فَأَقَرَّ فِي إِفَاقَتِهِ أَنَّهُ زَنَى وَهُوَ مُفِيْقٌ، أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ زَنَى فِي إِفَاقَتِهِ؛ فَعَلَيْهِ الْحُدُّ. لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. اهـ

قال، وَالتَّائِمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ الْقَلَمُ، فَلَوْ زَنَى بِنَائِمَةٍ، أَوْ اسْتَدَخَلَتْ امْرَأَةً ذَكَرَ نَائِمٍ، أَوْ وَجَدَ مِنْهُ الزَّانِيَ حَالَ نَوْمِهِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنْهُ. وَلَوْ أَقَرَّ فِي حَالِ نَوْمِهِ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى إِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةٍ مَذْلُولِهِ. اهـ

تنبيه: السكران إذا زنى ففيه خلاف تقدمت الإشارة إليه في طلاق السكران.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٥٩ / ١٢): وَأَمَّا الْأَخْرَسُ؛ فَإِنْ لَمْ تُفْهِمَ إِشَارَتُهُ، فَلَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ إِقْرَارٌ، وَإِنْ فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ، فَقَالَ الْقَاضِي: عَلَيْهِ الْحُدُّ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَابْنِ الْقَاسِمِ صَاحِبِ مَالِكٍ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّ إِقْرَارُهُ بِغَيْرِ الزَّانِي صَحَّ إِقْرَارُهُ بِهِ كَالنَّاطِقِ، وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يُحَدُّ بِإِقْرَارٍ وَلَا بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَحْتَمِلُ مَا فُهِمَ مِنْهَا وَغَيْرُهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ شُبْهَةً فِي دَرْءِ الْحَدِّ؛ لِكَوْنِهِ مِمَّا يَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ، وَلَا يَجِبُ بِالْبَيِّنَةِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ شُبْهَةٌ لَا يُمْكِنُ التَّعْيِيرُ عَنْهَا وَلَا يَعْرِفُ كَوْنَهَا شُبْهَةً. اهـ

والصحيح القول الأول، والله أعلم.

مسألة [٢٩]: هل يصح الإقرار ممن أكره عليه؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٦٠ / ١٢): وَلَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ مِنَ الْمُكْرَهِ، فَلَوْ ضَرَبَ الرَّجُلُ لِيَقْرَرَ بِالزَّانَا؛ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحُدُّ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ الزَّانَا، وَلَا نَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنْ إِقْرَارَ الْمُكْرَهِ لَا يَجِبُ بِهِ حَدٌّ. اهـ

مسألة [٣٠]: إذا رجع عن إقراره قبل تمام الحد عليه؟

أكثر أهل العلم على أنه يصح رجوعه عن الإقرار، وبحسب الكف عنه، وهم قول

حنيفة، وأبي يوسف وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بأنه ثبت من طريق أن ماعزًا هرب، وقال: ردوني إلى رسول الله ﷺ. فقتلوه. فقال النبي ﷺ: «هلا تركتموه وجئتموني به».

❁ وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يُقام عليه الحد ولا يترك، وهو قول الحسن، وابن أبي ليلى، ومالك في رواية، وسعيد بن جبير.

واستدلوا بالحديث السابق، وقالوا: لو قُبِل رجوعه؛ للزمتهم الدية، ولأنه حق وجب بإقراره؛ فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق، وهذا قول الظاهرية، واختاره ابن عثيمين.

وأجاب أصحاب القول الأول بأن رجوعه أقل ما فيه أنه شبهة، والحدود تُدرأ بالشبهات؛ ولأن الإقرار إحدى بينتي الحد، فيسقط بالرجوع عنه، كالبينة إذا رجعت قبل إقامة الحد، وفارق سائر الحقوق؛ فإنها لا تُدرأ بالشبهات.

قالوا: وإنما لم يجب ضمان ماعز على الذين قتلوه بعد هربه؛ لأنه ليس بصريح في الرجوع، وهذا القول فيما يظهر لي أقرب، والله أعلم.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١٢ / ٣٦٢): إِذَا ثَبَتَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ إِذَا هَرَبَ لَمْ يُتَّبَعْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَا تَرَكَتُمُوهُ»، وَإِنْ لَمْ يُتْرَكْ وَقُتِلَ، لَمْ يُضْمَنْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُضْمَنْ مَاعِزًا مَنْ قَتَلَهُ؛ وَلِأَنَّ هَرَبَهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي رُجُوعِهِ. وَإِنْ قَالَ: رُدُّونِي إِلَى الْحَاكِمِ. وَجَبَ رَدُّهُ، وَلَمْ يَجْزِ إِنْتَامُ الْحَدِّ؛ فَإِنْ أَتَمَّ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ أَتَمَّهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي هَرَبِهِ. وَإِنْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ، وَقَالَ: كَذَبْتُ فِي إِقْرَارِي. أَوْ: رَجَعْتُ عَنْهُ. أَوْ: لَمْ أَفْعَلْ مَا أَفَرَزْتُ بِهِ. وَجَبَ تَرْكُهُ؛ فَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ بَعْدَ ذَلِكَ؛ وَجَبَ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ إِقْرَارُهُ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ، فَصَارَ كَمَنْ لَمْ يُقَرَّ، وَلَا قِصَاصَ عَلَى قَاتِلِهِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ رُجُوعِهِ، فَكَانَ اخْتِلَافُهُمْ شُبْهَةً دَارِئَةً لِلْقِصَاصِ؛ وَلِأَنَّ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ مِمَّا يَخْفَى، فَيَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا مَا نَعَا مِنْ وَجُوبِ الْقِصَاصِ. اهـ

وصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك أيضًا كما في "موطأ مالك" (٨٢٣/٢)، وثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه راجع من أقرّ على نفسه بالسرقة كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٢٣-٢٤/١٠).

الأمر الثاني مما يثبت به الزنى : شهادة أربعة رجال عدول.

شهادة الزنى لها شروط عند أهل العلم:

❖ الشرط الأول: أن يكونوا أربعة.

وهذا إجماع لا خلاف فيه؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وقال تعالى: ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّهَا فَدَحْشَةٌ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥].

❖ الشرط الثاني: أن يكونوا رجالًا كلهم. ولا تقبل فيه شهادة النساء بحال.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، إِلَّا شَيْئًا يُرَوَى عَنْ عَطَاءٍ، وَحَمَادٍ، أَنَّهُ يُقْبَلُ فِيهِ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ. وَهُوَ شُدُودٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَرْبَعَةِ اسْمٌ لِعَدَدِ الْمُذَكَّرِينَ، وَيَقْتَضِي أَنْ يُكْتَفَى فِيهِ بِأَرْبَعَةٍ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَرْبَعَةَ إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ نِسَاءً لَا يُكْتَفَى بِهِمْ، وَإِنَّ أَقَلَّ مَا يُجْزِي خَمْسَةً، وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ. اهـ

❖ الشرط الثالث: العدالة. ولا خلاف في اشتراطها؛ فلا تقبل شهادة الفاسق، ولا مستور الحال.

❖ الشرط الرابع: أن يكون الشهداء مسلمين.

فلا تقبل شهادة أهل الذمة، ولو على أنفسهم؛ لعدم تحقق العدالة فيهم.

❖ الشرط الخامس: أن يصفوا حقيقة الزنى، وصرّح به.

الرأي وغيرهم. ولا خلاف في ذلك.

✧ الشرط السادس: العقل، والبلوغ. فلا يجوز شهادة مجنون، ولا صبي بلا خلاف.

✧ الشرط السابع: أن لا يكون في أحدهم مانع من الشهادة، كالعمى ونحوه.

✧ الشرط الثامن: أن يشهد الأربعة على زنى واحد، بأن يكون وقته واحداً.

انظر: "المغني" (١٢/٣٦٢-٣٦٥) "الشرح الممتع" (٦/١٥٠-١٥٤) "الملخص الفقهي" (٢/٥٣٢)
"تفسير القرطبي" و"ابن كثير".

مسألة [٣١]: هل يشترط في الشاهد أن يكون حراً؟

✧ اشترط الجمهور ذلك؛ لأن العبد مختلف في شهادته في سائر الحقوق، فيكون ذلك

شبهة تمنع من قبول شهادته في الحد؛ لأنه يندري بالشبهات.

✧ وذهب أبو ثور، وأحمد في رواية إلى عدم اشتراط ذلك؛ لعموم النصوص فيه، ولأنه

عدل، ذكر، مسلم، فتقبل شهادته، وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/٣٦٣).

مسألة [٣٢]: هل يشترط في الشهود أن يأتوا الحاكم في مجلس واحد؟

✧ اشترط ذلك جماعة من أهل العلم، فلو شهد بعضهم في هذا المجلس، وجاء

الآخرون بعد أن قام من مجلسه؛ لم تصح الشهادة، وكانوا قذفة. وهذا قول مالك، وأبي

حنيفة، وأحمد.

واستدلوا على ذلك بأن عمر رضي الله عنه أقام حد القذف على ثلاثة شهدوا على المغيرة بالزنى،

ولو كان يُجزئ اختلاف المجالس؛ لانتظر تكملة الأربعة في مجالس أخرى.

✧ وذهب الشافعي، وعثمان البتي، وابن المنذر إلى عدم اشتراط ذلك؛ لعدم وجود دليل

يدل عليه، وهذا القول هو الصحيح، وفعل عمر لا يدل على اشتراط ذلك لمن تأمل، وقد

تنبيه: الحنفية يشترطون أيضًا حضورهم جميعًا وقت الشهادة، ولا دليل على ذلك، وهو مذهب مالك أيضًا. انظر: "المغني" (١٢/ ٣٦٥) "الشرح المتع" (٦/ ١٥١-١٥٢) "المغني" (١٢/ ٣٦٦).

مسألة [٣٣]: إذا شهد أقل من أربعة، ولم يوجد من يكمل العدد؟

✽ أكثر أهل العلم على أنهم يجلدون حدّ القذف.

✽ وحكي عن أحمد رواية، وعن الشافعي قول أنهم لا يجلدون؛ لأنهم شهود.

والصحيح ما تقدم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوِيَاتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، وهذا يوجب الجلد على كل رام لم يشهد بم قال أربعة، وقد فعل ذلك عمر، ولم ينكر ذلك عليه أحد. "المغني" (١٢/ ٣٦٧).

مسألة [٣٤]: إذا اختلف وقت الزنى، أو مكانه من الشهود؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/ ٣٦٩): وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَاثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى فِي بَيْتٍ آخَرَ، أَوْ شَهِدَ كُلُّ اثْنَيْنِ عَلَيْهِ بِالزَّانَا فِي بَلَدٍ غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي شَهِدَ بِهِ صَاحِبَاهُمَا، أَوْ اخْتَلَفُوا فِي الْيَوْمِ؛ فَالْجَمِيعُ قَذْفٌ، وَعَلَيْهِمُ الْحُدُّ. وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ -من الحنابلة- أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِمْ. وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّهُمْ كَمَلُوا أَرْبَعَةً. وَلَنَا أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ أَرْبَعَةٌ عَلَى زَنَا وَاحِدٍ، فَوَجَبَ عَلَيْهِمُ الْحُدُّ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ بِالشَّهَادَةِ اثْنَانِ وَحَدَّهُمَا، فَأَمَّا الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ؛ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا.

قال، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَيْهِ الْحُدُّ. وَحَكَى قَوْلًا لِأَحَدٍ؛ وَهَذَا بَعِيدٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ زِنَى وَاحِدٍ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ، فَلَمْ يَجِبِ الْحُدُّ؛ وَلِأَنَّ جَمِيعَ مَا يُعْتَبَرُ لَهُ الْبَيِّنَةُ، يُعْتَبَرُ كَمَا هِيَ فِي حَقِّ وَاحِدٍ. اهـ

مسألة [٣٥]: إذا اختلف الشهود في بعض الأوصاف؟

كأن يقول اثنان: كان عليه قميص أحمر. وقال الآخران: عليه ثوب أبيض.

✽ فمذهب الشافعي، عدم قبول الشهادة.

✽ ومذهب الحنابلة قبولها؛ لاحتمال أن يكون عليه قميصان، أو يكون عليه أحدهما، وعلى المرأة الآخر.

وكان يقول اثنان منهما: كان الزنى في الزاوية اليمنى من البيت. وقال الآخرون: في الزاوية اليسرى من البيت.

✽ فمذهب الشافعي عدم قبول الشهادة.

✽ ومذهب الحنابلة، والحنفية قبول الشهادة إذا تقاربت الزاويتان، وعدم قبولها إذا تباعدت الزاويتان. انظر: "المغني" (١٢/ ٣٧٠-٣٧١).

مسألة [٣٦]: إن شهد الشهداء بزنى قديم؟

✽ مذهب الجمهور أنه يجب الحد، وإن كان الزنى قديمًا، وهو قول مالك، والأوزاعي، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، ومثله الإقرار.

✽ وقال أبو حنيفة: لا أقبل بينة على زنى قديم، وأحده بالإقرار به. وحكي قولاً عن أحمد؛ لما روي عن عمر أنه قال: أيما شهود شهدوا بحدٍّ لم يشهدوا بحضرتهم، فإنما هم شهود ضغن. ولأن تأخيرهم تهمة.

قال ابن قدامه رحمه الله في "المغني" (١٢/ ٣٧٢-٣٧٣): وَلَنَا عُمُومُ الْآيَةِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ يَثْبُتُ عَلَى الْفَوْرِ، فَيَثْبُتُ بِالْبَيِّنَةِ بَعْدَ تَطَاوُلِ الزَّمَانِ، كَسَائِرِ الْحُقُوقِ. وَالْحَدِيثُ -لَعَلَّه يَعْنِي الْأَثَرِ- رَوَاهُ الْحَسَنُ مُرْسَلًا، وَمَرَّاسِيلُ الْحَسَنِ لَيْسَتْ بِالْقَوِيَّةِ، وَالتَّأْخِيرُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِعُذْرِ أَوْ غَيْبَةٍ، وَالْحَدُّ لَا يَسْقُطُ بِمُطْلَقِ الْإِحْتِمَالِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ سَقَطَ بِكُلِّ احْتِمَالٍ لَمْ يَجِبْ حَدُّ أَصْلًا. اهـ

مسألة [٣٧]: إن شهد أربعة بالزنى، وشهد نساء ثقات بوجود البكارة؟

✽ أكثر أهل العلم على أن المرأة لا تحد؛ لوجود البكارة التي وجودها يمنع من وجود الزنى ظاهراً، وقالوا: لا يحد الشهود أيضاً؛ لكمال عدتهم مع احتمال صدقهم؛ فإنه يحتمل

ثور، وأصحاب الرأي.

❀ وقال مالك: عليها الحد؛ لأنَّ شهادة النساء لا مدخل لها في الحدود.

وأجيب عنه بأنَّ شهادتهن ههنا على وجود البكارة، وذلك يثبت بشهادة النساء؛ فإنه مما لا يطلع عليه الرجال. «المغني» (١٢/ ٣٧٤).

مسألة [٣٨]: إذا كان الرجل المشهود عليه بالزنى مجبوباً؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/ ٣٧٥): وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الرَّجُلَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ مَجْبُوبٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ الْحَدُّ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ يُتَيَقَّنُ كَذِبُهُمْ فِي شَهَادَتِهِمْ بِأَمْرِ لَا يَعْلَمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ. اهـ

مسألة [٣٩]: هل للإمام أن يقيم الحد بعلمه؟

❀ أكثر أهل العلم على أنَّ الإمام ليس له أن يقيم الحد بعلمه، وهو قول مالك، وأحمد، والشافعي في قول، وأصحاب الرأي؛ لأنَّ الأدلة جاءت بأنه لا يثبت إلا بالإقرار، أو أربعة شهداء، أو وجود الحمل عند بعض أهل العلم.

❀ وذهب أبو ثور، والشافعي في قولٍ إلى أنَّ له ذلك؛ لأنَّ إقامته بالبينة موضع ظن، وهذا موضع علم؛ لأنه قد رأى بنفسه.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. «المغني» (١٢/ ٣٧٦).

الأمر الثالث مما يثبت به الزنى: الحمل.

اختلف أهل العلم في المرأة توجد حاملاً لا زوج لها، ولا سيد، هل يلزمها الحد بذلك؟

❀ فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يلزمها الحد إلا أن تعترف؛ لاحتمال أنها

أكرهت، أو وطئت بشبهة، أو دبَّ ماءً إلى فرجها بفعلها، أو فعل غيرها. وهذا قول

الشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة.

❁ وذهب مالك رحمته الله إلى ثبوت الزنى به؛ ما لم تدَّعِ المرأة أمراً ممكناً من الإكراه، أو شبهة، أو ما أشبه ذلك. وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا قول في مذهب أحمد، واختاره شيخ الإسلام، وابن القيم رحمة الله عليهما.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٣٤ / ٢٨): وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين، وهو الأشبه بأصول الشريعة، وهو مذهب أهل المدينة؛ فإنَّ الاحتمالات النادرة لا يُلْتَفَت إليها، كاحتمال كذبها، وكذب الشهود. اهـ

قلت؛ ما رجحه هذان الإمامان هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣٧٧ / ١٢) "البيان" (٣٥٩ / ١٢) "الحدود والتعزيرات" (ص ١٤٨ -).

مسألة [٤٠]: المرأة العفيفة تحمل من غير زوج.

في "مصنف عبدالرزاق" (٤٠٩ / ٧) عن الثوري، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: بلغ عمر أن امرأة متعبدة حملت. فقال عمر: أراها قامت من الليل تصلي فخشعت، فسجدت، فأتاها غاوٍ من الغواة فتجشمها. فأتته فحدثته بذلك سواء، فخلَّ سبيلها. إسناده صحيح.

ويستفاد من هذا الأثر أن الحمل لا يثبت به الزنا إذا ادَّعت المرأة فيه أمراً محتملاً.

مسألة [٤١]: إذا وجد الرجل مع المرأة تحت لحاف واحد، فهل يثبت بذلك

الزنا؟

❁ ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بإسناد صحيح كما في "مصنف عبدالرزاق" (٤٠١ / ٧) أنه عزَّر من صنع ذلك، وروي عن عمر، وابن مسعود رضي الله عنهما، عنده بإسناد منقطع. وهذا قول عطاء، والثوري، ومالك، وأحمد.

❁ وقال إسحاق: يضربا مائة مائة. وجاء ذلك عن علي، وعمر رضي الله عنهما، كما في "مصنف

قلت: الصحيح أن في ذلك التعزير. انظر: "الإشراف" (٣٠٥-٣٠٦).

مسألة [٤٢]: من زنى مراراً فكم يُحد؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٨١ / ١٢): مَا يُوجِبُ الْحَدَّ مِنَ الزَّنى، وَالسَّرَقَةِ، وَالْقَذْفِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، إِذَا تَكَرَّرَ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ؛ أَجْزَاءُ حَدٍّ وَاحِدٍ. بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: عَطَاءٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو يُونُسَ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَإِنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، ثُمَّ حَدَّثَتْ مِنْهُ جَنَائِةٌ أُخْرَى، فَفِيهَا حَدُّهَا. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَمَّنْ يَحْفَظُ عَنْهُ. انتهى المراد.

- ١٢٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [رضي الله عنه] قَالَ ^(١): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَسِّعْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ ^(٢).
- ١٢٠٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ مُوقُوفٌ ^(٣).

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حد الزاني من العبيد والإماء.

✽ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: أن حدَّها خمسين جلدة، ذكرًا أو أنثى، محصنًا أو غير محصن، وهذا قول الجمهور، منهم: الحسن، والنخعي، ومالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأحمد، والشافعي.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَنَحْشَةٍ فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، والرجم لا ينصف؛ فعلم أن المقصود الجلد، وإذا كان هذا في المحصنة، فغير المحصنة أولى، وقاسوا العبد عليها بجامع الرق، وقد جاء هذا القول عن عمر، وعلي (رضي الله عنه)، وفي إسناده كل واحد من الأثرين مجهول الحال، وجاء عن ابن مسعود أيضًا من طريق ولده: عبيدة، ولم يسمع منه.

القول الثاني: إن كانا مزوجين؛ فعليهما نصف الحد، ولا حد على غير المزوجين، صح هذا القول عن ابن عباس (رضي الله عنهما)، وقال به طاوس، وأبو عبيد.

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٥٢)، ومسلم (١٧٠٣).

(٣) المرفوع ضعيف، والموقوف صحيح. المرفوع أخرجه أبو داود (٤٤٧٣)، وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر

وأجيب عن هذا القول بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب: «إذا زنت أمة أحدكم...»؛ فإنه عامٌ يشمل المتزوجة وغير المتزوجة.

القول الثالث: على الأمة المزوجة نصف الحد، وعلى العبد الحد كاملاً مائة جلدة، وفي غير المزوجة قولان: أحدهما: لا حد عليها. والثاني: جلد مائة. وهذا قول داود الظاهري.

القول الرابع: قال أبو ثور: إذا لم يحصن بالتزويج؛ فعليهما نصف الحد، وإن أحصنا؛ فعليهما الرجم. وهذا قول مخالف للآية: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحْشَةٍ﴾ الآية.

وأقرب هذه الأقوال هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٣٣١/١٢) «البيهقي» (٢٤٣-٢٤٢/٨) «ابن المنذر» (١٦٢٤).

مسألة [٢]: تغريب العبيد والإماء.

✽ أكثر الفقهاء على عدم تغريبهم، وهو قول الحسن، وحامد، ومالك، وأحمد، وإسحاق، والشافعي في قول.

واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم؛ فإنه ذكر الجلد، ولم يذكر التغريب، وحديث عبادة ظاهره في الأحرار؛ لقوله: «جلد مائة»، ولأنَّ في تغريبه إضرار بالسيد.

✽ وذهب الثوري، وأبو ثور، والشافعي في قول إلى أنه يغرب نصف عام؛ لقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، وثبت النفي بدون تحديد عن عمر، وابن عمر، وابن مسعود رضي الله عنه، واستدلوا على ذلك بعموم حديث عبادة، وبفعل الصحابة المذكورين. والذي يظهر لي أن القول الأول أقرب؛ لما ذكرناه، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٣٣٣/١٢) «البيهقي» (٢٤٣/٨) «عبد الرزاق» (٣١٢/٧).

مسألة [٣]: إقامة السيد على عبده، أو أمته الحد؟

✽ عامة أهل العلم على أنَّ للسيد أن يقم الحد على مملوكه؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه

الذي في الباب، وكذا أثر علي رضي الله عنه.

✽ وخالف الحنفية، فقالوا: إنما ذلك للسلطان.

والصحيح قول الجمهور، واشترط الجمهور أن يكون السيد عنده معرفة بكيفية إثبات الزنى، وبكيفية إقامة الحد، وأن يكون عاقلاً، بالغاً، غير مشترك في العبد مع غيره.
انظر: "المغني" (١٢ / ٣٣٤-٣٣٨).

مسألة [٤]: هل للسيد أن يعضو عن الحد؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢ / ٣٣٤): وَإِنْ عَفَا السَّيِّدُ عَنْ عَبْدِهِ؛ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْحُدُّ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا الْحَسَنَ، قَالَ: يَصِحُّ عَفْوُهُ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ سَيِّدِهِ، كَالْعِبَادَاتِ، وَكَالْحُرِّ إِذَا عَفَا عَنْهُ الْإِمَامُ. اهـ

١٢١٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانَا، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمُّهُ عَلَيَّ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا، فَقَالَ: «أَحْسِنُ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَأْتِنِي بِهَا» فَفَعَلَ، فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرَجَمَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَتَصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ فُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتُ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إقامة الحد على الحامل.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/٣٢٧): وَلَا يُقَامُ الْحُدُّ عَلَى حَامِلٍ حَتَّى تَضَعَ، سَوَاءً كَانَ الْحَمْلُ مِنْ زَنَى أَوْ غَيْرِهِ. لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَامِلَ لَا تُرْجَمُ حَتَّى تَضَعَ. - ثم ذكر حديث الغامدية -.

نصر قال: وَلَإِنْ فِي إِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهَا فِي حَالِ حَمْلِهَا إِتْلَافًا لِمَعْصُومٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَسَوَاءً كَانَ الْحُدُّ رَجْمًا أَوْ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ تَلَفُ الْوَلَدِ مِنْ سَرَايَةِ الضَّرْبِ وَالْقَطْعِ.

قال: فَإِذَا وَضَعَتْ الْوَلَدَ؛ فَإِنْ كَانَ الْحُدُّ رَجْمًا؛ لَمْ تُرْجَمْ حَتَّى تَسْقِيَهُ اللَّبَاءُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَعْيشُ إِلَّا بِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ أَوْ تَكْفَلَ أَحَدٌ بِرِضَاعِهِ رُجِمَتْ وَإِلَّا تُرِكَتْ حَتَّى تَقْطِعُهُ.

قال: وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ حَمْلُهَا، لَمْ تُؤَخَّرْ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ حَمَلَتْ مِنَ الزَّانِي؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ الْيَهُودِيَّةَ وَالْجُهَيْنِيَّةَ، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ اسْتِبْرَائِهِمَا.

قال: وَإِنْ كَانَ الْحُدُّ جَلْدًا، فَإِذَا وَضَعَتْ الْوَلَدَ، وَانْقَطَعَ النَّفَاسُ، وَكَانَتْ قَوِيَّةً يُؤْمَنُ تَلَفُهَا؛ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحُدُّ، وَإِنْ كَانَتْ فِي نِفَاسِهَا، أَوْ ضَعِيفَةً يُخَافُ تَلَفُهَا؛ لَمْ يُقَمْ عَلَيْهَا الْحُدُّ حَتَّى تَطْهَرَ وَتَقْوَى. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبَى حَنِيفَةَ. انتهى المراد باختصار.

١٢١١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

١٢١٢ - وَقِصَّةُ [رَجْمِ] الْيَهُودِيِّينَ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ. ^(٢)

الحكم المستفاد من الحديثين

يستفاد من الحديثين أن حدَّ المحصن هو الرجم، وأن المحصن يكتفى فيه بالرجم، ولا يجمع في حقه الجلد مع الرجم، وأن هذا الحكم يشمل أهل الذمة إذا تحاكموا إلينا، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه المسائل، وذكر مذاهب العلماء في ذلك.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٧٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٤١)، ومسلم (١٦٩٩). ولفظه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ زَنَيَا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودٌ، فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى» قَالُوا: نُسَوِّدُ وَجُوهَهُمَا، وَنَحْمَلُهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا، وَيُطَافُ بِهِمَا، قَالَ: «فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» فَجَاءُوا بِهَا فَقَرَأُوهَا حَتَّى إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّجْمِ وَضَعَ الْفَتَى الَّذِي يَقْرَأُ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا

١٢١٣ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبَثَ بِأَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ حَدَّ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «خُذُوا عِثْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ» ^(١) ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، فَفَعَلُوا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: هيئة جلد الزاني الصحيح وصفته.

✽ قال **العمراني** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «البيان» (١٢/ ٣٨٢): إن كان صحيحاً قوياً، والزمان معتدل الحر والبرد؛ فإنه يجلد، ولا يجرد، ولا يقيد، وقال أبو حنيفة: يجرد عن الثياب.

قال: دليلنا ما روي عن ابن مسعود أنه قال: ليس في هذه الأمة مدٌّ، ولا تجريد، ولا غل، ولا صنف. ولا مخالف له في الصحابة. اهـ

قلت: أثر ابن مسعود أخرجه عبدالرزاق (١٣٥٢٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٢٦/ ٨)،

(١) العثكال: العذق، وكل غصن من أغصانه شِمْرَاخ، وهو الذي عليه البسر. «النهاية».

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٢٢٢/ ٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٠٩)، وابن ماجه (٢٥٧٤)، من طريق محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن سعيد بن سعد ابن عبادة به. ومحمد بن إسحاق قد خالفه محمد بن عجلان فرواه عن يعقوب مرسلاً بدون ذكر سعيد. أخرجه كذلك النسائي في «الكبرى» (٧٣١٠)، وتابع يعقوب على رواية الإرسال الزهري في المحفوظ عنه، كما في «سنن أبي داود» (٤٤٧٢) وأبو الزناد - في المحفوظ عنه - كما في «مصنف عبدالرزاق» (١٦١٣٤)، والشافعي كما في «المسند» (٨٠-٧٩/ ٢)، ويحيى بن سعيد الأنصاري كما في المصدرين السابقين، وأبو حازم كما في «الكبرى» للنسائي (٧٣٠١).

فالصحيح أنه من مراسيل أبي أمامة بن سهل بن حنيف، وجوّد النسائي المرسّل، ورجحه البيهقي والدارقطني على بعض الطرق الموصولة. انظر: «السنن الكبرى» للنسائي (٣١٤/ ٤)، و «الكبرى» للبيهقي (٢٣٠/ ٨)، «العلل» للدارقطني (٢٧١٣).

قلت: ومراسيل أد، أمامة بن سهل، صحيحة؛ لأنه صحيح، صغير له رواية، ولأنه يأخذ عن الصحابة؛

وفي إسناده: جويبر، وهو متروك.

✽ والقول بعدم التجريد هو مذهب الحنابلة أيضًا، ومذهب مالك التجريد؛ لأنَّ الأمر بجلده يقتضي مباشرة جسمه.

وأجيب بأنَّ التجريد لم يأمر الله به، ولا رسوله ﷺ، ولا نُقل عن أحد من الصحابة ذلك، ومن جُلِدَ من فوق الثوب فقد جُلِدَ. "المغني" (٥٠٨/١٢).

وأما التقييد، والتمديد؛ فلا يُفعل به ذلك.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٥٠٨/١٢): ولا نعلم عنهم في هذا خلافاً. اهـ

✽ وَيُفَرَّقُ الضرب على جميع الجسد؛ ليأخذ كل عضو منه حصته، ويكثر منه في مواضع اللحم كالأليتين، والفخذين، ويَتَقَيَّ المقاتل كالرأس، والوجه، والذكر، والخصيتين، والفرج من المرأة. هذا مذهب الحنابلة، والشافعية.

✽ وقال مالك: يُضرب الظهر وما يقاربه.

✽ وقال أبو يوسف، وبعض الشافعية: يُضرب الرأس أيضًا.

والصحيح ما تقدم؛ لقول علي رضي الله عنه: اضرب، واعط كل عضو حقه، واتق وجهه، ومذاكيره. أخرجه عبدالرزاق، وابن أبي شيبة، والبيهقي، وفي إسناده: محمد بن أبي ليلي، وهو سيء الحفظ. وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند المذكورين أنه قال: اضرب، ولا يُرى إبطك، واعط كل عضو حقه.

وأما استثناء الرأس؛ فلائنه لا يؤمن أن يسري ذلك على حواسه، أو نفسه.

✽ ويضرب الرجل قائماً في مذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة؛ لأنَّ في قيامه وسيلة لإعطاء كل عضو حظّه من الضرب.

✽ وقال مالك: يُضرب جالساً. وحكى عن أحمد؛ لأنَّ الله تعالى لم يأمر بالقيام.

قال أبو عبد الله وفقه الله: الأمر في هذا واسع، ويضربه على الحال التي هي أيسر عليه، وإن احتاج إلى ضرب المواضع التي لا تظهر إلا بالقيام؛ أقامه، والأقرب ضربه قائماً، والله أعلم.

✽ وأما المرأة؛ فإنها تجلد جالسة عند الجمهور.

✽ وخالف ابن أبي ليلى، وأبو يوسف، فقالا: تجلد قائمة كالرجل.

والصحيح قول الجمهور؛ لأن ذلك أستر لها، وتشد على المرأة ثيابها؛ لئلا ينكشف بدنها.

ويُضرب بسوط بين سوطين، لا جديد؛ فيجرح، ولا يابس؛ فلا يؤلم، ويضرب ضرباً بين ضربين؛ فلا يرفع الجلاد يده حتى يرى بياض أبطيه، ولا يضعها وضعاً يسيراً، ولكن يرفع ذراعه ويضرب؛ لما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند عبدالرزاق، وابن أبي شيبة، والبيهقي أنه أتى برجل يقيم عليه الحد، فأُتي بسوط فيه شدة، فقال: أريد ألين من هذا. ثم أتى بسوط فيه لين، فقال: أريد أشد من هذا. فأُتي بسوط بين السوطين، فقال: اضرب، ولا يُرى إبطك، واعط كل عضو حقه. ولا يُعلم له مخالف في ذلك.

انظر: "المغني" (٥١٠-٥٠٧/١٢) "البيان" (٣٨٤-٣٨٢/١٢) "ابن أبي شيبة" (٤٨/١٠) "البيهقي" (٣٢٧-٣٢٦/٨) "عبدالرزاق" (٣٧٦-٣٦٧/٧).

فائدة: قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٥١١/١٢): أَشَدُّ الضَّرْبِ فِي الْحَدِّ ضَرْبُ الزَّانِي، ثُمَّ حَدُّ الْقَذْفِ، ثُمَّ حَدُّ الشُّرْبِ، ثُمَّ التَّعْزِيرُ. وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّهَا وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِجَلْدِ الزَّانِي وَالْقَاذِفِ أَمْرًا وَاحِدًا، وَمَقْصُودُ جَمِيعِهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الزَّجْرُ؛ فَيَجِبُ تَسَاوِيهَا فِي الصَّفَةِ. قَالَ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: التَّعْزِيرُ أَشَدُّهَا، ثُمَّ حَدُّ الزَّانِي، ثُمَّ حَدُّ الشُّرْبِ، ثُمَّ حَدُّ الْقَذْفِ.

قَالَ، وَلَنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ الزَّانِي بِمَزِيدٍ تَأْكِيدٍ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢]، فَاقْتَضَى ذَلِكَ مَزِيدَ تَأْكِيدٍ فِيهِ، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي الْعَدَدِ، فَتَعَيَّنَ جَعْلُهُ فِي الصَّفَةِ؛ وَلِأَنَّ مَا دُونَهُ أَخَفُّ مِنْهُ عَدَدًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ فِي إِيْلَامِهِ وَوَجَعِهِ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى

ورجَّح الشوكاني رحمه الله قول مالك كما في «السيل» (ص ٨٤٥).

مسألة [٢]: إذا كان الزاني مريضاً؟

✽ إذا كان المريض مرضاً يُرجى برؤه، ففيه قولان:

الأول: يُجلد الحد، ولا يؤخر. وهو قول إسحاق، وأبي ثور، وجماعة من الحنابلة؛ لأنه نُقل عن عمر رضي الله عنه أنه أقام حد الشرب على قدامة بن مظعون وهو مريض؛ ولأنَّ الحدَّ واجبٌ؛ فلا يؤخر ما أوجبه الله بغير حجة.

الثاني: يؤخر الحد حتى يبرأ من مرضه. وهذا قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وجماعة من الحنابلة. واستدلوا بحديث علي رضي الله عنه في «صحيح مسلم» (١٧٠٥) أنَّ أُمَّةً لرسول الله صلَّى الله عليه وآله زنت، فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديثه عهد بنفاس، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها، فذكرت ذلك لرسول الله صلَّى الله عليه وآله، فقال: «أحسنْتَ». ولأنَّ في تأخيرهِ إقامة الحد على الكمال من غير إتلاف؛ فكان أولى.

وأما حديث عمر رضي الله عنه في جلد قدامة؛ فإنه إن صح ذلك يحتمل أن يكون مرضاً خفيفاً لا يمنع من إقامة الحد على الكمال، وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

وأما إذا كان المريض مرضاً لا يُرجى برؤه:

✽ فمذهب الحنابلة، والشافعية أنه يُقام عليه الحد في الحال، ولا يؤخر، بسوط يؤمن معه التلف، كالقضيبي الصغير، وشمراخ النخل؛ فإن خيف عليه من ذلك؛ جمع ضِعْث فيه مائة شمراخ، فيضرب به ضربة واحدة. واستدلوا بحديث الباب، وقالوا: هذا أولى من ترك الضرب.

✽ وأنكر مالك ذلك، فقال: هذه جلدة واحدة، وقد قال تعالى: ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

وأجيب بأنه تعذر الجلد مائة، ويجوز أن يُقام الجلد بالضغث، والعثكال في حال العذر

قال المصنف رحمه الله تعالى: «فإن كان المريض مرضاً لا يُرجى برؤه، فإنه يُجلد الحد في الحال، ولا يؤخر».

وكما في حديث الباب، وهذا أولى من تَرْكِ حَدِّهِ بالكلية، أو قتله بما لا يوجب القتل.

انظر: «المغني» (١٢/ ٣٢٩-٣٣١).

١٢١٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلٍ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: بيان معنى اللواط، وحده.

اللواط لغة: مصدر من لاط، والأصل في هذه المادة بمعنى الإلصاق. ويقال: لاط، ولواط، أي: عَمِلَ عَمَلٌ لُوطٍ.

وعند الفقهاء: هو إيلاج الرجل ذكره في دبر الرجل. وألحق بعضهم دبر المرأة.

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٢٧٣٢)، وأبوداود (٤٤٦٢) (٤٤٦٤)، والترمذي (١٤٥٦) (١٤٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٢/٤)، وابن ماجه (٢٥٦١)، كلهم من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس به. وليس عند أحمد وابن ماجه «ومن وجدتموه وقع على بهيمة...» من هذا الوجه، وأخرجه أحمد (١٨٧٥)، بلفظ: «ملعون من وقع على بهيمة»، ولفظ النسائي في أوله: «لعن الله من عَمِلَ عَمَلٍ لُوطٍ...» وقد رَوَاهُ مَقْطَعًا.

وعمر بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن عبدالله بن حنطب وهو صدوق، ولكن في روايته عن عكرمة مناكير، وقد أنكر عليه هذا الحديث. قال الحافظ في «التلخيص» (١٠٢/٤): واستكره النسائي. قال البخاري - وقد سئل عن هذا الحديث -: روى عن عكرمة مناكير ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع من عكرمة. «العلل الكبير» للترمذي (٦٢٢/٢).

وروى أحمد بن أبي مريم عن ابن معين قال: عمرو بن أبي عمرو ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس قال: «أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» «تحقيق المسند» (٤٦٥/٤).

وللحديث طريق أخرى عند أحمد (٢٧٢٧)، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي وهو شديد الضعف، يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة، ورواية داود عن عكرمة فيها ضعف.

وله طريق ثالثة، من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس. أخرجه البيهقي (٢٣٢/٨)

وأما حدُّ اللواط: فعامة الفقهاء على أنَّ الفاعل والمفعول به كلاهما يُقتل.

قال ابن القيِّم رحمه الله: الصحابة رضي الله عنهم متفقون على قتل اللوطي، وإنما اختلفوا في كيفية قتله، فظن بعض الناس أنهم متنازعون في قتله، ولا نزاع بينهم فيه؛ إلا في إلحاقه بالزاني، أو قتله مطلقاً.

وقال أيضاً: قال ابن القصار، وشيخنا: أجمعت الصحابة رضي الله عنهم على قتله، وإنما اختلفوا في كيفية قتله.

وقال أيضاً: أطبق أصحاب رسول الله ﷺ على قتله، لم يختلف منهم رجلان، وإنما اختلفت أقوالهم في صفة قتله، فظن بعض الناس أنَّ ذلك اختلاف منهم في قتله، فحكاهـا مسألة نزاع بين الصحابة رضي الله عنهم، وهي بينهم مسألة إجماع لا مسألة نزاع. اهـ.
انظر كلام ابن القيم رحمه الله في «الحدود والتعزيرات» (ص ١٧٣) لبكر أبو زيد رحمه الله.

وقد اختلف الفقهاء في حد اللواط:

❖ فمنهم من جعل حدَّ القتل، محصناً كان أم غير محصن، وهذا قول ربيعة، ومالك، وإسحاق، وأحمد في أصح الروايتين عنه، والشافعي في أحد قوليه، وهذا هو المنقول عن الصحابة رضوان الله عليهم، ثبت ذلك عن ابن عباس، وعلي رضي الله عنهم، ونُقل عن أبي بكر بسند منقطع.

واستدل هؤلاء بحديث الباب، وبفتيا الصحابة المذكورين، قالوا: ولا يعلم لهم مخالف.
❖ وذهب جماعة من الفقهاء إلى أنَّ عقوبته كعقوبة الزاني، إن كان محصناً؛ فيُرجم، وإن كان غير محصن؛ فالجلد والتغريب، وهذا قول سعيد بن المسيب، ومجاهد، والزهري، وعطاء، والحسن، والنخعي، وقتادة، والأوزاعي، وهو القول الثاني للشافعي، وهو الأشهر عنه، وقال به أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبو ثور.

أخرجه البيهقي، وفي إسناده: محمد بن عبدالرحمن القشيري، وهو كذاب، وله إسناده آخر عند الطيالسي وفي إسناده: بشر بن المفضل البجلي، وهو مجهول.

وقالوا: يُقاس حد اللواط على الزاني بجامع الإيلاج في فرج محرم، ويُقل هذا القول عن ابن الزبير، وفي إسناده: اليان بن المغيرة، شديد الضعف.

❁ وذهب الحكم، وأبو حنيفة إلى أنه يُعزَّر ولا حدَّ عليه. قال الحنفية: إذا أكثر من اللواط؛ فللحاكم تعزيره بالقتل.

قال أبو عبدالله وفقه الله: ليس في المسألة إجماع للصحابة في قتله؛ لما علمت من ضعف الإسناد في ذلك عن أبي بكر، ولم يثبت في ذلك إلا فتيا عن ابن عباس في قتله، وإن كان بكراً، وقضاء من علي في قتل لوطي، ولم ينقل أنه كان بكراً، ولو كان في المسألة إجماع من الصحابة لما وسع التابعين ومن بعدهم من الأئمة خلاف في ذلك.

والذي يظهر لي أن الصواب أن حكمه كحكم الزاني؛ فإن كان محصناً رُجم، وإن كان بكراً جُلِدَ وغُرِّب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/ ٣٤٩-٣٥٠) "البيهقي" (٨/ ٢٣٢-٢٣٣) "ابن أبي شيبة" (٩/ ٥٢٩-) "الحدود والتعزيرات" عند ابن القيم (ص ١٧٤-) لبكر أبوزيد "مصنف عبدالرزاق" (٧/ ٣٦٣).

مسألة [٢]: الشهود على اللواط وغيره.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٢/ ٣٧٥): وَكُلُّ زَنَى أَوْ جَبَ الْحَدِّ لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ؛ لِتَنَاقُلِ النَّصِّ لَهُ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوَّاهُنَّ بِأَرْبَعَةٍ شَهَادَةٍ فَاجْلَدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وَيَدْخُلُ فِيهِ اللَّوْاطُ، وَوَطْءُ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا؛ لِأَنَّهُ زَنَى، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ. اهـ

مسألة [٣]: السَّحَاق.

وهذا العمل محرم عند أهل العلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥]، وفي "سنن البيهقي" (٢٣٣/٨) من حديث أبي موسى أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «وإذا أتت المرأة المرأة؛ فهما زانيتان» وهذا الحديث في إسناده محمد بن عبد الرحمن القشيري، وهو كذاب.

❁ والذي عليه أكثر أهل العلم أَنَّ ذلك ليس فيه الحد، و للمحاكم أن يعزر من فعل ذلك.

❁ ونُقل عن مالك أنه جعل في ذلك الحد: جلد مائة. وهذا غير صحيح؛ لأنها مباشرة لا إيلاج فيها، فذلك كما لو باشر رجل امرأةً فيما دون الفرج. انظر: "المغني" (٣٥٠ / ١٢) "البيان" (٣٦٩ / ١٢) - (٣٧٠).

مسألة [٤]: من أتى بهيمة؟

يحرم إتيان البهيمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ أَتَىٰ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ [المؤمنون: ٥-٧].

واختلف أهل العلم فيما يستحقه من فعل ذلك؛

❁ فأكثر أهل العلم على أنه ليس فيه حدٌ، وإنما فيه التعزير، وهو قول عطاء، والشعبي، والنخعي، والحكم، وأصحاب المذاهب الأربعة، والثوري وغيرهم، وثبت هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد حسن عند ابن أبي شيبة (٥ / ١٠).

❁ وقال بعضهم: يقتل. وهو قول أبي سلمة بن عبد الرحمن، وبعض الشافعية؛ لحديث الباب.

❁ وعن أحمد: حكمه حكم اللواط.

❁ وقال الحسن: عليه حد الزنى.

والصحيح هو القول الأول؛ لضعف حديث الباب، والله أعلم.

✽ مذهب الحنابلة، وجماعة من الشافعية أنها تقتل، وهو قول أبي سلمة بن عبد الرحمن؛ للحديث المتقدم.

قالوا: والعلة في ذلك: لثلاث يقال: هذه، وهذه قد فُعل بها؛ ولثلاث تلد خلقاً مشوهاً.

✽ وذهب الطحاوي، وبعض الشافعية إلى أنها إن كانت مما يؤكل؛ تُذبح، وإن لم تكن مما يؤكل؛ لم تقتل.

✽ وذهب بعض الشافعية، وبعض الحنابلة إلى أنها لا تقتل.

وهذا هو الصحيح؛ لعدم وجود دليل يدل على ذلك.

انظر: «المغني» (١٢/٣٥٢) «البيان» (١٢/٣٧٠) «الإنصاف» (١٠/١٦٨).

١٢١٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَبَ، [وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَبَ] ^(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَقْفِهِ وَرَفْعِهِ. ^(٢)

الحكم المستفاد من الحديث

يستفاد من هذا الحديث أن الزاني البكر يجمع في حقه الجلد والتغريب. وقد تقدم ذكر هذه المسألة وبيان مذاهب العلماء في ذلك.

١٢١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٣)

الحكم المستفاد من الحديث

أصل مادة (خنث) بمعنى التلين، والتكسر. والمقصود بالمخنثين من الرجال، أي: الذي يتشبه بالنساء في حركاته، وكلامه، وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء.

والمقصود بالمترجلات من النساء، أي: المتشبهات منهن بالرجال.

ولعل الحافظ رحمته الله أورد الحديث في النهي عن ذلك؛ لأن ذلك يؤدي إلى الفاحشة، وإشارة منهم إلى أن هؤلاء المخنثين يستحقون التعزير بإبعادهم عن مخالطة الناس، أو غير ذلك، ومن كان منهم خِلقة فيكتفى فيه بإبعاده عن المخالطة، والله أعلم.

(١) زيادة من المطبوع، و"سنن الترمذي".

(٢) صحيح بدون ذكر النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي (١٤٣٨)، من طريق عبدالله بن إدريس عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر به. ثم قال: حديث غريب رواه غير واحد عن عبدالله بن إدريس فرفعوه، وروى بعضهم عن عبدالله بن إدريس هذا الحديث عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر أن أبا بكر... فذكره بدون ذكر النبي ﷺ قال: وهكذا روي هذا الحديث من غير رواية ابن إدريس عن عبيدالله بن عمر نحو هذا. وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر لم يذكر فيه عن النبي ﷺ.

١٢١٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ^(١).

١٢١٨- وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.^(٢)

١٢١٩- وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: بِلَفْظٍ: ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ.^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: درء الحدود بالشبهات.

قال ابن الصنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه "الإجماع" رقم (٦٣٩): وأجمعوا على أن درء الحد بالشبهات. اهـ

وقد صح عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٥٦٧/٩) أنه قال: ادروا القتل، والجلد عن المسلمين ما استطعتم.

وثبت عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طرق أنه ترك بعض الحدود؛ لوجود شبهة.

قال الشوكاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "النيل" (٦٥٤/٤): فيصلح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة لا مطلق الشبهة.

(١) ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٥)، وفي إسناده إبراهيم بن الفضل المخزومي وهو شديد الضعف.

(٢) ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (١٤٢٤)، والحاكم (٣٨٤/٤)، وتامه «فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة»، وفي إسناده يزيد بن زياد الدمشقي وهو متروك، وقد صحح الترمذي أنه موقوف.

قلت: والموقوف أيضاً من طريق يزيد المذكور.

١٢٢٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ الَّتِي مَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، فَمَنْ أَلَمَّ بِهَا فَلْيَسْتَرْ بِسِتْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ مِنْ مَرَّاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.^(١)

الحكم المستفاد من هذا الحديث

يستفاد من هذا الحديث أَنَّ من وقع في حدٍّ من حدود الله، فستره الله؛ فالأفضل له أن يستتر بستر الله، وأن يستغفر الله، ويتوب إليه؛ لهذا الحديث.

ويجوز له أن يقر على نفسه عند الحاكم لإقامة الحد؛ فَإِنَّ في الحد كفارة؛ لما جاء عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصاب من ذلك شيئاً؛ فعوقب به في الدنيا؛ فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله؛ فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه»، أخرجه البخاري برقم (١٨)، ومسلم برقم (١٧٠٩).

(١) حسن لغيره. أخرجه الحاكم (٤/٢٤٤، ٣٨٣)، من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر به. وإسناده ظاهره الصحة، لكن قال الحافظ في «التلخيص» (٤/١٠٦): ذكره الدارقطني في «العلل» وقال: روى عن عبد الله بن دينار مراسلاً ومسنداً، والمرسل أشبهه. اهـ، وانظر: «العلل» (٢٨١١).

بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

القذف في اللغة: الرمي بالشيء.

وفي الشرع: الرمي بالزنى، أو اللواط.

وهو من كبائر الذنوب، ودلّ على تحريمه الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات...» وذكر منها: «وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» أخرجه البخاري برقم (٢٧٦٦)، ومسلم برقم (٨٩). وأجمع المسلمون على تحريم ذلك، وأنه من كبائر الذنوب.

١٢٢١ - عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ فَضَرَبُوا الْحَدَّ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.^(١)

١٢٢٢ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: أَوَّلُ لِعَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ ابْنِ سَحْبَاءَ قَذَفَهُ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بِامْرَأَتِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ، وَإِلَّا فَحَدُّ فِي ظَهْرِكَ»... الْحَدِيثُ. أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.^(٢)

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٣٥/٦)، وأبوداود (٤٤٧٤)، والترمذي (٣١٨١)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٥/٤)، وابن ماجه (٢٥٦٧)، وفي إسناده محمد بن إسحاق ولم يصرح بالتحديث عندهم جميعاً، وقد وجد تصريحه بالتحديث عند البيهقي في «دلائل النبوة» (٧٤/٤)، ولكن لم يصح السند إلى ابن إسحاق.

١٢٢٣ - وَ(هُوَ) فِي الْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١).

١٢٢٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: لَقَدْ أَذْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَضْرِبُونَ الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَرْبَعِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ ^(٢).

١٢٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣).

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث مع ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: شروط إقامة حد القذف.

اشترط أهل العلم في إقامة حد القذف شروطاً في القاذف، وشروطاً في المقدوف.

أما في القاذف، فاشترطوا أن يكون عاقلاً، بالغاً، غير مكره، ولا تخفى الأدلة على ذلك.

وأما الشروط التي في المقدوف، فكما يلي:

- (١) أن يكون المقدوف مسلماً. فلا يُقام الحد على من قذف كافراً، ونُقِلَ عن ابن المسيب، وابن أبي ليلى أنه يجد من قذف ذمية لها ولد مسلم، دون من ليس لها ولد.
- وردد الجمهور ذلك بعدم وجود دليل على هذا التفصيل.

(٢) أن يكون المقدوف يمكنه الجماع، فلو قذف صغيراً لا يمكنه الجماع؛ لم يُقم عليه الحد.

(٣) أن يكون المقدوف عاقلاً، فلو قذف مجنوناً؛ لم يُقم عليه الحد؛ لأنَّ المجنون ليس عليه في ذلك نقص.

❁ وخالف ابن حزم في المسألتين فأوجب فيهما الحد.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٦٧١).

(٢) صحيح. أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٢٨/٢)، والثوري كما في «سنن البيهقي» (٢٥١/٨)، بإسناد

(٤) أن يكون المقذوف عفيفاً عن الزنى، فلو قذف من عِلِمَ منه الزنى؛ فلا يُقام عليه الحد.

(٥) أن يكون المقذوف حُرّاً، فلو قذف عبداً؛ لم يُقم عليه الحد عند الجمهور.

✽ وخالف داود الظاهري، فقال: يُقام عليه الحد إذا توفرت فيه الشروط السابقة؛ لأنه يشملُه عموم الآية. ونصره ابن حزم.

وقول داود أرجح، ويدل عليه أيضاً آخر أحاديث الباب المتقدمة، والله أعلم. انظر:

«المغني» (١٢/ ٣٨٤-٣٨٥) «البيان» (١٢/ ٣٩٦-) «بداية المجتهد» (٤/ ٢٨١) «المحلى» (٢٢٣٢) (٢٢٣٣).

مسألة [٢]: هل يُشترط في المقذوف أن يكون بالغاً؟

✽ اشترط بعض أهل العلم البلوغ، فلا يُقام حد القذف عندهم على من رمى صبيّاً بالزنى، وإن كان يقدر عليه. وهذا قول الشافعي، وأبي ثور، وأحمد في رواية، وأصحاب الرأي؛ لأنه ليس بمكلف، ولا يُقام عليه حد الزنى؛ فهو كالمجنون.

✽ وقال بعضهم: لا يُشترط ذلك، بل يكفي أن يكون قادراً على الزنى، وهذا قول إسحاق، وأحمد في رواية، ومالك؛ لأنه يشملُه عموم الآية، وفارق المجنون بأن المجنون لا نقص عليه في ذلك؛ لزوال عقله، بخلاف الصبي. انظر: «المغني» (١٢/ ٣٨٥) «البيان» (١٢/ ٣٩٦).

مسألة [٣]: قاذف الخصى والمحبوب، والرتقاء، والقرناء، هل يُقام عليه الحد؟

✽ مذهب الشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، وابن المنذر أنه لا يُقام عليه الحد؛ لأنّ العار منتفٍ عن المقذوف بدونه؛ للعلم بكذب القاذف، والحدُّ إنما يجب لنفي العار.

✽ ومذهب الحنابلة أنه يجب الحد عليه؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ولأنه قاذف لمحصن؛ فيلزمه الحد، كقاذف القادر على الوطء، ولأنّ إمكان الوطء أمر خفي لا يعلمه كثير من الناس؛ فلا ينتفي العار عند من لم يعلمه بدون الحد؛ فيجب كقذف المريض. اهـ.

مسألة [٤]: مقدار حد القذف.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٨٦/١٢): وَقَدَرُ الْحَدِّ ثَمَانُونَ، إِذَا كَانَ الْقَازِفُ حُرًّا؛ لِلآيَةِ وَالْإِجْمَاعِ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِالْعَا عَاقِلًا غَيْرَ مُكْرَهٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مُشْتَرَطَةٌ لِكُلِّ حَدٍّ. اهـ

مسألة [٥]: إذا كان القاذف عبداً، فكم يجلد؟

✽ عامة أهل العلم على أنه يجلد في القذف أربعين تنصيفاً له، كما نصف في حد الزاني. واستدلوا على ذلك بأثر عبدالله بن عامر بن ربيعة الذي في الباب، وقالوا: هو إجماع من الصحابة، ولا يعلم لهم مخالف في ذلك.

✽ ومذهب الظاهرية أنه يجلد ثمانين كالحر، وهو قول الزهري، وعمر بن عبدالعزيز، وحكي عن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه فعل ذلك، واستدلوا بعموم الآية. وقد أنكر عبدالله بن عامر بن ربيعة على أبي بكر بن حزم ذلك، وقال: أدركت أبا بكر... كما في الباب، وفيه زيادة، وما رأيت أحداً ضرب المملوك المفتري على الحر ثمانين جلدة قبل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

ورجح العلامة ابن عثيمين رحمته الله القول بأنه يجلد ثمانين. انظر: "المغني" (٣٨٧/١٢) - "البيان" (٣٩٧/١٢) - "الشرح الممتع" (١٦١/٦).

مسألة [٦]: إقامة الحد تكون بمطالبة المقذوف.

قال الشيخ صالح الفوزان عافاه الله كما في "الملخص الفقهي" (٥٣٧/٢): قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: لا يحد القاذف إلا بالطلب إجماعاً. اهـ وانظر: "المغني" (٣٨٦/١٢) - "البيان" (٤١٧/١٢).

مسألة [٧]: إذا طالب المقدوف بالحد، ثم عفا عنه؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، وأبي ثور، وآخرين أنه يسقط عنه الحد؛ لأن إقامة الحد حق للمقدوف.

✽ وقال الحسن، وأصحاب الرأي: لا يسقط بعفوه؛ لأنه حد، فلم يسقط بالعفو كسائر الحدود.

وأجيب بالفارق؛ فإنه لا يعتبر في سائر الحدود في أقامتها الطلب باستيفائها.
انظر: "المغني" (٣٨٦/١٢) - "البيان" (٤١٧/١٢).

مسألة [٨]: هل يقام الحد على من قذف ولده؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٨٨/١٢): وَإِذَا قَذَفَ وَلَدَهُ، وَإِنْ نَزَلَ، لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ عَلَيْهِ، سَوَاءً كَانَ الْقَاضِفُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً. وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ: عَلَيْهِ الْحَدُّ، لِعُمُومِ الْآيَةِ؛ وَلِأَنَّهُ حَدٌّ، فَلَا تَمْنَعُ مِنْ وُجُوبِهِ قَرَابَةُ الْوِلَادَةِ، كَالزَّنا.

قال، ولنا أنه عقوبة تجب حقاً لآدمي، فلا يجب للولد على الوالد، كالفصاص، أو نقول: إنه حق لا يستوفي إلا بالمطالبة باستيفائه، فأشبهه الفصاص. ولأن الحد يدرك بالشبهات، فلا يجب لابن على أبيه كالفصاص؛ ولأن الأبوة معنى يسقط الفصاص، فمَنَعَتْ الحدَّ، كالرقِّ والكفر، وهذا يخص عموم الآية. وما ذكروه يتقضى بالسرقَةِ؛ فإن الأب لا يُقْطَعُ بِسَرِقَةِ مَالِ ابْنِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَذْفِ وَالزَّنا: أَنَّ حَدَّ الزَّنا خَالِصٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، لَا حَقَّ لِلْأَدَمِيِّ فِيهِ، وَحَدَّ الْقَذْفِ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ. اهـ، وانظر: "البيان" (٣٩٩/١٢).

مسألة [٩]: من قذف شخصاً بعمل قوم لوط؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٨٩/١٢): مَنْ قَذَفَ رَجُلًا بِعَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ، إِمَّا

يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَقَالَ عَطَاءٌ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَذَفَ بِهَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ عِنْدَهُ، وَعِنْدَنَا هُوَ مُوجِبٌ لِلْحَدِّ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِيمَا مَضَى. وَكَذَلِكَ لَوْ قَذَفَ امْرَأَةً أَنَّهَا وَطِئَتْ فِي دُبْرِهَا، أَوْ قَذَفَ رَجُلًا بِوِطْءِ امْرَأَةٍ فِي دُبْرِهَا؛ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لَا حَدَّ عَلَيْهِ. وَمَبْنَى الْخِلَافِ هَاهُنَا عَلَى الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ حَدِّ الزَّنا عَلَى فَاعِلٍ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ. اهـ

مسألة [١٠]: إذا قال لشخص: (يا لوطي) فهل يسمع قوله في تأويلها؟

كَأَن يَقُولُ: (أردت أنك من قوم لوط) أو (دينه دين لوط) أو (أنتك تحب الصبيان، وتقبلهم، وتنظر إليهم) دون الفاحشة.

❁ فجماعة من أهل العلم على أنه يقام عليه الحد، ولا يسمع منه التأويل؛ لأن هذه الكلمة لا يفهم منها إلا القذف بعمل قوم لوط؛ فكانت صريحة فيه كقوله: (يا زاني) ولأن قوم لوط لم يبق منهم أحد؛ فلا يحتمل أن ينسب إليهم، وهذا قول الزهري، ومالك، وأحمد في رواية.

❁ وقال الحسن، والنخعي: لا حد عليه. وهو قول أحمد في رواية.

❁ وعن أحمد رواية ثالثة: إن كان في غضب؛ أُقيم عليه الحد، بخلاف حال الرضى.

قلت: إن ظهرت من حاله القرائن على أنه أراد قذفه بالفاحشة؛ فلا يقبل منه، وإن ظهرت من حاله القرائن على أنه لم يرد ذلك؛ قبل منه، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/ ٣٩٠-٣٩١).

مسألة [١١]: التعريض بالقذف.

كَأَن يَقُولَ لِمَنْ يَخَاصِمُهُ: مَا أَنْتَ بَزَانٍ. وَمَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزَّانِي. أَوْ يَقُولَ: مَا أَنَا بَزَانٍ، وَلَا أُمِّي بَزَانِيَّة.

❁ فذهب جمع من أهل العلم إلى أنه لا حد عليه، وهو قول عطاء، وعمر بن دينار،

واستدلوا بالحديث: «إِنَّ امرأتِي ولدت غلامًا أسود»، وقد فرَّق الله بين التصريح بالخطبة، والتعريض بها للمعتدة.

✽ وعن أحمد رواية أَنَّ عليه الحد، وهو قول إسحاق؛ لأنَّ عمر رضي الله عنه أقام الحد على من قال لآخر: ما أبي بزانٍ، ولا أُمِّي بزانية. وهو من طريق: عمرة، عنه، ولم تلق عمر رضي الله عنه. وعند البيهقي (٢٥٢/٨) إسناد آخر ظاهره الصحة أَنَّ عمر رضي الله عنه كان يجلد في التعريض، وهو في "مصنف عبدالرزاق" (٤٢١/٧).

وهذا عند الحنابلة إنما هو مع القرينة التي تدل على أنه أراد ذلك، والله أعلم. واختار هذا القول ابن القيم رحمته الله، وعزاه أيضًا لعمر بن عبدالعزيز، والأوزاعي، وأهل المدينة، ورد على حديث الأعرابي بقوله: ليس فيه ما يدل على القذف لا صريحًا ولا كناية، وإنما أخبر بالواقع مستفتيًا عن حكم هذا الولد أيسلحه مع مخالفة لونه للونه، أم ينفيه؟ فأفتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقرب له الحكم بالشبه الذي ذكره؛ ليكون أذعن لقبوله، وانشرح صدره، ولا يقبله على إغماض، فأين في هذا ما يبطل حد القذف.

قال: وكما يقع الطلاق، والعتاق، والوقف وغيرهما بالكناية، فكذلك ههنا.

انظر: "المغني" (٣٩٢/١٢) - "الحدود والتعزيرات" (ص ٢١٦-) "البيان" (٤٠٢/١٢-٤٠٣).

مسألة [١٢]: إذا نضى رجلًا عن أبيه، فهل عليه حد القذف؟

ذكر جماعة من أهل العلم أَنَّ عليه الحد، وهو قول النخعي، وأحمد، وإسحاق، والثوري، وأبي حنيفة، وحماد، ومالك، والشافعي وغيرهم من أهل العلم؛ لأنَّ في ذلك قذف لأُمِّه بالزنى، ونقل ذلك عن ابن مسعود بسند ضعيف.

انظر: "المغني" (٣٩٤/١٢) "البيان" (٤١٦/١٢) "البيهقي" (٢٥٢/٨).

مسألة [١٣]: لو نضى رجلًا من قبيلته؟

القذف احتمالاً كبيراً، فلا يتعين صرفه إليه، وإذا فسّر ذلك بالقذف؛ فهو قاذف.

✽ وعن أحمد رواية أنّ عليه الحد كما لو نفاه عن أبيه. قال ابن قدامة: والأول أصح.

وهو كذلك. انظر: "المغني" (٣٩٤/١٢) "البيان" (٤١٦/١٢).

مسألة [١٤]: إذا أقرّ إنسان أنه زنى بامرأة سماها، فأنكرت، فهل عليه حد القذف؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه يلزمه الحد، وهو قول أبي ثور، والحنابلة،

والشافعية، وابن المنذر؛ لأنه قذفها بالزنى.

✽ وقال أبو حنيفة: لا يلزمه حد القذف؛ لأنه يتصور منه الزنى بها من غير زناها؛

لا احتمال أن تكون مكروهة، أو موطوءة بشبهة.

قال أبو عبد الله: في حديث سهل بن سعد عند أبي داود (٤٤٣٧) (٤٤٦٦)، أنّ النبي

ﷺ جلد الرجل الحد وتركها، ولم ينقل أنه جمع عليه حدّين حد القذف، وحد الزنى. انظر:

"المغني" (٣٩٧/١٢).

مسألة [١٥]: من قذف رجلاً بالزنى ولم يقم البينة على ذلك، فزنى المقتوف

بعد ذلك؟

✽ جماعة من أهل العلم يقولون: لا حدّ عليه؛ لأنّ وجود الزنى منه يقوي قول القاذف؛

ولأنه قد صار زانياً، فانطبق عليه ما رمي به. وهذا قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنّ عليه الحد؛ لأنه قد وجب عليه، وهذا قول أحمد،

والثوري، وأبي ثور، والمزني، وداود الظاهري.

قلت: القول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٩٨/١٢).

مسألة [١٦]: من قذف جماعةً بكلمات متفرقة؟

وَاحِدٍ حَدٌّ. وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَقَالَ حَمَادٌ، وَمَالِكٌ: لَا يَجِبُ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ تُوجِبُ حَدًّا، فَإِذَا تَكَرَّرَتْ؛ كَفَى حَدٌّ وَاحِدٌ، كَمَا لَوْ سَرَقَ مِنْ جَمَاعَةٍ، أَوْ زَنَى بِنِسَاءٍ، أَوْ شَرِبَ أَنْوَاعًا مِنَ الْمُسْكِرِ. وَلَنَا أَنَّهَا حُقُوقٌ لِأَدَمِيِّينَ، فَلَمْ تَتَدَاخَلَ، كَالذُّيُونِ وَالْقِصَاصِ. وَفَارَقَ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى. اهـ، وانظر: «البيان» (٤٢١/١٢).

مسألة [١٧]: من قذف جماعةً بكلمة واحدة؟

✽ أكثر أهل العلم على أن عليه حدًّا واحدًا، وهو قول طاوس، والشعبي، والزهري، والنخعي، وقتادة، وحامد، ومالك، والثوري، وأبي حنيفة وصاحبيه، وأحمد في رواية، والشافعي في قول، وإسحاق.

واستدلوا على ذلك بالآية: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ولم يفرق بين قذف واحد، أو جماعة؛ ولأن الذين شهدوا على المغيرة قذفوا امرأة؛ فلم يحد لهم عمر إلا حدًّا واحدًا؛ ولأنه قذف واحد؛ فلم يجب إلا حد واحد.

✽ وذهب أحمد في رواية، والشافعي في قول إلى أن عليه لكل واحد منهم حدًّا، كما لو قذفهم بكلمات.

وأجيب عن ذلك: بأن الحد إنما وجب بإدخال المعرة على المقدوف بقذفه، وبحد واحد يظهر كذب هذا القاذف، ونزول المعرة؛ فوجب أن يكتفى به، بخلاف ما إذا قذف كل واحد قذفًا مفردًا؛ فإن كذبه في قذف لا يلزم منه كذبه في آخر، ولا نزول المعرة عن أحد المقدوفين بحده للآخر. انظر: «المغني» (٤٠٦/١٢) «البيان» (٤٢٠/١٢).

مسألة [١٨]: إذا قذف رجلًا واحدًا مرات؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٤٠٧/١٢): وَإِنْ قَذَفَ رَجُلًا مَرَّاتٍ، فَلَمْ يُحَدَّ؛ فَحَدٌّ

نَظَرْتُ؛ فَإِنْ قَذَفَهُ بِذَلِكَ الزَّانَا الَّذِي حُدَّ مِنْ أَجْلِهِ؛ لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ الْحُدُّ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ أَوْجَبَ حَدًّا ثَانِيًا. وَهَذَا يُخَالِفُ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّ أَبَا بَكْرَةَ لَمَّا حُدَّ بِقَذْفِ الْمُغِيرَةِ أَعَادَ قَذْفَهُ فَلَمْ يَرَوْا عَلَيْهِ حَدًّا ثَانِيًا.

قَالَ: فَأَمَّا إِنْ حُدَّ لَهُ، ثُمَّ قَذَفَهُ بِزَنَى ثَانٍ، نَظَرْتُ؛ فَإِنْ قَذَفَهُ بَعْدَ طُولِ الْفَصْلِ، فَحَدُّ ثَانٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَسْقُطُ حُرْمَةُ الْمُقْدُوفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَازِفِ أَبَدًا، وَإِنْ قَذَفَهُ عَقِيبَ حَدِّهِ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِ.

مسألة [١٩]: إِذَا قَالَ لَامْرَأَةٍ: زَنَيْتِ وَأَنْتِ مَكْرَهَةٌ؟

❁ ذكر أهل العلم أنه لا يكون قاذفًا للمرأة؛ لأنه رماها بوطء ليست بزانية فيه.

❁ وذكر بعض الشافعية أنه يعزر. وهذا قول قريب. انظر: "البيان" (٤١٢/١٢).

مسألة [٢٠]: إِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً لَا يَحْتَمِلُ صَدَقَهُ فِي ذَلِكَ؟

كَأَن يَقُولَ: الْقَبِيلَةُ الْفُلَانِيَّةُ كُلُّهُمْ زَنَاءٌ. أَوْ مَدِينَةُ بَغْدَادَ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ هُوَ مَا احْتَمَلَ الصَّدَقَ، أَوْ الْكَذِبَ، وَهَهُنَا يَقْطَعُ بِكَذْبِهِ، وَيَعْزَرُ عَلَى الْكَذْبِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَأَذِيَةِ الْمُسْلِمِينَ. انظر: "البيان" (٤٢١/١٢).

مسألة [٢١]: قَذْفُ الْمَلَاعِنَةِ.

ذكر أهل العلم أَنَّ مَنْ قَذَفَ الْمَلَاعِنَةَ؛ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْمَغْنِيِّ" (٤٠١/١٢): نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَطَاوُسٍ، وَمَجَاهِدٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ

بَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ

٣٠٢

- ١٢٢٦ - عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. ^(١)
- وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».
- وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيهَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ». ^(٢)
- ١٢٢٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)
- ١٢٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا. ^(٤)
- ١٢٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. ^(٥)
- وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا. ^(٦)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

تعريف السرقة:

السرقة لغة: أخذ الشيء على وجه الخفية، والاستتار، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَسْرَقَ﴾

- (١) أخرجه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم (١٦٨٤) (٢).
- (٢) صحيح. أخرجه أحمد (٨٠ / ٦)، بإسناد صحيح.
- (٣) أخرجه البخاري (٦٧٩٥)، ومسلم (١٦٨٦).
- (٤) أخرجه البخاري (٦٧٩٩)، ومسلم (١٦٨٧).

وفي الشرع: أخذ مال الغير ظلمًا خفية من حرز مثله.

انظر: "حاشية البيان" (٤٣٢ / ١٢) "المغني" (٤١٦ / ١٢).

مسألة [١]: حد السرقة

حد السرقة قطع اليد، دلّ عليه الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] الآية.

وأما من السنة: فأحاديث الباب. وأجمع المسلمون على وجوب قطع يد السارق في

الجملة. انظر: "المغني" (٤١٥ / ١٢) "البيان" (٤٣٢ / ١٢) "الفتح" (٦٧٨٩).

مسألة [٢]: نصاب المال الذي تقطع فيه يد السارق.

❁ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن أقل ما تقطع فيه اليد ربع دينار من الذهب، أو ما يعادله من غيره. وهذا قول الشافعي وأصحابه، وأبي بكر بن حزم، وعمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، والليث، ورواية عن إسحاق، وعن داود، وهو قول عائشة رضي الله عنها، ونُقل عن عمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، والأسانيد إليهم ضعيفة كما في "الفتح".

واستدل هؤلاء بحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب، وهو صريح في ذلك.

❁ وذهب جماعة إلى أن النصاب ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من غيرهما، وهذا قول مالك، وأحمد في رواية، وإسحاق.

واستدلوا على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما، المذكورين في الباب.

❁ ونُقل عن أحمد رواية أنه يقطع في ثلاثة دراهم، ويقوم ما عداها بها، ولو كان ذهبًا، وحكاها الخطابي عن مالك، والمشهور عنه القول الذي قبله.

أحمد، ورواية عن إسحاق؛ لحديث عائشة، وابن عمر رضي الله عنهما.

✽ تقطع في خمسة دراهم، قال بذلك ابن شبرمة، وابن أبي ليلى، ونقل عن الحسن، وسليمان بن يسار، ونقله ابن المنذر عن عمر رضي الله عنه بإسناد صحيح من طريق: سعيد بن المسيب عنه.

وجاء في ذلك حديث مرفوع أخرجه ابن أبي شيبة من طريق: عيسى بن أبي عزة، عن الشعبي، عن ابن مسعود، أَنَّ رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم قطع في خمسة دراهم. وهذا حديث ضعيف أنكروا على عيسى بن أبي عزة، أنكروه يحيى القطان كما في "الضعفاء" للعقيلي، والشعبي لم يسمع من ابن مسعود، والحديث ليس فيه دلالة على التحديد.

✽ وذهب الحنفية إلى تحديد القطع بعشرة دراهم، وما بلغ قيمتها من الذهب والعروض.

واستدلوا على ذلك بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «لا قطع إلا في عشرة دراهم».

أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، والدارقطني (٣/ ١٩٢)، من طريق: حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، به، وحجاج ضعيف، ومدلس، ولم يصرح بالتحديث.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه يقطع في القليل والكثير، وهو قول داود الظاهري، ونُقل عن الحسن، وابن بنت الشافعي، وقال بذلك الخوارج؛ لعموم الآية.

واستدل بعضهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب: «لعن الله السارق يسرق البيضة...».

✽ ونُقل عن النخعي أَنَّ القطع يكون في أربعين درهماً، وعنه: دينار، أو ما بلغ قيمته.

✽ قال ابن حزم: يقطع في ربع دينار فصاعداً من الذهب؛ لحديث عائشة، وأما من غيره

قال أبو عبد الله وفقه الله: الصحيح هو القول الأول، وحديث المجن محمول على أن الثلاثة الدراهم كانت تساوي ربع الدينار.

وأما حديث: «لعن الله السارق...»، فأجيب عنه بأن المقصود بالبيضة ما يغطي به المقاتل رأسه، وبالحبل حبل السفينة. وقيل -وهو أقوى من الذي قبله-: ليس المراد بهذا الحديث القطع بسرقة البيضة والحبل، بل المراد الإخبار بتحقيق شأن السارق، وخسارة ما ربحه من السرقة، وهو أنه إذا تعاطى هذه الأشياء الحقيمة؛ صار ذلك خلقاً له جرّاه ذلك على سرقة ما هو أكثر من ذلك مما يبلغ قدره ما يقطع به.

وقد توسع الحافظ ابن حجر رحمته الله في ذكر الأقوال في هذه المسألة، فبلغت عشرين قولاً، وأشهرها ما تقدم ذكره، والله أعلم.

انظر: «الفتح» (٦٧٩٠) «ابن أبي شيبة» (٩/٤٦٨) «المغني» (١٢/٤١٨) «البيان» (١٢/٤٣٦).

مسألة [٣]: إذا سرق شيئاً فيه القطع، ثم نقصت قيمته قبل أن تقطع يده؟

✽ مذهب مالك، وأحمد، والشافعي أنه يقطع؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾؛ ولأنه نقص حدث في العين؛ فلم يمنع القطع كما لو حدث باستعماله، والنصاب شرطٌ لوجوب القطع؛ فلا تعتبر استدامته كالحرز.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يقطع؛ لأن النصاب شرط، فتعتبر استدامته.

وأجيب عنه بأنه شرط لوجوب الحد لا لإقامة الحد، وقد حصل الشرط.

انظر: «المغني» (١٢/٤٥٣).

مسألة [٤]: النباش، هل تقطع يده بسرقة الكفن؟

✽ ذهب أكثر أهل العلم إلى أنه إن سرق كفنًا يبلغ النصاب؛ قُطعت يده، وهو قول

الحسن، وعمر بن عبد العزيز، وقتادة، والشعبي، والنخعي، وحماد، ومالك، والشافعي،

ملك الميت.

❁ وذهب الثوري، وأبو حنيفة إلى أنه لا يقطع؛ لأنه لم يسرق من حرز، فالقبر ليس بحرز، والحرز ما يوضع فيه المتاع للحفظ، والكفن لا يوضع في القبر لذلك؛ ولأن الكفن لا مالك له.

وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الزهري قال: أتى مروان بن الحكم بقوم يختفون القبور - يعني ينبشون - فضربهم، ونفاهم، وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون.

قلت: وهذا العمل أقرب، أعني أنهم يعزرون فقط، ولا يقام عليهم الحد.

انظر: "المغني" (١٢/٤٥٥) - "ابن أبي شيبة" (١٠/٣٣).

تنبيه: إذا وضع في القبر ذهب، أو مال غير الكفن، فأخذه النباش؛ فلا قطع عندهم جميعاً؛ لأن هذا ليس بحرزمثله. انظر: "المغني" (١٢/٤٥٦) "الجواهر النقي" (٨/٢٧٠) مع "البيهقي".

مسألة [٥]: هل يقطع في سرقة المُحرَّم؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/٤٥٧): لَا يُقَطَّعُ فِي سَرَقَةِ مُحَرَّمٍ؛ كَالْخَمْرِ، وَالْخَنَزِيرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَنَحْوِهَا، سَوَاءً سَرَقَهُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ سَارِقَ خَمْرِ الذِّمِّيِّ يُقَطَّعُ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَهُمْ، أَشْبَهَ مَا لَوْ سَرَقَ دَرَاهِمَهُمْ.

قال: وَلَنَا أَنَّهَا عَيْنٌ مُحَرَّمَةٌ، فَلَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَتِهَا، كَالْخَنَزِيرِ؛ وَلِأَنَّ مَا لَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ، لَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْ مَالِ الذِّمِّيِّ، كَالْمَيْتَةِ وَالْدِّمِّ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُنْتَقَضُ بِالْخَنَزِيرِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِهِ؛ فَإِنَّ الْإِعْتِبَارَ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ دُونَ أَحْكَامِهِمْ، وَهَكَذَا الْخِلَافُ مَعَهُ فِي الصَّلِيبِ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ مَعَ تَأْلِيفِهِ نَصَابًا.

قال: وَأَمَّا آلَةُ اللَّهْوِ كَالطَّنْبُورِ، وَالْمِزْمَارِ، وَالشَّابَّاتِ، فَلَا قَطْعَ فِيهِ، وَإِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ مُفْصَلًا

قال: وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ بَعْدَ زَوَالِ تَأْلِيْفِهِ نِصَابًا، فَفِيهِ الْقَطْعُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ، لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقَطْعِ؛ فَوَجَبَ قَطْعُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ ذَهَبًا مَكْسُورًا.

قال: وَلَكِنَّا أَنَّهُ آتَى لِلْمَعْصِيَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَمْ يُقَطَّعْ بِسِرِّتِهِ، كَالْحَمْرِ؛ وَلِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي أَخْذِهَا لِكُسْرِهَا، فَكَانَ ذَلِكَ شُبْهَةً مَانِعَةً مِنَ الْقَطْعِ، كَأَسْتَحْقَاقِهِ مَالَ وَلَدِهِ.

قال: فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ حِلْيَةٌ تَبْلُغُ نِصَابًا، فَلَا قَطْعَ فِيهِ أَيْضًا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَا لَا قَطْعَ فِيهِ، فَأَشْبَهَ الْحَشَبَ وَالْأَوْتَارَ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ الْقَطْعُ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ نِصَابًا مِنْ حِرْزِهِ، فَأَشْبَهَ الْمُتَفَرِّدَ. اهـ

قلت: الصحيح قول الشافعي، أعني في المسألة الأخيرة.

مسألة [٦]: إِنْ سَرَقَ صَلِيْبًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٥٨ / ١٢): وَإِنْ سَرَقَ صَلِيْبًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، يَبْلُغُ نِصَابًا مُتَّصِلًا، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا قَطْعَ فِيهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُقَطَّعُ سَارِقُهُ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَوَجْهُ الْمَذْهَبَيْنِ مَا تَقَدَّمَ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ الَّتِي قَبْلَهَا: أَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا لَهُ كُسْرُهُ، بِحَيْثُ لَا تَبْقَى لَهُ قِيَمَةٌ تَبْلُغُ نِصَابًا، وَهَذَا لَوْ كُسِرَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ بِكُلِّ وَجْهِ لَمْ تَنْقُصْ قِيمَتُهُ عَنِ النِّصَابِ؛ وَلِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ جَوْهَرُهُمَا غَالِبٌ عَلَى الصَّنْعَةِ الْمُحَرَّمَةِ، فَكَانَتْ الصَّنَاعَةُ فِيهِمَا مَعْمُورَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى قِيَمَةِ جَوْهَرِهِمَا، وَغَيْرُهُمَا بِخِلَافِهَا؛ فَتَكُونُ الصَّنَاعَةُ غَالِبَةً عَلَيْهِ؛ فَيَكُونُ تَابِعًا لِلصَّنَاعَةِ الْمُحَرَّمَةِ.

قال: وَلَوْ سَرَقَ إِنَاءً مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، قِيمَتُهُ نِصَابٌ إِذَا كَانَ مُتَكَسِّرًا، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْمَعٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَقِيَمَتُهُ يَدُونِ الصَّنَاعَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا نِصَابٌ. اهـ

مسألة [٧]: هل تقطع يد الوالد إذا أخذ من مال ولده؟

علوا، وهذا قول أصحاب المذاهب الأربعة، والثوري وغيرهم.

واستدلوا بالحديث: «أنت ومالك لأبيك»، وبحديث: «إنَّ أطيَّب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»؛ ولأنَّ الحدود تُدرأ بالشبهات، وأعظم الشبهات أخذ الرجل من مالٍ أضافه الشرع إليه، وأباح له أخذه.

❀ وقال أبو ثور، وابن المنذر: القطع على كل سارق؛ إلا أن يجمعوا على شيء فيستثنى.

واستدلوا بعموم الآية، والصحيح قول الجمهور.

انظر: «المغني» (٤٥٩/١٢) «البيان» (٤٧٤/١٢).

مسألة [٨]: هل تقطع يد الولد إذا سرق من مال أبيه؟

❀ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنَّ الولد تقطع يده بذلك، وهو قول مالك، وأبي ثور، وابن المنذر، وبعض الحنابلة؛ لأنه يحذ بالزنى بجاريته، ويُقاد بقتله، فيقطع بسرقة ماله.

❀ وذهب الحسن، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والثوري، وأصحاب الرأي إلى عدم القطع بسرقة الولد، وإن سفل؛ لأنَّ النفقة تجب في مال الأب لابنه؛ حفظاً له، فلا يجوز إتلافه؛ حفظاً للمال، وأما الزنى بجاريته؛ فيجب به الحد؛ لأنه لا شبهة له فيها بخلاف المال. وهذا هو القول الصحيح، والله أعلم. انظر: «المغني» (٤٦٠-٤٦١/١٢) «البيان» (٤٧٤/١٢).

مسألة [٩]: سرقة الأقارب غير الفروع والأصول؟

❀ مذهب أحمد، والشافعي القطع بذلك؛ لعدم وجود الشبهة في ذلك؛ ولأنها قرابة ليست بقوة القرابة السابقة، واستدلوا بعموم الآية. وهذا هو الصحيح.

❀ ومذهب أبي حنيفة عدم القطع فيما إذا سرق من قريب ذي رحم؛ لأنها قرابة تمنع النكاح، وتبيح النظر، وتوجب النفقة، أشبه قرابة الولادة.

انظر: «المغني» (٤٦١/١٢) «البيان» (٤٧٤/١٢).

مسألة [١٠]: هل يقطع العبد بسرقة من مال سيده؟

✽ عامة أهل العلم على عدم القطع.

واستدلوا على ذلك بما رواه أبو داود (٤٤١٢)، والنسائي (٩١ / ٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا سرق المملوك؛ فبعه ولو بنش»، وفي إسناده: عمر بن أبي سلمة الزهري، وهو ضعيف.

واستدلوا على ذلك بما أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٣٩ / ٢) بإسناد صحيح أن عبد الله ابن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إن غلامي هذا سرق، فاقطع يده. فقال عمر: ما سرق؟ قال: سرق مرآة امرأتي، ثمنها ستون درهماً. فقال: أرسله، لا قطع عليه، خادكم أخذ متاعكم.

ولأن العبد هو بعض ماله، فسرق بعض ماله بعضاً. وصحَّ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: مَالُكَ سَرَقَ بَعْضُهُ بَعْضًا. أخرجه البيهقي (٢٨١ / ٨)، وقال البيهقي: وهو قول ابن عباس. ^(١) اهـ ولا يعلم مخالف لهؤلاء الصحابة.

✽ وذهب داود الظاهري إلى أنه يقطع بذلك؛ لعموم الآية.

قلت: وما قضى به الصحابة رضي الله عنهم أقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٢ / ٤٥٩) - «البيان» (١٢ / ٤٧٤) - «البيهقي» (٨ / ٢٨١).

مسألة [١١]: إن سرق أحد الزوجين من مال الآخر؟

إن كان ذلك مما ليس محرراً عن الآخر؛ فلا قطع فيه.

وأما إن كان مما أحرزه عنه، ففيه خلاف:

✽ فذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا قطع فيه، وهذا مذهب أحمد في رواية، والشافعي

في قول، وأبي حنيفة.

واستدلوا بأثر عمر المتقدم: خادكمم أخذ متاعكم. وإذا لم يقطع العبد بسرقة مال امرأته؛ فهو أولى؛ ولأن كل واحد منهما يرث صاحبه بغير حجب، ولا تقبل شهادته له، ويتبسط في مال الآخر عادة، فأشبهه الوالد والولد.

✽ وقال بعض أهل العلم: في ذلك القطع. وهو مذهب مالك، وأبي ثور، والشافعي في قول، وأحمد في رواية، وابن المنذر؛ لعموم الآية، ولأنه سرق مالاً محرراً عنه لا شبهة له فيه، أشبه الأجنبي.

✽ وللشافعية وجه أنه إن سرق الزوج؛ قطع، وإن سرقت الزوجة؛ لم تقطع؛ لأن لها شبهة في ماله، وهي وجوب النفقة عليها من ماله.

قال أبو عبدالله وفقه الله: الحدود تُدرأ بالشبهات، والحال المذكورة فيها شبهة. انظر: «المغني» (٤٦١/١٢) «البيان» (٤٧٦/١٢).

مسألة [١٢]: من سرق من بيت المال؟

✽ أكثر أهل العلم على عدم القطع إذا كان مسلماً، وهو قول الشعبي، والنخعي، والحكم، والشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي.

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن ماجه (٢٥٩٠)، أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يقطعه. وقال: «مال الله سرق بعضه بعضاً»، وفي إسناده: جبارة بن المغلس، وحجاج بن تميم، وكلاهما شديد الضعف.

واستدلوا على ذلك بأن هذا هو الثابت عن الصحابة، فقد جاء عن علي رضي الله عنه من طريق الشعبي، عنه أنه قال: ليس على من سرق من بيت المال قطع. وذكر له البيهقي شاهداً من فعله رضي الله عنه، وفي إسناده مجهول.

وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال لابن مسعود: أرسله، فما من أحد إلا وله في بيت المال حق.

❁ وذهب مالك، وحامد، وابن المنذر إلى أنه يقطع؛ لعموم الآية.

قال أبو عبدالله: الصحيح أنه لا يقطع؛ لأن كل مسلم له حق في بيت المال.

انظر: "المغني" (١٢/ ٤٦١-) "البيان" (١٢/ ٤٧٠) "البيهقي" (٨/ ٢٨٢).

مسألة [١٣]: إذا اشترك جماعة في سرقة بلغت نصاب القطع؟

❁ من أهل العلم من قال: يقطعون جميعًا. وهو قول مالك، وأحمد، وأبي ثور، حتى وإن

صار أقل من النصاب عند القسمة بينهم؛ وذلك لأن النصاب أحد شرطي القطع، فإذا اشتركوا فيه كانوا كالواحد؛ قياسًا على هتك الحرز، وقاسوه على القصاص.

❁ وذهب الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وإسحاق إلى أنه لا قطع عليهم، إلا أن تبلغ

حصة كل واحد منهما نصابًا؛ لأن كل واحد منهم لم يسرق نصابًا؛ فلم يجب عليه قطع، كما لو انفرد بدون النصاب، واختار هذا بعض الحنابلة.

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/ ٤٦٨): وَهَذَا الْقَوْلُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ هَاهُنَا لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ وَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، فَلَا يَجِبُ، وَالْإِحْتِيَاظُ بِإِسْقَاطِهِ أَوْلَى مِنَ الْإِحْتِيَاظِ بِإِجْبَائِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ. اهـ

تنبيه: الاشتراك يكون بهتك الحرز منهم جميعًا، وإخراج النصاب منهم جميعًا، فإذا أخذ كل واحد منهم جزءًا؛ فلا قطع إذا لم يبلغ النصاب منفردًا، قال بذلك مالك. وأما أحمد فيجب عنده القطع، وإن أخرج كل واحد منهم جزءًا. "المغني" (١٢/ ٤٦٨).

مسألة [١٤]: هل يشترط في قطع يد السارق أن يكون المسروق مالا؟

❁ اشترط ذلك أكثر أهل العلم، وعليه: فلو سرق حرًا؛ فلا قطع فيه صغيرًا كان أو

كبيرًا، وهذا قول الثوري، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، وابن المنذر.

ودليل اشتراط كونه مالا حديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب.

وذكر رواية عن أحمد، وقال به الحسن، والشعبي.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/ ٤٢٢).

مسألة [١٥]: إذا كان الحر الصغير عليه متاع، أو حلي تبلغ النصاب؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يقطع، وهو قول أبي يوسف، وبعض الحنابلة، وبعض الشافعية، وابن المنذر؛ لأنه سرق نصاباً من الحلي؛ فوجب فيه القطع كما لو سرقه منفرداً.

✽ وذهب جماعة من الحنابلة، وأكثر الشافعية، وأبو حنيفة إلى عدم القطع؛ لأنه تابع لما لا قطع في سرقته، أشبه ثياب الكبير؛ ولأن يد الصبي على ما عليه، بدليل أن ما يوجد مع اللقيط يكون له، وهكذا لو كان الكبير نائماً، فسرقه مع متاعه النائم عليه؛ لم يقطع؛ لأن يده عليه. "المغني" (١٢/ ٤٢٢).

مسألة [١٦]: إذا سرق عبداً؟

أما إذا كان العبد صغيراً لا يميز؛ فعليه القطع عند عامة أهل العلم.

قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع على هذا من نحفظ عنه من أهل العلم. اهـ

✽ وإن كان كبيراً؛ لم يقطع سارقه إلا أن يكون نائماً، أو مجنوناً، أو أعجمياً لا يميز بين سيده، وبين غيره في الطاعة؛ فيقطع سارقه عند أهل العلم.

✽ وقال أبو يوسف: لا يقطع سارق العبد، وإن كان صغيراً؛ لأن من لا يقطع بسرقة كبيراً لا يقطع بسرقة صغيراً كالحُر.

وأجاب الجمهور بأنه سرق مالاً مملوكاً تبلغ قيمته نصاباً؛ فوجب القطع عليه كسائر الحيوانات، وفارق الحر؛ لأنه ليس ببالٍ، ولا مملوك، وفارق الكبير؛ لأن الكبير لا يسرق، وإنما يخدع بشيء إلا أن يكون في حال زوال عقله بنوم أو جنون؛ فتصح سرقته. "المغني" (١٢/ ٤٢٢).

مسألة [١٧]: جاحد العارية هل تقطع يده؟

✽ ذهب إسحاق، وأحمد في رواية إلى أنه تقطع يده؛ لحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب في رواية مسلم.

✽ وذهب الجمهور، وأحمد في رواية إلى عدم القطع؛ لأن ذلك ليست بسرقة، وإنما هي خيانة، والخائن لا تقطع يده كما سيأتي في الحديث.

وأجاب الجمهور عن حديث عائشة رضي الله عنها: وكانت امرأة تستعير المتاع، فتجحد. أنها ذكرت ذلك على سبيل الوصف والتعريف، لا أن ذلك سبب القطع.

وعما يدل على أن سبب القطع هو السرقة قوله في الحديث: «إن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت»، وقوله: «إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف...»، وقوله: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت؛ لقطعت يدها».

والصحيح قول الجمهور. انظر: «المغني» (١٢/٤١٦-٤١٧).

مسألة [١٨]: جاحد الوديعة.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/٤١٧-): قَامَا جَا حِدُ الْوَدِيعَةِ وَغَيْرَهَا مِنْ الْأَمَانَاتِ، فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُ بِوُجُوبِ الْقَطْعِ عَلَيْهِ. اهـ.

١٢٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ، وَلَا مُنْتَهَبٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل على الخائن، والمختلس، والمنتهب قطع؟

الخائن: هو الذي يأخذ المال من صاحب له مؤتمن له؛ فيخونه ويأخذه، فيشمل جاحد العارية والوديعة، ويشمل المضارب إذا جحد صاحب المال.

والمختلس: اسم فاعل من اختلس الشيء إذا اختطفه، فالاختلاس نوع من الخطف،

(١) صحيح غيره. أخرجه أحمد (٣/ ٣٨٠)، وأبو داود (٤٣٩١) (٤٣٩٢) (٤٣٩٣)، والترمذي (١٤٤٨)، والنسائي (٨/ ٨٩)، وابن ماجه (٢٥٩١)، وابن حبان (٤٤٥٧)، من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به. وابن جريج لم يسمع هذا الحديث من أبي الزبير، نص على ذلك أحمد كما في "سنن أبي داود"، وأبو حاتم وأبوزرعة كما في "العلل" لابن أبي حاتم (١/ ٤٥٠)، والنسائي (٨/ ٨٩)، قالوا: وإنما سمعه من ياسين الزيات.

قلت: وياسين بن معاذ الزيات متروك كما في "لسان الميزان"، وكلام هؤلاء الحفاظ مقدم على التصريح بالتحديث عند عبدالرزاق (١٨٨٤٤)، والنسائي في "الكبرى" (٧٤٦٣)، فالتصريح وهم كما أشار إلى ذلك النسائي عقب الحديث وكذلك في "الصغرى" (٨/ ٨٩).

وقد أخرجه النسائي (٧٤٦١)، وابن حبان (٤٤٥٨)، من طريق سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر. قال النسائي عقبه: لم يسمعه سفيان من أبي الزبير، ثم ساق بإسناده عن سفيان عن ابن جريج عن أبي الزبير، فعادت رواية سفيان إلى ابن جريج.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٧٤٦٨)، من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر به.

وقال: المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير وعنده غير حديث منكر.

ولم شاهد من حديث أنس: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥١٣)، وظاهر إسناده الصحة، ولفظه كلفظ حديث جابر.

ولم شاهد من حديث عبدالرحمن بن عوف: بلفظ: «ليس على المختلس قطع» فقط، أخرجه ابن

ماجه (٢٥٩٢)، وإسناده صحيح.

فإن الطبراني أخرجه عن جابر بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر به، وإسناده صحيح.

ذلك أنه يستخفي في ابتداء اختلاس الشيء، ثم يمر به بانتهاؤه أمره.

المنتهب: هو الذي يأخذ المال من صاحبه قهراً.

وهؤلاء المذكورون لا قطع عليهم عند عامة أهل العلم؛ لأنّ الواحد منهم لا يعتبر سارقاً، ولحديث الباب.

ونُقل عن إياس بن معاوية أنه قال بقطع المختلس؛ لأنه يستخفي بأخذه، فيكون سارقاً، وأهل الفقه والفتوى من علماء الأمصار على خلافه؛ لما تقدم. انظر: "المغني" (١٢/٤١٦).

مسألة [٢]: هل يُقطع الطّار؟

الطار: هو الذي يأخذ المال من جيب الرجل، أو كفه، أو مخبئه، أو عيبته خفيةً.

✽ فعن أحمد فيه روايتان: رواية بالقطع؛ لأنه يعتبر سارقاً. ورواية: لا يقطع كالمختلس.

والقول بالقطع مذهب الشافعي، وأهل المدينة.

وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه أخذه خفية من حزر مثله؛ فهي سرقة واضحة، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢/٤٣٦) "البيان" (١٢/٤٤٨) "البيهقي" (٨/٢٦٩).

١٢٣١- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ^(١)». رَوَاهُ الْمَذْكُورُونَ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: القطع بما سُرِق من الفواكه، والثمار، وما زالت في شجرها.

✽ جمهور أهل العلم على عدم القطع؛ لحديث الباب، وصح ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٢٦/١٠).

✽ وخالف في ذلك أبو ثور، وابن المنذر، فقالا بالقطع؛ لأنه قد سرق نصابًا من حرز؛ فوجب.

وأجاب الجمهور بأحاديث الباب؛ فإن النبي ﷺ لم يعتبر البستان حرزًا.

والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (٤٣٨/١٢).

مسألة [٢]: هل يقطع في سرقة الفواكه، والخضروات المحروزة؟

✽ مذهب الجمهور أنه يقطع فيه؛ لحديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما: «ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه الجرين، فبلغ ثمن المجن؛ فعليه القطع».^(٣)

✽ وقال أبو حنيفة: لا قطع على سارق الطعام الرطب الذي يتسارع إليه الفساد،

(١) الكثر: هو جَمَّار النخل، وهو شحمه الذي وسط النخلة.

(٢) حسن لغيره. أخرجه أحمد (٤٦٣/٣)، وأبو داود (٤٣٨٨)، والترمذي (١٤٤٩)، والنسائي (٨٧/٨-)، وابن ماجه (٢٥٩٣)، وابن حبان (٤٤٦٦)، وهو من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج به. وإسناده ضعيف؛ لانقطاعه، فإن محمد بن يحيى لم يسمع من رافع، وقد رواه بعضهم فذكر الواسطة، عن عمه واسع بن حبان، وهي رواية غير محفوظة، فقد رواه جمع كثير بدون زيادة (عن عمه) بل ثبت بإسناد صحيح عند النسائي وغيره أنه قال: (عن رجل من قومه) فهذا يؤكد الانقطاع، والله أعلم. وانظر: "تحقيق المسند" (١٠٣/٢٥-١٠٧).

كالفواكه، والطباخ؛ لحديث: «لا قطع في ثمر، ولا كثر».

وأجيب عنه بأنه مبين بحديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

✽ وقال الثوري: ما يفسد في يومه، كالثريد، واللحم؛ لا قطع فيه.

والصحيح قول الجمهور. انظر: «المغني» (١٢/ ٤٢٤-٤٢٥).

- ١٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا، وَلَمْ يُوجَدَ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا إِحَالُكَ سَرَقْتَ» قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ، وَجِيءَ بِهِ فَقَالَ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ» ثَلَاثًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. ^(١)
- ١٢٣٣ - وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فَسَاقَهُ بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ فِيهِ: «اذْهَبُوا بِهِ فَأَقْطَعُوهُ، ثُمَّ احْسِمُوهُ». وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ أَيضًا، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: الأمور التي تثبت بها السرقة.

تثبت السرقة عند أهل العلم بالبينة، أو الإقرار.

- (١) حسن لغيره. أخرجه أبو داود (٤٣٨٠)، وأحمد (٢٩٣/٥)، والنسائي (٦٧/٨)، وفي إسناده أبو المنذر مولى أبي ذر وهو مجهول. والحديث حسن بشاهده الذي بعده.
- (٢) حسن، دون الزيادة المذكورة. أخرجه الحاكم (٣٨١/٤)، والبزار كما في «كشف الأستار» (١٥٦٠) من طريق الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة به. وهذا إسناده ظاهره الصحة، لكن رواه الثقات عن يزيد عن ابن ثوبان مرسلًا. رواه كذلك الثوري كما في «المراسيل» لأبي داود (٢٤٤)، وابن جريج كما في «مصنف عبدالرزاق» (١٨٩٢٣)، وإسماعيل بن جعفر كما في «غريب الحديث» (٢٥٨/٢).

قال الحافظ في «التلخيص» (١٢٤/٤): ورجح ابن خزيمة وابن المديني وغير واحد إرساله. اهـ

قوله: «أخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ» أي: أخرجه أبو داود باللفظ الذي ذكره في الحديث.

❁ فأما البيئة فيشترط فيها أن يكونا رجلين، مسلمين، حرين، عدلين، سواء كان السارق مسلماً، أو ذمياً، وتقدم في (الشهادة في الزنى) ذكر الخلاف في اشتراط الحرية، والصحيح عدم اشتراطها.

قال ابن المنذر رحمته الله: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن قطع السارق يجب إذا شهد بالسرقة شاهدان، حرّان، مسلمان، ووصفا ما يوجب القطع. اهـ
وقوله: (ووصفا ما يوجب القطع)، أي: بأن يصفى السرقة، والحرز، وجنس النصاب، وقدره. «المغني» (١٢/٤٦٣-٤٦٤).

مسألة [٢]: إذا اختلف الشاهدان في بعض الشهادة؟

إذا اختلف الشاهدان في تعيين وقت السرقة، أو مكانها، أو المسروق؛ لم يقطع في قولهم جميعاً. وبذلك قال الشافعي، وأحمد، وأبو ثور وغيرهم.

❁ وإذا اختلف الشاهدان بالشيء اليسير، كلون الثوب، أو كون المسروق بقرة، أو ثوراً، أو ما أشبه ذلك، فمذهب الشافعي عدم قبول الشهادة، وهو قول أبي ثور، وابن المنذر.
❁ ومذهب الحنابلة، والحنفية قبول الشهادة؛ لأنّ التفاوت اليسير قد لا يضبط.
انظر: «المغني» (١٢/٤٦٤-).

مسألة [٣]: ثبوت السرقة بالاعتراف.

جميع أهل العلم يقولون بثبوت السرقة بذلك، واختلفوا هل يشترط التكرار؟
❁ فذهب جماعة منهم إلى اشتراط ذلك، وهو مذهب الحنابلة، وقال به ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وأبو يوسف، وزُفر.

واستدلوا على ذلك بحديث الباب، وصحّ عن علي رضي الله عنه، كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (٩/٤٩٤)، أنه فعل ذلك، اعترف سارق عنده بذلك، فانتهره، فاعترف ثانية، فأمر به، فقطع.

✽ وذهب الجمهور إلى عدم اشتراط ذلك، وهو مذهب المالكية، والشافعية، والحنفية.

واستدلوا على ذلك بما تقدم ذكره في الاعتراف بالزنى، وقالوا: حديث الباب، وأثر علي رضي الله عنه ليس فيها الاشتراط، وإنما فيه أنه يستحب للإمام أن يفعل كما فعل رسول الله ﷺ في الثبوت في الإقرار، ولا خلاف في استحباب ذلك. انظر: "المغني" (١٢/ ٤٦٤-).

مسألة [٤]: الرجوع عن الإقرار هل يقبل؟

✽ مذهب الجمهور أنه يقبل رجوعه، ولا يُقام عليه الحد، ويغرم المسروق، فلا يقبل رجوعه فيه. واستدلوا على ذلك بحديث الباب: «ما إخالك سرقت»، عرض له ليرجع، ولأنه حدّ الله تعالى، ثبت بالاعتراف، فقبل رجوعه عنه، كحد الزنى؛ ولأنّ الحدود تُدرأ بالشبهات، ورجوعه عنه شبهة؛ ولأنّ حجة القطع زالت قبل استيفائه؛ فسقط، كما لو رجع الشهود عن الشهادة.

✽ وذهب ابن أبي ليلى، وداود الظاهري إلى عدم قبول رجوعه؛ لأنه لو أقرّ لآدمي بقصاص، أو حقٍّ؛ لم يُقبل رجوعه عنه. انظر: "المغني" (١٢/ ٤٦٦).

مسألة [٥]: كيفية قطع يد السارق.

ذكر أهل العلم أنه يجب على الإمام أن يستخدم آلة حادة في قطع يد السارق، وتُقطع من الكوع عند مفصل الكف مع الساعد بضربة واحدة، ولا يقطعها في شدة حرٍّ ولا برد حتى لا يتأثر السارق بذلك، وبعد القطع تحسم يد السارق في زيت مغلي حتى يستمسك الدم، أو ما يقوم مقام ذلك.

قالوا: ويستحب تعليق يده على عنقه، وجاء في ذلك حديث مرفوع من حديث فضالة ابن عبيد أخرجه البيهقي، وفيه أن النبي ﷺ فعل ذلك، وهو حديث ضعيف، في إسناده حجاج بن أرطاة، وهو مدلس فيه ضعف، ولم يصرح بالتحديث، وجاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه فعل ذلك. أخرجه ابن أبي شبة (٩/ ٤٩٤)، وإسناده صحيح.

١٢٣٤ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْرُمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَبَيَّنَّ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ مُنْكَرٌ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: رد العين المسروقة.

أما إن كانت العين المسروقة باقيةً لم تلتف؛ فيجب ردها لمالكها؛ قطع السارق، أو لم يقطع، بلا خلاف.

وأما إن كانت قد تلتفت، أو استهلكت، ففيه خلاف.

✽ فذهب أكثر العلماء إلى وجوب ردّها لمالكها بمثلها، أو قيمتها، سواء قطع، أو لم يقطع؛ لأنه حقٌّ لآدمي، فلا يسقط بإقامة الحد عليه، ولا دليل على سقوطه بذلك. واستدلوا بالأدلة العامة في وجوب رد المظالم إلى أهلها، وهذا قول الحسن، والنخعي، وحماد، والبتي، والليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ومالك وغيرهم.

✽ وقال جماعةٌ من أهل العلم: إن قطع؛ فلا يغرم. وهو قول ابن سيرين، وعطاء، والشعبي، ومكحول، ومالك في الرجل المعسر. وقال بذلك الثوري، وأبو حنيفة، وقالوا: وإن غرم؛ فلا قطع. واستدلوا بحديث الباب، وهو ضعيفٌ منكر، والصحيح قول الجمهور.

تنبيه: إن كانت العين ناقصة بالاستعمال، وما أشبه ذلك؛ ضمن ما نقص منها عند الجمهور. انظر: «المغني» (١٢/٤٥٤-).

(١) ضعيف منكر. أخرجه النسائي (٨/٩٣)، من طريق المسور بن إبراهيم عن جده عبدالرحمن بن عوف به.

قال النسائي عقبه: هذا مرسل، وليس بثابت. اهـ

وقال أبو حاتم كما في «العلل» لولده (١٣٥٧): هذا حديث منكر، ومسور لم يلق عبدالرحمن، هو

١٢٣٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّمْرِ الْمُعَلَّقِ، فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرَ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: السرقة في المجاعة وعام السنة.

✽ مذهب أحمد، والأوزاعي عدم قطع من سرق في المجاعة؛ لما نُقل عن عمر أنه قال: لا قطع في عذق، ولا عام سنة. وهو من طريق: يحيى بن أبي كثير، عن عمر، ولم يدركه؛ فهو منقطع.

وجاء عن عمر أنه قال لحاطب عند أن سرق غلما ناقة رجل من مِزينة وانتحروها: لولا أني أظن أنك تبيعهم؛ لقطعتهم. ثم غَرَّم حاطبًا مثلي قيمة الناقة (ثمانمائة درهم)، وهو عند البيهقي (٢٧٨ / ٨)، وغيره من طريق: يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب، عن عمر، ولم يسمع منه؛ فهو منقطع.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢ / ٤٦٢ - ٤٦٣): وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ مَا يَشْتَرِيهِ، أَوْ لَا يَجِدُ مَا يَشْتَرِي بِهِ؛ فَإِنَّ لَهُ شُبْهَةً فِي أَخْذِ مَا يَأْكُلُهُ، أَوْ مَا يَشْتَرِي بِهِ مَا يَأْكُلُهُ.

(١) حسن. أخرجه أبو داود (٤٣٩٠)، والنسائي (٨ / ٨٥ - ٨٦)، والحاكم (٤ / ٣٨٠)، من طرق عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، فهو حديث حسن، وعندهم «فعليه غرامة مثليه والعقوبة» واللفظ لغير الحاكم، وعندهم زيادة بعد قوله في آخره «فعليه القطع»: «ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة»، وعند الحاكم «مثله» واللفظ لغير الحاكم.

تنبية: ضعف الطحاوي الحديث بسبب قوله: «غرامة مثليه» فقال: يدفعه الإجماع، بينما قال ابن عبدالبر: إنه منسوخ لا نعلم أحدًا من الفقهاء قال به إلا ما جاء عن عمر في رقيق حاطب بن أبي بلتعة حين انتحروا ناقة، قال من منبته، ورواية عن الامام أحمد، اهـ «التمهيد» (١٩ / ٢١٢)، و«البلد المنير»

قَالَ. فَأَمَّا الْوَاجِدُ لِمَا يَأْكُلُهُ، أَوْ الْوَاجِدُ لِمَا يَشْتَرِي بِهِ وَمَا يَشْتَرِيهِ؛ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَإِنْ كَانَ بِالثَّمَنِ الْعَالِي. ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. اهـ

وقد رجَّح الحافظ ابن القيم عدم القطع في ذلك، واعتبر ذلك شبهة تمنع قيام الحد، والله أعلم. انظر: «الحدود والتعزيرات» (ص ٣٧٣) «عبدالرزاق» (١٠/ ٢٤٢) «ابن أبي شيبة» (١٠/ ٢٧).

مسألة [٢]: عقوبة من سرق من الثمار المعلقة في شجرها.

دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ أَنَّهُ لَا قَطْعَ فِي ذَلِكَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ، وَالْعُقُوبَةُ».

❁ فذهب أحمد، وإسحاق إلى الأخذ بظاهر الحديث بأنه يغرم بمثلي المسروق، ويؤدبه

الحاكم، واعتمد أحمد أيضًا بفعل عمر رضي الله عنه المتقدم في تغريم حاطب مثلي قيمة الناقة.

❁ وذهب الجمهور إلى أن عليه غرامة المثل، وادَّعَوْا نسخ الحديث، وضعفه الطحاوي

من أجل مخالفته لما هو معلوم من المعاقبة بالمثل.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]،

وبقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].

والصحيح القول الأول؛ لظاهر الحديث، وهو مخصص للآية المذكورة تعزيرًا وتأديبًا.

مسألة [٣]: يشترط في القطع أن تكون السرقة من حرز.

استدل أهل العلم بحديث الباب على اشتراط الحرز.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رضي الله عنه فِي «الْمَغْنِي» (١٢/ ٤٢٦): وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهَذَا مَذْهَبُ

عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَعَمْرِو بْنُ دِينَارٍ،

وَالثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَلَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافَهُمْ،

إِلَّا قَوْلًا حُكِّيَ عَنْ عَائِشَةَ، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، فَيَمْنُ جَمَعَ السَّمَاعَ، وَلَمْ يُخْرَجْ بِهِ مِنَ الْحَرْزِ؛

عَلَنَهُ الْقَطْعُ. وَعَنْ الْحَسَنِ مِثْلُ قَوْلِ الْحَرَاةِ. وَحُكِيَ عَنْ دَاوُدَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْحَرْزُ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَا

تَفْصِيلَ فِيهَا. وَهَذِهِ أَقْوَالُ شَاذَّةٌ غَيْرُ ثَابِتَةٍ عَمَّنْ نُقِلَتْ عَنْهُ. اهـ.

ثم نقل عن ابن المنذر أنه نقل الإجماع على ذلك. وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه حجة المسألة، وهو مخصص للآية.

قال ابن قدامة رحمته الله (٤٢٧/١٢): «وَالْحَرْزُ مَا عُدَّ حِرْزًا فِي الْعُرْفِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ اعْتِبَارُهُ فِي الشَّرْعِ مِنْ غَيْرِ تَنْصِيصٍ عَلَى بَيَانِهِ، عَلِمَ أَنَّ رَدَّ ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْعُرْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ، كَمَا رَجَعْنَا إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ الْقَبْضِ وَالْفُرْقَةِ فِي الْبَيْعِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. اهـ، وانظر: «الحدود والتعزيرات» عند ابن القيم (ص ٣٦٢).

١٢٣٦ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (لَهُ) - لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ -: «هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يشترط في القطع مطالبة المسروق منه بالعين المسروقة؟

✽ اشترط ذلك الجمهور؛ لأنه بعدم المطالبة يحتمل أن يكون أهدها له، أو باعها له، أو للشارق فيها شبهة، أو ما أشبه ذلك. واستدلوا على ذلك بحديث الباب.

✽ وذهب أحمد في رواية، وحكي رواية عن مالك أنه لا يشترط ذلك، بل يقطع وإن لم يطالب؛ لأن هذا من حقوق الله.

والصحيح قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: «الحدود والتعزيرات» (ص ٣٧٢-) «المغني» (٤٥٢/١٢).

(١) حسن بمجموع طرقه. أخرجه أحمد (٤٠١/٣) (٤٦٦/٦)، وأبو داود (٤٣٩٤)، والنسائي (٦٩/٨)، وابن ماجه (٢٥٩٥)، وابن الجارود (٨٢٨)، والحاكم (٣٨٠/٤)، من طرق يحسن بمجموعها، والله أعلم.

مسألة [٢]: إذا ملك السارق العين المسروقة ببيع، أو هبة، أو غير ذلك؟

✽ جمهور أهل العلم على أنه إن كان ذلك قبل الرفع إلى الحاكم، والمطالبة؛ فلا قطع عليه، وإن كان بعد ذلك، ففيه القطع؛ لحديث صفوان.

✽ وقال أبو حنيفة: لا قطع في ذلك مطلقاً؛ لأنَّ الشروط يُعتبر دوامها.

وأجاب الجمهور بأنَّ المطالبة شرط الحكم لا شرط القطع؛ بدليل أنه لو استرد العين لم يسقط القطع، وقد زالت المطالبة. انظر: «المغني» (١٢/٤٥٢).

مسألة [٣]: حكم الشفاعة في عدم إقامة الحد؟

أما بعد الرفع إلى الحاكم فلا يجوز؛ لحديث أسامة في أول الباب، ولحديث ابن عمر عند أبي داود (٣٥٩٧) أنَّ النبي ﷺ قال: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله؛ فقد ضادَّ الله»، وأجمعوا عليه.

وأما قبل ذلك فتجوز الشفاعة فيه والعفو؛ لحديث صفوان.

✽ وقال مالك: من عُرِف بِسَرٍّ، وفسادٍ؛ فلا أحب أن يشفع له أحد.

انظر: «المغني» (١٢/٤٦٧).

١٢٣٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اقتُلُوهُ» فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اقطعوه» فُقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «اقتُلُوهُ» فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الْخَامِسَةَ فَقَالَ: «اقتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَاسْتَنْكَرَهُ. ^(١)

١٢٣٨ - وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ. وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنُشُوحٌ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: إذا تكررت من الرجل السرقة؟

أَمَّا فِي أَوَّلِ السَّرْقَةِ؛ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصَلِ الْكَفِّ، وَهُوَ الْكُوعُ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ قِدَامَةَ، وَابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَارِدُ عَنِ الصَّحَابَةِ، نُقِلَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا مَخَالَفَ لَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِذَا سَرَقَ ثَانِيًا فَالْجُمْهُورُ عَلَى قَطْعِ رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَجَاءَ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ مَرْفُوعٌ: «إِذَا سَرَقَ؛ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ؛ فَاقْطَعُوا رِجْلَهُ»، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (١٨١/٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ: الْوَاقِدِيُّ، وَهُوَ كَذَابٌ.

(١) ضَعِيفٌ مُنْكَرٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤١٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٠/٨)، وَفِي إِسْنَادِهِ مُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ. قَالَ النَّسَائِيُّ عَقِبَ الْحَدِيثِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَمُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢) مُنْكَرٌ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٩/٨)، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ (٣٨٢/٤)، وَفِي إِسْنَادِهِ يُوسُفُ بْنُ سَعْدِ الْجُمَحِيِّ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثِقَةٌ. وَالتِّرْمِذِيُّ قَالَ: مُجْهُولٌ. وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ كَمَا فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ».

❁ وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ، وَرَبِيعَةَ، وَدَاوُدَ أَنَّهُ فِي الثَّانِيَةِ تَقَطَّعَ يَدَهُ الْيَسْرَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَهَذَا شُدُوزٌ يُخَالِفُ قَوْلَ جَمَاعَةِ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ، مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ: وَلَا أَنْ قَطَعَ يَدَيْهِ يُمَوِّتُ مَنَفَعَةَ الْجِنْسِ، فَلَا تَبْقَى لَهُ يَدٌ يَأْكُلُ بِهَا، وَلَا يَتَوَضَّأُ، وَلَا يَسْتَطِيبُ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ، فَيَصِيرُ كَالْهَالِكِ؛ فَكَانَ قَطْعُ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يَشْتَمِلُ عَلَى هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ أَوَّلَى.

قَالَ: وَأَمَّا الْآيَةُ؛ فَالْمُرَادُ بِهَا قَطْعُ يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ الْيَدَانِ فِي الْمَرَّةِ الْأَوَّلَى. اهـ.

وَرَجَّحَ الشُّوكَانِيُّ أَنَّهُ لَا تَقْطَعُ إِلَّا يَدَهُ الْيُمْنَى فَقَطْ، وَمَا قَضَى بِهِ الصَّحَابَةُ أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انظر: «المغني» (١٢/ ٤٤٠-) «البيهقي» (٨/ ٢٧٤-٢٧٥) «السيوطي» (٤/ ٣٦٣)، «ابن أبي شيبة» (٩/ ٥٠٩-)، «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٨٥-).

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «المغني» (١٢/ ٤٤١): وَتُقَطَّعُ الرَّجُلُ مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَفَعَلَ ذَلِكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْطَعُ مِنْ نِصْفِ الْقَدَمِ مِنْ مَعْقِدِ السَّرَاكِ، وَيَدْعُ لَهُ عَقَبًا يَمْشِي عَلَيْهَا. ^(١) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ. وَلَنَا أَنَّهُ أَحَدُ الْعُضْوَيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ فِي السَّرِقَةِ؛ فَيُقَطَّعُ مِنَ الْمَفْصِلِ كَالْيَدِ. اهـ.

❁ وَإِنْ عَادَ فَسَرَقَ ثَالِثَةً: فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ يَجْبَسُ، وَلَا يَقْطَعُ مِنْهُ شَيْءٌ آخَرَ، ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ بِذَلِكَ الْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَالزَّهْرِيُّ، وَحَمَادٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ.

✽ وذهب بعضهم إلى أنه تقطع في الثالثة يده اليسرى؛ فإن عاد؛ قُطعت رجله اليمنى، وفي الخامسة يُعزَّر ويُجَس، وَنُقِلَ عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما أنها قطعاً يداً أقطع اليد والرجل، وهو قول قتادة، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وأحمد في رواية، وابن المنذر، والأثر عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، في "المصنف"، و"سنن البيهقي"، وهو ثابت عنهما.

✽ وذهب أبو مصعب المالكي إلى القتل في الخامسة، وحُكي عن عمر بن عبد العزيز، وهو قول غير صحيح، والحديث الوارد ضعيفٌ منكرٌ، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٤٦/١٢) "البيهقي" (٨/٢٧٢) - "عبد الرزاق" (١٠/١٨٤) - "الحدود والتعزيرات" (ص ٤٠١-)، "ابن أبي شيبة" (٩/٥٠٩).

مسألة [٢]: إن تكررت السرقة قبل القطع؟

✽ أكثر أهل العلم على أن القطع ليده اليمنى يجزئ عن السرقات المتعددة، وتتداخل حدودها؛ لأنه حدٌّ من حدود الله تعالى، فإذا اجتمعت أسبابه تتداخل كحد الزنى.

✽ وذكر القاضي رواية أنه إذا سرق من جماعة، وجاءوا متفرقين أنها لا تتداخل، ولعله يقيس ذلك على حد القذف.

والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (١٢/٤٤٣).

مسألة [٣]: إن سرق، فقطع، ثم سرق مرة أخرى من المكان الأول؟

يقطع بالسرقة الثانية عند أهل العلم، حتى ولو سرق العين المسروقة أولاً في مذهب الشافعية، والحنابلة خلافاً لأبي حنيفة، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/٤٤٣).

مسألة [٤]: من سرق وله يمينى، فقطعت في قصاص، أو تعدي، أو أكلة؟

✽ يسقط القطع، ولا شيء على العادي إلا الأدب، وبهذا يقول أصحاب المذاهب الأربعة.

السارق ذهب، والقاطع قطع عضوًا غير معصوم.

انظر: "المغني" (١٢/٤٤٤-٤٤٥).

مسألة [٥]: إذا قطع الجذاذ اليسرى بدل اليمنى؟

✽ تجزئ، ويؤدب القاطع، وهو قول قتادة، والشعبي، وأصحاب الرأي، والحنابلة في وجه، وكذا الشافعية في وجه.

✽ وقال بعض الشافعية، والحنابلة: تقطع يمينه كما لو قطعت اليسرى قصاصًا، وأما القاطع فقد قال ابن قدامة رحمته الله: اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا، وَالشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ قَطَعَهَا عَنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنَ السَّارِقِ، أَوْ كَانَ السَّارِقُ أَخْرَجَهَا دَهْشَةً، أَوْ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهَا تُجْزَى، وَقَطَعَهَا الْقَاطِعُ عَالِمًا بِأَنَّهَا يُسْرَاهُ، وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى؛ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا يُسْرَاهُ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهَا مُجْزَتَةٌ؛ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا. وَإِنْ كَانَ السَّارِقُ أَخْرَجَهَا مُحْتَارًا عَالِمًا بِالْأَمْرَيْنِ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ فِي قَطْعِهَا، فَأَشْبَهَ غَيْرَ السَّارِقِ. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

انظر: "المغني" (١٢/٤٤٥) "البيان" (١٢/٤٩٧-).

مسألة [٦]: من سرق، ولا يمينى له؟

حكمه حكم من قطعت يمينه ثم سرق مرة أخرى. "المغني" (١٢/٤٤٤).

مسألة [٧]: من سرق وكانت يمينه شلاء؟

✽ في المسألة روايتان عن أحمد:

إحداهما: تقطع رجله اليسرى؛ لأن الشلاء لا نفع فيها؛ فأشبهت كفا لا أصابع فيها.

والثانية: تُقَطَّعُ يَدُهُ إِنْ كَانَتْ تَنْحَسِمُ كَالصَّحِيحَةِ، وَيَرْقَأُ الدَّمُ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا.

انظر: "المغني" (١٢/٤٤٤).

مسألة [٨]: من سرق وليس له أصابع في يميناه؟

❁ منهم من قال: تقطع؛ لأنَّ الراحة بعض ما يقطع في السرقة، فإذا كان موجودًا؛ قطع، كما لو ذهبت الخنصر، أو البنصر.

❁ ومنهم من قال: لا تقطع، وتقطع الرجل؛ لأنَّ الكف لا تجب فيه دية اليد.

وأما إن كان بعض الأصابع موجودة بحيث بقيت لها منافع؛ فالأولى قطعها عندهم؛ لأنَّ نفعها لم يذهب بالكلية، قاله ابن قدامة. "المغني" (١٢/٤٤٤).

مسألة [٩]: السارق من العبيد والإماء؟

❁ عامة أهل العلم على أنهم يقطعون؛ لعموم الآية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وثبت ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما في "ابن أبي شيبة".

❁ وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما في "ابن أبي شيبة" أنه قال: لا قطع عليهما. وعُلِّل ذلك بأنه حدٌّ لا يمكن تنصيفه؛ فلم يجب في حقها كالرجم، ولأنه حد، فلا يساوي العبدُ فيه الحرَّ كسائر الحدود.

❁ وعكس الجمهور القياس، فقالوا: حدٌّ فلا يتعطل في حق العبد والأمة كسائر الحدود، وفارق الرجم؛ فإنَّ حد الزاني لا يتعطل بتعطيله بخلاف القطع؛ فإنَّ حدَّ السرقة يتعطل بتعطيله.

انظر: "المغني" (١٢/٤٥٠)، "ابن أبي شيبة" (٩/٤٨٣-٤٨٤)، "عبد الرزاق" (١٠/٢٣٧-).

فصل في قطاع الطريق

الأصل في حكمهم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

❀ وهذه الآية تشمل قطاع الطريق من المسلمين عند أكثر العلماء، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة؛ لأنَّ الآية عامة، ولأنَّ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤] دليلاً على أنها في حق المسلمين؛ إذ أنَّ الكفار تقبل منهم التوبة قبل القدرة عليهم وبعدها.

❀ ويُقِلُّ عن الحسن، وعطاء أنها نزلت في المرتدين، واستدل على ذلك بأنَّ سبب الآية قصة العُربانيين، وكانوا ارتدوا عن الإسلام، وقتلوا الرعاة، واستاقوا الإبل.

والقول الأول أصح؛ لعموم الآية، والأصل عموم النص، لا خصوص سببه.

انظر: "المغني" (١٢/٤٧٣).

مسألة [١]: ضابط المحاربين الذين تشملهم الآية السابقة.

اعتبر أهل العلم للمحاربين شروطاً، وهي:

(١) أن يكون ذلك في الخلاء خارج المصر؛ فإن كان في القرية، فلم يعدهم جماعة من أهل العلم محاربين.

❀ وهو قول الثوري، وإسحاق، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة؛ لأنَّ الذي في المصر والقرية يلحقه الغوث غالباً، فتذهب شوكة المعتدين، ويكونون مختلسين.

❀ وقال جماعة من أهل العلم: هو قاطع حيث كان، وإن كان في المصر، أو في القرية،

الآية؛ ولأنَّ حصول ذلك في المصر يجعله أعظم خوفاً وأعظم ضرراً. وهو رواية عن مالك.
 ❀ وقال مالك: إن كان يبعد عن القرية ثلاثة أميال فصاعداً؛ فهم قطاع طريق، وإن كان أقل من ثلاثة أميال؛ فليسوا كذلك.

والصحيح القول الثاني، والله أعلم، وهو ترجيح شيخ الإسلام.

(٢) واشترط أهل العلم أن يكون معهم سلاح؛ فإن لم يكن معهم سلاح؛ فهم غير محاربين؛ لأنهم لا يمتنعون من يقصدهم، قال ابن قدامة: ولا نعلم في هذا خلافاً.
 ❀ وإن عرضوا بالعصي والحجارة؛ فهم محاربون في مذهب أحمد، والشافعي، وأبي ثور.
 ❀ وقال أبو حنيفة: ليسوا محاربين؛ لأنه لا سلاح معهم.

والصحيح القول الأول؛ لأنَّ ذلك في حكم السلاح، بل لو قطعوا الطريق بدون سلاح؛ شملهم الحكم كذلك، وقد أشار إلى ذلك ابن حزم.

انظر: "المغني" (١٢/٤٧٥) "البيان" (١٢/٥٠٢) "المحلى" (١٣/١٥٢).

(٣) ويشترط عند أهل العلم أخذ المال مجاهرةً قهراً، فأما إن أخذوه مختفين؛ فهم سُراق، وإن اختطفوه وهربوا؛ فهم مختلسون، ومنتهبون.

(٤) ويشترط عندهم أن يكون القطاع عندهم منعة، فلو خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة، فاستلبوا منها شيئاً؛ فليسوا بمحاربين؛ لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة، وإن خرجوا على عدد يسير، فقهروهم؛ فهم قطاع طريق.
 انظر: "المغني" (١٢/٤٧٥) "البيان" (١٢/٥٠٢).

مسألة [٢]: هل العقوبات المذكورة في الآية للتنويع، أو الخيار؟

❀ ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنَّ العقوبات للتنويع، فمن قَتَلَ؛ قُتِلَ، ومن قَتَلَ وأخذ المال؛ صُلِبَ، ومن أخذ المال ولم يقتل؛ قُطِعَ من خلاف، وإن أخاف السبيل؛ نُفِيَ. رُوي

هذا القول عن ابن عباس، وإنَّه ضعيف، وهو قول قتادة، وابن محبان، ومحمد بن الحسن،

والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

واستدلوا على ذلك بالحديث: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»؛ ولأنه رتب العقوبات بالأغلظ؛ فدل على عدم إرادة التخير.

✽ وذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنَّ ذلك على الخيار، ويجتهد الحاكم في فعل ما يستحقه القاطع من تلك العقوبات، وهذا قول سعيد بن المسيب، وعطاء، ومجاهد، والحسن، والضحاك، والنخعي، وأبي الزناد، وأبي ثور، وداود، ومالك.

واستدلوا بالتخير بالآية بقوله ﴿أَوْ﴾، ورَّجَّح ذلك ابن حزم، والشوكاني.

انظر: «المغني» (١٢/٤٧٦) «البيان» (١٢/٥٠٠) «المحلى» (٢٢٦٠) «السيل» (ص ٨٦٧)، «تفسير ابن جرير» و«ابن كثير» [آية: ٣٣/ من المائدة]، «ابن أبي شيبه» (١٠/١٤٧).

مسألة [٣]: أحوال المحاربين.

الحال الأولى: أن يقتلوا فقط، فهؤلاء يُقتلون عند أهل العلم، ونُقل الإجماع على ذلك، ويتحتم قتله، ولا يدخله عفو الولي؛ لأنه حد من حدود الله.

✽ وخالف ابن حزم، فقال بالخيار، وإن قتلوا، وهو قول ضعيف.

الحال الثانية: أن يقتلوا ويأخذوا المال.

✽ فجمهور أهل العلم على أنهم يصلبون مع القتل، ولا يقطعون.

✽ وقال بعض الشافعية، وأحمد في رواية: يقطعون ويصلبون. وكلهم يقولون بالقتل،

ونُقل الإجماع على ذلك، ويتحتم القتل، ولا يدخله العفو؛ لما تقدم.

انظر: «المغني» (١٢/٤٧٥-٤٧٧) «البيان» (١٢/٥٠٧) «المحلى» (٢٢٦٠).

الحال الثالثة: أن يأخذوا المال بدون قتل.

ذكر أهل العلم أنها تُنقطع يده اليمنى، ورجله اليسرى، وهو معنى قوله تعالى: ﴿مَنْ

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ مِنْهُ غَيْرُ يَدٍ وَرَجُلٍ، إِذَا كَانَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ صَحِيحَتَيْنِ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَعْدُومَ الْيَدِ وَالرَّجُلِ، إِمَّا لِكَوْنِهِ قَدْ قُطِعَ فِي قَطْعِ طَرِيقٍ، أَوْ سَرِقَةٍ، أَوْ قِصَاصٍ، أَوْ لِمَرَضٍ، فَمُقْتَضَى كَلَامِ الْحَرْقِيِّ سُقُوطُ الْقَطْعِ عَنْهُ، سَوَاءً كَانَتْ الْيَدُ الْيُمْنَى وَالرَّجُلُ الْيُسْرَى، أَوْ بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ قَطْعَ زِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ يَذْهَبُ بِمَنْفَعَةِ الْجَنْسِ، إِمَّا مَنَفَعَةُ الْبُطْخِ، أَوْ الْمَشْيِ، أَوْ كُلِّهِمَا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَسْتَوْفِي أَعْضَاءَ السَّارِقِ الْأَرْبَعَةَ، يُقَطَّعُ مَا بَقِيَ مِنْ أَعْضَائِهِ؛ فَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مَقْطُوعَةً، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى وَحَدَّهَا، وَلَوْ كَانَتْ يَدَاهُ صَحِيحَتَيْنِ، وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى مَقْطُوعَةً، قُطِعَتْ يُمْنَى يَدَيْهِ، وَلَمْ يُقَطَّعْ غَيْرُ ذَلِكَ. وَجَهًا وَاحِدًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ فِي مَحَلِّ الْحَدِّ مَا يُسْتَوْفَى، فَانْكُفِيَ بِاسْتِيفَائِهِ اهـ

❁ وَذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ إِلَى أَنَّ الْحَدَّ فِي الْقَطْعِ، إِمَّا الْيَدَ الْيُمْنَى مَعَ الرَّجُلِ الْيُسْرَى، أَوْ الْيَدَ الْيُسْرَى مَعَ الرَّجُلِ الْيُمْنَى، وَكُلُّهُمَا مُجْزِئٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: "المغني" (١٢/ ٤٨٠-) "البيان" (١٢/ ٥٠٤) "المحلى" (٢٢٦٥).

الحال الرابعة: أن لا يقتلوا، ولا يأخذوا مالا، وإنما يخيفون السبيل بذلك.

❁ الجمهور على أنهم ينفون. واختلفوا في تفسير النفي:

فمنهم من قال: يشردون ولا يتركون يأوون إلى بلد. وهذا قول الحسن، والزهري، وجماعة من الحنابلة.

ومنهم من قال: ينفونهم إلى بلد آخر.

وزاد بعضهم: ويحبس في البلد الذي ينفى إليها. وهو قول مالك، وابن سريج.

وقال بعضهم: يحبس حتى يحدث توبة. وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة.

وقال بعضهم: يطلبهم الإمام ليعاقبهم، أو يخرجوا من بلاد المسلمين. وهو قول

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وتنازع العلماء في نفي المحارب من الأرض هل هو طرده بحيث لا يأوي في بلد، أو حبسه، أو بحسب ما يراه الإمام من هذا وهذا؟ ففي مذهب أحمد ثلاث روايات، الثالثة أعدل وأحسن؛ فإنَّ نفيه بحيث لا يأوي في بلد لا يمكن؛ لتفرق الرعية واختلاف همهم، بل قد يكون بطرده يقطع الطريق، وحبسه لا يمكن؛ لأنه يحتاج إلى مؤنة، إلى طعام وشراب، وحارس، ولا ريب أنَّ النفي أسهل إن أمكن.

قال: ومعلوم أن قوله: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] لا يتضمن نفيه من جميع الأرض، وإنما هو نفيه من بين الناس، وهذا حاصل بطرده وحبسه. اهـ

قلت: يرجح شيخ الإسلام رحمته الله أن الأمر راجع إلى الإمام في ذلك، وهذا هو الذي يظهر، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٨٢/١٢) "البيان" (٥٠٠/١٢) "الفتاوى" (٣١٠/١٥).

مسألة [٤]: وقت الصلب.

✽ قال بعض أهل العلم: يُقتل، ثم يُصلب. وهو قول الشافعي، وأحمد؛ لحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة».

✽ وقال جماعة: يُصلب، ثم يُقتل. وهو قول الأوزاعي، ومالك، والليث، وأبي حنيفة، وأبي يوسف؛ لأنَّ الصلب فيه تعذيب، ولا فائدة من كونه بعد القتل.

✽ وعند ابن حزم، وبعض الظاهرية أنه يُصلب بدون قتل، ويُترك كذلك حتى يموت.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: وينبغي أن ينظر في هذا إلى المصلحة، فإذا رأى القاضي أنَّ المصلحة أن يُصلب قبل أن يُقتل فعل. اهـ

انظر: "المغني" (٤٧٨/١٢) "الشرح المتع" (٢٣٢/٦) "المحلى" (٢٢٦٤).

مسألة [٥]: مدة الصلب.

والردع.

✽ ومذهب الشافعية، والحنفية الصلب ثلاثة أيام.

✽ وقال بعض الحنابلة: قدر ما يقع عليه اسم الصلب.

والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٢/٤٧٨-) "الشرح الممتع" (٦/٢٣٢).

تنبيه: إن مات قبل صلبه لم يصلب؛ لأن الصلب من تمام الحد، وقد فات الحد بالموت. "المغني" (١٢/٤٧٩).

مسألة [٦]: هل يعتبر التكافؤ في القتل في حدّ المحاربين؟

✽ في هذه المسألة قولان لأهل العلم، وهما روايتان عن أحمد، ووجهان في مذهب الشافعية، ومعنى ذلك أن المحارب يُقتل ولو كان حُرًّا والمقتول عبدًا، أو كان مسلمًا والمقتول ذميًّا، أو مستأمنًا.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: والأقوى أنه يُقتل؛ لأنه قتل للفساد العام حدًّا، كما يقطع إذا أخذ أموالهم، كما يحبس بحقوقهم. اهـ
واختار هذا القول ابن حزم أيضًا.

انظر: "المغني" (١٢/٤٧٧) "البيان" (١٢/٥٠٥-) "الفتاوى" (٢٨/٣١١) "المحلى" (٢٢٦٣).

مسألة [٧]: إن جرحَ المحاربُ ولم يقتل، ولم يأخذ مالاً؟

أما على القول بأن العقوبات على التخيير؛ فيكون ذلك راجع إلى اجتهاد الحاكم، وأما على القول بأنها للتنويع كما تقدم، فقالوا: في ذلك القصاص.

واختلفوا هل القصاص متحتّم، أم على اختيار الولي؟ على وجهين في مذهب أحمد، والشافعية. انظر: "المغني" (١٢/٤٨٠) "البيان" (١٢/٥٠٦).

مسألة [٨]: هل يشترط في القطع ههنا أن يكونوا أخذوا ما لا بلغ النصاب؟

✽ اشترط ذلك بعض أهل العلم؛ قياساً على السرقة، وهو مذهب أحمد، والشافعي، وأصحاب الرأي.

✽ ولم يشترط ذلك بعض أهل العلم؛ لعدم وجود نص على التقييد المذكور، وهو مذهب مالك، وأبي ثور، وابن المنذر، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/٤٨١-) «البيان» (١٢/٥٠٢).

مسألة [٩]: عقوبة المحاربين هل هي خاصة بالمباشرين، أم تشمل الردء، والمعين؟

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٣١١-): وإذا كان المحاربون الحرامية جماعة؛ فالواحد منهم باشر القتل بنفسه، والباقون له أعوان وردء له، فقد قيل: إنه يقتل المباشر فقط.

قلت: وهو مذهب الشافعي، وقال: يعزر الباقيون؛ لحديث: «لا يحل دم مسلم إلا بإحدى ثلاث...».

قال: والجمهور على أن الجميع يقتلون، ولو كانوا مائة، وأن الردء والمباشر سواء، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين؛ فإنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل ربيعة المحاربين، والربيعة هو الناظر الذي يجلس على مكان عالٍ ينظر منه لهم من يجيء، ولأنَّ المباشر إنما تمكن من قتله بقوة الردء ومعونته.

قال: والطائفة إذا انتصر بعضها ببعض حتى صاروا ممتنعين؛ فهم مشتركون في الثواب، والعقاب كالمجاهدين. اهـ

قلت: الصواب قول الجمهور، والله أعلم. وانظر: «المغني» (١٢/٤٨٦) «البيان» (١٢/٥٠٣).

مسألة [١٠]: إذا كان في القطاء صبي، أو محنون؟

✽ وخالف أبو حنيفة، فقال: لا يُقام على الباقيين أيضًا، ويصير أمرهم إلى الأولياء
يخبرون بين العفو والقصاص.

والصحيح قول الجمهور. "المغني" (٤٨٦/١٢) "البيان" (٥٠٤/١٢).

مسألة [١١]: إن كانت فيهم امرأة؟

✽ يُقام عليها الحد في مذهب أحمد، والشافعي.

✽ وقال أبو حنيفة: لا يُقام عليها؛ لأنه ليست أهلًا لذلك.

والصحيح قول الجمهور. "المغني" (٤٨٦/١٢) "البيان" (٥٠٣/١٢).

مسألة [١٢]: توبة المحاربين قبل القدرة عليهم.

ذكر أهل العلم أنَّ الحد يسقط عنهم، ويبقى عليهم القصاص في النفس، والجراح،
وغرامة المال، والدية لما لا قصاص فيه؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ۖ

فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤].

انظر: "المغني" (٤٨٣/١٢) "البيان" (٥١٠/١٢).

مسألة [١٣]: بقية الحدود كحد الزنى والسرقة، هل تسقط إذا تاب.

✽ من أهل العلم من قال: تسقط كحد المحاربة. وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد.

✽ والأكثر على عدم سقوطه بذلك، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والأشهر في مذهب

أحمد، وقول للشافعي؛ لعدم ورود الدليل بإسقاطه، ولعموم الأدلة الواردة في إقامة الحد،

ولأنَّ النبي ﷺ أقام الحد على ماعز، والغامدية، وقد حسنت توبتهما، وهذا القول هو

الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٨٤/١٢) "البيان" (٥١١/١٢).

بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ

١٢٣٩ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْحَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفِّ الْحُدُودَ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٢٤٠ - وَلِإِسْلِمٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ. وَفِي (هَذَا) الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيَّأُ الْحَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأْهَا حَتَّى شَرِبَهَا. ^(٢)

١٢٤١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْحَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُقْبَتَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالْأَرْبَعَةُ وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ صَرِيحًا عَنِ الزُّهْرِيِّ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم شرب الخمر.

شرب الخمر من كبائر الذنوب، ودلَّ على تحريمه الكتاب، والسنة.

أما من القرآن: فقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿[المائدة: ٩٠-٩١].

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٣)، ومسلم (١٧٠٦). واللفظ لمسلم، وليس عند البخاري (فلما كان عمر...) إلخ.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٧٠٧).

ومن السنة: حديث أنس رضي الله عنه عند الترمذي (١٢٩٥)، أن النبي ﷺ قال: «لعن الله في الخمر عشرة» وذكر منهم: «شاربها»، وإسناده حسن.

وحديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عند النسائي (٣١٤ / ٨) وغيره: «لا يشرب الخمر رجل من أمتي؛ فيقبل الله منه صلاة أربعين يومًا»، وإسناده صحيح.

وفي «صحيح مسلم» (٢٠٠٢) من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ لَمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ اللَّهُ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..».

وأجمع المسلمون على تحريم الخمر في الجملة. انظر: «المغني» (١٢ / ٤٩٣-٤٩٥) «البيان» (١٢ / ٥١٤).
مسألة [٢]: مقدار الحد على الشارب.

❖ من أهل العلم من قال: حدُّه ثمانون جلدة. وهذا قول مالك، والثوري، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية، والشافعي في قول؛ لأنَّ هذا الذي استقر عليه الأمر في عهد عمر رضي الله عنه بإشارة الصحابة، وعُزي هذا القول للجمهور.

❖ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنَّ حدَّه أربعون. وهو قول الشافعي في الأصح عنه، وأحمد في رواية، وأبي ثور، وداود الظاهري وأصحابه.

واستدلوا بحديث أنس، وحديث علي رضي الله عنه اللذين في الباب.

❖ وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنَّ الخمر لا حدَّ فيها، وإنما فيها التعزير. نقله عنهم ابن المنذر، والطبري، ونقل هذا القول عن الزهري، وأخرج أحمد (٢٩٦٣)، وأبو داود (٤٤٧٦)، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: لم يقت النبي ﷺ في الخمر حدًّا، شرب رجل، فسكر، فانطلق به إلى النبي ﷺ، فلما حاذى دار العباس انفلت منهم، فدخل على العباس، فالتزمه، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فضحك، ولم يأمر فيه بشيء. ولكن في إسناده: محمد بن علي ابن يزيد بن ركانة، وهو مجهول الحال.

بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ، قَالَ: «اضْرِبُوهُ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمِنَّا الضَّارِبُ يَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ. قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ».

وَأَخْرَجَ (٦٧٧٤) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جِيءَ بِالنُّعْمَانِ، أَوْ بِابْنِ النُّعْمَانِ شَارِبًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَنْ كَانَ بِالْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ. قَالَ: فَضْرِبُوهُ، فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ بِالنُّعَالِ.

وفي «الصحيحين» عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا كُنْتُ لِإِقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ، فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْحُمْرِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَسْنَهُ. ^(١)

وفي «البخاري» (٦٧٧٩) عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُؤْتَى بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِمْرَةً أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، فَتَقُومُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا، وَنَعَالِنَا، وَأَرْدِيَتِنَا، حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةِ عُمَرَ، فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ، حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا؛ جَلَدَ ثَمَانِينَ.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٦٧٧٩): وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى وُجُوبِ الْحَدِّ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَحَرَّى مَا كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ضَرَبَ السَّكَرَانَ؛ فَصَيَّرَهُ حَدًّا، وَاسْتَمَرَ عَلَيْهِ، وَكَذَا اسْتَمَرَ مَنْ بَعْدَهُ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَدَدِ.

قال: وَجَمَعَ الْقُرْطُبِيُّ بَيْنَ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَوَّلًا فِي شُرْبِ الْحُمْرِ حَدًّا، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الَّذِي اسْتَجَارَ بِالْعَبَّاسِ، ثُمَّ شَرَعَ فِيهِ التَّعْزِيرُ عَلَى مَا فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا تَقْدِيرَ فِيهَا، ثُمَّ شَرَعَ الْحَدَّ، وَلَمْ يَطْلُعْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى تَعْيِينِهِ صَرِيحًا مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ فِيهِ الْحَدَّ السُّمْعَيْنَ، وَمِنْ ثُمَّ تَوَخَّى أَبُو بَكْرٍ مَا فَعَلَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، ثُمَّ رَأَى عُمَرُ وَمَنْ وَافَقَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ، إِمَّا حَدًّا بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ، وَإِمَّا تَعْزِيرًا. اهـ.

والصحيح في هذه المسألة أنه يُجلد أربعين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر، والله أعلم.

ويدل عليه أَنَّ النبي ﷺ أمر بالجلد في حديث معاوية الذي في الباب، وجاء عن أبي هريرة، وابن عمر رضي الله عنهما، وغيرهم، واختار الشوكاني أنه تعزيز يرجع إلى الإمام، واختاره ابن عثيمين، ولكن قال: لا ينقص عن أربعين جلدة. انظر: «الفتح» (٦٧٧٩) «المغني» (١٢/٤٩٨).

مسألة [٣]: شروط إقامة الحد.

ذكر أهل العلم لإقامة الحد شروطاً:

الأول: أن يشربها مختاراً لذلك، لا بإكراه، أو اضطرار، فمن شربها مكرهاً، أو مضطراً؛ فلا حدَّ عليه.

الثاني: أن يشربها عالماً بأن كثيرها يُسكر.

الثالث: أن يكون مكلفاً.

الرابع: أن يثبت عليه الشرب ببينة، أو إقرار، ويكفي الإقرار مرة عند عامة أهل العلم؛ لأنَّ الحد ليس فيه إتلاف، والبينة شهادة عدلين مسلمين.

انظر: «المغني» (١٢/٤٩٩-٥٠٣).

مسألة [٤]: هل يجب الحد بوجود ريح الخمر من فمه، أو بتقيئها؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه لا يجب الحد بمجرد وجود الريح؛ لأنه يحتمل أنه تضرع به، أو حسبها ماء؛ فلما صارت في فيه مجَّهاً، أو ظنَّها لا تُسكر وكان مكرهاً، أو نحو ذلك، وهذا مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية.

✽ وذهب مالك، وأحمد في رواية إلى أنه يُقام عليه الحد؛ إلا أن يدعي أمراً ممكناً، وشبهة دارئة للحد. وصحَّ إقامة الحد بذلك عن عمر، وابن مسعود رضي الله عنهما.^(١)

ومثله الخلاف فيما إذا تقيأ خمرًا، وقد صحَّ عن عثمان رضي الله عنه إقامة الحد بذلك، كما في

أحاديث الباب، وقد رجَّح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

فقال كما في "مجموع الفتاوى" (٣٣٩ / ٢٨): فَإِنْ وُجِدَتْ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ، أَوْ رُئِيَ وَهُوَ يَتَقَيُّهَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَقَدْ قِيلَ: لَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ شَرِبَ مَا لَيْسَ بِخَمْرٍ، أَوْ شَرَبَهَا جَاهِلًا بِهَا، أَوْ مَكْرَهًا وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: بَلْ يُجْلَدُ إِذَا عُرِفَ أَنَّ ذَلِكَ مُسْكِرٌ. وَهَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَعَثْمَانَ، وَعَلِيٍّ ^(١)، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَعَلَيْهِ تَدُلُّ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي يَصْلَحُ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَحَدٌ فِي غَالِبِ نَصُوصِهِ وَغَيْرِهَا. اهـ

وقال رحمته الله في (٣٨٣ / ٢٠) من "مجموع الفتاوى": إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَبْهَةٌ. اهـ

وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم، وهو اختيار ابن القيم رحمته الله. انظر: "المغني" (٥٠٢، ٥٠١ / ١٢) "مجموع الفتاوى" (٣٣٩ / ٢٨) (٣٨٣ / ٢٠) "الحدود والتعزيرات" (ص ٣٢٥-).

مسألة [٥]: هل يُقتل الشارب في الرابعة؟

✽ عامة أهل العلم على عدم القتل، ونقل الترمذي الإجماع على عدم العمل بالحديث الوارد بالقتل في الرابعة، وحمله الجمهور على أنه منسوخ.

واحتجوا على نسخه بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في "صحيح البخاري" (٦٧٨٠) أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ جِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأَتَى بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ، فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ، إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وهذا من أجود ما يُحتجُّ به على أن الأمر بقتل الشارب في الثالثة،

قال: ولكن نسخ الوجوب لا يمنع الجواز إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك. اهـ بتصرف
وقد قيل: إن الإجماع لم يصح.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (٦٧٧٩) - بعد أن ذكر كلام الترمذي -: وهو
محمول على من بعد من نقل غيره عنه القول به، كعبدالله بن عمرو فيما أخرجه أحمد، والحسن
البصري، وبعض أهل الظاهر. اهـ

قلت: الأثر عن عبدالله بن عمرو بن العاص أخرجه أحمد في "مسنده" (١٩١/٢) من
طريق الحسن عنه، ولم يسمع منه؛ فهو منقطع لا يثبت عنه.

وأما قول الحسن، فقال بكر أبو زيد رحمته الله: لا بد من العلم بسنده، ولم يذكر له الحافظ
سنداً. اهـ

وقد ذهب ابن القيم رحمته الله إلى جواز القتل إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك، وإليه يميل
شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما تقدم. والصحيح هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الفتح" (٦٧٧٩) "الحدود والتعزيرات عند ابن القيم" (ص ٣٠٦-) "المحلى" (٢٢٩٢) "مجموع
الفتاوى" (٤٨٣/٧) (٣٤٧/٢٨) (٣١٩/٣٤) "الاختيارات" (ص ٢٩٩).

مسألة [٦]: مقدار حد العبد والأمة الشاربين.

✽ مذهب الجمهور التصنيف في ذلك؛ قياساً على حد الزنى، فمنهم من قال: أربعين
جلدة. ومنهم من قال: عشرين جلدة. كلٌّ على أصله.

✽ وذهب أبو ثور، وأكثر الظاهرية إلى أنه يُجلد كما يجلد الحر، وهذا هو الصواب، والله
أعلم. انظر: "الفتح" (٦٧٧٩) "المغني" (٥١١/١٢) "البيان" (٥٢٤/١٢).

مسألة [٧]: إن مات المحلود بسبب الجلد؟

إذا لم يزد على أربعين؛ لأنه فعَل ما هو مأذون له شرعاً.

وما في "الصحيحين" عن علي رضي الله عنه أنه قال: ما كنت لأقيم على أحدٍ حداً فيموت، فأجد عليه في نفسي إلا صاحب الخمر؛ فإنه لو مات وديته؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه. ^(١) فهذا منه رضي الله عنه على سبيل الورع، والله أعلم.

وأما غير شارب الخمر فاتفقوا على أنه لا ضمان عليه. انظر: "المغني" (١٢/٥٠٣، ٥٠٤) "الفتح" (٦٧٧٨).

مسألة [٨]: هل يُقام عليه الحد حال سكره، أم بعد صحوه؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/٥٠٥-٥٠٦): وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى السَّكَرَانِ حَتَّى يَصْحُوَ. رُوِيَ هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّجْرُ وَالتَّنْكِيلُ، وَحُصُولُهُ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِي صَحْوِهِ أَوْ بَعْدَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَيْهِ. اهـ

مسألة [٩]: هل يشترط أن يكون الجلد بسوط؟

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (٦٧٧٥): قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ": أَجْمَعُوا عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِالْجَرِيدِ، وَالنُّعَالِ، وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ. ثُمَّ قَالَ: وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ بِالسَّوْطِ، وَشَدُّ مَنْ قَالَ: (هُوَ شَرَطٌ)، وَهُوَ غَلَطٌ مُنَابِذٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. اهـ

وبَوَّبَ البخاري رحمته الله في "صحيحه": [باب الضرب بالجريد والنعال]، ثم استدل بحديث أبي هريرة، والسائب بن يزيد رضي الله عنهما، وقد تقدما.

وقال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٧/٤٨٣): وكذلك صفة الضرب؛

فإنه يجوز جلد الشارب بالجريد، والنعال، وأطراف الثياب بخلاف الزاني، والقاذف. اهـ

١٢٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

يُستفاد من الحديث عدم جواز الجلد والضرب بالوجه، وقد تقدمت المسائل المتعلقة بصفة الجلد.

١٢٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إقامة الحدود في المساجد.

✽ جمهور أهل العلم وعامتهم على عدم جواز إقامة الحدود في المساجد؛ لأنَّ النبي ﷺ نهى عن ذلك كما في الحديث المذكور؛ ولأنَّه لا يؤمن أن يخرج منه أذى أثناء إقامة الحد، والله أعلم. وقد ثبت عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد صحيح كما في «مصنف عبدالرزاق» (٢٣/١٠) أنه كان يأمر بإخراج الرجل من المسجد وضربه خارج المسجد.

✽ وذهب ابن أبي ليلى إلى الجواز، والصحيح قول الجمهور.

انظر: «المغني» (١٢/٥١١-).

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢). ولفظ البخاري «إذا قاتل» وهي عند مسلم أيضًا.

(٢) حسن لغيره. أخرجه الترمذي (١٤٠١)، والحاكم (٣٦٩/٤)، وفي إسناد الترمذي إسماعيل بن مسلم المكي، ولكن تابعه سعيد بن بشير عند الحاكم، والأول شديد الضعف، والثاني ضعفه سير.

١٢٤٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَحْرِيمَ الْحَمْرِ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

١٢٤٥ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْحَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ. وَالْحَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

١٢٤٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٣)

١٢٤٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٤)

١٢٤٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْذِلُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السَّقَاءِ، فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ، وَالْغَدَ، وَبَعْدَ الْغَدِ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءُ الثَّلَاثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ؛ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٥)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: الأشربة المحرمة، ومقدار ما يحرم منها.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٢/٤٩٥): الْمُجْمَعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ: عَصِيرُ الْعِنَبِ، إِذَا اشْتَدَّ وَقَذَفَ رَبْدَهُ.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٩٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٨١)، ومسلم (٣٠٣٢).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٠٠٣).

(٤) حسن، صحيح بشواهده. أخرجه أحمد (٣/٣٤٣)، وأبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وابن حبان (٥٣٨٢)، وهو حديث حسن، وصحيح بشواهده.

تبيين: لم يخرج النسائي حديث جابر، وإنما أخرج الحديث في «سننه» (٨/٣٠٠-٣٠١)، عن عبد الله

❁ قَالَ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَهُوَ خَمْرٌ حُكْمُهُ حُكْمُ عَصِيرِ الْعِنَبِ فِي تَحْرِيمِهِ، وَوُجُوبِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِهِ. وَرَوَى تَحْرِيمَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَأَنَسٍ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَجَاهِدٌ، وَالْقَاسِمُ، وَقَتَادَةُ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَإِسْحَاقُ.

❁ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي عَصِيرِ الْعِنَبِ إِذَا طُبِّخَ فَذَهَبَ ثُلَاثُهُ، وَنَقِيعِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا طُبِّخَ وَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ ثُلَاثُهُ، وَنَبِيذِ الْحِنْطَةِ، وَالذَّرَّةِ وَالشَّعِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ نَقِيعًا كَانَ أَوْ مَطْبُوخًا: كُلُّ ذَلِكَ حَلَالٌ، إِلَّا مَا بَلَغَ السُّكْرَ، فَأَمَّا عَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا اشْتَدَّ وَقَدَفَ زَبَدَهُ، أَوْ طُبِّخَ فَذَهَبَ أَقْلُ مِنْ ثُلَاثِيهِ، وَنَقِيعِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا اشْتَدَّ بِغَيْرِ طَبْخٍ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرَةُ لِعَيْنَيْهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ»^(١).

قَالَ، وَلَنَا مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»، وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ؛ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ، وَالْأَثَرُمُ، وَغَيْرُهُمَا، وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، قَالَ: «وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ؛ فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(٢)، وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْحُمْرِ، وَهِيَ مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ. وَالْحُمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣)؛ وَلَا نَهَى مُسْكِرٌ، فَأَشْبَهَ عَصِيرَ الْعِنَبِ.

قَالَ، فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْمُسْكِرِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ مُسْعِرٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ شَدَّادٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: جَاءَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِأَحَادِيثَ مَعْلُومَةٍ، ذَكَرْنَاهَا مَعَ عَلِيلِهَا. وَذَكَرَ

(١) أخرجه النسائي (٨/ ٣٢٠-٣٢١)، وصوب وقفه على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤١٦٦)، وأبو حنيفة (١١٦٦)، وأبو يونس (١١٦٦)، وأبو داود (٤١٦٦)، وأبو حنيفة (١١٦٦)، وأبو يونس (١١٦٦).

الْأَثَرُ أَحَادِيثُهُمُ النَّبِيُّ يَحْتَجُونَ بِهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ، فَضَعَّفَهَا كُلُّهَا، وَبَيَّنَّ عِلْلَهَا. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ خَبَرَ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالسُّكْرِ: الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ؛ فَإِنَّهُ يَرَوِي هُوَ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». اهـ.

وانظر: «البيان» (٥١٩/١٢) «مجموع الفتاوى» (١٩٩/٣٤-٢٠٠).

مسألة [٢]: هل يجب الحد على من شرب قليلاً لم يسكر منه؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٤٩٧/١٢): يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى مَنْ شَرِبَ قَلِيلًا مِنَ الْمُسْكِرِ أَوْ كَثِيرًا. وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي عَصِيرِ الْعِنَبِ غَيْرِ الْمَطْبُوخِ، وَاخْتَلَفُوا فِي سَائِرِهَا، فَذَهَبَ إِمَامُنَا إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ عَصِيرِ الْعِنَبِ وَكُلِّ مُسْكِرٍ. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَعُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَتَادَةَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُحَدُّ إِلَّا أَنْ يَسْكُرَ مِنْهُمْ: أَبُو وَائِلٍ، وَالنَّخَعِيُّ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ.

قال: وَلَكِنَّا مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ؛ فَاجْلِدُوهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ؛ فَيَتَنَاوَلُ الْحَدِيثُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ. اهـ.

وانظر: «البيان» (٥١٩/١٢).

مسألة [٣]: حكم النبيذ والعصير.

النبيذ: هو الماء يُنْبَذُ فِيهِ التمر، أو الزبيب؛ لتكسبه الحلاوة.

قال النووي رحمته الله في شرح حديث ابن عباس الذي في الباب: فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ الْإِنْتِبَازِ، وَجَوَازِ شُرْبِ النَّبِيدِ مَا دَامَ حُلُومًا لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَلَمْ يُغَلِّ، وَهَذَا جَائِزٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

قال: وَأَمَّا سَقْيُهُ الْخَادِمَ بَعْدَ الثَّلَاثِ وَصَبُّهُ؛ فَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ بَعْدَ الثَّلَاثِ تَغْيَرُهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ

ﷺ يَنْتَزِعُهُ عَنْهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ. اهـ «شرح مسلم» (٢٠٠٤).

قال ابن قدامة رحمته الله: لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يُغَلِّ، أَوْ تَأْتِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

تَحْرِيمِهِ، وَإِنْ أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يُغَلِّ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: هُوَ حَرَامٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ: اشْرَبُهُ ثَلَاثًا، مَا لَمْ يُغَلِّ، فَإِذَا أَتَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَلَا تَشْرَبُهُ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: هُوَ مُبَاحٌ مَا لَمْ يُغَلِّ وَيُسْكِرْ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١)؛ وَلِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ الشَّدَّةُ الْمُطْرِبَةُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمُسْكِرِ خَاصَّةً.

ثم استدلل ابن قدامة على ترجيح المذهب بحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في الباب.

ثم قال: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ شُرْبُهُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ إِذَا لَمْ يُغَلِّ مَكْرُوهًا غَيْرَ مُحَرَّمٍ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ لَمْ يُصَرِّحْ بِتَحْرِيمِهِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: أَكْرَهُهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَشْرَبُهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ. اهـ.

مسألة [٤]: صفة الوعاء الذي ينبذ فيه.

✽ كان قد نُهي عن الانتباز في الدُّبَاءِ، والحتتم، والنقير، والمقير، والمزفت، كما جاء ذلك في «الصحيحين» عن عدد من الصحابة، ثم نسخ النهي عن ذلك بحديث بريدة: «كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في سقاء، فاشربوا في الأوعية كلها، ولا تشربوا مسكرًا» أخرجه مسلم (١٩٩٩)، وعليه فيجوز الانتباز في جميع الأوعية، ويحذر من الأوعية المذكورة؛ فَإِنَّ الإِسْكَارَ يسرع فيها، وجهور العلماء على ذلك.

✽ وعن أحمد رواية، ومالك بالمنع من ذلك؛ للنهي الوارد، والصحيح قول الجمهور.

انظر: «الفتح» (٥٥٩٢) «الحدود والتعزيرات» (ص ٢٨٩-) «المغني» (١٢/ ٥١٥).

مسألة [٥]: انتباز نوعين كالتمر والزبيب، أو الرطب والتمر، ونحوهما؟

في «الصحيحين» عن جابر رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْلُطَ الزَّبِيبَ، وَالتَّمْرَ، وَالبَسْرَ وَالرُّطْبَ. ^(٢)

وفيهما عن أبي قتادة رضي الله عنه: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ، وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ،

ولينبذ كل واحد منهما على حدة.^(١)

وفي "صحيح مسلم" (١٩٨٧) عن أبي سعيد رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التمر والزبيب أن يخلط بينهما، وعن التمر والبسر أن يخلط بينهما.

وفي رواية: من شرب النبيذ منكم؛ فليشر به زبيبا فردا، أو تمرا فردا، أو بسرا فردا.

وأخرجه مسلم (١٩٨٩-١٩٩١) بنحوه عن أبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم أيضا.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (١٩٨٦): سَبَبُ الْكَرَاهَةِ فِيهِ أَنَّ الْإِسْكَارَ يُسْرِعُ إِلَيْهِ سَبَبُ الْخَلْطِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ، فَيَظُنُّ الشَّارِبُ أَنَّهُ لَيْسَ مُسْكِرًا، وَيَكُونُ مُسْكِرًا، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ هَذَا النَّهْيَ لِكِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا، وَهَذَا قَالَ جَاهِلِي الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: هُوَ حَرَامٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا كَرَاهَةَ فِيهِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَا حَلَّ مُفْرَدًا؛ حَلَّ مُخْلُوطًا. وَانْكَرَ عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَقَالُوا: مُنَابَذَةً لِصَاحِبِ الشَّرْعِ، فَقَدْ ثَبَتَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ فِي النَّهْيِ عَنْهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا كَانَ مَكْرُوهًا. اهـ

قلت: وقال بالتحريم إسحاق، ومالك، وأحمد في رواية، وبعض الشافعية وهو الصحيح، وقال به ابن حزم في الخمسة الأنواع التي ذُكرت في الأحاديث.

انظر: "الفتح" (٥٦٠٠) "المغني" (٥١٥/١٢) "الحدود والتعزيرات" (٢٨٦-).

تنبيه: القائلون بتحريم الخليطين، وكذا الانتباز في الأوعية، وكذا بتحريم النبيذ بعد ثلاث، لا حدَّ عندهم على من تناول ذلك؛ إلا أن يسكر.

مسألة [٦]: حكم شرب الطلاء.

نُقل عن جماعة من الصحابة أنهم أباحوا شرب (الطلاء) إذا طُبِّخَ وذهب ثلثاه، وعن بعضهم إذا ذهب نصفه.

قال البخاري رحمه الله في "صحيحه" [باب: (١٠) من كتاب الأشربة]: وَرَأَى عُمَرُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَمُعَاذُ شَرِبَ الطَّلَاءَ عَلَى الثَّلْثِ، وَشَرِبَ الْبَرَاءُ، وَأَبُو جُحَيْفَةَ عَلَى النِّصْفِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اشْرَبَ الْعَصِيرَ مَا دَامَ طَرِيًّا. اهـ

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" - بعد أن ذكر من وصل الآثار المذكورة -: وَالطَّلَاءُ بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمَدِّ: هُوَ الدَّبْسُ، شُبَّةُ بَطَلَاءِ الْإِبِلِ، وَهُوَ الْقَطْرَانُ الَّذِي يُدْهَنُ بِهِ، فَإِذَا طُبِخَ عَصِيرُ الْعِنَبِ حَتَّى تَمَدَّدَ أَشْبَهُ طَلَاءِ الْإِبِلِ، وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ غَالِبًا لَا يُسْكِرُ.

قال: وَقَدْ وَافَقَ عُمَرُ، وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ عَلَى الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ أَبُو مُوسَى، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُمَا، وَعَلِيٌّ، وَأَبُو أَمَامَةَ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَغَيْرُهُمْ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ، وَمِنْ التَّابِعِينَ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ، وَعِكْرِمَةُ، وَمِنْ الْفُقَهَاءِ: الثَّوْرِيُّ، وَاللَيْثُ، وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالْجُمْهُورُ، وَشَرَطَ تَنَاوُلُهُ عِنْدَهُمْ مَا لَمْ يُسْكِرْ، وَكَرِهَهُ طَائِفَةٌ تَوَرَّعًا.

ثم ذكر من وصل أثر أبي جحيفة، والبراء.

نثر قال: وَوَأَفَقَ الْبَرَاءُ، وَأَبَا جُحَيْفَةَ جَرِيرٌ وَأَنَسٌ، وَمِنْ التَّابِعِينَ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ، وَشَرِيح.

قال: وَأَطْبَقَ الْجَمِيعَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ يُسْكِرُ؛ حَرَمٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي "الْأَشْرِبَةِ": بَلَغَنِي أَنَّ النِّصْفَ يُسْكِرُ؛ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ حَرَامٌ.

قال الحافظ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَعْنَابِ الْبِلَادِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: إِنَّهُ شَاهِدٌ مِنَ الْعَصِيرِ مَا إِذَا طُبِخَ إِلَى الثَّلْثِ يَنْعَقِدُ وَلَا يَصِيرُ مُسْكِرًا أَصْلًا، وَمِنْهُ مَا إِذَا طُبِخَ إِلَى النِّصْفِ كَذَلِكَ، وَمِنْهُ مَا إِذَا طُبِخَ إِلَى الرَّبْعِ كَذَلِكَ. بَلْ قَالَ: إِنَّهُ شَاهِدٌ مِنْهُ مَا يَصِيرُ رُبًّا خَائِرًا لَا يُسْكِرُ، وَمِنْهُ مَا لَوْ طُبِخَ لَا يَبْقَى غَيْرُ رُبْعِهِ لَا يَخْتَرُ وَلَا يَنْفَكُ السُّكْرُ عَنْهُ. قَالَ: فَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ أَمْرِ الطَّلَاءِ عَلَى مَا لَا يُسْكِرُ بَعْدَ الطَّبْخِ. وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ النَّارَ لَا تُحْلِلُ شَيْئًا وَلَا تُحَرِّمُهُ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْهُ، وَقَالَ: إِنَّهُ

الْعَسَل، وَيُؤْكَل وَيُصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَيُشْرَب.

ثم ذكر أثر ابن عباس رضي الله عنه: اشرب العصير ما دام طرياً.

قال: وَصَلَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي ثَابِتِ التَّعْلِيّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعَصِيرِ؟ فَقَالَ: إِشْرَبْهُ مَا كَانَ طَرِيًّا. قَالَ: إِنِّي طَبَخْتُ شَرَابًا وَفِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ. قَالَ: أَكُنْتُ شَارِبَهُ قَبْلَ أَنْ تَطْبُخَهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَإِنَّ النَّارَ لَا تُحِلُّ شَيْئًا قَدْ حُرِّمَ. وَهَذَا يُقَيِّدُ مَا أُطْلِقَ فِي الْأَثَارِ الْهَاضِمَةِ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِي يُطْبَخُ إِنَّهُ هُوَ الْعَصِيرُ الطَّرِيُّ قَبْلَ أَنْ يَتَخَمَّرَ، أَمَّا لَوْ صَارَ خَمْرًا فَطَبَخَ؛ فَإِنَّ الطَّبْخَ لَا يُطَهِّرُهُ، وَلَا يُحِلُّهُ إِلَّا عَلَى رَأْيِ مَنْ يُجِيزُ تَخْلِيلَ الْخَمْرِ، وَالْجُمُهور عَلَى خِلَافِهِ.

قال: وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالتَّحَوِّعِيِّ: إِشْرَبِ الْعَصِيرَ مَا لَمْ يَغْلِ. وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ. وَهَذَا قَوْلٌ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ إِذَا بَدَأَ فِيهِ التَّغْيِيرُ يَمْتَنِعُ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْغَلِيَانِ، وَهَذَا قَالَ أَبُو يُونُسَ. وَقِيلَ: إِذَا انْتَهَى غَلِيَانُهُ وَابْتَدَأَ فِي الْهُدُوءِ بَعْدَ الْغَلِيَانِ. وَقِيلَ: إِذَا سَكَنَ غَلِيَانُهُ.

قال: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَحْرُمُ عَصِيرُ الْعِنَبِ النَّيِّءِ حَتَّى يَغْلِيَ وَيَقْدَفَ بِالزَّبْدِ. فَإِذَا عَلَى وَقْدَفَ بِالزَّبْدِ؛ حَرُمَ. وَأَمَّا الْمَطْبُوخُ حَتَّى يَذْهَبَ ثُلَاثُهُ وَيَبْقَى ثُلَاثُهُ فَلَا يَمْتَنِعُ مُطْلَقًا، وَلَوْ عَلَى وَقْدَفَ بِالزَّبْدِ بَعْدَ الطَّبْخِ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْجُمُهور: يَمْتَنِعُ إِذَا صَارَ مُسْكِرًا، شُرِبَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، سِوَا عَلَى أَمٍّ لَمْ يَغْلِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْلُغَ حَدَّ الْإِسْكَارِ بَأَنْ يَغْلِيَ، ثُمَّ يَسْكُنَ غَلِيَانُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُرَادُ مَنْ قَالَ: حَدُّ مَنْعِ شُرْبِهِ أَنْ يَتَغَيَّرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

انظر: "الفتح" [باب: (١٠) من كتاب الأشربة] "مجموع الفتاوى" (٣٤/ ١٩٩-٢٠٠، ٢١٥-) "المغني"

(١٢/ ٥١٤) "ابن أبي شيبه" (٨/ ١٧٠-).

١٢٤٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيهَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

١٢٥٠ - وَعَنْ وَاثِلِ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُؤَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهَا دَاءٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: شرب الخمر للتداوي، ولدفع العطش عند الضرورة.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٢ / ٥٠٠): وَإِنْ شَرِبَهَا صَرْفًا، أَوْ مَمْزُوجَةً بِشَيْءٍ يَسِيرٍ لَا يَرَوِي مِنَ الْعَطَشِ، أَوْ شَرِبَهَا لِلتَّداوِي؛ لَمْ يُحِبَّ لَهُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ الْحَدُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُبَاحُ شَرْبُهَا هَهُنَا.

قال، وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: يُبَاحُ شَرْبُهَا لِلتَّداوِي دُونَ الْعَطَشِ؛ لِأَنَّهَا حَالُ ضَرُورَةٍ، فَأَبِيحَتْ فِيهَا؛ كَدَفْعِ الْغَصَةِ وَسَائِرِ مَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ. اهـ.

ثم استدل ابن قدامة على التحريم بحديثي الباب.

قال النووي رحمه الله في شرح حديث واثل: وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ؛ فَيَحْرُمُ التَّداوِي بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، فَكَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُهَا بِلَا سَبَبٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّداوِي بِهَا، وَكَذَا يَحْرُمُ شَرْبُهَا لِلْعَطَشِ، وَأَمَّا إِذَا غَصَّ بِلُقْمَةٍ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُسَيِّغُهَا بِهِ إِلَّا حَمْرًا؛ فَيَلْزِمُهُ الْإِسَاعَةُ بِهَا؛ لِأَنَّ حُصُولَ الشِّفَاءِ بِهَا حِينَئِذٍ مَقْطُوعٌ بِهِ، بِخِلَافِ التَّداوِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(١) ضعيف. أخرجه البيهقي (٥/١٠)، وابن حبان (١٣٩١)، وفي إسناده حسان بن مخرق وهو مجهول الحال. وقد صح عن ابن مسعود موقوفاً عليه، أخرجه ابن أبي شيبة (٨/٩٦)، والطبراني (٩٧١٤)

مسألة [٢]: الحشيشة والمخدرات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١٠ / ٣٤): هذه الحشيشة الصلبة حرام، سواء سكر منها أو لم يسكر، والسكر منها حرام باتفاق المسلمين، ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال؛ فإنه يُستتاب؛ فإن تاب، وإلا قُتل مرتدًا، لا يُصلَّى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين. اهـ

وانظر: "الفتاوى" (٢١١ / ٣٤، ٢١٣-٢١٤).

بَابُ التَّعْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ

التعزير: هو المنع، والمقصود الزجر، أو الإهانة، أو اللوم، أو الضرب لمن يستحقه؛ ليمنعه مما أوجب عليه ذلك.

وقوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، أي: لتنصروه بمنعه مما تمنعوا منه أنفسكم وأولادكم.

والمقصود به في هذا الباب تأديب من يستحق ذلك بعقوبة غير مقدرة شرعاً، ولا قصاص فيها. انظر "حاشية البيان" (٥٣٢ / ١٢) "الشرح الممتع" (١٨٤ / ٦) "الفتح" (٦٨٤٨).

١٢٥١ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: ما المقصود بقوله: «إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى»، وكم هو مقدار التعزير؟

قال ابن القيم رحمه الله في "أعلام الموقعين" (٢٩ / ٢): إِنَّ الْحَدَّ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ أَعَمُّ مِنْهُ فِي اضْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِالْحُدُودِ: عُقُوبَاتِ الْجُنَايَاتِ الْمُقَدَّرَةِ بِالشَّرْعِ خَاصَّةً. وَالْحَدَّ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ نَفْسُ الْجُنَايَةِ تَارَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ فَالْأَوَّلُ حُدُودُ الْحَرَامِ، وَالثَّانِي حُدُودُ الْحَلَالِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا» ^(٢)، وَفِي حَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ: «وَالسُّورَانُ

حُدُودُ اللَّهِ»^(١)، وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً جِنْسُ الْعُقُوبَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُقَدَّرَةً، فَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُضْرَبُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» يُرِيدُ بِهِ الْجَنَائِيَّةَ الَّتِي هِيَ حَقُّ اللَّهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ تَكُونُ الْعَشْرَةُ فَمَا دُونَهَا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْحَدِّ الْجَنَائِيَّةُ؟ قِيلَ: فِي ضَرْبِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَعَبْدَهُ، وَوَلَدَهُ، وَأَجِيرَهُ؛ لِلتَّأْدِيبِ وَنَحْوِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ؛ فَهَذَا أَحْسَنُ مَا خُرِجَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. اهـ

وهذا القول هو مقتضى مذهب مالك، وأبي ثور، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٣٤٧/٢٨-٣٤٨)؛ وعليه فقد اختلف الفقهاء في أكثر التعزير. قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٠٨/٢٨): وأما أكثر التعزير ففيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره: أحدها: عشر جلدات. والثاني: دون أقل الحدود إما تسعة وثلاثون سوطاً، وإما تسعة وسبعون سوطاً، وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد. والثالث: أنه لا يتقدر بذلك. وهو قول أصحاب مالك، وطائفة من أصحاب الشافعي، وأحمد، وهو إحدى الروايتين عنه، لكن إن كان التعزير فيما فيه مقدر؛ لم يبلغ به ذلك المقدر، مثل التعزير على سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع، والتعزير على المضمضة بالخمير لا يبلغ به حد الشرب، والتعزير على القذف بغير الزنى لا يبلغ به الحد.

قال: وهذا القول أعدل الأقوال عليه دلت سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، فقد أمر النبي ﷺ بضرب الذي أحلت له امرأته جاريته مائة، ودرأ عنه الحد بالشبهة^(٢)، وأمر أبو بكر، وعمر بضرب رجل وامرأة وُجِدَا في لحاف واحد مائة، مائة^(٣)، وأمر عمر بضرب

= «جامع العلوم والحكم» رقم (٣٠).

(١) أخرجه أحمد (٤/١٨٢)، وصححه شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند» رقم (١١٧٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٥٨)، وأحمد (٤/٢٧٧)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، وهو من طريق قتادة،

عن حبيب بن سالم، ولم يسمعه منه، إنما سمعه من خالد بن عرفطة، وهو مجهول، وقد ضعف الحديث

الذي نقش على خاتمه، وأخذ من بيت المال مائة، ثم ضربه في اليوم الثاني مائة، ثم ضربه في اليوم الثالث مائة، وضرب صبيغ بن عسل لما رأى من بدعته ضرباً كثيراً لم يعده.^(١)

قال: ومن لم يندفع فسادَه في الأرض الا بالقتل؛ قُتل، مثل المفرق لجماعة المسلمين، والداعي إلى البدع في الدين، قال تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا بويع لخليفتين؛ فاقتلوا الآخرَ منهما»، وقال: «من جاءكم وأمركم على رجل واحد، يريد أن يفرق جماعتكم؛ فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان»^(٢)، وأمر النبي ﷺ بقتل رجل تعمد عليه الكذب^(٣)، وسأله بن الديلمى عمن لم ينته عن شرب الخمر؟ فقال: «من لم ينته عنها؛ فاقتلوه».^(٤)

قال: ومن أنواع التعزير: النفي، والتغريب، كما كان عمر بن الخطاب يعزر بالنفي في شرب الخمر إلى خيبر، وكما نفى صبيغ بن عسل إلى البصرة، وأخرج نصر بن حجاج إلى البصرة لما افتتن به النساء.^(٥) اهـ

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «الاختيارات» (ص ٢٩٩-٣٠١): ومن التعزير الذي

= شعبة (٩/ ٥٢٨-)، «عبد الرزاق» (٧/ ٤٠١).

(١) أخرج القصة الدارمي برقم (١٤٦) (١٥٠)، والآجري في «الشريعة» (ص ٧٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٢٩) (٣٣٠)، وبعض أسانيدھا صحيحة، وبعضھا فيها ضعف.

(٢) أخرجهما مسلم (١٨٥٢) (١٨٥٣)، الأول عن أبي سعيد الخدري، والثاني عن عرفة بن شريح رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٢١٥)، من حديث صحابي مبهم، وفي إسناده: أبو حمزة الثماني، وهو متروك.

وأخرجه في «الأوسط» (٢١١٢)، من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفي إسناده: عطاء بن السائب، وهو مختلط، والراوي عنه هو وهيب بن خالد، وقد روى عنه بعد الاختلاط؛ فالحديث ضعيف.

(٤) أخرجه أحمد (٢٣١-٢٣٢) بإسناد صحيح، وقد صححه الإمام الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند» رقم (٣٢٥).

جاءت به السنة ونصَّ عليه أحمد، والشافعي: نفي المخنث، وحلق عمر رأس نصر بن حجاج، ونفاه لما افتتن به النساء، فكذلك من افتتن به الرجال من المراءان، بل هو أولى. ولا يقدر التعزير، بل بما يردع المعزر، وقد يكون بالعزل، والنيل من عرضه، مثل أن يقال له: يا ظالم، يا معتدي. وبإقامته من مجلسه.

قال: والذين قدروا التعزير من أصحابنا إنما هو فيما إذا كان تعزيراً على ما مضى من فعل، أو ترك؛ فإن كان تعزيراً لأجل ترك ما هو فاعل له؛ فهو بمنزلة قتل المرتد، والحربي، وقتل الباغي، والعادي، وهذا تعزير غير مقدر، بل قد ينتهي إلى القتل، كما في الصائل لأخذ المال يجوز أن يمنع من أخذ المال، ولو بالقتل. وعلى هذا فإذا كان المقصود دفع الفساد، ولم يندفع إلا بالقتل؛ قُتل، وحينئذٍ فمن تكرر منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة، بل استمر على ذلك الفساد؛ فهو كالصائل الذي لا يندفع إلا بالقتل، فيقتل، ويمكن أن يُجرَّج قتل شارب الخمر في الرابعة على هذا.

قال: وكذلك تارك الواجب، فلا يزال يعاقب حتى يفعل.

قال: والتعزير بالمال سائغ؛ إتلافًا وأخذًا، وهو جارٍ على أصل أحمد؛ لأنه لم يختلف أصحابه أن العقوبات في الأموال غير منسوخة كلها.

قال: وقول الشيخ أبي محمد المقدسي: (ولا يجوز أخذ ماله) يعني: المعزر، إشارة منه إلى ما يفعله الولاة الظلمة.

قال: والتعزير يكون على فعل المحرمات، وترك الواجبات، فمن جنس ترك الواجبات من كتم ما يجب بيانه كالبايع المدلس، والمؤجر المدلس، والنكاح وغيرهم من العالمين، وكذا الشاهد، والمفتي، والحاكم، ونحوهم؛ فإنَّ كتمان الحق مشبه بالكذب... انتهى المراد باختصار، وانظر بقية كلامه؛ فإنه مفيد.

١٢٥٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ، إِلَّا الْخُدُودَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم إقامة التعزير.

✽ ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنه يجب على الإمام إقامة التعزير على من يستحقه، وهو مذهب مالك، وأحمد، وأبي حنيفة؛ لأنَّ في ذلك درءاً للفساد.

✽ وذهب الشافعي إلى عدم وجوب ذلك عليه.

واستدلوا على ذلك بحديث الرجل الذي أصاب من امرأة ما دون الجماع، فأتى النبي ﷺ يسأله، فصلى مع النبي ﷺ، وقال له: «قد غُفِرَ لَكَ»، وفي رواية: فنزلت: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفْعًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]، ولم يعزره النبي ﷺ.

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنَّ الرجل جاء تائباً نادماً على فعله، والتعزير إنما هو تأديب لمن يستحقه. والتأديب يكون لكل إنسان بما يناسبه، فمنهم من يصلح في حقه العزل من منزلته، ومنهم من يصلح له الزجر، والكلام، ومنهم من يحتاج إلى حبس، ومنهم من يحتاج إلى الجلد، وغير ذلك، وللحاكم أن يعفو عمن فعل فعلاً يوجب التعزير إذا رأى أنَّ العفو يصلح لردع ذلك الشخص، وعدم معاودته ذلك الفعل، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٢/٥٢٦-) «البيان» (١٢/٥٣٤) «الشرح المتع» (٦/١٨٥).

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٦/١٨١)، وأبو داود (٤٣٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤/٣١٠)، والبيهقي (٨/٣٣٤). وفي إسناده عبد الملك بن زيد العدوي، ضعفه ابن الجنيد وابن عدي وأورد ابن عدي حديثه في «الكامل» وقال: منكر. وله متابعات كلها فيها ضعف وأحسنها مرسل عمرة: أخرجه النسائي في

١٢٥٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ الْحَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: من أقيم عليه التعزير، فتلّف، فهل يضمن؟

✽ مذهب الجمهور أنه لا ضمان عليه؛ إلا إذا تعدّى، أو فرط، كالحدود؛ لأنه عقوبة مشروعة، فحكمها حكم الحدود.

✽ وذهب الشافعي إلى الضمان، واستدل بأثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الباب.

وأجاب الجمهور بأن ذلك من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على سبيل التورع، وقد خالفه غيره من الصحابة، والتابعين.

وقول الجمهور هو الصواب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٢/٥٢٧) - «البيان» (١٢/٥٣٦).

ومثله إذا حصل التلف بتأديب الرجل زوجته، أو المعلم بتأديبه الصبي.

✽ فمذهب أحمد، ومالك أن لا ضمان إلا بتفريط، أو تعدي.

✽ ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة الضمان مطلقاً. «المغني» (١٢/٥٢٨).

مسألة [٢]: التعزير بالعقوبات المالية.

قال ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الطرق الحكيمة» (ص ٢٦٦-): وَأَمَّا التَّعْزِيرُ بِالْعُقُوبَاتِ الْمَالِيَّةِ فَمَشْرُوعٌ أَيْضًا فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَأَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا: إِبَاحَتُهُ ﷺ سَلْبَ الَّذِي يَصْطَادُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ لِمَنْ وَجَدَهُ. وَمِثْلُ: أَمْرُهُ ﷺ بِكَسْرِ دِنَانِ الْحَمْرِ وَشَقِّ ظُرُوفِهَا. وَمِثْلُ: أَمْرِهِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِأَنْ يُحْرِقَ الثَّوْبَيْنِ الْمُعْصَفَرَيْنِ. وَمِثْلُ: أَمْرُهُ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ

بِكُسْرِ الْقُدُورِ الَّتِي طُبِحَ فِيهَا لَحْمُ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، ثُمَّ اسْتَأْذَنُوهُ فِي غَسْلِهَا، فَأَذِنَ لَهُمْ؛ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً بِالْكَسْرِ. وَمِثْلُ: هَدَمَهُ مَسْجِدَ الضَّرَارِ. وَمِثْلُ: تَحْرِيقُ مَتَاعِ الْغَالِ. وَمِثْلُ: حَرَمَانِ السَّلْبِ الَّذِي أَسَاءَ عَلَى نَائِيهِ. وَمِثْلُ: إضْعَافِ الْغُرْمِ عَلَى سَارِقٍ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ مِنَ الثَّمَرِ وَالْكَثَرِ. وَمِثْلُ: إضْعَافِهِ الْغُرْمَ عَلَى كَاتِمِ الضَّالَّةِ. وَمِثْلُ: أَخَذِهِ شَطْرَ مَالٍ مَانِعِ الزَّكَاةِ، عَزَمَةً مِنْ عَزَمَاتِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. وَمِثْلُ: أَمْرِهِ لَا يَسَ خَاتَمِ الذَّهَبِ بِطَرَحِهِ، فَطَرَحَهُ، فَلَمْ يَعْزِضْ لَهُ أَحَدٌ. وَمِثْلُ: تَحْرِيقِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعِجْلَ، وَالْقَاءِ بُرَادَتِهِ فِي الْيَمِّ. وَمِثْلُ: قَطْعِ نَخِيلِ الْيَهُودِ؛ إِغَاظَةً لَهُمْ. وَمِثْلُ: تَحْرِيقِ عُمَرَ، وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمَكَانَ الَّذِي يُبَاغُ فِيهِ الْحُمْرُ. وَمِثْلُ: تَحْرِيقِ عُمَرَ قَصَرَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ لَمَّا اخْتَجَبَ فِيهِ عَنِ الرَّعِيَّةِ، وَهَذِهِ قَضَايَا صَحِيحَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَلَيْسَ يَسْهُلُ دَعْوَى نَسْخِهَا.

قَالَ: وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْعُقُوبَاتِ الْمَالِيَّةَ مَنْسُوخَةٌ. وَأَطْلَقَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ غَلِطَ عَلَى مَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ نَقْلًا وَاسْتِدْلَالًا، فَكَثُرَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ سَائِعٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا سَائِعٌ عِنْدَ مَالِكٍ، وَفِعْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَأَكَابِرِ الصَّحَابَةِ لَهَا بَعْدَ مَوْتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُبْطَلٌ أَيْضًا لِدَعْوَى نَسْخِهَا، وَالْمُدَّعُونَ لِلنَّسْخِ لَيْسَ مَعَهُمْ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ يُصَحِّحُ دَعْوَاهُمْ. انْتَهَى الْمُرَادُ وَمِنَ الْقَائِلِينَ بِالنَّسْخِ: الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَبَعْضُ الْخَنَابِلَةِ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ.

وَالصَّحِيحُ مَا قَرَّرَهُ ابْنُ الْقِيمِ، وَهُوَ قَوْلُ شَيْخِهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٨/١٠٩-١١٢) (٢٩/٢٩٤-٢٩٥) (٢٠/٣٨٤).

مسألة [٣]: أَقْلُ التَّعْزِيرِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٨/٣٤٤): وَلَيْسَ لِأَقْلِ التَّعْزِيرِ حَدٌّ، بَلْ هُوَ بِكُلِّ مَا فِيهِ إِيلَامُ الْإِنْسَانِ، مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، وَتَرْكِ قَوْلٍ، وَتَرْكِ فِعْلٍ، فَقَدْ يَعْزُرُ الرَّجُلُ بُوْعْظَهُ، وَتَوْبِيخَهُ،

هجر النبي ﷺ وأصحابه الثلاثة الذي خلفوا، وقد يعزر بعزله عن ولايته، وقد يعزر بترك استخدامه في جند المسلمين، كالجندي المقاتل إذا فرّ من الزحف، وقطع أجره نوع تعزير له، وكذلك الأمير إذا فعل ما يُستعظم؛ فعزله تعزير له، وكذلك قد يعزر بالحبس، وقد يعزر بالضرب. انتهى.

١٢٥٤ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. ^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث أن من تُعَدِّي عليه في ماله؛ فله أن يدفع عن ماله ولو أدَّى به إلى قتل المعتدي، وليس له أن يدفعه بالقتل وهو قادر على دفعه بدون ذلك. ومن قُتل دون ماله فهو شهيد، وإن قُتل صاحبُ المال المعتدي؛ فليس عليه شيء فيما بينه وبين الله، وأما في الحكم فعليه البينة على ذلك؛ وإلا فيقاد به، وقد تقدمت الإشارة إلى نحو ذلك تحت الحديث رقم (١١٩٦).

١٢٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ] ^(١): سَمِعْتُ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ وَالِدَارِقُطْنِي ^(٢).

١٢٥٦ - وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ نَحْوَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفُطَةَ ^(٣).

الحكم المستفاد من الحديث

في الحديث أَنَّ الأفضل عند الفتن، بل الواجب تجنب ذلك، ولو أدَّى إلى أن يقتل المسلم خير له من المشاركة في ذلك، وهذا محمول على غير البغي على الإمام، وجماعة المسلمين؛ فإنه يجب على المسلم مناصرة أهل العدل، ولا ينافي حديث الباب أَنَّ الإنسان يدفع عن نفسه إذا أراد أحدٌ قتله؛ لحديث: «من قُتل دون دمه؛ فهو شهيد»، أخرجه أبو داود (٤٧٧٢) عن سعيد ابن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد صحيح.

كتاب الفرائض من كتاب المحرورو بحمد الله ومنه في يوم الاحد

(الموافق ١٢/١٢ في القعدة ١٤٢٧ هـ) من هجرة المصطفى ﷺ

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) حسن لغيره. أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٠)، وأخرجه أحمد بن حنبل (١١٠/٥)، وفي إسناده رجل من عبد القيس مبهم لا يدري من هو، وقد سقط من إسناده الداني، فالحديث إسناده ضعيف وهو حسن إن شاء الله بشاهده الذي بعده.

تبيين: الدارقطني أخرج أصل الحديث في «سننه» (٣/١٣٢) ولم يخرج اللفظ المذكور في الباب.

(٣) حسن لغيره. أخرجه أحمد (٢٩٢/٥)، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف. ويشهد له حديث خباب الذي قبله، وحديث أبي ذر في «مسند أحمد» (١٤٩/٥)، وفي «صحيح ابن حبان»

كِتَابُ الْجِهَادِ

الجهاد: مصدر من الفعل الرباعي: (جَاهَدَ)، وهو بذل الطاقة، والقوة في أمرها، فيبلغ المشقة، والمقصود به ههنا: بذل الطاقة والجهد في قتال الكفار. "الفتح" [كتاب الجهاد].

١٢٥٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِهِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

١٢٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ (رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالْأَسْتَكْمُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.^(٢)

١٢٥٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الْحِجُّ وَالْعُمْرَةُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَأَصْلُهُ فِي «الْبُخَارِيِّ».^(٣)

مسألة [١]: فضيلة الجهاد.

الآيات، والأحاديث في فضل الجهاد كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَغْزَمٍ تُحِبُّونَ تُحِبُّونَ عَذَابَ آلِ إِمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١٠-١١].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآثٍ لَهُمْ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنَيْبِئِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [براءة: ١١١].

(١) أخرجه مسلم برقم (١٩١٠).

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٣/ ١٢٤، ١٥٣، ٢٥١)، والنسائي (٧/ ٦)، والحاكم (٢/ ٨١)، وهو أيضًا عند

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْخُسْفَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]،
وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانْتَهُم بَيْنَ مَرْصُوصٍ﴾ [الصف: ٤]
وغيرها من الآيات.

ومن الأحاديث: أحاديث الباب، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين» ^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تَكْفَلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ بِأَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

وفي «صحيح البخاري» (٢٧٩٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...» الحديث.

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ» ^(٢).

وفي «الصحيحين» عن أنس رضي الله عنه قال: «لِغَدَوَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ رَوْحَةٍ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» ^(٣).

(١) انظر «البخاري» رقم (٣٦)، و«مسلم» رقم (١٨٧٦).

(٢) أنس رضي الله عنه في «صحيح البخاري» رقم (٣٦٥) و«صحيح مسلم» رقم (١٨٧٦).

وفي "صحيح مسلم" (١٨٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ قَائِمَاتِ بَيَّاتِ اللَّهِ، لَا يَفْتُرُ مِنْ صِيَامٍ، وَلَا صَلَاةٍ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى»، وهو في "البخاري" (٢٧٨٧) مختصرًا والأحاديث في الباب كثيرة.

مسألة [٢]: أقسام الجهاد.

قال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٣/ ٩-١١): الْجِهَادُ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ: جِهَادُ النَّفْسِ، وَجِهَادُ الشَّيْطَانِ، وَجِهَادُ الْكُفَّارِ، وَجِهَادُ الْمُتَافِقِينَ. فَجِهَادُ النَّفْسِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ أَيْضًا: إِحْدَاهَا: أَنْ يُجَاهِدَهَا عَلَى تَعَلُّمِ الْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ الَّذِي لَا فَلَاحَ لَهَا وَلَا سَعَادَةَ فِي مَعَاشِهَا وَمَعَادِهَا إِلَّا بِهِ، وَمَتَى فَاتَهَا عِلْمُهُ؛ شَقِيتْ فِي الدَّارَيْنِ. الثَّانِيَةُ: أَنْ يُجَاهِدَهَا عَلَى الْعَمَلِ بِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ. الثَّالِثَةُ: أَنْ يُجَاهِدَهَا عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ وَتَعْلِيمِهِ مَنْ لَا يَعْلَمُهُ، وَإِلَّا كَانَ مِنَ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْهُدَى وَالْبَيِّنَاتِ. الرَّابِعَةُ: أَنْ يُجَاهِدَهَا عَلَى الصَّبْرِ عَلَى مَشَاقِّ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ.

قال: وَأَمَّا جِهَادُ الشَّيْطَانِ فَمَرَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: جِهَادُهُ عَلَى دَفْعِ مَا يُلْقِي إِلَى الْعَبْدِ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشُّكُوكِ الْقَادِحَةِ فِي الْإِيمَانِ. الثَّانِيَةُ: جِهَادُهُ عَلَى دَفْعِ مَا يُلْقِي إِلَيْهِ مِنَ الْإِرَادَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَالشَّهَوَاتِ؛ فَالْجِهَادُ الْأَوَّلُ يَكُونُ بَعْدَهُ الْيَقِينُ، وَالثَّانِي يَكُونُ بَعْدَهُ الصَّبْرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا ثَائِلِينَ بِتَأْيِيدِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السَّجْدَةُ ٢٤].

قال: وَأَمَّا جِهَادُ الْكُفَّارِ، وَالْمُتَافِقِينَ فَأَرْبَعُ مَرَاتِبَ: بِالْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْمَالِ، وَالنَّفْسِ. وَجِهَادُ الْكُفَّارِ أَخْصَ بِالْيَدِ، وَجِهَادُ الْمُتَافِقِينَ أَخْصَ بِاللِّسَانِ.

قال: وَأَمَّا جِهَادُ أَرْبَابِ الظُّلْمِ، وَالْبِدْعِ، وَالْمُنْكَرَاتِ؛ فَثَلَاثُ مَرَاتِبَ: الْأُولَى: بِالْيَدِ إِذَا قَدَّرَ؛ فَإِنْ عَجَزَ انْتَقَلَ إِلَى اللِّسَانِ؛ فَإِنْ عَجَزَ جَاهَدَ بِقَلْبِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ مُرْتَبَةٍ. انتهى باختصار يسير.

مسألة [٣]: حكم جهاد الكفار.

وَحُكِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ.

وَاسْتُدِلَّ لِهَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، وَقَوْلِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّذِينَ فِي الْكِتَابِ.

وَاسْتَدِلَّ الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ فَرْضِيَّتِهِ عَيْنِيًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥].

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَاعِدِينَ غَيْرِ أَثْمِينَ مَعَ جِهَادِ غَيْرِهِمْ.

وَاسْتَدِلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيسْفَرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَسْفَقَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ، وَالسَّرَايَا، وَيَبْقَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، فَقِيلَ: إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ. وَقِيلَ: مُحْكَمَةٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالْمُرَادُ بِهَا إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ بِاسْتِنْفَارِ الْإِمَامِ، أَوْ حُلُولِ الْعَدُوِّ فِي الْبَلَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْظُرْ: "الْمَغْنَى" (١٣/٧-٦) "الْبَيَان" (١٢/٩٩-).

مَسْأَلَةٌ [٤]: أَحْوَالُ تَعَيُّنِ الْجِهَادِ.

هَنَّاكَ أَحْوَالٌ يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْجِهَادُ، وَهِيَ:

الْأُولَى: إِذَا تَقَيَّ الزَّحْفَانِ، وَتَقَابَلَ الصَّفَّانِ؛ حَرَّمَ عَلَى مَنْ حَضَرَ الْإِنْصِرَافَ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْمَقَامُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ * وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا أَمْتَحَرَفًا لِقِنَالٍ أَوْ مُحْتَرِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٥-١٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥].

الثانية: إذا نزل الكفار ببلد؛ تعيّن على أهله قتالهم، ودفعهم للمحافظة على دينهم، وأموالهم، وأعراضهم.

الثالثة: إذا استنفر الإمام قومًا؛ لزمهم النفير معه؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَالُكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْخُذْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩]. وقال النبي ﷺ: «وإذا استنفرتم؛ فانفروا».

الرابعة: أن يحتاج إلى أناس معينين؛ لخبرتهم، ومعرفتهم؛ فيتعين عليهم.
انظر: «المغني» (٨/١٣) «الشرح المتع» (٨/١٢-١٣).

مسألة [٥]: شروط وجوب الجهاد.

يُشترط لوجوب الجهاد على الشخص أن يكون مسلمًا، عاقلًا، بالغًا، حرًا، ذكرًا، سالمًا من الضرر، واجدًا للنفقة.

أما الإسلام، والبلوغ، والعقل؛ فهي شروط لوجوب سائر التكاليف الواجبة؛ ولأنّ الكافر غير مأمون في الجهاد، والمجنون لا يتأتى منه الجهاد، والصبي ضعيف البنية، وقد ردّ النبي ﷺ بعض الصبيان يوم أحد؛ لكونهم لم يبلغوا.

وأما الحرية؛ فقله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١]. والعبد لا مال له؛ ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ [التوبة: ٩١]، والعبد لا يجد ما ينفق؛ ولأنّ العبد مشغول بخدمة سيده؛ فلا يجب عليه.

وأما الذكورية فتشترط لحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب؛ ولأنّها ليست من أهل

وأما السلامة من الضرر فمعناها: السلامة من العمى، والعرج، والمرض، وهو شرط؛ لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [النور: ٦١]؛ ولأنَّ هذه الأعذار تمنعه من الجهاد، والمانع من العرج والمرض هو ما كان شديداً يمنعه من الجهاد.

وأما النفقة فتشترط؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]؛ ولأنَّ الجهاد لا يمكن إلا بآلة، فيعتبر القدرة عليها.

فإن كان الجهاد على مسافة لا تقصر فيها الصلاة؛ اشترط أن يكون واجداً للزاد، ونفقة عائلته في مدة غيابه، وسلاحٍ يقاتل به، ولا تعتبر الراحلة؛ لأنه سفر قريب.

وإن كانت المسافة تقصر فيها الصلاة؛ اعتُبر مع ذلك الراحلة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَمْ يُحْمَلْهُمْ قُلُوبُهُمْ وَلَا إِذَا مَا أَحْمَلُوا بِأَرْسَالِهِمْ عَلَيْهِمْ جُزَاءٌ مِمَّا كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٩٢].

انظر: «المغني» (١٣/٨-١٠) «البيان» (١٢/١٠٣-١٠٩).

مسألة [٦]: أقل ما يجب من الجهاد في العام الواحد.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢٨٢٥): وَيَتَأَدَّى فَرَضَ الْكِفَايَةِ بِفِعْلِهِ فِي السَّنَةِ مَرَّةً عِنْدَ الْجُمُهور، وَمِنْ حُجَّتِهِمْ: أَنَّ الْحِزْبِيَّةَ نَحْبُ بَدَلًا عَنْهُ، وَلَا نَحْبُ فِي السَّنَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ إِتِّفَاقًا، فَلْيَكُنْ بَدَلُهَا كَذَلِكَ، وَقِيلَ: يَجِبُ كُلُّهَا أَمَكْنَ. وَهُوَ قَوِيٌّ. اهـ.

وانظر: «المغني» (١٣/١٠) «البيان» (١٢/١٠٣).

١٢٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحْيِيْ وَالِدَاكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٢٦١ - وَلَا أَحَدَ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوُهُ، وَزَادَ: «ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ، وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا». ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: استئذان الوالدين في الجهاد الغير متعين.

قَالَ الْحَرَقَلِيُّ رحمته الله: وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمِينَ؛ لَمْ يَجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا. اهـ

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته الله: رُويَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ رضي الله عنهما، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. اهـ
ثُمَّ اسْتَدَلَّ رحمته الله بِالْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ؛ وَلِأَنَّ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ فَرَضٌ عَيْنٌ، وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَفَرَضُ الْعَيْنِ يَقْدَمُ.

انظر: "المغني" (١٣/٢٥-٢٦) "الفتح" (٣٠٠٤).

مسألة [٢]: إِذَا كَانَ أَبَوَاهُ كَافِرَيْنِ؟

✽ جَهْلُور الْعِلْمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا إِذْنَ لَهُمَا.

✽ وَخَالَفَ الثَّوْرِيُّ، فَاعْتَبَرَ إِذْنَهُمَا؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

وَاحْتِجَّ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَجَاهِدُونَ، وَفِيهِمْ مَنْ لَهُ أَبَوَانِ كَافِرَانِ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِهِمَا، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه، وَأَبُو حَازِمَةَ بْنُ عَتَبَةَ بْنِ رِبْعَةَ رضي الله عنه كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَبُوهُ رَئِيسُ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ، قُتِلَ بِبَدْرٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ رضي الله عنه قُتِلَ أَبَاهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٤٩).

في الجهاد، وعموم الأخبار يخصص بها ذكرناه.

انظر: «المغني» (٢٦/١٣) «الفتح» (٣٠٠٤).

فائدة: إذا تعين الجهاد لم يعتبر إذن الوالدين؛ لأنه صار فرض عين، وتركه معصية، ولا طاعة لأحد في معصية الله، وكذلك كل واجب عيني، مثل الحج، والصلاة في الجماعة، والجمع، والسفر للعلم الواجب.

انظر: «المغني» (٢٦/١٣) «الفتح» (٣٠٠٤).

فائدة أخرى: إذا أذن له أبواه، ثم منعاه؛ امتنع، إلا أن يكون قد حضر الصف، وكذا لو شرطاً عليه أن لا يقاتل، فحضر الصف؛ فلا أثر للشرط، ووجب عليه القتال.

انظر: «الفتح» (٣٠٠٤) «المغني» (٢٧/١٣).

١٢٦٢ - وَعَنْ جَرِيرٍ (الْبَحْلِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَجَّحَ الْبُخَارِيُّ إِسْرَافَهُ. ^(١)

١٢٦٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

١٢٦٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

١٢٦٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٤)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

تعريف الهجرة:

الهجرة: هي الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام. انظر: "نصرة النعيم" (٨/ ٣٥٤٥).

(١) ضعيف مرسل. أخرجه أبوداود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤)، من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير به. وقد شذ أبو معاوية بوصل الحديث، وأصحاب إسماعيل يروونه مرسلًا بدون ذكر جرير. وقد رجح الإرسال البخاري والترمذي وأبوداود والدارقطني وأبو حاتم. وقد رواه النسائي (٣٦/ ٨)، مرسلًا. وقد وهم حفص بن غياث أيضًا، فرواه عن إسماعيل عن قيس عن خالد بن بن الوليد، والصواب إرساله، ذكر ذلك الدارقطني. انظر "البدر المنير" (٩/ ١٦٣)، و"العلل" لابن أبي حاتم (٩٤٢)، و"سنن الترمذي وأبي داود".

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٢٥)، ومسلم (١٣٥٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٨١٠)، ومسلم (١٩٠٤).

(٤) حسن. أخرجه النسائي (١٤٦/ ٧)، وابن حبان (٤٨٦٦)، وقد وقع في إسناده اختلاف كما بينه صاحب "تحقيق المسند" (٣٧/ ١١).

والراجح من تلك الطرق في إسناده حسان بن عبدالله الضمري وهو مجهول، وسقط من بعض الطرق، ولعله وهم من بعض الرواه، أو إرسال من الراوي.

والكن الحديث شرط أخرجه عن أحمد (٢٧٠/ ٥)، وأبو داود (٢٧٠/ ٥)، وأبو حنيفة (٢٧٠/ ٥)، وأبو حنيفة (٢٧٠/ ٥).

مسألة [١]: هل انقطعت الهجرة، أم هي باقية؟

✽ عامة أهل العلم على أنَّ الهجرة باقية لم تنقطع، ولا تنقطع إلى قيام الساعة؛ لحديث عبدالله بن السعدي الذي في الكتاب، ولأنَّ الهجرة يحتاج إليها ما دام الكفر باقياً.

وأما حديث: «لا هجرة بعد الفتح»؛ فهو محمول عند الأكثر على أنه: لا هجرة من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، وكذلك لا هجرة من بلادٍ أصبحت دار إسلام، وحمله بعضهم على نفي الوجوب. والصحيح التوجيه الأول، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣/١٥٠) «الفتح» (٢٨٢٥).

مسألة [٢]: أحوال الناس في الهجرة.

ذكر الفقهاء أنهم على ثلاثة أضرب:

الأول: من لا يمكنه إظهار دينه، ولا إقامة واجبات دينه، ويقدر على الهجرة؛ فتجب عليه الهجرة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَ كُنَّا نَمْلًا نَحْمِلُ حِمْلَهُمْ وَسَاءَ مَا مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧].

الثاني: من يعجز عن الهجرة؛ لمرضٍ، أو إكراه على الإقامة، أو ضعف من النساء، والولدان، وشبههم؛ فلا تجب عليه؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ * قَالُوا لَيْتَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٩٨-٩٩]، ولا توصف باستحبابٍ؛ لكونها غير مقدور عليها.

الثالث: من يقدر على الهجرة، ولكنه متمكن من إقامة دينه، ويظهر شرائعه، وشعائره، فيستحب له الهجرة؛ ليتمكن من جهادهم، وتكثير المسلمين، ومعونتهم، ويتخلص من تكثير سواد الكفار، ومخالطتهم، ورؤية المنكر بينهم، ولا تجب عليه الهجرة؛ لإمكانه إقامة واجبات الدين بدونها، وقد كان العباس مقيماً بمكة مع إسلامه، ونُقِلَ عن نعيم بن النحام أنه بقي بين قومه يقيم دينه، وترك الهجرة؛ تلبية لطلبهم؛ لأنه كان يقوم على التمامي والأراملي.

مسألة [٣]: إخلاص النية في الجهاد والهجرة.

قال الحافظ رحمته الله في شرح حديث أبي موسى رضي الله عنه (٢٨١٠): المُرَاد بِكَلِمَةِ اللَّهِ: دَعْوَةُ اللَّهِ إِلَى الْإِسْلَام.

قال: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَاد: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ كَانَ سَبَبَ قِتَالِهِ طَلَبَ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ فَقَطْ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ سَبَبًا مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَذْكُورَةِ؛ أَخْلَ بِذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَخْلُ إِذَا حَصَلَ ضِمْنًا لَا أَضْلًا وَمَقْصُودًا، وَبِذَلِكَ صَرَحَ الطَّبْرِيُّ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ أَصْلُ الْبَاعِثِ هُوَ الْأَوَّلُ لَا يَضُرُّهُ مَا عَرَضَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَبِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُورُ، لَكِنْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١)، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ، مَا لَهُ؟ قَالَ: «لَا شَيْءَ لَهُ»، فَأَعَادَهَا ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا شَيْءَ لَهُ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا وَابْتِغَى بِهِ وَجْهَهُ».

قال: وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى مَنْ قَصَدَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، فَلَا يُخَالِفُ الْمُرَجَّحَ أَوَّلًا، فَتَصِيرُ الْمَرَاتِبُ خَمْسًا: أَنْ يَقْصِدَ الشَّيْئَيْنِ مَعًا، أَوْ يَقْصِدَ أَحَدَهُمَا صِرْفًا، أَوْ يَقْصِدَ أَحَدَهُمَا وَيَحْصُلُ الْآخَرُ ضِمْنًا، فَاَلْمَحْذُورُ أَنْ يَقْصِدَ غَيْرَ الْإِعْلَاءِ، فَقَدْ يَحْصُلُ الْإِعْلَاءُ ضِمْنًا، وَقَدْ لَا يَحْصُلُ وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ مَرَّتَيْنِ، وَهَذَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى، وَدُونَهُ أَنْ يَقْصِدَهُمَا مَعًا؛ فَهُوَ مَحْذُورٌ أَيْضًا عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ، وَالْمَطْلُوبُ أَنْ يَقْصِدَ الْإِعْلَاءَ صِرْفًا، وَقَدْ يَحْصُلُ غَيْرُ الْإِعْلَاءِ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ، فَفِيهِ مَرَّتَيْنِ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: ذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَاعِثُ الْأَوَّلُ قَصْدَ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ؛ لَمْ يَضُرَّهُ مَا انْضَافَ إِلَيْهِ. اهـ

قال: وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ دُخُولَ غَيْرِ الْإِعْلَاءِ ضِمْنًا لَا يَقْدَحُ فِي الْإِعْلَاءِ إِذَا كَانَ الْإِعْلَاءُ هُوَ الْبَاعِثُ الْأَصْلِيُّ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوَالَةَ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَلَى أَقْدَامِنَا لِنَغْنَمَ، فَرَجَعْنَا وَلَمْ نَغْنَمْ شَيْئًا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَكِلْهُمْ إِلَيَّ».^(١) انتهى المراد.

قال الشيخان رحمهما الله في "سبل السلام" -معلقًا على حديث أبي أمامة -: وَلَعَلَّ بَطْلَانَهُ هُنَا الْخُصُوصِيَّةَ طَلَبِ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ انْقَلَبَ عَمَلُهُ لِلرِّيَاءِ، وَالرِّيَاءُ مُبْطِلٌ لِمَا يُشَارِكُهُ، بِخِلَافِ طَلَبِ الْمَغْنَمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي الْجِهَادَ، بَلْ إِذَا قَصَدَ بِأَخِذِ الْمَغْنَمِ إِغَاظَةَ الْمُشْرِكِينَ وَالِانْتِفَاعَ بِهِ عَلَى الطَّاعَةِ؛ كَانَ لَهُ أَجْرٌ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا يَتَالُوتُ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُ بِهِ عَمَلُ صَالِحٍ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وَالْمُرَادُ النَّيْلُ الْمَأْذُونُ فِيهِ شَرْعًا، وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا؛ فَلَهُ سَلْبُهُ» قَبْلَ الْقِتَالِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنَافِي قَصْدُ الْمَغْنَمِ الْقِتَالَ، بَلْ مَا قَالَهُ إِلَّا لِيَجْتَهِدَ السَّامِعُ فِي قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَفِي «الْبُحَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصَدِيقٌ بِرَسُولِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ، أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»^(٢)، وَلَا يَحْفَى أَنَّ الْأَخْبَارَ هَذِهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَشْرِيكِ النَّيَّةِ؛ إِذَا الْإِخْبَارُ بِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ غَالِيًّا؛ ثُمَّ إِنَّهُ يُقْصَدُ الْمُشْرِكُونَ لِمُجَرَّدِ نَهْبِ أَمْوَالِهِمْ كَمَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ فِي غَزَاةِ بَدْرٍ لِأَخِذِ عِيرِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، بَلْ ذَلِكَ مِنْ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَأَقْرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، بَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]، وَلَمْ يَذْمُهُمْ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّ فِي هَذَا الْإِخْبَارِ إِخْبَارًا لَهُمْ بِمَحَبَّتِهِمْ لِلْمَالِ دُونَ الْقِتَالِ، فَإِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ يَدْخُلُ فِيهِ إِخَافَةُ الْمُشْرِكِينَ، وَأَخْذُ أَمْوَالِهِمْ، وَقَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَنَحْوِهِ.

قَالَ: وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ^(٣) أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ يَتَّبِعِي عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا؟ فَقَالَ: «لَا أَجْرَ لَهُ»، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا أَجْرَ لَهُ»؛ فَكَانَتْهُمْ فِيهِمْ ﷺ أَنَّ الْحَامِلَ هُوَ الْعَرَضُ مِنَ الدُّنْيَا، فَأَجَابَهُ بِمَا أَجَابَ

(١) أخرجه أبو داود برقم (٢٥٣٥)، وأحمد (٢٨٨/٥) بإسناد حسن.

وَالَا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَشْرِيكَ الْجِهَادِ بِطَلَبِ الْغَنِيمَةِ أَمْرًا مَعْرُوفًا فِي الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ يَوْمَ أُحُدٍ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رَجُلًا شَدِيدًا أَقَاتِلُهُ وَيَقَاتِلُنِي، ثُمَّ ارْزُقْنِي عَلَيْهِ الصَّبْرَ حَتَّى أَقْتِلَهُ وَأَخْذَ سَلْبِهِ. ^(١) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَلَبَ الْعَرَضِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ الْجِهَادِ كَانَ أَمْرًا مَعْلُومًا جَوَازَهُ لِلصَّحَابَةِ، فَيَدْعُونَ اللَّهَ بِنَبِيلِهِ اهـ.

قلت: وَمِنْ الأدلة على جواز تشريك قصد المغنم حديث أبي هريرة رضي الله عنه في "صحيح مسلم" (١٤٢٤)، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟» قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ! كَأَنَّهَا تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عَرْضِ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ نَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ»، قَالَ: فَبَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبْسٍ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهِمْ.

وكذلك ما أخرجه أحمد (٥٠/٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ؛ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رَحْمِي، وَجُعِلَتِ الدَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

مسألة [٤]: إِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ، فَهَلْ يَنْقُصُ الْأَجْرُ؟

في "صحيح مسلم" (١٩٠٦)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو؛ فَتَغْنَمُ، وَتَسْلَمُ، إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثُلثِي أَجُورِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ تُخَفِقُ، وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجُورُهُمْ».

قال النووي رحمته الله في شرح الحديث (١٩٠٦): وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ: فَالْصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ أَنَّ الْغَزَاةَ إِذَا سَلِمُوا أَوْ غَنِمُوا يَكُونُ أَجْرُهُمْ أَقَلٌّ مِنْ أَجْرِ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ، أَوْ سَلِمَ وَلَمْ يَغْنَمْ، وَأَنَّ الْغَنِيمَةَ هِيَ فِي مُقَابَلَةِ جُزْءٍ مِنْ أَجْرِ غَزْوِهِمْ، فَإِذَا حَصَلَتْ لَهُمْ فَقَدْ تَعَجَّلُوا ثُلثِي

أَجْرَهُمُ الْمُرْتَبَ عَلَى الْعَزْوِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْغَنِيمَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ كَقَوْلِهِ: (مِنَّا مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، وَمِنَّا مَنْ أَيْبَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ؛ فَهُوَ يَهْدِيهَا) ^(١)، أَيْ: يَجْتَنِبُهَا. فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَأْتِ حَدِيثٌ صَرِيحٌ يُخَالِفُ هَذَا؛ فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. انْتَهَى الْمُرَادُ، وَانْظُرْ بَقِيَّةَ كَلَامِهِ؛ فَهُوَ مُفِيدٌ.

١٢٦٦ - وَعَنْ نَافِعٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] قَالَ: أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَهُمْ غَارُونَ، فَقَتَلَ مَقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

١٢٦٧ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ ^(٣) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاتُّبُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلَيْدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَأَيَّتَهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ فَإِنْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْأَلْهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِنْ كُنْتُمْ أَنْ تُخَفِّرُوا ذِمَّتَكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَفِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٤)

(١) أخرجه البخاري برقم (١٢٧٥) من قول عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠).

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم الدعوة قبل القتال.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (١٧٣٠): فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ حَكَاهَا الْمَازِرِيُّ وَالْقَاضِي: أَحَدُهَا: يَجِبُ الْإِنْذَارُ مُطْلَقًا، قَالَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ. وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ مُطْلَقًا. وَهَذَا أَوْضَعُ مِنْهُ، أَوْ بَاطِلٌ. وَالثَّلَاثُ: يَجِبُ إِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ، وَلَا يَجِبُ إِنْ بَلَّغْتَهُمْ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ قَالَ نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالْجُمْهُورُ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى مَعْنَاهُ، فَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ، وَحَدِيثُ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَحَدِيثُ قَتْلِ ابْنِ أَبِي الْحُقَيْقِ. اهـ

وكذلك حديث الصعب بن جثامة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن المشركين يبيتون، فيصيبون ذراريهم؟ فقال: «هم منهم» متفق عليه. ^(١)

وحديث رجل مبهم عند أبي داود (٢٥٩٧)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنْ بَيْتُمْ؛ فليكن شعاركم (حم لا ينصرون)».

وحديث سلمة بن الأكوع عند أبي داود (٢٦٣٨)، قال: بعثنا رسول الله ﷺ مع أبي بكر على سرية، فبيتناهم فقتلهم، وكان شعارنا تلك الليلة (أَمِتْ، أَمِتْ)، وكلاهما في "الصحيح المسند".

ويدل على استحباب التبليغ حديث بريدة الذي في الباب، وحديث غزوة خيبر عند أن دفع النبي ﷺ الراية لعلي، وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام.

وأما وجوبه إذا لم تبلغهم الدعوة؛ فلقلوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾

وقد قال باسْتراط الدعوة عمر بن عبدالعزيز، وأما مالك، فقال بذلك إذا بعدت ديارهم عن دار الإسلام.

وانظر: "الفتح" (٢٩٣٨) "المغني" (١٣/ ٢٩ - ٣٠).

مسألة [٢]: استرقاق العرب.

قال النووي رحمته الله في شرحه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما (١٧٣٠): وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ بَنِي الْمُصْطَلِقِ عَرَبٌ مِنْ خُرَاعَةٍ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: لَا يُسْتَرْقُونَ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ. اهـ

قلت: وممن قال بعدم الاسترقاق الزهري، والشعبي، وسعيد بن المسيب، ونُقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه من طريق الشعبي عنه، ومن طريق سعيد بن المسيب عنه، أخرجه من الطريقين البيهقي (٧٤/ ٩).

والصحيح هو قول الجمهور، ويدل عليه حديث الباب في سببه صلى الله عليه وسلم بني المصطلق، وكذلك سببه لهوازن.

وفي "الصحيحين" عن أبي سعيد قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق، فأصبنا سبيًا من سبي العرب... الحديث.^(١)

وكذلك أبو بكر الصديق رضي الله عنه سبى من بني حنيفة، وهم من العرب.

قال أحمد رحمته الله: لا أذهب إلى قول عمر (ليس على عربي ملك)، وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم من العرب.

انظر: "سبل السلام" (٤/ ٩٠) "البيهقي" (٩/ ٧٤ -).

قال النووي رحمته الله (١٧٣١): وَفِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مِنَ الْحَدِيثِ فَوَائِدُ مُجْمَعٍ عَلَيْهَا، وَهِيَ تَحْرِيمُ الْعُدْرِ، وَتَحْرِيمُ الْغُلُولِ، وَتَحْرِيمُ قَتْلِ الصَّبِيَّانِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا، وَكَرَاهَةُ الْمَثَلَةِ، وَاسْتِحْبَابُ وَصِيَّةِ الْإِمَامِ أَمْرَاءَهُ وَجُيُوشَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّفْقِ بِأَتْبَاعِهِمْ، وَتَعْرِيفِهِمْ مَا يَحْتَاجُونَ فِي غَزْوِهِمْ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَمَا يَحِلُّ لَهُمْ، وَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ. وَمَا يُكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ. اهـ.

مسألة [٣]: أخذ الجزية من الكفار.

أما أهل الكتاب: وهم اليهود، والنصارى؛ فإنها تقبل منهم بلا خلاف، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

وكذلك المجوس؛ فإنها تقبل منهم الجزية عند أهل العلم؛ لحديث عبدالرحمن بن عوف في "صحيح البخاري" (٣١٥٧)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ.

ونُقل على ذلك الاتفاق، لكن قد خالف الحنفية، وقالوا: تؤخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب.

وقال الحافظ رحمته الله: وحكى ابن التين عن عبدالملك أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط. اهـ، والصحيح أنها تؤخذ منهم لما تقدم من الدليل.

واختلف الفقهاء في المشركين عبدة الأوثان وسائر الكفار هل تقبل منهم الفدية أم لا؟

✧ فذهب أحمد، والشافعي إلى أنها لا تقبل منهم؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦]،

وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله» الحديث، وخصَّ منهم

❁ وذهب أبو حنيفة، وأحمد في رواية إلى أنها تقبل من جميع الكفار؛ إلا عبدة الأوثان من العرب؛ لأنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق، فيقرون ببذل الجزية كالمجوس.

❁ وذهب مالك، والأوزاعي، وفقهاء الشام إلى أنه تقبل الجزية من جميع الكفار إلا من ارتد. وهذا القول رجحه ابن القيم، والصنعاني، والشوكاني، واستدلوا بحديث بريدة الذي في الباب؛ فإنه عام يشمل جميع المشركين.

قال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٥/ ٩١): فَأَخَذَهَا مِنْهُمْ -يعني المجوس- دَلِيلٌ عَلَى أَخْذِهَا مِنْ جَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْخُذَهَا ﷺ مِنْ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْلَمُوا كُلُّهُمْ قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ الْجِزْيَةِ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَتْ بَعْدَ تَبُوكَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَرَعَ مِنْ قِتَالِ الْعَرَبِ، وَاسْتَوْتَقَتْ كُلُّهَا لَهُ بِالْإِسْلَامِ، وَلِهَذَا لَمْ يَأْخُذَهَا مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ حَارَبُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ تَكُنْ نَزَلَتْ بَعْدُ، فَلَمَّا نَزَلَتْ أَخَذَهَا مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ وَمِنَ الْمَجُوسِ، وَلَوْ بَقِيَ حِينَئِذٍ أَحَدٌ مِنْ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ بِذَلِكَ لَقَبِلَهَا مِنْهُ كَمَا قَبِلَهَا مِنْ عَبَدَةِ الصَّلْبَانِ، وَالنِّيرَانِ، وَلَا فَرْقَ، وَلَا تَأْثِيرَ لِتَغْلِيظِ كُفْرِ بَعْضِ الطَّوَائِفِ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ إِنَّ كُفْرَ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ لَيْسَ أَغْلَظَ مِنْ كُفْرِ الْمَجُوسِ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ وَالنِّيرَانِ، بَلْ كُفْرُ الْمَجُوسِ أَغْلَظُ، وَعِبَادُ الْأَوْثَانِ كَانُوا يُقْرُونَ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ وَأَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَعْبُدُونَ أَهْتَهُمْ لِتَقَرِّبِهِمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَمْ يَكُونُوا يُقْرُونَ بِصَانِعِينَ لِلْعَالَمِ أَحَدُهُمَا: خَالِقُ لِلْخَيْرِ. وَالْآخَرُ: الشَّرُّ، كَمَا تَقُولُهُ الْمَجُوسُ، وَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَحِلُّونَ نِكَاحَ الْأُمّهَاتِ، وَالْبَنَاتِ، وَالْأَخَوَاتِ، وَكَانُوا عَلَى بَقَايَا مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الْمَجُوسُ فَلَمْ يَكُونُوا عَلَى كِتَابٍ أَصْلًا، وَلَا دَانُوا بِدِينِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا فِي عَقَائِدِهِمْ، وَلَا فِي شَرَائِعِهِمْ، وَالْأَثَرُ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ فَرَفَعَ وَرُفِعَتْ شَرِيعَتُهُمْ لَمَّا وَقَعَ مَلِكُهُمْ عَلَى ابْنَتِهِ لَا يَصِحُّ أَلْبَتَهُ، وَلَوْ صَحَّ لَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّ كِتَابَهُمْ رُفِعَ، وَشَرِيعَتُهُمْ بَطَلَتْ؛ فَلَمْ يَبْقَوْا عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا. اهـ

وهذا القول هو الراجح، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

١٢٦٨ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بِغَيْرِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

يُستحبُّ لقائد الجيش أن يوهم خروجه إلى مكانٍ وهو يقصد مكانًا آخر حتى لا يتأهب العدو فيأخذهم على غفلة، وذلك من الخداع المباح، وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة، وجابر رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ». ^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٠٢٩): وَأَصْلُ الْخَدْعِ إِظْهَارُ أَمْرٍ وَإِضْمَارُ خِلَافِهِ. وَفِيهِ التَّحْرِيزُ عَلَى أَخْذِ الْحَذَرِ فِي الْحَرْبِ، وَالنَّدْبُ إِلَى خِدَاعِ الْكُفَّارِ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّقِ لِدَلِكْ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَنْعَكِسَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ خِدَاعِ الْكُفَّارِ فِي الْحَرْبِ كَيْفَمَا أَمَكَّنَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَقْضُ عَهْدٍ أَوْ أَمَانٍ؛ فَلَا يَجُوزُ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْخِدَاعُ فِي الْحَرْبِ يَقَعُ بِالتَّعْرِيزِ، وَبِالْكَمِينِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَفِي الْحَدِيثِ الْإِشَارَةُ إِلَى اسْتِعْمَالِ الرَّأْيِ فِي الْحَرْبِ، بَلْ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنَ الشَّجَاعَةِ، وَكَذَا وَقَعَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «الْحَجَّ عَرَفَةٌ»، قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: مَعْنَى الْحَرْبِ خَدْعَةٌ، أَيُّ: الْحَرْبِ الْجَيِّدَةِ لِصَاحِبِهَا، الْكَامِلَةِ فِي مَقْصُودِهَا، إِنَّمَا هِيَ الْمُخَادَعَةُ لَا الْمُوَاجَهَةُ؛ وَذَلِكَ لِخَطَرِ الْمُوَاجَهَةِ وَحُصُولِ الظَّفَرِ مَعَ الْمُخَادَعَةِ بِغَيْرِ خَطَرٍ. اهـ

١٢٦٩ - وَعَنْ مَعْقِلٍ أَنَّ النَّعْمَانَ بْنَ مِقْرَنٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتَلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهَبَّ الرِّيحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ^(٢)، وَأَصْلُهُ فِي «الْبُخَارِيِّ» ^(٣).

الحكم المستفاد من الحديث

فيه أَنَّ القائد للجيش يتحين الأوقات المناسبة للمعركة، وأوقات النشاط، كأول النهار وآخره، وكذلك في أوقات الصلوات، فيقع فيها الدعاء بالنصر، والظفر.
انظر: «الفتح» [باب: (١١٢) من كتاب الجهاد].

١٢٧٠ - وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ [أَهْلِ] ^(٤) الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥).
١٢٧١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَبِعَهُ يَوْمَ بَدْرٍ: «ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦).

١٢٧٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَأَنْكَرَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٧).

(١) في (أ): (بن) والمثبت هو الصواب كما في (ب) وكما في مصادر الحديث.

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٥/٤٤٤-٤٤٥)، وأبوداود (٢٦٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٥/١٩١)، والترمذي (١٦١٣)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣١٦٠) بلفظ: (قال: شهدت القتال مع رسول الله ﷺ، كان إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلوات).

(٤) زيادة من المطبوع ومن «صحيح البخاري».

(٥) أخرجه البخاري (٣٠١٢)، ومسلم (١٧٤٥).

(٦) أخرجه البخاري (١١١٧).

١٢٧٣- وَعَنْ سَمُرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبْقُوا شَرَّهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: قتل النساء والصبيان.

✽ ذهب الجمهور إلى جواز قتل النساء، والصبيان في البيات؛ عملاً بحديث الصعب، وقوله: «هم منهم»، أي: في إباحة القتل تبعاً لا قصداً إذا لم يمكن انفصالهم عمن يستحق القتل.

✽ وذهب مالك، والأوزاعي إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال، حتى ولو تترس أهل الحرب بالنساء والصبيان، أو تحصنوا بحصن أو سفينة، وجعلوا معهم النساء والصبيان؛ لم يجز رميهم، ولا تحريقهم.

قال الحافظ رحمه الله: وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ كَمَا نَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ عَلَى مَنَعِ الْقَصْدِ إِلَى قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ، أَمَّا النِّسَاءُ؛ فَلِضَعْفِهِنَّ، وَأَمَّا الْوَلَدَانِ؛ فَلِقُصُورِهِمْ عَنْ فِعْلِ الْكُفْرِ، وَلِمَا فِي اسْتِبْقَائِهِمْ جَمِيعًا مِنْ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمْ، إِمَّا بِالرَّقِّ، أَوْ بِالْفِدَاءِ فَيَمْنُ يُجُوزُ أَنْ يُفَادَى بِهِ. اهـ

وكذلك عند الجمهور الشيخ الفاني، والزمي، والأعمى، خلافاً للشافعي في قول، وابن المنذر، ولا خلاف في أن من قاتل من هؤلاء قُتل. انظر: «الفتح» (٣٠١٢) «المغني» (١٣/ ١٧٧-).

مسألة [٢]: الاستعانة بالكفار في القتال.

✽ منع من ذلك بعض أهل العلم، وهو قول بعض الحنابلة، وبعض الشافعية، والجوزجاني، وابن المنذر وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المتقدم، وهو قول مالك.

(١) صحيح لغيره. أخرجه أبو داود (٢٦٧٠)، والترمذي (١٥٨٣)، وهو من طريق الحسن عن سمرة ولم



وذهب الشافعي في الأصح عنه، وأحمد في رواية إلى جواز الاستعانة بهم ضد الكفار إذا احتيج إلى ذلك.

واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ استعار من صفوان بن أمية دروعاً، واستعان به في معركة حنين^(١)، وكان كافراً لم يسلم بعد، وهو قول أبي حنيفة.

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَاحَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

واستدلوا بحديث ذي مخبر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «ستصالحون الروم صلحاً آمناً، وتغزون أنتم وهم عدواً من ورائكم، فتنصرون وتغنمون» أخرجه أبو داود برقم (٢٧٦٧) بإسناد صحيح، ولم يذمهم على ذلك؛ فدل على الجواز، وهو محمول على الحاجة، أو الضرورة. واشترط هؤلاء أن يكون المستعان بهم ممن يؤمن منهم على المسلمين، وهو ترجيح ابن باز، وابن عثيمين، والوادي رحيم الله. انظر: «المغني» (٩٨/١٣) «شرح مسلم» (١٨١٧) «سبل السلام»، «مجموع فتاوى ابن باز» (٢٥٩/١٨).

١٢٧٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُطَوَّلًا.^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: مشروعية المبارزة.

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣٨/١٣): «وَأَمَّا الْمُبَارَزَةُ، فَتَجُوزُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهَا، وَكَرِهَهَا. وَلَنَا أَنَّ حِمْرَةَ، وَعَلِيًّا، وَعُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَارَزَ عَلِيٌّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ وَدٍّ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ فَقَتَلَهُ. وَبَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ خَيْبَرٍ. وَقِيلَ بَارَزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَبَارَزَهُ قَبْلَ ذَلِكَ عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ فَاسْتُشْهِدَ. وَبَارَزَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ مَرْزُبَانَ الزَّارَةَ فَقَتَلَهُ، وَأَخَذَ سَلْبَهُ.

قَالَ: وَلَمْ يَزَلْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُبَارِزُونَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ وَبَعْدَهُ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ مُنْكَرٌ؛ فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا. اهـ، انظر: "المغني" (٣٩/١٣) "الفتح" (٣٩٦٥).

مسألة [٢]: هل يُشترط إذن الأمير؟

✽ اشترط ذلك أحمد، والثوري، وإسحاق، والأوزاعي؛ لأن الإمام أعلم بفرسانه، وفرسان العدو، ومتى برز الإنسان إلى من لا يطيقه؛ كان معرضًا نفسه للهلاك، فيكسر قلوب المسلمين.

✽ وذهب مالك، والشافعي، وابن المنذر إلى عدم اشتراط ذلك؛ لأن من نقل عنهم المبارزة لم ينقل أنهم استأذنوا النبي ﷺ، والقول الأول أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣٩/١٣) "الفتح" (٣٩٦٥).

مسألة [٣]: إذا خرج كافرٌ يطلب البرازَ، هل يجوز أن يُرمى ويُقتل؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٤٠/١٣): إِذَا خَرَجَ كَافِرٌ يَطْلُبُ الْبِرَازَ؛ جَازَ رَمِيُّهُ وَقَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ لَا عَهْدَ لَهُ، وَلَا أَمَانَ لَهُ، فَأَبِيحَ قَتْلُهُ كَغَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ جَارِيَةً بَيْنَهُمْ أَنْ مَنْ خَرَجَ يَطْلُبُ الْمُبَارَزَةَ لَا يُعْرَضُ لَهُ؛ فَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الشَّرْطِ. اهـ

١٢٧٥ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، يَعْنِي: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانٍ وَالْحَاكِمُ. ^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

في الحديث جواز دخول المسلم في صف الكفار للقتال، وذلك فيما إذا كان ذلك لفرط شجاعته، وظنه أنه يرهب العدو بذلك، أو يُجَرِّئ المسلمين عليهم، أو نحو ذلك من المقاصد

✻ وأما إذا كان مجرد تهور؛ فممنوع، لاسيما إذا ترتب على ذلك وهن المسلمين، وهذا قول الجمهور. "سبل السلام" (٧/٢٦٩).

١٢٧٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: التحريق، والتخريب في أرض العدو.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (٣٠٢١): وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ التَّحْرِيقِ وَالتَّخْرِيبِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ، وَكَرِهَهُ الْأَوْرَاعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَاحْتَجُّوا بِوَصِيَّةِ أَبِي بَكْرٍ جُيُوشِهِ أَنْ لَا يَفْعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَجَابَ الطَّرِيقِيُّ بِأَنَّ النَّهْيَ مُحْمُولٌ عَلَى الْقَصْدِ لِذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَصَابُوا ذَلِكَ فِي خِلَالِ الْقِتَالِ كَمَا وَقَعَ فِي نَضْبِ الْمَنْجَنِيْقِ عَلَى الطَّائِفِ، وَهُوَ نَحْوُ مَا أَجَابَ بِهِ فِي النَّهْيِ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ، وَبِهَذَا قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ الْقَتْلُ بِالتَّغْرِيقِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا نَهَى أَبُو بَكْرٍ جُيُوشَهُ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ تِلْكَ الْبِلَادَ سَتُفْتَحُ، فَأَرَادَ إِبْقَاءَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

وقال الصنعاني رحمته الله في "السُّبُل": وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ -يعني أبا بكر رضي الله عنه- رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي بَقَائِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا نَصِيرٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ بَقَاءَهَا لَهُمْ، وَذَلِكَ يَدُورُ عَلَى مَلَا حِظَةِ الْمَصْلَحَةِ. اهـ

ونقل ابن قدامة رحمته الله عدم الخلاف في جواز قطع ما يحتاج المسلمون لقطعه.

انظر: "المغني" (١٣/١٤٦).

١٢٧٧ - وَعَنْ عَبْدِ بَنِي الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: معنى الغُلُول، وحكمه.

قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح» (٣٠٧٣): الغُلُول: بِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ وَاللَّامِ، أَي: الْخِيَانَةُ فِي الْمَغْنَمِ، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ يَغْلُهُ فِي مَتَاعِهِ، أَي: يُخْفِيهِ فِيهِ. وَتَقَلَّ النَّوَوِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ. اهـ

ويدل على أنه من الكبائر حديث الباب، وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ شِمْلَةَ غُلُولًا: «إِنَّ الشِمْلَةَ لَتَلْتَهَبَ عَلَيْهِ نَارًا، أَخَذَهَا مِنَ الْمَغْنَمِ قَبْلَ أَنْ تُقَسَمَ». ^(٢)

وفي «البخاري» (٣٠٧٤)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كُرْكُرَةٌ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ»، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَجَدُوا عِبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا.

مسألة [٢]: إعادة الغلُول.

قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح» (٣٠٧٣): قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَى الْغَالِ أَنْ يُعِيدَ مَا غَلَّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَأَمَّا بَعْدَهَا فَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَمَالِكٌ: يَدْفَعُ إِلَى

(١) حسن. أخرجه أحمد (٣١٦/٥)، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم وهو شديد الضعف، وأخرجه أيضًا (٣١٨/٥)، وابن حبان (٤٨٥٥)، وفي إسناده عبدالرحمن بن الحارث بن عياش فيه ضعف، وأخرجه أحمد (٣٣٠/٥)، وفي إسناده ربيعة بن ناجذ وهو مجهول، وأخرجه ابن ماجه (٢٨٥٠)، وفي إسناده عيسى بن سنان أبو سنان فيه ضعف. فالحديث حسن بمجموع طرقه والله أعلم.

الإمام حُصَّه وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِي. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ لَا يَرَى بِذَلِكَ، وَيَقُولُ: إِنْ كَانَ مَلِكُهُ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْلِكْهُ؛ فَلَيْسَ لَهُ الصَّدَقَةُ بِمَالٍ غَيْرِهِ. قَالَ: وَالْوَاجِبُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى الْإِمَامِ كَالْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ. اهـ

والقول بالصدقة هو مذهب أحمد أيضًا، ووجهه أَنَّ الجيش قد تفرقوا، ولا يُعلم أشخاصهم، وأماكنهم، وهذا القول هو الصحيح فيما إذا لم يمكن معرفة الجيش وأفراده، وأما إذا أمكن؛ فَيُعْطَى كل فرد حَقَّهُ، ولا وجه للصدقة كما قال الشافعي، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١٢/ ١٧١-١٧٢).

مسألة [٣]: تحريق متاع الغال.

جاء في ذلك حديث عند أبي داود (٢٧١٣)، والترمذي (١٤٦١) من حديث عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا وَجَدْتُمْ الرَّجُلَ قَدْ غُلَّ؛ فَاحْرِقُوا مَتَاعَهُ»، وعند أبي داود (٢٧١٥)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبا بكر، وعمر أحرقوا متاع الغال.

والحديث الأول في إسناده: صالح بن محمد بن زائدة، ضَعَّفَهُ الأئمة، وقال البخاري: منكر الحديث، وأنكر حديثه هذا، وضعفه غير واحد، وأعله أبو داود بالوقف، فساق إسناده آخر من طريق صالح بن محمد أيضًا موقوفًا على الوليد بن هشام.

والحديث الثاني أعله أبو داود بالوقف، وقال الحافظ: وهو الراجح.

❀ وقد أخذ بذلك أحمد، وإسحاق، والأوزاعي، ومكحول، والحسن، فقالوا: يحرق متاعه إلا المصحف، وما فيه روح.

❀ وذهب الجمهور إلى عدم التحريق، وهو قول مالك، والليث، والشافعي، والبخاري، وأصحاب الرأي.

واستدلوا على ذلك بأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثابت عنه عدم تحريق متاع الغال في أكثر من حديث،

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين» وقد تقدمت، وهذا القول هو الصواب، والله أعلم.
انظر: «المغني» (١٣/ ١٦٨-) «الفتح» (٣٠٧٤).

١٢٧٨ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ.^(١)

١٢٧٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه فِي - قِصَّةِ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ - قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟» قَالَا: لَا، قَالَ فَظَرَفَ فِيهِمَا، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ»، سَلَبَهُ لِعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: معنى السَّلْبِ.

هو ما على المقاتل من ملبوس وغيره، والسَّلْبُ بفتح المهملة واللام. «الفتح» (٣١٤١).

مسألة [٢]: من قتل رجلاً من المشركين، فهل يستحق سَلْبُهُ؟

أما استحقاق السلب في الجملة فلا خلاف فيه، كما قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣/ ٦٣)، ولكن أهل العلم اشترطوا في استحقاق السلب شروطاً:

الأول: أن يكون المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم، فأما إن قتل امرأة، أو صبياً، أو شيخاً فانياً، أو ضعيفاً مهيناً، ونحوهم ممن لا يقاتل لم يستحق سَلْبُهُ، قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافاً.

الثاني: أن يكون المقتول فيه منعة غير مُثَخَّنٍ بالجراح؛ فإن كان مثخناً بالجراح فليس لقاتله شيء من سلبه.

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٧١٩)، وهو في مسلم برقم (١٧٥٣) (٤٤). بنفس اللفظ، فقول الحافظ:

❖ هذا قول أحمد، والشافعي، وحريز بن عثمان، ومكحول؛ لأنَّ النبي ﷺ قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح، ولم يعط ابن مسعود شيئاً.

الثالث: أن يقتله، أو يجرحه بجراح تجعله في حكم المقتول، فأما إذا أسره؛ فلا يستحق بذلك حتى وإن قتله الإمام.

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي: يستحق السلب بالأسر إذا قتله الإمام؛ لأنَّ الأسر أصعب من مجرد القتل. وصحح ابن قدامة عدم الاستحقاق، واستدل على ذلك بأسارى بدر، فقد قتل النبي ﷺ عتبة، والنضر بن الحارث، ولم يعط من أسرهم أسلابهم؛ ولأنَّ الأحاديث الواردة بالسلب فيها التنصيص أنه للقاتل.

الرابع: أن يغرر بنفسه في قتله، فأما إن رماه بسهم من صف المسلمين، فقتله؛ فلا سلب له، وإن حمل جماعة من المسلمين على واحد فقتلوه؛ فالسلب في الغنيمة. هذا مذهب أحمد، والشافعي.

❖ وذهب أبو ثور، وداود، وابن المنذر إلى أنَّ السلب لكل قاتل؛ لعموم الخبر.

الخامس: أن يقتله والحرب قائمة، سواء مقبلاً، أو مدبراً، فأما إن انهزموا، ثم قتله؛ لم يستحق السلب. انظر: "المغني" (١٣/٦٦-) "الفتح" (٣١٤٢) "البيان" (١٢/١٦٢).

مسألة [٣]: هل يُشترط في استحقاق السلب أن يقول الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه؟

❖ مذهب الجمهور عدم اشتراط ذلك، بل يستحق القاتل السلب، قال ذلك الإمام أم لم يقل، وهو قول الأوزاعي، والليث، وأحمد، والشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد وغيرهم.

واستدلوا بحديث عوف بن مالك، وفيه أنَّ القاتل أراد سلبه من خالد، فاستكثره خالد ولم يعطه، فقال له عوف: أما علمت أنَّ رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل. ثم ارتفعوا إلى

واستدلوا بحديث أبي قتادة في قصة قتله المشرك في غزوة حنين، ثم أعطاه النبي ﷺ السلب^(١)، ولم ينقل أن النبي ﷺ قال ذلك قبل المعركة، وكذا حديث عبدالرحمن بن عوف الذي في الباب.

✽ وقال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد في رواية، والثوري: لا يستحقه إلا أن يقول الإمام ذلك. وعند مالك أن الإمام لا يقول ذلك إلا بعد انقضاء الحرب؛ واستدلوا بحديث أنس رضي الله عنه عند أحمد (١٢٢٣٦)، أن النبي ﷺ قال يوم حنين: «من قتل كافراً؛ فله سلبه» فقتل أبو طلحة عشرين رجلاً، فأخذ أسلابهم. وإسناده صحيح.

قلت: القول الأول أقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٧٠ / ١٣) - «الفتح» (٣١٤١) «البيان» (١٦٠ / ١٢) «زاد المسير» (٣١٩ / ٣).

فائدة: قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٧٢ / ١٣): إِذَا ثَبَتَ هَذَا؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ السَّلْبَ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالشَّافِعِيُّ: لَهُ أَخْذُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهُ بِجَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَأْمَنُ إِنْ أَظْهَرَهُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعْطَاهُ. وَوَجْهُ قَوْلِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ فَعَلَ مُجْتَهِدٌ فِيهِ، فَلَمْ يَنْفُذْ أَمْرُهُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ كَأَخْذِ سَهْمِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَحْمَدَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ؛ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْبَابِ، فَعَلَى هَذَا إِنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ؛ تَرَكَ الْفَضِيلَةَ وَلَهُ مَا أَخَذَهُ. اهـ

مسألة [٤]: هل يُخَمَسُ السَّلْبُ؟

✽ من أهل العلم من قال: يخمس السلب. وهو قول الأوزاعي، ومكحول؛ لعموم الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

✽ وقال إسحاق: يخمسه إذا استكثره.

✽ وعن مالك رواية أن الإمام يخير بين أن يخمسه، أو يدفعه لصاحبه بدون تخميس.

✽ وذهب الجمهور إلى أنه لا يخمس؛ لأن النبي ﷺ لم يُنقل عنه تخميس السلب كما في الأحاديث المتقدمة، بل صرح بعض الصحابة بذلك، ففي "سنن أبي داود" (٢٧٢١)، من حديث عوف بن مالك، وخالد بن الوليد أن النبي ﷺ لم يخمس السلب. وإسناده حسن، وهذا قول أحمد، والشافعي، ومالك، وابن المنذر، وابن جرير وغيرهم، وهو اختيار البخاري، وهو الصحيح. انظر: "الفتح" (٣١٤١) "المغني" (٦٩/١٣).

تنبيه: السلبُ يُخرجُ من أصل الغنيمة عند الجمهور، وخالف مالك فقال: من خمس الخمس. والصحيح قول الجمهور. "المغني" (٧٠/١٣).

مسألة [٥]: إذا اشترك اثنان أو ثلاثة في القتل؛ فلمن السلب؟

إن كان أحدهما قد أثنى في الجرح، أو سبق بالطعن بما يوجب قتله عادة؛ فهو أحق بالسلب، وعليه حمل حديث عبدالرحمن بن عوف في قضاء رسول الله ﷺ بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح.

وإن كان كلاهما قتله؛ فيشتركان في السلب على الصحيح، وهو قول القاضي، وأبي الخطاب، وهو مقتضى قول أبي ثور، وداود، وابن المنذر. انظر: "الفتح" (٣١٤١) "المغني" (٦٨/١٣).

مسألة [٦]: الأشياء التي تدخل في السلب.

يدخل في السلب كل ما كان لا بساً له من الثياب، وكذا المنطقة، والمغفر، والبيضة، ويدخل فيه السلاح من السيف، والرمح، والسكين، وكذلك الدابة.

✽ وعلى ذلك الجمهور، منهم: أحمد، والشافعي، والأوزاعي وغيرهم.

ويدخل في السلب الحلي الذي يتحلّى به؛ لأنه ملبوس له.

✽ وخالف الشافعي في قول له، فقال: لا يدخل؛ لأنه لا يحتاج إليه في الحرب، والقول

مسألة [٧]: المال الذي في مخبئه، أو عيبته، هل يدخل في السلب؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٧٢ / ١٣): فَأَمَّا الْمَالُ الَّذِي مَعَهُ فِي كِمْرَانِهِ وَخَرِبَتِهِ، فَلَيْسَ بِسَلْبٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَلْبُوسِ، وَلَا يَمَّا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي الْحَرْبِ، وَكَذَلِكَ رَحْلُهُ وَأَثَاثُهُ، وَمَا لَيْسَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ لَيْسَ مِنْ سَلْبِهِ. وَبِهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَالشَّافِعِيُّ. اهـ. وانظر: «البيان» (١٦٣ / ١٢).

مسألة [٨]: هل يدخل في السلب الدابة إن لم يكن راكباً عليها؟

إن كان القتل هو الذي استنزله من دابته، أو صرعه منها؛ فيستحقها، وإن كان ممسكاً بعنان دابته، فقتله، ففيه روايتان عن أحمد.

✽ ومذهب الشافعي أنها من السلب.

✽ واختار الحَرْقِيُّ، والخلال أنها ليست من السلب؛ لأنها اشبهت ما لو كانت عند غلامه. انظر: «المغني» (٧٤ / ١٣) «البيان» (١٦٣ / ١٢).

مسألة [٩]: سَلْبُ الْكَافِرِ، وَتَرْكُهُ عَارِيًّا؟

✽ أجاز ذلك أحمد، والأوزاعي؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «له سلبه أجمع».

✽ وكره ذلك الثوري، وابن المنذر؛ لما فيه من كشف عوراتهم. انظر: «المغني» (٧٥ / ١٣).

مسألة [١٠]: من ادَّعى قتل كافر يريد سلبه، فعليه البينة.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٣١٤٢): قوله في هذا الحديث -حديث أبي قتادة- «له عليه بينة» مَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ لَا يُقْبَلُ، وَسَيَاقُ أَبِي قَتَادَةَ يَشْهَدُ لِذَلِكَ، وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعِيرٌ بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ لِأَبِي قَتَادَةَ بَعِيرٌ بَيِّنَةٌ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي «مَغَازِي الْوَاقِدِيِّ» أَنَّ أَوْسَ بْنَ خُوَلِيٍّ شَهِدَ لِأَبِي قَتَادَةَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَصَحَّ؛ فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِمَ أَنَّهُ الْقَاتِلُ بِطَرِيقِ مِنَ الطَّرِيقِ.

١٢٨٠ - وَعَنْ مَكْحُولٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمُنَجِّيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي "الْمَرَّاسِيلِ"، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. ^(١)

١٢٨١ - وَوَصَلَهُ الْعَقِيلِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: تحريق العدو.

أما العدو إذا قُدر عليه؛ فلا يجوز تحريقه بالنار.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣٩ / ١٣): أَمَّا الْعَدُوُّ إِذَا قُدرَ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَحْرِيقُهُ بِالنَّارِ، بغيرِ خِلافٍ نَعْلَمُهُ، وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه يَأْمُرُ بِتَحْرِيقِ أَهْلِ الرِّدَّةِ بِالنَّارِ. وَفَعَلَ ذَلِكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِأَمْرِهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ خِلَافًا. اهـ
واستدلوا على عدم الجواز بحديث: «لا يعذب بالنار إلا رب النار».

قال ابن قدامة رحمته الله: فَأَمَّا رَمِيهِمْ قَبْلَ أَخْذِهِمُ بِالنَّارِ؛ فَإِنْ أَمَكَنَ أَخْذُهُمْ بِدُونِهَا؛ لَمْ يَجُزْ رَمِيهِمْ بِهَا؛ لِأَنَّهُمْ فِي مَعْنَى الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُمْ بِغَيْرِهَا، فَجَائِزٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ. وَرَوَى سَعِيدٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، وَحَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ جُنَادَةَ بْنَ أُمَيَّةَ الْأَرْدِي، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسِ الْفَزَارِيِّ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ وُلاةِ الْبَحْرَيْنِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، كَانُوا يَرْمُونَ الْعَدُوَّ مِنَ الرُّومِ وَغَيْرِهِمُ بِالنَّارِ، وَيُحْرِقُونَهُمْ، هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ: لَمْ يَزَلْ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ. اهـ

(١) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٣٥)، وهو ضعيف؛ لكونه مرسلًا.

(٢) ضعيف جدًا. أخرجه العقيلي في كتابه "الضعفاء" (٢ / ٢٤٤)، من وجه آخر، وفي إسناده عبد الله بن خراش بن حوشب وهو شديد الضعف. قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: ليس بشيء كما في "الميزان".

مسألة [٢]: تغريق الكفار.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣٩ / ١٣): وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي فَتْحِ الْبُتُوقِ عَلَيْهِمْ؛ لِيُغْرِقَهُمْ، إِنْ قُدِرَ عَلَيْهِمْ بَغْيُهُ؛ لَمْ يَجْزِ، إِذَا تَضَمَّنَ ذَلِكَ إِتْلَافَ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، الَّذِينَ يَحْرُمُ إِتْلَافُهُمْ قَصْدًا، وَإِنْ لَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِهِ؛ جَازَ، كَمَا يَجُوزُ الْبَيَاتُ الْمُتَضَمِّنُ لَذَلِكَ. اهـ

مسألة [٣]: إذا تترس الكفار بأناس مسلمين، فهل يجوز قتالهم؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥٤٦ / ٢٨): وقد اتفق العلماء على أَنَّ جيش الكفار إذا تترسوا بمن أسرى المسلمين، وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا؛ فَإِنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ، وَإِنْ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ تَرَسُّوا بِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ الْقِتَالِ الْمَفْضِي إِلَى قَتْلِ هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَوْلَانِ مشهوران. اهـ

❀ ذهب أحمد في رواية، والأوزاعي، والليث إلى عدم جواز قتالهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَّاعْلَمُوهُمْ أَنَّ تَكْفُوهُمْ فَتُصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَو تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٥].

❀ وذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى الجواز، وهو اختيار القاضي أبي يعلى حتى لا يؤدي ذلك إلى ترك جهاد الكفار، وذلك إذا كانت الحرب قائمة.

وانظر: "المغني" (١٣ / ١٤١).

١٢٨٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: «اقتُلُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: القصاص في الحرم، وإقامة الحدود، ومن جنى خارج الحرم، ثم لجأ إليه؟

انظر هذه المسألة في [كتاب الحج] عند حديث (٧٢٢): «وإنما أُحِلَّت لي ساعة من نهار».

مسألة [٢]: هل فُتِحَت مكة صلحاً، أم عنوة؟
 ❀ ذهب جمهور العلماء إلى أن مكة فُتِحَت عنوة.

واستدلوا على ذلك بحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الباب، فقد دخل النبي ﷺ لا بساً أداة الحرب، وكذلك قَسَمَ الجيش على ميمنة، وميسرة، وقلب، كشأن الغزوات.
 واستدلوا بحديث: «وإنما أُحِلَّت لي ساعة من نهار».

واستدلوا بقوله ﷺ للأَنْصَارِ: «أترون إلى أوباش قريش، احصدوهم حصداً حتى توافوني على الصفا»، وقال: «من دخل دار أبي سفيان؛ فهو آمن، ومن أغلق بابها؛ فهو آمن، ومن ألقى السلاح؛ فهو آمن»، أخرجه مسلم برقم (١٧٨٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
 وأيضاً فإن خالد بن الوليد قاتل عند دخوله، وقتل جماعة منهم. ^(٢)

❀ وذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى أنها فتحت صلحاً؛ لأنَّ رسول الله ﷺ لم يقسمها بين الغانمين كما قسم خيبر، ولو فُتِحَت عنوة؛ لملكها الغانمون برباعها، ودورها، وكانوا أحق بها من أهلها، وجاز إخراجهم منها.

وأجاب ابن القيم رحمته الله عن ذلك بأن الأرض لا تجري مجرى الغنائم، بل الإمام خير بين قسمتها بين الغانمين، أو وقفها على جميع المسلمين، أو قسمة البعض ووقف البعض على حسب المصلحة.

قال: ورسول الله صلوات الله عليه وآله قد فعل الأقسام الثلاثة؛ فإنه قَسَمَ أرض قريظة، والنضير، وترك قسمة مكة، وقسم بعض خيبر، وترك بعضها؛ لما ينوبه من مصالح المسلمين. اهـ

قلت: ويحتمل أن يكون رسول الله صلوات الله عليه وآله مَنَّ على أهلها وترك لهم دورهم، وأمواهم، هذا وينبغي أن لا يغفل عن كون أكثر أهل مكة أسلموا في ذلك الوقت؛ فعصمت أمواهم، وبالله التوفيق.

انظر: "زاد المعاد" (٣/ ٤٢٩-)، "نيل الأوطار" (٣٤٤٦).

١٢٨٣ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةً صَبْرًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاثِيلِ»، وَرِجَالُهُ نَقَاتٌ. ^(١)

١٢٨٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مُشْرِكٍ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ^(٢)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ. ^(٣)

١٢٨٥ - وَعَنْ صَخْرِ بْنِ الْعَيْلَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَزُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ مُوْتَقُونَ. ^(٤)

١٢٨٦ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بُنًى عَدِيًّا حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِ لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٥)

١٢٨٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ هُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَحَرَّجُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] الْآيَةَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٦)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: أسير الكفار ما يُصنع به؟

❁ جمهور العلماء على أن الإمام يتخير فيه بالأصلح للمسلمين، بين أربعة أمور: قتله، أو استرقاقه، أو فدائه، أو المنّ عليه؛ لأنّ هذه الأمور كلها فعلها رسول الله ﷺ، فقد قتل بني قُريظة، وقتل عقبة بن أبي معيط، والنضر بن الحارث في بدر، وآخرين، واسترقّ جماعة في كثير من غزواته، وفدى الأسارى يوم بدر، ومنّ على العاص بن الربيع، وثمامة بن أثال،

(١) ضعيف. أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٧)، وهو ضعيف؛ لكونه مرسلاً.

(٢) صحيح. أخرجه الترمذي (١٥٦٨)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٦٤١). مطولاً، من نفس الوجه، فلفظ الترمذي مختصر.

(٤) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٠٦٧)، من طريق عثمان بن أبي حازم بن صخر بن العيلة عن أبيه عن جده،

وعثمان وأبوه مجهولان، فالحديث ضعيف.

(٥) أخرجه البخاري (٣٨٧٢)، وإسناده صحيح.

وقد قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَا بَعْدُ وَإِنَّا فَادَّاءُ﴾ [محمد: ٤].

✽ وذهب أبو حنيفة إلى وجوب القتل، أو الاسترقاق؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرْكَاءَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وزاد مالك: أو يفادي.

✽ وعن مالك في المَنِّ روايتان: إحداهما: بعدم الجواز؛ لأنه ليس فيه مصلحة للمسلمين. والثانية: الجواز، كقول الجمهور.

والصحيح قول الجمهور، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣ / ٤٤ -) "سبل السلام".

مسألة [٢]: النساء والصبيان.

ذكر الفقهاء أنَّ من سُبِيَ من النساء والصبيان صار رقيقاً بالسبي، ونصَّ الإمام أحمد أنه يجوز فداء النساء بأسارى المسلمين، ولا يجوز فداؤهنَّ بالمال.

قلت: ويدل على جواز فداء النساء بأسارى المسلمين حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، في "صحيح مسلم" (١٧٥٥)، أن النبي ﷺ بعث بامرأة من أهل الشرك كانت أسرت، بعث بها إلى أهل مكة، ففدى بها ناساً من المسلمين كانوا أسروا بمكة. انظر: "المغني" (١٣ / ٤٤، ٥٠).

مسألة [٣]: إذا أسلم الأسير؟

أما إسلام الكافر قبل أسره؛ فإنه ينفعه بخلاصه من الرق، ولا سبيل عليه، ولا يجوز أسره.

✽ وأما إذا أسلم بعد أسره؛ فإنه يصير رقيقاً، ويزول التخيير بين الأربعة الأمور في مذهب أحمد، وقول للشافعي.

✽ وعن الشافعي قولٌ أنه يزول القتل، ويتخير الثلاث الباقية؛ لحديث عمران بن حصين أنَّ النبي ﷺ فادى رجلين مسلمين برجل مشرك، وكان هذا المشرك قد قال: إني مسلم. أخرجه مسلم (١٦٤١).

✽ وعن بعض الحنابلة جواز المن مع الاسترقاق؛ لأنه إذا جاز المن على الأسير المشرك؛

الرجل لم يصدق في إسلامه، أو يحمل على أن النبي ﷺ رأى منه قوة، وصدقاً بحيث إنه لا يتضرر بالرجوع إلى قومه، ويمكنه الرجوع إلى المسلمين، والله أعلم. انظر: "المغني" (٤٧/١٣).

مسألة [٤]: إن سأل الأسارى من أهل الكتاب تخليتهم مقابل دفع الجزية؟

✽ قال جماعة من الفقهاء: لا يجوز ذلك في نسائهم، وذرائعهم؛ لأنهم صاروا غنمة بالسبي، وأما الرجال؛ فيجوز ذلك فيهم في مذهب أحمد، ولا يزول التخيير الثابت فيهم. ✽ وقال أصحاب الشافعي: يحرم قتلهم كما لو أسلموا.

وأجيب بأنه بدل لا تلزم الإجابة إليه؛ فلم يحرم قتلهم كعبدة الأوثان.

انظر: "المغني" (٤٨/١٣-).

تنبيه: الرقيق والمال المُفدَى به سبيله سبيل الغنمية، يُحْمَس، ثم يقسم بلا خلاف.

انظر: "المغني" (٤٩/١٣).

مسألة [٥]: بيع الرقيق الكافر من الكفار.

✽ منع من ذلك الحسن، وأحمد؛ لأن بقاءه بين المسلمين يعرضه ظاهراً للإسلام.

✽ وأجاز ذلك الشافعي، وأبو حنيفة؛ لأنه كافر، والأصل في البيع الجواز؛ ما لم يأت

دليل بالتحريم. انظر: "المغني" (٥١/١٣).

مسألة [٦]: من أسر أسيراً، فهل له قتله بنفسه؟

ذكر أهل العلم أنه ليس له قتله بنفسه؛ إلا أن يخشى منه، أو يمتنع من الانقياد له، أو ما

أشبه ذلك، وإلا فيرفعه إلى الإمام والقائد، ويتخير فيه بما يراه مصلحة للإسلام والمسلمين.

انظر: "المغني" (٥١/١٣).

١٢٨٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ، قَبْلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهُمُهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُقِلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٢٨٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. ^(٢)

وَلِأَيِّ دَاوُدَ: أَسْهَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ، وَسَهْمًا لَهُ. ^(٣)

١٢٩٠ - وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نَقْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ. ^(٤)

١٢٩١ - وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاةِ، وَالثُّلُثَ فِي الرَّجْعَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ. ^(٥)

١٢٩٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قِسْمَةِ عَامَّةِ الْجَيْشِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٦)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

الغنيمة: مأخوذة من الغنم، وهو الربح والفضل.

وهي في اللغة: ما يناله الرجل، أو الجماعة بسعي، ومنه قول الشاعر:

وقد طوّفتُ في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب

والمقصود به ههنا: هو مال الكفار الذي يظفر به المسلمون على وجه الغلبة والقهر.

(١) أخرجه البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢).

(٣) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٧٣٣)، وإسناده صحيح.

(٤) صحيح. رواه أحمد (٤٧٠/٣)، وأبو داود (٢٧٥٣) (٢٧٥٤)، والطحاوي (٢٤٢/٣)، وإسناده صحيح.

(٥) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٧٥٠)، وابن الجارود (١٠٧٩)، وابن حبان (٤٨٣٥)، والحاكم (١٣٣/٢).

مسألة [١]: المستحق للغنيمة.

يستحق الغنيمة كل من شهد الواقعة، ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في "سنن البيهقي" (٥٠ / ٩)، ولا يُعلم في ذلك خلاف. انظر: "المغني" (٨٤ / ١٣) "البيان" (١٢ / ٢١٠-٢١١).

مسألة [٢]: ما يستحقه الراجل والفارس.

أما الرَّاجِل فيستحق سهماً بلا خلاف.

✽ وأما الفارس فيستحق ثلاثة أسهم عند الجمهور؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الباب، لاسيما برواية أبي داود، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد وغيرهم، وهو الصحيح.

✽ وقال أبو حنيفة: يستحق سهمين فقط. واستدل على ذلك بأدلة غير صريحة في ذلك، وبعضها ضعيفة. انظر: "المغني" (٨٥ / ١٣، ٩٢) "الفتح" (٢٨٦٣) "البيان" (١٢ / ٢٠٩-).

تنبيه: ذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الاعتبار بدخول الحرب؛ فإن دخل فارساً؛ فله سهم فارس، وإن نفق فرسه قبل القتال، وإن دخل راجلاً؛ فله سهم الراجل، وإن استفاد فارساً فقاتل عليه. وخالفه الجمهور فقالوا: كل من شهد الواقعة على حالة يعطى عليها. واستدلوا بأثر عمر المتقدم: الغنيمة لمن شهد الواقعة. انظر: "المغني" (٨٤ / ١٣).

تنبيه آخر: لا فرق عند الجمهور بين الفرس العربي، والبرذون، والهجين، وهو الصحيح؛ لعدم وجود دليل صحيح يفرق بينهما. انظر: "المغني" (٨٦ / ١٣-) "البيان" (١٢ / ٢١١).

مسألة [٣]: هل يُسهم للرجل بأكثر من فرس؟

✽ الجمهور على أنه لا يسهم له إلا بفرس؛ لأنَّ هذا هو الوارد عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم، ولم يرد الإسهم للرجل بأكثر من فرس؛ ولأنَّ القتال إنما يكون على فرس واحد.

✽ وأجاز أحمد الإسهم بفرسين، ولم يجز بأكثر من ذلك؛ لأنه محتاج إلى آخر، ومستغني

عن غيره.

مسألة [٤]: هل يسهم لمن قاتل على البعير سهماً لبعيره؟

✽ ذكر بعض الحنابلة أنه يسهم له سهمين سهماً له، وسهماً لبعيره.

✽ وعامة أهل العلم على أنه يسهم له سهم راجل.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩٠ / ١٣): قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٍ. كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ، وَمَكْحُولٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أَسْهَمَ لِعَبِيرِ الْخَيْلِ مِنَ الْبَهَائِمِ. اهـ

قال ابن قدامة رحمته الله في (٩٠ / ١٣): وَمَا عَدَا الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ، مِنَ الْبِغَالِ، وَالْحَمِيرِ، وَالْفَيْلَةِ وَغَيْرِهَا، لَا يُسْهَمُ لَهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَإِنْ عَظُمَ غَنَاؤُهَا، وَقَامَتْ مَقَامَ الْخَيْلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسْهَمَ لَهَا، وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ، وَلَا نَهَايَا لَهَا لَا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ؛ فَلَمْ يُسْهَمَ لَهَا، كَالْبَقَرِ. اهـ، وانظر: «البيان» (٢١١ / ١٢).

مسألة [٥]: من مات قبل حيازة الغنائم، فهل يستحق ورثته نصيبه؟

✽ من أهل العلم من يقول: إن مات الغازي قبل حيازة الغنيمة؛ فلا يسهم له، وإن مات بعد حيازة الغنيمة؛ فسهمة لورثته، وهذا مذهب أحمد وأصحابه؛ وذلك لأنَّ ملك المسلمين لها يحصل بحيازتها.

✽ وقال جماعة من أهل العلم: من حضر القتال؛ أسهم له، سواءً مات قبل حيازة الغنيمة أو بعدها، وهذا قول الشافعي، وأبي ثور، ومالك، والليث.

✽ وقال أبو حنيفة: إن كان في دار الإسلام؛ فيستحق من الغنيمة إن مات بعد الإحراز، وإن كان في دار الكفر؛ فيستحق إن مات بعد القسمة. انظر: «المغني» (٩١ / ١٣).

مسألة [٦]: إذا كان مع المسلمين نسوة، فهل يعطين من الأسهم؟

بدون تقدير، ويرجع ذلك إلى اجتهاد الإمام.

واستدلوا على ذلك بما رواه مسلم في "صحيحه" (١٨١٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء، فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة، وأما سهم؛ فلم يضرب لهن. ونقل عن بعضهم أنه أفتى بأن النساء يسهم لهن، ولا دليل لهن فيما نعلم، أعني دليلاً صحيحاً، صريحاً في ذلك، والله أعلم. انظر: "المغني" (٩٣/١٣) "البيان" (٢١٨/١٢-).

مسألة [٧]: هل يسهم للعبد؟

الجمهور على أنه لا يسهم للعبد أيضاً، وإنما يرضخ له كذلك، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

واستدلوا على ذلك بحديث عمير مولى أبي اللحم، قال: شهدت خيبر مع ساداتي، فكلّموا في رسول الله ﷺ، فأخبرني مملوك، فأمر لي بشيء من خرتي المتاع. أخرجه أبو داود (٢٧٣٠) بإسناد صحيح.

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما في "مسلم" (١٨١٢): لم يكن لهم سهم معلوم - العبد، والمرأة - إلا أن يُحْذَيَا من غنائم القوم.

وذهب بعضهم إلى أنه يسهم له، وليس لهم على ذلك دليل صحيح.

انظر: "المغني" (٩٣/١٣) "البيان" (٢١٨/١٢-).

مسألة [٨]: هل يسهم للصبي، أم يرضخ له؟

أكثر أهل العلم على أنه يرضخ له، ولا يسهم له، وهو قول الثوري، والليث، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور؛ لأنه ليس من أهل القتال؛ فلم يسهم له كالعبد، ولم يثبت أن النبي ﷺ قسم لصبي، بل كان لا يجيزهم في القتال.

وقال مالك: يسهم له إذا قاتل وأطاق ذلك، ومثله قد بلغ القتال، كالرجل.

قال أبو عبدالله وفقه الله: إن شارك في المعركة كما يشارك الرجال؛ أسهم له كما قال مالك وإلا فیرضخ له كما قال الجمهور، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/ ٩٥) "البيان" (١٢/ ٢١٩).

مسألة [٩]: هل يسهم للکافر إذا غزا مع المسلمين بإذن إمامهم؟

✽ من أهل العلم من قال: يسهم له. وهو قول الزهري، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق.

واستدلوا على ذلك بحديث من مراسيل الزهري، أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه، فأسهم لهم. أخرجه ابن أبي شيبه (٢/ ٣٩٥)، ومن طريقه البيهقي (٩/ ٥٣)؛ ولأن الكفر نقص في الدين، فلم يمنع استحقاق السهم كالفسق.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه يرضخ له، ولا يسهم له، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة؛ لأنه من غير أهل الجهاد، فلم يسهم له كالعبد. وأجيب بأن العبد نقصه في دنياه وأحكامه، والكافر نقصه في دينه كما سبق. والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/ ٩٧).

تنبيه: لا يبلغ بالرضخ للفارس سهم فارس، ولا للراجل سهم راجل، كما لا يبلغ بالتعزير الحد، وللحاكم تفضيل بعض أهل الرضخ على بعض باختلاف أعمالهم. انظر: "المغني" (١٣/ ٩٩).

مسألة [١٠]: هل يؤخذ الرضخ من أصل الغنيمة، أم بعد التخميس؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٣/ ٩٩): وفي الرضخ وجهان: أحدهما: هو من أصل الغنيمة؛ لأنه أُنْتُحِقَّ بِالْمُعَاوَنَةِ فِي تَحْصِيلِ الْغَنِيمَةِ، فَأَشْبَهَ أَجْرَةَ النَّقَالِينَ وَالْحَافِظِينَ لَهَا. والثاني: هو من أرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ؛ لأنه أُنْتُحِقَّ بِحُضُورِ الْوَقْعَةِ، فَأَشْبَهَ سَهَامَ الْغَانِمِينَ. وللشافعي قولان كهذين. اهـ، والقول الثاني أقرب، والله أعلم.

مسألة [١١]: إذا قاتل العبد على فرس لسيدته؟

✽ مذهب أحمد أن السيد يستحق سهم الفرس.

✽ ومذهب أبي حنيفة، والشافعي أنه لا يسهم للفرس؛ لأنه تحت من لا يسهم له؛ فلم يسهم له.

وهذا القول أقرب، كما لو كان الفرس عند غير العبد. انظر: "المغني" (١٣ / ١٠١).

تنبيه: من لحق بالجيش بعد انتهاء المعركة لم يستحق من الغنيمة، وإن كان مدداً.

انظر: "المغني" (١٣ / ١٠٤).

تنبيه آخر: من بعثه الأمير لمصلحة الجيش، فلم يحضر الغنيمة؛ أسهم له أيضاً.

انظر: "المغني" (١٣ / ١٠٦).

فائدة: يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب عند الجمهور خلافاً لأصحاب الرأي القائلين:

لا تقسم إلا في دار الإسلام. "المغني" (١٣ / ١٠٧).

مسألة [١٢]: إذا أخرج من الجيش سرية فغنمت؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣ / ١٣١): الجيش إذا فصل غارياً، فخرجت منه سرية أو أكثر، فأيتها غنم؛ شاركه الآخر في قول عامة أهل العلم، منهم: مالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وحماد، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. اهـ

✽ ثم نقل خلافاً عن النخعي. وانظر: "البيان" (١٢ / ٢٢٥).

مسألة [١٣]: إذا سبوا لم يفرق بين الوالدة وولدها.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣ / ١٠٨): أجمع أهل العلم على أن التفريق بين الأم وولدها الطفل غير جائز. هذا قول مالك في أهل المدينة، والأوزاعي في أهل الشام، والليث في أهل مصر، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي فيه. والأصل فيه ما روى أبو

✽ وأما التفريق بين الأب وولده الطفل؛ فيحرم أيضًا في مذهب أحمد، والشافعي، وأصحاب الرأي؛ لأنه أحد الأبوين، فأشبهه الأم.

✽ ومذهب مالك، والليث جواز التفريق، وقال به بعض الشافعية؛ وذلك لأنَّ الأب ليس من أهل الحضانة، وهو قول غير صحيح، ودليلهم فيه نزاع. انظر: «المغني» (١٣/ ١٠٩).

تنبيه: إذا كبر الولد جاز التفريق على الصحيح، وعليه جمهور العلماء. واختلف في تحديد الكبر.

✽ فمنهم من قال: إذا أضر. وهو قول مالك، وقال الأوزاعي، والليث: إذا استغنى عن أمه. ونحوه عن أبي ثور.

✽ وقال أحمد، وسعيد بن عبدالعزيز، والشافعي في قول، وأصحاب الرأي: يجوز التفريق إذا بلغ؛ لأنه قبل البلوغ مَوَّلَى عليه، فأشبهه الطفل. وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣/ ١٠٩-١١٠).

مسألة [١٤]: التفريق بين الأخوين والأختين.

✽ مذهب الحنابلة، وأصحاب الرأي التحريم؛ لحديث علي رضي الله عنه - وقد تقدم في البيوع برقم (٧٩٦) - أنه باع أخوين، ففرق بينهما، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم، وأمره بارتجاعها.

✽ ومذهب مالك، والشافعي، والليث، وابن المنذر الجواز؛ لأنها قرابة لا تمنع قبول الشهادة؛ فلم يحرم التفريق كقرابة ابن العم.

والقول الأول أصح، والله أعلم. «المغني» (١٣/ ١١٠).

تنبيه: يجوز التفريق بين سائر الأقارب غير من ذكر.

انظر: «المغني» (١٣/ ١١١).

مسألة [١٥]: من سبي من أطفال المشركين.

إما أن يسبى منفردًا عن أبويه؛ فهذا يصير مسلمًا بالإجماع.

❁ وإما أن يسبى مع أبويه؛ فهذا تبع لأبويه عند الجمهور.

❁ وخالف الأوزاعي، فحكم بإسلامه تبعًا لمالكه.

والصحيح قول الجمهور؛ لحديث: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه،

أو ينصرانه، أو يمجسانه»^(١)، وحديث سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين؟ فقال: «هم من آبائهم»^(٢).

❁ وإما أن يسبى مع أحد أبويه، فمذهب أحمد، والأوزاعي الحكم بإسلامه تبعًا لمالكه، وتغليبا له على أحد الأبوين.

❁ ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة أنه تبع لوالده ووالدته؛ للحديثين السابقين.

❁ ومذهب مالك أنه إن أسر الأب؛ فالطفل تبع له كما يتبعه في النسب، وإن أسرت الأم؛ فالطفل يحكم بإسلامه.

قلت: مذهب الشافعي رحمته الله أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣/١١٣).

مسألة [١٦]: إذا أسلم الحربي وله أطفال، وأموال؟

إذا أسلم في دار الحرب؛ حقن دمه، وأولاده الصغار، وعصم ماله.

❁ وإن كان في دار الإسلام وماله وأولاده في دار الحرب؛ عصم كذلك عند الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة، وكذلك إن كان له أرض؛ لم تُغنم عند الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة.

انظر: «المغني» (١٣/١١٥).

تنبيه: الذين قد بلغوا لهم أحكام أنفسهم، ولا يحكم لهم بحكم آبائهم.

انظر: «المغني» (١٣/١١٥).

وإن لم يلتحقوا بدار الإسلام ومكثوا في دار الحرب، فلا يزالوا في الرق.
انظر: «المغني» (١٣/١١٦).

مسألة [١٨]: إذا أخذ الكفار مال مسلم، ثم غنمه المسلمون؟

وأما إذا لم يدركه حتى قسم، ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: لا حقَّ له فيه. وهو قول سلمان بن ربيعة، وعطاء، والنخعي، والليث، وأحمد، ونقل عن عمر رضي الله عنه.

الثالث: صاحبه أحق به بالثمن الذي حسب على من أخذه، وكذلك إن بيع، ثم قسم ثمنه؛ فهو أحق به بالثمن، وهذا قول مالك، والثوري، والأوزاعي، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة، وجاء في ذلك حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما عند الدارقطني (١١٤-١١٥)، وهو شديد الضعف، في إسناده: الحسن بن عمار، وهو متروك.

الثالث: صاحبه أحق به قبل القسمة، وبعدها، وبعد القسم يعرض صاحب السهم سهمه من خمس المصالح. وهو قول الشافعي، وابن المنذر، وهو الصحيح. انظر: "المغني" (١٣/ ١١٧-).

فائدة: إذا غنم المسلمون من المشركين شيئاً عليه علامة للمسلمين، ولم يعلم صاحبه؛ فهو غنيمة في مذهب أحمد، والثوري، والأوزاعي. وقال الشافعي: يوقف حتى يجيء صاحبه. والقول الأول أقرب. وإذا كان مكتوباً عليه (حُبْس في سبيل الله) فيُعاد إلى الحبس. "المغني" (١٢٠/١٣).

مسألة [١٩]: هل يملك الكفار أموال المسلمين بالقهر؟

✽ من أهل العلم من قال: يملكونها. وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والقاضي أبي يعلى؛ لأنَّ القهر سبب يملك به المسلم مال الكافر، فيملك الكافر به مال المسلم كالبيع. ✽ ومنهم من يقول: لا يملكونها. وهو قول الشافعي، وأحمد في ظاهر مذهبه؛ لأنه مال معصوم طرأت عليه يد عادية؛ فلم يملك بها كالغصب، ولأنَّ من لا يملك رقبة غيره بالقهر لم يملك ماله به كالمسلم مع المسلم.

والمسلم يملك مال الكافر بطريقة شرعية، والكافر يأخذه بيد متعدية؛ فافترق الأمران، فالصحيح قول أحمد، والشافعي. انظر: "المغني" (١٢١/١٣).

مسألة [٢٠]: إذا أسلم الكافر بعد أن أتلف مال المسلم؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢٢/١٣): وَلَا أَعْلَمَ خِلَافًا فِي أَنَّ الْكَافِرَ الْحُرِّيَّ إِذَا أَسْلَمَ، أَوْ دَخَلَ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ، بَعْدَ أَنْ اسْتَوَلَى عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ فَأَتْلَفَهُ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ وَهُوَ فِي يَدِهِ؛ فَهُوَ لَهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ. انتهى المراد، وانظر: "الإنصاف" (١٤٧/٤-).

تنبيه: الكفار لا يملكون الحر من المسلمين بالاستيلاء بغير خلاف، قاله ابن قدامة.

"المغني" (١٢٢/١٣).

مسألة [٢١]: حكم فداء أسارى المسلمين إذا أمكن.

✽ يجب فداء أسارى المسلمين إذا أمكن على الإمام من بيت المال، وإن لم يوجد؛ فيجب

✽ وقال إسحاق: على بيت المال. ونحوه عن مالك.

والذي يظهر أنها لم يريد أن لا يجب على المسلمين إذا لم يوجد بيت المال.

ويدل على قول الجمهور حديث أبي موسى في "البخاري": «فكّوا العاني، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض». انظر: "المغني" (١٣/ ١٣٥-) "الفتح" (٣٠٤٦).

مسألة [٢٢]: من فدى الأسير المسلم من الكفار، فهل يلزم الأسير أن يعطيه

ماله؟

ذكر أهل العلم أن ذلك إذا كان بإذن الأسير، وطلبه؛ لزمه أن يؤدي ذلك، ونقل ابن قدامة عدم الخلاف في ذلك.

✽ وإن كان بغير إذنه، وطلبه، فقال بعضهم: يلزمه أن يعطيه. وهو قول الحسن، والنخعي، والزهري، ومالك، والأوزاعي، وأحمد. وقال به الليث إذا كان موسراً. قال: وإن كان معسراً؛ فعلى بيت المال.

✽ وقال الثوري، والشافعي، وابن المنذر: لا يلزمه؛ لأنه متبرع بذلك.

والذي يظهر أنه إن كان قاصداً الرجوع؛ فعلى بيت المال أن يعطيه، وإلا رجع على صاحبه، وإن لم يكن قاصداً الرجوع؛ فليس له أن يرجع، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/ ١٣٤-).

مسألة [٢٣]: أهل الحرب إذا استولوا على أهل ذمتنا، فسبّوهم، ثم قدر عليهم؟

ذكر أهل العلم رحمة الله عليهم أنه يجب ردهم إلى ذمتهم، ولا يجوز استرقاقهم، ولا أخذ أموالهم؛ إلا أن يقاتلوا مع الكفار طواعية. انظر: "المغني" (١٣/ ١٣٥).

فائدة: حُلّي الجارية يُعتبر من الغنائم، ولا يُباع مع الجارية، ولا يلحقها لو قسمت الجارية لبعض القوم. "المغني" (١٣/ ١٣٧-١٣٨).

مسألة [٢٤]: معنى التنفيل وحكمه.

النَّفْل: زيادة تُزاد على سهم الغازي، والنفل في الغزو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تنفيل السرية التي تخرج عن الجيش، فتغير على العدو ببعض ما يغنمون بعد إخراج الخمس.

✽ وعلى مشروعية ذلك عامة أهل العلم؛ إلا ما نقل عن عمرو بن شعيب أنه قال: لا نفل بعد رسول الله ﷺ. قالوا: ولعله يحتج بقوله: ﴿يَسْكُتُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، فخصه بها.

وأجاب الجمهور بأحاديث الباب، وفعل بالتنفيل الصحابة من بعد النبي ﷺ.

ويدل على قول الجمهور حديث حبيب بن مسلمة رضي الله عنه قال: شهدت النبي ﷺ نفل الربع في البداية، والثلث في الرجعة.

ومعنى الحديث: أن الإمام، أو نائبه إذا دخل دار الحرب غازيًا بعث بين يديه سرية تُغير على العدو، ويجعل لهم الربع بعد الخمس مما يغنمون، وإذا قفل بعث سرية تُغير، ويجعل لهم الثلث بعد الخمس؛ وذلك لأنَّ في الابتداء لم يكن الأعداء على استعداد كالإغارة وقت الرجوع.

واختلف العلماء هل التنفيل من الخمس، أم من غير الخمس؟

✽ فجماة منهم على أنه من غير الخمس، وهو قول الحسن، والأوزاعي، وأحمد وأصحابه، ويدل على هذا القول حديث معن بن يزيد الذي في الكتاب: «لا نفل إلا بعد الخمس».

✽ وذهب سعيد بن المسيب، ومالك إلى أنه من الخمس.

✽ وقال الشافعي: من خمس الخمس. لحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الكتاب، وليس

بصريح، وحديث معن نصٌّ في المسألة؛ فالعمل عليه، والله أعلم.

اختلف الفقهاء:

✽ فذهب الجمهور إلى أنه موكول إلى اجتهاد الإمام؛ إلا أنه لا يجاوز الثلث؛ لأنه أكثر ما ورد تنفيله عن النبي ﷺ.

✽ وقال الشافعي: موكول إلى اجتهاده، ولا حدًّا لأكثره.

والأقرب قول الجمهور. انظر: "المغني" (١٣/٥٣-٥٥) (١٣/٦٠-٦١).

القسم الثاني: أن ينفل الإمام بعض الجيش لعنائه، وبأسه، وبلائه، أو لمكروه تحمله دون سائر الجيش.

أجاز ذلك أهل العلم، واستدلوا عليه بما في "صحيح مسلم" (١٨٠٧) أن النبي ﷺ في غزوة ذات قرد أعطى سلمة بن الأكوع سهمَ راجلٍ، وسهم فارس، وكان راجلاً.

وفي "مسلم" (١٧٥٥) أيضًا أن أبا بكر نقلَ سلمة بن الأكوع امرأةً؛ لبلائه في تلك الغزوة، وذلك في عهد النبي ﷺ.

القسم الثالث: أن يشترط الإمام شيئاً من فعله نفلَه، كقوله ﷺ: «من قتل قتيلاً؛ فله سلبه»^(١)، ومثله لو قال قائد الجيش: من طلع الحصن وفتحه؛ فله كذا، ومن قتل عشرة من الكافرين؛ فله كذا.

✽ وهذا جائز مشروع عند الجمهور.

✽ وكرهه مالك من أجل ألا يكون القتال من أجل ذلك.

وأجاب الجمهور بأن استحقاق الغنيمة وزيادة السهم للفارس، واستحقاق السلب لم يُمنع، مع وجود الاحتمال المذكور.

والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (١٣/٥٥-٥٦).

مسألة [٢٥]: مصرف خمس الغنيمة.

قال الله جل وعلا في كتابه الكريم: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبَرِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

✽ فذهب أحمد، والشافعي إلى أن الخمس يقسم على خمسة أسهم: سهم لله ولرسوله يُصرف لمصالح المسلمين. وسهم لذوي القربى. وسهم لليتامى. وسهم للمساكين. وسهم لابن السبيل.

✽ وذهب مالك إلى أن مصرفها إلى الإمام يجتهد فيه كيف شاء.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنها تقسم ثلاثة أسهم: سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل. وأما سهم الرسول فسقط بموته، وسهم ذوي القربى قال: المراد به القرابة الذين كانوا في عهد النبي ﷺ.

والصحيح قول أحمد، والشافعي؛ لظاهر الآية، والله أعلم.

انظر: "البيان" (٢٢٨ / ١٢) "المغني" (٢٨٤ / ٩) "القرطبي" (١٠ / ٨) "الإنصاف" (٤ / ١٥٥).

مسألة [٢٦]: سهم ذوي القربى.

ذووا القربى المراد بهم عند أكثر العلماء، والفقهاء، والمحدثين: بنو هاشم، وبنو المطلب؛ لحديث جبير بن مطعم في "صحيح البخاري" (٣١٤٠) أن النبي ﷺ قسم لهم من خمس خيبر، وقال: «هم بمنزلة واحدة». انظر: "القرطبي" (١٢ / ٨) "المغني" (٩ / ٢٩٣).

ويستحقه الرجال، والنساء، والفقراء، والأغنياء.

مسألة [٢٧]: وهل يفضل الرجال على النساء؟

✽ منهم من قال: للرجل ضعف الأنثى، كالميراث. وهو قول المزني، وأبي ثور، وبعض الحنابلة، وابن المنذر.

مقاصد الشرع دفع الحاجات، لكن خَصَّ ذوي القربى؛ لأنهم أحق الناس بمثل هذه الغنيمة.

ثم استقرب وَاللَّهُ هذا القول.

نثر قال: فإن كانوا كلهم سواء في الغنى، أو في الحاجة؛ أعطيناهم بالتساوي. اهـ

قال ابن القيم وَاللَّهُ في "زاد المعاد" (٥ / ٨١): وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ بَيْنَ أَغْنِيائِهِمْ وَفُقَرَائِهِمْ، وَلَا كَانَ يَقْسِمُهُ قِسْمَةَ الْمِيرَاثِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، بَلْ كَانَ يَصْرِفُهُ فِيهِمْ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ وَالْحَاجَةِ، فَيَزُوجُ مِنْهُ عَزَبَهُمْ، وَيَقْضِي مِنْهُ عَنْ غَارِمِهِمْ، وَيُعْطِي مِنْهُ فَقِيرَهُمْ كِفَايَتَهُ، وَفِي "سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ" عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَلَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُمْسَ الْخُمْسِ، فَوَضَعْتُهُ مَوَاضِعَهُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَيَاةَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ^(١) وَقَدْ أُسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُصْرِفُ فِي مَصَارِفِ الْخُمْسَةِ، وَلَا يَقْوَى هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ؛ إِذْ غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ صَرَفَهُ فِي مَصَارِفِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ فِيهَا، وَلَمْ يَعُدْهَا إِلَى سِوَاهَا، فَأَيْنَ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ الْخُمْسَةِ بِهِ؟ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحْكَامُهُ أَنَّهُ كَانَ يُجْعَلُ مَصَارِفَ الْخُمْسِ كَمَصَارِفِ الزَّكَاةِ، وَلَا يُخْرَجُ بِهَا عَنِ الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورَةِ، لَا أَنَّهُ يَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ كَقِسْمَةِ الْمِيرَاثِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ سِيرَتَهُ وَهَدْيَهُ حَقَّ التَّأَمُّلِ لَمْ يَشْكُ فِي ذَلِكَ. اهـ

وانظر: "المغني" (٩ / ٢٩٤-٢٩٥) "الإنصاف" (٤ / ١٥٥-) "البيان" (١٢ / ٢٣٠) "زاد المعاد" (٥ / ٨٠-).

مسألة [٢٨]: سهم الصَّفي.

كان للنبي ﷺ سهم الصَّفي، وهو شيء يختاره من المغنم قبل القسمة، كالجارية، والعبد، والثوب، والسيف ونحوه، وهو ثابت للنبي ﷺ عند أهل العلم، ويدل على ذلك حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند أبي داود (٢٩٩٤) بإسناد صحيح، قال: كانت صفية من الصَّفي. وحديث صحابي مبهم أَنَّ النبي ﷺ كتب إلى زهير بن أقيش: «إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، وأديتم الزكاة، وأديتم الخمس من المغنم، وسهم الصفي أنتم آمنون بأمان

الله ورسوله» رواه أبو داود (٢٩٩٩) بإسناد صحيح، وهما في «الصحيح المسند» لشيخنا رحمه الله.

وهذا خاصُّ للنبي ﷺ عند عامة أهل العلم إلا أبا ثور، فقال: للإمام أن يأخذه على نحو ما كان يأخذ النبي ﷺ.

قال ابن المنذر رحمه الله: لا أعلم أحداً سبق أبا ثورٍ إلى هذا القول. اهـ

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٩/٢٩١-): وَأَمَّا انْقِطَاعُهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَثَابِتٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ قَبْلَ أَبِي ثَوْرٍ وَبَعْدَهُ، وَكَوْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ لَمْ يَأْخُذُوهُ، وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُجْمَعُونَ عَلَى تَرْكِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

١٢٩٣ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ، فَنَأْكُلُهُ وَلَا تَرْفَعُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَلَآبِي دَاوُدَ: فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْحُمُسُ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٢).

١٢٩٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ - قَالَ: أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ^(٣).

١٢٩٥ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ^(٤).

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: الأكل من الغنائم أثناء المعركة.

دَلَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ، وَكَذَا تَعْلِيلُ الدَّوَابِ.

(١) أخرجه البخاري برقم (٣١٥٤).

(٢) حسن. أخرجه أبو داود (٢٧٠١)، وابن حبان (٤٨٢٥)، وإسناده حسن، واللفظ لأبي داود.

(٣) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٧٠٤)، وابن الجارود (١٠٧٢)، والحاكم (١٢٦/٢)، وإسناده صحيح.

(٤) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٧٠٤)، وابن الجارود (١٠٧٢)، والحاكم (١٢٦/٢)، وإسناده صحيح.

✽ وعلى ذلك عامة أهل العلم، ولا يُشترط عندهم إذن الإمام، خلافاً للزهري في اشتراط ذلك. انظر: «المغني» (١٣/١٢٦).

مسألة [٢]: استخدام الدواب، والأسلحة المغنومة أثناء المعركة.

قال الخطيب رحمه الله في «معالم السنن» (٢/٢٥٨): أما في حال الضرورة، وقيام الحرب؛ فلا أعلم بين أهل العلم اختلافاً في جواز استعمال سلاح العدو ودوابهم، فإذا انقضت الحرب؛ فإنَّ الواجب ردها في المغنم، فأما الثياب، والخرثي، والأدوات؛ فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل: إذا احتاج إلى شيء منها حاجة ضرورة؛ كان له أن يستعمله، مثل أن يشتد البرد، فيستدفي بثوب، ويتقوى به على المقام في بلاد العدو مرصداً لقتالهم. وسئل الأوزاعي عن ذلك؟ فقال: لا يلبس الثوب للبرد إلا أن يخاف الموت. اهـ وانظر: «المغني» (١٣/١٩٢).

- ١٢٩٦ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُحْبَرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَحْمَدُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.^(١)
- ١٢٩٧ - وَلِلطَّيَالِسِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُحْبَرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ».^(٢)
- ١٢٩٨ - وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ».^(٣) زَادَ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُحْبَرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».^(٤)

(١) صحيح بشواهده. أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٤٥٠-٤٥١)، وأحمد (١/١٩٥)، وفي إسناده: حجاج بن أرطاة فيه ضعف ومدلس، ولم يصرح بالسماع، وقد اضطرب فيه فرواه مرة أخرى، فجعله من مسند أبي أامة بلفظ: «يحبر على المسلمين الرجل منهم»، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٤٥١)، والحديث صحيح بما بعده.

(٢) أخرجه الطيالسي (١٠٦٣) ط. دار هجر، وأخرجه أيضاً أحمد (٤/١٩٧)، وفي إسناده رجل مبهم.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٥٥)، ومسلم (١٣٧٠).

١٢٩٩ - وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ».^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

المقصود بالأمان في هذا الباب هو تأمين الكافر على ماله، ونفسه من المسلمين، ويشمل أولاده الصغار. ويصح الأمان من كل مسلم، بالغ، عاقل، مختار، ذكرٍ أو أنثى؛ لدلالة أحاديث الباب على ذلك. انظر: «البيان» (١٢/٣٢٨).

مسألة [١]: أمان الكافر.

لا يصح تأمين الكافر وإن كان ذميًّا؛ لحديث الباب: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ» و«يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ». انظر: «المغني» (١٣/٧٧).

مسألة [٢]: أمان الصبي.

أما إذا كان غير مميز؛ فلا يصح تأمينه بلا خلاف.

❁ واختلفوا في الصبي المميز، فصحح تأمينه مالك، وأحمد في رواية؛ لعموم الأحاديث.

❁ وأبطل تأمينه الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد في رواية؛ لأنَّ الصبي مولى عليه، وكثير

من تصرفاته وعقوده لا تنفذ؛ فكذاك ههنا، ولأنَّ النبي ﷺ ذكره مع المجنون، وقيد رفع

القلم عنه «حتى يبلغ»، وهذا هو الصحيح، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣/٧٧).

تنبيه: أمان المجنون لا يصح بغير خلافٍ. «المغني» (١٣/٧٧).

مسألة [٣]: هل يصح أمان العبد؟

❁ على ذلك عامة أهل العلم، وهو الصحيح؛ لعموم الأحاديث خلافاً لأبي حنيفة،

وأبي يوسف. انظر: «المغني» (١٣/٧٧).

تنبيه: للإمام أن يعمم التأمين لأهل بلدة من الكفار، بخلاف غيره من آحاد المسلمين؛ فليس له ذلك؛ لأنَّ فيه تعدياً في حق الإمام. انظر: "المغني" (٧٧/١٣).

مسألة [٤]: تأمين من جاء أسيراً من الكفار.

✽ للإمام أن يؤمنه؛ لأنَّ له أن يمنَّ عليه، فمن باب أولى التأمين، وليس لأحد من المسلمين أن يؤمنه؛ لأنَّ الخيار في الأسير إلى الإمام، وهو قول أحمد، والشافعي وغيرهما.

✽ وصحح التأمين الأوزاعي، وأبو الخطاب الحنبلي.

وقول أحمد، والشافعي أقرب، والله أعلم. "المغني" (٧٨/١٣).

مسألة [٥]: إذا ادَّعى مسلم أنه آمن كافرًا قبل أن يؤسر؟

إذا جاء مسلم، فشهد على نفسه بأنه قد آمن هذا الأسير قبل أن يؤسر؛ يُقبل قوله عند أحمد، والأوزاعي، وهو الصحيح، وخالف الشافعي فلم يقبل قوله؛ لأنها شهادة على فعل نفسه.

وأجيب عنه بحديث المرضعة التي شهدت على نفسها أنها أرضعت عقبه والتي تزوجها، فأمر النبي ﷺ بالفراق، والله أعلم. "المغني" (٧٨/١٣).

مسألة [٦]: ما حكم التأمين للكافر؟


إن طلب الكافر الأمان لسمع القرآن، ويتعرف على الإسلام؛ وجب تأمينه بلا خلاف؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾.

[التوبة: ٦]، وإن كان يريد الفساد؛ فلا يجوز تأمينه، وإن كان يريد التجارة، أو النزهة، أو غير ذلك؛ فيُشرع تأمينه إذا وُجدت مصلحة، وأمن الضرر من ذلك، والله أعلم. انظر: "المغني"


(٧٩/١٣).


مسألة [٧]: من آمن في دار الإسلام، هل تؤخذ منه جزية؟

✽ مذهب أحمد -وهو الصحيح- أنه على ما أمَّن؛ فإنَّ أمَّن بمقابل جزية؛ أخذت عليه،

وإن أَمَّنْ بغير مقابل؛ لم تؤخذ عليه، ولالإمام أن يؤمن بمقابل وغير مقابل حسب المصلحة.  وقال الأوزاعي، وأبو الخطاب، والشافعي: لا يؤمنه إلا بجزية. وقيد ذلك الشافعي بها إذا أَمَّنْه سنة. انظر: «المغني» (١٣ / ٧٩).

مسألة [٨]: إذا أَمَّنَ الكافر في دار المسلمين، ثم سافر، وبقيت له أموال بين المسلمين؟

 يبقى التأمين في ماله، ولا يؤخذ، بل يرسل إليه؛ فإن مات أرسل إلى وارثه عند أحمد، والمزني، والشافعي في قول.

 وعند أبي حنيفة، والشافعي في قول يبطل الأمان، ويأخذه المسلمون. والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣ / ٨٠-٨١) «البيان» (١٢ / ٣٢٩).

مسألة [٩]: إذا دخل الكافر دار الإسلام بغير أمان؟

الإمام مُحَيَّرٌ فيه بين أن يقتله، أو يمن عليه، أو يسترقه، أو يفادي به، وإن زعم الكافر أنه أراد أن يستأمن؛ لم يقبل قوله، وإن زعم أنه رسول؛ لم يقبل قوله إلا بقرينة، كأن يكون حاملاً لرسالة. وإن زعم أنه جاء لتجارة فينظر؛ فإن كان العرف والعادة جرت بينهم بأن من دخل لتجارة لم يتعرض له؛ فيقبل قوله إذا كان له بينة، أو قرينة على قوله، وإن لم تكن العادة جرت بينهم بذلك؛ فلا ينفعه ذلك، وأمره إلى الإمام كما تقدم.

وإن ضلَّ الطريق، فدخل بلاد الإسلام، فقبل: هو لمن أخذه. وقيل: هو فيء. وهذا أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣ / ٨٣) (١٣ / ٢٣٦).

تنبيه: يحصل التأمين بأي لفظ يدل عليه، كقوله: (أمتك) (أجرتك) (لا بأس عليك) (لا تخف على نفسك) وما أشبه ذلك. وإذا قال له: (قف، ألق سلاحك) فلا يُعَدُّ تأميناً إن لم تكن عادة، أو عرف بأن ذلك تأمين. انظر: «المغني» (١٣ / ١٩٢-١٩٤).

١٣٠٠ - وَعَنْ عُمَرَ (رضي الله عنه) أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إخراج اليهود، والنصارى، والمشركين من جزيرة العرب.

في «الصحيحين» عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». ^(٢)

وفي «مسند أحمد» (٢٧٥ / ٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال النبي ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ»، وإسناده حسن.

فنصَّ أهل العلم على وجوب إخراج المشركين، لكن خصَّ أحمد، والشافعي الإخراج من الحجاز فقط، والحجاز يشمل المدينة، ومكة، وخيبر، وينبع، وفدك، ومخاليفها، وما والاها. وسُمِّي حجازاً؛ لأنه يحجز بين تهامة ونجد.

واستدلوا على التخصيص بحديث أبي عبيدة بن الجراح في «مسند أحمد» (١٩٦ / ١) مرفوعاً: «أَخْرِجُوا يَهُودَ الْحِجَازِ، وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»، وإسناده صحيح.

❁ وذهب مالك إلى وجوب إخراجهم من جزيرة العرب كاملة، وهي ما أحاطت البحار بها، يعني بحر الهند، وبحر فارس، وبحر القلزم، وبحر الشام، والفرات، أو ما بين عدن إلى أطراف الشام، وما بين جدة والعراق. واستدل مالك بالأحاديث المتقدمة.

ورجَّح ذلك الصنعاني، وردَّ على استدلال الشافعي، وأحمد بأنَّ ذكر بعض أفراد العام لا يلزم منه التخصيص، وهذا القول هو الصحيح.

وَيُرَدُّ عَلَى اسْتِدْلَالِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثِهِمْ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ يَهُودِ نَجْرَانَ، وَهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ، وَرَجَحَ الشُّوكَانِيُّ أَيْضًا قَوْلَ مَالِكٍ.

انظر: «المغني» (١٣/١٩٤) «البيان» (١٢/٢٨٩) «النيل» (٥/٢٣٩).

تنبيه: الممنوع من بقائهم هو الاستيطان، أما إذا دخلوا لعملٍ، أو تجارةٍ؛ فجائزٌ إذا لم يكن في ذلك مفسدة. «المغني» (١٣/٢٤٤).

مسألة [٢]: دخولهم الحرمين.

لا يجوز عند أهل العلم تمكين الكفار من دخول الحرمين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

قال العلماء: أطلق المسجد وأراد الحرم كاملاً؛ لقوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾، أي: فقراً؛ وذلك بتأخر تجارتهم، وجلبهم عن الحرم، ولم يكونوا يدخلون التجارة إلى المسجد.

❁ وأجاز أبو حنيفة دخولهم إلا للاستيطان، كدخولهم للحجاز، وهو قول باطلٌ يخالف للنص. انظر: «المغني» (١٣/٢٤٥).

١٣٠١ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِحَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ ^(١) وَالسَّلَاحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: معنى الفيء ومصرفه.

هو ما أخذ على الكفار بحق بدون حرب، وقتال، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧].
ويستفاد من الآية أن الفيء لا تخميس فيه، وأنه يصرف لمن ذكر في هذه الآية، وكذا الآيات التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يَتَنَحَوْنَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨-١٠].

وأخرج أبو عبيد في كتابه "الأموال" (ص ٣٠٥) بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه، أنه قرأ الآيات السابقة، ثم قال: استوعبت هذه الآية الناس، فلم يبق أحد من المسلمين إلا له حق فيها، أو حظ، إلا بعض من تملكون من أرقائكم، وإن عشت إن شاء الله؛ لِيُؤْتَيْنَ كل مسلم حقه، أو قال: حظه، حتى يأتي الراعي بسرو حير لم يعرق فيه جبينه. اهـ

قال ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد" (٥ / ٨٥-٨٦) - بعد أن ذكر الآيات السابقة -: فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ مَا أَفَاءَ عَلَى رَسُولِهِ بِجَمْلَتِهِ لِمَنْ ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ، وَلَمْ يُخْصَ مِنْهُ حُصَّةٌ

بِالْمَذْكُورِينَ، بَلْ عَمَّ وَأَطْلَقَ وَاسْتَوْعَبَ، وَيُضَرَفُ عَلَى الْمَصَارِفِ الْخَاصَّةِ، وَهُمْ: أَهْلُ
 الْخُمْسِ، ثُمَّ عَلَى الْمَصَارِفِ الْعَامَّةِ وَهُمْ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَاتَّبَاعُهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ،
 فَالَّذِي عَمِلَ بِهِ هُوَ وَخُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِيمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ رضي الله عنه وَغَيْرُهُ عَنْهُ: مَا أَحَدٌ أَحَقَّ بِهَذَا الْمَالِ مِنْ أَحَدٍ، وَمَا أَنَا أَحَقُّ
 بِهِ مِنْ أَحَدٍ، وَاللَّهُ مَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبٌ، إِلَّا عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، وَلَكِنَّا
 عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَقَسَمَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَالرَّجُلُ وَبَلَاؤُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَالرَّجُلُ
 وَقَدَمُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَالرَّجُلُ وَغَنَاؤُهُ ^(١) فِي الْإِسْلَامِ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ، وَاللَّهُ لَيَنْ يَقِيتَ هُمْ
 لَيَأْتِيَنَّ الرَّاعِي بِجَبَلٍ صَنْعَاءَ حَظَّهُ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَهُوَ يَرَعَى مَكَانَهُ. ^(٢) فَهَؤُلَاءِ الْمُسْمُونُ فِي
 آيَةِ الْفَيْءِ هُمْ الْمُسْمُونُ فِي آيَةِ الْخُمْسِ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَاتَّبَاعُهُمْ فِي آيَةِ
 الْخُمْسِ؛ لِأَنَّهُمْ الْمُسْتَحَقُّونَ لِحُمْلَةِ الْفَيْءِ، وَأَهْلُ الْخُمْسِ هُمْ اسْتِحْقَاقَانِ: اسْتِحْقَاقُ خَاصٍّ
 مِنَ الْخُمْسِ، وَاسْتِحْقَاقُ عَامٍّ مِنْ جُمْلَةِ الْفَيْءِ؛ فَإِنَّهُمْ دَاخِلُونَ فِي النَّصِيبِينَ.

قَالَ، وَكَمَا أَنَّ قِسْمَتَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْفَيْءِ يَنْ مِّنْ جُعِلَ لَهُ لَيْسَ قِسْمَةَ الْأَمْلاكِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا
 الْمَالِكُونَ كَقِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ، وَالْوَصَايَا، وَالْأَمْلاكِ الْمُطْلَقَةِ، بَلْ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، وَالنَّفْعِ،
 وَالْغِنَاءِ فِي الْإِسْلَامِ، وَالْبَلَاءِ فِيهِ، فَكَذَلِكَ قِسْمَةُ الْخُمْسِ فِي أَهْلِهِ؛ فَإِنْ مَخَّرَجَهُمَا وَاحِدٌ فِي كِتَابِ
 اللَّهِ وَالتَّنْصِيطِ عَلَى الْأَصْنَافِ الْخُمْسَةِ يُفِيدُ تَحْقِيقَ إِدْخَالِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَا يُخْرَجُونَ مِنْ أَهْلِ الْفَيْءِ
 بِحَالٍ، وَأَنَّ الْخُمْسَ لَا يَعْدُوهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، كَأَصْنَافِ الزَّكَاةِ لَا تَعْدُوهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، كَمَا أَنَّ
 الْفَيْءَ الْعَامَّ فِي آيَةِ الْحَشْرِ لِلْمَذْكُورِينَ فِيهَا لَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ؛ وَلِهَذَا أَفْتَى أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ
 كَمَالِكٍ، وَالْإِمَامَ أَحْمَدَ وَغَيْرَهُمَا أَنَّ الرَّافِضَةَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ،
 وَلَا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَا مِنَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِي

سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَاخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْقُرْآنُ، وَفِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ. اهـ

مسألة [٢]: هل يشترط تعميم الأصناف المستحقة للخمس، وللضيء، وتعميم

أفرادهم؟

❁ قال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٨٦/٥ - ٨٧): وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آيَةِ الزَّكَاةِ، وَآيَةِ الْخُمْسِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَحِبُّ قِسْمَةُ الزَّكَاةِ وَالْخُمْسِ عَلَى الْأَصْنَافِ كُلِّهَا، وَيُعْطَى مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مَنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ. وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ: بَلْ يُعْطَى فِي الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِمَا، وَلَا يَعْدُوهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَلَا تَحِبُّ قِسْمَةُ الزَّكَاةِ، وَلَا الْفَيْءُ فِي جَمِيعِهِمْ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ مَالِكٌ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- فِي آيَةِ الزَّكَاةِ، وَبِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رحمه الله فِي آيَةِ الْخُمْسِ.

قال ابن القيم رحمه الله: وَمَنْ تَأَمَّلَ النَّصُوصَ، وَعَمَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَخُلَفَائِهِ؛ وَجَدَهُ يَدُلُّ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ جَعَلَ أَهْلَ الْخُمْسِ هُمْ أَهْلُ الْفَيْءِ، وَعَيْنُهُمْ؛ اهْتِمَامًا بِشَأْنِهِمْ، وَتَقْدِيرًا لَهُمْ، وَلَمَّا كَانَتِ الْغَنَائِمُ خَاصَّةً بِأَهْلِهَا لَا يَشْرِكُهُمْ فِيهَا سِوَاهُمْ نَصَّ عَلَى خُمُسِهَا لِأَهْلِ الْخُمْسِ، وَلَمَّا كَانَ الْفَيْءُ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدٍ دُونَ أَحَدٍ جَعَلَ جُمْلَتَهُ لَهُمْ وَلِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَتَابِعِيَهُمْ، فَسَوَّى بَيْنَ الْخُمْسِ وَبَيْنَ الْفَيْءِ فِي الْمَصْرِفِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ سَهْمَ اللَّهِ وَسَهْمَهُ فِي مَصَالِحِ الْإِسْلَامِ، وَأَرْبَعَةَ أَخْصَاسِ الْخُمْسِ فِي أَهْلِهَا، مُقَدِّمًا لِلْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ، وَالْأَخْوَجُ فَالْأَخْوَجُ، فَيَرْوُجُ مِنْهُ عَزَابُهُمْ، وَيَقْضِي مِنْهُ دُيُونُهُمْ، وَيُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ مِنْهُمْ، وَيُعْطِي عَزَبَهُمْ حَظًّا، وَمُتَرَوِّجَهُمْ حَظَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ يَجْمَعُونَ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَأَبْنَاءَ السَّبِيلِ وَذَوِي الْقُرْبَى وَيَقْسِمُونَ أَرْبَعَةَ أَخْصَاسِ الْفَيْءِ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوِيَّةِ، وَلَا عَلَى التَّفْضِيلِ، كَمَا لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ، فَهَذَا هَدْيُهُ وَسِيرَتُهُ، وَهُوَ فَضْلُ

١٣٠٢ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ، فَأَصَبْنَا فِيهَا غَنَمًا، فَفَقَسَمَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بِقَيْتِهَا فِي الْمَغْنَمِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ. (١)

الحكم المستفاد من الحديث

هذا الحديث من ضمن مجموع الأدلة التي تدل على تفنيل الإمام بعض أفراد الجيش ببعض الغنيمة.

وقد تقدم الكلام على هذه المسائل، وبيان مذاهب العلماء في ذلك.

١٣٠٣ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَخِيسُ الرُّسُلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. (٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: قتل الرسول بين القومين.

دلّ الحديث على عدم جواز قتل الرسل، وجرى العمل على ذلك قبل الإسلام وبعده.

وقال النبي ﷺ لرجلٍ مرتدٍّ رسولاً لمسيلمة: «لولا أنك رسول؛ لقتلتك»، أخرجه أبو داود (٢٧٦٢)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦٧٥)، وغيرهما، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

(١) حسن. أخرجه أبو داود (٢٧٠٧)، وإسناده حسن.

(٢) حسن. أخرجه أبو داود (٢٧٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦٧٥)، وابن أبي شيبة (٤٨٧٧).

١٣٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ فَإِنَّ حُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: معنى الحديث.

المراد بالقرية الأولى في الحديث هي التي لم يوجف عليها المسلمون بخيل، ولا ركاب، بل أجلى عنها أهلها، أو صالحوا؛ فيكون سهمهم فيها، أي: حقهم من العطاء كما تقرر في الفيء. والمراد بالقرية الثانية ما أخذت عنوة؛ فتكون غنيمة يُخرج منها الخمس، والباقي للغنائم.

مسألة [٢]: الغنيمة التي لا تنقل، كالأراضي والدُّور؟

❁ من أهل العلم من قال: تُقسم بين الغنائم كما تقسم سائر الأموال. وهذا مذهب الشافعي.

واستدل على ذلك بعموم الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، وبحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الباب، وقد قسم النبي ﷺ أرض خيبر بين المقاتلين. ومن أهل العلم من قال: يخير الإمام بين قسمتها، وبين وقفها على المسلمين، وضرب الخراج على من هي بيده. وهذا مذهب أحمد، والثوري، وابن المبارك.

واستدلوا على الوقف بفعل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في "صحيح البخاري" (٣١٢٥): لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي ﷺ خيبر.

قالوا: ويشير إلى فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في "صحيح مسلم" (٢٨٩٦)، عن أبي

هريرة رحمته الله: «مَنَعْتُ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمَنَعْتُ الشَّامُ مُدِّيَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنَعْتُ مِصْرُ إِدْبِيَهَا وَدِينَارَهَا، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ»، وعليه فإذا وقفها؛ فإنه يعطيها أناساً يعملون بها، أو يسكنونها مقابل خراج يؤدونه إلى الإمام يصرفه للغانمين، وللمسلمين.

✽ وذهب مالك إلى أنها تصير وقفاً بمجرد الفتح.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز له إقرارها مع الكفار، ويضرب عليهم خراجاً.

والصحيح مذهب أحمد، واختاره العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وهو ترجيح شيخ الإسلام، وابن القيم، والله أعلم.

انظر: «البيان» (٢٠٦/١٢) «القرطبي» (٤/٨) «النيل» (١٧٢/٥) «الإنصاف» (١٧٨/٤).

بَابُ الْجِزْيَةِ وَالْهُدْنَةِ

الْجِزْيَةُ: هي اسم فعلة، من جرى يجزي، وأصلها أخذ الشيء مقابل شيء، والمراد بها ههنا أخذ مالٍ من أهل الذمة مقابل الكف عنهم، والتمكين لهم من سكنى دار المسلمين.

والأصل فيها الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما من القرآن: فقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

وأما من السنة: فأحاديث الباب التي ستأتي، وحديث بريدة الذي تقدم في أوائل الجهاد، وحديث المغيرة بن شعبة في "صحيح البخاري" (٣١٥٩) أنه قال: «أمرنا نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوه وحده، أو تؤدوا الجزية».

انظر: "المغني" (٢٠٢/١٣) - "البيان" (٢٤٩/١٢) -.

١٣٠٥ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا - يَعْنِي الْجِزْيَةَ - مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَلَهُ طَرِيقٌ فِي «الْمَوْطَأِ» فِيهَا انْقِطَاعٌ.^(٢)

١٣٠٦ - وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ ابْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْيَدِرِ دُومَةَ، فَأَخَذُوهُ، فَحَقَنَ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْجِزْيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.^(٣)

١٣٠٧ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عِدْلَهُ مَعَاوِرِيًّا. أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.^(٤)

١٣٠٨ - وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو الْمُزَنِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.^(٥)

١٣٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَدَّءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ،

(١) أخرجه البخاري برقم (٣١٥٧).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٧٨/١)، عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب». وهو منقطع محمد بن علي لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٠٣٧)، وفي إسناده عن عنة ابن إسحاق، وعثمان بن أبي سليمان روايته عن النبي ﷺ معضلة.

وأخرجه البيهقي (١٨٧/٩)، من طريق ابن إسحاق قال: حدثني يزيد بن رومان وعبد الله بن أبي بكر فذكرنا نحوه مطولاً. وإسناده ضعيف أيضاً؛ لأن يزيد بن رومان وعبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم روايتهما عن النبي ﷺ معضلة. ثم في الإسناد إلى ابن إسحاق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وقد تكلم فيه.

(٤) ضعيف مغل بالإرسال. أخرجه أبو داود (٣٠٣٨)، والنسائي (٢٥٠/٥)، والترمذي (٦٢٣)، وابن حبان (٤٨٨٦)، والحاكم (٣٩٨/١)، وقد رجح الترمذي والدارقطني أنه عن مسروق مرسلاً بدون ذكر (معاذ) وقد تقدم بيان ذلك في أوائل [كتاب الزكاة].

(٥) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٢٥٢/٣)، من طريق حشر بن عبد الله بن حشر عن أبيه عن جده عن عائذ بن عمرو المزني به. وإسناده ضعيف؛ فإن حشر بن عبد الله مجهول الحال، وأباه وجده مجهولان.

وإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَصْبَحِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

١٣١٠ - وَعَنِ الْمُسَوْرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ - وَفِيهِ:

هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَهْلٌ بْنُ عَمْرِو: عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ، وَيَكْفُفُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَأَصْلُهُ فِي «الْبُخَارِيِّ»^(٣).

١٣١١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: أَنْكُتُبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا»^(٤).

١٣١٢ - وَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنَّ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٥).

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: ممن تؤخذ الجزية؟

تقدم الكلام على هذه المسألة عند حديث بريدة في أوائل كتاب الجهاد. وانظر: «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢-).

مسألة [٢]: مقدار الجزية التي تؤخذ.

ذهب جماعة من أهل العلم إلى تقديرها، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة،

(١) أخرجه مسلم برقم (٢١٦٧).

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٧٦٦)، وأخرجه أيضًا أحمد (٤/ ٣٢٤-). وفي إسناده عن عنة ابن إسحاق ولم يصرح بالتحديث، وهو كذلك في «سيرة ابن هشام» وفي «البداية والنهاية» بدون تصريح بالسماع أو التحديث. وأما ما جاء عند البيهقي (٩/ ٢٢١)، من التصريح بالتحديث فلا يعتمد عليه، ففي الإسناد إليه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وقد تكلم فيه. والحديث ثابت في «البخاري» بدون التحديث (بعض سنين).

(٣) أصله في «البخاري» برقم (٢٧٣١) (٢٧٣٢).

واختلفوا في التقدير: فمنهم من قال: على الغني ثمانية وأربعون درهماً. والمتوسط: أربعة وعشرون درهماً. والمُقِلّ: اثنا عشر درهماً. وهذا قول أبي حنيفة، وأحمد في رواية. واستدلوا على ذلك بأنّ هذا هو الورد عن عمر رضي الله عنه. أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ٢٤١)، والبيهقي (٩/ ١٩٦)، وأبو عبيد في "الأموال" (ص ٥٥-)، وله طرق أحدها صحيح.

وقال مالك: هي في حق الغني أربعون درهماً، أو أربعة دنانير، وفي حق الفقير عشرة دراهم، أو دينار. وصحّ عن عمر التحديد بأربعة دنانير بغير هذا التفصيل.

وقال الشافعي: الواجب دينار. لحديث معاذ الذي في الكتاب. وقيل عنه: الدينار أقله.

✽ وذهب الثوري، وأبو عبيد، وأحمد في رواية إلى عدم التحديد، بل ذلك إلى اجتهاد الإمام، ويراعى أحوال أهل الذمة، وقدرتهم، وحاجة المسلمين. وهذا القول هو الصحيح وعليه يُحمل فعل عمر رضي الله عنه؛ بدليل أنه قد اختلف عنه التحديد كما تقدم، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣/ ٢١١) "البيهقي" (٩/ ١٩٣-) "الأموال" (ص ٥٥-) "أحكام أهل الذمة" (١/ ٢٦-).

مسألة [٣]: وقت وجوب الجزية.

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنها تجب في آخر الحول؛ لأنه مال يتكرر بتكرر الحول؛ فوجب بآخره، كالزكاة

✽ وذهب أبو حنيفة إلى وجوبها في أوله؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾.

وأجاب الأولون بأنّ المقصود التزام إعطائها دون نفس الإعطاء؛ ولهذا يحرم قتالهم بمجرد التزام بذلها قبل أخذها.

والقول الأول عزاه ابن القيم للأكثرين، ومن حجتهم أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لما ضرب الجزية على أهل الكتاب، والمجوس لم يطالبهم بها حين ضربها عليهم، ولا ألزمهم بأدائها في الحال

عند محلها، واستمرت على ذلك سيرة الخلفاء الراشدين من بعده.

ومما يدل على هذا القول أنه إذا أسلم قبل انقضاء الحول؛ لم يُطالب بالجزية عند عامة أهل العلم، خلافاً لبعض الشافعية. انظر: «المغني» (١٣/٢١٢-٢١٣) «أحكام أهل الذمة» (١/٣٩-).

مسألة [٤]: هل يتعين في الجزية الذهب، والفضة؟

ذكر أهل العلم أن ذلك لا يتعين، واستدلوا بحديث معاذ بن جبل الذي في الكتاب، ومن نص على ذلك الشافعي، وأحمد، وأبو عبيد. انظر: «المغني» (١٣/٢١٣) «أحكام أهل الذمة» (١/٢٩).

مسألة [٥]: الذي يتولى عقد الذمة، والهدنة.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣/٢١٣): وَلَا يَصِحُّ عَقْدُ الذِّمَّةِ وَالْهُدْنَةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَمَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ؛ وَلِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ عَقْدٌ مُؤَبَّدٌ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُفْتَاتَ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ؛ فَإِنْ فَعَلَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لَمْ يَصَحَّ. اهـ

والفرق بين عقد الذمة والهدنة أن عقد الذمة إقرار للكفار في البقاء في بلاد المسلمين مقابل دفع الجزية للمسلمين وهم صاغرون. وأما الهدنة فهو عقد بين المسلمين والكفار على أن لا يقاتل أحدهما الآخر، وكل في بلده.

مسألة [٦]: الاشتراط على أهل الذمة ضيافة من مر عليهم من المسلمين؟

صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه اشترط عليهم الضيافة^(١)، وعليه فيصح أن يشترط عليهم ذلك.

❁ ولا تجب عليهم إلا بالشرط على الصحيح في مذهب أحمد، وهو مذهب الشافعي.

(١) هذا الشرط ضمن شروط كثيرة شرطها عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أورد ذلك ابن

✽ وأوجب بعض الحنابلة عليهم الضيافة بدون شرط، والأول أقرب.

انظر: "المغني" (٢١٤/١٣) "أحكام أهل الذمة" (ص ٧٧٩-).

مسألة [٧]: هل تفرض الجزية على الصبي، والمجنون، والمرأة؟

ليس على هؤلاء جزية عند أهل العلم، وصح عن عمر كما في كتاب "الأموال" (٩٣) أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن يقاتلوا في سبيل الله...، وأن يضربوا الجزية، ولا يضربوها على النساء والصبيان، ولا يضربوها إلى على من جرت عليه الموسى.

ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم، قاله ابن المنذر، وابن قدامة. انظر: "المغني" (٢١٦/١٣) "أحكام أهل الذمة" (٤٢/١).

مسألة [٨]: من كان يُجَن ويضيق؟

إن لم يضبط؛ اعتبر على الأغلب.

✽ وإن ضبط فمنهم من يعتبر الأغلب، وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في رواية.

✽ ومنهم من يلفق أيام إفاقته، ويؤخذ منه من الجزية بحسب ذلك، وهذا قول أحمد في

رواية، وهو أقرب. انظر: "المغني" (٢١٨/١٣) "أحكام أهل الذمة" (٤٧/١-٤٨).

مسألة [٩]: هل على الفقير العاجز عن التكسب جزية؟

✽ أكثر أهل العلم على عدم وجوب الجزية عليه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

✽ وذهب الشافعي إلى وجوبها عليه؛ لأنَّ الحقوق لا تسقط بالإعسار، وتبقى في ذمته.

وأُجيب بأنَّ حقوق الله تسقط بالإعسار بخلاف حقوق الناس، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢١٩/١٣) "أحكام أهل الذمة" (٤٨/١).

تنبيه: مثل الفقير في الخلاف: الشيخ الفاني، والزمن، والأعمى، فالجمهور على عدم

وجوب الجزية عليه؛ لأنه ليس بأهل للقتال، خلافاً للشافعي.

مسألة [١٠]: هل تجب الجزية على الرهبان؟

أما إذا كانوا يخالطون الناس، وليسوا منعزلين عنهم؛ فتجب عليهم الجزية بالاتفاق، قاله ابن القيم.

✽ وأما إذا كانوا منعزلين عن الناس في كنائسهم، ففيه قولان:

الأول: ليس عليهم جزية. وهو القول الأشهر في مذهب أحمد، وقول للشافعي، ومحمد ابن الحسن؛ وذلك لأنهم لا يقاتلون، فأشبهوا الشيخ الفاني، والأعمى.

الثاني: عليهم الجزية. وهو الأشهر في مذهب الشافعي، وقول أحمد في رواية، وهو قول عمر بن عبدالعزيز؛ لدخولهم في عموم الأدلة؛ ولأن لهم رأي وتدير، ولأنهم من رؤوسهم في الكفر، ومن المحرضين على القتال للمسلمين. وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٢١/١٣) "أحكام أهل الذمة" (٤٩/١-).

مسألة [١١]: هل تؤخذ الجزية على العبد؟

أما إذا كان سيده مسلمًا فلا تؤخذ منه بلا خلاف؛ لأنه يؤدي إلى إيجابها على سيده المسلم.

✽ وكذلك إن كان سيده كافرًا عند عامة أهل العلم.

✽ وخالف أحمد في رواية، وأوجبها عليه.

وقول الجمهور أقرب؛ لأنه يؤدي إلى أن يوجب على سيده جزيتان، ولأن العبد مال لا يملك إلا بتمليك سيده؛ فيكون حاله كالفقير العاجز.

انظر: "المغني" (٢٢٠/١٣) "أحكام أهل الذمة" (٥٥/١-).

مسألة [١٢]: إذا أعتق العبد، هل تجب عليه الجزية؟

✽ أكثر العلماء على وجوبها عليه من حينئذ؛ لأنه صار حرًا، وهو قول أصحاب

المذاهب الأربعة وغيرهم.

سيده مسلماً؛ لأنَّ ذمته ذمة مواليه. والقول الأول هو الصحيح.

انظر: «المغني» (٢٢٣/١٣) «أحكام أهل الذمة» (١/٥٦-).

مسألة [١٣]: إذا أسلم الذمي أثناء الحول أو بعده، فهل عليه الجزية؟

✽ أما إن كان إسلامه أثناء الحول؛ فلا تجب عليه الجزية عند عامة أهل العلم.

✽ وأما إن كان إسلامه بعد انتهاء الحول؛ فأوجبها عليه الشافعي، وأبو ثور، وابن

المنذر؛ لأنه قد حل وقت وجوبها.

✽ وذهب أكثر العلماء إلى عدم وجوبها عليه، وهو قول مالك، وأحمد، والثوري، وأبي

عبيد، وأصحاب الرأي؛ لأنه قد صار مسلماً، والجزية فيها إذلال للذمي.

ورجَّح هذا القول ابن القيم، ونصره بكلام نفيس في «أحكام أهل الذمة»، ومما قاله: إنَّ

الإسلام أعطى المؤلفة قلوبهم من الزكاة ليسلموا، فكيف يوجب على من أسلم دفع الجزية،

وفي ذلك أيضاً تنفير عن الإسلام. انظر: «المغني» (٢٢١/١٣) «أحكام أهل الذمة» (١/٥٧-).

تنبيه: الاعتبار في أحكام أهل الكتاب بمن يدين بدينهم، لا بالأنساب.

قال ابن القيم رحمه الله في «أحكام أهل الذمة» (١/٦٥): وأخذ الجزية من أهل الكتاب

وحلَّ ذبائحتهم ومناكحتهم مرتب على أديانهم لا على أنسابهم؛ فلا يكشف عن آبائهم هل

دخلوا في الدين قبل المبعث أو بعده، ولا قبل النسخ والتبديل ولا بعده؛ فإن الله سبحانه

أقرَّهم بالجزية، ولم يشرط ذلك، وأباح لنا ذبائحتهم وأطعمتهم ولم يشرط ذلك في حلها، مع

العلم بأن كثيراً منهم دخل في دينهم بعد تبديله ونسخه، وكانت المرأة من الأنصار تنذر إن

عاش لها ولد أن تهوده، فلما جاء الإسلام أرادوا منع أولادهم من المقام على اليهودية،

وإلزامهم بالإسلام، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]،

فأمسكوا عنهم.^(١) ومعلوم قطعاً أنَّ دخولهم في دين اليهودية كان بعد تبديله، وبعد مجيء

المسيح؛ ولم يسأل النبي ﷺ أحداً ممن أقره بالجزية متى دخل آبؤه في الدين ولا من كان يأكل هو وأصحابه من ذبائحهم من اليهود؟ ولا أحد من خلفائه ألبته. وكيف يمكن العلم بهذا، أو يكون شرطاً في حل المناكحة، والذبيحة، والإقرار بالجزية، ولا سبيل إلى العلم به إلا لمن أحاط بكل شيء علماً؟! وأي شيء يتعلق به من آبائه إذا كان هو على دين باطل لا يقبله الله؟ فسواء كان آبؤه كذلك أو لم يكونوا. والنبي ﷺ أخذ الجزية من يهود اليمن، وإنما دخلوا في اليهودية بعد المسيح في زمن تُبَع، وأخذها رسول الله ﷺ وخلفاؤه من بعده من نصارى العرب، ولم يسألوا أحداً منهم عن مبدأ دخوله في النصرانية هل كان قبل المبعث أو بعده، وهل كان بعد النسخ والتبديل أم لا؟ اهـ

ثم ذكر ﷺ قول المخالف، ومستنده، وبَيَّن خطأ ذلك والجواب عليه في كلام نفيس في كتابه المذكور (ص ٦٥-٧٥).

فائدة علاج ما تقدم ذكره: فالصحيح في نصارى بني تغلب بن وائل بن ربيعة بن نزار أنهم يُقَرُّون بالجزية، وتؤكل ذبائحهم، وتُنكح نساؤهم كأهل الكتاب، وهم قوم من صميم العرب انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية، وقد فرض عمر رضي الله عنه عليهم الجزية، فأبوا إلا أن تؤخذ منهم صدقة سنوية كالمسلمين، فصالحهم عمر على ذلك لَمَّا رأى المصلحة في ذلك، وأضعف عليهم الصدقة؛ فكان يأخذ عليهم الجزية باسم الصدقة.

انظر: «أحكام أهل الذمة» (ص ٧٥-٨٧) «الأموال» (ص ٤٠-٤١).

مسألة [١٤]: إذا بذل أهل الذمة في جزيتهم خمرًا، أو خنزيرًا؟

ذكر أهل العلم أنها لا تؤخذ منهم؛ لأنها لا تعتبر مالاً عند المسلمين، فيولون بيعها، ثم تؤخذ منهم، ونُقل ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بإسناد صحيح أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٢٨) (١٢٩). وانظر: «أحكام أهل الذمة» (ص ٦١-٦٠).

مسألة [١٥]: أخذ نصف العشر على من دخل أرض المسلمين غير بلده لحاجة؟
للإمام أن يشترط على أهل الذمة أخذ نصف العشر مقابل دخولهم أراضي المسلمين
لتجارة وغيرها كما فعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وخصّه الشافعي فيمن دخل لتجارة يحتاج إليها. «المغني» (١٣/٢٢٩).

مسألة [١٦]: إحداث الكنائس وإبقاؤها في أمصار المسلمين.
أمصار المسلمين على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما مَصَّره المسلمون كالبصرة، والكوفة، وبغداد، وواسط، ومصر عقب
فتحه عنوة، فهذه بلاد إسلام لا يجوز فيها إحداث كنيسة ولا إقرارها.

القسم الثاني: ما مَصَّره الكفار، ثم فتحه المسلمون عنوة، ففيه قولان لأهل العلم، وهما
قولان في مذهب أحمد ووجهان للشافعي:

أحدهما: أنه تقر فيه الكنائس الموجودة ولا تحدث أخرى. وحجتهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقر
يهود خيبر مع معابدهم، واحتجوا بأثر ابن عباس رضي الله عنه، -وهو ثابت عنه- قال: أيما مصر
مصرته العرب - يعني المسلمين - فليس للعجم - يعني أهل الذمة - أن يبنوا فيه كنيسة، ولا
يضرّبوا فيه ناقوسًا، ولا يشربوا فيه خمرًا. وأيما مصر مصرته العجم، ففتحها الله على العرب؛
فإن للعجم ما في عهدهم، وعلى العرب أن يوفوا بعهدهم، ولا يكلفوهم فوق طاقتهم.

والقول الثاني: أنه لا يجوز إقرار كنيسة ولا بناؤها؛ لأنها صارت بلاد إسلام، فلا تقر فيها
شعارات الكفر، وكما لا يجوز إبقاء الأمكنة التي هي شعار الفسوق كالحمارات؛ فكذلك هذا.

ولأن أمكنة البيع والكنائس قد صارت ملكًا للمسلمين، فتمكين الكفار من إقامة شعار
الكفر فيها كبيعهم وإجارتهم إياها، ولأن الله تعالى أمر بالجهاد حتى يكون الدين كله له،
وتمكينهم من إظهار شعار الكفر في تلك المواطن جعل الدين له ولغيره.

قال ابن القيم رحمه الله: وهذا القول هو الصحيح.

نثر قال: وفصل الخطاب أن يُقال: إن الإمام يفعل في ذلك ما هو الأصلح للمسلمين، فإن كان أخذها منهم أو إزالتها هو المصلحة - لكثرة الكنائس أو حاجة المسلمين إلى بعضها وقلة أهل الذمة - فله أخذها أو إزالتها بحسب المصلحة. وإن كان تركها أصلح - لكثرتهم وحاجتهم إليها وغنى المسلمين عنها - تركها.

نثر قال: فبهذا التفصيل تجتمع الأدلة، وهو اختيار شيخنا، وعليه يدل فعل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم من أئمة الهدى، وعمر بن عبد العزيز هدم منها ما رأى المصلحة في هدمه وأقر ما رأى المصلحة في إقراره. انتهى بتلخيص

القسم الثالث: ما فُتح صلحاً، وهو على حالتين:

الأولى: أن يصالحهم على أن لهم الأرض وعليهم الخراج، أو يصالحهم على مالٍ يبذلونه ولهم أرضهم، فلا يمنعون من إحداث ما يختارونه فيها؛ لأن الدار لهم، ونقلوا أن النبي ﷺ صالح أهل نجران على ذلك.

الثانية: أن يصالحهم على أن الأرض للمسلمين، ويدفعون الجزية؛ فالحكم على ما يقع الصلح معهم عليه، وينبغي للإمام أن يصالحهم كما فعل عمر رضي الله عنه، وهو أن لا يحدثوا كنيسة.

وإذا رأى الإمام أن تهدم كنائسهم أيضاً؛ فلا بأس عليه في ذلك، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣/ ٢٣٩-) "أحكام أهل الذمة" (٦٦٩، ٦٨٧-٦٩٣).

مسألة [١٧]: إعادة بنائها وترميم ما فسد منها.

إصلاح ما فسد منها يجوز حيث قلنا: يجوز إقرارها.

وأما إعادة بنائها فلا يجوز على الصحيح، وهو مذهب أحمد، والشافعي.

وهذه أم حنيفة، وأحمد في رواية أخرى أنه يجوز إعادة بنائها إذا اضمحلت.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. «المغني» (١٣/ ٢٤١).

مسألة [١٨]: الشروط التي يُعقد لأهل الذمة بها.

قال ابن قدامة رحمه الله: «الْمَأْخُوذُ فِي أَحْكَامِ الذِّمَّةِ يَنْقَسِمُ خَمْسَةً أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: مَا لَا يَتِمُّ الْعَقْدُ إِلَّا بِذِكْرِهِ، وَهُوَ شَيْئَانِ: التَّرَامُ الْجِزْيَةُ، وَجَرَيَانُ أَحْكَامِنَا عَلَيْهِمْ؛ فَإِنْ أَخْلَلَ بِذِكْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ. وَفِي مَعْنَاهُمَا تَرْكُ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظُهُ، فِذْكُرِ الْمَعَاهِدَةِ يَفْتَضِيهِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا فِيهِ ضَرَرٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَهُوَ ثَمَانِي خِصَالٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ: الزَّئْيِ بِمُسْلِمَةٍ، وَإِصَابَتِهَا بِاسْمٍ نِكَاحٍ، وَفَتْنُ مُسْلِمٍ عَنْ دِينِهِ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ، وَقَتْلُهُ، وَإِيوَاءُ جَاسُوسِ الْمُشْرِكِينَ، وَالْعَاوَنَةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِدَلَالَةِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ أَوْ مُكَاتَبَتِهِمْ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا فِيهِ غَضَاظَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ ذِكْرُ رَبِّهِمْ، أَوْ كِتَابَتِهِمْ أَوْ دِينِهِمْ، أَوْ رُسُولِهِمْ بِسُوءٍ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: مَا فِيهِ إِظْهَارُ مُنْكَرٍ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: إِحْدَاثُ الْبَيْعِ وَالْكَنَائِسِ وَنَحْوِهَا، وَرَفْعُ أَصْوَاتِهِمْ بِكُتُبِهِمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِظْهَارُ الْحُمْرِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالضَّرْبُ بِالنَّوَاقِيسِ، وَتَعْلِيَةُ الْبُنْيَانِ عَلَى أُبْنِيَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِقَامَةُ بِالْحِجَازِ، وَدُخُولُ الْحَرَمِ، فَيَلْزَمُهُمُ الْكَفُّ عَنْهُ، سَوَاءً شَرَطَ عَلَيْهِمْ أَوْ لَمْ يَشْرُطْ، فِي جَمِيعِ مَا فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ: التَّمَيُّزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: لِبَاسِهِمْ، وَشُعُورِهِمْ، وَرُكُوبِهِمْ، وَكُنَاهُمْ. انتهى بتلخيص.

وانظر: «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٦٥٧-).

مسألة [١٩]: نقض أهل الذمة للعهد.

إذا نقضوا الميثاق؛ حاز قتالهم، وإن حصل النقص من بعضهم؛ حاز قتال هؤلاء؛ فإن

دافع عنهم أهل الذمة؛ فقد نقضوا العهد جميعاً، وإن نقض رجلُ العهد؛ لم تحل امرأته وذريته للسي إلا أن ينقضوا معه.

وإن خيف من أهل الذمة الخيانة والنقض، فنصّ الشافعية، والحنابلة أنه لا يجوز أن يند إليهم عهدهم؛ لأنّ عقد الذمة لحقّهم؛ بدليل أنّ الإمام تلزمه إجابتهم إليه، بخلاف عقد الأمان والهدنة؛ فإنه لمصلحة المسلمين، ولأنّ عقد الذمة مؤبد، وهو معاوضة.

انظر: "المغني" (١٣/ ٢٥٠) "البيان" (١٢/ ٣٢٨).

مسألة [٢٠]: حماية المسلمين لأهل الذمة من أهل الحرب.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣/ ٢٥٠): وَإِذَا عَقَدَ الذِّمَّةَ؛ فَعَلَيْهِ حِمَايَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الْحَرْبِ، وَأَهْلِ الذِّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ اتَّزَمَ بِالْعَهْدِ حِفْظَهُمْ، وَهَذَا قَالَ عَلِيُّ رحمته الله: إِنَّمَا بَدَلُوا الْجُزْيَةَ؛ لِتَكُونَ أَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا، وَدِمَاؤُهُمْ كَدِمَائِنَا. ^(١) وَقَالَ عُمَرُ رحمته الله فِي وَصِيَّتِهِ لِلْخَلِيفَةِ بَعْدَهُ: وَأَوْصِيهِ بِأَهْلِ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، أَنْ يُوفِّيَ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَيُحَاطَ مِنْ وَرَائِهِمْ. ^(٢) اهـ

مسألة [٢١]: إذا تحاكم أهل الذمة للحاكم المسلم؟

✽ من أهل العلم من يقول: يجب على الحاكم أن يحكم بينهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَن أٰحْكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وهذا قول ابن عباس ^(٣)، ومجاهد، وعكرمة، والحسن، وقتادة، والسدي، وعمر بن عبدالعزيز، وهو قول الشافعي، والحنفية، وعزاه القرطبي للجُمهور.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنّ الإمام مخير بين الحكم بينهم والإعراض عنهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِن جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢] الآية، وهذا قول الشعبي،

(١) قال الزيلعي عنه كما في "نصب الراية" (٣/ ٣٨١): غريب.

وهو يطلق هذا اللفظ فيما ليس له أصل، ثم ذكر أن الدارقطني أخرج عن علي رحمته الله، قال: من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا، وديته كديتنا. وفي إسناده: أبو الجنوب وهو ضعيف الحديث. وانظر "سنن الدارقطني" (١٤٨/ ٣).

والنخعي، والزهري، وسعيد بن جبير، وهو مذهب أحمد، ومالك، وقول للشافعي، وعزاه البغوي للجمهور.

وأجاب الأولون بأن آية التخيير منسوخة بالآية التي ذكروها.

وأجيب بأنه لا نسخ مع عدم وجود التعارض بين الآيتين؛ فإن الأمر بالحكم بما أنزل الله لا ينافي التخيير؛ فإنه إذا اختار الحكم حكم بينهم بما أنزل الله.

والصحيح القول الثاني، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٥٠ / ١٣) "تفسير ابن كثير" و"القرطبي" و"البغوي" و"ابن الجوزي" عند الآيات المذكورة.

تنبيه: إذا تحاكم مسلمٌ وذميٌّ؛ وجب الحكم بينهم بلا خلاف عند أهل العلم، ذكر ذلك الشوكاني في "فتح القدير" وغيره.

مسألة [٢٢]: تمكينهم من شراء المصاحف.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٥١ / ١٣): وَلَا يَجُوزُ تَمْكِينُهُ مِنْ شِرَاءِ مُصْحَفٍ، وَلَا حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِقْهِ؛ فَإِنْ فَعَلَ فَالشَّرَاءُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ ابْتِدَالَهُ. اهـ.

مسألة [٢٣]: تصديرهم في المجالس، وبدؤهم بالسلام.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٥١ / ١٣): وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ، وَلَا بَدَاءَتَهُمْ بِالسَّلَامِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ؛ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا عَادُونَ غَدَا، فَلَا تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».^(٢)

مسألة [٢٤]: قوله للذمي: كيف أصبحت. ونحوها.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢٥٢ / ١٣): قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلذَّمِّيِّ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ أَوْ كَيْفَ حَالُكَ؟ أَوْ كَيْفَ أَنْتَ؟ أَوْ نَحْوَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، هَذَا عِنْدِي أَكْثَرُ مِنَ السَّلَامِ. اهـ

وذهب شيخ الإسلام إلى جواز ذلك؛ لأنَّ السلام يتضمن الإكرام، والدعاء أيضًا.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله (١٣ / ٨): وينبغي أن يُقال: إذا كانوا يفعلون بنا ذلك؛ فلنفعله بهم، أو كان هذا لمصلحة، كالتأليف لقلوبهم؛ فلنفعله بهم، أو كان ذلك خوفًا من شرهم؛ فلنفعله بهم. اهـ

بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْهَدَنَةِ

الهدنة: مأخوذة من الهدون، وهو السكون، والمراد به الصلح بين المسلمين، والكفار على أن يكف كل منهما عن الآخر، ويسمى موادة، وُصُلْحًا، وهدنة. وتجاوز المهادنة بدون مال، وتجاوز بمقابل مال يدفعه الكفار. انظر: "المغني" (١٣/ ١٥٤-١٥٥).

مسألة [١]: هل تجاوز الهدنة بمقابل مال يدفعه المسلمون للكفار؟

ذكر أهل العلم أن هذا لا يجوز؛ لأنه إذلال للإسلام والمسلمين، وذكروا أنه لا يجوز إلا في حال ضرورة شديدة، كأن يخشى من دُلِّ أعظم منه؛ فيجوز للضرورة. انظر: "المغني" (١٣/ ١٥٦) "الفتح" (٣١٧٣).

تنبيه: ليس لأحد أن يعقد الهدنة غير الإمام، وليس للإمام أن يعقد الهدنة إلا لمصلحة المسلمين. انظر: "المغني" (١٣/ ١٥٤).

مسألة [٢]: هل يشترط في عقد الهدنة أن يكون مقيداً بزمن؟

✽ اشترط ذلك بعض أهل العلم، وهو قول جماعة من الحنابلة، والشافعية، واختاره ابن قدامة؛ لأنَّ عقده مطلقاً يؤدي إلى ترك الجهاد في سبيل الله؛ ولأنَّ المسلمين قد يجدون قوة على عدوهم، فيمنعهم العقد.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى صحة العقد مؤقتاً، ومطلقاً، وهو قول جماعة من الشافعية، والحنابلة، واختار ذلك شيخ الإسلام، وابن القيم رحمة الله عليهما.

واستدلوا على ذلك بأنَّ النبي ﷺ قد صالح أهل قريظة وغيرهم مطلقاً.

وقولهم: (يؤدي إلى ترك الجهاد) ليس بصحيح؛ لأنه وإن كان مطلقاً، فنحن لا نقول بأنه يجوز أن يشترط جعله لازماً، بل يكون عقداً جائزاً إذا أردنا الخروج منه نبذنا إليهم العهد كما قال الله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَأَحْضَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥-١﴾ [التوبة: ٥-١].

فهؤلاء هم المعاهدون لغير مدة، وأما الذين لهم مدة، فقال فيهم: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٤].

وعليه فالعهد المطلق لا يجوز أن يجعل لازماً، والعهد المؤقت يجوز أن يجعل لازماً، ويجوز أن يجعل جائزاً على الصحيح، ومنعه بعضهم.

انظر: "أحكام أهل الذمة" (٢/٤٧٦-) "المغني" (١٣/١٥٤-١٥٥).

تنبيه: إذا عقد المسلمون مع المشركين هدنة منعوا منهم أنفسهم، وأهل ذمتهم، وأما إذا عدا عليهم أهل حرب آخرين؛ لم تمنعهم منهم. انظر: "المغني" (١٣/١٥٩).

مسألة [٣]: إذا نقض أهل الهدنة الصلح؟

كان حكم الله ورسوله في قريظة حين نقضوا: أن تُقتل المقاتلة، وتُسبى الذرية، وتغنم أموالهم، وعلى هذا جرى أهل العلم فيهم، وللإمام أن يعفو إذا رأى مصلحة في ذلك كما فعل النبي ﷺ مع قريش. انظر: "المغني" (١٣/١٥٣-).

مسألة [٤]: هل يصح أن يشترط رد من جاء منهم مسلماً؟

✽ أجاز ذلك جماعة من أهل العلم، وهو مذهب الحنابلة، وجماعة من الشافعية؛ لأن النبي ﷺ قبله، ولا يجوز عندهم قبول هذا الشرط إلا للحاجة، أو تحقق المصلحة منه.

✽ ومنع منه الحنفية، وبعض الشافعية، والصحيح ما تقدم، وشرط بعض الشافعية أن يكون له عشرة. انظر: "المغني" (١٣/١٦١) "الفتح" (٢٧٣١).

مسألة [٥]: هل يجوز اشتراط رد النساء المسلمات منهم؟

لا يجوز ذلك عند أهل العلم؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾

بَابُ السَّبْقِ وَالرَّمْيِ

١٣١٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمِّرَتْ، مِنَ الْحَفِيَاءِ. وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْحَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

زَادَ الْبُخَارِيُّ، قَالَ سُفْيَانُ: مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ، أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ. ^(٢)

١٣١٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْحَيْلِ، وَفَضَلَ الْقُرَحَ ^(٣) فِي الْغَايَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٤)

١٣١٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ حَافِرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٥)

١٣١٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ - وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبَّقَ - فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ أَمِنَ فَهُوَ قَهَّارٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. ^(٦)

(١) أخرجه البخاري (٤٢٠)، ومسلم (١٨٧٠).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٨٦٨).

(٣) جمع قارح، وهو الذي دخل في السنة الخامسة. «النهاية».

(٤) صحيح، دون قوله: (وفضل القرح في الغاية). أخرجه أحمد (١٥٧/٢)، وأبوداود (٢٥٧٧)، وابن حبان (٤٦٨٨)، وإسناده صحيح، ولكن قوله: (وفضل القرح في الغاية) تفرد بها عقبة بن خالد أبو مسعود المجذّر السكوني، وذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٤/ ورقة ١١٥) كما في «تحقيق المسند» (١٠/ ٤٩٠).

(٥) صحيح. أخرجه أحمد (٤٧٤/٢)، وأبوداود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٢٢٦/٦)، وابن حبان (٤٦٩٠)، وإسناده صحيح.

(٦) ضعيف معل. أخرجه أحمد (٥٠٥/٢)، وأبوداود (٢٥٧٩)، من طريق سفیان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري، وقد تابعه سعيد بن بشير عند

١٣١٧- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه [قَالَ] ^(١): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقْرَأُ: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾. «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: الأمور التي يُشرع فيها الاستباق.

المغالبات ثلاثة أقسام:

- (١) قسم محبوب، مُرضي لله ورسوله، مُعين على تحصيل محابّه، كالسَّباق بالخيْل، والإبل، والرمي بالنشاب، ويدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه اللّذين في الباب، وكذا حديث عقبة.
- (٢) قسم مبغوض، مسخط لله ورسوله، موصل إلى ما يكرهه الله ورسوله، كسائر المغالبات التي توقع العداوة والبغضاء، وتصد عن ذكر الله، وعن الصلاة، كالنرد والشطرنج، وما أشبههما.
- (٣) قسم ليس فيه مضرة راجحة، ولا هو أيضًا متضمن لمصلحة راجحة يأمر الله تعالى بها، ورسوله ﷺ؛ فهذا لا يحرم، ولا يؤمر به، كالصراع، والعُدو، والسباحة، وأخذ الأثقال، ونحوها.

انظر: «الفروسية المحمدية» (ص ٦٢-٦٥، ١٣٨-).

وقال أبو حاتم كما في «العلل» لولده (٢٢٤٩): هذا خطأ لم يعمل سفيان بن حسين بشيء، لا يشبه أن يكون عن النبي ﷺ، وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله، وقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله. اهـ

وقال ابن أبي خيثمة: سألت ابن معين عنه فقال: هذا باطل وضرب على أبي هريرة، يعني أنه من قول سعيد بن المسيب. «التلخيص» (٤/ ٣٠٠).

مسألة [٢]: الاستباق بلا عوض.

يجوز الاستباق بغير عوض في القسمين الأول والثالث بلا خلاف عند أهل العلم، وأما القسم الثاني ففيه خلاف نذكره بعد إن شاء الله تعالى. انظر: «الفروسية» (٢٤-).

مسألة [٣]: الاستباق بعوض.

أما القسم الثاني فيحرم العوض فيه، وهو من الميسر، والقمار، سواء كان المال من أحدهما، أو من كليهما، أو من ثالث.

قال ابن القيم رحمه الله في «الفروسية» (١٣٨، ١٤٤): وهذا باتفاق المسلمين غير سائغ. اهـ
وأما القسم الأول: فقد اتفق العلماء على جواز الرهان فيه في الجملة، واختلفوا في بعض الصور كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

والحجة في جواز العوض فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ حَافِرٍ».

فقوله: «سَبَقَ» بفتح الموحدة، والقاف هو المال الذي يُعطاه السابق، والخف هو الإبل، والحافر هو الخيل، والنصل أريد بها السَّهام، والمراد بذلك الاستباق بالخيال، والإبل، والانتضال بالسهم.

✽ وأما القسم الثالث: فجمهور العلماء على عدم جوازها بعوض؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، ففيه حصر الجواز بثلاثة أمور تقدم، فما سواها لا يجوز، ويكون من الميسر، ومن أكل المال بالباطل، وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد وغيرهم.

✽ وذهب أبو حنيفة، وبعض الشافعية إلى جوازها بالعوض؛ لأنَّ فيها مصلحة كالثلاث المذكورة.

وأجيب بأنَّ المصلحة في الثلاث مصلحة راجعة، مأمور بها، فلا يُقاس ما دونها عليها.

وقول الجمهور هو الصواب، وهو ترجيح ابن القيم رحمته الله. انظر: «الفروسية» (ص ٥٧، ٢٤، ٢٨، ١٤٤).

مسألة [٤]: المسابقة على البغال والحمير بعوض.

✽ ذهب الجمهور إلى عدم جواز ذلك، وهو قول أحمد، ومالك، والشافعي في قول؛ وذلك لأن الخيل هي التي تعد لجهاد الأعداء، وهي المقصود بقوله: «حافر».

✽ وذهب أبو حنيفة، والشافعي في قول إلى جواز ذلك؛ لأنه يشملها اسم «حافر».

وأجاب الجمهور بأن إطلاق الحافر كان للمعهود والمتبادر إلى الذهن، وهو الخيل.

قالوا: وما لحافر البغال، والحمير، والبقر دخول في ذلك ألبتة، ولم يسبق أحد من السلف قط بحمار، ولا بغل، وما سوى الله بين الخيل، والحمير قط، لا في سهم الغنيمة، ولا في الغزو، ولا جعل الخير معقود في نواصيها بالأجر والغنيمة، وفي أمور أخرى.

وقول الجمهور هو الصواب، وإليه يميل ابن القيم رحمته الله. انظر: «الفروسية» (ص ٢٩-٣٠، ١٤٤).

فائدة: المراد بـ«الخف» البعير؛ لأنه ذو خف، وألحق بعض الشافعية الفيل، وهو مذهب الحنفية؛ لأنه ذو خف، والجمهور على اختصاصه بالإبل، وهو الصحيح.

انظر: «الفروسية» (ص ٣٠، ١٤٤).

مسألة [٥]: المسابقة بالسيف والرمح.

✽ منعها بعوض مالك، وأحمد، وهو وجه للشافعية؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ حَافِرٍ».

✽ وأجازها أبو حنيفة، وبعض الشافعية؛ إلحاقاً لها بما ذكر في الحديث.

والصحيح القول الأول. «الفروسية» (ص ٥٦، ١٤٥).

مسألة [٦]: البازل للعوض.

أولاً إذا كان البازل العوض هو ثالث غير المسابقة من كالأمام أو غيره، فهذا جائز عند

عامة أهل العلم.

❁ وأما إذا كان الباذل أحدهما دون الآخر؛ فهو جائز عند جمهور العلماء، وهو قول أحمد، والشافعي، وإسحاق، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، ومالك في رواية.

واستدلوا بعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ حَافِرٍ».

❁ وخالف القاسم بن محمد، ومالك في رواية، فلم يجزوا بذل السبق من أحد المتسابقين؛ لأنه ربما أخذ ماله بغير طيب نفس منه، ولأنه دائر بين الغنم والغرم دون صاحبه.

ومالك رحمته الله له تفاصيل في المسألة. انظر: «الفروسية» (ص ١٥٤-).

وأجيب بأن النبي صلوات الله عليه وآله أطلق جواز السبق في الأشياء الثلاثة، ولم يخصه ببازل خارج عنها.

قالوا: وقد التزم بذله عن كونه مغلوباً، فيحل للغالب أكله بحكم التزامه الاختياري الذي لم يجبره عليه أحد؛ فهو كما لو نذر إن سلم الله غائبه أن يتصدق على فلان بكذا وكذا، فوجد الشرط؛ فإنه يلزمه إخراج ما التزمه، ويحل للآخر أكله، وإن كان عن غير طيب نفس منه.

قالوا: والذي حرمه الشارع أن يكون مكرهاً على إخراج ماله، فأما إذا كان بذله، والتزمه باختياره؛ لم يدخل في الحديث.

وقول الجمهور هو الصواب، وهو ترجيح شيخ الإسلام، وابن القيم.

انظر: «الفروسية» (ص ٥٧-٥٨، ١٥٠-).

❁ وأما إن كان العوض من المتسابقين كليهما، فذهب الجمهور إلى عدم جواز ذلك؛ إلا أن يدخل بينهما ثالث محلل، وهذا المحلل لا يخرج شيئاً؛ فإن سبقها أخذ سبقهما، وإن سبقا

والسابق في سبقه، وإن سبق أحد المتسابقين غير المحلل؛ أخذ العوض كاملاً.

وحجة الجمهور حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب، وقد تقدم بيان ما فيه.

واستدلوا بما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلی الله علیه وآله وسلم سابق بين الخيل. وجعل بينهما سبقاً. وجعل بينهما محلاً، وقال: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي حَافِرٍ. أَوْ نَصْلٍ»، وهو حديث ضعيف، في إسناده: عاصم بن عمر العمري، وهو ضعيف، ومنهم من تركه.

قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال مرة: متروك. والحديث المذكور من جملة مناكيره كما في "الكامل" لابن عدي.

قال الجمهور: وإذا دفع كل واحد من المتسابقين جُعلاً؛ صاروا بين الغنم والغرم، وهذا هو الميسر، ولكن إذا دخل المحلل وُجِدَ احتمال ثالث، وهو أن يسبق المحلل فيأخذ جعليهما معاً، ولا يغرم شيئاً.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى جواز المسابقة على عوضٍ يبذله المتسابقين بدون اشتراط دخول المحلل. وهذا قول جابر بن زيد، وثبت عن أبي عبيدة بن الجراح بإسناد حسن كما في "مسند أحمد" (١/٤٩) أنه قال: من يراهنني؟ فقال شاب: أنا إن لم تغضب. قال: فسابقه. قال: فرأيت عقيصتي أبي عبيدة تنقران، وهو على فرسٍ خلفه عربي.

قال ابن القيصر رحمته الله (ص ٥٨): والقول بالمحلل مذهبٌ تلقاه الناس عن سعيد بن المسيب، وأما الصحابة فلا يُحفظ عن أحد منهم قط أنه اشترط المحلل، ولا راهن به مع كثرة تنازلهم ورهائهم، بل المحفوظ عنهم خلافه كما ذكر عن أبي عبيدة بن الجراح. وقال الجوزجاني رحمته الله في كتابه "المترجم": حدثنا أبو صالح هو محبوب بن موسى الفراء، حدثنا أبو إسحاق الفزاري، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: قال رجل عند جابر بن زيد: إنَّ

عندهم هو المحلل، فينفيه ما نُقل عنهم أنهم لم يكونوا يرون به بأساً، وفرق بين لا يرون به بأساً، وبين أن يكون شرطاً في صحة العقد وحله؛ فهذا لا يُعرف عن أحد منهم ألبتة.

قال: وقوله: (كانوا أعف من ذلك)، أي: كانوا أعف من أن يدخلوا بينهم في الرهان دخيلاً، كالمستعار؛ ولهذا قال جابر بن زيد -رواي هذه القصة-: إنه لا يحتاج المتراهنان إلى المحلل. حكاه الجوزجاني وغيره عنه. اهـ

والأثر المتقدم أخرجه ابن منصور في "سننه" (٢٩٥٩) عن ابن عيينة به.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "الفروسية" (ص ٦٠): ما علمت بين الصحابة خلافاً في عدم اشتراط المحلل. اهـ

واستدل أصحاب هذا القول بعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الباب: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ...»، فأطلق النبي ﷺ الجواز ولم يشترط ذلك بكون البذل من غيرهما، أو من أحدهما. واستدلوا بما أخرجه أحمد (٣/ ١٦٠) بإسناد حسن عن أنس رضي الله عنه، أنه سئل: أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، لقد راهن رسول الله ﷺ على فرس يُقال له: سُبْحَة، فسبق الناس، فهش لذلك، وأعجبه.

قالوا: ولو كان إخراج العواض من المتراهنين حراماً، وهو قمار؛ لما حلَّ بالمحلل، كما لم يحل نكاح التحليل وبيع العينة؛ ولأنَّ العلة في التحريم التي ذكروها ما زالت موجودة مع دخول المحلل.

وقد توسع ابن القيم رحمه الله في تصويب القول بالجواز بدون محلل، وهو ترجيح شيخ الإسلام، وهو الصواب، والله أعلم. انظر: "الفروسية" (ص ٥٨-١٤٠).

فائدة: تراهن أبو بكر الصديق مع المشركين عند نزول الآية: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ إلى قوله:

(١)

﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣].

❁ وذهب الجمهور إلى نسخ ذلك، فمنهم من قال بالآية: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠].

وأجيب عن ذلك بأن غلبة الروم على فارس كانت بعد نزول الآية المذكورة، ولم ينه النبي

ﷺ أبابكر عن الرهان.

❁ ومنهم من قال: منسوخ بالحديث: «لا سبق إلا في خف...»، وهذا قول مالك،

وأحمد، والشافعي، وأصحابهم.

❁ وذهب أبو حنيفة، وشيخ الإسلام إلى أنه حديث محكم، وقالوا: هذا رهان على ما

فيه ظهور أعلام الإسلام، وأدلته، وبراهينه كما راهن عليه الصديق؛ فهو من أحق الحق،

وهو أولى بالجواز من الرهان على النضال، وسباق الخيل، والإبل أدنى من هذا في الدين

وأقوى، وهو ترجيح ابن القيم رحمته الله.

انظر: «الفروسية» (ص ١٤٥، ٢٣).

فائدة: المسابقة على حفظ القرآن، والحديث، والفقه وغيرها من العلوم النافعة،

والإصابة في الأحكام والمسائل، هل تجوز بعوض؟

❁ أجازاه أبو حنيفة، وشيخ الإسلام، وابن القيم، واستدلوا على ذلك بقصة أبي بكر

المتقدمة.

❁ ومنع من ذلك الجمهور؛ لما تقدم.

انظر «الفروسية» (ص ١٤٥).

مسألة [٧]: هل تجوز المغالبة في الشطرنج، والنرد، وشبههما بغير عوض؟

❁ ذهب الجمهور إلى التحريم؛ لعموم الحديث: «من لعب بالنردشير؛ فكأنما صبغ يده

في لحم خنزير ودمه» أخرجه مسلم (٢٢٦٠) من حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعاً. واستدلوا

بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَبَرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

قالوا: فهذه العلة للتحريم موجودة في اللعب بدون عوض، وهذا ترجيح شيخ الإسلام، وابن القيم.

❁ وذهب الشافعي إلى كراهة الشطرنج إذا خلا عن العوض، وخرج بعض أصحابه ذلك قولاً في النرد، وهو تخريج غير صحيح، فقد نصَّ الشافعي على تحريم النرد، وإن خلا عن العوض.

انظر: "الفروسية" (ص ١٣٨-) "الفتاوى" (٣٢/٢١٦-٢٤٦، ٢٥٣).

تم كتابها في شهر ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ

في يوم الاثنين الموافق ١٧/١٢/١٤٢٨ هـ

من هجرة المصطفى ﷺ

فلمه (محمد) الله

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

١٣١٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

١٣١٩ - وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ: نَهَى، وَزَادَ: «وَكُلُّ ذِي خَلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ».^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تحريم ذوات الأنياب من السباع.

المقصود بذى الناب عند الفقهاء، أي: حيوان له ناب، يتقوى به، ويعدو به على غيره، كالأسود، والفهود، والنمور، والذئاب، والكلاب وغيرها. انظر: «الأطعمة» لل فوزان (ص ٥٦).

❁ وذوات الأنياب من السباع محرمة عند الجمهور؛ لحديث الباب.

❁ وذهب بعض المالكية إلى الجواز مع الكراهة، ونقل عن الشعبي، وسعيد بن جبير.

واستدل لهذا القول بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ

يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

والصحيح هو القول بالتحريم، وهو قول مالك في رواية؛ للحديث المتقدم، ومن خالفه

فلعله لم يبلغه، والآية المتقدمة مخصوصة بأحاديث الباب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٣ / ٣١٩-) «الأطعمة» لل فوزان (ص ٥٧) «المجموع» (١٧ / ٩).

مسألة [٢]: حكم الضبع؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى إباحته، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وصحَّ عن جماعة من الصحابة أنهم أباحوه، وجعلوا فيه شاة إذا صاده المحرم، منهم: عمر، وجابر، وعلي، وابن عباس رضي الله عنهم.^(١)

واستدلوا على ذلك بحديث جابر رضي الله عنه أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أباح أكله، وصيده، وجعل فيه كبشًا، وسيأتي الحديث في هذا الباب، وهو حديث صحيح.

✽ وذهب بعض الفقهاء إلى تحريمه، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، ومالك في رواية؛ لأنه ذو ناب من السباع؛ فيشملة الحديث المتقدم.

والصحيح القول الأول، والحديث المتقدم عامٌ مخصوص بحديث جابر الذي أشرنا إليه، والله أعلم.

وقيل: إن الضبع لا يعد سبعًا؛ لأنه لا يتعدى كالفهود، والنمور، والأسود وغيرها. وهذا غير صحيح، بل هو سبع، وإنما هو مخصوص كما تقدم.

انظر: "المغني" (١٣/ ٣٤١) "الأطعمة" للفوزان (ص ٥٩-٦١) "البيان" (٤/ ٥٠٣).

مسألة [٣]: حكم الثعلب.

✽ من أهل العلم من يراه مباحًا، وهو قول عطاء، وطاوس، وقتادة، والليث، والشافعي، وأحمد في رواية؛ لأنه لا يتقوى بنابه؛ ولأنه من الطيبات، وهو الأشهر عند المالكية، إلا أنهم يكرهونه.

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى تحريمه، وهو قول أحمد، وهو الأشهر عند أصحابه، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك في رواية؛ لأنه سبع، فيدخل في عموم الحديث المتقدم.

وهذا القول هو الصحيح، وهو ترجيح العلامة الفوزان حفظه الله؛ لأنه سبع يعدو بنابه،

ويفترس، وقولهم: (إنه من الطيبات)، أو قول بعضهم: (إنه يُفدى في الإحرام)؛ فهذا استدلال منهم بموضع الخلاف؛ فإنَّ ما ذكره مترتب على كونه مباحًا، فكيف يُستدل بذلك؟!

انظر: "المغني" (١٣/ ٣٢١) "الأطعمة" (ص ٦٢-٦٣) "البيان" (٤/ ٥٠٢-٥٠٣).

مسألة [٤]: حكم الفيل؟

✽ مذهب أحمد تحريم الفيل؛ لأنه ذو ناب، فيدخل في عموم الحديث؛ ولأنه مستخبث، وقال الحسن: هو مسخ. وهو مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، والكوفيين.

✽ وللشافعية وجهٌ شاذُّ بإباحته كما ذكر النووي.

✽ وذهب الشعبي إلى جوازه، ورجح ذلك ابن حزم؛ لأنه ليس بسبع، وهو قول المالكية؛ لعموم الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْسَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣/ ٣٢١) "المحل" (٩٩٤) "المجموع" (٩/ ١٥، ١٧، ٢٣٠).

مسألة [٥]: حكم الهر.

✽ ذهب الجمهور إلى التحريم؛ لحديث الباب: «نهى عن كل ذي ناب من السباع»، وجاء حديث أن النبي ﷺ نهى عن أكل الهر، وهو حديث ضعيف.^(١)

✽ وذهب المالكية إلى الكراهة، وأباحه الليث بن ربيعة.

✽ وهناك وجه للشافعية، والحنابلة بتحريم الإنسي، وإباحة الوحشي كالحمار.

والصحيح قول الجمهور، وهو ترجيح العلامة صالح الفوزان عافاه الله.

انظر: "المجموع" (٩/ ٨) "الأطعمة" (ص ٦٤).

مسألة [٦]: حكم الدب.

✽ ذهب أحمد إلى أنه إن كان ذائباً؛ يحرم.

✽ وذهب الشافعية، والحنفية إلى التحريم؛ لحديث: «نهى عن كل ذي ناب من السباع»،

وهو الصحيح. انظر: «المغني» (١٣/ ٣٢١-) «المجموع» (٩/ ١٤).

مسألة [٧]: حكم القرد.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣/ ٣٢٠): «وَلَا يُبَاحُ أَكْلُ الْقِرْدِ. وَكَرِهَهُ ابْنُ عُمَرَ^(١)، وَعَطَاءٌ، وَجَاهِدٌ، وَمَكْحُولٌ، وَالْحَسَنُ، وَلَمْ يُجِزُوا بَيْعَهُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَعْلَمُ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا أَنَّ الْقِرْدَ لَا يُؤْكَلُ، وَلَا يُجُوزُ بَيْعُهُ. وَرَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَحْمِ الْقِرْدِ.^(٢) وَلَئِنَّهُ سَبْعٌ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْخَيْرِ، وَهُوَ مَسْخٌ أَيْضًا، فَيَكُونُ مِنَ الْخَبَائِثِ الْمَحْرَمَةِ. اهـ

قلت: قوله (وهو مسخ) ليس بصحيح، وإنما مسخ أقوام على أشكالهم، ففي «صحيح مسلم» (٢٦٦٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَمَسْخِ قَوْمًا فَيَجْعَلْ لَهُمْ نَسْلًا»، وقد استدل ابن حزم بكونه مسخ أقوام على أشكالها على أنها خبيثة محرمة، وهذا أولى مما ذكره ابن قدامة، والله أعلم. وانظر: «المحلى» (١٠٣٠).

مسألة [٨]: ذو المخالب من الطيور.

✽ الجمهور على تحريمها؛ لحديث الباب، فيدخل في ذلك الصقور، والنسور، والبازي، والعقاب، وما أشبهها.

✽ وذهب مالك، والليث، والأوزاعي إلى أنه لا يحرم من الطير شيء، ولعلهم لم يبلغهم

هذا الحديث. انظر: «المجموع» (٩/ ٢٢) «المغني» (١٣/ ٣٢٢) «الأطعمة» (ص ٧١).

تنبيه: ويحرم من الطيور ما يأكل الجيف، كالرَّخَم، وغراب البين. انظر: «المغني»

(١٣/ ٣٢٢) «الأطعمة» (ص ٧٢).

١٣٢٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ حُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذِنَ فِي حُومِ الْحَيْلِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)
وَفِي لَفْظٍ: وَرَخَّصَ.

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

❁ عامة أهل العلم على تحريم الحمر الأهلية؛ لهذا لحديث، وقد رواه عدد من الصحابة، وقد أَكْفَيْتِ القُدُورَ يوم خيبر بلحوم الحمر الأهلية.

قَالَ النُّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "مُتَرْجِمِهِ لِمُسْلِمَ" (١٩٣٦): اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ الْجُمَاهِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِتَحْرِيمِ حُومِهَا؛ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَتْ بِحَرَامٍ. وَعَنْ مَالِكٍ ثَلَاثَ رِوَايَاتٍ: أَشْهَرُهَا أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ كَرَاهِيَّةٌ تَنْزِيهِ شَدِيدَةٌ. وَالثَّانِيَةُ: حَرَامٌ. وَالثَّالِثَةُ: مُبَاحَةٌ. وَالصَّوَابُ التَّحْرِيمُ كَمَا قَالَهُ الْجُمَاهِيرُ؛ لِأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ. اهـ

وقد وافق ابن عباس عكرمة، وأبو وائل، وجابر بن زيد.

وانظر: "المغني" (٣١٧/١٣) "الفتح" (٤٢١٩).

مسألة [٢]: حكم البغال.

تحرم البغال عند أهل العلم؛ لأنه نتاج الحمار مع أنثى الفرس.

انظر: "المغني" (٣١٩/١٣).

١٣٢١ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: أكل الجراد.

✽ يُباح أكل الجراد بالإجماع؛ إلا أنه إذا مات بسبب البرد، أو مات حتف أنفه بغير سبب فمنع منه مالك، وأحمد في رواية.

✽ والجمهور على إباحته؛ لحديث: «أُحِلَّتْ لَنَا مِيتَانِ وَدَمَانِ» ^(٢)، وهو الصحيح.

انظر: "المغني" (٢٣/١٣) "المجموع" (٢٣/٩).

١٣٢٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْأَرْنَبِ - قَالَ: فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: أكل الأرنب.

✽ يُباح أكل الأرنب عند عامة أهل العلم؛ لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الباب، وحديث محمد بن صفوان أنه صاد أرنبين، فأمره النبي ﷺ بأكلهما. ^(٤)

✽ ويُقِلُّ عن عمرو بن العاص أنه قُدِّمَ إِلَيْهِ فلم يأكل منه. أخرجه عبدالرزاق (٥١٧/٤)، وفي إسناده رجل مبهم. انظر: "المغني" (٣٢٥/١٣) "المجموع" (٢٣/٩).

فائدة: الوبر، واليربوع مُباحان عند جمهور العلماء. "المغني" (١٣/٣٢٦).

(١) أخرجه البخاري (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢).

(٢) تقدم تحريجه في أوائل "البلوغ" رقم (١١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٧٢)، ومسلم (١٩٥٣).

١٣٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالصُّرْدِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ^(١).

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: أكل الأربعة المذكورة.

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى تحريم أكل الأربعة المذكورة، وهو قول جمع من الحنابلة، والشافعية، وبعضهم ينقله إجماعاً في النملة، وفي غيرها، عزاه الصنعاني للجمهور. وهو الصحيح؛ للحديث المذكور.

واستثنى بعض أهل العلم ما يؤذي من النمل، فأجازوا قتله، وحملوا النهي على ما لا يؤذي.

✽ وذهب مالك، وبعض الشافعية، والحنابلة إلى جواز أكل الهدهد، والصُّرد؛ لأنها ليست من ذوات المخالب. والصحيح القول الأول، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣٢٨/١٣) "المجموع" (٢٢/٩) "السُّبُل" (٣٥٣/٧) "النيل" (٣٢٨/٥).

الصُّرْد: هو طائر ضخم الرأس والمنقار، أكبر من العصفور، فيه بياض وسواد، يصيد العصافير وصغار الطير، ويصرصر كالصقر وغذاؤه اللحم، مأواه الأشجار ورؤوس القلاع، وأعلى الحصون، وهو نوع من أنواع الغربان. "التوضيح" (١٦/٧).

فائدة: قال الفقهاء: ما نُهي عن قتله؛ حُرِّمَ أكله؛ لأنه لا يؤكل حتى يُقتل. وقالوا: وما أُمر بقتله؛ حُرِّمَ أكله أيضاً؛ لأنه لا يؤمر بقتله وهو مباح الأكل، وإلا لأمر بذبحه وأكله. ومن ذلك حديث: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْعُقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ»، وفي رواية: «والحية».

مسألة [٢]: سائر الحشرات.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣١٦-٣١٧): فَمِنْ الْمُسْتَحَبَّاتِ: الْحَشَرَاتُ، كَالدِّيدَانِ، وَالْجُعَلَانِ، وَبَنَاتِ وَرْدَانَ، وَالْخَنَافِسِ، وَالْفَأْرِ، وَالْأَوْزَاعِ، وَالْحِرْبَاءِ، وَالْعَصَاةِ، وَالْجُرَازِينِ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْحَيَّاتِ. وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ.

قال: وَرَخَّصَ مَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالْأَوْزَاعِيُّ فِي هَذَا كُلِّهِ، إِلَّا الْأَوْزَاعَ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ: هُوَ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: الْحَيَّةُ حَلَالٌ إِذَا ذُكِّتْ. وَاحْتَجُّوا بِعُمُومِ الْآيَةِ الْمُبِيحَةِ.

قال: وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»^(١)، وَفِي حَدِيثٍ: «الْحَيَّةُ» مَكَانَ: «الْفَأْرَةِ»، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الصَّيْدِ الْمُبَاحِ؛ لَمْ يُبَحَّ قَتْلُهَا، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَقَالَ: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦]؛ وَلِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، فَحُرِّمَتْ كَالْوَرَعِ، أَوْ مَأْمُورٌ بِقَتْلِهَا؛ فَأَشْبَهَتْ الْوَرَعَ. اهـ، وَانْظُرْ: "المجموع" (١٦/٩).

مسألة [٣]: ضابط الاستحباب.

✽ مذهب الحنابلة، والشافعية، والحنفية أَنَّ ضابطه ما استحَبَّته النفس، وتعففت عن أكله.

✽ ثم قال الشافعية: يرجع ذلك إلى العرب الذين هم سكان القرى، والريف دون أجلاف البوادي الذين يأكلون ما دبَّ ودرج من غير تمييز، وتعتبر عادة أهل اليسار، والثروة دون المحتاجين، وتعتبر حالة الخصب والرفاهية دون الجذب والشدة.

✽ وقال الحنابلة: الذين تعتبر استطابقتهم هم أهل الحجاز من أهل الأمصار الذين نزل عليهم الكتاب، وخطبوا به، وبالسنة، فرجع في مطلق ألفاظهما إلى عرفهم دون غيرهم،

ولا يعتبر أهل البوادي؛ لأنهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما وجدوا، ولهذا سئل بعضهم عما يأكلون؟ فقال: ما دبّ ودرج، إلا أم حبين. فقال: لتهن أم حبين العافية.

❀ وذهب مالك إلى أن الطيبات هي ما أحل، والخبائث ما حُرّم.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/١٧٨-١٨١): وقد قال تعالى: ﴿فِظْلِهِم مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، فعلم أن الطيب وصف للعين، وأن الله قد يحرمها مع ذلك عقوبة للعباد كما قال تعالى لما ذكر ما حرمه على بني إسرائيل: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَعْغِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، فلو كان معنى الطيب هو ما أحل؛ كان الكلام لا فائدة فيه، فعلم أن الطيب والخبث وصف قائم بالأعيان.

قال: وليس المراد به مجرد التذاذ الأكل؛ فإن الإنسان قد يلتذ بما يضره من السموم، وما يحميه الطيب منه، ولا المراد به التذاذ طائفة من الأمم كالعرب، ولا كون العرب تعودته؛ فإن مجرد كون أمة من الأمم تعودت أكله وطاب لها، أو كرهته لكونه ليس في بلادها؛ لا يرجب أن يحرم الله على جميع المؤمنين ما لم تعتده طبايع هؤلاء، ولا أن يحل لجميع المؤمنين ما تعودوه، كيف وقد كانت العرب قد اعتادت أكل الدم، والميتة، وغير ذلك، وقد حرمه الله تعالى، وقد قيل لبعض العرب: ما تأكلون؟ قال: ما دبّ ودرج إلا أم حبين. فقال: ليهن أم حبين العافية.

ونفس قريش كانوا يأكلون خبائث حرمها الله، وكانوا يعافون مطاعم لم يحرمها الله، وفي "الصحيحين" عن النبي ﷺ أنه قدم له لحم ضب فرفع يده ولم يأكل، فقيل: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه»^(١)، فعلم أن كراهة قريش وغيرها لطعام من الأطعمة لا يكون موجبا لتحريمه على المؤمنين من سائر العرب والعجم، وأيضا فإن النبي ﷺ وأصحابه لم يحرم أحد منهم ما كرهته العرب، ولم يبيح كل ما أكلته العرب، وقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] إخبار

عنه أنه سيفعل ذلك، فأحل النبي ﷺ الطيبات وحرم الخبائث، مثل: كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير؛ فإنها عادية باغية، فإذا أكلها الناس، والغاذي شبيه بالمغتذي؛ صار في أخلاقهم شوب من أخلاق هذه البهائم، وهو البغي والعدوان، كما حرم الدم المسفوح؛ لأنه يجمع قوى النَّفْسِ الشَّهْوِيَّةِ الغضبية، وزيادته توجب طغيان هذه القوى.

قال: فالطيبات التي أباحها هي المطاعم النافعة للعقول والأخلاق. والخبائث هي الضارة للعقول والأخلاق. انتهى المراد.

وقال رحمه الله: كما في "مجموع الفتاوى" (٢١ / ٥٤٠): وهذا الوصف - يعني ما كان نافعا غير ضار فهو مباح - قد دلَّ على تعلق الحكم به النص، وهو قوله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾، فكل ما نفع؛ فهو طيب، وكل ما ضر؛ فهو خبيث، والمناسبة الواضحة لكل ذي لب أنَّ النفع يناسب التحليل، والضرر يناسب التحريم. اهـ

فالصحيح في هذه المسألة أنَّ الاستخبات ليس إلى النفوس، وإنما ما عُلِمَ ضرره؛ حُرِّمَ وكان خبيثًا، والله أعلم. وانظر: "الأطعمة" للقرظاني (ص ٧٨-٧٩).

١٣٢٤ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] قَالَ: قُلْتُ لِحَاظٍ: الصَّبْعُ صَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

الحكم المستفاد من هذا الحديث

دلَّ حديث الباب على أنَّ الصبغ أكله حلال، وهو مُسْتَثْنَى من النهي عن كل ذي ناب من السباع، وقد تقدم ذكر هذه المسألة في دراسة الحديث الأول من هذا الباب.

(١) صحيح. رواد أحمد (٣/ ٢٩٧، ٣١٨)، وأبو داود (٣٨٠١)، والنسائي (٥/ ١٩١)، والترمذي (٨٥١).

١٣٢٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَنْفَذِ فَقَالَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾
الآيَةَ، فَقَالَ شَيْخٌ عَنْدهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «خَبِيثَةٌ مِنَ
الْخَبَائِثِ»، [فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ هَذَا، فَهُوَ كَمَا قَالَ] ^(١). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ
وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ^(٢).

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم القنفذ.

✽ مذهب الحنابلة، والحنفية تحريمه؛ لأنه مستحبٌ، واستدلوا بحديث الباب.

✽ ومذهب مالك، والشافعي، والليث، وأبي ثور إباحته؛ لأنَّ الأصل في الأطعمة
الإباحة إلا ما حرم بدليل صحيح، ولا يوجد دليل صحيح على تحريم القنفذ، وهو
الصحيح.

ومثله في الخلاف (النيص) وهو حيوان أكبر من القنفذ قليلاً، ويُقارب حجمه الأرنب
الكبير، ويأكل الزروع والخضروات، ويتميز عن القنفذ بأنه ينتفض ويقذف من شوكه
ليصيب من يريد صيده.

انظر: "المغني" (٣١٧/١٣) "الأطعمة" (ص ٨٠-٨١) "الشرح الممتع" (٣١٩/٦).

١٣٢٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا. أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الجلالة.

✽ الجلالة: هي التي تأكل العذرة والنجاسات، وفيها قولان:

الأول: أنه يحرم أكلها. وهو مذهب أحمد، والشافعي في قول؛ لظاهر حديث الباب.

الثاني: تكرهه، وهو الأصح عند الشافعية، ورواية عن أحمد، والحنفية، وحملوا النهي على الكراهة.

وجاء عن الحسن أنه قال بالجواز، وكأنه لم يبلغه الحديث، والصحيح هو القول الأول.

انظر: "المغني" (٣٢٨ / ١٣) "الأطعمة" (ص ١٤) "الشرح المتع" (٣١٦ / ٦).

مسألة [٢]: مقدار النجس الذي يعتبر في كونها جلالة.

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنَّ المعتبر في ذلك أن يكون أكثر علفها نجسًا. وهو

قول جمع من الشافعية، والحنابلة، والحنفية؛ لأنَّ وصف الجلالة فيها صيغة مبالغة.

(١) صحيح بشواهده. أخرجه أبوداود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، وابن ماجه (٣١٨٩)، من طريق محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيع عن مجاهد عن ابن عمر بلفظ: (عن أكل الجلالة وألبانها) وعند ابن ماجه (لحوم الجلالة). وإسناده ضعيف؛ لعننة ابن إسحاق، وقد خالفه الثوري فرواه مرسلاً.

قال الترمذي عقب الحديث: ورواه الثوري عن ابن أبي نجيع عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً.

وله طريق أخرى عند أبي داود (٣٧٨٧) بإسناد حسن في النهي عن الركوب واللبن، ولم يذكر (الأكل).

ولشاهد من حديث ابن عباس في النهي عن لبنها، أخرجه أحمد (٢٢٦ / ١)، والترمذي

(١٨٢٥)، وإسناده صحيح.

وأما شاهد من حديث أبي داود (٣٧٨٧) بإسناد حسن في النهي عن الركوب واللبن، ولم يذكر (الأكل).

❁ وهناك وجهٌ للحنابلة أنها إذا أكلت كثيرًا صارت جلالة.

❁ والأصح عند الشافعية أنها تصير جلالة إذا ظهر فيها نتن وريح النجاسة.

ورجح العلامة صالح الفوزان حفظه الله القول الأول.

قلت: ولا بأس باعتبار القول الأول والأخير، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣/ ٣٢٨) "الأطعمة" (ص ٧٤-).

مسألة [٣]: متى يزول النهي عن أكل الجلالة؟

قال ابن قدامة رحمته الله: وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِحَبْسِهَا اتِّفَاقًا. اهـ

يعني: وإطعامها أكلاً طاهراً. واختلف العلماء في قدر مدة الحبس:

❁ فمنهم من قال: ثلاثة أيام. وهو رواية عن أحمد، وهو قول أبي ثور، وقال به أبو

حنيفة في الدجاج على سبيل الاستحباب.

❁ وعن أحمد رواية: الدجاج والطيور ثلاثاً، والشاة سبعاً، وما عدا ذلك أربعين. يعني

الإبل، والبقر.

❁ والأصح عند الشافعية تحديد ذلك بذهاب أثر النجاسة، وهذا أقرب، والله أعلم.

انظر: "الأطعمة" للفوزان (ص ١٥).

١٣٢٧ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رحمته الله - فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ - فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم حمار الوحش.

دَلَّ الحديث على إباحة حمر الوحش، وهو مجمع عليه. "المغني" (١٣/ ٣٢٤).

١٣٢٨ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا، فَأَكَلْنَاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم أكل الخيل.

✽ تُباح لحوم الخيل عند عامة أهل العلم؛ لحديث الباب.

✽ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا كَرِهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالْحَمِيرَ لَتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]؛ وَلِفَضَائِلِ الْخَيْلِ.

✽ وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى تَحْرِيمِ أَكْلِهَا؛ لِلآيَةِ الْمَقْدَمَةِ.

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ؛ لِحَدِيثِ الْبَابِ، وَلِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَقْدَمِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ: «وَرَخَّصَ فِي الْخَيْلِ»، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ لَا تُؤْكَلَ إِذَا وَجَدَ غَيْرَهَا لَهَا مِنْ فَضَائِلٍ.
انظر: «المغني» (١٣/ ٣٢٤-) «الأطعمة» (ص ٤١) «الشرح الممتع» (٦/ ٣٢٣).

١٣٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَكَلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم أكل الضب.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح مسلم» (١٩٤٤): «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الضَّبَّ حَلَالٌ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ؛ إِلَّا مَا حَكِيَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ كَرَاهَتِهِ، وَإِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنْ قَوْمٍ أَتَاهُمْ قَالُوا: هُوَ حَرَامٌ. وَمَا أَظْنَهُ يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنْ صَحَّ عَنْ أَحَدٍ؛ فَمَحْجُوجٌ بِالنُّصُوصِ، وَإِجْمَاعِ مَنْ قَبْلَهُ. اهـ»

١٣٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّفْدَعِ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ؟ فَنَهَى عَنْ قَتْلِهَا. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الضفدع.

✽ جمهور العلماء على تحريم أكل الضفدع؛ لأنَّ النبي ﷺ نهى عن قتلها، وما نُهي عن قتله؛ فإنه لا يجوز أكله.

✽ وذهب مالك إلى الجواز، وكأنه لم يبلغه هذا الحديث، والله أعلم. انظر: «الأطعمة» (ص ٩٠-) «توضيح الأحكام» «سبل السلام».

مسألة [٢]: الحيوانات البحرية.

اتفق أهل العلم على إباحة السمك بأنواعه، واختلفوا في غيره من حيوانات البحر.

✽ فمذهب مالك، وأحمد، والشافعي إباحة جميع حيوان البحر؛ إلا أنَّ الشافعي استثنى الضفدع، وزاد أحمد استثناء التمساح والحية.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى تحريم جميع حيوان البحر إلا السمك، وهو قول بعض الشافعية.

✽ وهناك قول للشافعية، وقول في مذهب أحمد بإباحة السمك، وما له نظير مباح في البر.

والحجة في هذه المسألة قوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، وبأنَّ الأصل الإباحة حتى يأتي دليل في التحريم، وعليه فالصحيح قول مالك، والشافعي؛ غير أنَّ التمساح له أنياب يفترس بها، ويعيش في البر والبحر؛ فالأقرب المنع منه، والله أعلم. وقد رجَّح العلامة

ابن عثيمين رحمته الله جوازه. انظر: "المغني" (٣٤٦/١٣) "المجموع" (٣٣/٩) "الأطعمة" (ص ٨٦).

مسألة [٣]: هل يُباح ما مات من هذد الحيوانات؟

أما بالنسبة للسّمك فُتُباح ميتته بلا خلاف؛ إلا أنّ أبا حنيفة لم يجزِ السّمك الذي يموت حتف أنفه بغير سبب، والصحيح جوازه. وهو قول الجمهور؛ لحديث: «أُحِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدِمَانٌ...».

وأما غير السّمك: فما كان منها لا يعيش إلا في الماء؛ فيجوز أيضًا عند الجمهور، وما كان منها يعيش في البر وفي البحر كالسلحفاة، والسرطان، والضفدع، والتمساح، وكلب البحر، وما شابهها؛ فبالنسبة للضفدع والتمساح فقد تقدم.

✽ وأما غيرها فمذهب مالك، والشافعي جوازها.

✽ ومذهب الحنابلة عدم الجواز إلا بالصيد، أو التذكية، واستثنى أحمد السرطان؛ لأنه لا دم له، وهذا أرجح، والله أعلم.

انظر: "الأطعمة" للفرزاني (ص ٨٨-) "المجموع" (٣٣/٩) "المغني" (٣٤٤/١٣-٣٤٦).

خلاصة لما تقدم بذكر بعض القواعد:

- (١) الأصل في الأطعمة -ومنها الحيوانات- الإباحة عند الجمهور، وهو الصحيح، فما لم يأت نصٌ بتحريمه؛ فهو مباح.
- (٢) يحرم من الحيوان كل ذي ناب من السباع.
- (٣) يحرم من الطيور كل ذي مخلب منها.
- (٤) يحرم من الحيوانات والطيور ما كان متغذيًا بالنجاسة.
- (٥) ما نُهي عن قتله؛ حرم أكله.
- (٦) ما أُمر بقتله؛ حرم أكله أيضًا.

فصل في ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: ما يباح أكله وما لا يباح من الأعيان غير الحيوانات.

يباح من الأعيان ما كان طاهرًا نافعًا بإجماع أهل العلم.

فأما ما كان نجسًا؛ فيحرم أكله عند أهل العلم؛ لأنه مأمور بالنتزه عن النجاسات، فكيف بأكلها؛ ولأنَّ فيها ضررًا، ويحرم ما كان متنجسًا كما حرمت الجلالة، وما كان فيه ضرر؛ حرَّم، وإن كان طاهرًا، كالسموم، والزجاج، والتراب. انظر: "المجموع" (٣٧/٩).

مسألة [٢]: ما كان من الثمار، والزروع مسقيًا بالنجاسة؟

✽ مذهب أحمد تحريمها كما حرمت الجلالة.

✽ ومذهب الجمهور عدم التحريم؛ لأنَّ النجاسة تستحيل في باطنها، فتطهر بالاستحالة.

ومذهب العلامة ابن عثيمين إلى التحريم إذا ظهر أثر النجاسة بريح، أو طعم، وأما إذا لم يظهر فيباح عنده؛ لأنَّ في ذلك نفعًا للأشجار وللأرض، وهذا هو الصحيح، والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٣٠/١٣).

مسألة [٣]: الجبن.

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦٨/٩): أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ أَكْلِ الْجُبْنِ مَا لَمْ يُخَالِطْهُ نَجَاسَةٌ بِأَنْ يُوضَعَ فِيهِ إِنْفِخَةٌ^(١) ذَبَحَهَا مَنْ لَا يَحِلُّ ذِكَاؤُهُ. اهـ.

وقال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣٥٢/١٣): قِيلَ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ الْجُبْنُ؟ قَالَ: يُؤْكَلُ مِنْ كُلِّ. وَسُئِلَ عَنِ الْجُبْنِ الَّذِي يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ؟ فَقَالَ: مَا أَدْرِي. إِلَّا أَنْ أَصَحَّ حَدِيثٌ فِيهِ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ، قَالَ: سُئِلَ عُمَرُ عَنِ الْجُبْنِ، وَقِيلَ لَهُ:

يَعْمَلُ فِيهِ الْإِنْفَحَةُ الْمَيِّتَةُ. فَقَالَ: سَمُّوا أَنْتُمْ، وَكُلُّوا. رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ. وَقَالَ: أَلَيْسَ الْجَبْنُ الَّذِي نَأْكُلُهُ عَامَّتُهُ يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ؟ اهـ.

وفي "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٢/ ٢٦٤-٢٦٥): لا حرج في أكل الأجبان المصنوعة من إنفحة البقر، ولا يجب السؤال عنها؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ مَا زَالُوا يَأْكُلُونَ مِنْ أَجْبَانِ الْكُفَّارِ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَسْأَلُوا عَنْ نَوْعِ الْإِنْفَحَةِ، فَإِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ هَذِهِ الْإِنْفَحَةُ تَسْتَعْمَلُ مِنْ أَبْقَارِ لَمْ تَذْبَحْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَحْرَمُ حَيْثُ تَنَاوَلَهَا. انْتَهَى بِرِئَاسَةِ الْعَلَامَةِ ابْنِ بَازٍ، وَنِيَابَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ، وَاعْضُوِيهِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، وَبَكْرِ أَبِي زَيْدٍ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي "الْمَحَلِّ" (٩/ ١٠): وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ جَبْنٍ عَقِدَ بِإِنْفَحَةِ مَيِّتَةٍ؛ لِأَنَّ أَثَرَهَا ظَاهِرٌ فِيهِ، هَبَّ عَقْدَهَا لَهُ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا مُزِجَ بِحَرَامٍ. اهـ.

قُلْتُ: أورد البيهقي في "الكبرى" (١٠/ ٦) أحاديث مرفوعة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ الْجَبْنَ، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ، وَلَمْ يَثْبِتْ مِنْهَا شَيْءٌ.

وفي "مصنف عبدالرزاق" (٤/ ٥٣٩) بإسناد صحيح أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَ عَنِ الْجَبْنِ الَّذِي يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ؟ فَقَالَ: مَا وَجَدْتُهُ فِي سَوَاقِ الْمُسْلِمِينَ اشْتَرَيْتُهُ وَلَمْ أَسْأَلْ عَنْهُ.

وفي "الكبرى" للبيهقي (١٠/ ٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْجَبْنِ؟ فَقَالَ: كُلُّ مَا صَنَعَ الْمُسْلِمُونَ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْهُ صَحِيحَةٌ: سَمٌّ وَكُلٌّ. فَقِيلَ: إِنَّ فِيهِ مَيِّتَةً. فَقَالَ: إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ فِيهِ مَيِّتَةً فَلَا تَأْكُلْهُ.

وفي "مصنف عبدالرزاق" (٤/ ٥٤٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالْجَبْنِ الَّذِي تَصْنَعُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى بَأْسًا.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَأَنَّهُ فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢١/ ١٠٣-): مَأْمُورٌ بِالْإِنْفَحَةِ وَالْإِنْفَحَةِ

فَفِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ طَاهِرٌ. كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَجِسٌ. كَقَوْلِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ، وَعَلَى هَذَا النَّزَاعِ ابْنَيْ نِزَاعِهِمْ فِي جُبْنِ الْمَجُوسِ؛ فَإِنَّ ذَبَائِحَ الْمَجُوسِ حَرَامٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، فَإِذَا صَنَعُوا جُبْنًا -وَالْجُبْنُ يُصْنَعُ بِالْإِنْفَحَةِ- كَانَ فِيهِ هَذَانِ الْقَوْلَانِ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ جُبْنَهُمْ حَلَالٌ، وَأَنَّ إِنْفَحَةَ الْمَيْتَةِ وَلَبْنَهَا طَاهِرٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا فَتَحُوا بِلَادَ الْعِرَاقِ أَكَلُوا جُبْنَ الْمَجُوسِ، وَكَانَ هَذَا ظَاهِرًا شَائِعًا بَيْنَهُمْ، وَمَا يُنْقَلُ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ كَرَاهَةِ ذَلِكَ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ مِنْ نَقْلِ بَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا؛ فَإِنَّ الْمَجُوسَ كَانُوا بِلَادِهِمْ وَلَمْ يَكُونُوا بِأَرْضِ الْحِجَازِ.

قَالَ: وَأَيْضًا فَاللَّبَنُ وَالْإِنْفَحَةُ لَمْ يَمُوتَا، وَإِنَّمَا نَجَسَهُمَا مَنْ نَجَسَهُمَا؛ لِكُونِهِمَا فِي وَعَاءٍ نَجِسٍ فَيَكُونُ مَايَعًا فِي وَعَاءٍ نَجِسٍ؛ فَالْتَنَجِيسُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ: عَلَى أَنَّ الْمَنَاعَ لَا قَى وَعَاءٍ نَجِسًا. وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ نَجِسًا. فَيَقَالُ أَوَّلًا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَنَاعَ يَنْجُسُ بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ السُّتَةَ دَلَّتْ عَلَى طَهَارَتِهِ لَا عَلَى نَجَاسَتِهِ. وَيُقَالُ ثَانِيًا: إِنَّ الْمُلَاقَاةَ فِي الْبَاطِنِ لَا حُكْمَ لَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿شَقِيقُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّرِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]؛ وَهَذَا يَجُوزُ حَمْلُ الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ مَا فِي بَطْنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قلت: وما رجمه شيخ الإسلام هو الصواب، والله أعلم.

مسألة [٤]: الأكل من الميتة عند الاضطرار.

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنَ الْمَيْتَةِ، وَمِنْ سَائِرِ الْمَحْرَمَاتِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا. وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ لِيُدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ الْهَلَاكَ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَوَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ قَوْلُ مَسْرُوقٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً، وَهُوَ وَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

والقول الأول أقرب، والله أعلم. انظر: «المغني» (٣٣٠ / ١٣) «المجموع» (٥٢ / ٩).

مسألة [٥]: هل له أن يأكل حتى يشبع؟

يُباح للمضطر أكل ما يسد الرمق بالإجماع، ويحرم عليه ما زاد على الشبع بالإجماع.

❁ وفي الشبع قولان:

الأول: لا يُباح له ذلك. وهو الأظهر في مذهب أحمد، وهو قول أبي حنيفة، ورواية عن مالك، وقول للشافعي؛ لأنه استثنى من الآية ما اضطر إليه، فإذا اندفعت الضرورة لم يحل الأكل.

الثاني: يُباح له الشبع. وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد، ومالك؛ لأنه إذا أخذ ما يسد الرمق عاودته الضرورة عن قرب فيجد المشقة في ذلك.

والقول الأول هو الصواب، وهو تصويب العلامة ابن عثيمين؛ لقوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَاعٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، أي: غير مريد تناوله، ولا متجاوز بقدر الضرورة؛ ولأنه محرم فيباح أقل مقدار يسد الضرورة، وأما كونه قد يحتاجه؛ فإنَّ له أن يتزود معه إذا عاودت الضرورة؛ عاود الأكل. انظر: «المغني» (٣٣٠ / ١٣) «الشرح الممتع» (٣٢٨-٣٢٩ / ٦) «المجموع» (٥٢ / ٩).

تنبيه: التزود من الميتة جائز في مذهب أحمد، ومالك، وهو الصحيح، وعن أحمد رواية بعدم جواز ذلك. «المغني» (٣٣٣ / ١٣).

مسألة [٦]: الأكل من البستان.

❁ جمهور العلماء على عدم جواز ذلك إلا للضرورة كالميتة.

❁ وأجازه الإمام أحمد للحاجة، وإن لم تكن ضرورة؛ لحديث عبدالله بن عمرو بن العاص في «مسند أحمد» وغيره أنَّ النبي ﷺ قال: «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة؛ فلا شيء عليه». ^(١)

وهذا القول أقرب، وهو مقيد بالحاجة، وبأن لا يتخذ خبنة، وبقي أمر ثالث، وهو أن ينادي صاحب البسنان ثلاثاً قبل أن يأكل؛ فإن أجابه استأذن: لما ثبت في "مسند أحمد" (٨/٣) من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم حائطاً، فأراد أن يأكل؛ فليناد: يا صاحب الحائط، ثلاثاً؛ فإن أجابه، وإلا فليأكل. وإذا مرَّ أحدكم بإبل، فأراد أن يشرب من ألبانها؛ فليناد: يا صاحب الإبل، أو: يا راعي الإبل؛ فإن أجابه، وإلا فليشرب».

وجاء من حديث الحسن عن سمرة أخرجها أبو داود (٢٦١٩)، والترمذي (١٢٩٦)، وفيه: «ماشية»، وهو حسن بشاهده الذي قبله.

انظر: «المغني» (١٣/٣٣٤-٣٣٥) «المجموع» (٩/٥٤-).

تنبيه: الزرع له حكم الثمر في رواية عن أحمد، وهو الأظهر، وعنه رواية بخصوصه في الثمار.

مسألة [٧]: الشرب من لبن الماشية.

✽ مذهب أحمد، وإسحاق جواز ذلك للحاجة بعد أن ينادي صاحبها ثلاثاً؛ للحديث المتقدم.

✽ ومذهب الجمهور المنع؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «لا يحلبن أحدكم ماشية غيره إلا بإذنه...»، أخرجها البخاري برقم (٢٤٣٥)، ومسلم برقم (١٧٢٦).

وقول أحمد، وإسحاق أقرب، والله أعلم. «المغني» (١٣/٣٣٦).

مسألة [٨]: إذا وجد ميتة وطعاماً للغير؟

✽ من أهل العلم من قال: يقدم الميتة. وهو قول سعيد بن المسيب، وزيد بن أسلم، وأحمد، وأبي حنيفة، والشافعي؛ لأنَّ تحريم الميتة حق لله، وتحريم طعام الغير من حق المخلوق، وحقوق الله مبنية على التسامح.

يكن صاحبه مضطراً إليه كاضطرار الآخر. وهذا القول أقرب؛ لأن طعام الغير ليس محرماً لذاته كالميتة. وإنما محرم لكونه حق الغير، ويستطيع المضطر أن يعرض صاحبه عنه، والله أعلم. انظر: «المغني» (٣٣٧/١٣) «المجموع» (٥٣/٩).

مسألة [٩]: إذا اضطر إلى طعام الغير وليس له مال، فهل يلزم صاحب الطعام أن يعطيه بلا عوض؟

✽ جمهور العلماء على أن له الامتناع من البذل حتى يشتريه بثمن مثله في الذمة.
✽ وقال بعض أصحاب داود: يجوز للمضطر أن يأكل منه قدر ما تزول به الضرورة، ولا ضمان عليه في ذلك.
وأجاب الجمهور بأنّ الذمة كاملاً، ولو كان معه مال لم يلزم صاحب الطعام بذله مجاناً، وكذلك إذا أمكن الشراء في الذمة. «المجموع» (٥٣/٩).

تنبيه: إذا لم يعطه صاحب الطعام مع استغنائه عنه بثمن المثل؛ فله أن يأخذه قهراً.
انظر: «المغني» (٣٣٩/١٣).

مسألة [١٠]: إذا وجد المضطر آدمياً ميتاً؟

✽ مذهب الشافعية جواز الأكل منه؛ للاضطرار.
✽ ومنع منه مالك، وأحمد، وأصحاب الظاهر. انظر: «المجموع» (٥٣/٩).

مسألة [١١]: حكم الضيافة.

✽ مذهب أحمد، والليث وجوبها يوماً وليلة؛ لحديث أبي شريح في مرفوعاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه جائزته» قالوا: وما جائزته؟ قال: «يومه، وليلته، والضيافة ثلاثة أيام؛ فما كان وراء ذلك؛ فهو صدقة»، أخرجه البخاري برقم (٦٠١٩)، ومسلم في [كتاب اللقطة] رقم (١٤).

كرب قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلة الضيف حقٌّ واجبٌ؛ فإن أصبح بفنائهم؛ فهو دين عليه، إن شاء اقتضى، وإن شاء ترك»، وإسناده صحيح. وما زاد على اليوم والليلة؛ فهو متأكد الاستحباب إلى ثلاثة أيام، وما زاد على ذلك؛ فهو صدقة.

✽ وعن أحمد رواية بوجوبها على أهل القرى دون الأمصار.

✽ وأما الجمهور فذهبوا إلى الاستحباب، واحتجوا بأن هذا مال مسلم لا يحل إلا بطيب نفس منه، وحملوا الأحاديث الواردة بأنها محمولة على الاستحباب، ومكارم الأخلاق. وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة.

وقول الجمهور ضعيف، والصحيح قول أحمد، والليث، وكيف يكون للاستحباب بعد قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه»، وقوله: «حقٌّ واجب»، وقوله: «فهو دين عليه». انظر: «المغني» (٣٥٣/١٣) «المجموع» (٥٧/٩).

فائدة: قيل لأحمد: إن ضاف الرجل ضيفاً كافراً يضيفه؟ قال: قال النبي ﷺ: «ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم»، وهذا الحديث بينٌ، ولما أضاف المشرك دلاً على أن المسلم والمشرِك يضاف، وأنا أراه كذلك.

فائدة أخرى: عن أحمد رواية أن الضيف إذا نزل يقوم ولم يضيفه؛ فله أن يأخذ من أموالهم بقدر ضيافته، وإن لم يعلموا؛ لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قلنا: يا رسول الله، إنك تبعثنا فتنزل يقوم لا يقروننا. قال: «إذا نزلتم يقوم، فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف، فاقبلوا؛ فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حقَّ الضيف الذي ينبغي لهم»، أخرجه البخاري برقم (٢٤٦١)، ومسلم برقم (١٧٢٧).

وهو ظاهر تبويب البخاري: [باب قصاص المظلوم] من كتاب المظالم.

انظر: «المغني» (٣٥٤/١٣).

بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

الصَّيْدُ: مصدر صَاد يصيد صيداً، ويطلق على اقتناص الحيوان، سواء كان برياً أو بحرياً، متوحشاً أم غير متوحش، حلالاً أم حراماً. ويطلق أيضاً على المصيد. والمراد به شرعاً: اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً غير مقدور عليه. انظر: «الأطعمة» للفيروزان (ص ١٦٩).

١٣٣١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٣٣٢ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ؛ فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَادْرَكْتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَنْتَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ. ^(٢)

١٣٣٣ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بَحْدَهُ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَقَتْلُ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٣)

١٣٣٤ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَادْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ، مَا لَمْ يَمُتْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٤)

(١) أخرجه البخاري (٢٣٢٢)، ومسلم (١٥٧٥) (٥٨). واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩) (٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥٤٧٦)، ومسلم (١٩٢٩) (٣).

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: شروط إباحة الحيوان بالصيد.

الشرط الأول: أن يكون الصائد ممن تباح ذبيحته.

وهو المسلم، أو الكتابي العاقل؛ لأنَّ الاصطياد أقيم مقام الذكاة، والجراح آلة كالسكين، وعقره للحيوان بمنزلة إفراء الأوداج؛ لقوله ﷺ: «فإنَّ أخذ الكلب ذكاته».

الشرط الثاني: صلاحية الآلة للصيد، وهي نوعان:

الأول: ما يُرمَى به الصيد من كل محدد كالرماح، والسيوف، والسهام، وما جرى مجراها مما يجرح بحده كرصاص البنادق المعروفة اليوم. ويُشترط في المحدد ما يُشترط في آلة الذكاة من كونه يقتل بحده، وكونه غير سنٍّ وظفر كما تقدم.

الثاني: الجوارح. وهي الكواسب من السباع، والكلاب، والطيور؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤]، فمنها ما يصيد بنابه كالكلب، والفهد، ومنها ما يصيد بمخلبه كالصقر، والبازي.

ويُشترط في الجوارح أن تكون معلمة بدون خلاف؛ للآية المتقدمة، ولقوله ﷺ لأبي ثعلبة الخشني: «إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله؛ فكل، وإذا أرسلت كلبك غير المعلم، فأدركت ذكاته؛ فكل» أخرجه البخاري برقم (٥٤٧٨)، ومسلم برقم (١٩٣٠)، ويُعتبر في المعلم أمور:

أحدها: إذا أرسله؛ استرسل.

ثانيها: إذا زجره؛ انزجر.

ثالثها: إذا أمسك لم يأكل. وهذا شرط عند الجمهور خلافاً للمالك، وربيعه.

رابعها: أن يتكرر منه ترك الأكل.

❁ ومنهم من قال: مرة. وهو قول بعض الحنابلة.

❁ وقال أبو حنيفة: مرتين.

❁ ولم يقدر أصحاب الشافعي عدد المرات، بل قدره بما يصير به في العرف معلماً.

❁ وقد ذهب مالك، وربيعه إلى أنه لا يشترط في الكلب المعلم عدم الأكل؛ لحديث أبي

ثعلبة الخشني، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله عليه؛

فكل وإن أكل»

وأجاب الجمهور بأنَّ العادة في المعلم ترك الأكل؛ فاعتُبر شرطاً كالانزجار إذا زُجر.

وأما حديث أبي ثعلبة الخشني فقد أخرجه أبو داود (٢٨٥٢) من طريق: داود بن عمر،

عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة به.

وداود بن عمر حسن الحديث؛ إلا أنَّ له بعض الأخطاء، والحديث في «الصحيحين» من

طريق: ربيعة بن يزيد الدمشقي -وهو ثقة- عن أبي إدريس الخولاني به، وليس فيه ذكر: «وإن

أكل»، ورواه عن أبي إدريس أيضاً يونس بن سيف الكلاعي عند أحمد (١٩٥ / ٤) وأبي داود

(٢٨٥٦)، والوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك عند الترمذي (١٤٦٤)، وليس عندهم ذكر

الأكل.

وجاء الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبي عن جده بزيادة: «وإن أكل» أخرجه أبو

داود (٢٨٥٧)، وأحمد (٦٧٢٥) من طريق: حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب به.

لكن رواه النسائي (١٩١ / ٧) من طريق: عبيد الله بن الأخنس، عن عمرو بن شعيب به

بدون ذكر الأكل، واختلف في إسناده.

قال البيهقي رحمه الله (٣٣٨ / ٩): وقد روى شعبة عن عبد ربه بن سعيد، عن عمرو بن

شعيب، عن رجل من هذيل أنه سأل النبي ﷺ عن الكلب يُصطاد؟ فقال: «كل، أكل أو لم

وقال، (٢٣٨/٩): وحديث الشعبي عن عدي بن حاتم أصح من حديث داود بن عمرو الدمشقي، ومن حديث عمرو بن شعيب، والله أعلم.

قال ابن كثير رحمته الله في "تفسير المائدة" [آية: ٤]: وتوسط آخرون، فقالوا: إن أكل عقب ما أمسكه؛ فإنه يجرم؛ لحديث عدي بن حاتم، وللعلة التي أشار إليها النبي ﷺ: «فإني أخاف أن يكون أمسك على نفسه»، وأما إن أمسكه، ثم انتظر صاحبه، فطال عليه، وجاع، فأكل منه لجوعه؛ فإنه لا يؤثر في التحريم، وحملوا على ذلك حديث أبي ثعلبة الخشني، وهذا تفريق حسن، وجمع بين الحديثين صحيح. اهـ

الشرط الثالث: أن لا يأكل الكلب المعلم من الصيد.

❁ وهو قول الجمهور كما تقدم.

❁ وذهب مالك، وربيعة إلى عدم اشتراط ذلك، وهو رواية عن أحمد، وقول للشافعي؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وبحديث أبي ثعلبة، وعمرو بن شعيب المتقدمين.

واستدل الجمهور بحديث عدي بن حاتم، وهو الصحيح، وتقدم الكلام على حديث أبي ثعلبة، وعمرو بن شعيب، وأما الآية فمجملة بينها حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.
انظر: "المغني" (٢٦٣/١٣) "المجموع" (١٠٧/٩).

مسألة [٢]: هل يشترط في الصقر والبازي أن لا يأكل من الصيد؟

❁ الأصح في مذهب الشافعي اشتراط ذلك؛ لما ورد في حديث عدي عند أبي داود (٢٨٥١): «فإن أكل الكلب، والبازي؛ فلا تأكل».

❁ وذهب الجمهور إلى عدم اشتراط ذلك في جارحة الطير؛ لأن جوارح الطير تعلم بالأكل، ويتعذر تعليمها بترك الأكل؛ فلم يقدح في تعليمها، بخلاف الكلب، والفهد.

ضعيف؛ فزيادته منكراً؛ لمخالفته للثقات في ذكرها.

وهذا قول النخعي، وحماد، والثوري، وأبي حنيفة وأصحابه، ومالك، وأحمد، والمزني وغيرهم، وهو الصحيح. انظر: «المغني» (٢٦٦/١٣) «المجموع» (١٠٧/٩-١٠٨).

مسألة [٣]: إذا شرب الكلب دم الصيد، ولم يأكل منه؟

✽ كرهه الشعبي، والثوري؛ لأنه في معنى الأكل.

✽ وأباحه الجمهور، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم؛ لأنه خرج الأكل منه بالنص، وأما الدم فلم يأت نص في ذلك. انظر: «المغني» (٢٦٤/١٣) «المجموع» (١٠٨/٩).

تنبيه: الصيد الماضي التي لم يأكل منها مباحة لا تحرم؛ لكونه أكل من صيد حادث عند عامة العلماء، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: يحرم جميع ما صاده قبل ذلك؛ لأنه تبين عدم تعليمه. وقوله ضعيف جداً. «المجموع» (١٠٨/٩).

الشرط الرابع: أن يرسل الجارحة على الصيد.

✽ مذهب الجمهور اشتراط ذلك؛ فإن استرسل بنفسه، فقتل؛ لم يبح، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة، وربيعة، وأبي ثور، وابن المنذر وغيرهم؛ لقوله ﷺ: «إذا أرسلت...»، ولأن الإرسال قام مقام التذكية.

✽ وذهب عطاء، والأوزاعي إلى أنه يُباح إن كان أخرجه للاصطياد.

✽ وقال إسحاق: إذا سمى عند انفلاته؛ أبيع صيده.

وقول الجمهور هو الصواب، وهو ترجيح العثيمين، والفوزان.

انظر: «المغني» (٢٦١/١٣) «المجموع» (١٠٣/٩) «الأطعمة» (ص ١٨٢) «الشرح المتع» (٣٧٩/٦).

مسألة [٤]: إذا سمى عند انفلاته، وزجره فزاد الكلب في عدوه؟

✽ مذهب أحمد، وأبي حنيفة، ومالك في رواية أنه يحل، وهو قول إسحاق؛ لوجود النية،

❁ وذهب الشافعي، ومالك في رواية إلى أنه لا يحل؛ لأنَّ الكلب استرسل بنفسه، وهو مانع، والإغراء مبيح، فيغلب جانب الحظر، ولأنَّ الإغراء يشترط أن يكون من حين الإرسال. ورجَّح العلامة ابن عثيمين، والعلامة الفوزان القول الأول، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٦١/١٣) "المجموع" (١٠٣/٩) "الأطعمة" (ص ١٨٣) "الشرح المتع" ٦/ ٣٧٩-).

الشرط الخامس: أن يجرح الصيد.

وعليه: فإنَّ أصابه بثقله فقتله، أو خنقه؛ فلا يباح عند أكثر العلماء، بل يصير موقوذاً.

وقال الشافعي رحمته الله في قول له -وهو الأصح عند أصحابه-: إنه يباح؛ لأنه تشمله الآية ﴿مِمَّا أَمْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾، ولم يفصل بين جرحه وعدم ذلك.

وأجيب عنه بأنه لم يذكر ذلك؛ لكون الكلب، والصقر، وما أشبهها من شأنها أن تجرح الصيد، وقد قال النبي صلوات الله عليه في المعارض: «وإذا أصابه بعرضه؛ فإنه وقيد، فلا تأكل»، وقد رجح ابن كثير رحمته الله في تفسير المائدة [آية: ٣] قول الجمهور، وتوسع في ذكر أدلة الشافعي ومناقشتها. انظر: "المغني" (٢٦٤/١٣) "المجموع" (١٠٣/٩).

الشرط السادس: أن يرسله على صيد.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٦٥/١٣): فَإِنْ أَرْسَلَهُ وَهُوَ لَا يَرَى شَيْئًا، وَلَا يُحِسُّ بِهِ، فَأَصَابَ صَيْدًا؛ لَمْ يُبَحِّ. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْهُ عَلَى الصَّيْدِ، وَإِنَّمَا اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ. وَهَكَذَا إِنْ رَمَى سَهْمًا إِلَى غَرَضٍ، فَأَصَابَ صَيْدًا، أَوْ رَمَى بِهِ إِلَى فَوْقِ رَأْسِهِ فَوَقَعَ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَهُ؛ لَمْ يُبَحِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِرَمِيهِ عَيْنًا، فَأَشْبَهَ مَنْ نَصَبَ سِكِّينًا، فَأَنْذَبَتْ بِهَا شَاةً. اهـ.

الشرط السابع: التسمية عند إرساله.

❁ ذهب جمهور العلماء إلى اشتراط التسمية؛ لحديث عدي بن حاتم، وأبي ثعلبة.

❁ وخالف الشافعي فقال بالاستحباب، وسندك إن شاء الله أدلته عند الكلام على

ثم اختلف الجمهور على أقوال:

✽ فمنهم من قال: هي شرطٌ مطلقاً على الذاكر والناسي في حالة إرسال الجارح، أو حالة إرسال السهم. وهذا قول الشعبي، وأبي ثور، وداود، وأحمد.

✽ وذهب مالك، وأبو حنيفة إلى أنه إن نسي التسمية فله الأكل؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ»^(١)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

✽ وعن أحمد رواية عدم اشتراطه في الناسي يرمي السهم؛ لأنه يشبه الذبح. والصحيح أَنَّ التسمية شرط للذاكر والناسي، ولا يُباح الصيد لمن نسي التسمية، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

انظر: «المغني» (٢٥٨/١٣) «المجموع» (١٠٢/٩) «الأطعمة» (ص ١٨٩) «الشرح الممتع» (٦/٣٨١-).

مسألة [٥]: كيفية التسمية.

✽ ذكر أهل العلم أنه يقول: (باسم الله)، ولا يقوم غيرها من الذكر مقامها، كالتهليل، والتعظيم، والتسبيح، وهذا قول أحمد، والشافعي.

✽ ومذهب الحنفية، والمالكية جواز أي ذكر لله؛ لأنه يكون قد ذكر اسم الله عليها.

وأجاب أحمد، والشافعي أَنَّ السنة قد بينت التسمية عند الذبيحة بقوله: (باسم الله)؛ فكذا في الصيد. وهذا هو الصحيح.

وأجاز بعض الفقهاء أن يزيد: (والله أكبر) كما ثبت عن النبي ﷺ في الأضحية، والأولى الاقتصار على (باسم الله).

واستحبَّ الشافعي زيادة الصلاة على النبي ﷺ، وكذا أبو إسحاق بن شاقلا. ومذهب

أحمد، والليث عدم مشروعية ذلك، وهو الصحيح. انظر: "المغني" (١٣ / ٢٦٠) "الأطعمة" (ص ١٣٣).
 فائدة: قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ (٦ / ٣٨٠): الصحيح جواز إضافة كلمة (اسم) إلى اسم آخر (كالرحمن، والعزيز، والجبار) وما أشبه ذلك؛ لأنَّ قوله (باسم الله) أي: باسم هذا المسمى، فإذا أُضيفت كلمة اسم إلى ما يختص بالله عز وجل فلا فرق بين لفظ الجلالة (الله) وغيرها. انتهى بتصرف.

مسألة [٦]: جوارح الطير، والسباع غير الكلب.

✽ الصيد بجوارح الطير والسباع التي تقبل التعلم ويمكن الاصطياد بها جائز، كالكلب عند عامة أهل العلم، كالفهود، والصقور، والبازي.
 ✽ وحكي عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ومجاهد أنه لا يجوز الصيد إلا بالكلب، ونحوه عن سعيد بن جبير.

واستدل الجمهور بعموم الآية؛ لأنها من الجوارح، وقوله: ﴿مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤] قيل: إنها حال من الجوارح، أي: وما علمتم من الجوارح حال كونهن مكليات للصيد، وذلك أن تقتنصه بمخالبتها، أو أنيابها.

وقيل: إنه حال من الضمير في قوله: ﴿عَلَّمْتُمْ﴾؛ فيكون من التكليل، أي: الإغراء، وجمعه وحثه على الشيء.

وأما أثر ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فقد أخرجه ابن جرير في تفسيره لسورة المائدة [آية: ٤]، وعبدالرزاق (٨٥١٩)، وابن أبي شيبه (٥ / ٣٦٥)، وفي إسناده عن عنة ابن جريج. والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (١٣ / ٢٦٥) "المجموع" (٩ / ٩٥).

مسألة [٧]: هل يباح صيد الكلب الأسود البهيم؟

✽ مذهب الحسن، والنخعي، ومقاتلة، وأحمد، وإسحاق، عدم إباحة صيده، لأنَّه مأمن.

❁ ومذهب مالك، والشافعي، والحنفية جواز صيده؛ لعموم الآية، ولا يلزم من الأمر بقتله أن لا يباح صيده.

والصحيح القول الأول، والآية مخصوصة بالحديث، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٦٧/١٣) "المجموع" (٩٥/٩).

مسألة [٨]: إن أدرك الصيد وفيه حياة مستقرة؟

❁ إن لم يتسع الوقت لتذكيته؛ يحل عند الجمهور.

❁ وخالف أبو حنيفة، فقال: لا يحل؛ لأنه قد تعلقت به الذكاة؛ فهو كما لو اتسع الوقت، فتوانى في ذبحه، فمات.

والصحيح قول الجمهور؛ لأنه معذورٌ غير مفرط.

وأما ما لم تكن فيه حياة مستقرة، كحركة المذبوح، فيباح عند الجميع بدون تذكية.

وأما إذا أصيب الصيد بجرح يعيش به طويلاً، فلم يذكه حتى مات؛ فلا يباح عند عامة

العلماء. انظر: "المغني" (٢٦٨/١٣) "المجموع" (١١٥/٩).

مسألة [٩]: إذا لم يجد ما يذبحه به، وفيه حياة مستقرة؟

❁ أكثر العلماء على أنه لا يحل إلا بذبحه؛ لأنه أصبح مقدوراً عليه.

❁ وذهب الحسن، والنخعي، وأحمد في رواية إلى أنه يرسل الكلب عليه مرة أخرى؛ ليجهز عليه.

وصحح ابن قدامة قول الجمهور؛ لأنه حيوان لا يباح بغير التذكية إذا كان معه آلة

الذكاة، فلم يباح بغيرها إذا لم يكن معه آلة كسائر المقدور على تذكيته.

قَالَ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يُخَافُ مَوْتُهُ إِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْحَيَوَانُ أَوْ يُذَكِّيْهِ؛ فَإِنْ كَانَ بِهِ

الذَّكَاءُ فَلَمْ يَبَحْ بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ آلَةٌ كَسَائِرِ الْمَقْدُورِ عَلَى تَذْكِيَّتِهِ.

عَلَى تَذَكُّرِهِ. اه، انظر: «المغني» (٢٦٩/١٣) «المجموع» (١١٥-١١٦/٩) «المحلى» (١٠٧٩).

مسألة [١٠]: إذا وجد مع كلبه كلباً آخر عند الصيد؟

ذكر أهل العلم أنه لا يُباح الصيد إلا إن يتقن أنَّ كلبه هو الذي اصطاده منفرداً، أو شاركه الآخر، والآخر كلب صيد تمت فيه شروط إباحة الصيد.

وأما إذا لم يكن كلباً معلماً تمت فيه الشروط، ولم يتقن أنَّ كلبه انفرد به فلا يحل؛ للحديث الذي في الباب. انظر: «المغني» (٢٧٠/١٣).

مسألة [١١]: إذا أرسل مجوسياً كلبه مع كلب المسلم، فأصاباه جميعاً؟

ذكر أهل العلم أنه لا يباح؛ لأنه اجتمع مبيحٌ وحافظٌ، فيغلب جانب الحظر.

❁ وإن ردَّ كلب المجوسي الصيد جهة كلب المسلم، فصاده كلب المسلم؛ جاز عند الجمهور.

❁ وخالف أبو حنيفة، فقال: لا يحل؛ لأنَّ كلب المجوسي قد شارك وأعان في قتل الصيد.

والصحيح قول الجمهور. «المغني» (٢٧١-٢٧٢/١٣).

تنبيه: وكذا يحرم إذا اشترك مع الكلب المعلم كلب معلم لم تكتمل فيه الشروط السابقة.

مسألة [١٢]: إذا صاد المجوسي بـكلب المسلم، وصاد المسلم بـكلب المجوسي؟

جمهور العلماء على أنَّ العبرة بالمرسل لا بالكلب، فإذا أرسل المسلم كلباً معلماً؛ حل الصيد، سواء كان الكلب من تعليم المسلم، أو من تعليم المجوسي، وإذا صاد المجوسي بـكلب المسلم؛ لم يحل، وهذا لا خلاف فيه.

والصحيح قول الجمهور، والله أعلم. "المغني" (١٣/٢٧٢).

مسألة [١٣]: إذا أرسل الصائد السهم، أو الجارحة على صيد، فأصاب صيداً غيره، أو آخر معه؟

✽ مذهب الجمهور أنَّ الصيد حلال؛ لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وقوله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك، وذكرت اسم الله؛ فكل مما أمسك عليك»، وهذا قول أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، إلا أنَّ الشافعي قال في كلب الصيد: إن أخذ آخر في طريقه؛ حل، وإن عدا عن طريقه إليه؛ ففيه وجهان.

✽ وقال مالك: إذا أرسل كلبه على صيد بعينه، فأخذ غيره؛ لم يُبح؛ لأنه لم يقصد صيده. وهو قول داود.

وأجاب الجمهور بأنه لا يمكن تعليم الجارح اصطياد واحد بعينه دون واحد، فسقط اعتباره، ورجَّح الفوزان قول الجمهور، وهو الصواب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣/٢٧٤-٢٧٥) "المجموع" (٩/١٢٢) "الأطعمة" (ص ١٨٤) "المحلى" (١٠٧٩).

مسألة [١٤]: إن أرسل سهمه، أو الجارح، ولا يرى صيداً؟

✽ مذهب مالك، والشافعي، وأحمد عدم جوازه؛ لأنَّ قصد الصيد شرط، ولا يصح القصد مع عدم العلم.

✽ وأجازه الحسن، ومعاوية بن قرة؛ لعموم الآية.

انظر: "المغني" (١٣/٢٧٥) "المجموع" (٩/١٢١) "المحلى" (١٠٩٧).

مسألة [١٥]: من رمى شيئاً يظنه حجراً، أو عدوًّا، أو خنزيراً، فبان صيداً؟

✽ مذهب الشافعي، وأبي حنيفة جوازه؛ لعموم الآية: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾،

✽ ومذهب مالك، وأحمد، ومحمد بن الحسن عدم جواز لك، واستثنى محمد بن الحسن إذا ظنه خنزيراً، أو كلباً؛ فأجازه.

وحجة من لم يُجْز ذلك -وهو الأقرب- أنه لم يقصد الصيد؛ فهو كما لو رمى هدفاً، فأصاب صيداً. انظر: «المغني» (٢٧٥/١٣) «المجموع» (١٢٢/٩).

مسألة [١٦]: إذا غاب الصيد عن عينه، ثم أدركه ومعه سهمه، أو كلبه؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى جواز ذلك وإباحته إذا لم يجد في الصيد إلا أثر سهمه، وهو قول الحسن، وقتادة، وأحمد في المشهور عنه، وهو قول مالك في رواية.

✽ وقال مالك: إن أدركه من يومه؛ أكله. وعن أحمد رواية بنحوه.

✽ ومذهب الشافعي، وداود تحريمه.

✽ وقال أبو حنيفة: يُباح إن كان مستمراً في طلبه؛ فإن ترك طلبه؛ لم يباح.

والصحيح هو القول الأول؛ لحديث عدي بن حاتم، وأبي ثعلبة رضي الله عنهما.

انظر: «المغني» (٢٧٦/١٣) «المجموع» (١١٨/٩).

مسألة [١٧]: إذا رمى الصيد فوقه في ماء، أو تردي من جبل؟

أما إذا كانت الجراحة غير مهلكة، فلا خلاف في تحريمه؛ لأنه لا يُدرى أقتل بالجراحة، أم بالغرق والتردي؟

✽ وأما إن كانت الجراحة مهلكة، كأن يقطع رأسه، أو يبين حشوته، ففيه قولان:

الأول، يُباح، ولا يضره الغرق، أو التردي. وهذا قول الشافعي، ومالك، والليث، وقتادة، وأبي ثور، وجماعة من الحنابلة؛ لأنه صار في حكم الميت في الذبح.

الثاني، لا يُباح. هو قول أحمد، وإسحاق، وعطاء، وربيعه، وأصحاب الرأي؛ لأنه يحتمل

قلت: القول الأول أقرب؛ لأنه قد صار في حكم الميت، والله أعلم. انظر: «المغني» (٢٧٨/١٣) «اللطمة» (ص ١٨٨-١٨٩).

تنبيه: قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢٧٨/١٣): وَلَوْ وَقَعَ الْحَيَوَانُ فِي السَّمَاءِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَقْتُلُهُ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ خَارِجًا مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ يَكُونَ مِنْ طَيْرِ السَّمَاءِ الَّذِي لَا يَقْتُلُهُ السَّمَاءُ، أَوْ كَانَ التَّرْدِي لَا يَقْتُلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ، فَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَتِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي السَّمَاءِ؛ فَلَا تَأْكُلْهُ»؛ وَلِأَنَّ الْوُقُوعَ فِي السَّمَاءِ وَالتَّرْدِي إِنَّمَا حُرِّمَ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ قَاتِلًا أَوْ مُعِينًا عَلَى الْقَتْلِ. اهـ

مسألة [١٨]: إذا رمى طيراً في الهواء، فسقط على الأرض، فمات، فهل يحل؟

✽ مذهب الجمهور جوازه؛ لأنه صيد سقط بالإصابة سقوطاً لا يمكن الاحتراز عن سقوطه عليه، فيحل كما لو أصاب الصيد فسقط على جنبه، وهو قول الشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي.

✽ ومذهب مالك عدم الجواز؛ إلا أن تكون الجراحة مهلكة، أو يموت قبل سقوطه؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُتَرَدِّةُ﴾ [المائدة: ٣]؛ ولأنه اجتمع مبيح وحاضر، فيغلب جانب الحظر.

والصحيح قول الجمهور؛ لما تقدم، إلا أن تكون الجراحة خفيفة يُعلم عدم حصول الموت منها. انظر: «المغني» (٢٧٩/١٣) «المجموع» (١١٣/٩).

مسألة [١٩]: إذا رمى صيداً، فقطع منه عضواً، أو أكثر؟

هذه المسألة لها ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يقطعه قطعتين، أو يقطع رأسه.

✽ فهذا حلال عند الجمهور، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، وداود الظاهري، ومن

التابعين عكرمة، والنخعي، وقتادة.

❀ وذهب أبو حنيفة إلى أنه يحل إذا كانت القطعتان متساويتين، أو التي مع الرأس أقل، أما إذا كانت التي مع الرأس أكثر؛ فإنها تحل وتحرم الأخرى؛ لحديث: «ما أُبين من حيٍّ؛ فهو ميت».

وأجاب الجمهور بأنه جزء لا تبقى الحياة مع فقدّه، فيباح كما لو تساوت القطعتان. الحالة الثانية: أن يُبين منه عضوًا، وتبقى فيه حياة مستقرة، فالبائن محرم، سواء بقي الحيوان حيًّا، أو أدركه فذكَّاه، أو رماه بسهم آخر فقتله.

الحالة الثالثة: أن يبين منه عضوًا، ولا تبقى فيه حياة مستقرة.

❀ فمذهب أحمد في الأشهر عنه الإباحة، وهو قول الشافعي، وداود؛ لأنها حياة غير مستقرة؛ فهو كحياة المذكي، وهو قول عطاء، والحسن.

❀ وقال قتادة، وإبراهيم، وعكرمة: إن وَقَعَا معًا؛ أكلهما، وإن مشى بعد قطع العضو؛ أكله، ولم يأكل العضو.

❀ ومذهب أبي حنيفة عدم الجواز، وهو رواية عن أحمد؛ لحديث: «ما أُبين من الحي؛ فهو ميت».

والصحيح القول الأول، والله أعلم.

قال ابن قدامة رحمته الله: قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالطَّرِيدَةِ بَأْسًا، كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي مَغَازِيهِمْ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَفْعَلُونَهُ فِي مَغَازِيهِمْ. وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: وَالطَّرِيدَةُ الصَّيْدُ يَقَعُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَيَقْطَعُ ذَا مِنْهُ بِسَيْفِهِ قِطْعَةً، وَيَقْطَعُ الْآخَرَ أَيضًا، حَتَّى يُؤْتَى عَلَيْهِ وَهُوَ حَيٌّ. قَالَ: وَلَيْسَ هُوَ عِنْدِي إِلَّا أَنَّ الصَّيْدَ يَقَعُ بَيْنَهُمْ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذَكَاتِهِ، فَيَأْخُذُونَهُ قِطْعًا. اهـ.

انظر: «المغني» (٢٨٠/١٣) «المجموع» (١١٨/٩) «المحلى» (١٠٧٦) «ابن أبي شبة» (٣٧٣-٣٧٥).

مسألة [٢٠]: صيد المعراض.

المِعْرَاضُ: عود محدد، وربما جُعِلَ في رأسه حديدة.

دَلَّ حديث عدي بن حاتم على جواز ما أصابه بحدّه، فخرقه، وأما إذا أصابه بثقله، فلا يُباح؛ لأنه وقيدٌ، وهذا قول جمهور العلماء، وأصحاب المذاهب الأربعة.

❁ وذهب الأوزاعي وغيره من أهل الشام إلى جوازه مطلقاً، وإن قتل بعرضه، ولعله لم يبلغهم النصُّ في ذلك، والله أعلم.

❁ ومنع منه الحسن مطلقاً.

والصحيح تفصيل الجمهور. انظر: "المغني" (٢٨٢/١٣) "المجموع" (١١١/٩).

تنبيه: السيف، والرمح، وغيرها من الأسلحة حكمها حكم المعراض.

مسألة [٢١]: إذا نصب أحبولة فيها حجر، أو شبكة، أو حديد؟

أما إذا أُصيب بالحجر، أو الحديد، أو غيرها بثقلها؛ فلا يُباح ذلك الصيد عند عامة أهل العلم؛ إلا ما نُقل عن الحسن أنه أجاز ذلك إذا سُمِّيَ عند نصبها.

❁ وأما إذا أصابه بسلاح حادٍّ فقتله؛ فيُباح في مذهب أحمد، وهو قول الحسن، وقتادة.

❁ ومذهب الشافعي أنه لا يُباح؛ إلا أن يدرك ذكاته؛ لأنه لم يرم، فهو كما لو نصب سكيناً فذبحت شاة.

قال أبو عبدالله وفقه الله: يشترط التسمية عند الرمي، والأمر في هذه المسألة متعذر؛

فالأقرب قول الشافعي، والله أعلم. انظر: "المغني" (٢٨١/١٣) "المجموع" (١١٨/٩) "المحلى" (١٠٨١).

مسألة [٢٢]: الأمور التي يملك بها الصيد.

أحدها: أن يضبطه بيده، فيملكه، ولا يُشترط فيه قصد التملك، فلو أخذ صيداً لينظر

كما لو شردت عليه فرسه.

الثاني: أن يجرحه جراحة مدففة، أو يرميه رمية مشخنة، بحيث يعجز عن العدو، أو الطيران، ويزول امتناعه.

الثالث: أن ينصب شبكة ونحوها للصيد، فيقع فيها صيد، فيملكه؛ ما لم ينفلت الصيد من شبكته، أو يهرب مع الشبكة على وجه يقدر على الامتناع.

انظر: "المجموع" (١٢٩/٩) "المغني" (٢٨٣/١٣، ٢٨٧) "المحلّي" (١٠٧٥).

مسألة [٢٣]: هل يغسل موضع فم الكلب من الصيد؟

❁ في ذلك وجهان للحنابلة، والشافعية، والأقرب وجوب غسله، والله أعلم. انظر: "المجموع" (١٠٨-١٠٩/٩) "المغني" (٢٦٦/١٣).

مسألة [٢٤]: إذا رمى شخص الصيد، فأثبتته، ثم رماه آخر فقتله؟

أما الذي يملكه فهو الأول عند عامة العلماء، وأما بإباحته؛ فإن كانت رمية الأول مهلكة؛ فهو مباح، وإن كانت رميته غير مهلكة؛ فينظر في رمية الثاني: إن وقعت في الحلق واللبة؛ فعليه أرش الذبح فقط، وإن كانت وقعت في غير الحلق واللبة؛ فعليه ضمانه؛ لأنه قتل ما هو مقدور عليه، والمقدرو عليه يُذبح ذبحاً، وهذا قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

انظر: "المغني" (٢٨٣/١٣-) "المحلّي" (١٠٧٩).

١٣٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَدْرِي: أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ قَالَ: «سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا أهدي لشخص لحم صيد، أو ذبيحة، ولا يدري أذكر اسم الله عليه، أم لا؟

دلّ حديث الباب على أن من لم يعلم أسمى عليه أم لا؟ أنه يُباح له ذلك؛ لأنّ المسلم الأصل فيه أنه يسمي عند الذبح، فقدم الظاهر من الحال على الأصل، والله أعلم.
انظر: «الفتح» (٥٥٠٧) «الأطعمة» للفوزان (ص ١٣٤-١٣٥).

١٣٣٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ [الْمُزَنِّي] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكُحُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: معنى الخذف، وحكم الصيد بالحجارة، والبندقية.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٥٤٧٩): وَقَالَ ابْنُ قَارِسٍ: خَذَفْتُ الْحَصَاةَ رَمَيْتُهَا بَيْنَ أَصْبُعَيْكَ، وَقِيلَ فِي حَصَى الْخَذْفِ: أَنْ يَجْعَلَ الْحَصَاةَ بَيْنَ السَّبَابَةِ مِنَ الْيُمْنَى وَالْإِثْمَامِ مِنْ

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٥٠٧). من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وقد اختلف في وصله وإرساله، فرواه موصولاً عبدالعزيز الدراوردي، وعبدالرحيم بن سليمان، ومحاضر بن المورع، والنضر بن شميل، وأبو خالد الأحمر، وأسامة بن حفص، ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي.

ورواه مرسلًا بدون ذكر عائشة مالك والقطان وابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة.
فذهب البخاري إلى أن الموصول محفوظ، وذهب الدارقطني وأبو زرعة إلى أن الصواب المرسل

الْيُسْرَى ثُمَّ يَقْذِفُهَا بِالسَّبَابَةِ مِنَ الْيَمِينِ. وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ: خَذَفَ بِالشَّيْءِ يَخْذِفُ فَارِسِيٌّ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْخَصَى، قَالَ: وَالْمُخَذَفَةُ الَّتِي يُوَضَّعُ فِيهَا الْحَجَرُ وَيُرْمَى بِهَا الطَّيْرُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَقْلَاعِ أَيْضًا. قَالَ فِي «الصَّحَاحِ».

ثم قال الحافظ رحمه الله: قَالَ الْمُهَلَّبُ: أَبَاحَ اللَّهُ الصَّيْدَ عَلَى صِفَةٍ، فَقَالَ: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾، وَلَيْسَ الرَّمْيُ بِالْبُنْدُقَةِ وَنَحْوَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ وَقِيدٌ، وَأُطْلِقَ الشَّارِعُ أَنَّ الْحَذَفَ لَا يُصَادُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَجْهَزَاتِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ - إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ - عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ مَا قَتَلَتْهُ الْبُنْدُقَةُ وَالْحَجَرُ انْتَهَى. وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ الصَّيْدَ بِقُوَّةِ رَامِيهِ لَا بِحَدِّهِ. اهـ

مسألة [٢]: الصيد بالحجارة، والطين.

قال الحافظ رحمه الله في «مختصره»: «ولا يؤكل ما قتل بالبندق، أو الحجر؛ لأنه موقود. اهـ

البندق: جمع بندقة، وهي عبارة عن طينة مدورة يُرمى بها.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢٩٥ / ١٣): يَعْنِي الْحَجَرَ الَّذِي لَا حَدَّ لَهُ، فَأَمَّا الْمَحْدَدُ كَالصَّوَانِ، فَهُوَ كَالْمِعْرَاضِ، إِنْ قَتَلَ بِحَدِّهِ؛ أُبِيحَ، وَإِنْ قَتَلَ بِعَرَضِهِ أَوْ ثِقَلِهِ؛ فَهُوَ وَقِيدٌ لَا يُبَاحُ، وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبُنْدُقِ: تِلْكَ الْمَوْقُودَةُ. ^(١) وَكَرِهَ ذَلِكَ سَالِمٌ، وَالْقَاسِمُ، وَجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَرَخَّصَ فِيهَا قَتْلَ بِهَا ابْنُ الْمُسَيَّبِ. وَرُوي أَيْضًا عَنْ عَمَّارٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

قال، وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾. انتهى المراد.

١٣٣٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١).

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم صبر البهائم واتخاذها غرضاً.

دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي سَيَأْتِي بَعْدَ حَدِيثَيْنِ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْتُلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا.

وَفِي "مُسْلِمٍ" (١٩٥٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لعن من اتخذ شيئاً في الروح غرضاً. وهذا وعيد شديد.

وَإِذَا قُتِلَ الْحَيَوَانُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ حَرَّمَ أَكْلُهُ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا.

١٣٣٨ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

١٣٣٩ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَهَمَّ الدَّمَّ وَذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبَشَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

١٣٤٠ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٣)

١٣٤١ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ وَلْيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٤)

١٣٤٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَكَاةُ الْجَنَيْنِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٥)

(١) ضعيف معل. أخرجه البخاري برقم (٥٥٠٤). واختلف في أسانيده على نافع.

قال الدارقطني في "التبعية": اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه، اختلف فيه على عبيد الله وعلى يحيى بن سعيد وعلى أيوب وعلى إسماعيل بن أمية وعلى موسى بن عقبة وعلى غيرهم. وقيل فيه: عن نافع عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير. اهـ

قال الحافظ في مقدمة "الفتح" (ص ٥٤٠): وهو كما قال، وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف.

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٠٣)، ومسلم (١٩٦٨).

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٩٥٩).

(٤) أخرجه مسلم برقم (١٩٥٥).

(٥) حسن. أخرجه أحمد (٣/ ٣٩)، وابن حبان (٥٨٨٩)، بإسناد حسن.

والحديث أيضًا عند أبي داود (٢٨٢٧)، والترمذي (١٤٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩)، وأحمد (٣/ ٣١)،

ولكن في أسناده محمد بن سفيان الثوري، وأبو الحافظ عبد الله بن أحمد، فأحسنه جلاله في

١٣٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيَسِّمْ ثُمَّ لْيَأْكُلْ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدَ بْنِ سِنَانٍ وَهُوَ صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْحِفْظِ.^(١)

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مُوقُوفًا عَلَيْهِ. ^(٢)

١٣٤٤ - وَلَهُ شَهِيدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي مَرَاثِيلِهِ بِلَفْظٍ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ، ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يَذْكُرْ». وَرَجَالُهُ مُؤْتَقُونَ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: الحيوان المقدور عليه لا يحل إلا بالتذكية.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْمَغْنِيِّ" (٣٠١ / ١٣): فَأَمَّا الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَنْعَامِ، فَلَا يُبَاحُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَتَفْتَقِرُ الذَّكَاةُ إِلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: ذَابِحٍ، وَآلَةٍ، وَمَحَلٍّ، وَفِعْلٍ، وَذِكْرِ. انْتَهَى الْمَرَادُ.

مسألة [٢]: شروط الذابح.

يُشترط في الذابح أن يكون مسلمًا، أو كتابيًا، وأن يكون عاقلًا.

وعلى ذلك فإن كان الذابح، أو الصائد مجوسياً؛ لم يحل صيده، ولا ذبيحته عند عامة أهل

(١) ضعيف والراجح وقفه. أخرجه الدارقطني (٢٩٦/٤)، من طريق محمد بن يزيد بن سنان عن معقل بن عبد الله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس به.

وإسناده ضعيف؛ لضعف محمد بن يزيد، ثم إن المحفوظ وقته، فقد رواه سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن أبي الشعثاء عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً قال: إن في المسلم اسم الله؛ فإن ذبح ونسي اسم الله فليأكل، وإن ذبح المجوسي وذكر اسم الله فلا تأكله. أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٨١) (٨٥٤٨) بإسناد صحيح.

(٢) تقدم تخريجه في التخريج السابق.

العلم؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلْلٌ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥].

✽ وخالف أبو ثور فأباح ذبائحهم واحتج له بحديث: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»^(١)، وهو حديث ضعيف، والمقصود به في الجزية.

مسألة [٣]: وهل يُباح صيد المجوسي للسمك، والجراد؟

✽ جمهور العلماء على إباحته؛ لأن ميتة السمك والجراد مباحة.

✽ وخالف مالك، والليث، فقالا بالتحريم في الجراد، وهو قول ضعيف.

وأما الحيتان فمجمع على إباحتها. انظر: «المغني» (١٣/٢٩٦-) «المجموع» (٧٩/٩).

تنبيه: حكم سائر الكفار غير أهل الكتاب من عبدة الأوثان، والزنادقة حكم المجوسي في تحريم ذبائحهم، وكذا المرتد؛ إلا أن إسحاق أجازها إذا ارتد للنصرانية واليهودية. انظر: «المجموع» (٧٩/٩) «المغني» (١٣/٢٩٨) (١٣/٢٨٩).

تنبيه آخر: طعام المجوس، وعبدة الأوثان غير الذبائح حلال عند أهل العلم؛ ما لم يختلط بمحرم، ومن قال بذلك الشعبي، والحسن، وأحمد وغيرهم. انظر: «المغني» (١٣/٢٩٨).

مسألة [٤]: ذبيحة الكتابي.

تحل ذبيحة الكتابي بلا خلاف عند أهل العلم إذا سمى الله عليها ولم يذبحها لغير الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ﴾، وخالف الشيعة، ولا يعتد بخلافهم. انظر: «المغني» (١٣/٣١١) «المجموع» (٧٨/٨٠).

مسألة [٥]: ذبيحة المجنون، والسكران، والصبي الذي لا يميز.

✽ مذهب الجمهور عدم صحة ذبيحتهم؛ لأنهم لا قصد لهم، وهو قول مالك، وأحمد، وابن المنذر، وداود، ووجه للشافعية.

✽ والأصح عند الشافعية صحة ذبيحتهم، وهو قول أبي حنيفة، كما لا قطع عنه شافعية.

يظنها خشبة. والصحيح قول الجمهور.

انظر: "المغني" (٣٠١ / ١٣) "المجموع" (٧٧-٧٦ / ٩) "المغني" (٣١١ / ١٣).

مسألة [٦]: ذبيحة المرأة، والصبي المميز.

تحل ذبيحتهم بالإجماع، نقله ابن المنذر، وابن قدامة وغيرهما، وقد استدلوا على ذبيحة المرأة بحديث كعب بن مالك الذي في الكتاب، وقد أُعْلِيَ كما تقدم، ولكن يُغني عنه حديث جابر في "مسند أحمد" (٣ / ٣٥١) أَنَّ امرأة دعت النبي ﷺ وأصحابه، وذبحت لهم شاة. وهو في "الجامع الصحيح" لشيخنا رحمه الله (٤ / ٢٦٤). انظر: "المجموع" (٧٧ / ٩) "المغني" (٣١١ / ١٣).

مسألة [٧]: ذبيحة الجنب، والحائض.

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٧٧ / ٩): نقل ابن المنذر الاتفاق على ذبيحة الجنب. قال: وإذا دُلَّ القرآن على حِلِّ إباحة ذبيحة الكتابي مع أنه نجس؛ فالذي نفت السنة عنه النجاسة أولى.

قال: والحائض كالجنب. اهـ، وانظر: "المغني" (٣١٤ / ١٣).

مسألة [٨]: ذبيحة الأكلف، وهو من لم يُختن.

قال النووي رحمه الله (٧٨ / ٩): مذهبنَا أنه حلال، وبه قال جماهير العلماء. قال ابن المنذر: وبه قال عوام أهل العلم من علماء الأمصار.

قال: وبه نقول.

قال: وقال ابن عباس: لا تَؤْكَل. وهو إحدى الروايتين عن الحسن البصري، واحتج ابن المنذر والأصحاب بعموم قول الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، وبأنَّ الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب، ومنهم الأكلف؛ فالمسلم أولى. اهـ.

قلت: أثر ابن عباس رضي الله عنهما صحيح، أخرجه أحمد، والخلال كما في "تحفة المودود"

مسألة [٩]: ذبيحة السارق، والغاصب.

قال النووي رحمته الله في "المجموع" (٧٨/٩): مذهبا بإباحة أكل ذبيحة السارق، والغاصب، وسائر من تعدى بذبح مال غيره لصاحبها ومن أذن له صاحبها، وبه قال الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعه، ومالك، وأبو حنيفة، والجمهور. وقال طاوس، وعكرمة، وإسحاق بن راهويه: يُكره. اهـ

مسألة [١٠]: الآلة التي يحصل بها الذبح؟

✽ ذهب الجمهور إلى حصول الذبح ومشروعيته بكل محدد إلا الظفر، والسن، وسائر العظام.

واستدلوا بحديث رافع بن خديج الذي في الكتاب، وهو قول النخعي، والحسن بن صالح، والليث، والشافعي في الأصح في مذهبه، وأحمد في رواية، وإسحاق، وأبي داود، وداود الظاهري، وأبي ثور، ومالك في رواية.

✽ وذهب أحمد في الرواية الأخرى، ومالك كذلك، والشافعي في قول إلى جواز الذبح بالعظام غير السن؛ لعموم قوله: «ما أنهر الدم...».

✽ وذهب أبو حنيفة إلى جواز الذبح بالسن، والظفر إذا كانا منفصلين.

والصحيح القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٠٢/١٣) "المجموع" (٨٣/٩).

مسألة [١١]: لو ذبح بسكين مغصوب، أو مسروق؟

قال النووي رحمته الله في "المجموع" (٨٢/٩): يكره ذلك، وتحل الذبيحة بلا خلاف عندنا، قال العبدري: وبه قال العلماء كافة إلا داود، فقال: لا تحل. وهو رواية عن أحمد؛ لقوله رحمته الله: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد» رواه مسلم بهذا اللفظ من رواية عائشة رضي الله عنها، فيصير كأنه لم يوجد ذبح، واحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وبقوله رحمته الله

تحريم فعله ولا يلزم منه إبطال الزكاة، ولهذا لو ذبح بسكين حلال في أرض مغصوب أو تَوْضُأً بِمَاءٍ فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ؛ فَإِنَّمَا تَحْصُلُ الزَّكَاةُ وَالْوَضُوءُ بِالْإِجْمَاعِ. اهـ

مسألة [١٢]: محل التذكية.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٠٣/١٣): وَأَمَّا الْمَحِلُّ فَالْحَلْقُ وَاللَّبَّةُ، وَهِيَ الْوَهْدَةُ الَّتِي يَبْنِي أَصْلَ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ، وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحِلِّ بِالْإِجْمَاعِ. اهـ

وجاء حديثٌ عند الدارقطني (٢٨٣/٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «الزكاة في الحلق واللَّبَّة»، وفي إسناده سعيد بن سلام العطار، وهو كذاب وضاع.

وصحَّ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: الزكاة في الحلق واللَّبَّة. أخرجه البيهقي (٢٧٨/٩).

وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال ذلك، وفي إسناده: فرافصة الحنفي، وهو مجهول الحال، ولا يُعلم له سماع من عمر رضي الله عنه.

قال ابن قدامة رحمته الله (٣٠٣/١٣): وَإِنَّمَا نَرَى أَنَّ الزَّكَاةَ اخْتَصَّتْ بِهَذَا الْمَحِلِّ؛ لِأَنَّهُ مَجْمَعُ الْعُرُوقِ، فَتَنْفَسِحُ بِالذَّبْحِ فِيهِ الدَّمَاءُ السَّيَّالَةُ، وَيُسْرِعُ زُهُوقُ النَّفْسِ، فَيَكُونُ أَطْيَبَ لِلْحِمِّ، وَأَخَفَّ عَلَى الْحَيَوَانِ. اهـ

وأما حديث أبي العُشراء عن أبيه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل: مَا تَكُونُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ طَعَنْتُ فِي فَخْذِهَا لِأَجْزَأَتِ عَنْكَ»^(١)؛ فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَبُو الْعُشْرَاءِ مَجْهُولٌ، وَأَبُوهُ لَا يَعْرِفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

مسألة [١٣]: إِذَا تَوَحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِي، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَبْحِهِ، أَوْ تَرَدَّى فِي مَحَلٍّ عَجَزَ عَنْ ذَبْحِهِ، وَعَقَرَهُ فِي مَحَلِّ الزَّكَاةِ؟

قال النووي رحمته الله في "المجموع" (١٢٦/٩): إِذَا تَوَحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِي الْمَأْكُولُ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، كَالْبَعِيرِ النَّادِ، أَوِ الشَّاةِ، أَوِ الْبَقَرَةِ، أَوْ تَرَدَّى فِي بئرٍ وَعَجَزَ عَنْ عَقْرِهِ فِي مَحَلِّ الزَّكَاةِ،

فمذهبنا أنَّ كلَّ موضع من بدنه محلُّ لذكاته، فحيث جرحه فقتله؛ حلَّ أكله، وبه قال جمهور العلماء، منهم: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس^(١)، وطاووس، وعطاء، والشعبي، والحسن البصري، والأسود بن يزيد، والحكم، وحماد، والنخعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والمزني، وداود. وقال سعيد بن المسيب، وربيعة، والليث بن سعد، ومالك: لا يحلُّ إلا بذكاته في موضع الذبح، وهو الحلق واللِّبَّة، ولا يتغير موضع الذكاة بتوحشه وترديه. اهـ

دليل الجمهور على ذلك حديث رافع بن خديج في "الصحيحين" أنَّ بغيراً ندَّ فحبسه رجل بسهم، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمُ أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»^(٢).

قال أحمد: لعلَّ مالكا لم يسمع حديث رافع بن خديج. وانظر: "المغني" (١٣/ ٢٩١-٢٩٣).

مسألة [١٤]: ما يُشترط قطعه لحصول الذكاة؟

قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع أهل العلم على أنه إذا قطع بما يجوز الذبح به، وسمي، وقطع الحلقوم، والمريء، والودجين، وأسال الدم؛ حصلت الذكاة، وحلَّت الذبيحة. اهـ

قلت: واختلفوا هل يشترط قطع الأربعة أم لا؟

✽ فمذهب الشافعي أنه يُشترط قطع الحلقوم، والمريء، والودجين، وهو قول الليث، وداود، وأحمد في رواية، ومالك في رواية، وأبي يوسف في رواية، وأبي ثور.

واستدلوا بحديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَأْكُلُوا

(١) أثر علي رضي الله عنه عند أبي شيبه (٣٨٦/٥)، من طريق: محمد بن علي بن الحسين، عن علي رضي الله عنه، وهو منقطع؛ لأنه لم يدركه.

وأثر ابن مسعود عند ابن أبي شيبه (٣٨٦/٥) بإسناد صحيح.

الشريطة؛ فإنها ذبيحة الشيطان»، قال: وهي التي تُذبح فيقطع الجلد، ولا تفري الأوداج، ثم تترك حتى تموت.

وهو حديث ضعيف، أخرجه أبو داود (٢٨٢٦)، وأحمد (٢٦١٨)، وغيرهما، وفي إسناده: عمرو بن عبدالله الصنعاني، وهو ضعيف، وقد أنكر عليه هذا الحديث.

✽ وقال أبو حنيفة: يُعتبر قطع الحلقوم، والمريء، والودجين، ولا يُشترط المريء. ونُقل عن الليث.

وذهب الشوكاني رحمه الله في «السيل» إلى اشتراط إنهار الدم؛ لحديث رافع بن خديج، وإن لم تقطع جميع الأوداج، ورجَّح الفوزان اشتراط ثلاثة، ورجَّح ابن عثيمين اشتراط قطع الودجين. انظر: «المجموع» (٩٠/٩) «المغني» (١٣/٣٠٣-٣٠٤) «الأطعمة» (ص ١٢٢) «السيل» «مذكرة فقه العثيمين» (٤/١٢٤).

فائدة: الحلقوم هو مجرى النَّفْس، والمريء مجرى الطعام، والودجين هما عرقان في صفحتي العُنُق يحيطان بالحلقوم، أو المريء، ويسمَّى الجميع بالأوداج الأربعة.

مسألة [١٥]: إذا تمادى في الذبح حتى يبلغ النخاع؟

✽ قال النووي رحمه الله في «المجموع» (٩١/٩): النَّخَعُ أن يعجل الذابح، فيبلغ بالذبح إلى النخاع، ومذهبنا أنَّ هذا الفعل مكروه، والذبيحة حلال. قال ابن المنذر: وقال ابن عمر: لا تؤكل.^(١) وبه قال نافع، وكرهه إسحاق، وقال مالك: لا أحب أن يتعمد ذلك. وكرهت طائفة الفعل، وأباحوا الأكل، وبه قال النخعي، والزهري، والشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد، وأبو ثور. قال ابن المنذر: بقول هؤلاء أقول. قال: ولا حجة لمن منع أكلها بعد الذكاة. اهـ

مسألة [١٦]: إذا ذبحت الذبيحة من القفا؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى إباحة الذبيحة بشرط أن يأتي على الأوداج وما زالت

(٢) أحاطوا: من الذين جازوا مكة في حجة الوداع من أصحاب النبي ﷺ (٣٨٦/٥) بالذلة =

مسألة [١٨]: قطع عضو من الشاة قبل أن تبرد بعد الذبح؟

✽ قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٩/٩١-): مذهبن أن الفعل مكروه، والعضو

المقطوع حلال، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق. قال ابن المنذر: وكره ذلك

عطاء. قال: وقال عمرو بن دينار: ذلك العضو ميتة. وقال عطاء: ألقى ذلك العضو. اهـ

قلت: الصحيح قول الجمهور؛ لأن الشاة أصبحت بذبحها في حكم الميتة؛ فهي حلال،

والله أعلم. وانظر: "المغني" (١٣/٣١٠).

مسألة [١٩]: إذا ذبح الذبيحة فقطع أوداجها، فلم تخرج الروح حتى وقعت في

الماء، أو تردت؟

✽ مذهب الجمهور أنها مباحة -وهو الصحيح- لأن الموت قد حصل بالذبح.

✽ وعن أحمد رواية: لا تؤكل؛ لاحتمال أنها ماتت بغير الذبح.

والصحيح قول الجمهور، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/٣٠٦).

مسألة [٢٠]: إذا أدرك ذكاة المنخنقة، والموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وما

أكل السبع؟

✽ إذا أدركها وهي في حالة يحتمل أن تعيش أو لا تعيش؛ فتباح بالذكاة عند جمهور

العلماء.

✽ وتُقل عن مالك أنها لا تباح إلا إن علم أنها ستعيش.

✽ وعن أبي حنيفة رواية: إن علم أنها تعيش يوماً أو أكثر.

والصحيح قول الجمهور؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْنُمْ﴾.

وأما إن أدركها ولها حركات خفيفة كحركات المذبوح.

✽ فمذهب مالك، والشافعي أنها لا تحل؛ لأنها بحكم الميت كالمدبوح.

عن مالك أنها تحل ما دام الروح فيها، ويعلم ذلك بحركتها، وخروج الدم عند ذبحها،
ونقل نحو ذلك عن علي، وأبي هريرة رضي الله عنه، والشعبي، والحسن، وقتادة. قال علي: إن
أدركتها وهي تحرك يداً، أو رجلاً؛ حَلَّتْ. وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٣/١٤٩) - «المجموع» (٩/١٠٩).

مسألة [٢١]: ذبح ما ينحر، ونحر ما يذبح؟

قال النووي رحمته الله في «المجموع» (٩/٩٠): السنة ذبح البقر والغنم، ونحر الإبل، فلو
خالف وذبح الإبل، ونحر البقر والغنم؛ جاز. هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة، وأحمد وجهور
العلماء. قال ابن المنذر: قال بهذا أكثر أهل العلم، منهم: عطاء، وقتادة، والزهري، والثوري،
والليث بن سعد، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وقال مالك: إن ذبح البعير من
غير ضرورة، أو نحر الشاة من غير ضرورة؛ كره أكلها، وإن نحر البقر فلا بأس. قال ابن
المنذر: وأجمع الناس على أن من نحر الإبل، وذبح البقر والغنم؛ فهو مصيب. قال: ولا أعلم
أحدًا حرَّم أكل بعير مذبوح أو بقرة وشاة منحورين. قال: وإنما كره مالك ذلك كراهة تنزيه،
وقد يكره الإنسان الشيء ولا يجرمه. وذكر القاضي عياض عن مالك رواية بالكرهية، ورواية
بالتحريم، ورواية بإباحة ذبح المنحور دون نحر المذبوح. ونقل العبدري عن داود أنه قال: إذا
ذبح الإبل، ونحر البقر؛ لم يؤكل. وهو محجوج بإجماع من قبله. اهـ.
وانظر: «المغني» (١٣/٣٠٤).

مسألة [٢٢]: سلخ الحيوان قبل أن يبرد؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣/٣١٠): ويكره سلخ الحيوان قبل أن يبرد؛ لأنَّ
فيه تعذيباً للحيوان؛ فهو كقطع العضو. اهـ.

تنبيه: إذا قطع من الحيوان شيئاً وفيه حياة مستقرة؛ فهو ميتة.

كره أهل العلم للذباح أن يذبح بسكين غير حاد؛ لأنَّ في ذلك تعذيباً للحيوان، وفي حديث الباب: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ...» الحديث.

قالوا: ويكره أن يسنَّ السكين والحيوان يبصره؛ لما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أضجع شاةً، ثم جعل يحذ شفرته، فقال النبي ﷺ: «أتريد أن تميتها موتات؟ هلا حددت شفرتك قبل أن تضجعها» أخرجه الحاكم (٢٣١/٤)، وهو في «الصحيح المسند» (٦٥٩). وكرهوا أن يذبح شاة والأخرى تنظر إليها. انظر: «المغني» (٣٠٥/١٣) «شرح مسلم» (١٩٥٥).

مسألة [٢٤]: توجيه الذبيحة عند ذبحها إلى القبلة.

✽ قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣٠٥/١٣): وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ بِهَا الْقِبْلَةَ، وَاسْتَحَبَّ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَعَطَاءٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَكَرِهَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ سِيرِينَ أَكْلَ مَا ذُبِحَ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ. وَقَالَ سَائِرُهُمْ: لَيْسَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَذْبَحُونَ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ ذَبَائِحَهُمْ. اهـ.

قلت: أثر ابن عمر إسناده صحيح كما في «مصنف عبدالرزاق» (٤٨٩/٤).

وفي جاء في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود (٢٧٩٥)، والبيهقي (٢٨٥/٩، ٢٨٧) من حديث جابر رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...»، وهو حديث ضعيف، في إسناده عن عنة محمد بن إسحاق، وأبو عياش المعافري المصري، وهو مجهول الحال.

قال الشوكاني رحمته الله في «السييل الجرار» (ص ٧١٣): ليس على هذا -الاستحباب- دليل لا من كتاب، ولا من سنة، ولا من قياس، وما قيل من أن القول بنذب الاستقبال في الذبح قياس على الأضحية؛ فليس بصحيح؛ لأنه لا دليل على الأصل حتى يصلح للقياس عليه، بل

بدليل تقوم به الحجة. اهـ

قلت: مَنْ وَجَدَ إِلَى الْقَبْلَةِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرِو رضي الله عنه؛ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا كَرَاهِيَةُ ذَبْحِهَا لِغَيْرِ الْقَبْلَةِ؛ فَقَوْلٌ ضَعِيفٌ.

مسألة [٢٥]: حكم الجنين الذي في بطن الذبيحة.

إذا خرج حيًّا؛ فيجب أن يُذَكَّى بغير خلاف عند أهل العلم.

وأما إن خرج ميتًا. أو بحياة غير مستقرة كحركة المذبوح، ففيه خلاف عند أهل العلم.

✽ فذهب جمع من العلماء إلى أنه حلال، سواء أشعر، أم لم يشعر، وهذا مذهب أحمد، والشافعي، وإسحاق، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي سعيد الذي في الباب، وهو قول سعيد بن المسيب، وابن المنذر.

✽ وذهب جمع من العلماء إلى أنه إن خرج وقد أشعر؛ فذكاته ذكاة أمه، فقيدوا ذلك بما إذا أشعر، أو أوبر، وهذا قول ابن عمر رضي الله عنهما، وهو صحيح عنه، وهو قول الحسن، وقتادة، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، والزهري.

واستدلوا على ذلك بما أخرجه عبدالرزاق (٤/ ٥٠٠) عن ابن عينة، عن الزهري، عن عبدالله بن كعب بن مالك، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إذا أشعر الجنين؛ فذكاته ذكاة أمه. وإسناده صحيح.

وهذا القول مذهب مالك، والليث، وأبي ثور، والحسن بن صالح.

✽ وذهب أبو حنيفة، وزُفر إلى أنه لا يحل إلا أن يخرج حيًّا فيذكَّى؛ لأنه نفس وحيوان يتفرد بحياته؛ فوجب تذكيته.

والصحيح هو القول الأول، وهو ترجيح العلامة صالح الفوزان حفظه الله وعافاه.

انظر: «المغني» (٣٠٩-٣١٠) «المجموع» (١٢٨/٩) «البيهقي» (٩/٣٣٥-) «عبد الرزاق» (٤/٥٠٠-) «الأطعمة» (ص ١٣٩-).

مسألة [٢٦]: حكم التسمية على الذبيحة؟

✽ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: أن التسمية واجبة وشرط، ولا تحل الذبيحة إلا بالتسمية، وإن نسي فلا تحل أيضًا، وهو قول ابن سيرين، والشعبي، ونافع، وأبي ثور، وداود الظاهري، وأحمد في رواية، واختاره شيخ الإسلام رحمته الله.

واستدل هؤلاء بالآية: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وحديث الباب: «ما أنهر الدم، وذُكِرَ اسم الله عليه؛ فكلُّ».

الثاني: أن التسمية شرط في حق الذاکر دون الناسي، فإذا نسي التسمية؛ حلت الذبيحة، وهذا قول مالك، وأبي حنيفة، والمشهور في مذهب الحنابلة، وعزاه النووي للجُمهور.

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في الباب، وبحديث: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»^(١)، وصح هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال به ابن المسيب، وعطاء، وطاوس، والحسن، وآخرون، وقال هؤلاء: قوله: ﴿وَأِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ يدل على وجوبها على الذاکر؛ لأنَّ الناسي لا يفسق بذلك.

الثالث: أن التسمية على الذبيحة مستحب لا واجب، وهو مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد، وبعض المالكية.

واستدلوا بالحديث المرسل الذي في آخر الباب، وبقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾، ولم يذكر التسمية، وبقوله تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، ولم يشترط التسمية،

وبحديث عائشة رضي الله عنها: «لا ندري أذكروا اسم الله عليه، أم لا...».

وأجابوا عن الآية أن المراد بها الذبح للأصنام، والأنصاب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، أو محمولة على الميتة.

والصحيح في هذه المسألة هو وجوب التسمية مطلقاً؛ فإن نسي؛ فلا تؤكل، وذلك لقوة أدلته، ولأن رفع الإثم عن الناسي لا يدل على حل ذبيحته إن نسي التسمية. وأما حمل الآية على ما ذبح للأصنام، أو حملها على الميتة؛ فهو تخصيص لعموم الآية بدون مخصص.

وأما قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَهُمْ﴾، أي: إذا توفرت شرائطه المشروعة عند المسلمين؛ ولذلك فإنه لا يُباح صيدهم إن لم تتوفر شروط إباحة الصيد المتقدمة؛ فكذلك ههنا. وأما حديث عائشة فظاهره يفيد الوجوب؛ لأن الصحابة فهموا أنه لا بد من التسمية، وخشوا أن لا تكون وجدت من أولئك؛ لحدثة إسلامهم، فأمرهم بما يخصهم من التسمية عند الأكل، وإجراء أحكام المسلمين على السداد والصحة حتى يظهر ويعلم خلاف ذلك. وقد رجّح القول بالوجوب مطلقاً العلامة ابن عثيمين، والعلامة الوادعي رحمهما الله، والعلامة الفوزان حفظه الله.

ورجّح العلامة ابن باز رحمته الله القول الثاني، وهو اختيار البخاري؛ لأثر ابن عباس رضي الله عنهما، ولا يعلم له مخالف، ولقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

والذي يظهر أن قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ لا يفيد ما استدلوا به؛ لأنه ليس بحكم على الفاعل بالفسق إنما هو حكم على الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه، فتأمل ذلك، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٢٩٠/١٣) «الأطعمة» للفوزان (ص ١٢٧-) «المجموع» (٤١١-٤١٢) «الشرح الممتع» «المحلى» (١٠٠٤) «فتاوى اللجنة الدائمة».

مسألة [٢٧]: وقت التسمية على الذبيحة.

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله وعافاه في كتابه «الأطعمة» (ص ١٣٤): وقتها عند الجميع وقت الذبح؛ لأنه لا يتحقق معنى ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة إلا إذا كان وقت الذبح، ويجوز تقديمها عليه بزمان يسير لا يمكن التحرز عنه. اهـ، وانظر: «المغني» (١٣ / ٢٩٠).

مسألة [٢٨]: ذبيحة الكتابي بغير تسمية لله؟

ذبيحة الكتابي لها أحوال:

الحالة الأولى: أن يسمى الله عليها؛ فهي مباحة عند عامة أهل العلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وخالف من لا يعتد بخلافه من الشيعة.

الحالة الثانية: أن يعلم أنه أهل بها لغير الله.

✽ فمذهب الجمهور أنها لا تحل؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣].

✽ وذهب مجاهد، ومكحول، وعطاء إلى جواز ذلك. قالوا: لأن الله أباح ذبائحهم، وقد علم أنهم سيفعلون ذلك.

وقول الجمهور هو الصحيح، وقالوا: أحل الله طعام أهل الكتاب إذا اجتمعت فيه شروط الحل عند المسلمين بأن ينهر الدم، ويذكر اسم الله عليه.

الحال الثالثة: أن يجمع بين اسم الله، واسم غيره، وظاهر النصوص أنها لا تؤكل أيضًا؛ لدخولها فيما أهل لغير الله به.

الحال الرابعة: أن يعلم أنه سكت؛ فلم يسم الله ولا غيره.

✽ فالجمهور على إباحة ذبيحته كما ذكر ذلك النووي؛ للآية: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾.

✽ ومذهب أحمد أنها لا تحل، إذا ترك التسمية عمدًا.

✽ ومذهب أبي ثور أنها لا تحل إذا ترك التسمية مطلقاً. وهذا هو الأقرب؛ للأدلة المتقدم ذكرها في المسألة السابقة، والله أعلم.

انظر: "المجموع" (٧٨/٩) "المغني" (٣١٢-٣١١/١٣) "المحلى" (١٠٠٢) "دفع الإيهام" مع "أضواء البيان" (١٠٠/١٠).

تنبيه: إذا لم يعلم أَسَمُوا الله عليها، أم لا؟ فتؤكل عند جمهور العلماء؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «إِنْ نَاسًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ...».

انظر: "المغني" (٣١٢/١٣) "المجموع" (٧٨/٩) "دفع الإيهام مع الأضواء" (١٠١/١٠).

مسألة [٢٩]: ضابط الكتابي الذي تؤكل ذبيحته.

✽ هو من تَدَيَّنَ بدين أهل الكتاب، وإن كان أبواه غير كتابيين على الصحيح، وهو مذهب الحنفية، والمالكية، واختاره شيخ الإسلام، وابن القيم.

✽ وذهب الحنابلة، والشافعية إلى أنَّ من كان أبواه غير كتابيين؛ فلا تحل ذبيحته، ومثله إن كان أبوه غير كتابي، ولهم خلاف فيما إذا كانت أمُّه غير كتابية.

انظر: "الأطعمة" للفرزاني (ص ١٠٣-١٠٥) "المغني" (١٣/٢٩٣-٢٩٤).

تنبيه: ذبيحة الأخرس صحيحة بالإجماع، ويسمي بإشارته إلى السماء، ونحو ذلك.

انظر: "المغني" (٣١٣/١٣) "المجموع" (٧٧/٩).

بَابُ الْأَضَاحِي

الأضاحي: جمعُ أضحية، وفيها ضم الهمزة وكسرها.

ويُقال: ضَحِيَّةٌ، وجمعها ضحايا. ويُقال: أضحاة، وجمعها أضحي، وضحي بالشاة ذبحها ضحي النحر. هذا هو الأصل، وقد تُستعمل التضحية في جميع أوقات أيام النحر. انظر: "المجموع" (٣٨٢/٨) "لسان العرب" مادة (ضحا).

١٣٤٥ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ (أَمْلَحَيْنِ) أَقْرَيْنِ، وَيُسَمِّي، وَيُكَبِّرُ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا. ^(١)

وَفِي لَفْظٍ: ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ. (متفق عليه).

وَفِي لَفْظٍ: سَمِينَيْنِ. ^(٢)

وَلَا يَبِي عَوَانَةَ فِي "صَحِيحِهِ": ثَمِينَيْنِ - بِالثَّلَاثَةِ بَدَلِ السَّيْنِ. ^(٣)

وَفِي لَفْظٍ مُسْلِمٍ، وَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». ^(٤)

١٣٤٦ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأُتِيَ بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ، فَقَالَ هَذَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَشْحَذِيهَا

(١) أخرجه البخاري (٥٥٦٥)، ومسلم (١٩٦٦).

(٢) هذا اللفظ ذكره البخاري بغير سند، فقال: (ويذكر سمينين)، وصنيع الحافظ يوهم أنه لفظ للشيخين فيتنبه. وانظر: "الفتح" (باب ٧) من كتاب الأضاحي.

(٣) الذي في صحيح أبي عوانة (سمينين) بالسين لا بالثلثة. أخرجه برقم (٧٧٥٢) (٧٧٩٦)، من طريق الحجاج بن محمد عن شعبة عن قتادة عن أنس فذكره.

قال الحافظ في "الفتح" بعد أن ذكر رواية أبي عوانة بلفظ: (سمينين) قال: وقد ساقه المصنف في الباب من طريق شعبة عنه وليس فيه (سمينين) وهو المحفوظ عن شعبة.

وجاء لفظ (سمينين) في حديث عائشة وأبي هريرة عند ابن ماجه (٣١٢٢)، وفي إسناده عبدالله بن محمد بن عقيل. فيه ضعف، وفي إسناده اختلاف أيضًا ذكره الحافظ في "الفتح" (باب ٧) كتاب الأضاح.

بِحَجَرٍ^(١). فَنَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَهُ. فَأَضْجَعَهُ. ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ». ثُمَّ صَحَّى بِهِ.^(٢)

١٣٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَ(لَكِنْ) رَجَّحَ الْأَيْمَنُ غَيْرُهُ وَقَفَّهُ.^(٣)

١٣٤٨ - وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُنَيَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَصْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى غَنَمٍ فَذُبَحَتْ. فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٤)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم الأضحية.

❁ ذهب جماعة من أهل العلم إلى وجوبها. وهو قول ربيعة، والليث، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والثوري، ومالك في رواية، أوجبوها على غير الحاج بمنى إذا كان موسراً، وزاد أبو حنيفة، ومالك إذا كان مقيماً.

(١) في (أ) و(ب): (اشحذي المدينة) والمثبت موافق لما في "صحيح مسلم".

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٩٦٧). وحصل في (أ) و(ب) نقص لبعض الكلمات وأثبتنا الحديث بتمامه من "صحيح مسلم".

(٣) ضعيف مرفوعاً والراجح وقفه. أخرجه أحمد (٢/٣٢١)، وابن ماجه (٣١٢٣)، والحاكم (٢/٣٨٩) (٤/٢٣١-٢٣٢)، ومدار طرقه على عبدالله بن عياش القتباني عن الأعرج عن أبي هريرة، وقد اختلف في رفعه ووقفه. فرواه زيد بن الحباب وعبدالله بن يزيد المقرئ عن عبدالله بن عياش مرفوعاً.

ورواه ابن وهب عن عبدالله بن عياش موقوفاً. ولعل الوهم من عبدالله بن عياش، فإنه ضعيف. وقد رجح الوقف ابن عبد الهادي في "التنقيح" كما في "نصب الراية" (٤/٢٠٧)، فقال بعد أن ذكر الخلاف فيه: وكذلك رواه جعفر بن ربيعة وعبيدالله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفاً، وهو أشبه بالصواب. اهـ وقال الحافظ في "الفتح" (باب ١) من كتاب الأضاحي: لكن اختلف في رفعه ووقفه، والموقوف أشبه

ودليل الوجوب حديث أبي هريرة، وجندب رضي الله عنه اللذين في الباب، وحديث البراء: «عندي عناق، أيجزيء عني؟»^(١).

✽ وذهب جمهور العلماء إلى الاستحباب المؤكد، وهو قول سعيد بن المسيب، وعطاء، وعلقمة، والأسود، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي يوسف، وأبي ثور، والمزني، وداود، وابن المنذر.

ودليلهم على عدم الوجوب حديث أم سلمة في «صحيح مسلم» (١٩٧٧)، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا دخلت العشر، وأراد أحدكم أن يضحي؛ فلا يمس من شعره شيئاً»، وفي رواية: «فليمسك من شعره، وأظفاره». فقلوه: «وأراد» دليل على عدم الوجوب؛ لأنه جعل التضحية مفوضة لإرادته.

واستدلوا على ذلك بأنه ثبت بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أنهم كانوا يتركون الأضحية مع القدرة عليها حتى لا يظن الناس وجوبها، أخرجه البيهقي وغيره.

وهذا القول يظهر أنه أقرب - والله أعلم - لأن حديث أبي هريرة رضي الله عنه الراجح وقفه، وحديث جندب فيه أمر من ضحى قبل الصلاة بأن يذبح أخرى مكانها؛ ليبين لهم أن الأولى لا تجزيء في الأضحية.

وأما حديث البراء فلا حجة فيه؛ لأن قوله: (أفيجزئ عني؟) تطلق على الإجزاء في الواجب، وفي المستحب.

انظر: «المغني» (١٣/ ٣٦٠-٣٦١) «المجموع» (٨/ ٣٨٧) «البيهقي» (٩/ ٤٤٠-).

مسألة [٢]: الإمساك عن الشعر، والأظفار لمن أراد التضحية بعد دخول ذي الحجة؟

✽ قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (٨/ ٣٩٢): مذهبا أن إزالة الشعر،

والظفر لمن أراد التضحية مكروه كراهة تنزيه حتى يضحي، وقال مالك، وأبو حنيفة: لا يكره. وقال سعيد بن المسيب، وربيعة، وأحمد، وإسحاق، ودาวود: يحرم. وعن مالك أنه يكره، وحكى عنه الدارمي: يحرم في التطوع، ولا يحرم في الواجب.

قال: واحتج القائلون بالتحريم بحديث أم سلمة، واحتج الشافعي، والأصحاب عليهم بحديث عائشة أنها قالت: كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ، ثم يقلده، ويبعث به، ولا يَحْرُمُ عليه شيء أحله الله له حتى ينحر هديه. رواه البخاري ومسلم^(١)، وقال الشافعي: البعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية؛ فدل على أنه لا يحرم ذلك. اهـ.

والصحيح هو التحريم، وهو ترجيح الصنعاني، والشوكاني، ثم العلامة الوادعي، والعلامة ابن عثيمين رحمهم الله، وحديث الشافعي في الهدي لا في الأضحية، وليس في الحديث تعيين اليوم الذي أرسل فيه الهدي، فتنبه! وانظر: "المغني" (١٣/ ٣٦٢).

مسألة [٣]: استحسان الأضحية، واستسمانها.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٣/ ٣٦٧): وَيُسَنُّ اسْتِسْمَانُ الْأَضْحِيَّةِ وَاسْتِحْسَانُهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظِمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَعْظِيمُهَا اسْتِسْمَانُهَا، وَاسْتِعْظَامُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا.^(٢) وَلَآنَ ذَلِكَ أَعْظُمُ لِأَجْرِهَا، وَأَكْثَرُ لِنَفْعِهَا. اهـ. وهذا مجمع عليه كما قال النووي في "شرح مسلم" (١٩٦٦).

مسألة [٤]: وقت الأضحية.

✽ من أهل العلم من قال: يدخل وقت الأضحية إذا مضى بعد طلوع الشمس قدر صلاة العيد، وخطبتين. هذا قول الشافعي، ودาวود، وابن المنذر، وبعض الحنابلة، سواء كان مقيماً، أو مسافراً من أهل الأمصار، أو القرى، أو البوادي.

(١) أخرجه البخاري برقم (١٦٩٩)، ومسلم (١٣٢١).

واستدلوا بحديث جندب رضي الله عنه، قالوا: والمقصود فيه التقدير بالزمان لا بفعل الصلاة.

❀ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنَّ الوقت يدخل بعد صلاة الإمام وخطبته، وهو قول الحسن، وأحمد، وإسحاق، والأوزاعي؛ لحديث جندب رضي الله عنه، وينحوه حديث أنس رضي الله عنه في «الصحيحين»^(١).

❀ وقال عطاء، وأبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل الأمصار إذا صلى الإمام وخطب، وأما أهل القرى، والبوادي فوقتها في حقهم إذا طلع الفجر الثاني.

❀ وقال مالك: لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام، وخطبته وذبحه.

وجاء في ذلك حديث عند مسلم (١٩٦٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أنَّ رجلاً تقدموا، فنحروا، وظنوا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد نحَرَ، قال: فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من كان نحَرَ قبله أن يعيد بنحْرِ آخر، ولا ينحروا حتى ينحَرَ النبي صلى الله عليه وسلم.

وجهور أهل العلم يرون أنَّ المراد بالحديث النهي عن التعجيل قبل الصلاة؛ لأنَّ في حديث جندب، وأنس رضي الله عنه في «الصحيحين» تقييد ذلك بالصلاة، وهو الأقرب.

❀ والمشهور عن أحمد، وهو الصحيح في مذهبه تقييد ذلك بالصلاة فقط، وهو قول الثوري، وأبي حنيفة.

وقال ابن قدامة رحمته الله: وَالصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ وَقْتُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ، وَالْعَمَلُ بِظَاهِرِهِ أَوْلَى، فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى، فَأَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ قَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي حَقِّهِمْ تُعْتَبَرُ؛ فَوَجِبَ الْإِعْتِبَارُ بِقَدْرِهَا. اهـ

وهذا القول هو الراجح، ولكنهم يعتبرون بقدر الصلاة فقط.

انظر: «المغني» (١٣/ ٣٨٤) - «الإيضاح» (٤/ ٧٦-٧٧) «المجموع» (٨/ ٣٨٩).

مسألة [٥]: آخر وقت للأضحية.

✽ من أهل العلم من قال: وقت الأضحية إلى آخر يومين من أيام التشريق. وهو قول أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، والثوري.

واستدلوا على ذلك بأن هذا ورد عن الصحابة، عن عمر، وعلي، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

وفي هذه الآثار ضعف؛ إلا أثر ابن عمر، وأنس بن مالك؛ فإنهما صحيحان.

واستدلوا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ادّخار لحوم الأصاحي فوق ثلاث، ولا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ادّخار الأضحية إليه.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه يمتد إلى آخر أيام التشريق، وهو قول عطاء، والحسن، وعمر بن عبدالعزيز، ومكحول، والزهري، وهو قول الشافعي، وبعض الحنابلة، واختاره شيخ الإسلام، وابن القيم؛ لحديث جبير بن مطعم عند البيهقي (٢٩٦/٩)، وغيره: «كل أيام التشريق ذبح»، وهو حديث ضعيف، في إسناده انقطاع، واضطراب.

واستدلوا على ذلك بأن أيام التشريق متحدة الأحكام في الذكر، والأكل، والنهي عن صومها، ورمي الجمار، فتتحد في هذا الحكم.

وهذا القول عزاه النووي لداود الظاهري، واختاره العلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين، والعلامة الوادعي رحمة الله عليهم، وهو أقرب الأقوال.

✽ وذهب ابن سيرين، وحميد بن عبدالرحمن إلى تخصيصه بيوم النحر، وعزاه ابن حزم لداود الظاهري؛ لأن هذا اليوم سُمّي به؛ ولأنه مجمع عليه، وما سواه مختلف فيه. وقال بذلك سعيد بن جبير، وجابر بن زيد في أهل الأمصار.

✽ وذهب سليمان بن يسار، وأبو سلمة بن عبدالرحمن إلى حوازه إلى آخر ذي الحجة،

وأخذ بذلك ابن حزم؛ لأنه فعل خير لم يحدد وقته؛ فيكون آخر ذي الحجة؛ لأنه مجمع على عدم الجواز بعده.

انظر: "المغني" (٣٨٦/١٣) - "المجموع" (٣٩٠/٨) "المحل" (٩٨٢) "الشرح المتع" (٤٩٨/٧) "فتاوى اللجنة" (٤١٠/١١).

مسألة [٦]: حكم الذبح ليلاً؟

✽ مذهب الجمهور جواز ذلك؛ لأنه لم يأت دليل في منع ذلك، والأفضل عندهم الذبح بالنهار.

✽ ونص الشافعية على الكراهة، وكذا جماعة من الحنابلة.

✽ وذهب بعض الحنابلة إلى الجواز بدون كراهة، وهو قول ابن حزم، وهو الصحيح، ورجحه ابن عثيمين رحمته الله.

✽ وذهب مالك إلى عدم جواز التضحية ليلاً، وهو رواية عن أحمد، والأصح عنه القول الأول.

انظر: "المحل" (٩٨٢) "المجموع" (٣٩١/٨) "المغني" (٣٨٧/١٣) "الشرح المتع" (٥٠٢/٧).

مسألة [٧]: إذا ذهب وقت الأضحية؟

✽ أما إن كانت الأضحية واجبة كالمنذورة، فجمهور العلماء على ذبحها بعد فوات الوقت.

✽ وقال أبو حنيفة: لا تقضى، بل تفوت وتسقط.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح المتع" (٥٠٤/٧): والصواب في هذه المسألة أنه إذا فات الوقت؛ فإن كان تأخيره عن عمد؛ فإن القضاء لا ينفعه، ولا يؤمر به؛ لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد»، وأما إذا كان عن نسيان، أو جهل، أو انفلتت الرخصة، وكان رجه وجاهها قبل فوات الذبح حتى ذهب عليه الوقت، ثم وجد الرخصة؛

ففي هذه الحالة يذبحها؛ لأنه أخرها عن الوقت لعذر؛ فيكون ذلك كما في قول النبي ﷺ: «من نام عن صلاة، أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك». اهـ

❁ وأما إن كانت الأضحية تطوعاً، فمذهب أحمد، والشافعي أنها تسقط، وإن ذبحها؛ جاز له ذلك، وإن فرّق لحمها؛ أُجر على الصدقة لا على الأضحية.

❁ وقال أبو حنيفة: ليس له ذبحها، بل يسلمها للفقراء بدون ذبح؛ فإن ذبحها؛ فعليه أرش ما نقصها الذبح؛ لأنّ الذبح قد سقط بغوات وقته.

والصحيح مذهب أحمد، والشافعي. انظر: «المغني» (٣٨٧-٣٨٨ / ١٣) «المجموع» (٣٩١ / ٨) «الإيضاح» (٨٠ / ٤) «الشرح الممتع» (٥٠٣-٥٠٤ / ٧).

مسألة [٨]: التكبير مع التسمية.

ثبت أنّ النبي ﷺ قال: «باسم الله، والله أكبر» كما في حديث أنس رضي الله عنه في الباب، ولا خلاف في استحباب التكبير مع التسمية، قاله ابن قدامة، ولا خلاف أيضاً أنّ التسمية مُجَزَّأة بدون التكبير. «المغني» (٣٩٠ / ١٣).

مسألة [٩]: قول المضحّي: اللهم منك ولك، تقبل مني.

❁ مشروع عند الحنابلة، والشافعية؛ لحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب، ولحديث جابر في «سنن أبي داود» (٢٧٩٥)، وأبي هريرة، أو عائشة رضي الله عنها عند البيهقي (٢٨١ / ٩)، وفيهما: «اللهم منك ولك»، وهو حديث حسن بالشواهد، وهو قول الجمهور.

❁ وذهب أبو حنيفة إلى كراهة ذلك، ونُقِلَ عن ابن سيرين، ومالك، قال أبو حنيفة: فيه ذكر اسمٍ لغير الله.

والصحيح القول الأول.

انظر: «المغني» (٣٩٠ / ١٣) «المجموع» (٤١٢ / ٨) «الشرح الممتع» (٤٩٣ / ٧).

مسألة [١٠]: كيفية حال البهيمة عند ذبحها؟

استحبَّ أهل العلم أن تذبح الشاة، والبقرة مضجعة، وأن تُنحر الإبل قائمةً معقولة يدها اليسرى؛ لحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما في «الصححين»: ابعثها قائمة مقيدة - يعني الإبل - سنة أبي القاسم عليه السلام.^(١)

مسألة [١١]: هل تتعين الأضحية؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنها تتعين، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة. واختلفوا فيما تتعين به.

✽ فذهب مالك، وأبو حنيفة إلى أنها تتعين بالنية مع شرائها للأضحية؛ لحديث: «إنما الأعمال بالنيات».

✽ وذهب أحمد، والشافعي إلى أنها تتعين بالقول (هذه أضحية) كالوقوف، والنذر.

واختار القول الأول شيخ الإسلام، واختار الثاني العلامة ابن عثيمين رحمهما الله، بدليل أنه لو اشترى عبداً ليعتقه في كفارة أو غيرها؛ فلا يعتق، أو اشترى بيتاً ليوقفه على الفقراء والمساكين، أو طلبه العلم، أو ما أشبه ذلك.

✽ وذهب ابن حزم رحمهما الله إلى أن الأضحية لا تتعين إلا بذبحها، أو نحرها بنية التضحية؛ لعدم وجود دليل يوجب القول بوجوبها بالتعيين.

ومال إلى هذا القول الشوكاني رحمهما الله في «السيل الجرار»، بل اختاره وقوّاه.

قلت: وهذا القول أقرب، والله أعلم؛ إلا أن يكون قصّد النذر بها عند قوله: «هذه أضحية»؛ فتتعين، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٣ / ٣٧٧) «المحلى» (٩٨١) «السيل الجرار» (ص ٧١٩).

قال الشوكاني رحمهما الله في «السيل الجرار» (ص ٧١٩): ليس في مصير الأضحية أضحية

بمجرد الشراء بالنية، ولا في ثبوت هذه الأحكام التي ذكرها المصنف من أنه لا ينتفع بها - إلى آخر ما ذكره من ذلك - دليل تقوم به حجة، ويجب المصير إليه، والعمل به. اهـ

مسألة [١٢]: فائدة الخلاف السابق.

على القول بوجوبها بالتعيين، وتعينها؛ فلا يجوز له أن يأكلها في غير أضحية، ولا أن يبيعها، ولا أن يحز صوفها، ولا أن يبيع ولدها، ولبنها، ولا يشرب من لبنها إلا ما زاد عن حاجة ولدها، وأنها إذا تعيت بعد أن تعينت فله أن يذبحها معيبة، وقد قال الجمهور بهذه الأحكام، وخالف أبو حنيفة في المسألة الأخيرة.

وعلى القول بعدم تعينها بالقول، أو الفعل؛ فلا يلزمه شيء من هذه الأحكام، وهو الصحيح، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٣/٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٤) «المحل» (٩٨١) «المجموع» (٨/٤٠٤).

فائدة: اختلف الجمهور فيما إذا أراد بيعها ليشتري خيراً منها، فأجازه عطاء، ومجاهد، وأبو حنيفة، وبعض الحنابلة، ومنع أكثرهم من ذلك، ومال إليه العلامة ابن عثيمين.

وأما إذا أبدلها بخير منها؛ فيجوز عند أكثرهم، وهو قول عطاء، ومجاهد، وعكرمة، ومالك، وأحمد، وأبي حنيفة، ومنع من ذلك الشافعي، وأبو يوسف، وبعض الحنابلة.

ورجح ابن عثيمين الجواز، واستدل له بحديث الذي نذر أن يصلي في بيت المقدس، فقال له النبي ﷺ: «صلّ ههنا - في المسجد الحرام-»^(١).

انظر: «المغني» (١٣/٣٨٣-٣٨٤) «الشرح الممتع» (٧/٥٠٩-).

وقال الجمهور: إذا أتلّف الرجل الأضحية بعد تعينها؛ وجب عليه إبدالها، وإن تلفت عليه بدون تعدي؛ لم يضمن. «المغني» (١٣/٣٧٤).

وهناك أحكام أخرى متفرعة على هذه المسألة.

١٣٤٩ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الصَّحَابَا: الْعَوْرَاءُ الَّتِي عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الَّتِي مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الَّتِي ضَلَعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْفِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: العيوب الأربعة المذكورة في الحديث.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣ / ٣٦٩ - ٣٧٠): أَمَّا الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ الْأُولَى، فَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّهَا تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ. ثم استدل بحديث البراء.

قال: وَمَعْنَى الْعَوْرَاءِ الَّتِي عَوْرُهَا: الَّتِي قَدْ انْخَسَفَتْ عَيْنُهَا، وَذَهَبَتْ؛ لِأَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ عَيْنُهَا، وَالْعَيْنُ عُضْوٌ مُسْتَطَابٌ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا بَيَاضٌ وَلَمْ تَذْهَبْ؛ جَارَتْ التَّضْحِيَةُ بِهَا. لِأَنَّ عَوْرَهَا لَيْسَ بَيِّنٌ، وَلَا يَنْقُصُ ذَلِكَ لَحْمَهَا. وَالْعَجْفَاءُ الْمَهْزُولَةُ الَّتِي لَا تُنْفِي: هِيَ الَّتِي لَا تُخَّ لَهَا فِي عِظَامِهَا؛ هُزْلَاهَا، وَأَمَّا الْعَرَجَاءُ الَّتِي عَرَجُهَا: فَهِيَ الَّتِي بِهَا عَرَجٌ فَاحِشٌ. وَأَمَّا الْمَرِيضَةُ الَّتِي لَا يُرْجَى بُرُؤُهَا: فَهِيَ الَّتِي بِهَا مَرَضٌ قَدْ يَسُّ مِنْ رَوَالِهِ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَرِيضَةِ الْحَرْبَاءُ، وَهَذَا تَقْيِيدٌ لِلْمُطْلَقِ، وَتَخْصِصٌ لِلْعُمُومِ بِلَا دَلِيلٍ. انتهى باختصار.

مسألة [٢]: التضحية بأعصاب القرن؟

الأعصاب: هو الذي ذهب نصف قرنه، أو أكثر.

✽ فذهب بعض أهل العلم إلى أنه يمنع الإجزاء، وهو قول النخعي، وأبي يوسف،

(١) صحيح. أخرجه أحمد (٢٨٩/٤)، وأبو داود (٢٨٠٢)، والنسائي (٢١٤-٢١٥)، والترمذي

ومحمد بن الحسن، وأحمد.

واستدلوا بحديث علي عليه السلام عند أحمد (١/ ٨٣) وغيره: نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بأعضب القرن، والأذن. وفي إسناده: جري بن كلب السدوسي، وفيه ضعف.
انظر "الإرواء" (١١٤٩)

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجزئ التضحية به؛ لحديث البراء، فقد ذكر أربعة عيوب، ولم يذكر هذا العيب؛ ولأنَّ هذا العيب لا يؤثر في الأضحية، وهو قول سعيد بن المسيب، والحسن، وأبي حنيفة، والشافعي، ومالك إذا كان لا يدمي.

والصحيح هو الإجزاء، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/ ٣٧٠) "المجموع" (٨/ ٤٠٤).

مسألة [٣]: التضحية بالعمياء.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣/ ٣٧١): وَلَا تُجْزَى الْعُمَيَّاءُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْعَوْرَاءِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْعُمَيَّاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَّاها بَيِّنًا؛ لِأَنَّ الْعَمَى يَمْنَعُ مَشِيَهَا مَعَ الْغَنَمِ، وَمُشَارَكَتَهَا فِي الْعَلْفِ. اهـ

وعلى هذا عامة العلماء، بل ادَّعى النووي الإجماع عليه. "المجموع" (٨/ ٤٠٤)

مسألة [٤]: التضحية بمقطوعة الأذن.

✽ مذهب الشافعية عدم الإجزاء، وهو قول مالك، وداود الظاهري؛ لحديث علي عليه السلام المتقدم، وحديث علي الذي سيأتي في الكتاب: «أمرنا أن نستشرف العين والأذن...».

✽ وقال أحمد: إن قطع أكثر من النصف؛ لم تجزى. لحديث علي المتقدم.

✽ وقال أبو حنيفة: إن قطع أكثر من ثلثها؛ لم تجزى.

✽ وقال أبو يوسف، ومحمد: إن بقي أكثر من نصف أذنها؛ أجزأت.

✽ وذهب بعض الحنابلة إلى جواز التضحية بمقطوعة الأذن مطلقاً، ذكره ابن مفلح في

الوارد في ذلك.

وهذا القول هو الصواب، وسيأتي تخريج حديث علي رضي الله عنه مع بيان حكمه إن شاء الله.
انظر: "المجموع" (٤٠٤ / ٨) "المغني" (٣٧٠ / ١٣) "الإنصاف" (٧٢ / ٤) "الشرح المتع" (٤٧١ / ٧).
تبيين: تجوز الجماء، وهي التي لا قرن لها، والصَّمْعاء، وهي صغيرة الأذن عند أكثر أهل العلم، ومنع من الجماء بعض الحنابلة، منهم: ابن حامد. وكذلك لو خُلِقَتْ بلا أذن؛ جازت كالجماء، قال بذلك جماعة من الحنابلة، ومنع من ذلك الشافعية.
انظر: "المغني" (٣٧٢ / ١٣) "المجموع" (٤٠١ / ٨، ٤٠٢) "الإنصاف" (٧٣ - ٧٤).

مسألة [٥]: المقابلة، والمدابرة، والخرقاء، والشرقاء.

المقابلة: هي التي قطع من مُقَدَّم أذنها فلقة، وتدلّت في مقابل الأذن، ولم تنفصل.

المدابرة: هي التي قطع من مؤخر أذنها فلقة، وتدلّت منه، ولم تنفصل.

الخرقاء: هي التي في أذنها ثقب مستدير.

الشرقاء: هي مشقوقة الأذن.

ويستحب أن تكون الأضحية خالية من هذه العيوب، ولكنها لا تمنع الإجزاء.

قال ابن قدامة رحمته الله: يَحْضُلُ الإِجْزَاءُ بِهَا، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ السَّلَامَةِ مِنْ ذَلِكَ يَشْتَرِكُ؛ إِذْ لَا يَكَادُ يُوجَدُ سَالِمٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ. اهـ

قلت: وأيضًا فلا يوجد دليل صحيح على اشتراط خلو الأضحية من ذلك، وحديث علي

رضي الله عنه الراجح وقفه كما سيأتي إن شاء الله، واشترطه ابن حزم.

انظر: "المغني" (٣٧٢ - ٣٧٣) "المجموع" (٤٠٠ - ٤٠٣) "المحلى" (٩٧٤).

مسألة [٦]: مقطوعة الألية.

ذهب مالك والشافعية وأحمد إلى عدم الإجزاء، إلا أن الشافعية في ما ذهبوا إليه

لا تجزئ إذا قطعت النصف فأكثر.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه إن بقي منها الثلث؛ أجزأت، وفي رواية عنه: إن بقي أكثرها.

✽ وذهب داود الظاهري إلى الجواز، ومال إليه الشوكاني؛ لعدم وجود دليل يدل على

عدم الإجزاء.

واستدل أهل القول الأول بأنها معيبة أكثر من العوراء، وبأن الألية عضو مستطاب أكثر

من العين، ورَجَّح ذلك العلامة ابن عثيمين، والعلامة ابن باز رحمة الله عليهما.

قال أبو عبدالله: الذي يظهر لي هو الإجزاء، والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٧١/١٣)

"المجموع" (٤٠٤/٨) "الإنصاف" (٧٣/٤) "الشرح الممتع" (٤٧٢/٧)، "فتاوى اللجنة" (٤١٣/١١).

تنبيه: المخلوقة بلا ألية، أو ذنب يجوز على الأصح عند الشافعية، وهو اختيار العلامة

ابن باز رحمه الله. انظر: "المجموع" (٤٠١/٨) "فتاوى اللجنة" (٤١٣/١١).

مسألة [٧]: البتراء.

✽ قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣٧٢/١٣): وَتُجْزَى الْبُتْرَاءُ، وَهِيَ الَّتِي لَا ذَنْبَ لَهَا،

سِوَاءَ كَانَتْ خِلْقَةً أَوْ مَقْطُوعًا، وَمَنْ لَمْ يَرَ بَأْسًا بِالْبُتْرَاءِ ابْنُ عُمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ،

وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالْحَكَمُ، وَكَرِهَ اللَّيْثُ أَنْ يُصْحَى بِالْبُتْرَاءِ مَا فَوْقَ الْقَصَبَةِ. اهـ

مسألة [٨]: الخصى والموجوء.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٣٧١/١٣): وَيُجْزَى الْخَصِيُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَحَى

بِكَبْشَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ، وَالْوَجَأُ رَضُّ الْخُصْيَيْنِ، وَمَا قُطِعَتْ خُصْيَتَاهُ أَوْ شَلَّتَا؛ فَهُوَ كَالْمَوْجُوءِ؛

لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ؛ وَلِأَنَّ الْخِصَاءَ ذَهَابُ عَضْوٍ غَيْرِ مُسْتَطَابٍ يَطِيبُ اللَّحْمُ بِذَهَابِهِ، وَيَكْثُرُ وَيَسْمَنُ.

قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا زَادَ فِي لَحْمِهِ وَشَحْمِهِ أَكْثَرَ مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ. وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَالشَّعْبِيُّ،

وَالنَّخَعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. اهـ

مسألة [٩]: التي سقطت بعض أسنانها.

❁ في إجزائها خلافٌ عند الحنابلة، والشافعية، والصحيح إجزاؤها، وهو ترجيح شيخ الإسلام. انظر: "المجموع" (٤٠٢/٨) "الإنصاف" (٧٤/٤).

١٣٥ - وَعَنْ جَابِرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا إِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: نوع الحيوان الذي يضحى به.

❁ لا يجوز في الأضاحي إلا بهيمة الأنعام؛ لقوله تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤]، وهي: الإبل، والبقر، والغنم، يدخل فيه جميع أنواع الإبل من البخاتي، والعراب، وجميع أنواع البقر من الجواميس، والعراب، والدربانية، وجميع أنواع الغنم من الضأن، والمعز وأنواعها، ولا يجوز غير الأنعام من بقر الوحش. وحميره، والضبا وغيرها. هذا مذهب الجمهور، وهو قول مالك. والشافعي، وأحمد وغيرهم. وقالوا: قد بين الله الأنعام، وفصلها في سورة الأنعام.

وقال الجمهور: لا يجوز غير بهيمة الأنعام، ولا يجوز المتولد من الإنسي، والوحشي.

❁ وقال الحسن بن صالح: بقرة الوحش تجزئ عن سبعة، والطبي عن واحد.

❁ وقال الحنفية: ولد البقر الإنسية يجوز، وإن كان أبوه وحشياً.

❁ وقال ابن حزم: يجوز كل حيوان، وطير يؤكل لحمه؛ لحديث: «ومن راح في الساعة

الرابعة؛ فكأنها قرب دجاجة»، وحديث: «مثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة...».

والصحيح هو القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (٣٦٨/١٣) "المجموع" (٣٩٣-٣٩٤/٨)

«المجلد» (٩٧٧) «أضواء البيان» (٦٣٥/٥) «تفسير ابن كثير».

مسألة [٢]: ما هو الأفضل في الأضحية؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة أنَّ الأفضل البدنة، ثم البقرة، ثم الشاة، ثم شرك في بدنة، ثم شرك في بقرة؛ لحديث: «من راح في الساعة الأولى؛ فكأنما قرب بدنة...»، وقياسًا على الهدي.

✽ وذهب مالك إلى أفضلية الغنم على الإبل والبقرة؛ لأنَّ النبي ﷺ ضحَّى بكبشين، ولا يفعل إلا الأفضل.

✽ وقال ابن حزم: الأفضل ما طاب لحمه، وكثر وغلا ثمنه.
والقول الأول هو الصواب، والله أعلم. ويجزئ الذكر والأنثى بالإجماع.
انظر: «المغني» (١٣/ ٣٦٦) «المحلى» (٩٧٧) «المجموع» (٨/ ٣٩٥، ٣٩٧).

مسألة [٣]: أسنان الأصاحي المجزئة.

قال النووي رحمه الله في «المجموع» (٨/ ٣٩٤): رَأَجَعَت الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزِي مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْمَعْزِ، إِلَّا الثَّنِي، وَلَا مِنَ الضَّأْنِ إِلَّا الْجَذَعُ، وَأَنَّهُ يَجْزِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ إِلَّا مَا حَكَاهُ الْعَبْدَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجْزِي الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ. وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ يَجْزِي الْجَذَعُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْمَعْزِ، وَالضَّأْنِ، وَحَكَى صَاحِبُ «الْبَيَانِ» عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(١) كَالزَّهْرِيِّ، وَعَنْ عَطَاءٍ كَالْأَوْزَاعِيِّ، هَكَذَا نَقَلَ هَؤُلَاءِ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ يَجْزِي الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْزِي جَذَعُ الْمَعْزِ.

قال: دَلِيلُنَا عَلَى الْأَوْزَاعِيِّ حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ السَّابِقَ قَرِيبًا فِي «الصَّحِيحِينَ».

يعني حديث: إِنْ عِنْدِي عَنَاقًا هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ. قَالَ: «تَجْزِيكَ، وَلَا تَجْزِي أَحَدًا بَعْدَكَ»، وَفِي رَوَايَةٍ: إِنْ عِنْدِي جَذْعَةٌ مِنَ الْمَعْزِ...^(٢)

(١) إِنَّمَا لَفِظَ أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ كَمَا فِي «الْمَوْطِئِ» (١/ ٣٨٠) عَنْ نَافِعٍ، عَنْهُ، قَالَ فِي الضَّحَايَا وَالْبُذُنِ: الثَّنِي فَمَا فَوْقَهُ.

واحتج له - يعني الأوزاعي - بحديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا، فبقي عتود، فذكره للنبي ﷺ، فقال: «صَحَّحَ أَنْتَ بِهَا» رواه البخاري ومسلم^(١). قال أبو عبيد وغيره من أهل اللغة: العتود من أولاد المعز وهو مارعي وقوي. قال الجوهرى وغيره: وهو ما بلغ سنة. قال البيهقي: كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر. قال: وقد روينا ذلك من رواية الليث بن سعد، ثم ذكره بإسناده الصحيح عن عقبة قال: أعطاني رسول الله ﷺ غنماً أقسمها ضحايا بين أصحابي، فبقي عتود منها، فقال: «صَحَّحَ بِهَا أَنْتَ وَلَا رَخْصَةَ لِأَحَدٍ فِيهَا بَعْدَكَ» قال البيهقي^(٢): وإذا كانت هذه الزيادة محفوظة؛ كان هذا رخصة له كما رخص لأبي بردة بن نيار. وهذا التأويل الذي ذكره البيهقي متعين.

قال رحمه الله (٣٩٥ / ٨): وإن قيل: ظاهر حديث جابر المذكور في الكتاب أن الجذعة من الضأن لا تجزئ إلا إذا عجز عن المسنة. قلنا: هذا مما يجب تأويله؛ لأن الأُمَّة مجمعة على خلاف ظاهره كما سبق؛ فإنهم كلهم جوزوا جذع الضأن إلا ما سبق عن ابن عمر، والزهرى أنه لا يجزئ، سواء قدر على مسنة أم لا، فيحمل هذا الحديث على الأفضل، والأكمل، ويكون تقديره: (مستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة؛ فان عجزتم فجذعة ضأن)، والله أعلم. اهـ.

قلت: ويؤيد التأويل المذكور حديث مجاشع بن مسعود عند أبي داود (٢٧٩٩)، وابن ماجه (٣١٤٠) بإسناد صحيح. أن النبي ﷺ قال: «إِنْ الْجَذْعُ يَوْفِي مَا يَوْفِي مِنْهُ الشَّيْءُ»، وهو محمول على الضأن كما جاء في بعض الروايات عند البيهقي (٢٧٠ / ٩)، وغيره بلفظ: «إِنْ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ...».

وانظر: «المغني» (١٣ / ٣٦٧-٣٦٨) «سنن البيهقي» (٩ / ٢٧٠-٢٧١) «المحلى» (٩٧٥).

مسألة [٤]: معنى الجذعة، والمسنة.

المسنة، ويقال لها: الشنية. هي التي سقطت ثناياها، وطلعت لها أخرى.

٥٣٢
والجدعة: هو ما قَوِيَ من الحيوان ما لم يصِر ثنياً.

فالثني من الإبل ما استكمل خمس سنوات، ودخل في السادسة، والجدع منه ما استكمل أربع سنوات ودخل في الخامسة.

والثني من البقر ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة، والجدعة منها ما استكمل سنة ودخل في الثانية.

والثني من الماعز قيل: ما تمت له سنة، ودخل في الثانية، وهو الأشهر عند الحنابلة، وقول بعض الشافعية، وبعض أهل اللغة، وعليه فالجدعة منه ستة أشهر.

وقيل: الثني من الماعز ما تمت له سنتان، والجدع سنة، وهو الأشهر عند الشافعية، وأهل اللغة، ورجحه ابن حزم.

والثني من الضأن والجدع كالثني من الماعز وجدَّعه.

ومنهم من قال: جدع الضأن سبعة أشهر. ومنهم من قال: إن كان من شاتين فسبعة أشهر، وإن كان من هرمين فثمانية أشهر.

قيل لبعض أهل البادية: كيف تعرفون الضأن إذا أجذع؟ قالوا: لا تزال الصوفة قائمة على ظهره ما دام حَمَلاً، فإذا نامت الصوفة على ظهره؛ فقد أجذع.

انظر: "المغني" (١٣/ ٣٦٨-٣٦٩) "المجموع" (٥/ ٣٨٤، ٣٩٧، ٤١٦) "المحلى" (٩٧٥).

١٣٥١ - وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ، وَلَا نُضَحِّي بِغُورَاءٍ، وَلَا مُقَابِلَةً، وَلَا مُدَابِرَةً، وَلَا خَرْمَاءَ، وَلَا ثَرْمَاءَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

تقدم ذكر عدد من المسائل المتعلقة بهذا الحديث في دراسة الحديث رقم (١٣٤٩).

١٣٥٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمَ لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجَلَالِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ وَلَا أُعْطِيَ فِي جِرَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم إعطاء الجزار من الأضحية مقابل الجزارة.

ذهب الجمهور إلى تحريم ذلك لهذا الحديث، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة. ✽
ورخص في ذلك الحسن، وعبدالله بن عبيد بن عمير، فلعلهم لم يبلغهم الحديث ✽
المذكور. انظر: "المغني" (٣٨١ / ١٣) "المحلى" (٩٨٦).

مسألة [٢]: حكم بيع شيء منها؟

ذهب الجمهور إلى عدم جواز ذلك؛ لأنه قد حرم جعلها إجارة فكذلك البيع؛ ولأنها ✽

(١) ضعيف مرفوعاً، والراجح وقفه. أخرجه أحمد (٦٠٩) (٨٥١)، وأبو داود (٢٨٠٤)، والترمذي (١٤٩٨)، والنسائي (٢١٧ / ٧)، وابن ماجه (٣١٤٢)، وابن حبان (٥٩٢٠)، والحاكم (٢٢٤ / ٤)، وليس عند ابن حبان قوله (ولا نضحى ...) إلى آخره. وليس عندهم (ثرماء) بل (شرقاء). والحديث الراجح وقفه على علي في غير طريق ابن حبان. رجح ذلك الدارقطني كما في "العلل" (٣٨٠)، والبخاري في "التاريخ" (٢٣٠ / ٤). وأما طريق ابن حبان فهي مختصرة على قوله: (أمرنا أن نستشرف العين والأذن). وقد أخرجه كذلك ابن ماجه (٣١٤٣)، والنسائي (٢١٧ / ٧)، وفي إسنادهما حجية بن عدي

أضحية لله فلا يجوز بيع شيء منها، وهو مذهب أحمد، والشافعي.

✽ وذهب الحسن، والنخعي، والأوزاعي إلى أنه يرخص له أن يبيع الجلد، ويشتري له شيئاً ينتفع به في بيته.

✽ وقال أبو حنيفة: يبيع ما شاء منها، ولكن يتصدق بثلثها.

والصحيح هو القول الأول. انظر: "المغني" (٣٨٢/١٣) "المحلى" (٩٨٦) "المجموع" (٤٢٠/٨).

مسألة [٣]: الأكل من الأضحية والتصدق؟

استحب أهل العلم للمضحي أن يأكل من أضحيته؛ لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦].

ونقل عن بعض أهل العلم القول بوجوب الأكل منها؛ لظاهر الآية، وهو قول ابن حزم، والأقرب أن ذلك للاستحباب، والله أعلم.

واستحب أهل العلم أن يتصدق منها.

وهل يجوز له أكلها كلها دون أن يتصدق بشيء؟

✽ أجاز ذلك الشافعية، وأوجب الحنابلة، وابن حزم أن يتصدق بشيء؛ لظاهر الآية، وعزاه النووي لجمهور الشافعية.

انظر: "المحلى" (٩٨٥) "المجموع" (٤١٩/٨) "المغني" (٣٨٠/١٣) "الإنصاف" (٩٧/٤، ٩٨) "المجموع" (٤١٤-٤١٦).

فائدة: استحب كثير من الحنابلة، وبعض الشافعية أن يجعلها أثلاثاً، ثلثاً للأكل، وثلثاً للصدقة، وثلثاً للهدية، ونقل ذلك عن ابن مسعود. وذهب بعض الحنابلة، وهو قول للشافعي إلى استحباب جعلها نصفين: نصفاً للأكل، وآخر للصدقة؛ للآيتين السابقتين، واختاره ابن عثيمين. واختار الحنفية أن يتصدق بأكثر مما يأكل.

الصدقة. انظر: "المغني" (٣٧١ / ١٣) "الشرح الممتع" (٥٢٢-٥٢٣).

مسألة [٤]: هل يأكل من الأضحية المندورة؟

✽ مذهب أحمد، ومالك وغيرهما جواز الأكل منها؛ لأنَّ النذر بالأضحية محمول على ما عهد منها، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها والأكل منها، والنذر لا يغير من صفة المندور إلا الإيجاب.

✽ وقال الشافعي، والأوراعي، وداود: لا يؤكل منها؛ لأنها صارت واجبة، فهي كالكفارة، وجزاء الصيد.

والصحيح القول الأول، وأما الكفارة وجزاء الصيد؛ فإنها بدل وكفارة، فلا يصح أن يأكل منها. انظر: "المجموع" (٤١٨ / ٨).

مسألة [٥]: الادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاث.

كان منهيًا عن ذلك ثم نسخ ذلك، والأحاديث في ذلك كثيرة متراثرة، منها: حديث بريدة في "صحيح مسلم" (١٩٧٧)، أنَّ النبي ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث؛ فأمسكوا ما بدا لكم»، وجاء عن غيره من الصحابة بلفظ: «كلوا، وأدخروا، وتصدقوا»، وعلى جواز ذلك عامة أهل العلم.

انظر: "المغني" (٣٨١ / ١٣) "المجموع" (٤١٨ / ٨).

١٣٥٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: أَقَلُّ مَا يَجْزِي مِنَ الْأَضَاحِي.

❁ ذهب أكثر أهل العلم إلى أن أقل ما يجزئ من الأضاحي شاة، أو سُبُع بدنة، أو سبع بقرة.

واستدلوا على ذلك بحديث جابر المتقدم، وبحديث أبي أيوب الأنصاري عند ابن ماجة (٣١٤٧)، والترمذي (١٥٠٥) - وهو صحيح - قال: كان الرجل في عهد عليه السلام يضحّي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون، ويطعمون، ثم تباهى الناس فصار كما ترى. وبحديث أبي سريحة عند ابن ماجة (٣١٤٨)، قال: حملني أهلي على الجفاء بعد ما علمت من السنة، كان أهل البيت يضحون بالشاة، والشاتين، والآن يبخلنا جيراننا.

وهذا القول نقل عن علي، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وعائشة، وأنس رضي الله عنهم، وهو قول عطاء، وطاوس، والحسن، وسالم، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور، وأصحاب الرأي.

❁ وذهب سعيد بن المسيب، وإسحاق إلى أن البعير يجزئ عن عشرة.

واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أحمد (٢٧٥/١)، وغيره قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فحضرت الأضحى، فاشتركتنا بالبعير عن عشرة، والبقرة عن سبعة. وهو من طريق: الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن علباء بن أحر، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

قال البيهقي رحمه الله (٥/ ٢٣٥-٢٣٦): تفرد به الحسين بن واقد عن علباء بن أحمرا، وحديث جابر أصح. اهـ

واستدلوا على ذلك بحديث رافع بن خديج في "الصحيحين" أن النبي ﷺ عدل عشرة من الغنم ببيعير.^(١)

✽ وذهب مالك إلى أنه لا يشترك بالدم أكثر من واحد في جميع الأضاحي، وهو قول محمد بن سيرين، وحماد، والحكم، وصحَّ عن ابن عمر، وقيل: رجع عنه.

✽ وذهب ابن حزم إلى جواز الاشتراك حتى بالشاة، ويشترك بها الجماعة؛ لأنه فعل خير، ولا دليل على التحديد. انظر: "المغني" (١٣/ ٣٦٣) "المجموع" (٨/ ٣٩٨) "المحلى" (٩٨٤).

تنبيه: يجوز عند الجمهور أن يشرك الرجل أهل بيته في أضحيته؛ لحديث أبي أيوب، وأبي سريحة المتقدمين، وكره ذلك أبو حنيفة، والثوري؛ لأن الشاة لا تجزئ عن أكثر من واحد. والصحيح قول الجمهور، والاشتراك في الملك ليس كالاشتراك في الثواب، فالاشتراك في الثواب جائز عند الجمهور؛ لحديث عائشة المتقدم في أول الباب، ورجَّح ذلك العلامة ابن عثيمين، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/ ٣٦٥) "المجموع" (٨/ ٣٩٧) "الشرح الممتع" (٧/ ٤٦٢).

مسألة [٢]: إن كان بعض المشتركين يريد اللحم، فهل تجزئ عن الباقيين؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي صحة أضحية الباقيين، ولكل إنسان ما نوى.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الاشتراك إلا للمتقربين فقط.

✽ وذهب مالك كما تقدم إلى عدم جواز التشريك.

✽ وذهب ابن حزم إلى جوازه مطلقاً كما تقدم.

والصحيح قول أحمد، والشافعي.

انظر: "المغني" (١٣/ ٣٩٢) "المجموع" (٨/ ٣٩٨) "المحلى" (٩٨٤).

✽ أما التضحية عن الميت فأجازها أكثر الشافعية؛ قياساً على الصدقة، ولأنَّ ذلك ورد عن علي رضي الله عنه، ورفع، أخرج به البيهقي، وإسناده ضعيف.

✽ وذهب بعض الشافعية إلى عدم الجواز إلا أن يوصي بها الميت.

وقال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "الاختيارات" (ص ١٢٠): والتضحية عن الميت أفضل من الصدقة بثمنها. اهـ

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله (٧/ ٥٢٠): وليست الأضحية سنة للأموات؛ ولذلك لم يضح النبي ﷺ عن أحد ممن مات له، لا عن زوجته خديجة، وهي من أحب النساء إليه، ولا عن عمه حمزة وهو من أحب أعمامه إليه، ولا عن أحد أولاده الذين كانوا في حياته، وأولاده بضعة منه، وإنما ضحى عنه وعن أهل بيته، ومن أراد أن يدخل الأموات في العموم؛ فإن قوله قد يكون وجيهاً، ولكن تكون الأضحية عن الأموات هنا تبعاً لا استقلالاً.

قال: ولهذا لا يُشرع أن يُضحى عن الإنسان الميت استقلالاً؛ لعدم ورود ذلك عن النبي ﷺ. اهـ، انظر: "الشرح الممتع" (٧/ ٥٢٠) "المجموع" (٨/ ٤٠٦).

وأما التضحية عن الحي، فقد قال النووي رحمته الله في "المجموع" (٨/ ٤٠٦-٤٠٧): قال أصحابنا: وإذا ضحى عن غيره بغير إذنه؛ فإن كانت الشاة معينة بالنذر؛ وقعت عن المضحى عنه، وإلا فلا، كذلك قاله صاحب "العدة" وآخرون، وأطلق الشيخ إبراهيم المروروذي أنها تقع عن المضحى، قال هو وصاحب "العدة" وآخرون: ولو ذبح عن نفسه، واشترط غيره في ثوابها؛ جاز. قالوا: وعليه يُحمل الحديث المشهور عن عائشة -يعني الذي في أول الباب-. اهـ

مسألة [٤]: الذبح بنفسه، والتوكيل.

استحب أهل العلم للمضحى أن يذبح بنفسه؛ لأن النبي ﷺ ذبحها بنفسه. قالوا: فإن

❁ واختلفوا إن وُكِّلَ ذِمِّيًّا، فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدُ؛ لِأَنَّ الذَّمِيَّ وَإِنْ صَحَّتْ ذَبِيحَتُهُ؛ فَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ؛ فَلَا تَصَحُّ مِنْهُ الْأُضْحِيَّةُ وَالْهَدْيُ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ.

❁ وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَعِزَّاهُ النَّوَوِيُّ لِلْجُمْهُورِ إِلَى صَحَّةِ ذَلِكَ كَمَا يَصَحُّ ذَبْحُهُ، وَكَرَهُوا تَوْكِيلَ الذَّمِيِّ.

وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْمُتَقَرَّبَ بِالْأُضْحِيَّةِ هُوَ صَاحِبُهَا الْمُوَكَّلُ، وَإِنَّمَا الذَّمِيُّ مُجَرَّدُ ذَابِحٍ، وَذَبْحُهُ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انظر: "المجموع" (٤٠٧/٨) "المغني" (٣٨٩/١٣).

مسألة [٥]: هل يجب على الوكيل أن يذكر عند ذبحه عمن الأضحية؟
ليس بواجب بلا خلاف، وإن ذكر ذلك جاز؛ لما تقدم، وكرهه أبو حنيفة، وقد تقدمت المسألة. انظر: "المغني" (٣٩٠/١٣).

مسألة [٦]: هل للعبد أن يضحي؟

للعبد أن يضحي إذا أذن له سيده، وليس له ذلك بدون إذنه. انظر: "المغني" (٣٩٢/١٣).

مسألة [٧]: التضحية عن اليتيم من ماله.

❁ أجاز ذلك مالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَوَاسَاةَ لَهُ، وَلَا يَنْكَسِرُ قَلْبُهُ إِذَا رَأَى النَّاسَ يَأْكُلُونَ اللَّحْمَ وَهُمْ لَا يَأْكُلُونَ.

❁ وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْمَالِ بَدُونِ مَصْلَحَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وَرَجَّحَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَثِيمٍ أَنَّهُ يُضَحَّى عَنْهُمْ إِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ جَرَتْ بِذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يَضَحْ عَنْهُمْ انْكَسَرَتْ قُلُوبُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَلَا يُضَحَّى عَنْهُمْ.

انظر: "المغني" (٣٧٨/١٣) "الشرح المتع" (٥٢٧/٧).

مسألة [٨]: أيهما أفضل: التضحية. أم الصدقة بثمانها؟

قال ابن القيم رحمته الله في "تحفة المودود" (ص ٦٥): فكان الذبح في موضعه أفضل من الصدقة بثمانه، ولو زاد كاهدايا، والأصاحي؛ فإن نفس الذبح وإراقة الدم مقصود؛ فإنه عبادة مقرونة بالصلاة كما قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ ولهذا لو تصدق عن دم المتعة، والقران بأضعاف أضعاف القيمة لم يقيم مقامه، وكذلك الأضحية، والله أعلم. اهـ

وهذا القول هو الصحيح، وهو قول أحمد، وربيعة، وأبي الزناد وغيرهم.

❁ وذهب إلى تفضيل الصدقة الشعبي، وأبو ثور.

ورجح العلامة ابن عثيمين القول الأول.

انظر: "المغني" (١٣ / ٣٦١) "الشرح الممتع" (٧ / ٥٢١).

بَابُ الْعَقِيقَةِ

- ١٣٥٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحُسَيْنِ وَالحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَغَبْدُ الْحَقِّ، لَكِنْ رَجَحَ أَبُو حَاتِمٍ إِسْرَافَهُ. ^(١)
- ١٣٥٥ - وَأَخْرَجَ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ. ^(٢)
- ١٣٥٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ: أَنْ يُعَقَّ عَنِ الْعُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. ^(٣)

(١) حسن لغيره بدون تحديد العدد. أخرجه أبو داود (٢٨٤١)، وابن الجارود (٩١١) من طريق عبد الوارث عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به. قال أبو حاتم (١٦٣١): رواه وهيب وابن علية عن أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسل، وهذا مرسل أصح.

قال ابن الجارود (٩١١): ورواه الثوري وابن عيينة وحماد بن زيد وغيرهم عن أيوب لم يجاوزوا به عكرمة.

قلت: فالراجع المرسل. وقد رواه النسائي (١٦٦-١٦٥/٧)، من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به. وقال: كبشين كبشين. وقد رواه الطبراني (٢٥٦٨) من نفس الوجه. بدون قوله (كبشين كبشين).

والراجع في رواية قتادة الإرسال. قال أبو حاتم (١٦٣٣) في تعليقه نظير آخرى: إنما هو فتادة عن عكرمة قال: عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مرسل. اهـ.

قلت: فالصواب في الحديث الإرسال.

ولم شاهد من حديث بريدة بدون ذكر العدد. أخرجه أحمد (٣٥٥/٥)، والنسائي (١٦٤/٧)، بإسناد حسن بلفظ (عق عن الحسن والحسين).

(٢) مغل، والصواب فيه عن عكرمة مرسلًا. أخرجه ابن حبان (٥٣٠٩)، من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك قال: عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن حسن وحسين بكبشين. وأخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١٢٣٥) وقال: لا نعلم أحدًا تابع جريرًا عليه.

قلت: جرير بن حازم روى عن قتادة مناكير وهو ضعيف فيه، وقد أنكر عليه هذا الحديث كما في «الكامل» لابن عدي (٥٥٠/٢)، وقال أبو حاتم كما في «العلل» (١٦٣٣): أخطأ جرير في هذا الحديث

١٣٥٧- وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ نَحْوَهُ.^(١)

١٣٥٨- وَعَنْ سَمُرَةَ ٱللَّهِ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مَرَّتَيْنِ بِعَقِيْقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُخْلَقُ، وَيُسَمَّى». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

معنى العقيقة:

العقيقة: هي الذبيحة التي تُذبح عن المولود، سُميت بذلك من العَقِّ، وهو القطع؛ فإنَّ الذبيحة يُقطع حلقومها، والمريء، والودجين.

وهليل: سميت بذلك؛ لأنَّ شعر المولود يحلق معها، فسميت باسم ما كان معه، أو سببه.

انظر: "المجموع" (٨/ ٤٢٨) "المغني" (١٣/ ٣٩٣) "تحفة المودود" (ص ٤٧-).

مسألة [١]: حكم العقيقة.

ذهب جمهور العلماء وعامتهم إلى استحباب العقيقة.

= ابن مالهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة به. وإسناده ظاهره الحسن، لكن عبد الله بن عثمان صدوق له أوهام، وقد خالفه ابن جريج وهو ثقة فرواه عن يوسف به موقوفًا على عائشة، أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٣٢٨).

وقد أخرج ابن أبي شيبة (٨/ ١٧٦)، وإسحاق (١٠٣٣)، من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن عائشة قالت: السنة عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة. وإسناده حسن وله حكم الرفع. (١) صحيح لغيره. أخرجه أحمد (٦/ ٣٨١) (٦/ ٤٢٢)، وأبوداود (٢٨٣٤)، والنسائي (٧/ ١٦٥)، والترمذي (١٥١٦)، وابن ماجه (٣١٦٢)، وله إسناده فيه محمد بن سباع بن ثابت وهو مجهول، وإسناده فيه حبيبة بن ميسرة مجهولة، وإسناده ثالث فيه سباع بن ثابت رجح الحافظ صحبته، فعليه يكون إسناده صحيحًا، وبعضهم يجعله من التابعين فيكون مجهول الحال. وفي أسانيد الحديث اختلاف كثير، وأرجو أن يكون حسنًا بالطرق التي ذكرتها. وانظر: "تحقيق المسند" (٤٥/ ١١٣-١١٩).

وله شاهد من حديث أسماء بنت يزيد: أخرجه أحمد (٦/ ٤٥٦)، بإسناده حسن، وآخر عن عبد الله ابن عمرو، أخرجه أحمد (٢/ ١٨٢-١٨٣)، وإسناده حسن، فالحديث صحيح بشواهد.

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٥/ ٧، ٨)، وأبوداود (٢٨٣٨)، والنسائي (٧/ ١٦٦)، والترمذي (١٥٢٢)،

واستدلوا على ذلك بأحاديث الباب، واستدلوا على عدم الوجوب بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عند أحمد (١٨٢/٢)، وأبي داود (٢٨٤٢): «من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فعن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة»، وهو حديث حسن.

❀ وذهب الحنفية إلى كراهتها؛ لقوله ﷺ حين سئل عن العقيقة: «لا أحب العقوق».

وأجيب عنهم بأنَّ في الحديث نفسه (كأنه كره الاسم) ثم قالوا له: إنما نسألك عن أحدنا يولد له. فقال: «من ولد له ولد؛ فأحب أن ينسك عنه فليفعل، عن الغلام شاتان...».

❀ وذهب الحسن، وداود الظاهري إلى وجوب العقيقة؛ لحديث سمرة بن جندب، وهو قولٌ لبعض الحنابلة.

واحتجوا أيضًا بحديث سلمان بن عامر في «البخاري» (٥٤٧٢): «مع الغلام عقيقته، فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه الأذى».

وقول الجمهور هو الصواب؛ لما تقدم.

انظر: «المغني» (٣٩٣/١٣) - «المجموع» (٤٤٧/٨) «تحفة المودود» (ص ٣٥-٥٤).

مسألة [٢]: هل يُكره التسمية بالعقيقة؟

جاء في عدد من الأحاديث ذكر (العقيقة)، وفي الحديث المتقدم: «لا أحب العقوق».

قال ابن القيصر رحمه الله في «تحفة المودود» (٥٤): والتحقيق في الموضعين كراهة هجر الاسم المشروع من (العشاء، والنسيكة) والاستبدال به اسم (العقيقة، والعتمة) فأما إذا كان المستعمل هو الاسم الشرعي، ولم يهجر، وأطلق الآخر أحيانًا؛ فلا بأس بذلك، وعلى هذا تتفق الأحاديث، وبالله التوفيق. اهـ

مسألة [٣]: معنى قوله ﷺ: «مُرَّتَهُنَّ بِعَقِيقَتِهِ».

❀ قال ابن القيصر رحمه الله في «تحفة المودود» (ص ٧٢-٧٤): وقد اختلف في معنى هذا

الحبس والارتهان، فقالت طائفة: هو محبوس مرتين عن الشفاعة لوالديه. كما قال عطاء، وتبعه عليه الإمام أحمد، وفيه نظر لا يخفى؛ فإن شفاعة الولد في الوالد ليست بأولى من العكس، وكونه والدًا له ليس للشفاعة فيه، وكذا سائر القربات، والأرحام.

ثم ذكر الأدلة في أَنَّ الشفاعة لا تكون إلا لمن أذن الله له، ورضي عنه، وعن المشفوع له.

ثور قال: فمن أين يقال إن الولد يشفع لوالده فإذا لم يعق عنه حبس عن الشفاعة له ولا يقال لمن لم يشفع لغيره إنه مرتين ولا في اللفظ ما يدل على ذلك

ثور قال: وقد جعل الله سبحانه النسيكة عن الولد سببا لفك رهانه من الشيطان الذي يعلق به من حين خروجه إلى الدنيا وطعن في خاصرته فكانت العقيقة فداء وتخليصا له من حبس الشيطان له وسجنه في أسرهِ ومنعه له من سعيهِ في مصالح آخرته التي إليها معاده. اهـ وهذا القول الذي اختاره ابن القيم قولٌ قريب، واختاره العلامة ابن عثيمين.

قال رحمه الله كما في "الشرح الممتع" (٧/ ٥٣٥): المعنى أنه محبوس عن الانطلاق والانشرح، وكذلك عن الحماية من الشيطان. اهـ

قلت: فيكون مثل تسمية الرجل عند الجماع، ولم يقل أحدٌ بوجوبها؛ فكذلك ههنا، وقد قيل: إن المقصود بالحديث التشبيه بالرهن؛ ليدل على الوجوب. وظاهره غير مقصود. وانظر: "سبل السلام"، و"نيل الأوطار".

مسألة [٤]: العدد الذي يذبح في العقيقة.

✽ أكثر أهل العلم على أنه يُذبح عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة. وهذا قول ابن عباس، وعائشة^(١)، وأحمد، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بحديث أم كرز الكعبية المذكور في الباب مع الشواهد التي ذكرناها.

(١) عائشة رضي الله عنها، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال: «عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة».

✽ وذهب مالك، وأبو جعفر الصادق إلى أنه يذبح عنها شاة، الذكر والأنثى.

واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في أول الباب، وهو حديث معل بالإرسال، واختلف فيه في ذكر العدد، وثبت هذا القول عن ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد صحيح كما في «المصنفين» و«الموطأ»، وهو قول القاسم، وعروة، والزهري.

✽ ونقل عن الحسن، وقتادة إلى أنه لا يعق عن الجارية، ولعلها تمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم: «كل غلام مرتهن بعقيقته»، والغلام اسم للذكر دون الأنثى.

والصحيح هو قول الجمهور، وأثر ابن عمر يدل على الإجزاء بواحدة، ويؤيده حديث سلمان بن عامر الذي في الباب، وحديث بريدة عند أبي داود (٢٨٤٣) بإسناد حسن، قال: كنا في الجاهلية إذا وُلِدَ لأحدنا غلام ذبح شاة، ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الإسلام كنا نذبح شاة، ونحلق رأسه، ونلطخه بزعفران.

والأفضل شاتان لمن قدر، ومن لم يقدر فعلى استطاعته ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمر؛ فأتوا منه ما استطعتم»، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٣٩٥/١٣) «تحفة المودود» (ص ٦٥-) «الفتح» (٥٤٧٢) «الشرح المتع» (٥٣٧/٧) «المجموع» (٤٤٧/٨) «البداية» (١٦/٣-) «ابن أبي شيبة» (٥٠/٨) «عبد الرزاق» (٣٢٨/٤-).

مسألة [٥]: الوقت الذي يستحب فيه الذبح للعقيقة؟

✽ عامة أهل العلم على أن المستحب أن يكون يوم سابع المولود من ولادته؛ لحديث سمرة بن جندب الذي في الباب، إلا أن مالكا، والشافعي في قول لا يعدان يوم الولادة من السبعة؛ إلا أن يولد قبل الفجر من ليلة ذلك اليوم.

✽ والذي يظهر أنه يعد من السبعة، وهو قول الحنابلة، وغيرهم.

✽ فإن فات اليوم السابع؛ فاستحب الجمهور أن يذبح في السابع الثاني، وهو قول

واستدلوا على ذلك بأثر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: وليكن ذلك يوم السابع؛ فإن لم يكن ففي أربعة عشر؛ فإن لم يكن ففي إحدى وعشرين.

إلا أن مالكا لم يقل بالسابع الثالث.

وأثر عائشة رضي الله عنها أخرجه الحاكم (٢٣٨-٢٣٩/٤)، وضعفه العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء» (٣٩٥-٣٩٦/٤)، وأعله بالانقطاع، والإدراج.

وقد جاء في ذلك حديث مرفوع، أخرجه البيهقي (٣٠٣/٩) من طريق: إسماعيل بن مسلم، عن قتادة، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً: «العقيقة تُذبح لسبع، ولأربع عشرة، ولإحدى وعشرين»، وإسماعيل بن مسلم شديد الضعف. وعند الحنابلة بعد الأسبوع الثالث اختلاف في اعتبار ذلك.

❁ وذهب الليث، وابن سيرين إلى عدم اعتبار الأسابيع؛ إلا الأسبوع الأول، وهو أقرب، والله أعلم.

قال ابن القيم رحمته الله (ص ٦٣): والظاهر أن التقيد بذلك استحباب، وإلا فلو ذبح عنه في الرابع، أو الثامن، أو العاشر، أو ما بعده؛ أجزاء، والاعتبار بالذبح لا بيوم الطبخ والأكل. اهـ.

انظر: «المغني» (٣٩٦/١٣) «التحفة» (ص ٦٢-) «ابن أبي شيبه» (٥٢/٨) «عبدالرزاق» (٣٣٢/٤-) «المجموع» (٤٣١/٨) «الفتح» (٥٤٧٢) «البداية» (١٧/٣).

مسألة [٦]: من لم يعق عنه كبر؟

جاء حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن نفسه بعد النبوة، وفي إسناده عبدالله بن محرز، وهو متروك، أخرجه عبدالرزاق (٣٢٩/٤)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.

وله طريق أخرى عند الطبراني في «الأوسط» (٩٩٨)، وفيه: عبدالله بن المثني، وهو

✽ فذهب عطاء، والحسن، وابن سيرين إلى أن له أن يعق عن نفسه.

✽ وذهب أحمد إلى أنه لا يعق، وذلك لأن هذا مستحب للوالد على ولده، وعليه أكثر

الحنابلة. وقال مرة: من فعله؛ لم أكرهه. ومرة: من فعله؛ فحسن.

✽ وللشافعية قولان في استحبابها، وعدم ذلك.

قال أبو عبدالله: الذي يظهر - والله أعلم - عدم استحباب ذلك؛ لعدم وجود دليل

صحيح يدل على ذلك. انظر: «المغني» (٣٩٧/١٣) «التحفة» (ص ٨٧-٨٨) «المجموع» (٨/٤٣١).

مسألة [٧]: إذا مات الطفل قبل اليوم السابع؟

✽ مذهب الحنابلة، والشافعية أنها تستحب العقيقة عنه؛ لأنها تُشرع بالولادة؛ لحديث:

«كُلُّ غلام مرتين بعقيقته»، وحديث: «مع الغلام عقيقته»، وعموم سائر الأحاديث.

✽ وذهب مالك، والحسن إلى عدم استحبابها عند ذلك؛ لحديث: «تذبح عنه يوم

سابعه».

ورجَّح العلامة ابن عثيمين رحمته الله القول الأول، وكذلك العلامة ابن باز رحمته الله كما في

«فتاوى اللجنة»، وهو الصواب، والله أعلم.

انظر: «المجموع» (٨/٤٤٨) «الإنصاف» (١٠١/٤) «الشرح الممتع» (٧/٥٣٩).

فائدة: العقيقة أفضل من التصدق بثمنها، قاله أحمد، والشافعية، وابن المنذر، واختاره

ابن القيم. انظر: «المغني» (١٣/٣٩٥) «التحفة» (ص ٦٥) «المجموع» (٨/٤٣٣).

مسألة [٨]: هل تجزئ العقيقة بغير الغنم؟

✽ ذهب الجمهور إلى الإجزاء، ثبت عن أنس رضي الله عنه، كما في «مصنف ابن أبي شيبة»

(٨/٥٧) بإسناد لا بأس به، أنه كان ينحر الجزور.

وهو قول الحنابلة، والشافعية، والمالكية؛ لأن الإبل، والبقر أعظم أجراً من الشاة،

✽ وذهب ابن حزم إلى عدم الإجزاء، وثبت عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر أنه قيل لها: هلاً عقلت جزوراً؟ قالت: معاذ الله، كانت عمتي عائشة تقول: على الغلام شاتان، وعلى الجارية شاة. أخرجه عبدالرزاق (٣٢٨/٤) بإسناد صحيح.

واستدل ابن حزم على ذلك بظاهر الأدلة، ففي كلها «شاة»، وحديث سلمان بن عامر مبين بالأدلة الأخرى، وإلا فيقال: أهريقوا دم طائر. وبها شاء؛ للحديث المذكور، وهذا اختيار أبي الشيخ الأصبهاني، والبندنجي من الشافعية.

قال أبو عبدالله وفقه الله: الاقتصار على ما جاء في الحديث أولى، ومن عَقَّ بجزور فأرجو أن يجزئه، والله أعلم.

انظر: «المجموع» (٤٤٨/٨) «التحفة» (ص ٨٢-) «الفتح» (٥٤٧٢) «المحل» (١١١٤) «البداية» (١٦/٣).

مسألة [٩]: شروط العقيقة.

✽ ذهب الجمهور إلى أن العقيقة يُشترط فيها ما يُشترط في الأضاحي في السن، والخلو من العيوب؛ قياساً على الهدى، والأضاحي.

✽ وذهب ابن حزم، والشوكاني إلى عدم اشتراط ذلك، وهو الصحيح؛ لعدم وجود دليل يدل على الاشتراط.

والأفضل بإجماعهم أن يستسمنها، وأن تكون خالية من العيوب.

ويستحب في الشاتين أن تكونا متماثلتين بمعنى: متقاربتين في السن، والحجم؛ لقوله

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «متكافئتان».

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أن العقيقة لا يكسر عظامها، وإنما تفرق تفريقاً، ثبت ذلك عن عائشة رضي الله عنها، كما في «مصنف ابن أبي شيبة»، وبه قال عطاء، وابن جريج، وأحمد، والشافعي.

❁ وذهب الزهري، ومالك إلى جواز تكسير عظامها كالأضاحي، والهدي، وهو الصحيح، وهو اختيار ابن حزم، والشوكاني.

انظر: "المغني" (٣٩٩/١٣، ٤٠١) "المجموع" (٤٤٨/٨) "المحلى" (١١٤) "ابن أبي شيبة" (٥٥/٨) "النيل" (٢١٤٠) "التمهيد" (٤٠١/١٠) "التحفة" (ص ٧٧، ٨٠).

مسألة [١٠]: تلطيط رأس الطفل من دم العقيقة.

❁ ذهب جمهور الفقهاء، والمحدثين إلى كراهة ذلك، وقالوا: كان هذا من عمل الجاهلية، ثم نسخه الإسلام، وأبطله.

ففي حديث بريدة رضي الله عنه عند أبي داود (٢٨٤٣)، وغيره، قال: كنّا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح له شاة، ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الإسلام كنا نذبح شاةً، ونحلق رأسه، ونلطّخه بزعفران. وهو حديث حسن.

واستدلوا بحديث سلمان بن عامر: «فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه الأذى».

❁ وذهب الحسن، وقتادة إلى استحباب تلطيط رأس الطفل من دم العقيقة.

واستدلّ لهذا القول بحديث: «ويحلق رأسه ويدمي»، وهذه الرواية تصحيف كما أبانه العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء»، والمشهور في لفظ الحديث: «ويُسَمَّى» من التسمية. والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (٣٩٨/١٣) "المجموع" (٤٤٨/٨).

فائدة: يجزئ صاحب العقيقة توزيعها، وتفريق لحمها، والأفضل طبختها، والدعوة إليها، أو الإهداء منها مطبوخًا.

انظر: "التحفة" (ص ٧٥-٧٦) "المجموع" (٤٣٠/٨).

فائدة: بيع جلد العقيقة، ورأسها، وسقطها فيه قولان في مذهب أحمد، والأصح عن أحمد جواز بيعها، لكن مع الصدقة بثمانها، ورجّح ابن قدامة عدم الجواز.

مسألة [١١]: حلق شعر المولود يوم سابعه.

استحب أهل العلم أن يحلق شعر الغلام يوم سابعه؛ لحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه الذي في الباب.

وهل يحلق شعر الأنثى؟

✽ استحبه الشافعية، وبعض الحنابلة. والذي عليه أكثر الحنابلة أن الحلق للذكر فقط، وهو ظاهر اختيار ابن عثيمين رحمته الله.

انظر: "المجموع" (٤٣٢/٨) "الإنصاف" (١٠٢/٤) "المغني" (٣٩٧/١٣) "الشرح الممتع" (٥٤٠/٧).

فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: القَزْعُ.

في «الصحيحين» عن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْقَزْعِ.

وَالْقَزْعُ: أَنْ يَحْلُقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ، وَيُتْرِكَ بَعْضُهُ، وَالْقَزْعُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَحْلُقَ مِنْ رَأْسِهِ مَوَاضِعَ مِنْ هَهُنَا، وَهَهُنَا، مَأْخُوذٌ مِنْ (تَقَزُّعِ السَّحَابِ) وَهُوَ تَقَطُّعُهُ.

الثَّانِي: أَنْ يَحْلُقَ وَسْطَهُ، وَيُتْرِكَ جَوَانِبَهُ كَمَا يَفْعَلُهُ شِمَاسَةُ النَّصَارَى.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَحْلُقَ جَوَانِبَهُ، وَيُتْرِكَ وَسْطَهُ، كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَوْبَاشِ، وَالسَّقَطِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَحْلُقَ مُقَدَّمَهُ، وَيُتْرِكَ مُؤَخَّرَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْقَزْعِ.

انظر: «تحفة المودود» (ص ١٠٠).

مسألة [٢]: التَّصَدُّقُ بِزِنَةِ الشَّعْرِ وَرَقًا.

استحب جمهور الفقهاء أَنْ يَتَصَدَّقَ بِوِزْنِ الشَّعْرِ فِضَّةً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ،

وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ؛ لَمَّا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ فَاطِمَةَ أَنْ تَتَصَدَّقَ بِوِزْنِ شَعْرِ

الْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ مِنَ الْفِضَّةِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِمَجْمُوعِ طَرَقِهِ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الْعَلَامَةُ

الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الإرواء» (١١٧٥).

انظر: «المغني» (٣٩٧/١٣) «الإنصاف» (١٠٢/٤) «المجموع» (٤٣٢/٨) «التحفة» (ص ٩٧-)

«البداية» (١٧/٣).

مسألة [٣]: تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ.

يُشْرَعُ تَسْمِيَتُهُ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَتُشْرَعُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَوْ فِي يَوْمِ وَلَادَتِهِ، فَقَدْ سَمَّى النَّبِيَّ

لَدَهُ إِبْرَاهِيمَ فِي يَوْمِ وَلَادَتِهِ، وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَالِحَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ.

وأحبُّ الأسماء إلى الله: عبدالله، وعبدالرحمن كما في "مسلم" عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وهو قول الجمهور، وعن سعيد بن المسيب: أحبُّ الأسماء إليه أسماء الأنبياء، ورجَّح ابن القيم قول الجمهور (ص ١١٢).

ويستحبُّ للأب أن ينتقي لولده اسماً حسناً، ولا يجوز أن يعبد لغير الله، ويكره ما فيه قبح، أو تزكية، أو ذم.

والتسمية حقٌّ للأب دون الأم.

قال ابن القيم رحمته الله: هذا مما لا نزاع فيه بين الناس.

قال، والأحاديث المتقدمة تدل على هذا، وهذا كما أنه يدعى لأبيه لا لأمه، قال تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥]. اهـ "التحفة" (ص ١٣٥).

مسألة [٤]: ختان المولود.

الختان: مصدر ختن يختن، وهو في حق الغلام قطع القلفة، والغرلة التي في أعلى الذكر، وفي الجارية قطع شيء يسير من الجلد التي في أعلى فرجها، وشكلها كعُرف الديك.

والختان يسمى به موضع الختن، ومنه حديث: «إذا التقى الختانان؛ وجب الغسل»، فختان الرجل هو الحرف المستدير على أسفل الحشفة، وختان المرأة هي جلدة كعُرف الديك فوق الفرج. "تحفة المودود" (ص ١٥٢).

مسألة [٥]: حكم الختان.

ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى وجوبه، وهو قول الشعبي، وربيعة، والأوزاعي، ويحيى الأنصاري، ومالك، والشافعي، وأحمد.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]،

واستدلوا بحديث: «ألقى عنك شعر الكفر، واختن»، وهو حديث ضعيف جداً.^(١)

واستدلوا بقول ابن عباس رضي الله عنهما -وهو صحيح عنه كما في «تحفة المودود»-: الأقف لا تقبل له صلاة، ولا تؤكل ذبيحته.

وقالوا: الختان من أظهر الشعائر التي يفرق بها بين المسلم والنصراني؛ فوجب إظهارها. وقالوا: يجوز كشف العورة له، فلو لم يجب؛ لما جاز ذلك؛ لعدم وجود ضرورة أخرى، أو مداواة. وكذلك يجوز للختان النظر للعورة، ولو لم يجب لما ارتكب فيه المحذور.

وقالوا: إن الأقف تبقى فيه بعض النجاسات من البول، والمذي. وأشار إلى ذلك ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: لا تقبل له صلاة.

وقالوا: فيه إيلا م للمختون، ويعرض الطفل للتلف، ويخرج الولي من ماله أجرة الختان، وثمان الدواء، ولا يضمن سرايته بالتلف، ولو لم يكن واجباً؛ لما جاز ذلك.

✽ وذهب بعضهم إلى أنه سنة غير واجب، وهو قول الحسن، وأبي حنيفة، وبعض الشافعية، وبعض المالكية، وابن أبي موسى الحنبلي.

واستدلوا بحديث: «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء».^(٢)

(١) أخرجه أحمد (٤١٥/٣)، وأبو داود (٣٥٦)، والبيهقي (١٧٢/١)، وغيرهم، من طريق ابن جريح: أخبرت عن عثيم بن كليب، عن أبيه، عن جده، به. وهذا إسناد ضعيف؛ شيخ ابن جريح لم يُسمَّ، وعثيم مجهول الحال، وأبوه مجهول لا يعرف، وذكر ابن عدي (٢٢٣/١) أنَّ المبهم هو إبراهيم بن أبي يحيى. قلت؛ وهو كذاب.

(٢) أخرجه أحمد (٧٥/٥)، وابن أبي شيبة (٥٨/٩)، والطبراني (٧١١٢) (٧١١٣)، والبيهقي (٣٢٥/٨)، وفي إسناده: حجاج بن أرطاة مدلس، وقد عنعن، وفيه ضعف، وقد اضطرب في إسناد الحديث، وفي تعيين صحابه، فجعله مرة عن أسامة بن عمير، ومرة عن شداد بن أوس، ومرة عن أبي أيوب. وله طريق أخرى عند البيهقي (٣٢٤/٨) من غير طريق حجاج، عن ابن عباس، ولكن رجح البيهقي أنه من طريق علي بن زيد.

وقالوا: لم يأمر النبي ﷺ كل من أسلم بالختان، وقد قرنه النبي ﷺ بالمسنونات بحديث: «الفطرة خمس...».

وقالوا: المقصود بالآية: ﴿آتَيْتُمْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ في التوحيد، وأما حديث: «ألق عنك شعر الكفر، واختتن»؛ فهو ضعيف.

وقالوا: ليس كل ما كان من الشعائر يجب، فهناك شعائر لا تجب، كالتلبية، وسوق الهدي.
وقالوا: كونه معرض لفساد طهارته إنما يلام عليه إن كان ذلك باختياره.
وقالوا: كشف العورة جائز، وإن لم يكن واجباً لإقامة السنة.

وأجاب الجمهور عن أدلة هؤلاء بأنَّ حديث: «الختان سنة للرجال» ضعيف، وليس فيه دلالة؛ لأنَّ السنة بمعنى الطريقة، ويؤيده أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يرى وجوب الختان؛ مع أنه ممن قال بذلك.

وأما اقترانه بالمسنونات؛ فدلالة الاقتران ضعيفة، ولا تسليم في أنَّ ما اقترن به ليس واجباً. وأما كونه ﷺ لم يأمر من أسلم بذلك؛ فلكونه كان أمراً معروفاً عن المسلمين.
وأما قولكم عن الملة: (هي التوحيد) فغير صحيح، بل الملة هي الدين.
ولم يسلموا لهم ببقية الأجوبة.

❁ وذهب الإمام أحمد في رواية عنه إلى وجوبه على الرجال، وإلى كونه سنة للنساء.
ورجَّح هذا القول العلامة ابن عثيمين في «الشرح الممتع»؛ لأنَّ المرأة لا تتأثر طهارتها بعدم ختانها بخلاف الرجل، وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: «تحفة المودود» (ص ١٦٢-) «الشرح الممتع» (١/ ١٣٣) «نيل الأوطار» (١/ ١٣١).

حين قبض النبي ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون. وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك.

❁ فذهب الجمهور إلى أنه يجب قبل البلوغ، وليس في تحديده قبل ذلك شيء إنما هو أقوال لأهل العلم.

قال ابن القيم رحمه الله في "تحفة المودود" (ص ١٨٤-): وقال ابن المنذر في ذكر وقت الختان: وقد اختلفوا في وقت الختان، فكرهت طائفة أن يختن الصبي يوم سابعه، كره ذلك الحسن البصري، ومالك بن أنس خلافاً على اليهود، وقال الثوري: هو خطر. قال مالك: والصواب في خلاف اليهود، قال: وعامة ما رأيت الختان ببلدنا إذا أئغر. وقال أحمد بن حنبل: لم أسمع في ذلك شيئاً. وقال الليث بن سعد: الختان للغلام ما بين السبع سنين إلى العشرة. قال ابن المنذر: ليس في هذا الباب شيء يثبت، وليس لوقوع الختان خبر يرجع إليه، ولا سنة تستعمل، فالأشياء على الإباحة، ولا يجوز حظر شيء منها إلا بحجة، ولا نعلم مع من منع أن يختن الصبي لسبعة أيام حجة. اهـ

والصحيح قول أحمد، وابن المنذر، والأفضل تعجيله في الشهر الأول؛ لأنه لا يحصل للطفل فيه ضرر كبير، والله أعلم.

انظر: "تحفة المودود" (ص ١٨٤-١٨٥).

كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنَّدْوَرِ

١٣٥٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَخْلِفُ بِأَيْمِهِ، فَتَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٣٦٠ - وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، [وَلَا تَخْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ] وَلَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ». ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين مع ذكر مجموعة من المسائل الملحقة

الْإِيمَانُ: جَمْعُ يَمِينٍ، وَهُوَ الْقَسَمُ وَالْحَلْفُ، وَيُرَادُ بِهِ تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بِذِكْرِ مُعْظَمِ بَصِيغَةِ مَخْصُوصَةٍ. «الشرح المتع» (٦/ ٣٨٥).

مسألة [١]: حكم اليمين.

قد يكون واجباً، أو مستحباً، أو محرماً، أو مكروهاً، أو مباحاً.

مثال اليمين الواجب:

اليمين عند الحاكم؛ لدفع الظلم عن شخص معين، فلو ادَّعَى على مال يتيم دعوة باطلة، وتوجه اليمين على وليه، فيجب عليه اليمين.

فضابطها: أن ينجي بها إنساناً من الهلكة، أو يدفع عنه أو عن عرضه، أو ماله، أو يدفع بها عن نفسه، مثل أن يُدَّعَى عليه القتل، وهو بريء.

واليمين المستحب:

هو الذي تتعلق به مصلحة من إصلاح بين متخاصمين، أو إزالة حقد من قلب مسلم

عن الحالف، أو غيره، أو دفع شر.

واليمين المحرمة:

إذا كانت على فعل محرم، أو على ترك واجب، أو كانت اليمين على شيء هو فيه كاذب.

واليمين المكروهة:

هو الحلف على فعل مكروه، أو ترك مندوب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

واليمين المباحة:

مثل الحلف على فعل مباح، أو تركه، والحلف على الخبر بشيء وهو صادق فيه، أو يظن أنه صادق فيه.

انظر: "المغني" (١٣/ ٤٤٠-٤٤٤) "الشرح الممتع" (٦/ ٣٨٧-٣٨٨).

تنبيه: كره أهل العلم الإكثار من الأيمان بدون حاجة، واستدل بعضهم على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وبعضهم استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ [القلم: ١٠].

انظر: "الشرح الممتع" (٦/ ٣٨٧) "المغني" (١٣/ ٤٣٩).

تنبيه آخر: الحكم على اليمين بالكراهة، والإباحة، والتحريم لا ينافي أن اليمين عبادة محبوبة إلى الله للتعظيم الحاصل بها؛ ولذلك فلا يجوز الحلف بغير الله، بل هو شرك بالله.

مسألة [٢]: الحلف على فعل طاعة، أو ترك معصية.

✽ ذهب الشافعية، وبعض الحنابلة إلى أنه مستحب؛ لأن ذلك يدعو إلى فعل الطاعات، وترك المعاصي.

✽ وذهب بعض الحنابلة إلى أنه لا يستحب؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يفعلون

النذر، وقد نهى النبي ﷺ عن النذر وقال: «لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل».^(١)
انظر: «المغني» (١٣/ ٤٤١).

مسألة [٣]: الحلف على الحقوق عند الحاكم.

✽ كره ذلك الشافعية، وبعض الحنابلة؛ خشية أن يوافق قدرٌ بلاءً، فيقال: يمينه.

✽ وأجاز ذلك جماعة من الحنابلة؛ لأنه حقٌ من حقوقه؛ فله أن يحلف على حقه، وهذا

القول هو الصواب، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣/ ٤٤٢).

مسألة [٤]: الذي تصح منه اليمين.

تصح اليمين من كل مكلف مختار قاصد لليمين، فلا تصح اليمين من مجنون، ولا طفل.

واختلفوا هل تصح من المكره؟

✽ فأكثر الفقهاء على أنها لا تصح منه؛ لأنه غير مريد لليمين، وقد قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ

يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾

[المائدة: ٨٩]، وهذا قول الشافعي، ومالك، وأحمد.

✽ وقال أبو حنيفة: تنعقد يمين المكره؛ لأنها يمين مكلف. وهو قولٌ ضعيف.

والصحيح قول الجمهور.

واختلفوا هل تصح يمين السكران؟

على قولين تقدم ذكرهما في مسألة طلاق السكران.

واختلفوا هل تصح يمين الكافر، أم لا؟

✽ فذهب الجمهور إلى صحة يمينه كما يصح نذره.

واستدلوا على صحة النذر بحديث عمر رضي الله عنه: «إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في

المسجد الحرام... الحديث، وهو في «الصحيحين»، وهذا قول أحمد، والشافعي، وأبي ثور،

❁ وذهب الثوري، وأصحاب الرأي إلى أن يمينه لا تنعقد؛ لأنه ليس من أهل التكليف. والصحيح قول الجمهور.

واختلفوا هل تلزمه الكفارة إذا حنث؟

❁ فقال أحمد: تلزمه مطلقاً، سواء حنث قبل الإسلام، أو بعده.

❁ وعند الشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر تلزمه إذا حنث بعد الإسلام. وهذا أقرب؛ لحديث: «الإسلام يهدم ما كان قبله». «المغني» (٤٣٦/١٣).

مسألة [٥]: الحلف بغير الله، وصفاته.

الحلف بغير الله تعالى شرك؛ لقوله ﷺ: «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك»، ^(١) وقد نهى عنه النبي ﷺ بأحاديث كثيرة متواترة، منها: حديث عمر، وعبدالرحمن بن سمرة اللذان في الباب.

ويكون شركاً أكبر إن كان مُعَظِّماً للمخلوق كتعظيمه الله، أو أشد.

انظر: «المغني» (٤٣٦/١٣) «شرح كتاب التوحيد» لابن باز، وللعثيمين.

مسألة [٦]: اليمين المنعقدة.

إذا حلف الإنسان بالله؛ انعقدت يمينه بلا خلاف، وتنعقد بأسماء الله وصفاته، سواء كان الاسم مختصاً بالله أم لا؟ وسواء كانت الصفة ذاتية أو فعلية.

فمن الأسماء المختصة بالله: (الله، والرحمن، والأول، والآخر، والحي الذي لا يموت، ورب العالمين) وما أشبه ذلك.

ومن الأسماء المشتركة: (العزيز، الرحيم، الملك، القادر، المؤمن) وغيرها.

ومن الصفات الذاتية: (عزة الله، وكبريائه، وجلاله، وعظمته، وعلمه، وحكمته،

ومن الصفات الفعلية: (مجيء الله، ونزول الله إلى السماء الدنيا).

✽ والقول بجواز الحلف بالصفات الذاتية، والفعلية هو مذهب الشافعية، والحنابلة،

وقال به بعض المالكية، وهو الصحيح؛ لورود ذلك في الكتاب والسنة.

✽ وذهب بعض المالكية إلى جواز الحلف بالصفات الذاتية دون الفعلية.

انظر: "المغني" (١٣/ ٤٥٢-٤٥٤) "الشرح الممتع" (٦/ ٣٨٩) "أحكام اليمين" (ص ٥٦).

مسألة [٧]: قول الحالف: وحق الله.

✽ مذهب الجمهور أنها يمين منعقدة؛ لأنَّ الله حقوقاً يستحقها لنفسه، من البقاء،

والعظمة، والألوهية، والجلال، والعزّة، وقد اقترن عرف الاستعمال بالحلف بهذه الصفة،

فتنصرف إلى صفة الله تعالى.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنها غير منعقدة؛ لأنَّ حق الله طاعته، ومفروضاته، وليست

صفة له.

والذي يظهر أنَّ الحالف على نيته؛ فإن قصد المعنى الأول؛ انعقدت يمينه، وإن قصد

المعنى الثاني؛ لا تنعقد، والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ. انظر: "المغني" (١٣/ ٤٥٥).

مسألة [٨]: قول الحالف: لعمر الله.

✽ مذهب الحنابلة، وأبي حنيفة أنها يمين منعقدة تُوجب الكفارة؛ لأنَّ (العمر) بمعنى

الحياة والبقاء؛ فهو من صفات الله.

✽ وقال الشافعي، وبعض الحنابلة: إن قصد اليمين؛ فهي يمين، وإلا فلا؛ لأنها يمين

بتقدير محذوف.

والصحيح القول الأول، والله أعلم.

مسألة [٩]: قوله: لعمرى، وما أشبهه؟

❁ لا يجوز عند الجمهور، ولا تنعقد يمينه عندهم؛ لأنه قسم بحياة مخلوق.

❁ وقال الحسن: قوله: (لعمرى) فيه كفارة.

والصحيح قول الجمهور، وما جاء من الأحاديث بهذا اللفظ محمول على أنه جرى على اللسان بغير إرادة للحلف، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٣/٤٥٧).

مسألة [١٠]: حروف القسم.

أشهرها ثلاثة (الباء) وهي الأصل، وتدخل على المظهر، والمضمر جميعاً.

و(الواو) وهي بدل من الباء، وتدخل على المظهر دون المضمر لذلك، وهي أكثر استعمالاً.

و(التاء) وتدخل على لفظ الجلالة فقط عند الفقهاء، وزاد ابن مالك و(رب)، فقال في «الْفَيْتَةِ»: والتَّاء لله ورب.

ومن حروف القسم: (الهمزة) مذكورة أو مقدرة، وتدخل على لفظ الجلالة (الله) كقولهم: (الله لتفعلن كذا) فيقول: (الله لأفعلن).

ومن حروف القسم: (الهاء) كقول أبي بكر: لاها الله، لا يعمد إلى أسد من أسود الله، فيعطيك سَلَبَه. وغيره، وهذا نادر.

قليل، ومن حروف القسم اللام كقولهم: لله لا يُؤَخَّرُ الأجل.

انظر: «الشرح المتع» (٦/٣٨٦-٣٨٧) «أوضح المسالك» (٣/٣٢).

مسألة [١١]: إذا قال: يمين الله، وأيم الله؟

أيم: أصلها (أيمن)، فحُذِفَت النون لكثرة الاستعمال، وهمزتها همزة وصل عند الأكثر، واليمين بها منعقد عند الجمهور، وعند الشافعي، إن قصد صاحبها اليمين.

انظر: «المغني» (١٣/٤٥٧) «اللسان» (١٠/٥٠٧) «أحكام اليمين» (ص ١٠٢-١٠٥).

مسألة [١٢]: الحلف بالقرآن، أو بآية منه.

✽ عامة العلماء على مشروعية ذلك، وأنها تنعقد اليمين بذلك؛ لأنَّ القرآن كلام الله وصفة من صفاته.

✽ وذهب الحنفية إلى أنها لا تنعقد، فمنهم من قال: هو مخلوق. ومنهم من قال: القسم به لا يعهد. وهو قولٌ باطلٌ بينَ البطلان. انظر: "المغني" (١٣/ ٤٦٠).

تنبيه: لو حلف بالمصحف؛ انعقدت يمينه، وأجاز ذلك أحمد، وإسحاق؛ لأنَّ الحالف بالمصحف إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه، وهو القرآن؛ فإنه بين دَفَّتَي المصحف بإجماع المسلمين. "المغني" (١٣/ ٤٦١).

مسألة [١٣]: قوله: أقسم بالله. أحلف بالله. آليت بالله. أعزم بالله. أشهد بالله؟ ✽ هذه الألفاظ تُعَدُّ يمينًا عند أكثر الفقهاء.

قال ابن قدامة رحمته الله: هذا قول عامة الفقهاء لا نعلم فيه خلافاً.

قال: وسواء نوى اليمين، أو أطلق؛ لأنه لو قال: (بالله) ولم يقل: (أقسم) ولا (أشهد)، ولم يذكر الفعل؛ كان يمينًا بتقدير الفعل قبله. اهـ

✽ وذهب الشافعي إلى أنَّ (أعزم بالله) و(أشهد بالله) لا تكون يمينًا إلا بالنية. والصحيح القول الأول. انظر: "المغني" (١٣/ ٤٦٧) - "البيان" (١٠/ ٥٠٩).

مسألة [١٤]: إن قال: أقسمت. أو آليت. أو حلفت. أو شهدت لأفعلن كذا؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى أنها يمين، سواء نوى اليمين، أم لا، وهذا قول النخعي، والثوري، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية؛ لأنه قد ثبت لها عرف الشرع، والاستعمال.

فقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: أقسم عليك يا رسول الله، لتخبرني بما أصبت وما أخطأت. فقال: «لا تقسم» أخرجه أبو داود (٣٢٦٨) بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا أَتَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ * اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً ﴿[المنافقون: ١-٢].

وقالت عاتكة بنت عبد المطلب عمّة رسول الله ﷺ:

حلفتُ لئن عادوا لنصطلمنهم لجاءوا تردّي حجريها المقانِبُ

وقالت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل:

فأليستُ لا تنفك عيني حزينة عليك ولا ينفك جلدي أغبرا

✽ وذهب بعضهم إلى أنها يمين إذا نوى، وهذا قول مالك، وإسحاق، وأحمد في رواية، وابن المنذر؛ لاحتمال أنه لم يقصد اليمين بالله؛ ولأنّ قوله (أشهد) لا يُستفاد منها اليمين بنفسها.

✽ وذهب الشافعي إلى أنها لا تُعدّ يميناً؛ لأنها عُريت عن اسم الله، وصفته، وهو قول عطاء، والحسن، والزهري، وقتادة، وأبي عبيد.

قال أبو عبد الله غفر الله له: الصحيح قول مالك، وإسحاق، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٣/٤٦٩) «البيان» (١٠/٥١٠).

مسألة [١٥]: قول الحائف: عهد الله. ميثاق الله؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنّ ذلك يمين منعقد يوجب الكفارة بالحنث، وهو قول الحسن، وطاوس، والشعبي، وقتادة، والحكم، والأوزاعي، ومالك، وأحمد؛ لأنّ (عهد الله) يحتمل كلامه الذي أمرنا به، ونهانا، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَئِءَ آدَمَ﴾ [يس: ٦٠]، وكلامه قديم صفة له.

و يحتمل، أنه استحقيقه لما تعبدنا به، وقد ثبت له عرف الاستعمال، فوجب أن يكون بمنّا

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يكون يميناً إلا أن ينوي، وهو قول عطاء، وأبي عبيد، وابن المنذر.

✽ وقال الشافعي: لا يكون يميناً إلا أن ينوي اليمين بعهد الله الذي هو صفته.

✽ وقال أبو حنيفة: ليس بيمين. ولعله ذهب إلى أن العهد من صفات الفعل، فلا يكون الحلف به يميناً كما لو قال: وخلق الله، وهو قول ابن حزم.

والراجح هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٤٦٣/١٣) «البيان» (٥٠١/١٠) «المحلى» (١١٢٩).

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٤٦٣/١٣-٤٦٤): فَإِنْ قَالَ: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ. أَوْ قَالَ: وَعَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ. فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِنْ قَالَ: وَالْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ لَأَفْعَلَنَّ. وَنَوَى عَهْدَ اللَّهِ، كَانَ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَلْفَ بِصِفَةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِنْ أَطْلَقَ، فَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ رَوَايَتَانِ. اهـ

وقد رجَّح العلامة ابن باز، والفوزان، وعبدالعزیز آل الشيخ وغيرهم أن ذلك يمين، أعني الحلف بعهد الله. «فتاوى اللجنة الدائمة» (١٢٠/٢٣).

مسألة [١٦]: الحلف بالخروج من الإسلام.

كقول الخالف: (هو يهودي إن فعل كذا) أو (هو نصراني، أو مجوسي، أو كافر)، أو نحو ذلك، أو (هو بريء من الإسلام إن لم يفعل كذا).

✽ فذهب بعض أهل العلم إلى أن عليه في ذلك الكفارة إذا حنث، وهو قول عطاء، وطاوس، والحسن، والشعبي، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وأحمد في رواية، وعليه فتوى العلامة ابن باز، والفوزان، وعبدالعزیز آل الشيخ، وبكر أبو زيد،

وقال شيخ الإسلام رحمه الله (٢٧٤ / ٣٥): ولهذا قال أكثر أهل العلم: إذا قال: هو يهودي، أو نصراني إن لم يفعل ذلك؛ فهي يمين بمنزلة قوله: والله لأفعلن؛ لأنه ربط عدم الفعل بكفره الذي هو براءته من الله، فيكون قد ربط الفعل بإيمانه بالله، وهذا هو حقيقة الحلف بالله. وقالوا: يدخل في عموم الأيمان ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]. اهـ

❀ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا كفارة فيها، وهو قول مالك، والشافعي، والليث، وأبي ثور، وابن المنذر، وأحمد في رواية؛ لأنه لم يرد في هذه اليمين نص، ولا هي في قياس المنصوص؛ فإنَّ الكفارة إنما وجبت في الحلف باسم الله تعظيماً لاسمه، وإظهاراً لشرفه وعظمته، ولا تتحقق السوية.

واستدلوا على ذلك بحديث بريدة عند أحمد (٣٥٥ / ٥)، والنسائي (٦ / ٧)، وغيرهما، أَنَّ النبي ﷺ قال: «من قال: إني بريء من الإسلام؛ فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً؛ لم يعد إلى الإسلام سالماً»، وهو حديث صحيح، وهو في «الصحيح المسند» لشيخنا الوادعي رحمه الله.

والقول الثاني عزاه ابن المنذر للأكثر، وهو اختيار ابن حزم، والشوكاني.

انظر: «المغني» (٤٦٤ / ١٣) «نيل الأوطار» (٤٩٠ - ٤٩١ / ٥) «السيل» «المحلى» (١١٢٩) «الشرح الممتع» (٤٠٥ / ٦) «فتاوى اللجنة» (١٩٦ / ٢٣).

مسألة [١٧]: إن حرمَّ على نفسه ما أحلَّ الله له، فهل هو يمين مكفرة؟

❀ ذهب أكثر الفقهاء إلى أنه يمين منعقد، وتكفر إذا حنث، وهو قول الحسن، وجابر ابن زيد، وعطاء، وقتادة، والحسن، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب العراق.

وهذا قول جماعة من الصحابة كما تقدم ذكره في كتاب الطلاق، صحَّ عن ابن عباس، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وجاء عن أبي بكر، وعمر، وابن مسعود، وعائشة رضي الله عنهم بأسانيد ضعيفة.

لَكُمْ تَحْلَةً أَيْمَنَكُمْ ﴿[التحریم: ٢]﴾، وقالوا: هو يمين يدخل في عموم الآية: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

❀ وذهب مالك، والشافعي إلى أنه ليس بيمين، بل هو لغو، ولا شيء عليه، وهذا قول مسروق، والشعبي، وأبي سلمة، وحيد بن عبدالرحمن، والظاهرية، والصنعاني كما في كتاب الطلاق.

والقول الأول رجحه شيخ الإسلام، وابن القيم، والعلامة ابن باز، وابن عثيمين، والفوزان، وبكر أبو زيد، والغديان، وغيرهم، وهو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٦٦/١٣) "الفتاوى" (٣٢٩-٣٣٠) "فتاوى اللجنة" (١٦٦/٢٣-١٦٧، ١٧٤) "الشرح الممتع" (٤٠١/٦).

مسألة [١٨]: الحلف بالنذر.

كأن يقول: عليّ الحج لأفعلن كذا. وأرضي وقف لأفعلن كذا. ومالي صدقة إن لم أفعل كذا.

❀ فعامة أهل العلم على أنه يمين، ونقل شيخ الإسلام إجماع أهل العلم على أن هذا يمين.

وهل يكفر أم لا؟

❀ ذهب أكثر العلماء إلى أنه بخير بين الوفاء بالنذر، والتكفير.

واستدلوا بعموم الآيات: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وكذا في الحديث: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها...»، وهذا قول أحمد، والشافعي، والليث، وإسحاق، وغيرهم، ورجحه شيخ الإسلام، وابن القيم.

وقد صحَّ عن بعض الصحابة أنهم أفتوا بالكفارة، منهم: عمر، وعائشة، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهما.^(١)

❁ وذهب مالك، وأبو حنيفة في رواية إلى أنه يلزمه الوفاء بالنذر.

والصحيح القول الأول؛ لأنّ هذا يمين بالنذر، وليس نذرًا مطلقًا، والله أعلم.

انظر: "الفتاوى" (٢٥٣-٢٥٦/٣٥) (٢٨٠/٣٥).

مسألة [١٩]: الحلف بالطلاق، والعتاق.

❁ ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ فيه الكفارة، وهو قول طاوس، وبعض الحنابلة، والمالكية، واختاره شيخ الإسلام، وابن القيم، وقد تقدمت المسألة، والله الحمد في كتاب الطلاق، وهذا هو الصحيح.

❁ وذهب الجمهور إلى وقوع الطلاق، والعتاق؛ إلا أبا ثور، فلم يقل بوقوع العتاق^(١)، ونقل ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، أعني القول بعدم وقوعه في العتاق، ونقل عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما القول بوقوعه^(٢)، أعني العتاق، أما الطلاق فليس في الحلف به نصٌّ عن الصحابة.

انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٥٩-٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٣)، وانظر ما تقدم في كتاب الطلاق.

مسألة [٢٠]: الحلف بالأمانة.

❁ لا يجوز الحلف بالأمانة، ولا ينعقد بها اليمين، وإن أضافها إلى الله فلا تكون يمينًا إلا بالنية، وهو مذهب الشافعي؛ لحديث: «من حلف بالأمانة؛ فليس منا»^(٣).

❁ وعند الحنابلة، والحنفية تنعقد بها اليمين إن أضافها إلى الله بقوله: (بأمانة الله)؛ لأنها تصبح حلفًا بالصفة، وإذا أطلق ففيه وجهان للحنابلة.

انظر: "المغني" (٤٧٠-٤٧٢).

(١) إسناده صحيح كما في "مجموع الفتاوى" (٢٥٥/٣٥).

(٢) لم يثبت عنهما؛ ففي إسناده: عثمان بن أبي حازم، وفيه جهالة، وهو لم يسمع من أحد من الصحابة، انظر

تنبيه: الحلف بالأمانة شرك؛ لأنه حلف بغير الله كما تقدم، وإذا قال أحد التجار بالأمانة، وهو لا يقصد الحلف، وإنما يقصد أنه يتكلم بأمانة، وأنه يعامل صاحبه بأمانة لا بخيانة؛ فليس بحلف، وهو جائز، والأولى والأحوط تركه.

وانظر: «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢٣/٥٦-٥٧).

مسألة [٢١]: هل تنعقد اليمين إذا حلف بمخلوق؟

الحلف بالمخلوق شرك، ولا تنعقد اليمين بذلك عند عامة أهل العلم، بل قال شيخ الإسلام رحمته الله: لا أعلم فيه مخالفاً. ونقل ابن قدامة رحمته الله عن بعض الحنابلة أن فيها كفارة إذا حلف بالرسول، وهو قول ضعيف باطل، وكذلك نقل الخلاف شيخ الإسلام في موضع آخر. انظر: «المغني» (١٣/٤٧٢) «مجموع الفتاوى» (١/٢٠٤) (٣٥/٢٤٦).

١٣٦١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: التأويل في اليمين.

التأويل في اليمين هو التعريض بها، فيحلف ويوهم السامع أنه يحلف على شيء، وهو يحلف على شيء آخر؛ فإن كان الحالف مظلوماً جاز له ذلك دفعاً عن نفسه الظلم؛ لحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث الباب محمول على من عليه حق، وهذا قول أحمد، وغيره.

وإن كان الحالف ظالماً كالذي يستحلفه الحاكم على حق عنده، فهذا ينصرف يمينه إلى ظاهر اللفظ الذي عناء المستحلف، ولا ينفع الحالف تأويله، وهو قول أحمد، والشافعي، قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافاً. وقال النووي: وهذا مجمع عليه.

فإن كان الحالف غير ظالم ولا مظلوم؛ فله تأويله في مذهب أحمد، والشافعي، قال ابن قدامة: ولا نعلم في هذا خلافاً.

✽ وإن كان الحلف على حق عند غير الحاكم فالجمهور يقولون: اليمين على نية الحالف. وحملوا حديث الباب على ما إذا كان ذلك عند الحاكم.

✽ وذهب مالك، وطائفة إلى أن اليمين على نية المستحلف، وإن لم تحصل المحاكمة؛ لحديث الباب، وهذا القول هو الصواب، والله أعلم.

انظر: "شرح مسلم" (١٦٥٣) "المغني" (١٣/٤٩٨-) "الفتح" (٦٦٨٩) "المحلى" (١١٣٦).

مسألة [٢]: هل العبرة بنية الحالف، أم بلفظه؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن العبرة بنية الحالف، وهذا مذهب أحمد، ومالك، والبخاري وغيرهم؛ لحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فلو حلف بلفظ عام يريد شيئاً خاصاً؛ وقع اليمين على المخصوص، كأن يقول: (والله، لا آكل لحماً بعد اليوم) يريد لحماً بعينه، ومثل أن يطلق الوقت في اللفظ، وهو مقيد في نيته، كأن يقول: (والله، لا أدخل دار زيد) يريد في هذا الشهر. أو يريد: (ما دام مخاصماً لي) أو ما أشبه ذلك.

أو يحلف على خاص ويريد العموم، كأن يقول: (والله، لا أشرب من فلان ماءً) يريد أن يمتنع من جميع ما له فيه عليه منة، أو يحلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها، يريد قطع متنها به، فيتعلق يمينه بالانتفاع به، أو بثمانه مما لها فيه منة عليه.

✽ وذهب الشافعي، وأبو حنيفة إلى أنه لا عبرة بالنية، والسبب فيما يخالف اللفظ؛ لأن الحنث مخالفة ما عقد على اليمين، واليمين لفظه.

✽ ثم ذهب أحمد، ومالك إلى أنها إن عُدَّت النية؛ نُظِرَ إلى سبب الحلف وقرينة الحال؛ فإن عُدَّت؛ فعرف اللفظ؛ فإن عُدَّت؛ فدلالة اللغة.

وقول مالك، وأحمد هو الصواب.

١٣٦٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)
وَفِي لَفْظِ اللَّبْخَارِيِّ: «فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ». ^(٢)
وَفِي رِوَايَةِ لَأَبِي دَاوُدَ: «فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وَإِسْنَادُهَا صَحِيحٌ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الكفارة قبل الحنث، أم بعده؟

✽ أكثر أهل العلم على أن الكفارة في الأيمان تجوز قبل الحنث وبعده، سواء كانت صومًا، أو غيره، وهو قول الحسن، وابن سيرين، وربيعة، والأوزاعي، والثوري، وابن المبارك، وأحمد، ومالك، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي خيثمة وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بحديث عبدالرحمن بن سمرة الذي في الباب، وبنحوه عن أبي هريرة، وعدي بن حاتم عند مسلم (١٦٥٠، ١٦٥١).

وبحديث أبي موسى في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال: «إني إن شاء الله لا أحلف على يمين، فأرى غيرها خيرًا منها إلا كفّرت عن يميني وأتيت الذي هو خير»، وفي رواية: «أتيت الذي هو خير، وكفرت عن يميني» ^(٤)، وبقوله تعالى: ﴿تَحَلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢].

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٧٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٧٨)، من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن عن عبدالرحمن بن سمرة. وإسناده صحيح، لكن أكثر الروايات بحرف العطف (الواو) بدل (ثم) فقد رواه النسائي من نفس الوجه (١٠/٧) بحرف العطف (الواو). وقد روى الحديث عن الحسن جمع كلهم بـ (الواو) وهم: منصور بن زاذان ويونس بن عبيد ومبارك بن فضالة وعبدالله بن عون وهشام بن حسان وجريز بن حازم وحيد الطويل وسماك بن عطية وسليمان التيمي ومنصور بن المعتمر. انظر تخريج رواياتهم في «المسند الجامع»

✽ وقال أصحاب الرأي: لا تجزئ الكفارة قبل الحنث لأنه تقديم لها على سببها، فأشبهه ما لو كفر قبل اليمين.

✽ وقال الشافعي: إذا كانت الكفارة بالصيام؛ فلا تجزئ قبل الحنث؛ لأنها عبادة بدنية، فلا تجزئ قبل سببها.

وأجاب الجمهور بأنَّ سبب الكفارة هو اليمين مع الحنث، أو مع إرادة الحنث بدلالة الأدلة السابقة، وهو الصحيح، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٣ / ٤٨١-٤٨٢) «الفتاوى» (٢٥٢ / ٣٥).

تنبيه: قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣ / ٤٨٣): فأما التكفير قبل اليمين فلا يجوز عند أحد من العلماء؛ لأنه تقديم الحكم قبل سببه؛ فلم يحز كتقديم الزكاة قبل ملك النصاب، وكفارة القتل قبل الجرح. اهـ

مسألة [٢]: أيهما أفضل في الكفارة قبل الحنث أم بعده؟

✽ مذهب أحمد أنها سواء في الفضيلة؛ لأنَّ الأحاديث الواردة وردت بهذا وهذا.

✽ ومذهب مالك، والثوري، والشافعي، وأحمد في رواية إلى تفضيل الكفارة بعد الحنث؛ خروجاً من الخلاف، ولحصول اليقين بإبراء الذمة.

انظر: «المغني» (١٣ / ٤٨٣).

١٣٦٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الاستثناء في اليمين.

ذكر أهل العلم أنَّ من استثنى في يمينه؛ فلا حنث عليه، واستدلوا بحديث الباب، ولأنَّ تعليقه بالمشيئة يدل على أنه لو لم يفعله فإن الله عز وجل لم يشأ ذلك، ونقل ابن قدامة عدم الخلاف في ذلك.

والاستثناء في اليمين له شروط:

أحدها: أن يكون الاستثناء متصلًا حقيقة، أو حكمًا.

❁ وهذا اشتراط جمهور العلماء، وأصحاب المذاهب الأربعة، وغيرهم؛ لظاهر حديث الباب، ولأنَّ جوازه منفصلًا يجعل الكفارة غير محتاج إليها.

❁ وذهب أحمد في رواية إلى أنَّ الاستثناء يصح إن كان الفصل سيرًا، وهو قول قتادة، والأوزاعي.

❁ وعن الحسن، وعطاء يصح ما دام في المجلس.

(١) الراجح وقفه على ابن عمر. أخرجه أحمد (٦/٢، ١٠)، وأبوداود (٣٢٦١)، والترمذي (١٥٣١)، والنسائي (٢٥/٧)، وابن ماجه (٢١٠٥)، وابن حبان (٤٣٣٩) (٤٣٤٢)، من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر به. واللفظ للترمذي، قال الترمذي عقبه: وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر موقوفًا، وهكذا روي عن سالم عن ابن عمر موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعه غير أيوب السخيتاني، وقال إسماعيل بن إبراهيم: وكان أيوب أحيانًا يرفعه، وأحيانًا لا يرفعه. اهـ

وقال البيهقي بعد أن ذكر بعض المتابعات لأيوب (٤٦/١٠): ولا يكاد يصح رفعه إلا من جهة أيوب السخيتاني، وأيوب يشك فيه أيضًا، ورواية الجماعة من أوجه صحيحة عن نافع عن ابن عمر من قوله

غير مرفعه، والله أعلم. اهـ

✽ وعن عطاء: يقدر بقدر الحلب.

✽ وعن مجاهد، وابن عباس: يصح الاستثناء ولو منفصلاً بدون تحديد.

والأثر عن ابن عباس أخرجه البيهقي (٤٨/١٠) بإسناد صحيح عنه أنه كان يرى الاستثناء ولو بعد سنة، ثم قرأ: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادَّكُرَ رَبُّكَ إِذَا فَسَيْتَ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، قال: إذا ذكرت.

قال البيهقي رحمه الله: يحتمل أن يكون المراد به أن يكون مستعملاً للآية، وأن ذكر الاستثناء بعد حين في مثل ما وردت فيه الآية، لا فيما يكون يمينا، والله أعلم. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: يظهر أن الفصل اليسير لا يضر؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «أن سليمان عليه السلام قال: لأطوفن الليلة... فقليل له: قل إن شاء الله...» الحديث، أخرجه البخاري (٣٤٢٤)، ومسلم (١٦٥٤).

وجاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «والله لأغزون قريشاً» ثم سكت. ثم قال: «إن شاء الله»، وهو حديث ضعيف، في إسناده: شريك، واختلف في وصله وإرساله. أخرجه أبو داود (٣٢٨٥)، والبيهقي (٤٧/١٠)، وغيرهما.

انظر: «المغني» (١٣/٤٨٤-) «البيان» (١٠/٥١١-).

مسألة [٢]: هل يشترط أن يتلفظ بالاستثناء؟

عامة أهل العلم على اشتراط ذلك، قالوا: ولا ينفعه الاستثناء بقلبه، وهذا قول الحسن، والنخعي، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي حنيفة، وابن المنذر.

قال ابن قدامة رحمه الله «المغني» (١٣/٤٨٥-٤٨٦): ولا نعلم لهم مخالفاً؛ للحديث: «فقال إن شاء الله»؛ ولأنَّ اليمين لا تنعقد بالنية، فكذلك الاستثناء. اهـ

مسألة [٣]: هل يشترط أن يقصد الاستثناء؟

اشترط أهل العلم أن يقصد الاستثناء، فلو جرى على لسانه بغير قصد؛ فلا يُعتبر به كما أن اليمين إن جرت على لسانه بغير قصد لم يعتبر بها، وهو قول الشافعي، وبعض الحنابلة.
نظر: "المعنى" (١٣/١٦): "البيان" (١٠/١١٣).

مسألة [٤]: هل يشترط أن يقصد الاستثناء من ابتداء اليمين؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المعنى" (١٣/٨٦): «وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ حَتَّى يَقْصِدَهُ مَعَ ابْتِدَاءِ يَمِينِهِ. فَلَوْ خَلَفَ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلْإِسْتِثْنَاءِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْيَمِينِ فَاسْتَشْنَى: لَمْ يَنْفَعُهُ، وَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا يُخَالِفُ عُمُومَ الْحَرِّ: فَإِنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ: لَمْ يَحْنُثْ»، وَلِأَنَّ لَفْظَ الْإِسْتِثْنَاءِ يَكُونُ عَقِيبَ يَمِينِهِ، فَكَذَلِكَ نَبَتْهُ. اهـ
وللشافعية في المسألة وجهان كما في "البيان" (١٠/٥١٣).

قال أبو عبد الله: الصحيح أنه لا يُشترط قصده للاستثناء من البداية؛ بدليل حلف سليمان الملك الذي تقدمت الإشارة إليه.

مسألة [٥]: الاستثناء في الحلف بالطلاق والعتاق؟

لا يقع الطلاق على الصحيح من قولي العلماء، وقد تقدمت المسألة في كتاب الطلاق، وانظر: "المعنى" (١٣/١١).

خاتمة: إذا قال: (إن أراد الله) وأراد المشيئة؛ يحصل الاستثناء، قاله شيخ الإسلام.
"الإنصاف" (١١/٢٦).

مسألة [٦]: شروط وجوب الكفارة.

الشرط الأول: وهو أن يحلف مختاراً؛ فإن حلف مكرهاً؛ لم تنعقد يمينه على الصحيح، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

الشرط الثاني: أن تكون اليمين منعقدة بأن تكون بصيغة يحصل الانعقاد بها كما تقدم أيضًا.

قال ابن عبد البر رحمته الله: اليمين التي فيها الكفارة بإجماع المسلمين هي التي على المستقبل من الأفعال. اهـ.

قال ابن قدامة رحمته الله: لا خلاف في هذا عند فقهاء الأمصار.

قال: وقال قوم: الحنث متى كان طاعة لم يوجب كفارة، وقال قوم: من حلف على فعل معصية فكفارتها تركها. اهـ.

وجاء في ذلك حديث منكر عند أبي داود (٣٢٧٤) وغيره، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده مرفوعاً: «من حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها؛ فليدعها وليأت الذي هو خير؛ فإن تركها كفارة»، وهو حديث منكر، انظر: «الضعيفة» (١٣٦٥).

انظر: «المغني» (٤٤٥/١٣) «الإنصاف» (١٥/١١).

الشرط الثالث: الحنث في اليمين بأن يفعل ما حلف على تركه، أو يترك ما حلف على فعله مختاراً ذاكرًا.

فلو فعل ما حلف عليه مكرهاً؛ لم يحنث، وهذا يشمل ما إذا أُجِئَ عليه إجماعاً، مثل من يحلف أن لا يدخل داراً، فَحُمِلَ فَأَدْخَلَهَا، ولا يخرج منها، فَأُخْرِجَ محمولاً، وعلى ذلك الجمهور، وأما مالك فقيده بأن يكون مربوطاً.

ويشمل المكره ما إذا أكره على ذلك بالضرب، والتهديد بالقتل ونحوه؛ فلا يحنث أيضًا، وفيه روايتان عن أحمد، وقولان للشافعي، والصحيح في مذهب أحمد عدم الحنث.

وذهب مالك، وأبو حنيفة إلى أنه يحنث؛ لأن الكفارة لا تسقط بالشبهة فوجب مع الإكراه والنسيان.

والصحيح أنه لا يحنث؛ للأدلة الدالة على عدم مؤاخذه المكره.

انظر: "المغني" (١٣/٤٤٧-٤٤٨) "الإنصاف" (١٠/٢٣).

مسألة [٧]: إذا فعل ما حلف على تركه ناسياً؟

✽ من أهل العلم من قال: يحنث، سواء كان الحلف بالله، أو بطلاق، أو عتاق، وتلزمه الكفارة في اليمين المكفرة، وهو قول سعيد بن جبير، ومجاهد، والزهري، وقتادة، وربيعه، ومالك، وأصحاب الرأي، وأحمد في رواية؛ لأن الكفارة لا تسقط بشبهة، فالنسيان شبهة، ولأن الطلاق، والعتاق معلق بشرط فيقع عليه الطلاق والعتاق.

✽ وذهب بعضهم إلى أنه لا تلزمه الكفارة، ولا يحنث بها جميعاً، وهو قول عطاء، وعمرو بن دينار، وابن أبي نجيح، وأحمد في رواية، وإسحاق، وهو ظاهر مذهب الشافعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

✽ وذهب أحمد في الرواية الأشهر إلى أنه لا يحنث إلا في الطلاق، والعتاق؛ فإنه يحنث، واختاره الخلال، والخرقي، وابن قدامة، وهو قول أبي عبيد، واستدلوا بأدلة الفريقين السابقة. والصحيح هو القول الثاني، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/٤٤٦-٤٤٧) (١٣/٤٩٧).

مسألة [٨]: إن فعل المحلوف عليه جاهلاً به؟

حكمه حكم الناسي، والخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله. انظر: "المغني" (١٣/٤٤٧).

١٣٦٤ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا، وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث المذكور أن الحلف يكون بأسماء الله وصفاته، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الباب، وكان تقديم هذا الحديث إلى أوائل الباب أولى، وبالله التوفيق.

١٣٦٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ»، وَفِيهِ: قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّذِي يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(١) . ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل في اليمين الغموس كفارة؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا كفارة له، وهو قول ابن مسعود، أخرجه البيهقي عنه بإسناد صحيح، وقال بذلك سعيد بن المسيب، والحسن، ومالك، والأوزاعي، والثوري، والليث، وأحمد (١/ ٣٩٤)، وأبو عبيد، وأصحاب الحديث، وأصحاب الرأي من أهل الكوفة؛ لأنها يمين غير منعقدة فلا توجب الكفارة، كاللغو، أو يمين على ماضٍ، فأشبهت اللغو؛ وذلك لأنها لا توجب برًّا، ولأن الكفارة لا ترفع إثمها، فلا تُشرع فيها؛ لأنَّ ذلك من كبائر الذنوب.

وهذا القول ادُّعي عليه إجماع الصحابة، وعدم الخلاف؛ لقول ابن مسعود: كُنَّا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس. فقليل له: وما اليمين الغموس؟ قال: اقتطاع الرجل مال أخيه باليمين الكاذبة.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح": ونقل محمد بن نصر في "اختلاف العلماء"، ثم ابن المنذر، ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على أنه لا كفارة في اليمين الغموس. اهـ ثم ذكر أثر ابن مسعود. وذهب بعض أهل العلم إلى وجوب الكفارة عليه، وهو قول عطاء، والزهري، والحكم، والأوزاعي، والشافعي، وعثمان البتي، وابن حزم؛ وذلك لأنه أحوج للكفارة من غيره، ولعموم الآية: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

والصحيح - والله أعلم - هو القول الأول.

انظر: "المغني" (١٣/٤٤٨-) "الفتح" (٦٦٧٥) "المحلى" (١١٣٤) "البيهقي" (٣٨-٣٧/١٠) "الفتاوى" (٣٥/٣٢٤).

مسألة [٢]: الحلف بالطلاق، أو العتاق، والنذر، والخروج من الإسلام كاذباً؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/٣٢٥-٣٢٦): فإن كان قد حلف بهذه الأيمان غموساً فمن أوجب الكفارة في اليمين الغموس، وقال: إن هذه الأيمان تكفر؛ فإنه يوجب فيها الكفارة.

قال: وأما من قال: اليمين الغموس أعظم من أن تكفر، فلهم قولان: أحدهما: أن هذه يلزمه فيها ما التزمه من نذر، وطلاق، وعتاق، وكفر، وهذا قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة، وأحمد، واحتجوا بقول النبي ﷺ: «من حلف بملة غير الإسلام كاذباً؛ فهو كما قال»، وقالوا: يلزمه ما التزمه عقوبة له على كذبه وزجرًا لمن يحلف يمينًا كاذبة.

قال: والقول الثاني: وهو قول الأكثرين، أن لا يلزمه ما التزمه من كفر، وغيره، كما لا يلزمه ذلك في اليمين على المستقبل، وإنما قصد في كلا الموضعين اليمين؛ فهو لم يقصد إذا كان كاذباً أن يكون كافراً، ولا أنه يلزمه ما التزمه من نذر، وطلاق، وعتاق، وغير ذلك، كما لم يقصد إذا حنث في اليمين على المستقبل أن يلزمه ذلك، بل حقيقة كلامه ومقصوده هو اليمين في الموضعين، لكن هو في الموضعين قد أتى كبيرة من الكبائر بيمينه الغموس، فعليه أن يتوب إلى الله منها كما يتوب من غيرها من الكبائر، وإذا تاب من الذنب كان كمن لا ذنب له، ولا يصدر كفر، ولا نذر، ولا طلاق، ولا عتاق، بل إنما صدر منه الحلف بذلك، والله أعلم. انتهى بتصرف، وتلخيص يسير.

قال أبو عبدالله عافاه الله: ظاهر كلام شيخ الإسلام أنه يرجح هذا القول، وهو

فائدة: قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (٦٦٧٥): سُمِّيت الغموس بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار. اهـ

١٣٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا.^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: لغو اليمين.

لغو اليمين لها صور:

الأولى: أن يجري اليمين على لسانه بدون قصدٍ لليمين.

وهو الذي ذكرته عائشة، ونقله ابن قدامة رحمه الله عن عمر، وعائشة، وابن عباس، وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٣)، وعطاء، والقاسم، وعكرمة، والحسن، والنخعي، والشعبي، وأحمد، والشافعي، ومالك، وقال: ولا نعلم في هذا خلافاً، ووجه ذلك قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

الثانية: أن يحلف على شيء يظنه كذلك، فيتبين الأمر على خلاف ذلك.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٦٦٣).

(٢) رفعه شاذ والراجح وقفه. أخرجه أبو داود (٣٢٥٤)، من طريق حسان بن إبراهيم الكرمانى عن إبراهيم الصائغ عن عطاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا. قال أبو داود عقبه: وروى هذا الحديث داود بن الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفاً على عائشة. وكذلك رواه الزهري وعبد الملك بن أبي سليمان ومالك بن مغول كلهم عن عطاء عن عائشة موقوفاً أيضاً. اهـ

وقال البيهقي (٤٩/١٠) بعد أن ذكر كلام أبي داود: وكذلك رواه عمرو بن دينار وابن جريج وهشام ابن حسان عن عطاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا موقوفاً. اهـ

وقال الدارقطني في "علله" كما في "البدر المنير" (٩/٤٥٢): والصحيح فيه الوقف.

(٣) لم أجد أثر عمر، وأبي هريرة، وأما أثر ابن عباس فأخرجه ابن جرير في تفسير سورة البقرة [آية: ٢٢٥]،

✽ فأكثر أهل العلم على أنه لغو لا كفارة فيه. وهو قول الحسن، والنخعي، ومجاهد، وسليمان بن يسار، وأحمد، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وأصحاب الرأي.

واستدلوا على ذلك بالآية: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وهذه منها؛ ولأنها يمين غير منعقدة، فلم تجب فيها كفارة. كيمن الغموس؛ ولأنه غير قاصد للمخالفة، فأشبه ما لو حنث ناسياً.

✽ وذهب النخعي في رواية إلى أن فيها الكفارة، وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد؛ لأنه قصد اليمين وحنث.

والصحيح هو القول الأول، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحراب: ٥]. وقوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثالثة: الحلف في الغضب المغلق الذي لا يشعر صاحبه باليمين، ولا يريده، نقله ابن جرير عن عطاء. وابن عباس^(١)، ونص عليه ابن حزم، وهو محمول على الغضب الشديد الذي يفقده الإرادة. فيكون بمعنى القسم الأول، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣/ ٤٤٩-٤٥٢) "المحلى" (١١٣٥) "تفسير الطبري" و"ابن كثير" "الفتح" (٦٦٦٣).

مسألة [٢]: الحلف على المستحيل.

كأن يحلف بأن يُحيي الميت، أو يجمع بين الضدين، أو يطير في الهواء، أو يمشي على الماء...

✽ فمذهب مالك، وبعض الحنابلة أن يمينه لا تنعقد؛ لأنه كذب، أو لغو.

✽ وذهب الشافعي، وأبو يوسف، وبعض الحنابلة إلى أنها تنعقد اليمين، وتوجب الكفارة في الحال.

✽ وذهب بعض الحنابلة إلى أن ما كان مستحيلاً لذاته لا تنعقد به اليمين، وما كان

مستحيلًا في العادة فتعتقد اليمين، ويلزمه الكفارة.

والقول الأول أقرب، وهو ظاهر اختيار العثيمين رحمهما الله.

انظر: "الشرح الكبير" (٢١٣/١٣) "الشرح المتع" (٣٩٣/٦) "المغني" (١٣/٥٠٢).

مسألة [٣]: إذا حلف شخص ليفعل فلان كذا، فأحنثه ولم يفعل؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣/٥٠٢): **فَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ، لَيَفْعَلَنَّ فُلَانٌ كَذَا، أَوْ لَا يَفْعَلُ. أَوْ حَلَفَ عَلَى حَاضِرٍ، فَقَالَ: وَاللَّهِ، لَتَفْعَلَنَّ كَذَا. فَأَحْنَثَهُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، فَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْخَالِفِ. كَذَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَعَطَاءٌ، وَقَتَادَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَالشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ الْخَالِفَ هُوَ الْحَانِثُ، فَكَانَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَانَ هُوَ الْفَاعِلَ لِمَا يُحْنِثُهُ، وَلِأَنَّ سَبَبَ الْكَفَّارَةِ إِمَّا الْيَمِينَ، وَإِمَّا الْحِنْثَ، أَوْ هُمَا، وَأَيُّ ذَلِكَ قُدِّرَ فَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْخَالِفِ. اهـ**

وهذا القول - وجوب الكفارة - اختاره العلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين، والشيخ الغديان، والشيخ عبدالرزاق عفيفي رحمة الله عليهم، وعزاه شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١/٢٠٦) لعامة الفقهاء. واختار شيخ الإسلام رحمته الله أنه لا يجب عليه الكفارة في ذلك.

فقال رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/٣٠٧-٣٠٨): **اليمين المتضمنة حَصًّا أَوْ مَنَعًا لِنَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ: (لَأَفْعَلَنَّ، وَلَا أَفْعَلُ) فِيهَا مَعْنَى الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ، وَكَذَلِكَ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، بِخِلَافِ الْخَبَرِ الْمَحْضِ كَقَوْلِهِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَنْزِلَنَّ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا وَإِمَامًا مُقْسَطًا»، أَوْ: وَاللَّهِ، لَيَقْدَمَنَّ الرِّكْبُ. فَإِنْ هَذَا إِخْبَارٌ مُحْضٌ بِأَمْرٍ سَيَكُونُ كَمَا يَخْبَرُ عَنِ الْمَاضِي بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَبِخِلَافِ الطَّلَبِ الْمَحْضِ كَقَوْلِهِ لغيره: (افْعَلْ) أَوْ (بِاللَّهِ افْعَلْ) وَنَحْوَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَّا مَجْرَدُ الطَّلَبِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي أَيَطِيعُهُ أَمْ يَعْصِيهِ، وَلِهَذَا لَا يَحْسَنُ الِاسْتِثْنَاءُ فِي هَذَا الضَّرْبِ، وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ؛ لِعَدَمِ الْمَخَالَفَةِ؛ فَإِنَّهُ طَلَبٌ مُحْضٌ مُؤَكَّدٌ بِاللَّهِ، كَقَوْلِهِ: (سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ إِلَّا مَا فَعَلْتُ) أَوْ (سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ لَا تَفْعَلْ)، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَخْصُوصُ أَوْ الْمَمْنُوعُ مَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ**

في العادة جرى مجرى طاعة نفسه لنفسه، فطلب الفعل منها طلباً قرنه بالإخبار عن كونه. اهـ

وقال رحمه الله (٢٢٥ / ٣٣): في حثه نزاع بين العلماء، والأقوى أنه لا يحث، والله أعلم. اهـ

واختار هذا القول الشوكاني رحمه الله كما في "السليل" (ص ٦٨٦)؛ لأنه فعل ليس في مقدوره.

وانظر: "البيان" (٥١١ / ١٠) "روضة الطالبين" (٦١ / ١١) "الشرح الممتع" (٤٠٠ / ٦) "فتاوى اللجنة" (١٠٧، ٩٧، ٨٥ / ٢٣).

مسألة [٤]: إذا قال: سألتك بالله لتفعلن كذا؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٥٠٢ / ١٣): وَإِنْ قَالَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ. وَأَرَادَ الْيَمِينَ؛ فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا. وَإِنْ أَرَادَ الشَّفَاعَةَ إِلَيْهِ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ بِيَمِينٍ، وَلَا كَفَّارَةً عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا. اهـ، وانظر: "البيان" (٥١١ / ١٠).

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "الفتاوى" (٢٠٦ / ١): وأما قوله: (سألتك بالله أن تفعل كذا) فهذا سؤال وليس بقسم، وفي الحديث: «ومن سألكم بالله فأعطوه»، ولا كفارة عليه إذا لم يُجب سؤاله. اهـ

مسألة [٥]: حكم إبرار القسم؟

ذهب الجمهور إلى استحباب إبرار القسم؛ لحديث البراء رضي الله عنه في "الصحيحين": أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع...، وذكر منها: «إبرار المقسم»، وحملوا الأمر على الاستحباب بدلالة حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند أن حلف على النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبره ما الذي أخطأ من تعبير الرؤيا، فقال: «لا تقسم».

وقال بعض الحنابلة بالوجوب إذا لم يكن عليه ضرر، وحملوا حديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع لما علم من الضرر فيه، أو علم أن المصلحة بخلاف ذلك. واختار هذا القول شيخ الإسلام رحمه الله كما في "الاختيارات".

١٣٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَسَاقَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ الْأَسْمَاءَ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ سَرْدَهَا إِذْرَاجٌ مِّنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.^(٢)

الحكم المستفاد من الحديث

في هذا الحديث بيان أن من أسماء الله تسعة وتسعين اسماً من حفظها، وعمل بمقتضاها دخل الجنة.

وليس في هذا الحديث حصر لأسماء الله في هذا العدد، ويدل على ذلك حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) عند أحمد وغيره في دعاء الكرب، وفيه: «وَأَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمِيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِّنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي...» الحديث، وهو حديث حسن.

والمراد من ذكر هذا الحديث في هذا الباب أن الخالف يحلف باسم من أسماء الله، أو بصفة من صفاته.

وقد تقدم ذكر ذلك في أول الباب، وكان ذكر هذا الحديث في أوائل الباب أفضل.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٠٧)، وابن حبان (٨٠٨)، وقد أطل الحافظ في "الفتح" (٦٤١٠) الكلام على ذكر الأسماء، وبين أنه لم يصح مرفوعاً، وإنما هو مدرج من بعض الرواة.

وقد قال الترمذي عقب الحديث: حديث غريب.

قال الحافظ ابن كثير (رحمته الله) في تفسير سورة الأعراف آية (١٨٠): والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد

١٣٦٨ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الشَّاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

في هذا الحديث الحث على شكر المعروف ولو بالدعاء المذكور، وليس في هذا الحديث تعلق بهذا الباب، بل موضعه في [كتاب الجامع]، وقد أشار إلى ذلك المغربي، ثم الصنعاني في "شرح البلوغ".

(١)، أخرجه الترمذي (٢٠٣٥)، وابن حبان (٣٤١٣)، وإسناده ظاهره الحسن.

لكن قال أبو حاتم كما في "العلل" لولده (٢١٩٧) وقد سئل عنه: هذا حديث عندي موضوع بهذا

فصل في مسائل تتعلق بكفارة اليمين

فائدة: كفارة الأيمان من تيسير الله عز وجل على هذه الأمة، فأما الذين من قبلنا فقد كانوا إذا حلفوا على شيء لزمهم، قال تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وقال تعالى لأيوب عليه السلام: ﴿وَحُذِرْكَ ضَعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص: ٤٤].

وقد كان الأمر كذلك قبل نزول آية الكفارة، ففي "صحيح البخاري" (٤٦١٤)، عن عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر كان لا يحنث في يمينه حتى أنزل الله كفارة اليمين، فقال: لا أحلف على شيء أرى خيراً منه إلا قبلت رخصة الله، وكفرت عن يميني.
انظر: "مجموع الفتاوى" (٣٣/١٤٧) (٣٥/٣٣٠).

مسألة [١]: هل تقتضي اليمين الإيجاب والتحريم؟

قال شيخ الإسلام رحمته الله (٣٥/٣٣٢): وقد تنازع الفقهاء في اليمين هل تقتضي إيجاباً وتحريماً ترفعه الكفارة، أو لا تقتضي ذلك؟ أو هي موجبة لذلك لولا ما جعله الشرع مانعاً من هذا الاقتضاء؟ على ثلاثة أقوال، أصحها الثالث. اهـ

مسألة [٢]: كفارة اليمين.

الأصل فيها قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩].

وقوله ﷻ: «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها...» الحديث.

وأجمع العلماء على أن الخالف مخير بين إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة؛ فإن لم يقدر على ذلك، أو لم يجد؛ فينتقل إلى صيام ثلاثة أيام لظاهر الآية.

انظر: "المغني" (١٣/٥٠٦، ٥٢٨) "البيان" (١٠/٥٨٦) "تفسير ابن كثير".

مسألة [٣]: أوصاف المساكين المستحقين.

الأول: أن يكونوا مساكين، وهم الصنفان اللذان تُدفع إليهم الزكاة المذكوران في أول أصنافها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، وتقدم في الزكاة تعريفها.

الثاني: أن يكونوا أحراراً؛ فلا يجزئ دفعها إلى عبد؛ لأنَّ العبد مملوك لغيره، فدفعها إليه دفعٌ لسيده.

✽ وأما المكاتب فلا يجوز في مذهب أحمد، ومالك، والشافعي.

✽ وقال بعض الحنابلة: يجوز دفعها للمكاتب، لحاجته أشبه المسكين.

وأجاب الأولون بأنَّ الله تعالى جعله في الزكاة صنفًا غير صنف المساكين، وليس هو في معنى المساكين؛ لأنَّ حاجته غير حاجتهم، فالمسكين يدفع إليه لتمام كفايته، والمكاتب إنما يأخذه لنكاح رقبته.

والذي يظهر أن المكاتب يكون غالبًا مسكينًا أيضًا؛ فإن لم يكن له ما يسد حاجته زائدًا على ما يؤديه لسيده فيعطى من الكفارة. والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/٥٠٧).

الثالث: أن يكونوا مسلمين.

✽ اشترط ذلك الجمهور، وهو قول الحسن، والنخعي، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وأبي عبيد. فلا يجوز عندهم دفعها لكافر، وحملوا الآية على المسلمين.

✽ وقال أبو ثور: بأنَّ حنيفة: يجوز دفعها إلى الذمى؛ لدخوله في اسم المساكين، ولأنَّه

قلت: قول الجمهور أقرب؛ قياساً على الزكاة. انظر: "المغني" (٥٠٨/١٣) "المحلى" (١١٨٦).

الرابع: أن يكونوا قد أكلوا الطعام.

✽ فإن كان طفلاً لم يطعم؛ لم يجز الدفع إليه، وهو قول مالك، وأحمد في رواية.

✽ وذهب الشافعي، وأحمد في رواية، وأصحاب الرأي إلى أنه يجوز الدفع إليه، ويقبضها

عنه وليه، ويصرف الكفارة إلى ما يحتاج إليه مما تتم به كفايته، ولا يشترط الأكل عندهم.

والصحيح القول الأول؛ لقوله تعالى: ﴿أَطْعَمُوا عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وهذا يقتضي

أكلهم له. انظر: "المغني" (٥٠٨/١٣).

مسألة [٤]: مقدار ما يخرج الحالف في كفارة اليمين من الطعام.

✽ اختلف الفقهاء في تحديد ذلك، فمنهم من يقول: صاع. ومنهم من يقول: نصف

صاع. ومنهم من يقول: مدٌّ من البر، ونصف صاع من غيره.

وأشرنا إلى ذلك في كفارة المجامع أهله من كتاب الصوم.

والصحيح عدم التحديد، بل يدفع لكل مسكين ما يشبعه.

وأفضل من ذلك أن يغديهم، أو يعشيهم، وهو قول الحسن، وقتادة، والشعبي، ومالك،

وأبي ثور، وأحمد في رواية، والله أعلم. انظر: "المغني" (٥٠٩/١٣-٥١٠) "تفسير ابن كثير".

مسألة [٥]: هل يجزئ إخراج القيمة في كفارة اليمين؟

✽ جمهور العلماء على عدم الإجزاء، وهو قول مالك، وأحمد، والشافعي، واختاره ابن

المنذر.

✽ وذهب أبو حنيفة، والأوزاعي إلى الإجزاء؛ لأنَّ القصد دفع الحاجة، ويحصل ذلك

بالقيمة.

تجزئ؛ ما كان في التخيير بين هذه الثلاثة فائدة؛ ولكان يجزئه أن يكسو بمقدار الإطعام.

والصحيح قول الجمهور، والله أعلم. "المغني" (٥١١/١٣).

تنبيه: لا تجوز الكفارة لمن يجب عليه أن ينفق عليهم، ومن كان يمنع من الزكاة يمنع

من الكفارة. "المغني" (٥١٢/١٣).

مسألة [٦]: هل يشترط في المساكين أن يكون عددهم عشرة؟

✽ اشترط ذلك الجمهور؛ لظاهر الآية.

✽ وأجاز أبو حنيفة، والأوزاعي دفعها إلى واحد، وقال أبو حنيفة: يكرر عليه عشرة أيام.

والصحيح قول الجمهور. "المغني" (٥١٣/١٣).

مسألة [٧]: من عجز عن العشرة المساكين؟

✽ كأن يجد خمسة فقط، فمذهب أحمد، والثوري أنه يكرر عليهم لإكمال العشرة.

✽ ومذهب مالك، والشافعي، وأحمد في رواية إلى أنه لا يجزئه إلا إكمال العدد، ورَجَّح ابن

قدامة الإجزاء؛ لأنه موضع تعذر فيه إكمال العشرة، فجاز التكرار؛ لأنه في معناه مع التعذر.

قال أبو عبدالله غفر الله له: يكمل العدد من موضع آخر، وإن بُعد؛ إلا أن يشق عليه.

انظر: "المغني" (٥١٣/١٣).

مسألة [٨]: إن فرق بين العشرة؟

كأن يطعم بعضهم اليوم، والبعض غداً، وهكذا فيجزئ بلا خلاف. قاله ابن قدامة.

"المغني" (٥١٤/١٣).

مسألة [٩]: إذا دفعها إلى من يظنه فقيراً، فبان غنياً؟

✽ قال بعضهم: لا تجزئه؛ لأنه لم يضعها عند مستحقها، وهو قول الشافعي، وأبي

✽ وذهب بعضهم إلى أنها تجزئه، وهو قول أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأحمد في رواية؛ لأن ذلك مما يخفى غالباً، قال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ الْعَقْفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].
انظر: "المعنى" (٥١٤/١٣).

مسألة [١٠]: مقدار ما يكسب كل مسكين؟

✽ من أهل العلم من قال: يدفع لكل مسكين ما يجزئه الصلاة فيه. قاله مالك، وأحمد، والنخعي.

✽ ومنهم من قال: يجزئ كل ما يقع عليه اسم كسوة، وهو قول الشافعي، والثوري، والأوزاعي، والظاهرية، فيجزئ عندهم العمامة، وعند الشافعية خلاف في القلنسوة.
قال أبو عبد الله وفقه الله: أطلق الله الكسوة، وليس هناك تحديد شرعي، وعليه فيرجع إلى المعنى اللغوي، فيكون القول الأخير هو الأقرب، والله أعلم. انظر: "تفسير ابن كثير" [المائدة: ٨٩]، "المعنى" (٥١٦/١٣) "المحل" (١١٨٥) "الشرح الممتع" (٤٢٣/٦).

مسألة [١١]: هل يجوز إعتاق الطفل في الرقبة؟

✽ ذهب إلى الإجزاء الحسن، وعطاء، والزهري، وجماعة من الحنابلة، والشافعي، والظاهرية، وابن المنذر، وهو الصحيح؛ لعموم الآية.
✽ وذهب الشعبي، ومالك، وإسحاق إلى أنه يجزئ إذا صُلِّي وصام.
✽ وقيده جماعة من الحنابلة إذا بلغ السابعة.

والصحيح القول الأول، ولا دليل على القيد المذكور. انظر: "المعنى" (٥١٨/١٣).

مسألة [١٢]: إعتاق الجنين.

✽ الجمهور على عدم الإجزاء؛ لأنه لم تثبت له أحكام الدنيا بعد.

✽ وقال أبو ثور: يجزئ؛ لأنه آدمي مملوك.

مسألة [١٣]: هل يجزئ عتق المكاتب؟

✽ ذهب بعضهم إلى الحوار مطلقاً، وهو قول أبي ثور، وأحمد في رواية.

✽ وذهب بعضهم إلى عدم الإجزاء مطلقاً، وهو قول الشافعي، ومالك، وأبي عبيد،

وأحمد في رواية؛ لأنَّ عتقه مستحق بسبب آخر.

✽ وقال بعضهم: إن كان قد أدَّى من كتابته شيئاً فلا يجزئ، وإلا أجزأ، وهو قول

أحمد، والليث، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي حنيفة.

قال أبو عبدالله: الصحيح هو الإجزاء مطلقاً؛ لأنه ما زال عبداً. انظر: "المغني" (١٣/٥٢٦).

مسألة [١٤]: هل يجزئ المدبر؟

✽ ذهب جماعة إلى الإجزاء -وهو الصحيح- وهو قول أحمد، والشافعي، وأبي ثور،

وابن المنذر، وقال بذلك طاوس؛ لأنه ما زال عبداً يجوز بيعه، وإهداؤه؛ فيجوز عتقه.

✽ وذهب مالك، والأوزاعي، وأبو عبيد، وأصحاب الرأي إلى عدم الإجزاء؛ لأنَّ عتقه

مستحق بسبب آخر، والصحيح ما تقدم. "المغني" (١٣/٥٢٦).

تنبيه: هناك مسائل تتعلق بالرفقة تقدم ذكرها في (كفارة المحامع أهله في نهار

رمضان)، وفي (كفارة الظهار).

مسألة [١٥]: هل يشترط التتابع في صوم الثلاثة الأيام؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى اشتراط ذلك، وهو قول النخعي، والثوري، وإسحاق،

وأبي عبيد، وأبي ثور، وأحمد، وأصحاب الرأي، وقال به عطاء، ومجاهد، وعكرمة وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بقراءة ابن مسعود، وأبي بن كعب: ﴿فصيام ثلاثة أيام

متتابعات﴾^(١)، قالوا: وهذا إن لم يكن قرآنًا فلا أقل من أن يكون تفسيرًا من النبي ﷺ، أو

فتوى؛ فتكون رواية عن النبي ﷺ محتج بها.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم اشتراط التابع، وهو قول مالك، والشافعي في الأشهر من مذهبه.

واستدلوا بإطلاق الآية: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وأجابو عن قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب أنها لم تثبت قرآنًا؛ لعدم تواترها، ويحتمل أن تكون قراءة قد نُسخَتْ؛ لأنَّ المصحف أثبت على العرضة الأخيرة.

وهذا القول هو الصحيح، وإن كان التابع أفضل، وهو ترجيح العلامة ابن باز، والعلامة الوادعي، وغيرهما، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/٥٢٨) "المحل" (١١٨٧).

تنبيه: ذهب الجمهور إلى أنَّ العبد كفارته الصوم فقط، والذي يظهر أنه إن ملكه السيد، وأذن له بالإطعام، والكسوة؛ وجب عليه ذلك، وقال الجمهور: يجزئه ذلك. انظر: "المغني" (١٣/٥٢٩-).

مسألة [١٦]: ضابط من يجب عليه الإطعام، ومن يجوز له الانتقال إلى الصوم؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يعتبر في عدم الواجد أن لا يجد فاضلاً عن قوته، وقوت عياله، يومه وليلته قدرًا يُكْفَرُ به، وهذا قول أحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وابن المنذر، وابن حزم.

✽ وقال الشافعي: من جاز له الأخذ من الزكاة لحاجته وفقره؛ أجزأه الصيام؛ لأنه فقير.

✽ وعن النخعي: إذا كان مالكا لعشرين درهما؛ فله الصيام.

✽ وقال سعيد بن جبیر: إذا لم يملك إلا ثلاثة دراهم كفَّرَ بها.

✽ وقال الحسن: درهمين. وهذان القولان نحو القول الأول.

قال أنه عبد الله غفر الله له: قول الشافعي. هم الصواب، والله أعلم.

مسألة [١٧]: إن ملك ما يكفر به، وعليه دين يستغرقه؟

إن كان مُطالِبًا بالدين؛ لم يكن واجدًا، وله أن يصوم.



وإن لم يكن مطالِبًا بالدين ففي ذلك روايتان عن أحمد: أحدهما: إنه لا يجزئه الصوم، وعليه العتق، أو الإطعام، أو الكسوة؛ لأنه يملك ما يكفر به. والثانية: أنه يجزئه الصوم؛ لأنه غير مالك في الحكم لما يكفر به؛ فإنه مدين بدين يستغرق هذا المال. وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/٥٣٤).

مسألة [١٨]: إن كان له مال غائب، أو دين يرجو وفاءه؟



مذهب الشافعي، وأحد أنه لا يكفر بالصيام؛ لأنه مالك لما يكفر به.



وذهب أبو حنيفة إلى أن له أن يكفر بالصوم؛ لكونه غير واجد في ذلك الوقت، وهو قول بعض الحنابلة، وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/٥٣٤-٥٣٥) "الإنصاف" (١١/٤١).

مسألة [١٩]: من له دار، أو دابة، أو خادم لا غنى له عنها؟



ذكر أهل العلم أنه غير واجد، فيكفر بالصوم، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة؛ إلا أن مالكًا، وأبا حنيفة قالوا في الخادم: يعتقه. ولا يجزئه الصوم. والصحيح أن الصوم يجزئه، والله أعلم. "المغني" (١٣/٥٣٥).

مسألة [٢٠]: هل يجزئه أن يطعم خمسة، ويكسو خمسة؟



ذهب إلى الإجزاء أحمد، والثوري، والحنفية؛ لأنه يقوم مقامه. فكما يجوز له أن يكسو عشرة بدل إطعام عشرة؛ فيجوز له أن يكسو البعض بدل إطعامهم.



وذهب مالك، والشافعي، وابن حزم إلى أنه لا يجزئ؛ لأنها عبادة أمر بها على الوجه المذكور في الآية؛ فلا يضاف إليها قسم آخر. والله أعلم.

مسألة [٢١]: إذا أعتق نصفي عبيدين؟

✽ مذهب أحمد، وعُزي لأكثر الفقهاء الإجزاء؛ لأنه في حكم من أعتق رقبة.

✽ وذهب بعض الحنابلة، وبعض الشافعية، وابن حزم إلى عدم الإجزاء؛ لقوله تعالى:

﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وهذا لم يحرر رقبة.

✽ وقال بعض الشافعية: إن كانت الرقبة منصّنة، وحررها؛ أجزأ عنه.

والقول بعدم الإجزاء أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣/ ٥٣٨).

مسألة [٢٢]: إن أعتق نصف رقبة، وأطعم خمسة مساكين؟

هذا لا يجزئ عند أهل العلم.

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣/ ٥٣٩): لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ

مَقْصُودَهُمَا مُخْتَلِفٌ مُبَيَّنٌّ؛ إِذْ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الْعِتْقِ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ، وَتَحْلِيصُ السُّعْتِ مِنْ

الرِّقِّ. وَالْقَصْدُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ سَدُّ الْخَلَّةِ، وَإِنْقَاءُ النَّفْسِ. فَجَرَيًا مَجْرَى الْجَنَسِ الْوَاحِدِ

فِيهَا بِخِلَافِ الْعِتْقِ. انْتَهَى بِتَصَرُّفٍ فِي آخِرِهِ.

مسألة [٢٣]: من دخل في الصوم ثم وجد مالاً؟

تقدم ذكر هذه المسألة في كنزارة المجامع أهله في نهار رمضان وهو صائم.

مسألة [٢٤]: إذا أحب الانتقال إلى الأعلى بعد شروعه بالأدنى؟

كمن شرع بالإطعام، ثم بدا له أن يكسو، أو شرع بالكسوة ثم بدا له أن يعتق؛ فهذا جائز

عند أهل العلم.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٣/ ٥٤١): لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ

ثم نقل خلافاً عن بعض الحنابلة، ورَجَّحَ جواز ذلك.

مسألة [٢٥]: إذا وحيت الكفارة على مؤسس، فأعسر؟

تبقى الكفارة بالمال في ذمته.

✽ وذهب أبو ثور، وأصحاب الرأي، وهو قول بعض الحنابلة إلى أن الصوم يجزئه، وهو مفرط في تأخير الكفارة حتى نفد عليه المال. انظر: "المغني" (٥٤١) "المحل" (١١٨١).

مسألة [٢٦]: هل الكفارات على الفور أم على التراخي؟

✽ المشهور في مذهب أحمد أن الأمر على الفور، وهو قول بعض الشافعية، وبعض المالكية، وبعض الحنفية؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله: ﴿فَاسْتَيْقُواْ الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وغضب النبي ﷺ عند أن تأخر أصحابه في حلق رؤوسهم يوم أمرهم بذلك في الحديبية.

✽ والمشهور عند الشافعية، والمالكية، والحنفية أنه لا يفيد الفور إلا إذا اقترن بقريضة تدل عليه.

واستدلوا على ذلك بأن الحج فرض في السادسة، وقيل: التاسعة، وحج النبي ﷺ في العاشرة. والذي يظهر أن الأمر قد يدل على الفور. وقد يدل على التراخي. وينظر إلى أدلة أخرى تدل على ذلك، والله أعلم.

والذي يظهر أن الكفارة ليست على الفور، فلو تأخر أياماً ثم كفر؛ لم يَأْثَمَ على ذلك التأخير، والله أعلم. انظر المسألة في كتب "أصول الفقه".

مسألة [٢٧]: إذا كرر الحالف اليمين. فكيف عليه كفارات؟

✽ أما إن كانت الأيمان المكررة على شيء واحد، ثم حنث؛ فعليه كفارة واحدة عند جمهور العلماء، وهو قول الحسن، وعروة. وعطاء، وعكرمة، والنخعي، وحامد، والأوزاعي، وأحمد، والشافعي في قول؛ لأن مثل هذا يقصد به التأكيد، ورؤي مثل هذا القول عن ابن

❁ وذهب أبو حنيفة، وأبو ثور، والثوري إلى تعدد الكفارات على عدد الأيمان، وهو قول الشافعي؛ لأنَّ اليمين الثانية غير الأولى، فتقتضي ما تقتضيه.

والقول الأول هو الصواب. والله أعلم. انظر: "المغني" (٤٧٣/١٣) "الفتاوى" (٢١٩/٣٣).

مسألة [٢٨]: إن حلف يميناً واحدة على أجناس مختلفة؟

قال ابن قدامة هــ: في "المغني" (٤٧٤/١٣). وإذا حلف يميناً واحدة على أجناس مختلفة، فقال: والله، لا أكلت، ولا شربت، ولا لبست، فحنت في الجميع: فكفارة واحدة. لا أعلم فيه خلافاً؛ لأنَّ اليمين واحدة، والحنث واحد؛ فإنه يفعل واحد من المحلوف عليه يحنث، وتتحل اليمين. اهـ.

مسألة [٢٩]: إن حلف أيماناً على أجناس؟

كأن يقول: والله، لا أكلت، والله، لا شربت، والله، لا لبست.

فإن حنت في واحد منها، ثم كفر، ثم حنت في الأخرى؛ فعليه كفارة أخرى بلا خلاف. قاله ابن قدامة؛ لأنَّ الحنث في الثانية تجب به الكفارة بعد أن كفر عن الأولى.

❁ وإن حنت في الجميع قبل التكفير، فذهب أكثر أهل العلم إلى أنَّ عليه لكل يمين كفارة؛ لأنها أيمان متغايرة لا يحنث في أحدهما إذا حنت في الأخرى، فلا تتكفر إحداهما بكفارة الأخرى.

❁ وذهب بعض الحنابلة، وإسحاق إلى أنه تجزئه كفارة واحدة؛ لأنها كفارات من جنس واحد، فتداخل كالحدود من جنس.

وقال الجمهور: ما ههنا يفارق الحدود؛ فإنها وجبت للزجر، وندرى بالشبهات، بخلاف مسألتنا؛ ولأنَّ الحدود عقوبة بدنية، فالموالات بينها ربما أفضت إلى التلف. انظر: "المغني"

١٣٦٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَمَيَّ عَنْ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٣٧٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢)، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ: «إِذَا لَمْ يُسَمَّ». وَصَحَّحَهُ. ^(٣)

١٣٧١ - وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّ الْحَفَاطَ رَجَّحُوا وَقَفَهُ. ^(٤)

١٣٧٢ - وَلِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ». ^(٥)

١٣٧٣ - وَلِمسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْوَلَاءِ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ». ^(٦)

١٣٧٤ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ (رضي الله عنه) قَالَ: نَذَرْتُ أُحْتِي أَنْ تَمُتَنِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ خَافِيَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ تَمُتَ وَلَنْ تَكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْمَفْظُ لِمُسْلِمٍ. ^(٧)

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩) (٤). واللفظ لمسلم، وفي البخاري «لا يرد شيئاً» بدل «لا يأتي بخير».

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٦٤٥).

(٣) زيادة ضعيفة. أخرجه الترمذي (١٥٢٨)، وفي إسناده محمد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي مولى المغيرة بن شعبة مجهول الحال، وقد رواه الثقات بدون الزيادة كما في صحيح مسلم، وضعف الزيادة العلامة الألباني رحمه الله في «الإرواء» (٢٥٨٦).

(٤) الراجع وقفه. أخرجه أبو داود (٣٣٢٢)، من طريق طلحة بن يحيى الأنصاري عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير الأشج عن كريب عن ابن عباس به.

قال أبو داود عقبه: روى هذا الحديث وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند فأوقفوه على ابن عباس. اهـ

قلت: طلحة بن يحيى قد ضعفه بعض الأئمة ووثقه آخرون فلا يقوى على معارضة وكيع ومن معه، فالراجع الوقف، وقد رجح ذلك العلامة الألباني رحمه الله في «الإرواء» (٨/ ٢١١).

(٥) أخرجه البخاري برقم (٦٧٠٠)

وَلَا أَحْمَدَ وَالْأَرْبَعَةَ: فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، مُرَهَا فَلْتُخْتِمِرَ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^(١).

١٣٧٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَفَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ: «اقْضِهِ عَنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

١٣٧٦ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بَيَوانَةً، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ يُعْبَدُ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» فَقَالَ: لَا. قَالَ: «أَوْفَ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّطَبَّرَانِي، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ^(٣).

١٣٧٧ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كَرْدَمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ^(٤).

١٣٧٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصِلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا»، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا»، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فَشَأْنُكَ إِذَنْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٥).

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٤/١٤٥)، وأبو داود (٣٢٩٣)، والترمذي (١٥٤٤)، والسنائي (١/٢٠)، وابن ماجه (٢١٣٤)، من طريق عبيد الله بن زحر عن أبي سعيد الرعيني عن عبد الله بن مالك البحصبي عن عقبة به. وإسناده ضعيف؛ لضعف عبيد الله بن زحر، وأبوسعيد وشيخه مجهولا حال. فالحديث إسناده ضعيف، وهو صحيح بالرواية السابقة في «الصحيحين» بدون ذكر (الاختار والصوم)، وقد ضعفه العلامة الألباني في «الإرواء» (٢٥٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٦١)، ومسلم (١٦٣٨).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٣٣١٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٤١) وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه أحمد (٤١٩/٣) (٤١٩/٤) (٦٤/٦) (٣٦٦/٦)، وله إسناده فيه انقطاع وآخر فيه عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي وفيه ضعف، وفيه أيضا يزيد بن مقسم مجهول الحال، وقد جعل في بعض الطرق من مسند

- ١٣٧٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَانْفُظَ لِلْبُخَارِيِّ. ^(١)
- ١٣٨٠ - وَعَنْ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أُعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)
- وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: فَأَعْتَكَفَ لَيْلَةً. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: معنى النذر.

هو التزام فعلٍ وعملٍ يعملهُ الله عز وجل بقوله: (الله عليّ كذا)، ونحو ذلك.

مسألة [٢]: حكم النذر.

كره أهل العلم أن يعقد الإنسان النذر؛ لحديث ابن عمر الذي في الباب، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّذْرِ... الحديث. انظر: "المعني" (١٣/ ٦٢١).

مسألة [٣]: أقسام النذر.

للنذر أقسام:

الأول: نذر اللُّجَاج والغضب.

وهو الخارج مخرج اليمين؛ للحنث والمنع، فحكمه حكم اليمين، وقد تقدم ذكر ذلك في الأيمان.

الثاني: نذر الطاعة والتبرر.

❁ ويجب الوفاء به عند أهل العلم، سواء كان مقيداً، أو مطلقاً؛ إلا أن بعض الشافعية لم

(١) أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (٤١٥). من كتاب الحج.

يوجبوا الوفاء بالنذر المطلق، وأبو حنيفة لم يوجب الوفاء بالنذر الذي ليس في جنسه واجب في الشرع كالأعتكاف.

والصحيح قول الجمهور، وهو وجوب الوفاء مطلقاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، وحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب: «من نذر أن يطيع الله؛ فليطعه».

الثالث: النذر المبهم.

✽ كأن يقول: (الله عليّ نذر)، فهذا فيه كفارة يمين عند جمهور العلماء؛ لحديث عتبة بن عامر. وابن عباس اللذين في الكتاب. وعلى ذلك عامة العلماء إلا سافعي فقال: لا يعند النذر، ولا كفارة فيه.

والصحيح قول الجمهور. وقد ثبت هذا القول عن ابن عباس. وابن عمر، كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٤ / ١ / ٧).

الرابع: نذر المعصية.

ولا يحل الوفاء به بالإجماع؛ لقوله صلوات الله عليه: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»، ولحديث عمران بن حصين، وثابت بن الضحاك اللذين في الكتاب.

وهل فيه كفارة يمين؟ اختلف الفقهاء في ذلك.

✽ فذهب جماعة من أهل العلم إلى أن فيه كفارة يمين، وهو قول أحمد، وإسحاق، والثوري، والحنفية.

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنه الذي في الكتاب، وهو موقوف كما تقدم، واستدلوا على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (٦ / ٢٤٧)، وغيره: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين»، وظاهره الصحة. ولكن أعله البخاري، والدارقطني وغيرهما، ورجحوا أنه سقط من إسناده سليمان بن أرقم، وهو متروك.

قال: «النذر نذران: نذرٌ لله؛ فيجب الوفاء، ونذرٌ للشيطان؛ فكفارته كفارة يمين»، وفي إسناده: خطَّاب بن المقاسم الحرَّاني، قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: ثقة. وقال في رواية البردعي: منكر الحديث. وقال النسائي: لا علم لي به.

قلت: فالحديث حسن إن لم يكن خطاباً قد وهم في رفعه، ويغلب على ظني أنه قد وهم في ذلك؛ لأنَّ المعروف عن ابن عباس الموقوف كما تقدم، والله أعلم.

❁ وذهب مسروق، والشعبي، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية إلى أنه ليس فيه كفارة.

واستدلوا على ذلك بالأحاديث المتقدمة التي فيها عدم الوفاء بالمعصية، ولم يذكر النبي ﷺ فيها الكفارة.

والقول الأول رجّحه العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين رحمة الله عليهما، وهو الصحيح؛ لأنه التزام لله، فهو كاليمين، وقد أفتى بذلك ابن عباس رضي الله عنهما، كما تقدم، وفعلته عائشة رضي الله عنها، كما في "صحيح البخاري" (٦٠٧٣)، ولا نعلم لهما مخالفاً.

وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما، كما في "موطأ مالك" (٤٧٦/٢) بإسناد صحيح: كيف يكون في هذا كفارة؟ -يعني مع كونه معصية- فقال ابن عباس: إن الله تعالى قال: ﴿الَّذِينَ يَطْهَرُونَ مِنْكُمْ

الخامس: النذر على المباح.

❁ فمذهب أحمد أنه ينعقد، وفيه كفارة يمين؛ لحديث: «إني نذرت أن أضرب على رأسك الدفَّ...» الحديث.^(١)

✽ وذهب مالك، والشافعي إلى أنه لا ينعقد؛ لحديث: «من نذر أن يطيع الله؛ فليطعه».

والصحيح مذهب أحمد، والله أعلم.

السادس: النذر على المكروه.

✽ والخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله.

السابع: النذر على الواجب.

✽ فالمشهور في مذهب أحمد أنه لا ينعقد؛ لأنه تحصيل حاصل، وهو مذهب الشافعية.

✽ وذهب بعض الحنابلة إلى انعقاده، وهو اختيار شيخ الإسلام، ويصير وجوبه من جهتين: من جهة الشرع، ومن جهة النذر، وهو مثل أن يحلف على المحافظة على أمر واجب، وهذا أقرب، والله أعلم.

الثامن: النذر على المستحيل.

كأن يقول: نذرت أن أصوم أمس. فهذا لا ينعقد، نصَّ على ذلك الشافعية، والحنابلة، وغيرهم.

التاسع: النذر على ما لا يطيقه.

✽ ففيه كفارة يمين عند الجمهور؛ لحديث عقبة، وأثر ابن عباس اللذين في الباب، وإن كان العجز مرجو الزوال انتظر حتى يزول، وإلا كفر.

انظر: "المغني" (١٣/٦٢٦-٦٢٨) "الفتاوى" (٣٥/٣٤٦).

مسألة [٤]: من نذر أن يتصدق بماله كله؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجزئه الثلث، وهو قول الزهري، ومالك، وأحمد في رواية.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي لبابة أنه قال لرسول الله ﷺ: إنَّ من توبتي أن أنخلع

حسين بن السائب، وهو مجهول الحال، وقد اختلف في أسانيدده، أخرجه أحمد (٣/ ٤٥٢-)، وأبو داود (٣٣٢١)، وغيرهما.

واستدلوا على ذلك بحديث كعب بن مالك، وفيه: «أمسك عليك بعض مالك؛ فهو خير لك» أخرجه البخاري (٦٦٩٠)، ومسلم (٢٧٦٩).

وجاءت رواية: «يجزئك الثلث»، وأعلها البيهقي (١٠/ ٦٧-٦٨)، وليس في الحديثين صراحة في أنه نذر.

✽ وذهب أحمد في رواية إلى أن كفارته كفارة يمين.

✽ وذهب ربيعة إلى أنه يتصدق بقدر زكاة ذلك المال.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه إن كان المال زكويًا؛ تصدق به كله، وإن لم يكن زكويًا، فاختلف قوله فيه.

✽ وذهب النخعي، والشافعي، والبتي إلى أنه يلزمه الوفاء به؛ لحديث: «من نذر أن يطيع الله؛ فليطعه».

قال أبو عبدالله وفقه الله: إن أحب أن يوفي بنذره؛ فله ذلك، وإن أحب أن يمسك بعض ماله؛ فهو أفضل؛ لحديث كعب بن مالك، وعليه كفارة يمين؛ لحديث عقبة بن عامر الذي في الباب، وقد أفتت بذلك عائشة رضي الله عنها، كما في «موطأ مالك» (٢/ ٤٨١) بإسناد صحيح. انظر: «المعني» (١٣/ ٦٢٩-) «الشرح الممتع» (٦/ ٤٦٤).

مسألة [٥]: من نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام؟

يلزمه الوفاء عند أهل العلم؛ لحديث: «من نذر أن يطيع الله؛ فليطعه»؛ فإن كان المشي يشق عليه؛ فليركب وعليه كفارة يمين.

مسألة [٦]: وهل عليه هدي لتركه المشي الذي أوجبه على نفسه؟

يثبت.

✽ وذهب مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد في رواية إلى أنه يلزمه الهدى.

وذكر ابن قدامة أنه يلزمه المنى بحج أو عمرة، وقال: لا أعلم فيه مخالفاً، وهو موضع نظر

والصحيح هو القول الأول، والله أعلم. "المغني" (١٣/ ٦٣٥).

مسألة [٧]: من قال: لله علي أن أصوم يوم يقدم فلان؟

✽ الجمهور على أن نذره هذا منعقد.

✽ وخالف الشافعي في قول له، فقال: لا يصح؛ لأنه لا يمكن صومه بعد وجود

شرطه.

والصحيح قول الجمهور؛ لأنه زمن يصح فيه صوم التطوع، فينعقد النذر لصومه؛ ولأنه

يمكن صومه كأن يعلم قدومه من الليل.

ولهذا النذر خمسة أحوال:

الحال الأولى: أن يعلم بقدومه من الليل؛ فلا إشكال في ذلك، ويجب عليه تبيت النية

في الصوم.

الحال الثانية: أن يقدم يوم فطر، أو أضحى.

✽ ففي المسألة أقوال:

القول الأول: لا يصوم ذلك اليوم، ويقضي، ويكفر. هذا هو المشهور في مذهب أحمد،

وهو قول الحكم، وحامد.

القول الثاني: يقضي ولا كفارة عليه. وهو قول الحسن، والأوزاعي، وأبي عبيد، وقتادة،

وأبي ثور، وأحمد في رواية، والشافعي في قول.

القول الرابع: يكفر، ولا قضاء. وهو قول بعض الحنابلة.

القول الخامس: لا قضاء، ولا كفارة. وهو قول مالك، والشافعي في أحد قوليه، وبعض الحنابلة.

قلت: الذي يظهر - والله أعلم - أنَّ عليه كفارة؛ لأنه صار محرماً عليه الوفاء، فأشبهه نذر المعصية، وليس عليه القضاء.

الحال الثالث: يقدم في يوم يصح صومه فيه، ولكنه بمطر.

❁ فمنهم من قال: يلزمه القضاء، والكفارة. وهو قول أحمد في رواية.

❁ ومنهم من قال: يقضي. ولا كفارة عليه؛ لأنه معذور. وهو قول الشافعي، وبعض الحنابلة.

❁ ومنهم من قال: لا يلزمه شيء، لا كفارة، ولا قضاء. وهو قول أبي يوسف، وأصحاب الرأي، وأحمد في رواية، واختاره ابن المنذر؛ لأنه قدم في زمن لا يصح فيه؛ فلم يلزمه.

الحال الرابعة: أن يقدم والناذر صائم.

فإن كان الصوم تطوعاً:

❁ فقال بعض الحنابلة، وأبو حنيفة: يعقده عن نذره، ويجزئه.

❁ وقال بعض الحنابلة: يلزمه القضاء، والكفارة.

❁ وقال الشافعي: عليه القضاء فقط. وهو قول بعض الحنابلة.

وأما إن كان الصوم واجباً:

❁ فمنهم من قال: يجزئه الصوم عن النذر أيضاً. وهو قول عكرمة، وأبي يوسف، وأحمد

في رواية عنه؛ لأنه نذر الصوم في وقت وقد صام فيه.

✽ وقال الشافعي، وبعض الحنابلة: لا ينعقد النذر. انظر: "المغني" (١٣/ ٦٤٥-٦٤٧، ٦٤٤).

الحال الخامسة: أن يقدم ليلاً.

ملا شيء عليه في قولهم جميعاً؛ لأنه لم يقدم في اليوم، ولا في وقت يصح فيه الصيام. انظر: "المغني" (١٣/ ٦٤٧).

مسألة [٨]: إذا نذر المشي إلى مسجد النبي ﷺ أو المسجد الأقصى؟

✽ جمهور العلماء على أنه يلزمه ذلك، وبهذا قال أحمد، ومالك، والأوزاعي، وأبو عبيد، والشافعي في قول، وابن المنذر؛ لأنَّ شدَّ الرحال إليها مشروع؛ لحديث أبي سعيد الذي في الباب.

✽ وذهب الشافعي في قول له إلى عدم الوجوب؛ لأنَّ البر بإتيان هذين نفل بخلاف المسجد الحرام؛ فهو فرض.

والصحيح القول الأول؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «من نذر أن يطيع الله؛ فليطعه»، ويلزمه عند الجمهور أن يصلي فيهما ركعتين؛ لأنَّ القصد بالنذر القرية والطاعة، وإنما تحصيل ذلك بالصلاة، وقال أبو حنيفة: لا تتعين عليه الصلاة. انظر: "المغني" (١٣/ ٦٣٩).

مسألة [٩]: من مات وعليه نذر؟

✽ إن كان انذر بصوم. أو حج؛ رُقِيَ عنه وليه عند الجمهور.

✽ وخالف مالك فقال: لا يحج عنه، ولا يصوم، ولا يصلي. ووافقه الشافعي في قول له في الصوم.

والصحيح قول الجمهور؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في الباب: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رضي الله عنه...، ولحديث عائشة رضي الله عنها في "الصحيحين": «من مات وعليه صوم؛ صام عنه

وهذا على سبيل الاستحباب عند الجمهور، خلافاً للظاهرية.

✽ وأما النذر بالصلاة فالجمهور على أنه لا يصلي عنه وليه، وهو الصحيح.

✽ وللحنابلة وجهٌ بأنه يصلي عنه.

وأما النذر بالصدقة، والعتق؛ فتؤدَّى عنه من ماله قبل قسمة التركة؛ فإن لم يكن له مال سقط الوجوب وجاز النيابة. انظر: «المغني» (١٣/٦٥٥).

مسألة [١٠]: من نذر نذراً في الجاهلية طاعة لله، فهل يلزمه الوفاء بعد إسلامه؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى وجوب الوفاء.

واستدلوا بحديث عمر رضي الله عنه الذي في الباب، وهذا قول أحمد في رواية، والطبري، والمغيرة بن عبد الرحمن المالكي، وداود الظاهري، وبعض الشافعية.

✽ وذهب الجمهور إلى أن ذلك مستحبٌ غير واجب، وهو قول جمهور الشافعية، والمالكية، وهو قول الحنفية، وأحمد في رواية، وحملوا الأمر الذي في حديث عمر رضي الله عنه على الاستحباب بقريته أنه جواب لسؤاله.

والصحيح هو الوجوب؛ لظاهر الأمر، ولعموم الحديث: «من نذر أن يطيع الله؛ فليطعه»، والنذر من الكافر منعقد؛ لحديث عمر رضي الله عنه، والله أعلم. انظر: «الفتح» (٦٦٩٧).

كِتَابُ الْقَضَاءِ

القضاء في اللغة: يطلق على الفراغ من الشيء، وعلى الإحكام.
والمراد به في هذا الباب: الإلزام بالحكم الشرعي، ورفع الخصومات.

١٣٨١ - عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(١)

١٣٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ. ^(٢)

١٣٨٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُعَمَّتِ الْمَرْضِعَةُ، وَيُنْسَبَ الْفَاطِمَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم تولي القضاء.

تَوَلَّى الْقَضَاءَ فَرَضُ كَفَايَةٍ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّاسِ لَا يَسْتَقِيمُ بِدُونِهِ؛ فَوْجِبَ كَالْجِهَادِ وَالْإِمَامَةِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَضَاءٌ ضَاعَتِ الْحَقُوقُ، وَشَاعَ الظُّلْمُ.

(١) حسن. أخرجه أبوداود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥)، والحاكم (٩٠/٤)، وهو حديث حسن، له عندهم إسناد حسن، وآخر ضعيف.

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٢٣٠/٢)، وأبوداود (٣٥٧١) (٣٥٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤٦٢/٣)، والترمذي (١٣٢٥)، وابن ماجه (٢٣٠٨)، ولم أجده في صحيح ابن حبان، وقد أورده في «الثقات» (٢٨٦/٦) (٢٠٤/٧).

وفضل القضاء عظيم لمن قَوِيَ عليه، وأدَّى الحق فيه، فذلك من أسباب دخول الجنة كما في حديث بريدة.

وخطره عظيم أيضًا على من لم يؤدِّ حق الله فيه؛ لحديث بريدة، وأبي هريرة رضي الله عنهما.
انظر: «المغني» (١٤/٥-٦) «البيان» (١٣/١٠) «الفتح» (٧١٤٨).

مسألة [٢]: أحوال الناس في القضاء.

(١) من الناس من يجب عليه القضاء، وهو الرجل الذي يكون من أهل الاجتهاد، والأمانة، وليس هناك من يصلح للقضاء غيره، فيجب على الإمام أن يوليه القضاء، ولا يجوز لذلك أن يمتنع.

(٢) ومن الناس من لا يجوز له تولي القضاء، وهو الرجل الذي ليس له أهلية القضاء؛ لجهله، أو فسقه.

(٣) ومن الناس من يجوز له، ولا يجب عليه، وهو كالأول، إلا أنه يوجد غيره ليقوم بذلك.

انظر: «المغني» (١٤/٧-٩) «البيان» (١٣/١١-١٢).

والقسم الثالث: هل يُستحب لهم أن يتولوا القضاء، أم يُكره؟

✽ مذهب الحنابلة الكراهة، وهو قول بعض الشافعية.

✽ والأشهر عند الشافعية، وهو قول بعض الحنابلة أنه إن كان الأنفع للناس منه تولي القضاء؛ استُحبَّ له ذلك، وإن كان الأنفع للناس منه عدم تولي القضاء؛ فيُكره له ذلك.
انظر المصادر السابقة.

مسألة [٣]: أخذ الأجرة على القضاء، وأخذ الرزق.

أما الاستئجار على القضاء؛ فلا يجوز ذلك عند أهل العلم، وقال ابن قدامة: لا أعلم فيه خلافًا؛ وذلك لأنَّ هذا عمل بر وطاعة فلا تكون إلا لله.

✽ وأما أخذ الرزق على ذلك فجائز عند أكثر العلماء؛ لأنَّ القاضي يُشغل بالقضاء عن التكسب، وعلى ذلك العمل في عهد الخلفاء الراشدين، ومن بعدهم.

✽ وكره ذلك الحسن، ومسروق، والقاسم بن عبد الرحمن، وأحمد في رواية إن لم يكن محتاجاً.

✽ وقال الشافعية: إن كان متعيناً عليه؛ جاز الأخذ، وإن لم يكن متعيناً؛ لم يجز له الأخذ.

والصحيح هو قول الجمهور، والله أعلم. انظر: «المغني» (٩/١٤) - «البيان» (١٣/١٤).

مسألة [٤]: شروط القاضي.

ذكر الفقهاء عدداً من الشروط:

الأول: أن يكون مسلماً.

ولا خلاف في ذلك؛ لأنَّ الكافر لا ولاية له على مسلم.

الثاني: أن يكون عاقلاً.

ولا خلاف في ذلك أيضاً.

الثالث: أن يكون بالغاً.

وعليه عامة أهل العلم.

الرابع: أن يكون حراً.

✽ وعلى ذلك الجمهور؛ لأنَّ العبد مشغول بخدمة سيده.

✽ وذهب بعض الحنابلة إلى جواز ذلك، وعدم اشتراط الحرية، ورجَّح ذلك العلامة

ابن عثيمين، وذلك فيما إذا أذن له سيده، وهو الراجح، والله أعلم.

الخامس: أن يكون ذكراً.

✽ وهم قول الجمهور، لحديث: «لن يفلح قوم ولَّهم أمرهم امرأة».

والصحيح قول الجمهور.

السادس: أن يكون متكلماً، سمعياً، بصيراً.

✽ واشترط ذلك الجمهور.

✽ ولم يشترط ذلك بعض الحنابلة إذا أمكنه أن يفهم بالكتابة، أو الإشارة، واختاره العلامة ابن عثيمين.

السابع: العدالة.

✽ اشترطه الجمهور خلافاً للأصم الذي أجاز تولية الفاسق، ويُعتبر هذا الشرط حسب الإمكان، قال شيخ الإسلام رحمته الله: وهذه الشروط تعتبر حسب الإمكان، ويجب تولية الأمثل فالأمثل، فيولي للعدم أنفع الفاسقين، وأقلهما شراً، وأعدل المقلدين، وأعرفهما بالتقليد. وبنحوه ذكر العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

الثامن: أن يكون من أهل الاجتهاد.

✽ ذكره الجمهور؛ لحديث بريدة.

✽ وقال بعض الحنفية: يجوز أن يكون عامياً يحكم بالتقليد.

والصحيح قول الجمهور.

ويجوز المقلد عند عدم المجتهد كما تقدم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وبنحوه قال العثيمين رحمته الله.

انظر: "المغني" (١٤/١٢-١٥) "البيان" (١٣/١٧-) "الإنصاف" (١١/١٦٨) "الشرح الممتع" (٦/٥٠٠-).

تنبيه: ينبغي أن يكون القاضي قوياً، أميناً، حليماً، متأنياً، ذا يقظة، لا يُؤتى من غفلة، ولا يُجَدع لغرة، صحيح السمع، والبصر، عفيفاً، نزيهاً، ورعاً، يستشير أهل الصلاح، لا يخاف في الله لومة لائم، وله أن ينتهر الخصم، ويعزره إذا احتاج إلى ذلك. "المغني" (١٤/١٧-١٨).

١٣٨٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يأثم الحاكم بخطئه؟

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (١٧١٦): قَالَ الْعُلَمَاءُ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي حَاكِمِ عَالِمٍ أَهْلٍ لِلْحُكْمِ؛ فَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ: أَجْرٌ بِاجْتِهَادِهِ، وَأَجْرٌ بِإِصَابَتِهِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ بِاجْتِهَادِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (إِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ) قَالُوا: فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْحُكْمِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْحُكْمُ؛ فَإِنْ حَكَمَ فَلَا أَجْرَ لَهُ، بَلْ هُوَ آثِمٌ، وَلَا يَنْفَعُ حُكْمَهُ، سَوَاءٌ وَافَقَ الْحَقَّ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ إِصَابَتَهُ إِتِّفَاقِيَّةٌ لَيْسَتْ صَادِرَةً عَنْ أَصْلِ شَرْعِيٍّ فَهُوَ عَاصٍ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، سَوَاءٌ وَافَقَ الصَّوَابَ أَمْ لَا. اهـ.

١٣٨٥ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُحْكَمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل للقاضي أن يحكم وهو غضبان؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى عدم جواز ذلك، وهو قول بعض الحنابلة، وابن حزم الظاهري، والصنعاني وغيرهم. واستدلوا بحديث الباب.

✽ وذهب الجمهور إلى الكراهة؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بَيْنَ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، وَرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شَرَاحِ الْحَرَّةِ بَعْدَ أَنْ أَغْضَبَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ، وَالحديث في "الصحيحين". ^(٣)

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (١٧١٨).

وأجيب عن الحديث بأن النبي ﷺ معصوم عن أن يقضي بباطل بسبب الغضب.

وقيل: إنَّ الغضب طراً على النبي ﷺ بعد معرفته للحكم، وأمره بالصلح.

قلت: إن كان الغضب شديداً؛ فلا يجوز له الحكم عند ذلك، وإن كان يسيراً؛ جاز؛ لأنَّ الغضب اليسير لا يفقد الإنسان شعوره، وإرادته، وتفكيره، والله أعلم.

انظر: «المحلى» (١٧٨١) «المغني» (٢٥ / ١٤) «الفتح» (٧١٥٨).

فائدة: ألحقوا بالغضب كل ما يشغل الذهن، كالغم، والحزن الشديد، والجوع، والعطش الشديد، ومدافعة الأخبثين، وما أشبه ذلك.

مسألة [٢]: هل ينفذ القضاء إذا قضى في غضبه؟

✽ جمهور العلماء على نفوذه إذا وافق الحق؛ لأنَّ العلة هو أن لا يقضي بالحق؛ لانشغال الذهن.

✽ وذهب بعض الحنابلة، والصنعاني إلى عدم نفوذه؛ لأنَّ النهي يقتضي الفساد والصحيح قول الجمهور.

انظر: «الفتح» (٧١٥٨) «المغني» (٢٥ / ١٤).

تنبيه: يظهر أنَّ موضع الخلاف السابق هو فيما إذا لم يبلغ به الغضب إلى حالة لا يشعر بها بما يقول؛ لأنه حينئذ زائل العقل في حكم المجنون.

- ١٣٨٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَسَوْفَ تُدْرِي كَيْفَ تَقْضِي»، قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَقَوَاهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(١)
- ١٣٨٧ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يجب على الحاكم أن يسمع من الخصمين؟

دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى وَجوب ذلك، والحديث ضعيف، ولكنَّ العمل عليه، فما زال القضاء على ذلك في عهد رسول الله ﷺ، ثم خلفائه الراشدين، ثم من بعدهم.

❁ ويدل على وجوب ذلك أنه قد يكون للمدعى عليه بيان أو تأويل مقبول، أو عذر سائق، أو ما أشبه ذلك، وهذا قول جمهور العلماء.

❁ وقال بعض الشافعية: لا يجب كالغائب، والصحيح قول الجمهور.

انظر: «المغني» (١٤/ ٩٤، ٩٦).

مسألة [٢]: القضاء على الغائب إذا قامت بينة.

❁ جمهور العلماء على جواز القضاء على الغائب إن قامت البينة، وهو قول ابن شبرمة، ومالك، والأوزاعي، والليث، والشافعي، وأبي عبيد، وأحمد، والأوزاعي، وإسحاق، وابن المنذر.

واستدلوا بحديث: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ...

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٦٩٠)، وأبو داود (٣٥٨٢)، والتِّرْمِذِيُّ (١٣٣١)، وابن حبان (٥٠٦٥).

وفي إسناده غير ابن حبان (حنش بن المعتمر) ضعفه الأكثر، وإسناده ابن حبان غير محفوظ.

❁ وذهب بعض أهل العلم إلى عدم جواز ذلك، وهو قول شريح، وابن أبي ليلى، والثوري، والحنفية، وأحمد في رواية، ونُقل عن الشعبي، والقاسم.

واستدلوا على ذلك بحديث علي رضي الله عنه الذي في الباب: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ؛ وَلَآنَ الغائب قد يقدح في البيئة.

وأجاب الجمهور عن ذلك بضعف حديث علي، وعلى صحته فالمقصود به الحاضران كما هو ظاهر اللفظ، وقالوا: إذا قدم الغائب، ونقض البيئة بحق؛ نقض الحكم ولا إشكال في ذلك.

والصحيح هو قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤/٩٣-٩٤) «الفتح» (٧١٨٠).

تنبيه: القضاء على الغائب إنما هو في حقوق الأدميين، فأما الحدود؛ فلا، نقل الحافظ الاتفاق على ذلك. «الفتح» (٧١٨٠) «المغني» (١٤/٩٥).

تنبيه آخر: الحاضر في البلد لا يقضي إلا بحضوره، عند الجمهور، خلافاً لبعض الشافعية. «المغني» (١٤/٩٦).

١٣٨٨- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: قضاء الحاكم لا يغير الشيء عن صفته.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الحاكم إذا أخطأ في الحكم ف قضى لشخصٍ بهال من أخيه؛ فذلك المال لا يحل للآخر؛ لحديث أم سلمة، ومثله لو قضى لرجل بأنَّ فلانة زوجته، وهو مخطئ؛ فلا تحل له بذلك.

✽ وخالف أبو حنيفة فقال: حكم الحاكم ينفذ ظاهرًا، وباطنًا، فيصير المال والمرأة حلالين. وقوله فاسدٌ باطل. انظر: "المغني" (٣٧/١٤) "الفتح" (٧١٦٩) "السبل".

مسألة [٢]: هل للحاكم أن يحكم بعلمه؟

✽ ذهب الأكثر إلى أنَّ الحاكم ليس له أن يحكم بعلمه، وهو قول شريح، والشعبي، ومالك، وأحمد، وإسحاق، والشافعي، وأبي عبيد، ومحمد بن الحسن.

واستدلوا بحديث أم سلمة: «فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ»، وقالوا: قضاؤه بعلمه موضع التهمة، وفتح لباب المحاباة.

✽ وذهب بعضهم إلى الجواز، وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد، وهو قول المزني؛ وذلك لأنَّ علمه أوثق في نفسه من البيئة.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى جوازه في حقوق الأديمين إلا ما كان قبل ولايته، ولا يجوز في الحدود. والصحيح هو القول الأول، والله أعلم، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

انظر: "المغني" (٣٠/١٤) "الفتح" (٧١٦١) "الشرح المنع" (٥٣٦/٦).

مسألة [٣]: إذا شهد عند الحاكم من لا يعرفه؟

✽ مذهب الأكثر أنه يسأل عنه؛ فَإِنْ شَهِدَ له بالعدالة؛ حكم بها، وإلا فلا، وهذا قول أحمد، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن.

✽ وذهب الحسن، وأحمد في رواية إلى أنه يحكم بشهادته؛ لكونه مسلمًا.

✽ وقال أبو حنيفة: يحكم بشهادته إلا أن يدَّعي الخصم فسقه.

والصحيح هو القول الأول؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله:

﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

انظر: "المغني" (٤٣/١٤).

مسألة [٤]: كم هو المعتبر في تزكية الشهود؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أَنَّ المعتبر تزكية عدلين، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية، ومحمد بن الحسن، وابن المنذر؛ لأنه إثبات صفة من يبني الحاكم على صفته، فاعتبر فيها العدد.

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى صحة ذلك من الواحد، وهو قول أحمد في رواية، وأبي حنيفة، وهو اختيار شيخ الإسلام رحمته الله؛ لأنها خبر وتعريف، وليست شهادة، وهو اختيار العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وهو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٧/١٤) "الشرح المتع" (٥٥٩/٦).

مسألة [٥]: إذا قال: لا أعلم عنه إلا خيرًا؟

✽ ذهب أحمد، الشافعي إلى أنه لا يكفي في التزكية.

✽ وذهب أبو يوسف إلى أنه يكفي، ورَّجَّح ابن قدامة القول الأول.

انظر: "المغني" (٤٨/١٤).

مسألة [٦]: الجرح والتعديل من النساء؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي عدم قبوله؛ لأنه شهادة فيما ليس بهال، فيما يطلع عليه الرجال.

✽ ومذهب أبي حنيفة، وأحمد في رواية قبوله؛ لأنه خبر وتعريف.

وهذا هو الصحيح، والله أعلم. انظر: «المغني» (٥٠ / ١٤).

مسألة [٧]: هل يقبل الجرح من الخصم؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٥٠ / ١٤): لا يقبل الجرح من الخصم بلا خلاف بين

العلماء. اهـ

١٣٨٩ - وَعَنْ جَابِرٍ (رضي الله عنه) [قَالَ] ^(١): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ لَا

يُؤْخَذُ مِنْ شِدِيدِهِمْ لِضَعِيفِهِمْ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٢)

١٣٩٠ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ الْبَزَّازِ. ^(٣)

١٣٩١ - وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ. ^(٤)

الحكم المستفاد من الأحاديث

قال الصنعاني رحمته الله في «سبل السلام» (٧٧ / ٨): وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تُطَهَّرُ أُمَّةٌ مِنَ الذُّنُوبِ

لَا يُتَصَفُّ لِضَعِيفِهَا مِنْ قَوِيَّهَا فِيمَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَقِّ لَهُ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْرُ الضَّعِيفِ حَتَّى يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنَ الْقَوِيِّ كَمَا يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ: «أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». اهـ

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) صحيح بشواهده. أخرجه ابن حبان (٥٠٥٨) (٥٠٥٩)، وإسناده حسن لولا عنعنة أبي الزبير، وهو عند

ابن ماجه أيضًا (٤٠١٠)، وهو صحيح بشواهده التي بعده.

(٣) صحيح بشواهده. أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١٥٩٦) وفي إسناده عطاء بن السائب وهو مختلط،

قلت: وهذا دليل على وجوب أخذ الحق لصاحب الحق، قال ربنا جل وعلا في كتابه الكريم: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١].

١٣٩٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُدْعَى بِالْقَاضِيِ الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمَرِهِ». رَوَاهُ ابْنُ جَبَانَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَلَفْظُهُ: «فِي تَمَرَةٍ».^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

قال **الصنعنعاني** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «سبل السلام»: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ حِسَابِ الْقَضَاةِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَتَعَاطَوْنَهُ مِنَ الْخَطَرِ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَرَّى الْحَقَّ، وَيَبْلُغَ فِيهِ جَهْدَهُ، وَيَحْذَرُ مِنْ خُلَاطَاءِ السُّوءِ مِنَ الْوُكَلَاءِ وَالْأَعْوَانِ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا: «مَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مِنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى». انتهى المراد.^(٢)

١٣٩٣ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.^(٣)

الحكم المستفاد من الحديث

في هذا الحديث دلالة على عدم جواز تولي المرأة للقضاء، وهو قول الجمهور، وقد تقدم ذكر المسألة عند ذكر شروط القاضي.

(١) ضعيف. أخرجه ابن حبان (٥٠٥٥)، والبيهقي (٩٦/١٠)، وفي إسناده صالح بن سرج وهو مجهول الحال، والحديث أيضًا في «مسند أحمد» (٧٥/٦)، بلفظ «في تمر». (٢) (٣)

١٣٩٤ - وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَزْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ، وَفَقَّرَهُمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

قال القاضي حسين المغربي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «البدر التمام» (١٣٥ / ٥): فيه دلالة على أنه يجب على من وَلِيَ أمرًا من أمور المسلمين تسهيل الحجاب ليصل إليه ذو الحاجة فيقضي حاجته، والفقير فيعطيه من مال الله الذي يسد خلته، وإن لم يفعل ذلك منعه الله تعالى فضله ورحمته. اهـ

١٣٩٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.^(٢)

١٣٩٦ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ.^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم الرشوة.

الرشوة هي بذل المال ليتوصل إلى إبطال حق، أو نصر باطل، وهو حرام بالاتفاق، ونصّ

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٩٤٨)، والترمذي (١٣٣٣)، وإسناده صحيح.

(٢) ضعيف من حديث أبي هريرة. أخرجه الترمذي (١٣٣٦)، وأحمد (٣٨٧ / ٢)، من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة به. وإسناده ضعيف؛ لضعف عمر بن أبي سلمة.

وقال الترمذي: وروي هذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، وروي عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ، ولا يصح، وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن - هو الدارمي - يقول: حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح. اهـ وقد صوب الدارقطني في «علله» (٢٧٤ - ٢٧٥) الرواية عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

قلت: وهو الحديث الذي بعده.

تنبيه: الحديث لم يخرج من أصحاب السنن الأربع إلا الترمذي فتنبه.

جمعٌ من أهل العلم على أنه إن فعل ذلك إنسانٌ - أعني دفع المال - ليأخذ حقه، أو يدفع الظلم عن نفسه؛ فإن ذلك جائز.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «الاختيارات» (ص ١٨٤): ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به إلى أخذ حقه، أو دفع الظلم عنه، وهو المنقول عن السلف، والأئمة الأكابر. اهـ، وانظر ما تقدم في أواخر [الربا من كتاب البيوع]، وانظر: «المحلى» (١٦٣٨) (١٦٣٩).

مسألة [٢]: حكم قبول الهدية.

✽ ذهب أحمد، والشافعي وغيرهما إلى أن القاضي لا يجوز له قبول الهدية إلا ممن اعتاد منه الإهداء قبل تولي القضاء.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي حميد الساعدي أن النبي ﷺ قال: «إني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله، فيأتي فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتية هديته...» الحديث.^(١)

✽ وذهب أبو حنيفة إلى الكراهة فقط، والصحيح قول الجمهور.
انظر: «المغني» (٥٨/١٤ - ٥٩).

١٣٩٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ (رضي الله عنه) قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: التسوية بين الخصمين في المقعد، والخطاب.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٦٢/١٤): عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَجْلِسِ وَالْخُطَابِ، وَاللَّحْظِ وَاللَّفْظِ، وَالدُّخُولِ عَلَيْهِ، وَالْإِنْصَاتِ إِلَيْهِمَا، وَالِاسْتِمَاعِ

مِنْهُمَا. وَهَذَا قَوْلُ شُرَيْحٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. اهـ

ونصَّ جماعةٌ من أهل العلم على أنه يُشرع أن يُرفع المسلم على الذمي عند الحاكم إذا تخصم ذمي مع مسلم. انظر: "المغني" (٦٤ / ١٤) "سبل السلام".

مسألة [٢]: هل يجوز للحاكم أن ينقض حكم حاكم قبله؟

✽ نصَّ أحمد، والشافعي، وغيرهما على أنه لا يجوز له نقض حكم غيره؛ إلا إذا خالف نصًّا، أو إجماعًا.

✽ وقيد مالك، وأبو حنيفة بما إذا خالف الإجماع فقط. وقد أُوردت عليهم بعض المسائل التي أباحوا نقض الحكم فيها مع أن فيها خلافًا.

✽ وذهب داود الظاهري، وأبو ثور إلى أنه ينقض جميع ما استبان خطؤه، وهو اختيار الشوكاني.

واختار شيخ الإسلام القول الأول، وقيد ذلك بما إذا لم يكن الحكم في مسائل الاجتهاد التي اختلف فيها السلف، وهذا هو الصواب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣٤ / ١٤) "مجموع الفتاوى" (٢٧ / ٣٠٢، ٣٠٣).

١٣٩٨ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

١٣٩٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَحْجُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْدُرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

الجمع بين الحديثين:

في الحديث الأول مدح من يأتي بالشهادة قبل أن يسأله، وفي الثاني ذم من يشهد بدون استشهاد، فاختلف العلماء في الجمع بين الحديثين على أقوال:

❁ منهم من قال: المراد بحديث زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها، فيأتي إليه، فيخبره، وحديث عمران فيما سوى ذلك، وهو جواب يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك، وقال الحافظ: هذا أحسن الأجوبة.

❁ ومنهم من قال: حديث زيد المراد به شهادة الحسبة، وهي ما لا يتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً، ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله، أو فيه شائبة، منه: كالعتاق، والوقف، والوصية العامة، والعدة، والطلاق، والحدود، ونحو ذلك.

❁ ومنهم من قال: حديث عمران بن حصين محمول على شهادة الزور، أي: يؤدون شهادة، ولم يسبق لهم تحملها، نقله الترمذي عن بعض أهل العلم، واختار هذا القول شيخ الإسلام.

وهناك أقوال أخرى هذه أقواها، وأقوى الأقوال الثالث، ثم الأول، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٦٥١) "شرح مسلم" (١٧١٩) "المغني" (٢١٠/١٤) "مجموع الفتاوى" (٢٠٠/٢٦٩).

مسألة [١]: حكم تحمل الشهادة وأدائها؟

ذكر أهل العلم أنَّ ذلك فرض كفاية، وقد يتعين إن لم يوجد غيره يتحمل الشهادة، أو يؤدي، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

انظر: "المغني" (١٢٤/١٤) "البيان" (٢٦٨-٢٦٩/١٣) "المغني" (١٣٧/١٤).

مسألة [٢]: أخذ مال مقابل الشهادة؟

✽ مذهب الحنابلة أنها إن كانت لم تتعين؛ فيجوز له الأخذ إن كان محتاجاً، وإن تعينت عليه، ففيه قولان عندهم: منهم من أجاز الأخذ، ومنهم من منع؛ لئلا يؤخذ على الواجب أجراً.

✽ ومذهب الشافعية أنها إن تعينت؛ لم يجز له الأخذ، وإن لم تتعين فوجهان: منهم من أجاز، ومنهم من منع.

والذي يظهر أنه لا يجوز له الاشتراط، وإن أعطي عن غير شرط؛ فله أخذه، والترك أحوط وأفضل، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٣٧/١٤) "البيان" (٢٦٩/١٣).

- ١٤٠٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ، حَاثِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غِمْرٍ ^(١) عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ ^(٢) لِأَهْلِ الْبَيْتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. ^(٣)
- ١٤٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. ^(٤)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: شروط الشاهد.

يُشْتَرَطُ فِي الشَّاهِدِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، عَاقِلًا، بَالِغًا، عَدْلًا، مُتَقِظًا، حَافِظًا لِمَا يَشْهَدُ بِهِ.

فَخَرَجَ بِذَلِكَ الْكَافِرُ، وَالْمَجْنُونُ، وَالصَّبِيُّ، وَالْفَاسِقُ، وَالْمَغْفَلُ.

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ بِشَبْهَةٍ، وَهَمَّ الْمُبْتَدِعَةُ؟

❖ فَمَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ رَدَّ شَهَادَتِهِمْ وَلَمْ يَقْبَلْهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَشَرِيكَ، وَإِسْحَاقَ،

وَأَحْمَدَ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي ثَوْرٍ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَبَرُ فَاسِقًا، وَلَيْسَ بِعَدْلٍ.

❖ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ؛ مَا لَمْ يُعْرِفْ مِنْهُمْ الْكَذِبَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى،

وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَنْفِيَّةُ، وَسَوَّارٌ، وَغَيْرُهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَتَدَبَّرُونَ بِذَلِكَ، وَيَعْتَقِدُونَ

أَنَّهُ الْحَقُّ، وَلَمْ يَرْتَكِبُوا ذَلِكَ عَالِمِينَ بِتَحْرِيمِهِ، بِخِلَافِ فَسَقِ الْأَفْعَالِ، وَلِأَنَّ هَذَا الْفَسْقَ لَا يَدُلُّ

عَلَى كَذِبِهِمْ. وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: "المغني" (١٤/١٤٥-١٤٩) "البيان" (١٣/٢٧٤-).

(١) الْغِمْرُ: الْحَقْدُ وَالضَّغْنُ.

(٢) الْقَانِعُ: هُوَ الْخَادِمُ وَالتَّابِعُ تَرَدُّ شَهَادَتِهِ لِلتَّهْمَةِ بِجَلْبِ النِّفَعِ إِلَى نَفْسِهِ. وَالْقَانِعُ فِي الْأَصْلِ السَّائِلُ.

(٣) حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٠)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ حَسَنَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِي فِي "الإرواء" (٢٦٦٩).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٦٧)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ الْجَارُودِ (١٠٠٩)، وَالْحَاكِمُ

تنبيه: أجاز أحمد، ومالك شهادة الأطفال بعضهم على بعض في الجروح إذا شهدوا قبل تفرقهم، وقال به ابن الزبير^(١)، والنخعي.

وخالف في ذلك ابن عباس، وشريح، وعطاء، والحسن، وطاوس، والأوزاعي، والحنفية؛ لقوله تعالى: ﴿مِمَّنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والصحيح القول الأول مع الأخذ بالقرائن والحیطة، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤٦/١٤) «البيان» (٢٧٥/١٣) «عبدالرزاق» (٤٣٨/٨) «ابن أبي شيبة» (٢٨٠/٦).

مسألة [٢]: شهادة أهل الذمة في الوصية في السفر إذا لم يكن غيرهم؟

✽ أجاز ذلك جمع من أهل العلم، صحَّ ذلك عن ابن عباس^(٢)، وأبي موسى^(٣)، وهو قول شريح، والنخعي، والأوزاعي، وأحمد، وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْتُمْ مُصِيبَةَ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذْ لَّالَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾ [الآية: ١٠٦]، قالوا: ويُستحلفان بعد العصر ما خانا، ولا كتبنا، ولا اشتريا به ثمنًا قليلًا.

✽ وذهب مالك، والشافعي، وأبو حنيفة إلى أن شهادتهم لا تقبل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿مِمَّنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وادَّعوا نسخ الآية السابقة، ومنهم من قال: ﴿مِّنْكُمْ﴾، أي: من عشيرتكم ﴿أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، أي: من غير عشيرتكم.

والصحيح القول الأول، وادَّعاء النسخ غير مقبول، والتأويل المذكور مستبعد، والله

(١) أخرجه عبدالرزاق (٣٤٨/٨) بإسناد صحيح.

أعلم، وانظر كتابي "فتح المنان فيما صح من منسوخ القرآن". وانظر: "المغني" (١٤/ ١٧٠-).

مسألة [٣]: هل تقبل شهادة الكفار بعضهم على بعض؟

✽ ذهب الجمهور إلى عدم قبول شهادتهم على بعضهم، وهو قول الحسن، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور، وغيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾، وقوله: ﴿مِمَّنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ شهادة الكفار تُقبل على بعضهم، وإن اختلفوا في الملة، وهذا قول حماد، وسَّوار، والثوري، والبتي، وأصحاب الرأي.

✽ وذهب بعضهم إلى إجازة الشهادة على أهل ملته، وهو قول قتادة، والحكم، وأبي عبيد، وإسحاق.

واستدلَّ للفريقين بحديث جابر رضي الله عنه عند ابن ماجه (٢٣٧٤)، أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، وهو حديث ضعيف، في إسناده: مجالد بن سعيد الهمداني، وهو ضعيف، وكما ثبتت ولاية بعضهم على بعض؛ فتثبت الشهادة.

وأجيب بأنَّ الولاية متعلقها القرابة والشفقة، وقرابتهم ثابتة، وشفقتهم كشفقة المسلمين، وجازت لموضع الحاجة.

والصحيح هو قول الجمهور، والله أعلم. "المغني" (١٤/ ١٧٣-).

مسألة [٤]: شهادة العبد.

✽ أما في الحدود فالجمهور على عدم قبول شهادته، والصحيح قبولها، وقد تقدمت المسألة في كتاب الحدود.

وأما في غير الحدود ففيه خلاف.

✽ فذهب جمع من العلماء إلى قبول شهادته، وهم قول عروة، وشَّريح، وإمام، وابن

سيرين، وأحمد، والبتي، وأبي ثور، وداود، وابن المنذر؛ لأنه تشمله عمومات الأدلة المتقدمة.
 ❀ وذهب جمعٌ من أهل العلم إلى عدم قبول شهادته، وهو قول عطاء، ومجاهد،
 والحسن، ومالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأبي عبيد، وأصحاب الرأي؛ لأنه
 غير ذي مروءة، ولأنَّ الشهادة مبنية على الكمال؛ فلا يدخل فيها العبد.

والصحيح هو القول الأول، وما ذكروه منازع فيه، ولا يصلح لتخصيص الأدلة.

انظر: "المغني" (١٤/ ١٨٥-١٨٦).

تنبيه: كذلك الأمة تُقبل شهادتها فيما يقبل فيه شهادة الحرة. انظر: "المغني" (١٤/ ١٨٧).

مسألة [٥]: شهادة البدوي على صاحب القرية.

❀ ذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ شهادة البدوي لا تُقبل على صاحب القرية، وهو قول
 بعض الحنابلة، وأبي عبيد، ومالك في الجراح.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في الباب: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى
 صَاحِبِ قَرْيَةٍ».

❀ وذهب الأكثر إلى صحة الشهادة وقبولها من البدوي على صاحب القرية، وهو قول
 ابن سيرين، وأحمد، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، وقال بذلك مالك في غير
 الجراح؛ لأنَّ البدوي يدخل في عموم الأدلة المتقدمة، وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.
 قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤/ ١٤٩-١٥٠): وَيُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى مَنْ لَمْ تُعْرِفْ
 عَدَالَتَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ، وَنَخَصَهُ بِهَذَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ مَنْ يَسْأَلُهُ الْحَاكِمُ، فَيَعْرِفُ
 عَدَالَتَهُ. اهـ

مسألة [٦]: شهادة الخصم فيما يخاصم فيه؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤/ ١٧٤): كُلُّ مَنْ خَاصَمَ فِي حَقٍّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

فِيمَا هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ، وَلَا الْمُضَارِبِ بِإِلٍ أَوْ حَقٍّ لِلْمُضَارِبَةِ، وَلَوْ غَصَبَ الْوَدِيعَةَ مِنَ الْمُودَعِ، وَطَالَ بِهَا؛ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ فِيهَا، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ خَصِمٌ فِيهِ، فَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ بِهِ، كَالْمَلِكِ. اهـ، وانظر: «المغني» (١٤/ ١٧٧-١٧٨).

مسألة [٧]: شهادة الرجل على آخر بينهما عداوة؟

❁ ذهب أكثر العلماء إلى عدم قبول شهادته عليه، وقال بذلك ربيعة، والثوري، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ومقصودهم في ذلك العداوة الدنيوية، مثل أن يشهد المذدوف على القاذف، والمقطوع عليه الطريق على القاطع، والمقتول وليه على القاتل، وما أشبه ذلك. وأما العداوة في الدين فلا تمنع الشهادة، كالمسلم يشهد على الكافر، والسني على المبتدع.

واستدلوا على منع الشهادة بالعداوة بحديث عبدالله بن عمرو الذي في الباب: «وَلَا ذِي غَمْرٍ عَلَى أَخِيهِ».

❁ وذهب أبو حنيفة إلى صحة شهادته، ولا تمنع العداوة الشهادة؛ لأنَّ العداوة لا تخل بالعدالة، فلا تمنع الشهادة كالصداقة.

وأُجيب عنه بالفرق؛ فَإِنَّ شهادة الصديق لصديقه بالزور نفع غيره بمضرة نفسه، وبيع آخرته بدينه، وشهادة العدو على عدوه يقصد بها نفع نفسه بالتشفي من عدوه، فافترقا. انظر: «المغني» (١٤/ ١٧٤-١٧٥).

تنبيه: كثير الغلط والغفلة لا تقبل شهادته؛ لاحتمال أن يكون من غلطاته، ولا يمنع من الشهادة وجود غلط نادر، أو غفلة نادرة؛ لأنَّ أحداً لا يسلم من ذلك.

مسألة [٨]: هل تجوز شهادة الأعمى؟

❁ ذهب أبو حنيفة، والشافعي إلى أنَّ ذلك مانع من الشهادة؛ لأنَّ الأصوات تشبهه،

❁ وذهب جمعٌ من أهل العلم إلى صحة شهادته إذا تيقن الصوت، وهو قول ابن سيرين، وعطاء، والشعبي، والزهري، ومالك، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر، وهو الصحيح؛ لأنه تشمله عموم الأدلة، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٤/١٧٨).

مسألة [٩]: هل تجوز شهادة الأخرس؟

❁ ذهب بعض أهل العلم إلى عدم جوازها، وهو قول أحمد، وأصحاب الرأي؛ لأنَّ الشهادة يُعتبر فيها اليقين، ولا يحصل اليقين بالإشارة.

❁ وذهب مالك، والشافعي، وابن المنذر إلى صحة شهادته إذا فهمت منه بالإشارة، أو الكتابة، وهذا هو الصحيح. انظر: "المغني" (١٤/١٨٠-).

مسألة [١٠]: شهادة الوالد لولده، والعكس؟

❁ ذهب الجمهور من أهل العلم إلى عدم قبول شهادة الوالد للولد، وإن سفل، والعكس من الذكور والإناث، وهو قول شريح، والحسن، والشعبي، والنخعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأصحاب الرأي.

واستدلوا على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها عند الترمذي (٢٢٩٨) بنحو حديث عبدالله بن عمرو الذي في الباب، وفيه زيادة: «ولا ظنين في قرابة، ولا ولاء»، أي: متهم لقرابة، أو ولاء، والأب يُتَّهم بولده، والعكس؛ ولأنَّ مال الولد كماله؛ لحديث: «أنت ومالك لأبيك»؛ ولأنَّ الولد بضعة من أبيه، فهو كما لو يشهد لنفسه.

❁ وعن أحمد رواية بقبول شهادة الولد لوالده دون العكس؛ لما تقدم.

❁ وعنه رواية ثالثة بقبول شهادة كل واحدٍ منهما لصاحبه فيما لا تهمة فيه، كالنكاح، والطلاق، والقصاص، والمال إذا كان مستغنى عنه.

❁ وذهب بعض أهل العلم إلى قبول شهادة كل واحدٍ منهما للآخر؛ لعموم الأدلة، رُوي

ورجَّح العلامة ابن عثيمين رحمته الله أَنَّ الأب إذا عَلِمَ منه بروز العدالة بحيث لا يتهم بشهادته لولده؛ فتقبل شهادته له.

قال رحمته الله: وتنظر إلى كل قضية بعينها، لاسيما إذا وجدت قرائن تؤيد ما شهدوا به. وهذا هو اختيار ابن القيم رحمته الله كما في «أعلام الموقعين» (١/ ١١١، ١٢٩-)، وهو الصحيح. وأما حديث عائشة المتقدم ففيه: يزيد بن أبي زياد الدمشقي، وهو شديد الضعف. انظر: «المغني» (١٤/ ١٨١-) «الشرح الممتع» (٦/ ٦٢٨-) «ابن أبي شيبه» (٧/ ٢٠٤-).

مسألة [١١]: شهادة أحد الوالدين على ولده، والعكس؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٤/ ١٨٢): فَأَمَّا شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ فَتُقْبَلُ. نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحْمَدَ فِي «الْجَامِعِ» فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوْمِينَ بِالْأَقْسَطِ لِمَا شَهِدْتُمْ لَهُ وَلَكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوُ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]. اهـ.

مسألة [١٢]: شهادة السيد لعبده، والعكس؟

لا تُقبل شهادة السيد لعبده؛ لأنَّ مال العبد للسيد، فشهادته له شهادة لنفسه.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٤/ ١٨٣): وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا.

ثم قال رحمته الله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ أَيُّضًا بِنِكَاحٍ، وَلَا لِأُمَّتِهِ بِطَلَاقٍ؛ لِأَنَّ فِي طَلَاقِ أُمَّتِهِ تَخْلِيسَهَا لَهُ، وَإِبَاحَةَ بَضْعِهَا لَهُ، وَفِي نِكَاحِ الْعَبْدِ نَفْعًا لَهُ، وَنَفْعُ مَالِ الْإِنْسَانِ نَفْعٌ لَهُ. وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَسَّطُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَيَتَنَفَّعُ بِهِ، وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ، وَتَجِبُ نَفَقَتُهُ مِنْهُ، وَلَا يُقْطَعُ بِسَرِقَتِهِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ كَالِابْنِ مَعَ أَبِيهِ. اهـ.

مسألة [١٣]: شهادة أحد الزوجين لصاحبه؟

ذهب جمع من أهل العلم إلى عدم جواز هذه الشهادة، وعدم قبولها؛ لأنه موضع

وأصحاب الرأي.

✽ وذهب جماعة إلى صحة هذه الشهادة، وهو قول شريح، والحسن، والشافعي، وأبي ثور، وأحمد في رواية؛ لأنه عقد على منفعة؛ فلا يمنع قبول الشهادة كالإجارة.

✽ وقال ابن أبي ليلى، والثوري: تُقبل شهادة الرجل لامرأته دون العكس؛ لأنه لا تهمة في حقه.

واحتج أصحاب القول الأول بأن كل واحد منهما يرث الآخر من غير حجب، ويتبسط في مال صاحبه عادة؛ ولأن كل واحد منهما ينتفع بزيادة مال صاحبه. ورجَّح العلامة ابن عثيمين رحمته الله نفس ما رجحه في الوالد، والولد، وهو اختيار ابن القيم رحمته الله، وهو الصحيح كما تقدم في المسألة المذكورة. انظر: «المغني» (١٤/١٨٣-١٨٤) «الشرح الممتع» (٦/٦٢٩).

مسألة [١٤]: شهادة الأخ لأخيه؟

✽ عامة أهل العلم على قبول شهادة الأخ لأخيه، وهو قول شريح، وعمر بن عبدالعزيز، والشعبي، والنخعي، والثوري، ومالك، والشافعي، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأصحاب الرأي.

✽ ونُقل عن الثوري أنه لا تقبل شهادة كل ذي رحم محرم.

✽ وعن مالك: لا تقبل شهادته لأخيه إذا كان منقطعاً إليه في صلته، وبرّه؛ لأنه متهم في حقه.

واستدل الجمهور بعموم الآيات. انظر: «المغني» (١٤/١٨٤) «ابن أبي شيبة» (٦/٥٠٢).

مسألة [١٥]: شهادة من يجزئ لنفسه نفعاً؟

ذكر أهل العلم أنها لا تقبل شهادته؛ لحديث الباب: «...، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ

الْبَيْتِ». انظر: «المغني» (١٤/١٧٦، ٢٦٩) «الشرح الممتع» (٦/٦٣٠).

١٤٠٢ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه) أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ أَنْاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: ضابط العدل.

❁ جمهور العلماء على أن العدل من لا يرتكب الكبيرة، ولا يصير على الصغيرة، فمن عُلِمَ منه ذلك؛ فهو عدل، وهذا هو معنى قول عمر رضي الله عنه: وإنا نأخذكم بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا؛ لم نأمنه، ولم نصدق، وإن قال: إن سريرته حسنة.

ومن شهد للإنسان بالعدالة فيقبل منه إن كان مجالسًا له، فقد ثبت عند البيهقي (١٢٥/١٠)، وغيره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه شهد عنده رجل، فقال عمر رضي الله عنه: لست أعرفك، ولا يضررك أن لا أعرفك، أئت بمن يعرفك، فقال رجل من القول: أنا أعرفه. قال: بأي شيء تعرفه؟ قال: بالعدالة، والفضل. فقال: هو جارك الأدنى تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: أئت بمن يعرفك. اهـ.

وقد صححه العلامة الألباني رحمه الله في "الإرواء" (٨/ ٢٦٠) (٢٦٣٧).

وحديث عمر يدل على أنه ليس الأصل في المسلمين العدالة كما يقوله البعض، بل الأصل فيهم ستر الحال، حتى تتبين عدالتهم، أو فسقهم، فإذا عُلِمَ الرجل بالخير والفضل؛ فالأصل فيه ذلك حتى يظهر منه خلاف ذلك، وإذا عُلِمَ الرجل بالشر والفسق؛ فالأصل فيه

ذلك حتى يظهر خلافه، والله أعلم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٣٥٧/١٥): وأما قول من يقول: (الأصل في المسلمين العدالة)؛ فهو باطل، بل الأصل في بني آدم الجهل، والظلم، كما قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ومجرد التكلم بالشهادتين لا يوجب انتقال الإنسان عن الظلم، والجهل، إلى العدل. اهـ

قلت: ليس مراده رحمه الله أن يحكم على المسلم بأنه ظالم حتى يظهر خلاف ذلك، وإنما مراده الرد على المقالة المذكورة، وأنه يحتاج إلى ثبوت العدالة بغير كونه مسلمًا فحسب. وقد قرر ذلك أيضًا العلامة ابن القيم رحمه الله كما في «أعلام الموقعين» (١/١٢٩). وانظر: «المغني» (١٤/١٥٠-).

١٤٠٣ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم شهادة الزور.

ذكر النبي ﷺ أَنَّ شَهَادَةَ الزُّورِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَأَصْلُ الزُّورِ تَحْسِينُ الشَّيْءِ، وَوَصْفُهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ، حَتَّى يُخِيلَ لِمَنْ سَمِعَهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ. والمقصود به ههنا أن يشهد الشاهد بخلاف الحق، وهو يعلم ذلك، وقد قرن النبي ﷺ شهادة الزور بالإشراك؛ لعظم فسادهما، وذكر جمهور العلماء أنه يعزر، ويشهر، ومتى تاب، وظهر صدقه وعدالته؛ قُبِلَت شهادته عند الجمهور خلافاً لمالك.

انظر: «المغني» (٤/٢٦١، ٢٦٤).

١٤٠٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ: «تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ نَعَمْ، قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أَوْ دَعْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الشهادة تكون بعلم لا بظن.

ذكر أهل العلم أنَّ الشهادة لا تجوز لشخص إلا بما علمه؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

واستدلوا بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «عَلَى مِثْلِهَا، فَاشْهَدْ»، وهو ضعيف كما بينا.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ في «المغني» (١٤/١٣٨): وَمَذْرُوعُ الْعِلْمِ الَّذِي تَقَعُ بِهِ الشَّهَادَةُ اثْنَانِ: الرَّؤْيِيُّ، وَالسَّمَاعُ. اهـ.

مسألة [٢]: هل يشترط أن يعرف الشاهد عين المشهود عليه، واسمه، ونسبه؟

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ في «المغني» (١٤/١٣٩): إِذَا عَرَفَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ بِاسْمِهِ، وَعَيْنِهِ، وَنَسَبِهِ؛ جَازَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ، حَاضِرًا كَانَ أَوْ غَائِبًا، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ مَعَ غَيْبَتِهِ، وَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ حَاضِرًا بِمَعْرِفَةِ عَيْنِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. اهـ.

(١) ضعيف جدًا. أخرجه ابن عدي (٦/٢٢١٣)، والحاكم (٤/٩٨-٩٩)، وقد تصرف الحافظ في اللفظ أو ذكره بالمعنى.

وفي إسناده عندهما: عمرو بن مالك الراسبي البصري، قال ابن عدي: كان يسرق الحديث وتركه أبوزرعة، يرويه عن محمد بن سليمان بن مشمول المشمولي وهو ضعيف، ويرويه هذا عن عبيدالله بن سلمة بن وهرام، وعبيدالله لا يعرف، قاله ابن المديني.

وقد تابع عمرو بن مالك بن سليمان بن داود الشاذلي، وهو كتاب في الحديث، ضعيف، حدثنا، ورواه

مسألة [٣]: الشهادة على الأمور المستفيضة المشتهرة؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤ / ١٤١): أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى صِحَّةِ الشَّهَادَةِ بِهَا فِي النَّسَبِ وَالْوِلَادَةِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَمَّا النَّسَبُ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنَعَ مِنْهُ، وَلَوْ مُنِعَ ذَلِكَ لَأَسْتَحَالَتْ مَعْرِفَةُ الشَّهَادَةِ بِهِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ قَطْعًا بغيره، وَلَا تُمْكِنُ الْمُشَاهَدَةُ فِيهِ، وَلَوْ أُعْتَبِرَتِ الْمُشَاهَدَةُ؛ لَمَا عَرَفَ أَحَدٌ أَبَاهُ، وَلَا أُمَّهُ، وَلَا أَحَدًا مِنْ أَقَارِبِهِ. اهـ

ثم نقل عن الحنابلة أنهم يجوزون الشهادة بالاستفاضة في النكاح، والملك المطلق، والوقف، ومصرفه، والموت، والعق، والولاء، والولاية، والعزل، وهو قول بعض الشافعية. وقال بعض الشافعية: لا تجوز في الوقف، والولاء، والعق، والزوجية؛ لأنَّ الشهادة ممكنة فيها بالقطع.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح": وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ تَجُوزُ فِي النَّسَبِ، وَالْمَوْتِ، وَالنَّكَاحِ، وَالدُّخُولِ، وَكَوْنِهِ قَاضِيًا. زَادَ أَبُو يُوسُفَ: وَالْوَلَاءَ. زَادَ مُحَمَّدٌ: وَالْوَقْفَ. اهـ

وقال مالك: السماع في الأحباس، والولاء جائز.

انظر: "المغني" (١٤ / ١٤١-١٤٢) "الفتح" (٢٦٤٤).

١٤٠٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيَمِينَ وَشَاهِدٍ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. ^(١)

١٤٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: عدد الشهود الذي يقضى به؛

تقدم في باب الحدود أنَّ الزنى يُشترط فيه أربعة شهود، وهذا مُجمع عليه، وألحق به الفقهاء الشهادة على اللواط.

وهناك أقسام أخرى غير ذلك:

القسم الأول: الحدود الأخرى والقصاص.

✽ فذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين، إلا ما روي عن عطاء، وحامد أنها قالوا: يُقبل فيه رجل وامرأتان؛ قياساً على الشهادة في الأموال. وهو قول ابن حزم.

✽ وعن الحسن: الشهادة على القتل كالشهادة على الزنى؛ لأنها تُبيح الدم.

واستدل الجمهور على قولهم بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله ﴿أَتَشَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، فإذا كان هذا في حق الرجعة والوصية؛ ففي الحدود من باب أولى؛ لأنها تُدرأ بالشبهات، وفي شهادة النساء شبهة؛ لقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهو قول سعيد بن المسيب، والنخعي، والزهري، وحامد، وربيعه، وأصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

القسم الثاني: ما ليس بعقوبة، ولا يُقصد به المال.

كالنكاح، والرجعة، والطلاق، والعتاق، والتوكيل، والوصية، وما أشبه ذلك.

✽ فذهب الجمهور إلى أنه لا يقبل فيها إلا شهادة رجلين، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في المشهور عنه، وقال بذلك النخعي، والزهري، وغيرهما.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] في الطلاق والرجعة، وقوله تعالى في الوصية ﴿أَتَشَانُ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

✽ وذهب بعضهم إلى أنه يقبل فيه شهادة رجلين، أو رجل وامرأتان، رُوي ذلك عن جابر بن زيد، وإياس بن معاوية، وهو قول الشعبي، والثوري، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وأحمد في رواية، وابن حزم.

واحتجوا بأنه لا يسقط بالشبهة، فيثبت برجل وامرأتين كالمال؛ ولأنَّ شهادة المرأتين تعدل شهادة رجل كما في السنة، واختاره شيخ الإسلام، والشوكاني، وابن عثيمين. وهذا القول أقرب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٢٦/١٤ - ١٢٨) "المحلى" (١٧٩٠) "الشرح الممتع" (٦/٦٤٣ - ٦٤٤) "السيلى" (ص ٧٧٠).

مسألة [٢]: هل يُقبل في هذين القسمين شاهد ويمين؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢٨/١٤): وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنْ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، فَلَيْتَلَّا يَثْبُتَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وَيَمِينٍ أَوَّلَى. قَالَ أَحْمَدُ، وَمَالِكٌ فِي الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ: إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ خَاصَّةً، لَا يَقَعُ فِي حَدِّ، وَلَا نِكَاحٍ، وَلَا طَلَاقٍ، وَلَا عَتَاقَةٍ، وَلَا سَرِقَةٍ، وَلَا قَتْلِ.

ثم نقل عن أحمد رواية بجواز ذلك في العتق.

قال: فَيُخْرَجُ مِثْلُ هَذَا فِي الْكِتَابَةِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْوَصِيَّةِ، وَالْوَدِيعَةِ، وَالْوَكَالَةِ، فَيَكُونُ فِي الْجَمِيعِ رَوَايَتَانِ، مَا خَلَا الْعُقُوبَاتِ الْبَدَنِيَّةَ، وَالنِّكَاحَ، وَحُقُوقَهُ؛ فَإِنَّهَا لَا تَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ،

يُثْبِتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. اهـ، وهو قول ابن حزم. انظر: «المحلى» (١٧٩٠).

القسم الثالث: ما يُقصد به المال.

كالقرض، والديون، والبيع، والإجارة، والهبة، والصلح، والمضاربة، والشركة، والجناية الموجهة للمال، وما أشبه ذلك.

ولا خلاف بين أهل العلم في أَنَّ المال يثبت بشهادة النساء مع الرجال؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] إلى قوله: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

✽ وخالف بعض الحنابلة في الجناية على البدن الموجهة للمال، فقالوا: لا تثبت إلا بشهادة رجلين.

قال ابن قدامة رحمه الله: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ مُوجِبَهَا الْمَالُ، فَاشْهَدَتْ الْبَيْعَ، وَفَارَقَ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، وَكَذَلِكَ مَا يُوجِبُهُ. وَالْمَالُ يُثْبِتُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ، وَكَذَلِكَ مَا يُوجِبُهُ. اهـ.

مسألة [٣]: وهل يقبل في هذا القسم الشاهد، ويمين المدعي؟

✽ ذهب أكثر أهل العلم إلى قبول ذلك، ورؤي ذلك عن الخلفاء الأربعة، وهو قول الفقهاء السبعة، وهو قول جمع من التابعين، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد.

✽ وذهب الشعبي، والنخعي، وأصحاب الرأي، والأوزاعي إلى أنه لا يُقضى بيمين وشاهد. واستدلوا بالآية المتقدمة، وليس فيها ذكر اليمين، والشاهد، وفي الحديث: «واليمين على المدعى عليه».

وردَّ عليهم الجمهور بحديث ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهما اللذين في الباب، وقد رام الحنفية وغيرهم تضعيف الحديثين بدون حجة، فالصحيح قول الجمهور، والله أعلم.

فائدة: قال ابن قدامة رحمته الله (١٣٢ / ١٤): قَالَ أَحْمَدُ: مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ؛ فَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ؛ اسْتُحْلِفَ الْمَطْلُوبُ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ. يُرَوَّى عَنْ أَحْمَدَ: فَإِنْ أَبَى الْمَطْلُوبُ أَنْ يَحْلِفَ؛ ثَبَتَ الْحَقُّ عَلَيْهِ. اهـ.

وهذا المشهور عن أحمد، وهو قول أبي حنيفة. انظر: "جامع العلوم والحكم" (٢ / ٢٣٤).

مسألة [٤]: هل تقبل شهادة امرأتين مع يمين المدعي؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي عدم قبول ذلك؛ لأن الله عز وجل أجاز شهادة المرأتين مع رجل، وأجاز اليمين مع رجل؛ فدل على اعتبار الرجل في ذلك.

✽ وذهب مالك إلى جواز ذلك؛ لأنها في الأموال أقيمتا مقام رجل، فيحلف معهما كما يحلف مع الرجل، وهو قول ابن حزم.

وأجيب بأنهما لو أقيمتا مقامه من كل وجه؛ لكفى أربع نسوة مقام رجلين، ولقبيل في غير الأموال شهادة رجل وامرأتين، ورجح قول مالك شيخ الإسلام، وابن عثيمين. وهو الصحيح، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٣٢ / ١٤) "المحل" (١٧٩٠) "الشرح المتع" (٦ / ٦٤٤).

القسم الرابع: ما لا يطلع عليه الرجال غالباً.

مثل الولادة، والحيض، والبكارة، والثبوبة، والعدة، والرضاع.

قال ابن قدامة رحمته الله (١٣٤ / ١٤): لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي قَبُولِ شَهَادَةِ النِّسَاءِ الْمُنْفَرِدَاتِ فِي الْجُمْلَةِ. قَالَ الْقَاضِي: وَالَّذِي تَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَتُهُنَّ مُنْفَرِدَاتٍ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الْوِلَادَةُ، وَالِاسْتِهْلَالُ، وَالرَّضَاعُ، وَالْعِيُوبُ تَحْتَ الثِّيَابِ كَالرَّتَقِ، وَالْفَرْنِ، وَالْبَكَارَةُ، وَالثِّيَابَةُ، وَالْبَرَصُ، وَانْقِضَاءُ الْعِدَّةِ. اهـ.

وهذا قول الجمهور، وخالف أبو حنيفة في الرضاع، والاستهلال عقب الولادة، فيطلع

عليه الرجال.

واستدل الجمهور عليه بحديث عقبة بن الحارث: «كيف وقد قيل» عند أن شهدت امرأة بالرضاع.

وقالوا: الاستهلال يكون في حالة الولادة، فيتعذر حضور الرجال؛ فأشبه الولادة نفسها؛ ولذلك فقد خالفه أصحابه في ذلك. «المغني» (١٤/ ١٣٥-).

مسألة [٥]: ما لا يطلع عليه الرجال، كم عدد يُشترط فيه من النساء؟

❁ من أهل العلم من أجاز في ذلك شهادة امرأة عدل، وهو مذهب أحمد، وقال به طاوس في الرضاع. واستدل هؤلاء بحديث عقبة بن الحارث عند أن شهدت امرأة أنها أرضعت عقبة والتي تزوج بها، فأمره النبي ﷺ بفراقها، وقال: «كيف وقد قيل» أخرجه البخاري، واختاره ابن عثيمين، والشوكاني؛ لأنه خبر.

❁ وذهب جماعة من أهل العلم إلى اشتراط شهادة امرأتين، وهو قول الحكم، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، والثوري، ومالك، وأحمد في رواية؛ لأن الرجال في الشهادة يُشترط أن يكونوا اثنين، وهم أكمل منهن عقلاً، فالنساء من باب أولى.

❁ وقال عثمان البتي: يكفي ثلاث.

❁ وقال أبو حنيفة: تكفي في ولادة الزوجات واحدة دون ولادة المطلقة.

❁ وقال عطاء، والشعبي، وقتادة، والشافعي، وأبو ثور: لا يقبل فيه إلا أربع؛ لأن شهادة المرأتين بشهادة رجل. وهو قول ابن حزم؛ إلا في الرضاع، فأجازه بشهادة واحدة.

قال أبو عبدالله وفقه الله: الصحيح القول الأول؛ لأنه خبر، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤/ ١٣٥-١٣٦) «المحلى» (١٧٩٠) «الشرح الممتع» (٦/ ٦٤٥-) «السيل» (ص ٧٧٠).

تتبيي: أجاز بعض أهل العلم شهادة النساء مفردات فيما يطلع عليه الرجال في غير الحدود، ويُشترط فيها ضعف ما يشترط من الرجال، واختار ذلك شيخ الإسلام، وابن عثيمين، بل أجاز ابن حزم، والشوكاني ذلك في الحدود أيضًا.

فصل في ذكر مسائل أخرى متعلقة بأبواب

مسألة [١]: هل تُقبل شهادة القاذف إذا تاب؟

✽ إذا تاب القاذف؛ زال عنه الفسق بلا خلاف، وتُقبل شهادته عند جمهور العلماء، وعامتهم.

✽ وخالف أبو حنيفة، فقال: تسقط شهادته عقب الجلد، ولا تُقبل شهادته وإن تاب. واحتج عليه الجمهور بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، فمفهوم الآية أن من تاب فليس بفاسق، وتُقبل شهادته. وقال أبو حنيفة: الاستثناء يعود إلى الفسق فقط.

وأجيب بالمنع، ومع التسليم؛ فإن ارتفع فسقه؛ قبلت شهادته. انظر: "المغني" (١٤/ ١٨٩-١٩٠).

مسألة [٢]: هل ترد رواية القاذف؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤/ ١٨٩): وَالْقَاضِفُ فِي الشَّتْمِ تَرُدُّ شَهَادَتُهُ وَرِوَايَتُهُ حَتَّى يَتُوبَ، وَالشَّاهِدُ بِالزَّيِّ إِذَا لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ؛ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ دُونَ شَهَادَتِهِ، وَحُكْيَ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّ شَهَادَتَهُ لَا تُرَدُّ. وَلَكِنَّا أَنْ عُمَرَ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ أَبِي بَكْرَةَ، وَقَالَ لَهُ: تُبِّ، أَقْبَلْ شَهَادَتَكَ. ^(١) وَرِوَايَتُهُ مَقْبُولَةٌ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرَةَ، مَعَ رَدِّ عُمَرَ شَهَادَتَهُ. اهـ

مسألة [٣]: هل يشترط في توبة القاذف أن يكذب نفسه؟

✽ مذهب الجمهور أن توبة القاذف بإكذاب نفسه؛ لأنَّ عرض المقدوف تلوث بقذفه، فأكذاب نفسه يزيل ذلك التلوث.

✽ وذكر بعض الحنابلة، والشافعية أن القذف إن كان سبًّا؛ فيكذب نفسه، وإن كانت شهادة؛ لم تكمل، فالتوبة منه أن يقول: القذف حرام، ولن أعود إلى ما قلت.

واستدل الجمهور بأنَّ الله تعالى سَمَّى القاذف كاذباً إذا لم يأت بأربعة شهداء على الإطلاق، فتكذيب الذي يظن نفسه صادقاً يرجع إلى أنه كاذب في حكم الله، وإن كان في نفس الأمر صادقاً، قال تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]. انظر: "المغني" (١٤/ ١٩١-١٩٢).

مسألة [٤]: من شهد شهادة في حال فسقه، فردت، ثم شهد بها، وقد تاب، وصار عدلاً؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، وأصحاب الرأي أنها لا تقبل منه؛ لأنه متهم في أدائها؛ لأنه يُعَيَّر بِرَدِّهَا، ولحقته غضاضة؛ لكونها رُدَّت بسبب نقص يتعير به.

✽ وذهب أبو ثور، والمزني، وداود الظاهري إلى أنها تُقبل، قال ابن المنذر: والنظر يدل على هذا؛ لأنها شاهد عدل، فتقبل كما لو شهد وهو كافر، فردت شهادته، ثم شهد بها بعد إسلامه.

وهذا القول أقرب، والله أعلم. "المغني" (١٤/ ١٩٦).

مسألة [٥]: فإن لم يؤد الشهادة حتى صار عدلاً؟

تُقبل شهادته. قال ابن قدامة: بغير خلاف نعلمه. "المغني" (١٤/ ١٩٧).

مسألة [٦]: لو شهد وهو عدل، فلم يحكم بشهادته حتى طرأ عليه الفسق، أو الكفر؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، وأبي يوسف عدم الحكم بتلك الشهادة؛ لأنَّ عدالة الشاهد شرط للحكم، فيعتبر دوامها إلى حين الحكم؛ ولأنَّ ظهور فسقه، وكفره يدل على تقدمه؛ لأنَّ عادة الإنسان أن يُسَرَّ الفسق، ويظهر العدالة.

✽ وذهب أبو ثور، والمزني إلى الحكم بها.

مسألة [٧]: فَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِمَا الْجَنُونُ، أَوْ الْمَوْتُ؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي وغيرهما أَنَّ الحاكم يحكم بشهادتهما؛ لأنَّ الموت، والجنون لا يؤثر في عدالة الرجل قبل ذلك. انظر: "المغني" (١٤/١٩٨).

مسألة [٨]: حَكَمَ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ؟

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْمَغْنِيِّ" (١٤/١٩٩): الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ عَلَى إِمْضَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ. وَلَأنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تُقْبَلْ لَبَطَلَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْوَقْفِ، وَمَا يَتَأَخَّرُ إِبْثَاتُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ثُمَّ يَمُوتُ شُهودُهُ، وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى النَّاسِ، وَمَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ؛ فَوَجَبَ أَنْ تُقْبَلَ، كَشَّهَادَةِ الْأَصْلِ. اهـ. وانظر: "المحلى" (١٨١٨).

مسألة [٩]: فِيمَ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ؟

أما الأموال، وما يقصد به المال فتقبل بلا خلاف كما ذكر أبو عبيد.

وأما في الحدود فقيث خلاف:

✽ فذهب النخعي، والشعبي، وأحمد، والحنفية، والشافعي في قول إلى عدم قبولها؛ لأنَّ الحدود تُدرأُ بالشبهات، والشهادة على الشهادة فيها شبهة، وكذلك الشهادة في القصاص. ✽ وذهب بعض أهل العلم إلى قبولها حتى في الحدود، والقصاص، وهو قول مالك، والشافعي في قول، وأبي ثور، واختاره شيخ الإسلام، ثم العلامة ابن عثيمين؛ لأنَّ ذلك يثبت بشهادة الأصل، فيثبت بالشهادة على الشهادة، وهذا القول هو الراجح.

انظر: "المغني" (١٤/١٩٩) "الشرح الممتع" (٦/٦٥١) "المحلى" (١٨١٨).

مسألة [١٠]: شُرُوطُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

✽ وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وعن الشعبي: تُقبل في الموت.

✽ وحُكي عن أبي يوسف، ومحمد جوازها مع القدرة على شهادة الأصل؛ قياسًا على

الرواية، ولأنه عدل يخبر بذلك، ويشهد به؛ فوجب قبول ذلك، وهو قول ابن حزم.

انظر: "المغني" (٢٠١/١٤) "المحل" (١٨١٨).

الثاني: أن تتحقق شروط الشهادة في الأصل، والفرع، ولا خلاف في ذلك. قاله ابن قدامة.

الثالث: اشترط جماعة من أهل العلم أن يسترعي شاهدُ الأصل الشاهد الآخر، فيقول

له: اشهد على شهادتي أني أشهد بكذا.

✽ وهذا قول الحنفية، وبعض الحنابلة.

✽ والأشهر في مذهب الشافعي عدم اشتراط الاسترعاء، وهو الأشهر في مذهب أحمد،

ورجحه العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٠٣/١٤) "البيان" (٣٧٣-٣٧٤) "الإنصاف" (٨٠/١٢).

الرابع: اشترط بعض أهل العلم أن تكون شهادة الفرع بعدلين على شهادة الأصل.

✽ وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة؛ لأنها يشهدان على شهادة، فأشبه ما لو

شهدا على إقرار شخص؛ إلا أن مالكًا، وأبا حنيفة أجازا أن يشهد الشاهدان أنفسهما على

شهادة الآخر من الأصل، وأما الشافعي في الأشهر فاشترط شهادة اثنين آخرين.

✽ وذهب جمعٌ من أهل العلم إلى قبول شهادة واحد على شهادة الأصل، وهو قول

شريح، والشعبي، والحسن، وابن شبرمة، وابن أبي ليلى، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وابن

حزم، والبتي، والعنبري. قال إسحاق: لم يزل أهل العلم على هذا حتى جاء هؤلاء. وقال

أحمد: لم يزل الناس على ذا، شريح فمن دونه إلا أن أبا حنيفة أنكره.

ورجَّح هذا القول العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وهو الصحيح، والله أعلم.

لَوْ شَهِدَا بِنَفْسِ الْحَقِّ، وَلَآنَ شَاهِدَيِ الْفَرْعِ بَدَلٌ مِنْ شُهُودِ الْأَصْلِ، فَيَكْفِي فِي عَدَدِهَا مَا يَكْفِي فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ؛ وَلَآنَ هَذَا إِجْمَاعٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَلَآنَ شَاهِدَيِ الْفَرْعِ لَا يَنْقُلَانِ عَنْ شَاهِدَيِ الْأَصْلِ حَقًّا عَلَيْهِمَا؛ فَوَجَبَ أَنْ يُقْبَلَ فِيهِ قَوْلُ وَاحِدٍ، كَأَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ. اهـ
انظر: «المغني» (٢٠٥/٢٠٦) «البيان» (١٣/٣٧١-) «المحلى» (١٨١٨) «الشرح الممتع» (٦/٦٥٤).

مسألة [١١]: ضابط الغيبة التي تجيز شهادة الفرع؟

✽ منهم من قال: في موضع لا يمكنه الرجوع في يومه. قاله أبو يوسف، والقاضي الحنبلي، وأبو حامد الشافعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
✽ وقال بعضهم: مسافة القصر. وهو قول أبي حنيفة، وأبي الخطاب الحنبلي، وأبي الطيب الطبري الشافعي، وهو الأشهر في مذهب أحمد.
انظر: «المغني» (١٤/٢٠١) «البيان» (١٣/٣٦٨) «الإنصاف» (١٢/٧٧).

مسألة [١٢]: هل تجوز الشهادة على من سُمع منه الإقرار بشيء، والشاهدان مستخفيان؟

وذلك في مثل من يجحد الحق علانية، ويُقَرُّ به سِرًّا، فيختبئ شاهدان في موضع لا يعلم بهما ليسمعا إقراره به، ثم يشهدا به.

✽ فشهادتهما مقبولة على الصحيح في مذهب أحمد، ورُوي عن شريح، وهو قول الشافعي.

✽ وعن أحمد رواية أخرى: لا تسمع شهادته. وهو قول الشعبي، ورُوي عن شريح أيضًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢].

✽ وقال مالك: إن كان المشهود عليه ضعيفًا ينخدع؛ لم يقبل عليه، وإن لم يكن كذلك؛ قُبِلَتْ.

فَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا، كَمَا لَوْ عَلِمَ بِهَا. اهـ

قال أبو عبدالله غفر الله له: تقبل شهادتهما على إقراره، والله أعلم.

مسألة [١٣]: من كان له بينة لا يعلمها، أو غائبة عنه، فحلف المدعى عليه، ثم تمكن من البينة؟

✽ جمهور العلماء على أنه يحكم له، وإن كان قد حلف المدعى عليه، وهو قول شريح، والشعبي، ومالك، والثوري، والليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي يوسف، وأبي حنيفة.

✽ وحكي عن ابن أبي ليلى، وداود أن بيته لا تسمع؛ لأن اليمين حجة المدعى عليه؛ فلا تسمع بعدها حجة المدعي.

✽ وقال الجمهور: ظهور البينة الصادقة يدل على أن اليمين فاجرة، والبينة هي الأصل، وإنما يمين المدعى عليه عند عدمها، وقد وجدت.

والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (١٤/ ٢٢٠).

مسألة [١٤]: اليمين التي يحلف بها؟

اليمين المشروعة في الحقوق التي يبرأ بها المطلوب هي اليمين بالله تعالى في قول عامة أهل العلم؛ إلا أن بعض أهل العلم استحب أن تغلظ بالصيغة لا سيما على أهل الكتاب. واستحب بعضهم تغليظها أيضًا في الزمان، والمكان، ولا يُشترط ذلك عند أهل العلم. انظر: "المغني" (١٤/ ٢٢٢-٢٢٥).

مسألة [١٥]: هل يُقطع بالنفي في يمينه، أو يحلف على نفي علمه؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن الأيمان كلها على البت والقطع؛ إلا على نفي فعل الغير؛ فإنها على نفي العلم، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة.

وقال ابن أبي ليل: كلها على البت كما يحلف على فعل نفسه.

والصحيح القول الأول، ووجه ذلك ظاهر، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٤/٢٢٨).

مسألة [١٦]: الرجوع عن الشهادات؟

الرجوع عن الشهادة له ثلاث أحوال:

الحال الأولى: أن يرجعوا قبل الحكم بها.

فلا يجوز الحكم بها في قول عامة أهل العلم، إلا قولاً حكي عن أبي ثور أنه يحكم بها، وهو شاذ؛ لأن الشهادة شرط الحكم، وقد انتقضت.

الحال الثانية: أن يرجعاً بعد الحكم، وقبل الاستيفاء.

فإن كان المحكوم به عقوبة كالحد والقصاص؛ لم يجز استيفاءه؛ لأن الحدود تُدرأ بالشبهات، ورجوعهما من أعظم الشبهات. وإن كان المشهود به مالاً؛ استوفي ولم ينقض الحكم في قول أهل الفتيا من علماء الأمصار إلا ما حكي عن سعيد بن المسيب، والأوزاعي أنها قالوا: ينقض الحكم، وإن استوفي الحق كما لو تبين أنها كانا كافرين.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَلَنَا أَنَّ حَقَّ الْمَشْهُودِ لَهُ وَجَبَ لَهُ، فَلَا يَسْقُطُ بِقَوْلِهِمَا، كَمَا لَوْ ادَّعَاهُ لَأَنْفُسِهِمَا، يُحَقِّقُ هَذَا أَنَّ حَقَّ الْإِنْسَانِ لَا يَزُولُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ، وَرُجُوعُهُمَا لَيْسَ بِشَهَادَةٍ، وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى لَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَلَا هُوَ إِقْرَارٌ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ. وَفَارَقَ مَا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَا كَافَرَيْنِ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ شَرْطُ الْحُكْمِ، وَهُوَ شَهَادَةُ الْعَدُولِ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا لَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَا عَدْلَيْنِ صَادِقَيْنِ فِي شَهَادَتَيْهِمَا، وَإِنَّمَا كَذَبَا فِي رُجُوعِيهِمَا، وَيُفَارِقُ الْعُقُوبَاتِ، حَيْثُ لَا تُسْتَوْفَى؛ لِأَنَّهَا تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ. اهـ

واختار ابن حزم أنه ينقض حكمه، قال: كما لو أن عدلين شهدا بجرحته حين شهد،

فيجب رد ما شهد به، بإقراره على نفسه بالكذب، أو الغفلة أثبت عليه من شهادة غيره عليه

وهذا القول هو الصواب، وقد رجحه الإمام الشوكاني رحمته الله فقال في «السييل الجرار» (ص ٧٨٢): ومع الرجوع تبطل شهادته من غير فرق بين كونها قبل الحكم أو بعده، وأي تأثير للحكم مع بطلان مستنده؛ فإن هذا من أعجب ما يقرع سمع من يتعقل الحقائق فضلاً عما هو عالم بالأسباب الموجبة لثبوت أحكام الشرع، ولا فرق بين الحد والقصاص وغيرهما؛ فإن كان قد وقع الحكم، فلا شك أن الحاكم مغرور من جهة الشهود، وهم سبب الجناية على المشهود عليه، فيغرمون لمن أصيب بشهادتهم في بدنه، أو في ماله، أما في البدن فظاهر؛ لأنه قد حلَّ به ما لم يمكن استدراكه إلا بتسليم ديته، أو أرشه، وأما في المال فلا يغرمون إلا إذا تعذر إرجاع ذلك المال إلى يد مالكه، وتعذر الرجوع على من أتلفه بقيمته. اهـ

الحال الثالثة: أن يرجع الشاهدان بعد الاستيفاء.

✽ فمذهب الجمهور عدم بطلان الحكم، ويرجع بالغرامة على الشاهدين؛ فإن كان مალًا؛ ضمناه، وإن كان إتلافًا؛ مثل القصاص كالقتل والجرح؛ فإن كان عمدًا؛ وشهدا زورًا؛ قيدًا به، وإن كان خطأ؛ فعليهما الدية.

✽ وخالف أبو حنيفة فلم يقل بالقود. وخالف في هذه الحال نفس الذين خالفوا في الحال التي قبلها، وقد تقدم كلام الشوكاني، وهو كلام قوي. انظر: «المغني» (١٤ / ٢٤٥، ٢٤٨).

مسألة [١٧]: إذا حكم الحاكم بشهادة فرع، ثم حصل الرجوع؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٤ / ٢٥٥): وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدًا فَرَعَ عَلَى شَاهِدَيْ أَصْلٍ، فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِشَهَادَتِهِمَا، ثُمَّ رَجَعَ شَاهِدًا الْفَرَعَ، فَعَلَيْهِمَا الضَّمَانُ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا. وَإِنْ رَجَعَ شَاهِدًا الْأَصْلِ وَحَدَّهُمَا؛ لَزِمَهُمَا الضَّمَانُ أَيْضًا. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْ الْفَرَعَ، بِدَلِيلِ أَنََّّهُمَا جَعَلَا شَهَادَةَ شَاهِدَيْ

قَالَ، وَلَكِنَّا أَنَّ الْحَقَّ ثَبَتَ بِشَهَادَةِ شَاهِدِي الْأَصْلِ؛ بِدَلِيلِ اعْتِبَارِ عَدَالَتِهِمَا، فَإِذَا رَجَعَا؛ ضَمِينًا، كَشَاهِدِي الْفَرْعِ. اهـ

قلت: الصحيح أنهما يضمنان؛ لما ذكره ابن قدامة رحمته الله، والله أعلم.

مسألة [١٨]: إذا حكم الحاكم بشاهدٍ ويمين، فرجع الشاهد؟

✽ مذهب أحمد أنه يلزمه غرم جميع المال؛ لأنَّ الشاهد حجة الدعوى، ولأنَّ اليمين لم تقبل من المدَّعي إلا بوجود هذا الشاهد.

✽ ومذهب مالك، والشافعي أنه يلزمه النصف؛ لأنه أحد حجتي الدعوى، وهو قولٌ في مذهب أحمد، وصوب العلامة ابن عثيمين القول الأول.

قلت: وهذا والله أعلم فيما إذا لم يمكن استرجاع المال من المشهود له كما تقدم في كلام الشوكاني، والله أعلم. انظر: "المغني" (٢٥٥/١٤) "الشرح المتع" (٦/٦٥٩).

مسألة [١٩]: إذا قطع الحاكم يد سارق بشهادة اثنين، ثم تبين أنهما كافران، أو فاسقان؟

ذكر أهل العلم أنه لا ضمان على الشاهدين؛ لأنها مقيمان على أنها صادقان فيما شهدا به، وإنما الشرع منع قبول شهادتهما بخلاف الراجعين عن الشهادة؛ فإنها اعترفا بكذبهما.

ويجب الضمان على الحاكم، أو الإمام الذي تولى ذلك، ولا قصاص عليه؛ لأنه مخطئ، وتجب الدية. واختلفوا في محلها، فقليل: على العاقلة. وقيل: على بيت المال. وهو الصواب، والله أعلم. انظر: "المغني" (٢٥٦/١٤).

مسألة [٢٠]: لو جلد الإمام إنساناً بشهادة شهود، فبان بعد ذلك فسقهما؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٥٨/١٤): وَلَوْ جَلَدَ الْإِمَامُ إِنْسَانًا بِشَهَادَةِ شُحُودٍ، ثُمَّ

بَانَ أَنَّهُمْ فَسَقَةٌ، أَوْ كَفَرَةٌ، أَوْ عَبْدٌ، فَعَلَى الْإِمَامِ ضَمَانُ مَا حَصَلَ مِنْ أَثَرِ الضَّرْبِ. وَهَذَا قَالَ

الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَلَنَا أَمَّا جَنَائِيَّةٌ صَدَرَتْ عَنْ خَطِئِ الْإِمَامِ، فَكَانَتْ مَضمُونَةً عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قَطَعَهُ أَوْ قَتَلَهُ. اهـ

قلت: قوله (أو عبيد) غير صحيح كما تقدم.

مسألة [٢١]: من ادَّعى دعوى وقال: لا بينة لي. ثم أتى بعد ذلك ببينة؟

✽ من أهل العلم من قال: لا تقبل بيئته بعد ذلك؛ لأنه أكذب بيئته بإقراره أنه لا يشهد له أحد.

✽ وذهب الشافعي في ظاهر مذهبه، وأبو يوسف إلى أنها تقبل، وهو قول ابن المنذر؛ لأنه يجوز أن ينسى، أو يكون الشاهدان سمعا منه، وصاحب الحق لا يعلم؛ فلا يثبت بذلك أنه كذب بيئته.

✽ وقال بعض الشافعية: إن كان الإشهاد أمراً تولاه بنفسه؛ لم تسمع بيئته؛ لأنه أكذبها، وإن كان وكيله أشهد على المدَّعى عليه، أو شهد من غير علمه، أو من غير أن يشهدهم؛ سُمعت بيئته؛ لأنه معذور في نفيه إياها، قال ابن قدامة: وهو قول حسن.

قلت: الذي يظهر أن القاضي ينظر في كل قضية بعينها؛ فإن بعدت التهمة حكم بالبينة، وإلا فلا يُحكم بها، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٤ / ٢٧١-٢٧٢).

مسألة [٢٢]: إذا أنكر العدل أن تكون عنده شهادة، ثم شهد بها، وادَّعى أنه نسي؟

✽ مذهب الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق قبول شهادته.

بل قال ابن قدامة رحمته الله: وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَسِيَهَا، وَإِذَا كَانَ نَاسِيًا لَهَا، فَلَا شَهَادَةَ عِنْدَهُ، فَلَا نَكْذُوبٌ مَعَ إِمْكَانِ صِدْقِهِ. وَلَا يُشْبِهُ هَذَا إِذَا مَا قَالَ: لَا بَيِّنَةٌ لِي. ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ، حَيْثُ لَا تُسْمَعُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ بِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ، وَالْإِنْسَانُ يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِهِ، وَقَوْلُ الشَّاهِدِ: لَا شَهَادَةٌ عِنْدِي. لَيْسَ بِإِقْرَارٍ؛ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ لَهُ؛ إِنَّمَا هِيَ حَقٌّ

إذا اختلف الشهداء في تعيين الجريمة، أو وقتها؛ فلا تُقبل الشهادة، وقد أشرنا إلى ذلك في الحدود.

وإن اختلف الشاهدان على الإقرار، مثل أن يشهد أحدهما أنه أقرّ عندي يوم الخميس بدمشق أنه قتله. ويشهد الآخر أنه أقرّ عندي بهذا يوم السبت.

✽ فمذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة أنها تكمل الشهادة؛ لأنّ المُقرّ به واحد.

✽ وقال زُفر: لا تكمل شهادتهما؛ لأنّ كل إقرار لم يشهد به إلا واحد؛ فلم تكمل الشهادة، فأشبه الشهادة على الفعل.

وأجاب الجمهور بأنّ الشهادة على الفعل شهادة على فعلين مختلفين، فنظيره في الإقرار أن يشهد أحدهما أنه أقرّ عندي أنه قتله في يوم الخميس، وشهد الآخر أنه أقرّ بقتله يوم الجمعة؛ فشهادتهما لا تُقبل. انظر: «المغني» (١٤/٢٤١).

بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

١٤٠٧ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: البينة على المدعي، واليمين على من أنكر.

❁ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ» (ص ٢٣٠-): قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي» يَعْنِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَا ادَّعَى؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ يَتَّخِذُ بِهَا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، أَي: يَبْرَأُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ يَتَّخِذُ بِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ. انْتَهَى، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَالشَّافِعِيَّةُ فِي تَفْسِيرِ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُدَّعِي هُوَ الَّذِي يَخْلِي، وَسُكُوتُهُ مِنَ الْخَصْمِينَ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ لَا يَخْلِي وَسُكُوتُهُ مِنْهُمَا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُدَّعِي مَنْ يَطْلُبُ أَمْرًا خَفِيًّا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرَ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِخِلَافِهِ.

قلت: التفسير الأول قال فيه ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح»: هذا أسلم، والثاني أشهر. اهـ

والقول الثاني عزاه الشوكاني للأكثر في «السييل الجرار» (٧٤٦).

ثم قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد اختلف الفقهاء في هذا الباب على قولين: أحدهما: أن

(١) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).

(٢) أخرجه البيهقي (٢٥٢/١٠)، وفي إسناده الحسن بن سهل وهو الخياط، كما في مشايخ جعفر بن محمد الفريابي من «السير»، وله ترجمة في «الثقات» روى عنه مطين الحضرمي، فهو مجهول الحال.

والكن الحديث، طبعه آخر، بمعناها عند المؤلف. أيضًا (٢٥٢/١٠)، وإسناده صحيح، وإلفظه:

البينة على المدعي أبداً، واليمين على المدعى عليه أبداً، وهو قول أبي حنيفة، ووافقه طائفة من الفقهاء والمحدثين، كالبخاري، وطرّدوا ذلك في كل دعوى حتى في القسامة، وقالوا: لا يحلف إلا المدعى عليه. ورأوا أن لا يُقضى بشاهد ولا يمين؛ لأن اليمين لا تكون إلا على المدعى عليه.

قال، واستدلوا في مسألة القسامة بما روى سعيد بن عبيد حدثنا بشير بن بشار الأنصاري عن سهل بن أبي حثمة، وفيه: «تأتوني بالبينة على من قتله» قالوا: ما لنا من بينة. قال: «فيحلفون» قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود. أخرجاه في «الصحيحين».

قال، وقد ذكر الأئمة الحفاظ أن رواية يحيى بن سعيد أصح من رواية سعيد بن عبيد الطائي؛ فإنه أجل وأحفظ وأعلم، وهو من أهل المدينة، وهو أعلم بحديثهم من الكوفيين، وقد ذكر الإمام أحمد مخالفة سعيد بن عبيد ليحيى بن سعيد في هذا الحديث، فنفض يده، وقال: ذاك ليس بشيء، رواه على ما يقول الكوفيين. وقال: أذهب إلى حديث المديني يحيى بن سعيد. وقال النسائي: لا نعلم أحداً تابع سعيد بن عبيد على روايته عن بشير بن بشار. وقال مسلم في كتاب «التمييز»: لم يحفظه سعيد بن عبيد على وجهه؛ لأن جميع الأخبار فيها سؤال النبي ﷺ إياهم قسامة خمسين يميناً، وليس في شيء من أخبارهم أن النبي ﷺ سألهم البينة، وترك سعيد القسامة، وتواطؤ الأخبار بخلافه يقضي عليه بالغلط، وقد خالفه يحيى بن سعيد.

قال، وأما مسألة الشاهد مع اليمين، فاستدل من أنكر الحكم بالشاهد واليمين بحديث: «شاهدك أو يمينه»، وقوله ﷺ: «ليس لك إلا ذلك»، وقد تكلم القاضي إسماعيل المالكي في هذه اللفظة، وقال: تفرد بها منصور عن أبي وائل، وخالفه سائر الرواة. وقالوا: إنه سأل «ألك بينة أولا؟» والبينة لا تقف على الشاهدين فقط، بل تعم سائر ما يبين الحق. وقال غيره: يحتمل أن يريد بشهادته كل نوعين يشهدان للمدعي بصحة دعواه يتبين بهما الحق، فيدخل ذلك

سبحانه أيهان المدعي مقام الشهود في اللعان.

قال، وقوله في تمام الحديث: «ليس لك إلا ذلك» لم يرد به النفي العام، بل النفي الخاص، وهو الذي أراده المدعي، وهو أن يكون القول قوله بغير بينة، فمنعه من ذلك، وأبى ذلك عليه، وكذلك قوله في الحديث الآخر: «ولكن اليمين على المدعى عليه» إنها أريد بها اليمين المجردة عن الشهادة، وأول الحديث يدل على ذلك، وهو قوله: «لو يُعطي الناس بدعواهم؛ لادّعى رجالٌ دماء رجال وأموالهم»، فدل على أن قوله: «اليمين على المدعى عليه» إنها هي اليمين القاطعة للمنازعة مع عدم البينة، وأما اليمين المثبتة للحق مع وجود الشهادة، فهذا نوع آخر، وقد ثبت بسنة أخرى.

❁ والقول الثاني في المسألة أنه يرجح جانب أقوى المتداعيين، وتجعل اليمين في جانبه، هذا مذهب مالك، وكذا ذكره القاضي أبو يعلى في خلافه أنه مذهب أحمد، وعلى هذا تتوجه المسائل التي تقدم ذكرها من الحكم بالقسامة، والشاهد، واليمين؛ فإن جانب المدعي في القسامة لما قوي باللوث؛ جعلت اليمين في جانبه، وحكم له بها، وكذلك المدعي إذا أقام شاهداً؛ فإنه قوي جانبه، فيحلف معه، ويقضى له.

وهؤلاء لهم في الجواب عن قوله: «البينة على المدعي...» الحديث، طريقتان:

الأول: أن هذا خُصَّ من العموم بدليل.

والثاني: أن قوله: «البينة على المدعي...» الحديث، ليس بعام؛ لأن المراد: على المدعي المعهود. وهو من لا حجة له سوى الدعوى كما في قوله: «لو يُعطي الناس بدعواهم...»، فأما المدعي الذي معه حجة تُقوّي دعواه؛ فليس داخلاً في الحديث.

وطريق ثالث: وهو أن البينة كل ما يبين صحة الدعوى من المدعي، وشهد بصدقه، فاللوث مع القسامة بينة، والشاهد مع اليمين بينة. انتهى بتصرف يسير.

مسألة [٢]: هل يستحلف في النكاح؟

✽ مذهب أحمد أنه لا يُستحلف فيه، ولا يُقضى فيه إلا بينة؛ لأنَّ هذا مما لا يُباح بذله، فلم يستحلف فيه كالحُد، يحقق هذا أنَّ الأَبْضَاعَ مما يحتاط فيها؛ فلا تُباح بالنكول، ولا به وبيمين المدعي كالحُدود؛ وذلك لأنَّ النكول ليس بحجة قوية، وهو قول مالك، وأبي حنيفة.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى شرعية الاستحلاف فيه؛ لأنَّ ذلك من الحقوق أيضًا، وهو قول الشافعي، وابن المنذر، وأبي يوسف، ومحمد، فإذا ادعى الرجل أنَّ فلانة امرأته، وأنكرت؛ فإنها تُستحلف؛ فإن نكلت قُضي بالنكاح عند أبي يوسف، ومحمد، وعند الشافعي تُرد اليمين على الرجل فيحلف ويُقضى بالزواج.

✽ وقال بعض الخنابلة بالاستحلاف، ولكن عندهم لا يُقضى بالنكول، وإنما تحبس حتى تقر أو تحلف. انظر: «المغني» (١٤/ ٢٧٥-٢٧٦) (١٤/ ٢٣٦-) «المحلى».

تنبيه: مثل النكاح في الخلاف السابق الطلاق، والرجعة، والعتق، والنسب، والاستيلاد، والولاء، والرق، فمنهم من علل فيها كلها بأنها لا تثبت إلا بشاهدين، ومنهم من علل فيها بأنها لا يدخلها البدل. «المغني» (١٤/ ٢٣٦-).

مسألة [٣]: الاستحلاف في حقوق الله.

حقوق الله تعالى نوعان:

الأول: الحدود.

فلا تُشرع فيها يمين، لا نعلم في هذا خلافاً. قاله ابن قدامة؛ لأنه لو أقر، ثم رجع عن إقراره؛ قُبِلَ منه، وخلي عنه من غير يمين؛ فلأنَّ لا يستحلف مع عدم الإقرار أولى، ولأنَّه يستحب ستره، والتعريض للمُقَرَّر به بالرجوع عن إقراره؛ فلا تُشرع فيه يمين بحال.

كدعوى الساعي الزكاة على رب المال بأنّ الحول قد تم، وكمل النصاب.

❁ فذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم الاستحلاف في ذلك، وهذا قول طاوس، والثوري، والحسن بن صالح، وأحمد وأصحابه؛ لأنه حق لله تعالى، فأشبهه الحد، ولأنها عبادة فلا يستحلف عليها كالصلاة.

❁ وذهب جماعة من الفقهاء إلى أنه يستحلف إذا اتهم في ذلك، وهو قول مالك، والليث، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن؛ لأنها دعوى مسموعة؛ ولأنّ فيها حقاً للفقراء. وهذا القول هو الصواب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٣٧/١٤) "جامع العلوم والحكم" (٢/٢٣٩-٢٤٠).

مسألة [٤]: إذا ادّعت المرأة النكاح على الرجل؟

أما إذا ادعت المرأة ذلك، وذكرت معه حقاً من حقوق النكاح كالصداق، والنفقة ونحوها؛ سُمعت دعواها بغير خلاف، كما ذكر ابن قدامة؛ لأنها تدّعي حقاً لها تضيفه إلى سببه. وأما إن أفردت دعوى النكاح، ففيه وجهان للحنابلة، والشافعية.

❁ منهم من قال: تُسمع الدعوى؛ لأنها سبب لحقوق لها.

❁ ومنهم من قال: لا تُسمع الدعوى؛ لأنّ النكاح حق للزوج عليها، فلا تُسمع دعواها حقاً لغيرها. وهذا أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٤/٢٧٧-٢٧٨).

تنبيه: ذكر مالك رحمه الله أنها لا تُسمع دعوى أهل السّفه على أهل الفضل، وخالفه

الجمهور. انظر: "الفتح" (٢٦٦٨) "جامع العلوم والحكم" (٣٣).

١٤٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ: أَيُّهُمْ يَخْلِفُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

معنى الحديث:

أخرج النسائي في «الكبرى» (٤٨٧/٣) هذا الحديث من نفس الوجه، وفيه: (فأسرع الفريقان) ففيه بيان أن النبي ﷺ عرض اليمين على المتخاصمين، وحمله كثير من الفقهاء، والشراح على أنه في حال الدعوى على عينٍ بدون بينة، وليست العين في يد واحد من المتخاصمين. انظر: «الفتح» (٢٦٧٤) «المغني» (٢٩٣/١٤).

مسألة [١]: إذا ادعى كل واحد من المتخاصمين عيناً ليست في يده، وجاء

كل واحد ببينة؟

❁ ذهب جماعة من أهل العلم إلى سقوط البنتين، ويُقرع بينهما في اليمين، ثبت ذلك عن ابن الزبير رضي الله عنه ^(٢) وهو قول أحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، ومالك في رواية، والقول القديم للشافعي.

واستدلوا بمرسل سعيد بن المسيب عند البيهقي (٢٥٩/١٠) بإسناد صحيح عنه قال: اختصم رجلان إلى رسول الله ﷺ في أمرٍ، فجاء كل واحد منهما بشهداء عدول على عدة واحدة، فأسهم بينهما، وقال: «اللهم أنت تقضي بينهم»، ف قضى للذي خرج له السهم. وذكر له البيهقي بعض الشواهد.

❁ وذهب بعضهم إلى أنها تُقسم بينهما نصفين وهذا قول قتادة، وابن شبرمة، وحامد،

وأبي حنيفة، والشافعي في الجديد، والعُكْلِي، وأحمد في رواية؛ لحديث أبي موسى رضي الله عنه الذي في الكتاب، وسيأتي الكلام عليه، وقد اختلفت ألفاظه، ففي بعضها: «ليس لواحد منهما بينة»، وفي أخرى: «فبعث كل واحد منهما بشاهدين»، وليس في الحديث أَنَّ البعير لم يكن في أيديهما.

❁ وهناك قول ثالث: تُقَدَّم إحدى البيتين بالقرعة، وهو قول أحمد في رواية، وقول ثالث للشافعي، وظاهر مرسل سعيد يدل عليه.

❁ وللشافعي قول رابع، وهو التوقف، وهو قول أبي ثور، فيتوقف الحاكم حتى تظهر أمورٌ أخرى.

والصحيح هو القول الأول، ويليه في القوة القول الثالث، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤/ ٢٩٤) «البيهقي» (١٠/ ٢٥٩ - ٢٦٠).

١٤٠٩ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْخَارِثِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

١٤١٠ - وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَفْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٢)

الحكم المستفاد من الحديثين

في هذين الحديثين تعظيم حقوق المسلمين، وفيه عظم جرم من حلف على حق مسلم ليأخذه ظلماً، فهو كبيرة من كبائر الذنوب يوجب النار، ويُعَرِّض الإنسان لغضب الله سبحانه وتعالى.

١٤١١ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا [إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] فِي دَابَّةٍ، وَلَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَىٰ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

تقدمت مسألة تتعلق بهذا الحديث، وستأتي مسائل أخرى بعد حديثين.

١٤١٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ مِنْبَرِي هَذَا بِبَيِّنٍ آئِمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ.^(٢)

١٤١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَىٰ فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاحَةِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسُلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ: لَا أَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٣)

(١) حديث معل، والصواب إرساله. أخرجه أحمد (٤/ ٤٠٢)، وأبو داود (٣٦١٣)، والنسائي (٨/ ٢٤٨)، من طريق قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به.

وقد اختلف في إسناده على قتادة اختلافاً كثيراً كما في «العلل» للدارقطني (١٢٩١) و«تحقيق المسند» (٣٧٩/ ٣٨٢) ورجح الدارقطني أنه عن أبي بردة مرسلًا، ورجح هو البخاري أن أبا بردة أخذه من سمالك بن حرب، وسمالك بن حرب إنما رواه عن تميم بن طرفة مرسلًا.

قال البخاري كما في «العلل الكبير» للترمذي (١/ ٥٦٥): يرجع هذا الحديث إلى حديث سمالك بن حرب عن تميم بن طرفة. قال: روى حماد بن سلمة قال: قال سمالك بن حرب أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث. اهـ

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٤)، وأبو داود (٣٢٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٦٠١٨)، وابن حبان

مسألة [١]: تغليظ اليمين.

في الحديثين المتقدمين أَنَّ اليمين يعظم إثمها بعظم مكانها وزمانها، ففي حديث جابر تغليظ إثم اليمين الكاذبة عند منبر النبي ﷺ، وكونها بعد العصر في حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ ولذلك استحب بعض أهل العلم تغليظ اليمين بذلك، قالوا: وإذا كان بمكة فتغلظ بحلفه بين الركن والمقام، والصحيح عدم الاستحباب، ولكن للقاضي أن يغلظها على من رأى منه التهاون والاستسهال، أو كان الأمر المدعى أمراً عظيماً.

١٤١٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: تُبِتَتْ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيْنَهُ، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: من ادعى عيناً في يد غيره، فأنكر الآخر، ولكل واحد منهما بينة؟

✽ من أهل العلم من قال: تقدم بينة المدعي -ويسمونها بينة الخارج- لأنَّ بينة الخارج فيها زيادة علم؛ ولأنَّ في الحديث: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»؛ ولأنَّ بينة المدعى عليه -ويسمونها بينة الداخل- قد تكون مستندة إلى رؤية اليد عليها، والتصرف بها. وهذا القول قال به أحمد، وإسحاق.

✽ وعن أحمد رواية أخرى أَنَّ بينة المدعى عليه تُقبل وتقدم إن شهدت البينة بسبب

(١) ضعيف جداً. أخرجه الدارقطني (٢٠٩/٤)، من طريق زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن نا أبو حنيفة عن هيثم الصيرفي عن الشعبي عن جابر به. وإسناده ضعيف؛ زيد بن نعيم مجهول لا يعرف إلا في هذا الحديث، وذكره الذهبي مما أنكر عليه كما في «الميزان»، وقد تصحف في المطبوع إلى (يزيد) وفي إسناده أيضاً محمد بن الحسن الشيباني ضعيف، وقد كُذِّب، وفيه أبو حنيفة وهو ضعيف أو أشد.

الملك، كأن يقول الشاهدان: نتجت في ملكه. أو اشتراها، أو نسجها. أو ما أشبه ذلك، وقال بذلك أبو حنيفة، وأبو ثور في التتاج، والنساج الذي لا يتكرر نسجه.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن بينة المدعى عليه تقدم مطلقاً؛ لأن البيتين تتكافأ، ويبقى مع هذا أنها تحت يده، أو لأن كونها تحت يده يقوي بيته. واستدلوا بحديث الباب، وهذا القول قال به شريح، والشعبي، والنخعي، والحكم، والشافعي، ومالك، وأهل المدينة، وأهل الشام، ونقل رواية عن أحمد، وهذا القول رجحه العلامة الإمام الشوكاني، والعلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين وغيرهم.

وهذا هو الصواب؛ إلا أن تكون بينة الخارج فيها زيادة علم ليست مع بينة الداخل، فتقدم كما أشار إلى ذلك الشوكاني.

وعليه فالأصل تقديم بينة الداخل؛ ما لم يظهر قوة بينة الخارج عليها، وأن فيها زيادة علم، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٤/٢٧٩-) "الشرح الممتع" (٦/٥٩٥) "السييل" (ص ٧٥٢).

مسألة [٢]: وإذا قدمنا بينة المدعى عليه، فهل يحلف؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي في قول أنه لا يحلف؛ لأنها قد رجحت بيته.

✽ وللشافعي قول آخر أنه يستحلف؛ لأن البيتين تكافأتا، فيبقى كالدعوى المجردة، فيحلف، وهذا القول أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (١٤/٢٨١).

مسألة [٣]: إذا كانت البينة مع المدعي فقط؟

✽ يستحق عند عامة أهل العلم بغير يمين.

✽ وعن شريح أنه يحلف.

✽ وعن الشافعي أنه يحلف إذا كان المدعى عليه ضعيفاً لا يمكنه الانتصار في الحقوق، وقال ابن قدامة: وهذا حسن؛ فإن قيام البينة بثبوت حقه لا ينفي احتمال القضاء، والإبراء.

مسألة [٤]: وإذا كانت البينة مع المنكر فقط؟

✽ الأشهر في مذهب الحنابلة أنها تغني عن اليمين.

✽ وعن بعض الحنابلة أنه يحلف، والأمر سهل؛ فإن حلفه القاضي فلا بأس، فهو

أحوط، وأؤكد، وإلا فليس ذلك بلازم. انظر: «المغني» (٢٨٢/١٤).

مسألة [٥]: إذا تنازع رجلان في عين في أيديهما؟

أما إذا لم يكن لهما بينة، فيحلف كل واحد منهما، وتجعل بينهما نصفين، قال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافاً.

وإن نكل أحدهما عن اليمين؛ قُضي بها للآخر، وإن نكلا جميعاً عن اليمين؛ قُسمت بينهما نصفين، وإن كان لكل واحد بينة ففيه خلاف:

✽ منهم من قال: تُقسم بينهما نصفين. وهو قول أحمد، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي؛ لحديث أبي موسى المتقدم، وقد تقدم الكلام عليه.

✽ وذهب أحمد في رواية إلى أنه يُقرع بينهما. والأول أقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٢٨٥-٢٨٦/١٤).

مسألة [٦]: وهل يحلف كل واحد منهما على النصف المحكوم له به؟

✽ من أهل العلم من قال: يحلف. وهو قول بعض الشافعية، والحنابلة؛ لأن البيتين قد تعارضتا، فتسقطان، ويبقى اليمين على المنكر.

✽ ومنهم من قال: لا يحلفان. وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحد قولي الشافعي، ورواية عن أحمد؛ لأنه قد قُضي لكل واحد ببينته، وكل بينة راجحة في نصف العين.

والقول الأول أقرب، ويشمله الحديث: «ولكن اليمين على المدعى عليه»، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٢٨٦/١٤).

مسألة [٧]: هل ترجح إحدى البينتين بكثرة العدد، أو اشتها العدالة؟

✽ من أهل العلم من قال: لا يرجح بذلك. وهو قول أحمد، وأبي حنيفة، والشافعي؛ لأنَّ كلاً منهما تعتبر بينة شرعية يقضى بها.

✽ ومنهم من قال: يرجح بذلك. وهو قول مالك، ووجهٌ للحنبلة.

ونُقل عن الأوزاعي أنَّ العين تُقسم بالنَّسب على عدد الشهود، وهو قول ضعيف، والقول الأول أقرب، والله أعلم. وانظر: «المغني» (١٤/ ٢٨٧).

تنبيه: كذلك الشاهدان لا يرجحان على الشاهد والمرأتين.

وهل يُرجَّحان على الشاهد واليمين؟ فيه وجهان للحنبلة والشافعية، وصحح ابن قدامة الترجيح. «المغني» (١٤/ ٢٨٨).

مسألة [٨]: إذا كان الخصمان في أيديهما دار، فادَّعى أحدهما نصفها، وادَّعى الآخر كلها؟

إن كان لا بينة لأحدهما:

قال ابن قدامة: فِيهِ بَيْنُهُمَا نِصْفَيْنِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَعَلَى مُدَّعِي النِّصْفِ الْيَمِينُ لِصَاحِبِهِ، وَلَا يَمِينَ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الْمَحْكُومَ لَهُ بِهِ لَا مُنَازَعَ لَهُ فِيهِ. وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا؛ إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ ابْنِ شُبْرُومَةَ أَنَّ لِمُدَّعِي الْكُلِّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا؛ لِأَنَّ النِّصْفَ لَهُ لَا مُنَازَعَ فِيهِ، وَالنِّصْفَ الْآخَرَ يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ دَعْوَاهُمَا فِيهِ.

قال، وَلَنَا أَنَّ يَدَ مُدَّعِي النِّصْفِ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ مَعَ يَمِينِهِ كَسَائِرِ الدَّعَاوِي. اه، انظر: «المغني» (١٤/ ٢٨٨-٢٨٩).

١٤١٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ. رَوَاهُمَا الدَّارِقُطْنِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ^(١).

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا نكل المنكر عن اليمين، فهل تحول اليمين على المدعي، أم يستحق بغير يمين؟

✽ هذا الحديث مما استدل به من قال بأن اليمين ترد على المدعي، فيحلف ويستحق. وقالوا: لا يستحق بمجرد النكول. وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد في رواية. وقد استدل هؤلاء أيضًا بأن النكول لا يصلح أن يكون بينة؛ لوجود الاحتمالات في نكوله، وبأن المدعي لو كان معه شاهدًا؛ احتاج معه إلى اليمين، والشاهد أقوى من مجرد النكول، وهذا القول اختاره شيخ الإسلام، وابن القيم.

✽ وذهب أحمد في رواية، وأبو حنيفة إلى أن المدعي يستحق العين بمجرد النكول؛ لضعف حديث ابن عمر؛ ولأنه بنكوله يدل على أن الحق للآخر. واستدل أحمد، وأصحابه بحديث: «ولكن اليمين على المدعى عليه»، ورجح الشوكاني رحمته الله أن الناكل يعزر حتى يحلف، أو يقر، وهو ظاهر اختيار الصنعاني. والصحيح هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٣٢/١٤) «جامع العلوم والحكم» (٢٣٤/٢) «توضيح الأحكام» (٢٣٣/٧) «السييل» (ص ٧٥٦).

(١) ضعيف. أخرجه الدارقطني (٢١٣/٤)، وأخرجه أيضًا الحاكم (١٠٠/٤)، والبيهقي (١٨٤/١٠)، وتمام في «فوائده» (٩٣٣) (٩٣٤)، وفي إسناده محمد بن مسروق لا يعرف، وقد صححه الحاكم، فتعقبه

١٤١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا تَبَرُّقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ إِلَى مُجَزَّزِ الْمُدَلِّجِيِّ؟ نَظَرَ أَنفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الحكم المستفاد من الحديث

فيه أنَّ شهادة القائف يُعمل بها عند تعذر ما هو أقوى منه، من الفراش، والبيئة، وقد تقدم الكلام على ذلك في [كتاب الطلاق]، وذكرنا المسائل المتعلقة في ذلك هنالك.

كِتَابُ الْعِتْقِ

العتق في اللغة: الخلو، والاستقلال.

وفي الشرع: هو إزالة ملك عن الأدمي لا إلى مالك؛ تقريباً لله تعالى.

انظر: "المغني" (١٤ / ٣٤٤) "حاشية البيان" (٨ / ٣٢١).

١٤١٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

١٤١٨ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه: «وَأَيُّا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فِكَاهَةً مِنَ النَّارِ». ^(٢)

١٤١٩ - وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مُرَّةٍ رضي الله عنه: «وَأَيُّا امْرَأَةً أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاهَةً مِنَ النَّارِ». ^(٣)

١٤٢٠ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ،

(١) أخرجه البخاري (٢٥١٧)، ومسلم (١٥٠٩) (٢٤).

(٢) ضعيف. أخرجه الترمذي (١٥٤٧)، من طريق عمران بن عيينة عن حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة به. وفيه الزيادة التي في حديث كعب بن مرة الآتي. وإسناده ضعيف؛ لضعف عمران، وسالم لم يسمع من أبي أمامة، قاله البخاري، ويخشى أن يكون عمران قد وهم في الحديث، فإن الثقات يروونه عن سالم بن أبي الجعد ويجعلونه من مسند كعب بن مرة، رواه كذلك عن سالم منصور وزائدة وعمر بن مرة. انظر: "تحقيق المسند" (٢٩ / ٦٠٠).

(٣) ضعيف. أخرجه أبوداود (٣٩٦٧)، وأخرجه أيضاً أحمد (٢٣٥ / ٤)، والنسائي في "الكبرى" (١٦٩ / ٣)، وفيه الزيادة التي تقدمت في حديث أبي أمامة. واختلف الثقات في رواية الحديث عن سالم بن أبي الجعد، فمنهم من يقول عن سالم عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة، ومنهم من يقول عن سالم عن كعب، ومنهم من يقول عن سالم حدثت عن كعب، ومنهم من يقول عن سالم عن رجل عن

وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ»، قُلْتُ: فَأَيُّ الرَّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث مع ذكر بعض المسائل الملحقمة

مسألة [١]: فضيلة العتق.

دَلَّتْ الأحاديث المتقدمة على أَنَّ العتق من أفضل القُرْبِ إلى الله تعالى، والمستحب عند أهل العلم عتق من له دين وكسب ينتفع بالعتق.

فأما من يتضرر بالعتق، كمن لا كسب له؛ تسقط نفقته عن سيده بعتقه، فيصير كلاً على الناس، ويحتاج إلى المسألة؛ فلا يُستحبُّ عتقه.

وإن كان ممن يخاف عليه المضي إلى دار الحرب، والرجوع عن دين الإسلام، أو يخاف عليه الفساد، كعبدٍ يخاف أنه إذا أُعتق واحتاج؛ سرق، وفسق، وقطع الطريق، أو جارية يخاف منها الزنى والفساد؛ كره إعاقه، وإن غلب على الظن إفضاؤه إلى هذا؛ كان محرماً؛ لأنَّ التوسل إلى الحرام حرام، وإن أعتقه صحَّ؛ لأنه إعتاق صدر من أهله في محله، فصح كإعتاق غيره. انظر: «المغني» (١٤/٣٤٤-٣٤٥).

مسألة [٢]: هل تكفي النية في العتق، أم لابد من القول؟

ذكر أهل العلم أَنَّ العتق لا يكفي فيه مجرد النية حتى يتلفظ به؛ لأنه إزالة ملك، فأشبهه الوقف والطلاق، وليس له ألفاظ معينة، بل يقع بما يدل عليه من الألفاظ الصريحة، والكنائيات مع النية، والله أعلم.

والصريح: لفظ (الحرية) و(العتق) وما تصرف منها.

ومن الكنائيات: (خليتك، وسييتك، وحبلك على غاربك، ولا سلطان لي عليك، لا

سبيل لي عليك، وأنت لله، وأنت طالق...) وما أشبه ذلك.

مسألة [٣]: هل يصح العتق من الكافر؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤ / ٣٤٨): وَيَصِحُّ الْعِتْقُ مِنْ كُلِّ مَنْ يَجُوزُ تَصْرِفُهُ فِي السَّالِ، وَهُوَ الْبَالِغُ، الْعَاقِلُ، الرَّشِيدُ، سَوَاءٌ كَانَ مُسْلِمًا، أَوْ ذِمِّيًّا، أَوْ حَرَبِيًّا، وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا إِلَّا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ وَافَقَهُ، فِي أَنَّ عِتْقَ الْحَرَبِيِّ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ عَلَى التَّامِّ، بِدَلِيلِ إِبَاحَةِ أَخْذِهِ مِنْهُ، وَانْتِقَاءِ عِصْمَتِهِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ.

قال: وَلَنَا أَنَّهُ يَصِحُّ طَلَاقُهُ، فَصَحَّ إِعْتَاقُهُ، كَالذِّمِّيِّ؛ وَلِأَنَّهُ مَالِكٌ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، رَشِيدٌ، فَصَحَّ إِعْتَاقُهُ كَالذِّمِّيِّ، وَقَوْهُمْ: لَا مِلْكَ لَهُ. لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: إِنَّهُمْ يَمْلِكُونَ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَهْرِ، فَلَا أَنْ يَنْبُتَ الْمِلْكُ لَهُمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَوْلَى. اهـ

مسألة [٤]: هل يُشترط أن يكون العتق من المالك؟

❖ جمهور العلماء على أنه لا يصح العتق من غير المالك، ولو كان أبًا، أو وصيًا، وهو قول أحمد، والشافعي، وابن المنذر.

❖ وذهب مالك إلى جواز أن يعتق عبد ولده الصغير؛ لحديث: «أنت ومالك لأبيك». وأُجيب عنه بأنه لم يرد حقيقة المملك، وإنما أراد به المبالغة في وجوب حقه على ولده، وإمكان الأخذ من ماله، وامتناع المطالبة له بما أخذ، وما أشبه ذلك. انظر: "المغني" (١٤ / ٣٤٩).

مسألة [٥]: هل يُشترط أن يكون العتق من جائز التصرف؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤ / ٣٤٩): وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، فَلَا يَصِحُّ عِتْقُ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُ ذَلِكَ: الْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ

النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»^(١)؛ وَلَا تَبْرُحْ بِالسَّالِ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمَا، كَاهِلِبَةٍ.

قَالَ: وَلَا يَصِحُّ عَتَقُ السَّفِيهِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. اهـ.

ثم ذكر خلافاً لبعض الحنابلة، والصحيح ما تقدم.

١٤٢١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٢)

١٤٢٢ - وَهَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالَا قَوْمَ عَلَيْهِ وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». وَقِيلَ: إِنَّ السَّعَايَةَ مُدْرَجَةٌ فِي الْخَبَرِ.^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: الشركاء في العبد إذا أعتقوا جميعاً؟

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَغْنِي» (١٤ / ٣٥٠): مَتَى كَانَ لِثَلَاثَةٍ، فَأَعْتَقُوهُ مَعًا، إِمَّا بَأَنْفُسِهِمْ، إِمَّا يَتَلَفَظُوا بِعِتْقِهِ مَعًا، أَوْ يُعَلِّقُوا عِتْقَهُ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، فَتُوجَدَ، أَوْ يُوكِّلُوا وَاحِدًا، فَيُعْتِقَهُ، أَوْ يُوكِّلَ نَفْسَانِ مِنْهُمْ الثَّالِثَ، فَيُعْتِقَهُ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ حُرًّا، وَلَاؤُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ حَقُّوقِهِمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ أَعْتَقَ حَقَّهُ،

(١) تقدم في «البلوغ» برقم (١٠٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٢٢)، ومسلم (١٥٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٢٧)، ومسلم (١٥٠٣). من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نبيك عن أبي هريرة به. وقد رواه شعبة وهشام الدستوائي بدون ذكر السعاية، ورواه همام عن قتادة فجعل السعاية من قول قتادة، وقد ذهب جماعة من الحفاظ إلى أنها لا تصح في الحديث المرفوع منهم أحمد وسليمان بن حرب وأبو بكر النيسابوري والنسائي وهو ظاهر اختيار الدارقطني وكذا قال بذلك ابن المنذر والخطابي والخطيب ونص جماعة منهم إلى أنه مدرج في الخبر من قول قتادة. ولم

فَيُثَبِّتُ لَهُ الْوَلَاءَ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا نَعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا.

قَالَ، فَأَمَّا إِنْ أَعْتَقَهُ سَادَتُهُ الثَّلَاثَةُ، وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَهُمْ مُعْسِرُونَ، أَوْ كَانَ الْمُعْتَقَانِ الْأَوَّلَانِ مُعْسِرَيْنِ، وَالثَّلَاثُ مُوسِرًا، فَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ يَعْتَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَقَّهُ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ فِيمَا إِذَا أَعْتَقَ الْمُعْسِرُ نَصِيْبَهُ قَوْلَيْنِ شَادَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَقَ نِصْفَهُ مُنْفَرِدًا. وَالثَّانِي: يَعْتَقُ كُلَّهُ، وَتَكُونُ الْقِيَمَةُ فِي ذِمَّةِ الْمُعْتَقِ. وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ شَادَّانِ، لَمْ يَقْلُهَا مَنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَيَرُدُّهُمَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ...» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ يَسِيرٍ.

مسألة [٢]: إِذَا أَعْتَقَ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ؟

أَمَّا نَصِيْبُهُ فَيَعْتَقُ بِلَا خِلَافٍ فِيمَا ذَكَرَ ابْنُ قِدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ؛ لِلْحَدِيثِ الَّذِي فِي الْبَابِ.

وَإِذَا أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ، فَهَلْ يَسْرِي عَتَقُهُ إِلَى جَمِيعِهِ، وَعَلَى الْمُعْتَقِ قِيَمَةُ أَنْصِبَاءِ شِرْكَائِهِ، وَالْوَلَاءُ لَهُ؟

❀ نَصَّ عَلَى هَذَا عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ شَبْرَمَةَ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَغَيْرُهُمْ؛ لِحَدِيثِ الْبَابِ.

❀ وَقَالَ الْبُتِّي: لَا يَعْتَقُ إِلَّا حَصَّةَ الْمُعْتَقِ، وَنَصِيْبَ الْبَاقِيْنَ بَاقٍ عَلَى الرَّقِّ.

❀ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَعْتَقُ إِلَّا حَصَّةَ الْمُعْتَقِ، وَلِشْرِيْكَهِ الْخِيَارَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، إِنْ شَاءَ

أَعْتَقَ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْتَعَى الْعَبْدَ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ شَرِيْكَهَ، فَيَعْتَقُ حَيْثُ نَزَلَ.

وَاسْتَدَلَّ لِلبُتِّي بِحَدِيثِ ابْنِ التَّلْبِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ

النَّبِيُّ ﷺ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٤٨)، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، فِيهِ مَجْهُولُ الْحَالِ، وَهُوَ ابْنُ التَّلْبِ،

وَقَدْ حَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُعْسِرًا؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مسألة [٣]: إذا أعتقه الشريك الأخران بعد عتق الأول الموسر؟

✽ من أهل العلم من قال: لا يثبت للأخران فيه عتق؛ لأنَّ العبد قد عتقه الأول، وقد صار حرًّا بعتق الأول، واستقرت القيمة على الأول، وهو قول ابن شبرمة، وابن أبي ليلى، والثوري، وأبي يوسف، ومحمد، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر، والشافعي في قول، واختاره المزني، وبعض المالكية.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، ويكون قبل ذلك ملكًا لصاحبه ينفذ عتقه فيه، ولا ينفذ تصرفه فيه بغير العتق، وهذا قول الزهري، وعمر بن دينار، ومالك، والشافعي في قول، وأبي حنيفة.

واحتج هؤلاء بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قوم عليه قيمة عدل، فأعطي شركاؤه حصصهم، وعتق عليه العبد...»، وفي لفظ: «فعلية عتقه كله إن كان له مال»، وفي لفظ: «فإن كان موسرًا يقوم عليه قيمة عدل، لا وكس، ولا شطط، ثم يعتق»، فجعله عتيقًا بعد دفع القيمة.

وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيح»: «فعلية خلاصه في ماله إن كان له مال»، وكل الروايات في «الصحيحين».

واستدل أصحاب القول الأول بما في «البخاري»: «من أعتق نصيبًا، وكان له من المال ما يبلغ ثمنه؛ فهو عتيق»، وفي رواية النسائي: «من أعتق عبدًا، وله فيه شركاء، وله وفاء؛ فهو حرٌّ، ويضمن نصيب شركائه بقيمته».

وللطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن نافع: «فكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه؛ فهو عتيق كله»، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «البخاري»: «من أعتق شقصًا في عبد أعتق كله إن كان له مال».

وقد عزا القول الأول الحافظ للجُمهور، وأجاب عن أدلة القول الثاني بقوله: وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْتِيبِ الْعِتْقِ عَلَى التَّقْوِيمِ تَرْتِيبُهُ عَلَى أَدَاءِ الْقِيَمَةِ؛ فَإِنَّ التَّقْوِيمَ يُفِيدُ مَعْرِفَةَ

حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ»، فَلَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا لِسَيَاقِهَا بِالْوَاوِ اهـ

انظر: «المغني» (١٤/ ٣٥٣-٣٥٥) «الفتح» (٢٥٢٥).

مسألة [٤]: إذا أعتق الشريك وهو معسر؟

إذا أعتق الشريك وهو معسر، ففيه قولان لأهل العلم:

✽ منهم من قال: يُسْتَسْعَى العبد لأداء بقية القيمة للشركاء.

واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه، والأوزاعي، والثوري، وإسحاق، وأحمد في رواية، والبخاري، وهو قول ابن شبرمة، وابن أبي ليلى.

✽ وذهب كثير من الفقهاء إلى عدم القول بالسعاية، وقالوا: يعتق منه ما عتق. وهذا

قول أحمد، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وداود، وابن المنذر وغيرهم.

واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الباب، وأعلوا حديث أبي هريرة كما تقدم.

وهذا القول أقرب - والله أعلم - لحديث ابن عمر؛ ولأن الاستسعاء إعتاق بعوض؛ فلا

يجبر عليه كالكتابة، ولأن في الاستسعاء إضراراً إمّا بالشريك، أو بالعبد.

✽ وقد ذهب البخاري إلى أن ذلك بمعنى الكتابة، يعني إذا أراد ذلك السيد، وإذا أراد

أن يعتقه؛ فله ذلك، وهذا قول أبي حنيفة.

✽ وقال الأكثرون: يصير عتيقاً بمجرد العتق، ويُسْتَسْعَى العبد في تحصيل قيمة نصيب

الشريك، وزاد ابن أبي ليلى: ثم يرجع العبد على المعتق الأول بما أداه للشريك.

والذي يظهر هو قول أحمد، ومالك، والشافعي، والله أعلم، وأما الكتابة فسيأتي حكمها

وشروطها إن شاء الله.

انظر: «المغني» (١٤/ ٣٥٨-) «الفتح» (٢٥٢٧).

مسألة [٥]: إذا أعتق شخصٌ بعض عبده؟

✽ إذا أعتق إنسان نصف عبده، أو ثُلثه، أو عشرة، أو أقل، فجمهور العلماء على أنه يعتق كله؛ لأنه إذا سرى العتق للملك الغير فعلى ملكه أولى.

✽ وذهب حماد، وأبو حنيفة إلى أنه يعتق ما عتق، ويسعى العبد في باقيه.

والصحيح هو قول الجمهور. "المغني" (١٤/٣٦٢-٣٦٣).

مسألة [٦]: إذا أعتق جزءاً معيناً من جسده، كراسه ورجله؟

✽ ذهب عامة أهل العلم إلى أنه يعتق كله أيضاً كما لو قال: عشر عبده. أو: نصف عشره.

✽ وذهب أصحاب الرأي إلى أنه إن ذكر جزءاً لا تبقى الحياة بدونه؛ عتق كله، وإلا فلا يعتق.

والصحيح قول الجمهور، والله أعلم. "المغني" (١٤/٣٦٣).

١٤٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا [فَيَشْتَرِيَهُ]» ^(١) فَيَعْتِقَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

١٤٢٤ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَرَجَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْحَفَاطِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: مَنْ مَلَكَ عَبْدًا، أَوْ أُمَّةً وَهُوَ ذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٍ؟

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه يعتق عليه بمجرد ملكه، واستدلوا بحديث سمرة رضي الله عنها، وبأنه ورد عن عمر رضي الله عنه القول بذلك. ^(٤)

ثم اختلفوا:

✽ فذهب الشافعي إلى تخصيصه بالأصول والفروع، وزاد مالك الإخوة والأخوات.

✽ وذهب سائر الجمهور إلى تعميم المحارم؛ لظاهر الحديث.

(١) زيادة من المطبوع، ومن "صحيح مسلم".

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٥١٠).

(٣) معل. أخرجه أحمد (١٥/٥)، وأبو داود (٣٩٤٩)، والترمذي (١٣٦٥)، والنسائي في "الكبرى" (١٧٣/٣)، وابن ماجه (٢٥٢٤)، من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة به. وقد تفرد حماد بن سلمة بوصل هذا الحديث، ورواه غيره من الثقات عن قتادة عن عمر، وعن قتادة عن الحسن موقوفًا عليهما.

قال أبو داود: لم يحدث ذلك الحديث إلا حماد بن سلمة، وقد شك فيه، ثم أسند من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عمر موقوفًا عليه وعن الحسن موقوفًا عليه.

ثم قال: سعيد أحفظ من حماد.

وقد أعل رواية حماد بن سلمة البخاري وابن المديني والبيهقي وغيرهم. انظر: "نصب الراية" (٢٧٩/٣)، و"البدر المنير" (٧٠٨/٩).

ولم شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أخرجه النسائي وغيره وأنكره الحفاظ كما في "نصب الراية"

❁ وذهب الظاهرية إلى أنه لا يعتق بمجرد الملك.

واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم في الباب: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»، فجعل العتق أمراً زائداً على مجرد الشراء.

قلت: وهذا القول هو الصواب؛ لضعف حديثهم، ولضعف الأثر عن عمر رضي الله عنه.

انظر: "تهذيب السنن" (٤٠٨/٥) "المغني" (٢٢٤/٩) "ابن أبي شيبة" (٦/٣٠-).

مسألة [٢]: من ملك محرماً من الرضاعة؟

❁ جمهور العلماء على أنه لا يعتق بمجرد الملك، وكان شريك القاضي يعتقهم بمجرد

الملك، والصحيح قول الجمهور. انظر: "تهذيب السنن" (٤٠٨/٥) "المغني" (٩/٢٢٤-).

مسألة [٣]: من ملك نصيباً من ذي رحم محرم؟

❁ جمهور العلماء على أن نصيبه يصير حُرّاً، ويسري عليه العتق إن كان موسراً إن ملكه

بغير الميراث، وأما إن ملكه بالميراث؛ فلا يسري؛ لأن الميراث ملك قهري حكمي.

❁ وذهب أحمد في رواية إلى أنه يسري حتى في الميراث.

❁ وذهب بعضهم إلى أنه لا يسري مطلقاً، والله أعلم.

قلت: المسألة موضوعة، ومفرعة على قول الجمهور في المسألة السابقة.

انظر: "المغني" (١٤/٣٧٤-).

١٤٢٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكَيْنِ لَهُ، عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا: ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا أعتق عبده في مرض موته، أو دبرهم، أو أوصى بعقبتهم؟

❁ دَلَّ حديث عمران بن حصين على أَنَّ ذلك يُعتبر خروجه من الثلث؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يجز من العتق إلا ثلثهم؛ فإن أعتق أكثر من الثلث لم يجز إلا الثلث؛ فإن أعتق عبداً في مرضه واحداً بعد واحدٍ؛ بُدئ بالأول فالأول حتى يُستوفى الثلث، وإن وقع العتق دفعة واحدة، ولم يخرجوا من الثلث؛ أقرع بينهم، فأخرج الثلث بالقرعة؛ لحديث عمران، وهذا قول عمر بن عبدالعزيز، وأبان بن عثمان، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وداود، وابن جرير.

❁ وقال أبو حنيفة: يُعْتَق من كل واحد ثلثه، ويُستسعى في باقيه. وهو قول الشعبي، والنخعي، وقتادة، وحמד، وردَّ الحنفية حديث عمران بأنه مخالف للقياس، وقولهم ضعيف؛ لمخالفته الحديث الصحيح، وأما التابعيون فلعلهم لم يبلغهم الحديث، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤/ ٣٧٩-٣٨٠).

١٤٢٦- وَعَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَعْتَقْتُكَ وَأَشْرَيْتُ بِكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ وَالْحَاكِمُ.^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: استثناء منفعة من المعتق؟

قال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام": الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ اشْتِرَاطِ الْخِدْمَةِ عَلَى الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ بِشَرْطٍ فَيَقَعُ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ. وَوَجْهُ دَلَالَتِهِ أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ ﷺ قَرَّرَ ذَلِكَ؛ إِذْ الْخِدْمَةُ لَهُ، وَرَوِي عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَعْتَقَ رَقِيقَ الْإِمَارَةِ وَشَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَخْدُمُوا الْخَلِيفَةَ بَعْدَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ، قَالَ فِي "مَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ": لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ عَلَى أَنْ يَخْدُمَهُ سِنِينَ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ عِتْقُهُ إِلَّا بِخِدْمَتِهِ. اهـ

قلت: الذي يظهر من الحديث أنه عتق واستثناء منفعة، وليس عتقًا معلقًا بالمنفعة؛ إِذَا لَقَالَتْ: إِذَا خِدْمَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا؛ فَأَنْتَ حُرٌّ.

ويؤيد ذلك تعليقها الخدمة بمدة الحياة؛ ولذلك قال الخطابي: هذا وعد عُبر عنه باسم الشرط، ولا يلزم الوفاء به، وأكثر الفقهاء لا يصححون إيقاع الشرط بعد العتق؛ لأنه شرط لا يلاقي ملكًا، ومنافع الحر لا يملكها غيره إلا في إجارة، أو ما في معناها.

وانظر: "نيل الأوطار" "سبل السلام".

تسييم: أحكام العتق في تعليقه بالشرط، ووقوعه بالهزل كأحكام الطلاق في ذلك، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الطلاق.

١٤٢٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ.^(١)

١٤٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ^(٢)، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ.^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: الولاء لمن أعتق.

أما معنى الولاء فهي رابطة بين السيد وعبد المعتق يرث بها السيد من عتيقه إن لم يوجد عصة غيره بسبب نعمته عليه بالعتق، وقد أجمع أهل العلم على أن للسيد على عبده الذي أعتقه الولاء؛ لحديث الباب.

انظر: «المغني» (٩/٢١٥).

وإن اختلف دين السيد وعبد؛ فالولاء ثابت بلا خلاف، ولكنه لا يرثه على الصحيح مطلقاً؛ لوجود مانع، وهو اختلاف الدين، وقد تقدم بيان ذلك في باب الفرائض.

انظر: «المغني» (٩/٢١٨).

(١) أخرجه البخاري (٢١٦٨)، ومسلم (١٥٠٤).

(٢) ضعيف منكر بهذا اللفظ. أخرجه الشافعي كما في «المسند» (٢/٧٢-٧٣)، وابن حبان (٤٩٥٠)، والحاكم (٣٤١/٤)، وفي إسناده أبو يوسف القاضي، وهو ضعيف، وقد خالفه الثقات فرووه باللفظ الآتي في «الصحيحين» وقد أنكره باللفظ المذكور أبو بكر النيسابوري والبيهقي.

وقد تقدم تخريج الحديث في (باب الفرائض) برقم (٩٤٩) وللحديث طرق أهلها البيهقي (١٠/٢٩٢)، وانظر: «التلخيص» (٤/٣٩٢).

مسألة [٢]: إن سُبِيَ الْمُعْتَقُ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ رَجُلٌ، فَأَعْتَقَهُ، فَهَلِ الْوَلَاءُ لِلأَوَّلِ، أَمْ لِلثَّانِي؟

✽ مذهب أحمد، ومالك، والشافعي أنَّ الولاء للثاني دون الأول؛ لأنَّ السبي يبطل ملك الحربي الأول؛ فالولاء تابع له، ولأنَّ الولاء بطل باسترقاقه، فلم يعد بإعتاقه.

✽ وذهب بعضهم إلى أنَّ الولاء بينهما، واختاره ابن المنذر.

✽ وقيل: الولاء للأول فقط؛ لأنه أسبق.

والقول الأول أقرب الأقوال، والله أعلم. «المغني» (٢١٨/٩).

مسألة [٣]: بيع الولاء وهبته؟

دَلَّ حديث الباب على عدم جواز ذلك، بل جاء في الحديث الصحيح: «من تولى غير مواليه؛ فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين» أخرجه البخاري برقم (١٨٧٠)، ومسلم برقم (١٣٧٠) عن علي رضي الله عنه.

وعلى تحريم ذلك عامة أهل العلم إلا خلافاً شاذاً حُكي عن عطاء، وآخرين. انظر: «المغني» (٢١٩-٢٢٠/٩).

مسألة [٤]: إذا أعتق السيد عبده سائبة، بمعنى: لا يريد ولاؤه؟

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ له ذلك، ولا ولاء له، رُوي عن عمر ^(١)، وهو قول عمر بن عبدالعزيز، والزهري، ومكحول، وأبي العالية، ومالك، وأحمد في رواية؛ إلا أنَّ أحمد قال: إن مات عن مالٍ لم يورث؛ اشْتَرَيْ بِهِ رِقَابَ، فَأُعْتِقُوا كَمَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أنه فعل ذلك. أخرجه عبدالرزاق (٢٨/٩) بإسناد صحيح. وقال الآخرون: يُجْعَلُ وَلَاؤُهُ لْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ. ولا ينافي ذلك ما قاله أحمد؛ لأنَّ أحمد يُجْمَلُ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ

الاستحباب.

✽ وقال عطاء: يوالي من شاء.

✽ وذهب الشعبي، والنخعي، والكوفيون إلى أنه لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الولاء للمعتق، وهو قول ابن سيرين، والحسن، والشافعي، وأحمد في رواية، وابن المنذر؛ لحديث: «إنما الولاء لمن أعتق»، وحديث: «أشترطي لهم، فإنما الولاء لمن أعتق» بمعنى أن الشرط لا يغنيهم شيئاً، وصحَّ هذا القول عن ابن مسعود.^(١)

وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩/ ٢٢١-٢٢٢): «وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ فِي الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ، وَفِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَعَلَ الصَّحَابَةُ مِيرَاثَهُ لِيَبْتَ الْمَالِ أَوْ فِي مِثْلِهِ؛ كَانَ لَتَبْرُعِ الْمُعْتَقِ وَتَوَرُّعِهِ عَنْ مِيرَاثِهِ. اهـ، وانظر: «فتح الباري» (٦٧٥٣).

مسألة [٥]: من ملك ذا رحم محرم؟

تقدم أن الجمهور يرون عتقه بمجرد ملكه، وهل له الولاء؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩/ ٢٢٤): «وَمَتَى عَتَقَ عَلَيْهِ؛ فَوَلَاؤُهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَعْتِقُ مِنْ مَالِهِ بِسَبَبِ فِعْلِهِ، فَكَانَ وَلَاؤُهُ لَهُ، كَمَا لَوْ بَاشَرَ عَتَقَهُ، وَسَوَاءٌ مَلَكَهُ بِشِرَاءٍ، أَوْ هِبَةٍ، أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ إِرْثٍ، أَوْ غَيْرِهِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ خِلَافًا. اهـ»

مسألة [٦]: هل للسيد على المكاتب ولاء؟

✽ جمهور العلماء على أن له عليه الولاء؛ لأنَّ السيد هو الذي أعتقه حين أتبعه بهاله،

وماله وكسبه لسيده، فجعل ذلك له، ثم باعه به حتى عتق؛ فكان هو المعتق.

✽ وحكي عن عمرو بن دينار، وأبي ثور أنه لا ولاء على المكاتب.

❁ وقال قتادة: من لم يشترط ولاء المكاتب؛ فللمكاتب أن يوالي من شاء.

❁ وقال مكحول: أما المكاتب إذا اشترط ولاءه مع رقبته؛ فجائز.

والصحيح هو قول الجمهور، والله أعلم. «المغني» (٩/٢٢٥).

مسألة [٧]: إذا أعتق إنسان عبده عن غيره؟

❁ ذهب بعض أهل العلم إلى أن الولاة للمعتق عنه، حيًّا، أو ميتًّا، بأمره، أو بغير أمره، وهو قول الحسن، ومالك، وأبي عبيد؛ لأنَّ العبد معتق عنه.

❁ وذهب بعضهم إلى أن الولاة للمعتق مطلقًا؛ لحديث: «إنما الولاة لمن أعتق»، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وداود؛ إلا أن يعتقه عن عوض، فيكون له الولاة، ويلزمه العوض.

❁ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه إن أعتقه بأمره؛ فالولاة للمعتق عنه، وإن أعتقه عنه بغير أمره؛ فالولاة للمعتق؛ لما تقدم من الأدلة، وهذا قول الثوري، والأوزاعي، وأحمد، والشافعي، وهو الصحيح، والله أعلم. انظر: «المغني» (٩/٢٢٧).

تنبيه: إذا التزم المعتق عنه الثمن مع أمره بالعتق؛ فلا خلاف في أن الولاة له، ويلزمه الثمن، كأن يقول: أعتق عبدك عني، وعليَّ ثمنه. «المغني» (٩/٢٢٧).

تنبيه: إذا قال: أعتق عبدك، وعليَّ ثمنه. فالولاة للمعتق؛ لأنه أعتقه لنفسه، والثمن يكون جعلًا له. «المغني» (٩/٢٢٨).

مسألة [٨]: إذا مات المعتق، فهل ينتقل الولاة لورثته؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩/٢٢٠): «وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُعْتَقِ بِمَوْتِهِ، وَلَا بَرِّثُهُ وَرَثَتُهُ، وَإِنَّمَا يَرِثُونَ الْمَالَ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ لِلْمُعْتَقِ. هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ. وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَزَيْدٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي بَنِ كَعْبٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ، وَأَسَامَةَ

وَالزُّهْرِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَابْنُ قُسَيْطٍ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَدَاوُدُ، وَشَدَّ شَرِيحٌ، وَقَالَ: الْوَلَاءُ كَالْمَالِ، يُورَثُ عَنِ الْمُعْتَقِ، فَمَنْ مَلَكَ شَيْئًا حَيَاتُهُ؛ فَهُوَ لَوَرَّثَتِهِ. وَرَوَاهُ حَنْبَلٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ أَحْمَدَ، وَغَلَطَهَا أَبُو بَكْرٍ، وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّ رِوَايَةَ الْجَمَاعَةِ عَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ العلامة: «الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ»، وَقَوْلِهِ: «الْوَلَاءُ لِحُمَةِ كُلِّ حِمَةِ النَّسَبِ»، وَالنَّسَبُ لَا يُورَثُ وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ، وَلَآئِهِ مَعْنَى يُورَثُ بِهِ، فَلَا يَتَنَقَّلُ كَسَائِرِ الْأَسْبَابِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩/ ٢٤٤): وَالْمَوْلَى الْعَتِيقُ إِذَا لَمْ يُخْلَفْ مِنْ نَسَبِهِ مَنْ يَرِثُ مَالَهُ؛ كَانَ مَالُهُ لِمَوْلَاهُ عَلَى مَا أَسْلَفْنَا؛ فَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ مَيِّتًا، فَهُوَ لِأَقْرَبِ عَصَبَتِهِ، سَوَاءً كَانَ وَلَدًا أَوْ أَبًا، أَوْ أَخًا أَوْ عَمًّا، أَوْ ابْنَ عَمٍّ أَوْ عَمَّ أَبٍ، وَسَوَاءً كَانَ الْمُعْتَقُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ مِنْ نَسَبِهِ، كَانَ الْمِيرَاثُ لِمَوْلَاهُ، ثُمَّ لِعَصَبَاتِهِ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ، ثُمَّ لِمَوْلَاهُ، وَكَذَلِكَ أَبَدًا رُويَ هَذَا عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ. انتهى المراد

مسألة [٩]: إذا ماتت المعتقة، ثم مات ابنها، ثم مات مولاه؟

هل ينتقل الإرث بالولاء إلى عصبه الابن، أم إلى عصبه المعتقة؟ فيه خلاف:

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه ينتقل إلى عصبه المعتقة بعد الابن، وهو قول أبان بن عثمان، وقيصة بن ذؤيب، وعطاء، وطاوس، والزهري، ومالك، و الشافعي، وأحمد، وأهل العراق، ورؤي عن علي رضي الله عنه.

وَحِجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يورَثُ، وَإِنَّمَا يورَثُ بِهِ، وَهُوَ بَاقٍ لِلْمُعْتَقِ، يَرِثُ بِهِ أَقْرَبَ عَصَبَاتِهِ، وَالْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه ضَعِيفٌ. ^(١)

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه - أي: الإرث بالولاء - ينتقل إلى عصبه الابن، وهو

١٨٢
قول سعيد بن المسيب، وشريح، ونُقل عن علي رضي الله عنه.

واستدلوا بأنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى بذلك، وأشهد عليه ابن عوف، وزيد.

واستدلوا بحديث: «ما أحرز الوالد، أو الولد؛ فهو لعصبته من كان»، وهذا الحديث أخرجه أحمد (١٨٣)، وأبو داود (٢٩١٧)، والنسائي في «الكبرى» (٧٥/٤)، وغيرهم، ومدار طريقه على: حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، فرواه عن حسين: يحيى القطان، وحامد ابن أسامة، وعبدالوارث، عنه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فذكر القصة، وقضاء عمر بذلك.

ورواه معتمر بن سليمان كما في «الكبرى» للنسائي (٧٥/٤)، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب قال: قال عمر. مرسلاً، ولم أجد من رجَّح رواية الإرسال على الرواية الموصولة، ولكن أسند أبو داود بإسناد صحيح كما في «تحفة الأشراف» (٧٧/٨) عن حميد الطويل أنه قال: الناس يتهمون عمرو بن شعيب في هذا الحديث.

قلت: وقد ثبت عن عمر، وعثمان أنها قالوا: الولاء للكُبر. أخرجه البيهقي (٣٠٣/١٠) بإسناد صحيح من رواية سعيد بن المسيب عنهما، ويعنيان أقربهم عصبه بالمعنى. ومن أجل هذا رجَّح أحمد، والبيهقي هذا الأثر على رواية عمرو بن شعيب.

قال ابن الملقن رحمته الله في «البدر المنير» (٧٢٤/٩): قال أحمد في رواية ابنه صالح: حديث عمر مرفوعاً: «ما أحرز الوالد، أو الولد؛ فهو لعصبته من كان» هكذا يرويه عمرو بن شعيب، وقد رُوي عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد، وابن مسعود أنهم قالوا: الولاء للكُبر.^(١) فهذا الذي يُذهب إليه، وهو قول أكثر الناس فيما بلغنا. اهـ

وقال البيهقي رحمته الله (٣٠٤/١٠): ومرسل ابن المسيب عن عمر رضي الله عنه أصح من رواية عمرو بن شعيب، وأما الحديث المرفوع فيه؛ فليس فيه أن النبي ﷺ قال ذلك في الولاء. اهـ

(١) أن هذا الحديث أثبتته في «الدر المنثور» (٤٠٤/١١)، من طريق ابن أبي شيبة، وهو رواية

بينما صحح ابن المديني، وابن عبد البر الرواية المذكورة، وجزم بالقول بها ابن عبد البر.

انظر: «المغني» (٩/٢٤٤) - «التمهيد» (١١/١٦٩) - ط/مرتبة. «ابن أبي شيبة» (١١/٣٩١) - «البيهقي» (١٠/٣٠٤-٣٠٥) «المسند الجامع» (١٣/٥٧٣-٥٧٤).

مسألة [١٠]: أولاد المعتق، أو المعتقة يجري عليهم الولاء؟

ذكر أهل العلم أنَّ من أعتق عبداً، فولأؤه له، ثم ما جاء من أولاده كذلك، وكذلك من أعتق أمةً ثم ولدت من عبد؛ فولأؤها لمولايها، وكذا ولأء أولادها.

واختلف أهل العلم فيما إذا أعتق العبد بعد أن أولدها، هل ينجر الولاء من موالي الأم إلى موالي الأب - أعني في الأولاد -؟

❖ فذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى أنه ينجر الولاء إلى موالي الأب، نُقل هذا القول عن عمر، وعثمان، وعلي، والزبير، وعبدالله، وزيد بن ثابت كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (١١/٣٩٧-)، و«مصنف عبدالرزاق» (٩/٤٠-) من طرق، وهو قول مروان، وسعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وعمر بن عبدالعزيز، والنخعي، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة، وإسحاق، وأبي ثور، وغيرهم؛ وذلك لأنَّ الولاء كالنسب، والانتساب إلى الأب، فكذلك الولاء، ولذلك لو كانا حرين؛ كان ولأء ولدهما لمولى أبيه بلا خلاف، فلما كان مملوكاً؛ كان الولاء لمولى الأم ضرورة، فإذا عَتَقَ الأب؛ زالت الضرورة، فعادت النسبة إليه، والولاء إلى مواليه.

❖ وذهب بعضهم إلى أنه لا ينجر إلى موالي الأب بعته، بل يبقى الولاء لموالي الأم، وهذا قول الزهري، وميمون بن مهران، ومالك بن أوس بن الحدثان، وحيد بن عبدالرحمن، وداود، ومن الصحابة: رافع بن خديج رضي الله عنه كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (١١/٣٩٨)، و«مصنف عبدالرزاق» (٩/٤١)؛ وذلك لأنه قد ثبت الولاء لهم، فلا يزول

بعد ذلك، كما لا يزول النسب.

والصحيح - والله أعلم - هو قول الجمهور .

انظر: «المغني» (٢٢٩/٩) - «سنن البيهقي» (٣٠٦-٣٠٧/١٠) «ابن أبي شيبة» (٣٩٧/١١-٤٠١)، «مصنف عبدالرزاق» (٤٠/٩) .

مسألة [١١]: إذا انجر الولاء إلى موالي الأب، ثم انقرضوا؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢٣٠/٩): إذا انجرَّ الولاء إلى موالي الأب، ثمَّ انقرضوا؛ عادَّ الولاء إلى بيت السَّالِ، ولم يَرَجِعْ إلى موالي الأمِّ بحالٍ، في قولٍ أكثرِ أهلِ العلمِ، وحُكيَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما ^(١) أَنَّهُ يَعُودُ إلى موالي الأمِّ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ جَرَى بِجَرَى الْإِنْتِسَابِ، وَلَوْ انْقَرَضَ الْأَبُ وَأَبَاؤُهُ لَمْ تَعُدَّ النِّسْبَةُ إِلَى الْأُمِّ، كَذَلِكَ الْوَلَاءُ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَوَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِ الْأَبِ؛ كَانَ وَلَاءٌ وَلَدَهَا لِمَوَالِي أَبِيهِ بِلاَ خِلَافٍ؛ فَإِنْ نَفَاهُ بِاللَّعَانِ، عَادَ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ؛ لِأَنَّا نَبَيِّنُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ يَتَسَبَّبُ إِلَيْهِ؛ فَإِنْ عَادَ فَاسْتَلَحَقَهُ، عَادَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ. اهـ.

مسألة [١٢]: شروط انجرار الولاء.

ذكر أهل العلم أنَّ الانجرار من موالي الأم إلى موالي الأب له ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون الأب عبداً حين الولادة.

فإن كان حُرّاً، وزوجته مولاة لم يَحُلْ إما أن يكون حرّاً الأصل؛ فلا ولاء على ولده بحال، وإن كان مولى؛ ثبت الولاء على ولده لمواليه ابتداءً، ولا جرّ فيه.

الشرط الثاني: أن تكون الأم مولاة.

فإن لم تكن كذلك لم يَحُلْ إما أن تكون حرة الأصل؛ فلا ولاء على ولدها بحال، وهم أحرار بحريتها، أو تكون أمة؛ فولدها رقيق لسيدتها؛ فإن أعتقهم فولأؤهم له لا ينجر عنه بحال، سواء أعتقهم بعد ولادتهم، أو أعتق أمهم حاملاً بهم، فعتقوا بعتقها؛ لأنَّ الولاء ثبت بالعتق مباشرة، فلا ينجر عن المعتق؛ لقوله عليه السلام: «إنما الولاء لمن أعتق».

وإن أعتقها المولى فأنت بولدٍ لدونِ ستة أشهر؛ فقد مسّه الرق، وعتق بالمباشرة، فلا ينجر ولاؤه، وإن أتت به لأكثر من ستة أشهر مع بقاء الزوجية؛ لم يحكم بمس الرق له، وانجر ولاؤه؛ لأنه يحتمل أن يكون حادثاً بعد العتق؛ فلم يمسه الرق، ولم يحكم برقه بالشك، وإن كانت المرأة بائناً وأتت بولد لأربع سنين من حين الفرقة؛ لم يلحق بالأب، وكان ولاؤه لمولى أمه، وإن أتت به لأقل من ذلك؛ لحقه الولد، وانجر ولاؤه.

الشرط الثالث: أن يعتق العبد سيده.

فإن مات على الرق؛ لم ينجر الولاء بحال، وهذا لا خلاف فيه. انظر: «المغني» (٩/ ٢٣٠-٢٣١).

مسألة [١٣]: أولاد الأمة.

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في «المغني» (٩/ ٢٣١): «وَلَدُ الْأَمَةِ مَمْلُوكٌ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ مِنْ سَفَاحٍ، عَرَبِيًّا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ أَعْجَمِيًّا، وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ، وَعَنْ عُمَرَ: إِنْ كَانَ زَوْجُهَا عَرَبِيًّا؛ فَوَلَدُهُ حُرٌّ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ، وَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ^(١)، وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلُهُ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ أُمَّهُمْ أَمَةٌ، فَكَانُوا عِبِيدًا، كَمَا لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ أَعْجَمِيًّا. اهـ»

مسألة [١٤]: إن كان أحد الأبوين حرّاً الأصل، والآخر حرّاً بالتحرير؟

❖ لا ولاء على أولادهما عند جمهور العلماء؛ لأنّ الإم إن كانت هي الحرة الأصل؛ فلا عبودية على أولادها، وإن كان هو الأب؛ فلا ولاء على الأب، فكذلك أولاده.

❖ وخالف أبو حنيفة، فقال: يثبت الولاء على ولد الأعجمي، وإن كان حرّاً الأصل.

والصحيح قول الجمهور. «المغني» (٩/ ٢٣٢).

تنبيه: إذا مات المعتق، وخلف أباً معتقه وابنه، أو خلف جد معتقه وأخاه، ففي هاتين المسألتين خلاف، والأقرب تقديم البنوة، ثم الأبوة، ثم الأخوة كالعصبة، والله أعلم. «المغني»

بَابُ الْمَدْبَرِّ وَالْمَكَاتِبِ وَأُمِّ الْوَلَدِ

١٤٢٩ - عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: فَاحْتَاجَ. ^(٢)

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَبَاعَهُ بِثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ فَأَعْطَاهُ، وَقَالَ: «أَقْضِ دَيْنَكَ». ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

معنى التدبير:

هو تعليق عتق العبد بموت سيده، والمدبر هو العبد الذي علّق عتقه بموت سيده، كأن يقول له سيده: إذا متُّ فأنت حر. أو: أنت حرّ عقَب موتي. ومثله لو قال: أنت مدبر. أو: دبرْتُك.

مسألة [١]: هل يخرج المدبر من المال كاملاً، أم من الثلث؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه يخرج من الثلث فقط؛ لأنه تبرع بعد الموت؛ فكان من الثلث كالوصية.

يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَمْرِو رضي الله عنه ^(٤)، وَهُوَ قَوْلُ شَرِيحٍ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالْحَسَنِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَكْحُولٍ، وَالزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَمَالِكٍ، وَأَهْلَ

(١) أخرجه البخاري (٦٧١٦)، ومسلم (٩٩٧).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢١٤١).

(٣) أخرجه النسائي (٢٤٦/٨)، بإسناد حسن، وفي آخره: «وأنفق على عيالك».

المدينة، والثوري، وأهل العراق، والشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي.

✽ وروى عن ابن مسعود^(١)، ومسروق، ومجاهد، والنخعي، وسعيد بن جبير أنه يعتق من رأس المال؛ لأنه عتق، فينفذ من رأس المال كالعتق في الصحة.

والصحيح هو قول الجمهور، والله أعلم. «المغني» (٤١٣/١٤).

مسألة [٢]: إذا اجتمع العتق في المرض مع التدبير؟

إن كان التدبير قبل ذلك أو بعده؛ فالعتق في المرض مُقَدَّمٌ؛ لأنه عتق منجز، والتدبير عتق معلق بالموت. «المغني» (٤١٣/١٤-٤١٤).

وإن اجتمع التدبير مع الوصية بالعتق؛ قُدِّمَ التدبير؛ لأنَّ الحرية تقع فيه عند الموت، والوصية تقف على الإعتاق بعده، وقيل: يتساويا. «المغني» (٤١٤/١٤).

مسألة [٣]: بيع المدبر؟

تقدم ذكر الخلاف في هذه المسألة في كتاب البيوع تحت الحديث رقم (٧٧١)، ورجحنا جواز بيعه، وتقدم هنالك أيضًا ذكر الخلاف في مسألة بيع المكاتب.

مسألة [٤]: إذا اشتراه بعد بيعه، هل يرجع في التدبير؟

✽ الأشهر في مذهب أحمد أنه يرجع في التدبير؛ وذلك مبني على مسألة أخرى وهي: هل التدبير وصية، أو عتق معلق بوصف؟ فبالأول قال الشافعي في القديم، وأحمد في رواية. وبالثاني قال الشافعي في الجديد وأحمد في رواية، وهو أظهر، والله أعلم. فعليه يرجع التدبير، وليس له الرجوع فيه بالقول. «المغني» (٤٢٢/١٤).

مسألة [٥]: ولد المدبرة.

له حالان:

الحال الأولى: أن يكون موجودًا حال تدبيرها، ويعلم ذلك بأن تأتي به لأقل من ستة أشهر من حين التدبير؛ فهذا يدخل معها في التدبير.

قال ابن قدامة رحمته الله: بِلَا خِلَافٍ نَعْلَمُهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا.

قال: فَإِنْ بَطَلَ التَّدْبِيرُ فِي الْأُمِّ؛ لَيْسَ، أَوْ مَوْتٌ، أَوْ رُجُوعٌ بِالْقَوْلِ؛ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِيهِ أَصْلًا. اهـ

الحال الثانية: أن تحمل به بعد التدبير؛ فهذا يتبع أمه في التدبير عند أكثر العلماء، وهو قول جماعة من الصحابة، وأكثر التابعين.

❀ وذهب جابر بن زيد، وعطاء إلى أنه لا يتبعها في ذلك، وهو قول للشافعي، ورواية ضعيفة عن أحمد، واختاره المزني؛ لأن عتقها معلق بصفة تثبت بقول المعتق وحده، فأشبهت من علق عتقها بدخول الدار؛ ولأن التدبير وصية، وولد الموصى بها قبل الموت لسيدها. واستدل أصحاب القول الأول بأنه صح عن ابن عمر، وجابر رضي الله عنه أنهما قالوا: ولد المدبرة بمنزلتها. أخرجهما البيهقي (٣١٥ / ١٠)، ولا يعلم لهما مخالف.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤ / ٤٢٥-٤٢٦) -مُرْجَحًا هَذَا الْقَوْلَ-: وَلِأَنَّ الْأُمَّ اسْتَحَقَّتْ الْحُرِّيَّةَ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا؛ فَيَتْبَعُهَا وَلَدُهَا، كَأُمِّ الْوَلَدِ، وَيُفَارِقُ التَّعْلِيْقَ بِصِفَةٍ فِي الْحَيَاةِ، وَالْوَصِيَّةِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ التَّدْبِيرَ أَكْثَرُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَمَا وَجَدَ فِيهِ سَبَبَانِ أَكْثَرُ مِمَّا وَجَدَ فِيهِ أَحَدُهُمَا، وَكَذَلِكَ لَا تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ، وَلَا بِالرُّجُوعِ عَنْهُ. اهـ

تنبيه: ولد المدبر حكمه حكم أمه بلا خلاف. "المغني" (١٤ / ٤٢٧).

مسألة [٦]: هل له وطء مدبرته؟

❀ عامة أهل العلم على أن له ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، قال

أحمد: لا أعلم أحداً كره ذلك غير الزهري.

❁ وحكي عن الأوزاعي أنه إن كان لا يطؤها قبل تدبيرها؛ فلا يطؤها بعده.

والصحيح قول الجمهور، وقد صح عن ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهما القول بذلك.
انظر: «المغني» (١٤/ ٤٢٩) «عبدالرزاق» (٩/ ١٤٧).

مسألة [٧]: هل يصح التدبير من الصبي المميز؟

❁ ذهب بعض أهل العلم إلى صحة ذلك، وهو قول أحمد، ومالك في رواية، والشافعي في قول، وهو قول شريح، وعبدالله بن عتبة؛ لأنه نقل عن عمر أنه أجاز ذلك في الوصية^(١)، فكذا التدبير.

❁ وذهب جماعة إلى أنه لا يصح تدبيره، وهو قول الحسن، ومالك في رواية، والشافعي في قول، وأبي حنيفة؛ للحديث: «وعن الصبي حتى يبلغ»، ولقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] الآية.
وهذا القول أقرب، والله أعلم.

وأما في الوصية فلا بأس بها؛ لأنَّ الحظ له؛ فإنه إن كبر وأراد الرجوع؛ فله الرجوع فيها، وإن مات كانت له أجراً، والله أعلم.
انظر: «المغني» (١٤/ ٤٣٤-٤٣٥).

فائدة: إذا قتل المدبر سيده؛ بطل تدبيره في الحال الذي لا يستحق فيه الإرث، وتبطل فيه الوصية، والله أعلم. «المغني» (١٤/ ٤٣٩).

مسألة [٨]: مكاتبة المدبر.

إذا أراد المدبر الكتابة؛ فله ذلك، ويجوز للسيد مكاتبته، نصَّ على ذلك أحمد، وهو قول ابن مسعود، وأبي هريرة^(٢)، والحسن. «المغني» (١٤/ ٤٣٩).

(١) أخرجه سعيد بن منصور (١/ ١٢٦، ١٢٧)، ومالك (٢/ ٧٦٢)، والبيهقي (٦/ ٢٨٢)، وعبدالرزاق

١٤٣٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ ذَرَاهِمٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ^(١)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالثَّلَاثَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٢).

١٤٣١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣).

١٤٣٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُودَى الْمُكَاتَبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَّةَ الْحُرِّ، وَبِقَدْرِ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَّةَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^(٤).

المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

معنى الكتابة:

الكتابة: مصدر من (كَتَبَ)، والمراد بها ههنا أن يعقد السيد مع عبده عقدًا مكتوبًا بأن

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضعيف؛ فيه: محمد بن قيس بن كعب بن الأحنف، يرويه عن أبيه، عن ابن مسعود، ومحمد بن قيس، وأبوه مترجمان في «الجرح والتعديل» وهما مجهولان.

(١) حسن. أخرجه أبو داود (٣٩٢٦)، بإسناد حسن.

(٢) حسن. أخرجه أحمد (١٧٨/٢)، (١٨٤)، وأبو داود (٣٩٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (١٩٧/٣)، والترمذي (١٢٦٠)، وابن ماجه (٢٥١٩)، والحاكم (٢١٨/٢)، وهو حديث حسن بمجموع طرقه، ولفظه عند أحمد: «أيما عبد كوتب على مائة أوقية فأدأها إلا عشر أوقيات فهو رقيق» واللفظ الأول الذي عند أبي داود أصح، والله أعلم.

(٣) ضعيف. أخرجه أحمد (٢٨٩/٦)، وأبو داود (٣٩٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (١٩٨/٣)، والترمذي (١٢٦١)، وابن ماجه (٢٥٢٠)، وإسناده ضعيف؛ لأن فيه نبهان مولى أم سلمة وهو مجهول.

(٤) معل. أخرجه أحمد (٢٦٠/١)، وأبو داود (٤٥٨١)، والنسائي (٤٦٠/٨)، من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس به.

ويحيى بن أبي كثير قد اختلف عليه فيه، فممنهم من رواه من طريقه موقوفًا، وقد خالفه أيوب - في المحفوظ عنه - فرواه عن عكرمة مرسلًا، وفي رواية جعله من كلام عكرمة، وأوقفه مرة على علي، وأشار

إلى إعلاله البخاري، وأحمد، وأبو داود، والبيهقي. انظر: «السنن الكبرى» (٣٢٥/١٠)، (٣٢٦)، و«السنن» (١٠٠/١).

يدفع العبد مالا لسيده يكون في ذمته إلى أجل معلوم، فيعتق نفسه بذلك.

مسألة [١]: حكم الكتابة.

✽ يقول ربنا جل وعلا في كتابه الكريم: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، فمن ابتغى الكتابة من العبيد، والإماء؛ فيجب على سيده أن يكتبه إن علم فيه خيرا؛ لظاهر الآية، وهو قول عطاء، وعمر بن دينار، والضحاك، وأحمد في رواية، والظاهرية.

✽ وقال إسحاق: أخشى أن يَأْثُم. يعني إن لم يكتبه، وقَوَّى هذا القول العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وقد علا عمر أنسا بالدرة عند أن أبي أن يكتب سيرين.^(١)

✽ وذهب الجمهور إلى أن ذلك مستحبٌ وليس بواجب، وليس لهم دليل يصلح لصرف الآية عن الوجوب، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٤٢/١٤) "المحلى" (١٦٨٦) "البيان" (٤١٢/٨).

مسألة [٢]: معنى قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾.

✽ أكثر الفقهاء والمفسرين يفسرون الخير بالأمانة، والصلاح، والقدرة على الوفاء، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

✽ وقصرها بعضهم على الأمانة، والدين خاصة، وهو قول الحسن، والثوري. والصحيح القول الأول.

انظر: "المغني" (٤٤٣/١٤) "البيان" (٤١١/٨).

مسألة [٣]: مكاتبة من لا كسب له.

✽ مذهب أحمد كراهية مكاتبة من لا كسب له؛ لأنه ربما حمله ذلك على السرقة، أو الاختلاس، أو المسألة، أو نحو ذلك.

✽ وعن أحمد رواية بعدم الاستحباب، وبعدم الكراهة، وهو قول الشافعي، وإسحاق،

وابن المنذر، واستدلوا على ذلك بمكاتبة بريرة، وجويرية رضي الله عنهما مع أنها لا كسب لهما، وهذا القول أصح، والله أعلم. انظر: «المغني» (١٤/٤٤٣) «البيان» (٨/٤١٢).

مسألة [٤]: الكتابة الحالة والمؤجلة.

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى أن الكتابة لا تكون إلا مؤجلة؛ لأنه إن كان معه مال موجود حالاً؛ فهو ملك لسيده، وهو مذهب أحمد، والشافعي.

✽ وذهب أبو حنيفة، ومالك إلى صحتها حالة ومؤجلة؛ لأن العبد قد يستطيع أداءها حالاً بالاستدانة، أو بوجود إنسان يهب له مالاً إن علم أنه سيكتب، أو ما أشبه ذلك. وهذا القول أقرب -والله أعلم- وهو قول في مذهب أحمد، واختاره العلامة ابن عثيمين رحمته الله. انظر: «المغني» (١٤/٤٤٩) «الإنصاف» (٧/٤٢٤) «البيان» (٨/٤١٧-٤١٨).

مسألة [٥]: إذا عجز المكاتب عن أداء جميع المال؟

✽ أكثر أهل العلم والفقهاء على أنه لا يزال عبداً حتى يؤدي جميع المال، ولا يزال عبداً ما بقي عليه درهم.

واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب الذي في الباب.

وقد صحَّ هذا القول عن ابن عمر، وزيد بن ثابت، وجابر، وعائشة رضي الله عنهن،^(١) وسعيد بن المسيب، والحسن، والزهري، وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

✽ وقال بعض الحنابلة: إذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة عتق.

✽ وقال عكرمة: يعتق بقدر ما أدى. وهو قول منقول عن ابن عباس، وعلي رضي الله عنهما.^(٢)

✽ وقال شريح، وابن مسعود: إذا أدى قدر قيمته؛ عتق، وكان غريباً بالباقي بعد

(١) انظر: «ابن أبي شيبة» (٦/١٤٦) «عبد الرزاق» (٨/٤٠٧) «البيهقي» (١٠/٣٢٤).

(٢) أثر ابن عباس رضي الله عنهما لم يثبت كما أشرنا إلى ذلك في تخريج حديثه في الباب، وأما أثر علي رضي الله عنه، فأخرجه ابن

✽ وقال الحسن: إذا عجز؛ استسعي بعد العجز سنتين.

✽ وقال النخعي: إذا أدَّى الشطر؛ عتق عليه.

والصحيح هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤/٤٥٢-٤٥٣) «البيان» (٨/٤٦١).

مسألة [٦]: ضابط المال الذي يُكاتب عليه.

تجوز المكاتبة على كل مالٍ يجوز السَّلَم فيه؛ لأنه مال يثبت في الذمة مؤجَّلاً في معاوضة؛

فجاز ذلك فيه، كعقد السلم. «المغني» (١٤/٤٥٤).

وتصح الكتابة على خدمة ومنفعة مباحة؛ لأنها أحد العوضين في الإجارة؛ فجاز أن

تكون عوضاً في الكتابة كالأثمان، ويُشترط العلمُ بها كما يُشترط الإجارة.

انظر: «المغني» (١٤/٤٥٥).

مسألة [٧]: إعطاء المكاتب بعض ما كُوتِب عليه.

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى وجوب إعطاء المكاتب شيئاً مما كُوتِب عليه، ويجب ذلك

على السيد بقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وهذا قول

الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

✽ وذهب بعضهم إلى عدم الوجوب، وإنما هو مستحب، وهو قول الحسن، والنخعي،

والثوري، ومالك، وأبي حنيفة؛ لأنه عقد معاوضة؛ فلا يجب وضع شيء منه كسائر

المعاوضات.

وأُجيب بأن الكتابة تخالف سائر العقود؛ فإنَّ القصد بها الرفق بالعبد بخلاف غيرها.

قلت: وحديث عمرو بن شعيب المتقدم: «ما بقي عليه درهم» يدل على أن الإتياء ليس

بواجب، وإنما هو مستحب، والله أعلم.

وقت قليل. المراد بالإيتاء إعطاؤه من الصدقة، أو النذب إلى التصديق عليه من سائر المسلمين. انظر: "المغني" (١٤/٤٥٨-٤٥٩).

مسألة [٨]: مقدار ما يُعطاه.

✽ قيل: الربع. قال بذلك جماعة من الحنابلة، ورُوي عن علي رضي الله عنه بإسنادين يحسن الأثر بهما، كما في "سنن البيهقي" (١٠/٣٢٩-)، وابن جرير في تفسير سورة النور [آية: ٢٣].
✽ وقال قتادة: العُشر.

✽ وقال الشافعي، ومالك، وابن المنذر: ما يقع عليه الاسم. ويُقل عن ابن عباس رضي الله عنه ما يؤيده كما في المصادر السابقة؛ لأنه من طريق علي بن أبي طلحة عنه، ولم يسمع منه، وفي الإسناد إليه: عبد الله بن صالح كاتب الليث، وفيه ضعف، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مَنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَكُمْ﴾ و ﴿مَنْ﴾ للتبعض. انظر: "المغني" (١٤/٤٥٩).

مسألة [٩]: إذا عجل المكاتب المال قبل محله؟

✽ مذهب الشافعي، والصحيح في مذهب أحمد أن السيد يلزمه قوله؛ ما لم يكن عليه ضرر في قبضه قبل محله، كالذي لا يفسد، ولا يختلف قديمه وحديثه، ولا يحتاج إلى مؤنة في حفظه، ولا يدفعه في حال خوف يخاف ذهابه؛ فإن اختل أحد هذه الأمور لم يلزم قبضه.
انظر: "المغني" (١٤/٤٦١-٤٦٢).

مسألة [١٠]: إذا ملك العبد ما يؤدي، فهل يعتق بذلك أم لا يعتق حتى

يؤدي؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه لا يعتق حتى يؤدي جميع المال كما تقدم؛ لحديث عمرو بن شعيب.

والصحيح قول الجمهور، وحديث أم سلمة ضعيف، وليس بصريح.

انظر: «المغني» (١٤/٤٦٤-).

مسألة [١١]: إذا مات السيد والعبد مكاتب؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٤/٤٦٩): الْكِتَابَةُ لَا تَنْفَسُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا زِمَ مِنْ جِهَتِهِ، لَا سَبِيلَ إِلَى فُسْخِهِ، فَلَمْ يَنْفَسْ بِمَوْتِهِ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ. اهـ

مسألة [١٢]: إذا مات المكاتب، وفي يده وفاء؟

✽ من أهل العلم من يقول: تنفس الكتاب بموته، ويموت عبداً، وما في يده لسيده دون ورثته. صح هذا القول عن ابن عمر، ونُقل عن عمر، وزيد رضي الله عنه بإسنادين ضعيفين كما في «سنن البيهقي» (١٠/٣٣١-)، و«ابن أبي شيبة» (٦/٤١٦)، وهو قول الزهري، والنخعي، وعمر بن عبدالعزيز، وقتادة، وهو مذهب الشافعي، وأحمد؛ لأنَّ العتق لا يحصل إلا بالأداء؛ لحديث عمرو بن شعيب كما تقدم.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه يعتق، وإذا فضل في يده شيء؛ فهو لورثته، نُقل هذا القول عن علي، وابن مسعود، ومعاوية رضي الله عنه،^(١) وهو قول عطاء، والحسن، وطاوس، وشريح، والنخعي، والثوري، ومالك، وإسحاق، وأحمد في رواية، وبناء بعضهم على أنَّ العتق يحصل بملك ما يؤديه؛ ولأنَّها معاوضة فلا تنفس بموت أحد المتعاقدين كالبيع.

وأجيب بالفارق؛ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ تَفَارِقُ الْبَيْعَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ غَيْرُ مَعْقُودٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ بَعَيْنِهِ؛ فَلَمْ يَنْفَسْ بِتَلْفِهِ، وَالْمَكَاتِبُ هُوَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ، وَالْعَقْدُ مَتَعَلَّقُ

(١) أثر علي ضعيف، أخرجه البيهقي (١٠/٣٣١-) من طريق: عطاء، عنه، وهو منقطع. ومن طريق: محمد

ابن سالم الهمداني، وهو متروك. وأثر ابن مسعود أخرجه عبدالرزاق (٨/٣٩١) من طريق: الشعبي،

بعينه، فإذا تلف قبل تمام الأداء؛ انفسخ العقد كما لو تلف المبيع قبل قبضه؛ ولأنه مات قبل وجود شرط حرите، ويتعذر وجودها بعد موته. انظر: «المغني» (١٤/٤٦٥-٤٦٧).

تنبيه: إن مات وليس في يده وفاء؛ فإنه يموت عبداً، وتنفسخ الكتابة والمال للسيد، وعلى هذا عامة أهل العلم؛ إلا خلافاً يسيراً عن بعضهم في بعض الصور. انظر: «المغني» (١٤/٤٦٧).

مسألة [١٣]: هل للسيد منع المكاتب من السفر؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه لا يمنع من السفر قريباً كان أو بعيداً، وهو قول الشعبي، والنخعي، وسعيد بن جبير، والثوري، والحسن بن صالح، وأبي حنيفة.

✽ وعن الشافعي قول كالأول، وقول أن للسيد منعه، وقيل: إن مقصوده في ذلك في سفر بعيد.

✽ وقيد الحنابلة ذلك بما إذا كانت نجوم الكتابة لا تحل قبل رجوعه من سفره، أما إذا حلت قبل؛ فله منعه.

والصحيح القول الأول. انظر: «المغني» (١٤/٤٧٥-٤٧٦).

مسألة [١٤]: إن شرط عليه في الكتابة أن لا يسافر؟

✽ قال جماعة من أهل العلم: الشرط باطل. وهو قول الحسن، وسعيد بن جبير، والشعبي، والنخعي، وأبي حنيفة، والقاضي أبي يعلى الحنبلي.

قالوا: لأنه ينافي مقتضى العقد، كما لو شرط عليه ترك الاكتساب.

✽ وقال مالك، وأبو الخطاب الحنبلي: يصح شرطه، وله منعه من السفر؛ لحديث: «المسلمون على شروطهم»، ولأنه شرط له فيه فائدة؛ فلزم، كما لو شرط نقداً معلوماً، وبيان فائدته أنه لا يأمن إيقاعه، وأنه لا يرجع إلى سيده، فيفوت العبد، والمال الذي عليه.

مسألة [١٥]: هل للمكاتب أن يتزوج بغير إذن سيده؟

✽ أكثر أهل العلم على أنه ليس له ذلك؛ لأنه ما زال عبداً، ولأنَّ على السيد فيه ضرراً؛ لأنه ربما عجز فيرجع إليه ناقص القيمة، ويحتاج أن يؤدي المهر، والنفقة من كسبه، فيعجز عن تأدية نجومه، فيمنع من ذلك كال تبرع به، وهذا قول أصحاب المذاهب الأربعة.

✽ وقال الحسن بن صالح: له ذلك؛ لأنه عقد معاوضة أشبه البيع.

والصحيح قول الجمهور. "المغني" (٤٧٨/١٤).

مسألة [١٦]: هل للمكاتب التَّسْرِي؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٧٨-٤٧٩): وَلَيْسَ لَهُ التَّسْرِي بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ غَيْرُ تَامٍّ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِهِ أَنْ يَمْنَعُوهُ مِنَ التَّسْرِي. وَلَنَا أَنَّ مِلْكَهُ نَاقِصٌ، وَعَلَى السَّيِّدِ فِيهِ ضَرَرٌ؛ فَيَمْنَعُ مِنْهُ، كَالْتَزْوِيجِ. وَبَيَّانُ الضَّرَرِ فِيهِ أَنَّهُ رُبَّمَا أَحْبَلَهَا، وَالْحُبْلُ مَخُوفٌ فِي بَنَاتِ آدَمَ، قُرْبًا تَلَفَتْ، وَرُبَّمَا وَلَدَتْ، فَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ؛ فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ بَيْعُهَا فِي أَدَاءِ كِتَابَتِهَا، وَإِنْ عَجَزَتْ؛ رَجَعَتْ إِلَى السَّيِّدِ نَاقِصَةً، فَإِذَا مُنِعَ مِنَ التَّزْوِيجِ لِضَرَرِهِ، فَهَذَا أَوْلَى. اهـ

وأما إن أذن له السيد؛ فيجوز على الصحيح، وهو قول الحنابلة، وقول للشافعي.

مسألة [١٧]: هل للمكاتب أن يزوج عبده وإماءه؟

✽ الصحيح أنه ليس له ذلك؛ لأنه قد يحصل على السيد الضرر في ذلك، وهذا قول أحمد، والشافعي، وابن المنذر.

✽ وعن مالك أن له ذلك إذا كان على وجه النِّظَر؛ لأنه عقد على منفعة، فملكه كالإجارة، وهو قول أبي الخطاب الحنبلي.

✽ وقال أبو حنيفة: له تزويج الأمة دون العبد؛ لأنه يأخذ عوضاً عن تزويجها بخلاف العبد. وهو قول القاضي من الحنابلة.

وتنقص قيمته، والأمة يملك الزوج بضعها، وتنقص قيمتها، وتقل الرغبات فيها، وربما امتنع بيعها بالكلية.

وليس ذلك من جهات المكاسب، فربما أعجزه ذلك عن أداء نجومه، وإن عجز؛ عاد رقيقاً للسيد مع ما تعلق بهم من الحقوق، وألحقهم من النقص؛ فلم يجز ذلك له كإعتاقهم، وفارق إجارة الدار؛ فإنها من جهات المكاسب عادة؛ فعلى هذا إن وجب تزويجهم لطلبهم ذلك، وحاجتهم إليه؛ باعهم؛ فإنَّ العبد متى طلب التزويج خيراً سيده بين تزويجه وبيعه، وإن أذن له السيد في ذلك جاز؛ لأنَّ الحق له، والمنع من أجله؛ فجاز بإذنه. انتهى من كلام ابن قدامة رحمته الله "المغني" (١٤/ ٤٧٩-٤٨٠).

مسألة [١٨]: هل للمكاتب أن يعتق رقيقه بغير إذن السيد؟

✽ أكثر أهل العلم على أنَّ ليس له ذلك، وهو قول الحسن، والأوزاعي، وأصحاب المذاهب الأربعة؛ لأنه يفوت المال فيما لا يحصل به مال، فأشبه الهبة، ولا يصح العتق.

✽ وعن بعض الحنابلة صحته، ويقف على إذن السيد. انظر: "المغني" (١٤/ ٤٨٠).

مسألة [١٩]: هبة المكاتب للمال؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٤/ ٤٨١): وَالْمُكَاتَبُ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، فَلَيْسَ لَهُ اسْتِهْلَاكُهُ، وَلَا هِبَتُهُ، وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. اهـ

والشوكاني رحمته الله في "السيل" يرى أنَّ المكاتب له أن يتصرف في ماله بما شاء، والذي يلزمه هو أن يؤدي لسيده ما التزمه.

مسألة [٢٠]: هل للسيد أن يطيأ مكاتبته؟

✽ أما إذا لم يشترط ذلك؛ فلا يجوز له عند الجمهور، وهو قول أصحاب المذاهب

❁ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجوز له ذلك، وإن لم يشترط؛ لعموم قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وقال بذلك ابن حزم؛ ما لم تؤدَّ شيئاً؛ فإن كانت قد أدَّت شيئاً صارت عنده حرة بقدر ما أدَّت.

وأجيب بأن الآية مخصوصة بالزوجة؛ فيُقاس عليها محل النزاع. انظر: "المغني" (٤٨٧/١٤) "البيان" (٤٣٥/٨).

❁ أما إذا اشترط السيد وطأها؛ فله ذلك في مذهب أحمد، وهو قول سعيد بن المسيب.

❁ وذهب الجمهور إلى عدم جواز ذلك، وإن اشترط.

❁ ثم قال الشافعي: الكتابة باطلة تبعاً للشرط.

❁ وقال مالك: يفسد الشرط ولا تفسد الكتابة.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٤٨٨/١٤): وَلَنَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»؛ وَلَأَنَّهُمْ مَمْلُوكَةٌ، لَهُ شَرْطُ نَفْعِهَا، فَصَحَّ، كَشَرَطِ اسْتِخْدَامِهَا، يُحَقِّقُ هَذَا أَنَّ مَنَعَهُ مِنْ وَطْئِهَا مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا، وَوُجُودِ الْمُقْتَضِي لِحُلِّ وَطْئِهَا، إِنَّمَا كَانَ لِحَقِّهَا، فَإِذَا شَرَطَهُ عَلَيْهَا؛ جَازَ، كَالْخِدْمَةِ، وَلِأَنَّهُ أُسْتُثْنِيَ بَعْضُ مَا كَانَ لَهُ؛ فَصَحَّ، كَاشْتِرَاطِ الْخِدْمَةِ، وَفَارَقَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ مِلْكَهُ عَنْهَا. اهـ

قلت: الصحيح مذهب أحمد؛ لأنها ما زالت أمته.

مسألة [٢١]: إن وطئها بغير شرط؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٤٨٨/١٤): وَإِنْ وَطِئَهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ؛ فَقَدْ أَسَاءَ، وَعَلَيْهِ التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ مُحْرَمًا، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، إِلَّا عَنْ الْحَسَنِ، وَالزُّهْرِيِّ؛ فَإِنَّهُمَا قَالَا: عَلَيْهِ الْحُدُّ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُعَاوَضَةٍ يُحَرِّمُ الْوَطْءَ، فَأَوْجَبَ

قال، وَلَنَا أَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ؛ فَلَمْ يَجِبِ الْحَدُّ بِوَطْنِهَا، كَأَمَّتِهِ الْمُسْتَأْجَرَةُ وَالْمَرْهُونَةُ، وَتُخَالَفُ
الْبَيْعَ؛ فَإِنَّهُ يُزِيلُ الْمَلِكَ، وَالْكِتَابَةُ لَا تُزِيلُهُ. اهـ

مسألة [٢٢]: هل للسيد وطء جارية مكاتبه، ومكاتبته؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٨٩/١٤): وَلَيْسَ لَهُ وَطْءُ جَارِيَةٍ مُكَاتَبَتِهِ وَلَا
مُكَاتَبَتِهِ اتِّفَاقًا؛ فَإِنْ فَعَلَ أَثِمَ، وَعُزِّرَ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِشُبْهَةِ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَالِكَهَا، وَعَلَيْهِ
مَهْرُهَا لِسَيِّدِهَا، وَوَلَدُهُ مِنْهَا حُرٌّ، يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ سَقَطَ لِشُبْهَةِ الْمَلِكِ... انتهى المراد.

مسألة [٢٣]: إذا وطئ السيد المكاتبه بغير شرط، فهل عليه لها مهر؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي، والثوري أنه يجب لها المهر، أكرهها أو طأعته؛ لأنه عوض
منفعتها؛ فوجب لها.

✽ وذهب قتادة، والمزني إلى أن لها المهر إذا أكرهها فقط.

✽ وذهب مالك إلى أنه لا شيء عليه؛ لأنها ملكه. وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٤٩٠/١٤) "البيان" (٤٣٦/٨).

مسألة [٢٤]: إذا حملت المكاتبه من سيدها؟

✽ مذهب الجمهور أنها لا تبطل الكتابة، وهي بخيرة بين البقاء على الكتابة، أو الفسخ،
وتصير أم ولد لسيدها.

✽ وقال الحكم: تبطل كتابتها، ولا دليل له على ذلك. انظر: "المغني" (٤٩١/١٤).

مسألة [٢٥]: إذا مرَّ على المكاتب وقت النجم الأول فلم يؤدِّ؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه ليس للسيد الفسخ حتى يحل النجم الآخر بدون
أداء، هذا قول الحكم، وابن أبي ليلى، وأحمد في رواية، وعليه أكثر أصحابه، وهو قول أبي
يوسف، والحسن بن صالح.

وهو أئثر ضعيف، ذكره ابن حزم في «المحلّى» (١٣٥/١٠)، وفي إسناده: حجاج بن أرطاة، وهو من طريق: الشعبي عن علي، ولم يسمع منه إلا حديثاً واحداً.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنّ للسيد الفسخ بمرور نجم واحد بدون أداء، وهذا قول العكلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد في رواية، وهذا القول أقرب، والله أعلم.

✽ وقال الحسن: إذا عجز؛ استؤني بعد العجز ستين.

✽ وقال الأوزاعي: شهرين، ونحو ذلك. انظر: «المغني» (١٤/٥١٠-٥١٢).

مسألة [٢٦]: جناية المكاتب.

✽ يتعلق أرش الجناية برقبة المكاتب، ويؤدي من المال الذي في يده عند أكثر أهل العلم، وهو الصحيح، ويبدأ بالجناية قبل الكتابة على الصحيح أيضاً؛ لأنّ أرش الجناية من العبد تقدم على سائر الحقوق المتعلقة به. انظر: «المغني» (١٤/٥١٥-٥١٦).

مسألة [٢٧]: إذا مات المكاتب وعليه ديون؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٤/٥٢٤): إِذَا مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ، وَأَرْشُ جَنَايَاتٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَلِكٌ مَا يُؤَدِّي فِي كِتَابَتِهِ؛ انْفَسَخَتْ كِتَابَتُهُ، وَسَقَطَ أَرْشُ الْجَنَايَاتِ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِرَقَبَتِهِ، وَقَدْ تَلَفَتْ، وَيُسْتَوْفَى دَيْنُهُ مِمَّا كَانَ فِي يَدِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَفِ بِهَا؛ سَقَطَ الْبَاقِي. قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ قَضَاءُ دَيْنِهِ، هَذَا كَانَ يَسْعَى لِنَفْسِهِ. اهـ

قلت: وقضاء دينه على الإمام من بيت المال، والله أعلم.

مسألة [٢٨]: بيع المكاتب.

تقدم ذكر هذه المسألة في [كتاب البيوع].

مسألة [٢٩]: إذا عجل المكاتب لسيدته المال مقابل وضع شيء من المال؟

✽ من أهل العلم من أحجاز ذلك، ومنهم من قال: طاهر، والمال من المذموم، وأجله وأقله

حنيئة؛ لعدم وجود دليل يمنع من ذلك؛ ولأنَّ في ذلك تخفيفاً على العبد، وعلى السيد.

✽ وكره ذلك الحسن، وابن سيرين، والشعبي.

✽ وقال الشافعي: لا يجوز ذلك؛ لأنه شبيه بربا الجاهلية الذي فيه الزيادة مع التأجيل،

وهذا فيه نقص مع التعجيل.

✽ وقال ابن حزم: اشتراط ذلك شرط باطل فلا يصح ذلك؛ لأنَّه شرط ليس في كتاب

الله. والصحيح هو القول الأول، والله أعلم. انظر: "المغني" (٥٥٧/١٤) "المحلى" (١٧٠٠).

تنبيه: إذا حصل عكس ما تقدم بأن اتفقا على تأجيل المدة مع زيادة في المال؛ فهذا شبيه

بربا الجاهلية، ووافق الحنابلة الشافعية في المنع ههنا. "المغني" (٥٥٨/١٤).

مسألة [٣٠]: إذا شرط المكاتب على سيده أن يوالي من شاء؟

نقل ابن قدامة رحمته الله عدم الخلاف في أنَّ الشرط باطل، واستدل بقصة بريرة: «إنما الولاء

لمن أعتق»، "المغني" (٥٦٩/١٤).

مسألة [٣١]: إذا شرط السيد على المكاتب أن يرثه مع الورثة، ويزاحمهم في

الميراث؟

✽ قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٥٧١/١٤): وَإِنْ اشْتَرَطَ السَّيِّدُ عَلَى الْمُكَاتَبِ أَنْ

يَرِثَهُ دُونَ وَرَثَتِهِ، أَوْ يُزَاحِمَهُمْ فِي مَوَارِيثِهِمْ؛ فَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ:

الْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَشُرَيْحٌ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالنَّخَعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَأَجَارَ إِيَّاسُ بْنُ

مُعَاوِيَةَ أَنْ يَشْتَرِطَ شَيْئًا مِنْ مِيرَاثِهِ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُلُّ شَرْطٍ

لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ. اهـ

مسألة [٣٢]: إذا شرط عليه خدمة معلومة بعد العتق؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى جواز ذلك، وهو قول عطاء، وابن شبرمة، وأحمد؛

العرب، وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة من بعده ثلاث سنوات. وهو ثابت عنه بطرقه.

✽ وذهب الزهري، ومالك إلى أنه لا يصح؛ لأنه ينافي مقتضى العقد، أشبه ما لو شرط ميراثه.

وأجيب بالمنع؛ فإن مقتضاه العتق عند الأداء، وهذا الشرط لا ينافيه.

والذي يظهر أن القول الأول أقرب، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤ / ٥٧١) «عبدالرزاق» (٨ / ٣٨٠، ٣٨٢).

مسألة [٣٣]: إذا أعتق السيد الأمة، أو كاتبها، واستثنى ما في بطنها؟

✽ نص جماعة من أهل العلم على أن له ما استثنى، جاء ذلك عن ابن عمر^(١)، وأبي

هريرة^(٢) رضي الله عنه، وهو قول النخعي، وابن سيرين، وعطاء، والشعبي، وأحمد، وإسحاق، وابن

المنذر؛ لأنه فتوى ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنه، ولا يُعلم لهما مخالف من الصحابة، ولعدم

وجود دليل يمنع من ذلك، ولأنه يصح إفراده بالعتق؛ فيصح استثنائه كالمنفصل.

✽ وقال مالك، والشافعي: لا يصح استثناء الجنين، كما لا يصح استثنائه في البيع، وكما

لا يصح استثناء بعض أعضائها.

وأجيب بأن البيع عقد معاوضة يُعتبر فيه العلم بصفات العوض؛ ليعلم هل هو قائم

مقام المعوض، أم لا؟ والعتق تبرع لا تتوقف صحته على معرفة صفات المعتق.

ولا يصح قياسه على بعض أعضائها؛ لأن العضو لا يُتَصَوَّر إفراده بالرُّق، أو الحرية دون

الجملة؛ ولذلك لو أعتق عضوًا من أمته؛ صارت كلها حرة بخلاف الولد.

والصحيح هو مذهب أحمد، وإسحاق، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١٤ / ٥٥٥-٥٥٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦ / ١٥٣) من طريق: محمد بن فضال، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنه، وهذا إسناد

مسألة [٣٤]: إذا أعتق ما في بطن أمته دونها؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٤/ ٥٥٦): فَأَمَّا إِنْ أَعْتَقَ مَا فِي بَطْنِهَا دُونَهَا؛ فَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِيهِ - يعني في صحته وجوازه - اهـ

١٤٣٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ - أَخِي جُوزَيْرَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه - قَالَ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ ذَرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا، إِلَّا بَغَلْتُهُ الْبَيْضَاءَ، وَسِلَاحَهُ، وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

١٤٣٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [قَالَ]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ ^(٢)، وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَفَّقَهُ عَلَى عُمَرَ رضي الله عنه. ^(٣)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: معنى أم الولد.

هي الأمة التي ولدت لسيدها في ملكه. "المغني" (١٤/ ٥٨٠).

مسألة [٢]: هل يدخل في (أم الولد) ما إذا تزوج أمة فأولدها، أو أحبلها، ثم ملكها؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي أنها ليس لها حكم (أم الولد)؛ لأنها علقت منه بمملوك؛ ولأنَّ الأصل الرق وإنما خولف هذا الأصل فيما إذا حملت منه في ملكه بقول الصحابة رضي الله عنهم.
✽ وقال الحسن، وأبو حنيفة، وبعض الحنابلة: تصير أمَّ ولد في كلا الحالين؛ لأنها أم

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧٣٩).

(٢) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٥١٥)، والحاكم (١٩/٢)، وفي إسناده الحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عباس وهو ضعيف وبعضهم تركه، وقد خالفه الثقات فرووه عن عكرمة عن عمر وهو أصح، صحح

ولده، وهو مالك لها، فيثبت لها حكم الاستيلاد كما لو حملت في ملكه.

❁ وقال مالك، وأحمد في رواية: إذا ملكها حاملاً؛ صارت أم ولد كما لو حملت في ملكه.

ورجح ابن قدامة رحمه الله القول الأول، وهو أقرب، والله أعلم. انظر: "المغني" (٥٨٩/١٤-٥٩١).

مسألة [٣]: أحكام أمهات الأولاد.

قال أبو محمد بن قدامة رحمه الله في "المغني" (٥٨٤/١٤): الأُمُّ إِذَا حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، وَوَلَدَتْ مِنْهُ؛ ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ الْإِسْتِيلَادِ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْإِمَاءِ فِي حِلِّ وَطْئِهَا لِسَيِّدِهَا، وَاسْتِخْدَامِهَا، وَمِلْكِ كَسْبِهَا، وَتَرْوِيحِهَا، وَإِجَارَتِهَا، وَعَنْقُهَا، وَتَكْلِيفُهَا، وَحَدِّهَا، وَعَوْرَتِهَا، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَحُكْمِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِجَارَتَهَا وَتَرْوِيحِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَيْعَهَا، فَلَا يَمْلِكُ تَرْوِيحَهَا وَإِجَارَتَهَا، كَالْحُرَّةِ. وَلَكِنَّا أَتَيْنَا مَمْلُوكَةً يُنْتَفَعُ بِهَا، فَيَمْلِكُ سَيِّدُهَا تَرْوِيحَهَا، وَإِجَارَتَهَا، كَالْمُدَبَّرَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَمْلُوكَةٌ تَعْتَقُ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا، فَأَشْبَهَتْ الْمُدَبَّرَةَ.

قَالَ: وَتُخَالِفُ الْأُمَّةُ الْقِنَّ فِي أَنَّهَا تَعْتَقُ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا، وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهَا بِمَا يَنْقُلُ الْمَلِكَ، مِنْ الْهَبَةِ وَالْوَقْفِ، وَلَا مَا يُرَادُ لِلْبَيْعِ، وَهُوَ الرِّهْنُ، وَلَا تُورَثُ؛ لِأَنَّهَا تَعْتَقُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، وَيَزُولُ الْمِلْكُ عَنْهَا. اهـ

وهذا الذي ذكره ابن قدامة قول الجمهور من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، واستدلوا بأحاديث الباب، وقد تقدم الكلام على مسألة بيع أمهات الأولاد في كتاب البيوع، ورجحنا جواز بيعها إن لم يفرق بينها وبين ولدها.

ومن أجاز بيع أمهات الأولاد، فعلى قوله إن لم يبيعها حتى مات، ولم يكن له وارث إلا ولدها؛ عتقت عليه، وإن كان له وارث سوى ولدها؛ حسبت من نصيب ولدها؛ فعتقت، وكان له ما بقي من ميراثها، وإن لم يبق شيء؛ فلا شيء له، وإن كانت أكثر من نصيبه؛ عتق منها قدر نصيبه، وباقيتها رقيق لسائر الورثة. انتهى من كلام ابن قدامة "المغني" (٥٨٥-٥٨٨/١٤).

مسألة [٤]: شروط مصير الأمة أم ولد.

الأول: أن تحمل من سيدها في ملكه، فخرج بذلك ما إذا حملت منه في غير ملكه، كأن يكون اشترى جارية، فاستولدها، فبانت مستحقة، أو علق من بزواج، ثم ملكها كما تقدم الإشارة إلى ذلك.

الثاني: أن يكون الحمل حرًّا، فخرج بذلك الصورة المتقدمة في المسألة السابقة، وكذلك أمة العبد إذا استولدها العبد، أو المكاتب إذا استولد أمة.

الثالث: أن تلد ما يتبين فيه خلق إنسان، وهذا شرط عند الجمهور؛ فإن ألقت نطفة، أو علقه؛ لم تصر عندهم أم ولد بذلك، ونقل عن أحمد رواية ضعيفة أنها تعتق، وهو قول الشعبي. انظر: «المغني» (٥٩٦/١٤).

تنبیه: من رأى عتق أمهات الأولاد؛ فإن عتقهن عندهم من رأس المال. انظر: «المغني» (٥٩٧/١٤).

مسألة [٥]: ولد أم الولد من غير سيدها.

✽ جمهور العلماء على أنه يتبع أمه في الحرية؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما: ولدها بمنزلتها. أخرجه البيهقي (٣٤٩/١٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما بمعناه بإسناد صحيح.

✽ وقال عمر بن عبدالعزيز، والزهري، هم عبيد. وهو قول من لم ير عتق أم الولد، وقيد الجمهور بما إذا كان الولد بعد مصيرها أم ولد. انظر: «المغني» (٥٩٩/١٤-٦٠٠).

مسألة [٦]: إذا أسلمت أمة الذمي؟

يمنع منها، ويلزم بيعها لمسلم، أو يشتريها منه إمام المسلمين.

وإن كانت أم ولد له فاختلف الجمهور القائلون بعدم جواز بيعها.

✽ فقال مالك: تُعتق في الحال.

✽ وعن أبي حنيفة، وأحمد في رواية: تُسْتَسْعَى.

✽ ومذهب الشافعي، وأحمد أنه يحال بينه وبينها، ويجبر على النفقة عليها في مذهب

أحمد، وعند الشافعي نفقتها من كسبها إن كان لها كسب. انظر: "المغني" (١٤/٦٠٠-٦٠١).

مسألة [٧]: جناية أم الولد.

✽ اختلف الجمهور القائلون بعدم جواز بيعها، فقال أحمد، والشافعي: جنايتها على

السيد، وعليه الأقل من أرشها، أو قيمتها.

✽ وقال بعض الحنابلة: عليه الأرش يبلغ ما بلغ.

✽ بينما قال أبو ثور، وأهل الظاهر: جنايتها في ذمتها تتبعها إذا عتقت.

والذي يظهر أن لها حكم الأمة القن؛ لأنَّ الصحيح جواز بيعها، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١٤/٦٠٣).

مسألة [٨]: هل يُشترط رضاها في التزويج؟

✽ مذهب أحمد، والشافعي في الجديد، وأبي حنيفة أنَّ حكمها كالأمة القن في ذلك؛ فله

تزويجها بغير رضاها.

✽ وقال الشافعي في القديم: لا يزوجه إلا برضاها.

✽ وله قول ثالث: ليس له تزويجها.

✽ وتقدم قول مالك أنها لا تزوج؛ لأنها قد صارت أم ولد لسيدها.

والقول الأول أصح، والله أعلم. "المغني" (١٤/٦٠٦).

١٤٣٥ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى فَضِيلَةِ إِعَانَةِ الْمُكَاتِبِ عَلَى أَدَاءِ الْكِتَابَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ؛ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ»، وَقَالَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿[الزلزلة: ٧-٨].

نَحْمَدُكَ يَا اللَّهُمَّ، وَفَضَّلَهُ، وَمِنْهُ

وَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِحَقِّهِ أَنْ تَجْعَلَ لِي مَخْرَجًا مِنْ هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الدرعاء/الثامن من ربيع الثاني/١٤٢٨ هـ من الهجرة النبوية

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٣/٤٨٧)، والحاكم (٢/٨٩)، من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله

كِتَابُ الْجَامِعِ

بَابُ الْأَدَبِ

١٤٣٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ: إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرَضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.^(١)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الابتداء بالسلام، وحكم الرد؟

أما الابتداء بالسلام فعامة العلماء على أنه سنة، وليس بواجب، قال ابن كثير رحمته الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]: وهو قول العلماء قاطبة.

وقال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٦٢٢٧): وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أنَّ الابتداء بالسلام سنة. اهـ

وأما ردُّ السلام فهو واجب كفائي بالاتفاق، قال ابن كثير كما تقدم: وهو قول العلماء قاطبة.

وقال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٦٢٢٧): واتفق العلماء على أنَّ الرد واجب على الكفاية، وجاء عن أبي يوسف أنه قال: يجب الرد على كل فرد فرد. واحتج الجمهور عليه بحديث علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: «يُجْزَى عَنِ الْجُمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ» - وهو حديث حسن، وسبأتى تحريره إن شاء الله -. انتهى، بتصرف.

مسألة [٢]: صيغة السلام.

الصيغة الكاملة في ذلك قوله (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، وفيها ثلاثون حسنة كما ثبت ذلك عند أبي داود (٥١٩٥) وغيره من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وجاء كذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري في "الأدب المفرد" (٩٨٦) وغيرهم، وفي الحديثين أن كل جملة فيها عشر حسنات.

وإذا قال: (سلام عليكم) بدون تعريف أجزأ؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [الرعد: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، والأفضل بقوله: (السلام)؛ لأنها تفيد التفخيم والتكثير.

قال ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد" (٢/ ٤٢٠): وَكَانَ هَدْيُهُ فِي ابْتِدَاءِ السَّلَامِ أَنْ يَقُولَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الْمُبْتَدِئُ (عَلَيْكَ السَّلَامُ)، قَالَ أَبُو جَرِيٍّ الْهَجَمِيُّ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «لَا تَقُلْ: عَلَيْكَ السَّلَامُ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ الْمَوْتَى» حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١)، وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى طَائِفَةٍ وَظَنُوهُ مُعَارَضًا لِمَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ فِي السَّلَامِ عَلَى الْأَمْوَاتِ بِلَفْظِ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» بِتَقْدِيمِ السَّلَامِ؛ فَظَنُّوا أَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ الْمَوْتَى» إِنْخَبَارٌ عَنِ الْمَشْرُوعِ، وَغَلِطُوا فِي ذَلِكَ غَلْطًا أَوْجَبَ لَهُمْ ظَنَّ التَّعَارُضِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ الْمَوْتَى» إِنْخَبَارٌ عَنِ الْوَاقِعِ لَا الْمَشْرُوعِ، أَيْ: إِنَّ الشَّعْرَاءَ وَغَيْرَهُمْ يُحْيُونَ الْمَوْتَى بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، كَقَوْلِ قَائِلِهِمْ:

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ وَرَحْمَتُهُ مَا شَاءَ أَنْ يَتَرَحَّمَا
فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَيْنَانُ قَوْمٍ تَهْدِمَا

فَكَرِهَ ﷺ أَنْ يُحْيِيَ بِتَحِيَّةِ الْأَمْوَاتِ، وَمِنْ كَرَاهَتِهِ لِذَلِكَ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْمُسْلِمِ بِهَا. اهـ

وأما صيغة الرد فقد قال ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد" (٢/ ٤٢١): وَكَانَ يَرُدُّ عَلَى

الْمُسْلِمِ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ» بِالْوَاوِ وَبِتَقْدِيمِ «عَلَيْكَ» عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ. اهـ.

قلت: ومن ذلك حديث المصنف في صلاته في «الصحاحين»، ففيه: «وعليك السلام».

والرد بصيغة الجمع أفضل (وعليكم السلام)، كالاتداء، وقد روى البخاري في «الأدب المفرد» عن معاوية بن قرة بن إياس، قال: قال لي أبي قرة بن إياس: إذا مر بك الرجل، فقال: السلام عليكم. فلا تقل: وعليك السلام. فتخصه وحده؛ فإنه ليس وحده.

قال الحافظ رحمه الله: وَمِنْ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَوْ وَقَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي الرَّدَّ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الْجَمْعِ تَقْتَضِي التَّعْظِيمَ، فَلَا يَكُونُ امْتَثَلُ الرَّدِّ بِالْمِثْلِ فَضْلًا عَنْ الْأَحْسَنِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ. اهـ.

وإذا حذف الواو، فقال: (عليك السلام) اختلفوا في الإجزاء، والصحيح أنه يجزئ؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحاحين» «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ: اذْهَبْ، فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَاسْتَمَعَ مَا يَحْيُونَكَ؛ فَإِنَّمَا تَحِيَّتُكَ، وَتَحِيَّةُ ذَرِيَّتِكَ. فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ»^(١)، وفي هذا الحديث أيضًا جواز تقديم السلام في الرد، وكذلك في الآية، والله أعلم.

واستحب أهل العلم أن يزيد الرَّادُّ على المبتدئ في صيغة السلام؛ لقوله تعالى: ﴿فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]، قال الحافظ: وهو مستحب بالاتفاق.

فإذا زاد المبتدئ (ورحمة الله)؛ استحب أن يُزاد (وبركاته)، فلو ذكر المبتدئ قوله (وبركاته) فإرد عليه بمثلها على الصحيح؛ لأنه لم يثبت الزيادة في حديث صحيح مرفوع، وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما كما في «موطأ مالك» (٢/ ٩٥٩)، أنه قال: انتهى السلام إلى البركة.

وثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما كما في «شعب الإيمان» أنه قال: حسبك إذا انتهيت إلى (وبركاته)

إلى ما قد قال الله عز وجل.

يعني بذلك قوله تعالى: ﴿رَحِمَتْ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣]،
وصحَّ أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما الاستدلال بالآية كما في "شعب الإيمان" (٦/ ٤٥٥-).
انظر: "الفتح" (٦٢٢٧) (٦٢٥١) "زاد المعاد" (٢/ ٤٢٠-).

مسألة [٣]: قوله صلى الله عليه وسلم: «وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ».

فيه دليل على وجوب النصيحة لمن استنصح لمن طلب ذلك إذا كان أهلاً لذلك، وقادراً
على النصح، ولا بد للناصح أن يكون عالماً بما ينصح وأميناً، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «المستشار
مؤتمن»، أخرجه أبو داود (٥١٢٨)، والترمذي (٢٣٧٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بإسناد
صحيح.

مسألة [٤]: حكم الحمد عند العطاس؟

✽ ذهب ابن حزم إلى وجوبه؛ لحديث: «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله، وليقل له
أخوه، أو صاحبه: يرحمك الله» أخرجه البخاري (٦٢٢٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

✽ وذهب الجمهور إلى استحبابه، بل نقل النووي الاتفاق على ذلك.

واستدلوا على ذلك بحديث أنس رضي الله عنه أن رجلين عطسا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فشمت أحدهما
ولم يشمت الآخر، ف قيل له. فقال: «هذا حمد الله، وهذا لم يحمد الله» أخرجه البخاري برقم
(٦٢٢١)، ومسلم برقم (٢٩٩١). انظر: "الفتح" (٦٢٢١) "المحلى" (٣٢٦).

مسألة [٥]: صيغة التشميت.

أما صيغة الحمد فيقول: (الحمد لله)؛ للحديث المتقدم ذكره، وجاءت أحاديث بلفظ:
«الحمد لله على كل حال» تصلح للاحتجاج بمجموع طرقها، وقد صححها العلامة الألباني
رحمته الله في "الإرواء" (٧٨٠).

وأما صيغة التشميت، فهي قوله: (يرحمك الله)؛ للحديث المتقدم، وعلى هذا أكثر أهل

فقال: عافانا الله وإياكم من النار، يرحمكم الله. وما جاء في الحديث المرفوع أولى، والله أعلم.
«الفتح» (٦٢٢٤).

مسألة [٦]: حكم تسميت العاطس؟

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى وجوب تسميت العاطس على كل من سمعه، قال ابن دقيق العيد: ظاهر الأمر الوجوب. وهو قول ابن مزين من المالكية، وجمهور الظاهرية، قال ابن أبي جمرة: قال جماعة من علمائنا: إنه فرض عين. وقواه ابن القيم في «تهذيب السنن»، واستدلوا بحديث أبي هريرة في «البخاري» (٦٢٢٣): «فإذا حمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يشمته».

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك فرض كفاية، رجحه أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربي، وقال به الحنفية، وجمهور الحنابلة، ورجحه الحافظ ابن حجر.
✽ وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية إلى أنه مستحب، ويجزئ الواحد عن الجماعة، وهو قول الشافعية، والأقرب هو القول الأول، وسمعت شيخنا مقبلاً الوادعي رحمه الله يرجحه، والله أعلم. انظر: «الفتح» (٦٢٢٢).

مسألة [٧]: عيادة المريض.

دَلَّ الحديث الذي في الباب على الوجوب، ومثله حديث أبي موسى في «البخاري»: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض»، ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب، قال الحافظ: يعني على الأعيان. وقد بَوَّب البخاري: [باب وجوب عيادة المريض]، وقال بوجوبه على الكفاية الداودي، والجمهور على الاستحباب.

والقول بالوجوب على الكفاية أقربها، والله أعلم. «الفتح» (٥٦٤٩).

مسألة [٨]: قوله ﷺ: «وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ».

١٤٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

المقصود في الحديث أن الإنسان في الأمور الدنيوية ينظر إلى من هو أدنى منه؛ ليعلم نعمة الله عليه، وأما في الدين، والعبادة؛ فعليه أن ينظر إلى من هو أرفع منه؛ حتى لا يعجب بنفسه، ويتكبر، وحتى يزداد اجتهاداً في العبادة.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٦٤٩٠): قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا الْحَدِيثُ جَامِعٌ لِمَعَانِي الْحَيْرِ؛ لِأَنَّ السَّمَرَ لَا يَكُونُ بِحَالٍ تَتَعَلَّقُ بِالَّذِينَ مِنْ عِبَادَةِ رَبِّهِ مُجْتَهِدًا فِيهَا إِلَّا وَجَدَ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ، فَمَتَى طَلَبْتَ نَفْسَهُ اللَّحَاقَ بِهِ؛ اسْتَقْصَرَ حَالُهُ، فَيَكُونُ أَبَدًا فِي زِيَادَةِ تَقَرُّبِهِ مِنْ رَبِّهِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى حَالٍ خَسِيسَةٍ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَجَدَ مِنْ أَهْلِهَا مَنْ هُوَ أَحْسُّ حَالًا مِنْهُ، فَإِذَا تَفَكَّرَ فِي ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّ نِعْمَةَ اللَّهِ وَصَلَتْ إِلَيْهِ دُونَ كَثِيرٍ مِمَّنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ أَوْجَبَهُ، فَيُلْزِمُ نَفْسَهُ الشُّكْرَ، فَيَعْظُمُ اغْتِبَاطُهُ بِذَلِكَ فِي مَعَادِهِ.

قال: وَقَالَ غَيْرُهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَوَاءُ الدَّاءِ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذَا نَظَرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يُؤَثَّرَ ذَلِكَ فِيهِ حَسَدًا، وَدَوَائِهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى الشُّكْرِ. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٦٤٩٠)، ومسلم (٢٩٦٣) (٩). واللفظ لمسلم، وأما لفظ البخاري: «إذا نظر أحدكم

١٤٣٨ - وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

قال الصنعاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "سبل السلام" (٤/١٩٧٦-١٩٧٧): قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْبِرُّ يَكُونُ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ، وَبِمَعْنَى الصَّدَقَةِ، وَبِمَعْنَى اللُّطْفِ، وَالْمَبَرَّةِ، وَحُسْنِ الصُّحْبَةِ وَالْعِشْرَةِ، وَبِمَعْنَى الطَّاعَةِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ هِيَ مَجَامِعُ حُسْنِ الْخُلُقِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ: «وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»، أَيُّ: تَحَرَّكَ الْخَاطِرُ فِي صَدْرِكَ، وَتَرَدَّدَتْ هَلْ تَفْعَلُهُ لِكَوْنِهِ لَا لَوْمَ فِيهِ، أَوْ تَتْرَكُهُ خَشْيَةَ اللَّوْمِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمِنْ النَّاسِ لَوْ فَعَلْتَهُ، فَلَمْ يَنْشَرْخ بِهِ الصَّدْرُ، وَلَا حَصَلَتْ الطَّمَأْنِينَةُ بِفِعْلِهِ؛ خَوْفَ كَوْنِهِ ذَنْبًا، وَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي تَرْكُ مَا تُرَدَّدُ فِي إِبَاحَتِهِ، وَفِي مَعْنَاهُ حَدِيثُ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَّا مَا لَا يَرِيْبُكَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ لِلنَّفْسِ إِدْرَاكًا لِمَا لَا يَحِلُّ فِعْلُهُ وَزَاجِرًا عَنْ فِعْلِهِ اهـ.

١٤٣٩ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخِرِ، حَتَّى تَحْتَاطُوا بِالنَّاسِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ^(٣).

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تناجي اثنان دون ثالث.

قال الصنعاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "سبل السلام": فِيهِ النَّهْيُ عَنْ تَنَاجِيِ الْإِثْنَيْنِ إِذَا كَانَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ، إِلَّا إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ لِإِتِّفَاعِ الْعِلَّةِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّهُ يُحْزِنُهُ انْفِرَادُهُ، وَإِيَّاهُمْ أَنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٢٥٥٣).

مَنْ لَا يُؤْهِلُ لِلْسَّرِّ، أَوْ يُؤْهِمُهُ أَنَّ الْخَوْضَ مِنْ أَجْلِهِ، وَدَلَّتِ الْعِلَّةُ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً فَلَا تَهَيَّ عَنْ انْفِرَادِ اثْنَيْنِ بِالسُّنَاجَةِ؛ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ، وَظَاهِرُهُ عَامٌّ لِجَمِيعِ الْأَحْوَالِ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ، وَمَالِكٌ، وَجَاهِيْرُ الْعُلَمَاءِ. اهـ

١٤٤٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الآداب المستفادة من الحديث

قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٢١٧٧): هَذَا النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ؛ فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ مُبَاحٍ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهِ، لِصَلَاةٍ، أَوْ غَيْرِهَا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ إِقَامَتُهُ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَنَا اسْتَشْنَوْا مِنْهُ مَا إِذَا أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتِي فِيهِ، أَوْ يَقْرَأُ قُرْآنًا، أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. اهـ

كذا قال، ولا دليل لهم على الاستثناء المذكور.

وفي «صحيح مسلم» (٢١٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

قال النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٢١٧٩): قَالَ أَصْحَابُنَا: هَذَا الْحَدِيثُ فِيْمَنْ جَلَسَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِصَلَاةٍ مَثَلًا، ثُمَّ فَارَقَهُ لِيَعُودَ، بِأَنْ فَارَقَهُ لِيَتَوَضَّأَ، أَوْ يَقْضِيَ شُغْلًا يَسِيرًا، ثُمَّ يَعُودُ؛ لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ، بَلْ إِذَا رَجَعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ قَعَدَ فِيهِ غَيْرُهُ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ، وَعَلَى الْقَاعِدِ أَنْ يُفَارِقَهُ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ قَعَدَ فِيهِ مُفَارَقَتُهُ إِذَا رَجَعَ الْأَوَّلُ، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هَذَا مُسْتَحَبٌّ، وَلَا يَجِبُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ، وَيَبْزُكُ فِيهِ سَجْدَةً وَنَحْوَهَا أَمْ لَا، فَهَذَا أَحَقُّ بِهِ فِي الْحَالَيْنِ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنَّمَا يَكُونُ

أَحَقُّ بِهِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ وَحُدُودَ دُونِ غَيْرِهَا. اهـ

وأما حجز مكان من المسجد دون الجلوس فيه؛ فهذا من البدع والمحدثات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٨٩/٢٢): وأما ما يفعله كثير من الناس من تقديم مفارش إلى المسجد يوم الجمعة، أو غيرها قبل ذهابهم إلى المسجد؛ فهذا منهى عنه باتفاق المسلمين، بل محرم. اهـ، وانظر: "الفتاوى" (١٩٣-١٩٠/٢٢).

١٤٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم لعق الأصابع عند الفراغ من الطعام.

❁ في حديث الباب الأمر بلعق الأصابع، وفي "صحيح مسلم" (٢٠٣٣)، عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بلعق الأصابع والصفحة، وقال: «إنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة»، وفي الباب أحاديث أخرى في "الصحيحين" وغيرها، وهذا على سبيل الاستحباب عند الجمهور؛ لأنه أدب وإرشاد لما فيه البركة.

❁ وذهب ابن حزم إلى وجوب ذلك كما في "المحلى" (١٠٣٦)، وهو ظاهر اختيار الصنعاني رحمه الله في "السبل".

١٤٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي» ^(٢).

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الابتداء بالسلام.

دَلَّ حديث الباب على أنه يُسْتَحَبُّ للصغير أن يبدأ السلام على الكبير، وكذا المار على القاعد، والقليل على الكثير، والراكب على الماشي، وهذا على سبيل الاستحباب.

ويجوز أن يحصل العكس؛ لحديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ: «أُولَاهُمَا بِاللَّهِ تَعَالَى» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٩٤)، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ» لَشَيْخِنَا الْوَادِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٣١)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٠). وَلَيْسَ عِنْدَهُ «الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ» وَفِي مَكَانِهَا الرِّوَايَةُ

١٤٤٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلَّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابَيْهَقِيُّ ^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث دلالة على أن رد السلام فرض على الكفاية، وقد تقدم ذكر المسألة في أحكام الحديث الأول.

١٤٤٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصِيْقِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٢).

الأحكام المستفادة من الحديث

تقدم هذا الحديث في [باب الجزية والهدنة]، وتقدم ذكر مباحث الحديث هنالك.

(١) حسن لغیره. الحديث لم يخرجہ أحمد، وأخرجه أبوداود (٥٢١٠)، والبيهقي (٤٩/٩)، وفي إسناده سعيد ابن خالد الخزاعي وهو ضعيف.

وله شاهد من مراسيل زيد بن اسلم: أخرجه مالك في «الموطأ» عنه عن النبي ﷺ بلفظ: «يسلم الراكب على الماشي وإذا سلم من القوم أحد أجزأ عنهم». انظر: «الموطأ» (٩٥٩/٢).

وله شاهد من حديث الحسن بن علي: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٧٣٠) وفي إسناده عمر بن حفص الرقاشي لم أعرفه إلا أن يكون تصحيف عن عمرو بن حفص وهو ابن ربال الرقاشي فهو ثقة، وفي إسناده كثير بن يحيى، قال الهيثمي في «المجمع» (٣٥/٨): ضعيف.

قلت: وجدت ترجمة لهذا الاسم في «الميزان» و«اللسان»، فيها أنه روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وعبد الله ابن أحمد وقال أبو حاتم محله الصدق، وقال أبو زرعة: صدوق، فهذا حسن الحديث على أقل أحواله؛ فإن يكن هو الذي في السند فلا إشكال، وإلا فلا اعتماد على ما قال الهيثمي.

والحديث حسن إن شاء الله بهذه الطرق، والله أعلم. وقد حسنه العلامة الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الإرواء» (٧٧٨)، و«الصحيحة» (١٤١٢).

١٤٤٥ - وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُم». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

تقدمت بعض أحكام العطاس عند ذكر الأحكام المستفادة من الحديث الأول، ونذكر ههنا مسألتين ملحقتين.

مسألة [١]: إذا عطس اليهودي، فهل يشمت إذا حمد الله؟

ثبت من حديث أبي موسى عند أبي داود (٥٠٣٨) وغيره، أَنَّ اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول لهم: يرحمكم الله. فكان يقول لهم: «يهدىكم الله ويصلح بالكم»، وهذا الحديث في «الصحيح المسند» لشيخنا، ووالدنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله.

مسألة [٢]: إذا تكرر العطاس، فهل يكرر الحمد والتشميت؟

أخرج مسلم في «صحيحه» (٢٩٩٣) عن سلمة بن الأكوع أنه سمع النبي ﷺ، وعطس عنده رجل، فقال له: «يرحمك الله»، ثم عطس أخرى، فقال النبي ﷺ: «الرجل مزكوم». ففي هذا الحديث أَنَّ النبي ﷺ عَلِمَ أنه مزكوم؛ فترك تشميته في الثانية، وعليه فإذا عَرَفَ الرجل أَنَّ أخاه مزكوم فلا يلزمه أن يكرر التشميت.

❖ وقد قال جماعة من الفقهاء: إنه يشمته ثلاثاً، ثم يترك، وجاء في ذلك حديث مرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «شمت أخاك ثلاثاً، فما زاد فهو زكام» أخرجه أبو داود (٥٠٣٤)، والراجح وقفه على أبي هريرة.

وجاء مرسل من مراسيل أبي بكر بن حزم أخرجه مالك في «الموطأ» (٩٦٥ / ٢). وصحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٩٠ / ٨) أَنَّ رجلاً عطس عنده

فشمته، ثم عطس، فشمته، ثم عاد في الثالثة، فقال: إنك مضمونك.

وأثر ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما يمكن حمله على أنه يعلم منه الزكام بعد ذلك، فلو علم مرضه في الثانية؛ لم يلزم التشميت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فلا معارضة في ذلك، وأما العاطس فعليه أن يكرر الحمد؛ لعموم الحديث، والله أعلم. «الفتح» (٦٢٢٢).

١٤٤٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الشرب قائماً.

ذهب الجمهور من أهل العلم إلى الجواز مع كراهة ذلك؛ جمعاً بين الأدلة، ففي «الصحيحين» عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم شَرِبَ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ. ^(٢) وفي «البخاري» (٥٦٧١) عن علي رضي الله عنه أَنَّهُ شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَفْعَلُ. فجمع أصحاب هذا القول بين الأدلة بذلك.

وذهب ابن حزم، والشوكاني، والألباني إلى تحريم ذلك؛ تقدماً لأدلة المنع؛ لأنها قولية، وهي مقدمة عندهم على الأدلة الفعلية؛ لوجود الاحتمالات فيها. والصحيح قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: «الفتح» (٥٦١٥).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٠٢٦). وعنده زيادة: «فمن نسي فليستقيء» وفي إسناده عمر بن حمزة وقد ضعفه جماعة من الأئمة، وهذا الحديث مما أنكر عليه كما في «الميزان».

والحديث له شواهد بدون الزيادة «فمن نسي فليستقيء» فهذه الزيادة منكورة، ومن شواهد الحديث حديث أنس عند مسلم (٢٠٢٤) أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا وَعِنْدَهُ (٢٠٢٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا وَفِي «الميزان» (٥٢٧٧).

١٤٤٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّيْءِ، وَلْتَكُنِ الْيَمْنَى أَوْلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: ابتداء الانتعال باليمين.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٥٨٥٦): قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: مَنْ بَدَأَ بِالِانْتِعَالِ فِي الْيُسْرَى أَسَاءَ؛ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَلَكِنْ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ نَعْلِهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْزِعَ النَّعْلَ مِنَ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَبْدَأَ بِالْيَمْنَى، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ مَا إِذَا لَبَسَهُمَا مَعًا فَبَدَأَ بِالْيُسْرَى؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهُمَا ثُمَّ يَلْبَسَهُمَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَأْمُورِ بِهِ؛ إِذْ قَدْ فَاتَ مَحَلَّهُ. وَنَقَلَ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ لِلِاسْتِحْبَابِ. اهـ

١٤٤٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْشِ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَلْيُنْعِلْهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُخْلَعَهُمَا جَمِيعًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: المشي في نعل واحدة.

تقدم حديث الباب في النهي عن ذلك، وفي مسلم (٢٠٩٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا انْقَطَعَ شَيْءٌ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْشِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَصْلَحَهَا»، وبنحوه عنده (٢٠٩٩)، عن جابر رضي الله عنه.

قال النووي رحمته الله (٢٠٩٧): قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَسَبَبُهُ أَنَّ ذَلِكَ تَشْوِيهِ، وَمِثْلُهُ، وَمُخَالَفَةُ اللَّوْقَارِ؛ وَلِأَنَّ الْمُتَعَلَّةَ تَصِيرُ أَرْفَعُ مِنَ الْآخَرَى؛ فَيَعْسُرُ مَشْيُهُ، وَرَبِّهَا كَانَ سَبَبًا لِلْعَثَارِ.

(١) أخرجه البخاري (٥٨٥٦)، ومسلم (٢٠٩٧). واللفظ للبخاري، ليس عند مسلم «ولتكن اليمنى ...»

قال: وهذا مجمع على استحبابه، وعلى أنه ليس بواجب. اهـ بتصرف يسير.

قلت: ومن العلل التي ذكروها في النهي أنها مشية الشيطان، وهذه العلة قد جاء فيها حديث صحيح، فقد أخرج الطحاوي رحمته الله في «مشكل الآثار» (١٣٥٨) بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلّى الله عليه وآله نهى عن المشي في النعل الواحدة، وقال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَمْشِي بِالنَّعْلِ الْوَاحِدَةِ»، وقد صححه العلامة الألباني رحمته الله في «الصحيحة» (٣٤٨).

١٤٤٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم إسبال الإزار؟

في الحديث تحريم إسبال الإزار خيلاءً، ويحرم إسباله على الصحيح، وإن لم يقصد الخيلاء؛ لأنه ذريعة إليه، فقد روى أبو داود (٤٠٨٤)، من حديث جابر بن سليم رضي الله عنه، أن النبي صلّى الله عليه وآله قال له: «إِيَّاكَ وَإِسْبَالَ الْإِزَارِ؛ فَإِنَّ إِسْبَالَ الْإِزَارِ مِنَ الْخِيَلَةِ»، وتقدم ذكر هذه المسألة مع بيان حكمها في [باب اللباس من كتاب الصلاة].

١٤٥٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

المسائل والآداب المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الأكل والشرب بالشمال؟

دلّ الحديث المذكور على تحريم ذلك، وقد تقدم ذكر المسألة في [باب الوليمة من كتاب النكاح].

١٤٥١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ، وَاشْرَبْ، وَابْسُسْ، وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَحِيلَةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث تحريم الإسراف، والمخيلة في أكل الإنسان، وشربه، وهذا من شكر نعمة الله؛ فعلى الإنسان أن يشكر نعمة الله بطاعته.

وأما الإسراف والمخيلة فهي من كفران النعمة، قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، والإسراف هو مجاوزة الحد الشرعي.

بَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ

قال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (١٩١٩/٤): البرُّ: بِكَسْرِ الْمُوحَّدة، هُوَ التَّوَسُّعُ فِي فِعْلِ الْحَيْرِ. وَالْبَرُّ بِفَتْحِهَا: التَّوَسُّعُ فِي الْحَيْرَاتِ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالصَّلَةُ بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهملة مَصْدَرٌ وَصَلَهُ كَوَعَدُهُ عِدَّةً. فِي "النَّهَائَةِ": تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ صِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْأَقْرَبِينَ مِنْ ذَوِي النَّسَبِ وَالْأَصْهَارِ، وَالتَّعَطُّفُ عَلَيْهِمْ، وَالرَّفْقُ بِهِمْ، وَالرَّعَايَةُ لِأَحْوَالِهِمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَعَدَّوْا وَأَسَاءُوا، وَضِدُّ ذَلِكَ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ اهـ.

١٤٥٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَاطَ لَهُ^(١) فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ^(٢) لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.^(٣)

١٤٥٣ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»، يَعْنِي قَاطِعَ رَحِمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٤)

المسائل والآداب المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: معنى قوله ﷺ: «يُنْسَأُ لَهُ فِي أَثَرِهِ».

قيل: معناه أن يبارك له في عمره، فيوفقه الله تعالى إلى فعل الطاعات، فيصير كمن طال عمره.

وقيل: هو على ظاهره، وهو أن الصلة سبب في زيادة العمر، وكل ذلك مكتوب في اللوح المحفوظ، فقد كتب فيه أن فلاناً سيصل رحمه، وسيكون أجله في وقت كذا، ويؤيد صحة هذا التفسير حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند أحمد (١٥٩/٦)، وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا رحمه الله

(١) في (أ) و(ب): (عليه) والمثبت يوافق رواية البخاري.

(٢) أي: يؤخر أجله.

برقم (١٦٢٩)، أَنَّ النبي ﷺ قال: «وصلة الرحم، وحسن الخلق، وحسن الجوار يعمران الديار، ويزيدان في الأعمار».

وتغيير العمر يحصل في الصحف التي مع الملائكة، وأما اللوح المحفوظ فقد كتب فيه كل ما هو كائن إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]. انظر: «الفتح» (٥٩٨٥).

مسألة [٢]: ضابط الرحم.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٥٩٨٢): بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الحَاءِ الْمُهِمَلَةِ، يُطْلَقُ عَلَى الْأَقَارِبِ، وَهُمْ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ نَسَبٌ، سَوَاءٌ كَانَ يَرْتُهُ أَمْ لَا، سَوَاءٌ كَانَ ذَا مَحْرَمٍ أَمْ لَا. وَقِيلَ: هُمْ الْمَحَارِمُ فَقَطْ. وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَرْجَحُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي يَسْتَلْزِمُ خُرُوجَ أَوْلَادِ الْأَعْمَامِ وَأَوْلَادِ الْأَخْوَالِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. اهـ.

قلت: ويؤيد ما رجحه الحافظ ما أخرجه مسلم (٢٠٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] دعا رسول الله ﷺ قريشاً، فاجتمعوا، فعَمَّ وخصَّ، إلى أن قال: «يا فاطمة أنقذي نفسك من النار؛ فإني لا أملك لكم من الله شيئاً، غير أنَّ لكم رحمًا سألها ببلاها»، وأصله في «البخاري» (٤٧٧١)، بدون الزيادة التي في آخره. وفي «مستدرك الحاكم» (٨٩/١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النبي ﷺ قال: «اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم؛ فإنه لا بُدَّ لنسب إذا وُصِلَتْ وإن كانت بعيدة، ولا قُرْبَ لها إذا قُطِعَتْ وإن كانت قريبة»، وهو في «الصحيح المسند» (٦٢٧) لشيخنا الوادعي رحمه الله.

مسألة [٣]: تحريم قطيعة الرحم.

دَلَّ الحديث الثاني على أَنَّ قطيعة الرحم محرمة، وأنه سبب لعدم دخول الجنة -والعياذ بالله-، والمقصود به في حق المؤمن: لا يدخلها دخولاً أولياً، وقد جاء في الحديث الآخر: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ وَصَلَكَ وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكَ قَطَعْتُهُ» أخرجه البخاري (٥٩٨٨)، ومسلم

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٥٩٨٩): قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الرَّحِمُ الَّتِي تُوصَلُ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ، فَالْعَامَّةُ رَحِمُ الدِّينِ، وَتَجِبُ مُوَاصَلَتُهَا بِالتَّوَادُّدِ، وَالتَّنَاصُحِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِنْصَافِ، وَالْيَقَامِ بِالْحُقُوقِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسْتَحَبَّةِ، وَأَمَّا الرَّحِمُ الْخَاصَّةُ فَتَزِيدُ لِلنَّفَقَةِ عَلَى الْقَرِيبِ، وَتَقْضِي أَحْوَالَهُمْ، وَالتَّغَاوُلَ عَنْ زَلَّاتِهِمْ، وَتَتَفَاوَتُ مَرَاتِبُ اسْتِحْقَاقِهِمْ فِي ذَلِكَ. اهـ

قلت: ويدل على ذلك حديث جابر في «صحيح مسلم» (٩٩٧)، مرفوعاً: «أبدأ بنفسك فتصدق عليها؛ فإن فضل شيء فلاهلك؛ فإن فضل شيء فلذي قرابتك»، وكذلك حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه المتقدم في (النفقات)، وفيه: «ثم أدناك أدناك».

قال الحافظ رحمته الله: وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: تَكُونُ صَلَاةُ الرَّحِمِ بِالْمَالِ، وَبِالْعَوْنِ عَلَى الْحَاجَةِ، وَبِدْفَعِ الضَّرَرِ، وَبِطَلَاقَةِ الْوَجْهِ، وَبِالدُّعَاءِ. وَالْمَعْنَى الْجَامِعُ إِیْصَالُ مَا أُمَكَّنَ مِنَ الْخَيْرِ، وَدَفْعُ مَا أُمَكَّنَ مِنَ الشَّرِّ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَسْتَمِرُّ إِذَا كَانَ أَهْلُ الرَّحِمِ أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ؛ فَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا أَوْ فُجَّارًا فَمَقَاطَعَتُهُمْ فِي اللَّهِ هِيَ صَلَاتُهُمْ، بِشَرْطِ بَذْلِ الْجُحْدِ فِي وَعْظِهِمْ، ثُمَّ إِعْلَامُهُمْ إِذَا أَصْرُوا أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ تَخَلُّفِهِمْ عَنِ الْحَقِّ، وَلَا يَسْقُطُ مَعَ ذَلِكَ صَلَاتُهُمْ بِالدُّعَاءِ لَهُمْ بِظَهْرِ الْغَيْبِ أَنْ يَعُودُوا إِلَى الطَّرِيقِ الْمُثَلَّى. اهـ

قال النووي رحمته الله (١١٣/١٦): قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَلَا خِلَافَ أَنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ وَاجِبَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَقَطِيعَتُهَا مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ. قَالَ: وَالْأَحَادِيثُ فِي الْبَابِ تَشْهَدُ لِهَذَا، وَلَكِنَّ الصَّلَاةَ دَرَجَاتٌ بَعْضُهَا أَرْفَعُ مِنْ بَعْضٍ، وَأَدْنَاهَا تَرَكَ الْمُهَاجِرَةَ، وَصَلَاتُهَا بِالْكَلَامِ وَلَوْ بِالسَّلَامِ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْقُدْرَةِ وَالْحَاجَةِ، فَمِنْهَا وَاجِبٌ، وَمِنْهَا مُسْتَحَبٌّ، وَلَوْ وَصَلَ بَعْضُ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَصِلْ غَايَتَهَا لَا يُسَمَّى قَاطِعًا، وَلَوْ قَصَرَ عَمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي لَهُ لَا يُسَمَّى وَاصِلًا. اهـ

قال المناوي رحمته الله في «فيض القدير» (٩٩٦٢): وقد ورد الحث فيها لا يُحصى من الأخبار

والأحوال، والأزمنة، والواجب منها ما يعد به في العرف واصلاً، وما زاد تفضل ومكرمة. انتهى المراد.

قال أبو عبدالله وفقه الله: الذي يظهر أن القطيعة تحصل بترك ما هو واجب عليه فيهم بدون عذر، والله أعلم.

١٤٥٤ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

في هذا الحديث تحريم عقوق الأمهات، وعقوق الوالدين من كبائر الذنوب، كما عدّ ذلك رسول الله ﷺ كما في حديث أبي بكرة، وأنس رضي الله عنهما، أخرجهما الشيخان.

وفي الحديث تحريم وأد البنات، وذلك صنيع الجاهلية الذين كانوا يدفنون البنات وهنّ أحياء؛ مخافة العار.

ومعنى قوله في الحديث: «وَمَنْعًا وَهَاتِ»، أي: يمنع ما يجب عليه، ويطلب ما لا يستحق طلبه.

ومعنى قوله: «وَكْرِهَ لَكُمْ»، أي: كراهة تحريم، قال تعالى بعد أن ذكر عدداً من كبائر الذنوب: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وقوله: «قِيلَ وَقَالَ» المراد به نقل الكلام بدون تثبت، وكذا الغيبة، والنميمة، قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

وقوله: «وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ» يشمل سؤال المال، ويشمل سؤال التعنت، وسؤال ما لا يجوز أن يسأل عنه.

وقوله: «وإِضَاعَةُ الْمَالِ» هو صرفه في غير وجه شرعي بغير حق، وفي «البخاري» (٣١١٨)، من حديث خولة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَنَا يَتَخَوِّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بغير حقٍّ؛ فلهُم النار يوم القيامة».

١٤٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «رِضَا اللَّهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطُ اللَّهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث أَنَّ إِرْضَاءَ الْوَالِدَيْنِ سَبَبٌ لِإِرْضَاءِ اللَّهِ، وَأَنَّ سَخَطَ الْوَالِدَيْنِ سَبَبٌ لِسَخَطِ اللَّهِ، والأدلة تبلغ التواتر في طاعة الوالدين، وتحريم عقوقهم، بل قد قرن الله حقها بحقه سبحانه وتعالى في أكثر من آية من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

١٤٥٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِجَارِهِ (أَوْ لِأَخِيهِ) مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ إِيمَانَ الْمُؤْمِنِ لَا يَكُونُ كَامِلًا حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَلَا سِيَّما فِي أُمُورِ الدِّينِ؛ فَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُحِبَّ لِنَفْسِهِ الْاِسْتِقَامَةَ وَلَا يُحِبَّ ذَلِكَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَيَشْمَلُ الْحَدِيثُ أَيْضًا أُمُورَ الدُّنْيَا، وَقَدْ قَالَ رَبُّنَا جَلَّ وَعَلَا فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: ﴿تِلْكَ أَلْدَارُ الْأُخْرَىٰ فَعَلُّهَا لِلَّذِينَ لَا يَرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣]، وَلَا

(١) ضعيف. أخرجه الترمذي (١٨٩٩)، وابن حبان (٤٢٩)، والحاكم (١٥١-١٥٢)، وفي إسناده عطاء العامري وهو مجهول، واختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي وقفه، والموقوف أيضًا فيه الرجل المذكور، وجاء هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ: «طاعة الله طاعة الوالد، ومعصية الله معصية الوالد» أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٢٧٦) وفي إسناده أحمد بن إبراهيم بن كيسان الثقفي وإسماعيل بن

يُحْصَلُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَنْقِي الْإِنْسَانُ قَلْبَهُ مِنَ الْحَسَدِ، وَالْحَقْدِ، وَالْبَغْضَاءِ، وَيَسْتَعِينُ بِرَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى ذَلِكَ.

١٤٥٧ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «[ثُمَّ] أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «[ثُمَّ] أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

أَعْظَمُ ذَنْبٍ يُعْصَى اللَّهُ بِهِ هُوَ الشَّرْكُ بِاللَّهِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ لُقْمَانَ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَمِنَ الذُّنُوبِ الْعَظِيمَةِ قَتْلُ الْوَلَدِ خَشْيَةَ الْفَقْرِ، وَالزَّوْنِ بِحَلِيلَةِ الْجَارِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَكُمْ تَنْزِفُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنْ قُلْتُمْ كَانَ خَطَاكُمُ كَبِيرًا * وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣١-٣٢].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ يَزْنِيَ الرَّجُلُ بَعِشْرَ نِسْوَةِ أَيْسَرٍ مِنْ أَنْ يَزْنِيَ بِامْرَأَةِ جَارِهِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨/٦)، مِنْ حَدِيثِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

١٤٥٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»، قِيلَ: وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِظَمُ ذَنْبٍ مِنْ يَشْتَمُ وَالِدَيْهِ، وَيَسِبُّهُمَا، وَيَلْعَنُهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْكَبَائِرِ

أَنْ يَكُونَ سَبِّاً فِي سَبِّ وَالِدَيْهِ، وَلَعْنُهَا، فَكَيْفَ بِحَالٍ مِنْ يَبَاشِرُ السَّبَّ، وَاللَّعْنَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وهذا الحديث فيه شبه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]؛ فالحديث مع الآية أصلٌ في سدِّ الذرائع، وبالله التوفيق.

١٤٥٩ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ: يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هجر المسلم.

دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى تَحْرِيمِ هَجْرِ الْمُسْلِمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ سَبَبُ ذَلِكَ تَحْرِيشَاتٍ مِنَ الشَّيْطَانِ مَعَ صَلَاحِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي دِينِهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُبْتَدِعًا، أَوْ فَاسِقًا مُجَاهِرًا بِالْكَبَائِرِ؛ فَيَجُوزُ هَجْرُهُ لِلَّهِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي عَثْمَانَ إِسْمَاعِيلَ الصَّابُونِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ "عَقِيدَةُ السَّلَفِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ" (ص ٢٩٨): وَيَبْغِضُونَ أَهْلَ الْبِدْعِ الَّذِينَ أَحْدَثُوا فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَجْبُونَهُمْ وَلَا يَصْحَبُونَهُمْ، وَلَا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ، وَلَا يَجَالِسُونَهُمْ، وَلَا يَجَادِلُونَهُمْ فِي الدِّينِ، وَلَا يَنْظُرُونَهُمْ، وَيُرُونَ صَوْنَ أَذَانِهِمْ عَنْ سَمَاعِ أَبَاطِيلِهِمْ الَّتِي إِذَا مَرَّتْ بِالْأَذَانِ، وَقَرَّتْ فِي الْقُلُوبِ ضَرَّتْ، وَجَرَّتْ إِلَيْهَا مِنَ الْوَسَاوِسِ وَالْخَطَرَاتِ الْفَاسِدَةِ مَا جَرَّتْ، وَفِيهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]. اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْفَتْحِ" (٦٠٧٧) فِي بَيَانِ ضَابِطِ التَّهَاجُرِ الْمَحْرَمِ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ هُنَا مَقَامَيْنِ أَعْلَى وَأَدْنَى، فَلَا عَلَى اجْتِنَابِ الْإِعْرَاضِ جُمْلَةً، فَيَبْذُلُ السَّلَامَ، وَالْكَلامَ، وَالْمُؤَادَّةَ بِكُلِّ طَرِيقٍ، وَالْأَدْنَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى السَّلَامِ دُونَ غَيْرِهِ، وَالْوَعِيدُ الشَّدِيدُ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ يَتْرُكُ الْمَقَامَ

الْأَذَى، وَأَمَّا الْأَعْلَى فَمَنْ تَرَكَهُ مِنَ الْأَجَانِبِ فَلَا يَلْحَقُهُ اللَّوْمُ، بِخِلَافِ الْأَقَارِبِ؛ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ. اهـ

وَقَالَ أَيْضًا (٦٠٧٧): قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُجُوزُ الْهِجْرَانُ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا لِمَنْ خَافَ مِنْ مُكَالَمَتِهِ مَا يُفْسِدُ عَلَيْهِ دِينَهُ، أَوْ يَدْخُلُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دُنْيَاهُ مَضْرَّةً؛ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ جَازًا، وَرَبَّ هَجْرٍ جَمِيلٍ خَيْرٌ مِنْ مُحَالَطَةِ مُؤْذِيَةٍ. اهـ

مسألة [٢]: متى يخرج المتهاجران من الهجر؟

أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٠ / ٤)، مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ؛ فَإِنِهَا نَاكِبَانِ عَنِ الْحَقِّ مَا دَامَا عَلَى صِرَامِهِمَا، وَأَوَّلُهُمَا فِتْنًا يَكُونُ سَبْقُهُ بِالْفِيءِ كَفَارَةً لَهُ، وَإِنْ سَلِمَ فَلَمْ يَقْبَلْ، وَرَدَّ عَلَيْهِ سَلَامُهُ؛ رَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَرَدَّ عَلَى الْآخَرِ الشَّيْطَانُ، وَإِنْ مَاتَا عَلَى صِرَامِهِمَا لَمْ يَدْخُلَا الْجَنَّةَ جَمِيعًا أَبَدًا»، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ» لِشَيْخِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِرَقْمِ (١١٨٦).

فَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ حَدِيثِ الْبَابِ: «وَاخِرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»؛ فِيهِمَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ مِنْهُمَا يَخْرُجُ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

١٤٦٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦٠٢١): قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: يُطْلَقُ اسْمُ الْمَعْرُوفِ عَلَى مَا عُرِفَ بِأَدْلَةِ الشَّرْعِ أَنَّهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ، سِوَاءِ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَمْ لَا؟ قَالَ: وَالْمُرَادُ بِالصَّدَقَةِ الثَّوَابُ؛ فَإِنْ قَارَنْتَهُ النِّيَّةَ أُجِرَ صَاحِبُهُ جِزْمًا وَإِلَّا فَفِيهِ اِحْتِمَالٌ. اهـ

١٤٦١ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلِقٍ»^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

قال النووي رحمته الله (٢٦٢٦): روي «طلق» على ثلاثة أوجه: إسكان اللام وكسرها، وطلاق بزيادة ياء، ومعناه: سهل منبسط. فيه الحث على فضل المعروف وما تيسر منه وإن قلَّ، حتى طلاقة الوجه عند اللقاء. اهـ

١٤٦٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

قال النووي رحمته الله (٢٦٢٥): في الحديث الوصية بالجار، وبيان عظم حقه، وفضيلة الإحسان إليه، وفي الحديث: «فأصبهم منه بمعروف»، أي: أعطهم منه شيئًا.

١٤٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.^(٣)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث فضيلة عظيمة لمن نفس عن أخيه المؤمن كربة من كُرب الدنيا، سواء كان بمال، أو إعانة ببدن، أو بمشاورة، أو ما أشبه ذلك، وفيه فضيلة أيضًا لمن يسر على المعسر بأن

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢٦).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢٥) (١٤٢٢).

ينظره، أو يوضع عنه المال، وذلك أيضًا من تنفيس الكربات.

وفيه فضيلة لمن ستر مسلمًا فلا ينشر عيبه، ولا يفضحه، وذلك فيما إذا لم يكن في ذلك ضرر بغيره. وفيه فضيلة التعاون على البر والتقوى، وأن ذلك سبب لمعونة الله للعبد.

١٤٦٤ - وَعَنِ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

قال النووي رحمته الله (١٨٩٣): فِيهِ: فَضِيلَةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْخَيْرِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، وَالْمُسَاعَدَةُ لِفَاعِلِهِ، وَفِيهِ: فَضِيلَةُ تَعْلِيمِ الْعِلْمِ، وَوُضَائِفُ الْعِبَادَاتِ، لَا سِيَّمَا لِمَنْ يَعْمَلُ بِهَا مِنَ الْمُتَعَبِّدِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَالْمُرَادُ بِمِثْلِ أَجْرِ فَاعِلِهِ: أَنَّ لَهُ ثَوَابًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ كَمَا أَنَّ لِفَاعِلِهِ ثَوَابًا، وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ ثَوَابَهَا سَوَاءً أَمْ لَا.

١٤٦٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.^(٢)

الآداب المستفادة من الحديث

في الحديث دلالة على أن المسلم ينبغي له إذا استعاذ إنسان بالله أن يعيده مما استعاذ منه، وإذا سأله إنسان بالله أن يعطيه، وذلك حيث لا مشقة عليه.

وكذلك على الإنسان أن يكافئ من صنع إليه المعروف بمعروف مثله، أو بالدعاء، وفي الحديث الآخر: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، أخرجه أبو داود (٤٨١١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بإسناد صحيح.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٨٩٣).

(٢) صحيح. أخرجه السهقي (١٩٩/٤)، وهم عند أبي داود (١٦٧٢)، والنسائي (٨٢/٥)، وإسناده

بَابُ الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ

الزهد: أحسن تعريف له تعريف شيخ الإسلام: (هو ترك ما لا ينفع في الآخرة).

والورع: هو ترك ما يُخشى ضرره في الآخرة.

انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/٢١، ٥١١-٥١٢)، "الفوائد" (١١٨).

١٤٦٦ - عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى النَّعْمَانُ بِأُصْبُعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ -: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

أورد الحافظ رحمته الله هذا الحديث في هذا الباب من أجل قوله: «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ».

وهذا الحديث أصل من أصول التورع، ويشبهه حديث: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»؛ فَإِنَّ مَنْ اسْتَهَانَ بِالشُّبُهَاتِ جَرَّهَ ذَلِكَ إِلَى الْحَرَامِ، وَمَنْ ابْتَعَدَ مِنَ الشُّبُهَاتِ سَلِمَ مِنَ الْحَرَامِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ.

والحديث له فوائد عظيمة، وشرحها يطول، وإنما ألحنا إلى الشاهد منه لهذا الباب، والله

أعلم.

١٤٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رِضِي، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث ذمٌ لمن جعل الدنيا همّه، وجعلها غاية مقصودة، وذمٌ لمن قدمها على طاعة الله؛ فإنها تذله ويصير عبداً لها، تُدَلِّله الدنيا والشیطان كما يشاء، فمن صرف عبادة لغير الله لينال بها دنيا؛ فقد أشرك، قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥-١٦].

قال الصنعمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: واعلم أنَّ المذموم من الدنيا كل ما يبعد العبد عن الله تعالى، ويشغله عن واجب طاعته وعبادته، لا ما يعينه على الأعمال الصالحة؛ فإنه غير مذموم، وقد يتعين طلبه ويجب عليه تحصيله. اهـ

١٤٦٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أُمْسَيْتَ فَلَا تَتَّظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَتَّظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث إشارة إلى الزهد في الدنيا، وأخذ البلغة منها، والكفاف، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفر، فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه المحل، قال تعالى: ﴿يَقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الدُّنْيَا مَتَعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

١٤٦٩- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث تحريم التشبه بالكافرين فيما هو من خصائصهم كأعيادهم، وعباداتهم، وزيهم، فمن فعل ذلك مُفَضَّلًا هديهم على هدي رسول الله ﷺ؛ فقد كفر، وإلا فهو عاصي بفعله ذلك، ويكون قولهم: «فهو منهم»، أي: في تلك الخصلة التي شابههم بها، والله أعلم.

١٤٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: «يَا عَلَّامُ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتْ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

قولُهُ: «احفظ الله يحفظك»، أي: احفظ الله بإقامة دينه يحفظك الله بتوفيقك للشبّات والاستقامة، ويحفظك الله من بلاء الدنيا والآخرة.

وقوله: «تجدّه تجاهك»، أي: تجدّه ناصرک، ومؤیدک فی أمور دنیاک وآخرتک.

وقوله: «إذا سألت فاسأل الله» يشمل الدعاء، ويشمل طلب المال والحاجة الدنيوية.

وهذا الحديث من جوامع الكلم، فألفاظه يسيرة، ومعانيه كثيرة واسعة، وانظر شرح الحافظ ابن رجب على هذا الحديث العظيم.

١٤٧١ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ، فَقَالَ: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيهَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث دلالة على أن من رغب عن الدنيا، وأقبل على العلم والعبادة أحبه الله، ومن زهد عما في أيدي الناس أحبه الناس، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فهناك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة تدل عليه.

١٤٧٢ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

دلَّ الحديث على أن من كان عابداً لله، مُتَّقِيّاً لربه سبحانه، غنياً في نفسه، وهو القنوع بما أعطاه الله كما في الحديث: «ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس»، أخرجه البخاري برقم (٦٤٤٦)، ومسلم برقم (١٠٥١)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والخفي هو المنقطع إلى الله في نيته وفي عبادته، ولا يحب الرياء والسمعة، وهو بعيد عنهما، فهذا الإنسان الذي جمع هذه الخصال محبوب عند ربه سبحانه وتعالى، نسأل الله عز وجل أن يجعلنا كذلك بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، وبالله التوفيق.

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٤١٠٢)، وفي إسناده خالد بن عمرو القرشي وهو كذاب وضاع، فهذا الإسناد تالف، فعجباً للحافظ كيف حسنه، وقد ذكر العلامة الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصححة» (٩٤٤) طرقاً لتحسين الحديث، وهي ما بين شديد الضعف أو غير محفوظ، وأحسنها مرسل عن مجاهد، وقيل عن النخعي، وقيل عن ربعي بن حراش، وقيل عن إبراهيم بن أدهم عن النبي ﷺ، اختلف الرواة فيه. وانظر: «جامع العلوم والحكم» (١٧٦/٢)، ومقارن، في الحديث، شرح إمامنا العلامة رحمته الله عليه.

١٤٧٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُسْلِمِ الْكَامِلِ الْإِسْلَامُ أَنْ يَدَعَ الْخَوْضَ فِي أُمُورٍ لَا تَغْنِيهِ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ، أَوْ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ الْخَاصَّةِ الَّتِي لَا يُجِبُونَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهَا غَيْرُهُمْ. وَالحديث وإن كان ضعيفاً فقد قال ربنا جل وعلا في كتابه الكريم: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ سُؤُوكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

١٤٧٤ - وَعَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

هذا الحديث فيه فائدة عظيمة في المحافظة على الصحة، وهو عدم إملاء المعدة بالطعام؛

(١) ضعيف معل بالإرسال. أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، من طريق قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقررة بن عبد الرحمن ضعيف، وقد خالفه الحفاظ والثقات فرووه عن الزهري عن علي بن الحسين عن رسول الله ﷺ، رواه كذلك مالك ويونس ومعمرو وإبراهيم بن سعد.

ورجح إرساله أحمد وابن معين والبخاري والدارقطني والترمذي. انظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٨٧-)، وقد ضعف الحديث العلامة الوادعي رحمه الله.

(٢) ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٣٨٠)، وأخرجه أيضاً النسائي في «الكبرى» (٦٧٦٩)، وأحمد (١٣٢/٤)، من طريق يحيى بن جابر الطائي عن المقدام بن معديكرب، وإسناده ضعيف؛ لانقطاعه، فإن يحيى روايته عن المقدام مرسله، قاله أبو حاتم ووافقه المزني والحافظ ابن حجر، وما جاء من تصريح بالسماع عند أحمد

فإن إملأها بالطعام يسبب التخمّة، والأمراض، وسوء الهضم، ويوجب الخمول والكسل.
وكذلك فإن الشبعان أقرب إلى المعصية من الجائع؛ فإن قلة الأكل تسبب رقة القلب،
وانكسار النفس، وتمكن الشيطان من الشبعان أعظم من تمكنه من قليل الأكل، والله أعلم.

١٤٧٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

يدل الحديث على أن ابن آدم لا يسلم من الوقوع في المعاصي، والذنوب، فعليه أن يكثّر
من التوبة والاستغفار، والحديث وإن كان ضعيفاً فقد دلّ على ذلك حديث أبي ذر في
"صحيح مسلم" أن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا
أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم».

وإذا علم الإنسان أنه لا يسلم من المعاصي فعليه أن يسأل ربه عز وجل الهداية،
والعصمة، فمن سده الله عز وجل فقد وفق، ولن يقع في معصية إلا بخذلان من الله له في
تلك الحال التي عصى الله فيها؛ فإن من هداه الله لم يستطع أحد أن يضله، ومن أضله الله لن
يستطيع أحد أن يهديه.

فنسأل الله عز وجل ذا الجلال والإكرام أن يهدينا، وأن يسد لنا في أعمالنا، وأقوالنا،
واعتقاداتنا، وبالله التوفيق.

(١) ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، من طريق علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس

١٤٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَأَعْلَةٌ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ^(١)، وَصَحَّحَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِ لُقْمَانَ الْحَكِيمِ^(٢).

الأدب المستفاد من الحديث

دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الصَّمْتَ حِكْمَةٌ، وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ كَمَا تَقْدُمُ.

وَالصَّمْتُ قَدْ يَكُونُ حِكْمَةً، وَقَدْ يَكُونُ الْكَلَامُ هُوَ الْحِكْمَةُ، وَكُلٌّ بِحَسَبِهِ فِي مَوْضِعِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمِتْ» متفق عليه، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» رواه مسلم عن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٥٠٢٧) مِنْ طَرِيقِ عَثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ الْكَاتِبِ عَنْ أَنَسٍ، وَتَصَحَّفَ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى (سَعِيدٍ) وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ كَمَا فِي «الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِي (١٨١٦/٥)، ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَعَثْمَانُ ابْنُ سَعْدٍ فِيهِ ضَعْفٌ، غَلَطَ فِي هَذَا وَالصَّحِيحُ رَوَايَةُ ثَابِتٍ - يَعْنِي الْمَوْقُوفَ - كَمَا سَيَأْتِي.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ» (٥٠٢٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٢٢/٢-)، مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ لُقْمَانَ كَانَ عِنْدَ دَاوُدَ وَهُوَ يَسْرُدُ الدَّرْعَ فَجَعَلَ يَفْتَلُهُ هَكَذَا بِيَدِهِ فَجَعَلَ لُقْمَانُ يَتَعَجَّبُ، وَيُرِيدُ أَنْ يَسْأَلَهُ، فَتَمَنَعَهُ حِكْمَتُهُ أَنْ يَسْأَلَ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهَا ضَمَّهَا عَلَى نَفْسِهِ وَقَالَ: نَعَمْ دَرْعُ الْحَرْبِ

بَابُ الرَّهَبِ مِنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ

- ١٤٧٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. ^(١)
- ١٤٧٨ - وَلِإِبْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوُهُ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث تحريم الحسد، وقد دلّ على تحريمه القرآن والسنة.

أما من القرآن: فقد ذم الله اليهود بالحسد، فقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَاهُ آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَدَكْثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩].

وذمَّ الله المنافقين بالحسد فقال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُكْفِرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩].

ومن السنة في تحريم الحسد حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "مسلم"، وأنس في "الصحيحين" مرفوعاً: «لا تحاسدوا، ولا تباغضوا...».

والحسد: هو تمنّي زوال النعمة عن الغير، وأما تمنّي نعمة كنعمة الغير فهذه (الغبطة)، ويُطلق عليها (حسد)، وليس مذموماً؛ لقوله ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل، وآتاه النهار، ورجل آتاه الله مالاً فهو يتنفقه آناء الليل، وآتاه النهار» متفق عليه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٤٩٠٣)، من طريق إبراهيم بن أبي أسيد عن جده عن أبي هريرة به. وإبراهيم فيه لين وجده مجهول لا يعرف، وقد ضعفه العلامة الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "الضعيفة" (١٩٠٢).

١٤٧٩ - وَعَنْهُ ^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

يَبَيِّنُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمْلِكَ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ شَدِيدٌ قَوِيٌّ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: أَوْصِنِي. قَالَ لَهُ: «لَا تَغْضَبْ» فَرَدَّدَ مَرَارًا، قَالَ: «لَا تَغْضَبْ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَعْنَاهُ أَنْ لَا يَنْفِذَ غَضَبَهُ وَلَا يَفْعَلَ مَا يَأْمُرُهُ غَضَبُهُ بِهِ، بَلْ يَمْسِكُ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَقِيلَ: إِنْ الْمَعْنَى أَنْ يَجْتَنِبَ أَسْبَابَ الْغَضَبِ، وَأَمَّا الْغَضَبُ نَفْسَهُ فَلَا يُنْهَى عَنْهُ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ، بَلْ هُوَ طَبِيعِيٌّ. وَهَذَا الْمَذْمُومُ هُوَ الْغَضَبُ فِي غَيْرِ أَمْرٍ دِينِيٍّ، أَمَا إِذَا انْتَهَكَتِ الْمَحَارِمَ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْضَبُ مِنْ ذَلِكَ، وَيَتَلَوَّنُ وَجْهَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

١٤٨٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

١٤٨١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّعْخَ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٤)

الأدب المستفاد من الحديثين

يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ تَحْرِيمُ الظُّلْمِ، وَيَشْمَلُ ظُلْمَ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ بِالشَّرْكِ، وَبِالْمَعَاصِي، وَكَذَلِكَ ظُلْمُهُ لغيره بالتعدي عليه في دمه، أو ماله، أو عرضه.

(١) يعني: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٠٩).

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ الْحَذَرُ مِنَ الشُّحِّ، وَالْبَخْلُ، وَالشَّحُّ أَشَدُّ مِنَ الْبَخْلِ؛ فَإِنَّ الْبَخْلَ هُوَ إِمْسَاكُ مَا فِي الْيَدِ، وَالشُّحُّ هُوَ إِمْسَاكُ مَا فِي الْيَدِ، وَالْحَرَصُ عَلَى مَا فِي يَدِ الْغَيْرِ، وَقَالَ قَالَ رَبُّنَا جَلَّ وَعَلَا فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا فِي "مُسْنَدِ أَحْمَدَ" (٥/ ١٥، ٦٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شُحُّ هَالَعٍ، وَجَبْنُ خَالَعٍ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الظُّلْمِ، وَالشُّحِّ، وَالْبَخْلِ، وَالْعَجَبِ، وَالْكِبَرِ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَهْدِينَا إِلَى سِوَاءِ الصِّرَاطِ.

١٤٨٢ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ: الرِّيَاءُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

حَذَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنْ هَذَا الذَّنْبِ الْعَظِيمِ وَهُوَ الرِّيَاءُ، وَهُوَ عَمَلُ الْعِبَادَةِ؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَيَحْمَدُونَهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنِي الشَّرْكَاءَ عَنِ الشَّرْكِ، مِنْ عَمَلٍ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِيَ فِيهِ غَيْرِي تَرْكْتَهُ وَشَرَكَهُ».

وَفِي "الصَّحِيحِينَ" عَنْ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ يَرَاهُ يَرَاهُ اللَّهُ بِهِ»، نَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَعِصِمَنَا مِنْ ذَلِكَ.

(١) حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/ ٤٢٨، ٤٢٩) مِنْ طَرِيقِ: عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمَطْلَبِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، بِهِ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا جُزِيَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِي كُتِمَ تَرَاءُؤُنَ فِي الدُّنْيَا فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عَنْدهُمْ جِزَاءً» وَمُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدٍ صَحَابِي صَغِيرٌ لَهُ رُؤْيَا وَغَالِبُ رَوَايَاتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ الْإِسْنَادُ الْمَذْكُورُ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ عَمْرًا لَمْ يَدْرِكْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ الْبُغْوِيُّ (٤١٣٥) مِنْ نَفْسِ الْوَجْهِ، وَذَكَرَ الْوَاسِطَةُ: عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ؛ وَعَلَيْهِ فَلَا إِسْنَادَ حَسَنٍ.

- ١٤٨٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّعَمَّنَ خَانَ». ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ١٤٨٤ - وَكُتِبَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديثين

يُستفاد من الحديثين: أَنَّ الكذب، وإخلاف الوعد، والخيانة، والفجور في الخصومة كلها من خصال المنافقين، فيجب على المؤمن أن يحذر هذه المعاصي التي هي من أخلاق المنافقين. وإخلاف الوعد يكون مذموماً إذا كان قاصداً للإخلاف من حين وعد، وأما إذا طرأ له عذر؛ فلا يدخل في التحريم، والله أعلم.

- ١٤٨٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». ^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث تحريم سب المسلم، وأن ذلك سبب من أسباب الفسوق، ويحرم قتله بغير حق.

- وقوله: «وقتاله كفر»، ذكر العلماء أنه كفرٌ دون كفر، مالم يستحل ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

(١) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨). ولفظه: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا، إِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتِبَاكَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]،
فأثبت الأخوة الإيمانية مع وجود القتل.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْرِفُ الَّذِينَ يُشْرِكُوا بِهِ، وَيَعْفُو مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

١٤٨٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

الظن: هو ما يخطر بالنفس من التجويز المحتمل للصحة والبطلان، فيحكم به ويعتمل عليه، هكذا فسرهُ ابن الأثير في «النهاية».

وقال الخطابي رحمته الله: المراد التهمة، ومحل التحذير، والنهي إنما هو عن التهمة التي لا سبب لما يوجبها. اهـ.

وقال النووي رحمته الله: والمراد التحذير من تحقيق التهمة والإصرار عليها، وتقررها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر؛ فإنَّ هذا لا يكلف به كما في الحديث: «تجاوز الله عن أمتي ما حدَّثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم» ^(٢)، ونقله عياض عن سفيان. اهـ.

انظر: «سبل السلام» (٢٠٤٣/٤).

١٤٨٧ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ] ^(١): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث فائدة عظيمة وهي أن كل من تولَّى مسؤولية صغيرة أو كبيرة؛ فهو مؤتمنٌ عليها؛ فإن أدَّى الأمانة، وأطاع الله عز وجل فيها فقد أفلح، وإن غشَّ وخان فقد عرَّض نفسه لسخط الله عز وجل، نسأل الله العافية.

١٤٨٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٣)

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث أنه يجب على ولي الأمر أن يرفق بالمسلمين، وأن ييسر عليهم أمورهم، وإن لم يفعل فالأمر عليه شديد، وإن رفق بهم فسيرفق الله به.

وفي الحديث الآخر: «من ولَّاه الله شيئاً من أمور المسلمين، فاحتجب دون حاجتهم، وخلَّتهم، وفقرهم؛ احتجب الله دون حاجته يوم القيامة» أخرجه أبو داود، والترمذي من حديث أبي مريم الأزدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ^(٤)

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٥١)، ومسلم (١٤٢). واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٢١).

١٤٨٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث تحريم ضرب الوجه، سواء كان في الخصومة أو الحدود، فلا يجوز ضربه؛ لأن الوجه ضعيف، وفيه المحاسن، وأكثر الحواس، وقد تقدم هذا الحديث مع ذكر بعض الأحكام المتعلقة به في [باب حد الشارب] من [كتاب الحدود].

١٤٩٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنِي قَالَ: «لَا تَغْضَبَ»، فَرَدَّدَ مَرَارًا، وَقَالَ: «لَا تَغْضَبَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث أنه يجب على المسلم أن لا يغضب، قيل: المقصود منه أن يجتنب أسباب الغضب. وقيل: المراد أن لا ينفذ غضبه بفعل ما أمره غضبه بفعله. انظر: «الفتح» (٦١١٦).

١٤٩١ - وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٣)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث دلالة على أن المسلم لا يجوز له أن ينفق ماله إلا فيما أذن الله فيه، فنعمة المال التي خولها الله الإنسان لا تُشكر إلا بذلك، فإذا صرف الإنسان ماله فيما لم يأذن به الله فذلك إضاعة المال التي نهى عنها الشرع، وبالله التوفيق.

١٤٩٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فَيَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ - قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالُمُوا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث تحريم الظلم، سواء ظلمه لنفسه، أو الناس، وقد تقدم الكلام على ذلك عند الحديث رقم (١٤٨٠).

١٤٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْغِيْبَةُ؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

يَبَيِّنُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْغِيْبَةَ ذِكْرُ الْإِنْسَانِ أَخَاهُ بِمَا يَكْرَهُ فِي حَالِ غِيْبَتِهِ، وَيَبَيِّنُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا ذَكَرَ أَخَاهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ هُبْتَانٌ، وَفِي الْحَدِيثِ: «وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ ذِكْرَ مَسَاوِي بَعْضِ النَّاسِ لِلنَّصِيحِ لَيْسَ مِنَ الْغِيْبَةِ، بَلْ ذَلِكَ مَشْرُوعٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ يَجِبُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُهُمُ الْأُمُورَ الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا الْغِيْبَةُ نَصَحًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ:

الذَّمُّ لَيْسَ بَغِيْبَةً فِي سِتَّةِ مُتَظَلِّمٍ وَمُعَرِّفٍ وَمُحَذِّرٍ
وَمُجَاهِرٍ فَسَقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرٍ

وَالْأَدْلَةُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ.

١٤٩٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ: لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرَضُهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

الآداب المستفادة من الحديث

في هذا الحديث العظيم فوائد كثيرة، ففيه تحريم الحسد، وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب، وفيه تحريم التباغض بين المسلمين، والتدابير بينهم، وهو الإعراض، والهجر، مأخوذ من أن يولي كل واحد صاحبه دبره. وفيه تحريم البيع على بيع أخيه، وقد ذكرنا ذلك في البيوع. وفيه تحريم احتقار الرجل لأخيه المسلم، وفيه عِظَمُ حَقِّ المسلم على المسلم في دمه، وماله، وعرضه.

١٤٩٥ - وَعَنْ قُتَيْبَةَ بِنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَدْوَاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَاللَّفْظُ لَهُ^(٢).

الآداب المستفاد من الحديث

كان النبي ﷺ يسأل ربه أن يجنبه مساوئ الأخلاق، وقد قال فيه ربه عز وجل: ﴿وَأَنكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، فنحن أحقُّ أن نسأل الله عز وجل أن يجنبنا ذلك، وليس للإنسان حول ولا قوة على اجتناب المنكرات إلا بأن يوفقه الله لذلك، فعلينا أن نُكثِرَ من هذا الدعاء الذي دعا به النبي ﷺ.

١٤٩٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنَارِ أَخَاكَ، وَلَا تُنَارِ حُجْرَهُ، وَلَا تَعِدُهُ مَوْعِدًا فَتُخْلِفْهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث تحريم الجدال، والذي يحرم هو الجدال بالباطل، أو الذي يقصد به الظهور دون معرفة الحق.

وأما المزاح فيُشرع منه ما كان بحق، وأما إخلاف الوعد فهو من خصال المنافقين كما تقدم.

والحديث وإن كان ضعيفاً، ففي الباب أدلة أخرى تدل على ما قررناه، والله أعلم.

١٤٩٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

فيه التحذير من البخل، وكذلك الخس على حسن الخلق، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أحاديث متقدمة، وبالله التوفيق.

(١) ضعيف. أخرجه الترمذي (١٩٩٥)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف مختلط.

١٤٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث دلالة على جواز مجازاة من ابتدأ الإنسان الأذية بمثلها، وأن إثم ذلك عائد على البادي؛ لأنه المتسبب لكل ما قاله المجيب إلا أن يعتدي المجيب في أذيته بالكلام، فيختص به إثم عدوانه؛ لأنه إنما أذن له في مثل ما عوقب به، قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] الآية.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦] الآية.
انظر: "السبل" (٢٠٥٩/٤).

١٤٩٩ - وَعَنْ أَبِي صَرْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث تحريم إلحاق الضرر بالمسلم، أو إلحاق المشقة به.

وفي الحديث الآخر: «لا ضرر ولا ضرار»، بل قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ تَزُولَ أَيْدِيهِمْ وَأَنَّهُمْ يَبْتَغُونَ الْعِزَّ مِنَّا وَلِئَلَّامُ يَسْتَكْبِرُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٥٨٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٣٥)، والتِّرْمِذِيُّ (١٩٤٠)، وفي إسناده لؤلؤة امرأة مجهولة لا تعرف كما في "الميزان" و"التهديب".

١٥٠٠ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. ^(١)

١٥٠١ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه - رَفَعَهُ - «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ». وَحَسَنَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَفَّهُ. ^(٢)

الآداب المستفادة من الحديثين

يُستفاد من الحديثين أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْكَامِلَ الْإِيمَانَ لَا يَتَصِفُ بِالْأَخْلَاقِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ: الْبُذَاءَةُ، وَاللَّعْنُ، وَالْفُحْشُ: وَهُوَ أَقْبَحُ السَّبِّ، وَاللَّعْنُ: هُوَ الطَّرْدُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ

(١) حسن بشواهده. أخرجه الترمذي (٢٠٠٢)، وفي إسناده يعلى بن مملك وهو مجهول.

ولهُ شاهد من حديث أسامة بن زيد: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٠٥) وفي إسناده عن عنتة ابن إسحاق، وأخرجه أيضًا ابن حبان (٥٦٩٤) من نفس الوجه ولكن بلفظ: «المتفحش» بدل «البذيء». وله طريق أخرى من حديث أسامة بلفظ: «إن الله لا يحب الفاحش المتفحش» أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٩٩) (٤٠٤) وفي إسناده محمد بن أفلح مولى أبي أيوب وهو مجهول.

ولهُ شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: بلفظ حديث أسامة الثاني: أخرجه أحمد (١٦٢/٢)، وفي إسناده أبو سبرة رجل مجهول.

ولهُ شاهد من حديث أبي هريرة باللفظ الأخير: أخرجه الحاكم (١٢/٢)، وفي إسناده محمد بن عجلان يرويه عن المقبري عن أبي هريرة وهي رواية ضعيفة. فالحديث حسن بهذه الشواهد، والله أعلم.

(٢) الحديث حسن من غير طريق الترمذي. أخرجه الترمذي (١٩٧٧)، والحاكم (١٢/١)، من طريق محمد ابن سابق ثنا إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به. ومحمد بن سابق حسن الحديث له أخطاء، وهذه الطريق أنكرها ابن المديني، نقل عنه الخطيب في «تاريخه» (٣٩/٥) أنه قال: هذا منكر من حديث إبراهيم عن علقمة، وإنما هذا من حديث أبي وائل من غير حديث الأعمش.

قال الخطيب: رواه ليث بن أبي سليم عن زيد اليامي عن أبي وائل عن عبد الله، إلا أنه أوقفه ولم يرفعه. اهـ قلت: وقد روي من هذه الطريق مرفوعاً وليس بمحفوظ، ورجح الدارقطني في «العلل» (٧٣٨) الموقوف. وللحديث طريق أخرى من وجه آخر: أخرجه الحاكم (١٢/١)، وهو عند أحمد (٤١٦/١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣١٢) من طريق أبي بكر بن عياش عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن

لا يلعن إنسانًا بعينه؛ إلا من مات على الكفر، أو عُلِمَ أنه سيموت عليه، فقد لعن النبي ﷺ أناسًا كانوا على الكفر، فأنزل الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] الآية، فانتهى النبي ﷺ، ثم إنهم أسلموا.

وأما اللعن بالوصف فجائز لمن يستحق ذلك، كقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ﴿فَنَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقول النبي ﷺ: «لعن الله السارق يسرق البيضة...» الحديث.

وما جاء في الأحاديث من لعن المعين فهو إما ضعيف، وإما محمول على معنى السب لاعلى معنى الطرد من رحمة الله، والله أعلم، وهذا قول جمهور العلماء.

١٥٠٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث تحريم سب الأموات، وقد بين العلماء أنه لا يدخل في ذلك جرح الرواة، وبيان حالهم، ولا جرح أهل البدع، والتحذير منهم، من كتبهم؛ نصيحة الله عز وجل.

١٥٠٣ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

فيه تحريم النيمة، وهي نقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد، وهي من الذنوب العظيمة، ومن أسباب عذاب القبر، فقد مرَّ النبي ﷺ بقبرين يعذب صاحباهما، فقال: «أما أحدهما فكان يمشي بالنيمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله» متفق عليه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فنسأل الله العافية.

١٥٠٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ». أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ.^(١)

١٥٠٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديثين

يستفاد من الحديثين فضيلة من دفع غضبه وكظم غيظه، والحديث وإن كان ضعيفاً فيغني عنه قوله تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

وكظم الغيظ ودفع الغضب هو معنى قوله ﷺ: «لا تغضب» كما تقدم، والله أعلم.

١٥٠٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ^(٣)، وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَرَّقَهُ حَدِيثَيْنِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.^(٤)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث تحذيرٌ للمسلم من أن يتصف بهذه الصفات، وهي: الخداع وهو معنى «خب»، وكذا البخل، وكذا سوء الملكة، وهي الإساءة إلى ذوي ملكه من العبيد، والحيوانات،

(١) ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٣٢٠) ط. الحرمين، من طريق عبد السلام بن هاشم البزاز عن خالد بن برد عن قتادة عن أنس به. بلفظ: «من دفع غضبه دفع...» قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة خالد بن برد: مجهول، وعنه عبد السلام بن هاشم بخبر منكر. كأنه يشير إلى هذا الحديث.

وقال في ترجمة عبد السلام بن هاشم: شيخ مقل حدث بعد المائتين، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال عمرو بن علي الفلاس: لا أقطع على أحد بالكذب إلا عليه. اهـ وقد ضعف الحديث العلامة الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الضعيفة» (١٩١٦).

(٢) ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» (٢١) من طريق هشام بن أبي إبراهيم عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «ومن ملك غضبه وقاه الله عز وجل عذابه» في ضمن حديث أطول. وهو حديث ضعيف؛ لأن هشاماً مجهول، قاله أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» وكما في «الميزان» و«اللسان»، والله أعلم.

بالتقصير في حقهم، أو التجاوز في عقابهم، وقد ورد في ذلك أدلة أخرى تدل على ذلك، كحديث: «من ضرب عبداً له حداً لم يأتِه فكفارته أن يُعْتَقَ» أخرجه مسلم (١٦٥٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد: «إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس» أخرجه البخاري برقم (٣٠)، ومسلم برقم (١٦٦١) عن أبي ذر رضي الله عنه.

وقال في الذي ضرب غلامه ضرباً شديداً ثم أعتقه: «لو لم تفعل للفتحت النار» أخرجه مسلم (١٦٥٩) عن أبي مسعود رضي الله عنه.

وقال في الذي أساء إلى جملته: «ألا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها؛ فإنه شكى إلي أنك تجيعه وتؤذيه» أخرجه أحمد (١٧٤٥)، وإسناده صحيح على شرط مسلم، وهو في «الصحيح المسند» (٥٦١)، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

١٥٠٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآنُكُ^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: الرَّصَاصَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٢).

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث تحريم تسمع حديث قوم وهم لا يريدون أن يسمعه، وهذا من التجسس، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ولا تجسسوا».

ويدخل في ذلك السماع منهم بخفاء عن الرجل، وبغير خفاء، والله أعلم.

١٥٠٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ». أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث فائدة جليلة، وهي أنه ينبغي للإنسان أن يشتغل بإصلاح نفسه، وأن ينظر إلى عيوب نفسه، وإذا رأى عيباً في أخيه نصحه ولا يعيره بذلك، ففي الحديث الصحيح: «وإن امرؤ شتمك، وعيرك بما يعلم فيك فلا تشتمه، ولا تعيره بما تعلم فيه، فإنما وبال ذلك عليه» أخرجه أبو داود (٤٠٨٤)، عن جابر بن سليم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح.

وقد صحَّ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «يبصر أحدكم القذاة في عين أخيه، وينسى الجذع، أو الجذل في عينه معترضاً»^(٢)، ورُوي مرفوعاً وهو غير محفوظ.^(٣)

وكل إنسان له عيوب؛ فعلى المسلم أن يسعى في إصلاح العيوب في نفسه وفي غيره، وليحذر المسلم من التشهير في حق أخيه، وكما قيل:

وإن تجد عيباً فسد الخللا
جل من لا عيب فيه وعلا

(١) ضعيف منكر. أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣٢٢٥) من طريق الوليد بن المهلب عن النضر بن محرز الأزدي عن محمد بن المنكدر عن أنس به. في ضمن حديث طويل.

ثم قال البزار: لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن أنس إلا من هذا الوجه، ووجه آخر ضعيف، رواه أبان ابن أبي عياش عن أنس.

قال الذهبي في ترجمة الوليد بن المهلب من «الميزان»: لا يعرف وله ما ينكر، قاله ابن عدي. وقال في ترجمة النضر بن محرز: مجهول. وقال ابن حبان: لا يحتاج به. ثم ذكر حديث الكتاب مما أنكر عليه.

وقال الحافظ في «اللسان»: وقال ابن حبان: وإنما روى هذا أبان بن أبي عياش عن أنس، وأبان لا شيء، والنضر منكر الحديث جداً. وقال العقيلي: النضر بن محرز لا يتابع على حديثه. اهـ

قلت: فعجباً لتحسين الحافظ للحديث مع ما نقله في «لسان الميزان»، وبالله التوفيق.

(٢) أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الزهد» (١٧٨) في «اللسان» (٥٩٢) في «الميزان» (٣٢٢٥).

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضَّى سَجَايَاهُ كُلَّهَا كَفَى الْمَرْءُ نُبَلَاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ

وليعلم أن من ابتدع بالدين، وأحدث، وعاند؛ فإنه يجب إظهار عيوبه للناس، والشهير به؛ ليحذروه، وبالله التوفيق.

١٥٠٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ فِي مَشِيَّتِهِ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث تحريم العجب، والكبر وأنه سبب لغضب الله، فدلّ على أن ذلك من كبائر الذنوب، وفي الحديث الآخر: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»، أخرجه مسلم (٢٨٦٥)، عن عياض بن حمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين»، أن النبي ﷺ قال: «بينما رجلٌ يمشي في حلة تعجبه نفسه؛ إذ خسف به في الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة»

١٥١٠ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَبْلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث الحث على التآني، والحديث وإن كان ضعيفاً ففي «صحيح مسلم» عن ابن (١) صحيح. أخرجه الحاكم (٦٠ / ١)، وهو أيضاً في «مسند أحمد» (١١٨ / ٢)، وفي «الأدب المفرد» للبخاري (٥٤٩)، وإسناده صحيح.

(٢) ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٠١٢)، وفي أوله زيادة: «الأناة من الله و...»، وفي إسناده عبدالمهيمن بن عباس بن سهل الساعدي وهو شديد الضعف، وقد ترك. وجاء الحديث عن أنس: أخرجه أبويعلى (٢٥٦٧)، والترمذي (٢٠١٢)، وهو أيضاً في «مسند أحمد» (١١٨ / ٢)، وفي «الأدب المفرد» للبخاري (٥٤٩).

عباس، وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُجِبُهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمَ وَالْأَنَاةَ» قالها لأشجع عبد القيس.

قال الصنعاني رحمته الله في شرح هذا الحديث: العجلة هي السرعة في الشيء، وهي مذمومة فيما كان المطلوب فيه الأناة، محمودة فيما يطلب تعجيله من المسارعة إلى الخيرات ونحوها، وقد يقال: لا منافاة بين الأناة والمصارعة؛ فإن سارع بتؤدة وتأنٍ، فيتم له الأمران، والضابط أن خيار الأمور أوسطها. اهـ

١٥١١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ سُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث ذم الشؤم وهو التطير؛ فإن التطير من الشيء ينافي التوكل الذي أمر الله به، قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢] ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

١٥١٢ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّائِينَ لَا يَكُونُونَ شَفَعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث ذم لمن يُكثر اللعن، وبيان أنه لا يكون شافعاً يوم القيامة، أي: لا يكون من المؤمنين الذين يشفعون لإخوانهم في الخروج من النار.

ومعنى قوله: «ولا شهداء»، أي: لا يكونون يوم القيامة شهداء على تبليغ الأمم رسلهم

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٨٥/٦)، وفي إسناده أبوبكر بن أبي مريم وهو ضعيف أو أشد، وفيه انقطاع بين

إليهم الرسالات.

وقيل، معناه: لا يُرزقون الشهادة. وهو ضعيف.

وقيل، لا يكون له ثواب الشاهد، أو الشهيد يوم القيامة.

والأول أقوى هذه الأقوال، والله أعلم.

١٥١٣ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

قد دلت الأحاديث الصحيحة على عدم جواز تعيير المسلم أخاه المسلم، كحديث جابر ابن سليم عند أبي داود (٤٠٨٤)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وإن امرؤ شتمك، وعيرك بما يعلم فيك، فلا تشتمه ولا تعيره بما تعلم فيه؛ فإنما وبال ذلك عليه»، وكقوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» متفق عليه عن عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهذه الأدلة تغني عن حديث الباب.

١٥١٤ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيْلٌ لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث تحريم الكذب وإن كان ذلك لإضحاك الناس فقط، والكذب حرام

(١) موضوع. أخرجه الترمذي (٢٥٠٥)، من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل، خالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل.

قلت: فكيف يحسن مع انقطاعه؟ ثم إن في إسناده محمد بن الحسن الهمداني، وقد كذبه ابن معين وأبو داود وكذا في «المنذرة» وقد حكم عليه العلامة الألباني بأنه مهضم كما في «الضعيفة» (١٧٨).

سواء كان لذلك أو لغيره، وهو سبب للفجور، ولدخول النار -والعياذ بالله- كما في حديث ابن مسعود في «الصحيحين» أَنَّ النبي ﷺ قال: «وإياكم والكذب؛ فَإِنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، وَإِنَّ الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب حتى يُكتب عند الله كَذَابًا».

ولا يدخل في الكذب الصلح بين الناس؛ لحديث أم كلثوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في «صحيح مسلم» (٢٦٠٥)، أَنَّ النبي ﷺ قال: «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيقول خيرًا، وَيَنْمِي خَيْرًا».

١٥١٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةٌ مِّنْ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ». رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

دَلَّ الحديث على أَنَّ من توبة المغتاب أن يستغفر لمن اغتابه، والحديث ضعيف؛ فلا يُشترط ذلك، والذي يُشترط في التوبة هو الندم على فعله، والعزم على ألا يعود إلى ذلك الفعل.

وهل يشترط التحلل من أخيه الذي اغتابه؟ إن كان قد بلغه ذلك؛ فيُشترط عند أهل العلم؛ لقوله ﷺ: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم» أخرجه البخاري (٦٥٣٤)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما إذا لم يبلغ الآخر الغيبة، فمنهم من اشترط ذلك؛ لعموم الحديث المتقدم، ومنهم من لم يشترط ذلك، بل قالوا: يكفيهِ التوبة والاستغفار، ويذكر أخاه بخير في المواطن التي ذكره فيها بسوء، وهذا القول رجحه شيخنا مقبل الوادعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو الصحيح، والله أعلم.

١٥١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث بيان أنَّ الألد الخصم مبغوض عند الله عز وجل.

والألد هو الشديد الخصومة، وهذا محمول على من خاصم بباطل لدفع حقٍّ، أو لنصرة باطل، وأما من خاصم لنصرة الحق، أو لدفع الباطل؛ فليس بمذموم، وبالله التوفيق.

بَابُ التَّرْغِيبِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

١٥١٧- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

فيه منقبة عظيمة للصادق، وأن الصدق سبب لدخول الجنة، ويشمل الصدق بالأقوال، والصدق بالأفعال، بأن يكون صادقًا في نيته لا يريد بأعماله إلا الله سبحانه وتعالى. وفي الحديث التحذير من الكذب، وأنه سبب للفجور، وللنار، والعياذ بالله.

١٥١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

تقدم الحديث مع الكلام عليه برقم (١٤٨٦).

١٥١٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطُّرُقَاتِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا، نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: «فَأَمَّا إِذَا أُبَيِّنْتُمْ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ» قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

دل الحديث على عدم جواز الجلوس على الطريق إلا بإعطائه حقه، وحقه هو غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي حديث أبي طلحة في «صحيح مسلم» (٢١٦١) زيادة: «وحسن الكلام»، وجاء في حديث آخر خارج «الصحيح»: «وإرشاد السبيل» أخرجه أبو داود (٤٨١٦)، وابن حبان (٥٩٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بإسناد حسن. وانظر: «الفتح» (٦٢٢٩).

١٥٢٠- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

في الحديث فضل عظيم للتفقه في الدين، وطلب العلم النافع، وقد قال الله عز وجل في كتابه الكريم: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. وقال عز وجل: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. وفي الحديث الآخر: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة» أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٥٢١ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث فضلٌ عظيم لحسن الخلق، و«حسن الخلق» لفظ جامعٌ يشمل حسن الخلق مع الله بالتوحيد، والعبادة، والاعتقاد الصحيح.

ويشمل حسن الخلق مع الناس بكف الأذى، وبذل الندى، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وحسن الخلق مع الناس منه ما هو جليلي، ومنه ما هو مكتسب، فإذا رزق الله الإنسان حسنَ الخلق؛ فعليه أن يحمد الله على ذلك، وليعلم أن ذلك من فضل الله عليه، وإن كان محروماً من حسن الخلق فعليه أن يسأل ربه أن يوفقه لذلك، وقد كان من دعاء النبي ﷺ في استفتاحه في صلاة الليل: «اهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت»، أخرجه مسلم (٧٧١)، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

- ١٥٢٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)
- ١٥٢٣ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديثين

في هذين الحديثين بيان أنَّ الحياء من الإيمان، وفي حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين» ^(٣): «الحياء لا يأتي إلا بخير»، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد (٥٥١ / ٢)، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاءة من الجفاء، والجفاء في النار»، وهو في «الصحيح المسند» (١٤٢٨)، لشيخنا مقبل الوادعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين»: «والحياء شعبة من الإيمان» ^(٤)، وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الحاكم (٢٢ / ١)، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الحياء والإيمان قُرْنَا جَمِيعًا، فَإِذَا رُفِعَ أَحَدُهُمَا رُفِعَ الْآخَرُ»، وهو في «الصحيح المسند» (١٧٥٢)، لشيخنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحياء هو كما عرّفه ابن مفلح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الآداب الشرعية» (٢٢٧ / ٢): خلق يبعث على فعل الحسن، وترك القبيح. اهـ

وقال الكفوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في «الكليات» (ص ٤٠٤): الحياء هو انقباض النفس عن القبيح مخافة اللوم، وهو الوسط بين الوقاحة التي هي الجرأة على القبائح، وعدم المبالاة بها، والخجل الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقاً. اهـ

وقوله في حديث الباب: «فاصنع ما شئت» للتهديد، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٢٤)، ومسلم (٣٦).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦١٢٠).

(٣) أنظر في «الحياء» (١١١) وفي «الإيمان» (٣١٤).

قلت: ويتفاوت الحياء بتفاوت الإيمان؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، فالكافر لا حياء له، والمؤمن العاصي حياؤه أقل من حياء المؤمن الطائع، وبالله التوفيق.

تنبيه: الحياء يشمل ترك ما يقبح شرعاً، وترك ما يقبح عرفاً، إذا لم يخالف الشرع، وأما ترك الطاعة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو شيئاً من سنة النبي صلّى الله عليه وآله لأجل الناس؛ فهذا ليس بحياء، وإنما هو ضعف، وخور، وذل، وأما الخجل فهو يشمل ترك ما يقبح وما لا يقبح كما تقدم.

١٥٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلَ، فَإِنْ لَوْ تَفْتَحْ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

يُستفاد من الحديث أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْمُتَمَسِّكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالثَّابِتَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ الْعَزِيمَةِ فِي أَعْمَالِ الْخَيْرِ.

قال الصنعاني رحمته الله في "سبل السلام" (٢٠٧٨/٤): الْمُرَادُ مِنَ الْقَوِيِّ: قَوِيٌّ عَزِيمَةٌ النَّفْسِ فِي الْأَعْمَالِ الْآخِرَوِيَّةِ؛ فَإِنَّ صَاحِبَهَا أَكْثَرُ إِقْدَامًا فِي الْجِهَادِ، وَإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَالصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى فِي ذَلِكَ، وَاحْتِمَالِ الْمَشَاقِّ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَالْقِيَامِ بِحُقُوقِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ وَغَيْرِهِمَا، وَالضَّعِيفُ بِالْعَكْسِ مِنْ هَذَا؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْتَلُو عَنْ الْخَيْرِ؛ لَوْجُودِ الْإِيمَانِ فِيهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ ﷺ بِالْحِرْصِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَطَلَبِ مَا عِنْدَهُ، وَعَلَى طَلَبِ الْإِسْتِعَانَةِ بِهِ فِي كُلِّ أُمُورِهِ؛ إِذْ حِرْصُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِعَانَةِ اللَّهِ لَا يَنْفَعُهُ.

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنُ اللَّهِ لِلْفَتَى فَأَكْثَرُ مَا يَحْزِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

وَنَهَا عَنْ الْعَجْزِ وَهُوَ التَّسَاهُلُ فِي الطَّاعَاتِ وَقَدْ اسْتَعَاذَ مِنْهُ ﷺ. اهـ

ثم أمر ﷺ بالإيمان بالقدر، وعدم التسخط بقوله: (لو فعلتُ كذا؛ لكان كذا).

ويستفاد من ذلك وجوب الصبر على البلاء، والإيمان بالقدر؛ فذلك يهون على العبد ما أصابه من البلاء، وبالله العصمة والتوفيق.

١٥٢٥ - وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ جَحَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ: أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَنْبَغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

قال الشيخان رحمهما الله في "سبل السلام" (٢٠٨٠ / ٤): التَّوَاضُّعُ عَدَمُ الْكِبَرِ، وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْكِبَرِ. وَعَدَمُ التَّوَاضُّعِ يُؤَدِّي إِلَى الْبَغْيِ؛ لِأَنَّهُ يَرَى لِنَفْسِهِ مَرِيَّةً عَلَى الْغَيْرِ، فَيَبْغِي عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ، أَوْ فِعْلِهِ، وَيَفْخَرُ عَلَيْهِ وَيَزِدُّ رِيه، وَالْبَغْيُ وَالْفَخْرُ مَذْمُومَانِ، وَوَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي سُرْعَةِ عُقُوبَةِ الْبَغْيِ، مِنْهَا: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَوْ أَحَقُّ مِنْ أَنْ يُعَجَّلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَاهُ^(٢). اهـ

قلت: وهو حديث صحيح، وقد صححه شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله في "الصحيح

المسند" (١١٦٦).

- ١٥٢٦ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضٍ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ. ^(١)
- ١٥٢٧ - وَلَا أَحَدَ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوُهُ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

يُستفاد من الحديث فضيلة من رَدَّ عن عرض أخيه بالغيب، كما صنع معاذ بن جبل رضي الله عنه عند أن سأل النبي ﷺ بتبوك: «ما فعل كعب بن مالك؟» فقال رجلٌ: حبسه بُرداه والنظر في عطفه. فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: بئسما قلت، والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيرًا. متفق عليه.

ولا يجوز لمسلم أن يستمع الغيبة ولا ينكر ذلك، فقد قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده؛ فإن لم يستطع فبلسانه؛ فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(١) حسن. أخرجه الترمذي (١٩٣١)، وهو عند أحمد (٤٥٠/٦)، وفي إسناده مرزوق أبو بكر التيمي مجهول تفرد بالرواية عنه أبو بكر النهشلي ولم يوثقه معتبر.

وله طريق أخرى عند أحمد (٤٤٩/٦)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٣٩)، والبغوي (٣٥٢٨)، والدارقطني في «العلل» (١٠٩١)، من طريق: ليث بن أبي سليم، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، به. وروي على غير هذا الوجه، وهو غير محفوظ كما في «العلل»، وهذه الطريق فيها: ليث، وشهر، وكلاهما ضعيف، ولكن الحديث حسن بالطريقين.

(٢) معل. أخرجه أحمد (٤٦١/٦)، من طريق عبيد الله بن أبي زياد القداح عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً بلفظ: «من ذب عن لحم أخيه بالغيبة كان حقاً على الله أن يعقته من النار». وإسناده ضعيف؛ لضعف عبيد الله بن أبي زياد وشهر بن حوشب.

والحديث مشهور عن شهر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء كما تقدم؛ فلعل القداح وهم فيه، والله

١٥٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

الآداب المستفادة من الحديث

يُستفاد من الحديث أن الصدقة لا تنقص المال؛ فإن الله عز وجل يبارك لصاحب الصدقة في ماله، ويدفع عنه الآفات، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبا: ٣٩].
ويُستفاد منه أن الذي يعفو عمن أساء إليه؛ فإن الله تعالى يجعل له عِزًّا، وعظمة في القلوب، ويُستفاد منه أن المتواضع يزيده الله رفعة.

ففي الحديث حثٌّ على الصدقة، والعفو، والتواضع، وهذه من مكارم الأخلاق، نسأل الله عز وجل أن يوفقنا لذلك.

١٥٢٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. ^(٢)

الآداب المستفادة من الحديث

فيه فضلٌ عظيم لمن جمع خصال الخير المذكورة في الحديث، وأن ذلك سببٌ لدخول الجنة، فينبغي للمسلم أن يحرص على جمع هذه الخصال في نفسه، نسأل الله عز وجل أن يوفقنا وجميع المسلمين لذلك، والله المستعان.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٥٨٨).

(٢) صحيح. أخرجه الترمذي (٢٤٨٥)، من طريق زرارة بن أوفى عن عبد الله بن سلام به. وإسناده صحيح، وزرارة بن أوفى قد أدرك عبد الله بن سلام ولم نجد أحداً نفى سماعه منه إلا أن أبا حاتم قال وقد سئل عن سماعه منه قال: «والله ما كنت أدخل في المسجد وقد حدثت به أحدًا من أصحابي في بعض طرق الحديث».

١٥٣٠ - وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

يَبَيِّنُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الدِّينَ هُوَ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ، وَذَلِكَ بِتَوْحِيدِهِ، وَإِخْلَاصِ الْأَعْمَالِ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْإِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ بِهِ، وَبِأُمُورِ الْغَيْبِ، وَالنَّصِيحَةَ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ هُدْيِهِ، وَبِالْإِيمَانِ بِرِسَالَتِهِ، وَالنَّصِيحَةَ لِلْقُرْآنِ بِالْعَمَلِ بِهِ، وَبِالْعَقْدِ أَنَّهُ كَلَامُ غَيْرِ مَخْلُوقٍ.

وَالنَّصِيحَةُ لَوْلَاةِ الْأُمْرِ بِطَاعَتِهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَعَدَمِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، وَإِرْشَادِهِمْ لِلْخَيْرِ، وَتَحْذِيرِهِمْ مِنَ الشَّرِّ مَعَ الْاحْتِرَامِ، وَالتَّقْدِيرِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ.

وَالنَّصِيحَةُ لِعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ بِتَعْلِيمِهِمُ الْخَيْرَ، وَالْعِلْمَ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَنَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ عِبَادِهِ النَّاصِحِينَ.

١٥٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٢).

الأدب المستفاد من الحديث

فِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَتَقْوَى اللَّهِ هُوَ أَنْ يُطَاعَ اللَّهُ فِيمَا أَمَرَ بِفَعْلِهِ، وَفِيمَا نَهَى عَنْهُ بِاجْتِنَابِهِ؛ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَقَدْ جَاءَتْ الْأَدْلَةُ الْمُتَكَثِّرَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ فَجَزَاؤُهُ الْجَنَّةُ، وَكَذَلِكَ مِنْ أَحْسَنِ خَلْقِهِ. فَنَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَرْزُقَنَا التَّقْوَى، وَحُسْنَ الْخُلُقِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٥). وَلَيْسَ عَنْده لَفْظُ «ثَلَاثًا» وَهِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٩٢٦)، وَغَيْرِهِ.

(٢) ضَعِيفٌ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٠٤)، وَالْحَاكِمُ (٣٢٤ / ٤)، وَفِي إِسْنَادِهِ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيِّ. رَوَى

١٥٣٢ - وَعَنْهُ رَوَاهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَسْعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسَعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

فيه الحث على معاملة الناس بالأخلاق الحسنة، وقد تأثر كثير من الناس بحسن خلق رسول الله ﷺ؛ فأسلموا، وينبغي للداعي إلى الله أن يدعو الناس بأعماله كما يدعوهم بأقواله، وكثير من الناس يتأثرون بالفعل أكثر من تأثرهم بالقول، وكما قيل:

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليحسن النطق إن لم يحسن الحال

بل قال ربُّنا جل وعلا في كتابه الكريم: ﴿حُذِرَ الْفَقْرَ وَأُمِرَ بِالْعَرَفِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَهْلِيَّةِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

١٥٣٣ - وَعَنْهُ رَوَاهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ مِرَّةً الْمُؤْمِنِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

المراد من الحديث أن المؤمن لأخيه المؤمن كالمرأة التي ينظر فيها وجهه، فيرى عيوبه فيها، فكذلك المؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب، وينبهه على إصلاحه، ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى، وإلى ما يزينه عند عباده، وهذا داخلٌ في النصيحة.

(١) ضعيف. أخرجه أبو يعلى (٦٥٥٠)، والحاكم (١/١٢٤)، وفي إسناده عبدالله بن سعيد المقبري وهو متروك. وله طريق أخرى عند البزار كما في "كشف الأستار" (١٩٧٩) وفي إسناده يزيد بن عبدالرحمن الأودي وهو مجهول الحال كما تقدم في التخريج السابق. فالحديث ضعيف، والله أعلم.

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (٤٩١٨)، وفيه زيادة «والمؤمن أخو المؤمن»، يكف عليه ضعيفته ويحوطه من ورائه»

وفي الحديث الآخر: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وشبك بين أصابعه. متفق عليه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

١٥٣٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمِ الصَّحَابِيَّ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

قال الصنعاني رحمته الله في «السبل» (٢٠٨٧/٤): فِيهِ أَفْضَلِيَّةٌ مَنْ يُخَالِطُ النَّاسَ مُخَالَطَةً يَأْمُرُهُمْ فِيهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيُحْسِنُ مُعَامَلَتَهُمْ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي يَعْتَرِضُهُمْ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى الْمُخَالَطَةِ، وَالْأَحْوَالُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ، وَلِكُلِّ حَالٍ مَقَالٌ، وَمَنْ رَجَّحَ الْعُزْلَةَ فَلَهُ عَلَى فَضْلِهَا أُدْلَةٌ. اهـ

١٥٣٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

فيه الحث على سؤال الإنسان من ربه أن يرزقه حسن الخلق؛ فهو من فضل الله يهب ذلك لمن يشاء، وقد كان النبي ﷺ يكرر الدعاء في ذلك كما تقدم في حديث قطبة رضي الله عنه.

(١) صحيح. أخرجه ابن ماجه (٤٠٣٢)، وإسناده ضعيف، فيه عبد الواحد بن صالح وهو مجهول، وعنده «أعظم أجراً» بدل «خير» واللفظ المذكور للبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٨) وإسناده البخاري صحيح. وأخرجه الترمذي (٢٥٠٧)، بإسناد صحيح عن شيخ من أصحاب النبي ﷺ أراه عن النبي ﷺ به. لكن قال: «المسلم إذا كان يخالط الناس... خير من المسلم...» والباقي مثل حديث الباب. قال عقبه: قال ابن أبي عدي: كان شعبة يرى أنه ابن عمر. وانظر: «الصحيحة» (٩٣٩).

(٢) صحيح لغيره. أخرجه أحمد (٤٠٣/١)، وابن حبان (٩٥٩)، وفي إسناده عوسجة بن الرماح، تفرد بالرواية عنه عاصم الأحول ووثقه ابن معين وابن حبان، وقال الدارقطني: شبه مجهول لا يروي عنه غير

بَابُ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ

الذِّكْرُ: مصدر ذَكَرَ، وهو ما يجري على اللسان، والقلب، والمراد به هنا ذكر الله.

والدُّعَاءُ: مصدر دعا، وهو الطلب، وهو قسمان:

دعاء مسألتة: وهو أن يسأل ربه أن يرزقه شيئاً، أو أن يدفع عنه شيئاً.

والآخر دعاء العبادة: وهو الانقياد لله بالطاعة، وسُمِّي دعاءً؛ لأنه يتضمن سؤال الله رضوانه، والجنة، والاستعاذة من النار.

١٥٣٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا. ^(١)

١٥٣٧ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» ^(٢). أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ. ^(٣)

١٥٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ ^(٤) الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٥)

(١) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٣٧٩٢)، وابن حبان (٨١٥)، وعلقه البخاري في كتاب التوحيد (باب ٤٣) بصيغة الجزم، وفي إسناده كريمة بنت الحسحاس وهي مجهولة، وقد وقع في "سنن ابن ماجه" بدلها (أم الدرداء) ورجح الحفاظ الرواية الأولى كما أشار إلى ذلك الحافظ في "الفتح"، والله أعلم.

(٢) سقط متن هذا الحديث من النسخة (أ) وأثبت فيه المتن الذي بعده.

(٣) ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة (٨٩/١٠) (٣٢٧/١٢) ط/الرشد، والطبراني في "الكبير" (١٦٦/٢٠) - (١٦٧)، من طريق أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن طاوس عن معاذ بن جبل به. وهذا إسناده ضعيف؛ لا نقطاعه، فإن طاوساً لم يسمع من معاذ، وأبو خالد الأحمر له أوهام، وقد روى الحديث على وجه آخر، رواه عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر: أخرجه الطبراني في "الصغير" (٢٠٩)، و"الأوسط" (٢٣١٧)، وأبو الزبير مدلس ولم يصرح بالتحديث، فالحديث ضعيف والله أعلم. وفي الحديثين زيادة: (قالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: «ولا الجهاد في سبيل الله إلا أن تضرب بسيفك حتى ينقطع» ثلاث مرات، وليس في حديث جابر (ثلاث مرات).

١٥٣٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ. ^(١)

الأدب المستفاد من الأحاديث

في الأحاديث المذكورة الحث على ذكر الله، وبيان أن له فضلاً عظيماً.

ومثلها حديث أبي الدرداء عند الترمذي (٣٣٧٧)، وغيره أن النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بأفضل أعمالكم، وأرفعها في درجاتكم، وأزكاها عند مليكم، وخير لكم من إنفاق الذهب، والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم، ويضربوا أعناقكم؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «ذكر الله».

وفي «الترمذي» (٣٣٧٥)، عن عبدالله بن بسر أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن شرائع الإسلام قد كثرت عليّ، فمُرني بشيء أتشبث به. فقال: «لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله»، وإسناده حسن.

إلا حفتهم ...».

وأخرجه (٢٦٩٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة...» الحديث.

(١) صحيح. الحديث باللفظ المذكور أخرجه أحمد (٤٦٣/٢)، وابن حبان (٥٩١) (٥٩٢)، وفيه زيادة في آخره: «وإن دخلوا الجنة للثواب» وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأما الترمذي فأخرجه برقم (٣٣٨٠) من طريق صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ما جلس قومٌ مجلساً لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم إلا كان عليهم ترة، فإن شاء عذبهم وإن شاء غفر

١٥٤٠ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، [لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ]» ^(١) عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

١٥٤١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

١٥٤٢ - وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتَ بِعَدَدِكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِينَةِ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٤)

١٥٤٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ. ^(٥)

١٥٤٤ - وَعَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ رضي الله عنها قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ، لَا يَصْرُكُ بِأَيِّنٍ بَدَأَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٦)

(١) ساقط من المخطوطتين، ومثبت من «الصحيحين».

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٤)، ومسلم (٢٦٩٣)، ولم يسق البخاري اللفظ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٧٢٦).

(٥) حسن لغيره. أخرجه النسائي كما في «تحفة الأشراف» (٣/٣٦٢)، وابن حبان (٨٤٠)، والحاكم (٥١٢/١)، من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف دراج ابن سمعان لا سيما في روايته عن أبي الهيثم.

ولكن له شاهد عن أبي هريرة: أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/٢١٢)، والحاكم (٥٤١/١)، والطبراني في «الأوسط» (٤٠٣٩)، و«الصغير» (٤٠٧) بدون ذكر «لا حول ولا قوة إلا بالله» وهو من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. وهذه الرواية فيها ضعف، ضعفها النسائي

١٥٤٥ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذْثُكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١)، زَادَ النَّسَائِيُّ: «وَلَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ» ^(٢).

الأدب المستفاد من الأحاديث

في الأحاديث المتقدمة بيانٌ لفضل الذكر بما ورد في هذه الأحاديث كقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

وكقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ»، وكقوله: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

فينبغي للمؤمن أن يحمد الله على تيسير الله لنا باب الحسنات، والمغفرة بهذه الكلمات الخفيفة على اللسان التي تسبب رضوان الله، ونيل مغفرته، ورحمته، وعلى المؤمن أن يكثر من الذكر بهذه الأذكار ما استطاع.

نسأل الله عز وجل أن يعيننا على ذكره، وشكره، وحسن عبادته.

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤).

١٥٤٦ - وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.^(١)

١٥٤٧ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بَلْفَظٍ: «الدُّعَاءُ مُخُ الْعِبَادَةِ».^(٢)

١٥٤٨ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.^(٣)

الأدب المستفاد من الأحاديث

في الأحاديث المتقدمة فضل الدعاء، وبيان أنَّ الدعاء هو العبادة؛ وذلك لأنَّ الدعاء يشمل المسألة، ودعاء العبادة.

وقد تقدم بيان ذلك في أول الباب؛ وعليه فلا يجوز أن يُدعى أحد غير الله؛ فإنَّ دعاء غير الله يُعتبر شركاً، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦/ ٤٥٠)، والترمذي (٣٢٤٧)، وابن ماجه

(٣٨٢٨)، وفيه زيادة: وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] الآية، وإسناده صحيح.

(٢) ضعيف. أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف مختلط.

١٥٤٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ وَغَيْرُهُ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث بيان أن من أوقات إجابة الدعاء بين الأذان والإقامة، فَيُسْتَحَبُّ تَحْرِي هذا الوقت بالدعاء، وكذلك الأوقات الأخرى التي وردت الأدلة بأنها من أوقات الإجابة، مثل الدعاء في آخر الليل، وفي السجود، وفي ساعة الجمعة وغيرها.

١٥٥٠ - وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(٢)

(١) صحيح. تقدم تخريجه في آخر (باب الأذان).

(٢) الراجح وقفه على سلمان، والمرفوع ضعيف. أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والحاكم (٤٩٧/١)، وأخرجه أيضًا أحمد (٤٣٨/٥)، وغيرهم كلهم من طريق جعفر بن ميمون الأنطاقي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان به. وجعفر بن ميمون ضعيف. وتابعه على روايته مرفوعًا يحيى بن ميمون العطار أبو المعلى عند الخطيب (٣١٧/٨)، والبغوي (١٣٨٥)، ويحيى بن ميمون ثقة.

وخالفهم يزيد بن أبي صالح الدباغ، فرواه عن أبي عثمان عن سلمان موقوفًا، أخرجه وكيع في «الزهد» (٥٠٤) وكذلك رواه موقوفًا سليمان التيمي أخرجه أحمد (٤٣٨/٥)، وكذلك في «الزهد» ص (١٥١)، وكذا ابن أبي شيبة (٣٤٠/١٠)، (٣٣٩/١٣)، وقد رواه عن سليمان التيمي موقوفًا يزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان ومعاذ بن معاذ وشذ محمد بن الزبرقان فرواه عن سليمان التيمي بإسناده مرفوعًا، أخرجه الطبراني (٦١٣٠)، وابن حبان (٨٨٠)، [ويثبت على أنه ليس في رواية التيمي «حيي كريم»].

ورواه موقوفًا أيضًا ثابت وحيد وسعيد الجريري. أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٥٦) بإسناد صحيح عن حماد بن سلمة عن ثابت وحيد وسعيد الجريري عن أبي عثمان النهدي عن سلمان أنه قال: أجد في التوراة إن الله حيي كريم... فذكره بنحوه.

فتبين أن رواية الوقف أرجح، فقد اجتمع عليها خمسة من الثقات، وأما رواية الرفع فهي من رواية ضعيف وثقة وأخرى شاذة غير محفوظة، وبالله التوفيق، وقد أشار الترمذي إلى الرواية الموقوفة عقب

١٥٥١ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ. ^(١)

وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْهَا:

١٥٥٢ - حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرِهِ، وَجَمْعُو عَنْهَا يَقْضِي بَأَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. ^(٢)

الآداب المستفادة من الأحاديث

يُستفاد من هذه الأحاديث استحباب رفع اليدين عند الدعاء، وقد تواتر فعل ذلك عن رسول الله ﷺ، فيستحب رفع اليدين؛ إلا أن يكون موضعاً تحرى رسول الله ﷺ عدم الرفع فيه. وأما مسح الوجه باليدين عَقِبَ الدعاء فالحديث ضعيفٌ لا يصلح للعمل به، فالمسح على

وهو متروك، وله طريق أخرى عند الحاكم (١/٤٩٧-٤٩٨)، وفي إسناده بشر بن الوليد وهو ضعيف، كان قد كبر فخرف، وفيه أيضاً عامر بن يساف فيه ضعف. انظر: "لسان الميزان".

وجاء الحديث عن جابر عند أبي يعلى (١٨٦٧)، وابن عدي (٧/٢٦١٣)، وفي إسناده يوسف بن محمد ابن المنكدر قال النسائي: ليس بثقة، وقال الدولابي: متروك، وضعفه آخرون.

وجاء من حديث ابن عمر رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/٤٢٣)، وفي إسناده الجارود بن يزيد كذبه أبو حاتم، وقال النسائي والدارقطني: متروك. انظر: "الميزان". فالحديث لا يصلح للاحتجاج من جميع طرقه، والله أعلم.

(١) ضعيف منكر. أخرجه الترمذي (٣٣٨٦)، وفي إسناده عيسى بن حماد الجهني وضعفه غير واحد وله منكرات بل قال الحاكم روى عن ابن جريج وجعفر الصادق شبه موضوعات. انظر: "التهذيب" و"الميزان".

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (١٤٨٥)، من طريق عبد الملك بن محمد بن أيمن عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عمن حدثه عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تستروا الجدر، من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار، وسلوا الله ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهورها، فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم». قال أبو داود: روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلها واهية وهذه الطريق أمثلها وهو ضعيف أيضاً. اهـ

قلت: في الإسناد عبد الملك بن محمد بن أيمن عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عمن حدثه عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تستروا الجدر، من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار، وسلوا الله ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهورها، فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم». قال أبو داود: روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلها واهية وهذه الطريق أمثلها وهو ضعيف أيضاً. اهـ

الوجه عقب الدعاء من البدع، ولو كان من هدي النبي ﷺ؛ لُنُقِلَ إلينا في حديث صحيح.

ودلَّ حديث سلمان أنَّ رفع اليدين في الدعاء من أسباب الإجابة.

ومن أسباب الإجابة، وآداب الدعاء أنَّ يثني على الله بين يدي الدعاء، وأن يدعو على وضوء، وأن يكون مستقبلًا القبلة، وكل ذلك فعله رسول الله ﷺ.

١٥٥٣ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

فيه استحباب كثرة الصلاة على النبي ﷺ، وقد دلَّ على ذلك حديث أبي هريرة، وعبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٤٠٨) (٣٨٤)، أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» (٦٤٣)، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، وَحُطَّ عَنْهُ عَشْرُ خَطِيئَاتٍ»، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ» لِشَيْخِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الحديث: «البخيل من ذُكِرَتْ عنده؛ فلم يُصَلِّ عَلَيَّ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٥٥، ٥٦)، وَأَحْمَدُ (٢٠١ / ١)، مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) ضعيف. أخرجه الترمذي (٤٨٤)، وابن حبان (٩١١)، وفي إسناده موسى بن يعقوب الزمعي وهو

١٥٥٤ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَاعْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

يُستفاد من الحديث الحث على الاستغفار بهذا الدعاء العظيم، وقد بيّن النبي ﷺ أن من مات بعده؛ دخل الجنة، ففي الحديث: «من قالها من النهار مُوقِنًا بها، فمات من يومه قبل أن يُمسي؛ فهو من أهل الجنة، ومن قالها من الليل وهو موقِنٌ بها، فمات قبل أن يصبح؛ فهو من أهل الجنة».

١٥٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمَسِّي، وَحِينَ يُصْبِحُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. ^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

يُستفاد من الحديث أن هذا الذكر العظيم يستحب أن يحافظ عليه في الصباح، والمساء كما كان النبي ﷺ يصنع؛ فَإِنَّ فِيهِ سَوَالَ اللَّهِ الْعَافِيَةَ فِي جَمِيعِ أُمُورِ الْعَبْدِ، وَمَنْ عَافَاهُ اللَّهُ فَقَدْ أَكْرَمَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٣٠٦). وَلَيْسَ عِنْدَهُ لَفْظُ «الْعَبْد» وَعِنْدَهُ زِيَادَةٌ: «وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمَسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي «مَدَائِنِ النَّبِيِّ» (٥٦٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٧١).

وفيه سؤال الله عز وجل الحفظ في بدنه ودينه.

ومعنى قوله: «أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي»، أي: أَنْ يُخَسَفَ بِهِ فِي الْأَرْضِ، أَوْ يُقْتَلَ بِأَمْرٍ مِنْ تَحْتِهِ خَفِيَّة.

وفيه سؤال الله عز وجل بأن يستر عوراته، وهي جمع عورة، وهي ما قبح منه، وَأَنْ يُؤَمَّنَ رَوْعَاتِهِ، أي: مخاوفه في الدنيا والآخرة.

فعلى المسلم أن يحافظ على هذا الذكر العظيم؛ لِمَا جَمَعَ مِنْ مَعَانِي عَظِيمَةٍ، وَجَلِيلَةٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ.

١٥٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفَجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

في هذا الحديث العظيم استعادة النبي ﷺ من زوال النعمة، ويشمل النعمة العامة، وهي نعمة المال، والصحة، والنعمة الخاصة وهي نعمة الدين، والاستقامة.

وفيه الاستعادة من تحول العافية، ويشمل أيضًا العافية من المصائب، والأسقام، والعافية من الفتن.

وفيه الاستعادة من فجاءة النعمة، ولا يكون ذلك إلا بذنوب يؤاخذ الله بها العبد.

فنسأل الله عز وجل أن يوفقنا لطاعته، وأن يسد لنا ما فيه صلاحنا في الدنيا والآخرة.

١٥٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلْبَةِ الدِّينِ، وَغَلْبَةِ الْعَدُوِّ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

يُستفاد من الحديث أنه ينبغي للمسلم أن يتعوذ من غلبة الدين، وأن يحذر من كثرة الديون ما استطاع إلى ذلك سبيلاً؛ فَإِنَّ الإنسان إذا غرم حَدَّثَ فكذب، ووعد فأخلف، كما قال النبي ﷺ.

وَيُستفاد منه أَيْضًا الاستعاذة من غلبة العدو، ومن شِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ؛ فَإِنَّ ذلك عقوبة من الله سبحانه وتعالى، فنسأل الله حسن العافية.

ومعنى: «غلبة الدِّين»، أي: كثرته، بحيث يغلبه عن القضاء.

ومعنى: «غلبة العدو»، أي: قهر العدو، بأن يظلمني في مالٍ، أو عَرَضٍ، أو بدنٍ، سواء كان عدوًّا كافرًا، أو مسلمًا.

ومعنى: «شِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ»، أي: فرح العدو بالضَّرِّ الذي يقع بالإنسان.

(١) صحيح بشواهده. أخرجه النسائي (٢٦٥/٨)، والحاكم (٥٣١/١)، وفي إسناده حيي بن عبد الله المعافري وفيه ضعف، ولكن الحديث صحيح بشواهده، منها:

حديث أنس في البخاري برقم (٦٣٦٩). قال: كان النبي ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْهَمِّ وَالْحُزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْبَخْلِ، وَضَلْعِ الدِّينِ وَغَلْبَةِ الرِّجَالِ».

ومنها حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (٦٣٤٧)، ومسلم (٢٧٠٧). قال: كان رسول الله ﷺ يتعوذ من حمالة العدو، والفتنة، والقذف، وشتم الأعداء، قال ابن الجوزي: لا يشترط أن يكون

١٥٥٨ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

من أسباب إجابة الدعاء تقديم الثناء على الله سبحانه وتعالى بين يدي الدعاء، ومن ذلك ما جاء في هذا الحديث من تقديم الدعاء بهذا الثناء العظيم الذي تضمن الاسم الأعظم، وهو (الله) على الصحيح من أقوال أهل العلم، وهو قول ابن منده، والقرطبي، وغيرهما.

ويدل على ذلك أَنَّ هذا الاسم هو الذي وجد في الحديثين اللذين تضمننا الاسم الأعظم، أحدهما: حديث بريدة الذي بين أيدينا، والثاني: حديث أنس عند ابن ماجه (١٢٦٨/٢)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، الْمَنَانُ، بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ»، وهو حديث حسن، وقد حسنه الإمام الوادعي رحمته الله في «الصحيح المسند» (١٠١).

وذهب بعض أهل العلم إلى أَنَّ الاسم الأعظم هو (الحي القيوم)، ويرد ذلك حديث بريدة، فليس فيه هذان الاسمان، وأيضًا فإن هذين اسمان، وفي الحديث «الاسم الأعظم»، فتقديم الدعاء بمثل هذين الثناءين العظيمين سبب لإجابة الدعاء، ومن ذلك تقديم الدعاء بـ(يا ذا الجلال والإكرام)؛ لحديث: «أَلْظُوا بِإِذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» أخرجه أحمد (٣٣٢)، عن ربيعة بن عامر بإسناد حسن.

١٥٥٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ» وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ.^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث المحافظة على هذا الذكر في الصباح والمساء كما كان النبي ﷺ يقولُه. وفيه - أعني هذا الدعاء - تفويض الأمور كلها إلى الله سبحانه وتعالى، فكل شيء يحصل للإنسان، أو يفعله الإنسان؛ فكله بحول الله، وقوته، ومشئته سبحانه وتعالى، وبالله التوفيق.

١٥٦٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.^(٢)

الأدب المستفاد من الحديث

قال النووي رحمته الله (٢٦٨٨): وأظهر الأقوال في تفسير الحسنة في الدنيا أنها العبادة، والعافية، وفي الآخرة الجنة والمغفرة. وقيل: الحسنة تعم الدنيا والآخرة. اهـ
وقد كان هذا الدعاء من أكثر ما يدعو به النبي ﷺ؛ لأنه من جوامع الدعاء، فقد جمع خير الدنيا والآخرة.

(١) حسن. أخرجه أبو داود (٥٠٦٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٤)، والترمذي (٣٣٩١)، وابن ماجه (٣٨٦٨)، وإسناده حسن، واختلفت ألفاظهم، واللفظ المذكور للنسائي في رواية، ورواية أبي داود مع رواية النسائي الأخرى، قال في المساء أيضًا «وإليك النشور».

ورواية الترمذي وابن ماجه بلفظ الأمر: «إذا أصبحتم فقولوا... وإذا أمسيتم فقولوا...»، إلا أن لفظ الترمذي في الصباح «وإليك المصير» وفي المساء «وإليك النشور» وأما ابن ماجه فقال في المساء: «وإليك

وفي "سنن أبي داود" (١٤٨٢)، عن عائشة رضي الله عنها قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بجوامع الدعاء، ويترك ما سوى ذلك. وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا الوادعي رحمته الله.

١٥٦١ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جَدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

الأدب المستفاد من الحديث

فيه تواضع النبي صلى الله عليه وسلم، وخشيته، فقد كان يدعو لنفسه بالمغفرة مع أن الله قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فنحن أولى بأن ندعو بهذا الدعاء العظيم.

واختلفوا في قول صلى الله عليه وسلم: «وكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي»:

فقيل: قاله تواضعًا.

وقيل: عدَّ على نفسه فوات الكمال ذنوبًا.

وقيل: أراد ما كان سهوًا.

وقيل: ما كان قبل النبوة.

وقيل: إنه صلى الله عليه وسلم قد يقع في خطأ صغير، وتكون العصمة من كبائر الذنوب، ومن صغارها

الخصيسة، وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: "شرح مسلم" (٢٧١٩) "سبل السلام".

١٥٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

١٥٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ. ^(٢)

١٥٦٤ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه نَحْوُهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَرِزْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. ^(٣)

١٥٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ وَالْحَاكِمُ. ^(٤)

الأدب المستفاد من هذه الأحاديث

هذه الأحاديث التي تقدمت كلها من جوامع الدعاء، فينبغي للمسلم أن يحفظها، وأن يدعو الله بها؛ اقتداءً بالنبي ﷺ؛ لأنَّ الدعاء سبب حصول الخير، والهدى، والرشد، وعلى

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٢٠).

(٢) حسن. أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٨٦٨)، والحاكم (٥١٠ / ١)، وإسناده حسن.

(٣) ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣٥٩٩)، من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي هريرة به. وموسى بن عبيدة شديد الضعف، وشيخه مجهول، فالحديث ضعيف.

المسلم أن يُكثّر من هذه الأدعية، ولا يتعجل استجابة الدعاء؛ فإنّ ذلك سببٌ لعدم الإجابة، قال النبي ﷺ: «يُستجاب لأحدكم ما لم يعجل»، أخرجه البخاري (٦٣٤٠)، ومسلم (٢٧٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال النبي ﷺ: «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثمٌ ولا قطيعة رحمٍ إلا أعطاه الله إحدى ثلاث: إما أن تُعجّل له دعوته، وإما أن يُدفع عنه من سوء مثلها، وإما أن تُدخّر له في الآخرة»، أخرجه أحمد (١٨/٣)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

وعلى المسلم إذا دعا ربّه أن يُحسّن الظن بالله، ويرجو منه الإجابة، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي».

وعلى المسلم أن يدعو بقلبٍ حاضرٍ، غير ساهٍ ولا لاهٍ، وأن يجتنب ما يمنع إجابة الدعاء، كالأكل الحرام، والملبس الحرام، وتُعجّل الإجابة، وقطيعة الرحم، والبغي، والاعتداء في الدعاء، وبالله التوفيق.

١٥٦٦ - وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(١).

الأدب المستفاد من الحديث

إنّ من فضل الله على عباده أن يأجرهم، ويثيبهم الثواب الجزيل، والأجر العظيم على أعمال يسيرة، ففي هذا الحديث أنّ من قال: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» ثَقُلَ الله بها موازينه يوم القيامة؛ فعلى المسلمين أن يحمّدوا الله على هذا الخير، وأن يبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن يَفْنَى العمر، ويندم الإنسان حيث لا ينفع الندم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ * وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿المنافقون: ٩-١١﴾.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿المؤمنون: ٩٩-١٠٠﴾.

وقد ختم الحافظ رحمه الله هذا الكتاب المفيد بهذا الحديث؛ اقتداءً بالبخاري رحمه الله، ومن مقصود ذلك الختم بالتسبيح، والتحميد كما في كفاية المجلس.

فنسأل الله عز وجل أن يرحم الحافظ ابن حجر، وأن يغفر له، وأن يجزل له مثوبته، وأن يرفعه في عليين.

والحمد لله الذي بنعمته، وفضله، ومنته تتم الصالحات، أحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأصلي وأسلم على نبيه محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وأسأل الله عز وجل ذا الجلال والإكرام أن ينفعني بهذا الكتاب، وأن ينفع به سائر المسلمين، وأن يتوفانا مسلمين، وأن يقينا فتنة المحيا والممات، والحمد لله رب العالمين.

كتاب الفرائض من هذا الكتاب في يوم الاثنين الموافق العشرين من ربيع الثاني من جمادى الأولى وخمسين

وأربع مائة وألف من الهجرة النبوية في دار المحرقة بدمج حفظها الله

ثم أتممت مراجعتها ونهزيه في يوم الجمعة الموافق السادس والعشرين

من جمادى الآخرة من عام ثلاثين وأربع مائة وألف،

فلله الحمد والذم والثناء، سرّاً وجهاراً، ليلاً ونهاراً،

وبالله العصاة والتوفيق.

فهرس أحاديث بلوغ المرام

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٧٦٣	١٥١٦	أَبْعَضُ الرَّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْحَصِمُ
٧٥٠	١٤٩٣	أَتَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟
٣٠٢	١٢٢٩	أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟
٧٤٤	١٤٨١	اتَّقُوا الظُّلْمَ
٢٤٩	١٢٠٥	أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
٢٩١	١٢٢٠	اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ
٧٧٧	١٥٤٤	أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ
٣٧٠	١٢٦٠	أَحْيِ وَالِدَاكَ؟
٢٨٩	١٢١٦	أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ
٢٩٠	١٢١٨	ادْرَأُوا الْحُدُودَ
٢٩٠	١٢١٩	ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ
٢٩٠	١٢١٧	ادْفَعُوا الْحُدُودَ
٥٩	١١٥٥	إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ
٤٧٩	١٣٣٢	إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّيكَ
٤٧٩	١٣٣٣	إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ
٧١٨	١٤٤١	إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا
٧٢٤	١٤٥٠	إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ
١٠١	١١٧٠	إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ

طرف الحديث	رقم الحديث	رقم الصفحة
إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ	۱۳۸۶	۶۱۳
إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتِهَدْ	۱۳۸۴	۶۱۱
إِذَا رَمَيْت بِسَهْمِكَ	۱۳۳۴	۴۷۹
إِذَا زَنْتُ أُمَّةً أَحَدِكُمْ	۱۲۰۸	۲۷۵
إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ	۱۲۴۱	۳۳۸
إِذَا ضَرَبَ أَحَدَكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ	۱۲۴۲	۳۴۵
إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا	۱۴۶۲	۷۳۴
إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ	۱۴۴۵	۷۲۱
إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجَنِّبِ الْوَجْهَ	۱۴۸۹	۷۴۹
إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ	۱۴۳۱	۶۹۱
إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً	۱۴۳۹	۷۱۶
اذْهَبُوا بِهِ فاقطعوه	۱۲۳۳	۳۱۷
أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا	۱۳۴۹	۵۲۵
ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا	۱۲۶۱	۳۷۰
ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ	۱۲۷۱	۳۸۳
أَرْضُضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ	۱۱۲۸	۲
ارْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ	۱۴۷۱	۷۳۹
أَشْجِدُهَا بِحَجَرٍ	۱۳۴۶	۵۱۶
أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمٍ أَوْ طَاسٍ	۱۲۸۷	۳۹۹
أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْرٍ	۱۲۹۴	۴۱۷
أَنْتُمْ	۱۲۱۳	۲۸۰

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
١٢٦٦	٣٧٧	أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ
١٢٦٧	٣٧٧	اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ
١٢٧٣	٣٨٤	اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ
١٢٣٧	٣٢٥	اقْتُلُوهُ
١٣٧٥	٥٩٧	اقْضِهِ عَنْهَا
١٢٢٦	٣٠٢	اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ
١٢٥٢	٣٥٩	أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ
١٢٠٩	٢٧٥	أَقِيمُوا الْحُدُودَ
١٥٣١	٧٧٢	أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ
١٣٢٩	٤٦٩	أَكَلِ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٣٩٨	٦٢٢	أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟
١٢٠٢	٢٤٠	أَلَا أَشْهَدُوا، فَإِنَّ دَمَهَا هَذَرٌ
١٣١٧	٤٤٨	أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ
١٣٥٩	٥٥٦	أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ
١١٨٠	١٢٤	أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا
١٣٠٨	٤٣١	الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعَلَى
١٥٤٣	٧٧٧	الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ
١٤٣٨	٧١٦	الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ
١٤٠٧	٦٥٢	الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي
١٢٢٢	٢٩٢	الْبَيْتَةُ، وَإِلَّا فَحَدُّ فِي ظَهْرِكَ
١٥٢٢	٧٦٧	الْحَمَاءُ مِنَ الْإِبْرَانِ

٥٢	١١٥٣	الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ
٧٨٠	١٥٤٩	الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ
٧٧٩	١٥٤٧	الدُّعَاءُ مُنَحُّ الْعِبَادَةِ
١٢٤	١١٧٧	الدِّيَّةُ ثَلَاثُونَ حِقَّةً
٧٧٢	١٥٣٠	الدِّينُ النَّصِيحَةُ
٧٦٠	١٥١١	الشُّؤْمُ سُوءُ الْخُلُقِ
٧٤٢	١٤٧٦	الصَّمْتُ حِكْمَةٌ
٤٦٥	١٣٢٤	الضَّبْعُ صَيْدٌ هِيَ؟
٧٤٤	١٤٨٠	الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ
٧٥٩	١٥١٠	العَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ
٦٠٧	١٣٨١	الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ
٧٨٩	١٥٦٢	اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي
٧٨٨	١٥٦١	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي
٧٨٩	١٥٦٣	اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي
٧٨٣	١٥٥٥	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ
٧٨٩	١٥٦٥	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ
٧٨٤	١٥٥٦	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ
٧٨٥	١٥٥٧	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ
٤٦	١١٥٢	اللَّهُمَّ اهْدِهِ
٧٨٧	١٥٥٩	اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا
٧٥١	١٤٩٥	اللَّهُمَّ حَبِّبْ لِي مَنَاقِبَ الْأَخْلَاقِ

طُرْفُ الْحَدِيثِ

رَقْمُ الْحَدِيثِ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

٧٧٤	١٥٣٥	اللَّهُمَّ حَسَّنْتَ خُلُقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي
٧٤٨	١٤٨٨	اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا
٦٦٥	١٤١٦	أَلَمْ تَرِنِي إِلَى مَجْزِرِ الْمُدْجِيِّ؟
٧٧٤	١٥٣٤	الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ
٧٦٨	١٥٢٤	الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ
٧٧٣	١٥٣٣	الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ
٧٥٣	١٤٩٨	الْمُسْتَبَانَ مَا قَالَا
٤٩٩	١٣٤٣	الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ
٦٩١	١٤٣٠	الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ
٦٧٨	١٤٢٨	الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ
٢٣	١١٤٥	الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى
٥٣٣	١٣٥١	أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ
٥٣٣	١٣٥٢	أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ
٢٥	١١٤٩	أُمِّكَ
٧٤٥	١٤٨٢	إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ
١٢٤	١١٧٨	إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ
٧٣٦	١٤٦٦	إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنٌ
٧٧٩	١٥٤٦	إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ
٣٩٩	١٢٨٥	إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا
٧٦٠	١٥١٢	إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ
٢٤٩	١٢٠٧	إِنَّ اللَّهَ يَرَى مَخْرَجَ الْخَلْقِ

٥٩٧	١٣٧٤	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ شِفَاءً أُخِنِكَ شَيْئًا
٧٦٩	١٥٢٥	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ
٧٢٩	١٤٥٤	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ
٤٩٨	١٣٤١	إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
٣٥٣	١٢٤٩	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
٧٥٤	١٥٠٠	إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ
٧٣٩	١٤٧٢	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ
٣٣٨	١٢٣٩	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْحَمْرَ
٤٣١	١٣٠٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا
٤٣١	١٣٠٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ ابْنَ الْوَلِيدِ
٤٣٢	١٣١٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحَدِيثِ
٣٩٧	١٢٨٢	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ
٣٨٣	١٢٧٢	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً
٦٦٤	١٤١٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ
٤٤٧	١٣١٤	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ
٢٨٩	١٢١٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَبَ
٦٣٣	١٤٠٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ
٦٥٧	١٤٠٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينَ
٥٤١	١٣٥٤	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ
٣٩٠	١٢٧٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ
٣٠٢	١٢٢٧	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فَمِمَّا

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٣٨٢	١٢٦٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ عَزْوَةً
٥١٥	١٣٤٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْحِي بِكَبْشَيْنِ
٣٩٥	١٢٨٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمَنَجْنِيقَ
٤٩٨	١٣٣٨	أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ
٢٧٨	١٢١٠	أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهِينَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ
٦٣٢	١٤٠٢	إِنْ أَنَا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ
٧٨٢	١٥٥٣	إِنْ أَوْلَى النَّاسِ بِي
٧٣١	١٤٥٧	أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ
٢٢	١١٤٠	أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ
٧٧	١١٦٣	أَنَّ جَارِيَةً وُجِدَ رَأْسُهَا قَدْ رُضَّ
٦٢٢	١٣٩٩	إِنْ خَيْرَكُمْ قَرْنِي
٧٨٠	١٥٥٠	إِنْ رَبَّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ
٧٤٩	١٤٩١	إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ
٦٧٦	١٤٢٥	أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ
٦٥٩	١٤١١	أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٦٦٠	١٤١٤	أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ
١٩٧	١١٨٩	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ
٥٤١	١٣٥٦	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ: أَنْ يَعْقَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ
٣٩٩	١٢٨٤	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ
٣٩٩	١٢٨٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ
٦٣٦	١٤٠٥	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ

٤٧٠	١٣٣٠	أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
٨٢	١١٦٧	أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ
٧٨	١١٦٤	أَنَّ غُلَامًا لِأَنْاسٍ فَقَرَأَ
٥٨٣	١٣٦٧	إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا
٧٦٧	١٥٢٣	إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ
١٢٢	١١٧٥	أَنَّ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلَا
١٠٤	١١٧١	أَنَا أَوَّلَى مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ
٣٧٢	١٢٦٢	أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ
٤٦	١١٥٠	أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ
٢	١١٢٧	انْظُرْ مَنْ إِخْوَانُكَ
٧١٥	١٤٣٧	انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ
٢٤	١١٤٨	أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ
٦١٥	١٣٨٨	إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ
٦٠٧	١٣٨٣	إِنَّكُمْ سَتَحْرِضُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ
٧٧٣	١٥٣٢	إِنَّكُمْ لَا تَسْعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ
٦٧٨	١٤٢٧	إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
٣٨٦	١٢٧٥	إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا
٨٢	١١٦٦	إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ
٢	١١٢٩	إِنَّهُ عَمَّكَ
٢٤	١١٤٧	أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ
٥٩٦	١٣٦٩	أَنَّهُ لَا أَتَى

٢	١١٣١	إِنَّمَا لَا تَحِلُّ لِي
٤٩٥	١٣٣٦	إِنَّمَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا
٣٥٣	١٢٥٠	إِنَّمَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ
٣٨٥	١٢٧٤	أَتَمُّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ
٤٢٧	١٣٠٣	إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ
٥٩٨	١٣٨٠	أَوْفٍ بِبَنْدَرِكَ
٦٠	١١٥٩	أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ
٧٦٥	١٥١٩	إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطُّرُقَاتِ
٧٤٧	١٤٨٦	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ
٧٦٤	١٥١٨	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ
٧٤٣	١٤٧٧	إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ
٧٤٦	١٤٨٣	آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثُ
٣٩٠	١٢٧٩	أَيُّكُمْ قَتَلَهُ؟
٧٠٥	١٤٣٤	أَيُّهَا أُمَةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا
٦٦٦	١٤١٧	أَيُّهَا امْرِئُ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا
٤٢٨	١٣٠٤	أَيُّهَا قَرْيَةُ أَنْتُمْ مَوْهَا
٦٦٦	١٤٢٠	إِيمَانُ بِاللَّهِ
٤٠٢	١٢٨٨	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ
٤٣١	١٣٠٧	بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ
٦٣٤	١٤٠٤	تَرَى الشَّمْسَ؟
٧٣٧	١٤٦٧	تَعَسَّ عِنْدَ الدُّنْيَا

٥٧٩	١٣٦٦	تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
٢٠٧	١١٩٢	تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ
٣٦٣	١٢٥٥	تَكُونُ فِتْنٌ
٦٥٩	١٤١٣	ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٣٦٤	١٢٥٨	جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ
٣٣٨	١٢٤٠	جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ
٣٨٧	١٢٧٦	حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ
٧١٠	١٤٣٦	حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ
٤٦٦	١٣٢٥	خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ
٢٤٨	١٢٠٤	خُذُوا عَنِّي
٢٢	١١٣٧	خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ
٧٥٢	١٤٩٧	خَصْلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ
١٦٩	١١٨١	دِيَةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ
١٢٣	١١٧٦	دِيَةُ الْخَطَا أَرْحَمُ
١٧٢	١١٨٤	دِيَةُ الْمَعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ
٤٩٩	١٣٤٤	ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ
٤٩٨	١٣٤٢	ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ
٤١٨	١٢٩٨	ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ
٧٨٧	١٥٦٠	رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً
٢٧٩	١٢١١	رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ
٧٣٠	١٤٥٥	رَفَعَ اللَّهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ

طرف الحديث رقم الحديث رقم الصفحة

٤٤٧	١٣١٣	سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحَيْلِ
٧٤٦	١٤٨٥	سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ
٤٩٥	١٣٣٥	سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ
٧٨٣	١٥٥٤	سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ
٣٨٣	١٢٦٩	شَهِدَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ
٤٠٢	١٢٩١	شَهِدَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ
٥٩٧	١٣٧٨	صَلِّ هَاهُنَا
٧٥٨	١٥٠٨	طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْنُهُ
٥٩	١١٥٦	عُدِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ
١٧٥	١١٨٤	عَقَلَ الْمَرْأَةُ مِثْلَ عَقْلِ الرَّجُلِ
١٧٢	١١٨٤	عَقَلَ أَهْلُ الذِّمَّةِ
١٧٧	١١٨٥	عَقَلَ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ
٧٦٤	١٥١٧	عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ
٤٢٧	١٣٠٢	غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ
٤٦١	١٣٢١	غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ
٤٦٨	١٣٢٧	فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ
٤٦١	١٣٢٢	فَدَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٠٨	١١٧٣	فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ
١٧٢	١١٨٣	فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ
٢٩٢	١٢٢١	قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ
١٧٧	١١٨٦	قَاتَلَ رَجُلًا رَجُلًا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

طرف الحديث

رقم الحديث

رقم الصفحة

٤١٩	١٢٩٩	قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَرْتَ
٧٩	١١٦٥	قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي
٤٠٢	١٢٨٩	قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْرِ لِفَرَسٍ
٦٢٠	١٣٩٧	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْحَضَمَيْنِ
٢٢٧	١١٩٩	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ حِفْظَ الْحَوَائِطِ
٧٨١	١٥٥١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ
٣٤٦	١٢٤٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْذِلُ لَهُ الزَّرِيبُ
٤٠٢	١٢٩٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُ
٢	١١٣٠	كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ
٤٢٤	١٣٠١	كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ بِمَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ
١٩٧	١١٨٨	كَبَّرَ كَبَّرَ
٥٩٦	١٣٧٠	كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ
٧٦٢	١٥١٥	كَفَّارَةُ مَنْ اغْتَبَه أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ
٢٣	١١٤٢	كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا
٧٤١	١٤٧٥	كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ
٥٤٢	١٣٥٨	كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ
٣٤٦	١٢٤٦	كُلُّ مُسْكِرٍ حَمَرٌ
٧٣٣	١٤٦٠	كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ
٧٢٥	١٤٥١	كُلُّ، وَاشْرَبَ
٧٩٠	١٥٦٦	كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ
٧٣٧	١٤٦٨	كُلُّ فُلٍّ نَبْشٌ إِلَّا نَبْشَ مِسْكٍ فَإِنَّهُ يَسْحَبُ فَوْقَهُ لَكُمُوسٌ مَكِينٌ

٤١٧	١٢٩٣	كُنَّا نُصِيبُ فِي مَعَارِينَا الْعَسَلَ
٦٧٧	١٤٢٦	كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ
٦١٧	١٣٨٩	كَيْفَ تَقْدَسُ أُمَّةٌ
٣	١١٣٥	كَيْفَ، وَقَدْ قِيلَ
٢٢٩	١٢٠٠	لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ
٤٣١	١٣٠٩	لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ
٧٢٠	١٤٤٤	لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ
٤٩٧	١٣٣٧	لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا
٦٢٤	١٤٠١	لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ
٦٢٤	١٤٠٠	لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ، خَائِنٍ
٧٥١	١٤٩٤	لَا تَحَاسِدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا
٢	١١٢٦	لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ
٧٣٤	١٤٦١	لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا
٥٥٦	١٣٦٠	لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ
٥٢٩	١٣٥٠	لَا تَذَبْحُوا إِلَّا مُسِنَّةً
٧٥٥	١٥٠٢	لَا تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ
٥٩٨	١٣٧٩	لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ
٧٤٩	١٤٩٠	لَا تَغْضَبْ
٣٨٨	١٢٧٧	لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ
٣٤٥	١٢٤٣	لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ
٣٠٢	١٢٢٦	لَا تَقْطَعُ بَدُ السَّارِقِ

٧٥٢	١٤٩٦	لَا تُمَارِ أَخَاكَ
٣٧٢	١٢٦٥	لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ
٣	١١٣٣	لَا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ
٣	١١٣٤	لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ
٤٤٧	١٣١٥	لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ
٣١٦	١٢٣١	لَا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ
٢٣	١١٤٣	لَا نَفَقَةَ هُنَا
٤٠٢	١٢٩٠	لَا نَفَلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ
٣٧٢	١٢٦٣	لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ
٥٩٦	١٣٧٣	لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ
٦٧٤	١٤٢٣	لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ
٣٥٥	١٢٥١	لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ
٢	١١٣٢	لَا يُجْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ
٦١١	١٣٨٥	لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ
٦٠	١١٥٧	لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ
٦٠	١١٥٨	لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ
٧٣٢	١٤٥٩	لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ
٧٥٦	١٥٠٦	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ
٧٢٦	١٤٥٣	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ
٧٥٥	١٥٠٣	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ
٧٢٢	١٤٤٦	لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِلًا

٣٢٠	١٢٣٤	لَا يَغْرُمُ السَّارِقُ
٧٢	١١٦١	لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ
٧١٧	١٤٤٠	لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ
٧٢٣	١٤٤٨	لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ
٧٢٤	١٤٤٩	لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ
٥٧٦	١٣٦٤	لَا، وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ
٤٢٢	١٣٠٠	لَا خَرِجَنَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
٥٩٦	١٣٧٤	لَتَمْسُحِ وَلَتَرْكَبَ
٢٤٩	١٢٠٦	لَعَلَّكَ قَبِلْتَ
٣٠٢	١٢٢٨	لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ
٦١٩	١٣٩٥	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ
٢٩٣	١٢٢٤	لَقَدْ أَدْرَكْتَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ <small>رضي الله عنهم</small>
٣٤٦	١٢٤٤	لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَحْرِيمَ الْحُمْرِ
٧٨٦	١٥٥٨	لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ
٧٧٧	١٥٤٢	لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ
٢٢	١١٣٩	لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ
٦١٨	١٣٩٣	لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ
١٠٤	١١٧٢	لَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ
٢٢٦	١١٩٨	لَوْ أَنَّ امْرَأًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ
٣٩٩	١٢٨٦	لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بِنُ عَدِي حَيًّا
٦٥٢	١٤٠٧	لَوْ عَطَى النَّاسُ بَدْعَهُمْ

٧٤٤	١٤٧٩	لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ
٧٥٤	١٥٠١	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ
٧٧٩	١٥٤٨	لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ
٣١٤	١٢٣٠	لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ
٧١٩	١٤٤٢	لَيْسَ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ
٣١٧	١٢٣٢	مَا إِخَالَكَ سَرَقَتْ
٣٤٦	١٢٤٧	مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ
٤٩٨	١٣٣٩	مَا أَنْهَرَ الدَّمَ
٧٠٥	١٤٣٣	مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا
٧٧٥	١٥٣٨	مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا
٧٧٥	١٥٣٧	مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا
٧٧٦	١٥٣٩	مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا
٣٦٠	١٢٥٣	مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا
٧٤٠	١٤٧٤	مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءً
٧٦٦	١٥٢١	مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ
٧٤٨	١٤٨٧	مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً
٧٧١	١٥٢٨	مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ
٢٠٧	١١٩٥	مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ
٤٧٩	١٣٣١	مَنْ اخْتَذَ كَلْبًا
٧٢٦	١٤٥٢	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ
٤٤٧	١٣١٦	مَنْ أَدْخَلَ فَا سَائِدَ فَا سَائِدَ

٧٣٥	١٤٦٥	مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ
٣٢١	١٢٣٥	مَنْ أَصَابَ بِغِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ
٧٠٩	١٤٣٥	مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٦٦٩	١٤٢١	مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ
٦٥٨	١٤٠٩	مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ
٧٣١	١٤٥٨	مِنَ الْكِبَائِرِ شَتَمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ
٢٢٩	١٢٠١	مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ
٧٥٧	١٥٠٧	مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ
٧٣٨	١٤٦٩	مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ
١٧٠	١١٨٢	مَنْ تَطَبَّبَ
٧٥٩	١٥٠٩	مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ
٧٤٠	١٤٧٣	مَنْ حُسِّنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ
٦٥٩	١٤١٢	مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنِيرٍ هَذَا
٥٧٢	١٣٦٣	مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ
٦٥٨	١٤١٠	مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا
٢٠٧	١١٩٠	مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ
٢٠٧	١١٩١	مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ
٧٣٥	١٤٦٤	مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ
٥١٦	١٣٤٨	مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ
٧٧٠	١٥٢٦	مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضٍ أَخِيهِ
٥٨٤	١٣٦٨	مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضٍ أَخِيهِ

طرف الحديث

رقم الحديث

رقم الصفحة

٧٥٣	١٤٩٩	مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللَّهُ
٧٦١	١٥١٣	مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ
٣٧٢	١٢٦٤	مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ
٧٧٧	١٥٤١	مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ
٧٧٧	١٥٤٠	مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٣٦٢	١٢٥٤	مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ
٢٢٢	١١٩٦	مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ
٦٩	١١٦٠	مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ
٩٩	١١٦٩	مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ
٤٣٢	١٣١٢	مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ
٢٩٣	١٢٢٥	مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ
٥١٦	١٣٤٧	مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ
٤١٧	١٢٩٥	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
٧٥٦	١٥٠٤	مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ
٣٦٤	١٢٥٧	مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ
٦٧٤	١٤٢٤	مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ
٥٩٦	١٣٧١	مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ
٧٣٤	١٤٦٣	مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً
١٧٨	١١٨٧	مَنْ هَذَا؟
٢٨٤	١٢١٤	مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ
٦١٥	١٣٥٦	مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ

٦٠٧	١٣٨٢	مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ
٧٦٥	١٥٢٠	مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا
٦٨٧	١٤٢٩	مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟
٤٦٩	١٣٢٨	نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا
٥٣٦	١٣٥٣	نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٣٤٦	١٢٤٥	نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ
٣٦٤	١٢٥٩	نَعَمْ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ
٤٣٢	١٣١١	نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ
٣	١١٣٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسَرَّضَ الْحَمَقَى
٤٩٨	١٣٤٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ
٤٦٧	١٣٢٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ
٤٦٢	١٣٢٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ
٤٦٠	١٣٢٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ
١٦٩	١١٨١	هَذِهِ، وَهَذِهِ سِوَاءُ
٢٠٧	١١٩٣	هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ
٧٥	١١٦٢	هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ
٥٩٧	١٣٧٦	هَلْ كَانَ فِيهَا وَتَنٌ يُعْبَدُ؟
٣٢٣	١٢٣٦	هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟
٣٨٣	١٢٧٠	هُمْ مِنْهُمْ
٥٧٠	١٣٦٢	وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ
٦٦٩	١٤٢٢	وَالْأَقْوَمَ عَلَيْهِ
٥٢	١١٥٤	وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا
٧٣٠	١٤٥٦	سَأَلْتُ عَنْ

٢٤٨	١٢٠٣	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا
٦٦٦	١٤١٨	وَأَيُّهَا امْرِئُ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ
٦٦٦	١٤١٩	وَأَيُّهَا امْرَأَةٌ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً
٧٨٩	١٥٦٤	وَزِدْنِي عِلْمًا
٢٢	١١٤١	وَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ
٥٩٦	١٣٧٢	وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ
٧٦١	١٥١٤	وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ
٨٣	١١٦٨	يَا أَنَسُ، كَتَابَ اللَّهُ الْقِصَاصُ
٧٧١	١٥٢٩	يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ
٥٧٧	١٣٦٥	يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟
٧٥٠	١٤٩٢	يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ
٧٧٨	١٥٤٥	يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ
٧٣٨	١٤٧٠	يَا غُلَامُ، أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ
٤٦	١١٥١	يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ
٧٢٠	١٤٤٣	يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا
٤١٨	١٢٩٧	يُحْيِرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَدْنَاهُمْ
٤١٨	١٢٩٦	يُحْيِرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ
٦١٨	١٣٩٢	يُدْعَى بِالْقَاضِي الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٢٤	١١٩٧	يَعْصُ أَحَدُكُمْ (أَخَاهُ)
٢٤	١١٤٦	يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا
٧٧٥	١٥٣٦	يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي
٥٦٨	١٣٦١	يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ
٦٩١	١٤٣٢	يَوْمَ الْقِيَامَةِ

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ وَالْمَسَائِلِ

- ٢.....بَابُ الرِّضَاعِ.....
- ٤.....مسألة [١]: التحريم بالرضاع.....
- ٤.....مسألة [٢]: عدد الرضعات المحرمة.....
- ٥.....مسألة [٣]: ضابط الرضعة.....
- ٦.....مسألة [٤]: إن حصل قطع لعارض أثناء الارتضاع؟.....
- ٦.....مسألة [٥]: إذا كانت المرضعة هي التي قطعت على الرضيع؟.....
- ٧.....مسألة [٦]: هل يثبت التحريم بالسعوط والوجور؟.....
- ٧.....مسألة [٧]: إن جمد اللبن إلى جبن؟.....
- ٧.....مسألة [٨]: إن شيب اللبن بغيره؟.....
- ٨.....مسألة [٩]: لبن الميتة هل يحرم؟.....
- ٩.....مسألة [١٠]: هل تنتشر الحرمة بغير لبن آدمية؟.....
- ٩.....مسألة [١١]: إذا حصل عند امرأة لبن بغير وطء؟.....
- ٩.....مسألة [١٢]: هل يشترط في التحريم بالرضاع أن يكون في الحولين؟.....
- ١٠.....مسألة [١٣]: هل الاعتبار بالعامين، أم بالفطام؟.....
- ١١.....مسألة [١٤]: لبن الرجل هل ينشر الحرمة من قبله؟.....
- ١٢.....مسألة [١٥]: هل يحرم لبن الزاني؟.....
- ١٣.....مسألة [١٦]: إن طلق الرجل زوجته ولها منه لبن، فتزوجت آخر؟.....
- مسألة [١٧]: لو تزوج رجل امرأة كبيرة، وطفلة رضيعة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة بلبن غيره؟.....
- ١٤.....

- مسألة [١٩]: هل يرجع على الكبيرة بما يدفعه إلى الصغيرة؟ ١٥
- مسألة [٢٠]: لو تزوج بكبيرة وصغيرتين؟ ١٦
- مسألة [٢١]: إن أرضعت الصغيرتين أجنبية؟ ١٦
- مسألة [٢٢]: إذا شهدت امرأة على الرضاع، هل يقبل قولها؟ ١٦
- مسألة [٢٣]: إذا أقر الرجل أن زوجته أخته من الرضاعة؟ ١٧
- مسألة [٢٤]: إن كانت المرأة هل التي قالت: هو أخي من الرضاعة؟ ١٨
- مسألة [٢٥]: استشراف المرضعة. ١٩
- مسألة [٢٦]: المحرمات بسبب الرضاع ١٩
- مسألة [٢٧]: الجمع بين الأختين من الرضاعة، وبين المرأة وخالتها أو عمتها من الرضاعة؟ ٢٠
- مسألة [٢٨]: أم الزوجة من الرضاعة وابنتها كذلك من الرضاعة، وزوجة الأب من الرضاعة، وزوجة الابن كذلك ٢٠
- بَابُ النَّفَقَاتِ ٢٢
- مسألة [١]: النفقة على الزوجات. ٢٥
- مسألة [٢]: هل الاعتبار في النفقة بحالة الزوج أم الزوجة؟ ٢٥
- مسألة [٣]: ما هو المقدار الذي يلزمه لزوجته؟ ٢٦
- مسألة [٤]: ما تحتاجه المرأة من المشط، والدهان، والسدر، والصابون لشعرها وجسدها. ٢٦
- مسألة [٥]: هل يلزم الزوج شراء الدواء لزوجته المريضة؟ ٢٧
- مسألة [٦]: كسوة الزوجة. ٢٨
- مسألة [٧]: هل على الرجل ما تحتاجه المرأة من الفراش، واللباح ونحوه؟ ٢٨
- مسألة [٨]: ٢٨

- مسألة [٩]: إذا كانت المرأة ممن لا يخدم نفسها؛ لكونها من ذوي الأقدار، أو مريضة؟ ٢٨
- مسألة [١٠]: وقت دفع النفقة. ٢٩
- مسألة [١١]: إن قدم لها نفقة عام فماتت، فهل له استرجاع نفقة ما بقي؟ ٢٩
- مسألة [١٢]: المرأة الذمية هل لها ما للزوجة المسلمة؟ ٢٩
- مسألة [١٣]: إذا منع الرجل النفقة لعسره؟ ٣٠
- مسألة [١٤]: هل للحاكم الفسخ بالإعسار من غير إنظار؟ ٣١
- مسألة [١٥]: إن أعسر بالكسوة، فهل لها الفسخ؟ ٣١
- مسألة [١٦]: إذا امتنع من الإنفاق مع القدرة عليه؟ ٣١
- مسألة [١٧]: إن كان عليها له دين، وأراد أن يسقط النفقة بمقابله؟ ٣٢
- مسألة [١٨]: هل في الفسخ رجعة؟ ٣٢
- مسألة [١٩]: إن رضيت بالمقام معه مع عسره، ثم بدا لها الفسخ؟ ٣٢
- مسألة [٢٠]: من ترك الإنفاق مدة؟ ٣٣
- مسألة [٢١]: إذا أنفقت المرأة من مال زوجها الغائب، ثم بان أنه مات قبل إنفاقها؟ ٣٣
- مسألة [٢٢]: هل يشترط في الزوجة التي تجب النفقة لها أن تكون كبيرة يمكن وطؤها؟ ٣٣
- مسألة [٢٣]: هل يشترط أن تسلم لزوجها؟ ٣٣
- مسألة [٢٤]: هل يجب على الصغير النفقة؟ ٣٤
- مسألة [٢٥]: هل للمرأة الناشز نفقة؟ ٣٤
- مسألة [٢٦]: المطلقة البائن، أو البائن بفسخ إن كانت حاملاً. ٣٥
- مسألة [٢٧]: المعتدة من الوفاة هل لها النفقة من مال الزوج؟ ٣٥
- مسألة [٢٨]: هل تجب النفقة للحمل أو للحامل بسبب الحمل؟ ٣٥
- مسألة [٢٩]: دفع النفقة إلى المطلقة الحامل. ٣٦

- فَصْلٌ فِي النَّفَقَةِ عَلَى الْأَقَارِبِ..... ٣٧
- مسألة [١]: النفقة على الوالدين والأولاد..... ٣٧
- مسألة [٢]: هل تجب النفقة على الأم إن كانت موسرة على ولدها إن كان الأب معسرًا، أو ميتًا؟..... ٣٨
- مسألة [٣]: هل تجب النفقة على الأجداد وإن علوا، والأولاد وإن سفلوا؟..... ٣٨
- مسألة [٤]: شروط وجوب الإنفاق على الأقارب..... ٣٨
- مسألة [٥]: إن كان هناك مانع من الإرث؟..... ٣٩
- مسألة [٦]: وإن كان المانع من الإرث كونه محجوبًا؟..... ٣٩
- مسألة [٧]: النفقة على ذوي الأرحام غير الوارثين..... ٣٩
- مسألة [٨]: هل يشترط في النفقة على الوالد والولد أن يكون ناقصًا في الحكم، أو الخلقة؟..... ٤٠
- مسألة [٩]: من كان له أب من أهل الإنفاق لم تجب النفقة على غيره؟..... ٤٠
- مسألة [١٠]: هل يلزم الرجل إعفاف أبيه بتزويجه؟..... ٤٠
- مسألة [١١]: هل على الأب إعفاف ولده؟..... ٤١
- مسألة [١٢]: النفقة على الأقارب الوارثين..... ٤١
- مسألة [١٣]: هل على المعترق نفقة معتقه؟..... ٤٢
- مسألة [١٤]: هل على من تجب نفقة المملوك؟..... ٤٢
- مسألة [١٥]: الأمة إذا زوجت، فعلى من نفقتها؟..... ٤٣
- مسألة [١٦]: وهل هي على العبد في كسبه، أم على السيد، أم في رقبته؟..... ٤٣
- مسألة [١٧]: إذا حصل للعبد ولد من الأمة؛ فعلى من نفقته؟..... ٤٣
- مسألة [١٨]: المبعوض كيف نفقته؟..... ٤٣
- مسألة [١٩]: إذا كان المملوك..... ٤٣

- مسألة [٢٠]: هل على السيد أن ينفق على المكاتب؟ ٤٤
- مسألة [٢١]: النفقة على الحيوان والبهيمة. ٤٥
- بَابُ الْحَضَانَةِ ٤٦
- مسألة [١]: حكم الحضانة. ٤٧
- مسألة [٢]: أوصاف لا تثبت لصاحبها الحضانة. ٤٧
- مسألة [٣]: هل للرقيق حضانة؟ ٤٨
- مسألة [٤]: هل تثبت الحضانة للكافر على المسلم؟ ٤٨
- مسألة [٥]: إذا فارق الرجل زوجته، فمن أحق منهما بحضانة الطفل؟ ٤٩
- مسألة [٦]: إذا افترقا ولهما ولد بالغ؟ ٤٩
- مسألة [٧]: إذا افترقا ولهما ولد بلغ سن الاستقلال ولم يبلغ؟ ٤٩
- مسألة [٨]: إذا اختار أحدهما، فسلم إليه، ثم بعد أيام اختار الآخر؟ ٥٠
- مسألة [٩]: إذا خير، فلم يختَر واحدًا منهما، أو اختارهما معًا؟ ٥٠
- مسألة [١٠]: إذا بلغت الجارية سبع سنوات، فهل تخير كالغلام؟ ٥١
- مسألة [١١]: إذا تزوجت المرأة، فهل يصبح الأب أحق بالحضانة؟ ٥١
- مسألة [١٢]: إذا طلقت بعد تزوجها هل يعود حقها من الحضانة؟ ٥١
- مسألة [١]: الأحق بالحضانة وترتيب المستحقين لها؟ ٥٢
- مسألة [٢]: إذا سافر أحد الوالدين، فمن أحق بالحضانة؟ ٥٧
- مسألة [٣]: هل تجبر المرأة على إرضاع ولدها؟ ٥٧
- مسألة [٤]: إذا طلبت الأم الإرضاع بأجرة المثل؟ ٥٨
- كِتَابُ الْجَنَائِاتِ ٦٠
- مسألة [١]: تحريم القتل بغير حق ٦١
- مسألة [٢]: أنباء القتل ٦١

- مسألة [٣]: ضابط قتل العمد. ٦٢
- مسألة [٤]: إذا ضربه بالعصا، والسوط، والحجر الصغير؟ ٦٤
- مسألة [٥]: إذا منع خروج نفس إنسان، فمات؟ ٦٤
- مسألة [٦]: إذا أكره إنسان آخر على قتل شخص، فقتله؟ ٦٥
- مسألة [٧]: شهد رجلان على رجل بما يوجب القتل، فقتل، ثم أكذبا أنفسهما؟ ٦٦
- مسألة [٨]: ضابط قتل شبه العمد. ٦٦
- مسألة [٩]: حكم هذا القتل. ٦٦
- مسألة [١٠]: ضابط قتل الخطأ. ٦٦
- مسألة [١١]: إذا أراد أن يقتل إنساناً فأصاب غيره؟ ٦٧
- مسألة [١٢]: إذا قتل مسلماً في دار الحرب يظنه كافراً؟ ٦٧
- مسألة [١]: هل يقتل الحر إذا قتل عبداً؟ ٦٩
- مسألة [٢]: السيد هل يقتل إذا قتل عبده؟ ٧٠
- مسألة [٣]: القصاص من الحر فيما جناه على العبد فيما دون النفس. ٧١
- مسألة [٤]: القصاص بين العبيد. ٧١
- مسألة [١]: إذا قتل الوالد ولده، فهل يقتل به؟ ٧٢
- مسألة [٢]: الجلد من قبل الأب، ومن قبل الأم. ٧٣
- مسألة [٣]: الأم إذا قتلت ولدها؟ ٧٣
- مسألة [٤]: هل يُقتل الولد بالوالد؟ ٧٣
- مسألة [٥]: لو قتل أحد الأبوين صاحبه؟ ٧٤
- مسألة [١]: قتل المسلم بالكافر. ٧٥
- مسألة [٢]: إن قتل كافر كافرًا، ثم أسلم؟ ٧٦
- مسألة [٣]: هل يقتل الذمى إذا قتل حراً؟ ٧٦

- مسألة [٤]: قتل المرتد..... ٧٦
- مسألة [٥]: هل يجري القصاص بين الولاة ورعيّتهم؟..... ٧٦
- مسألة [١]: هل يقتل الرجل بالمرأة؟..... ٧٧
- مسألة [١]: هل يقام القصاص على الصبي والمجنون؟..... ٧٨
- مسألة [١]: تأخير القصاص من الجروح حتى يندمل الجرح..... ٨٠
- مسألة [٢]: إن اقتصر قبل الاندمال، فسارت الجناية وتضاعفت بعد ذلك؟..... ٨١
- مسألة [٣]: إن اندمل جرح الجناية، فاقتصر منه، ثم انتقض فسرى؟..... ٨١
- مسألة [١]: شروط القصاص في الجروح والأعضاء..... ٨٣
- مسألة [٢]: أسماء الجراحات الواقعة في الرأس والوجه..... ٨٥
- مسألة [٣]: القصاص في الموضحة..... ٨٥
- مسألة [٤]: الجرح الذي ينتهي إلى العظم في غير الرأس والوجه..... ٨٦
- مسألة [٥]: الاستيفاء بآلة لا يحصل منها تعدي..... ٨٦
- مسألة [٦]: وهل للمجني عليه أن يباشر ذلك بنفسه إن كان عنده قدرة؟..... ٨٦
- مسألة [٧]: هل في المأمومة قصاص؟..... ٨٦
- مسألة [٨]: القصاص في المنقلة والجائفة..... ٨٧
- مسألة [٩]: ما دون الموضحة من جراحات الرأس، والوجه، هل فيها القصاص؟..... ٨٧
- مسألة [١٠]: الاقتصاص عن المأمومة والمنقلة بـ (موضحة)..... ٨٧
- مسألة [١١]: القصاص في الأنف..... ٨٨
- مسألة [١٢]: القصاص في الذكر..... ٨٨
- مسألة [١٣]: هل يقطع ذكر الفحل بذكر الخصي والعنين؟..... ٨٩
- مسألة [١٤]: إذا قطع بعض الذكر؟..... ٨٩
- مسألة [١٥]: القصاص في الأُنْثَيْنِ..... ٨٩

- مسألة [١٦]: القصاص في شفري المرأة..... ٨٩
- مسألة [١٧]: القصاص في الأليتين..... ٩٠
- مسألة [١٨]: القصاص في العين..... ٩٠
- مسألة [١٩]: إذا قلع الأعور عين صحيح..... ٩٠
- مسألة [٢٠]: لو قلع الأعور عين مثله؟..... ٩١
- مسألة [٢١]: إن قطع الأقطع يد من له يدان؟..... ٩٢
- مسألة [٢٢]: القصاص في الجفن..... ٩٢
- مسألة [٢٣]: القصاص في الأذن..... ٩٢
- مسألة [٢٤]: إن قطع رجل أذن إنسان، ثم ألصقها صاحبها، فالتصقت، فهل فيها القصاص؟..... ٩٣
- مسألة [٢٥]: إذا ألصق الجاني أذنه بعد أن استوفي منه؟..... ٩٣
- مسألة [٢٦]: القصاص في السن..... ٩٣
- مسألة [٢٧]: القصاص في اللسان..... ٩٤
- مسألة [٢٨]: قصاص اليمنى باليسرى والعكس..... ٩٤
- مسألة [٢٩]: هل سرية القود مضمونة؟..... ٩٥
- مسألة [٣٠]: سرية الجناية هل تضمن؟..... ٩٥
- مسألة [٣١]: هل تؤخذ الأذن الصحيحة، والأنف الصحيح بالأشلين منها؟..... ٩٦
- مسألة [٣٢]: إذا قطع اليد الكاملة ذو يدٍ فيها أصبع زائدة؟..... ٩٦
- مسألة [٣٣]: إن كانت يد القاطع شلاء والمقطوعة سليمة؟..... ٩٦
- مسألة [٣٤]: قصاص الشلاء بالشلاء..... ٩٧
- مسألة [٣٥]: القصاص في الضربة، واللطمة، والسب..... ٩٧
- مسألة [١]: معناه: قهله: «عَمَّأَ أَوْ مَمَّأَ»..... ٩٩

- مسألة [٢]: إذا قتل قتيل بين أناس لا يعلم من قتله ٩٩
- مسألة [١]: إذا أمسك الرجل الرجل وقتله آخر؟ ١٠١
- مسألة [٢]: من أمر عبده بقتل إنسان، فقتله العبد؟ ١٠٢
- مسألة [٣]: إن أمر صبيًا لا يميز، أو مجنونًا بقتل إنسان؟ ١٠٢
- مسألة [٤]: إن أمر السلطان رجلاً أن يقتل رجلاً غير مستحق للقتل، فقتله؟ ١٠٣
- مسألة [١]: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل؟ ١٠٤
- مسألة [٢]: إذا قطع رجل يد آخر من الكوع، ثم قطعها آخر من المرفق، فمات؟ ١٠٥
- مسألة [٣]: إذا اجتمع جماعة على رجل فقطعوا يده؟ ١٠٦
- مسألة [٤]: إذا اشترك الأب مع غيره في قتل ولده؟ ١٠٦
- مسألة [٥]: لو اشترك صبي، ومجنون، وعاقل بالغ في قتل شخص؟ ١٠٦
- مسألة [٦]: لو اشترك في القتل رجل مخطئ، وآخر متعمد؟ ١٠٧
- مسألة [٧]: لو قتله إنسان، فشاركه بنفسه في نفسه، أو اشترك إنسان مع سبعة؟ ١٠٧
- مسألة [١]: خيار أولياء المقتول بين القصاص والدية ١٠٨
- مسألة [٢]: من هم أهل القتل الذين لهم الخيار؟ ١٠٨
- مسألة [٣]: إذا اختار أولياء المقتول الدية، فهل يُشترط رضی القاتل بذلك، أم له أن يرفض، ويطلب القصاص؟ ١٠٩
- مسألة [٤]: إذا كان بعض أولياء المقتول غائبًا، فهل يُقاد بغير إذنه؟ ١١٠
- مسألة [٥]: إن كان في أولياء الدم صبي، أو مجنون؟ ١١٠
- مسألة [٦]: إن قتله بعض الأولياء بغير إذن الباقيين؟ ١١١
- مسألة [٧]: إن قتله أحدهما بعد عفو الآخر عالمًا بذلك؟ ١١١
- مسألة [٨]: إن قتل القاتل إنسانًا متعمدًا غير أولياء الدم؟ ١١١

- مسألة [١٠]: إذا عفا ولي الدم عن القاتل، فهل يُعاقب الإمامُ القاتل؟ ١١٢
- مسألة [١١]: إذا عفا بعض أولياء الدم عن القصاص؟ ١١٣
- مسألة [١٢]: إذا عفا المقتول عمداً عن دمه قبل أن يموت؟ ١١٣
- مسألة [١٣]: إذا جنى على الإنسان جناية فيما دون النفس جناية فيها القصاص، فعفا، ثم مات؟ ١١٣
- مسألة [١٤]: إن قطع يده، فعفا عنه، ثم عاد الجاني فقتله؟ ١١٤
- مسألة [١٥]: إذا عفا المجني عليه عن الجاني، فهل يشمل عفوه سقوط الدية؟ ١١٥
- مسألة [١٦]: عفو المجني عليه خطأ عن الدية؟ ١١٥
- مسألة [١٧]: إذا اشترك جماعة في القتل، فهل للأولياء أن يعفوا عن البعض دون بعض؟ ١١٥
- مسألة [١٨]: إذا قُتل إنسان ليس له وارث؟ ١١٦
- مسألة [١٩]: إذا أراد أولياء الدم القصاص، فأعطاهم الجاني أكثر من الدية، فهل لهم قبول ذلك؟ ١١٦
- مسألة [٢٠]: إذا قتل رجلٌ اثنين، وأولياء الأول غير أولياء الثاني؟ ١١٦
- مسألة [٢١]: إذا قتل إنساناً وقطع يد آخر؟ ١١٧
- مسألة [٢٢]: الذي يتولى استيفاء القصاص ١١٧
- مسألة [٢٣]: القصاص بإذن الحاكم ١١٧
- مسألة [٢٤]: إذا قتله بغير السيف - بخنق، أو تغريق، أو هدم - هل يُفعل به مثل ذلك؟ ١١٨
- مسألة [٢٥]: إن قتله بلواط، أو سحر، أو تجريع الخمر، أو التحريق؟ ١١٨
- مسألة [٢٦]: إذا قطع يد رجل، أو جرحه جرحاً، ثم ضرب عنقه؟ ١١٩
- مسألة [٢٧]: إذا ١١٩

مسألة [٢٨]: إذا جنى رجلٌ على آخر جناية تخرجه عن الحياة، ثم جاء آخر فزاد المجني عليه جناية أخرى؟ ١١٩

مسألة [٢٩]: إذا ألقى رجلٌ آخر من شاهق، فتلقيه آخر بسيف، فقتله؟ ١٢٠

مسألة [٣٠]: جناية العبد في رقبته. ١٢١

بَابُ الدِّيَّاتِ ١٢٢

مسألة [١]: الدية وحكمها. ١٢٥

مسألة [٢]: قدر دية المسلم الحر. ١٢٥

مسألة [٣]: هل الأصل في الدية الإبل لا غير؟ ١٢٥

مسألة [٤]: دية قتل العمد. ١٢٧

مسألة [٥]: من يتحمل دية شبه العمد؟ ١٢٨

مسألة [٦]: هل تجب حالة أم مؤجلة؟ ١٢٨

مسألة [٧]: أسنان الإبل في قتل الخطأ. ١٢٩

مسألة [٨]: من يتحمل دية الخطأ، وهل هي حالة أم مؤجلة؟ ١٣١

مسألة [٩]: هل يتحمل القاتل من دية الخطأ شيئاً؟ ١٣١

مسألة [١٠]: الكفارة هل يتحملها القاتل أم العاقلة؟ ١٣٢

مسألة [١١]: عمد الصبي والمجنون هل تتحمله العاقلة؟ ١٣٢

مسألة [١٢]: هل تتحمل العاقلة قتل الحر منهم لعبد؟ ١٣٢

مسألة [١٣]: هل تُحمّل العاقلة ما اعترف به إنسان من قتل الخطأ؟ ١٣٣

مسألة [١٤]: هل تتحمل العاقلة صلحاً؟ ١٣٤

مسألة [١٥]: هل تتحمل العاقلة ما دون الثلث من الدية؟ ١٣٤

مسألة [١٦]: إذا كان الجاني من أهل الذمة؟ ١٣٥

مسألة [١٧]: إن جنى العبد نفسه خطأ، أم جنى غيره خطأ، فماذا عليه؟ ١٣٥

- الدية؟ ١٣٥
- مسألة [١٨]: خطأ الإمام والحاكم وعمله ١٣٥
- مسألة [١٩]: جناية العبد على غيره ١٣٦
- مسألة [٢٠]: من هم العاقلة؟ ١٣٧
- مسألة [٢١]: إن كان الولد للمرأة هو ابن ابن عمها؟ ١٣٨
- مسألة [٢٢]: العاقلة هل يدخل فيهم العصبة القريب والبعيد؟ ١٣٩
- مسألة [٢٣]: هل يعقل أهل الديوان عمن معهم في الديوان؟ ١٣٩
- مسألة [٢٤]: هل يشترك في العقل الغائب؟ ١٤٠
- مسألة [٢٥]: كيفية تقسيم العقل على العاقلة. ١٤٠
- مسألة [٢٦]: مقدار ما يتحملة كل واحد من العاقلة. ١٤٠
- مسألة [٢٧]: هل يشارك في العقل المرأة، والصبي، والمجنون، والفقير؟ ١٤١
- مسألة [٢٨]: الذي ليس له عاقلة. ١٤١
- مسألة [٢٩]: إذا لم يمكن أخذها من بيت المال؟ ١٤٢
- مسألة [٣٠]: هل يشترط في العاقلة أن تكون على دين القاتل؟ ١٤٢
- مسألة [٣١]: هل تغلظ الدية على من قتل في الحرم؟ ١٤٢
- فصل في ديات الجراح ١٤٤
- مسألة [١]: الجناية على العينين. ١٤٤
- مسألة [٢]: إذا جنى على رأسه جناية ذهب بها بصره؟ ١٤٤
- مسألة [٣]: إذا جنى عليه جناية أذهبت بعض البصر؟ ١٤٥
- مسألة [٤]: دية عين الأعور. ١٤٥
- مسألة [٥]: أجفان العين. ١٤٥
- مسألة [٦]: ١٤٦

- مسألة [٧]: دية الأذنين. ١٤٦
- مسألة [٨]: استحشاف الأذن بالجناية. ١٤٦
- مسألة [٩]: دية أذن الأصم. ١٤٧
- مسألة [١٠]: دية السمع. ١٤٧
- مسألة [١١]: إذا جنى على شعر الرأس، أو الحاجب، أو اللحية؟ ١٤٨
- مسألة [١٢]: دية الأنف. ١٤٨
- مسألة [١٣]: إذا قطع أحد المنخرين؟ ١٤٨
- مسألة [١٤]: إن قطع مع المارن القصبة، أو شيئاً منها؟ ١٤٩
- مسألة [١٥]: إذا ضرب أنفه، فأشله؟ ١٤٩
- مسألة [١٦]: إذا جنى على أنفه فأزال الشم؟ ١٤٩
- مسألة [١٧]: دية الشفتين. ١٤٩
- مسألة [١٨]: دية اللسان. ١٥٠
- مسألة [١٩]: إذا جنى عليه، فخرس دون قطع لسانه؟ ١٥٠
- مسألة [٢٠]: إذا قطع لسانه، وهو أخرس؟ ١٥٠
- مسألة [٢١]: إذا جنى على لسانه فذهب ذوقه؟ ١٥٠
- مسألة [٢٢]: ذهاب بعض الكلام. ١٥١
- مسألة [٢٣]: دية الأسنان. ١٥١
- مسألة [٢٤]: دية اليد الشلاء، والعين القائمة، والسن السوداء. ١٥٢
- مسألة [٢٥]: دية سن الصبي الذي لم يثغر. ١٥٢
- مسألة [٢٦]: دية اليدين. ١٥٢
- مسألة [٢٧]: ضابط اليد التي تجب بها الدية. ١٥٣
- مسألة [٢٨]: إن قطع يده من فوق الكوع: الساعد، أو المرفق، أو العضد؟ ١٥٣

- مسألة [٢٩]: إذا قطع من الكوع، ثم من المرفق. ١٥٣
- مسألة [٣٠]: إذا جنى عليها، فأشلهما؟ ١٥٤
- مسألة [٣١]: دية الرجلين. ١٥٤
- مسألة [٣٢]: قدم الأعرج، ويد الأعسم. ١٥٤
- مسألة [٣٣]: أصابع اليد والقدمين. ١٥٤
- مسألة [٣٤]: الأصبع الزائدة. ١٥٥
- مسألة [٣٥]: دية الأنامل. ١٥٥
- مسألة [٣٦]: دية الذكر. ١٥٦
- مسألة [٣٧]: دية الأنثيين. ١٥٧
- مسألة [٣٨]: ذكر العينين. ١٥٧
- مسألة [٣٩]: ذكر الخصي. ١٥٧
- مسألة [٤٠]: ثديا المرأة. ١٥٧
- مسألة [٤١]: حلمتا الثديين. ١٥٨
- مسألة [٤٢]: إن ضربهما، فأبطل نفعهما، وأصبح اللبن يخرج منهما؟ ١٥٨
- مسألة [٤٣]: ثديا الرجل (الشدوتان). ١٥٨
- مسألة [٤٤]: دية الأليتين. ١٥٨
- مسألة [٤٥]: دية الصلب. ١٥٨
- مسألة [٤٦]: إذا ضرب في بطنه، فصار لا يستمسك الغائط، أو في المثانة، فصار لا يستمسك البول؟ ١٥٩
- مسألة [٤٧]: دية العقل. ١٥٩
- مسألة [٤٨]: إذا تلف أكثر من عضو، أو أكثر من حاسة بجناية واحدة. ١٥٩
- مسألة [٤٩]: دية الترقوة والضلع. ١٦٠

- مسألة [٥٠]: عظم الزند. ١٦٠
- مسألة [٥١]: سائر العظام غير ما تقدم. ١٦١
- مسألة [٥٢]: من قُطِعَ يده في سبيل الله، فقطع رجل يده الأخرى. ١٦١
- مسألة [٥٣]: دية الظفر. ١٦١
- مسألة [٥٤]: إذا وطئ الرجل زوجته الصغيرة، أو الضعيفة، فأفضاها؟ ١٦٢
- مسألة [٥٥]: هل يضمن الرجل لو كانت زوجته كبيرة غير ضعيفة، فحصل الإفشاء؟ ١٦٢
- مسألة [٥٦]: إذا أدى بها ذلك إلى عدم استمسك البول؟ ١٦٢
- مسألة [٥٧]: إذا أكره امرأة على الزنى، فأفضاها؟ ١٦٣
- مسألة [٥٨]: دية الموضحة. ١٦٣
- مسألة [٥٩]: الموضحة في غير الرأس والوجه. ١٦٤
- مسألة [٦٠]: إذا جنى عليه بموضحتين؟ ١٦٤
- مسألة [٦١]: دية الهاشمة. ١٦٤
- مسألة [٦٢]: دية المنقلة. ١٦٥
- مسألة [٦٣]: إذا حصلت هاشمة بدون موضحة؟ ١٦٥
- مسألة [٦٤]: دية المأمومة. ١٦٥
- مسألة [٦٥]: دية الدامغة. ١٦٦
- مسألة [٦٦]: دية الجائفة. ١٦٦
- مسألة [٦٧]: إن أجافه جائفتين. ١٦٦
- مسألة [٦٨]: إذا جرحه جائفة، فنفذت من الجانب الآخر؟ ١٦٧
- مسألة [٦٩]: شجاج الرأس دون الموضحة. ١٦٧

- مسألة [١]: ضمان جناية الطبيب ١٧٠
- مسألة [١]: عقل أهل الذمة من اليهود والنصارى ١٧٢
- مسألة [٢]: هل تغلظ الدية على من قتل معاهداً عمداً؟ ١٧٣
- مسألة [٣]: دية المجوسي المعاهد ١٧٤
- مسألة [٤]: دية الكفار الحربيين، وعبد الأوثان وغيرهم ١٧٤
- مسألة [٥]: من لم تبلغه الدعوة، هل فيه دية؟ ١٧٥
- مسألة [١]: دية الحرة المسلمة ١٧٥
- مسألة [٢]: جراحات المرأة ١٧٦
- فصل في مسائل تتعلق بديّة الجنين ١٧٩
- مسألة [١]: الجنين المحكوم بإسلامه كم ديته؟ ١٧٩
- مسألة [٢]: تقدير الغرة ١٨٠
- مسألة [٣]: الجنين المحكوم بكفره، كم ديته؟ ١٨٠
- مسألة [٤]: متى تجب الغرة؟ ١٨٠
- مسألة [٥]: إن قتل حاملاً ولم يسقط جنينها، أو ضرب من في جوفها حركة وانتفاخ، فأذهب ذلك؟ ١٨١
- مسألة [٦]: إذا أُلقت الجنين بعد موتها؟ ١٨١
- مسألة [٧]: إذا خرج بعض الجنين؟ ١٨١
- مسألة [٨]: هل يشترط في الجنين أن يكون قد نفخ فيه الروح؟ ١٨٢
- مسألة [٩]: من يملك الغرة المدفوعة؟ ١٨٢
- مسألة [١٠]: إذا سقط من المرأة أكثر من جنين؟ ١٨٢
- مسألة [١١]: من يتحمل الغرة؟ ١٨٣
- مسألة [١٢]: الجنين الذي كان دية؟ ١٨٣

- مسألة [١٣]: إذا خرج الجنين حيًّا ثم مات؟ ١٨٣
- مسألة [١٤]: إذا خرج في وقتٍ لا يعيش فيه كأن يخرج في خمس أشهر؟ ١٨٤
- مسألة [١٥]: هل في قتل الجنين كفارة مع الغرة؟ ١٨٤
- مسألة [١٦]: تعتمد إسقاط الولد ١٨٤
- مسألة [١٧]: هل يجوز إسقاط الجنين المشوه؟ ١٨٥
- مسألة [١٨]: جنين البهيمة ١٨٥
- فَصْلٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَضْمِينِ الْمُتَسَبِّبِ فِي الْقَتْلِ ١٨٦
- مسألة [١]: إذا حفر إنسان بئرًا فسقط فيه إنسان، فمات، فهل عليه ضمان؟ ١٨٦
- مسألة [٢]: إذا حفر في أرض مشتركة بدون إذن شركائه؟ ١٨٦
- مسألة [٣]: إذا كان الحافر أجيرًا؟ ١٨٧
- مسألة [٤]: إذا مات الأجير أثناء حفره؟ ١٨٧
- مسألة [٥]: سقط إنسان في بئر، فسقط عليه آخر فقتله بسقوطه عليه؟ ١٨٧
- مسألة [٦]: إذا بنى إنسان في ملكه حائطًا مائلًا إلى الطريق، أو إلى ملك غيره؟ ١٨٧
- مسألة [٧]: إذا بنى في ملكه حائطًا مستويًا فمال إلى الطريق، أو إلى ملك غيره؟ ١٨٨
- مسألة [٨]: إذا أخرج من بيته جناحًا، أو ساباطًا إلى طريق نافذ فسقط على شيء فأتلفه؟ ١٨٨
- مسألة [٩]: إن أخرج ميزابًا إلى الطريق، فسقط على شخص فأتلفه؟ ١٨٩
- مسألة [١٠]: إن أخرج الميزاب إلى ملك غيره بغير إذنه؟ ١٨٩
- مسألة [١١]: طلب رجلٌ رجلًا بسيفٍ شاهر، فهرب منه، فتلّف في هربه؟ ١٨٩
- مسألة [١٢]: لو شهر سيفًا في وجهه، فمات من الخوف؟ ١٨٩
- مسألة [١٣]: إن صاح بصبي، أو مجنون صيحة شديدة، فخرّ من السقف؟ ١٩٠
- مسألة [١٤]: إن شهد رجلان على آخر بما بوجبت قتله، أو قطع يده، ثم رجعا بعد إقامة

- الحد عليه؟ ١٩٠
- مسألة [١٥]: أفزع امرأة، فأسقطت جنينها. ١٩٠
- مسألة [١٦]: إذا أخفى عليه طعامه في مهلكة؟ ١٩٠
- مسألة [١٧]: إذا اضطر إلى طعام، أو شراب، فوجده عند شخص، فمنعه منه حتى مات؟ ١٩٠
- مسألة [١٨]: اصطدام باخرتين، ونحوهما. ١٩١
- مسألة [١٩]: إذا اصطدم فارسان، فهات الدابتان، ومات الفارسان. ١٩٢
- مسألة [٢٠]: اصطدام السيارات وحوادثها. ١٩٢
- فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِكَفَّارَةِ الْقَتْلِ ١٩٣
- مسألة [١]: الكفارة على من قتل مؤمناً خطأً. ١٩٣
- مسألة [٢]: إذا كان القتل بتسبب لا بمباشرة؟ ١٩٣
- مسألة [٣]: هل تجب الكفارة بقتل العبد؟ ١٩٣
- مسألة [٤]: هل تجب الكفارة بقتل الذمي والمستأمن؟ ١٩٣
- مسألة [٥]: إذا كان القاتل صبيّاً، أو مجنوناً، فهل عليه كفارة؟ ١٩٤
- مسألة [٦]: إن قتل مؤمناً في دار الحرب. ١٩٤
- مسألة [٧]: من قتل نفسه خطأً، فهل في ماله الكفارة؟ ١٩٤
- مسألة [٨]: إذا تشارك قوم في قتل خطأً، فهل تعدد الكفارات عليهم، أم يشتركون في كفارة واحدة؟ ١٩٥
- مسألة [٩]: هل تجب الكفارة بقتل العمد؟ ١٩٥
- مسألة [١٠]: هل تجب الكفارة بقتل شبه العمد؟ ١٩٦
- مسألة [١١]: كفارة القتل. ١٩٦
- مسألة [١٢]: اثبات القتل بالشهود. ١٩٦

بَابُ دَعْوَى الدَّمِّ وَالْقَسَامَةِ	١٩٧
مسألة [١]: القضاء بالقسامة	١٩٨
مسألة [٢]: بعض الصور التي يحصل فيها اللوث، والشبهة	١٩٩
مسألة [٣]: الدعوى على محلة، أو قبيلة بدون تعيين أحد منهم	٢٠٠
مسألة [٤]: إذا ادَّعى على شخص القتل بدون لوث؟	٢٠١
مسألة [٥]: إذا أبى المدَّعى عليه أن يحلف؟	٢٠١
مسألة [٦]: هل يشترط في اللوث أن يكون بالقتيل أثر القتل؟	٢٠١
مسألة [٧]: يشترط في القسامة اتفاق أولياء الدعوى	٢٠٢
مسألة [٨]: إذا استحقت القسامة، فمن يبدأ بالأيمان؟	٢٠٢
مسألة [٩]: إذا حلف الأولياء، هل يستحقون القود إذا كانت الجناية عمداً؟	٢٠٢
مسألة [١٠]: إذا أبى المدعون أن يحلفوا؟	٢٠٣
مسألة [١١]: إذا امتنع المدَّعى عليهم من اليمين؟	٢٠٤
مسألة [١٢]: من هم الأولياء الذين يحلفون؟	٢٠٤
مسألة [١٣]: هل يدخل الصبي في القسامة؟	٢٠٤
مسألة [١٤]: هل يدخل النساء في القسامة؟	٢٠٤
مسألة [١٥]: إن كان المقتول كافراً ذمياً؟	٢٠٥
مسألة [١٦]: إن كان المقتول عبداً؟	٢٠٥
مسألة [١٧]: هل تثبت القسامة على الجروح والأعضاء؟	٢٠٦
مسألة [١٨]: إذا ادَّعى القتل على ثلاثة اشتركوا فيه؟	٢٠٦
بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ	٢٠٧
مسألة [١]: قتال البُغاة	٢٠٨
مسألة [٢]: أقسام الخارجين عن الإمام	٢٠٨

- مسألة [٣]: قتال البغاة الذين يخرجون بتأويل سائغ. ٢١١
- مسألة [٤]: إن حضر معهم شخصٌ لا يقاتل؟ ٢١١
- مسألة [٥]: قتل النساء، والصبيان، والعبيد. ٢١٢
- مسألة [٦]: لا يقاتل البغاة بما يعم إتلافه. ٢١٢
- مسألة [٧]: هل للإمام أن يستعين على البغاة بالكفار؟ ٢١٢
- مسألة [٨]: إذا أظهر قوم رأي الخوارج، ولم يخرجوا عن قبضة الإمام؟ ٢١٣
- مسألة [٩]: ضمان من قُتل من أهل البغي، وأهل العدل. ٢١٤
- مسألة [١٠]: إذا ترك أهل البغي القتال لعجز؟ ٢١٥
- مسألة [١١]: غنيمة الأموال، وسبي النساء. ٢١٥
- مسألة [١٢]: هل يجوز الانتفاع بأسلحتهم في حال الحرب؟ ٢١٥
- مسألة [١٣]: من قتل من أهل البغي، فهل يغسل ويصلى عليه؟ ٢١٦
- مسألة [١٤]: هل يُفسَّق البغاة؟ ٢١٦
- مسألة [١٥]: إن ارتكب البغاة ما يوجب عليهم الحد، فهل يقادون به بعد التمكن منهم؟ ٢١٦
- مسألة [١٦]: إذا أعان البغاة الكفار؟ ٢١٦
- مسألة [١٧]: إذا ارتد قوم فأتلفوا أموالاً، وأنفساً للمسلمين، فهل عليهم الضمان؟ ٢١٧
- فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ تَعَلَّقَ بِالْإِمَامَةِ ٢١٨
- مسألة [١]: وجوب نصب إمام للمسلمين. ٢١٨
- مسألة [٢]: كيفية تعيين الإمام. ٢١٨
- مسألة [٣]: شروط الإمام الشرعي. ٢١٩
- مسألة [٤]: نصب إمامين، أو أكثر. ٢١٩
- مسألة [٥]: هل للإمام أن يخلع نفسه من الإمامة؟ ٢٢٠

- مسألة [٦]: خلع الإمام؛ لكفره وفسقه. ٢٢٠
- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي وَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ ٢٢٢
- مسألة [١]: هل يجوز لمن أريد أخذ ماله أن يدفع عن ماله بالقتل؟ ٢٢٢
- مسألة [٢]: إذا دفعت المرأة عن نفسها الرجل بالقتل؟ ٢٢٣
- مسألة [٣]: إذا وجد الرجل على امرأته رجلاً فقتله؟ ٢٢٣
- مسألة [١]: من عضَّ يدَ غيره، فتنزع يده ووقعت ثنية العاض؟ ٢٢٤
- مسألة [١]: من اطلع في بيت غيره، فهل يُباح لصاحب البيت فقؤ عينه، وهل عليه الضمان؟ ٢٢٦
- مسألة [١]: ضمان ما أتلفته البهيمة من الزرع. ٢٢٧
- مسألة [٢]: إذا جنت الدابة برجلها وصاحبها عليها، أو معها؟ ٢٢٨
- مسألة [١]: قتل المرتد. ٢٢٩
- مسألة [٢]: اعتبار الردة ممن له عقل. ٢٣٠
- مسألة [٣]: إسلام الصبي وارتداده. ٢٣٠
- مسألة [٤]: استتابة المرتد قبل قتله. ٢٣٠
- مسألة [٥]: المدة التي يستتاب فيها. ٢٣١
- مسألة [٦]: توبة الزنديق الذي يستسر بالكفر. ٢٣٢
- مسألة [٧]: مال المرتد. ٢٣٣
- مسألة [٨]: زواج المرتد وتزويجه. ٢٣٣
- مسألة [٩]: من يتولى قتل المرتد؟ ٢٣٤
- مسألة [١٠]: من ترك شيئاً من أركان الإسلام غير الشهادتين؟ ٢٣٤
- مسألة [١١]: من اعتقد حِلَّ شيءٍ معلوم تحريمه في الدين ضرورة؟ ٢٣٥
- مسألة [١٢]: ذرحة الماء ٢٣٥

- مسألة [١٣]: حكم أولاد المرتدين ٢٣٥
- مسألة [١٤]: إذا ارتد أهل بلد، فهل تُسبى ذريتهم، وتُغنم أموالهم؟ ٢٣٦
- مسألة [١٥]: هل تثبت الردة بالشهادة؟ ٢٣٦
- مسألة [١٦]: إن صلى الكافر هل يحكم له بالإسلام؟ ٢٣٦
- مسألة [١٧]: إذا أكره على الإسلام من لا يجوز إكراهه كالذمي والمستأمن؟ ٢٣٧
- مسألة [١٨]: من أكره على الكفر فأتى بكلمة الكفر؟ ٢٣٧
- مسألة [١٩]: من ارتد وهو سكران؟ ٢٣٧
- مسألة [٢٠]: من أصاب حدًا ثم ارتد، ثم أسلم، هل يُقام عليه الحد؟ ٢٣٨
- مسألة [٢١]: من أصاب جناية في حال رده. ٢٣٨
- مسألة [٢٢]: من انتقل من دين غير الإسلام إلى دين آخر غير الإسلام. ٢٣٩
- مسألة [١]: حكم سب النبي ﷺ ٢٤٠
- مسألة [٢]: استتابة المسلم الساب، وقبول توبته. ٢٤١
- مسألة [٣]: إذا أسلم الذمي الساب، أو عاد إلى عهده، فهل يسقط عنه القتل؟ ٢٤٢
- مسألة [٤]: هل يسقط عنه القتل إذا تاب قبل القدرة عليه؟ ٢٤٣
- مسألة [٥]: ضابط السب. ٢٤٣
- مسألة [٦]: حكم سب الله تعالى، وحكم من فعل ذلك. ٢٤٣
- مسألة [٧]: حكم سب سائر الأنبياء. ٢٤٤
- مسألة [٨]: من سب نساء رسول الله ﷺ ٢٤٤
- مسألة [٩]: من سب أصحاب رسول الله ﷺ ٢٤٤
- مسألة [١٠]: تعريف السحر، وحكمه، وحكم فاعله. ٢٤٥
- مسألة [١١]: وهل يُقتل لردته فقط فيستتاب، أم يقتل حدًا لفساده وإفساده؟ ٢٤٦
- مسألة [١٢]: سب أهل الكتاب. ٢٤٧

- ٢٤٨ كِتَابُ الْحُدُودِ
- ٢٤٨ بَابُ حَدِّ الزَّانِي
- ٢٤٩ مسألة [١]: تحريم الزنى.
- ٢٥٠ مسألة [٢]: حقيقة الزنى.
- ٢٥٠ مسألة [٣]: حدُّ الزاني المحصن.
- ٢٥١ مسألة [٤]: اشتراط الإحصان، وبماذا يحصل الإحصان؟
- ٢٥١ مسألة [٥]: إذا كان الرجل أو المرأة لم تتوفر فيه الشروط السابقة، فهل يحصن الآخر الذي توفرت فيه الشروط؟
- ٢٥٤ مسألة [٦]: هل يشترط الإسلام في الإحصان؟
- ٢٥٥ مسألة [٧]: حدُّ الحر البكر.
- ٢٥٦ مسألة [٨]: ضابط النفي والتغريب.
- ٢٥٦ مسألة [٩]: إقامة الحد بمحضر طائفة من المؤمنين.
- ٢٥٧ مسألة [١٠]: هل يجب حضور الإمام والشهود.
- ٢٥٧ مسألة [١١]: إذا وطئ امرأة أجنبية في دبرها؛ فهل يكون زنى؟
- ٢٥٧ مسألة [١٢]: إذا زنى بامرأة ميتة، هل يُقام عليه الحد؟
- ٢٥٨ مسألة [١٣]: من وطئ صغيرة أجنبية لم تبلغ التاسعة؟
- ٢٥٨ مسألة [١٤]: من زنى بامرأة ذات حرمة منه؟
- ٢٥٩ مسألة [١٥]: من وطئ في نكاح مختلف في صحته؟
- ٢٦٠ مسألة [١٦]: إذا وطئ جارية يشترك فيها بالملك مع غيره؟
- ٢٦٠ مسألة [١٧]: إن اشترى أمه أو أخته من الرضاعة؟
- ٢٦٠ مسألة [١٨]: هل يحد من لم يعلم تحريم الزنى؟
- ٢٦١ مسألة [١٩]: من وطئ جارية غيره؟

- مسألة [٢٠]: إذا وطئ الأب جارية ولده؟ ٢٦١
- مسألة [٢١]: إذا وطئ الرجل جارية أبيه؟ ٢٦١
- مسألة [٢٢]: إذا وطئ الرجل جارية امرأته؟ ٢٦١
- مسألة [٢٣]: هل يقام الحد على المكرهة؟ ٢٦٣
- مسألة [٢٤]: إذا أكره الرجل على الزنى، فزنى؟ ٢٦٣
- مسألة [٢٥]: بِمَ يثبت الزنى؟ ٢٦٤
- مسألة [٢٦]: هل يُشترط في إقرار المرء على نفسه بالزنى تكرار الإقرار؟ ٢٦٤
- مسألة [٢٧]: إذا أقر الرجل أنه زنى بامرأة، فأنكرت المرأة ذلك؟ ٢٦٥
- مسألة [٢٨]: هل يُشترط في الإقرار أن يكون من معتبر قوله؟ ٢٦٥
- مسألة [٢٩]: هل يصح الإقرار ممن أكره عليه؟ ٢٦٦
- مسألة [٣٠]: إذا رجع عن إقراره قبل تمام الحد عليه؟ ٢٦٦
- مسألة [٣١]: هل يُشترط في الشاهد أن يكون حرًّا؟ ٢٦٩
- مسألة [٣٢]: هل يشترط في الشهود أن يأتوا الحاكم في مجلس واحد؟ ٢٦٩
- مسألة [٣٣]: إذا شهد أقل من أربعة، ولم يوجد من يكمل العدد؟ ٢٧٠
- مسألة [٣٤]: إذا اختلف وقت الزنى، أو مكانه من الشهود؟ ٢٧٠
- مسألة [٣٥]: إذا اختلف الشهود في بعض الأوصاف؟ ٢٧٠
- مسألة [٣٦]: إن شهد الشهاء بزنى قديم؟ ٢٧١
- مسألة [٣٧]: إن شهد أربعة بالزنى، وشهد نساء ثقات بوجود البكارة؟ ٢٧١
- مسألة [٣٨]: إذا كان الرجل المشهود عليه بالزنى مجبورًا؟ ٢٧٢
- مسألة [٣٩]: هل للإمام أن يقيم الحد بعلمه؟ ٢٧٢
- مسألة [٤٠]: المرأة العفيفة تحمل من غير زوج. ٢٧٣
- مسألة [٤١]: إذا وجد الحار مع المرأة تحت لحاف واحد، فهل يثبت بذلك الزنا؟ ٢٧٣

- مسألة [٤٢]: من زنى مراراً فكم يُحد؟ ٢٧٤
- مسألة [١]: حد الزاني من العبيد والإماء. ٢٧٥
- مسألة [٢]: تغريب العبيد والإماء. ٢٧٦
- مسألة [٣]: إقامة السيد على عبده، أو أمته الحد؟ ٢٧٦
- مسألة [٤]: هل للسيد أن يعفو عن الحد؟ ٢٧٧
- مسألة [١]: إقامة الحد على الحامل. ٢٧٨
- مسألة [١]: هيئة جلد الزاني الصحيح وصفته. ٢٨٠
- مسألة [٢]: إذا كان الزاني مريضاً؟ ٢٨٣
- مسألة [١]: بيان معنى اللواط، وحدّه. ٢٨٤
- مسألة [٢]: الشهود على اللواط وغيره. ٢٨٦
- مسألة [٣]: السّحاق. ٢٨٦
- مسألة [٤]: من أتى بهيمة؟ ٢٨٧
- مسألة [٥]: هل تقتل البهيمة؟ ٢٨٨
- مسألة [١]: درء الحدود بالشبهات. ٢٩٠
- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ ٢٩٢
- مسألة [١]: شروط إقامة حد القذف. ٢٩٣
- مسألة [٢]: هل يُشترط في المقذوف أن يكون بالغاً؟ ٢٩٤
- مسألة [٣]: قاذف الخصى والمحبوب، والرتقاء، والقرناء، هل يقام عليه الحد؟ ٢٩٤
- مسألة [٤]: مقدار حد القذف. ٢٩٥
- مسألة [٥]: إذا كان القاذف عبداً، فكم يجلد؟ ٢٩٥
- مسألة [٦]: إقامة الحد تكون بمطالبة المقذوف. ٢٩٥
- مسألة [٧]: إذا طالب المقذوف بالحد، ثم عفا عنه؟ ٢٩٦

- مسألة [٨]: هل يقام الحد على من قذف ولده؟ ٢٩٦
- مسألة [٩]: من قذف شخصًا بعمل قوم لوط؟ ٢٩٦
- مسألة [١٠]: إذا قال لشخص: (يا لوطي) فهل يسمع قوله في تأويلها؟ ٢٩٧
- مسألة [١١]: التعريض بالقذف ٢٩٧
- مسألة [١٢]: إذا نفى رجلاً عن أبيه، فهل عليه حد القذف؟ ٢٩٨
- مسألة [١٣]: لو نفى رجلاً من قبيلته؟ ٢٩٨
- مسألة [١٤]: إذا أقرَّ إنسان أنه زنى بامرأة سماها، فأنكرت، فهل عليه حد القذف؟ ٢٩٩
- مسألة [١٥]: من قذف رجلاً بالزنى ولم يقم البيّنة على ذلك، فزنى المقدوف بعد ذلك؟ ٢٩٩
- مسألة [١٦]: من قذف جماعةً بكلمات متفرقة؟ ٢٩٩
- مسألة [١٧]: من قذف جماعةً بكلمة واحدة؟ ٣٠٠
- مسألة [١٨]: إذا قذف رجلاً واحدًا مرات؟ ٣٠٠
- مسألة [١٩]: إذا قال لامرأة: زנית وأنت مكرهة؟ ٣٠١
- مسألة [٢٠]: إن قذف جماعةً لا يحتمل صدقه في ذلك؟ ٣٠١
- مسألة [٢١]: قذف الملاعنة ٣٠١
- بَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ ٣٠٢
- مسألة [١]: حد السرقة ٣٠٣
- مسألة [٢]: نصاب المال الذي تقطع فيه يد السارق ٣٠٣
- مسألة [٣]: إذا سرق شيئاً فيه القطع، ثم نقصت قيمته قبل أن تقطع يده؟ ٣٠٥
- مسألة [٤]: النباش، هل تقطع يده بسرقة الكفن؟ ٣٠٥
- مسألة [٥]: هل يقطع في سرقة المُحَرَّم؟ ٣٠٦
- مسألة [٦]: إن سرق صلباً من ذهب أو فضة؟ ٣٠٧

- مسألة [٧]: هل تقطع يد الوالد إذا أخذ من مال ولده؟ ٣٠٧
- مسألة [٨]: هل تقطع يد الولد إذا سرق من مال أبيه؟ ٣٠٨
- مسألة [٩]: سرقة الأقارب غير الفروع والأصول؟ ٣٠٨
- مسألة [١٠]: هل يقطع العبد بسرقة من مال سيده؟ ٣٠٩
- مسألة [١١]: إن سرق أحد الزوجين من مال الآخر؟ ٣٠٩
- مسألة [١٢]: من سرق من بيت المال؟ ٣١٠
- مسألة [١٣]: إذا اشترك جماعة في سرقة بلغت نصاب القطع؟ ٣١١
- مسألة [١٤]: هل يشترط في قطع يد السارق أن يكون المسروق مالاً؟ ٣١١
- مسألة [١٥]: إذا كان الحر الصغير عليه متاع، أو حلي تبلغ النصاب؟ ٣١٢
- مسألة [١٦]: إذا سرق عبداً؟ ٣١٢
- مسألة [١٧]: جاحد العارية هل تقطع يده؟ ٣١٣
- مسألة [١٨]: جاحد الوديعة. ٣١٣
- مسألة [١]: هل على الخائن، والمختلس، والمتنهب قطع؟ ٣١٤
- مسألة [٢]: هل يُقطع الطرّار؟ ٣١٥
- مسألة [١]: القطع بما سُرِق من الفواكه، والثمار، وما زالت في شجرها. ٣١٦
- مسألة [٢]: هل يقطع في سرقة الفواكه، والخضروات المحروزة؟ ٣١٦
- مسألة [١]: الأمور التي تثبت بها السرقة. ٣١٧
- مسألة [٢]: إذا اختلف الشاهدان في بعض الشهادة؟ ٣١٨
- مسألة [٣]: ثبوت السرقة بالاعتراف. ٣١٨
- مسألة [٤]: الرجوع عن الإقرار هل يقبل؟ ٣١٩
- مسألة [٥]: كيفية قطع يد السارق. ٣١٩
- مسألة [١]: رد العين المسروقة. ٣٢٠

- مسألة [١]: السرقة في المجاعة وعام السنة. ٣٢١
- مسألة [٢]: عقوبة من سرق من الثمار المعلقة في شجرها. ٣٢٢
- مسألة [٣]: يشترط في القطع أن تكون السرقة من حرز. ٣٢٢
- مسألة [١]: هل يشترط في القطع مطالبة المسروق منه بالعين المسروقة؟ ٣٢٣
- مسألة [٢]: إذا ملك السارق العين المسروقة ببيع، أو هبة، أو غير ذلك؟ ٣٢٤
- مسألة [٣]: حكم الشفاعة في عدم إقامة الحد؟ ٣٢٤
- مسألة [١]: إذا تكررت من الرجل السرقة؟ ٣٢٥
- مسألة [٢]: إن تكررت السرقة قبل القطع؟ ٣٢٧
- مسألة [٣]: إن سرق، فقطع، ثم سرق مرة أخرى من المكان الأول؟ ٣٢٧
- مسألة [٤]: من سرق وله يمين، فقطعت في قصاص، أو تعدي، أو أكلة؟ ٣٢٧
- مسألة [٥]: إذا قطع الجذّاذ اليسرى بدل اليمينى؟ ٣٢٨
- مسألة [٦]: من سرق، ولا يمينى له؟ ٣٢٨
- مسألة [٧]: من سرق وكانت يمينه شلاء؟ ٣٢٨
- مسألة [٨]: من سرق وليس له أصابع في يمينه؟ ٣٢٨
- مسألة [٩]: السارق من العبيد والإماء؟ ٣٢٩
- فَصْلٌ فِي قُطَاعِ الطَّرِيقِ ٣٣٠
- مسألة [١]: ضابط المحاريين الذين تشملهم الآية السابقة. ٣٣٠
- مسألة [٢]: هل العقوبات المذكورة في الآية للتنوع، أو الخيار؟ ٣٣١
- مسألة [٣]: أحوال المحاريين. ٣٣٢
- مسألة [٤]: وقت الصلب. ٣٣٤
- مسألة [٥]: مدة الصلب. ٣٣٤
- مسألة [٦]: هل يعتبر التكافؤ في القتال، في حدّ المحاربين؟ ٣٣٥

- مسألة [٧]: إِنْ جَرَحَ الْمُحَارِبُ وَلَمْ يَقْتُلْ، وَلَمْ يَأْخُذْ مَا لَأَ؟ ٣٣٥
- مسألة [٨]: هَلْ يَشْتَرِطُ فِي الْقَطْعِ هَهُنَا أَنْ يَكُونُوا أَخَذُوا مَا لَأَ بَلْغَ النَّصَابِ؟ ٣٣٦
- مسألة [٩]: عَقُوبَةُ الْمُحَارِبِينَ هَلْ هِيَ خَاصَّةٌ بِالْمُبَاشَرِينَ، أَمْ تَشْمَلُ الرَّدَّ، وَالْمَعِينَ؟ .. ٣٣٦
- مسألة [١٠]: إِذَا كَانَ فِي الْقِطَاعِ صَبِيٌّ، أَوْ مُجَنُّونَ؟ ٣٣٦
- مسألة [١١]: إِنْ كَانَتْ فِيهِمْ امْرَأَةٌ؟ ٣٣٧
- مسألة [١٢]: تَوْبَةُ الْمُحَارِبِينَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ. ٣٣٧
- مسألة [١٣]: بَقِيَّةُ الْحُدُودِ كَحَدِ الزَّانِي وَالسَّرَّاقِ، هَلْ تَسْقُطُ إِذَا تَابَ. ٣٣٧
- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ ٣٣٨
- مسألة [١]: حُكْمُ شَرَبِ الْخَمْرِ. ٣٣٨
- مسألة [٢]: مَقْدَارُ الْحَدِّ عَلَى الشَّارِبِ. ٣٣٩
- مسألة [٣]: شُرُوطُ إِقَامَةِ الْحَدِّ. ٣٤١
- مسألة [٤]: هَلْ يَجِبُ الْحَدُّ بِوُجُودِ رِيحِ الْخَمْرِ مِنْ فَمِهِ، أَوْ بِتَقَشُّبِهَا؟ ٣٤١
- مسألة [٥]: هَلْ يُقْتَلُ الشَّارِبُ فِي الرَّابِعَةِ؟ ٣٤٢
- مسألة [٦]: مَقْدَارُ حَدِّ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ الشَّارِبِينَ. ٣٤٣
- مسألة [٧]: إِنْ مَاتَ الْمَجْلُودُ بِسَبَبِ الْجُلْدِ؟ ٣٤٣
- مسألة [٨]: هَلْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَالِ سَكْرِهِ، أَمْ بَعْدَ صَحْوِهِ؟ ٣٤٤
- مسألة [٩]: هَلْ يُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْجُلْدُ بِسُوطٍ؟ ٣٤٤
- مسألة [١٠]: إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ. ٣٤٥
- مسألة [١١]: الْأَشْرَبَةُ الْمُحَرَّمَةُ، وَمَقْدَارُ مَا يَحْرَمُ مِنْهَا. ٣٤٦
- مسألة [٢]: هَلْ يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى مَنْ شَرِبَ قَلِيلًا لَمْ يَسْكُرْ مِنْهُ؟ ٣٤٨
- مسألة [٣]: حُكْمُ النَّبِيذِ وَالْعَصِيرِ. ٣٤٨
- مسألة [٤]: صِفَةُ الْمَاءِ الَّذِي يَنْزِدُ فِيهِ. ٣٤٩

- مسألة [٥]: انتباز نوعين كالتمر والزبيب، أو الرطب والتمر، ونحوهما؟ ٣٤٩
- مسألة [٦]: حكم شرب الطّلاء. ٣٥٠
- مسألة [١]: شرب الخمر للتداوي، ولدفع العطش عند الضرورة. ٣٥٣
- مسألة [٢]: الحشيشة والمخدرات. ٣٥٤
- بَابُ التَّعْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ ٣٥٥
- مسألة [١]: ما المقصود بقوله: «إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى»، وكم هو مقدار التعزير؟ ٣٥٥
- مسألة [١]: حكم إقامة التعزير. ٣٥٩
- مسألة [١]: من أُقيم عليه التعزير، فتلف، فهل يضمن؟ ٣٦٠
- مسألة [٢]: التعزير بالعقوبات المالية. ٣٦٠
- مسألة [٣]: أقل التعزير. ٣٦١
- كِتَابُ الْجِهَادِ ٣٦٤
- مسألة [١]: فضيلة الجهاد. ٣٦٤
- مسألة [٢]: أقسام الجهاد. ٣٦٦
- مسألة [٣]: حكم جهاد الكفار. ٣٦٦
- مسألة [٤]: أحوال تعين الجهاد. ٣٦٧
- مسألة [٥]: شروط وجوب الجهاد. ٣٦٨
- مسألة [٦]: أقل ما يجب من الجهاد في العام الواحد. ٣٦٩
- مسألة [١]: استئذان الوالدين في الجهاد الغير متعين. ٣٧٠
- مسألة [٢]: إذا كان أبواه كافرين؟ ٣٧٠
- مسألة [١]: هل انقطعت الهجرة، أم هي باقية؟ ٣٧٣
- مسألة [٢]: أحسن الزنا في المحرمات ٣٧٣

- مسألة [٣]: إخلاص النية في الجهاد والهجرة. ٣٧٤
- مسألة [٤]: إذا غنم المسلمون، فهل ينقص الأجر؟ ٣٧٦
- مسألة [١]: حكم الدعوة قبل القتال. ٣٧٨
- مسألة [٢]: استرقاق العرب. ٣٧٩
- مسألة [٣]: أخذ الجزية من الكفار. ٣٨٠
- مسألة [١]: قتل النساء والصبيان. ٣٨٤
- مسألة [٢]: الاستعانة بالكفار في القتال. ٣٨٤
- مسألة [١]: مشروعية المبارزة. ٣٨٥
- مسألة [٢]: هل يُشترط إذن الأمير؟ ٣٨٦
- مسألة [٣]: إذا خرج كافر يطلب البراءة، هل يجوز أن يُرمى ويُقتل؟ ٣٨٦
- مسألة [١]: التحريق، والتخريب في أرض العدو. ٣٨٧
- مسألة [١]: معنى الغُلُول، وحكمه. ٣٨٨
- مسألة [٢]: إعادة الغلول. ٣٨٨
- مسألة [٣]: تحريق متاع الغال. ٣٨٩
- مسألة [١]: معنى السَّلْب. ٣٩٠
- مسألة [٢]: من قتل رجلاً من المشركين، فهل يستحق سَلْبَهُ؟ ٣٩٠
- مسألة [٣]: هل يُشترط في استحقاق السلب أن يقول الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه؟ ٣٩١
- مسألة [٤]: هل يُحْمَس السَّلْب؟ ٣٩٢
- مسألة [٥]: إذا اشترك اثنان أو ثلاثة في القتل؛ فلمن السَّلْب؟ ٣٩٣
- مسألة [٦]: الأشياء التي تدخل في السلب. ٣٩٣
- مسألة [٧]: المال الذي، في مَخْبِئَتِهِ، أو عَيْتِهِ، هل يدخل في السلب؟ ٣٩٤

- مسألة [٨]: هل يدخل في السلب الدابة إن لم يكن راكبًا عليها؟ ٣٩٤
- مسألة [٩]: سَلَبُ الكافرِ، وَتَرْكُهُ عَارِيًّا؟ ٣٩٤
- مسألة [١٠]: من ادَّعى قتل كافرٍ يريد سلبه، فعليه البينة. ٣٩٤
- مسألة [١]: تحريق العدو. ٣٩٥
- مسألة [٢]: تغريق الكفار. ٣٩٦
- مسألة [٣]: إذا تترس الكفار بأناس مسلمين، فهل يجوز قتالهم؟ ٣٩٦
- مسألة [١]: القصاص في الحرم، وإقامة الحدود، ومن جنى خارج الحرم، ثم لجأ إليه؟ ٣٩٧
- مسألة [٢]: هل فُتِحَتْ مَكَّةَ صَلَاحًا، أم عنوة؟ ٣٩٧
- مسألة [١]: أسير الكفار ما يُصَنَعُ به؟ ٣٩٩
- مسألة [٢]: النساء والصبيان. ٤٠٠
- مسألة [٣]: إذا أسلم الأسير؟ ٤٠٠
- مسألة [٤]: إن سأل الأسارى من أهل الكتاب تخليتهم مقابل دفع الجزية؟ ٤٠١
- مسألة [٥]: بيع الرقيق الكافر من الكفار. ٤٠١
- مسألة [٦]: من أسر أسيرًا، فهل له قتله بنفسه؟ ٤٠١
- مسألة [١]: المستحق للغنيمة. ٤٠٣
- مسألة [٢]: ما يستحقه الراجل والفارس. ٤٠٣
- مسألة [٣]: هل يُسَهَّمُ للرجل بأكثر من فرس؟ ٤٠٣
- مسألة [٤]: هل يسهم لمن قاتل على البعير سهمًا لبعيره؟ ٤٠٤
- مسألة [٥]: من مات قبل حيازة الغنائم، فهل يستحق ورثته نصيبه؟ ٤٠٤
- مسألة [٦]: إذا كان مع المسلمين نسوة، فهل يعطين من الأسهم؟ ٤٠٤
- مسألة [٧]: هل يسهم للعدو؟ ٤٠٥

- مسألة [٨]: هل يسهم للصبي، أم يرضخ له؟ ٤٠٥
- مسألة [٩]: هل يسهم للكافر إذا غزا مع المسلمين بإذن إمامهم؟ ٤٠٦
- مسألة [١٠]: هل يؤخذ الرضخ من أصل الغنيمة، أم بعد التخميس؟ ٤٠٦
- مسألة [١١]: إذا قاتل العبد على فرس لسيده؟ ٤٠٧
- مسألة [١٢]: إذا أخرج من الجيش سرية فغنمت؟ ٤٠٧
- مسألة [١٣]: إذا سبوا لم يفرق بين الوالدة وولدها. ٤٠٧
- مسألة [١٤]: التفريق بين الأخوين والأختين. ٤٠٨
- مسألة [١٥]: من سُبي من أطفال المشركين. ٤٠٩
- مسألة [١٦]: إذا أسلم الحربي وله أطفال، وأموال؟ ٤٠٩
- مسألة [١٧]: إذا أسلم عبد، أو أمة لحربي؟ ٤١٠
- مسألة [١٨]: إذا أخذ الكفار مال مسلم، ثم غنمه المسلمون؟ ٤١٠
- مسألة [١٩]: هل يملك الكفار أموال المسلمين بالقهر؟ ٤١١
- مسألة [٢٠]: إذا أسلم الكافر بعد أن أتلف مال المسلم؟ ٤١١
- مسألة [٢١]: حكم فداء أسارى المسلمين إذا أمكن. ٤١١
- مسألة [٢٢]: من فدى الأسير المسلم من الكفار، فهل يلزم الأسير أن يعطيه ماله؟ ٤١٢
- مسألة [٢٣]: أهل الحرب إذا استولوا على أهل ذمتنا، فسيبوه، ثم قُدر عليهم؟ ... ٤١٢
- مسألة [٢٤]: معنى التنفيل وحكمه. ٤١٣
- مسألة [٢٥]: مصرف خمس الغنيمة. ٤١٥
- مسألة [٢٦]: سهم ذوي القربى. ٤١٥
- مسألة [٢٧]: وهل يفضل الرجال على النساء؟ ٤١٥
- مسألة [٢٨]: سهم الصّفي. ٤١٦

- مسألة [٢]: استخدام الدواب، والأسلحة المغنومة أثناء المعركة. ٤١٨
- مسألة [١]: أمان الكافر. ٤١٩
- مسألة [٢]: أمان الصبي. ٤١٩
- مسألة [٣]: هل يصح أمان العبد؟. ٤١٩
- مسألة [٤]: تأمين من جاء أسيرًا من الكفار. ٤٢٠
- مسألة [٥]: إذا ادَّعى مسلم أنه آمن كافرًا قبل أن يؤسر؟. ٤٢٠
- مسألة [٦]: ما حكم التأمين للكافر؟. ٤٢٠
- مسألة [٧]: من آمن في دار الإسلام، هل تؤخذ منه جزية؟. ٤٢٠
- مسألة [٨]: إذا آمن الكافر في دار المسلمين، ثم سافر، وبقيت له أموال بين المسلمين؟. ٤٢١
- مسألة [٩]: إذا دخل الكافر دار الإسلام بغير أمان؟. ٤٢١
- مسألة [١]: إخراج اليهود، والنصارى، والمشركين من جزيرة العرب. ٤٢٢
- مسألة [٢]: دخولهم الحرمين. ٤٢٣
- مسألة [١]: معنى الفيء ومصرفه. ٤٢٤
- مسألة [٢]: هل يشترط تعميم الأصناف المستحقة للخمس، وللفيء، وتعميم أفرادهم؟. ٤٢٦
- مسألة [١]: قتل الرسول بين القومين. ٤٢٧
- مسألة [١]: معنى الحديث. ٤٢٨
- مسألة [٢]: الغنيمة التي لا تنقل، كالأراضي والدُّور؟. ٤٢٨
- بَابُ الْجَزْيَةِ وَالْهُدْنَةِ ٤٣٠
- مسألة [١]: ممن تؤخذ الجزية؟. ٤٣٢
- مسألة [٢]: مقدار الجزية التي تؤخذ. ٤٣٢

- مسألة [٣]: وقت وجوب الجزية. ٤٣٣
- مسألة [٤]: هل يتعين في الجزية الذهب، والفضة؟ ٤٣٤
- مسألة [٥]: الذي يتولى عقد الذمة، والهدنة. ٤٣٤
- مسألة [٦]: الاشتراط على أهل الذمة ضيافة من مَرَّ عليهم من المسلمين؟ ٤٣٤
- مسألة [٧]: هل تفرض الجزية على الصبي، والمجنون، والمرأة؟ ٤٣٥
- مسألة [٨]: من كان يُحْن ويَفِيق؟ ٤٣٥
- مسألة [٩]: هل على الفقير العاجز عن التكسب جزية؟ ٤٣٥
- مسألة [١٠]: هل تجب الجزية على الرهبان؟ ٤٣٦
- مسألة [١١]: هل تؤخذ الجزية على العبد؟ ٤٣٦
- مسألة [١٢]: إذا أعتق العبد، هل تجب عليه الجزية؟ ٤٣٦
- مسألة [١٣]: إذا أسلم الذمي أثناء الحول أو بعده، فهل عليه الجزية؟ ٤٣٧
- مسألة [١٤]: إذا بذل أهل الذمة في جزيتهم خمرًا، أو خنزيرًا؟ ٤٣٨
- مسألة [١٥]: أخذ نصف العشر على من دخل أرض المسلمين غير بلده لحاجة؟ ٤٣٩
- مسألة [١٦]: إحداث الكنائس وإبقاؤها في أمصار المسلمين. ٤٣٩
- مسألة [١٧]: إعادة بنائها وترميم ما فسد منها. ٤٤٠
- مسألة [١٨]: الشروط التي يُعقد لأهل الذمة بها. ٤٤١
- مسألة [١٩]: نقض أهل الذمة للعهد. ٤٤١
- مسألة [٢٠]: حماية المسلمين لأهل الذمة من أهل الحرب. ٤٤٢
- مسألة [٢١]: إذا تحاكم أهل الذمة للحاكم المسلم؟ ٤٤٢
- مسألة [٢٢]: تمكينهم من شراء المصاحف. ٤٤٣
- مسألة [٢٣]: تصديرهم في المجالس، وبدؤهم بالسلام. ٤٤٣
- مسألة [٢٤]: قهله للذمة: كيف أصححت. ونجمها. ٤٤٤

- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْهُدْنَةِ ٤٤٥
- مسألة [١]: هل تجوز الهدنة بمقابل مال يدفعه المسلمون للكفار؟ ٤٤٥
- مسألة [٢]: هل يشترط في عقد الهدنة أن يكون مقيداً بزمان؟ ٤٤٥
- مسألة [٣]: إذا نقض أهل الهدنة الصلح؟ ٤٤٦
- مسألة [٤]: هل يصح أن يشترط رد من جاء منهم مسلماً؟ ٤٤٦
- مسألة [٥]: هل يجوز اشتراط رد النساء المسلمات منهم؟ ٤٤٦
- بَابُ السَّبَقِ وَالرَّمْيِ ٤٤٧
- مسألة [١]: الأمور التي يُشْرَعُ فيها الاستباق ٤٤٨
- مسألة [٢]: الاستباق بلا عوض ٤٤٩
- مسألة [٣]: الاستباق بعوض ٤٤٩
- مسألة [٤]: المسابقة على البغال والحمير بعوض ٤٥٠
- مسألة [٥]: المسابقة بالسيف والرمح ٤٥٠
- مسألة [٦]: البازل للعوض ٤٥٠
- مسألة [٧]: هل تجوز المغالبة في الشطرنج، والنرد، وشبههما بغير عوض؟ ٤٥٤
- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ٤٥٦
- مسألة [١]: تحريم ذوات الأنياب من السباع ٤٥٦
- مسألة [٢]: حكم الضبع؟ ٤٥٧
- مسألة [٣]: حكم الثعلب ٤٥٧
- مسألة [٤]: حكم الفيل؟ ٤٥٨
- مسألة [٥]: حكم الهر ٤٥٨
- مسألة [٦]: حكم الدب ٤٥٩
- مسألة [٧]: حكم ٤٥٩

- مسألة [٨]: ذو المخالب من الطيور..... ٤٥٩
- مسألة [١]: حكم الحُمُر الأهلية..... ٤٦٠
- مسألة [٢]: حكم البغال..... ٤٦٠
- مسألة [١]: أكل الجراد..... ٤٦١
- مسألة [١]: أكل الأرنب..... ٤٦١
- مسألة [١]: أكل الأربعة المذكورة..... ٤٦٢
- مسألة [٢]: سائر الحشرات..... ٤٦٣
- مسألة [٣]: ضابط الاستخبات..... ٤٦٣
- مسألة [١]: حكم القنفذ..... ٤٦٦
- مسألة [١]: حكم الجلالة..... ٤٦٧
- مسألة [٢]: مقدار النجس الذي يعتبر في كونها جلالة..... ٤٦٧
- مسألة [٣]: متى يزول النهي عن أكل الجلالة؟..... ٤٦٨
- مسألة [١]: حكم حمار الوحش..... ٤٦٨
- مسألة [١]: حكم أكل الخيل..... ٤٦٩
- مسألة [١]: حكم أكل الضب..... ٤٦٩
- مسألة [١]: حكم الضفدع..... ٤٧٠
- مسألة [٢]: الحيوانات البحرية..... ٤٧٠
- مسألة [٣]: هل يُباح ما مات من هذه الحيوانات؟..... ٤٧١
- فصل في ذكر بعض المسائل المُلحقة..... ٤٧٢
- مسألة [١]: ما يُباح أكله وما لا يباح من الأعيان غير الحيوانات..... ٤٧٢
- مسألة [٢]: ما كان من الثمار، والزروع مَسْقِيًّا بالنجاسة؟..... ٤٧٢
- ٤٧٢

- مسألة [٤]: الأكل من الميتة عند الاضطرار. ٤٧٤
- مسألة [٥]: هل له أن يأكل حتى يشبع؟ ٤٧٥
- مسألة [٦]: الأكل من البستان. ٤٧٥
- مسألة [٧]: الشرب من لبن الماشية. ٤٧٦
- مسألة [٨]: إذا وجد ميتة وطعامًا للغير؟ ٤٧٦
- مسألة [٩]: إذا اضطر إلى طعام الغير وليس له مال، فهل يلزم صاحب الطعام أن يعطيه بلا عوض؟ ٤٧٧
- مسألة [١٠]: إذا وجد المضطر آدميًا ميتًا؟ ٤٧٧
- مسألة [١١]: حكم الضيافة. ٤٧٧
- بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ ٤٧٩
- مسألة [١]: شروط إباحة الحيوان بالصيد. ٤٨٠
- مسألة [٢]: هل يُشترط في الصقر والبازي أن لا يأكل من الصيد؟ ٤٨٢
- مسألة [٣]: إذا شرب الكلب دم الصيد، ولم يأكل منه؟ ٤٨٣
- مسألة [٤]: إذا سمى عند انفلاته، وزجره فزاد الكلب في عدوه؟ ٤٨٣
- مسألة [٥]: كيفية التسمية. ٤٨٥
- مسألة [٦]: جوارح الطير، والسباع غير الكلب. ٤٨٦
- مسألة [٧]: هل يباح صيد الكلب الأسود البهيم؟ ٤٨٦
- مسألة [٨]: إن أدرك الصيد وفيه حياة مستقرة؟ ٤٨٧
- مسألة [٩]: إذا لم يجد ما يذبحه به، وفيه حياة مستقرة؟ ٤٨٧
- مسألة [١٠]: إذا وجد مع كلبه كلبًا آخر عند الصيد؟ ٤٨٨
- مسألة [١١]: إذا أرسل مجوسي كلبه مع كلب المسلم، فأصاباه جميعًا؟ ٤٨٨
- مسألة [١٢]: إذا زاد الكلب عن كلب المسلم، فأصاباه جميعًا؟ ٤٨٨

مسألة [١٣]: إذا أرسل الصائد السهم، أو الجارحة على صيد، فأصاب صيداً غيره، أو آخر معه؟ ٤٨٩

مسألة [١٤]: إن أرسل سهمه، أو الجارح، ولا يرى صيداً؟ ٤٨٩

مسألة [١٥]: من رمى شيئاً يظنه حجراً، أو عدواً، أو خنزيراً، فبان صيداً؟ ٤٨٩

مسألة [١٦]: إذا غاب الصيد عن عينه، ثم أدركه ومعه سهمه، أو كلبه؟ ٤٩٠

مسألة [١٧]: إذا رمى الصيد فوق في ماء، أو تردى من جبل؟ ٤٩٠

مسألة [١٨]: إذا رمى طيراً في الهواء، فسقط على الأرض، فمات، فهل يحل؟ ٤٩١

مسألة [١٩]: إذا رمى صيداً، ففقطعه منه عضواً، أو أكثر؟ ٤٩١

مسألة [٢٠]: صيد المعراض. ٤٩٣

مسألة [٢١]: إذا نصب أحبولة فيها حجر، أو شبكة، أو حديد؟ ٤٩٣

مسألة [٢٢]: الأمور التي يملك بها الصيد. ٤٩٣

مسألة [٢٣]: هل يغسل موضع فم الكلب من الصيد؟ ٤٩٤

مسألة [٢٤]: إذا رمى شخص الصيد، فأثبته، ثم رماه آخر فقتله؟ ٤٩٤

مسألة [١]: إذا أهدي لشخص لحم صيد، أو ذبيحة، ولا يدري أذكر اسم الله عليه، أم لا؟ ٤٩٥

مسألة [١]: معنى الخذف، وحكم الصيد بالحجارة، والبنذقة. ٤٩٥

مسألة [٢]: الصيد بالحجارة، والطين. ٤٩٦

مسألة [١]: حكم صبر البهائم واتخاذها غرضاً. ٤٩٧

مسألة [١]: الحيوان المقدور عليه لا يحل إلا بالتذكية. ٤٩٩

مسألة [٢]: شروط الذابح. ٤٩٩

مسألة [٣]: وهل يُباح صيد المجوسي للسّمك، والجراد؟ ٥٠٠

مسألة [٤]: ذبيحة الكلب. ٥٠٠

- مسألة [٥]: ذبيحة المجنون، والسكران، والصبي الذي لا يميز. ٥٠٠
- مسألة [٦]: ذبيحة المرأة، والصبي المميز. ٥٠١
- مسألة [٧]: ذبيحة الجنب، والحائض. ٥٠١
- مسألة [٨]: ذبيحة الأقف، وهو من لم يُحْتَن. ٥٠١
- مسألة [٩]: ذبيحة السارق، والغاصب. ٥٠٢
- مسألة [١٠]: الآلة التي يحصل بها الذبح؟ ٥٠٢
- مسألة [١١]: لو ذبح بسكين مغصوب، أو مسروق؟ ٥٠٢
- مسألة [١٢]: محل التذكية. ٥٠٣
- مسألة [١٣]: إذا توحش الحيوان الإنسي، فلم يقدر على ذبحه، أو تردى في محل عجز عن ذبحه، وعقره في محل الذكاة؟ ٥٠٣
- مسألة [١٤]: ما يشترط قطعه لحصول الذكاة؟ ٥٠٤
- مسألة [١٥]: إذا تمادى في الذبح حتى يبلغ النخاع؟ ٥٠٥
- مسألة [١٦]: إذا ذبحت الذبيحة من القفا؟ ٥٠٥
- مسألة [١٧]: لو أبان إنسان رأس البهيمة بالسيف قاصداً تذكيته؟ ٥٠٦
- مسألة [١٨]: قطع عضو من الشاة قبل أن تبرد بعد الذبح؟ ٥٠٧
- مسألة [١٩]: إذا ذبح الذبيحة فقطع أوداجها، فلم تخرج الروح حتى وقعت في الماء، أو تردت؟ ٥٠٧
- مسألة [٢٠]: إذا أدرك ذكاة المنخقة، والموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وما أكل السبع؟ ٥٠٧
- مسألة [٢١]: ذبح ما ينحر، ونحر ما يذبح؟ ٥٠٨
- مسألة [٢٢]: سلخ الحيوان قبل أن يبرد؟ ٥٠٨
- مسألة [٢٣]: الذبح بسكين حاد؟ ٥٠٩

- مسألة [٢٤]: توجيه الذبيحة عند ذبحها إلى القبلة. ٥٠٩
- مسألة [٢٥]: حكم الجنين الذي في بطن الذبيحة. ٥١٠
- مسألة [٢٦]: حكم التسمية على الذبيحة؟ ٥١١
- مسألة [٢٧]: وقت التسمية على الذبيحة. ٥١٣
- مسألة [٢٨]: ذبيحة الكتابي بغير تسمية لله؟ ٥١٣
- مسألة [٢٩]: ضابط الكتابي الذي تؤكل ذبيحته. ٥١٤
- بَابُ الْأَضَاحِيِّ ٥١٥
- مسألة [١]: حكم الأضحية. ٥١٦
- مسألة [٢]: الإمساك عن الشعر، والأظفار لمن أراد التضحية بعد دخول ذي الحجة؟ ٥١٧
- مسألة [٣]: استحسان الأضحية، واستسماؤها. ٥١٨
- مسألة [٤]: وقت الأضحية. ٥١٨
- مسألة [٥]: آخر وقت للأضحية. ٥٢٠
- مسألة [٦]: حكم الذبح ليلاً؟ ٥٢١
- مسألة [٧]: إذا ذهب وقت الأضحية؟ ٥٢١
- مسألة [٨]: التكبير مع التسمية. ٥٢٢
- مسألة [٩]: قول المضحي: اللهم منك ولك، تقبل مني. ٥٢٢
- مسألة [١٠]: كيفية حال البهيمة عند ذبحها؟ ٥٢٣
- مسألة [١١]: هل تتعين الأضحية؟ ٥٢٣
- مسألة [١٢]: فائدة الخلاف السابق. ٥٢٤
- مسألة [١]: العيوب الأربعة المذكورة في الحديث. ٥٢٥

- مسألة [٣]: التضحية بالعمياء ٥٢٦
- مسألة [٤]: التضحية بمقطوعة الأذن ٥٢٦
- مسألة [٥]: المقابلة، والمدابرة، والخرقاء، والشرقاء ٥٢٧
- مسألة [٦]: مقطوعة الألية ٥٢٧
- مسألة [٧]: البتراء ٥٢٨
- مسألة [٨]: الخصى والمؤجوء ٥٢٨
- مسألة [٩]: التي سقطت بعض أسنانها ٥٢٩
- مسألة [١]: نوع الحيوان الذي يضخى به ٥٢٩
- مسألة [٢]: ما هو الأفضل في الأضحية؟ ٥٣٠
- مسألة [٣]: أسنان الأضاحي المجزئة ٥٣٠
- مسألة [٤]: معنى الجذعة، والمسنة ٥٣١
- مسألة [١]: حكم إعطاء الجزار من الأضحية مقابل الجزارة ٥٣٣
- مسألة [٢]: حكم بيع شيء منها؟ ٥٣٣
- مسألة [٣]: الأكل من الأضحية والتصدق؟ ٥٣٤
- مسألة [٤]: هل يأكل من الأضحية المندورة؟ ٥٣٥
- مسألة [٥]: الادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاث ٥٣٥
- مسألة [١]: أقل ما يجزئ من الأضاحي ٥٣٦
- مسألة [٢]: إن كان بعض المشتركين يريد اللحم، فهل تجزئ عن الباقي؟ ٥٣٧
- مسألة [٣]: لو ضحى عن غيره بغير إذنه؟ ٥٣٨
- مسألة [٤]: الذبح بنفسه، والتوكيل ٥٣٨
- مسألة [٥]: هل يجب على الوكيل أن يذكر عند ذبحه عن الأضحية؟ ٥٣٩
- مسألة [٦]: هل يجوز أن يضحي ٥٣٩

- مسألة [٧]: التضحية عن اليتيم من ماله. ٥٣٩
- مسألة [٨]: أيهما أفضل: التضحية، أم الصدقة بثلثها؟ ٥٤٠
- بَابُ الْعَقِيقَةِ ٥٤١
- مسألة [١]: حكم العقيقة. ٥٤٢
- مسألة [٢]: هل يُكره التسمية بالعقيقة؟ ٥٤٣
- مسألة [٣]: معنى قوله ﷺ: «مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ». ٥٤٣
- مسألة [٤]: العدد الذي يذبح في العقيقة. ٥٤٤
- مسألة [٥]: الوقت الذي يستحب فيه الذبح للعقيقة؟ ٥٤٥
- مسألة [٦]: من لم يعق عنه حتى كَبُرَ؟ ٥٤٦
- مسألة [٧]: إذا مات الطفل قبل اليوم السابع؟ ٥٤٧
- مسألة [٨]: هل تجزئ العقيقة بغير الغنم؟ ٥٤٧
- مسألة [٩]: شروط العقيقة. ٥٤٨
- مسألة [١٠]: تلطِخ رأس الطفل من دم العقيقة. ٥٤٩
- مسألة [١١]: حلق شعر المولود يوم سابعه. ٥٥٠
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ٥٥١
- مسألة [١]: الْقَزَعُ. ٥٥١
- مسألة [٢]: التصديق بزنة الشعر وَرِقًا. ٥٥١
- مسألة [٣]: تسمية المولود. ٥٥١
- مسألة [٤]: ختان المولود. ٥٥٢
- مسألة [٥]: حكم الختان. ٥٥٢
- مسألة [٦]: وقت الختان. ٥٥٤
- ٥٥٦

- مسألة [١]: حكم اليمين..... ٥٥٦
- مسألة [٢]: الحلف على فعل طاعة، أو ترك معصية..... ٥٥٧
- مسألة [٣]: الحلف على الحقوق عند الحاكم..... ٥٥٨
- مسألة [٤]: الذي تصح منه اليمين..... ٥٥٨
- مسألة [٥]: الحلف بغير الله، وصفاته..... ٥٥٩
- مسألة [٦]: اليمين المنعقدة..... ٥٥٩
- مسألة [٧]: قول الخالف: وحق الله..... ٥٦٠
- مسألة [٨]: قول الخالف: لعمر الله..... ٥٦٠
- مسألة [٩]: قوله: لعمرك. و لعمرى، وما أشبهه؟..... ٥٦١
- مسألة [١٠]: حروف القسم..... ٥٦١
- مسألة [١١]: إذا قال: يمين الله، وأيم الله؟..... ٥٦١
- مسألة [١٢]: الحلف بالقرآن، أو بآية منه..... ٥٦٢
- مسألة [١٣]: قوله: أقسم بالله. أحلف بالله. آليت بالله. أعزم بالله. أشهد بالله؟..... ٥٦٢
- مسألة [١٤]: إن قال: أقسمت. أو آليت. أو حلفت. أو شهدت لأفعلن كذا؟..... ٥٦٢
- مسألة [١٥]: قول الخالف: عهد الله. ميثاق الله؟..... ٥٦٣
- مسألة [١٦]: الحلف بالخروج من الإسلام..... ٥٦٤
- مسألة [١٧]: إن حرم على نفسه ما أحل الله له، فهل هو يمين مكفرة؟..... ٥٦٥
- مسألة [١٨]: الحلف بالنذر..... ٥٦٦
- مسألة [١٩]: الحلف بالطلاق، والعتاق..... ٥٦٧
- مسألة [٢٠]: الحلف بالأمانة..... ٥٦٧
- مسألة [٢١]: هل تنعقد اليمين إذا حلف بمخلوق؟..... ٥٦٨

- مسألة [٢]: هل العبرة بنية الحالف، أم بلفظه؟ ٥٦٩
- مسألة [١]: الكفارة قبل الحنث، أم بعده؟ ٥٧٠
- مسألة [٢]: أيهما أفضل في الكفارة قبل الحنث أم بعده؟ ٥٧١
- مسألة [١]: الاستثناء في اليمين ٥٧٢
- مسألة [٢]: هل يشترط أن يتلفظ بالاستثناء؟ ٥٧٣
- مسألة [٣]: هل يشترط أن يقصد الاستثناء؟ ٥٧٤
- مسألة [٤]: هل يشترط أن يقصد الاستثناء من ابتداء اليمين؟ ٥٧٤
- مسألة [٥]: الاستثناء في الحلف بالطلاق والعتاق؟ ٥٧٤
- مسألة [٦]: شروط وجوب الكفارة. ٥٧٤
- مسألة [٧]: إذا فعل ما حلف على تركه ناسياً؟ ٥٧٦
- مسألة [٨]: إن فعل المحلوف عليه جاهلاً به؟ ٥٧٦
- مسألة [١]: هل في اليمين الغموس كفارة؟ ٥٧٧
- مسألة [٢]: الحلف بالطلاق، أو العتاق، والنذر، والخروج من الإسلام كاذباً؟ ٥٧٨
- مسألة [١]: لغو اليمين. ٥٧٩
- مسألة [٢]: الحلف على المستحيل. ٥٨٠
- مسألة [٣]: إذا حلف شخص ليفعلن فلان كذا، فأحشته ولم يفعل؟ ٥٨١
- مسألة [٤]: إذا قال: سألتك بالله لتفعلن كذا؟ ٥٨٢
- مسألة [٥]: حكم إبرار القسم؟ ٥٨٢
- فصل في مسائل تتعلق بكفارة اليمين ٥٨٥
- مسألة [١]: هل تقتضي اليمين الإيجاب والتحريم؟ ٥٨٥
- مسألة [٢]: كفارة اليمين. ٥٨٥
- مسألة [٣]: أمصار، المساكن المستحقة من ٥٨٦

- مسألة [٤]: مقدار ما يخرج الحالف في كفارة اليمين من الطعام. ٥٨٧
- مسألة [٥]: هل يجزئ إخراج القيمة في كفارة اليمين؟ ٥٨٧
- مسألة [٦]: هل يُشترط في المساكين أن يكون عددهم عشرة؟ ٥٨٨
- مسألة [٧]: من عجز عن العشرة المساكين؟ ٥٨٨
- مسألة [٨]: إن فرق بين العشرة؟ ٥٨٨
- مسألة [٩]: إذا دفعها إلى من يظنه فقيراً، فبان غنياً؟ ٥٨٨
- مسألة [١٠]: مقدار ما يكسب كل مسكين؟ ٥٨٩
- مسألة [١١]: هل يجوز إعتاق الطفل في الرقبة؟ ٥٨٩
- مسألة [١٢]: إعتاق الجنين. ٥٨٩
- مسألة [١٣]: هل يجزئ عتق المكاتب؟ ٥٩٠
- مسألة [١٤]: هل يجزئ المدبر؟ ٥٩٠
- مسألة [١٥]: هل يُشترط التتابع في صوم الثلاثة الأيام؟ ٥٩٠
- مسألة [١٦]: ضابط من يجب عليه الإطعام، ومن يجوز له الانتقال إلى الصوم؟ ٥٩١
- مسألة [١٧]: إن ملك ما يكفر به، وعليه دين يستغرقه؟ ٥٩٢
- مسألة [١٨]: إن كان له مال غائب، أو دين يرجو وفاءه؟ ٥٩٢
- مسألة [١٩]: من له دار، أو دابة، أو خادم لا غنى له عنها؟ ٥٩٢
- مسألة [٢٠]: هل يجزئه أن يطعم خمسة، ويكسو خمسة؟ ٥٩٢
- مسألة [٢١]: إذا أعتق نصفين؟ ٥٩٣
- مسألة [٢٢]: إن أعتق نصف رقبة، وأطعم خمسة مساكين؟ ٥٩٣
- مسألة [٢٣]: من دخل في الصوم ثم وجد مالاً؟ ٥٩٣
- مسألة [٢٤]: إذا أحب الانتقال إلى الأعلى بعد شروعه بالأدنى؟ ٥٩٣

- مسألة [٢٦]: هل الكفارات على الفور، أم على التراخي؟ ٥٩٤
- مسألة [٢٧]: إذا كرر الحالف اليمين، فكم عليه كفارات؟ ٥٩٤
- مسألة [٢٨]: إن حلف يمينًا واحدة على أجناس مختلفة؟ ٥٩٥
- مسألة [٢٩]: إن حلف أيمانًا على أجناس؟ ٥٩٥
- مسألة [١]: معنى النذر. ٥٩٨
- مسألة [٢]: حكم النذر. ٥٩٨
- مسألة [٣]: أقسام النذر. ٥٩٨
- مسألة [٤]: من نذر أن يتصدق بهاله كله؟ ٦٠١
- مسألة [٥]: من نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام؟ ٦٠٢
- مسألة [٦]: وهل عليه هديٌّ لتركه المشي الذي أوجبه على نفسه؟ ٦٠٢
- مسألة [٧]: من قال: لله عليَّ أن أصوم يوم يقدم فلان؟ ٦٠٣
- مسألة [٨]: إذا نذر المشي إلى مسجد النبي ﷺ، أو المسجد الأقصى؟ ٦٠٥
- مسألة [٩]: من مات وعليه نذر؟ ٦٠٥
- مسألة [١٠]: من نذر نذرًا في الجاهلية طاعة لله، فهل يلزمه الوفاء بعد إسلامه؟ ٦٠٦
- كِتَابُ الْقَضَاءِ ٦٠٧
- مسألة [١]: حكم تولي القضاء. ٦٠٧
- مسألة [٢]: أحوال الناس في القضاء. ٦٠٨
- مسألة [٣]: أخذ الأجرة على القضاء، وأخذ الرزق. ٦٠٨
- مسألة [٤]: شروط القاضي. ٦٠٩
- مسألة [١]: هل يأثم الحاكم بخطئه؟ ٦١١
- مسألة [١]: هل للقاضي أن يحكم وهو غضبان؟ ٦١١
- مسألة [٢]: ما دين القضاء إذا قضى في غيبه؟ ٦١٢

- مسألة [١]: هل يجب على الحاكم أن يسمع من الخصمين؟ ٦١٣
- مسألة [٢]: القضاء على الغائب إذا قامت بينة..... ٦١٣
- مسألة [١]: قضاء الحاكم لا يغير الشيء عن صفته. ٦١٥
- مسألة [٢]: هل للحاكم أن يحكم بعلمه؟ ٦١٥
- مسألة [٣]: إذا شهد عند الحاكم من لا يعرفه؟ ٦١٦
- مسألة [٤]: كم هو المعتبر في تزكية الشهود؟ ٦١٦
- مسألة [٥]: إذا قال: لا أعلم عنه إلا خيرًا؟ ٦١٦
- مسألة [٦]: الجرح والتعديل من النساء؟ ٦١٧
- مسألة [٧]: هل يقبل الجرح من الخصم؟ ٦١٧
- مسألة [١]: حكم الرشوة. ٦١٩
- مسألة [٢]: حكم قبول الهدية. ٦٢٠
- مسألة [١]: التسوية بين الخصمين في المقعد، والخطاب. ٦٢٠
- مسألة [٢]: هل يجوز للحاكم أن ينقض حكم حاكم قبله؟ ٦٢١
- بَابُ الشَّهَادَاتِ ٦٢٢
- مسألة [١]: حكم تحمل الشهادة وأدائها؟ ٦٢٣
- مسألة [٢]: أخذ مال مقابل الشهادة؟ ٦٢٣
- مسألة [١]: شروط الشاهد. ٦٢٤
- مسألة [٢]: شهادة أهل الذمة في الوصية في السفر إذا لم يكن غيرهم؟ ٦٢٥
- مسألة [٣]: هل تقبل شهادة الكفار بعضهم على بعض؟ ٦٢٦
- مسألة [٤]: شهادة العبد. ٦٢٦
- مسألة [٥]: شهادة البدوي على صاحب القرية. ٦٢٧
- مسألة [٦]: شهادة الخصم فيما يخاصم فيه؟ ٦٢٧

- مسألة [٨]: هل تجوز شهادة الأعمى؟ ٦٢٨
- مسألة [٩]: هل تجوز شهادة الأخرس؟ ٦٢٩
- مسألة [١٠]: شهادة الوالد لولده، والعكس؟ ٦٢٩
- مسألة [١١]: شهادة أحد الوالدين على ولده، والعكس؟ ٦٣٠
- مسألة [١٢]: شهادة السيد لعبده، والعكس؟ ٦٣٠
- مسألة [١٣]: شهادة أحد الزوجين لصاحبه؟ ٦٣٠
- مسألة [١٤]: شهادة الأخ لأخيه؟ ٦٣١
- مسألة [١٥]: شهادة من يجبر لنفسه نفعاً؟ ٦٣١
- مسألة [١]: ضابط العدل. ٦٣٢
- مسألة [١]: حكم شهادة الزور. ٦٣٣
- مسألة [١]: الشهادة تكون بعلم لا بظن. ٦٣٤
- مسألة [٢]: هل يشترط أن يعرف الشاهد عين المشهود عليه، واسمه، ونسبه؟ ٦٣٤
- مسألة [٣]: الشهادة على الأمور المستفيضة المشتهرة؟ ٦٣٥
- مسألة [١]: عدد الشهود الذي يقضى به؟ ٦٣٦
- مسألة [٢]: هل يُقبل في هذين القسمين شاهد ويمين؟ ٦٣٧
- مسألة [٣]: وهل يقبل في هذا القسم الشاهد، ويمين المدعي؟ ٦٣٨
- مسألة [٤]: هل تقبل شهادة امرأتين مع يمين المدعي؟ ٦٣٩
- مسألة [٥]: ما لا يطلع عليه الرجال، كم عدد يُشترط فيه من النساء؟ ٦٤٠
- فصل في ذكر مسائل أخرى متعلقة بالباب ٦٤١
- مسألة [١]: هل تُقبل شهادة القاذف إذا تاب؟ ٦٤١
- مسألة [٢]: هل ترد رواية القاذف؟ ٦٤١
- مسألة [٣]: هل يشترط في توبة القاذف أن يكذب نفسه؟ ٦٤١
- مسألة [٤]: ٦٤١

- ٦٤٢
 مسألة [٥]: فإن لم يؤد الشهادة حتى صار عدلاً؟ ٦٤٢
 مسألة [٦]: لو شهد وهو عدل، فلم يحكم بشهادته حتى طرأ عليه الفسق، أو الكفر؟ ٦٤٢
 مسألة [٧]: فإن طرأ عليها الجنون، أو الموت؟ ٦٤٣
 مسألة [٨]: حكم الشهادة على الشهادة؟ ٦٤٣
 مسألة [٩]: فيم تُقبل الشهادة على الشهادة؟ ٦٤٣
 مسألة [١٠]: شروط الشهادة على الشهادة. ٦٤٣
 مسألة [١١]: ضابط الغيبة التي تجيز شهادة الفرع؟ ٦٤٥
 مسألة [١٢]: هل تجوز الشهادة على من سُمع منه الإقرار بشيء، والشاهدان مستخفيان؟ ٦٤٥
 مسألة [١٣]: من كان له بينة لا يعلمها، أو غائبة عنه، فحلف المدعى عليه، ثم تمكن من البينة؟ ٦٤٦
 مسألة [١٤]: اليمين التي يحلف بها؟ ٦٤٦
 مسألة [١٥]: هل يُقطع بالنفي في يمينه، أو يحلف على نفي علمه؟ ٦٤٦
 مسألة [١٦]: الرجوع عن الشهادات؟ ٦٤٧
 مسألة [١٧]: إذا حكم الحاكم بشهادة فرع، ثم حصل الرجوع؟ ٦٤٨
 مسألة [١٨]: إذا حكم الحاكم بشاهد ويمين، فرجع الشاهد؟ ٦٤٩
 مسألة [١٩]: إذا قطع الحاكم يد سارق بشهادة اثنين، ثم تبين أنها كافران، أو فاسقان؟ ٦٤٩
 مسألة [٢٠]: لو جلد الإمام إنساناً بشهادة شهود، فبان بعد ذلك فسقها؟ ٦٤٩
 مسألة [٢١]: من ادعى دعوى وقال: لا بينة لي. ثم أتى بعد ذلك ببينة؟ ٦٥٠

- مسألة [٢٣]: اختلاف الشهداء ٦٥١
- بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ ٦٥٢
- مسألة [١]: البينة على المدعي، واليمين على من أنكر ٦٥٢
- مسألة [٢]: هل يستحلف في النكاح؟ ٦٥٥
- مسألة [٣]: الاستحلاف في حقوق الله ٦٥٥
- مسألة [٤]: إذا ادَّعت المرأة النكاح على الرجل؟ ٦٥٦
- مسألة [١]: إذا ادَّعى كل واحد من المتخاصمين عينا ليست في يده، وجاء كل واحد ببينة؟ ٦٥٧
- مسألة [١]: تغليظ اليمين ٦٦٠
- مسألة [١]: من ادَّعى عينا في يد غيره، فأنكر الآخر، ولكل واحد منهما بينة؟ ٦٦٠
- مسألة [٢]: وإذا قدمنا بينة المدعى عليه، فهل يحلف؟ ٦٦١
- مسألة [٣]: إذا كانت البينة مع المدعي فقط؟ ٦٦١
- مسألة [٤]: وإذا كانت البينة مع المنكر فقط؟ ٦٦٢
- مسألة [٥]: إذا تنازع رجلان في عين في أيديهما؟ ٦٦٢
- مسألة [٦]: وهل يحلف كل واحد منهما على النصف المحكوم له به؟ ٦٦٢
- مسألة [٧]: هل ترجح إحدى البيتين بكثرة العدد، أو اشتهاار العدالة؟ ٦٦٣
- مسألة [٨]: إذا كان الخصمان في أيديهما دار، فادَّعى أحدهما نصفها، وادَّعى الآخر كلها؟ ٦٦٣
- مسألة [١]: إذا نكل المنكر عن اليمين، فهل تحول اليمين على المدعي، أم يستحق بغير يمين؟ ٦٦٤
- كِتَابُ الْعَتَقِ ٦٦٦
- مسألة [١]: فضيلة العتق ٦٦٧

- مسألة [٣]: هل يصح العتق من الكافر؟ ٦٦٨
- مسألة [٤]: هل يُشترط أن يكون العتق من المالك؟ ٦٦٨
- مسألة [٥]: هل يُشترط أن يكون العتق من جائز التصرف؟ ٦٦٨
- مسألة [١]: الشركاء في العبد إذا أعتقوا جميعاً؟ ٦٦٩
- مسألة [٢]: إذا أعتق أحدهم نصيبه وهو موسر؟ ٦٧٠
- مسألة [٣]: إذا أعتقه الشريك الآخران بعد عتق الأول الموسر؟ ٦٧١
- مسألة [٤]: إذا أعتق الشريك وهو معسر؟ ٦٧٢
- مسألة [٥]: إذا أعتق شخصٌ بعض عبده؟ ٦٧٣
- مسألة [٦]: إذا أعتق جزءاً معيناً من جسده، كرأسه ورجله؟ ٦٧٣
- مسألة [١]: من مَلِكَ عبداً، أو أمةً وهو ذو رحم محرم؟ ٦٧٤
- مسألة [٢]: من ملك محرماً من الرضاعة؟ ٦٧٥
- مسألة [٣]: من ملك نصيباً من ذي رحم محرم؟ ٦٧٥
- مسألة [١]: إذا أعتق عبيده في مرض موته، أو دبرهم، أو أوصى بعتقهم؟ ٦٧٦
- مسألة [١]: استثناء منفعة من المعتق؟ ٦٧٧
- مسألة [١]: الولاء لمن أعتق. ٦٧٨
- مسألة [٢]: إن سُبي المعتق، ثم اشتراه رجل، فأعتقه، فهل الولاء للأول، أم للثاني؟ ٦٧٩
- مسألة [٣]: بيع الولاء وهبته؟ ٦٧٩
- مسألة [٤]: إذا أعتق السيد عبده سائبة، بمعنى: لا يريد ولاءه؟ ٦٧٩
- مسألة [٥]: من ملك ذا رحم محرم؟ ٦٨٠
- مسألة [٦]: هل للسيد على المكاتب ولاء؟ ٦٨٠
- مسألة [٧]: إذا أعتق إنسانٌ عبده عن غيره؟ ٦٨١
- مسألة [٨]: إذا مات المعتق، فهل ينتقل الولاء لورثته؟ ٦٨١

- مسألة [١٠]: أولاد المعتق، أو المعتقة يجري عليهم الولاء؟ ٦٨٤
- مسألة [١١]: إذا انجر الولاء إلى موالي الأب، ثم انقرضوا؟ ٦٨٥
- مسألة [١٢]: شروط انجرار الولاء ٦٨٥
- مسألة [١٣]: أولاد الأمة ٦٨٦
- مسألة [١٤]: إن كان أحد الأبوين حرّاً الأصل، والآخر حرّاً بالتحرير؟ ٦٨٦
- بَابُ الْمُدَبِّرِ وَالْمَكَاتِبِ وَأُمُّ الْوَلَدِ ٦٨٧
- مسألة [١]: هل يخرج المدبر من المال كاملاً، أم من الثلث؟ ٦٨٧
- مسألة [٢]: إذا اجتمع العتق في المرض مع التدبير؟ ٦٨٨
- مسألة [٣]: بيع المدبر؟ ٦٨٨
- مسألة [٤]: إذا اشتراه بعد بيعه، هل يرجع في التدبير؟ ٦٨٨
- مسألة [٥]: ولد المدبرة ٦٨٨
- مسألة [٦]: هل له وطء مدبرته؟ ٦٨٩
- مسألة [٧]: هل يصح التدبير من الصبي المميز؟ ٦٩٠
- مسألة [٨]: مكاتبة المدبر ٦٩٠
- مسألة [١]: حكم الكتابة ٦٩٢
- مسألة [٢]: معنى قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ٦٩٢
- مسألة [٣]: مكاتبة من لا كسب له ٦٩٢
- مسألة [٤]: الكتابة الحالة والمؤجلة ٦٩٣
- مسألة [٥]: إذا عجز المكاتب عن أداء جميع المال؟ ٦٩٣
- مسألة [٦]: ضابط المال الذي يُكاتب عليه ٦٩٤
- مسألة [٧]: إعطاء المكاتب بعض ما كُوتِبَ عليه ٦٩٤
- مسألة [٨]: مقدار ما يُعطاه ٦٩٥

- مسألة [١٠]: إذا ملك العبد ما يؤدي، فهل يعتق بذلك أم لا يعتق حتى يؤدي؟ ٦٩٥
- مسألة [١١]: إذا مات السيد والعبد مكاتب؟ ٦٩٦
- مسألة [١٢]: إذا مات المكاتب، وفي يده وفاء؟ ٦٩٦
- مسألة [١٣]: هل للسيد منع المكاتب من السفر؟ ٦٩٧
- مسألة [١٤]: إن شرط عليه في الكتابة أن لا يسافر؟ ٦٩٧
- مسألة [١٥]: هل للمكاتب أن يتزوج بغير إذن سيده؟ ٦٩٨
- مسألة [١٦]: هل للمكاتب التَّسَرُّي؟ ٦٩٨
- مسألة [١٧]: هل للمكاتب أن يزوج عبيده وإماءه؟ ٦٩٨
- مسألة [١٨]: هل للمكاتب أن يعتق رقيقه بغير إذن السيد؟ ٦٩٩
- مسألة [١٩]: هبة المكاتب للمال؟ ٦٩٩
- مسألة [٢٠]: هل للسيد أن يظأ مكاتبته؟ ٦٩٩
- مسألة [٢١]: إن وطئها بغير شرط؟ ٧٠٠
- مسألة [٢٢]: هل للسيد وطء جارية مكاتبه، ومكاتبته؟ ٧٠١
- مسألة [٢٣]: إذا وطئ السيد المكاتبه بغير شرط، فهل عليه لها مهر؟ ٧٠١
- مسألة [٢٤]: إذا حملت المكاتبه من سيدها؟ ٧٠١
- مسألة [٢٥]: إذا مرَّ على المكاتب وقت النجم الأول فلم يؤدِّ؟ ٧٠١
- مسألة [٢٦]: جناية المكاتب..... ٧٠٢
- مسألة [٢٧]: إذا مات المكاتب وعليه ديون؟ ٧٠٢
- مسألة [٢٨]: بيع المكاتب..... ٧٠٢
- مسألة [٢٩]: إذا عَجَّلَ المكاتبُ لسيدهِ المالَ مقابلَ وضع شيء من المال؟ ٧٠٢
- مسألة [٣٠]: إذا شرط المكاتب على سيده أن يوالي من شاء؟ ٧٠٣
- مسألة [٣١]: إذا شرط السيد على المكاتب أن يرثه مع الورثة، ويزاحمهم في الميراث؟ ٧٠٣
- مسألة [٣٢]: إذا شرط السيد على المكاتب أن يرثه مع الورثة، ويزاحمهم في الميراث؟ ٧٠٣

- مسألة [٣٣]: إذا أعتق السيد الأمة، أو كاتبها، واستثنى ما في بطنها؟ ٧٠٤
- مسألة [٣٤]: إذا أعتق ما في بطن أمته دونها؟ ٧٠٥
- مسألة [١]: معنى أم الولد. ٧٠٥
- مسألة [٢]: هل يدخل في (أم الولد) ما إذا تزوج أمة فأولدها، أو أحبلها، ثم ملكها؟ ٧٠٥

- مسألة [٣]: أحكام أمهات الأولاد. ٧٠٦
- مسألة [٤]: شروط مصير الأمة أم ولد. ٧٠٧
- مسألة [٥]: ولد أم الولد من غير سيدها. ٧٠٧
- مسألة [٦]: إذا أسلمت أمة الذمي؟ ٧٠٧
- مسألة [٧]: جناية أم الولد. ٧٠٨
- مسألة [٨]: هل يُشترط رضاها في التزويج؟ ٧٠٨

كِتَابُ الْجَامِعِ ٧١٠

بَابُ الْأَدَبِ ٧١٠

- مسألة [١]: حكم الابتداء بالسلام، وحكم الرد؟ ٧١٠
- مسألة [٢]: صيغة السلام. ٧١١
- مسألة [٣]: قوله ﷺ: «وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانصَحْهُ». ٧١٣
- مسألة [٤]: حكم الحمد عند العطاس؟ ٧١٣
- مسألة [٥]: صيغة التشميت. ٧١٣
- مسألة [٦]: حكم تشميت العطاس؟ ٧١٤
- مسألة [٧]: عيادة المريض. ٧١٤
- مسألة [٨]: قوله ﷺ: «وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ». ٧١٤
- مسألة [١]: تناجي اثنان دون ثالث. ٧١٦

أَلْفٌ ٧١٨

- مسألة [١]: الابتداء بالسلام. ٧١٩
- مسألة [١]: إذا عطس اليهودي، فهل يشمت إذا حمد الله؟ ٧٢١
- مسألة [٢]: إذا تكرر العطاس، فهل يكرر الحمد والتشميت؟ ٧٢١
- مسألة [١]: حكم الشرب قائماً. ٧٢٢
- مسألة [١]: ابتداء الانتعال باليمين. ٧٢٣
- مسألة [١]: المشي في نعل واحدة. ٧٢٣
- مسألة [١]: حكم إسبال الإزار؟ ٧٢٤
- مسألة [١]: حكم الأكل والشرب بالشمال؟ ٧٢٤
- بَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ ٧٢٦
- مسألة [١]: معنى قوله ﷺ: «يُنْسَأُ لَهُ فِي أَثَرِهِ». ٧٢٦
- مسألة [٢]: ضابط الرحم. ٧٢٧
- مسألة [٣]: تحريم قطيعة الرحم. ٧٢٧
- مسألة [٤]: بماذا تحصل الصلة والقطيعة؟ ٧٢٨
- مسألة [١]: هجر المسلم. ٧٣٢
- مسألة [٢]: متى يخرج المتهاجران من الهجر؟ ٧٣٣
- بَابُ الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ ٧٣٦
- بَابُ الرَّهَبِ مِنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ ٧٤٣
- بَابُ التَّرْغِيبِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ٧٦٤
- بَابُ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ ٧٧٥
- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ بُلُوغِ الْمَرَامِ ٧٩٢
- فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ وَالْمَسَائِلِ ٨١٢

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com